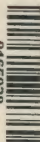


الحملی

مصحف الخوام ابي خليل ، الحديث ، الفقه ، الأصول ، فقهيات اربعة
شريعة المعاصرة ، شرح العبداء ، بالغ اربعة ، صاحب الحاشية
المختصة في العقول والفنول ، والسنة ، والفقه ، والمصالح
والفوائد ، محمد القزويني القاسمي ، فقه القاسمي
أبي محمد علي بن احمد بن محمد بن حرم
السنوية سنة ١٢٥٦ هـ

الجلد الخامس

مکتبہ اقبال آباد لاہور



الموسوعات الإسلامية

المحلى

تصنيف الإمام أبي حنبل ، المحدث ، الفقيه ، الأصولي ، قوي المعارضة
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحكمة ، صاحب التصانيف
المتبعة في العقول والمنقول ، والسنة ، والفقه ، والأصول
والأخلاق . مجتهد القرن الخامس ، فخر الأندلس
أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

طبعة مصححة ومقابلة
على عدة مخطوطات ونسخ مقيمة
كما قوبلت على النسخة التي حققتها الأستاذ
أشجع أحمد محمد شكر

الجُزء الثامن

منحورات
المكتب النجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب النذور^(١)

١١١٤ - مسألة - نكرو النذر وتنبى عجلتكم مع ذلك متى نذر طاعة لله عز وجل لزمه الوفاء بها فرضا اذا نذرها تقريبا الى الله عز وجل جهودا أو شكرا لنعمة من نعم الله تعالى؛ أو ان أراه الله تعالى أملا لا ظم فيه لمسلم ولا لمعصية مثل ان يقول : لله على صدقة كذا وكذا أو يقول صوم كذا وكذا فأكثر ، أو حج . أو جهاد . أو ذكر الله تعالى . أو رباط : أو عيادة مريض . أو شهود جنازة . أو زيارة قبر نبي . أو رجل صالح . أو المشى . أو الركوب . أو النهوض الى مشعر من مشاعر مكة . أو المدينة . أو الى بيت المقدس . أو عتق معين أو غير معين أو أى طاعة كانت فهذا هو التقرب المحمود ، أو يقول : لله على اذا خلصنى من كذا أو اذا ملكنى أمر كذا . أو اذا جئنى مع أبى أو فلان صديقى أو مع أهلى صدقة أو ذكر شيئا من التقرب الى ذكرنا ، أو يقول : على الله ان أنزل الغيث . أو ان صححت من علقى . أو ان تخلصت أو ان ملكت أمر كذا أو ما أشبه هذا . فان نذر معصية لله أو مالميس طاعة ولا معصية لم يلزم الوفاء بشيء من ذلك مثل أن ينشد شعرا أو أن يصبغ ثوبه أحمر أو ما أشبه هذا . وكذلك من نذر طاعة ان نال معصية أو اذا رأى معصية مثل ان يقول لله على صوم ان قتل فلان أو ان ضرب وذلك الفلان لا يستحق شيئا من ذلك ، أو قال : لله على صدقة اذا أراى مصرع فلان وذلك الفلان مظلوم فكل هذا لا يلزم الوفاء بشيء منه ولا كفارة فى شيء منه وليس تغفر الله تعالى قط ، وكذلك من أخرج نذره مخرج اليمين فقال : على المشى الى مكان كذا فلا تا

(١) هو جمع نذر وأصله الأتذار بمعنى التخوف ، قال الراغب الاسياني فى مفرداته : النذر ان توجب على نفسك ما ليس بواجب لحدوث أمر اراه ، وقال الملاية ابن الاثير فى التآيية يقال : نذرت أنفرد وأنذر - أى بضم اللام المعجمة وكسرهما - نذرا اذا أوجبت على نفسك شيئا لم يوجب عليك أو صدقة أو غير ذلك اياه

أو على عتق غادى فلاة إن كُلت فلاتا أو أن زرت فلاتا، فكل هذا لا يلزم الوفاء به ولا كفارة فيه إلا الاستغفار فقط، قالت قال: لله على نذرولم يسم شيئا فليس عليه إلا كفارة بين قط، وقال قوم: ما خرج من هذا مخرج اليمين فليته الوفاء به، وقال آخرون: ما خرج من هذا مخرج اليمين فليس فيه إلا كفارة بين ٥

قال أبو محمد: برهان صحة قولنا أما المنع من النذر فلما رويناه من طريق سفيان (١) وشعبة كلاهما عن منصور عن عبد الله بن مرة (٢) عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وأنه منى عن النذر وقال: أنه لا يرد شيئا ولكن يستخرج به من البخل، هذا لفظ سفيان، ولفظ شعبة أنه لا يأتي بخير، مكانه أنه لا يرد شيئا وأنه يستخرج به من البخل (٣) واتفق في غير ذلك، وصح أيضا مسنداً من طريق أبي هريرة (٤)، وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة يقول: لا نذر أبداً، وهذا يوجب ما قلنا: من أنه منى عنه فإذا وقع لزم واستخرج به من البخل، وأيضا قول الله تعالى: (يوفون بالنذور ويخافون يوماً كأن شره مستطير) وقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) وقوله تعالى: (ومن تعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقوله تعالى: (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحقد) فصح بهذا كله أن كل ما منى الله تعالى عنه فلا يحل لأحد أن يفعله فصح من هذا أن من نذره فقد نذر أن يعصى الله عز وجل وقد نهى الله تعالى عن معصيته فقد صحت بقينا (٥) أن النذور والعقود التي أمر الله تعالى بالوفاء بها إنما هي نذر الطاعة فقط وليس نذر الطاعة إلا ما ذكرنا

(١) رواية سفيان عن منصور في صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٢٤ و ٢٥٣ وهو في صحيح مسلم أيضاً ج ٤ ص ١٢ ورواية شعبة عن منصور في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢ (٢) في الأصول كلها عن عمرو بن مرة، وهو غلط معناه من تهذيب التهذيب ومحيى البخاري ومسلم (٣) قال الخطابي: معنى نبيه عليه السلام عن النذر إنما هو تأكيد لآمره وتحذيره عن التهاون به بعد إيجابه، ولو كان معناه الوجع عنه حتى لا يفضل لكان في ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به إذ كان ما منى عنه قد صار محبة فلا يلزم الوفاء به وإنما وجه الحديث أنه قد أعلمه أن ذلك أمر مما لا يجلب لهم في الساجل فقام ولا يقع عنهم ضرر فلا يرد شيئا قضاء الله تعالى يقول: لا تنذروا على أنفسكم تنذرون بالنذر شيئا لم يقدره الله لكم أو تصرفون عن أنفسكم شيئا جرى القضاء عليكم فإذا قلتم ذلك فاعرجوا عنه بالوفاء به فإن الذي تنذروا به لازم لكم هنا معنى الحديث ووجه قوله عليه السلام: إنما يستخرج به من البخل، فثبت بذلك وجوب استخراجه من ماله ولو كان غير لازم لم يجر أن يذكره عليه وآله أعلم، وقد ذكر هذا العلامة ابن الأثير في النهاية ولم يزه إلى الخطابي تبين لذلك (٤) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢ (٥) في السبعة رقم ١٦٦، فصحت بقينا، بإسقاط لفظ وقد، ٥

ولا مزيد ، وبالضرورة يدري كل أحد ان من نذر طاعة ان رأى معصية ^(١) أو ان تمكن من معصية أو اذ رأى معصية سرورا بها فان كل ذلك منه عصيان لله تعالى لا يشك في شيء من هذا مسلم ، فصح انه كله نذر معصية فلا يحل الوفاء به ، وأما ما لاطاعة فيه ولا معصية فان نادره موجب مالم يوجه الله تعالى ولا ندب اليه من فعل هذا فقد تعدى حدود الله تعالى ففعله لذلك معصية فلا يلزمه الوفاء بمالم يلزمه الله تعالى من ذلك .

روينا من طريق أحمد بن شعيب انا أبو كريب محمد بن العلاء نا ابن أدریس - هو عبدالله - عن عبيد الله بن عمر عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن عائشة أم المؤمنين قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم [يقول] ^(٢) : « من نذر ان يطيع الله تعالى فليطعه ومن نذر ان يعصى الله تعالى فلا يعصه » قال أحمد : طلحة ابن عبد الملك ثقة ثقة .

ومن طريق البخاري ناموسي بن اسماعيل نا وهيب بن خالد ^(٣) نا أيوب - هو السخثاني - عن عكرمة عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن خطب » اذا هو برجل قائم فقال عنه ؟ قالوا : [أبو اسرائيل] ^(٤) نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مره فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه ، وهذا كله هو نفس قولنا والله الحمد ، أمره عليه السلام بالوفاء بالصوم الذي هو طاعة ونهاه عن الوفاء بما ليس طاعة ولا معصية من الوقوف وترك الاستئصال وترك الكلام ؛ وقد قال أبو ثور : يلزمه ترك الكلام واحتج له بقوله تعالى : (اني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم إنسيا) ويقول تعالى : (آيتك ان لا تكلم الناس ثلاث ليال سويا) .

قال علي : هذه شريعة زكريا ومريم عليهما السلام ولا يلزمنا شريعة غير نينا صلى الله عليه وسلم مع ان شأنهما آية من آيات النبوة وليست الآيات لنا وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ترك الكلام كما ذكرنا .
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن طاووس قال : سمعت أبي يقول :

(١) قوله « ان رأى معصية » شرط لنذر المعصية وتطبيق ، وقوله « وان تمكن من معصية » مطلق فعليه وكذا ما بعده ، وتقدير الكلام هكذا وبالضرورة يدري كل أحد ان من نذر طاعة ان رأى معصية الخ معصية وعصيان لله تعالى والله أعلم (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ وهي موافقة لسنن النسائي ج ٧ ص ١٧ (٣) في النسخ كلها « وهب بن خالد » مكبرا وهو غلط صحاحه من صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٥٦ وتهذيب التهذيب (٤) في صحيح البخاري « عن ابن عباس قال ينادي النبي صلى الله عليه وسلم بخطب » (٥) الزيادة من صحيح البخاري .

مذحكت لأنذر في معصية الله لأنذر الافرأ فإنا نملك ٥ ومن طريق عبدالرزاق عن معمر قال : سألت الزهري عن النذر ينذر الإنسان ؟ قال : أن كان طاعة لله فليطاعه فإما هو أن كان معصية لله فليترقب إلى الله تعالى بما شاء ٥ ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن ابن عباس عن ابن عباس أن رجلاً أتاه فقال : أتى نذرت أن نجا أئ من الأسران أقوم عريانا وأن أصوم يوماً فقال له ابن عباس : البس ثيابك وصم يوماً وصل قائماً وقاعدا ٥ وعن أبي الزبير أنه سمع جابر يقول : لا وفاء لنذر في معصية الله تعالى ٥ وعن عكرمة عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب أن رجلاً نذر أن لا يأكل مع بني أخيه يأتي فقال له عمر : اذهب فكل معهم ٥ وعن قيس بن أبي حازم أن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أمر امرأة نذرت أن تحب ساكتة بأن تسكلم ٥ وعن مسروق . والشعبى لا وفاء في نذر معصية ولا كفارة ٥ ومن طريق مسلم ناقتة ناسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار أن سمع ابن عمر يقول (١) : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله ٥ ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في حديث : من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت (٢) ، فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم كل بين إلا بالله عز وجل ونهى عنها ، فمن حلف بغير الله فقد عصى الله تعالى ولا وفاء لنذر في معصية الله ٥

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة . ومالك : من أخرج نذره مخرج اليمين مثل من قال : على المشى إلى مكة أن كلمت فلاناً فإن كلفه فعله الوفاء بذلك ، وقال الشافعي : كفارة يمين فقط إلا في العتق المعين وحده ، وقال أبو ثور (٣) : كفارة يمين في كل ذلك العتق المعين وغيره ، وقال المزني : لأشئ في ذلك إلا في العتق المعين وحده فبه الوفاء به ٥ قال علي : أما من قال بقول أبي حنيفة . ومالك فأنهم احتجوا بأنه نذر طاعة فعليه الوفاء به وقالوا : قسناه على الطلاق ٥

قال أبو محمد : وهذا خطأ ظاهر لأن النذر ما قصد نأذره الرغبة في فعله والتقرب إلى الله تعالى به واستدعى من الله عز وجل تعجيل تليغ ما يوجب عليه ذلك العمل ، وهذا بخلاف ذلك لأنه إنما قصد الامتناع من ذلك البر وإبعاده عن نفسه جملة ومنع

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٤ . قال ٥ يدل يقول ، والمحدث اختصره المصنف ، وجه الذي عن ذلك أن الحلف باسم شيء يقتضى تعظيمه ولا يتحقق حتى يستند فيه العظمة والبركة ، والعظة لا تكون حقيقة إلا بالله وحده فلا ينبغي أن ينضم إليها غيره . بل كل ما يشابه ذلك يترك ويهجر (٢) هو في اللوغات ج ٣ ص ٣٣ . مطولاً كما قال المصنف (٣) في النسخة رقم ١٦ . وقال أبو يوسف ٥

نفسه عما يوجب عليها ذلك العمل فصح يقينا انه ليس ناذرا واذا ليس ناذرا فلا وفاء عليه بما قال ، وأيضا فإنه عاص لله عز وجل في ذلك الالتزام اذ أخرجه مخرج اليمين وقد حرم الله تعالى عليه أن يخلف بغيره فصار معصية ولا وفاء لنذر معصية ^(١) ، فصح يقينا ان كل ما ذكرنا ليس نذرا طاعة فيجب الوفاء به وليس يميناً لله تعالى فيجب فيه كفارة يمين فبطل أن يجب في ذلك شيء اذ لم يوجب قرآن ولا سنة والأموال محظورة محرمة الا بنص .

وأما قياسهم اياه على الطلاق فالخلاف أيضا في الطلاق غير المعين أشهر من أن يحمل فظهر بطلان هذا القول . وأما من أوجب في ذلك كفارة يمين فباطل أيضا لأنه لا يمين الا بالله تعالى ولم يوجب عز وجل كفارة في غير اليمين به فلا كفارة في يمين بغيره عز وجل ، وأما من فرق بين العتق المعين وغيره خطأ ، وحجتهم في ذلك أنه عتق بصفة وليس كما قالوا بل هو يمين بالعتق فهو باطل أيضا لا يلزم ، وقالوا : قسنا العتق المعين على الطلاق المعين قلنا : القياس كله باطل ثم لا يصح قولكم في الطلاق المعين اذا قصد به اليمين لا من قرآن . ولا سنة . ولا اجماع ، (فان احتجوا) بالخبر الذي رويناه من طريق الزهري عن أبي سلة عن عائشة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا نذر في معصية الله وكفارته كفارة يمين . ^(٢) وهذا خبر لم يسمعه الزهري من أبي سلة انما رواه عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة ، وسليمان بن أرقم مذكور بالكذب وخبر آخر من طريق طلحة بن يحيى الأنصاري عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن بكير بن [عبد الله بن] الأشج عن كريب عن ابن عباس ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من نذر نذرا في معصية فكفارته كفارة يمين ومن نذر نذرا لا يطبقه فكفارته كفارة يمين ، ، وطلحة بن يحيى الأنصاري ضعيف جدا .

ورويانا من طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد بن درهم عن محمد بن الزبير الخطلي عن أبيه عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ قال : لا نذر في غضب وكفارته كفارة يمين ، ^(٣) . وخبر من طريق عبد الوارث بن سعيد عن محمد بن الزبير الخطلي عن أبيه عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ ، لا نذر في معصية وكفارته كفارة

(١) في السبعة رقم ١٦٦ . ولا وفاء في معصية . (٢) الحديث في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٣٠ (٣) الزيادة من سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٤٦ والحديث اختصرنا لخصه ، قال ابو داود بعد ما ذكر الحديث روى هذا الحديث وكعب وغيره عن عبد الله بن سعيد بن أبي الهند لوقفوه على ابن عباس ، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : يعني وهو أصح ، وقال الحافظ أيضا فيه طلحة بن يحيى وهو مختلف فيه اهـ (٤) هو أيضا في سنن الترمذي ج ٧ ص ٢٢٨

يمين^(١)، محمد بن الزبير الحنظلي في غاية الضعف وزيادة، فقد رويانا من طريق ابن أبي شيبة عن المعتمر بن سليمان التيمي عن محمد بن الزبير الحنظلي عن عمران بن الحصين قد ذكر هذا الحديث نفسه، قال المعتمر: قلت لمحمد بن الزبير أحدشكم من سمعه من عمران؟ قال: لا ولكن حديثه رجل عن عمران بن الحصين فبطل جملة. وآخر من طريق اسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن داود بن الحصين عن بكير بن الأشج عن كريب عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ مثل حديث طلحة بن يحيى الأنصاري الذي ذكرنا، وابن أبي أويس^(٢) ضعيف. ومن طريق عبد الرزاق بن روح عن سلام ابن سليمان عن محمد بن الفضل بن عطية عن عبد العزيز بن رفيع عن تميم بن طرفة عن عدى بن حاتم عن النبي ﷺ «من نذر نذرا في معصية فكفارته كفارة يمين» . سلام بن سليمان هالك، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر. وابن جريج قال معمر: عن يحيى بن أبي كثير عن رجل من بني حنيفة^(٣)؛ وقال ابن جريج: حدثت عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلة ثم اتفقا عن النبي ﷺ «لا نذر في غضب ولا في معصية الله وكفارته كفارة يمين» أحدهما مرسل ومنقطع، والآخر مرسل وعن لا يدرى من هو. وروينا عن ابن مسعود. وابن عباس لا وفاء لنذر في معصية وكفارته كفارة يمين ولا يصح شيء من ذلك لانه عن ابن مسعود من طريق ابنه أبي عبيدة^(٤) ولم يسمع منه شيئا، وعن ابن عباس من طريق ابراهيم بن أبي يحيى وهو مذكور بالكذب. وروينا أيضا من طريق أبي سفيان عن جابر لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين، وأبو سفيان ساقط.

قال أبو محمد: ثم كل هذا على فساد فان أبا حنيفة. والثاقفي مخالفان له أما أبو حنيفة فلا يرى فيمن أخرج النذر مخرج اليمين الا الوفاء به وهو نذر معصية وإنما يرى كفارة نذر المعصية كفارة يمين في موضعين فقط، أحدهما اذا قال: أنا كافر ان فعلت كذا وكذا وإذا قال: لله على أن قتل اليوم فلان وأراد اليمين ولم ير على من نذر أن يذني. أو أن يقتل. أو أن يكفر. أو أن يلوط. أو أن يشرب الخمر كفارة يمين أصلا، فخالف كل ما ذكرنا الى غير سلف يعرف، وأما الثاقفي فلم يرفق شيء من التنوير في المعصية كفارة يمين الا فيمن نذر طاعة أخرجه مخرج اليمين فكلاهما مخالف لكل ما ذكرنا

(١) هو في الناس أيضا ص ٢٨ (٢) في النسخة رقم ١ «وابو أويس» وكلام صحيح لان ابن أبي أويس وابنه سفيان (٣) قال الحافظ في التلخيص: التلخيص هو محمد بن الزبير قاله الحاكم وقال ابن قوتله «من بني حنيفة» تصحيح وإنما هو من بني حنظلة (٤) في النسخة رقم ١٤ «من طريق أبيه أبي عبيدة» وهو غلط.

فبطل أن يكون لهم متعلق بشئ أصلاً ، وقولنا هو قول طائفة من السلف كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن المختار بن سليمان التيمي عن أبيه عن بكر بن عبد الله المزني أخبرني أبو رافع قال : قالت لي مولاتي ليلى بنت العجماء : كل مملوك لها حر وكل مال لها هدى وهي يهودية أو نصرانية إن لم تطلق امرأتك فأنت زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين فقالت معي إليها قالت : يا زينب جعلني الله فداك إنها قالت : كل مملوك لها حر وهي يهودية فقالت لها زينب : يهودية ونصرانية خل بين الرجل وبين امرأته فكأنها لم تقبل فأنت حفصة أم المؤمنين فارسلت معي إليها فقالت : يا أم المؤمنين جعلني الله فداك إنها قالت : كل مملوك لها حر وكل مال لها هدى وهي يهودية أو نصرانية فقالت أم المؤمنين : يهودية ونصرانية خل بين الرجل وبين امرأته . ومن طريق عائشة أم المؤمنين فيمن قال لفرجه : إن فارقتك فإلى عليك في المساكين صدقة ففارقته إن هذا لأشئ يلزمه فيه ، وصح هذا أيضاً عن الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان من طريق شعبة عنها وهو قول الشعبي ^(١) . والحارث العملي . وسعيد بن المسيب . والقاسم بن محمد . وأبي سليمان . وأصحابنا ، فإن قالوا : قد أتى ابن عمر في ذلك بكفارة يمين هنا : نعم وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم في ذلك على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، فالذي جعل قول بعضهم أولى من قول بعض بلا برهان ؟ وصح عن عائشة . وأم سلمة أمي المؤمنين . وعن ابن عمر أنه جعل قول ليلى بنت العجماء : كل مملوك لها حر وكل مال لها هدى وهي يهودية أو نصرانية إن لم تطلق امرأتك كفارة يمين واحدة . وعن عائشة أم المؤمنين أنها قالت فيمن قال في يمين : مالي ضرائب في سبيل الله أو قال : مالي كله في رتاج الكعبة ^(٢) كفارة يمين . وعن أم سلمة . وعائشة أمي المؤمنين فيمن قال : على المشي إلى بيت الله أن لم يكن كذا كفارة يمين . ومن طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن أشعث الحارثي عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي رافع عنهما . وروينا عن حماد بن عبد الله النضر كفارته كفارة يمين ، وعن ابن عباس مثل هذا ، وعن عمر بن الخطاب نحوه ، وعن عكرمة . والحسن فيمن قال : مالي كله في رتاج الكعبة كفارة يمين بوجه عن عطاء أو قال : مالي كله في رتاج الكعبة كفارة يمين ، وكل شيء لي في سبيل الله ، وهذا التحو كفارة يمين ، وأما عطاء فقال فيمن قال : على ألف بدنة أو قال : على ألف حجة أو قال : مالي هدى أو قال : مالي في المساكين كل ذلك يمين وهو قول قتادة

(١) في النسخة رقم ١٦ . وهو قول الشافعي ، وظاهر السياق ذمكارته مع ما بعده يؤيد ما هنا والله اعلم

(٢) الرتاج بكسر الراء ، الباب وجهه رتج أي لجل مال له الكعبة فكأنها بالباب لأن المخلول إليها منه ولهاظم .

وسليمان بن يسار . وسالم بن عبدالله بن عمر .

قال أبو محمد : كل هذا خلاف لقول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي لأن الشافعي أخرج من ذلك المتق المعين ، والذي ذكرنا عن ذكرنا من الصحابة . والتابعين هو قول عبيد الله بن الحسن . وشريك . وأبي ثور . وأحمد بن حنبل . واسحاق [بن راهويه] (١) وأبي عبيد ، وبه يقول الطحاوي ، وذكر أنه قول زفر بن الهذيل . وأحد قول محمد بن الحسن ، وقد روي من طريق ثابتة عن ابن القاسم صاحب مالك أنه أفتى ابنه في المشي إلى مكة بكفارة يمين وقال له : إن عدت أفتيتك بقول مالك ، وهذا عجب جدا . حدثني بذلك حماد بن أحمد قال ثنا عبد الله بن محمد الباغي ناعمر بن أبي تمام ناعمر ابن عبدالله بن عبد الحكم قال : حدثني بذلك عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، وروينا عن ابن عمر قول آخر وهو أن ابن عمر سئل عن التذرية ؟ قال : أفضل الأيمان فإن لم تجد فالتى تليها فإن لم تجد فالتى تليها يقول : المتق . ثم الكسوة . ثم الإطعام . لأنها من طريق أبي معشر وهو ضعيف . وروينا مثل تفريق الشافعي أيضا (٢) بخلاف قوله أيضا عن ابن عباس . وابن عمر من طريق اسماعيل بن أمية عن عثمان ابن أبي حاتم قال : حلفت امرأة مالى في سبيل الله وجاريته حرة إن لم تفعل كذا فقال ابن عباس . وابن عمر : أما الجارية فتعتق وأما قولها : مالى في سبيل الله فيصدق بركاة ماله ، وروينا مثل قول أبي حنيفة عن ابن عمر من طريق لا تصح ، وقد عالفوه أيضا فيها كما روي من طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا جميل بن زيد عن ابن عمر قال : من حلف على يمين أصر فلا كفارة له (٣) ، والأصر أن يحلف بطلاق . أو عتاق . أو نذر . أو مشي . ومن حلف على يمين غير ذلك فليأت الذى هو خير فهو كفارته . جميل بن زيد ساقط ولو صح لكانوا قد عالفوه في هذا الخبر نفسه لأنه لم يحمل فيمن أتى خيرا مما حلف أن يفعله كفارة إلا أنه ذلك قطع ، فإن قالوا : قد أمر النبي ﷺ في هذا بالكفارة قلنا : نعم وقد نهى النبي ﷺ عن الحلف بغير الله تعالى ونهى عن الوفاء بنذر المعصية فإن كان قوله يمينا فهو معصية وإن كان نذرا فهو معصية إذ لم يقصد به قصد القربة إلى الله تعالى فلو فاء فيه ولا كفارة ، لحصل قول هؤلاء القوم غاربا عن أقوال جميع السلف .

وبما ذكرنا مسائل فيها خلاف قديم وهى من نذر الصدقة بجميع ماله ، ومن نذر

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) قوله أيضا زيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) الضمير

في قوله « يودع على الخائف لاعتق اليمين لانهما مؤتلفان » وهو يودع على اليمين

أن ينحر نفسه ، ومن نذر المشى الى مسجد المدينة . أو مسجد ايليا . أو الركب .
 أو النهوض الى مكة . أو الى موضع سماه من الحرم ، ومن نذر عتق عبده ان يباعه أو عتق
 عبد فلان ان ملكه ، فأما الصدقة بجميع المال فقد ذكرنا من قال : لا شئ . في ذلك من
 الصحابة والتابعين اذا خرج مخرج الدين وهو قولنا ، وقالت طائفة : من نذر أن
 يتصدق بجميع ماله في المساكين فله أن يتصدق به كله صح ذلك من طريق عبد
 الرزاق عن معمر عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رجلا سأله قال (١) : جعلت
 مالى في سبيل الله فقال ابن عمر : فهو في سبيل الله ، وروينا عن سالم والقاسم بن محمد
 انهما قالا في هذه المسألة : يتصدق به على بعض بناته ، وصح عن الشعبي . والنخعي
 أنهما كانا يلزمانه ما جعل على نفسه وهو قول عثمان البتي . والشافعي . والطحاوى .
 وأبى سليمان ، قال هؤلاء : فان أخرجه مخرج الدين فكفارته كفارة (٢) يمين الأبأبا
 سليمان فقال : لا شئ . في ذلك ، وقالت طائفة : يتصدق بجميعه حاشا قوت شهر فإذا
 أفاد شيئا تصدق بما كان أبقى لنفسه وهو قول زفر بن الهذيل ورأى فيه اذا أخرجه
 مخرج الدين كفارة يمين ، وقالت طائفة : يتصدق بثلك ماله ويجزى به . رويانا ذلك عن
 ابن لهيعة عن يزيد بن حبيب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وصح نحوه عن
 الزهرى وهو قول الليث بن سعد ، وقالت طائفة : فيه كفارة يمين رويانا ذلك أيضا
 عن عكرمة . والحسن . وعطاء . وروينا ذلك قبل عن عائشة أم المؤمنين . وعمر .
 وجابر . وابن عباس . وابن عمر وهو قول الاوزاعي ، وقالت طائفة : كما رويانا
 من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن جابر بن زيد أنه مثل عن جمل ماله
 هديا في سبيل الله عز وجل ؟ قال : ان الله تعالى لم يرد أن ينتصب أحدا ماله فان كان
 كثيرا فليهد خمسة وان كان وسطا فسيه وان كان قليلا فعشرة ، قال قتادة : الكثير
 ألفان . والوسط ألف . والقليل خمسمائة ، وقالت طائفة : ما رويانا بالسند المذكور
 الى قتادة قال : يتصدق بخمسة ، وقالت طائفة : يتصدق بربع الشر كما رويانا ذلك
 أيضا عن ابن عباس . وابن عمر وهو قول ربيعة وسوى بين من حلف بصدقة جميع
 ماله (٣) أو بصدقة جزء منه سماه (٤) وأما رويانا ذلك عنهم في الدين بذلك ، وروينا
 عن عبد العزيز بن الماجشون انه استحس قول ربيعة هذا ، وقالت طائفة : كما رويانا

(١) في النسخة رقم ١٤ «قال» (٢) في النسخة رقم ١٦ والنسخة اليمنية فكفارته يمين ، (٣)
 في النسخة رقم ١٦ والنسخة اليمنية بصدقة جميعه ، وما هنا أوضح (٤) في النسخة رقم ١٤ ،
 والنسخة اليمنية «جزء سماه منه»

من طريق ابن جريج . وعمر بن ذر كلاهما عن عطاء . فيمن قال : ألقى نذر أو هدى أنه يجزئ به بغير منها . قال ابن جريج عنه : لعله يجزئ به إن كانت أبله كثيرة ، وقال ابن ذر عنه : يهدى جزوا ثميناً ويمسك بغيره أبله .

وأما المتأخرون فلهم أقوال غير هذا كله . قال أبو حنيفة : من نذر أن يتصدق بجميع ماله نذراً أو على سبيل اليمين فإنه يلزمه أن يتصدق من ماله بكل نوع يجب فيه الزكاة فقط كاللواشى . والذهب والفضة سواء . كان معه من ذلك نصاب يجب في مثله الزكاة أو كان معه أقل من النصاب ، ولا شيء عليه في سائر أمواله .

قال أبو محمد : ولا ندرى ما قولهم في الحبوب وما يزرع . والثمار . والعسل ؟ فإن الزكاة في كل هذا عنده نعم وفي كل عرض إذا كان للتجارة (١) وهو قول أبي يوسف . ومحمد بن الحسن ، وهذا قول في غاية الفساد ولا يعرف عن أحد قبل أبي حنيفة . ولا متعلق له بقرآن . ولا بسنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول سلف . ولا قياس . وهو مبعضهم بأن قال : المال هو الذي فيه الزكاة لقول الله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة)

قال أبو محمد : والصدقة المأخوذة إنما هي من جملة ما يملك المرء ، وما اختلف قطعرني ولا لقوى ولا فقيه في أن الحوائط والدور تسمى مالا وأموالاً ، وإن من حلف أنه لا مال له وله خير . ودور . وضياح فإنه حانت عندهم وعند غيرهم ، وقال أبو طلحة لرسول الله ﷺ : أحب أموال إلى يرحاه . (٢) ، وقال رسول الله ﷺ : لكعب بن مالك : ه امسك عليك بعض مالك فقال : انى أمسك سهمى الذى بخير ، ويلزم على قولهم الفاسدان لا تجزئ صدقة أصلاً إلا بمال فيه زكاة أو بمقدار الزكاة فقط ، وقال مالك : سواء نذر ذلك أو أخرجه مخرج اليمين قال : مالى كله صدقة على المساكين أجزأه ثلثه فإن قال .

دورى كلها صدقة على المساكين وضياح كلها صدقة على المساكين وثيابي كلها صدقة على المساكين وورقي كلهم صدقة على المساكين فلم يزل هكذا حتى سمى نوعاً نوعاً حتى أتى على كل ما يملك لزمه أن يتصدق بكل ذلك أوله عن آخره لا يجزئ به منه الثلث إلا أنه يؤمر ولا يجبر ، فلو قال مكان المساكين على إنسان بعينه لزمه أن يتصدق عليه بكل ذلك ويجبر على ذلك ، قالوا : فلو نذر أو حلف أن يتصدق بماله كله إلا ديناراً لزمه الصدقة بجميعه إلا ديناراً وهذا قول في غاية الفساد لأنه لا قرآن يعضده . ولا سنة . ولا رواية ضعيفة . ولا قول نفعه عن أحد قبله (٣) ولا قياس . ولا رأى له وجه بل هو

(١) في النسخة رقم ١٦ في التجارة ، (٢) هي أرض لاني طلحة ، وهو قصر بني جديلة بالمدينة

(٣) في النسخة رقم ١٦ ولا قول عن أحد نفعه قبله ،

مخالف لكل ذلك ، ونسألهم عن نذر أن يتصدق بماله كله الانصف دينار أو درهما حتى يلبسهم الى القلنس . وجبة الخردلة ؟ ، وقال ابن وهب : ان كان ماله كثيرا تصدق بثلثه وان كان يسيرا فربع عشره وان كانت علة قليلة فكفارة يمين ، وهذا أيضا قول لاوجه له .

قال أبو محمد : ليس لشيء من هذه الأقوال متعلق يحتاج الى ذكره الاقول من قال : يتصدق بجميعه ؛ وقول من قال : يتصدق بثلثه وقول من قال : كفارة يمين فقط ، فأما من قال : كفارة يمين فانهم احتجوا بالخبر الثابت عن النبي ﷺ من قوله « كفارة النذر كفارة يمين » (١) .

قال علي : وهذا خبر لا حجة لهم فيه لأن النبي ﷺ قال : من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه ، فلا يخلو النذر بصدقة المال كله من أن يكون طاعة لله تعالى فيلزم الوفاء به أو يكون معصية فلا يلزمه أصلا الا أن يأتي نص صحيح في ذلك بحكم ما يوقف عنده فبطل تعليقهم بقوله عليه السلام : كفارة النذر كفارة يمين ، ولهذا الخبر وجه ظاهر نذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى .

وأما من قال : يتصدق بجميعه فانهم قالوا : هو نذر طاعة فعليه الوفاء به .
قال أبو محمد : وليس كما قالوا بل ليس هو نذر طاعة على ما نبين ان شاء الله تعالى .
وأما من قال : يجزيه الثلث فانهم احتجوا بخبر رويناه من طريق أبي داود نا محمد ابن يحيى نا الحسن بن الربيع نا ابن ادريس قال قال ابن اسحاق : حدثني الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه عن جده في قصته اذ تخلف عن تبوك (٢) قال : قلت : يا رسول الله ان من توبى الى الله أن أخرج من مالي كله الى الله و [الى] (٣) رسوله ﷺ صدقة قال : لا ، قلت : قصصه قال : لا قلت : قلته قال : نعم قلت : فاني أمسك (٤) سهمي من خير . وبخبر رويناه من طريق ابن شهاب ابن حسين بن السائب ابن أبي لباية أخبره أن أبا لباية قال : يا رسول الله إن من توبى الى الله عز وجل ان أخرج دارقومي وأساكنك وأتخلف من مالي صدقة لله ورسوله قال : يجزيك الثلث . ومن طريق ابن شهاب أخبرني بعض بني السائب بن أبي لباية عن أبي لباية بمثله . ومن طريق الزهري أخبرني ابن المسيب فذكر الحديث وفيه « ان أبا لباية قال :

(١) رواه مسلم في صحيحه ج ٢ ص ١٤ (٢) قوله « اذ تخلف عن تبوك » هو زيادة من المؤلف لم توجد في سنن أبي داود (٣) الزيادة من سنن أبي داود (٤) فسنن أبي داود « سأمسك »

(١) انظر سنن أبي داود في كتاب الايمان والتزود (٢) في النسخة رقم ١٦ ورواه قال: يارسل الله الخ (٣) موفى صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٥٢ (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٩ (٥) في صحيح مسلم ق٢، (٦) موفى سنن أبي داود (٧) رواه النسائي في سننه (٨) الزيادة من سنن أبي داود

أصبحت هذه من معدن نخذها فهي صدقة ما ملك غيرها فاعرض النبي ﷺ عنه مراراً وهو يردد كلامه هذا ثم أخذها عليه السلام فخذها (١) بها فلأنها أصابته لأوجته [أو لقبرته] (٢) وقال عليه السلام : يأتي أحدكم بما يملك فيقول هذه صدقة ثم يقعد فيتكفف الناس (٣) خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وهو من طريق عبد الله بن ادريس عن محمد بن إسحاق بإسناده نحوه ، وفي آخره أنه عليه السلام قال : خذنا مالك لأحاجة لنا به (٤) . ومن طريق سفيان بن عيينة عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : دخل رجل المسجد فأمر رسول الله ﷺ أن يطرحوها يا فطرحوها فطره منها ثوبين ثم حث عليه السلام على الصدقة فطرح الرجل أحد الثوبين فصاح به رسول الله ﷺ [وقال] (٥) : خذ ثوبك . ومن طريق حكيم ابن حزام عن النبي ﷺ أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى (٦) .

فهذه آثار متواترة متظاهرة بإبطال الصدقة بما زاد على ما يبقى غنى وإذا كان الصدقة بما أبقي غنى خيراً وأفضل من الصدقة بما لا يبقى غنى في الضرورة يدرى كل أحد أن صدقته تلك الزيادة لأجر له فيها بل حطت من أجره فهي غير مقبولة ، وما يتقنه أنه يحط من الأجر أو لا أجر فيه من إعطاء المال فلا يحل إعطاؤه فيه لانه إفساد للمال وإضاعه له وسرف حرام ، فكيف ورد عليه السلام الصدقة بذلك بيان كاف .

فان ذكروا قول الله تعالى (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) وقوله عليه السلام اذئسل وأى الصدقة أفضل قال : جهد المقل (٧) وقوله عليه السلام سبق درهم مائة ألف كان لرجل درهمان تصدق بأجودهما (٨) ويقول الله تعالى (والذين لا يجدون إلا جدهم فيسخرزون منهم سخر الله منهم) ، ويحدثني أبي مسعود كان رسول الله ﷺ يأمرنا بالصدقة فيطلق أحدنا فيتجامل فيجىء بالمد ، وصدقة أبي عقيل بصاع تمر (٩) فهذا كله صحيح وحجة لنا اللهم . أسأقر الله تعالى : (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) فليس فيناهم لم يقبوا لأنفسهم معاشاً إنما فيه أنهم كانوا مقلين ويؤثرون من

(١) هو بجاهمة وذال معجمة أى رماه بها (٢) الزيادة من سنن أبي داود ، ومعناه لمرحته (٣) في سنن أبي داود يستكفف الناس ، قال الخطابي : معناه يتعرض للصدقة وهو أن يأخذها يطن كفه يقال : تكفف الرجل واستكف إذا فعل ذلك (٤) هو في سنن أبي داود أيضاً (٥) الزيادة من سنن أبي داود (٦) هو في سنن النسائي مطولا (٧) هو في سنن النسائي مطولا ، وجهد المقل ، بضم الجيم أى قد رما يحتمله حال قليل المال (٨) هو في سنن النسائي أيضاً (٩) في سنن النسائي تصف صاع تمر

بعض قوتهم ، وأما قوله تعالى : (والذين لا يجدون إلا جهنم) فقل هذا أيضا ، وأما قولهم جهنم المقل في حديث أبي هريرة هذه اللفظة الموصولة بقوله عليه السلام : «وأيذا بن تقول» فين هذا القول انه جهنم بعد كفاف من تقول ، وكذلك حديثا أبي مسعود أيضا وإنما كان لرجل درهمان تصدق باجودهما فكذلك أيضا وقد يكون له ضيعة أوله غلة تقوم به تصدق بأحد درهمين كاناله ولم يقل عليه السلام : انه لم يكن له غيرهما ، فان ذكر واصله أنى بكر بما يملكه قلنا : هذا لا يصح لانه من طريق هشام بن سعد وهو ضعيف (١) عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر يقول : أمرنا رسول الله ﷺ بالصدقة فوافق ذلك ما لا اعتدى قلنا : اليوم أسبق أبا بكر ان سيقته يوما [قال] : فجئت بنصف مالي فقال رسول الله ﷺ : ما أجبته لاهلك ؟ قلت مثل هو أتى أبو بكر بكل ما عنده فقال له رسول الله ﷺ : ما أجبته لاهلك ؟ قال : أجبته لم افقر ورسوله .

قال أبو محمد : ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لانه بلا شك كانت له دار بالمدينة معروفة ودار بمكة وأيضا فان مثل أبي بكر لم يكن النبي ﷺ يرضيه فكان في غنى ، فصح بما ذكرنا أن من نذر ان تصدق بجميع ماله مجعلا أو متوعا على سبيل القرية قال الله تعالى لم يلزمه أن يتصدق منه إلا بما أبقى لنفسه ولأهله غنى كما أمر رسول الله ﷺ كعب بن مالك وغيره ، (فان ذكر واحد يصعد في الوصية) قلنا : هو عليكم لأن أمر الوصية غير أمر الصدقة المنفذة في الحياة باتفاقنا ومنكم ، وأيضا تقدم منه عليه السلام من الصدقة بنصف قوتهم لا تقولون هذا ، وليس لأحد أن يوصى بأكثر من الثلث ولو ترك ألف ألف دينار أو أكثر ويرد ما زاد على ذلك وأتم لا تقولون : برد ما فذ من الصدقة بأكثر من ثلثه في حياته ، وبالله تعالى التوفيق .

وأما من نذر نحره فنه أو ابنه فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يحيى ابن سعيد الانصاري قال : سمعت القاسم بن محمد بن أبي بكر يقول : سئل ابن عباس عن نذر أن ينحر ابنه ؟ قال : لا ينحر ابنه وليكفر عن يمينه فليل ابن عباس . كيف تكون في طاعة الشيطان كفارة فقال ابن عباس : الذين يظهرون ثم جعل فيه من الكفارة ما رأيت . قال أبو محمد : لأحجة لابن عباس في هذه الآية ، أول ذلك انه لم يعمل هو في طاعة الشيطان التي شبهها بطلعه في الظهار الكفارة التي في الظهار ، ويكنى هذا ، ثم لو طرد هذا القول لوجب في كل معصية كفارة يمين وهذا لا يقوله ولا غيره ، وقد صرح عنه فيمن (١) من ضعيف كما قال المصنف ، وهذا الحديث رواه أبو داود والترمذي وقال الترمذي :

هذا حديث حسن صحيح

قال لامرأته : انت على حرام انما لا تحرم بذلك ولم يجعل فيه كفارة وهذا أصح أقواله ، وقد روينا عنه غير هذا من طريق ابن جريج عن عطاء قال : جاء رجل الى ابن عباس فقال له : نذرت لا تحرن نفسى فقال ابن عباس : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة وقد نياه بذبح عظيم فأمره بكبش ، قال عطاء : يذبح (١) الكبش بمكة ، قال ابن جريج : قتلتم عطاء : نذر لينحرن فرسه أو يهلكه قال : جزور أو بقرة قتلته له : أمره ابن عباس بكبش في نفسه وقول في البداية جزور فأبى عطاء الا ذلك *

قال أبو محمد : وليس في هذه الآية أيضا حجة لابن عباس لان ابراهيم عليه السلام لم يذبح (٢) ولله لكن أمره الله تعالى بذبحه فكان فرضا عليه ان يذبحه وكان نذر الباذر نحر ولده أو نفسه ممصية من كبار المعاصي ، ولا يجوز ان تشبه الكبائر بالطاعات ، وأيضا فاننا لا ندرى ما كان ذلك الذبح الذى فدى به اسما عيل عليه السلام فبطل هذا التشبيه وروينا عنه قولا ثالثا أيضا كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن ابيه عن ابن عباس أنه قال في رجل نذر ان ينحر نفسه : قال : لبيد مائة ناقة *

ومن طريق شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت سالم بن أبي الجعد قال : جاء رجل الى ابن عباس فقال له : انى كنت أسير فى أرض العدو فنذرت ان نجاى الله ان افعل كذا وان انحر نفسى وانى قد فعلت ذلك قال وفى عنقه قد (٣) فأقبل ابن عباس على امرأته سأله وغفل عن الرجل فانطلق لينحر نفسه فسأل ابن عباس عنه ؟ فقيل له : ذهب لينحر نفسه فقال على بالرجل لجاء فقال : لما أعرضت عنى انطلقت انحر نفسى فقال له ابن عباس : لو فعلت ما زلت فى نار جهنم انظر ديتك فأجعلها فى بدن فأهداها فى كل عام شيئا ولولا أنك شددت على نفسك لرجوت أن يجزيك كبش ، وهذه آثار فى غاية الصحة * ومن طريق قتادة عن ابن عباس أنه أفتى رجلا نذر ان ينحر نفسه فقال له : أتجد مائة بدنة ؟ قال : نعم قال : فانحرها فلولى الرجل قال ابن عباس : بأما لو امرته بكبش لاجزأ عنه ومن طريق ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار ان عكرمة أخبره أن رجلا أتى الى ابن عباس فقال له : لقد أذنبت ذنبا لأن امرتى لا تحرن الساعة نفسى والله لا أخبرك (٤) فقال له ابن عباس : بلى لعل ان أخبرك بكفارة قال : فأبى فأمره بمائة ناقة ، وهذا أيضا اسناد صحيح * وروينا من طريق ساقطة فيها ابن حبيب الاندلسى ان عليا . وابن عباس ؛ وابن عمر أخوا فامين نذر ان يهدى ابنه أن يهدى مائة من الابل ، قال ابن حبيب : وحدثني ابن المغيرة عن

(١) فى النسخة رقم ١٦٦ فذبح الكبش بمكة ، (٢) فى النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية ونحر ، (٣) هو وزان حمل سيرة يخفف به التعل (٤) فى النسخة رقم ١٦٦ لا أخبرك * وهو غلط

الثوري عن اسماعيل بن أمية عن عثمان بن حاطب أنهم ثلاثهم سئلوا عن ذلك بعد ذلك؟ فقالوا: ينحر بدمته فإن لم يجد فكبشا *

قال أبو محمد: فلهذه أقوال عن ابن عباس صحاح ليس بعضها أولى من بعض ولا حاجة في أحد غير رسول الله ﷺ هو ابن عباس وغيره لم يعصم من الخطأ، ومن قلداهم فقد خالف أمر الله تعالى في أن لا تتبع إلا ما أنزل إلينا، ولكل واحد من الصحابة رضي الله عنهم فضائل ومشاهد تنفرد عن كل تقصير (١) وليس ذلك لغيرهم. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي قال: سألت رجل سعيدين المسيب عن رجل نذر نذرا لا ينبغي له ذكر لأنه معصية؟ فأمره أن يوفيه ثم سأله عكرمة؟ فنهاه عن الوفاء. هو أمره بكفارة بين فرجع إلى السعيدين المسيب فأخبره فقال سعيد: ليتبين عكرمة أوليوجن الأمراء. ظهره فرجع إلى عكرمة فأخبره فقال له عكرمة: اذبلتني قبله ما هو قد ضربت الأمراء. ظهره وأوقوه في تبان (٢) شعر. وسله عن نذرك أطاعة لله هو أم معصية؟ قال: معصية. الله قد أمرك بالمعصية وإن قال هو طاعة لله فقد كذب على الله. ادزعم أن معصية الله طاعة له *

قال أبو محمد: وروينا من طريق عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن رشدين بن كريب مولى ابن عباس أن رجلا قال لرسول الله ﷺ: إني نذرت أن أنحر نفسي فأمره النبي ﷺ بأن يهدي مائة ناقة وأن يجعلها في ثلاث سنين قال: فانك لا تجد من يأخذ منك بعد أن أسأله ألك مال؟ فقال: نعم. وقد خالف الحنفيون والمالكيون ما روى عن الصحابة في هذا فلا ما يؤمرون من اتباع الصحابة التزاموا ولا النص المقتضى عليهم اتباعوا ولا بالمرسل أخذوا وهم يقولون: إن المرسل والمستند سواء، أما أبو حنيفة فقال: من نذر نحر ولده أو نحر نفسه أو نحر غلامه أو نحر والده أو نحر أجنبي أو أهداه أو أهداه ولده أو أهداه والده فلا شيء عليه في كل ذلك إلا في ولده خاصة فيلزمه فيه هدى شاء، وهذا من التخليط الذي لا نظير له، وواقعه على كل ذلك محمد بن الحسن الأئمة نقل: وعليه في عبده أيضا شاة *

واضطرب قول مالك فرة قال: من حلف فقال: أنا أنحر ابني إن فعلت كذا لحقت عليه كفارة بين ومرة قال: إن كان نوى بذلك الهدى فعليه هدى وإن كان لم ينو هديا فلا شيء عليه لا هدى ولا كفارة، ومرة قال: إن نذر ذلك عند مقام إبراهيم فعليه هدى

(١) في النسخة اليمنية «بني كل تقصير» (٢) هو بضم التاء المثناة من فوق وتشديد الباء الموحدة سراويل صغير مقدار شعر يستر المرأة المغلظة، وقد يكون لللاحين، وفي نسخة رقم ١٦ «يان» بياض مودق ياء مشاة من تحت هو تصحيف

وان لم يقل عند مقام ابراهيم فكفارة عيّن ، وقال ابن القاسم صاحبه : ان نذر أن ينحر أباه أو أمه ان فعلت كذا وكذا فالحكم في ذلك كالحكم المذكور في الابن أيضا وكذلك ان نذر ذلك بمنى أو بين الصفا والمروة فكما لو نذره عند مقام ابراهيم ، وهذه أقوال في غاية الفساد وخلاف السلف ، وقال الليث بن سعد : من قال أنا أنحر ابنى عند البيت فعليه أن يحج ويحج بابنه ويهدي هديا ، وقال الحسن بن حي : من قال : أنا أنحر فلانا عند الكعبة فانه يحجه أو يعمره ويهدي إلا أن ينوى أحد ذلك فيلزمه مانوى فقط ، وهذه أقوال لابن رمان عليها فلا وجه للاستغفار بها ، وقال أبو يوسف . والشافعي . وأبو سليمان : لا شيء عليه في كل ذلك إلا الاستغفار فقط .

قال أبو محمد : وهذا هو الحق لقول الله تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم) وقال تعالى : (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق) وقال رسول الله ﷺ . من نذر أن يعصى الله فلا يصح (١) ، ولم يأمره في ذلك بكفارة ولا هدى وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحى يوحى (وما كان بك نسيا) . روينا من طريق ابن جريج قال : سمعت سليمان بن موسى يحدث عطاء بن رجلا أنى إلى ابن عمر فقال له : نذرت لا تنحرن فمضى فقال له ابن عمر : أوف ما نذرت فقال له الرجل : أفاقتل فمضى ؟ قال [له] . (٢) إذا تدخل النار قاله : ألبست على قال . أنت ألبست على نفسك .

قال أبو محمد : وهذا كان يقضى ابن عمر صحاب أنيا أنه قال : نذرت صوم يوم النحر فقال له ابن عمر : أمر الله تعالى بوفاء النذرونه رسول الله ﷺ عن صوم يوم النحر . وان امرأته قالت ؟ قالت : نذرت ان أمشى حاسرة فقال : أوف بنذرك واخشمى ، وقد ذكرنا قبل عن ابن عباس سقوط نذر المعصية جملة وهذا قول .

قال أبو محمد : وأما من نذر نحر فرسه أو بقلته فلينحرهما لله ، وكذلك ما يؤكل لانه نذر طاعة وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وأما من نذر المشى الى مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس أو الى مكان سماه من الحرم أو الى مسجد من سائر المساجد فانه ان نذر مشيا أو ركوبا أو نهوضا الى مكة أو الى موضع من الحرم لزمه لانه نذر طاعة ، والحرم كله مسجد على ما ذكرنا في كتاب الحج فأغنى عن عاداته ، وكذلك ان نذر مشيا أو نهوضا أو ركوبا الى المدينة لزمه ذلك وكذلك الى أثر من آثار الأنبياء عليهم السلام ، فان نذر مشيا أو ركوبا أو اعتكافا أو نهوضا الى بيت المقدس لزمه ، فان نذر صلاته كان مخيرا بين أمرين ، أحدهما وهو

الأفضل أن ينهض إلى مكة فيصلي فيها ويحزبه ، والثاني أن ينهض إلى بيت المقدس ، فإن نذر مشياً أو نهوضاً أو ركوباً إلى مسجد من مساجد الأرض غير هذه لم يلزمه شيء أصلاً .
 برهان ذلك أن النبي ﷺ نهى عن شد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد فقط . المسجد الحرام . ومسجد المدينة . والمسجد الأقصى . وروينا من طريق البزارنا محمد بن معمر نأروح - هو ابن عباد - نأحمد بن أبي حفصة عن الزهري عن أبي سلة بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : وإنما الرحلة إلى ثلاثة مساجد . مسجد الحرام . ومسجد المدينة . ومسجد أيليا . (١) فصار القصد إلى ما سواها معصية والمعصية لا يجوز الوفاء بها ، ولا يجوز أن يلزم ما لم ينذر من صلاة في غير المسجد الذي سمى ، ولا فرق بين النهوض . والذهاب . والمشى . والركوب إلا أن المشى طاعة والركوب أيضاً طاعة لأن فيه ثقة زائدة في بر ، وأما من نذر الصلاة في بيت المقدس أو في غيرها (٢) مكة أو مسجد المدينة فإن كان نذر صلاة تطوع هنالك لم يلزمه شيء . من ذلك ، فإن نذر أن يصلي صلاة فرض في أحد هذه المساجد لزمه لأن كونه في هذه المساجد طاعة لله عز وجل يلزمه الوفاء بها ، وأما قلنا : لا يلزمه ذلك فنذر صلاة تطوع فيها للأثر الثابت عن رسول الله ﷺ عن ربه عز وجل . وأما قال : ليلة الاسراء أفرض عز وجل الخمس الصلوات من خمس ومن خمسون (٣) لا يبدل القول لدى ، فأما قوله تعالى : (لا يبدل القول لدى) (أن تكون صلاة مفترضة غير الخمس لأقل من خمس ولا أكثر من خمس معية على إنسان بعينه أبداً ، وليس ذلك في غير الصلاة اذ لم يأت نص في شيء من الأعمال بمثل هذا ، وهذا أسقطنا وجوب الوتر فرضاً وعز وجل الأمر ، ووجوب الركعتين فرضاً على الداخل المسجد قبل أن يجلس ، فإن قيل : قد قلتم فيمن نذر صلاة في بيت المقدس ما قلتم قلنا : نعم يستحب له أن يصليها بمكة لما روي عن طريق أبي داود نأمويس بن إسحاقنا محمد بن سلة نأحبيب المعلم عن عطاء بن أبي ديباح عن جابر بن عبد الله أنه دخل [قام يوم الفتح] (٤) قال : يارسول الله اني نذرت [لله] أن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ركعتين فقال له رسول الله عليه السلام : صل هنا فأعادهما عليه قال : صل هنا ثم أعادهما قال : شأنك إذا . ومن طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نأعلي بن عبد العزيز نأبو عبيد القاسم ابن سلام نأحمد بن كثير عن حماد بن سلة عن حبيب المعلم عن عطاء عن جابر بن عبد الله

(١) رواية الصحيحين ولا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد وذكرها (٢) أي في غير المساجد الثلاثة (٣) الحديث في الصحيحين كما هنا ، وفي لفظ . وهي خمس وهي خمسون ، والمراد أنها خمس في العدد وخمسون في الأجر والاعتداد (٤) الزيادة من سنن أبي داود

قال : قال رجل يوم الفتح : يا رسول الله اني نذرت ان فتح الله عليك أن أصلي في بيت المقدس قال : صل ههنا فأعاد الرجل مرتين أو ثلاثا فقال رسول الله ﷺ : فشا أنك اذا ، ه
قال أبو محمد : ولم يأت مثل هذا فيمن نذر اعتكافا في مسجد ايلاء ، وانما جاء فيمن نذر صلاة فيه فقط (وما كان ربك نسيا) فان عجز ركب لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) ولا شيء عليه ه

قال علي : لما أخبر الرجل النبي ﷺ بأنه نذر الصلاة في بيت المقدس فقال له رسول الله ﷺ : صل ههنا يعني بمكة تبين بذلك انه ليس عليه وجوب نذره أن يصلي في بيت المقدس ، وصح أنه ندب مباح وكان في ظاهر الأمر لازما له أن يصلي بمكة فلما راجع بذلك النبي ﷺ قال له عليه السلام . فشا أنك اذا تبين وصح ان أمره عليه السلام له بأن يصلي بمكة ندب لا فرض أيضا هذا ما لا يمكن سواه ولا يحتمل الخبر غيره فصار كل ذلك ندبا فقط ، فان قيل : فانكم توجبون صلاة الجنازة فرضا قلنا : نعم على الكفاية لا متينا على أحد بعينه ونسأل من خالف هذا عن نذر ركعتين في الساعة الثالثة من كل يوم فان أزمه ذلك كانت صلاة سادسة ؟ ، وبطل القول الذي أخبر تعالى أنه لا يبدل لديه فان لم يلزمه ذلك سأله ما الفرق ؟ ولا سبيل الى فرق أبدا والله تعالى التوفيق (١) ه

فلو نذر التهوض إلى مكة أو المدينة أوييت المقدس ليصلي فيها لزمه التهوض اليها ولا بد فقط لأنه طاعة لله عز وجل ثم يلزمه من صلاة الفرض هناك ما أدرك وقته ويستحب (٢)
له فيها من التطوع ما يستحب لمن هو هناك ه وروينا من طريق محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري عن سعيد ابن المسيب ان رجلا أراد أن يأتي بيت المقدس فقال له عمر بن الخطاب اذهب فتجهز فتجهز ثم أتاه فقال له عمر : اجعلها عمرة ، وقد روي نحو هذا عن أم سلمة أم المؤمنين في امرأة نذرت أن تصلي في بيت المقدس فأمرتها بان تصلي في مسجد النبي ﷺ ، وصح عن سعيد بن المسيب أنه قال . من نذر أن يعتكف في مسجد ايلاء فاعتكف بمسجد النبي ﷺ بالمدينة أجزأ عنه ، ومن نذر أن يعتكف في مسجد المدينة فاعتكف في المسجد الحرام أجزأ عنه ، ومن نذر أن يعتكف على رؤس الجبال فانه لا ينبغي له ذلك وليعتكف في مسجد جماعة ه وروناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري عن ابن المسيب ه ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : رجل نذر أن يمشي الى بيت المقدس من البصرة قال . انما امرتم بهذا البيت ، وكذلك

(١) في النسخة اليمنية ه والله تعالى تأيده (٢) في النسخة رقم ١٦ ه ونستحب

في الجوار قلت . فأوصى في أمر فرأيت خيرا منه قال : افعل الذي هو خير ما لم تسم لانسان شيئا ولكن ان قال للساكنين أو في سبيل الله فرأيت خيرا من ذلك فأفعل الذي هو خير ثم رجع عطا عن هذا وقال : ليفعل الذي قال ولينفذ أمره ، قال ابن جريج . وقوله الأول أحب الي ، وقال ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه : أنه كان (١) من قاله : نذرت مشيا الى بيت المقدس أو زيارة بيت المقدس قال له طاوس : عليك بمكة مكة ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : من نذر المشي الى مسجد النبي ﷺ بالمدينة أو الى بيت المقدس . أو اتيان بيت المقدس . أو اتيان مسجد المدينة لم يلزمه شيء أصلا ، وكذلك من نذر صلاة في المسجد الحرام بمكة أو في مسجد النبي ﷺ بالمدينة أو بيت المقدس فإنه لا يلزمه شيء من ذلك لكن يلزمه أن يصلي في مسكنه من البلاد حيث كان إلا أنه قد روى عن أبي يوسف أنه ان نذر صلاة في موضع فصل في أفضل منه أجزاء وإن صلى في دونه لم يجزه ، وقال مالك : اذا قال : لله على أن أمشي الى المدينة أو قال الى بيت المقدس لم يلزمه ذلك إلا أن ينوي صلاة هناك فله أن يذهب راكبا أو الصلاة هناك ؛ فان قال : على المشي الى مسجد المدينة أو قال : الى مسجد بيت المقدس فعليه الذهاب الى ما هناك راكبا أو الصلاة هناك قال : فان نذر المشي الى عرفة أو الى مزدلفة لم يلزمه فان نذر المشي الى مكة لم يلزمه ، وقال الليث : من نذر أن يمشي الى مسجد من المساجد مشيا الى ذلك المسجد ، وقال الشافعي : من نذر أن يصلي بمكة لم يجزه الا فيها فان نذر أن يصلي بالمدينة أو بيت المقدس أجزاء ان يصلي بمكة أو في المسجد الذي ذكر لافيا سواء فان نذر صلاة في غير هذه الثلاثة المساجد لم يلزمه لكن يصلي حيث هو فان نذر المشي الى مسجد المدينة أو بيت المقدس أجزاء الركوب اليهما .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة في غاية الفساد وخلاف السنة الواردة فيمن نذر طاعة وفي ان صلاة في مسجد المدينة أفضل من ألف صلاة فيما سواه وان صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد المدينة عموما لا يخص منه نافلة من فرض ، وهذه طاعة عظيمة ، وقال رسول الله ﷺ : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، فقالوا : لا يطعه . وأما قول أبي يوسف فها قد قصد أيضا لانه يجب (٢) على قوله من نذر صوم يوم فجاهد فإنه يجزه من الصوم لانه قد فعل خيرا تاما نذر وان من نذر أن يتصدق ب درهم فتصدق بثوب لانه يجزيه وهذا خطأ لانه لم يف بنذره . وأما قول

(١) في النسخة رقم ١٤ « انه كان يقول » بزيادة لفظ « يقول » ولا معنى له (٢) في

النسخة رقم ١٦ « لانه لا يجب » بزيادة لفظ « لا » وهو خطأ

ملك خطأ لا نزع أيضا لانه أسقط وجوب المثل عن من نذره الى المدينة وأوجه على من نذره الى مكة ، وهذا عجب جدا : لاسماع قوله : إن المدينة أفضل من مكة ثم تخصيصه فيمن نذر المثل الى بعض المشاعر كزلفة أو عرفة فلم يوجب ذلك وأوجه الى مكة . والى الكعبة . والى الحرم ؛ وهذا كله تحكم بلا برهان ، وكذلك قول الشافعي أيضا فانه ينتقض بما يقتضيه قول أبي يوسف .

وأما من نذر عتق عبد فلان ان ملكه أو أوجب على نفسه عتق عبده ان باعه فان من أخرج ذلك عرج البين فهو ماطل لا يلزم لما ذكرنا قبل ، فان أخرج ذلك مخرج النذر لم يلزمه أيضا شيء . لانه اذا قال : عبدي حر ان بيعته أو قال : ثوبى هذا صدقة ان بيعته فباعه قد سقط ملكه عنه ، واذا سقط ملكه عنه فن الباطل أن ينفذ عتقه في عبد لا يملكه هو وانما يملكه غيره وصدقته (١) كذلك ، ومن قال : ان ابتعت عبد فلان فهو حر أو ان ابتعت دار فلان فهي صدقة ثم ابتاع كل ذلك لم يلزمه عتق ولا صدقة لما روينا من طريق مسلم نا على بن حجر السعدي نا اسماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي - نا أبو بوب هو السخيتاني - عن أبي قلابه عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين أن النبي ﷺ قال : « ولا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد » (٢) ومن طريق أبي داود السجستاني نا داود بن رشيد نا شعيب بن اسحاق عن الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو قلابه نا ثابت بن الضحاك - هو من أصحاب الشجرة - « أن رجلا [على عهد رسول الله ﷺ] نذر أن ينحر ابلا بيوانة [(٣) فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : اني نذرت ان أنحر ابلا بيوانة فقال له النبي ﷺ : هل كان فيها [وثن] (٤) من أو ثنان الجاهلية يعبد ؟ قالوا : لا [قال هل كان فيها عيد من أعيادهم ؟ قالوا : لا] (٥) فقال رسول الله ﷺ : أوف بنذرك فانه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم » ، ففي هذا الخبر نص ما قلنا من أنه لا يلزم المرء وفاء نذره (٦) فيما لا يملكه ، وفيه إيجاب الوفاء بنذر نحر الابل في غير مكة وهو قولنا وقه الحمد . وقال الناس في هذا : أقوالا فاختفوا في رجل قال : ان بيعت عبدي هذا فهو حر ، وقال آخر ان اشتريته منك فهو حر ثم باعته منه فان أباحني فوعبد العزيز بن الماجشون قال : يعتق على المشتري لا على البائع ، وقال مالك .

(١) في النسخة رقم ١٦ وكذلك النسخة « أو صدقته » (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢ مطولا وفيه قصة (٣) الزيادة من سنن أبي داود وقوله « بيوانة » هو - بضم الموحدة بعد ها واو فون كغرامية بفتح مصبة من وراء ينبع (٤) الزيادة من سنن أبي داود (٥) الزيادة من سنن أبي داود (٦) في النسخة رقم ١٦ « وفاء نذره »

والشافعي : يعتق على البائع لاعلى المشتري ، وقال أبو سليمان : لا يعتق على واحد منهما وهو الحق لما ذكرنا ، والمذكورون قبل قد قضت كل طائفة أصلاً لانهم على اختلافهم متفقون على أن من قال : ان بعث عبدى فهو حر فباعه انه يعتق عليه ، وعلى انه ان قال : ان اشتريت عبد فلان (١) فهو حر فاشتراه فانه حر فمن أين غلبت كل طائفة منهما في اجتماعها في بيعه واتباعه احد الناذرين على الآخر ؟ فكان الاولى (٢) بهم ان يعتقوه عليهما جميعاً ، فهذا قضى واحد ٥ وأما قول مالك : يعتق على البائع خطأ ظاهر لانه لا يخلو من أن يكون باعه أو لم يبعه ولا سبيل إلى قسم ثالث فان كان باعه فقد ملكه غيره فبأى حكم تنسخ صفقة مسلم قد تمت ؟ وبأى حكم يعتق زيد بعد عمرو ؟ ان هذا لمعجب ! وان كان لم يبعه فليزمه عتقه لانه انما نذر عتقه ان باعه وهو لم يبعه وهذا نفسه لازم للشافعي سواء سواء فظهر فساد أقوالهم والله الحمد ٥ وقال ابن أبي ليلى : من قال : ان دخل غلامى دار زيد فهو حر ثم باعه ثم دخل الغلام دار زيد بعد مدة فانه يفسخ البيع فيه ويعتق على يائمه ، ولعمري ما قول مالك . والشافعي يعيد من قول ابن أبي ليلى لانهم كلهم قد أعتقوه عليه بعد خروجه عن ملكه وأبطلوا صفقة المشتري وصحة ملكه ، وليت شعري ماذا يقول ابن أبي ليلى ان عتقه المشتري قبل أن يدخل الغلام دار زيد أيضا يفسخ عتقه ثم يعتقه على يائمه ؟ أو كانت أمة فأولدها المشتري ثم دخلت الدار ٥

١١١٥ — مسألة وهذا بخلاف من قال : لله تعالى على عتق رقبة أو قال : بدنة أو قال : مائة درهم أو شيء من البر هكذا لم يمينه فان هذا كله نذر لازم لانه لم يندر شيئا من ذلك في شيء . لا يملكه لأن الذى نذر ليس معينا فيكون مشارا اليه بخبرائه عنه فانما نذر عتقا في ذمته أو صدقة في ذمته ٥

برهان هذا قول الله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ أَنْ تُؤْتِيَهُمْ بَأْتِيَةً فَخَرُجُوا مِنْ طَرَفٍ مَّا نَدَّيْنِمْ عَلَيْهِمْ نَذْرُهُمْ) (١) وهذا على ما التزم في الذمة جملة وخرج نهي النبي ﷺ عن النذر فيما لا يملك على ما نذر في معين لا يملكه ، ويدخل في القسم اللازم من نذر عتق أول عبد يملكه أو أول ولده أمته وفي هذا نظر ٥ ومن طريق مسلم نأى أبو بكر ابن أبي شيبة ناعبد الله بن نمير عن هشام بن عروة عن أبيه وان حكيم بن حزام أعتق في الجاهلية ما ترقبه وحمل على مائة بغير [ثم أعتق في الاسلام ما ترقبه وحمل على مائة بغير (٣)] قال حكيم : قلت : يا رسول الله أشياء كنت أفضلها في الجاهلية فقال لرسول الله ﷺ :

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية وعبد زيد (٢) في النسخة رقم ١٦ «فان الاولى»

(٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦

أسلت على ما أسلفت لك من الخير قال حكيم : قلت : فوالله لأدع شيئا صنعت في الجاهلية
الافعلت في الاسلام مثله ، فهذا نذر من حكيم في عتق مائة رقبة وعلم النبي ﷺ بذلك
فلم ينكره كأنكر نذر الانصارية نحر الناقة التي لم تملكها ، فصح أن ذلك النهي إنما هو
في المعين وان الجائز هو غير المعين وان لم يكن في ملكه حيثنذ لأنه في ذمته .

وأما من قال : على نذر ولم يسم شيئا فكفارة يمين ولا بد لا يجزيه غير ذلك لما روينا
من طريق ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن كعب بن علقمة عن عبد الرحمن بن شماس
عن أبي الخير عن عقبة بن عامر عن رسول الله ﷺ قال : « كفارة النذر كفارة يمين (١) » .
قال أبو محمد : قد ذكرنا قول النبي ﷺ « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر
أن يعصيه فلا يعصه » وقوله ﷺ : « لا رقاة لنذر في معصية الله ، وأمره من نذر أن
يصوم ولا يستظل ولا يقعد ولا يتكلم بأن يصوم ويطرح ما سوى ذلك ، ونهيه عن
اليمين بغير الله تعالى ولم نجد نذرا في العالم يخرج عن هذه الوجوه ، وقد بين عليه السلام
لكل وجه حكمه فكان من استعمل في أحد تلك الوجوه كفارة يمين فقد أخطأ لأنه زاد
في ذلك ما لم يأت به نص في ذلك الوجه فوجب حمل هذا الخبر على ما لا يحال به حكم تلك
التصوص عن أحكامها فوجدناه إذا حل على ظاهره صح حكمه وهو من نذر نذرا فقط
كما في نص الخبر ولم يجز أن يلزم شيئا من أعمال البر لم يلزمها ولا جاء بالتزامه إياها نص وبالله
تعالى التوفيق .

وسواء قال : على نذر أو قال : ان تخلصت عما أنا فيه فعلى نذر ، وسواء تخلص أولم
يتخلص عليه في كل ذلك كفارة يمين ولا بد والله تعالى التوفيق . وروينا من طريق سعيد
ابن منصور نا أبو عروبة عن منصور بن المعتمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في الرجل
يقول : على حرام ، على نذر قال : اعتق رقبة أو صم شهرين متتابعين أو أطعم ستين
مسكينا . قل سعيد . وناصفان - هو ابن عينة - عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير
عن ابن عباس قال : النذر أغلظ اليمين وفيها أغلظ التكفارة عتق رقبة أو كلاهما صحيح
عن ابن عباس ولا نعلم له مخالفا من الصحابة ، ومن قال : فيه يمين كقولنا الشعي رويناه
من طريق سفيان بن عينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي ولا حجة في أحد دون
رسول الله ﷺ .

١١١٦ - مسألة ومن قال في النذر الا لازم الذي قدما : الا أن يشاء الله أو ان شاء الله ،
أو الا ان يشاء الله أو ذكر الارادة مكان المشيئة أو الا ان يدل الله ما في نفس أو الا ان يدل الله

أو نحو هذا من الاستثناء ووصله بكلامه فهو استثناء صحيح ولا يلزمه ما نذر لقول الله تعالى: (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله) ولأنه ما ذاعق نذره بكل ما ذكرنا فلم يلتزمه لأن الله تعالى لو شاء تمامه لا تقصدون استثناء وقد علمنا أنه إذا لم يكن فإن الله تعالى لم يرد كونه وهو لم يلتزمه إلا أن أراد الله تعالى كونه فاذلم يرد الله تعالى كونه فلم يلتزمه ، وكذلك إن بدله بوبالله تعالى التوفيق •

١١١٧ - مسألة ونذر الرجل . والمرأة البكر ذات الأب وغير ذات الأب وذات الزوج وغير ذات الزوج والعبد والحر سواء في كل ما ذكرنا لأن أمر الله تعالى بالوفاء بالنذر وأمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك عموم لم يخص من ذلك أحد (١) من أحد (وما كان ربك نسيا) ومن الباطل الممتنع أن يكون الله تعالى يريد تخصيص بعض ما ذكرنا فلا يثبت لنا هذا أمر قد أمناه والله الحمد لا الصيام وحده فليس للمرأة أن تصوم غير الذي فرضه الله تعالى عليها إلا باذن زوجها على ما ذكرنا في كتاب الصيام بوبالله تعالى التوفيق •

١١١٨ - مسألة ومن نذر ما لا يطبق أبدالم يلزمه لقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وكذلك من نذر نذرا في وقت محدد لجاء ذلك الوقت وهو لا يطبقه فانه غير لازم له لا حيثئذ ولا بعد ذلك •

١١١٩ - مسألة ومن نذر في حال كفره طاعة لله عز وجل ثم أسلم لزمه الوفاء به لقول الله تعالى: (فلا تحم العقبة وما أدراك ما العقبة فكفرية أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذامقربة أو مسكينا ذامقربة ثم كان من الذين آمنوا) خفض الله تعالى على فعل الخير وأوجبه لفاعله ثم على الإيمان وعلى فعل الخير فيه أيضا لقول رسول الله ﷺ: «ومن نذر أن يطيع الله فليطعه» وهو عليه السلام بموت إلى الجن والإنس وطاعته فرض على كل مؤمن وكافر من قال غير هذا فليس مسلما ، وهذه جملة ما يختلف فيها أحد من يدعى الاسلام ثم تقضوا في التفصيل •

روينا من طريق مسلم ناسحن الحلواني يعقوب - هو ابن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف - نا أبي عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب أناعروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال لرسول الله ﷺ: «أدري رسول الله أرايت أمورا كنت أمتنع بها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة أو صلة فترحم أفها أجر؟» قال رسول الله ﷺ: «أسألت على ما أسألت من خير» (٢) ، هـ نا يوسف بن عبد الله بن عبد الله [ابن عبد الله] البرقي ناسعيد

(١) في النسخة رقم ١٦ ، لم يخص من ذلك أحد وهو صحيح أيضا (٢) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦ (٣) الزيادة من النسخة اليمنية

ابن نصرنا قلم بن أصبغ نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : « نذرت نذرا في الجاهلية فسألت رسول الله ﷺ بعدما أسلمت ؟ فأمرني أن أوفي بنذري » . نا حام نا أبو محمد الباجي نا عبيد الله بن يونس المرادي نا بقى بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا حفص - هو ابن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : نذرت نذرا في الجاهلية ثم أسلمت فسألت رسول الله ﷺ ؟ فأمرني أن أوفي بنذري . فهذا حكم لا يسع أحدا الخروج عنه . وقال مالك : لا يلزمه واحتج له مقلوه بقول الله تعالى : (لن أشركت ليحبطن عملك) وقوله تعالى : (وقد مآلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءا منثورا) .

قال أبو محمد : لا حاجة لهم في هذا لأن هذا كله انما نزل فيمن مات كافرا بنص كل آية منها قال تعالى : (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) ثم هم أول من ينقض هذه الحجة فيجيزون يعمهم . وابتاعهم . ونكاحهم . وهباتهم . وصداقتهم . وعقهم . وبالله تعالى التوفيق . ومن طريق مسلم نا قتية [بن سعيد] (١) نا إيث ابن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري . انه سمع أبا هريرة يقول : بعث رسول الله ﷺ خيلا قل نعد لحجرات برجل من بني حنيفة يقال له : ثمامة نا نا لسيد أهل الهامة فربطوه بسارية من سواري المسجد . وذكر الحديث وفيه « ان ثمامة أسلم بعد أن أطلقه النبي ﷺ وقال : يا محمد والله ما كان [على الأرض] (٢) من دين أبفض الى من دينك فأصبح دينك أحب الدين كله الى [والله ما كان من بلد أبفض الى من بلدك فأصبح بلدك أحب البلاد كلها الى] (٣) وان خيلك أخذتني وأنا أريد العمرة فماذا ترى ؟ فبشره رسول الله ﷺ وأمره أن يعتمر . ، فهذا كافر خرج يريد العمرة فأسلم فأمره عليه السلام باتمام فته . وروينا عن طلوس من نذر في كفره ثم أسلم فليوف بنذره ، وعن الحسن . وقادة نحوه ، وبهذا يقول الشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهما .

١١٢٠ - مسألة ومن نذره صوم يوم يقدم فيه فلات أو يوم يبرأ أو ينطلق فكان ذلك ليلا أو نهارا لم يلزمه في ذلك اليوم شيء . لانه ان كان ليلا فلم يكن مانذره . وان كان نهارا فقد مضى وقت الدخول في الصوم الا أن يقول : لله على صوم اليوم الذي أنطلق فيه أو يكون كذا في الأبداء مدة يسميها فيلزمه صيام ذلك اليوم في المستأقف وبالله تعالى التوفيق .

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ وهي موافقة لما في صحيح مسلم ج ٢ ص ٥٦ (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) الزيادة من صحيح مسلم

١١٢١ - مسألة ومن نذر صياما - أو صدقة ولم يسم عددا ما لزمه في الصيام صوم يوم ولا مزيد ، وفي الصدقة ما طابت به نفسه مما يسمى صدقة ولو شق تمر أو أقل مما يتفجع به المتصدق عليه ، ولزمه في الصلاة ركعتان لأن كل ما ذكرنا أقل مما يقع عليه الاسم المذكور فهو اللازم يقين ولا يلزمه زيادة لأنه لم يوجبها شرع ولا لغة وبالله تعالى التوفيق .

١١٢٢ - مسألة ومن قال : لله على صدقة أو صيام - أو صلاة هكذا جملة لزمه أن يفعل أي ذلك شاء ويجز به لأنه نذر طاعة فعليه أن يطيع ، وكذلك لو قال لله على عمل بر فيجز به تسليحة أو تكبيرة - أو صدقة - أو صوم - أو صلاة - أو غير ذلك من أعمال البر ، وسواء قال على ذلك نذرا أو على عهده أو قال على الله كذا وكذا كل ذلك سواء ولا يجزى في ذلك لفظ دونية ولا نية دون لفظ لقول رسول الله ﷺ : « الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » فلم يفرض عليه السلامة دون عمل ولا على الدونية ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٢٣ - مسألة ومن مات وعليه نذر فمرض أن يؤدي عنه من رأس ماله قبل ديون الناس كلها فإن فضل شيء كان لديون الناس لقول الله تعالى : (من بعد وصية يوصي بها أو دين) فهم تعالى ولم يخص ، وقال رسول الله ﷺ : ما قد ذكرناه في كتاب الصيام وكتاب الزكاة وكتاب الحج « دين الله أحق أن يقضى » ، ومن طريق البخاري نا أبو الجان - هو الحكم بن نافع - ناشعيب - هو ابن أبي حزة - عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن عباس أخبره أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري استفتى رسول الله ﷺ في نذر كان على أمه فتوفيت قبل أن تقضيه فأقاه عليه السلام أن يقضيه عنها فكانت سنة بعده (١) .

قال أبو محمد إن من رغب عن نذر رسول الله ﷺ وسارع إلى قبول نذر أبي حنيفة . ومالك . والشافعي لمخذور محروم من التوفيق ونعوذ بالله من الضلال ، والعجب من احتجاجهم في أن في ثلاثة أصابع تقطع للبرأة ثلاثين من الأبل وفي أربع أصابع تقطع لما عشرين من الأبل لقول سعيد بن المسيب تلك السنة ثم لا يرى قول ابن عباس هنا أو عبيد الله بن عبد الله أو الزهري فكانت سنة حجة بعيد من القول بالحق . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر عن عامر بن مصعب أن عائشة أم المؤمنين اعتكفت عن أخيها بعد ما مات . ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أمه نذرت اعتكافا فأتت ولم تعتكف فقال له ابن عباس :

اعتكف عن أمك . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي حصين عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس إذا مات وعليه نذر قضاء عنه وليه ، وهو قول طاوس وغيره . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سألت عطاء عن نذر جوارا أو مشافاة ولم ينفذ ؟ قال : ينفذه عنه ولي قلت فخير من ذوى قرابته قال نعم ، وأحب اليك الأولاء . قال أبو محمد . فإن كان نذر صلاة صلاها عنه وليه أو صوما كذلك أو حجا كذلك أو عمرة كذلك أو اعتكافا كذلك أو ذكرا كذلك ، وكل بر كذلك فإن أتى الولي استؤجر من رأس ماله من يؤدي دين الله تعالى قبله ، وهو قول أبي سليمان وأصحابنا ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٢٤ - مسألة قال علي : ومن تعمد النذور ليلزمها من بعده فهي غير لازمة لاله ولا لمن بعده لان النذر اللزوم الوفاء به هو نذر الطاعة كما قدمنا وهو الآن نذر معصية لان نذر طاعة لا مل يقصده وجه الله تعالى وإنما قصد ادخال المشقة على مسلم فهو نذر معصية وبالله تعالى التوفيق .

الوعد

١١٢٥ - مسألة ومن وعد آخر بان يعطيه مالا معينا أو غير معين ، أو بان يعينه في عمل ما حلف له على ذلك أو لم يحلف لم يلزمه الوفاء به ويكره له ذلك ، وكان الأفضل لو وفى به ، وسواء أدخله بذلك في ثقة أو لم يدخله كمن قال . تزوج فلانة وأنا أعينك في صداقها بكذا وكذا أو نحو هذا ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي . وأبي سليمان ، وقال مالك لا يلزمه شيء من ذلك إلا أن يدخله بوعده ذلك في كلفة فيلزمه ويقضى عليه ، وقال ابن شبرمة الوعد كله لازم ويقضى به على الواعد ويجبر .

فأما تقسيم مالك فلا وجه له ولا برهان يعضده لامن قرآن . ولا سنة : ولا قول صاحب . ولا قياس ، فإن قالوا قد أصر به اذ كلفه من أجل وعده عملا وثقة قلنا فبكم أنه كما تقولون من أين وجب على من أصر بآخر وظلّه وغرّه ان يفرم له مالا ؟ ما علمنا هذا في دين الله تعالى الاحيث جاء به النص فقط ، ومن يتعدّد ود الله فقد ظلم نفسه .

وأما من ذهب الى قول ابن شبرمة فانهم احتجوا بقول الله تعالى : (كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) والخبر الصحيح من طريق عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ : أربع من كن فيه كان منافقا خالسا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه

خصلة من التفاق حتى يدعها إذا حدث كذبوا إذا عهد غدروا وإذا وعد أخلفوا وإذا خاسم فجر (١) ، ، والآخر الثابت من طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ ومن علامة النفاق ثلاثة وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أومن خان (٢) ، ، فهذان أثران في غاية الصحة وآثار أخر لا تصح ، أحدهما من طريق الليث عن ابن عجلان ، أن رجلا من موالى عبد الله بن عامر بن ربيعة العدوي حدثه عن عبد الله بن عامر قال لي أُمِّي هاء تعال أعطك فقال لما رسول الله ﷺ ما أردت أن تعطيه ؟ قالت أعطيه ثم أقال لها عليه السلام أما أنك لو لم تعطيه شيئا كتبت عليك كذبة ، ، هذا لا شيء لانه عن عمر لم يسم ، ، وآخر من طريق ابن وهب أيضا عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ، أن رسول الله ﷺ قال لو أئتم من حق واجب ، (٣) هشام بن سعد ضعيف وهو مرسل ، ومن طريق ابن وهب عن اسماعيل بن عياش عن أبي إسحاق ، أن رسول الله ﷺ قال : ولا تعد أخاك وعدا فتخلفه فإن ذلك يورث بينك وبينه عداوة ، وهذا مرسل واسماعيل بن عياش ضعيف ، ومن طريق ابن وهب أخرني الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من قال لعبي تعال هاهلك ثم لم يعطه شيئا فهو كذبة » ابن شهاب كان إذا مات أبو هريرة من أقل من تسع سنين لم يسمع منه كلمة ، وأبو حنيفة ، ومالك يرون المرسل كالمستند ويحتجون بما ذكرنا فيلزمهم أن يقضوا بانحياز الوعد على الواعد ولا بد والإفهم متناقضون فلو صححت هذه الآثار لقلنا بها ، وأما الحديثان اللذان صدرنا بهما فصحيحان إلا أنه لا حاجة فيهما علينا لانهما ليسا على ظاهرهما لأن من وعد بما لا يعمل أو عاهد على معصية فلا يعمل له الوفاء بشيء من ذلك كن وعد بذا . أو بجم . أو بما يشبه ذلك ، فصح أن ليس كل من وعد فأخلف أو عاهد فغدر مذموما ولا ملوما ولا عاصيبل قد يكون مطيعا مؤدى فرض ، فاذ ذلك كذلك فلا يكون فرضا من انحياز الوعد والعهد إلا على من وعد بواجب عليه كانه نصف من دين أو أداء حق فقط ، وأيضا فإن من وعد وحلف واستثنى فقد سقط عنه الحث بالنص والاجماع المتيقن ، فإذا سقط عنه الحث لم يلزمه فعل ما حلف عليه ، ولا فرق بين وعد أقسم عليه وبين وعد لم يقدم عليه ، وأيضا فإن الله تعالى يقول : (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله) ، فصح تحريم الوعد بغير استثناء فوجب أن من وعد ولم يستثن قد عصى الله تعالى في وعده ذلك ، ولا يجوز أن يجبر أحد على معصية ، فإن استثنى فقال

(١) الحديث في الصحيحين من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص مقاربة . هذا
(٢) هو في الصحيحين أيضا (٣) رواه أبو داود في مراسيله ، هو الوأى الوعد لفظا ومعنى

إن شاء الله تعالى أو إلا إن شاء الله تعالى أو نحوه بما يلقه بإرادة الله عز وجل فلا يكون مخلف الوعد إن لم يفعل لأنه إنما وعده أن يفعل إن شاء الله تعالى . وقد علمنا أن الله تعالى لو شاء لا فعهه فإلزم ينفذه فلم يشأ الله تعالى كونه ، وقول الله تعالى : (كبير مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) على هذا أيضا بما يلزمهم كالفى وصف الله تعالى عنه اذ يقول : (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين فلما آتاهم من فضله بخلوا بهوتولوا وهم معرضون فاعصهم نفاقا فى قلوبهم الى يوم يلقىونه بما أخلفوا الله ما وعده) ، فصح ما قلنا لان الصدقة واجبة : والكونن من الصالحين واجب فالوعد والعهد بذلك فرضان فرض انجازهما ، والله تعالى التوفيق ، وأيضا فان هذا نذر من هذا الذى عاهد الله تعالى على ذلك والنذر فرض وبالله تعالى تأييد ، تم كتاب النور والحمد لله أولا وآخرا .

كتاب الايمان

١١٢٦ - مسألة لا يمين الا بالله عز وجل إما باسم من أسمائه تعالى أو بما يخبر به عن الله تعالى ولا يراد به غيره مثل مقلب القلوب . ووارث الارض وما عليها . الذى نفسى يده رب العالمين ، وما كان من هذا النحو ، ويكون ذلك بجميع اللغات . أو بلم الله تعالى . أو قوته . أو عزته . أو قوته . أو جلالة ، وكل ما جاء به النص من مثل هذا فهذا هو الذى ان حلف به البرء كان حالفان حنث فيه كانت فيه الكفارة ، وأما من حلف بتغير ما ذكرنا أى شىء كان لا نحاش شيئا فليس حالفوا ولا هي يمينا ولا كفارة فى ذلك ان حنث ولا يلزمه الوفاء . بما حلف عليه بذلك وهو عاص لله تعالى فحط وليس عليه الاتوبة من ذلك والاستغفار .

برهان ذلك ما ذكرناه قبل فى كتاب النذور من قول رسول الله ﷺ : « من كان حالفًا فلا يحلف الا بالله » ، وقوله تعالى . (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن إيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی) وقال تعالى . (والله الاسماء الحسنی فادعوه بها وخذوا الذين يلحدون فى اسمائه) وكل ما ذكرنا قبل فإما يراد به الله تعالى لاشىء سواه ولا يرجع من كل ذلك الى شىء غير الله تعالى . رويناه من طريق البخارى نا أبو اليمان هو الحكم نافع - أنا شبيب ابن أبى حمزة (١) نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة [رضى الله عنه] (٢) « أن رسول الله ﷺ قال . ان لله تسعة وتسعين اسما مائة الا واحدا من أحصاها دخل الجنة » ، وقال تعالى : (انهى الاسماء . سميتوها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بهامن سلطان) فصح

(١) هو بحاء مهملة واسمه دينار الاموى (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٤ ص ٤٥

أنه لا يحل لأحد أن يسمى الله تعالى إلا بما سمي به نفسه ، وصح أن أسمائه لا تزيد على تسعة وتسعين شيئاً لقوله عليه السلام : « مائة إلا واحداً ، فنفى الزيادة وأبطلها لكن يغير عنه بما يفعل تعالى ، وجاءت أحاديث في إحصاء التسعة والتسعين أسماء مضطربة لا يصح منها شيء أصلاً فإتماً نتخذ من نص القرآن ، وما صح عن النبي ﷺ ، وقد بلغ إحصاؤها منها إلى ما ذكره .

وهي : الله . الرحمن . الرحيم . العليم . الحكيم . الكريم . العظيم . الخليم . القيوم . الأكرم . السلام . التواب . الرب . الوهاب . الإله . القريب . السميع . المجيب . الواسع . العزيز . الشاكر . القاهر . الآخر . الظاهر . الكبير . الخبير . القدير . البصير . الغفور . الشكور . الغفار . القهار . الجبار . المتكبر . المصور . البر . مقتدر . الباري . العلي . القوي . الولي . القوي . الحلي . الحيد . المجيد . الودود . الصمد . الأحد . الواحد . الأول . الأعلى . المتعال . الخالق . الخلاق . الرزاق . الحق . اللطيف . روف . غفور . الفتاح . المتين . المبين . المؤمن . الميمن . الباطن . القدوس . الملك . ملك . الأكبر . الآخر . السيد . سبوح . وتر . محسان . جميل . رفيق . المسعر . القابض . الباسط . الشافي . المعطي . المقدم . المؤخر . الدهر . رويان من طريق أحمد بن شعيب ، ما أسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - أنا الفضل بن موسى نا محمد بن عمرو نا أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : « قد خلق الجنة والنار وفيه أن جبريل عليه السلام لما رأى الجنة وأنها حلت بالملكاه قال : « عز وجل وعزت لك لقد خشيت أن لا يدخلها أحد ، وقال تعالى : (أنزله بعله) » ومن طريق البخاري نا مطرف بن عبد الله [أبو مصعب] (١) نا عبد الرحمن بن أبي الموالي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : « كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستغارة في الأمور كلها كالسورة من القرآن إذا هم [أحدكم] (٢) بالامر فليركع ركعتين ثم يقول : اللهم اني استخيرك بملكك وأستقدرك بقدرتك » وقال عز وجل : (هو أشد منهم قوة) وقال تعالى : (ذو الجلال والإكرام) وقال تعالى : (قم وجهه) وقال تعالى : (يد الله فوق أيديهم) وقال تعالى : (ولتصنع على عيني) وقال تعالى : (فإني بعيننا) فهذه جاء النص بها . وأما الميمن بمظنة الله وأرادته وكرمه وحلمه وحكته وسائر ما يأتي به نص فليس شيء من ذلك يمتثل لأنه لم يأت بها نص فلا يجوز القول بها .

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٨ ص ١٤٦ (٢) الزيادة من بعض نسخ البخاري ، والحديث في البخاري معلق لا اختصره المصنف

١١٢٧ - مسألة من حلف بما ذكرنا أن لا يفعل أمرا كذا أو أن يفعل أمرا كذا (١) فان وقت سو قتا مثل غدا أو يوم كذا أو اليوم أو في وقت يسميه فان مضى ذلك الوقت ولم يفعل ما حلف أن يفعله فيه عامدا ذا كرا ليمينته أو فعل ما حلف أن لا يفعله فيه عامدا ذا كرا ليمينته فعليه كفارة اليمين هذا ما لا خلاف فيه من أحد وبه جاء القرآن والسنة ، فان لم يوقت وقتا في قوله لأفعلن كذا فهو على البر أبدا حتى يموت ، وكذلك لو وقت وقتا ولا فرق ولا حث عليه ، وهذا مكان فيه خلاف ؛ قال مالك : هو حائث في كلا الأمرين وعليه الكفارة ، وقال الشافعي : هو على البر الى آخر أوقات صحته التي يقدر فيها على فعل ما حلف أن يفعله لحيته يموت وعليه الكفارة ، وقال أبو ثور . وأبو سليمان كقولاه قال أبو محمد : فنسأل من قال يقول مالك أحائث هو ما لم يفعل ما حلف أن يفعله أم يمار ؟ ولا سبيل الى قسم ثالث فان قالوا : هو يار قلنا : صدقم وهو قولنا لا نقولكم ، وان قالوا : هو حائث قلنا : فأوجبوا عليه الكفارة وطلاق امرأته في قولكم ان كان حائثا وهم لا يقولون بذلك ، فظهر يقين فساد قولهم بلا مرية وان قولهم هو على حث وليس حائثا ولا حث بعد كلام متناقض في غاية الفساد والتخليط ، وأما قول الشافعي خطأ لأنه أوجب الحث بمد البر بلانص ولا إجماع ، ولا يقع الحث على ميت بعد موته فلاح أن قوله دعوى بلا برهان ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٢٨ - مسألة وأما الحلف بالأمانة . وبمدا الله . وميثاقه . وما أخذ يعقوب على يمينه . وأشد ما أخذ أحد على أحد . وحق رسول الله ﷺ . وحق المصحف . وحق الاسلام . وحق الكعبة . وأنا كافر . ولعمري . ولعمرك . ولأفعلن كذا . وأقسم . وأقسمت . وأحلف . وحلفت . وأشهد . وعلى يمين . أو على ألف يمين . أو جميع الإيمان تلزمي . فكل هذا ليس بيمين ، واليمين بها معصية ليس فيها الا التوبة والاستغفار لأنه كله غير الله ولا يجوز الحلف الا بالله .

قال أبو محمد : والعجب من يرى هذه الالفاظ يميناً ويرى الحلف بالمشي الى مكة . وبالطلاق . وبالتق . وبصدقة المال أيمانا ثم لا يحلف في حقوق الناس من الدماء والفروج والأموال والإبشار بشئ من ذلك وهي أوكد عندهم لأنها لا كفارة لها ويحلفونهم بالله وفيه الكفارة أليس هذا عجبا ؟ ولئن كانت أيمانا عندهم بل من أغلظ الإيمان وأشد ما قالوا يجب أن يحلفوا الناس بالإيمان الغليظة ، ولئن كانت ليست أيمانا فلم يقولون انها إيمان ؟ حسبنا الله وهو المستعان .

(١) كذا في النسختين على الوصفية ، وفي النسخة اليمنية : أمر كذا ، على الإضافة

وفي كل ما ذكرنا خلاف قديم من السلف برون كل ذلك أيماناً ، وروياناً طريق
الحجاج بن المنهال أبو عوانة عن عبيد بن مسعود : قال لأن أحلف بالله كاذباً
أحب إلى من أن أحلف بغير الله صادقا ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري
عن أبي سلمة عن وبرة : قال : قال ابن مسعود . أو ابن عمر . لأن أحلف بالله كاذباً أحب إلى
من أن أحلف بغيره صادقا ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت عبد الله
ابن أبي ليلى سمعت ابن الزبير يقول : أن عمر قال له - وقد سمعه يحلف بالكعبة - : لو
أعلم أنك فكرت فيها قبل أن تحلف لما قبلت أن تحلف بالله قائم أو ابرر .

١١٢٩ - مسألة - ومن حلف بالقرآن . أو بكلام الله عز وجل فانزوى في نفسه
المصحف أو الصوت المسموع أو المحفوظ في الصدور (١) فليس يمينا وإن لم ينو ذلك
بل نواه على الإطلاق فهي يمين وعليه كفارة إن حدث لأن كلام الله تعالى هو عليه (٢)
قال تعالى : (ولو لا كلمة سبقت من ربك إلى أجل مسمى لقضى بينهم) وعلم الله تعالى ليس
هو غير الله تعالى ؛ والقرآن كلام الله تعالى ، وقدر ويناخلاف هذا في (روينا) (٣) من طريق
عبد الرزاق . والحجاج بن المنهال قال عبد الرزاق : عن سفيان الثوري عن عبيد بن مسعود ،
وقال الحجاج بن المنهال : نا أبو الأشهب عن الحسن البصري ثم اتفق الحسن . ومجاهد
قالا جميعا : قال رسول الله ﷺ : «من حلف بسورة من القرآن فليقل بكل آية منها يمين
صبر فمن شاء برو من شاء فجر» ولفظ الحسن أن شاء برو وأن شاء فجر . وروياناً من طريق
عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل عن عبد الله
ابن حنظلة قال : أتيت مع عبد الله بن مسعود السوق فسمع رجلا يحلف بسورة البقرة
فقال ابن مسعود : أمانا عليه بكل آية يمينا . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري
عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود قال : من كفر بحرف من القرآن فقد
كفر به أجمع ومن حلف بالقرآن فليقل بكل آية يمين ، وهو قول الحسن البصري . وأحد
ابن حنبل ؛ وروياناً عن سهم بن منجاب من حلف بالقرآن فليقل بكل آية خطية ، وقال
أبو عبيد . هو يمين واحدة ، وروياناً من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت عطاء .
وقد سأله رجل - فقال : قلت : واليت . وكتاب الله قال عطاء . لئلا يكرب لينا
يمينا ، وبه يقول أبو حنيفة ، وقد كان يلزم الحنفيين والمالكيين أن يقولوا يقول ابن مسعود
لأنه لا يعلم له في ذلك مخالف من الصحابة .

(١) في النسخة اليمنية «في الصدر» بالافراد (٢) في النسخة اليمنية «وهو علم الله»

(٣) الزيادة من النسخة اليمنية

١١٣٠ - مسألة - ولغو اليمين لا كفرارة فيمؤاأثم وهو وجهان أحدهما ما حلف عليه المرء وهو لا يشك في أنه كاحلف عليه ثم تبين له (١) أنه بخلاف ذلك وهو قول أبى حنيفة . ومالك . وأبى سليمان ، والثانى ما جرى به لسان المرء في خلال كلامه بغير نية فيقول في أثناء كلامه : لا والله . وأبى والله وهو قول الشافعى . وأبى سليمان ، قال الله تعالى (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان) وصح من طريق معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : ربما قال ابن عمر لبعض بنيه : لقد حفظت عليك في هذا المجلس أحد عشر يميناً ولا يأمره بكفرارة . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أنا عطاء أنه سمع عائشة أم المؤمنين وقد سألتها عبيد بن عمير عن قول الله تعالى : (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم) ؟ قالت : هو قول الرجل لا والله . وبلى والله . ومن طريق معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله (٢) عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت في اللغو : هو قول القوم يتدارمون في الأمر يقول هذا : لا والله . وبلى والله . وكلاهما قول لا تمتد عليه قلوبهم ، وهو قول القاسم بن محمد . وعطاء . وإبراهيم . والشعبى وعكرمة . ومجاهد . وطاوس . والحسن . والزهرى . وأبى قلابة . وغيرهم . ومن طريق ابن عباس ولا يصح عنه لأنه من طريق الكلبي - لغو اليمين هو قول الرجل هذا والله فلان وليس بفلان ، وهو أيضاً قول الحسن . وإبراهيم . والشعبى . ومجاهد . وقائدة . وزرارة بن أوفى . وسليمان بن يسار . وسفيان الثورى . والأوزاعى . والحسن ابن حى . وأحمد بن حنبل وغيرهم .

قلأبر محمد : أما قول المرء : لا والله . وأبى والله بغير نية فأمره ظاهر لا اشكال فيه لأنه نص القرآن كما قالت أم المؤمنين رضى الله عنها ، وأما من أقسم على شئ . وهو يرى ولا يشك في أنه كاحلف عليه فانه لم يعمد الخنث ولا قصد له ولا خنث الاعلى من قصد إليه الا أن هذا مما تناقض فيه الخفيفون . والمالكيون فأسقطوا الكفرارة هنا وأوجبوا على من فعل ما حلف عليه ناسياً أو مكرهاً ولا فرق بين شئ من ذلك ، وبالله تعالى التوفيق . والعجب أيضاً أنهم رأوا اللغو في اليمين بالله تعالى ولم يروه في اليمين بغيره تعالى كالتمنى إلى مكة . والطلاق . والعق وغير ذلك ، وقد جاء أثر يقولنا رويانه من طريق أبى داود السجستاني نا حميد بن مسعدة نا حسان - هو ابن إبراهيم - نا إبراهيم - هو الصائغ - عن عطاء بن أيدى نا باح قال : اللغو في اليمين قالت عائشة عن النبي ﷺ : هو كلام الرجل

(١) سقط لفظه ، من النسخة رقم ١٦ (٢) جملة «عن سالم بن عبد الله» سقطت من النسخة اليمنية

فيته كلا والله . وبلى والله (١) ، والله تعالى التوفيق .

١١٣١ - مسألة - ومن حلف أن لا يفعل أمرا كذا ففعله ناسيا أو مكرها أو غلب بأمر حيل بينه وبينه به ، أو حلف على غيره أن يفعل فعلا ذكره له أو أن لا يفعل فعلا كذا ففعله المحلوف عليه عامدا أو ناسيا أو شك الخالف أفعلا ما حلف أن لا يفعله أم لا ؟ أو فعله في غير عقله فلا كفارة على الخالف في شيء من كل ذلك (٢) ولا إثم . وروينا من طريق هشيم عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال : لنوا اليمين هو أن يحلف على الشيء ثم ينسى ، قال هشيم : وأخبرني منصور عن الحسن بمثله .

برهان ذلك قول الله تعالى : (ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان) وقال تعالى : (ولكن ماتمعدت قلوبكم) وقد قلنا إن الخنث ليس الأعلى قاصدا إلى الخنث يتعمده بنص القرآن وهو لا كلهم غير قاصدين إليه فلا خنث عليهم اذ لم يتعمدوه بقلوبهم ، وصح عن النبي ﷺ «عني لآمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» وأنه وضع القلم عن النائم حتى يستيقظ والمجنون حتى يفريق مولودا لله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وبالمشاهدة ندرى أنه ليس في وسع الناس ولا المغلوب بأي وجه منع أن يفعل ما نسي ولا يغلب على فعله ، فصح بنص القرآن أنه لم يكلف فعل ذلك وأذ ليس مكلفا لذلك قد سقط عنه الوفاء بما لم يكلف الوفاء به ، وهذا في غاية اليان والحدوث رب العالمين ، وهو قول الحسن . وإبراهيم . وروينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم أن منصور - هو ابن المعتز - عن الحسن البصري قال : اذا أقسم على غيره فأخنت فلا كفارة عليه . ومن طريق هشيم نا مغيرة عن إبراهيم فيمن أقسم على غيره فأخنته (٣) أحب إلى المقسم أن يكفر فلم يوجب الاستعجاب .

١١٣٢ - مسألة ومن هذا من حلف على ما لا يدري أهو كذلك أم لا وعلى ما قد يكون ولا يكون ؟ كمن حلف لي نزل المطر غدا فنزل أو لم ينزل فلا كفارة في شيء من ذلك لانه لم يتعمد الخنث ، ولا كفارة الأعلى من تعمد الخنث وقصده لقوله تعالى : (ولكن ماتمعدت قلوبكم) ؛ وقد صح أن عمر حلف بحضرة النبي ﷺ أن ابن صياد هو الدجال فلم يأمره عليه السلام بكفارة ؛ وقال مالك : عليه الكفارة كان ما حلف عليه أولم يكن ، وهذا خطأ لأنه لا نص بما قال ، والأموال محظورة الابنص ، والشرائع لا تجب الا

(١) قال أبو داود في سننه بعد ما ساق الحديث : روى هذا الحديث داود بن أبي الثورات عن إبراهيم الصائغ موقوفا عن عائشة ، وكذلك رواه الزهري . وعبد الملك ابن أبي سليمان . ومالك بن مغول كلهم عن عطاء عن عائشة موقوفا (٢) في النسخة البغية . من ذلك كله ، (٣) في النسخة رقم ١٦ « فأخنت » .

بص، و بالله تعالى التوفيق •

١١٣٣ - سألت من حلف عامدا للكذب فيما يحلف فعلية الكفارة وهو قول الأوزاعي • والحسن بن يحيى • والشافعى • وقالت طائفة : لا كفارة • وذلك وهو قول أبى حنيفة • ومالك : وسفيان الثورى • وأبى سليمان ، وروينا مثل قولنا عن السلف المتقدم من طريق شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن الرجل يحلف بالحلف الكاذب ؟ أفیه كفارة ؟ قال : نعم • ومن طريق هشيم عن الحجاج عن عطاء بن أبى رباح فيمن حلف على كذب يتعمد فيه الكذب قال عطاء عليه الكفارة ولا يزيد بالكفارة الا خيرا • ومن طريق وكيع عن سفيان الثورى عن ابن أبى نجيح عن مجاهد (ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان) قال : بما عقدتم • ومن طريق قتادة عن الحسن في قوله تعالى : (ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته) قال يقول بما عقدتم فيه المأثم ، وقال سعيد بن جبير : هي اليمين في المعصية • ومن طريق عبدالرزاق عن معمر في الرجل يحلف على أمر يتعمده كاذبا يقول : والله لقد فعلت ولم فعل أو والله ما فعلت وقد فعل ، قال : أحب الى أن يكفر • وروينا القول الثانى من طريق رفيع أبى العالية أن ابن مسعود كان يقول : كنا نعد من الذنب الذى لا كفارة له اليمين النعوس أن يحلف الرجل كاذبا على مال أخيه ليقتطعه • وعن ابراهيم التيمى • والحسن • ومحمد بن أبى سليمان أن هذا اليمين أعظم من أن تكفر أو أنها كذبة لا كفارة فيها •

قال أبو محمد : احتج من لم ير الكفارة في ذلك بالأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ ، منها من طريق ابن مسعود عن النبي ﷺ « من حلف على عين صبر يقطع به مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان فانزل الله تعالى [تصديق ذلك] (١) (ان الذين يشتركون بهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزيكهم ولم عذاب اليم) » • ومن طريق أبى ذر عن النبي ﷺ « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا يزيكهم ولم عذاب اليم ، قد كر عليه السلام فهم » المتفق سئلته بالحلف الكاذب » (٢) • ومن طريق عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ « والكابر الاشراك باقوا عقوق الوالدين وقتل النفس واليمين النعوس » (٣) •

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٤٧ ، والحديث مطول اقتصر المصنف على محل الشاهد منه (٢) رواه مسلم في صحيحه عن أبى ذر ج ١ ص ٤١ ورواه البخارى في غير موضع في صحيحه عن أبى هريرة (٣) هو في صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٤٦

ومن طريق عمران بن الحصين عن النبي ﷺ «من حلف على عين مصبورة كاذبا (١) فليتبوأ وجهه مقعده من النار» • ومن طريق الأشعث بن قيس عن النبي ﷺ «من حلف على عين صبر وهو فيها فاجر يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان» • ومن طريق جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ «من حلف على منبري هذا يمين آثمة تبوأ مقعده من النار» • وزاد بعضهم «ولو كان سواها أخضر» (٢) هذه كلها آثار صحاح، وذكرها أيضا خبرا صحيحا من طريق يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «من استلج في أهله يمين فهو أعظم أثما ليس تغني الكفارة» (٣) • ونجبر رويناه من طريق ابن الجهم ناووسف بن الضحاك ناموسى بن اسماعيل ناحادين سلة عن ثابت عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال لرجل: «فعلت كذا وكذا قال: لا والذي لا إله الا هو ما فعلت فجاء جبريل ﷺ فقال: بلى قد فعل ولكن الله قد غفر له بالاخلاص (٤)» • ورواه أبو داود من طريق موسى بن اسماعيل عن حماد بن سلة عن عطاء ابن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس، وهكذا رويناه أيضا من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس فأنزل يكن أخطأه يوسف بن الضحاك فهو حديث جيد الا فهو ضعيف قالوا: فلبأمره عليه السلام بكفارة، وقالوا: إنما الكفارة فيما حلف فيه في المستأنف، وهو هو في ذلك بذكر قول الله تعالى: (واحفظوا أيمانكم) قالوا: وحفظها إنما يكون بعد موافقتها (٥) هذا كل ما شغبوا به وكله لاحجة لهم فيه •

أما حديث ابن مسعود، وأبي ذر، وعمران، وجابر، والأشعث، وقول الله تعالى (ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم) فليس في شيء من ذلك إسقاط الكفارة ولا إيجابها كما ليس فيها ذكر التوبة أصلا وإنما فيها كلها الوعيد الشديد بالنار والعقاب، فسقط تلقيمها في إسقاط الكفارة، ثم العجب كله انهم في هذه الأحاديث. وفي هذه الآية على قسمين، قسم يقول: إنه ليس شيء مما ذكر في هذه الآية وفي هذه الأحاديث يقطع

(١) في النسخة كاذبة، وهي صفة لليمين، وفي سنن أبي داود، وكاذبا، وهو حال من الخائف وما هنا أظهر (٢) هو في سنن أبي داود (٣) هو في صحيح البخاري ج ٨ ص ٣٣٠، وقوله استلج، قال ابن الأثير في النهاية: هو استعمل من اللجاج، ومعناه ان يحلف على شيء ويرى أن غيره غير منه فيقيم على يمينه ولا يبحث في كفره فذلك آثم له، وقيل: هو أن يرى أنه صادق فيها مصيب فيلج فيها ولا يكفر هاهنا (٤) في سنن أبي داود، وبإخلاص قول لا إله الا الله، وليس في سنن أبي داود جملة «فجاء جبريل» الخ (٥) في النسخة رقم ١٦ «وبعد موافقتها»

يكونه ولابد وقد يمكن أن يغفر الله عز وجل ، وقسم قالوا : هو نافذ عالم يتبفن أعجب شأننا من احتج بأية وأخبار صحاح في إسقاط كفارة يمين ليس فيها من ذلك ذكر أصلا ولم قد خالفوا كل ما فيها علانية ، وهذا عجب جدا .

وأما قوله عليه السلام : « من استلج في أهله يمين فهو أعظم أثما ليس تغنى الكفارة فلا حجة لهم فيه أصلا لأن الإيمان عندنا وعندهم ، منها قولنا أنهم فيه ولم يرد هذا الصنف في هذا الخبر بلا شك ، ومنها ما يكون المرء بها حالف على ما غيره خير منه ولا خلاف عندنا وعندهم في أن الكفارة تغنى في هذا وبه جاء النص عن النبي ﷺ على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى . ومنها البين الغموس التي اختلفنا فيها وبالحس والمشاهدة تدرى ونحن وهم أن الحالف بها لا يسمى مستلجا في أهله فبطل أن (١) يرد بهذا الخبر هذا القسم وبطل احتجاجهم به في إسقاطهم الكفارة في البين الغموس ، فان قيل : فإمعنى هذا الخبر عندكم وهو صحيح ؟ قلنا : نعم معناه والله الخد بين على ظاهر لفظه دون تبديل ولا إحالة ولا زيادة ولا نقص وهو أن يحلف المرء أن يحسن إلى أهله أو أن لا يضر بهم ثم لج في أن يحنت فيضر بهم ولا يحسن إليهم ويكفر عن يمينه ، فهذا بلا شك مستلج يمينه في أهله أن لا يئني بها وهو أعظم إثما بلا شك والكفارة لا تغنى عنه ولا تحط أثم إساءته إليهم وإن كانت واجبة عليه لا يحتمل البتة هذا الخبر معنى غير هذا .

وأما حديث حماد بن سلمة . وسفيان . فطريق سفيان لا تصح فان صححت طريق حماد فليس فيه لإسقاط الكفارة ذكر وإنما فيه أن الله تعالى غفر له بالأخلاق قط ، وليس كل شريعة توجد في كل حديث ، ولا شك في أنه مأمور بالتوبة من تعمد الحلف على الكذب وليس في هذا الخبر لما ذكر ، فان كان سكوته عليه السلام عن ذكر الكفارة حجة في سقوطها فسكوتهم عن ذكر التوبة حجة في سقوطها ولابد وهم لا يقولون بهذا ، فان قالوا : قد أمر بالتوبة في نصوص أخر قلنا وقد أمر بالكفارة في نصوص أخر نذكرها إن شاء الله تعالى ، وقولهم : أن كان سكوته عليه السلام عن ذكر الكفارة في هذه الأخبار كلها حجة في إسقاطها فسكوته عليه السلام عن ذكر سقوطها حجة في إيجابها ولا فرق وهي دعوى كدعوى ، قالوا يجب طلب حكم الكفارة في نص غير هذه .

وأما قول الله تعالى : (واحفظوا أيمانكم) الحق . وأما قولهم : أن الحفظ لا يكون إلا بعد موافقة اليمين (٢) فكذب . واقتراء . وبهت وضلال محض بل حفظ الأيمان واجب قبل الحلف بها . وفي الحلف بها . وبعد الحلف بها ، فلا يحلف في كل ذلك إلا على حق

(١) في النسخة رقم ١٦ « أن يكون يراد » (٢) في النسخة رقم ١٦ « بعد موافقة اليمين »

ثم هلك أن الأمر كما قالوا ، وإن قوله تعالى : (واحفظوا أيمانكم) إنما هو بعد أن يحلف قائل دليل في هذا على أن لا كفارة على من تعد الحلف كاذبا وهل هذا منهم إلا الباطنة والقبورية . وتحريف كلام الله عن مواضعه وما يشك كل ذى مسكة تمييز في أن من تعد الحلف كاذبا فاحفظ يمينه ، فظهر فساد كل ما يمتزقون به .

وأما قولهم : إن الكفارة إنما تجب عليه فيما حلف عليه في المستأنف فباطل ودعوى بلا برهان لأن قرآن ولاستقولا إجماع ، فإن ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « أنه لا يحلف على يمين فيرى غير ما خيرا منها إلا أتى الذي هو خير وكفر عن يمينه » فلا حاجة لهم فيه لأن الكفارة عندهم وعندنا تجب في غير هذه الصفة ، وهي من حلف على يمين ورأى غير ما شر منها ففعل الذي هو شر ، فإن الكفارة عندهم وعندنا واجبة عليه في ذلك .

قال أبو محمد : وأما قولهم : هي أعظم من أن تكفر فن أين لهم هذا ؟ وأين وجدوه ؟ وهل هو إلا حكم منهم (١) لأن عندنا الله تعالى ؟ ويمارضون بأن يقال لهم : دعوى أحسن من دعواهم بل كلما عظم الذنب كان صاحبه أحوج إلى الكفارة وكانت أوجب عليه منها فيا ليس ذنبا أصلا أو فيها هو صغير من الذنوب ، وهذا المتعمد للفطر في رمضان نحن وهم متفقون على أن الكفارة عليه ولعله أعظم إثما من حالف على يمين غموس أو مثله وهم يرون الكفارة على من تعد أفساد حجه بالهدى بأرائهم ، ولعله أعظم إثما من حالف يمين غموس أو مثله ، وأعجب من هذا كله قولهم فيمن حلف أن لا يقتل مؤمنا متعمدا ، وأن يصلي اليوم الصلوات المفروضة ، وأن لا يزني بحريمته (٢) ، وأن لا يعمل بالربا ، ثم لم يصل من يومه ذلك ، وقتل النفس التي حرم الله ، وزنى . وأرى : فإن عليه الكفارة في أيما من تلك ، فيأفقه ويال للمسلمين أيما أعظم إثما من حلف عامدا للكذب أنه ما رأى زيدا اليوم وهو قد رآه فأسقطوا فيه الكفارة لعظمه ، أو من حنث بأن لا يصلي الخمس صلوات ، وبأن قتل النفس . وبأن زنى بابنته أو بامه . وبأن عمل بالربا ثم لا يرون عظم حنثه في إتيانه هذه الكبائر العظيمة التي هي والله قطعا عند كل من له علم بالدين أعظم إثما من ألف يمين تعدد فيها الكذب لا تجب فيه كفارة لانه أعظم من أن يكفر؟ فهل تجرى أقوال هؤلاء القوم على اتباع نص أو على التزام قياس ؟

وأما تمويههم بأنه روى ذلك عن ابن مسعود ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم فهي رواية منقطعة لا تصح لأن أبا العالية لم يلق ابن مسعود ولا أمثاله من الصحابة

(١) في النسخة البنية والابحكم منهم (٢) وفي النسخة بحريمته ، والمعنى أن لا يزني بحرمة عليه نكاحه كما هو بيته كما هو ظاهر في تمثيل المصنف بعده

رضي الله عنهم انما أدرك اصغار الصحابة كان عباس ومثله رضي الله عن جميعهم ، وقد خالفوا ابن مسعود في قوله ، ان من حلف بالقرآن . أو بسورة منه فعليه بكل آية كفارة ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة ، فان مسعود حجة اذا اشتبهوا وغير حجة اذا لم يشتهوا أن يكون حجة .

قال أبو محمد : فاذا سقط كل ما شغبوا به قلنا بالبرهان على صحة قولنا فتقولوا بالله تعالى التوفيق : قال الله عز وجل : (فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة) (القول تعالى : (ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم واحفظوا أيمانكم) فظاهر القرآن ايجاب الكفارة في كل يمين فلا يجوز أن تسقط كفارة (١) عن يمين أصلا الا حيث أسقطها نص قرآن . أو سنة ، ولا نص قرآن ولا سنة أصلا في إسقاط الكفارة عن الحالف يميناً غموساً ، فهي واجبة عليه بنص القرآن ، والعجب كله عن إسقطها عنه والقرآن يوجبها ثم يوجبونها على من حنث ناسياً غفطاً والقرآن والسنة قد أسقطاهما عنه ، وأوجبوهما على من لم يعتمد اليمين ولا نواهوا والقرآن والسنة يسقطانهما عنه ؛ وهذا كما ترى ، فان قالوا : ان هذه الآية فيها حذف بلا شك ولولا ذلك لوجب الكفارة على كل من حلف ساعة حلف بر أو حنث قلنا : نعم لاشك في ذلك إلا أن ذلك الحذف لا يصدق أحد في تمينته لما لا ينص صحيح أو اجماع متيقن على أنه هو الذي أراد الله تعالى لا مساواة ، وأما بالدعوى المغتردة فلا ، فوجدنا الحذف المذكور في الآية قد صح الاجماع المتيقن والنص على أنه فحتم ، واذلا شك في هذا فالمتعمد لليمين على الكذب عالماً بأنه كذب حانث يقين حكم الشريعة وحكم اللغة فصيح اذ هو حانث ان عليه الكفارة وهذا في غاية الوضوح وبالله تعالى التوفيق ، والقوم أصحاب قياس يزعمهم وقد قاسوا حانث رأسه لتغير ضرورة وهو محرم عاصياً لله تعالى على حانث رأسه لضرورة محرم غير عاص لله تعالى ، فهلا قاسوا الحالف عائد للكذب حانثاً عاصياً على الحالف ان لا يعمى فحنث عاصياً أو على من حلف أن لا يبر في غير عاص في ايجاب الكفارة في كل ذلك ؟ ولكن هذا مقدار علمهم وقياسهم ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٣٤ - مسألة - واليمين في التنضب والرضا . وعلى أن يطيع . أو على أن يعصى . أو على ما لا طاعة فيه ولا معصية سوا في كل ما ذكرنا ان تعمد الحنث في كل ذلك فعليه الكفارة ، وان لم يعتمد الحنث أو لم يعتمد اليمين قبله فلا كفارة في ذلك لقول الله تعالى : (ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم واحفظوا أيمانكم) فالكفارة واجبة في كل حنث قصده المرء .

وقد اختلف السلف في ذلك ، فروى عن ابن عباس ان لقو اليمين هو اليمين في النصب ولا كفارة فيها .

قال أبو محمد : وهذا قول لا دليل على صحته بل البرهان قائم بخلافه كما روينا من طريق البخاري نا أبو معمر هو عبد الله بن عمرو هو الرقـ (١) ناعبد الوارث بن سعيد التنوري نا أبو بدير هو السخنيانـ عن القاسم بن عاصم عن زهد الجرمي عن أبي موسى أنه سمعه يقول : : آيت رسول الله ﷺ في حرمن الأشعرين فواقته وهو غضبان فاستحملناه خلف أن لا يحملنا ثم قال رسول الله ﷺ : واقفان شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها الا آيت الذي هو خير وتحملتها (٢) ، فصح وجوب الكفارة في اليمين في النصب قال تعالى : (ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون) والحالف في النصب معقل يمينه فعليه الكفارة . وأما اليمين في المعصية فروينا من طريق حماد بن سلة عن عطاء بن السائب عن أبي البختري أن رجلا أضاعه رجل خلف أن يأكل خلف الضيف أن لا يأكل قال له ابن مسعود : كل واني لا ظن ان أحب اليك أن تكفر عن يمينك ، فمهر الكفارة في ذلك الاستجابا . ومن طريق حماد بن سلة عن داود بن هند عن عبد الرحمن بن عباس ان ابن عباس حلف أن يجلد غلامه مائة جلدة ثم لم يجلده قال : قتلنا له في ذلك قال : ألم تر ما صنعت (٣) ؟ تركه فذاك بذاك . ومن طريق سفيان بن عيينة عن سليمان الاحول قال : من حلف على ملك يمينه أن يضربه فان كفارة يمينه أن لا يضربه هو مع الكفارة حسنة . ومن طريق عبدالرزاق عن ابن جريج عن المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن المغيرة عن ابراهيم فيمن حلف أن يضرب مملوكه قال ابراهيم : لأن يموت أحب الى من أن يضرب مملوك المعتمر : وحلفت أن أضرب مملوكه لي فنهاني أبو لم يأمرني بكفارة .

ومن طريق محمد بن المنثي نا عبيد الله بن موسى البصري نا حنظلة بن أبي سفيان الجمحي قال : سئل طاوس عن حلف أن لا يمتق غلاما له فأعتقه ؟ قال طاوس : تريد من الكفارة أكثر من هذا ؟ . ومن طريق عبدالرزاق عن هشيم عن أبي بشر - هو جعفر ابن أبي وحشية - عن سعيد بن جبير في لقو اليمين قال : هو الرجل يحلف على الحرام فلا يؤاخذ الله بتركه (٤) . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا مسدد نا عابد الواحد ابن زناد نا عاصم عن الشعبي قال : اللغو في اليمين كل يمين في معصية فليست لها كفارة

(١) في تهذيب التهذيب وغيره المنقريـ (٢) في صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٤٨ (٣) في النسخة رقم ١٦ . لما صنعت ، (٤) في النسخة رقم ١٦ . وفي تركه .

من يكفر للشيطان (١) ؟ ومن طريق إسماعيل ناعبد الله بن عبد الوهاب الحبيبي نا عبد الواحد بن زياد ناسليمان الشيباني قال : سمعت عكرمة قال : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأتها (لا يؤخذ كم الله باللغو في أيمانكم) فيه نزلت . ومن طريق حماد ابن سلة نا داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق انه قال في الرجل يحلف أن لا يصل أباه وأمه قال كفارته تركه ، فسألت سعيد بن جبير ؟ فقال : لم يصنع شيئاً لبأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه .

واحتج أهل هذه المقالة بما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة عن الوليد ابن كثير نا عبد الرحمن بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « من حلف على معصية فلا يمين له » ومن حلف على قطيع مرحم فلا يمين له . ومن طريق أبي داود نا المنذر بن الوليد نا عبد الله بن بكر نا عبد الله بن الأخنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « لا نذر ولا يمين فيما لا يملك ابن آدم ولا في معصية الله ولا في قطيع مرحم ، ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليدعها وليأت الذي هو خير فان تركها كفارتها (٢) » . ومن طريق حجاج ابن المنهال نا هشيم عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير فهو كفارتها » .

ومن طريق أبي داود نا محمد بن المنهال نا يزيد بن زريع نا حبيب المعلم عن عمرو ابن شعيب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول [(٣)] : لا يمين عليك ولا نذر في معصية الله ولا في قطيعه الرحم وفيما لا تملك . ومن طريق العقيلي نا أحمد بن عمرو نا إبراهيم بن المستر نا شعيب بن حيان بن شعيب ابن درهم نا يزيد بن أبي معاذ عن مسلم بن غرير عن النبي ﷺ قال : « من حلف على مملوكه ليضربه فان كفارته أن يدعه وله مع كفارته خير » . ومن طريق سعيد بن منصور نا حزم بن أبي حزم القطعي (٤) سمعت الحسن يقول : بلغنا عن رسول الله ﷺ انه

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية . لمن يكفر للشيطان ، (٢) قال في شرح سنن أبي داود : حديث عمرو بن شعيب ذكر البيهقي انه لم يثبت قال أبو داود : الأحاديث كلها عن النبي ﷺ وليكفر عن يمينه الا ما لا يباح به ، قال الحافظ : ورواها لا بأس بهم لكن اختلف في سندة على عمرو وفي بعض طرقه عند أبي داود . ولا في معصية ، (٣) الزيادة من سنن أبي داود والحديث فيه مطول اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه (٤) هو بضم القاف وفتح الطاء المهملة تر بعدهما عين مهملة منسوب الى قطيعه بن عباس

قال : ولا نذر لابن آدم في مال غيره ولا يمين في معصية .

قال أبو محمد : كل هذا لا يصح ، حديث عمرو بن شعيب محقق ولكن لا مؤثرة على المالكيين . والشافعيين . والخنفيين في أن يحتجوا بروايته إذا وافقتهم ويصحونها حيث قد فاذا خالفهم كانت حيث قد صحفة ضعيفة ما ندرى كيف ينطق بهذا من يوقن أنه ما يلفظ من قول (لا إله إلا الله) رقيب عتيد ؟ أم كيف تدين به نفس تدرى أن الله تعالى يعلم السر وأخفى ؟ . وأما حديث عمر فنقطع لأن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر شيئا إلا نفيه الثمان بن مرقن المزني على المنبر فقط ، وهؤلاء يقولون : إن المنقطع . والمتصل سواء فإين هم عن هذا الأثر ؟ . وأما حديث أبي هريرة فمن يحيى بن عبيد الله وهو ساقط متروك كذا ذلك مسلم وغيره . وأما حديث مسلم بن عقرب فقيه شبيب بن جيان وهو ضعيف ويريد بن أبي معاذ وهو غير معروف . وحديث الحسن مرسل فسقط كل ما في هذا الباب . ووجدنا نص القرآن يوجب الكفارة في ذلك بمومه ومع ذلك قول رسول الله ﷺ : من حلف على يمين فرأى غير ما خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفره ، فان قيل : ان هذا فيما كان في كليهما خيرا إلا أن الآخر أكثر خيرا فلهذا دعوى بل كل شرفي العالم وكل معصية فالبر والتقوى خير منها ، قال الله تعالى : (الله خير ما يشركون) فصح ان الله تعالى خير من الأوثان ولا شيء من الخير في الأوثان ، وقال تعالى : (أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا) ولا خير في جهنم أصلا . ومن طريق مسلم نا محمد بن رافع نا عبد الرزاق [ثمامة] (١) عن همام بن منه نا أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : والله لأن يابح أحدكم يمينه في أهله آثم لعن الله من أن يعطي كفارته التي فرض الله ، فصح بهذا الخبر وجوب الكفارة في الجنث في اليمين التي يكون التماذي على الوفاء بها ، وقد روينا عن عمر بن الخطاب أنه رأى في ذلك الكفارة ، وهو قول الحاضرين والله تعالى التوفيق .

١١٣٥ - مسألة - واليمين محمولة على لغة الحالف وعلى نيته ، وهو مصدق فيما ادعى من ذلك الام لازمته يمين في حق لحصمه عليه والحالف مبطل فان اليمين هنا على نية المحلوف له ، ومن قيل له : قل كذا أو كذا فقال له وكان ذلك الكلام يميناً بلغة لا يحسنها القائل فلا شيء عليه ولم يحلف ، ومن حلف بلفظه باسم الله تعالى عندهم فهو حالف فان حث فله الكفارة .

برهان ذلك أن اليمين (٢) اتماهى إخبار من الحالف عما يلتزم يمينه تلك وكل

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٨ (٢) في النسخة رقم ١٦٦ « الإيمان » .

واحد قائما يخبر عن نفسه بلغته وما في ضميره فصيح ما قلناه ، وقول النبي ﷺ :
 « انما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » ، وقال الله تعالى : (وان من أمة إلا خلا
 فيها نذير) ، وقال تعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه لين لهم) . وقه تعالى
 في كل لغة اسم بالقراسية أوزمز ، وبالعبانية اذوناي . والوهيم . والوهاء . واسرايل ،
 وبالتينية داوش وقرطور ، وبالصقلية بنج ، وبالبربرية بكش ، فان حلف هؤلاء
 بهذه الأسماء فهي يمين صحيحة ، وفي الحنث فيها الكفارة ، وأما من لزمه يمين لحصمه
 وهو مبتل فلا يتنفع بتورثه وهو عاص لله تعالى في جعوده الحق عاص له في استنفاع
 مطلب خصمه بتلك اليمين فهو حالف يمين غموس ولا بد .

روينا من طريق هشيم عن عباد بن أبي صالح . وعبد الله بن أبي صالح عن أبي صالح
 السمان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « يمينك على ما صدقتك عليه صاحبك (١) » ،
 وقد قيل : عباد . وعبد الله . واحد ، ولا يكون صاحب المرء الا من له معه أمر يجمعهما
 يصطحبان فيه وليس الا ذوالحق الذي له عليك يمين تؤديها اليه ولا بد وأما من (٢)
 لا يمين له عندك فليس صاحبك في تلك اليمين .

١١٣٦ - مسألة - ومن حلف ثم قال : نويت بعض ما يقع عليه اللفظ الذي
 نطق به صدق وكذلك لو قال : جرى لساني ولم يكن لنية فانه يصدق ، فان قال : لم أنوشيتا
 دون شيء . حمل على عموم لفظه لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

١١٣٧ - مسألة - ومن حلف على شيء ثم قال موصولا بكلامه ان شاء الله تعالى
 أو إلا ان يشاء الله ، أو إلا ان يشاء الله أو نحو هذا ، أو إلا ان أعاء ، أو إلا ان
 لأشاء ، أو إلا ان يدل الله ما في قلبي ، أو إلا ان يبدو لي ، أو إلا ان يشاء فلان ، أو
 إن شاء فلان فهو استثناء صحيح وقد سقطت اليمين عنه بذلك ولا كفارة عليه ان عاقف
 ما حلف عليه ، فلو لم يصل الاستثناء يمينه لكن قطع قطع ترك الكلام ثم ابتدأ الاستثناء
 لم يتنفع بذلك وقد لزمته اليمين ، فان حنث فيها فعليه الكفارة ، ولا يكون الاستثناء
 الا باللفظ . وأما بنية دون لفظ فلا لقول الله تعالى : (ولكن يؤخذكم بما عقدتم
 الأيمان) فهذا لم يسقط اليمين ونحن على يقين من ان الله تعالى لو شاء تمام تلك اليمين
 لأفهمها وأنها فاذلم ينفعها عز وجل ولا أتمها فمن على يقين من أنه تعالى لم يشأ كونها
 وهو انما ألزمها ان شاء الله تعالى والله تعالى لم يشأ ما قلتم يلتزمها قل ، وكذلك اشتراطه

(١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٧ (٢) في النسخة رقم ١٦ « وأما من »

بزيادة لفظ « مع »

مشية نفسه أو مشية زيد لأن مشية لاتصل الامن قبله فهو مصدق فيها ، ومشية زيد لا تدرى أصدق في دعواه أم لا تدرى أيضا أصدق في دعواه أم لا تدرى أيضا ؟ قلنا على يقين من لزوم هذه اليقين الذي حلف به أهل يجران لزومه كفاية بالشك : ومن طريق أحمد بن زهير بن حرب نا يحيى بن معين عن عبد الرزاق عن معمر بن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « ومن حلف فقال ان شاء الله لم يحنث » • ومن طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر بن حاد نا مسدد عن عبد الوارث شعرا بن سعيد الثوري عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من حلف فاستثنى فان شاء رجع وإن شاء ترك غير حنث ، فهذا عموم لكل استثناء كما ذكرنا »

قال أبو محمد : وقوله عليه السلام قال : ان شاء الله أو فاستثنى يقتضي القول والقول لا يكون الا بالسان لا يكون بالية أصلا ، وقد قال قوم : إن استثنى في نفسه أجراه • وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن محل (١) بن عمر عن إبراهيم النخعي قال لا حنث بغير الاستثناء كما جهر باليمين • ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال : قال رسول الله ﷺ : « من حلف فاستثنى فليس بشيء حتى يظهره بلسانه • وعن معمر بن حاد في الاستثناء ليس بشيء حتى يسمع نفسه • وعن قتادة عن الحسن البصري إذا حرك لسانه أجزأ عنه في الاستثناء •

قال أبو محمد : وهذا قول لأنه قول صحيح يعني حر كة اللسان ، وأما وصل الاستثناء باليمين فان أبا ثور قال لا يكون مستثنا الا حنثي ينوي الاستثناء في حين نطقه باليمين لا بعد تمامها لأنه اذا أتم اليمين ولم ينو فيها الاستثناء كان قد عقد يمينه فلو لم •

قال أبو محمد : ولا يترض بالنظر على بيان رسول الله ﷺ وقد قال عليه السلام « ومن حلف فقال ان شاء الله لم يحنث » فأثبت له اليمين أولا ثم أسقطها عليه السلام عنه بقوله « وقال ان شاء الله » ، وانما تعطي أن يكون الثاني بعد الأول بلا ملة فصيح ما قلناه وقالت طائفة : الاستثناء جائز أبدا متى أراد أن يستثنى كما روينا من طريق المجاج ابن المهنا نا عبد الله بن داود نا حوا الحريبي عن سليمان الأحفش عن مجاهد عن ابن عباس قال له ثنياء بعد كذا وكذا • ومن طريق خفيف عن مجاهد قال : ان قال بعد سنين • ان شاء الله تعالى قد استثنى ، وقالت طائفة بعد أربعة أشهر كما روينا من طريق سالم الأناطلي عن سعيد بن جبير قال ان قال بعد أربعة أشهر ان شاء الله قد استثنى ، وقالت طائفة •

(١) هو بعض الميم وكسر الحاء المهملة وتشديد اللام في آخره

بعد شهر كما رويانم طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن سالم بن عجلان الأظلس عن سعيد بن جبير قال إذا حلف الرجل فقال بعد شهر . ان شاء الله ثياه ، وقالت طائفة من نسي فله أن يستثنى متى ما ذكر كما رويانم طريق ابن أبي شيبة ناوكيع عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: يستثنى في يمينه متى ما ذكر ، وقرأ (واذكر ربك اذا نسيت) وصح [هذا] (١) أيضا عن سعيد بن جبير و [عن] (٢) أبي العالية ، وقالت طائفة في ذلك بملة غير محدودة كما رويانم طريق حماد بن سلمة عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود قال قال عبد الله بن مسعود . من حلف ثم قال . ان شاء الله فهو بالخيار ، وقالت طائفة بمقدار حلب شاة غزيرة كما رويانم طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عطاء قال له الاستثناء في اليمين بمقدار حلب الناقة الغزيرة ، وطائفة قالت : له الاستثناء ما لم يقم عن مجلسه أو يتكلم كما رويانم طريق حماد بن سلمة عن قتادة قال اذا حلف ثم استثنى قبل أن يقوم أو يتكلم فله ثياه ، وطائفة قالت : ما لم يقم فقط كما رويانم طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه قال من استثنى لم يحنث وله الثيا ما لم يقم من مجلسه . ومن طريق ابن أبي شيبة عن حماد ابن سلمة عن هشام بن حسان عن الحسن البصري انه كان يرى الاستثناء في اليمين ما لم يقم من مقعده ذلك لا يوجب عليه الكفارة ان استثنى قبل أن يقوم ، وقالت طائفة: له الاستثناء في أول نهاره كما رويانم طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود قال قال عبد الله بن مسعود قال أبو ذر - هو الغفاري - ما من رجل يقول حين يصبح . اللهم ما قلت من قول أو حلفت من حلف أو نذرت من نذر فشيتك بين يدي ذلك كله ما شئت منه كان وما لم تشأ لم يكن فاغفره لي وتجاوز لي عنه اللهم من صليت عليه فضواني عليه ومن لعنته فلعنتي عليه الا كان في استثنائه بقية يومه ذلك .

وأما قولنا فانا رويانم طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع ان ابن عمر كان يحلف يقول . والله لأفضل كذا وكذا ان شاء الله ثم يفعل ولا يكفر ، وقد صح عن ابن عمر أنه كان يكفر أيمانا آخر فقد ثبت عنه إسقاط الكفارة اذا وصل الاستثناء بكلامه ولم يصح عنه في الملة شيء فظاهره انه اذا لم يكن استثنائه موصولا يمينه كفره ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال لي عطاء اذا حلف ثم استثنى على أثر

ذلك ومع ذلك وعند ذلك، قال ابن جريج كانه يقول : ما لم يقطع اليمين ويتركه ، وصح عن الأعمش عن ابراهيم في الاستثناء في اليمين قال : ما كان في كلامه [يقول] (١) .
ورويانه أيضا عن الشعبي . والحسن . وسفيان الثوري ، وهو قول أبي حنيفة ومالك . والشافعي . وأبي سليمان .

قال أبو محمد : إنما قلنا بهذا لقول الله تعالى : (ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين) الآية فأوجب الله تعالى الكفارة على من عقد اليمين ، ثم قال رسول الله ﷺ : « من حلف فقال ان شاء الله لم يحدث ، فلم يجعل الاستثناء مردودا على اليمين الا بالفاء والقائه في لغة العرب توجب تعقيا بلاهله فوقضنا عند ذلك ، وقال بعضهم لو كان ما قال ابن عباس ما لزمت أحدا كفارة أبدا .

قال علي : وهذا الشيء لان ابن عباس لا يمنع من أراد الخنثى وإيجاب الكفارة من أن يكفر لكن لو قالوا هذا مما تكثر به البلوى فما كان مثل هذا لينفى على ابن عباس لكن أزم لهم ، والعجب ان أباحنيفة ومالكا يريان الاستثناء في اليمين بالله تعالى قط ولا يريانه في سائر الأيمان ، وهذا عجب جدا أن يكون الأيمان بغير الله تعالى أوكد وأعظم من اليمين بالله لان اليمين بالله تعالى يسقطها الاستثناء ويسقطها الكفارة ، واليمين بغير الله تعالى أجل من أن يسقطها الاستثناء ومن أن يسقطها الكفارة ، ومن أن يكون فيها غير الوفاء بها ونحن نرى الى الله تعالى من هذا القول البشيع الشنيع ، والكفارة في نص القرآن جاءت على الأيمان جملة والاستثناء في بيان رسول الله ﷺ جافى الحلف جملة فان كان تلك أيمانا فالاستثناء والكفارة فيها وان لم تكن أيمانا فن أن الزموها ؟ وعجب آخر عجيب جدا ، وهو أن مالكا قال : ان الاستثناء في الأيمان ان نوى بالخالف الاستثناء فهو استثناء صحيح فان نوى به قول الله عز وجل : (ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله) لم يكن استثناء .

قال أبو محمد : هذا كلام لا يدري ما هو ولا ماذا أراد قتله به ولقد مرنا أن نجد عند من أخذنا قولهم عنه من المتضمن الى معنى يصح فهمه لهذا الكلام فأوجدناه انهم يحملونه كما جاءوا قول نحن في كهيص وعله آتانه كل من عند بنا وان لم نهم معناه .
قال أبو محمد : فان احتج بحجج لقول ابن عباس وغيره بما رويانا من طريق أبي داودنا محمد بن العلاء بن بشر (٢) عن مسمر عن سمالك بن حرب [عن عكرمة] (٣) يرضه

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ « تأبى بشر » وهو غلط
(٣) الزيادة من سنن أبي داود

« أن رسول الله ﷺ قال : واه لا غزون قريشاً ثم قال : ان شأنا الله (١) ثم قال والله لا غزون قريشاً ثم سكث ثم قال : ان شأنا الله » قال أبو داود : وقال الوليد بن مسلم (٢) عن شريك ثم لم يفرهم » ورويناه أيضاً من طريق شريك عن سبائك عن عكرمة ، وأسندته جماعة عن سبائك عن عكرمة عن ابن عباس »

قال أبو محمد : سبائك ضعيف يقبل التقيين ويلزم من اعتد بروايته في أخذ النكير من الدراهم والدراهم من الدنانير ان يأخذها هنا ، ومن قال : إن المرسل كالسندان يقول بهذا أيضاً ويلزمهم اذا قاموا ما يكون صدقاً على ما قطع فيه اليد في السرقة ان يقيسوا مدة مهلة الاستثناء على مدة الايلاء فيقولوا يقول سعيد بن جبير في ذلك أو يحملهوا شرعاً على قولهم في أجل المدين (٣) أنه يحسن شهراً ثم يسأل عنه بعد الشهر ؟ أو يقيسوه على قولهم الفاسد في الخيرة ان لها الخيار ما لم تهم عن مجلسها أو تتكلم ، فأى فرق بين هذه التحكات في الدين بالباطل في تحريم الفروج وإباحتها وغير ذلك من الديانة وبين مهلة الاستثناء ؟ وهل هذا إلا شبه انتلاع بالدين ، والعجب من اجازتهم أكل ما ذبح أو نحو رنسى مذكيه أن يسمى الله تعالى عليه ثم لا يرون ههنا نسيان الاستثناء عذراً يوجبون الحالف به الاستثناء متى ذكر ، فان قالوا فلا قلتم أتم هذا كما أسقطتم الكفارة عن فعل ما حلف عليه ناسياً قلنا لم تقل بذلك لان الفاعل ناسياً ليس حاتماً لان الحائث هو القاصد الى الحث وناسى الاستثناء لم يستثن ، فأنقذت اليمين عليه فوجب الكفارة بنص القرآن ، والكفارة لا تسقط بعد وجوبها الا بالنص ولم يسقطها النص الا اذا قال موصولاً باليمين ما يستثنى به والعجب أنهم يقولون في مثل هذا اذا وافقهم : مثل هذا لا يقال بالرى أهلاً قالوا في قول أبي ذر - وابن عباس ههنا مثل هذا لا يقال بالرى كما قالوا في رواية شيخ من بني كنانة عن عمر البيع عن صفقة أو خيا : هذا لا يقال بالرى فردوا به السنة الثابتة من أن كل يمين لا بيع بينهما ما لم يفرقا وكانا معاً

١١٣٨ - مسألة - ويمين الأبيكم واستنأوه لازمان على حسب طاقته من صوت يصوته أو اشارتان كان مصمتاً لا يقدر على أكثر لما ذكرنا من أن الإيمان أخبار من الحالف عن نفسه والأبيكم والمصمت غاطبان يشرائع الإسلام كغيرهما ، وقد قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وقال رسول الله ﷺ : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فوجب عليهما من هذه الشريعة ما استطاعا وان يسقط عنهما ما ليس

(١) في النسخة رقم ١٦ « ان يشأ الله » (٢) في سنن أبي داود قال أبو داود : « زاد فيه الوليد ابن مسلم ، الخ (٣) في النسخة رقم ١٦ « المديون ، وهما صحبان

فيوسمها وان يقبل منها ما يخبران به عن أنفسهما حسب ما يظن ان يوزن مهابا التزامه ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٣٩ - مسألة - والرجال . والنساء . الأحرار . والمملوكون . وذوات الأزواج والأبكار وغيرهن في كل ما ذكرنا ونذكر سواء لان الله تعالى قال : (ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم) وقال تعالى : (ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان) وقال عليه السلام : « من كان حالفا فلا يحلف الا بالله » ، وقال في الاستثناء ما ذكرنا ، ولم يأت نص بتخصيص عديم حر ولا ذوات زوج من أيم ولا بكر من ثيب (وما كان ربك نسيا) ، والنحكم في الدين بالآراء الفاسدة لا يجوز وبالله تعالى التوفيق .

وقد اوضحنا على أن كل من ذكرنا مخاطب بالصلاة والصيام . وتحريم ما يحرم . وتحليل ما يحل سواء فأن لهم تخصيص بعض ذلك من بعض بالباطل . والدعوى الكاذبة ؟ فان ذكرنا مارويان طريق عبد الرزاق عن معمر عن حرام بن عثمان عن عبد الرحمن . ومحمد ابني جابر بن عبد الله عن أبيهما « أن رسول الله ﷺ قال : لا يمين لولد مع يمين والد . ولا يمين لزوج مع يمين زوج . ولا يمين للمملوك مع يمين مليكه . ولا يمين قطيعة . ولا يمين في مصيبة . ولا طلاق قبل نكاح . ولا عتاق قبل الملك (١) ولا صمت يوم إلى الليل . ولا مواصلة في الصيام . ولا يمين بعد الحلم . ولا رضاعة بعد الفطام . ولا تقرب بعد الهجرة . ولا هجرة بعد الفتح » ، فحرام بن عثمان ساقط مطرح لا تحمل الرواية عنه ، ويلزم من قلدر روايته في استظهار المستحاضة بثلاث بعد أيامها فاقطع بها الصلوات المفروضة والصيام المفروض وحرم الوطء المباح ان يأخذوا (٢) بروايته ههنا ولا يفهم متلاعبون بالدين ، وبالله تعالى التوفيق . وقد خالفوا أكثر ما في هذا الخبر ، وأما نحن فوالله لو صح برواية الثقات متصلا لبادرنا إلى القول به ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٤٠ - مسألة - ولا يمين لسكران ولا مجنون في حال جنونه . ولا لعاذ (٣) في مرضه ولا نائم في نومه . ولا لمن لم يبلغ ، وواقنا في كل هذا أبو حنيفة . ومالك . والشافعي الا أنهم خالفوا في السكران وحده ووافق في السكران أيضا قولنا ههنا قول المزني . وأبي سليمان . وأبي ثور . والطحاوي . والكرخي من أصحاب أبي حنيفة وغيرهم . وحجتنا في السكران قول الله تعالى : (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فنشهد الله تعالى له بأنه لا يدري ما يقول فلا يحل أخذه بما لا يدري ما هو من

(١) في النسخة البغية « ولا عتاق قبل الملك » (٢) في النسخة رقم ١٦ « أن يأخذ

(٣) الخاضع الذي يتكلم بكلام غير معقول في مرض أو غيره »

قوله ، و يقين ندرى أنهم يعقد الميعين والله تعالى لا يؤخذ إلا بما عقد منها بنص القرآن ، وما نعلم لهم حجة إلا أنهم قالوا : هو أدخل ذلك على نفسه قلنا : نعم فكان ماذا ؟ وما تقولون فيمن قطع الطريق فجرح جراحة أفضته أو جرحها نفسه عابثا عاصيا أينقل إلى حكم من أفضد في سبيل الله أو يمرض من عنده عز وجل في جواز الصلاة قاعدا وفي وجوب الفطر في رمضان في مرضه أم لا ؟ فنقولهم نعم فظهر تناقضهم وكل من صار إلى حال يطل اختياره فيها باى وجه صار إليها فهو في حكم من صار إليها بقلبه لأن النصوص لم تستثن ههنا من أحوال المصير إلى تلك الحال شيئا ، والعجب من المالكين القائلين فيمن خرج قاطعا للطريق فاضطر إلى الميتة . والختزيران له أن يقوى نفسه يأكلها والقرآن جاء بخلاف ذلك هو قادر على التوبة ثم يأكل حلالا فلا يلزمه ذلك ثم لا يرى السكران في حكم من ذهب عقله من أجل أنه هو أدخله على نفسه ، والعجب من أبى حنيفة الذى يرى أن التائم في نهار رمضان أن أكل في حال نومه أو شرب مادم في فقه أنه مفطر ثم يراه ههنا غير حالف ثم يلزم السكران يمينه ، وهذا عجب جدا ، فان قالوا : لعله متساهل ومن يدرى أنه سكران ؟ قلنا : ولعل المجنون متجنن متحامق ومن يدرى أنه مجنون أو أحمق ، وجوابنا ههنا أنه من حيث يدرى أنه مجنون يدرى أنه سكران ولا فرق .

(وفي الصبي يحلف) خلاف ذكره ، رويانا من طريق محمد بن المثنى عن حفص بن غياث عن ليث بن أبى سليم عن طاوس قال : إذا حلف الصبي ثم حنث بعد ما يكبر كفر . قال أبو محمد . وقد صح عن بعض الصحابة عمر . أو عثمان إقامة الحد على من بلغ خمسة أشبار وإن لم يبلغ ، ويلزم من يرى من المالكين أن يكفر عن الصبي يصيب الصيد في إحرامه أن يكفر عنه إن حنث والافتد تناقضوا .

قال على : والحجة في هذا هو ما رويناه من طريق أبى داود ناموسى بن اسماعيل نا وهيب - هو ابن خالد - عن خالد الحذاء عن أبى الضحى عن على بن أبى طالب عن النبي ﷺ قال . رفع القلم عن ثلاث عن التائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل . ومن طريق أبى داود نا عثمان بن أبى شبة نا يزيد بن هارون نا حماد بن سلمة عن حماد بن أبى سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة أم المؤمنين . أن رسول الله ﷺ قال . رفع القلم عن ثلاث عن التائم حتى يستيقظ وعن المبلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر . قال على : السكران مبتلى بلا شك في عقله .

١١٤١ - مسألة ومن حلف بالله تعالى في كفره ثم حنث في كفره أو بعد إسلامه فعليه الكفارة لأنهم مخاطبون بطاعة رسول الله ﷺ ودين الله تعالى لازم لهم قال تعالى .

(وقاتلوم حتى لاتكون فتنة ويكون الدين كله لله) وقال تعالى: (وان احكم بينهم بما أنزل الله) ولا يجزیه أن یکفر في حال كفره لأنه لم یأت بالكفارة التي اقترض الله تعالى عليه في القرآن مصداقاً انها دين الله تعالى فلیه أن یأتی بها قال تعالى: (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء) •

١١٤٢ - مسألة - ومن حلف باللات والعزى فكفارته أن يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير يقولها مرة أو يقول لا اله الا الله وحده ثلاث مرات ولا بد ، وينتف عن شماله ثلاث مرات وتعوذ بالله من الشيطان ثلاث مرات ثم لا يمد فان عاد عاد لما ذكرنا أيضا ، ومن قال لا آخر تعالى أقامرك فليصدق ولا بد بما طابت به نفسه قل أم كثير لما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا عبد الحميد ابن محمد أنا محمد بن نايف - هو ابن أبي اسحاق السبيعي - عن أبيه [قال] (١) حدثني مصعب ابن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص قال : حلفت باللات والعزى فأنت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال : قل لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وانفت عن شمالك (٢) ثلاثا وتعوذ بالله من الشيطان ثم لا تمد ، • ومن طريق أحمد بن شعيب نا أبو داود الحارثي نا الحسن بن محمد - هو ابن أعين ثقة - نا زهير - هو ابن معاوية - نا أبو اسحاق هو السبيعي عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال : « حلفت باللات والعزى فقال لي أصحاب رسول الله ﷺ بئس ما قلت أنت رسول الله ﷺ [فأخبره] (٣) فانا لانراك الا قد كفرت فلقيت نا أخبرت فقال لي : قل : لا اله الا الله وحده [لا شريك له] ثلاث مرات وتعوذ بالله من الشيطان ثلاث مرات وانفت عن شمالك (٤) ثلاث مرات ولا تعدله • • ومن طريق مسلم نا اسحاق - هو ابن راهويه - أنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف « أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : من حلف منكم فقال في حلقه : باللات فليقل لا اله الا الله ومن قال لصاحبه : تعال أقامرك فليصدق (٥) » •

قال علي : في هذا إبطال التعلق بقول أحد دون رسول الله ﷺ فقد قال الصحابة رضي الله عنهم لسعد : مازك الا قد كفرت ولم يكن كفر •

١١٤٣ - مسألة - ومن حلف أيمانا على أشياء كثيرة على كل شيء منها يمين مثل

(١) الزيادة من سنن النسائي (٢) في سنن النسائي «عن يسارك» والحديث فيه زيادة هناك (٣) الزيادة من سنن النسائي وفيه طول (٤) في النسائي «عن يسارك» (٥) هو

في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٤

والله لا أكلت اليوم ، والله لا كلت زيدا ، والله لا دخلت داره أو نحو هذا من أيمان كثيرة ان حنت في شيء منها فعليه كفارة ، فان عمل آخر فكفارة أخرى فان عمل ثالثا فكفارة ثالثة وهكذا ما زاد لأيتها أيمان متفارة . وأفعال متفارة وأحداث متفارة ان حنت في عيّن لم يحن بذلك في أخرى بلا شك فلكل عيّن حكمها .

١١٤٤ - مسألة - فلو حلف كذلك ثم قال في آخرها : ان شاء الله أو استثنى بشيء ما فان قوما قالوا : ان كان كل ذلك موصولا فهو مصدق فيما نوى فان قال أردت بالاستثناء جميع الأيمان فلا حنت عليه في شيء منها وان قال : نويت آخرها فهو كما قال والله تعالى التوفيق . وقال أبو ثور : الاستثناء راجع الى جميع الأيمان وقال أبو حنيفة : لا يكون الاستثناء الا لليمين التي تلي الاستثناء .

قال أبو محمد : وهذا نأخذ لانه قد عقد الأيمان السالفة ولم يستثن فيها وقطع الكلام فيها وأخذ في كلام آخر فبطل أن يتصل الاستثناء بها فوجب الحنت فيها ان حنت والكفارة وكان الاستثناء في اليمين التي اتصل بها كما قدمنا ، والله تعالى التوفيق .

١١٤٥ - مسألة - فان حلف يميناً واحدة على أشياء كثيرة كمن قال والله لا كلت زيدا ولا عابا ولا دخلت دار عبداً ولا أعطيتك شيئا فهي يمين واحدة ولا يحنث بفعله شيئا مما حلف عليه ولا يجب عليه كفارة حتى يفعل كل ما حلف عليه ، وهذا قول عطاء . والثاقبي . وبعض أصحابنا . وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال عطاء فيمن قال : والله لأفعل كذا والله لأفعل كذا لأمر ورشني قال هو قول واحد ولكنه خص كل واحد يمين قال : كفارتان ، وقال عطاء فيمن قال والله لأفعل كذا وكذا لأمرين شئ فعمهما باليمين قال كفارة واحدة ، ولا نعلم لم تقدم فيها قولاً آخر ، وقال المالكيون : هو حنث بكل ما فعل من ذلك ثم يخرج على هذا القول انه يجب عليه لكل فعل كفارة وقول آخر انه يلزمه كفارة بأول ما حنث ثم لا كفارة عليه في سائر ذلك . قال أبو محمد : اليمين لا تكون بالنية دون القول وهو لم يلفظ الا يمين واحدة فلا يلزمه أكثر من يمين أصلاً اذ لم يوجب لزوماً إياه قرآن ولا سنة فاذ هي يمين واحدة فلا يجوز أن يكون في بعضها على حنت وفي بعضها على غير انما هو حنث أو غير حنث لم يأت بنفي هذا قرآن . ولا سنة . ولا قياس . ولا قول متقدم ، فصح أنه لا يكون حانثا الا بأن يفعل كل ما عاهد تلك اليمين أن لا يفعله ، وأيضا فالأموال محظورة والشرائع لا تجب بدعوى لانصر معها ، والله تعالى التوفيق .

١١٤٦ - مسألة - فان حلف أيمانا كثيرة على شيء واحد مثل أن يكون بالله

لا قلت زيدا والرحمن لا قلت والرحيم لا قلت بالله ثانية لا قلت بالله ثالثة لا قلت ، وهكذا أبدأ في مجلس واحد أو في مجالس متفرقة وفي أيام متفرقة فهي كلها عين واحدة ولو كررها ألف مرة وحسن واحد وكفارة واحدة ولا مزيد .

وقد اختلف السلف في هذا روينا من طريق حماد بن سلمة عن أبان عن مجاهد قال : زوج ابن عمر مملوكه من جارية له فأراد المملوك سفرا فقال له ابن عمر : طلقها قال المملوك والله لا طلقنها قال له ابن عمر : والله لطلقنها كرر ذلك ثلاث مرات قال مجاهد قتل لابن عمر . كيف تصنع ؟ قال أ كفر عن يميني قتلته : قد حلفت مرارا قال كفارة واحدة . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن مجاهد عن ابن عمر قال : إذا أقسمت مرارا فكفارة واحدة . ومن طريق إبراهيم النخعي إذا تردد الإيمان فهي يمين واحدة . وعن هشام بن عروة أن أباه سئل من تعرضت له جارية له مرارا كل مرة بيمين بالله أن لا يظلمها ثم وطئها فقال له عروة : كفارة واحدة . ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس ابن سعد عن عطاء قال كفارة واحدة إذا حلف في أمر واحد في مجالس شتى .

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال : إذا حلف في مجالس شتى قال : كفارة واحدة قال . وأخبرني من سمع عكرمة يقول مثل هذا . ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد . وقادة عن الحسن قال : كفارة واحدة إذا حلف في أمور واحد في مجالس شتى وهو قول الأوزاعي . ومالك . وأحمد . وإسحاق . وأبي سليمان . وأبي عبيد وأحمد قولي سفيان الثوري ، وروينا عن ابن عمر . وابن عباس إذا أكد اليمين ففتق رقبة ، وقالت طائفة : أن كان ذلك في مجلس واحد فكفارة واحدة وإن كان في مجالس شتى فكفارات شتى صح ذلك عن قتادة ، وقال عمرو بن دينار : يقولون ذلك ، وقال سفيان الثوري في قول له أن نوى باليمين الأخرى يميناً ثانية فكفارتان ، وقال عثمان بن عيسى . وأبو ثور أن أراد التكرار فيمين واحد فكفارة واحدة وإن أراد التخليط فلكل مرة كفارة ، وهو قول الشافعي إلا أنه عبر عنه بأن قال : أن أراد التكرار فكفارة واحدة والافعل مرة كفارة فلم يخرج عن أن يكون لكل مرة كفارة إلا بأن نوى التكرار فقط ثم لم يشترط (١) لإرادة التخليط ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : أن أراد التكرار فيمين واحدة وإن لم تكن لهنية أو أراد التخليط أو كان ذلك في مجلسين فصاعداً فلكل يمين كفارة . قال أبو محمد : لا نعلم لمن رأى في تأكيده اليمين عتق رقبة فقط حجة لأن الله تعالى حين بين الرقبة . والأطعام . والكسوة وقدم أن هنالك إيماناً مؤكداً قال تعالى . (ولا تنقضوا

الآيمان بعد تو كدها) ، ولا نعلم لمن فرق بين أن يكون ذلك في مجلس وبين أن يكون في مجلسين فصاعدا حجة الالدعوى أنها يمين واحدة في مجلس ويمين ثانية في المجلس الثاني ، وهذه دعوى لا يصحها برهان ، وكل لفظ فهو بلاشك غير اللفظ الآخر كما أن كل مجلس غير المجلس الآخر ولا فرق ، وكذلك لا ندري لمن فرق بين التخليط وغير التخليط حجة أصلا الالدعوى بلا برهان ، وأما من قال : أن نوى التكرار فهي يمين واحدة والا فهي آيمان شتى فانعلم لهم حجة الآئمة قالوا : هي ألفاظ شتى فلكل لفظ حكم أو أن يقبضوا ذلك على تكرار الطلاق .

قال أبو محمد : القياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا لأن النص جاء في القرآن بأن حكم الطلقة الثالثة غير حكم الثانية وغير حكم الأولى ولها بات ذلك في الآيمان وأما قولهم . أنها ألفاظ شتى فنعلم الآن الحنث به تجب الكفارة لا بنفس اليمين فإن الآيمان لا توجب الكفارة أصلا ولا خلاف في ذلك ولا يوجب الكفارة إلا الحنث فالحنث فيها كلها حنث واحد بلاشك ، ولا يجوز أن يكون بحنث واحد كفارات شتى ، والأموال محرمة والشرائع ساقطة إلا أن يبيع المال نص أو يأتي بالشرع نص وبالله تعالى التوفيق ، وهذا مما خالف فيه الحنفيون والشافعيون ابن عمر . وابن عباس ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٤٧ - مسألة - ومن حلف بالله لا أكل هذا الرغيف أو قال لا شربت ماء هذا الكوز فلا يحنث بأكل بعض الرغيف ولو لم يبق منه الاقنعة ، ولا يشرب بعض ما في الكوز ولو لم يبق الا قطة الا حتى يستوعب أكل جميع الرغيف وشرب جميع ما في الكوز ، وكذلك لو حلف بالله لا أكل هذا الرغيف اليوم فأكله كله الاقنعة وغابت الشمس فقد حنث وهكذا في الرمانة وفي كل شيء في العالم لا يحنث ببعض ما حلف عليه ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، وقال المالكيون يحنث بأكل بعضه وشرب بعضه .

قال أبو محمد : نسألهم عز وجل أكل بعض رغيف لزبد فتشهد عليه شاهدان أنه أكل رغيف زيد ؟ أصادقان هما أم كاذبان ؟ فنقولهم إنهما كاذبان مطلقان فاقروا على أقسم بالفتيا بالكذب . وبالباطل . وبالمشاهدة يدري فساد هذا القول لأنه انما حلف أن لا يأكله لم يحلف أن لا يأكل منه شيئا وهو إذا أبقى منه شيئا فلم يفعل ما حلف عليه ، والأموال محظورة لا ينص ولا نص في صحة قولهم ، وقالوا تلهم الحنث . والتحرير كلامهما يدخل بارق الأسباب قلنا : هذا باطل ما يدخل الحنث والتحرير لا بارق الأسباب ولا

بأغظها ولا يدخل التحليل أيضا لا بآرق الأسباب ولا بأغظها وكل هذا باطل وافتك ، ولا يدخل الحنث . والبر . والتحریم . والتحليل الاحث أدخل الله تعالى شيئا منها في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ ، وأطرف شيء انهم قالوا : تحریم زوجة الاب على الابن يدخل بآرق الأسباب وهو العقد وحده قلنا لهم نسيت أنفسكم أو لم يكن فرج هذه المرأة حراما على الأب كما هي على الابن ثم دخل التحليل للاب بآرق الأسباب وهو العقد وحده فإين قولكم إن التحليل لا يدخل الا بأغظ الأسباب ؟ وكما هذا التخليط بما لا يعقل في دين الله تعالى ؟ وقالوا : والتحليل في المطلقة ثلاثا لا يدخل الا بأغظ الأسباب وهو العقد . والوطء قلنا : قصتم قولكم قولوا يقول الحسن والا فقد أسدتم ببيانكم لانه يقول : لا تحل المطلقة ثلاثا الا بالعقد . والوطء . والازال فيها والا فلا وهذا أغظ (١) الأسباب والقوم في لا شيء ، ونحمد الله على السلامة ، وابنة الزوجة لا تحرم على زوج أمها بآرق الأسباب الذي هو العقد لكن بالدخول بالأم مع العقد فهذا تحریم لم يدخل الا بأغظ الأسباب ، ثم تناقضهم هنا طريف جدا لان من قولهم : ان من حلف أن لا يأكل رغيفا فاكل نصف رغيف يحنث ومن حلف أن لا يهب زيدة عشرة دنانير فوهب له تسعة دنانير انه لا يحنث فإي فرق بين هذا كله لو كان ههنا أقوى ؟

واحتمى بعضهم في ذلك بان من حلف أن لا يدخل دار زيد فدخل شيئا منها فانه يحنث قلنا لهم : انما يكون الحنث بمخالفة ما حلف عليه ولا يكون في اللغة والمعقول دخول الدار الا بدخول بعضها لا بأن يملأها بجثته بخلاف أكل الرغيف ولو أنه دخل بعضه الدار لا كله لم يحنث لانه لم يدخلها وهم مجمعون معنا على أن من حلف أن لا يهدم هذا الحائط فهدم منه مدرة أنه لا يحنث .

١١٤٨ - مسألة فلو حلف أن لا يأكل من هذا الرغيف أو ان لا يشرب من ماء هذا الكوز فانه يحنث بأكل شيء منه وشرب شيء منه لانه خلاف ما حلف عليه ، وبالله تعالى التوفيق .
١١٤٩ - مسألة - فلو حلف أن لا يشرب ماء النهر فان كانت له نية في شرب شيء منه حنث [بأى شيء شرب منه] (٢) لانه بهذا (٣) يخبر عن شرب بعض مائه فان لم يكن له نية فلا حنث عليه لان النبي ﷺ يقول : «انما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى» .

١١٥٠ - مسألة - ومن حلف أن لا يدخل دار زيد فان كانت من الدور المباحة

(١) في النسخة رقم ١٦ «وقد أغظ» (٢) الزيادة من النسخة اليمنية (٣) في النسخة اليمنية «لانه هكذا»

الدهاليز كنور الرؤساء لم يحث بدخول الدهاليز حتى يدخل منها ما يقع على من صار هناك
انه داخل دار زيد (١) وان كانت من الفور التي لا تباح دهاليزها حتى بدخول الدهاليز،
وهكذا في المساجد والامانات . وسائر المواضع لما ذكرنا من أنها ما يراعى ما يتخاطب
به أهل تلك اللغة وقد قال الله تعالى : (وان منكم إلا واردها كان على ربك حتما مقضيا)
فهذا عموم ولا يجوز أن يقال إن محمدا عليه السلام والآباء يدخلون جهنم .

١١٥١ - مسألة - ومن حلف أن لا يدخل دار فلان أو أن لا يدخل الحمام فشى على
سقف كل ذلك أو دخل دهليز الحمام لم يحث لانه لم يدخل الدار ولا الحمام ولا يسمى
دخول دهليز الحمام دخول حمام .

١١٥٢ - مسألة - ومن حلف أن لا يكلم فلانا فأوصى اليه أو كتب اليه لم يحث لانه
لا يسمى الكتاب ولا الوصية كلاما ، وكذلك لو أشار اليه قال الله عز وجل : (آيتك أن لا
تكلم الناس ثلاث ليلال سويا مخرج على قومه من المحراب فأوحى اليهم أن سبحوا بكرة
وعشيا) ، وقال تعالى : (فاماتين من البشر أحدا فقولى إني نذرت لرحمن صوما فلن
أكلم اليوم انسيا) الى قوله (فاشارت اليه) ، فصح أن الإشارة والايما ليسا كلاما .

١١٥٣ - مسألة - ومن حلف أن لا يشتري اداما فاشترى من لحم أو غيره
أى شئ كان بما يؤكل به الحبز فاشترى لياكل به الحبز حث أكلمه أو لم يأكل لانه قد
اشترى الادام فواشترى لياكله بلا خبز لم يحث لانه ليس اداما حيث قد
من حلف أن لا يأكل اداما فاكل خبزا بشواء لم يحث فان أكله بملح أو بزيت أو بشئ
يصنع فيه الحبز حث .

قال على : وهذا كلام فاسد جدا لانه لا دليل عليه لامن شريعة ولا لغة . فأحمد
ابن عمر بن أنسنا أحمد بن محمد البلوى غندر نا خلف بن القاسم نا أبو الميمون نا عبد
الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد نا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصرى نا عمر بن
حفص بن غياث نا أنى عن محمد بن أبى يحيى قة عن يزيد الأعور عن يوسف بن عبد
الله بن سلام قال : « رأيت رسول الله ﷺ أخذ كسرة خبز سمير ووضع عليها تمر
وقال : هذه ادام هذه » .

قال على : وأصل الادام الجمع بينه وبين الحبز . فذلك أحرى أن يؤدم بينهما فكل
شئ جمع الى الحبز ليسل أكله بفهم دام .

١١٥٤ - مسألة - ومن حلف أن يضرب غلامه عددا من الجلد أكثر من العشر

لم يحل لذلك ، ويرى في يمينه بان يجمع ذلك المعد فيضربه به ضربة واحدة • وروى ثمان طرق
عبد الرزاق عن ابن جريج أنه أخبره عبدالله بن عبيد بن عمير أنه رأى أباه يتحلل يمينه في
ضرب نقره بأذن ضرب فقال عطاء : قد نزل ذلك في كتاب الله تعالى : (وغذيتك
ضعتا فاضرب به ولا تحنت) وهو قول أبي حنيفة : والثاقبي . وأبي سليمان ، وقال مجاهد
واليث . ومالك : لا يبر بذلك وما نعلم لهم حجة أصلا •

١١٥٥ - مسألة - ولا معنى للبساط في الإيمان ولا للمن ، ولو منعت امرأته عليه
أو غيرها بما لا يحلف أن لا يلبس من ما لها تو لم يحنت الابماسى فقط ويأكل من ما لها
ما شاء . يأخذ ما تعطيه ولا يحنت بذلك ويشترى بما تعطيه ما يلبس ولا يحنت بذلك ،
وكذلك من من على آخر بلبن شاة لحلف أن لا يشرب منه شيئا فإنه أن يأكل من لحم
تلك الشاة ومن جنبها ومن زبدها . ورواها لأنه ليس شيء من ذلك شرب لبن ، فإن باعت
تلك الشاة واشترت أخرى كان له أن يشرب من لبنها ولا كفارة في ذلك إنما يحنت بما حلف
عليه وسماه فقط ، وهو قول أبي حنيفة . والثاقبي . وأبي سليمان ، وقال مالك : يحنت
بكل ذلك ثم تناقض فقال : أن وهبت له شاة ثم منعت بها عليه لحلف أن لا يأكل من لبنها
شيئا فباعها وأتباع بمنها ثوب البسه فانه يحنت ولا يحنت بما سكاها في ملكه ولا يبيعها
وقضاء دينه من ثمنها ، وهذا قول ظاهر الفساد لأنه أحسن بغير ما حلف عليه ، وموّه
بعضهم بأن ذكر ما رووه من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن علي بن
الحسين « أن أبا بقر ربط نفسه إلى سارية وقال : لا أحل نفسي حتى يحلني رسول الله ﷺ
أو تنزل توبتي لحاجات فاطمة تحله فاني إلا أن يحل رسول الله ﷺ فقال عليه السلام : ان
فاطمة بضعة مني » فهذا لا يصح لأنه مرسل ، ثم عن علي بن زيد وهو ضعيف ، ثم لو صح
لكانوا مخالفين لما فيه لأنهم لا يختلفون فيمن حلف أن لا يضرب زيدا فاضرب ولزيد
أنه لا يحنت •

١١٥٦ - مسألة ومن حلف أن لا يفعل أمرا كنا حينئذ أودعنا أو زمانا أو مدة
أو برهة أو وقتا أو ذكر كل ذلك بالآلف واللام . أو قال مليا أو قال : عمر أو المعرفتي
مقدار طرفة عين لم يفعله ثم فعله فلا حنت عليه لأن كل جر من الزمان زمان . ودمر .
وحين . وقت . وبرهة . ومدة •

وقد اختلف السلف في الحين فقالت طائفة : الحين سنة • وروى ثمان طرق ابن وهب
عن اليث بن سعيد كان علي بن أبي طالب يقول : أرى الحين سنة ، وقد روى من طريق
عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس الحين سنة • ومن طريق شعبة عن

الحكم بن عتية . وحاذين أبي سليمان قالا جميعا : الحين سنة ، وعن عكرمة مثله ، وهو قول مالك قال : الآن بنوى غير ذلك فله مانوى . وذهبت طائفة الى ماروناه من طريق محمد بن المثني عن محمد بن عبد الله الأنصاري عن محمد بن علي بن الحسين أنه سئل في رجل حلف على امرأته أن لا تفعل فعلا مالا حين ؟ فقال : أى الأحيان أردت ؟ فإن الأحيان ثلاثة قال الله عز وجل : (تَوَقَّى أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بَازْنٍ رِبْهًا) كل ستة أشهر ، وقوله تعالى : (ليس جنته حتى حين) فذلك ثلاثة عشر عاما ، وقوله تعالى (ولتعلن نبأه بعد حين) فذلك الى يوم القيامة . وذهبت طائفة الى ماروناه من طريق اسماعيل بن اسحاق عن محمد بن عبيد عن محمد بن ثور عن معمر قال الحسن البصري : (تَوَقَّى أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ) ما بين ستة أشهر الى تسعة أشهر . وذهبت طائفة الى مارونيا من طريق محمد بن المثني نا المنيرة بن سلسة بن هشام المخزومي نا وهيب بن خالد نا ابن حرملة نا أن جلا سأل سعيد ابن المسيب عن يمينه أن لا تدخل امرأته على أهلها حينا ؟ فقال سعيد الحين ما بين أن تطلع النخل الى أن ترتطب (تَوَقَّى أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ) ، وذهبت طائفة الى مارونيا من طريق اسماعيل بن اسحاق عن محمد بن عبيد عن محمد بن ثور عن معمر عن قتادة (تَوَقَّى أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ) قال : توكل ثمرتها في الشتاء والصيف . وذهبت طائفة الى مارونيا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري حدثني طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : (الحين ستة أشهر) وهو قول سعيد بن جبير . والشعبى . وذهبت طائفة الى مارونيا من طريق محمد بن المثني نا يزيد بن هارون نا هاشم نا هو ابن حسان عن عكرمة أن عمر بن عبد العزيز سأله عن قال لأفضل امرا كذا حينا ؟ فقال له عكرمة : إن من الحين ما يدرك وما لا يدرك فالذى لا يدرك قوله عز وجل (ومتعناهم الى حين) والذى يدرك قوله تعالى (تَوَقَّى أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ) فراه من حين تثمر الى حين تقصرم ستة أشهر فاجب ذلك عمر بن العزيز وبه يقول أبو حنيفة . والأوزاعي . وأبو عبيد ، وقال أبو حنيفة . الآن بنوى مدعما فله مانوى . وذهبت طائفة الى ماروناه من طريق محمد بن المثني نا يزيد بن هارون عن محمد بن مسلم الطاطحي عن ابراهيم بن ميسرة عن سعيد بن المسيب قال : الحين شهران النخلة تطلع السنة كلها الا شهرين . وذهبت طائفة الى مارونيا من طريق محمد بن المثني نا أبو معاوية الضمير نا الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال : الحين قد يكون غدوة وعشية وهو قول الشافعى . وأبي سليمان . وروينا من طريق وكيع عن أبي جعفر عن طاوس قال الزمان شهران . قال أبو محمد : المرجوع اليه عند التنازع كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ

فوجدناه تعالى قد قال (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا) فهذا مذهب خلق الله عز وجل مبدأ العالم إلى خلق آدم عليه السلام ونسب بنيهم إلى وقت نفخ الروح في كل واحد مناهم، وقال تعالى (ولتعلن نبأه بعد حين) فهذا إلى يوم القيامة ؛ وقال تعالى : (ومتعناهم إلى حين) فهذا مدة عمر الإنسان إلى أن يموت ؛ وقال تعالى : (ليسجنه حتى حين) ، وقال تعالى : (فلتب في السجن بضعة سنين) والبضعة ما بين الثلاث إلى التسع ، وقال الله تعالى : (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ولما ألغى في السحوات والأرض وعشيا وحين تظنون) فسمى الله تعالى المساء حينا . والأصباح حينا . والظيرة حينا ، فصح بذلك ما ذكرناه وبطل قول من حد حدا دون حد ، ووجدنا احتياجهم بالنحلة عليهم لإلهم لأننا شاهدنا يرطب منها ما كان زهوا . ويرهى ما كان بسرا . ويبسر منها ما كان بلحا . ويبلع منها ما كان طلعا ، ففي كل ساعة توفى أكلها وبالله تعالى التوفيق •

والآبي حنيفة هتاتخايط عظيمة ، منها انه قال : من حلف أن لا يكلم فلانا زمانا أو الزمان . أو حينا أو الحين . أو مليا أو طويلا فهو كله ستة أشهر إلا أن ينوى مدة مافله مانوى ، وروى عنه أيضا في قوله مليا انه شهر واحد فان حلف أن لا يكلمه دهرًا قال أبو حنيفة : لأدري ما الدهر ؟ وقال أبو يوسف . ومحمد : هو ستة أشهر فان قال لا أكلمه الدهر قال أبو يوسف : هو على الأبد ، وقال محمد بن الحسن : ستة أشهر فان حلف أن لا يكلمه إلى بعيد فهو أكثر من شهر قال أبو يوسف : شهر ويوم فان حلف أن لا يكلمه إلى قريب فهو أقل من شهر فان حلف أن لا يكلمه عمرًا فان أباه يوسف قال : ستة أشهر ، وروى عنه أنه يوم واحد إلا أن ينوى مدة مافله مانوى •

١١٥٧ — مسألة — فان حلف أن لا يكلمه طويلا فهو ما زاد على أقل المدد ، فان حلف أن لا يكلمه أباه أو جده أو شهورا أو سنين أو ذكر كل ذلك بالالف واللام فكل ذلك على ثلاثة ولا يحنث فيما زاد لأنه الجمع وأقل الجمع ثلاثة وهو ما زاد على الثلثة قال تعالى : (فان كن نساء فوق اثنتين) فان قال في كل ذلك : كثيرة فهي على أربع لأنه لا كثير إلا بالإضافة إلى ما هو أقل منه ولا يجوز أن يحنث أحد الا يقين لاجمال للنك فيه ، وبالله تعالى التوفيق •

١١٥٨ — مسألة — ومن حلف أن لا يساكن من كان ساكنا معه من امرأته أو قريبه أو أجنبي فليفارق حاله التي هو فيها إلى غيرها ولا يحنث فان أقام مدة يمكنه فيها أن لا يساكنه فلم يفارقه حنث فان رجع لم يحنث ، وتفسير ذلك ان كان في بيت واحد أن يرسل أحدهما إلى بيت آخر من تلك الدار

أو غيرها وإن كانا في دار واحدة رحل أحدهما إلى أخرى متصلة بها أو متباعدة (١)، أو اقتسما الدار وإن كانا في محلة واحدة رحل أحدهما إلى أخرى وإن كانا في مدينة واحدة أو قرية واحدة خرج أحدهما عن دور القرية أو دور المدينة لم يبحث وإن رحل أحدهما بجسمه وترك أهله وماله ولم يبحث إلا أن يكون له نية تعلق قوله فلهما نوى وهذا كله قول أبي حنيفة والشافعي . وأبي سليمان ، وكل ما ذكرنا مساكنة وغير مساكنة ، فإن قارق تلك الحال فقد قارق مساكنته وقدر ولا يقدر أحد على أكثر لأن الناس مساكنة بعضهم لبعض في ساحة الأرض وفي العالم قال تعالى : (ولهما سكن في الليل والنهار) وقد افترض الله عز وجل على المهاجرين الرحلة عن مكة ودار الكفر إلى المدينة فكان من خرج منهم بنفسه قد أدى ما عليه وقارق وطن الكفر ، وأكثرهم ترك أهله وولده وماله بمكة وفي دار قومه فلم يخرجهم ذلك عن الهجرة ومفارقة الكفار ، وقال مالك : يبحث حتى يرحل بأكثر رحيله وهذا خطأ لما ذكرنا ولأنه قول بلا دليل ، واحتج بعض مقلديه بما روى «المروءة» مع رحله ، وهذا لا يستدعي ثم لو صح لكان حجة عليهم لأن النبي ﷺ لم يروا أن قال إلا في رحل ناقته فقط لا في رحيل منزله بل تركه بمكة بلا شك ولم يخرج إلا بجسمه .

١١٥٩ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل طعاما اشتراه زيد فأكل طعاما اشتراه زيد وآخر معه لم يبحث ، وكذلك لو حلف أن لا يدخل دار زيد فدخل دارا يسكنها زيد بكرا [وكنكلا] (٢) دارا بين زيد وغيره لم يبحث إلا أن ينوي دارا يسكنها زيد فيبحث لأن المنظر إليه في الإيمان ما تعارفه أهل تلك اللغة في كلامهم الذي به حلف وعليه حلف فقط ولا يطلق على طعام اشتراه زيد وغاله أنه اشتراه زيد ، ولا على دار مشتركة أنها لأحد من هي له .

١١٦٠ - مسألة - ومن حلف أن لا يهب لأحد عشرة دينار فهو هب له أكثر بحث الآن ينوي العدد الذي سمي فقط فلا يبحث .

١١٦١ - مسألة - ومن حلف أن لا يجتمع مع فلان سقف فدخل بيتا فوجده فيه ولم يكن عرف اذ دخل أنه فيه لم يبحث لكن ليخرج من وقته فلن يفعل حنث لما ذكرنا قبل من أن الحنث لا يلحق إلا قاصدا إليه علما به .

١١٦٢ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل لحما أو أن لا يشتريه فاشتري شحما أو كبدا

(١) وفي النسخة اليمنية «متباعدة» وما يعني أي غير متلاصقة ومتصلة (٢) الزيادة

أوستاما . أو مصرانا . أو حشوة . أو رأسا . أو أكارع . أو سمكا . أو طيرا . أو قديدا لم يحنث لأنه لا يقع على شيء . بما ذكرنا في اللغة اسم لحم أصلا بل كل لقوى وعامى يقول في كل ذلك : ليس لحما ولا يطلق على السمك (١) والطير اسم لحم الأبالاضاة ، وقال أبو حنيفة . والثاقبي . وأبو سليمان يا قلنا ، وقال مالك : يحنث بكل ذلك ، واحتج له مقلوه بقول الله تعالى : (ولحم طير مما يشتهون) (ومن كل تأكلون لحما طريا) . قال أبو محمد : قد قلنا : أنه لا يطلق على ذلك اسم لحم الأبالاضاة كما لا يطلق على ماء الورد اسم ماء الأبالاضاة ويلزمهم أن يقولوا فيمن حلف أن لا يجمعه مع فلان سقى أن يحنث ولا بد لأن الله تعالى قال : (وجعلنا السماء سقفا محفوظا) وأن يقول فيمن حلف أن لا يقرأ بضوء سراج قرأ بضوء الشمس أن يحنث لأنه تعالى قال : (وجعلنا سراجا وماجا) وقرله تعالى : (وجعل الشمس سراجا) وأن يقولوا فيمن حلف أن لا يلقى ثيابه على وتد فالتها على جبل أن يحنث لأن الله تعالى يقول : (والجبال أوتادا) وهم لا يقولون هذا فصيح أن المراعى في ذلك ما قلناه ، ولا يخالفوننا فيمن قال لاخر أتبع لي هذا الدرهم لحما فتابع له به سمكا . أو دجاجة . أو شمكا . أو رأسا . أو حشوة . أو أكارع فانه ضامن للدرهم وانه قد خالف ما أمر به وتعدى بالله تعالى التوفيق .

١١٦٣ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل شحما حنث بأكل شحم الظهر والبطن وكل ما يطلق عليه اسم شحم ولم يحنث بأكل اللحم المحض ، وهذا قول الثاقبي . وأبو سليمان وقال أبو حنيفة . وأصحابه : لا يحنث إلا بشحم البطن وحنثوا لا يحنث بشحم الظهر ، وقال مالك : من حلف أن لا يأكل لحما فأكل شحما حنث ومن حلف أن لا يأكل شحما فأكل لحما لم يحنث ، واحتج أصحاب أبي حنيفة بأن الله تعالى قال : (ومن البقر والغنم حرمتا عليهم شحومهما) قالوا : فكان ذلك على شحم البطن خاصة .

قال أبو محمد : وهذا احتجاج محال عن موضعه لأنه لم يخص شحم البطن بالتحريم عليهم بنفس هذا اللفظ لكن بما بعده من قوله تعالى : (إلا ما حلت ظهورهم أو أحوايا أو ما اختلط بعظم) فهذا خص شحم البطن بالتحريم ولولا ذلك لحرمت الشحوم كلها فآلية حجة عليهم ، واحتج المالكيون بأن قالوا : حرم الله تعالى لحم الخنزير لحرم شحمه وحرم على بني إسرائيل الشحم فلم يحرم اللحم وقالوا : الشحم متولد من اللحم وليس اللحم متولدا من الشحم .

قال أبو محمد : وهذان الاحتجاجان في غاية القوي بالباطل لأن تحريم شحم الخنزير

لم يحرم من أجل تحريم لحمه لكن بيرهان آخر قد ذكرناه في باب ما يحل أكله ويحرم ، ولو كان تحريم شحم الخنزير من أجل تحريم لحمه دليلا على أن من حلف أن لا يأكل لحما فأكل شحمه حانت لكان تحريم لبن الخنزيرة وعظمها على قولهم من أجل تحريم لحمها موجبا للحنت على من حلف أن لا يأكل لحما فشرب لبنا ولا فرق وهم لا يقولون هذا ، وأما قولهم : إن الشحم تولد من اللحم فيقال لهم فكان ماذا ؟ أليس اللحم . واللبن متولد من الدم والدم حرام وهما حلالان ؟ أو ليس الخمر متولدة من العصير والحل متولدة من الخمر وهي حرام وما تولدت منه حلالا وما تولد منها حلالا فبطل قولهم وباقة تعالى التوفيقه

١١٦٤ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل رأسا لم يحنت بأكل رموس الطير ولا رموس السمك ولا يحنت إلا بأكل رموس الغنم . والماعز ، فإن كانت أهل موضعه (١) لا يطلقون اسم الرموس في البيع والأكل على رموس الإبل والبقر لم يحنت بأكلها وإن كانوا يطلقون عليها في البيع والأكل اسم الرموس حنت بها لما ذكرنا من أن الإيمان انما هي على لغة الحالف ومعهود استعماله في كلامه وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، ألا ترى أن المسك دم جامد ولكن لما يطلق عليه اسم دم حل ولم يحرمه

١١٦٥ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل بيضا لم يحنت إلا بأكل بيض الدجاج خاصة ولم يحنت بأكل بيض النعام وسائر الطير ولا يبيض السمك لما ذكرنا وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان .

١١٦٦ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل عنباً فأكل زيباً أو شرب عصيراً أو أكل ربا (٢) أو خلأ لم يحنت ، وكذلك من حلف أن لا يأكل زيباً لم يحنت بأكل العنب ولا بشرب نبيذ الزبيب وأكل خله ، وكذلك القول في التمر . والرطب . والزهر . والبسر . واللبخ . والطلع . والمتكت . ونبيذ كل ذلك وخله وذو شائبه . وناطقه لا يحنت ، ومن حلف أن لا يأخذ شيئا منها حنت بأكل سائرهما ولا يحنت بشرب ما يشرب منها وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان لأن اسم كل واحد منها لا يطلق على الآخر ، والعالم كله بعضه متولد من بعض ، ونحن مخلوقون من تراب وماء ، فلو أن امرأاً حلف أن لا يدخل في داره حيوانا فأدخل التراب والماء لم يحنت بلا خلاف منا ومن غيرنا ، وقال مالك : من حلف أن لا يأكل عنباً فأكل زيباً أو شرب

(١) في النسخة رقم ١٦٦ ، أهل موضعه (٢) هو ضم أو لهو تشديد الباء الموحدة الطلاء الحائر ، والطلاء ما يطبخ من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه

صعيرا حنث ولا يحنث بأكل الخل فكان هذا عجبا جدا وكان احتجاجهم لهذه القولة أعجب منها لانهم قالوا : أأرأى الخمر بعيد وليست شعري مامعنى بعيد ، فان قالوا : ان بين العنب وبين الخل درجتين المصير والخمر قلنا فكان ماذا ؟ ومن الذى جعل كون درجتين بين الخل والعنب علة في التحليل ؟ وحاش لله من هذا الحكم الفاسد فزادوا على أن جعلوا دعواهم حجة لدعواهم (١) وقد تناقضوا من قرب فحشوا من أكل جنبنا يابسا وقد حلف أن لا يأكل لبنا وبين الجبن اليابس واللبن درجتان وهما العقيد (٢) والجبن الرطب ، فان قالوا : كل ذلك عين واحدة قلنا : والخل . والمصير . والخمر عين واحدة الا أن أحكامها اختلفت باختلاف صفاتها ولا مزيد ؛ وكذلك السمن ينمو بين اللبن درجتان الرائب ثم الزبد ، وقد يترك العنب في الظروف من أيامه إلى أيام الريح ثم يصير خلا محضا .

١١٦٧ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل لبنا لم يحنث بأكل (٣) اللبأ . ولا بأكل العقيد . لا الرائب . ولا الزبد . ولا السمن . ولا الخيض . ولا الميس . ولا الجبن ، وكذلك القول في الزبد . والسمن وسائر ما ذكرنا لاختلاف اسماء كل ذلك .

١١٦٨ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل خبزا فأك كل كعكا . أو بشماطا . أو حريرة . أو عصيدة . أو حدة . أو فتية لم يحنث ، ومن حلف أن لا يأكل قمحا فان كانت له نية في خبزه حنث والالم يحنث الا بأكله صرفا ، ولا يحنث بأكل هريسة . ولا أكل حشيش . ولا سوق . ولا أكل فريك لانه لا يطلق على كل ذلك اسم قمح ، ومن حلف أن لا يأكل تينا حنث بالأخضر واليابس لان اسم التين يطلق على كل ذلك .

١١٦٩ - مسألة - ومن حلف أن لا يشرب شرا با فان كانت له نية حل عليها وان لم تكن له نية حنث بالخمر وبجميع الانبذة . وبالجلاب . والسكنجين . وسائر الاثربة لان اسم شراب يطلق على كل ذلك ولا يحنث بشرب اللبن ولا بشرب الماء لانه لا يطلق عليها اسم شراب ، ومن حلف أن لا يأكل لبنا فشرب لم يحنث لانه لم يأكله ولو حلف أن لا يشربه فأكله بالخبز لم يحنث لانه لم يشربه ، ومن حلف أن لا يشرب الماء يومه هذا فأكل خبزا مبلولا بالماء لم يحنث ، ومن حلف أن لا يأكل سمنا ولا زيتا فأكل خبزا معجونا بهما أو باحدهما لم يحنث لانه لم يأكل زيتا ولا سمنا ، ولو حنث في هذا الحنث من حلف أن لا يشرب يومه هذا ماء فأكل خبزا لانه بالماء عجن ولا يحنث باكل طعام طبخ بهما الا أن يكونا ظاهرين فيعلم يزل الاسم عنهما فيحنث حيثن ، ومن حلف أن لا يأكل ملحفا فأك

(١) في النسخة رقم ١٦ « حجة لدعوانا » (٢) في النسخة رقم ١٦ « المقد »

(٣) في النسخة رقم ١٦ « الا باكل » وهو غلط

طعاما معمولا بالملح وخبرامعونا به لم يحنث لانه لم يأكل ملحاً ، فان كان قد ذرعه
الملح حنث لانه ظاهر فيه ، ومن حلف أن لا يأكل خلافاً لكل طعاما يظهر فيه طعم الخل
متميزا حنث لانه هكذا يؤكل الخل •

١١٧٠ - مسألة - ومن حلف أن لا يبيع هذا الشيء بدينار فباعه بدينار غير فلس
فاكثر أو بدينار وفلس فصاعدا لم يحنث لانه لا يسمى في ذلك كله بتماله بدينار •

١١٧١ - مسألة - ومن حلف ليقتضين غريمه حقه رأس الهلال فانه ان قضاه حقه
أول ليلة من الشهر أو أول يوم منه مالم تغرب الشمس لم يحنث لأن هذا هو رأس الهلال في
اللغة فان لم يقضه في الليلة أو اليوم المذكورين هو قادر على قضائه ذا كر حنث •

١١٧٢ - مسألة - ومن حلف أن لا يشتري أمركذا ، أو لا يزوج وليه ، أو أن
لا يضرب عبده ، أو أن لا يبنى داره ، أو ما أشبه هذا من كل شيء ، فامر من فعل له ذلك كله
فان كان ممن يتولى الشراء بنفسه ، والبناء ، والضرب أو فعل ما حلف عليه لم يحنث لانه لم
يفعله وان كان ممن لا يباشر بنفسه ذلك حنث بامره من يفعله لانه هكذا يطلق في اللغة الخبر
عن كل من ذكرنا (١) ولا يحنث في أمر غيره بالزواج على كل حال لان كل أحد يزوج
وليته فاذا لم يزوجها وأمر غيره فلم يزوجها هو •

١١٧٣ - مسألة - ومن حلف ألا يبيع عبده فباعه بعبا فاسداً ، أو أصدقه ، أو أجره ،
أو يبيع عليه في حق لم يحنث لانه ليس شيء مما ذكرنا يباع والبيع القاسد حرام والله تعالى
يقول : (وأحل الله البيع) ولا شك عند من دماغه صحيح في أن الحرام غير الحلال ، فان
باعه بعبا صحيحا لم يحنث مالم يفرقا عن موضعيهما فان تفرقا وهو مختار ذا كر حنث حيثئذ
لانه حيثئذ باعه لما نذ كر في كتاب البيوع ان شاء الله تعالى •

١١٧٤ - مسألة - ومن حلف أن لا يتكلم اليوم فقرأ القرآن في صلاة ، أو غير
صلاة ، أو ذكر الله تعالى لم يحنث لقول رسول الله ﷺ ، ان هذه الصلاة لا يصلح فيها
شيء من كلام الناس انما هو التسيح ، والتكبير ، وقراءة القرآن أو نحو ذلك ، (٢)
ولقول الله تعالى (ثم أدبر واستكبر فقال ان هذا إلا سحر يؤثر ان هذا إلا قول البشر
سأصليه سقر) فصح أن القرآن ليس قول البشر وان من أطلق ذلك عليه (٣) - سبى سقر ،
فصح أنه لا يطلق في اللغة ولا في الشريعة على شيء مما ذكرنا اسم كلام ، وبالله تعالى التوفيق •

(١) في النسخة رقم ١٦ ، عن كل ما ذكرنا ، (٢) الحديث في سنن النسائي مطولا
(٣) في النسخة اليمنية من أطلق عليه ذلك ،

كفارات الأيمان

١١٧٥ - مسألة - من حنث بمخالفة ما حلف عليه قد وجبت عليه الكفارة بعد الحنث لا خلاف في ذلك .

١١٧٦ - مسألة - ومن أراد أن يحنث فله أن يقدم الكفارة قبل أن يحنث أي الكفارات لزمت من العتق أو الكسوة أو الأ طعام أو الصيام ، وهو قول مالك ، وقال أبو حنيفة ، وأبو سليمان لا يجرى به ذلك إلا بعد الحنث ، وقال الشافعي : أما العتق ، أو الكسوة أو الأ طعام فيجرى تقديمه قبل الحنث ، وأما الصيام فلا يجرى . إلا بعد الحنث ، ووجه الشافعي أن العتق . والكسوة . والأ طعام من فرائض الأموال والأموال من حقوق الناس وحقوق الناس جائز تقديمها قبل آجالها ، وأما الصوم فن فرائض الأبدان وفرائض الأبدان لا يجرى تقديمها قبل أوقاتها .

قال أبو محمد : وهذه قضية فاسدة وهم موافقون لنا على أن تعجيل أموال الناس إنما يجب برضا صاحب الحق ، والذي عليه الحق مع الأبرضا أحدهما دون الآخر وأن هذا إنما يجب أيضا فيما هو حق للإنسان بينه فراضى هو وغريمه على تقديمه أو تأخيره أو إسقاطه أو إسقاط بعضه ، وأما كل ما ليس لإنسان بينه وإنما هو حق لله تعالى وقته بوقت محدود وليس هنا مالك بينه يصح رضاه في تقديمه لافى تأخيره ولا فى إسقاطه ولا فى إسقاط بعضه وإنما هو حق لله تعالى لا يحل فيه إلا ما أحده الله تعالى ، قال الله تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقال لهم أيضا : إن حقوق الناس يجوز فيها التأخير والإسقاط فهل يجوز فى الكفارات الإسقاط أو التأخير إلى أجل أو إلى غير أجل ؟ فظهر فساد قولهم جملة . وأما المال كيون فإنهم وإن كانوا أصابوا منها فقد تناقضوا جدا لأنهم أجازوا تقديم الكفارة اثر اليمين وقبل الحنث ولم يميزوا تقديم الزكاة اتركسب المال لكن قبل الحول بشهر ونحوه ، ولا أجازوا تقديم صدقة الفطر اترابدا للصوم لكن (١) قبل الفطر يومين فاقل قط ، ولم يميزوا تقديم كفارة الظهار أصلا ولا بساعة قبل ما يوجبها عندهم من ارادة الوطء ، ولا أجازوا تقديم كفارة قتل الخطأ قبل ما يوجبها من موت المقتول ولا بطرفعين . ولا كفارة قتل الصيد فى الحرم قبل قله ، وأجازوا اذن الورثة للموصى فى أكثر من الثلث قبل أن يجب لهم المال بموته ، فظهر تناقض أقوالهم وقد تعالى الحمد . وأما الخفيفون فتناقضوا أفبح تناقض لانهم أجازوا تقديم الزكاة قبل الحول

(١) فى النسخة رقم ١٦ « ولكن » بزيادة قواو

بثلاثة أعوام وتقديم زكاة الزرع أثر زرعه في الأرض ، وأجازوا تقديم الكفارة في جزاء الصيد بعد جراحه وقبل موته . وتقديم كفارة قتل الخطأ قبل موت المجرور ولم يميزوا الورثة الأذن في الوصية بأكثر من الثلث قبل وجوب المال لهم بالموت . ولا أجازوا إسقاط الشفيع حقه من الشفعة بعد عرض شريكه أخذ الشقص عليه قبل وجوب أخذه له بالبيع ، فظهر تخليطهم وسخف أقوالهم وبالله تعالى نعوذ من الخذلان .

وكلهم لا يميز الاستثناء قبل البين ولا قضاء دين قبل أخذه . ولا صلاة قبل وقتها فلم يبق الا قولنا . و قول أصحابنا المانعين من تقديم كل حق له وقت قبل وقته فانهم قالوا : الكفارة لا تجب الا بالحنث وهي فرض بعد الحنث بالنص والاجماع فتقدمها قبل أن تجب التطوع لفرض ، ومن المحال أن يجزى التطوع عن الفرض وقالوا : قال تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) والدلائل ههنا تكثر جدا .

قال أبو محمد : وهذه أدلة صحاح ونحن موافقون لهم في أنه لا يجزى شيء من الشريعة قبل وقته الا في موضعين ، أحدهما كفارة اليمين فائز تقديمها قبل الحنث لكن بعد اعادة الحنث ولا بد ، والثاني إسقاط الشفيع حقه بعد عرض الشفيع عليه أن يأخذ أو يترك قبل البيع فساقطه حقه حينئذ لا يلزم له فقط وإنما فعلنا ذلك للنصوص المخرجة لذين الشرعين عن حكم سائر الشريعة في أنه لا يجزى ولا يجوز اداء شيء منها قبل الوقت الذي حده الله تعالى له . قال أبو محمد : وقد احتج بعض من واقفنا ههنا في نصحيح قولنا بأن قال : قال الله تعالى : (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلقتم) قال : قال كفارة واجبة بنفس اليمين .

قال علي : ولا حاجة لنا في هذا لأنه قد جاء النص والاجماع المتيقن على أن من لم يحنث فلا كفارة تلزمه فصح أنه ليس بنفس اليمين تجب الكفارة ، واحتج بعضهم بأن في الآية حذفاً بلا خلاف وأنه فاردتم الحنث أو حنثتم .

قال أبو محمد : وهذه دعوى منهم في أن المحذوف هو فاردتم الحنث لا يقبل الا ببرهان فوجب طلب البرهان في ذلك فنظرنا فوجدنا ما روينا من طريق مسلم نازهير ابن حرب ناسروان بن معاوية الفزاري نازير بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة : وأن رسول الله ﷺ قال : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأتها وليكفر عن يمينه (١) . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن سليمان نا عفان - هو ابن مسلم - نا جرير بن حازم قال : سمعت الحسن - هو البصري - يقول : نا (٢) عبد الرحمن بن سمرة

(١) الحديث في صحيح مسلم ج ٧ ص ١٦ باطول من هذا (٢) في سنن النسائي ج ٧ ص ١٠ وقال حدثنا .

قال : قال رسول الله ﷺ ، : « إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك ثم أتت الذي هو خير » ، وهكذا روينا أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة عن النبي ﷺ (١) ، ومن طريق أحمد ابن شبيب أنا اسحاق بن منصور أنا عبد الرحمن بن مهدي نا شعبة عن عمرو بن مرة سمعت عبادة بن عمرو مولى الحسن بن علي يحدث عن عدي بن حاتم قال [قال] (٢) رسول الله ﷺ : من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر [عن يمينه] (٣)

فهذه الأحاديث جامعة لجميع أحكام ما اختلفوا فيه من جواز تقديم الكفارة قبل الحنث لأن في حديث أبي هريرة تقديم الحنث قبل الكفارة ، وفي حديث عبد الرحمن ابن سمرة تقديم الكفارة قبل الحنث ، وفي حديث عدي بن حاتم الجمع بين الحنث والكفارة بواو العطف التي لا تعطى رتبة ، وهكذا جامعا من طريق أبي موسى الأشعري فوجب استعمال جميعها ولم يكن بعضها أولى بالطاعة من بعض ولا تلغ مخالفة بعضها لبعض فكان ذلك جائزا والله تعالى التوفيق ، وصح هذا أن الحذف الذي في الآية إنما هو إذا أردتم الحنث أو حثتم ، ورسول الله ﷺ هو المين عن ربه عز وجل ، واعترض بعضهم بأن قال : قول رسول الله ﷺ : « فليكفر ثم يأت الذي هو خير » هو مثل قول الله تعالى : (ثم كان من الذين آمنوا) وكقوله تعالى : (ثم آتينا موسى الكتاب) وكقوله تعالى : (ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا لللائكة اسجدوا لآدم) قال هذا القائل : ولقطة ثم في هذه الآيات لا توجب تعقيا بل هي واقعة على ما كان قبل ما عطف اللفظ عليه ثم *

قال أبو محمد : ليس كما ظنوا أما قوله تعالى : (ثم كان من الذين آمنوا) فإن نص الآيات هو قوله تعالى : (وما أدراك ما العاقبة فذكر بقرعة أو أطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة أو مسكينا ذا متربة) ثم كان من الذين آمنوا توأصوا بالصبر وتوأسوا بالمرحمة) وقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ لحكيم بن حزام : « أسلت على ما أسلفت من الخير » فصح بهذه الآية عظيم نعمة الله تعالى على عباده في قوله كل عمل برعله في كفرهم ثم أسلبوا فالآية على ظاهرها وهي زائدة على سائر ما في القرآن من قوله تعالى أعمال من آمن ثم عمل الخير والحمد لله رب العالمين ، وأما قوله تعالى : (ثم آتينا موسى الكتاب) فليس كما ظنوا لأن

(١) الحديث أيضا في سنن النسائي (٢) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ١١ (٣) الزيادة

أول الآية قوله عز وجل : (وان هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلك وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما على الذى أحسن) وقد قال تعالى : (ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما) وقال تعالى : (ملة أباكم إبراهيم) فصح أن الصراط الذى أمرنا الله تعالى باتباعه وأنا نأباه محمد ﷺ هو صراط إبراهيم عليه السلام ، وقد كان قبل موسى بلا شك ثم آتى الله تعالى موسى الكتاب ، فهذا تعقيب بملة لا شك فيه ، فأما قوله تعالى : (لقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا لللائكة اسجدوا لآدم) فعلى ظاهره لأن الله تعالى خلق آدم خلقا تاما وصورها وهى التى أخذ الله عليها العهد ألت بركم قالوا بلى ثم بعد ذلك أسجد الملائكة لآدم عليه السلام فبطل تلقبهم بهذه الآيات ، ثم حتى لو خرجت عن ظاهرها أو كانت ثم لغیر التعقيب فيها لم يجب لذلك أن تكون ثم لغیر التعقيب حيثما وجدت لأن ما خرج عن موضوعه فى اللغة بدليل فى موضع ما لم يجر أن يخرج فى غير ذلك الموضوع عن موضوعه فى اللغة ، وهذا من تمويههم الفاسد الذى لا ينتفعون به إلا فى تحيير من لم ينعم النظر فى أول ما يضجأونه به ، وبالله تعالى التوفيق •

وقولنا هذا هو قول عائشة أم المؤمنين • ومن طريق ابن أبى شيبة نا المصنف بن سليمان التميمي عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين أن مسلمة بن مخلد . وسليمان التماري كانا يكفران قبل الحنث • وبه إلى أبى بكر بن أبى شيبة نا حفص بن غياث عن أشعث عن ابن سيرين أن أبا الدرداء دعا غلاما له فاعتقه ثم حنث فصنع الذى حلف عليه • وبه إلى ابن أبى شيبة نا أزهر عن ابن عون أن محمد بن سيرين كان يكفر قبل الحنث وهو قول ابن عباس أيضا . والحسن . وربيعة . وسفيان . والأوزاعي . ومالك . والليث . وعبد الله بن المبارك . وأحمد بن حنبل . وإسحاق بن راهويه . وسليمان بن داود الهاشمي . وأبو ثور . وأبى خيثمة وغيرهم ، ولا يعلم لمن ذكرنا مخالف من الصحابة رضوا عنهم إلا أن موها موه برواية عبد الرزاق عن الأسلمي - هو إبراهيم بن أبى يحيى - عن رجل سمع عن محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس أنه كان لا يكفر حتى يحنث ، وهذا باطل لأن ابن أبى يحيى مذکور بالكذب ثم عمن لم يسم ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لأنه ليس فيه أن ابن عباس لم يجر الكفارة قبل الحنث إنما فيه أنه كان يؤخر الكفارة بعد الحنث فقط ونحن لا نكر هذا •

١١٧ - مسألة - ومن حلف أن لا يعتق عبده هذا فاعتقه بنوى يعتقه ذلك كفارة تلك اليمين لم يجره ، ومن حلف أن لا يتصدق على هؤلاء العشرة المساكين

فأطعمهم ينوى بذلك كفارة يمينه تلك لم يجزه ولا يحنث بأن يتصدق عليهم بعد ذلك وكذلك الكسوة لكن عليه الكفارة ، ومن حلف أن لا يصوم في هذه الجمعة ولا يوماً ثم صام منها ثلاثة أيام ينوى بها كفارة يمينه تلك وهو من أهل الكفارة بالصيام لم يجزه ولا يحنث بأن يصوم فيها بعد ذلك وعليه الكفارة لأن معنى الكفارة بلا شك إسقاط الحنث والحنث قدوجب بالعتق . والاطعام . والكسوة فلا يحنث بعد في يمين قد حنث فيها ، والكفارة لا تكون الحنث بلا شك بل هي المبطلة لهو الحق لا يطل نفسه . ١١٧٨ - مسألة - وصية الكفارة هي أن من حنث أو أراد الحنث وانلم يحنث بعد فهو خيرين ما جاء به النص وهو اما أن يمتق رقبة واما أن يكسو عشرة مساكين واما أن يطعمهم أى ذلك فعل فهو فرض ويجزيه فان لم يقدر على شيء من ذلك فقرضه صيام ثلاثة أيام ولا يجزيه الصوم مادام يقدر على ما ذكرنا من العتق . أو الكسوة . أو الاطعام .

برهان ذلك قول الله تعالى : (فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم) وما نعلم في هذا خلافاً ولا نبعده لأن من قال في قول الله تعالى : (جزاء مثل ما قبل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما) : ان هذا على الترتيب لا على التخيير فغير مستبعد منه أن يقول في كفارة الأيمان أيضا : انه على الترتيب ، ونسأل الله التوفيق • ١١٧٩ - مسألة - ولا يجزيه بدل ما ذكرنا صدقة . ولا هدى . ولا قيمة . ولا شيء . سواء أصلا لأن الله تعالى لم يوجب غير ما ذكرنا فنأوجب في ذلك قيمة فقد تعدى حدود الله ومن تعد حدود الله قد ظلم نفسه وقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله تعالى (وما كان ربك نسيا) •

١١٨٠ - مسألة - ومن حنث وهو قادر على الاطعام . أو الكسوة . أو العتق ثم افتقر ففجز عن كل ذلك لم يجزه الصوم أصلا لأنه قد تمين عليه حين وجوب الكفارة أحد هذه الوجوه بنص القرآن فلا يجوز سقوط ما ألزمه الله تعالى يقينا بدعوى كاذبة لكن يعمل حتى يجد أو لا يجد فالله تعالى ولي حسابه ، وأما ما لم يحنث فلم يتمين عليه وجوب كفارة بعد إلا أن يسجلها فتجزيه على ما قدمنا وبالله تعالى التوفيق •

١١٨١ - مسألة - ومن حنث وهو عاجز عن كل ذلك فقرضه الصوم قدر عليه حيثن أولم يقدر متى قدر فلا يجزيه إلا الصوم فان أيسر بعد ذلك وقد رعى العتق .

والاطعام . والكسوة لم يجزئ شي . من ذلك الا الصوم فان مات ولم يصم صام عنه وليه
او استجر عنه من رأس ماله من يصوم عنه لأن الصوم قد تعين عليه وجوبه حين حث
وصح لزومه اياه فلا يجوز سقوط ما أوجبه الله تعالى عليه يقينا لاشك فيه بدعوى كاذبة ،
وقال بعض القائلين : ان أيسر قبل أن يصوم أو قبل أن يتم الصوم انتقل حكمه الى العتق .
أو الاطعام . أو الكسوة .

قال أبو محمد : وهذه دعوى فاسدة وليت شعري ما الفرق بين أن يصير بعد أن يوسر
فلا ينقلوه الى جواز الصيام عنه أو وجوبه عليه وبين أن يوسر بعد ما يصير فينقلونه الى
وجوب العتق . أو الاطعام . أو الكسوة ، فان قالوا : انما لزمه الصيام لضرورة عدمه
قلنا : كذب من قال هذا وأخبر عن الله تعالى بالباطل ، وقد وجدنا الله تعالى عوض من
العتق في كفارة الظهار وقتل الخطأ الصيام لا الاطعام ثم عوض من الصيام من لا يقدر
عليه في كفارة الظهار الاطعام ولم يعوض منه في كفارة القتل اطعما وخير في جزاء الصيد
بين الاطعام والصيام والهدى والله تعالى يفعل ما يشاء لا يسأل عما يفعل ويحكم لا معقب
لحكمه ، ولا يجوز تغيير ما أوجب الله تعالى عن ما أوجبه .

واختلف المخالفون لنا في هذا فقال أبو حنيفة . وأصحابه : ان قدر على الاطعام .
أو الكسوة . أو العتق قبل أن يتم جميع صيام الثلاثة الأيام بطل حكم الصوم ولزمه أحد
ما قدر عليه من ذلك ، وقال الحكم بن عتيبة . وابراهيم النخعي . وسفيان الثوري ان كان
قد أتم صيام يومين صام اليوم الثالث فقط وان كان لم يصم تمام اليومين انتقل عن حكم
الصوم ولزمه أحد ما قدر عليه من ذلك ، وقال آخرون : ان كان قد تم له صيام يوم واحد
تماما على صيام اليومين الباقيين وأجزأه وان كان لم يتم له صيام يوم واحد انتقل عن
حكم الصوم ولزمه أحد ما قدر عليه من ذلك ، وهو قول أحمد بن حنبل . واسحاق . وأحد
قولي الشافعي ، وقال مالك : ان دخل في الصوم ثم أيسر فليتأدى في صومه وإن لم يدخل
فيه بطل حكم الصوم وانتقل الى العتق أو الكسوة أو الاطعام ، وهو قول الحسن ،
وعطاء ، قال الله تعالى : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) وهذه
أقوال لانص قرآن فيها ولا سنة فصح أنها آراء مجردة ، ولا فرق بين يساره قبل أن
يشرع في الصوم وبين يساره بعد أن يشرع فيه وانما الحكم للحال التي أوجب الله تعالى
فيها عليه ما أوجب ، ونسألهم كلهم عن حشوهو معسر هل عليه تعالى كفارة مفترضة
أم ليس لله تعالى عليه كفارة مفترضة ولا بد من أحدهما ؟ فنقولهم : ان الله تعالى عليه
كفارة مفترضة ولو قالوا : غير هذا الخالفوا نص القرآن بلامرأان ، فاذ الكفارة عليه

ولا بد ففسألم ما هي ؟ فان قالوا : هي التي افترض الله تعالى عليه في القرآن قلنا : صدقتم فاذ قد اقررتهم بذلك فمن أين سقطت عندكم يسارة بعد ذلك وليس هذا في القرآن ولا في السنة ؟ وما كان هكذا فهو باطل بلا شك ، وان قالوا : هي غير التي افترض الله تعالى عليه أو قسموا (١) كانوا قائلين بلا برهان وكفونا مؤتمتهم والله تعالى الحمد ، وقولنا هذا هو قول أبي سليمان وأصحابه •

١١٨٢ - مسألة - ويجزى في العتق في كل ذلك الكافر . والمؤمن . والصغير . والكبير . والمعيب . والسالم . والذكر . والأنثى . وولد الزنا . والمخدم . والمؤاجر . والمرهون . وأم الولد . والمذبة . والمدير . والمنذور عتقه . والمعتق الى أجل . والمكاتب مالم يؤد شيئاً فان كان أدى من كتابته ما قل أو كثر لم يجز في ذلك ولا يجزى من يعتق على المراء بحكم واجب ولا نصفاً رقبتيين ، وقد ذكرنا كل ذلك في كتاب الصيام فأعني عن اعادته •

وعدة البرهان في ذلك قول الله تعالى : (أو تحرير رقبة) فلم يخص رقبة من رقبة : (وما كان ربك نسياً) فان قالوا : قسنا الرقبة في هذا على رقبة القتل لا تجزى الا مؤمنة قلنا : قيسوها عليها في تمريض الاطعام منها ، فان قالوا : لا نفعل لاننا نخاف القرآن ونزيد على ما فيه قلنا : وزيادة تكفي كفارة اليمين أن تكون مؤمنة ولا بد خلاف للقرآن وزيادة على ما فيه فان كان القياس في أحد الحكمين جائزاً فهو في الآخر جائز وان كان في أحدهما غير جائز فهو في الآخر غير جائز • فان احتجوا بالخبر الذي فيه ان القاتل قال لرسول الله ﷺ : انه لطم وجه جارية له وعلى رقبة فأعتقها ؟ فقال لما رسول الله ﷺ : أين الله ؟ قالت : في السماء قال : من أنا ؟ قالت : رسول الله فقال عليه السلام : اعتقها فانها مؤمنة (٢) • فلاحجة لهم فيه لانها بنص الخبر لم تكن كفارة يمين ولا وطي في رمضان ولا عن ظهار ، وهم يجيزون الكفارة في الرقبة المنذورة على الانسان فقد عالجوا ما في هذا الخبر واحتجوا به فيما ليس فيه منه شيء ، وايضا فانه ليس فيه انه عليه السلام قال : لا تجزى الا مؤمنة وانما فيه أعتقها فانها مؤمنة ، ونحن لا نكرع في المؤمنة وليس فيه أن لا يجوز عتق الكافرة فنحن لا نمنع من عتقها ، فان قيل : قد رويتم هذا الخبر من طريق حماد بن سلة عن محمد بن عمرو عن أبي سلة : (وان الشريد قال : يا رسول الله ان أمي أمرتني أن أعتق عنها رقبة وعندي أمة سوداء فأعتقها ؟ فقال له النبي ﷺ : ادع بها فقال لها النبي ﷺ : من ربك ؟ قالت : الله قل : فمن أنا ؟ قالت : رسول الله قال : اعتقها فانها

(١) كذا في جميع النسخ (٢) الحديث في صحيح مسلم ، ورواه أيضاً أبو داود وسننه

مؤمنة (١) ، فهذا عليهم لالهم لانهم يميزون في رقة الوصية كافرة وأما نحن فلو
انسند لقنابته في الموصى بعتقها كما ورد ، وقال بعضهم : كما لا يعطى من الزكاة كافر كذلك
لا يعتق في الفرض كافر قلنا : هذا قياس والقياس كله باطل ثم هذا منه عين الباطل لانه
دعوى لا تقابل الا بالتكذيب والرد فقط لأن الله تعالى لم يقل ذلك ولا رسوله عليه
السلام . وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن
عطاء قال : يجرى اليهودى والنصرانى في كفارة اليمين . ومن طريق جرير عن المغيرة
عن ابراهيم مثله أيضا . ومن طريق ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان عن
جابر عن الشعبي قال : يجرى الاعمى في الكفارة . وعن الحسن وطاوس يجرى المدبر
في الكفارة . وعن الحسن وطاوس . والنخعي تجزى أم الولد في الكفارة ، وأما ولد
الزنا فأتنارو وبنام طريق يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عائشة أم المؤمنين قالت : لأن
أصدق بثلاث تمرات أو اتع بسوط في سبيل الله تعالى أحب الى من أن أعق ولد زنا .
ومن طريق أبي هريرة أنه قال لعبدله : لو أنك ولدنا لا اعتقتك ، وقال النخعي .
والشعي : لا يجرى ولد الزنا في رقة واجبة . وعن ابن عمر أنه أعق ولدنا .

وأحتج من منع منه بخبر روياه من طريق أحمد بن شعيب أنا العباس بن محمد الدوري
نا الفضل بن دكين نا اسرائيل عن زيد بن جبير عن أبي يزيد الضبي عن ميمونة مولاة
رسول الله ﷺ عن النبي عليه السلام « أنه سئل عن ولد الزنا فقال لا خير فيه نعلان أجاهد
أوقال أجهز (٢) » هما أحب إلى من أن أعق ولد الزنا .
قال أبو محمد : اسرائيل ضعيف وأبو يزيد مجهول ولو صح لقنابته . وروينا من
طريق ابن أبي شيبة ناهشم عن المغيرة عن ابراهيم والشعي قالوا جميعا : لا يجرى في شيء
من الواجب ولدنا .

قال أبو محمد : وأجازه طاوس . ومحمد بن علي ولا يسمى نصف رقتين رقة ، ومن
أعتق بحكم فلم يعتق عن الكفارة فلا يجرى فيها وبالله تعالى التوفيق .

١١٨٣ - مسألة - ولا يجرى اطعام مسكين واحد أو مائة العشرة يرد
عليهم لأن الله تعالى افترض عشرة مساكين وهنا خلاف أمر الله تعالى ، وقال أبو حنيفة :
يجوز . وروينا مثل قول أبي حنيفة عن الحسن وخالفه الشعبي ، ولا يجرى الا مثل ما يطعم
الانسان أهله فان كان يعطى أهله البقيق فليعط المساكين البقيق وان كان يعطى أهله

(١) رواه أبو داود وفي سنده ، وقال خالد بن عبد الله أرسله يذكر الشريد (٢) في النسخة

الحب فليط المساكين الحب، وإن كان يعطى أهله الخبز فليط المساكين الخبز، ومن أى شئ أطعم أهله فنه يطعم المساكين لا يجزه غير ذلك أصلاً لانه خلاف نص القرآن، ويعطى من الصفة. والكيل الوسط لا الأعلى ولا الأدنى كما قال عز وجل • وقد اختلف الناس في هذا فصح عن عمر بن الخطاب في كفارة اليمين لكل مسكين نصف صاع حنطة أو صاع تمر أو شعير، وعن علي مثله • وروينا عن ابن عمر لكل مسكين نصف صاع حنطة • وعن زيد بن ثابت مثله • وعن عائشة أم المؤمنين لكل مسكين نصف صاع بر أو صاع تمر وهو قول إبراهيم النخعي. وابن سيرين، وقال: أو أكلة مأكومة، وقال الحسن: مكوك حنطة مكوك تمر لكل مسكين، والمكوك نصف صاع، قال الحسن: وإن شاء أطعمهم أكلة خبز أو لحافاً لم يجد خبزاً وسماولبنا، فإن لم يجد خبزاً أو خلا وزيتاً فإن لم يجد صام ثلاثة أيام، وقلة تارة أيضاً مكوك تمر ومكوك حنطة • وعن إبراهيم النخعي مدبر ومدتمر هذا كفي كفارة اليمين، وقال عطاء بن معاذ: عشرة أمداد لشرة مساكين ومدان للعطب والادام. وعن الحسن. وابن سيرين يجمعهم فيشبعهم مرة واحدة، وصح أيضاً عن سعيد بن المسيب، والحسن: وقادة مدتمر ومد حنطة لكل مسكين، وصح عن ابن عباس لكل مسكين مدحنطة، وعن زيد بن ثابت، وعن ابن عمر صحيح مثله أيضاً • وعن عطاء وهو قول مالك. والشافعي • وروينا عن ابن بريدة الأسلي (١) أن كان خبزاً يابساً فمشاوغداً، وعن علي يندهم ويعشهم خبزاً وزيتاً وسماً، ولا يصح عنهما، وعن القاسم. وسالم. والشعبي. والنخعي • وغيرهم غداً وعشاء •

واحتج من ذهب إلى هذا بما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن يعلى نا أبو الحياة عن ليث بن أبي سليم قال: قال ابن بريدة. قال رسول الله ﷺ: «أن كان خبزاً يابساً فغداً وعشاء»، وهذا مرسل (٢) وليث ضعيف يوقال أبو حنيفة: نصف صاع بر لكل مسكين أو صاع تمر أو شعير، وعن دقيق البروسوقه نصف صاع، وعن دقيق الشعير وسوقه صاع فإن أطعمهم فغداً وعشاء. أو غداً وغداً. أو عشاء وعشاء. أو سحور وغداً. أو سحور وعشاء، ولا يجزى عند مالك. والشافعي دقيق ولا سوق •

قال أبو محمد: هذه أقوال مختلفة لأحجية بشيء منها من قرآن ولا سنة، وموه بعضهم بأن رسول الله ﷺ أوجب في حلق الرأس للأذى للمحرم نصف صاع بين ستة

(١) في النسخة اليمنية: عن بريدة الأسلي، وهو غلط، واسم ابن بريدة عبد الله

(٢) لا مستطاعه الصحابي، وابن بريدة من التابعين توفي سنة خمس عشرة ومائة

مساكين ؛ وهذا حجة عليهم لأن نص ذلك الخبر نصف صاع تمر لكل مسكين وهو خلاف قولهم ، وموهوا أيضا بخبر رويناه من طريق أبي يحيى زكريا بن يحيى الساجي نا محمد بن موسى الحرشي نا زياد بن عبد الله نا عمر بن عبد الله الثقفي نا المتهال بن عمرو بن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « كفر رسول الله ﷺ بصاع من تمر وأمر الناس أن يبطوا فمن لم يجد فنصف صاع » ، وهذا خبر ساقط لأن زياد بن عبد الله ضعيف ، وعمر بن عبد الله - هو ابن يعلى بن مرة - وقد ينسب إلى جده وهو ضعيف ، ولو صح لكان خلافا لقولهم لاهم لا يجزون نصف صاع تمر البتة . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية الضرير عن عاصم عن ابن سيرين عن ابن عمر قال : (من أوسط ما تطعمون أهليكم) قال : الخبز . واللبن ، والخبز والزيت ، والخبز والسمن ، ومن أعلى ما يطعمهم الخبز والحمم . ومن طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين نا أبو موسى الأشعري كفر عن عيينة فطعمهم . ومن طريق سفيان بن عيينة قال : قال سليمان ابن أبي الغيرة - وكان ثقة - عن سعيد بن جبير قال ابن عباس : كان الرجل يقول لأهله قوتا فيه سعة : وبمضهم قوتا دونا . وبمضهم قوتا وسطا ققبل : من أوسط ما تطعمون أهليكم . وعن ابن سيرين مثل قول ابن عمر ، وروينا نحوه هذا عن شريح . والأسود بن يزيد . وسعيد بن جبير . والشعبي وهو قول أبي سليمان وهو قولنا ، وهو نص القرآن ؛ وأما من حدكلاما ومن منع من أطعام الخبز . والنفق . ومن أوجب أكلتين فأقوال لاحجة لها من قرآن : ولا تسنة . ولا قياس . ولا قول صاحب لا يخالف له منهم ، وبالله تعالى تأييد .

١١٨٤ - مسألة - وأما الكسوة فإوقع عليه اسم كسوة قميص . أو سراويل أو مقنع . أو قلنسوة . أو رداء . أو عمامة . أو برنس أو غير ذلك لأن الله تعالى عمولم يخص ، ولو أراد الله تعالى كسوة دون كسوة لين لنا ذلك (وما كانت ربك نسيا) فتخصيص ذلك لا يجوز . رويناه عن عمران بن الحصين أن رجلا سأله عن الكسوة في الكفارة ؟ فقال له عمران أريت لو أن وفدا دخلوا على أميرهم فكسا كل رجل منهم قلنسوة قال الناس : إنه قد كساهم ؟ . وروينا من طريق مسدد عن عبد الوارث الثوري عن محمد ابن الزبير عن أبيه . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أشعث عن الحسن البصري قال : تجزى العمامة في كفارة اليمين وهو قول سفيان الثوري . والأوزاعي . والشافعي . وأبي سليمان ، وقال مالك : لا تجزى إلا ما تجوز فيه الصلاة ، وهذا لا وجه له لأنه قول بلا برهان ، واختلف عن أبي حنيفة في السرلويل وحدها ولا يجزى عنده عمامة فقط ،

وقالوا : لو أن انسانا لم يلبس الاعمامة قط . أو سراويل قط لقال الناس : هذا عريان . قال أبو محمد : وهذا ليس بشئ . (١) لأن الله تعالى لم يقل لنا : اكسوهم ما لا يقع عليهم به اسم عريان (وما كان ربك نسيا) ولو أن امرأ لبس قميصا . وسراويل في الشتاء لقال الناس : هذا عريان ، والعجب كله من أبي حنيفة اذ يمنع من أن تجزى الهامة وهي كسوة ثم يقول : لو كساهم ثوبا واحدا يساوى عشرة أثواب أو أعطاهم بقلعة أو حارة تساوى عشرة أثواب أجراه ، ثم تدبرنا هذا فربنا ضرورة أن الكسوة على الإطلاق منافية للحرى اذ يمنع محال أن يكون كاسيا عاريا من وجه واحد لكن يكون كذلك من وجهين مثل أن يكون بعضه كاسيا وبعضه عاريا أو يكون عليه كسوة تكمه ولا تستر بشرته كما صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « نساء كاسيات عاريات لا يدخلن الجنة » فضع يقينا أن الكسوة لا يكون معها عرى اذا كانت على الإطلاق والله تعالى قد أطلقها ولم يذكرها باضافة ، ولا شك في أن من عليه كسوة سابقة الآن رأسه عار أو ظهره أو عورته أو غير ذلك منه فإنه لا يسمى كاسيا ولا مكتسبا بالابضافة ، فوجب ضرورة ان لا تكون الكسوة الاعامة لجميع الجسم سائرة له عن العيون مانعة من البرد لانه بالضرورة يعلم أن من كان في كانون الأول مغطى بردا تصب فقط أنه لا يسميه احد كاسيا بل هو عريان ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٨٥ - مسألة - ويجزى كسوة أهل الفقة واطمامهم اذا كانوا مساكين بخلاف الزكاة لانه لم يأت هنا نص بتخصيص المؤمنين ، وقد جاء النص في الزكاة ان تؤخذ من أغنياء المسلمين فتزد في قرائتهم .

١١٨٦ - مسألة - ويجزى الصوم لثلاثة الأيام متفرقة ان شاء . وهو قول مالك . والشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا تجزى الامتابة ، واحتجوا بقياسها على كفارة الظهار . والقتل ، وقالوا في قراءة ابن مسعود : متابعات .

قال أبو محمد : من الجانب ان يقيس المالكيون الرقة في ان تكون مؤمنة في كفارة اليمين على كفارة القتل ولا يقيسها الخفيفون عليها وقيس الخفيفون الصوم في كفارة اليمين في وجوب كونه متابعا على صوم كفارة قتل الخطأ . والظهار ، ولا يقيسه المالكيون عليه فاعجبوا لهذه المقاييس المتخاذلة المحكوم بها في الدين مجازة ، واما قراءة ابن مسعود فهي من شرق الأرض الى غربها اشهر من الشمس من طريق عاصم . وحمة . والكسائي ليس فيها ما ذكرنا ثم لا يستحيون من أن يزيدوا

في القرآن الكذب المفتري نصرأ لأقوالهم الفاسدة وهم يأبون من قبول التعريب في الزنا
لأنه عندهم زيادة على ما في القرآن ، وقد صح عن النبي ﷺ ثم لا يستحيون من الله تعالى
ولامن الناس في أن يزيدوا في القرآن ما يكون من زاده فيه كافر أو ما أن قرأه في الحراب
استتيب وان كتبه في مصحف قطعت الورقة أو بشر نصرأ لتقليدكم فأذم ينحصر الله تعالى
تتابعاً من طريق فكيفما صاهن اجزاءه ، وبالله تعالى التوفيق *

١١٨٧ - مسألة - ومن عنده فضل عن قوت يومه وقوت أهله ما يطعم منه
عشرة مساكين لم يجزه الصوم أصلاً لأنه واجد ولا يجزى الواجد بنص القرآن من وجد
الامو وجد ولا يجزى الصوم الامن لم يجز (١) ، والعبدوا الحرف في كل ذلك سواء :
(وما كان ربك نسياً) ومن حد بأكثر من هذا من قوت جمعة . أو شهر . أو سنة كلف
الدليل ولا سبيل له إليه *

١١٨٨ - مسألة - ولا يجزى اطعام بعض العشرة وكسوة بعضهم وهو قول
مالك . والشافعي ، وقال أبو حنيفة . وسفيان : يجزى . وهذا خلاف القرآن وما نعلم
أحدًا قاله قبل أبي حنيفة *

١١٨٩ - مسألة - ومن حلف على اثم ففرض عليه أن لا يفعله ويكفر فان حلف
على ما ليس اثمًا فلا يلزمه ذلك ، وقال بعض أصحابنا : يلزمه ذلك اذا رأى غير ما خيرا منها
واحتجوا بقول رسول الله ﷺ : فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه *
قال أبو محمد : كان هذا احتجاجا صحيحا لولا ما روينا في كتاب الصلاة في باب
الوتر من قول القائل للنبي ﷺ اذا ذكر له الصلوات الخمس فقال : هل على غيرهن ؟
قال : لا الا ان تطوع ، وقال في صوم رمضان والزكاة كذلك ، والله لا أزيد عليهن ولا
أقص منهن فقال عليه السلام : أفلح ان صدق دخل الجنة ان صدق (٢) ، ولا شك في
أن التطوع بعد الفرض أفضل من ترك التطوع وخير من تركه فلم ينكر النبي عليه السلام
يمينه تلك ولا أمره بأن يأتي الذي هو خير بل حسن له ذلك ، فصح ان أمر النبي ﷺ بذلك
اثم هو نذوب والله تعالى التوفيق *

(تم كتاب الكفارات والحمد لله رب العالمين)

(١) في النسخة رقم ١٦ ، من لا يحد ، (٢) وهو حديث صحيح

كتاب القرض وهو الدين

١١٩٠ - مسألة - القرض فعل خير ، وهو أن تعطى انسان شيئا بيمينه من مالك تدفعه اليه ليرد عليك مثله إما حالا في ذمته وإما إلى أجل مسمى هذا يجمع عليه ؛ وقال الله تعالى : (إذا عداية تم يدن إلى أجل مسمى فأكثبه) •

١١٩١ - مسألة - والقرض جائز في كل ما يحل ملكه وتملكه بجهة أو غيرها سواء جازيعة أو لم يجز لأن القرض هو غير البيع لأن البيع لا يجوز إلا بضمن ويجوز بغير نوع ما بيعت ولا يجوز في القرض إلا رد مثل ما اقترض لا من سوى نوعه أصلا •

١١٩٢ - مسألة - ولا يحل أن يشترط رد أكثر مما أخذ ولا أقل وهو باطل مفسوخ ولا يحل اشتراط رد أفضل مما أخذ ولا أدنى وهو باطل ، ولا يجوز اشتراط نوع غير النوع الذي أخذ ولا اشتراط أن يقضيه في موضع كذا ولا اشتراط ضمان •

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق (١) » ، ولا خلاف في بطلان هذه الشروط التي ذكرنا في القرض وبالله تعالى تأيد •

١١٩٣ - مسألة - فإن تعلق عند قضاء ما عليه بأن يعطى أكثر مما أخذ . أو أقل مما أخذ . أو أجود مما أخذ . أو أدنى مما أخذ فكل ذلك حسن مستحب ، ومعطى أكثر مما اقترض وأجود مما اقترض مأجور ، والذي يقبل أدنى مما أعطى . أو أقل مما أعطى مأجور ، وسواء كان ذلك عادة أو لم يكن مالم يكن عن شرط ، وكذلك إن قضاء في بلد آخر . ولا فرق فهو حسن مالم يكن عن شرط • رويان طريق البخاري وموسى ابن معاوية قال البخاري : ناخلاق ، وقال موسى : ناوكيع ثم اتفق خلا دو وكيع قالوا : فاسمع بن كدام عن عمار بن دينار عن جابر بن عبد الله قال : « كان لي على رسول الله ﷺ دين قضائي وزادني » • ومن طريق وكيع عن علي بن صالح بن حبي عن سلة ابن كليل عن أبي سلة عن أبي هريرة قال : « استقرض رسول الله ﷺ سنا فاعطاه سنا فوق سته وقال : خياركم أحسنكم قضاء » ، وهو قول السلف • رويان طريق سفيان

ابن عينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبيه قال : قضاني الحسن بن علي بن أبي طالب البوزادني نحواً من ثمانين درهماً ، ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبيه قال : تقاضيت الحسن بن علي ديني عليه فوجدته قد خرج من الحمام فقضاني ولم يرته فوزته فوجدته قد زادني علي حتى سبعين درهماً ، ومن طريق مالك قال : بلغني أن رجلاً قال لابن عمر : اني أسلفت رجلاً سلفاً واشترطت أفضل مما أسلفته فقال ابن عمر : ذلك الربائم ذكر كلاماً وفيه أن ابن عمر قال له : أرى أن تشق منك لك أن أعطاك مثل الذي أسلفته قبله وإن أعطاك دون ما أسلفته فأخذته أجرت وإن أعطاك أفضل مما أسلفته طيبة به نفسه فذلك شكر شكره لك وهو أجر ما أنظرته ، ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع ناهشام الدستوائي عن القاسم بن أبي بزة (١) عن عطاء بن يعقوب قال : اقترض مني ابن عمر ألف درهم فقضاني أجود من دراهمي ، وقال لي : ما كان فيها من فضل فهو نائل مني لك أتقبله ؟ قلت : نعم ولا يعرف لهذين مخالف من الصحابة رضي الله عنهم إلا رواية عن ابن مسعود أنه كره ذلك ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : كان ابن الزبير يستلف من التجار أموالاً ثم يكتب لهم إلى العمال فذكرت ذلك لابن عباس فقال : لا بأس به ، وحكي شعبة أنه سأل الحكم بن عتيبة . وحادي بن أبي سليمان عن اقترض دراهم فرد عليه خير أمتها ؟ فقالا جميعاً : إذا كان ليس من نيت فلا بأس ، وصح عن قيادة عن الحسن البصري . وسعيد ابن المسيب قالاً جميعاً : لا بأس أن تقرض دراهم أيضاً وتأخذ سوداً أو تقرض سوداً وتأخذيضاً . ومن طريق ابن أبي شيبة نا قاطري بن عبد الله عن أشعث الحراني (٢) قال : سألت الحسن ؟ قلت : يا أبا سعيد لي جارات ولهن عطاء فيقرضن مني وينقي في فضل دراهم العطاء علي دراهمي قال : لا بأس به . ومن طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين إذا أسلفت طعاماً فأعطاك بأرض أخرى فإن كان عن شرط فهو مكروه وإن كان على وجه المعروف فلا بأس به ، وهو كله قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، وأجاز مالك أن يرده أفضل ما لم يكن عن عادة ولم يجر أن يرده أكثر وهذا خطأ لأنه خلاف فعل رسول الله ﷺ الذي أوردنا ، وأما فرقه بين العادة وغيرها خطأ لأنه إن جاز مرة جاز ألف مرة ولا فرق وإن كان خيراً في المرة الواحدة فالأكثر من الخير خير وإن كان شراً فالأكثر لا يجوز لأمرة ولا مراماً وبالله تعالى التوفيق .

(١) هو فتح الباء الموحدة وتشديد الزاي ، وفي النسخة رقم ١٦ وبرة ، براء بعد الباء . وهو تصحيف (٢) هو بضم الحاء المهملة وسكون الميم نسبة إلى حران ، وفي النسخة رقم ١٦ والحراني بدون ميم وهو تصحيف

ولا نعلم أحدا قبله فرق بين العادة في ذلك وبين المرة الواحدة، وأمانه من رد أكثر
قد رويناه عن الشعبي . والزهرى ، والعجب كله من إجازته الزيادة حيث هي الربا
المكشوف المحرم الذي يميز مبادلة دينار ناقص بدينار زائد عليه فيوزنه بمشارطة حين
المبادلة ، وكذلك في الدرهم الناقص بالدرهم الزائد عليه فيوزنه ، وقد صح عن النبي
ﷺ : الدرهم بالدرهم فضل ما بينهما ربا ، ثم يمنع من الزيادة غير المشترطة في قضاء
القرض وقد فعله رسول الله ﷺ وحض عليه وحسبنا الله [ونعم الوكيل] (١) *

١١٩٤ - مسألة - فإن قضاءه من غير نوع ما استقرض لم يحل أصلا لا بشرط ولا
بغير شرط مثل أن يكون أقرضه ذهابا فبرده عليه فضا أو غير ذلك وهكذا في كل شيء ، يقول
الله تعالى : (ولأنأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) ،
وهو إذا رد غير ما كان عليه فقد أخذ غير حقه ومن أخذ غير حقه فقد أكل المال بالباطل ،
فإن قالوا : إنما هو من باب البيع كأنه باع منه ما كان له عنده بما أخذته قلنا : هذا حرام
لا يحل لأنه ليس له عنده شيء بعينه ولا يحل البيع الا في شيء بعينه وهو بيع ما ليس عندك
وبيع ما لم يقبض ، وكل هذا قد صح انتهى عنه على ما ذكر في البيوع أن شاء الله تعالى ، وهو
فيما يقع فيه الربا ربا محض على ما ذكر في أبواب الربا أن شاء الله تعالى *

فإن احتجوا بخبر ابن عمر في ذلك فهو خير لا يصح على ما ذكر في البيوع أن شاء الله تعالى
لأنه من رواية سمك بن حرب ثم لو صح لكانوا غالفين له على ما ذكر هنالك أن شاء الله تعالى *

١١٩٥ - مسألة - ومن استقرض شيئا قد ملكه وله يمه أن شاء . وهو أن تصرف
فيه كسائر ملكه وهذا الاختلاف فيه وبه جاءت النصوص *

١١٩٦ - مسألة - فإن كان الدين حالا كان الذي أقرض أن يأخذ به المستقرض
متى أحب أن شاء أثر إقراره إياه وإن شاء أنظره به إلى اقضاء حياته ، وقيل مالك : ليس
له مطالبة إياه إلا بعد مدة يتفق فيها المستقرض بما استقرض وهذا خطأ لأنه دعوى
بلا برهان ، وأيضا فإنه أوجب هنا أجلا مجهول المقدار لم يوجه الله تعالى قط ثم هو
الموجب له لا يحد مقداره فأي دليل أدل على فساد هذا القول من أن يكون قائله يوجب
فيه مقدارا [ما] (٢) لا يدري هو ولا غيره ما هو وقد أمر رسول الله ﷺ بأن يعطى
كل ذي حق حقه ، فمن منع من هذا فقد خالف أمره عليه السلام *

١١٩٧ - مسألة - فإن طالبه صاحب الدين بدينه والشيء المستقرض حاضر عند

المستقرض لم يجز أن يجبر المستقرض على [شئ من ماله اذ لم يوجب ذلك] (١) أن يرد
الذى أخذ بعينه ولا بد لكن يجبر على رد مثله اما ذلك الشئ. واما غيره مثله من نوعه لانه
قد ملك الذى استقرض وصار كائثر ماله ولا فرق ، ولا يجوز أن يجبر على اخراج شئ
بعينه من ماله اذ لم يوجب عليه قرآن ولا سنة فان لم يوجد له غيره قضى عليه حيث رد
لانه مأمور بتعجيل انصاف غريمه فأخيره بذلك وهو قادر على الانصاف ظلم وقد قال
عليه السلام : « مظل الفنى ظلم » (٢) وهذا غنى فظلمه ظلم •

١١٩٨ - مسألة - فان كان القرض الى أجل ففرض عليهما أن يكتباه وان يشهدا
عليه عدلين فصاعدا أو رجلا . وامرأتين عدولا فصاعدا ، فان كان ذلك في سفر ولم
يجد كاتبان شاء الذى له الدين ان يرتن بهرنا فله ذلك وان شاء أن لا يرتن فله ذلك وليس
يلزمه شئ من ذلك في الدين الحال لاقى السفر ولا فى الحضر •

برهان ذلك قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى
فاكتبوه) الى قوله (ولا تساموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله) الى قوله تعالى
(واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من
الشهداء) الى قوله تعالى (وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبافرهان مقبوضة فان أمن
بعضكم بعضا فيؤد الذى اتمن أماته) وليس فى أمر الله تعالى الا الطاعة ومن قال :
انه ندب فقد قال : الباطل ولا يجوز أن يقول الله تعالى : فاكتبوه فيقول قائل : لا أكتب
ان شئت ويقول الله تعالى : (واشهدوا) فيقول قائل : لا أشهد ولا يجوز نقل أوامر
الله تعالى عن الوجوب الى الندب الا بنص آخر أو بضرورة حس ، وكل هذا قول أبى
سليمان . وجميع أصحابنا وطائفة من السلف وتفصى ذلك فى كتاب البيوع ان شاء
الله تعالى •

١١٩٩ - مسألة - ومن لقى غريمه فى بلد بعيد أو قريب وكان الدين حالا أو قد بلغ
أجله فله مطالبته وأخذه بحقه ويجبره الحاكم على انصافه عرضا كان الدين . أو طعما :
أو حيوانا . أو دنانير . أو دراهم كل ذلك سواء ولا يحل أن يجبر صاحب الحق على أن
لا ينتصف الا فى الموضع الذى تداينا فيه •

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ « مظل الفنى ظلم » وأمره عليه السلام أن يعطى
كل ذى حقه ، ومن ادعى أنه لا يجوز أن يجبر على انصافه الا حيث تداينا فقد قال :
الباطل لانه قول لا دليل عليه لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ وقد أوجدت تكلفا فى الكلام (٢) موفى الصحيحين

ولا قياس ولا رأى سديد ، ثم قاله : ان كان التداين بالاندلس ثم لقيه بصين الصين ساكتا هنالك او كلاهما أترى حقه قد سقط أو يكلف الذي عليه الحق هو صاحب الحق النهوض الى الاندلس لينصفه هنالك من مدين ، ثم لو طردوا قولهم للزمهم ان لا يجيزوا الانصاف الا في البقرة التي كانتا فيها بأبدانها حين التداين يوم لا يقولون هذا فتحن زبدهم من الارض شبرا شبرا حتى يبلغهم الى أقصى العالم ، ولو حقق كل ذى قول قوله وحاسب نفسه بان لا يقول في الدين الاما جاء به قرآن أو سنة لقل الخطأ ولكن أسلم لكل قائل ، وماتوفيقنا اليا الله العظيم •

١٢٠٠ - مسألة وان أراد الله على الدين المؤجل أن يسجله قبل أجله بما قل أو أكثر لم يجبر الذي له الحق على قبوله أصلا ، وكذلك لو أراد الذي له الحق أن يتجمل قبض دينه قبل أجله بما قل أو أكثر لم يجز أن يجبر الذي عليه الحق على ادائه سواء في كل ذلك الدتاير والدرام . والطعام كله . والعروض كلها . والحيوان فلو تراضيا على تعجيل الدين أو بعضه قبل حلول أجله أو على تأخيره بعد حلول أجله أو بعضه جاز كل ذلك وهو قول أبي سليمان . وأصحابنا ، وقال المالكيون : ان كان عمالا مؤثمة في حملهم قله أجبر الذي له الحق على قبضه وان كان عافيه مؤثمة في حمله وقله لم يجبر على قبوله قبل حمله •

قال أبو محمد : وهذا قول في غاية الفساد ، أول ذلك انه قول بلا برهان لان قرآن . ولا سنة . ولا اجماع . ولا قول صاحب لا يخالف له . ولا قياس . ولا رأى سديد ، والثاني أن شرط الأجل قد صح بالقرآن والسنة فلا يجوز ابطال ما صححه الله تعالى ، والثالث أنهم ابطالوا هذا الشرط الصحيح الذي أثبتته الله تعالى في كتابه وأجازوا الشرط الفاسد الذي ابطالها الله تعالى في كتابه كمن اشترط لامرأته ان كل امرأة يتزوجها عليها فهي طالق وكل سرية يتخذها عليها فهي حرة وأن لا يرحلها عن دارها فان فعل فأمرها يدها ، واحتجوا هنا برواية مكذوبة وهي المسلمون عند شروطهم ، فهلا احتجوا بها إذ هي عندهم صحيحة في انفاذ شرط التأجيل المسمى بالدين فتأملوا هذه الأمور تروا العجب ، والرابع أنهم احتجوا في هذا بعمر . وعثمان فيأروى عنهما في القضاء بقبول تسجيل الكتابة قبل أجلها وقد أخطأوا في هذا من وجوه ، أولها أنه لا حاجة فيمن دون رسول الله ﷺ ، والثاني أنه انما جاء ذلك عن عمر . وعثمان في الكتابة خاصة فها سوا عليها سائر الديون وهم مقرون بان حكم الكتابة مخالف لحكم الديون في جواز الحالة وغير ذلك ، والثالث أنه قد خالف عمر . وعثمان في ذلك أنس فلم يرتجل الكتابة قبل أجلها ، والرابع انهم خالفوا عمر . وعثمان في متين من القضايا ، منها اجبار عمر سادات

العبد على كتابتهم بالضرب اذا طلب السيد ذلك وغير هذا كثير ، فمن الباطل ان يكون قولها حجة في موضع غير حجة في آخر ، والخامس انهم قد خالفوا عمر . وعثمان في هذه القضية نفسها لانجاء عنهما وضع الكتابة في بيت المال ثم يعطى السيد في كل نجم حقه فظهر فساد هذا القول وبالله تعالى التوفيق ، وقدموه بعضهم بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ ما ملك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فغذه وما لا فلا تتبعه نفسك . قال أبو محمد : وهذا تحريف منهم للكلم عن مواضعه لان هذا الخبر انما هو في المعطاء المبتدأ الذي نهبنا عن السؤال فيه عن غير ضرورة أو بغير سلطان ولا في الحقوق الواجبة الواجب السؤال عنها وطلبها او الابراء منها لله تعالى .

قال أبو محمد : وليت شرى أى فرق بين ارادة الذى عليه الحق تعجيل ما عليه قبل أجله مع اباية الذى له الحق من ذلك وبين ارادة الذى له الحق تعجيل ما له قبل أجله مع اباية الذى عليه الحق من ذلك ؟ اذ أوجبوا الواحد ومنعوا الآخر ، فان قالوا : ان الذى عليه الحق يريد ان يبرأ مما عليه فلتألمه : والذى له الحق يريد ان يبرىء الذى عليه الحق مما عليه ، فان قالوا : ليس يريد ذلك الذى عليه الحق الا الى أجله فلتألمه : ولا يريد ذلك الذى له الحق الا الى أجله .

١٢٠١ - مسألة - والقرض جائز في الجوارى . والعبد . والدواب . والدور . والاراضين وغير ذلك لمعوم قوله تعالى : (اذا تدابرتم بدين الى أجل مسمى) فعم تعالى ولم يخص فلا يجوز التخصيص في ذلك بالرأى الفاسد بغير قرآن . ولا سنة ، وقولنا في هذا هو قول المزنى . وأنى سليمان . ومحمد بن جرير . وأصحابنا ، ومنع من ذلك أبو حنيفة . ومالك . والثايفي في الجوارى خاصة وما نعلم لهم حجة أصلاً لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا من اجماع . ولا من قياس . ولا من رأى سديد الا أن بعضهم قال : لا يجوز ذلك لانه يطؤها ثم يردّها اليه فيكون فرجاً معاراه قال أبو محمد : أما قولهم : يطؤها ثم يردّها عليه فهم يوجبون هذا نفسه في التي يجد بها عيباً ، فان ادعوا اجماعاً قلنا : كذبتم قد صح عن علي . وشرح المنع من الرذال لعب بعد الوطء . ثم لو صح لهم انه اجماع للزمهم لانهم أصحاب قياس أن يقيسوا ما اختلف فيه على ما يزعمون أنه اتفق عليه فهذا أصلهم في القياس فأنى بداهم عنه ، ثم يقول لهم : فإذا وطئها ثم ردها فكان ماذا؟ وطئها بحق بنص القرآن قال تعالى : (والذين هم لغروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) ثم ان ردها ردها بحق لانه أدى ما عليه فاتممت من حق الى حق ،

وأما قولهم : انه فرج معار فكذب وباطل لأن العارية لا يزول عنها ملك المعير غرام على غيره وعلوها لأنه ملك بين غيره ؛ وأما المستقرضة فهي ملك يمين المستقرض فهي له حلال وهو مخير بين أن يردّها أو يحسبها ويرد غيرها وليست العارية كذلك ، وقالوا : هو بشيع شنيع قلنا : لاشنعة ولا بشاعة في الحلال وأتم لاتسبعون مثله من أن يكون انسان يبيع جارية من غيره فيطؤها ثم يبتاعها الذي باعها فيستبرئها بحضة ثم يطؤها ثم يبتاعها الذي باعها منه ، وهكذا ابداً ، ومن أن يكون انسان يتزوج امرأة فيطؤها ثم يطلقها فتعتد خمسة وأربعين يوماً هي مصدقة عنده ثم يتزوجها جارية فيطؤها ثم يطلقها فتعتد كذلك ثم يتزوجها الأول فيطؤها ثم يطلقها وهكذا ابداً ، فأى فرق بين هذا وبين ما منعوا منه من قرض الجوارى ؟ إنما الشنيع البشيع القطيع ما يقولونه من أن رجالا تكون بينهم أمة يطؤها كل واحد منهم فلا يرون في ذلك حداً يلحقون الولد بهذا الوطء الحرام الخبيث ، ومن أن يطأ الوالد الأم ولدانه فلا يرون عليه حداً يلحقون الولد في هذا الوطء الفاحش لاسيما الخفيفين الذين يقولون : من عشق امرأة جاره فرشا شاهدين فشهدا له بأن زوجها طلقها وانها اعتدت وانها تزوجت هذا وهي منكرة وزوجها منكر والله تعالى يعلم أنهما كاذبان قضى القاضي بذلك فانه يطؤها حلالاً طيباً ، فهذه هي الشناعة المصاحبة لخلاف الاسلام وبالله تعالى التوفيق .

١٢٠٢ - مسألة - وكل ما يمكن وزنه أو كيله أو عدده أو زرعه لم يجز أن يقرض جزا فإلانه لا يدري مقدار ما يلزمه أن يرده فيكون أكل مال بالباطل .

١٢٠٣ - مسألة - وكل ما اقترض من ذلك معلوم العدد أو الزرع أو الكيل أو الوزن فإن رده جزا فافكان ظاهراً متيقناً أنه أقل مما اقترض فرضى ذلك المقرض أو كان ظاهراً متيقناً أنه أكثر مما اقترض وطابت نفس المقرض وكل ذلك جائز حسن لما قدمنّا ، فإن لم يدراً هو مثل ما اقترض أم أقل أم أكثر ؟ لم يجز له لأنه لا يجوز مال أحد إلا بطيب نفس منه ورضاه ولا يكون الرضا وطيب النفس الأعلى معلوماً لا بد (١) لاعلى مجهول وبالله تعالى التوفيق .

١٢٠٤ - مسألة - ولا يجوز تعجيل بعض الدين المؤجل على أن يبريه من الباقي فإن وقع رد وصرف إلى الغريم ما أعطى لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى ، وقد قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » فلو جعل الذي عليه الحق بعض ما عليه بغير شرط ثم رغب إلى صاحب الحق أن يضع عنه الباقي أو بعضه فأجابه إلى

ذلك أو وضعه عنه أو بمضه بغير رغبة فكل ذلك جائز حسن وكلاهما مأجور لأنه ليس
هنا شرط أصلا لكن أحدهما سارع إلى الخير في أداء بعض ما عليه فهو محسن والآخر
سارع إلى الإبراء من حقه فهو محسن قال الله عز وجل : (وافضلوا الخير) وهذا كله خير
[وبالله تعالى التوفيق] (١) •

١٢٠٥ - مسألة - ومن كان له دين حال أو مؤجل فخل فرغب إليه الذي عليه الحق
في أن ينظره أيضا إلى أجل مسمى ففعل أو أنظره كذلك بغير رغبة وأشهد أولم يشهد لم
يلزمه من ذلك شيء. والدين حال يأخذه به متى شاء وهو قول الشافعي وهو أيضا قول زفر .
وأبى سليمان . وأصحنا بآي ، وكذلك لو أن امرأ عليه دين مؤجل فأشهد على نفسه أنه قد
أسقط الأجل وجعله حالا فإنه لا يلزمه ذلك والدين إلى أجله كما كان .

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا فانه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وليس شيء
من هذا من العقود التي افترض الله تعالى الوفاء بها لأن العقود المأمور بالوفاء بها
منصوصة في القرآن ، ولا خلاف في أن كل العقود لا يلزم الوفاء بها كمن عقد أن
يكفر أو أن يزني ، وكل عقد صح مؤجلا بالقرآن أو السنة فلا يجوز البتة إبطال التأجيل
إلا بنص آخر ، وكل عقد صح حالا بالقرآن أو السنة فلا يجوز البتة إبطال الحلول إلا
بنص آخر ، ولا سبيل إلى نص في ذلك وبالله تعالى التوفيق . فان قيل : قد قلتم : إنه
إن عجل له ما عليه قبل الأجل أن ذلك لازم له لارجوع فيه قلنا : نعم لأنه قد خرج من حقه
وصيره إلى غيره ووجهه هذا جائز إذ قد أمضاه وأما ما لم يمضه فأنما هو وعد وقد قدما أن
الوعد لا يلزم إنجازه فرضا وبالله تعالى التوفيق .

وقال مالك : يلزمه التأجيل ، وقال أبو حنيفة : إن أجله في قرض لم يلزمه وكان له
الرجوع ويأخذه حالا فان أجله في غصب غصبه إياه أو في سائر الحقوق ما عدا القرض
لزمه التأجيل وهو قول محمد بن الحسن . وأبى يوسف ، وروى عن أبي يوسف أنه إن استهلك
لهما يكال أو يوزن ثم أجله به فله أن يرجع في ذلك ولا يلزمه التأجيل ، فان استهلك له مشاة
أو ثوبا فأجله في قيمتهما لزمه التأجيل .

قال أبو محمد : فهل سمع بأسخف من هذه الفروق ، واحتج بعضهم بأن قال : إن
التأجيل في أصل القرض لا يصح فإزاء هذا المحتج على خلاف الله تعالى في قوله : (إذا
تدابتم بدين إلى أجل مسمى) قال أبو محمد : وإنما الحجة ما ذكرنا وبالله تعالى تأييده
١٢٠٦ - مسألة - وكل من مات تولى ديون على الناس مؤجلة أو للناس عليه ديون

مؤجلة فكل ذلك سواء وقد بطلت الآجال كلها وصار كل ما عليه من دين حالا وكل ماله من دين حالا سواء في ذلك كله القرض . والبيع . وغير ذلك ؛ وقال مالك : اما الدينون التي عليه مؤجلة فقد حلت واما التي له على الناس فالى أجلها .
قال أبو محمد : وهذا فرق فاسد بلا برهان لامن قرآن . ولا سنة . ولا إجماع . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا قول صاحب . ولا رأى له وجه .

برهان قولنا هو قول الله تعالى : (ولا تنكسب كل نفس الا عليها) وقول رسول الله ﷺ : وان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، (١) وقال تعالى في حكمه في المواريث قد ذكر فرائض المواريث وقال عز وجل (من بعد وصية يوصى بها أو دين) فصح أن يموت الانسان بطل حكمه عن ماله وانتقل الى ملك الغرماء والموصى لهم ووجوه الوصايا . والورثة . وعقد الغرماء في تأجيل ما عليهم أو تأجيل ما على الميت انما كان بلائك بينهم وبين المتوفى اذ كان حيا وقد انتقل الآن المال عن ملكه الى ملك غيره فلا يجوز كسب الميت عليهم فياخذ فقط ملكه عنه ولا يحل للغرماء شيء من مال الورثة والموصى لهم والوصية بغير طيب أنفسهم فبطل حكم التأجيل في ذلك ووجب للورثة والوصية أخذ حقوقهم ، وكذلك لا يحل للورثة امساك مال غريم ميتهم إلا يطيب نفسه لأن عقده انما كان مع المتوفى اذ كان حيا فلا يلزمه أن يبقى ماله بأيدي ورثته لم يعلم قط ، ولا يحل لهم امساك مال الذي له الحق عنه والله تعالى لم يجعل لهم حقا ولا للوصية الا بعد انصاف أصحاب الدينون وبالله تعالى التوفيق .

روينا من طريق أبي عبيدنا السماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي - عن ليث عن الشعبي . والنخعي قالا جميعا : من كان له (٢) دين الى أجل فاذا مات فقد حل . وبه الى أبي عبيد عن معاذ بن معاذ العنبري عن أشعث عن الحسن البصري انه كان يرى الدين حالا اذا مات وعليه دين . ومن طريق محمد بن المنثي حدثني عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم قال : اذا مات الميت فقد حل دينه وهذا عموم لما عليه ولما له .
١٢٠٧ - مسألة - وهدية الذي عليه الدين الى الذي له عليه الدين حلال ، وكذلك ضيافته اياه ما لم يكن شيء من ذلك عن شرط ، فان كان شيء عن شرط فهو حرام لما روينا من طريق الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح العدوي (أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : من كان يؤمن . فهو اليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يومه

وليله والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة (١) وكان عليه السلام يأكل الهدية وقال عليه السلام : «لو أهدى إلى ذراع لقبلت (٢)» . رويناه من طريق شعبة عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، فهذا عموم لم يخص عليه السلام من ذلك غيرهما من غيره . وقالت طائفة : لا يجوز قبول هديته ولا النزول عنده ولا أكل طعامه صح عن ابن عباس إذا سلفت رجلا سلفا فلا تقبل منه هدية قراع ولا عارية ركوب دابة (٣) وإنه استقاه رجل فقال له : أفرضت سما كاخمين درهما وكان يعث إلى من سمكه فقال له ابن عباس : حاسبه فإن كان فضل فرد عليه وإن كان كفا فاقصصه ، وصح عن عبد الله بن سلام أنه قال : إذا كان لك على رجل مال فأهدى لك حملة من تين (٤) فلا قبلها فانها ربا اردد عليه هديته أو أثبه ، وصح عن ابن عمر أنه سأله سائل ؟ فقال له : أفرضت رجلا فأهدى لي هدية فقال : أثبه أو أحسبها له بما عليه أو ارددها عليه . وعن علقمة نحو هذا واحتجوا فقالوا : هو سلف جر منفعة ، وصح النهي عن هذا عن ابن سيرين . وقتادة . والنخعي .

قال أبو محمد : أما هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وقد خالفوا ابن عمر . وابن عباس في مئين من القضايا وقد جاء خلافهم عن غيرهم رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد . وخاله الحذاء كلاهما عن محمد بن سيرين أن أبي بن كعب تسلف من عمر بن الخطاب عشرة آلاف فبعث إليه أبي من ثمره وكانت تكبر وكان من أطيب ثمر أهل المدينة فردها عليه عمر فقال له : أبي بن كعب : لا حاجة لي بما منعك طيب ثم رقي قبلها عمر ، وقال : إنما الرباعلي من أراد أن يربي ويبنى . وبه إلى سفيان عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي وذكر نهى علقمة عن أكل المرء عند من له عليه دين فقال إبراهيم : الآن يكون مقروفا كان يتعاطياناه قال أبو محمد : قول عمر بن الخطاب هو الحق لقول النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ، ولو كانت هدية الفريم والضيافة منه حراما أو مكروها لما أغفل الله تعالى يانه على لسان رسوله ﷺ (وما كان ربك نسيا) فاذلم يته تعالى عن

(١) هو في صحيح البخارى ، والجازة تسمى الجيزة هي قدر ما يجوز به المسافر من مهل إلى مهل ، وقال الخطابي : معناه أنه إذا نزل به الضيف أن يتخفه ويزيده بالبر على ما يحضره يوم أو ليلة ، وفي اليومين الآخرين يقدم له ما يحضره فإذا مضى الثلاث فقد قضى حقه فازاد عليها بما يقدمه له يكون صدقة (٢) الحديث في صحيح البخارى ج ٧ ص ٤٤٤ بأطول من هذا (٣) في النسخة رقم ١٦ «ولا تجازيه ركوب دابة» (٤) في نسخة جملة من تين .

ذلك فهو حلال محض إلا ما كان عن شرط بينهما ، وأما قولهم أنه سلف جرمنفة فكان ماذا ؟ أين وجدوا النهي عن سلف جرمنفة ؟ فليعلموا الآن أنه ليس في العالم سلف إلا وهو بحرمنفة وذلك انتفاع المسلف بتضمن ماله فيكون مضمونا تلف أو لم يتلف مع شكر المستقرض إياه وانتفاع المستقرض بمال غيره مدة ما فعل قولهم كل سلف فهو حرام وفي هذا ما فيه ، وبالله تعالى التوفيق ، تم كتاب القرض والمحدثه [وصلى الله على محمد وآله] (١) ٥

كتاب الرهن

١٢٠٨ - مسألة - لا يجوز اشتراط الرهن الا في البيع الى أجل مسمى في السفر أو في السلم الى أجل مسمى في السفر خاصة أو في القرض الى أجل مسمى في السفر خاصة مع عدم الكاتب في كلا الوجهين •

برهان ذلك ان اشتراط الرهن شرط وقد قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط من اشتراط شرط ليس في كتاب الله فليس له » ، وقال عز وجل : (إذا تدابرتهم دين الى أجل مسمى فاكتبوه) الى قوله تعالى : (وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فرهان مقبوضة) فهذا يجوز اشتراط الرهن حيث أجاز الله تعالى ، والدين الى أجل مسمى لا يعدوان يكون يعا . أو سلم . أو قرضا فنهذه الوجوه يجوز فيها اشتراط التأجيل لورود النصوص بوجوبه في السلم وجوازه في القرض . والبيع ولا يجوز فيها عدا ذلك أصلا لأنه لم يأت في شيء من المعاملات سوى ما ذكرنا نص بجواز اشتراط التأجيل فهو شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، وصح عن مجاهد أنه لا يجوز الرهن إلا في السفر ، وأما الحضرة فلما رويناه من طريق البخاري نا مسدد نا عبد الواحد - هو ابن زياد - حدثه الأعشى نا ابراهيم نا الأسود عن عائشة أم المؤمنين [رضى الله عنها] (٢) « أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاما الى أجل ورهنه درعه » • ومن طريق محمد بن المنثري حدثني عثمان بن عمر نا هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال : والله لقد مات رسول الله ﷺ وان درعه لم رهوة عند رجل من اليهود بعشرين صاعا من شعير أخذها طعاما لأهله • فان قيل : قد روى أنس أن النبي ﷺ أخذ شعيرا من يهودي بالمدينة ورهنه درعه وليس فيه ذكر

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ٢٣٣ ٥

وفي بعض الفاظ الحديث تقديم وتأخير وفي جزء ٣ ص ٢٨٤ بلفظه

أجل قلنا : ولا فيه اشتراط الرهن ونحن لاننع من الرهن بفرض أن يشترط في المقدلاه
تطوع من الراهن حيثذ والتطوع بمالم ينه عنه حسن ، فان ذكر حديث أبي رافع في بعثة
النبي ﷺ إياه الى يهودى ليسلفه طعاما لضيغ نزل به فأبى إلا برهن فرفهه درعه ،
فهذا خبر انفراد به موسى بن عبيد الربدى وهو ضعيف ضعفه القطان . وابن معين .
والبخارى . وابن المدينى ، وقال أحمد بن حنبل : لا تحمل الرواية عنه *

١٢٠٩ - مسألة - ولا يجوز الرهن إلا مقبوضا في نفس العقد لقول الله تعالى :
(فراهن مقبوضة) ، وقال قوم : ان شرطه أن يجعل الرهن عند ثقة فهو جائز وهو قول
ابراهيم النخعي . والشعبي . وعطاء . وبه يقول أبو حنيفة : ومالك . والشافعى ، وقال
آخرون : لا يجوز هذا وليس هو قبضا كما روينا من طريق عبدالرزاق عن معمر . وسفيان
الثوري قال معمر : عن قتادة ، وقال سفيان : عن أشعث عن الحكم ثم اتفق قتادة . والحكم
على أن الرهن اذا كان على يد عدل فليس مقبوضا قال سفيان : وهو قول ابن أبي ليلى
وبه يقول أبو سليمان . وأصحابنا ، وصح أيضا عن الحارث العكلى من طريق هشيم عن
المغيرة عنه *

قال أبو محمد : انما ذكر الله تعالى القبض في الرهن مع ذكره المتدينين في السفر الى
أجل عند عدم الكاتب وانما أقض رسول الله ﷺ الدرع الذى له الدين فهو القبض
الصحيح ، وأما قبض غير صاحب الدين فلم يأت به نص ولا إجماع ، واشتراط أن
يقبضه فلان لاصحاب الدين شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل *

١٢١٠ - مسألة - سور من المرحصة من شئ مشاع بما ينقسم أو لا ينقسم عند الشريك
فيه وعند غيره جائز لان الله تعالى قال : (فراهن مقبوضة) ولم يخص تعالى مشاعا من مقسوم
(وما كان ربك نسيا) وهو قول عثمان بن أبى . وابن أبي ليلى . ومالك . وعبيد الله بن الحسن .
وسوار بن عبد الله . والشافعى . وأبى ثور . وأبى سليمان . وغيرهم ، وقال أبو حنيفة .
وأصحابه : لا يجوز رهن المشاع كان ما ينقسم أو ما لا ينقسم لا عند الشريك فيه ولا عند
غيره ، وأجازوا أن يرهن اثنان أرضا مشاعة بينهما عند انسان واحد ، ومنعوا من أن يرهن
المرء أرضه عند اثنين دأينها دينوا احدا في صفقة واحدة ، وهذا تخليط ناهيك به ، أول
ذلك انه قول لان لم أحدا قاله قبلهم ، والثانى أنه قول بلا دليل ، والثالث أنهم تناقضوا
فيه كما ذكرنا ، وأيضا فانهم لا يختلفون في أن يبيع المشاع جائز فيما ينقسم وما لا ينقسم
من الشريك وغيره . ومنع أبو حنيفة من اجازة المشاع فيما ينقسم وما لا ينقسم الا من
الشريك فيه وحده فاجازه له ؛ وهذه تخاليط ومناقضات لا خفاء بها وما نعلم لهم شيئا

موهوا به الا أنهم قالوا : لا يصح القبض في المشاع ، ومن قولهم : ان البيع لا يتم الا بالقبض وقد أجازوا البيع في المشاع فالقبض عندهم يمكن في المشاع حيث اشتروا وهو البيع ، والقبض عندهم غير ممكن في المشاع حيث لم يشتروا وهو الرهن ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ويقال لهم : كما يقبض في البيع كذلك يقبض في الرهن ولا فرق .

١٢١١ - مسألة - وصفة القبض في الرهن وغيره هو أن يطلق يده عليه فما كان مما ينقل نقله الى نفسه وما كان مما لا ينقل كاللور والأرضين أطلقت يده على ضبطه كما يفعل في البيع وما كان مشاعا كان قبضه له كقبض صاحبه لحصته منه مع شريكه ولا فرق ، ولو كان القبض لا يصح في المشاع لكان الشريكان فيه غير قابضين له ولو كانا غير قابضين له لكان مهملًا لا بد لأحد عليه ، وهذا أمر يكذبه الدين والعيان ، أما الدين قصر فيها فيه تصرف ذي الملك في ملكه ، وأما العيان فكونه عند كل واحد مدة يتفقان فيها أو عند من يتفقان على كونه عنده ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢١٢ - مسألة - والرهن جائز في كل ما يجوز بيعه ولا يجوز فيما لا يجوز بيعه كالحر وأم الولد . والسنور . والكلب . والماء لانه وثيقة للمرتين ليتصف ان مطل ولا يمكن الانتصاف للغيرم الا بما يجوز بيعه وبالله تعالى تأييد .

١٢١٣ - مسألة - ومنافع الرهن كلها لا تخاض منها شيئاً لصاحبه الراهن له كما كانت قبل الرهن ولا فرق حاشا ركوب الدابة المرهون حاشا لبن الحيوان المرهون فانه لصاحب الرهن كما ذكرنا الا ان يضيعهما فلا يتفق عليهما وينفق على كل ذلك المرتين فيكون له حيث ذكر ركوب الدابة ولبن الحيوان بما اتفق لا يحاسب به من دينه كثر ذلك أمقل .
برهان ذلك قول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وحكم عليه السلام بانه لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه وماله الشيء المرتين باق لراهنه يقيين وباجماع لا خلاف فيه ، فاذ هو كذلك لحق الرهن الذي حدث فيه للمرتين ولم ينقل ملك الراهن عن الشيء المرهون لا يوجب حدوث حكم في منعه مالم يرضع به من ماله بغير نص بذلك ، فله الوطء . والاستخدام . والمواجرة . والحياطة . وأكل الثمرة الحادثة . والولد الحادثة . والزرع . والمهارة . والأصواف الحادثة . والسكنى . وسائر ما للمره في ملكه الا كون الرهن في يد المرتين فقط بحق القبض الذي جاء به القرآن ولا مزيد .

وأما الركوب والاحتلاب خاصة لمن اتفق على الركوب والمخلوب فلما رويانا من

طريق البخارى نأخذ بن مقاتل أنا (١) عبد الله بن المبارك أنا زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي عن أبي هريرة [رضي الله عنه] (٢) «أن رسول الله ﷺ قال : الطهرير كعب (٣) بنقته اذا كان مرهونا ولبن الدر يشرب بنقته اذا كان مرهونا وعلى الذى يركب ويشرب النفقة» والنص قد ورد بتحريم الاموال على غير من له فيها حق فالرهن بلا شك حرام على كل من عدا الراهن وللرهن فيه حتى الارتهان ، فدخل به في هذا الموم وخرج منه من عداه بالنص الآخر .

قال أبو محمد : ومن خالفنا في هذا فانه يخالف القرآن . والسنن . والمعقول ، أما القرآن . والسنن فنعنه صاحب الحق من منافع ماله والله تعالى يقول : (والذين هم لقروهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) فقد أطلقه الله تعالى على وطء أمته ولم يخص غير مرهونة من مرهونة (وما كان ربك نسيا) ، وقال تعالى : (لا تحرموا طيات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين) وأما خلاف المعقول فانتاسل من خالفنا هنا عن الدار المرهونة أتواجر ويصلح ما هي فيها أم تهمل وتضيع ويخرج المستاجر لها عنها ؟ وعن الأرض المرهونة أنتحرت وتزرع أم تهمل وتضاع ؟ وعن الحيوان المرهون أينفق عليه ويستغل أم يضيع حتى يهلك ؟ وعن الأشجار المرهونة لمن تكون غلتها ؟ فان قالوا : ان كل ذلك يضيع خالفوا الاجماع ، وقيل لهم : قد نبى رسول الله ﷺ عن اضاعة المال ، وان قالوا : لا يضيع قلنا : فلما نفع المذكورة من الاجارة . والبن . والولد . والصوف . والثمره لمن تكون ؟ فان قالوا : تكون داخل في الرهن قلنا لهم : ومن أين لكم ادخال مال من ماله في رهن لم يتعاقدا قط أن يكون داخل فيه ؟ ومن أمر بهذا ؟ فلا سمع له ولا طاعة ولا نعى عين لانه خلاف قول النبي ﷺ : «ان دماكم وأموالكم عليكم حرام» وهذا تحريم ماله عليه واباحته لغيره وهذا باطل متيقن ، وان قالوا (٤) : بل هو لصاحب الملك قلنا : نعم وهذا قولنا والله الحمد ، وصح عن أبي هريرة رضي الله عنه من قوله مثل قولنا وهو أنه قال : صاحب الرهن يركبه وصاحب الدر يحبله وعليهما النفقة ، وانه قال : الرهن مركوب ومحلوب يعلقه . ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي فيمن ارتهن شاة ذات لبن قال : يشرب المرتهن من لبنها بقدر ثمن

(١) في صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٨٥ «قال أخبرنا» الخ (٢) الزيادة من صحيح البخارى (٣) في صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٨٥ «الرهن يركب» وما هنا أوضح (٤) في النسخة رقم ١٦ «فان قالوا»

علفها فان استفضل من اللين بمد ثمن الملقف فهو ربا .

قال أبو محمد : هذه الزيادة من ابراهيم لاهول بها وعموم قول النبي ﷺ أحب اليان من تفسير أبي عمران رحمه الله برأيه ، ولا يخالف لأبي هريرة مهنان الصحابة لعنه ، وقال الشافعي : جميع منافع الرهن للرهن كما كانت ، وقال أبو ثور بذلك ويقولنا في الركوب والحلب الا أنه زاد الاستخدام ولا نقول بهذا لأن لم يأت به النص ، والقياس لا يستحل به المحرم من أموال الناس : (وما كان ربك نسيا) ، وقال اسحاق . وأحمد ابن حنبل : لا ينفع الرهن من الرهن الا بالدرو هذا قول بلا برهان ، وأما مالك فانه قال : لا بأس أن يشترط المرتن منفعة الرهن الى أجل في النور والارضين وكره ذلك في الحيوان والياب (١) والعروض ، وهذا قول لا برهان على صحته ، وتقسيم فاسد وشرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، وقول لانعلم أحدا قاله قبله . ومناقضة ؛ وأتى بعضهم بغريبة وهو أنه قال : هو في العروض سلف جر منفعة قليل له : وهو في العقار كذلك ولا فرق . وأما أبو حنيفة وأصحابه فانهم منعمون مؤاجرة الرهن ومن أن ينفع به الرهن والمرتن ثم تناقضوا من قرب فأباحوا للرهن أن يستميره من المرتن وان يعيره إياه المرتن ولم يروه بذلك خارجا من الرهن ، وهذا قول في غاية الفساد لثمره من البرهان ولأننا لانعلم أحدا قال به قبله ، واعترض بعضهم بان قال : فإذا كانت الكفاية للرهن كما كانت فاي فائدة للرهن ؟ قلنا : أعظم الفائدة أمان في الآخرة فالعمل بما أمر الله تعالى به والاجر ، وأمان في الدنيا فلان الرهن إن مظل بالانصاف يبيع الرهن وتعمل المرتن الانصاف من حقه فاي فائدة تريدون أكثر من هذه الفائدة ؟ ونقول لهم : أتم توافقتنا على أنه لا يحل القمع بالقمح إلا مثلا بمثل فاي فائدة في هذا ؟ وكذلك الذهب بالذهب والقضة بالقضة وهذه اعتراضات يسوء الظن بصاحبها وليس إلا الاتجار والله ورسوله ﷺ قال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) وقال عز وجل : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) واعترض بعض من لا يتقي الله تعالى على حديث النبي ﷺ الذي أوردهنا قبل من قوله عليه السلام : « الرهن محلوب ومركوب » فقال : هذا خبر رواه هشيم عن زكريا عن الشعبي عن أبي هريرة وذكر رسول الله ﷺ قال : اذا كانت الدابة مرهونة فمضى المرتن علفها ولبن الدريشرب بنفقتها وتركب » (٢) قال هذا الجاهل المقدم . فاز المراد بذلك المرتن

(١) في النسخة رقم ١٦٦ ، واليات ، وهو نصيف (٢) انظر صحيح البخاري جزء

فهو منسوخ بتحريم الربا والنهي عن سلف جر منفعة .
 قال أبو محمد : وهذا كلام في غاية التصاد والجرأة ، أول ذلك أن هذا خبر ليس مستندا
 لأنه ليس فيه بيان هذا اللفظ من كلام رسول الله ﷺ ، وأيضا فإن فيه لفظا مختلفا
 لا يفهم أصلا وهو قوله ولبن الذي يشرب وعلى الذي يشرب فقها وتركب ، وحاش لله
 أن يكون هذا من كلام رسول الله ﷺ ، والأمور بالبيان لنا ، وهذه الرواية انما هي من
 طريق إسماعيل بن سالم الصايغ مولى بني هاشم عن هشيم قال تخليط من قبله لا من قبل هشيم
 فنرفقه لأن حديث هشيم هذا رويناه من طريق سعيد بن منصور الذي هو أحفظ الناس
 لحديث هشيم واضبطهم له قال : ناهشم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة يرفع
 الحديث فيما زعمه قال رسول الله ﷺ : الرهن يركب ويعلف ولبن الدر إذا كان
 مرهونا يشرب وعلى الذي يشربه التفقؤ الملق ، وأما قول هذا الجاهل فاذ ذلك على
 المرتين فهو منسوخ بالنهي عن الربا والنهي عن سلف جر منفعة فقد كذب وأفك وما
 للرباهنا مدخل أصلا ، ولو أنهم اتقوا الربا لما أقدموا عليه جهارا إذ أباحوا القهرتين
 بالاربع تمرات وإن كانت الأربع أكبر جسما وأثقل وزنا ، وإذ أباح بعضهم درهما
 فيه درهم ونصف بدرهم فيه درهم غير ثمن ، وإذ أباحوا كلهم ألف درهم حاضرة بمائة دينار
 غائبة في الذمة فهذا هو الرابح لا انتفاع الراهن بالمال ولا انتفاع المرتن بالدر . والركوب
 المباحين له بالنص من أجل ثقته على المركوب والمحلوب ، وقالوا أيضا : قد صرح عن
 الشعبي أنه كره أن ينتفع الراهن من رهنه بشيء قالوا : وهو راوى الحديث فلم يتركه
 إلا لفضل علم عنده .

قال أبو محمد : وهذا من أسخف ما يأتون به ، ولقد كنا نظن أن في بلادهم بعض
 المنذر لهم إذ يحتجون بترك الصحاح لما روى حتى أتونا بترك السنة من أجل ترك الشعبي
 لها ، وقد أوردنا أخذ أبي هريرة بما روى من ذلك فتن مشوا هكذا ليكون ترك
 مالك للأخذ بما روى حجة على الخفيفين في أخذهم به وليكون ترك أبي حنيفة لمساكنه
 من الحديث حجة على المالكيين في أخذهم به وهكذا سفل (١) حتى يكون ترك كل أحد
 للحديث عن النبي ﷺ إذا بلغه حجة قاطعة فيرده ، وهذا مذهب الجليس ومن اتبعه ،
 ولا كرامة لأحد أن يكون حجة على رسول الله ﷺ بل هو عليه السلام الحجة
 على الجن والإنس ، وأسلم الوجوه لمن خالف ما روى عن صاحب فنودته من الأئمة

(١) هو بضم السين المهملة وسكون الفاء ضد العلو ، أى وهكذا تدرج معهم من علوى
 سفل أى بمن هو في درجة العلو إلى من هو دونه في المرتبة

خاصة أن يظن بهم النسيان أو التأويل الذي اخطأوا فيه قاصدين للخير فيؤجرون مرة واحدة وأما من أقدم على ما صح عنده عن النبي ﷺ فإن اعتقد جواز غالفته عليه السلام فهو كافر حلال الدم والمال وإن لم يعتقد ذلك فهو فاسق قال تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسلياً) ٥

قال أبو محمد : وقد روى عن ابن مسعود . وابن عمر . وشرح أن لا ينتفع المرتهن بشئ من الرهن ولا يصح عن أحد منهم لأنه عن ابن مسعود منقطع ، وعن ابن عمر من طريق ابن لهيعة ، وعن شريح من طريق جابر الجعفي بل قد صح عن ابن سيرين . والشعي . لا ينتفع من الرهن بشئ . وهذا صحيح إن كانوا عنوا المرتن (١) وبه قول الألب . والركوبان اتفق (٢) فقط والا فلا وبالله تعالى التوفيق ، وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد . وأبوسليمان : نفقة الرهن على راعه وهذا صحيح لأنه ماله الآن الحنفيين قالوا : إن مرض الرقيق المرهون . أو أصابت العبد جراحة . أو دبرت الدواب المروهة فإن كان الدين . وقيمة الرهن سواء فالعلاج كله على المرتن وإن كان الدين أقل من قيمة الرهن فالعلاج على الراهن والمرتهن بحساب ذلك ، وهذا كلام يشبه الهذيان إلا أنه أسوأ حالاً من الهذيان لأنه على حكم في الدين بالآراء الفاسدة التي لا نعلم أحداً قالها قبله ولا متعلق لهم فيها لا بقرآن . ولا سنة . ولا برواية ضعيفة . ولا بقياس . ولا برأي سديد . ولا بقول متقدم ٥

١٢١٤ - مسألة - فإن مات الرهن . أو تلف . أو أبق . أو فسد . أو كانت أمة لحملت من سيدها . أو أعتقها . أو باع الرهن . أو وهبه . أو تصدق به . أو أصدقه فكل ذلك فأنفذ بطل الرهن وبقي الدين كله بحسبه ولا يكلف الراهن عوضاً مكان شئ من ذلك ولا يكلف المقت ولا الحامل استسعاء إلا أن يكون الراهن لاشئ . له من أين ينصف غيره غيرهم فيطل عنه . وصدقة . وحبته . ولا يطل يبعه ولا أصدقه ٥ رويان من طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن آدم نا إسرائيل عن المغيرة بن مقسم الضبي عن إبراهيم النخعي فيمن رهن عبده ثم أعتقه قال : العتق جائز وينتفع المرتن الراهن ، قال يحيى : وسمعت الحسن ابن يحيى يقول فيمن رهن عبداً ثم أعتقه : العتق جائز وليس عليه سعاية ٥

برهان ذلك أن الدين قد ثبت فلا يطله شئ . إلا لنص قرآن أو سنة فلا سبيل إلى وجود (١) في النسخة البينة وعند المرتن ، وهو غلط ، والمرتهن هو الذي يأخذ الرهن (٢) أن لا ينتفع المرتن من الرهن حلاً وركوباً إلا إذا اتفق هو فقط فحينئذ للمرتن أن يركب ويحلب بقدر النفقة وفي بعض النسخ ٥ إن اتفق ، وهو تصحيح

ابطاله فيها ولا يجوز تكليف عوض ولا استسعاء لانه لم يأمر الله تعالى بذلك ولا رسوله ﷺ ، والندم يرثه الابنصر قرآن أوسنة ، فأما العتق . والبيع . والهبة . والاصداق . والصدقة فان الرهن مال الرهن بلا خلاف وكل هذه الوجوه مباحة للمرء في ماله بنص القرآن . والسنة . والاجماع المتيقن الامن لاشئ له غير ذلك لقول النبي ﷺ : « كل معروف صدقة » وقوله : « الصدقة عن ظهري » فن ادعى أن الارتهان يمنع شيئا من ذلك فقوله باطل ودعواه فاسدة اذ لا سبيل له الى قرآن ولا سنة . بتصحيح دعواه ، قال تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) وقد اختلفوا في ذلك فقال عثمان البتي . وأبو ثور . وأبو سليمان : العتق باطل بكل حال وهو قول عطاء ، وقال مالك . والشافعي : ان كان موسرا نفذ عتقه وكلف قيمة يجعلها رهنًا مكانه وان كان معسرا فالعتق باطل ، وقال أحمد بن حنبل : العتق نافذ على كل حال فان كان موسرا كلف قيمته تكون رهنًا وان كان معسرا لم يكلف قيمته ولا كلف العبد استسعاء ونفذ العتق ، وقال أبو حنيفة : العتق نافذ بكل حال ثم قسم كما نذكر بعد هذا . وقال الشافعي : ان رهن أمة له فوطئها لحملت فان كان موسرا اخرجت من الرهن وكلف رهنًا آخر مكانها وان كان معسرا فرة قال : تخرج من الرهن ولا يكلف رهنًا مكانها ولا تكلف هي شيئا ومرة قال : تباع اذا وضعت ولا يباع الولد ، وتكلف رهن آخر ، والتفريق ههنا بين الموسر والمعسر ويعبأ بعد وضعها دون ولدها أقوال فاسدة بلا برهان ، وقال أبو ثور : هي خارجة من الرهن ولا يكلف لاهو ولا هي شيئا سواء معسرا كان أو موسرا ، ورويان عن قتادة انها تباع هي ويكلف سيدها أن يفتك ولده منها *

قال أبو محمد : افتكاك الولد لا ندرى وجهه ولئن كان مملوكا فلا معنى يكلف والده افتكاكه وان كان حرا فظربا حتى يحتاج الى افتكاكه ، ورويان عن ابن شبرمة أنها تستعى وكذلك العبد المرحوم اذا أعتق *

قال أبو محمد : وهذا عجيب : وما ندرى من أين حل أخذ مالها وتكليفها غرامة لم يكلفهما الله تعالى قط اياها ولا رسوله ﷺ ، وما جعل الله تعالى فيها شركا للمرتحن فيستعى له ؟ ، وأما مالك فقال : ان كان موسرا كلف أن يأتي بقيمتها فتكون القيمة رهنًا وتخرج هي من الرهن وان كان معسرا فان كانت تخرج اليه وتأتي فهي خارجة من الرهن ولا تتبع بغرامة ولا يكلف هو رهنًا مكانها ولكن يتبع بالدين الذي عليه فقط وان كان تسور عليها بيعت هي وأعطى هو ولده منها *

قال أبو محمد : في هذا القول خمسة أوجه من الخطأ ، وهي تفرقه بين المعسر والموسر

في ذلك والحق عا. ما واحد ، وتكليفه احضار قطعة من ماله لترهن لم يعقد قط فيها رهن ، وتفرقه بين خروجها الى سيدها وبين تسوره عليها ، وهي آمنة في كلا الوجهين . وهي مرهونة في كلا الوجهين ، وهذا عجب جدا . ويعدها ياها وهي أمولده واخراجها ولدها من حكم الرهن بلاكليف عوض بخلاف الام وكلاهما عنده لا يجوز رهنهما ، وكل هذه أوجه فاحشة الخطأ لا متعلق له فيها بقرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا اجماع . ولا دليل . ولا قياس . ولا رأى له وجه . ولا قول صاحب ، نعم . ولا قول أحد نفعله قبله ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه (١) ان حملت ففقر بحملها فان كان موسرا خرجت من الرهن وكلف قضاء الدين ان كان حالا أو كلف رهنها بقيمتها ان كان إلى أجل ، فان كان معسرا كلفت أن تستسعى في الدين الحال بالنفا ما يبلغ ولا ترجع به على سيدها ولا يكلف ولدها سعاية فان كان الدين إلى أجل كلفت أن تستسعى في قيمتها فقط فجعلت رهنها مكانها فإذا حل أجل الدين كلفت من ذي قبل أن تستسعى في باقي الدين ان كان أكثر من قيمتها قالوا : فان كان السيد استلحق ولدها بعد وضعها له وهو معسر قسم الدين على قيمتها يوم ارتهنها وعلى قيمة ولدها يوم استلحق فأصاب الأم سعت فيه بالنفا ما يبلغ للرهن ولم ترجع به على سيدها وما أصاب الولد سعى في الأقل من الدين أو قيمته (٢) ورجع به على أبيه وأخذ المرتهن كل ذلك ، قالوا : فلو كان الرهن عبدا فأعتقه فذهب العتق وخرج من الرهن ، فان كان الراهن موسرا والدين حالا كلف غرم الدين فان كان الدين إلى أجل كلف السيد قيمة العبد تكون رهنما مكانه ، فان كان معسرا استسعى العبد في الأقل من قيمته أو الدين ورجع به على سيده ورجع المرتهن على الراهن بياقي دينه •

قال أبو محمد : ان في هذه الأقوال لعبرة لمن اعتبر ونعوذ بالله من الخذلان ، وان من العجب تفرقه بين ما تستسعى فيه الأمرين ما يستسعى فيه العبد المعتق ، وبين ما يستسعى فيه الولد وهو عنده حرا لاحق بالنسب فبال أمة خرجت أمولده من سيدها بوطء مباح ، وما بال انسان حرا بن حر ولد على فراش أبيه ، وما بال عبد عتق يكفون الفرامات دون جنازة جنوها ولا ذنب اقترفوه فتستباح أموالهم بالباطل ويكفون ما لم يكفهم الله تعالى به فقط ولا رسوله عليه السلام . ولا أحد من المسلمين قبل أبي حنيفة ثم يكفونهم ما ذكرنا ويسلبون صاحب الجناية عنهم من الفرامة ماشاء الله كان وكل ما يدخل على مالك بما ذكرنا قبل فانه يدخل على أبي حنيفة الا فرق مالك بين خروجها اليه وبين تسوره عليها

(١) سقط لفظ «وأصحابه» من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ «وفي الأقل من

قيمتها أو من الدين»

ويزيد من التناقض والفساد في قول أي خيفة تفرقه بين الدين الحال والمؤجل في ذلك وتفرقه بين ما تكلفه الأم وبين ما يكلفه الولد ، وتفرقه بين إقراره بالحل وبين إقراره بالولد بعد الرضع فيما يكلفه من الاستسعاء في الحالين ، وتفرقه بين ما تكلفه أم الولد وبين ما يكلفه العبد بعتق ، وتفرقه بين الرجوع مرة على السيد بما غرم العارم منهم وبين منعهم من الرجوع عليه مرة بذلك ، وأغرب من ذلك كله قوله : إن الولد يستسعى فليت شعري إلى متى بقي هذا الدين المسخوط حتى ولد المحمول به وحتى فطم وكبر وبلغ وتصرف ؟ أن مات قبل ذلك ماذا يكون ؟ كل هذا بلا دليل أصلاً لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد من ولد آدم قبلهم . ولا قياس أصلاً . ولا رأى له وجهاً مثل عقول أتجت هذه الأقوال بمأونة على تدين نواة محرقة فكيف على الحكم في الدين ؟ وإن نعم (١) الله تعالى علينا العظيمة في توفيقه لنا إلى اتباع كتابه وسنن رسوله ﷺ ولا يمهون بأن يقولوا : قسنا ذلك على الاستسعاء الثابت عن النبي ﷺ في العبد المشترك بعقده سيده وهو مصر فان ذلك الحكم في عبد يملكه اثنان فصاعداً وليس ههنا مالك غير المعتق عبده والمولد أمته ، ولو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لأنه قياس حكم على ما لا يشبهه وعلى ما ليس منه في ورد ولا في صدر .

قال أبو محمد : ثم نسألهم ؟ ما الفرق بين عتقه وهبته وبيعه وأصدقه إذ أجزتم البيع بشيخا جماع ومنعتم من سائر ذلك ؟

وأما هلاك الرهن بغير فضل الراهن ولا المرتهن فلناس فيه خمسة أقوال ، قالت طائفة : يترادان الفضل ، تفسير ذلك أن الرهن إن كانت قيمته وقيمة الدين سواء فقد سقط الدين عن الذي كان عليه ولا ضمان عليه في الرهن فإن كانت قيمة الرهن أكثر سقط الدين بمقداره من الرهن وكلف المرتهن أن يؤدي (٢) إلى الراهن مقدار ما كان تزيد (٣) قيمة الرهن على قيمة الدين ، وإن كانت قيمة الرهن أقل سقط من الدين بمقداره وأدى الراهن إلى المرتهن فضل ما زاد الدين على قيمة الرهن .

روينا من طريق الحكم . وقائدة أن علي بن أبي طالب قال : يتراجمان الفضل يعني في الرهن جهلك ، وروى أيضا عن ابن عمر وهو قول عبيد الله بن الحسن . وأبي عبيد . واسحاق بن راهويه . وقالت طائفة : إن كانت قيمة الرهن أكثر من قيمة الدين أو مثلها فقد يطل الدين كله ولا غرامة على المرتهن في زيادة قيمة الرهن على قيمة الدين

(١) في بعض النسخ « وإن نعمه » (٢) في النسخة رقم ١٦ ، أن يدفع ، (٣) في النسخة

فإن كانت قيمة الرهن أقل من قيمة الدين سقط من الدين بمقدار قيمة الرهن وأدى الراهن إلى المرتين ما بقي من دينه ، وروينا هذا من طريق مطر الوراق عن عطاء بن عبيد بن عمير عن هربن الخطاب * ومن طريق وكيع عن علي بن صالح بن حي عن عبد الأعلى بن عامر عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب * ومن طريق قتادة عن عبد ربه عن أبي عياض عن علي * ومن طريق وكيع عن إدريس الأودي عن إبراهيم بن عمير قال : سمعت ابن عمر يقول : مثل ذلك ، وهو قول إبراهيم النخعي . وقاتدة ، وبه يقول أبو حنيفة . وأصحابه * وقالت طائفة : ذهب الرهن بما فيه سواء كان كقيمة الدين أو أقل أو أكثر إذا تلقى سقط الدين ولا يفرم أحدهما للآخر شيئا ، صح هذا عن الحسن البصري . وإبراهيم النخعي . وشریح . والشعبي . والزهری . وقاتدة ، وصح عن طاوس في الحيوان يرتن ، وروينا عن النخعي . والشعبي فيمن ارتن عبدا فأعور عنده قالوا : ذهب بنصف دينه * وقالت طائفة : إن كان الرهن بما يخفى كالتياب . ونحوها فضيان ما تلقى منها على المرتين بالغة ما بلغت ويبقى دينه بحسبه حتى يؤدي إليه بكاله . وإن كان الرهن بما يظهر كالعقار . والحيوان فلا ضيان فيه على المرتين ودينه باق بكاله حتى يؤدي إليه وهو قول مالك * وقالت طائفة : سواء كان ما يخفى أو ما لا يخفى لا ضيان فيه على المرتين أصلا ودينه باق بكاله حتى يؤدي إليه وهو قول الشافعي . وأبي ثور . وأحمد بن حنبل . وأبي سليمان . وأصحابهم * وروينا من طريق الحجاج بن المنهال ناهاهم ابن يحيى أن يقاتدة عن خلاص أن علي بن أبي طالب قال في الرهن : يترادان الفضل فإن أصابته جائحة برى ، فصح أن علي بن أبي طالب لم يتراد الفضل لافيا تلقى بجناية المرتين لافيا أصابته جائحة بل رأى البراءة لهما أصابته جائحة ، وصح عن عطاء أن قال في الرهن وثيقة أن ملك فليس عليه غرم يأخذ الدين الذي له كله . وعن الزهری أنه قال في الرهن يملك [أنه] (١) لم يذهب حق هذا إنما ملك من ركب الرهن لغنمه وعلبه غرمه * قال أبو محمد : أما تحريق مالك بين ما يخفى وبين ما لا يخفى يقول لأبرهات على صحته لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا قياس . ولا قول أحد قبله قبله فسقط وإنما بنوه على التهمة والتهمة ظن كاذب بأنهم صاحبه ولا يحمل القول به ، والتهمة متوجهة إلى كل أحد وفي كل شيء ، وأما قول أبي حنيفة فأنهم احتجوا بغير مرسل وروينا من طريق سعيد بن المسيب * أن رسول الله ﷺ قال : لا يعلق الرهن من صاحبه له غنمه وعليه غرمه لا يعلق الرهن

عن رهنه له غنمه وعليه غرمه (١) وقالوا : قد أجمع الصحابة على تضمين الرهن والمرتهن أمين فيما زاد من قيمة الرهن على قيمة دينه .

قال أبو محمد : أما قولهم : إن المرتهن أمين فيما فضل من قيمة الرهن على قيمة دينه فدعوى فاسدة وتفرق بين الدليل وما هو الأمين في الكل أو غير أمين في الكل ، وأما قولهم : أجمع الصحابة على تضمين الرهن قول جروا فيه على عادتهم الخفيفة على الستم من الكذب على الصحابة بلامؤنة ، وباللهمس هل جاء في هذا كلة عن أحد من الصحابة إلا عن عمر . وعلى . وابن عمر فقط ، فأما عمر فلم يصح عنه ذلك لأنه من رواية عبيد بن عمير وعبيد لم يولد إلا بعد موت عمر وأدر كده صغيرا لم يسمع منه شيئا : وأما ابن عمر فلا يصح عنه لأنه من رواية إبراهيم بن عمير عنه وهو مجهول ، وقد روى عنه يترادان الفضل ، وأما على فختلف عنه في ذلك وأصح الروايات عنه إسقاط التضمين فيما أصابته جائحة كأوردنا أنفأ ثم أعجب شئ دعواهم أن الصحابة أجمعوا على تضمين الرهن فإن صح ذلك فهم قد خالفوا الإجماع لأنهم لا يضمنون بعض الرهن وهو ما زاد من قيمته على قيمة الدين فهذا حكمهم على أنفسهم ، وأما الحديث الذي ذكروا فرسل ولا حاجة في مرسل ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة أصلا لأنه لا يدل على شئ من قولهم ولا تقسيمهم وإنما مقتضاه لو صح هو أن قوله : لا ينقل الرهن من رهنه ؛ يضم الرايو كسر الهاء له غنمه وعليه غرمه فوجب ضمان الرهن على المرتهن ولا بد بخلاف قولهم ، وقوله : لا ينقل الرهن من صاحبه له غنمه وعليه غرمه ، أن كان أراد بصاحبه مالكه وهو الأظهر فهو يوجب أن خسارته منه ولا يضمنه له المرتهن ، وإن كان أراد بصاحبه المرتهن فهو يوجب ضمانه له بكل حال فصار حجة عليهم بكل وجه وبطل قولهم ، وقولهم في أي الأصول وجدتم شيئا واحدا رهننا كله عن دين واحد بعضهم مضمون وبعضه أمانة وأنتم تردون السنن بخلافها بالأصول بزعمكم ثم تغالفونها جهارا بالانص ، وأما من قال : يترادان الفضل فأنتم لم حجة أصلا لأنه استحسانو كأنه لما كان الرهن مكان الدين تنافسا فيه وهذا رأى ، والدين لا يؤخذ بالآراء ، وأما من قال : ذهبت الرهون بما فيها فانهم احتجوا بخبر رويته من طريق مصعب بن ثابت عن عطاء أن رجلا

(١) الحديث رواه ابن ماجه في سننه مختصرا ، قال العلامة ابن الأثير في النهاية : يقال غلق الرهن ينقل غلوقا إذا بقي يد المرتهن لا يقدر رهنه على تخليصه ، والمعنى أنه لا يستحقه المرتهن إذا لم يستفك صاحبه ، وكان هذا من قبل الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن فأبطله الإسلام .

رهن فرسا فهلك عنده قال رسول الله ﷺ : « ذهب حقه » •

قال أبو محمد : هذا مرسل ، ومصعب بن ثابت ليس بالقوى •

قال أبو محمد . فأذقد بطل كل ما موهوا به قالوا يجب الرجوع إلى القرآن . والسنة فوجدنا ما حدثناه أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ حدثني محمد بن إبراهيم حدثني يحيى بن أبي طالب الأنطاكي (١) وجماعة من أهل الثقة (٢) نا نصر بن عاصم الأنطاكي نا شابة عن ورقاء نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب . وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يفلق الرهن الرهن لمن رهنه له غنمه وعليه غرمه » فهذا مسند من أحسن ما روى في هذا الباب ، وادعوا أن أبا عمر المطرز غلام ثعلبي قال : اخطأ من قال : أن الترمم الهلاك •

قال أبو محمد : وقد صح في ذم قوم في القرآن قوله تعالى : (ومن الأعراب من يتخذ ما يفتق مغرما) أي يراه هالكا بلا منعة قال قرآن أولى من رأى المطرزة

قال أبو محمد : ووجدنا النبي ﷺ قد قال : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلم يحل لتريم المرتين شيئا ولأن يضمن الرهن بغير نص في تضمينه إلا أن يتعدى فيه أو بان يضيعه فيضمنه حيثئذ باعتدائه في كلا الوجهين ، وكذلك الدين قد وجب فلا يسقطه ذهاب الرهن فصح يقينا من هذين الأصلين الصحيحين بالقرآن . والاجماع . والسنة أن هلاك الرهن من الراهن ولا ضمان على المرتين وإن دين المرتين باق بحسبه لازم للراهن وبالله تعالى التوفيق ، وأما ما تولد من الرهن فانتارونا من طريق عمرو بن دينار أن معاذ بن جبل قضى فيمن ارتهن أرضا فأثمرت فإن الثمرة من الرهن • ومن طريق طاوس أن في كتاب معاذ من ارتهن أرضا فهو يحسب ثمرها لصاحب الرهن •

قال أبو محمد : الحكمان متضادان وهما قولان ، أحدهما أن الثمرة لصاحب الرهن ، والآخر أنها من الرهن ، وقال أبو حنيفة : الولد . والغلة . والثمره رهن مع الأصول ثم تناقضوا فقالوا : إن هلك الولد . والغلة . والثمره لم يسقط من أجل ذلك من الدين شيء وإن هلك الأصل . والأم . والشجر قسم الدين على ذلك وعلى النماء فما وقع للأصل سقط وما وقع للنماء بقي •

قال أبو محمد : وهذا تناقض فاحش لأن كل ذلك رهن عندهم ثم خالفوا بين

(١) في النسخة البتية والنسخة رقم ١٤ . يحيى بن طالب الأنطاكي ، وما هنا موافقا لما في كتاب ميزان الاعتدال ولسان الميزان إلا أنها لم يذكر أنبسته ، ولم يذكره السمعاني في كتابه الإنساب (٢) في النسخة رقم ١٦ « من أهل الصدق »

أحكامها بلا برهان ، وقال مالك : أما الولد فداخل في الرهن ، وأما الغنّة والثمرة فخارجان من الرهن ، وهذا تقسيم فاسد جدا بلا برهان ، فإن قالوا : إن الولد بعض الأم قلنا : كذب من قال : فكذا ؟ وكيف يكون بعضها وقد يكون ذكرا وهي أثنى ويكون مسلما وهي كافرة ؟ ثم قال لهم : والثمرة أيضا بعض الشجر دعوى كدعوى ؛ وقال الشافعي : كل ذلك لصاحب الأصل ولا يدخل شيء منه في الرهن وهو الحق لأن الرهن هو ما تعاقدنا عليه الصفقة لا ما لم يتعاقدنا عليه وكل ما ذكرنا شيء لم يتعاقدنا الصفقة عليه فكله غير الأصل وكله حادث في ملك صاحب الأصل فكله له وبالله تعالى التوفيق .

١٢١٥ - مسألة - فإن مات الراهن أو المرتهن بطل الرهن ووجب رد الرهن إلى الراهن أو إلى ورثته وحل الدين المؤجل ولا يكون المرتهن أولى بضمن الرهن من سائر الغرماء حيث ذلك لقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فإذا مات المرتهن فانما كان حق الرهن له لا لورثته ولا لغرمائه ولا لأهل وصيته وانما تورث الأموال لا الحقوق التي ليست أموالا كالامانات . والوكالات . والوصايا وغير ذلك ، فإذا سقط حق المرتهن بموته وجب رد الرهن إلى صاحبه ، وإذا مات الراهن فانما كان عقد المرتهن معه لا مع ورثته وقد سقط ملك الراهن عن الرهن بموته وانتقل ملكه إلى ورثته أو إلى غرمائه وهو أحد غرمائه أو إلى أهل وصيته ولا عقد للمرتحن معهم ولا يجوز عقد الميت على غيره فيكون كاسباً عليهم ، فالواجب رد متاعهم اليهم ولقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، وما نعلم لمن خالف هذا حجة أصلا » وروينا عن الشعبي فيمن رهن على يدي عدل فمات أن الرهن له أي لورثته قال الحكم : هو للغرماء .

١٢١٦ - مسألة - ومن ارتهن شيئا تخاف فسادَه كصير خيف أن يصير خمرًا ففرض عليه أن يأتي الحاكم فبيعه ويوقف الثمن لصاحبه إن كان غائبا أو ينصف منه الغريم المرتهن إن كان الدين حالا أو يصرف الثمن إلى صاحبه إن كان الدين مؤجلا فان لم يمكنه السلطان فيفعل هو ما ذكرنا لقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) ونهى النبي ﷺ عن إضاعة المال ولأن ثمن الرهن هو غير الرهن وانما عقده في الرهن لافتيئته وانما ثمنه مال من مال مالكة كسائر ماله ولا فرق ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢١٧ - مسألة - ولا يجوز بيع سلعة على أن تكون رهنًا عن ثمنها فإن وقع فالباع مفسوخ ولكن يجوز للبائع امساك سلعته حتى يتصرف من ثمنها إن كان حالا والا فليس له ذلك .

برهان ذلك انه اشترط منع المشتري من قبض ما اشترى مدة سماء وهذا شرط ليس

في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، وأيضا فإن المشتري لا يملك ما اشترى الإبتام عقد البيع بينهما والبيع لا يتم إلا بما تذكره في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى من التفرق أو التخير فهو ما لم يتم البيع فأنما الشيء المبيع ملك للبائع فأنما اشترط في المسألة المذكورة كون شيء من مال البائع المرتهن رهنا عنده نفسه وهذا في غاية الفساد ، وهو قول الشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهما ، وأما امساك البائع سلته حتى يتصف فان حقه واجب في مال المشتري فان مطله بحق قد وجب له عنده فهو ظالم معتدل لقول النبي ﷺ « مظل الغنى ظلم » ، وإذا هو ظالم فكل ظالم معتد ، وقال تعالى : (فناعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فالسلة التي ابتاع مال من مال المشتري فله مظلوم بحقه المعتدى عليه أن يعتدى على المعتدى عليه بمثل ما اعتدى عليه به بنص القرآن فله امساك السلة حتى يتصف . وروينا من طريق محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن ابن مهدي نا هشيم . وسفيان الثوري قال سفيان الثوري : عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن عمرو بن حريث قال فيمن باع سلة فتقده المشتري بعض الثمن فقال للبائع : لا أعطيك السلة حتى تجيء بالبقية ، فجعل عمرو بن حريث السلة رهنا بما بقي ، وقال هشيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي : أن عروة بن المغيرة بن شعبة جعل في ذلك أيضا السلة رهنا بما بقي . فهذا عمرو صاحب لا يعرف له في هذا مخالف من الصحابة .

١٢١٨ - مسألة - ولا يكون حكم الرهن إلا ما ارتب في نفس عقد الدين وأما ما ارتب بعد تمام العقد فليس له حكم الرهن ولزأنه أخذه متى شاء لأن الله تعالى لم يجعل الرهن إلا في العقد كالتونا وكل ما كان بعد ذلك فهو شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل .

١٢١٩ - مسألة - ومن تدين فرهن في العقد رهنا صحيحا ثم بعد ذلك تدين أيضا وجعل ذلك الرهن رهنا عن هذا الدين الثاني فالعقد الثاني باطل مردود لأن ذلك الرهن قد صح في العقد الأول فلا يجوز نقله إلى عقد آخر إذ لم يوجب ذلك قرآن . ولا سنة فهو شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، وكل عقد انعقد على باطل فهو باطل لأنه لم تقبله صحة إلا بصحة ما لا صحة له فإصححه له وبالله تعالى التوفيق .

١٢٢٠ - مسألة - ومن رهن رهنا صحيحا ثم أنصف من بعض دينه أنه أو أكثره فأراد أن يخرج عن الرهن بقدر ما أدى لم يكن له ذلك لأن الرهن وقع في جميعه بجميع الدين فلا يسقط عن بعض الرهن حكم الرهن من أجل سقوط بعض الدين إذ لم يوجب ذلك قرآن . ولا سنة ، وهو قول الشافعي . وأصحابنا ، فإن قيل : كيف تمنعون من اخراج الرهن إلا برضا المرتهن وتجبزون يمه وعقده والصدقة به وهو اخراج له عن

الرهن بغير إذن المرتها ؟ قلنا : لأن النص جاء بإيجاب الرهن فليس له إبطال ما صححه الله تعالى فإذا أخرجه عن ملكه جملة فلم يمنعه الله تعالى من ذلك قط لافى قرآن . ولا سنة فإذا صار في ملك غيره فقد قل تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وعقد المرتها لم يكن قط مع الذى انتقل اليه الملك فلا يجوز له ارتهان ماله عن غيره ، وقول لهم : إن جميعكم - يعنى المالكين . والحنيفين . والشافعيين - مجمعون على أن من قال لعبد : أنت حر إذا قدم أبى أنه قد عقد فيه عقدا لا يحل له الرجوع فيه أبداً وأنه حر متى قدم أبوه سم لا خلاف بينكم في جواز بيعه قبل أن يأتى أبوه وإصداقه . وبه فأي فرق بين الأمرين ان أنصقتم أنفسكم ؟

١٢٢١ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يرهن مال غيره عن نفسه . ولا مال ولده الصغير أو الكبير إلا بأذن صاحب السلعة التى يريد رهنها . ولا بغير إذنه ولا مال يتيمة الصغير أو الكبير (١) ولا مال زوجته ، وقال الحنفيون . والمالكيون : له أن يرهن عن نفسه مال ابنه الصغير ، قال المالكيون : وللوصى أن يرهن مال يتيمة عن نفسه وقالوا : إذا أذن الأجنبي لغيره أن يرهن ماله عن نفسه جاز ، واحتجوا في ذلك أن للاب والوصى أن يودع مال الابن واليتيم فادعاه في الذمة أحق بالجواز .

قال أبو محمد : وهذا باطل لأنه لا يجوز لمعايداعه ولا قرضه الا حيث يكون ذلك نظرا وحيطة للصغير ولا نظره أصلا في أن يرهنه الأب والوصى عن أنفسهما فهو ضرر فهو (٢) مردود ، وأيضا فإن للانسان أن يودع الوديعة التى أودعت عنده اذا خشى هلاكها عنده ورأى السلامة في ايداعها فيلزمهم بهذا الاستدلال البديع أن يكون له أن يرهنها عن نفسه . واحتجوا في ذلك بما صح من طريق سويد بن غفلة عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ انه قال : « ان اطيب ما أكلتم من كسبك وان أولادكم من كسبك » (٣) . « ومن طريق الأسود بن يزيد عن أم المؤمنين عائشة عن النبي ﷺ انه قال : « ان اطيب ما أكل الرجل من كسب يده وولده من كسبه » (٤) ، رويناه من طريق قاسم بن أصبغ قال : نا بكر بن حماد . وأحمد بن زهير قال بكر : نا مسدد نا يحيى ابن سعيد القطان عن سفيان الثوري نا ابراهيم بن عبد الاعلى عن سويد بن غفلة ، وقال أحمد : ناأى نا أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن ابراهيم النخعي عن الأسود .

قال أبو محمد : وهذان الخبران انما هما في الاكل وهكذا نقول : يأكل منه ماشاء .

(١) في بعض النسخه والكبير ، (٢) سقط لفظ فهو ، من النسخة رقم ١٦٦ (٣) رواه الترمذى وغيره (٤) هو في سنن النسائي

من يته وغيريته وليسافي البيع . ولا في الارتهان . ولا في الهبة . ولا في الأخذ والتكليف
فان قالوا : قنا ذلك على الأكل قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو صح لكتم قد تناقضتم
أفحش تناقض من وجهين ، أحدهما ان الله تعالى يقول : (ولا على أنفسكم أن تأكلوا من
بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم) إلى قوله تعالى : (أو ما ملكتكم مفاتيح أو
صديقكم ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعا أو أشتاتا) فأباح الله تعالى الأكل من بيوت
الأصدقاء ، والتي مفاتيحها بأيدينا وبيوت الأخوة والأخوات وسائر من ذكر في الآية
فأباحوا الارتهان منها قياسا على الأكل بغير إذن أهلها وأتم لا تفعلون ذلك فقد قضتم
قياسكم وتركتموه وقضيتهم بفساده وهو أهل للفساد جملة ، والثاني انكم لا تميزون
أن يبيع من مال ابنه الصغير الأعلى وجه النظر له ولا ان يملك منه شيئا أصلا لغير
الحاجة الماسة الا الارتهان خاصة ، وعند المالكين أن يصدقن نفسه خاصة فكف
هذا التناقض والتحكم في الدين بالآراء الفاسدة المضطربة ، واحتجوا أيضا بما رويناه
من طريق البرارنا محمد بن يحيى بن عبد الكريم ناعبد الله بن داود هو الحارثي عن هشام
ابن عروة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ انه قال :
« أنت ومالك لأبيك (١) »

قال أبو محمد : فأباحوا به أن يرهن الرجل مال ابنه الصغير وأسقطوا عنه الحد في
وطء أمة ابنه الصغير والكبير وأسقطوا عنه الحد في سرق من مال ابنه الكبير والصغير ،
وقضوا على الأب بضمائه ورده . وأباح المالكين به أن يصدق مال ابنه الصغير عن نفسه
وان يمتق رقبة ابنه الصغير خاصة ويضمن القيمة في ذلك كله .

قال أبو محمد : ولا حاجة لهم في هذا الخبر بل هو حجة عليهم لانهم أول من خالفوه
فلم يبيحوا للاب من مال ابنه غير ما ذكرنا والحديث عام لم يخص هذه الوجوه من غيرها
فلا يجوز لهم تخصيصها بدعوى كاذبة (٢) ؛ ووجه آخر وهو أنهم لم يبيحوا الارتهان
والاصداق الا من مال الابن الصغير لان مال الابن الكبير تخلفوا الخبر وتحكموا في
الدين بالتحريم . والتحليل بالدعوى المبطله بلا برهان . فان ادعوا اجماعا كذبوا لانه
روينا من طريق ابن أبي شيبة ناوكيع نا هشام بن عروة عن أبيه : أن رجلا صنع شيئا
في ماله ولم يستأذن أباه فسأل النبي ﷺ ؟ أو أبابكر أو عمر فقال : اردد عليه فانما هو
سهم من كناتك ، ، وقد صح ما رويناه من طريق ابن الجهم نا أبو قلابة الرقاشي نا روح -

(١) سيأتي أنه منسوخ ولم يبح له الا الأكل من البيت لقوله تعالى : (ليس عليكم جناح
أن تأكلوا) الآية (٢) في النسخة رقم ١٤ « بدعوى كاذبة »

هو ابن عبادقة نا ابن جريج اخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : يأخذ الأب - والام من مال ولدهما بغير اذنه ولا يأخذ الابن والابنة من مال أبويهما بغير اذنهما ، وصح مثله نفا من طريق عبد بن حيد عن عبيد الله (١) بن موسى العيسى عن سفيان الثوري عن ابراهيم بن عبد الأعلى عن سويد - هو ابن غفلة - عن أم المؤمنين عائشة من قولها * ومن طريق ابن الجهم نا بشر بن موسى الأسدي نا أحمد بن الوليد الأزرق نا الحباب بن فضالة بن هرم الخنفي قال : قلت لانس بن مالك : جارية لى غلنى عليها أبى لم يخطبها (٢) مال لابي فقال لى أنس : هى له أنت ومالك من كسبه . أنت ومالك له حلال وماله عليك حرام الا ما طابت به نفسه * ومن طريق ابن الجهم نا أبو قلابة نا أبو داود - هو السجستاني - نا محمد بن ابا ن عن حماد عن مسعود بن جبير عن ابن عباس قال أولادكم هبة الله لكم وأموالكم لكم * رويان من طريق ابن مسعود عن عمر بن الخطاب أنه نا أم أبوا بن والابن يطلب أباه بألف درهم أقرضه اياها والاب يقول : انه لا يقدر عليها فأخذ عمر يد الابن فوضعه فى يد الأب فقال : هذا ماله من هبة الله لك * وعن على بن أبى طالب نحوه هذا وانه قضى بمال الولد للوالد وجوز من قال غير هذا * ومن طريق ابن أبى شيبة نا غندر عن ابن جريج كان عطاء لا يرى بأسا بان يأخذ الرجل من مال ولده ما شاء من غير ضرورة * ومن طريق ابن أبى شيبة عن اسراييل عن جابر عن الشعبي عن مسروق (٣) قال : أنت من هبة الله لايك أنت ومالك لايك ، نا ابن أبى شيبة نا عبيد الله - هو ابن موسى - نا الحسن - هو ابن حنبل عن معاذ * والحكم قالا جميعا يأخذ الرجل من مال ولده ما شاء الا الفرج * نا ابن أبى شيبة نا معاوية ابن هشام عن سفيان الثوري عن أبى حمزة عن ابراهيم التيمي قال : الوالد فى حل من مال ولده الا الفرج ومن طريق شعبة عن أبى اسحاق السبيعي عن عبد الله بن أبى ردة بن أبى موسى الأشعري أنه خاصم أباه إلى الشعبي فى مال له فقال الشعبي لعبد الله : أجمع لك ومالك له يعنى لوالده * ومن طريق عبد بن حيد نا أبو نعيم الفضل بن دكين عن الحسن بن صالح بن حنبل عن أبىه عن الشعبي قال : الرجل فى حل من مال ولده * ومن طريق على بن المدينى نا محمد بن أبى عدى نا ابن جريج عن عطاء بن أبى رباح أنه كان لا يرى بأسا أن يأخذ الرجل من مال ولده ما شاء ما لم يضاره * ومن طريق عبد بن حيد نا يزيد بن هارون نا داود بن أبى هند عن سعيد بن المسيب قال : الوالد يأكل من مال

(١) فى النسخة رقم ١٦ « عبد الله » مكبرا وهو غلط (٢) فى النسخة رقم ١٦ « لم

يخطبها » (٣) فى النسخة رقم ١٦ « عن هارون »

ولده ماشاء. والولد لا يأكل من مال والده إلا باذنه. ومن طريق عبد بن حميد نا محمد بن بكر البرساني عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال : يأخذ الوالدان من مال ولدهما ماشاء. ومن طريق عبد بن حميد نا وهب بن جرير بن حازم عن أبيه قال : سمعت الحسن وسأله سائل عن شيء من أمواله ؟ فقال له الحسن : أنت ومالك لايك أما علمت أنك عبد أليك ؟ * ومن طريق عبد بن حميد انا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال : يأخذ الرجل من مال ولده ماشاء. وإن كانت جارية تسراها قال قتادة : لم يعجنى ما قال في الجارية. ومن طريق ليث عن مجاهد قال : يأخذ الرجل من مال ولده إلا الفرج * وقدر وينا عن الحسن أيضا إلا الفرج. وقال ابن أبي ليلى لا يفرم الأب ما استهلك من مال ولده ويجوز بيعه مال ولده الكبير.

قال أبو محمد : ما نعلم خلافا من الصحابة لمن ذكرنا منهم في هذه المسألة وهم عمر : وعلي. وابن مسعود. وعائشة أم المؤمنين. وجابر بن عبد الله. وأنس. وابن عباس. إلا الرواية سمعت عن ابن عمر وأخرى عن علي لم تصح، ولا نعلم لمن ذكرنا من التابعين مخالفا في هذه المسألة إلا ابن سيرين. والنخعي. ومجاهد باختلاف عنهم (١) والزهرى فانهم يقولون كقولنا * رويانا من طريق عبد بن حميد نا الضحاك بن مخلد عن عبد الله ابن عون عن محمد بن سيرين قال : كل واحد منهما أولى بماله يعني الوالد والولد * وبه إلى عبد أخبرني جعفر بن عون عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قال : ليس للأب من مال ابنه إلا ما احتاج إليه من طعام. أو شراب. أو لباس. ومن طريق عبد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال : لا يأخذ الرجل من مال ولده شيئا إلا أن يحتاج فيستفق بالمعروف يعوله ابنه كما كان الأب يعوله فأما إذا كان الأب موسرا فليس له أن يأخذ من مال ابنه فيبقى به ماله أو يضعه في ما لا يحل، قال : فإذا كانت أم التيم محتاجة اتفق عليها من ماله يدها مع يده والموسرة لا شيء لها. ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبيد الله (٢) بن موسى عن عثمان بن الأسود عن مجاهد قال : خذ من مال ولدك ما أعطته ولا تأخذ منه ما لم تعطه. ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : قال رجل لجابر بن زيد : إن أبي يحرمني ماله فقال له جابر : كل من مال أليك بالمعروف. نا ابن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عن يونس بن يزيد عن الزهرى عن سالم بن عبد الله أن حمزة بن عبد الله بن عمر نعر جزورا فجاء سائل فسأل ابن عمر ؟

(١) في النسخة اليمنية وفي النسخة رقم ١٦ « باختلاف عنهما وهو تصحيح بدليل

كلام المصنف بعد وسياقه لأقوال الثلاثة (٢) في النسخة رقم ١٦ « ناعبد الله وهو غلط

قال ابن عمر : ما هزل فقال له حمزة : يا أبتاه فانت في حل أطمع منها ما شئت • نا
 ابن أبي شيبة عن اسراويل عن عبد الأعلى عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب قال :
 الرجل أحق بماله ولده إذا كان صغيرا فإذا كبر واحتاز ماله فهو أحق به ، اسراويل ضعيف •
 قال أبو محمد : بقول ابن سيرين . والنخعي . والزهرى . ومجاهد . وجابر بن زيد
 تقول في كل شيء الا في الآكل خاصة فان للآب والأم أن يأكلا من مال الولد حيث
 وجداه من بيت أو غير بيت فقط ثم لاشئ لهما ولا حكم في شئ من ماله لا يمتق ولا باسداق
 ولا بارتها ان الا ان كانا فقيرين فيأخذ الفقير منهما ما احتاج من مال ولده من كسوة .
 وأكل . وسكنى . وخدمة . وما احتاجا اليه فقط ، وأما الولد فيأكل من بيت أبيه ويبيت
 أمه ماشاء بغير اذنها ولا يأكل من غير البيت شيئا كاجارات النصوص لا يعتمدى حدود
 الله ، فان احتاج اخذ أيضا كما قلنا في الوالدین لقول الله تعالى : (وبالوالدين احسانا وبذی
 القرنى) ثم الحدود . والاحكام لازمة للآب في جارية ولده وفي ماله ولده ولازمة لابن
 في جارية أبيه وأمهم ولهما كما هي فيما بين الأجندين سواء ، والعجب أن الحنفيين والمالكيين
 يشنعون خلاف الصاحب لا يعرف له منهم مخالف اذا وافق شهوراتهم ويحملونه اجماعا
 وبكذبون في ذلك ، وأقرب ذلك ما ذكرنا من دعوى الحنفيين لإجماع الصحابة على
 تضمين الرهن وليس منه الاروايات لاتصح عن عمر . وابنه . وعلى فقط ، وقد صحت
 عن علي رواية باسقاط التضمين اذا أصابه جائحة ثم لا يرون ههنا ما قد صرح عن
 عائشة (١) . وأنس . وابن عباس ، وروى عن علي وابن مسعود لا يخالف لهم يعرف
 من الصحابة رضى الله عنهم حجة أصلا ولا يلتفتون اليه إلا لرواية عن عمر رويناهما من
 طريق شعبة عن أبي بشر عن محمد بن قدامة الحنفى عن رجل منهم أن رجلا غاصم أباه الى عمر
 ابن الخطاب في مال أخذه له أبوه فقال عمر : أما ما كان في يده فانه يرده وأما ما استهلك فليس
 عليه شئ ، وهم قد خالفوا هذا أيضا مع أنها لاتصح لانها عن لا يدري من هو ليس هذا
 من أعجب العجيب ؟ وما ينبغي لذى الحياء ان يهابه وذلى الدين أن يفرقه ، فان قيل :
 فاتم القائلون بكل ما صح عن النبي ﷺ فلم استحلتم ترك الثابت عنه من قوله عليه السلام
 « أنت ومالك لأبيك » قلنا : يعيدنا الله من أن ترك خبر أصح عنه عليه السلام ولو
 أجلب علينا من بين البحرين إلا أن يصح نسخه ، وهذا الخبر منسوخ لاشك فيه لان الله
 عز وجل حكم بميراث الأبوين . والزوج . والزوجة . والبنين . والبنات من مال الولد

(١) في النسخة رقم ١٦ « ما قد صرح عن علي وعائشة » بزيادة لفظ وعلى ، وهي زيادة

سهو من الكاتب بدليل ذكره بعد قريبا

إذا مات وأباح في القرآن لكل مالك أمة وطئها بملك يمينه وحرما على من لا يملكها بقوله تعالى : (إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) فدخل في هذا من له والد ومن لا والد فصح أن مال الولد له يمين لا أبويه ولا حق لمهامه إلا ما جاء به النص بما ذكرنا من الأكل أو عند الحاجة فقط ولو كان مال الولد للوالد لما ورثت زوجة الولد ولا زوج البنت ولا أولادهما من ذلك شيئا لأنه مال لإنسان حي ، ولا كان يحمل لذى والد أن يطأ جاريته أصلا لأنها لا يه كانت تكون ، فصح ورود هذين الحكمين وبقيتهما إلى يوم القيامة ثابتين غير منسوخين أن ذلك الخبر منسوخ وكذلك أيضا صح بالنص والاجماع المتيقن أن من ملك أمة أو عبدا لمها والدان ملكهما للملكة لا لأبيهما ، فصح أيضا أن (١) قوله عليه السلام : « أنه لا يه ، منسوخ وارتفع الاشكال والحدقة ، وهذا ما احتجوا به بالآثر وخالفوا ذلك الآثر نفسه ؛ وأما رهن المرء السلعة تكون لغيره باذن صاحبها فإن الرهن لا يجوز اخراجه عن الارتهان إلا بخروجه عن ملك الراهن . أو بهلاكه . أو باستحاله حتى . يسقط عنه الاسم الذي كان عليه حين رهن أو قبضاء الحق الذي رهن عنه فالرهن غير الراهن للراهن هذا كله في سلته شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، وله أخذ سلته متى شاء . (٢) فالرهن باطل لأنه ليس له حكم الرهن فيما ذكرنا فليس رهنًا وبالله تعالى التوفيق •

١٢٢٢ - مسألة - وإذا استحق الرهن أو بعضه بطلت الصفقة كلها لأنهما تعاقداهما بصحة الرهن ولم تعاقداه قط تلك المدانية الأعلى صحة الرهن وذلك الرهن لاصحة له فذلك المدانية لم تصح قط وبالله تعالى التوفيق •

١٢٢٣ - مسألة - وإذا رهن جماعة رهنًا موثقًا عند واحد أو رهن واحد عند جماعة فأى الجماعة قضى ماعليه خرج حقه من ذلك الرهن عن الارتهان وبقي نصيب شركائه رهنًا بحسبه ، وكذلك إن قضى الواحد بعض الجماعة حقه دون بعض فقد سقط حق المقضى في الارتهان ورجعت حصته من الرهن إلى الراهن وبقيت حصص شركائه رهنًا بحسبها لقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) فصح أن لكل واحد منهم حكمه وبالله تعالى التوفيق •

١٢٢٤ - مسألة - ولا حق للرهن في شيء من رقة الرهن فإن كانت أمة فوطئها فهو رهن وعليه الحد وذلك الولد رقيق للراهن لقول النبي ﷺ : « الولد للفراس وللعاقر

(١) سقط لفظ « أن » من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ « متى أحب »

الحجر ، فالأمة بلا خلاف ليست فراشا للرتين ولا ملك يمين له فهو معتد عامر .
 ١٢٢٥ - مسألة - ورهن الدنانير والدرهم جائز طبع أو لم تطبع ، قال مالك : لا يجوز الآن تطبع ، وهذا قول لا نعله لأحد قبله ولئن كان يخاف انتفاع بها فإن ذلك يخوف على كل ما يرهن ولا فرق ولا سيما مع قوله : أن الدنانير والدرهم لا تسين وإن امره أو غصب درهما أو ديناراً لم يقض عليه بردهما بعينهما وإن كانا حاضرين في يده وإنما عليه مثلهما ، وهذا عجب جداً ! مع قوله في طبعهما في الرهن ، وبالله تعالى التوفيق ، تم كتاب الرهن والحديث رب العالمين ، [وصلى الله على محمد خاتم النبيين] (١) .

كتاب الحوالة

١٢٢٦ - مسألة - روي ثمان طرق البخاري . ومسلم قال البخاري : ناعبد الله ابن يوسف ثماناً مالك عن أبي الزناد عن الأعرج ، وقال مسلم : ناين رافع (٢) ناعبد الرزاق ناعمير عن ممام بن مبه ثم اتفق الأعرج وممام كلاهما عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : «مطل الغنى ظلم وإذا اتبع أحدكم على ملي فليتبع» وصح عن النبي ﷺ ما سنذكره إن شاء الله تعالى في كتاب البيوع بأسناده أنه قال : «إذا اتبعت يباعا فليتبعه حتى يقبضه ، فوجب من هذين النصين أن كل من له عند آخر حق من غير البيع لكن من ضمان غصب أو تعدت بوجه ما أو من سلم فيه . أو من قرض . أو من صلح أو اجارة . أو صداق . أو من كتابة . أو من ضمان فأحاله به على من له عنده حق من غير البيع لكن بأحد هذه الوجوه المذكورة ولا نبالي من وجه واحد كان الحقان أو من وجهين مختلفين وكان المحال عليه يوفيه حقه من وقته ولا يطله فقرض على الذي أحيل أن يستحيل عليه ويحبر على ذلك ويبرأ المحيل بما كان عليه ، ولا رجوع للذي أحيل على الذي أحاله بشئ من ذلك الحق اتصف أو لم ينتصف اعسر المحال عليه اثر الحالة عليه أم لم يعسر لأن رسول الله ﷺ أمره باتباع المحال عليه ولا يجوز له اتباع غيره فإن غره وأحاله على غير ملي والمحيل يدري أنه غير ملي أو لا يدري فهو عمل فاسد وحقه

(١) الزيادة من النسخة الحالية ، وهي النسخة التي استنسخها السيد محمد حسين نفطيف من حلب بواسطة الشيخ راغب الطباخ الكنتي المشهور وأرسلها إلينا جزي الله الجميع خيراً
 (٢) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية «ناين أبي رافع» بزيادة لفظ «أبي» وهو غلط صححناه من كتب تراجم رجال الحديث ، واسم ابن رافع محمد ، وهو موافق لما في صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٦٠ ، وهو في صحيح البخاري ج ٣ ص ١٩١

باقى على المحيل كما كان لأنه لم يحمله على ملى. ولا يجوز الحوالة إلا على ملى. بنص الخبر، وقال الشافعى: لا يرجع على المحيل فى كل ذلك وهذا خطأ (١) لما ذكرناه، وقال أبو حنيفة. ومالك: كقولنا، فإن كان أحد الحقين من بيع والآخر من غير بيع فظهر أن كان الحق على المحيل من غير بيع وكان حق المحيل على المحال عليه من بيع أو غير بيع جازت الحوالة فإن كان الحق على المحيل من بيع لم يجز إلا بوجه التوكيل فى وكله على قبض حقه قبله فإن قبضه للموكل له حين مصيره بيده صار قابضاً ذلك الحق لنفسه وبرى. المحيل وإن لم يقدر على قبضه لما منع ما أى مانع كان؟ رجع على المحيل بحقه لئى النبى ﷺ عن بيع ما تبعت حتى قبضه؛ وأما براءة ذمة الموكل إذا قبض الوكيل الحق فلا نه مأمور بأن يقضيه لنفسه إذا صار بيده فإن فعل فقد استوفى حقه وإن لم يفعل فقد اعتدى اذضيع مال موكل فلزمه ضمانه بالتضييع *

[فصار ضمانه بالتضييع] (٢) فصار مثله عليه لو كله فذمته؛ وقال أبو حنيفة: ان جحد المحال عليه الحوالة ولم تقم عليه بينة وحلف رجع الذى أحيل على المحيل بحقه، وكذلك ان مات المحال عليه ولا مال له، وقال أبو يوسف. ومحمد: وكذلك اذا أنلس القاضى المحال عليه وأطلقه من السجن أيضاً *

قال أبو محمد: هذا قول فاسد لمخالفته أمر رسول الله ﷺ، ولأنهم مجمعون معنا على أن الحوالة اذا صح أمرها فقد سقط الحق عن المحيل واذا قد أقروا بسقوطه فن الباطل رجوع حق قد سقط بغير نص يوجب رجوعه ولا اجماع يوجب رجوعه، فإن قالوا: قد روى عن عثمان انه قال فى الحوالات: ليس على مال مسلم توا (٣) *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر أو غيره عنه عن قتادة عن على بن أبى طالب انه قال فى الذى أحيل: لا يرجع على صاحبه إلا أن يفسد أو يموت، وهو قول شريح. والحسن والنخعي. والشعبي كلهم يقول: ان لم ينصفه رجع على المحيل، وعن الحكم لا يرجع على المحيل إلا أن يموت المحال عليه قبل أن ينصف فانه يرجع الى المحيل قلنا: لا حاجة فى أحد دون رسول الله ﷺ فكيف وقد رويان من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن على بن عبيد الله عن سعيد بن المسيب أنه كان لايه المسيب دين على انسان ألفا درهم ولرجل آخر على على بن أبى طالب ألفا درهم فقال ذلك الرجل للمسيب: أنا أحيلك على على وأحلى أنت على فلان ففعلاً فتنصف المسيب من على وتلف مال الذى أحاله المسيب

(١) فى النسخة رقم ١٦ وهو خطأ (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦ وهى زيادة

لا حاجة اليها ولم تعد شيئاً (٣) أى ضياع وخسارة، والتو الهلاك

عليه فأخبر المسبب بذلك على بن أبي طالب فقال له على : أبعد الله ، فهذا خلاف الرواية عن عثمان والذي ذكرنا عن على ، وهذه موافقة لقولنا ، وإذا اختلف السلف فليس بعض ما روى عنهم بأولى من بعض باتفاقكم معناني ذلك ولسنا نرى إحالة من لاحق للمحال عنده لأنه أكل مال بالباطل وإنما يجوز عندنا مثل فعل على . والمسبب رضى الله عنهما على الضمان فإنه إذا ضمن كل واحد من الفريقين ما على الآخر من غير شرط جاز ذلك ولم وتحول الحق الذى على كل واحد منهما على الآخر ، وقال أبو حنيفة . ومالك : لا يغير المحال على قبول الحوالة واحتجوا فى ذلك بأن قالوا : لو وجب إجباره لوجب أيضا إذا أحاله المحال عليه على آخران يغير على اتباعه ثم إذا أحاله ذلك على آخران يغير أيضا على اتباعه وهكذا أبدا .

قال أبو محمد : هذه معارضة لامر رسول الله ﷺ وفى هذا ما فيه فكيف والذي اعترضوا به فاسد ؟ لأنه مطلق من غنى أو حوالة على غير ملى ، ومطل الفنى ظلم والحوالة على غير ملى . لم يؤمر بأن يقبلها وإنما الحوالة على من يجعل الانصاف بفعله لا بقوله والافليس حوالة بنص الحديث .

١٢٢٧ - مسألة - وإذا ثبت حق المحلى على المحال عليه بإقراره أو بينة عدل وإن كان جاحدا فى حوالة صحیحة ، وقال مالك : لا يجوز الا بإقراره بالحق ققط . وهذه دعوى بلا برهان ، واحتج له من قلده بأنه قد تخرج البينة فيبطل الحق قلنا : وقد يرجع عن إقراره بذلك الحق ويقم بينة بأنه قد كان أداه فيبطل الحق ولا يجوز تخصيص ما لم يخصه رسول الله ﷺ بالآراء الفاسدة ، وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى (وما كان بك نسيا) .

١٢٢٨ - مسألة - ويجوز الحوالة بالدين المؤجل على الدين المؤجل إلى مثل أجله لا إلى أبعد ولا إلى أقرب ، ويجوز الحوالة بالحال على الحال ولا يجوز بحال على مؤجل ولا مؤجل على حال ولا يجوز على مؤجل إلى غير أجله لأن فى كل ذلك إيجاب تأجيل حال أو إيجاب حلول مؤجل ، ولا يجوز ذلك إذ لم يوجه نص ولا إجماع ، وأما المؤجل بالمؤجل إلى أجله فلم يمنع منه نص ولا إجماع فهو داخل فى أمره عليه السلام « من اتبع على ملى . أن يتبعه » ثم كتاب الحوالة والحمد لله رب العالمين .

كتاب الكفالة

١٢٢٩ - مسألة - الكفالة هى الضمان . وهى الزعامة . وهى القبالة . وهى الحماة ،

فمن كان له على آخر حق مال من بيع أو من غير بيع من أى وجه كان حالاً أو إلى أجل سواء كان الذى عليه الحق حياً أو ميتاً فضمن له ذلك الحق انسان لاشئ عليه المضمون عنه بطيب نفسه وطيب نفس الذى له الحق فقد سقط ذلك الحق عن الذى كان عليه وانتقل الى الضامن ولزمه بكل حال ولا يجوز للمضمون له أن يرجع على المضمون عنه، ولا على ورثته أبداً بشئ من ذلك الحق انتصف أو لم ينتصف ولا بحال من الأحوال ولا يرجع الضامن على المضمون عنه ولا على ورثته أبداً بشئ مما ضمن عنه أصلاً سواء رغب اليه في أن يضمنه عنه أو لم يرغب اليه في ذلك الا في وجه واحد وهو أن يقول الذى عليه الحق اضمن عني هذا على فإذا أدبت عني فهو دين لك على فهنا يرجع عليه بما أدى عنه لانه استقرضه ما أدى عنه فهو قرض صحيح ه أما قولنا : ان الكفالة هي الضمان . والحالة . والزعامة . والقبالة ، والضامن هو القليل . والكفيل . والزعيم . والحيل فالثقة والدبابة لا خلاف فيما في ذلك ، وأما عموم جواز الضمان في كل حق من بيع أو غيره فلا نه ليس فيه بيع أصلاً وانما هو نقل حق فقط ، وأما جواز الضمان بغير رغبة المضمون عنه فلهارونا من طريق أبي داود نا مسدد [بن مسرهد] (١) نا يحيى بن سعيد القطان نا ابن أبي ذئب قال : حدثني سعيد ابن أبي سعيد المقبري قال : سمعت أبا شريح الكعبي يقول : قال رسول الله ﷺ : « انكم يا معشر خزاعة قتلت هذا القليل [من هذيل] (٢) واني عاقله ، وذكر باقي الخبر ، فضمن النبي ﷺ عنهم الدية بغير رغبة في ذلك ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز الضمان إلا بمحض الذى له الحق إلا في موضع واحد هو المريض يقول لورثته : أياكم يضمن عني دين فلان على فيضمنه أحدهم - فيجوز بغير محضر الطالب ، وهذا كلام في غاية الفساد لانه دعوى بلا برهان أصلاً ، واحتج له بعض المبشرين بتقليده انه عقد كالنكاح والبيع فلا يصح الا بمحضهما جميعاً ه

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله فاسد ثم أنه لو صح لكان هذا منه عين الفساد (٣) أول ذلك انهم يتقضون من قرب فيجيزون نكاح الصغيرة بغير محضرها ويجيزون الضمان لدين المريض بغير محضر صاحب الحق ، ثم ان الضمان ليس عقداً على المضمون له وانما هو على الضامن وحده وانما للمضمون له انصافه من حقه فقط فان انصف في مثل هذا وإلا فلا يلزمه ما لم يرض به وهو باق على حقه كما كان ، وراموا الفرق بين مسألة المريض وغيرها بان قالوا : ان الدين قد تمين في مال المريض ه

(١) الزيادة من سنن أبي داود (٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) في النسخة

رقم ١٤ والنسخة اليمنية « عين الباطل »

قال على : وقد كذبوا ما تعين قط في ماله الا بعد موته ، وأبو حنيفة لا يميز ضمان دين على الميت الا بان يترك وفاء فظهر فساد قولهم جملة . واحتجوا في ذلك بان الدين قد هلك وأجازوا الضمان على الحق المفلس والدين قد هلك وهذا تناقض ، فان قالوا : قد يكسب المفلس (١) ما لا قلنا : وقد يطرأ للميت مال لم يكن عرف حين موته ، وهذا منهم خلاف لرسول الله ﷺ مجرد ، ومن قال بقولنا في الضمان عن الميت الذى لا يترك وفاء ما لك وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن . والشافعى . وأبو سليمان . رويان من طريق البخارى نامكى بن ابراهيم نايزيد بن أبى عبيد عن سلة بن الأكرع [رضى الله عنه] (٢) قال : « كنا جلوسا عند النبي ﷺ اذ أتى بجماعة فقالوا : صل عليها فقال : هل ترك شيئا ؟ قالوا : لا قال : فهل عليه دين ؟ قالوا : نعم ثلاثة دنانير قال : صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه » ، في هذا الخبر جواز ضمان دين الميت الذى لم يترك وفاء بدينه بخلاف رأى أبى حنيفة ، وفيه أن الدين يسقط بالضمان جملة لأنه لو لم يسقط عن الميت وينتقل الى ذمة أبى قتادة لما كانت الحال الا واحدة ، وامتناعه عليه السلام من الصلاة عليه قبل ضمان أبى قتادة لديه ثم صلاته عليه السلام عليه بعد ضمان أبى قتادة برهان صحيح على أن الحال الثانية غير الاولى وان الدين الذى لا يترك به وفاء قد بطل وسقط بضمان الضامن ولزم ذمة الضامن بقول أبى قتادة الذى أقره عليه النبي ﷺ على دينه ، فصح أن الدين على الضامن بعد لاعلى المضمون عنه . وفيه أيضا جواز الضمان بغير محضر الطالب الذى له الحق ، واذا سقط الدين بالضمان كما ذكرنا فلا يجوز رجوعه بعد سقوطه بالدعوى الكاذبة بغير نص ولا اجماع ، وأيضا الخبر الذى رويانا من طريق مسلم نايمحي بن يحيى انا حماد بن يزيد عن هارون بن رثاب حدثني كنانة بن نعيم العدوى عن قبيصة بن مخارق الهلال « أن رسول الله ﷺ قال له : يا قبيصة ان المسألة لا تلحل الا لاحد ثلاثة (٣) رجل تحمل حمالة فخلت له المسألة حتى يصيبها ثم يسلك » وذكر باقى الخبر ، فقم عليه السلام اباحة تحمل الحمالة عموما بكل حال ، وبالله تعالى التوفيق .

وأما قولنا : انه ان لم يرض المضمون له بالضمان لم يلزمه الا بان يوفيه أيضا من حقه فليس له حينئذ الا اخذه منه أو تركه جملة ، ولا طلب له على المضمون عنه بعد ما فلانه

(١) في النسخة رقم ١٦ « قد يكتسب المفلس » (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ١٩٤ والحديث مطول اختصره المصنف (٣) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية « لاحد ثلاثة رجال » بزيادة لفظ « رجال » وما هنا موافق لما في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٨٤

صاحب الحق ولم يأت نفس بلزوم ترك طلب غريمه بل الضمان حيثئذ مطلق له ، وقد قال عليه السلام : « مطلق النفي ظلم » وأمر عليه السلام أن يعطى كل ذي حق حقه فان أنصف فقد أعطى حقه ومن أعطى حقه فلاحقه له سواء ، قالت قيل : فأنتم أصحاب اتباع الآثار (١) فن أن أجزتم الصلاة على من مات وعليه دين لا وقاله به ؟ قلنا : سبحان الله ! أوليس في قوله عليه السلام لهم : « صلوا على صاحبكم » بيان في أنه عليه السلام المخصوص بهذا الحكم وحده لأحد من المسلمين سواء لا الامام ولا غيره ؟ فكيف وقد روينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر قال : « كان النبي ﷺ لا يصلي على رجل مات وعليه دين فأتى بميت فقال : عليه دين ؟ قالوا : نعم ديناران فقال أبو قتادة الأنصاري : هما على بارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما فتح الله على رسوله قال : أنا أولى بكل مؤمن من نفسه فن ترك دينا ففعل قضاؤه ، وذكر الخبر ، وعن أجاز الضمان عن الميت الذي لم يترك وقاه ابن أبي ليلى . ومالك . وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن . والشافعي . وأبو سليمان وما نعلم لأبي حنيفة سلفا في قوله : قال أبو حنيفة . وسفيان الثوري . والأوزاعي . وأبو عبيد . واسحاق . وأحمد . والشافعي . ومالك في أول قوله : ان للمضمون له أن يطلب بحقه ان شاء الضامن وان شاء المضمون ، وقال مالك في آخر قوله : اذا كان المضمون عنه مليا بالحق فليس لطالب الحق أن يطلب الضامن وإنما له طلب المضمون عنه فقط الا أن ينقص من حقه شيء فيؤخذ من الضامن حيثئذ والا أن يكون المضمون عنه غائبا أو يكون عليه ديون الناس فيخاف المضمون له محاصة الغرماء فله في هذين الوجهين أن يطلب الضامن [أيضا] (٢) حيثئذ .

قال أبو محمد : أما هذا القول الذي رجع اليه مالك فظاهر العوار لأنه دعاوى كله (٣) بلا برهان وتقاسيم بلا دليل لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد نعلمه من صاحب أو تابع . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، وقال ابن أبي ليلى . وابن شبرمة . وأبو ثور . وأبو سليمان وجميع أصحابنا كما قلنا من أن الحق قد سقط جملة عن المضمون عنه ولا سبيل للمضمون له اليه أبدا وإنما حقه عند الضامن أنصفه أول نصفه .

روينا من طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن أشعث هو ابن عبد الملك الحراني عن الحسن . ومحمد بن سيرين قالا جميعا : الكفالة . والحوالة سواء ، وقد ذكرنا برهان

(١) في النسخة رقم ١٦ ، اتباع آثار ، (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) في النسخة

رقم ١٦ «لأنه دعاوى كلها»

ذلك من السنة ، وأيضا فان من الحال الممتنع أن يكون مال واحد معدود بمعدود هو كله على زيد وهو كله على عمرو ، ولو كان هذا لكان للذى هو له عليهما أن يأخذهما جميعا بجميعه فيحصل له العدد مضاعفا ، ولما سقط عن أحدهما حق قدره بما دأه آخر عن نفسه ما لزمه أيضا ولم لا يقولون بهذا ، فظهر تناقضهم واختلاط قولهم (١) وأنه لا يعقل ولا يستقر ، فان قالوا : إنما هو له على أيهما طلبه منه قلنا : فهذا أدخل في الحال لانه على هذا لم يستقر حقه على واحد منهما بعد لاعلى الضامن ولا على المضمون عنه ؛ فاذ هو كذلك فلا حق له على واحد منهما بعد ، فان قالوا : فانكم تقولون في وارثين ترك مورثهما ألفى درهم فاخذ كل واحد منهما ألف درهم ثم ظهر غريم له على الميت ألف درهم : انه يأخذ ما من أيهما شاء ، وتقولون فيمن باع شقصا مشاعا ثم باعه المبتاع من آخر ، والثالث من رابع : إن الشفيع يأخذه بالشفعة من أيهم شاء ، وتقولون فيمن غصب مالا ثم وهبه لآخر : فان المنصوب منه يأخذ بماله أيهما شاء قلنا : نعم وليس شئ من هذا مما أنكرناه من كون مال واحد على اثنين هو كله على كل واحد منهما اما الوارثان فانها اقتسما ما لا يحل لهما اقتسامه وحق الغريم في ذلك المال بعينه لا عند الوارثين أصلا فانما يأخذ حقه من مال الميت حيث وجده ثم يرجع المأخوذ منه على صاحبه فيقتسمان ما بقى للغريم (٢) حيث ذوالقسمة الاولى فاسد لان الله تعالى لم يجعل للورثة شيئا إلا بعد الوصية . والدين ، وأما الناصب يجب ما غصب حق المنصوب منه عند الناصب وحق الناصب أن يرجع بما يؤدى على الذى وهبه إياه بغير حق فالمنصوب منه ان طلب الناصب طلبه بحقه عنده وان طلب الموهوب له طلبه بحق الناصب عنده من رد ما وهبه بالباطل فاذا فعل استحقه المنصوب منه بحقه عند الناصب وهكذا كل ما انتقل ذلك المال بغير حق ، وأما الشفيع فانه مخير بين امضاء البيع أو رده فهو يعطى بيع من شاء منهم ويرد بيع من شاء منهم بحق الشفعة ، فظهر فساد تطهيرهم وبالله تعالى تأيده .

واحتجوا على خبر أبي قتادة الذى ذكرنا بخبر رويناه من طريق ابن أبى شيبة عن حسين بن علي الجعفى عن زائدة عن عبادة بن محمد بن عقيل عن جابر قال : ومات رجل فقال رسول الله ﷺ : أعليه دين ؟ قلنا : نعم دينار فقال عليه السلام : صلوا على صاحبكم فتحملها أبو قتادة فقال له رسول الله ﷺ : حق الغريم عليك وبرى منها الميت قال : نعم يا رسول الله فصلى عليه فلما كان من الغد قال عليه السلام لابي قتادة : ما فعل الدياران ؟ قال : يا رسول الله انما دفناه أمس ثم أتاه بعد فقال له : ما فعل

(١) فى النسخة رقم ١٦ «واختلاط أقوالهم» (٢) فى النسخة رقم ١٦ «ما بقى عن الغريم»

الدبران؟ قال : قضيتها يا رسول الله قال : الآن بردت عليه جلده ، ، وبخبرين آخرين لا يصحان أحدهما « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه » والآخرفيه انه عليه السلام قال لعلي اذ ضمن دين الميت : « فك الله رهائك كما فككت رهان أخيك ، » قال أبو محمد : وهذا من العجب (١) احتجاجهم بأخبارهم أعظم حجة عليهم أما فك الله رهائك كما فككت رهان أخيك فليس فيه دليل ولا نص على ما يدعونه من بقاء الدين على المضمون عنه ، ونحن نقول : انه قد فك رهانه بضمائه دينه فقط فانه حول دينه على نفسه (٢) حيا كان المضمون عنه أو ميتا ، وأما نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه فليس فيه أنه حكم المضمون عنه ولا أنه حكم من لم يمتل بدينه بعد طلب صاحبه إياه منه ، ونحن نقول : ان المطالب بدينه في الآخرة إنما هو من مطل به وهو غنى فصار ظالما فعليه أثم المطل أعسر بعد ذلك أولم يعسروا ان كان حق الغريم فيما يتخلف من مال أو قسم الغارمين من زكوات المسلمين ان لم يخلف مالا ، وقد يمكن أن يفوق الله تعالى عنه ذنب المطل اذا قضى عنه بما يتخلف أو من سهم الغارمين أو قضاء عنه الضامن نفس هذا جاءت الأحاديث في تشديد أمر الدين ، وأما من لم يمتل قط به فلم يظلم واذا لم يظلم فلا أثم عليه ولا تبعة وحق الغريم ان مات الذي عليه الدين فيما يتخلف أو قسم الغارمين والظالم حيثن من مطله بعد موت الذي عليه الدين من ورثة أو سلطان ولا أثم على الميت أصلا لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وهو لم يمتل في حياته فلم يظلم واذا لم يظلم في حياته فليس في وسعه الانصاف بعد موته وإنما عليه الاقرار به فقط وبالله تعالى التوفيق [وبه تأيد] (٣) *

وأما حديث أبي قتادة من طريق عبد الله بن محمد بن عتيق فاعظم حجة عليهم لو كان لهم مسكة انصاف (٤) لان فيما نسا قول النبي ﷺ للضامن عن الميت : « حق الغريم عليك وبري ، منهما الميت ، قال الضامن : نعم ، » ليس في هذا كفاية لمن له مسكة دين أو أقل تمييز ؟ ولكنهم قوم مفتونون ، فلن قيل : فامعنى قول النبي ﷺ اذ قضاهما : والآن بردت عليه جلده ؟ قلنا : هذا لا متعلق فيه في بقاء الدين على الميت ولا في رجوعه عليه لان نص الخبر قد ورد فيه بعينه : « ان الميت قد برى ، من الدين وان حق الغريم على الزعيم » فلا معنى للزيادة في هذا ، وأما قوله عليه السلام : « الآن بردت عليه جلده » فقد أصاب عليه السلام ما أراد وقوله الحق لا تشك فيه لكن نقول : انه قد يكون تبريد زائد دخل عليه حين

(١) في النسخة رقم ١٦ « وهذا من العجائب ، بصيغة الجمع (٢) في النسخة الحلية

« عن نفسه » (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٤) أى بقية من انصاف

التضاء عنه وان كان لم يكن قبل ذلك في حرك كما تقول لقد سرتني فملك وان لم تكن قبل ذلك في م ولا حزن ، وكما لو تصدق عن الميت بصدقة لكان قد دخل عليه بهاروح زائد ولا بدوان لم يكن قبل ذلك في كرب ولا غم ، ويمكن أن يكون قد كان مطل وهو غنى فحصل له الظلم ثم غفر الله تعالى له ذلك الظلم بالتضاء والله أعلم إلا أنه لا متعلق لهم بهذا أصلاً وانما هو حكم من أحكام الآخرة ونحن نجتد من سن سنة سوء في الاسلام كان له اثم ذلك واثم من حمل بها أبداً ، ونجتد من سن سنة خير في الاسلام كان له أجر ذلك وأجر من عمل بها أبداً ، فقد يؤجر الإنسان بفعل غيره ويعاقب بفعل غيره اذا كان له فيها سبب ، وقد يدخل الروح على من ترك ولدا صالحا يدعوه ويفعل الله ما يشاء لا يسأل عما يفعل وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : لا يرجع الضامن بما أدى سواء بأمره ضمن عنه أو بغير أمره إلا أن يكون المضمون عنه استقرضه فلما ذكرنا من سقوط الحق عن المضمون عنه وبراءته منه واستقراره على الضامن ، فن الباطل المتيقن والظلم الواضح أن يطالب الضامن من أجل أدائه حقا لزمه وصار عليه واستقر في ذمته من لاحق قبله له ولا للذي أداه عنه وهذا لا يخاف به وما ندرى لمن قال : انه يرجع الضامن على المضمون عنه بما أدى حجة أصلاً ، وقال مالك : يرجع الضامن على المضمون عنه بما أدى عنه سواء بأمره ضمن عنه أو بغير أمره ، وقال أبو حنيفة . والحسن بن حنبل . والشافعي : ان ضمن عنه بأمره رجع عليه وان ضمن عنه بغير أمره لم يرجع عليه وكلا القولين فاسد (١) لا دليل عليه أصلاً . وتقسيم فاسد بلا برهان : وقال ابن أبي ليلى : وابن شبرمة . وأبو ثور . وأبو سليمان بمثل قولنا *

قال أبو محمد : وموه بعضهم بخبر واه رويناه من طريق أبي داود عن القعني عن الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس : ان رجلاً لزم غريماً له بعشرة دنانير فقال : والله لا أفارقك حتى تقضي أو تأتيني بحملى فحمل بهاروسول الله ﷺ فأتاه بقدر ما وعده فقال له النبي ﷺ : من أين أصبت هذا الذهب ؟ قال : من معدن قال : لا حاجة لنا فيها ليس فيها خير فقضاها عنه رسول الله ﷺ . هـ

قال علي : في احتجاجهم بهذا الخبر محج ! أول ذلك انه من رواية عمرو بن أبي عمرو وهو ضعيف ضعفه ابن معين وغيره وقد تركوا روايته في غير قصة ، منها روايته من هذه الطريق قسها عن النبي ﷺ : من أتى بهيمة فقتلوه واقتلوا [معه] (٢) ، ثم

لو صح لما كان لهم فيه حجة لأن فيه فأنه بقدر ما وعده ، فصح أن المضمون عنه وعده عليه السلام بأن يأتيه بما تحمله عنه وهذا أمر لا تأباه بل به قول إذا قال المضمون للضامن : انا آتيتك بما تحمله به عني ، ثم العجب الثالث احتجاجهم بهذا الخبر وهم أول مخالف له لأن فيه أن ما أخذ من معدن فلاخيره وهم لا يقولون بهذا ، فمن أعجب ممن يحتج بخبر ليس فيه أثر بما يحتج به فيه ثم هو مخالف لنص ما فيه ونسأل الله الدافية •

١٢٣٣ - مسألة - وحكم العبد . والحر . والمرأة . والرجل . والكافر . والمؤمن سواء لعدم النص الذي أوردناه في ذلك ولم يأت نص بالفرق بين شيء مما ذكرناه ، وبالله تعالى التوفيق •

١٢٣١ - مسألة - ولا يجوز ضمان ما لا يدري مقداره مثل أن يقول له : انا أضمن عنك ما فلان عليك لقول الله تعالى : (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) لأن تكون تجارة عن تراض منكم ، ولاخباره عليه السلام : • انه لا يحل مال مسلم الا بطيب نفس منه ، والتراضي . وطيب النفس لا يكون الا على معلوم القدر هذا أمر يعلم بالحس والمشاهدة (١) •

١٢٣٢ - مسألة - ولا يجوز ضمان ما لم يجب بعد كمن قال لآخر : انا أضمن لك ما تنقرضه من فلان ، أو قال له : اقترض من فلان دينارا وأنا أضمنه عنك ، أو قال له : أقرض فلانا دينارا وأنا أضمنه لك وهو قول ابن أبي ليلى . ومحمد بن الحسن . والشافعي . وأبي سليمان لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، ولأن الضمان عقد واجب ولا يجوز الواجب في غير واجب وهو التزام ما لم يلزم بعد وهذا محال وقول من فاسد ، وكل عقد يلزم حين التزامه فلا يجوز أن يلزم في ثلث وفي حين لم يلزم فيه وقد لا يقرضه ما قاله وقد يموت القائل لذلك قبل أن يقرضه ما أمره باقرضه ، فصح بكل هذا انه لا يلزم ذلك القول ، فان قال له : أقرضني كذا وكذا وأضفه الى فلان أوزن عني لفلان كذا وكذا أو أنفق عني في أمر كذا فا أنفقت فهو على أوابع لي أمر كذا فهذا جائز لازم لانها وكالة وكله بما أمره به •

وأجاز ما ذكرنا بطلانه أبو حنيفة . وأبو يوسف . ومالك . وعثمان بن عيسى . واحتج لهم بعض المتقدمين بتقليدهم بان رسول الله ﷺ ولي زيد بن حارثة جيش الامراء فان مات فالأمير جعفر بن أبي طالب فان مات فالأمير عبدالله بن رواحة . قال : فكما يجوز المخاطرة في الولايات فهي جائزة في الضمان •

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأنه لانسبة بين الولاية وبين الضمان ولا نسبة بين الوكالة وبين الضمان لأن الولاية فرض على المسلمين الى يوم القيامة وليس الضمان فرضا ، وأما الوكالة فحكم على حياله جابه النص ، ثم نسألهم عن قل : أنا أضمن لك ما أقرضته زيدا ثم مات فأقرض المقول له ذلك زيدا ما أمره به ؟ أيلزمونه ذلك بعد موته ؟ فهذا عجب ! أم لا يلزمونه ؟ فقد تركوا قولهم الفاسدور جمعوا إلى الحق ولئن لزمه ضمان ذلك في ذمته في حياته فهو لازم له في ماله ولا بد بعد موته من رأس ماله ، ونسألهم عن ضمن كل ما يتدان به زيد إلى اقتضاء عمره ؟ فإن ألزموه ذلك كان شناعة من القول وإن لم يلزموه تناقضوا : ونقول لهم : كالم يجز الثمر والمخاطرة في البيع ولا يجوز اصداق مالم يخلق بعد فكذلك لا يجوز ضمان مالم يلزم بعد ، فهذا أصح من قياسهم على الامارة والوكالة والدلائل ههنا على بطلان قولهم تكثر جدا وفيما ذكرنا كفاية .

١٢٣٣ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط في ضمان اثنين عن واحد أن يأخذ أيهما شاء بالجميع ولا أن يشترط ذلك الضامن في نفسه وفي المضمون عنه ولا أن يشترط أن يأخذ المولى منهما عن المعسر والمخاضر عن الغائب ؛ وهو قول ابن شبرمة . وأبي سليمان ، وأجاز هذا الشرط شريح . وابن سيرين . وعطاء . وعمرو بن دينار . وسليمان ابن موسى . وهو قول سفيان الثوري . وأبي حنيفة . ومالك *

برهان صحة قولنا قول النبي ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » ، وهذا شرط لم يأت باباحته نص فهو باطل ، وأيضا فإنه ضمان لم يستقر عليهما ولا على واحد منهما بعينه وإنما هو ضمان معلق على أحدهما بغير عينه لا يدري على أيهما يستقر (١) فهو باطل لأن مالم يصح على المرء بعينه حين عقده إياه فن الباطل أن يصح عليه بعد ذلك في حين لم يعقده ولا التزمه ، وهذا واضح لا خفاء به ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٣٤ - مسألة - فإن ضمن اثنان فصاعدا حقا على انسان فهو بينهما بالحصص لما ذكرنا ، فلو ابتاع اثنان يما أو تداينا دينا على أن كل واحد منهما ضامن عن الآخر فإن ما كان على كل واحد منهما قد انتقل عنه واستقر على الآخر لا يجوز غير هذا أصلا لما ذكرنا قبل ، ولأن من الباطل المحال الممتنع أن يكون مال واحد على اثنين فصاعداً يكون كله على كل واحد منهما لأنه كان يصير الدرهم درهمين ولا بد أن يكون غير لازم لأحدهما بعينه ولألهما جميعا ، وهذا هوس لا يعقل ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٣٥ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط في بيع ولا في سلم ولا في مدينة أصلا إعطاء ضامن؛ ولا يجوز أن يكلف أحد في خصومة إعطاء ضامن به لئلا يهرب، ولا يجوز أن يكلف من وجب له حق من ميراث أو غيره ضامنا، وكل ذلك جور وباطل لأنه كله شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل، ولأنه تكليف مالم يأت قط نص من الله تعالى ولا من رسوله عليه السلام بإيجابه فهو شرع لم يأذن به الله تعالى، فإن احتج من يجر ذلك أو بعضه بالخبر الذي رواه من طريق عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن جعفر بن زريعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبيه عن أبي هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر رجلا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار فذكر كلاما وفيه فقال: اتنى بالكفيل فقال: كفى بالله كفيلا فقال: صدقت فدفعها إليه إلى أجل مسمى فخرج في البحر فقضى حاجته ثم اتى مركا [يركبها] (١) يقدم عليه للأجل الذي أجله فلم يجد مركا فأخذ خشبة فقرعها ثم ادخل فيها ألف دينار وصحيفة منه إلى صاحبه ثم زجج (٢) موضعها ثم أتى بها إلى البحر فذكر كلاما وفيه فرمى بها إلى البحر» وذكر باقي الخبر، وذكر البخاري هذا الخبر منقطعا غير متصل، فإن هذا خبر لا يصح لأنه من طريق عبد الله بن صالح وهو ضعيف جدا، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لأنه شريعة غير شريعتنا ولا يلزمنا غير شريعة نينا ﷺ، قال الله تعالى: (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) والعجب أنهم أول مخالف له فانهم لا يجوزون البتة لاحد ان يذف ماله في البحر لعله يبلغ إلى غريمه بل يقضون على من فعل هذا بالسفوف ويحجرون عليه ويؤذونه (٣) فكيف يستسهل ذو حياء ان يحتاج على خصمه بما هو أول مخالف له وحسبنا الله ونعم الوكيل.

١٢٣٦ - مسألة - ولا يجوز ضمان الوجه أصلا لا في مال ولا في حد ولا في شيء من الأشياء لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل، ومن طريق النظر اننا سلم عن تكفل بالوجه فقط فباب المكفول ماذا تصنعون بالضمامن لوجهه ألتزمونه غرامة ماعلى المضمون فهذا جور وأكل مال بالباطل لأنه لم يلتزمه قط أم تركونه؟ فقد أبطلتم الضمان بالوجه الذي جاذبتم (٤) فيه الخصوم وحكمتم بأنه لا معنى له أم تكلفونه طلبه؟ فهذا تكليف الحرج ومالا طاقة له به ومالم يكلفه الله تعالى إياه قط ولا منفعة فيه ولعله يزول عن موضعكم ولا يطلبه ولكن يشتغل بما يعنيه، وقولنا هذا هو أحد

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٩٣ (٢) أى سوى موضع الثمر وأصله

(٣) في النسخة رقم ١٦ وهو يؤذونه وهو تصحيف (٤) في النسخة الحليية وغيرها «جادلتم»

قول الشافعى . وقول أبى سليمان ، وقال أبو حنيفة . ومالك : يجوز ضمان الوجه الا ان مال الكافل : ان ضمن الوجه غرم المال الآن يقول الوجه خاصة فكان هذا التقسيم طريقا جدا وما يعلم أحد فرق بين قوله أنا ضمن وجهه وبين قوله أنا ضمن وجهه خاصة ، وكلا القولين لم يلتزم فيه غرامة مال ولا ضمانه أصلا فكيف يجوز أن يأخذ بغرامة مال لم يضمنه قط ؟ وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وما نعلم لمالك في هذا التقسيم سلفا .

واحتج المجيزون ضمان الوجه بخبررو بناء من طريق العقيلي عن ابراهيم بن الحسن الهمداني عن محمد بن اسحاق البلخي عن ابراهيم بن خثيم بن عراك بن مالك عن أبيه خثيم عن عراك عن أبي هريرة « أن النبي ﷺ كفل في تهمة » . و بما رويناه من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلى عن أبيه ان عمر بن عبد الله بن مسعود هذيم قد كره الخبر وفيه « أنه وجد فيهم رجلا وطى . أمة امرأته فولدت منه فأخذ حمزة بالرجل كفيلا » لانهم ذكروا له ان عمر قد عرف خبره وانهم لم ير عليه رجلا لكن جلده مائة فلما أتى عمر أخبره الخبر فصدقه عمر قال : وانما درأ عنه الرجم (١) لانه عذره بالجحالة . وبخبر رويناه من طريق اسرائيل عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب أن ابن مسعود أتى يقوم بقرون بقبوة مسيلة وفهم ابن النواحة فاستتابه فأبى فضرب عنقه ثم ابن مسعود استشار أصحاب رسول الله ﷺ في الباقي فأشار عليه عدى بن حاتم بقتلهم وأشار عليه الأشعث بن قيس . وجري بن عبد الله باستتابتهم وان يكفلهم عشائهم فاستتابهم فكفلهم عشائهم وقاهم الى الشام . وذكروا أن شريحا كفل في دم وحبسه في السجن ؛ وان عمر بن عبد العزيز كفل في حدقا : وهذا اجماع من الصحابة كما ترى .

قال أبو محمد : في احتجاج من احتج بهذا كهدليل على رقة دين المحتج به ولا مزيد وعلى قلة مبالاته بالفضيحة العاجلة والخزى الآجل عند الله تعالى وما لهم حجة أصلا غير ما ذكرنا وكل ذلك باطل . أما الخبر عن رسول الله ﷺ فباطل لانه من رواية ابراهيم بن خثيم بن عراك وهو وأبوه في غاية الضعف لا يجوز الرواية عنهما ومعاذ الله من أن يأخذ رسول الله ﷺ أحدا بتهمة وهو القائل : « إياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » ، والتهمة ظن ، ولو جاز ان يكفل انسان بتهمة لوجب الكفيل على كل من على ظهر الأرض اذ ليس أحد يمد الصدر الا ول يقطع ببراءته من التهمة وهذا تخليط لانظير له والمحتجون بهذا الخبر لا يقولون بما فيه من أخذ الكفالة في التهمة فنأصل عن يحتج

يجبر يطلعه على رسول الله ﷺ فيما ليس فيه منه شيء وهو يخالف كل ما في ذلك الخبر ويرى الحكم بما فيه جورا وظلما ؟ نرى إلى الله تعالى من مثل هذا ، وأما خبر حمزة بن عمرو الأسدي فباطل لانه عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو ضعيف ، ثم المحتجون به أول مخالف لما فيه فليس منهم أحد يرى أن يجلد الجاهل في وطء أمة امرأته مائة ولا أن يدرأ الرجم عن الجاهل (١) فكيف يستحلون أن يحتجوا عن عمر رضي الله عنه بعمل هو عندهم جور وظلم أما في هذا عجب وعبرة ! ما شاء الله كان ، وأيضا فكلمهم لا يجوز الكفالة في شيء من الحدود وهذا الخبر انما فيه الكفالة في حد فاعجبوا لهذه العجائب ، وأما خبر ابن مسعود فأتنا رواه عن طريق يحيى بن سعيد القطان وسفيان بن عيينة كلاهما عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود ، ومن طريق الأعمش ، وشعبة . وسفيان الثوري كلهم عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب عن ابن مسعود ، وهذه الأسانيد هي أنوار الهدى لم يذكر أحد منهم في روايته أنه كفل بهم ولا ذكر منهم أحد كفالة الأسرا ئيل وخدموه وهو ضعيف ولو كان ثقة ماضر روايته من خالفها من الثقات ولكنه ضعيف ، ثم لو صحت لكان جميع المحتجين بها أول مخالف لها لانهم كاهم لا يجوزون الكفالة في الردة تاب أول تب ولا يرون التفرغ على المرتد اذا تاب ، وليس هذا مكانا يمكنهم فيه دعوى نسخ بل هي احكام مجموعة اما صواب وحجة وإما خطأ وغير حجة ، الكفالة بالوجه في الحدود وفي الردة والتفرغ في الردة ، وجلد الجاهل المحصن في الزنا مائة جلدة ولا يرمي فيا للمسلمين كيف يستحل من له مسكة حياة أن يحتج على خصمه بما هو أول مخالف له ؟ وكذلك الرواية عن شرح . وعمر بن عبد العزيز انما هي أنها كفلا في حد ودموم لا يرون الكفالة فيها أصلا ، وهي بعد عن شريح من طريق جابر الجعفي - وهو كذاب - ولا يعرف هذا أيضا يصح عن عمر بن عبد العزيز ، فان كان ما ذكرنا من هذه الكاذب اجماعا كما زعموا فقد أقروا على أنفسهم بمخالفة الإجماع فحقوا بعدا لمن خالف الإجماع تقول فيهم : كما قال تعالى فيمن اعترف على نفسه بالضلال : (فاعترفوا بذنبهم فسحقا لأصحاب السعير) وشهدوا على أنفسهم الآن أولئك نادمون وهؤلاء مصرون ، وأما نحن فلو صحت هذه الروايات كلها لما كان فيها حجة لانها انما هي عن خمسة من الصحابة رضي الله عنهم فقط وأين هذه من صلاة مع النبي ﷺ ثم أماته قومه في مسجد بني سلة في تلك الصلاة وخلفه ثلاثة

لفظ وغير ،

وأربعون بدرها مسمون باسمائهم وأنسابهم سوى سائر أصحاب المشاهد منهم ؟ فلم يروا هذا إجماعا بل رأوها صلاة فاسدة ومعاذلة من هذا بل هي والله صلاة مقدسة فاضلة حق وصلاة المخالفين لها هي الفاسدة حقا ، وإن هذا من اعطاء رسول الله ﷺ وجميع أصحابه أرض خيبر على نصف ما يخرج منها من زرع أو تمر إلى غير أجل مسمى لكن يقرؤونهم [بها] (١) ماشاوا ويخرجونهم اذا شاءوا ؟ فلم يروا هذا إجماعا بل رأوه معاملة فاسدة مردودة وحاش لله من هذا بل هو والله الإجماع المتيقن والحق الواضح ، وأقول من خالف ذلك هي الفاسدة المردودة حقا ، ونحمد الله تعالى على ما من به ، ثم اعلوا الآن أنكم يصح قط أباحة كفالة الوجه عن صاحب ولا تابع فهي باطل متيقن لا تجوز البتة وبالله تعالى التوفيق ، تم كتاب الكفالة والحمد لله رب العالمين .

كتاب الشركة

١٢٣٧ - مسألة - لا تجوز الشركة بالأبدان أصلا لافي دلالة . ولا في تعليم . ولا في خدمة . ولا في عمل يد . ولا في شيء من الأشياء فان وقعت فهي باطل لا تنلزم ولكل واحد منهم أو منها ما كسب فان اقتسبه وجب أن يقضى له بأخذه ولا بدلا له (٢) شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، ولقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا الواسع لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) وهذا كله عموم في الدنيا والآخرة لانهم يأت بتخصيص شيء من ذلك قرآن . ولا سنة ، فن ادعى في ذلك تخصيصا فقد قال على الله تعالى ما لا يعلم ، وأما نحن فقد قلنا : (٣) ما نعلم لان الله تعالى لو أراد تخصيص شيء من ذلك لما أمهلنا ليضلنا ولينه لنا رسوله ﷺ الأمور ببيان ما أنزل عليه (٤) فاذ لم يخبرنا الله تعالى ولا رسوله عليه السلام بتخصيص شيء من ذلك فنحن على يقين قاطع بات على أنه تعالى اراد عموم كل ما اقتضاه كلامه ، ولقول رسول الله ﷺ : : ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فلا يحل أن يقضى بمال مسلم أذى لغيره إلا بنص قرآن . أو سنة والأفهر جور ، ولقول الله تعالى : (لآ تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) فهذه ليست تجارة أصلا ، فهي أكل مال بالباطل .

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ والنسخة اليمنية « ولاها »
(٣) في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلبية « وأما نحن فقلنا » باسقاط لفظ « فقد »
(٤) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية « ما أنزل اليها » وهذه الجملة سقطت من النسخة الحلبية

١٢٣٨ - مسألة - فان كان العمل لا ينقسم واستأجرهما صاحبه بأجرة واحدة فالأجرة بينهما على قدر عمل كل واحد ككذلك ثوب واحد . أو بناء حائط واحد . أو خيطة ثوب واحد . وما أشبه هذا ؟ وكذلك ان نصبا حباله معا فالصيد بينهما أو أرسلنا جارحين فاخذوا صيدا واحدا فهو بينهما والافلكل واحدا ما صابا جارحه ، وقال أبو حنيفة : شركة الأبدان جائزة في الصناعات اتفقت صناعتها أو اختلفت عملا في موضع واحد أو في موضعين ، فان غاب أحدهما أو مرض فأصاب الصحيح الحاضر فينبها ولا تجوز في الصيد ولا في الاحتطاب .

قال أبو محمد : هذا تقسيم فاسد بلا برهان ، وروى عنه ان شركة الأبدان لا تجوز الا فيما تجوز فيه الوكالة وهذا في غاية الفساد أيضا لان الوكالة عنده جائزة في النكاح فتجب أن تجوز الشركة عندهم (١) في النكاح ، وقال مالك شركة الأبدان جائزة في الاحتطاب وطلب الغنم اذا كان كل ذلك في موضع واحد ، وكذلك اذا اشتركا في صيد الكلاب والبيزا اذا كان لكل واحد منهما باز وكلب يتعاون البازان أو الكلبان على صيد واحد ، وتجوز الشركة عنده على التعليم في مكان واحد فان كانا في مجلسين فلا ضير فيه ، وأجاز شركة الأبدان في الصناعات اذا كانا في مكان واحد كالفصاير ونحوه اذا كان ذلك في صناعة واحدة فان مرض أحدهما فالأجرة بينهما ، وكذلك ان غاب أحدهما أو عمل أحدهما يوما والآخر يومين ولا يجوز عنده اشتراك الحمالين أو الثقالين على الدواب ولا يجوز عنده الاشتراك في صناعتين أصلا كحداد وقصار ونحو ذلك وهذا تحكم بلا برهان (٢) وقول : لانعلم لهم فيه سلفا ، وقولنا هو قول الليث . وأبي سليمان . والثاقبي . وأبي ثور . واحتج من أجاز شركة الأبدان بما روينا من طريق أبي داود عن عبيد الله بن معاذ العنبري عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي عبيدة ابن عبد الله (٣) بن مسعود عن أبيه قال : اشتركت أنا وعمار بن ياسر . وسعد بن أبي وقاص فيما نصيب يوم بدر لجاء سعد بأسيرين ولم أجد . أنا وعمار بشيء .

قال أبو محمد : وهذا عجب عجيب وما ندرى على ماذا يحمل عليه أمر هؤلاء القوم ؟ ونسأل الله السلامة من التوبة في دينه تعالى بالباطل . أول ذلك ان هذا خبر منقطع لأن أبا عبيدة لا يذكر من أبيه شيئا روينا ذلك من طريق وكيع عن شعبة عن عمرو ابن مرة قال : قلت لأبي عبيدة أتذكر من عبد الله شيئا؟ قال : لاه والثاني انه لو صح

(١) في النسخة الحلبية فتجب أن تكون الشركة عندهم ، (٢) في النسخة رقم ١٦

وبلا دليل ، (٣) في سنن أبي داود «عن عبيد الله» وهو

لكان أعظم حجة عليهم لأنهم أول قاتل معنا ومع سائر المسلمين ان هذه شركة لا تجوز
وانه لا ينفرد أحدهم من أهل العسكر بما يصيب دون جميع أهل العسكر حاشا ما اختلفنا
فيه من كون السلب للقاتل وانه ان فعل فهو غلول من كباثر الذنوب . والثالث ان هذه
شركة لم تتم ولا حصل لسعد ولا لعمار ولا لابن مسعود من ذنك الأسيرين الا ما حصل
لطلحة بن عبيد الله الذى كان بالشام . ولعثمان بن عفان الذى كان بالمدينة فأنزل الله
تعالى في ذلك : (قل الأفعال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم) فكيف
يستحل من يرى العار (١) عارا أن يحتج بشركة أبطلها الله تعالى ولم يمضها ؟ *
والرابع انهم - يعنى الحنفيين - لا يجيزون الشركة في الاصطياد ولا يجيزها
المالكيون في العمل في مكانين فهذه الشركة المذكورة في الحديث لا تجوز عندهم ، فن
أعجب من يحتج في تصحيح قوله برواية لا تجوز عنده ؟ : والحمد لله رب العالمين على
توفيقه لنا *

١٢٣٩ - مسألة - ولا تجوز الشركة الا في أعيان الأموال فتجوز في التجارة
بأن يخرج أحدهما مالا والآخر مالا مثله من نوعه أو أقل منه أو أكثر منه فيخطأ
المالين ولا بد حتى لا يميز أحدهما ماله من الآخر ثم يكون ما ابتاعا بذلك المال بينهما
على قدر حصصهما فيه والربح بينهما كذلك والخسارة عليهما كذلك ، فان لم يخطأ المالين
فلكل واحد منهما ما ابتاعه هو أو شريكه به ربحه كله وحده وخسارته كلها عليه وحده *
برهان ذلك انهما اذا خطأ المالين فقد صارت تلك الجملة مشاعة بينهما فما ابتاعا
بها فشايع بينهما واذ هو كذلك فثمنه أصله . وربحه مشاع بينهما . والخسارة مشاعة
بينهما ، وأما اذا لم يخطأ المالين فن الباطل أن يكون لزيد ما يتبع بمال عمرو أو ما ربح
في مال غيره أو ما خسر في مال غيره لما ذكرنا آتفا من قول الله تعالى : (ولا تنكس بكل
نفس إلا عليها) *

١٢٤٠ - مسألة - فان ابتاع اثنان فصاعدا سلعة بينهما على السواء أو ابتاع
أحدهما منها أكثر من النصف والآخر أقل من النصف فهذا بيع جائز والثمن عليهما
على قدر حصصهما فأربحا أو خسرا في بينهما على قدر حصصهما لأن الثمن بدل من السلعة
وهكذا لو ورثا سلعة أو وهبت لهما أو ملكاها بأى وجه ملكاها به فلو تقادما أن
يبتاعا هكذا لم يلزم لأتة شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل *

١٢٤١ - مسألة - ولا يجز للشريكين فصاعدا أن يشترطا أن يكون لأحدهما

من الربح زيادة على مقدار ماله فيما يبيع ولأن يكون عليه خسارة ولا أن يشترطاً أن يعمل أحدهما دون الآخر فإن وقع شيء من هذا فهو كله باطل مردود وليس له من الربح إلا ما يقابل ماله من المال وعليه من الخسارة بقدر ذلك لأنه كله شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، فإن عمل أحدهما أكثر من الآخر أو عمل وحده تطوعاً بغير شرط فذلك جائز ، فإن أبي من أن يتطوع بذلك فليس له إلا أجر مثله في مثل ذلك العمل ربحاً أو خسراً لأنه ليس عليه أن يعمل لغيره فاعتنام عمله بغير طيب نفسه اعتداء وعلى المعتدى مثل ما اعتدى فيه لقول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) *

١٢٤٢ - مسألة - فإن أخرج أحدهما ذهاباً والآخر فضة أو عرضاً أو ما أشبه ذلك لم يجز أصلاً إلا بأن يبيع أحدهما عرضه أو كلاهما حتى يصير الثمن ذهاباً فقط أو فضة فقط ثم يخطأ الثمن كما قدمنا ولا بد لما ذكرنا قبل ، أو يبيع أحدهما من الآخر بما أخرج بمقدار ما يريد أن يشاركه به حتى يكون رأس المال بينهما مخلوطاً لا يتميز ولا بد لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق *

١٢٤٣ - مسألة - ومشاركة المسلم للذي جائزة ولا يحل للذمي من البيع والتصرف إلا ما يحل للمسلم لأنه لم يأت قرآن . ولا سنة بالمنع من ذلك ، وقد عامل رسول الله ﷺ أهل خيبر - وهم يهود - نصف ما يخرج منها على أن يعملوها بأموالهم وأنفسهم فهذه شركة في الثمن . والزروع . والغرس ، وقد ابتاع رسول الله ﷺ طعاماً من يهودي بالمدينة ورهنه درعه فأت عليه السلام وهي رهن عنده وذكرناه باسناد في كتاب الرهن من ديواننا هذا ، فهذه تجارة اليهود جائزة ومعاملتهم جائزة (١) ومن خالف هذا فلا ربهان له . وروينا عن إياس بن معاوية لأبأس بمشاركة المسلم الذمي إذا كانت الدرام عند المسلم وتولى العمل لها وهو قول مالك ، وكره ذلك أصحاب أبي حنيفة جملة . قال أبو محمد : من عجائب الدنيا تجويز أبي حنيفة . ومالك معاملة اليهود والنصارى وإن أعطوه دراهم أخرى والربا ! ثم يكرهون مشاركته حيث لا يوقن بأنهم يعملون بما لا يحل ، وهذا عجب جداً ! وأما نحن فأننا ندرى أنهم يستحلون الحرام كما انت في المسلمين من لا يبالى من أين أخذ المال إلا أن معاملة الجميع جائزة ما لم يوقن حراماً فإذا أيقناه حرم أخذه من كافر أو مسلم . وروينا من طريق وكيع عن سفیان الثوري

عن أنى حصين قال : قال [ل] (١) على بن أنى طالب فى المضارب وفى الشريكين : الربح على ما اصطلاحا عليه . ومن طريقه وكيع عن سفيان الثورى عن هشام بن كليب . وعاصم الاحول . واسماعيل الاسدى قال اسماعيل : عن الشعبي ، وقال عاصم : عن جابر ابن زيد (٢) ، وقال هشام : عن ابراهيم النخعى قالوا اكلمهم فى شريكين أخرجهما مائة والآخر مائتين : ان الربح على ما اصطلاحا عليه والوضيعة على رأس المال .
قال على : هذا صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف (٣) وقد خالفه الحنفيون والمالكيون وعالموا معه من ذكرنا من التابعين .

١٢٤٤ - مسألة - فان أخذ أحد الشريكين شيئا من المال حسبه على نفسه وقص به من رأس ماله ذلك القدر الذى أخذ ولم يكن له من الربح الا بقدر ما بقى له ولا يحل لأحد منهما (٤) أن ينفق الا من حصته من الربح ولا يزيد لما ذكرنا من أن الأموال محرمة على غير أربابها فان تكرار ما فى ذلك جاز ما قد بطيب النفس ولم يلزم فى المستأنف ان لم تطب به النفس .

١٢٤٥ - مسألة - ومن استأجر أجيرا يعاونه فى خياطة أو نسج أو غير ذلك بنصف ما يرد أو بجزء مسمى منه فهو باطل وعقد فاسد وله بقدر ما يعمل (٥) ولا بد فان تكرار ما بذلك عن غير شرط فهو جائز مادام بطيب نفوسهما بذلك فقط لقوله تعالى : (ولا تنسوا الفضل بينكم) ولقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل» .

١٢٤٦ - مسألة - ومن كانت بينهما الدابة مشتركة لم يجز أن يتشارطا استعمالها بالأيام لأنه ليس شرط فى كتاب الله فهو باطل وقد يستعملها أحدهما أكثر مما يستعملها الآخر والأموال محرمة على غير أربابها الا بطيب أنفسهم فان تكرار ما فى ذلك جاز مادام بطيب أنفسهم بذلك لما ذكرنا من أن لكل أحد أن يطيب نفسه من ماله بما شاء ما لم يمنعه من ذلك نص ، وكذلك القول فى العبد . والرحى وغير ذلك ، فان تشاحا فكل أحد منهما على الآخر نصف أجره ما استعمل فيه ذلك الشيء المشترك أو مقدار حصته من أجرتها فان أجرها غرس والأجرة بينهما على قدر حصصهما فى تلك السلعة .

١٢٤٧ - مسألة - ومن كانت بينهما سلعة مشتركة ابتاعاها للبيع فأراد أحدهما

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) فى النسخة رقم ١٦ «عن جابر بن عبد الله زيد»
(٣) فى النسخة رقم ١٦ والنسخة اليمنية «لا تعرف له من الصحابة مخالفنا» (٤) فى النسخة رقم ١٦ «لأخذتهما» وهو تصحيف (٥) فى النسخة رقم ١٦ «ولم يقدر ما يعمل» وهو غلط.

البيع أجبر شريكه على البيع لأنهما على ذلك تعاقدوا الشركه فان لم تكن للبيع لم يجبر على البيع من لا يريد له لأنه لم يوجب ذلك نص ، ومن كانت بينهما دابة . أو عبد . أو حيوان أجبرا على النفقة وعلى ما فيه صلاح كل ذلك ومن كانت بينهما أرض لم يجبر من لا يريد عمارتها على عمارتها لكن يقتسمانها ويعمر من شاء حصته لقول النبي ﷺ : « من كانت له أرض فليزرعها أو فليزرعها أو ليعسك أرضه » ومن كانت بينهما دار أو ربح أو مالا ينقسم أجبرا على الإصلاح لنهي النبي ﷺ عن إضاعة المال ولكل أو امره حقها من الطاعة لا يحل ضرب بعضها ببعض وبيع الشريك فيما اشترى كافيه للبيع جاء على شريكه واتباعه كذلك لأنهما على ذلك تعاقدوا فكل واحد منهما وكيل للآخر فان تعدى ما أمره به فباع بوضيعة أو الى أجل أو اشترى عيا فعليه ضمان كل ذلك لأنه لم يركله بشئ . من ذلك فلا يجوز له في مال غيره إلا ما أباحه له ، ولا يجوز لأقرار أحدهما على الآخر في غير ما وكله به من بيع أو اتباع لقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وكل واحد منهما اذا أراد الاقصال فله ذلك ولا تحل الشركه الى أجل مسمى لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وبالله تعالى التوفيق ، ثم كتاب الشركه والمحدث رب العالمين (١) ،

(١) وجد في النسخة الحليزية زيادة نقلها الناسخ من كتاب الايصال للؤلؤف وادرجها في أصل النسخة فانما ما للنفادة ذكرتها واولم ادخلها في الاصل ثلاثا لظن أنها منه وهي هذه قال علي : فان كانت الشركه في ربح لم يجز قسمتها بالأيام لكن يطحن كل واحد منهم مثل ما يطحن الآخر ويقسمون الأجرة على حصصهم اذ لا منفعة للرحى إلا للطحن فان اقتسموها بالأيام وقع التفاضل وهذا حرام فان كان عبد مشترك فكسبه وغلته بخلاف خدمته فكل ما اكتسبه به أو أجرة أو غيرهما فلكل واحد من مالكيه انتزاع مقدار حصته فقط ولا يجوز اقتسامها بالأيام للتفاضل المذكور ، وكذلك ألبان المواشي وأولادها لا يجوز اقتسامها بالأيام ولا بالشهور ولا اقتسام غلة النور بالشهور ولا بالأعوام ولا اقتسام حل الشجر بالأعوام لكن يقسم كل ما ظهر من لبن أو ولد و غلة أو حل على قدر الحصر اذ فيما عدا ذلك التفاضل وأكل بعضهم مال بعض بالباطل وهذا حرام بالنص وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : وجاء في المضارة خبرنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا قتيبة بن سعيد نا الليث بن سعد نا يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن يحيى عن ثوروة عن صرمة - هوقيس بن مالك المازني له حجة - عن رسول الله ﷺ انه قال : « من ضار أضر الله به ومن شاق شاق الله عليه »

كتاب القسمة

١٢٤٨ - مسألة - القسمة جائزة في كل حق مشترك (١) إذا أمكن وعلى حسب ما يمكن . برهان ذلك قول الله تعالى : (وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه) ومن طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حامد نا هوابن سلمة - عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل فيقول : اللهم هذه قسمتي (٢) فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » [يعني القلب] (٣) فهذا نصان عموم لكل قسمة وليس لاحد أن يخصها في ميراث أو بين النساء برأيه ، وأمر رسول الله ﷺ بأن يعطى كل ذي حق حقه برهان قاطع في وجوب القسمة إذا طلب ذو الحق حقه وبالله تعالى التوفيق .

١٢٤٩ - مسألة - ويجوز للمتبع منهما عليها يوكل للصغير . والمجنون . والغائب من يعزل له حقه لما ذكرنا من أمر رسول الله ﷺ . أن يعطى كل ذي حق حقه ، فوجب أن ينفذ ذلك ويقضى به لكل من طلب حقه ، وأما التقديم لمن ذكرنا فقول الله عز وجل : (كونوا قوامين بالقسط) وهذا من القسط .

١٢٥٠ - مسألة - وفرض على كل أخذ حظه من المقسوم أن يعطى منه من حضر القسمة من ذوى قربي أو مسكين ما طابت به نفسه ويعطيه الولي عن الصغير . والمجنون . والغائب لقول الله تعالى : (وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه) وأمر الله تعالى فرض حتى يأتي نص ثابت بأنه ليس فرضا والا لقول من قال : لا يلزم اتفاد أمر الله تعالى لخصوص ادعاءه . أو نسخ زعمه . أولدب أطلقه بظنه قول ساقط مردود فاحش الا أن يخبرنا بشيء من ذلك رسول الله ﷺ فسمعا وطاعة لانه المبلغ عن الله تعالى أحكامه ، وأما من دونه فلا . وروينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم بن عيسى نا هوابن عيسى نا منصور بن المعتز . والمغيرة ابن مقسم نا أيوب نا هوابن منصور نا هشيم بن عيسى نا هوابن عيسى نا منصور بن المعتز . والمغيرة نا إبراهيم نا لا جيمنا قول الله تعالى : (وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه) هي بحكمة وليست بمنسوخة ، وبه الى هشيم بن عوف - هو ابن أبي حنيفة

(١) في النسخة رقم ١٦ « في حق كل مشترك » (٢) في سنن أبي داود « وهذا قسمي »

(٣) الزيادة من سنن أبي داود ، وأخرج هذا الحديث أيضا النسائي والترمذي وابن ماجه

عن ابن سيرين قال : كانوا يرضخون لهم اذا حضر أحدهم القسمة ، وابن سيرين أدرك الصحابة رضى الله عنهم ، ومن طريق أحمد بن محمد بن اسماعيل الصغار النحوى نا جعفر بن مجاشع نا ابراهيم بن اسحاق نا عبيد الله نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان - هو الثوري - عن ابن أبي نجيح عن مجاهد . (واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه) قال : هي واجبة عند قسمة الميراث ما طابت به أنفسهم • ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في هذه الآية قال : هي محكمة ما طابت به أنفسهم عند أهل الميراث ، فان قيل : قدروى عن الضحاك . وابن المسيب . وابن عباس أنها منسوخة ، وقال قوم : انها تدب قلنا : أما الاحتجاج بقول ابن المسيب . والضحاك فقول يستغنى عن تكلف الرد عليه باكثر من ايراده فكيف وقد خالفها الحسن . وابن سيرين . والنخعي . والزهري . ومجاهد . وغيرهم ؟ وأما ابن عباس فاقول أحد حجة بعد رسول الله ﷺ فكيف وقد جاء عن ابن عباس خلاف هذا ؟ كما روينا من طريق أحمد بن محمد بن اسماعيل الصغار النحوى نا بكر بن سهل نا أبو صالح نا معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس (واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه) قال : أمر الله عز وجل عند قسمة موارثهم أن يصلوا أراسمهم ويتأمامهم ومساكينهم من الوصية فان لم تكن وصية وصل لهم من الميراث ، وقد حكم بهذه الآية في ميراث عبد الرحمن بن أبي بكر بعلم عائشة أم المؤمنين فلم تنكر ذلك ، ولا عجب أعجب بمن يأتي الى ما قد صرح عن ابن عباس من أن قول الله تعالى : (فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) منسوخ بقوله تعالى : (وان احكم بينهم بما أنزل الله) فلا يلتفت اليه وهو قول قد صرح برهانه بانكار الله تعالى حكم الجاهلية ، وكل ما خالف دين الاسلام فهو حكم جاهلية سواء كان مفترى من أهله أو كان من عند الله تعالى ثم نسخ به غيره كالصلاة الى بيت المقدس . وتريص المتوفى عنها حولا . والتزام السبب . وغير ذلك ، ثم يأتي فيحتج بقول جاء عن ابن عباس في هذه الآية قد جاء عنه خلافا ، وهذا هو اتباع الهوى والتحكم بالباطل في دين الله عز وجل ، ولئن كان قول ابن عباس المختلف عنه فيه هنا حجة فأحرى ان يكون حجة حيث لم يختلف عنه وان كان ليس قوله (١) هنالك حجة فليس هنا حجة ، ثم أن قول القائل : هذه الآية منسوخة أو غير واجبة قول لا يميل اتباعه لانه دعوى بلا برهان ونهى عن اتباع أمر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام بلا برهان أو اباحة لمخالفتها كذلك وكل ذلك باطل متيقن الا بنص ثابت من قرآن

(١) في النسخة رقم ١٦ • ولئن كان قوله ليس ، النخ

أوستة ، وبالله تعالى التوفيق *

١٢٥١ - مسألة - ولا يجوز أن يجبر أحد من الشركاء على بيع حصته مع شريكه أو شركائه ولا على تقاومهما الشيء الذى هما فيه شريكان أصلاً كان بما ينقسم أو بما لا ينقسم من الحيوان لكن يجبران على القسمة أن دعا إليها أحدهما أو أحدهم أو تقسم المنافع بينهما أن كان لا يمكن القسمة ومن دعا إلى البيع قيل له : ان شئت فبيع حصتك وان شئت فأمسك وكذلك شريكك إلا أن يكون في ذلك إضاعة للبال بلا شيء من النفع فيباع حيثنذ لو احدى كان أول شريكين فصاعداً إلا أن يكون اشتركا لتجارة فيجبر على البيع وهنا غاص من أباه *

برهان ذلك قول الله تعالى : (لأنأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) ، وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح بهذا أنه لا يحمل أن يخرج مال أحد عن ملكه بغير تراض منه والإجبار على البيع إخراج للبال عن صاحبه إلى من هو حرام عليه بنص القرآن والسنة وهذا ظلم لا شك فيه ، فان قيل : ان في ترك أحدهما البيع ضرراً بانتقاص قيمة حصة الآخر قلنا : لا ضرر في ذلك بل الضرر كله هو ان يجبر المرء على إخراج ملكه عن يده فهذا الضرر هو المحرم لا ضرر لآخر إنسان بان لا ينفذه هو اه في مال شريكه ، وقد وافقنا المخالفون ههنا على أن من له قطعة أرض أودار صغيرة إلى جنب أرض أودار لغيره لو يمتاعها لتضاغت القيمة لهما وان يمتاع منفردين (١) نقصت القيمة أنه لا يجبر أحد على ذلك ان أباه فمن أين وقع لهم هذا الحكم في المشترك من الأموال دون المقسوم منها ؟ وقولهم ههنا عار من الأدلة كلها وظلم لا خفاء به * وأما ما يبيع للتجارة والبيع (٢) فهو شرط قد أباحه القرآن والسنة فلا يجوز إبطاله إلا برضا منهما جميعاً وبالله تعالى التوفيق *

ومن عجائب الأقوال ان الذين يجبرون الشريك على البيع مع شريكه أو على تقاومه حتى يحصل لأحدهما كله لا يرون الشفعة في ذلك فباعداً الأرض والبناء فأوجبوا البيع حيث لم يوجب الله تعالى . ولا رسوله ﷺ ، وأبطلوه حيث أوجب الله تعالى ورسوله ﷺ وهما يبيع ويبيع *

١٢٥٢ - مسألة - ويقسم كل شيء سواء أرضاً كان أو داراً صغيرة أو كبيرة أو حماماً أو ثوباً أو سيفاً أو لؤلؤة أو غير ذلك اذا لم يكن بينهما مال مشترك سواء حاشا الرأس الواحد من الحيوان والمصنف فلا يقسم أصلاً لكن يكون بينهم يؤاجرونه

(١) في النسخة الحلية «وان يمتاع منفردين» (٢) في النسخة رقم ١٦ «ولبيع»

و يقتسمون أجرته أو يخذلهم أياما معلومة .

برهان ذلك قول الله تعالى : (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون) الى قوله تعالى : (بما قل منه أو أكثر نصيبا مفروضا) ، وقال قوم : ان لم ينتفع واحد من الشركاء بما يقع له وانتفع سائرهم لم يقسم ، وقال آخرون : ان انتفع بما يقع له واحد منهم أجبروا على القسمة وان لم ينتفع الآخرون ، وقال قوم : ان استنصر أحدهم بالقسمة في انحطاط قيمة نصيبه لم يقسم .

قال أبو محمد : وهذه أقوال فاسدة متناقضة لا يدل على صحة شيء منها قرآن . ولا سنة ولا قياس . ولا رأى سديد ، أما من منع من القسمة ان كان فيهم واحد لا ينتفع بما يقع له فقد جعل الضرر لغيره منهم بمنه من أخذ حقه والتصرف فيه بما يشاء ، فالذي جعل ضرر زيد مباحا خوف ان يستنصر عمرو ؟ وكذلك يقال لمن راعى انحطاط قيمة حصة أحدهم بالقسمة ، وأما تناقضهم فأنهم لا يختلفون في قسمة الأرض الواسعة وان انحطت (١) قيمة بعض الحصص انحطاطا ظاهرا فظهر تناقضهم ، وفي المسألة التي قبل هذه زيادة في بيان فساد أقوالهم غنيانا عن تكرارها ، ولا فرق بين قسمة السيف . واللؤلؤة . والثوب . والسفينة وبين قسمة الدار . والحمام . والأرض ، وقد ينتفع المراء بكل ما يقع له من ذلك وقد ينحط النصيب من الأرض . والدار من قيمة المئين من الدنانير أضعاف ما ينحط النصيب من السيف . والثوب . واللؤلؤة ، ومالك . والشافعي يبيحان قسمة الحمام اذا دعى إلى ذلك أحدهما وان لم ينتفع شريكه بما يقع له من ذلك ، وأبو حنيفة يرى ذلك اذا اتفقا عليه ، وقد يسقط في هذا من القيمة ويبطل من المنفعة ما لا يسقط من اللؤلؤة اذا قسمت والسيف اذا قسم ولا سبيل الى وجود قول صاحب بخلاف هذا فكيف دعوى الاجماع بالباطل ؟ فظهر فساد نظريتهم وبطل احتياطهم باباحتهم في موضع ما منعوا منه في آخر ، وأما الرأس الواحد من الحيوان فان كان انسانا فتفصيل أعضائه حرام وان كان مالا يؤكل لحمه كالخار . والكلب . والسنور فقتله حرام وذبحه لا يكون زكاة فهو اضاعة للبال ومعيبة مجردة وان كان بما يؤكل لحمه لم يحل ذبحه بغير إذن كل من له فيه ملك لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فلا يحل لاحد ذبح حصة شريكه بغير إذنه الا أن يرى به موت فيأدر بذبحه لان ترك ميتة اضاعة للمال ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن اضاعة المال » وأما المصحف فلا يحل تقطيعه ولا تفريق أوراقه لان رتبة كتاب الله منزلة من عنده فلا تحال ، وقد رويناه عن مجاهد

لا يقسم المصحف ، واحتج المانعون من هذا بخبر فيه « لامتضية على أهل الميراث الا فيما احتل القسم » وهذا خبر مرسل روياه من طريق ابن وهب عن ابن جريج عن صديق ابن موسى عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ، ثم لوصح لكان حجة لنا لان التعضية مأخوذة من قسمة الأعضاء وانما الأعضاء للحيوان فقط .

١٢٥٣ - مسألة - فان كان المال المقسوم اشياء متفرقة فدعا أحد المقتسمين الى اخراج نصيبه كله بالقرعة في شخص من أشخاص المال أو في نوع من أنواعه قضى له بذلك أحب شر كآؤه أم كرهوا ، ولا يجوز أن يقسم كل نوع بين جميعهم ، ولا كل دار بين جميعهم ، ولا كل ضيعة بين جميعهم الا باتفاق جميعهم على ذلك ؛ ويقسم الرقيق والحيوان . والمصاحف وغير ذلك ، فمن وقع في سهمه عبدويهض آخر بقى شريكاً في الذى وقع حظه فيه .

برهان ذلك ان من قال: غير قولنا لم يكن له بدم ترك قوله هذا والرجوع إلى قولنا أو ابطال القسمة جملة وتكليف ما لا يطاق ، وذلك أنه يقال له : ما الفرق بينك في قولك تقسم كل دار بينهم . وكل ضيعة بينهم . وكل غنم بينهم . وكل بقر بينهم . وكل رقيق بينهم . وكل ثياب بينهم وبين آخر ؟ قال : بل يقسم كل بيت بينهم وكل ركن من كل فدان بينهم لانه اذا جعلت لكل واحد منهم حصّة في كل شئ تركه الميت لزمك هذا الذى ألزمتك ولا بد ، فان قال : ان الله تعالى يقول : (مما قل أو أكثر نصيباً مفروضاً) قلنا : نعم هذا الحق وهذه الآية جتت عليك لانك (١) اذا حملتها على ما قلت لزمك ما قلنا ولا بد والآية موجبة لقولنا لان الله تعالى انما أرادنا ما قد جعله في وسعنا فاما أراد تعالى عما قل مما تركه الميت أو أكثر فقط ولم يرد تعالى قط من كل جزء من المقسوم اذ لو أراد تعالى ذلك لكان تعالى قد كلفنا ما ليس في الوسع من قسمة كل جزء منه ولو على قدر الصواب فظهر فساد قولهم ، وأيضاً فان الخبر الثابت الذى روياه من طريق البخارى عن علي بن الحكم الأنصارى نا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عباة بن رفاعة ابن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قسم الفتيمة فعدل عشرة من الغنم يبيع (٢) » في حديث ، فهذا نص قولنا لانه عليه السلام أعطى بعضهم غنماً وبعضهم ابلاً ، فهذا عمل الصحابة مع رسول الله ﷺ لا يخالف لهم منهم ، وهو قول أبي ثور وغيره و

١٢٥٤ - مسألة - ويقسم كل ما لا يحمل يبعه اذا حل ملكه كالكلاب . والسنابير .

(١) في النسخة رقم ١٦ « ولانها » وهو غلط (٢) هو في صحيح البخارى ج ٤ ص ١٧١

والتر قبل أن يبدو صلاحه. والماء وغير ذلك كل ذلك بالمساواة والمائلة لأن القسمة تتميز حق كل واحد وتخليصه وليست يما ولو كانت يما لما جاز أن تأخذ البت ديناراً والابن دينارين ، وكذلك قسم الضياع المتباعدة في البلاد المتفرقة فيخرج بعضهم إلى بلدة والآخر إلى أخرى لما ذكرنا ، وكل قول خالف هذا فهو تحكم بلا برهان يؤول إلى التناقض وإلى (١) الرجوع إلى قولنا وترك قولهم إذ لا بد من ترك بعض وأخذ بعض ، وقال أبو حنيفة : لا يقسم الحيوان إلا إذا كان معه غيره ولا يعرف هذا عن أحد قبله ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٥٥ - مسألة - ولا يجوز أن يقع في القسمة لأحد المقتسمين علونه ، والآخر سفله وهذا مفسوخ أبداً إن وقع .

برهان ذلك أن الهواء دون الأرض لا يملك ولا يمكن ذلك فيه أصلاً وجهين ، أحدهما أنه لا سبيل لأحد أن يستقر في الهواء وهذا ممنوع ، والثاني أنه متوجع غير مستقر ولا مضبوط ، فمن وقع له العلو فأنما يملكه بشرط أن يبني على جدران صاحبه وسطحه وبشرط أن لا يهدم صاحب السفلى جدراته ولا سطحه ولأن يبني شيئاً من ذلك . ولأن قصره . ولأن يقب سطحه . ولأن يرقق جدراته . ولا أن يفتح فيها أفواجا ، وكل هذه شروط ليست في كتاب الله تعالى وقد قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » وقد علمنا أن كل من له حق فهو مالك أي أنه يتصرف فيه كيف شاء ما لم يمنعه قرآن أو سنة ، فطلعت هذه القسمة يقيين لا إشكال فيه وصح أن ابتاع العلو على إقراره حيث هو أكل مال بالباطل وإنما يجوز بيع أبقاضه فقط فإذا ابتاعها فليس له أمساكها على جدران غيره إلا مادام تطيب نفسه بذلك ثم له أن يأخذها بازالتها عن حقه متى شاء ، وقد منع الشافعي من اقتسام سفلى لو واحد وعلو لآخر .

١٢٥٦ - مسألة - ولا يحل لأحد من الشركاء اتخاذ شيء من الحكم في جزء معين ماله فيه شريك ولا في كله سواء قل ذلك الجزء أو كثر لا يبيع . ولا صدقة . ولا هبة . ولا اصداق . ولا إقرار فيه لأحد ولا تحبیس ولا غير ذلك كن باع ربع هذا البيت أو تلك هذه الباري أو ما أشبه ذلك أو كان شريكه حاضراً أو مقاسمته له ممكنة لأن كل ما ذكرنا كسب على غيره لأنه لا بد من أيقع له عند القسمة ذلك الجزء أم لا ؟ وقد قال الله تعالى : (ولا تنكسب كل نفس نفساً إلا عليها ولا تزر وازر قوموزر أخرى) ، ولقول

رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » .

١٢٥٧ - مسألة - فان وقع شيء مما ذكرنا فسخ أبدا سواء وقع ذلك الشيء بعينه بعد ذلك في حصته أو لم يقع لا ينفذ شيء ، ما ذكرنا أصلا لقول رسول الله ﷺ : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » وكل ما ذكرنا فانه عمل وقع بخلاف أمر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام فهو رد ، وأيضا فكل عقد لم يجر حين عقده بل وجب ابطاله فمن المحال الباطل أن يجوز في وقت آخر لم يعقد فيه وكل قول لم يصدق حين النطق به فمن الباطل المستع أن يصدق حين لم ينطق به إلا أن يوجب شيئا من ذلك في مكان من الامكنة قرآن . أو سنة فيسمع له ويطاع وبالله تعالى التوفيق .

ومن كان بينه وبين غيره أرض . أو حيوان . أو عرض فباع شيئا من ذلك . أو وهبه . أو تصدق به . أو أصدقه فان كان شريكه غائبا ولم يجب الى القسمة أو حاضرا يتعذر عليه أن يضمه الى القسمة أو لم يجب الى القسمة فله تعجيل أخذ حقه والقسمة والعدل فيها لأنه لا فرق بين قسمة الحاكم اذا عدل وبين قسمة الشريك اذا عدل اذ لم يوجب الفرق بين ذلك قرآن . ولا سنة . ولا معقول ، ومنعه من أخذ حقه جور وكل ذي حق أولى بحقه فينظر حيث ؟ فان كان أنفذ ما ذكرنا في مقدار حقه في القيمة بالعدل غير متريد ولا محاب لنفسه بشيء أصلا فهي قسمة حق وكل ما أنفذ من ذلك جائز نافذ أحب شريكه أم كره ، فان كان حابي نفسه فسخ كل ذلك لأنها صفة جمعت حراما وحلالا فلم تتعقد صحيحة ، فلو غرس وبني وعمر فذلك في مقدار حقه وقضى بما زاد للذي يشركه ولاحق له في بنائه (١) وعمارته وغرسه الا قلع عين ماله كالغصب ولا فرق ، فلو كان طعاما فاكل منه ضمن ما زاد على مقدار حقه فان كان يملوكا فاعتق ضمن حصه شريكه وبالله تعالى التوفيق ، تم كتاب القسمة والحمد لله رب العالمين .

كتاب الاستحقاق والغصب والجنايات على الاموال

١٢٥٨ - مسألة - لا يحل لاحد مال مسلم ولا مال ذمي الا بما أباح الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ في القرآن أو السنة قل ماله عنه الى غيره أو بالوجه الذي أوجب الله تعالى به أيضا كذلك نقله عنه الى غيره كالمهاجرة . والتجارة المجازة . أو القضاء الواجب بالديات والتعاقص وغير ذلك مما هو منصوص ، فمن أخذ شيئا من مال غيره أو صار اليه بغير ما ذكرنا فان كان عامدا عالما بالتعظيم أو فهو عاص لله عز وجل وان كان غير

عالم. أو غیر عامد. أو غیر غاطب فلاثم علیہ الا انهما سوا فی حکم فی وجوب رد ذلك الى صاحبه أو فی وجوب ضمان مثله ان كان ماصار اليه من مال غيره قيد تلفت عنه أولم يقدر علیہ •

برهان ذلك قول الله عز وجل : (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » و ينأ هذا من طرق منها عن البخاري نا مسدد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - نا قرة ابن خالد حدثني محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن رسول الله ﷺ (١) وقول الله عز وجل : (وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) وقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » (٢) ولم يستثن عليه السلام عالما من غير عالم ولا مكلفا من غير مكلف ولا عامدا من غير عامد •

١٢٥٩ - مسألة - فن غصب شيئا أو أخذه بغير حق لكن يبيع محرم أو به حرمة أو بعقد فاسد أو هو يظن أنه له ففرض عليه أن يردّه ان كان حاضرا أو ما بقي منه ان تلف بعضه أنه أو أكثره ومثل ما تلف منه أو يردّه ومثل ما نقص من صفاته أو مثله ان فانت عنه وأن يرد كل ما اغتله من موكل ما تولد منه كما قلنا سواء الحيوان . والدور والشجر . والأرض . والرقيق . وغير ذلك سوا في كل ما قلنا في رد كل ما اغتله من الشجر ومن المشايخ من لبن أو صوف أو نتاج ، ومن العقار الكراء ، وان كانت أمة فأولادها فان كان عالما فعليه الحد حد الزنا ويردها وأولادها وما قصها وطؤه وان كان جاهلا فلا شيء عليه من حدود الاثم لكن يردّها ويردّ أولاده منها رقيقا لسيدها ويرد ما قصها وطؤه ولا شيء لكل من ذكرنا على المستحق فيما اتفق كثرا من قائل •

برهان ذلك ما ذكرنا آنفا من القرآن والسنة ، وكل ما تولد من مال المرء فهو له باتفاق من خصومتنا معنا ، فن خالف ما قلنا قد أباح أكل المال بالباطل وأباح المال الحرام وخالف القرآن . والسنة بلا دليل أصلا • رويان من طريق مالك . والليث . وعبيد الله بن عمر . وأيوب السخيتاني . واسماعيل ابن أمية . وموسى بن عقبة كلهم عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا لا يحلن أحد ماشية أحد إلا باذنه أيحب أحدكم أن يتوفى مشربه فتكسر خزاته فينقل طعامه فانما تخزن لهم ضروع مواشيهم أطعمتهم » ، وهذا نص قولنا والحد لله رب العالمين ، وقد اختلف الناس في

(١) رواه البخاري في صحيحه في غير موضع من حديث طويل (٢) رواه البخاري

ومسلم وغيرهما

هذا فقال بعض التابعين وبعض المتأخرين : كل ذلك للغاصب والمستحق عليه بضمانه ، وقال آخرون : ما تولد من لبن . أو صوف . أو أجارة فهو للغاصب والمستحق عليه وأما الولد فللمستحق ، وقرئ آخرون في ذلك بين المستحق عليه وبين الغاصب فجعلوا كل ذلك للمستحق عليه ولم يحملوه للغاصب ، وقرئ آخرون بين ما وجد من ذلك قائما وبين ما هلك منه فلم يضمروه ما هلك *

قال أبو محمد : وهذه كلها آراء فاسدة متخاذلة وحجة جسيمهم إنما هي الحديث الذي لا يصح الذي انفرد به غنم بن غنم ، ومسلم بن خالد الزنجي « أن الخراج بالضمان » ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لانه إنما جاء فيمن اشترى عبدا فاستغله ثم وجده عيا فرده فكان خراجه له ، وهكذا نقول نحن لانه قد ملكه ملكا صحيحا فاستغل ماله لا مال غيره ومن الباطل أن يقاس الحرام على الحلال ثم لو كان القياس حقا فكيف وهو باطل كله ؟ أو أن يحكم للباطل بحكم الحق وللظالم بحكم من لم يظلم فهذا الجور والتعدي لحدود الله عز وجل ، ثم لو صح هذا الخبر على عموم ملكان تقسيم من فرق بين الغاصب وبين المستحق عليه وبين الولد وبين الغلة وبين الموجود والتألف باطلا مقطوعا به لانه لا بهذا الخبر أخذ ولا بالنصوص التي قدمنا أخذ بل خالف كل ذلك قائما بقي الكلام بيننا وبين من رأى الغلة والولد للغاصب وللمستحق عليه بالضمان فقط فالنصوص التي ذكرنا توجب ما قلنا ، وأيضا فإن الرواية صحيحة من طريق أبي داود قال : ناعمة بن المنى نا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - نا أيوب - هو السخيتاني - عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل عن رسول الله (١) ﷺ أنه قال : « من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق ، ففسأ لهم ممن صار إليه مال أحد بغير حق ؟ أعرق ظالم هو أم لا ؟ فان قالوا : لا خالفوا القرآن . والسنن وتر كوا قولهم . وقول أهل الاسلام ولزمهم أن لا يردوا على المستحق شيئا لانه ليس بيد المستحق عليه ولا بيد الغاصب والظالم بمرق ظالم وإذا لم يكن عرق ظالم فهو عرق حق اذ لا واسطة بينهما قال تعالى : (فإذا بعد الحق إلا الضلال) وهم لا يقولون بهذا وإن قالوا : بل بمرق ظالم هو يده لزمهم أن لاحق له في شيء مما سرى فيه ذلك العرق ، وهذا في غاية الوضوح وبالله تعالى التوفيق *

وأما من فرق بين (٢) الولد وبين سائر الغلة فكلهم في غاية السفخ والفساد ولوعكس عليهم قولهم ما انفصلوا منه * وأما من فرق بين الأولاد الأحياء فرأى ردهم وبين الموتي

(١) في سنن أبي داود « عن النبي ، الخ (٢) سقط لفظ « بين » من النسخة اليمنية

لم يردهم فيقال لهم (١) : هل وجب عليه رد كل ماتحت الأمهات حين الولادة إلى سيدهم وسيد أمهم أم لا ؟ فان قالوا : لا لزمهم أن لا يقضوا بردهم أصلاً أحياء وجدوا أم أمواتاً ؟ وان قالوا : نعم قلنا : فسقوط وجوب رددهم بموتهم كلام باطل لاخفاء به ، ولهم في أولاد المستحقة بمن استحققت عليه أحوال ثلاثة فقرة قالوا : يأخذها ويأخذ قيمة ولدها ، ومرة قالوا : يأخذها فقط ولا شيء له في الولد لا قيمة ولا غيرها ، ومرة قالوا : يأخذ قيمتها وقيمة ولدها .

قال أبو محمد : وهذه أحوال في غاية الفساد ، ونسألهم عن هؤلاء الأولاد هل وقع عليهم قط في أول خلقهم أو حين ولادتهم ملك سيد أمهم أم لم يقع له قط عليهم ملك ؟ ولا ثالث لهذين القولين فان قالوا : بل قد وقع عليهم ملكه قلنا : فني أي دين الله عز وجل وجدتم أن تجبروه على بيع عبده أو أمته بلا ضرر كان منه إليهم ؟ وما الفرق بين هؤلاء وبين من تزوج أمة فاسترق ولده منها ؟ فهلا أجبرتم سيدها على قبول فدائهم (٢) فان قالوا : على هذا دخل النكاح ولم ينو المستحق (٣) عليه على ذلك قلنا : فكان ماذا وما حرمت أموال الناس عليهم بنيات غيرهم فيها أو أين وجدتم هذا الحكم ؟ وهذا ما لا سبيل إلى وجوده وادهم في ملكه فهم له بلا شك وان قالوا : لم يقع ملكه قط عليهم قلنا : فبأي وجه تقضون له بقيمتهم ؟ وهذا ظلم لأبيهم ين . وإكمال المال بالباطل . وإباحة ثمن الحر الذي حرمه الله تعالى ورسوله عليه السلام ، ويقال لمن قال : يأخذ قيمة الأم فقط أو يأخذها فقط : لا شيء . يأخذها أو قيمتها ؟ فان قالوا : لأنها أمته قلنا : فأولاد أمته عبيده بلا شك فلم أعطيتموه بعض ماملكت يمينه وتمنعونه البعض ؟ أو لم تجبرونه على بيعها وهو لا يريد بيعها ؟ وروينا من طريق حماد بن سلمة عن حيد أن رجلاً باع جارية لأبيه ففسرها المشتري فولدت له أولاداً فجاء أبوه فخاصمه إلى عمر بن الخطاب فردها وولدها إليه فقال المشتري : دع لي ولدي فقال له : دع له ولده .

قال علي : هذه شفاعة من عمر رضي الله عنه ورغبة وليس فسخا لقضائه بها أو بولدها لسيدها . ومن طريق محمد بن المثنى ناعبد الأعلى ناسعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن خلاص أن أمة أتت طيئاً فزعمت أنها حرة فتزوجها رجل منهم فولدت له أولاداً ثم إن سيدها ظهر عليها فقضى بها عثمان بن عفان أنها وأولادها لسيدها وان زوجها ما أدرك من متاعه وجعل فيهم الملقو السنة كل رأس (٤) رأسين . ومن طريق عبد الرزاق

(١) في النسخة رقم ١٦ « فيقال له » (٢) في النسخة غير رقم ١٦ « على قبول فدائهم »

(٣) في النسخة غير رقم ١٦ « ولم يبق المستحق » (٤) في النسخة رقم ١٦ « ووالسنة على رأسين »

عن معمر عن منصور عن الحكم بن عتيبة أن امرأة وابنا لها باعا جارية لزوجها وهو أبو الولد فولدت الجارية للذي ابتاعها ثم جاء زوجها فخاصم (١) إلى علي بن أبي طالب فقال: لم أبيع ولم أحب فقال له علي: قد باع ابنك وباعت امرأتك قال: إن كنت ترى لي حقا فأعطني قال: فتخذ جاريك وابنتا ثم سجن المرأة وابنتا حتى تخلصا فلما رأى الزوج ذلك أنفذ البيع، فهذا علي قد رأى الحق أنها وولدها لسيدها وقضى بذلك وسجن المرأة وولدها وهما أهل لذلك لتعديهما والأخذ بالخلاص قد يكون المراد به رد الثمن وهذا حق ه ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش عن مطرف عن الشعبي عن علي في رجل اشترى جارية فولدت له ثم استحقها آخر بيعة قال علي: ترد عليه ويقوم ولدها فيقرم الذي باعه بما عزموا ه وروينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أن مطرف - هو ابن طريف - والمغيرة قال مطرف: عن الشعبي، وقال مغيرة: عن إبراهيم ثم اتفق الشعبي. وإبراهيم في ولد الفارة أن علي أبهم أن يفديهم بما عزموا ه وعن الحسن يقدون بعد عبد ه

وقد رويانا من طريق سعيد بن منصور عن سفیان بن عينة عن أيوب بن موسى عن ابن قسيط عن سليمان بن يسار قال: قضى عمر في أولاد الفارة بالقيمة ه وروينا من طريق ابن أبي شيبة ناسفیان عن أيوب بن موسى عن ابن قسيط عن سليمان بن يسار قال: غرت أمة قوما وزعمت أنها حرة فزوجت فيهم فولدت أولادا فوجدوها أمة فقضى عمر بقيمة أولادها في كل مغرور غرة، وقضى الشعبي. وابن المسيب في ولد المغرور بفرة، وهو أيضا قول أبي ميسرة. والحسن مكان كل واحد غرة، وقال إبراهيم: علي أبيهم قيمتهم ويضم عنه من القيمة شيء، وهذا قولنا وهو قول أبي ثور. وأبي سليمان. وأصحابنا. وقول الشافعي إلا في ولد المستحق عليه منها فقط فإنه ناقض في ذلك ه وروينا من طريق ابن أبي شيبة ناسماعيل بن علية عن عبد الله بن عون أن رجلا اشترى عبدا فاستغله ثم جاء رجل فادعاه فخاصم إلى أبياس بن معاوية فيه فاستحقه فقضى له بالبد وبغلة وقضى للرجل على صاحبه الذي اشتراه منه بمثل البد وبمثل غلته، قال ابن عون: قد كرت ذلك لمحمد بن سيرين فقال: هو فهم، فهذا أبياس بن معاوية. ومحمد بن سيرين يقولان بقولنا في رد الغلة في الاستحقاق ه ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري قال: إذا اشترت غنما فمت ثم جاء أمر برد البيع فيه (٢) قال: يردها ونساءها والجارية إذا ولدت كذلك! فان قالوا: فلم (٣) فرقتم أتم بين الناصب

(١) في النسخة رقم ١٦ «بخاصم» (٢) في بعض النسخ «ثم جاء أمر» يراد البيع فيه

(٣) في بعض النسخ سقط لفظ «لم» وهي أظهر دليل الجواب بعد

والمستحق فالحقتم الولد بالمستحق عليه ولم تلحقوه بالفاسب؟ قلنا : نعم لأنه لم يختلف
اثنان من مؤمن وكافر في أن رسول الله ﷺ يبعث فاسم الناس وفيهم أولاد المنكوحات
النكاح الفاسد والمتملكات بغير حق ، والمتملك والتناكح يظنان أن ذلك النكاح والمملك
حق فألحقهم بأبائهم ولم يلحق قط ولدناصب أو زان بمن وضعه في بطن أمه بل قال عليه
السلام : « وللعاهر الحجر » والفاسب والعالم بفساد عقده ملكا كان أو زواجا عاهرا ن
فلاحق لها في الولد وبالله تعالى التوفيق .

وهذا مكان خالفوا فيه عمر . وعثمان . وعلي . ولا يعرف لهم من الصحابة رضى
الله عنهم في ذلك مخالف للارواية عن أبي بكر بن عياش عن مطرف بن مطرف عن الشعبي
أن رجلا اشترى جارية فولدت له فأقام رجل البينة أنها له فقال على : ترد اليه فيقوم عليه
الولد فيغرم الذي باع بما عزوهم ، فادعوا أنهم تعلقوا بهذه وقد كذبوا لأنهم لا يعرفون
البائع ما يندى به ولده ، ولا الرواية المنقطعة التي ذكرنا قبل عن عمر أنه قضى في أولاد
الفارة بقيمته والقيمة قد سمعت عن عمر في ذلك أنها عبد مكان عبد أو عبدان مكان عبد ،
قد خالفوا هذا أيضا وخالفوا كل من ذكرنا والحسن . وقتادة : والشعبي وهم جمهور
من روى عنه في هذه المسألة قول في فداء ولد الفارة المستحقة بعبد (١) وأما قولنا : أنه
يضمن كل مامات من الولد والتناج وماتلف من الغلة ويضمن الزيادة في الجسم والقيمة
لأن كل ذلك مال المخصوص منه وكان فرضا عليه أن يرد كل ذلك فهو معتد (٢) بامساكه
مال غيره فعليه أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى ، فإن قالوا : ليس معتديا لأنه لم يباشر
غصب الولد وإنما هو بمنزلة تزيج ألفت ثوبا في منزل الإنسان قلنا : هذا باطل لأن الذي
رمت الريح التوب في منزله ليس ممتلكا له ولو تملكه لزمه صفاته وهذا المشتري أو الفاسب
ممتلك لكل ما تولد من غلة . أو زيادة . أو تناج . أو ثمرة حائل بينه وبين صاحبه الذي
افترض الله تعالى رده اليه وحرم عليه امساكه عنه فهو معتد بذلك يقينا فعليه أن يعتدى عليه
بمثل ما اعتدى . وأما الزيادة في الثمن فإنه حين زاد ثمنه كان فرضا عليه رده الى صاحبه
بجميع صفاته فكان لازما له أن يرد اليه وهو يساوى تلك القيمة فإذا لزمه ذلك ثم نقصت
قيمه فإنه لا يسقط رد ما لزمه رده ، وأما الكراء فإنه إذا حال بين صاحبه وبين عين ماله حال
بينه وبين منافعه فضمنها وزمها أداء ما منه من حقه بامر رسول الله ﷺ أن يعطى كل
ذى حق حقه ، وكراء متاعه من حقه بلا شك ففرض على مانعه اعطاؤه حقه .

ومن عجائب الدنيا قول الخفيفين أن الكراء للفاسب والغلة ولا يضمن ولدها

(١) في بعض النسخ « بعبد » (٢) في النسخة رقم ١٤ « معتد »

الموت ثم يقولون فيمن صاد ظلية في الحرم فأمسكها ولم يقتلها حتى اذا ولدت عنده أولادا فأتوا ولم يذبحهم : أنه يجزئها ويجزى أولادها فلو عكسوا لأصابوا ما ألزم الله تعالى صائد الطيعة ضمانها عاشت أو ماتت الآن يقتلها عامدا وإلا فلا ، فهم أبدأ بحرفون كلام الله تعالى عن مواضعه ، وأعجب شيء احتجاج بعض متصديهم بالجمل بأن قال : وأى ذنب للولد حتى يسترق ؟ قلنا : ما علينا ذنبا يوجب الاسترقاق . والردة . وقتل المؤمن عمدا . وترك الصلاة . وزنا المحصن أعظم الذنوب وليس شيء من ذلك يوجب استرقاق فاعله (١) وأولاد الكفار يسترقون ولا ذنب لهم فليس يعترض بمثل هذا الهوس الامن لا عقل له ولا دين ، وأما إسقاطنا المهر في طهه الناصب والمستحق قلانه لم يوجبه قرآن ولا سنة ومال الناصب والمستحق عليه حرام إلا ما أوجبه النص ولا مهر إلا في نكاح صحيح أولئك نكحت بغير إذن وليها فقط على ما جاء به النص وإنما عليه ضمان ما قصه وطؤا بما بزنا الناصب أو بجمل المستحق عليه فقط لانه استهلك بذلك بعض قيمة أمة غيره فقط . وأما القضاء بالمثل فان المتأخرين اختلفوا فقال بعضهم : لا يعطى إلا القيمة في كل شيء . رويان من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن أبي إسحاق الشيباني فيمن استهلك حنطة ان له طعاما مثل طعامه قال سفیان : وقال غيره من فقهاءنا : له القيمة ، وقال أبو حنيفة . ومالك : أما ما يكال أو يوزن فعليه مثله من نوعه وأما ما عدا ذلك من المروض . والحیوان فالقيمة . وقال أصحابنا : المثل في كل ذلك ولا بد فان عدم المثل فالمضمون له بخير بين أن يمهله حتى يوجد المثل وبين أن يأخذ القيمة .

قال أبو محمد : وهذا هو الحق الذي لا يجوز خلافه وما نعلم لمن قضى بالقيمة حجة أصلا إلا أن بعضهم أتى بطامة فقال : ان رسول الله ﷺ قضى على من اعتشركا له في عبد بأن يقوم عليه باقية لشريكه قالوا : قضى رسول الله ﷺ على من استهلك حصة غيره من العبد بالقيمة .

قال علي : وهذا من عجائبهم فانهم ألحقوا الخطأ في هذا الاحتجاج من وجبين ، أحدهما احتجاجهم به فيمن استهلك والمعتق نصيبه من عبد بينه وبين آخر لم يستهلك شيئا ولا غصب شيئا ولا تعدى أصلا بل أعققت حصته التي أباح الله تعالى له عقها وإنما هو حكم من الله تعالى أنفذه لا تعد من المعتق أصلا ، والثاني عظيم تناقضهم لانه يلزمهم ان كان المعتق المذكور مستهلكا حصة شريكه ولذلك يضمن القيمة (٢)

(١) في النسخة رقم ١٦ « يوجب استرقاقا عليه » (٢) في النسخة رقم ١٦ « ولذلك

ضمن القيمة »

بأن يوجبوا ذلك عليه معسرا كان أو موسرا (١) كما يفعلون في كل مستهلك وهم لا يفعلون هذا فكيف يستحل من يدري أن الله تعالى سائله عن كلامه في الدين. وأن عباده الله تعالى يتعقبون كلامه على هذه المجاهرة القبيحة الفاعدة من أحوال السنن عن مواضعها وسعيهم في ادحاض الحق بذلك ؟ وليس لهم أن يدعوا ههنا إجماعا لأن ابن أبي ليلى وزفر بن الهذيل يضمنونه معسرا أو موسرا وما نبأ بطردهذين أصلهما في الخطأ لأنها في ذلك مخالفان لحكم رسول الله ﷺ في أنه عليه السلام لم يضمن المعسر شيئا وإنما أمر في ذلك بالاستسعاء للمعتق فقط . وروينا من طريق الليث بن سعد عن جرير بن حازم عن حميد الطويل قال : سمعت أنس بن مالك يحدث : أن زينب بنت جحش أهدت إلى رسول الله ﷺ وهو في بيت عائشة ويومها جفنة من حيس قامت عائشة فأخذت القصعة فضربت بها الأرض فكسرتها فقام رسول الله ﷺ إلى القصعة لها قد فمها إلى رسول زينب فقال : هذه مكان صفحتها وقال لعائشة : لك التي كسرت ، فهذا قضاء بالمثل لا بالدراهم بالقيمة ، وقد روى عن عثمان . وابن مسعود أنهما قضيا على من استهلك فصلانا بفصلان مثلها . وعن زيد بن ثابت . وعلى أنهما قضيا بالمثل فيمن باع بعيرا واستثنى جلده . ورأسه . وسواقطه . وعن عمر . وعثمان . والحسن . والشعبي . وقادة . في فداء ولد الغارة بعيدا بالقيمة . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن ابن سيرين عن شريح أنه قضى في قصار شق ثوبان الثوب له وعليه مثله فقال رجل : أو ثمنه فقال شريح : أنه كان أحب إليه من ثمنه قال : أنه لا يجد قال : لا وجد . وعن قدامة أنه قضى في ثوب استهلك بالمثل .

قال أبو محمد : لم نورد قول أحد من أوردنا احتجاجا به وإنما أوردناه لئلا يجمعوا بدعوى الإجماع جراحة على الباطل ، فإن قالوا : فإنكم لا تقضون بالمكسور للكسر فقد خالفتم الحديث قلنا : حاش لله من ذلك لكن النبي ﷺ قال : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فقلنا أنه عليه السلام لا يعطي أحدا غير حقه ولا أكثر من حقه ولم يقل عليه السلام إننا لك من أجل كسرك إياها فقد كذب عليه من نسب إليه هذا الحكم من غير أن يقوله عليه السلام ، فصح بذلك بقينا أن تلك الكسرة التي أعطى لعائشة رضي الله عنها لا تخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما إما أنها لم تصلح لشيء فأبجأها (٢) كما يحل لكل إنسان من أفسد جملة من متاع غيره ولم يتنفع منه بشيء . وإما أن قصعة عائشة التي أعطى كانت خيرا من التي كانت لزينب رضي الله عنها فجبر عليه السلام تلك الزيادة بتلك الكسرة

(١) في النسخة رقم ١٤ : معسرا كان ذلك أو موسرا ، (٢) في نسخة « قالها »

والافتح على يقين من أنه عليه السلام لا يعطى أحدا مال غيره بغير حق وانما حق المجنى عليه في عين ماله لا في غيره فادامت العين أو شئ منها موجودين فلا حق له في غير ذلك فان عدم جملة بحيث يفتد يقضى له بالمثل .

قال على : فاذا عدم المثل من نوعه فكل ما قاومه وسواه فهو أيضا مثل له من هذا الباب الا أنه أقل مثله مما هو من نوعه فذلك قضينا به عند عدم المثل المطلق وبالله تعالى التوفيق .
١٣٦٠ — مسألة — ومن كسر لآخر شيئا أو جرح له عبدا أو حيوانا أو خرق له ثوبا قوم كل ذلك صحيحا مجنى عليه ثم قوم كما هو الساعة وكلف الجاني أن يعطى صاحب الشئ ما بين القيمتين ولا بد ، ولا يجوز أن يعطى الشئ المجنى عليه للجاني لما ذكرنا آخفا وانما عليه أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى فقط ، وسواء كانت الجناية صغيرة أو كبيرة لا يحل هذا ، وللحيفين هنا اضطراب وتخليط كثير كقولهم : من غصب ثوبا فانه يرد إلى صاحبه (١) فان وجد وقد قطعه الغاصب فصاحب الثوب بخير بين أخذه كما هو وما نقصه القطع وبين أن يعطيه للغاصب ويضمنه قيمة الثوب ، فان لم يوجد الا وقد غاطه قيصا فهو للغاصب بلا تخيير وليس عليه الا قيمة الثوب ، وكذلك قولهم في الخطة تنصب فطنن ، والديق ينصب فيعجن . والحم ينصب فيطبخ أو يشوى .

قال أبو محمد : ما في المجاهرة بكيد الدين أكثر من هذا ولا في تعليم الطلبة أكل أموال الناس أكثر من هذا فيقال لكل فاسق : اذا أردت أخذ قبح يتيه أو جارك وأكل غنمه واستحلال ثيابه وقد امتنع من أن يبيعك شيئا من ذلك فاغصبها واقطعها نايبا على رغبته واذبح غنمه واطبخها واغصبه خنطته وأطحنها وكل كل ذلك حلالا طيبا وليس عليك الا قيمة ما أخذت ؛ وهذا خلاف القرآن في نهي تعالى ان تأكل أموالنا بالباطل . وخلاف رسول الله ﷺ في قوله : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ، ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد . وما يشك أحد من أهل الاسلام في أن كل ثوب قطع من شقة فانه لصاحب الثقة ، وكل دقيق طحن من خنطة انسان فهو لصاحب الخنطة . وكل لحم شوى فهو لصاحب اللحم يقرؤ بهذا ثم لا يبالون بان يقولوا : الغصب . والنظم . والتعدي يحل أموال المسلمين للغصاب (٢) ، واحتجوا في ذلك بامر القصعة المكسورة التي ذكرنا قبل يوم أول مخالف لذلك الخبر بخالفوه فيما فيه واحتجوا له فيما ليس فيه منه شئ ، واحتجوا أيضا بخبر المرأة التي دعت رسول الله ﷺ الى طعام فاخبرته انها أرادت ابتياع شاة فلم يجدها فارسلت الى جارة لها ابنتي الى الشاة التي لزوجك فبعثت

(١) في النسخة رقم ١٦ . على صاحبه ، (٢) في النسخة رقم ١٦ « للغاصب »

بها اليها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشاة أن تطعم الأسارى . قال هذا الجاهل المفترى : فهذا يدل على أن حق صاحب الشاة قد سقط عنها إذ شويت .

قال أبو محمد : وهذا الخبر لا يصح ولو صح لكان أعظم حجة عليهم لأنه خلاف لقولهم اذفيه انه عليه السلام لم يبق ذلك اللحم في ملك التي أخذتها بغير اذنها وم يقولون : انه للغاصب حلال وهذا الخبر فيه انه لم يأخذ رأيا في ذلك ، فصح انه ليس لها فهو حجة عليهم .

قال علي : والمحفوظ عن الصحابة رضي الله عنهم خلاف هذا كما روينا من طريق عبدالرزاق نا ماعم عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين ان أصحاب رسول الله ﷺ نزلوا بأهل ماء وفيهم أبو بكر الصديق فانطلق النعمان لجمل يقول لهم : يكون كذا وكذا وهم يأتونه بالطعام واللبن ويرسل هو بذلك إلى أصحابه فأخبر أبو بكر بذلك فقال : أراي آكل كهيئة النعمان منذ اليوم ثم أدخل يده في حلقه فاستقاه (١) . ومن طريق محمد بن اسحاق في مغازيه عن يزيد بن أبي حبيب عن عوف بن مالك الأشجعي قال : كنت في غزوة ذات السلاسل قد كرستمه الجوزور بين القوم وانهم أعطوه منها فأتى به إلى أصحابه فطبخوه فأكلوه ثم سأله أبو بكر . وعمر عنه فأخبرهما فقالا له : والله ما أحسنت حين أطعمتنا هذا ثم قاما يتقيآن ما في بطونهما . ومن طريق مالك عن زيد بن أسلم قال : شرب عمر بن الخطاب لنا فأعجبه فسأل عنه فأخبرانه حلب له من نعم الصدقة فأدخل عمر أصبعه فاستقاه . ومن طريق سعيد بن منصور والمعتز ابن سليمان التيمي عن أبيه ان أهل للكوفة قالوا له : قد شرب على نبيذ الجر قال سليمان : فقلت لهم : هذا أبو اسحاق الحمداني يحدث ان علي بن أبي طالب لما أخبرانه نبيذ جر تقيآ . نا أحمد بن عمر بن أنس العذري نا عبيد الله بن محمد السقطي نا أحمد بن محمد بن يعقوب ابن شيبه (٢) نا أحمد بن شويه قال : سمعت عبدالرزاق يقول : دخل معمر على أهله فاذا عندها فاكهة فأكل منها ثم سأل عنها فقالت له : أهدتها اليك فلانة الناحية فقام معمر فتيأ ما أكله . قال أبو محمد : فهذا أبو بكر . وعمر . وعلي بحضرة الصحابة وعلهم لا يخالف لهم منهم في ذلك لا يرون الطعام المأخوذ بغير حق ملكا لا أخذه وان أكله بل يرون عليه اخراجه وأن لا يقيه في جسمه مادام يقدر على ذلك وان استهلكه ، فبأي شيء تعلق هؤلاء القوم في إباحة الحرام جهارا ؟

قال أبو محمد : وبهذا قول فادام المرء . يقدر على أن يتقيأ فترض عليه ذلك ولا

(١) في النسخة رقم ١٦ « فاستقاه » (٢) في بعض النسخ « ابن شعبة »

يجل امساك الحرام أصلا (١)، فان عجز عن ذلك فلا يكلف الله غسالا وسعها، وهذا بما خالفوا فيه القرآن. والسنة بأرائهم الفاسدة وتقليدا لبعض التابعين في خطأ أخطأه وبالله تعالى التوفيق. وقالوا أيضا: فسنا هذا على العبد يموت فضمن قيمته (٢) قال على. وهذا عليهم لانه الميت لا يملكه الغاصب.

١٣٦١ - مسألة - ومن غصب دارا فهدمت كلف رد بناتها كما كان ولا بد لقول الله تعالى: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وهو قد اعتدى على البناء المؤلف لحال بينه وبين صاحبه وهو باجماعهم معنا واجماع أهل الاسلام مأمور بردها في كل وقت الى صاحبها فلا يجوز أن يسقط عنه بهدمها ما لم يرد، وليت شعري أى فرق بين دار تهدم وبين عبد يموت؟ فكان احتياج صاحبهم أن الدور والارضين لا تنصب فكان هذا عجا جدا! وما نعلم لابلis داعية في الاسلام أكثر من يطلق الظلمة على غصب دور الناس وأراضهم ثم يبيح لهم كرامها وغلتها ولا يرى عليهم ضمان ما تلف منها نعوذ بالله من مثل هذا.

١٣٦٢ - مسألة - ومن غصب أرضا فزرعها أولم يزرعها فعليه ردّها وما قص منها ومزارعته مثلها لما ذكرنا من أنه حال بين صاحبها وبين منفعة أرضه ولا منفعة للارض الا للزراعة والمزارعة على ما نذكر في المزارعة ان شاء الله تعالى، وقال الحنفيون: الارض لا تنصب وهذا كذب منهم لأن الغصب هو أخذ الشيء بغير حقه ظلما، وقد روينا من طريق البخارى ناسلم بن ابراهيم ناعبد الله بن المبارك ناموسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أخذ من الأرض شبرا بغير حقه خسف به» (٣) يوم القيامة الى سبع أرضين، فصح أن الأرض تؤخذ بغير حق فصح أنها تنصب.

١٣٦٣ - مسألة - ومن غصب زريعة فزرعها. أو نوى فزرعه. أو ملوخوا فزرعها فكل ما تولد من الزرع فلصاحب الزريعة يضمه له الزارع، وكل ما نبت من النوى. والمولوخ فلصاحبها وكل ما أنموت تلك الشجر في الأبد فله لاحق للغاصب في شئ من ذلك لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ: «وليس لعرق ظالم حق» ولأن كل ما تولد من مال المرء فله وانما يجل للناس من ذلك ما لا خطب له به مما يتبرأ منه صاحبها فيطره مبيحا له من أخذه من النوى ونحو ذلك (٤) فقط لا مال يبيحه، وبالله تعالى التوفيق.

(١) في النسخة رقم ١٦ وقطعا (٢) في النسخة رقم ١٦ وفي ضمن بقيمة (٣) الزيادة من صحيح البخارى ج ٤ ص ٢٢٤ (٤) في النسخة رقم ١٦ أو نحو ذلك.

١٣٦٤ - مسألتوكل من عدا عليه حيوان متملك من بعير أو فرس أو بغل أو فيل أو غير ذلك فلم يدر على دفعه عن نفسه إلا بقتله فقتله فلا ضمان عليه فيه وهو قول مالك . والشافعي . وأبي سليمان ، وقال الحنفيون : بضمنه ، واحتجوا بالخبر الثابت عن النبي (١) ﷺ : « العجاء جرحها جبار » (٢) . وبالخبر الذي رويناه (٣) من طريق عبد الكريم : « إن إنساناً عدا عليه فقتله فقتله فغرمه أبو بكر إياه وقال : بهيمة لا تعقل » . وعن علي بن أبي طالب نحوه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال : « من أصاب العجاء غرم » . ومن طريق سفیان الثوري عن الأسود بن قيس عن أشياخ لهم أن غلاماً دخل دار زيد بن صوحان فضرته ناقة لزيد فقتلته فعمد أولياء الغلام ففكروا فأبطل عمر بن الخطاب دم الغلام وأغرم والد الغلام ثمن الناقة ، وعن شريح مثل هذا .

قال علي : أما الحديث « جرح العجاء جبار » ففي غاية الصحة وبه قول ولا حجة لهم فيه لأننا لم نخالفهم في أن ما جرحته العجاء لا يفرم وليس فيه إلا هذا بل هو حجة عليهم في تضمينهم الراكب . والسائق . والقائد ما أصابت العجاء بما لم يحملها عليه (٤) فهم المخالفون لهذا الأمر حقاً . وأما حديث عمر بن الخطاب . وشرح فيه قول : ومن قتلت بهيمة وليه قضى بمد جنايتها فقتلها فهو ضامن لها لأنها لا ذنب لها ، وأما قول أبي هريرة فصحيح ومن أصاب العجاء قاصداً لها غير مضطرب فهو غارم . وأما الرواية عن أبي بكر . وعلي فتقطعة ولا حجة في منقطع لو كان عن رسول الله ﷺ فكيف عن غيره ؟ ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة ، وكفصة خالفوا فيها أبو بكر وغيره حيث لا يجوز خلافه ، أقرب ذلك ما أوردنا عن أبي بكر . وعمر . وعلي رضي الله عنهم من تقيهم ما أكلوا أو شربوا مما لا يحل فخالقوا فأنام حجة عندهم حيث وافقوا بأحنية لاحق خالفوه ، وهذا نالعب بالدين ، والعجب أنهم يقولون : إن الأسود . والسبع حرام قتله في الحرم وعلى قتله الجزاء الآن يبتدىء المحرم بأذى فله قتله ولا يجزيه فكم هذا التناقض . والهدم . والبناء ؟ ولقد كان يلزم للملكيين المشنعين بقول صاحب إذا وافقهم والقائلين بأن المرسل والمستند سواء أن يقولوا بهذا ولكنه ما تناقضوا فيه .

قال علي : لا يتخلو من عدت البهيمة عليه فخشي أن تقتله أو أن تجرحه أو أن تكسر له

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية . عن رسول الله ﷺ ، (٢) هو في الصحيحين وغيرهما (٣) في النسخة رقم ١٦ . وبخبر رويناه . وما هنا أنسب لسابقه (٤) في النسخة رقم ١٦ ، عليهم ،

عضواً أو أن تصديه به من أن يكون مأموراً بإباحة ذلك لها منيها عن الانتفاع منها ودفعها وهذا مما لا يقولونه ولو قالوه لكان زائداً في ضلالهم لأن الله تعالى يقول : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) وهذا على عومه ، أو يكون مأموراً بدفعها عن نفسه منيها عن إمكانها من روحه . أو جسمه ، أو ماله . أو أخيه المسلم ، وهذا هو الحق لما ذكرنا ، فاذ هو مأمور بذلك ولم يتدر على النجاة منها إلا بقتلها فهو مأمور بقتلها لأن قتلها هو الدفع الذي أمر به [ومن فعل ما أمر به] (١) فهو محسن [واذ هو محسن] (٢) فقد قال تعالى : (ما على المحسنين من سبيل) .

١٣٦٥ - مسألة - ولا ضمان على صاحب البيمة فيما جتته في مال أو دم لئلا أو تناراً لكن يؤمر صاحبه بضبطه فإن ضبطه فذاك وإن عاد ولم يضبطه يبع عليه لقول رسول الله ﷺ : « السجاء جرحها جبار ، وهو قول أبي حنيفة . وأبي سليمان ، وقال مالك . والثاقفي : يضمن ما جتته لئلا ولا يضمن ما جتته نهاراً وهو قضاء شرع . وحكم الشعبي ، واحتجوا في ذلك بحديث ناقة البراء ، بأن رسول الله ﷺ قضى أن على أهل الحوافط حفظها بالنهار وعلى أهل الماشية ما أصابت بالليل .

قال على : لو صح هذا لما سبقونا إلى القول به ولكنه خبر لا يصح لانه انما رواه الزهري عن حرام بن محبة عن أبيه ، ورواه الزهري أيضاً عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن ناقة للبراء ، فصيح أنه مرسل لأن حرام ليس هو ابن محبة لصلبه انما هو ابن سعد بن محبة وصعب لم يسمع من البراء ولا أبو أمامة ولا حجة في منقطع ، ولقد كان يلزم الخنفيين القائلين : إن المرسل والمسند سواء أن يقولوا به ولكن هذا مما تناقضوا فيه واحتجوا أيضاً بأغرب من هذا كله وهو ما روينا من طريق عبيد بن عمير . والزهري . ومسروق . ومجاهد في قول الله تعالى : (وداود سليمان اذ يحكما في الحرب اذ فتحت فيه غم القوم وكننا لحكمهم شاهدين قهمنما سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً) وأن سليمان ﷺ قضى في ذلك في غم أفسدت حرث قوم بأن دفع الغم إلى أهل الحرب لهم صونها والبيان حتى يعود العنب أو الحرب كما كان .

قال أبو محمد : وهذا عجب من عجائب الدنيا والذي لا تشك فيه أن بين هؤلاء المذكورين وبين سليمان عليه السلام ما في رباح ومهامه فيها ولو رووا لنا ذلك عن رسول الله ﷺ ما قامت به حجة لانه مرسل ، ثم لو صح لكان المحتجون به أول مخالفين له لانهم لا يحكمون بهذا الحكم فيأقده كيف ينطلق لسان مسلم بأن يحتج على خصمه في الدين بحكم لا يحمل عنده

أن يؤخذ به ؟ وحسبنا الله • وعجب آخر من الشافعي : وهو أنه لا يرى القول بالمرسل ثم أباح منها الأموال بمرسل لا يصح أصلا • وأمابع ما تعدى من العجاء فقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) ومن البر والتقوى حفظ الزرع . والنهار التي هي أموال الناس فلا يمان على فسادها فإبعاد ما يفسدها فرض ولا سبيل إلى ذلك إلا بالبيع المباح وهذا آثار عن الصحابة رضي الله عنهم قد خالفوها وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم أن عمر بن الخطاب كان يقول : برد البعير . والبقرة . والحمار . والضواير إلى أهلن ثلاثا إذا حضر الحائط ثم يعقرن • قال ابن جريج : وسمعت عبد العزيز بن عبد الله يذكر عن عمر بن الخطاب أنه كان يأمر بالحائط أن يحطروا ويسد الحظر من الضاري المدل ثم يرد إلى أهله ثلاث مرات ثم يعقر • ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا أبو حيان يحيى بن سعيد التيمي قال • أخبرني (١) مكاتب لبني أسد أنه أتى بتقد من السواد إلى الكوفة فلما انتهى إلى جسر الكوفة جاء مولى لبكر بن وائل فتخلل النقد على الجسر ففرت منها نقدة قطرت (٢) الرجل في الفرات ففرق فأخذت فجاء مواله إلى موالى ففرض موالى عليهم صلحا ألنى درهم ولا يرفهونهم إلى على فأبوا فأتينا على بن أبي طالب فقال لهم : ان عرقم النقدة بيعنها نخذوها وان اختلطت عليكم فمرواها (٣) •

قال أبو محمد : ان في الخفيفين والمالكين العجب اذ يحتجون بإبطال السنن الثابتة في أن البيعين لا يبيع بينهما حتى يفرقا برواية شيخ من بني كنانة ان عمر قال : البيع عن صفقة أو خيار ثم يردون هذه الرواية عن عمر بن الخطاب وهذه الأخرى عن علي فها قالوا : مثل هذا لا يقال بالرأى ؟ ولكن هذا حكم القوم في دينهم فليحمد الله أهل السنن على عظيم نعمته عندهم •

١٢٦٦ - مسألة - ومن كسر اناه فضة أو اناه ذهب فلا شيء عليه وقد أحسن لنهى رسول الله ﷺ عن ذلك ، وقد ذكرناه في الوضوء والأطعمة والأشربة ، وكذلك من كسر صليا أو أهرق خمر المسلم أولادى • وقال الخفيفون : ان أهرق خمر الذى مسلم فليقم قيمتها وان أهرقها ذى فليقم مثلها •

قال أبو محمد : وهذا باطل ولا قيمة للخمر وقد حرم رسول الله ﷺ بيعها وأمر بهرقها فلا يبيع يمه ولا ملكة فلا ضمان فيه ، فان قالوا : هي أموال أهل الذمة قلنا :

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الخفية « حدثني » (٢) أى القته في الفرات على أحد قطره أى شقيه ، والتقد صغار النعم واحدتها نقدة وجمعها نقاد ، وفي بعض النسخ « بقرة » وهو تصحيف (٣) أى مثلها من النعم

كذبتم وما جعلنا الله تعالى مذكروها مالا لا حد لكون أخبرونا أمي حلال لأهل الذمة أم هي حرام عليهم ؟ فإن قالوا : هي لهم حلال كفروا الآن الله تعالى قد أخبر فيها نفاء عليهم أنهم لا يجرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ، ولا يختلف مسلمان في أن دين الاسلام لازم للكفار لزومه للسليمن . وأن رسول الله ﷺ مبعوث اليهم كما بعث إلينا وإن طاعته فرض عليهم كما هي علينا ؟ فإن قالوا : بل هي عليهم حرام قلنا : صدقتم فمن أنفد مالا لا يحمل تملكه فقد أحسن ولا شيء عليه ، واحتجوا برواية رويناهما من طريق سفيان الثوري عن ابراهيم بن عبد الأعلى الجعفي عن سويد بن غفلة أن عمر بن الخطاب قيل له : عمالك يأخذون الخمر . والخنازير في الخراج فقال له بلال : أنهم ليفعلون فقال عمر : لا تفعلوا ولوم يعنها . ومن طريق أبي عبيد عن [كدام] (١) الأنصاري عن اسرائيل عن ابراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة أن بلالا قال لعمر ابن الخطاب : ان عمالك يأخذون الخمر والخنازير في الخراج فقال : لا تأخذوها منهم ولكن ولومهم أتمم يعنها وخذوا أتمم من الثمن .

قال أبو محمد : هذا لاحجة فيه لأن حديث سفيان - وهو الصحيح - ليس فيه ما زاد اسرائيل وإماميه «ولوم يعنها» وهذا كقول الله تعالى : (نوله ماتولى) واسرائيل ضعيف ، ثم لو صح فلاحجة في أحدود رسول الله ﷺ ، وإن من العجب أن يخالفوا عمر رضي الله عنه في تفرقه بين ذوى المحارم من الجوس ونبيه لهم عن الزممة (٢) ثم يقلدون ههنا رواية ساقطة مخالفة للقرآن . والسنن وإن كانت الخمر من أموالهم فإن الصليب والأصنام عندهم أجل من الخمر فيجب على هؤلاء القوم أن يضمنوا من كسر لهم صليبا أو صنما حتى يعيده سالما صحيحا ولا قد تناقضوا . رويناهما من طريق أبي داود نا قتيبة بن سعيد نا الليث - هو ابن سعد - عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أنى رباح عن جابر بن عبد الله : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة : ان الله حرم بيع الخمر والميتة ، والخنازير (٣) ، فبالت شعري كيف يستحل مسلم أن يبيع ثمن بيع (٤) حرمه الله تعالى ؟ أم كيف يستحل مسلم أن يقول : انها مال من أموال أهل الذمة تضمن لهم ؟ حاش لله من هذا .

١٢٦٧ - مسألة - ومن كسر حلية فضة في سرج . أو لجام . أو ماميز .

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) هي كلام يقولونه عند أكلهم بصوت خفي (٣) في سنن أبي داود ، والبخاري ، وهو حديث مطول اقتصر المصنف على عمل الشاهد منه (٤) في النسخة رقم ١٦ « أن يبيع يعنها »

أوسيف . أو تاج . أو غير ذلك . أو حلى ذهب لامرأة أو لرجل بعده لاهله . أو للبيع كلف اعادته صحيحا كما كان لما ذكرنا قبل ، فان تراضيا جميعا على ان يضمّن له ما بين قيمته صحيحا ومكسورا جاز ذلك لانه مثل ما اعتدى به وجائز أن يتفقا من ذلك من حلى الذهب على ذهب . وفي حلى القفزة على فضة . وله أن يؤخره به ماشاء . لانه ليس هو يباع وانما هو اعتداء بمثل ما اعتدى به عليه فقط ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٦٨ - مسألة - وكل ما جنى على عبد . أو أمة . أو بعير . أو فرس . أو بغل . أو حمار . أو كلب يحل تملكه . أو سنور . أو شاة . أو بقرة . أو ابل . أو ظبي . أو كل حيوان ممتلك (١) فان في الخطأ في العبد في الأمة [خاصة] (٢) وفي سائر ما ذكرنا خطأ أو عدا ما نقص من قيمته بالغا ما بلغ ، وأما العبد والأمة فقيا جنى عليهما عمدا القود وما نقص من قيمتهما أما القود فللجنى عليه وأما ما نقص من القيمة فللسيد فيما اعتدى عليه من ماله ، وكذلك لو أن امرأ استكره أمة فقتلها لكان عليه الفرامة لسيدها والحد في زنائه بها ولا يبطل حق حقا ، وقد أمر رسول الله ﷺ بأن يعطى كل ذى حق حقه ، وأما القود بين الحر . والعبد فذكره ان شاء الله تعالى في كتاب القصاص . وأما ما نقصه فلناسه ههنا اختلاف ، وكذلك في الحيوان ، وقولنا في الحيوان هو قول أبي سليمان ومالك . والشافعي ، وقال أبو حنيفة : كذلك الا في الابل . والبقر . والبغال . والخير . والحيل خاصة في عيونها خاصة فانه قال في عين كل ما ذكرنا ربع ثمنه .

قال أبو محمد : واحتجوا في ذلك بأثر رويناه من طريق قاسم بن أصبغ نا ذكرنا ابن يحيى الناقد ناسميد بن سليمان عن أبي أمية بن يعلى نا أبو الزناد عن عمرو بن وهب عن أبيه عن زيد بن ثابت ان النبي ﷺ لم يقض في الرأس الا في ثلاث . المنقولة . والموضحة . والآمة (٣) وفي عين الفرس ربع ثمنه ، وبرواية عن عمر بن الخطاب من طريق سفيان . وعمر بن دينار . ومعمّر قال سفيان : عن جابر الجعفي عن الشعبي عن شريح عن عمر ، وقال عمرو بن دينار : أخبرني رجل أن شريحا قاله : قال لي عمر ، وقال معمّر : بلغني أن عمر بن الخطاب ، ثم اتفقوا أنه قضى في عين الدابة ربع ثمنها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير عن المغيرة عن ابراهيم عن شريح قال : أتاني عروة البارقي عن عند عمر بأن في عين الدابة ربع ثمنها . ومن طريق أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمر في عين الدابة ربع ثمنها .

(١) في النسخة رقم ١٦ ، يملك ، (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) المنقولة بتشديد القاف هي التي تخرج منها صغار العظام وتنقل عن اما كنها ، والموضحة هي التي تبدي وضع العظم أي ياضه ، والآمة هي الشجة التي بلغت أم الرأس وهي الجلدة التي تجمع الدماغ

ومن طريق ابن جريج عن عبد الكريم أن علي بن أبي طالب قضى في عين الدابة ربع ثمنها
قال علي : الرواية عن النبي ﷺ لا تصح لأنها من طريق اسماعيل بن يعلى الثقفي -
وهو ضعيف عن عمرو بن وهب عن أبيه وهما مجهولان ، ثم ليس فيه إلا الفرس فلام
خصوه كما جاء خصوصا ولام فاموا عليه جميع ذوات الأربع ، وأما عن علي . وعمر
رضي الله عنهما فراسيل كلها ثم لوححت لما كان فيها حجة لوجوه ، أولها أنه لا حاجة
فيمن دون رسول الله ﷺ ، والثاني أنه لا مؤنة عليهم في خلاف عمر . وعلى إذا خالفا
أباحيفة كما ذكرنا عنهما أنهما تقياً ما شربا إذ علما أنه لا يميل ، ثم في هذه
القصة نفسها كإروان من طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال : كتب
عمر مع عروة البارقي إلى المشرح في عين الدابة ربع ثمنها وأحق ما صدق به الرجل عند
موته أن يتنقى من ولده أو يدعيه * ومن طريق عبد الرزاق عن حماد بن عمار عن محمد بن جابر
عن جابر عن الشعبي أن علياً قضى في الفرس تصاب عينه بنصف ثمنه * ومن طريق سفيان
ابن عيينة عن مجاهد عن الشعبي أن عمر بن الخطاب قضى في عين جمل أصيب بنصف ثمنه
ثم نظر إليه بعد فقال : ما أراه قص من قوته ولا هدايته قضى فيه ربع ثمنه ، فليت
شعري ما الذي جعل إحدى قضيتي عمر . وعلى أولى من الأخرى ؟ وهلا أخذوا بهذه
القضية قياساً على قولهم : أن في عين الإنسان نصف ثمنه وقد أضعف عمر على حاطب
قيمة الناقة التي انتحرها عبيده ، وجاء بذلك أثر كإروان عن ابن وهب أن عمرو بن الحارث
عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاصي : « أن رجلاً من مزينة
سأل رسول الله ﷺ كيف ترى في حرية الجبل (١) ؟ قال : هي ومثلها والنكال »
فهذا خبر أصح من خبرهم في عين الفرس ربع ثمنه وأصح من خبرهم عن عمر فظهر
فساد قولهم من كل جهة ، وقد كان يلزم المالكين القائلين بتقليد الصاحب أن المرسل
كالمستد أن يقولوا بهذه الآثار والأقد تناقضوا *

وأما ما جئنا على عبد فيا دون النفس أو على أمة كذلك فقال قوم : كإلتنا انما في السيد
ما قص من ثمنه قطع وهو قول الحسن ، وقال قوم : جراح البدن من ثمنه كجراح الحرم
ديته بالنا ثمن البدن والامة ما بلغ ، قضى عين البدن نصف ثمنه ولو أن ثمنه الف دينار (٢) ،
وفي عين الامة نصف ثمنها ولو بلغ عشرة آلاف دينار ، وهكذا في سائر الاعضاء * روي
عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : جراحات العبد

(١) في النسخة اليمنية والحلي بخاء معجمة وهو تصحيف ، والحرية فيلة بمعنى

مفعولة أي أن لها من يحرسها ويحفظها (٢) في النسخة رقم ١٦ « الفدينار »

في أثمانهم بقدر جراحات الأحرار في ديانتهم ، وهو قول شريح . والشعبي والنخعي . وعمر ابن عبد العزيز . ومحمد بن سيرين . والشافعي . وسفيان الثوري . والحسن بن حي الأن الحسن قال : ان بلغ جميع القيمة لم يكن له إلا أن يسلمه ويأخذ قيمته أو يأخذ ما نقص * ورويناه أيضاً من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال : وعقل العبد في ثمنه كعقل الحر في دينه * وروى أيضاً عن علي بن أبي طالب * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : ان رجلاً من العلماء يقولون : العبيد والاماء سلع في نظر ما نقص ذلك من أثمانهم * قال أبو محمد : وهذا قولنا ، وقالت طائفة : فيه ما نقص إلا أن تكون الجناية استهلاكا قطع الدين أو الرجلين أو فوقه العينين فصاحبه مخير بين أن يأخذ ما نقص من ذلك من قيمته أو يسلمه إلى الجاني ويأخذ منه قيمته صحيحا . وهو قول أبي يوسف . ومحمد بن الحسن ، وطائفة قالت : جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دينه فان كانت الجناية مملو كانت على حر لكانت فيه الدية كلها أسلمه إلى الجاني ولا بد وأن يأخذ ما نقصه صحيحا وهو قول النخعي . والشعبي ، وطائفة قالت : يدفع إلى الجاني وتلزمه قيمته صحيحا وهو قول إياس بن معاوية . وقادة * ورويناه من طريق حماد بن سلمة عن إياس بن معاوية في رجل قطع يد عبد قال : هو له وعليه مثله * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فيمن جدد اذن عبد أو ألقاه أو أغل يده انه يدفع اليه ويغرم لصاحبه مثله * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : ان شجع عبداً أو فقأ عينه قيمته كما أفسده ، ورأى في موضحة نصف عشر قيمته *

قول أبي حنيفة ومحمد : من قتل عبدا خطأ فقيمه على الماقلة ما لم تبلغ قيمته عشرة آلاف درهم فأكثر فليس فيه الا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم وفي الأمة قيمتها كذلك ما لم تبلغ خمسة آلاف درهم فصاعداً فان بلغت فليس فيها (١) الا خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم على الماقلة ، قال أبو حنيفة وحده : وأما ما دون النفس فن قيمتها ما في الجناية وعلى الحر من دينه فاذا بلغ أرش ذلك من الحر أنقص من قيمته عشرة دراهم (٢) أو خمسة دراهم هكذا جملة ، ثم رجع عن الأذن والحاجب خاصة فقال : فيهما ما نقصهما فقط ، فان كانت الجناية مستهلكة فليس له الا ما سلكه كاهو ولا شيء له او اسلامه وأخذ ما كان يأخذ لو (٣) قتل خطأ ، وقال أبو يوسف في قتل العبد خطأ والجناية : عليه قيمته

(١) في النسخة رقم ١٦ * عليه ، (٢) في النسخة رقم ١٤ * انقص منه قيمته من عشرة دراهم ، وهو تركب ركيك (٣) في النسخة رقم ١٦ * وأخذ ما كان يأخذ لو *

ما بلغت ولو تجاوزت ديته، وواقته محمد فيادون النفس واتفقوا كلهم في الجناية المستهلكه على قول أبي حنيفة الذي ذكرنا ، وقدر روى عنهما أنه ان أمسكه أخذ قيمة ما قصت الجناية المستهلكه ، وقدر روى عن أبي يوسف فيادون النفس خاصة مثل قول أبي حنيفة وسواء في ذلك الحاجب والأذن وغير ذلك ذكر ذلك في اختلاف الفقهاء ، وروى عن زفر فيما دون النفس مرة مثل قول أبي حنيفة الآخر مرة مثل قوله الأول ، ووافق أبو حنيفة في قوله في النفس .

وقالت طائفة جراح العبد (١) في قيمته كجراح الحر في دية الا أن تبلغ قيمة العبد عشرة آلاف درهم فصاعدا أو تبلغ قيمة الأمة خمسة آلاف درهم فصاعدا فلا تبلغ (٢) بارش تلك الجراحة مقدارها من دية الحر أو الحرة لكن يحط من ذلك حصتها من عشرة دراهم في العبد وحصتها من خمسة دراهم في الأمة الا أن يكون قطع اذن فبراً أو تنف حاجب فبراً ولم يثبت فليس عليه الا ما قصه وهذا قول أبي حنيفة ، فان بلغ من الجناية على العبد ما لو جنى على حر لوجب فيه الدية كلها فليس له الا ما سلكه كما هو ولا شيء له أو اسلمه الى الجاني وأخذ جميع قيمته ما لم يبلغ عشرة آلاف درهم فصاعدا فليس له الا عشرة آلاف غير عشرة دراهم وفي الأمة نصف ذلك •

وتفسيره أنه ان قصاً عين أمة تساوى خمسة آلاف درهم فافوق ذلك إلى مائة ألف فأكثر فليس عليه إلا ألفا درهم وخمسة دراهم غير درهمين ونصف وان قصاً عين عبد تساوى عشرة آلاف فازاد فليس عليه الا خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم وهكذا في سائر الجراحات ، فلو ساءت الأمة مائتي درهم والعبد مائة درهم لم يلزمه في عين العبد الا خمسون درهما فقط وفي عين الأمة مائة درهم فقط وهكذا العمل في سائر القيم ، وطائفة قالت : ان متقلة العبد ومأمومته وجانته وموضحة من ثمنه بالغا ما بلغ في من الحر في دية ، ففي موضحة العبد نصف عشر ثمنه ولو أنه ألف ألف درهم وفي متقلته عشر قيمته كذلك ونصف عشر قيمته كذلك ، وفي جانته ومأمومته ثلث ثمنه باخ ما بلغ ، وأما سائر الجراحات وقطع الأعضاء فانما فيه ما قصه فقط وهو قول مالك ، وقدر روى عن مالك أيضاً انه اذا قطع يدي عبد أو قصاً عينه (٣) اعتق عليه وغرم قيمته كاملة لسيده ، وقال الليث بن سعد : من خصى عبد غيره فعليه

(١) قوله « وقالت طائفة جراح العبد » الى قوله بعد اسطر « في الأمة نصف ذلك »

مقدم من تأخير في بعض النسخ (٢) في بعض النسخ « فلا بأس » وهو غلط (٣) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الثانية وعينه ، بالافراد

قيمت كلها لسيده ويبقى العبد لسيده سواء زاد ذلك في قيمته أو نقصه .
قال أبو محمد : أما من قال : جراح العبد في قيمته كجراح الحر في دية يقول لادليل
على صحته لامن قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية فاسدة لكنهم قاسوه على الحر لانه
انسان مثله .

قال علي : ولو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لأن كثيرا من ديات
أعضاء الحر مؤقنة لازيادة فيها ولا نقص ، وقد واقفنا من عائلتنا ههنا على أن دية
أعضاء العبد غير مؤقنة لا لخلاف في ذلك ، اذ قد يساوى العبد عشرة دنائير فتكون
دية عينه عديم عشرة دنائير وتساوى الامة خمسة آلاف درهم فتكون دية عينها ألفي
درهم وخمسمائة درهم غير درهمين ونصف . أو تكون دية عينها عند بعضهم عشرة
آلاف دينار ، فقد أصفقوا (١) على أن الديات في ذلك غير محدودة على جواز تفضيل
دية عضو المرأة على دية عضو الرجل بخلاف الأحرار والحرائر ، فقد ظهر فساد
قياسهم جملة بهذه الدلائل وبغيرها أيضا . فسقط هذا القول يتيقن .

ثم نظرنا في قول من قال : يسله ويأخذ قيمته فوجدناه أيضا غير صحيح لأنه لا يحل
اخراج مال عن يد صاحبه (٢) الى غيره بغير تراض منهما الا أن يأتي بذلك نص ولم
يأت بهذا ههنا نص أصلا فسقط أيضا جملة ، ثم نظرنا في قول مالك . وأبي حنيفة
فوجدناهما أشد الأقوال فسادا لأنهم يأت بشئ منه قرآن . ولا سنة . ولا رواية شريفة .
ولا قول صاحب أصلا . ولا قياس . ولا رأى له وجه بل ما نعرف هذين عن أحد من
الأئمة قبل هذين الرجلين . وأما قول أبي حنيفة فظلم بين لاخفاء به أن يكون يقطع
يد جارية تساوى عشرة آلاف دينار فلا يقضى لصاحبها الا بما تبقى دينار وخمسين
دينارا غير متساوى من الذهب درهمين ونصفا ويكون نصب له غادم أخرى قيمتها
ألف دينار فتموت عند الفاصب فيفرم له ألف دينار كاملة على هذا الحكم الدثار والدمار
ونحن نبرأ الى الله تعالى منه في الدنيا ويوم يقوم الأشهاد . وأما قول مالك فتقسيم في غاية
الفساد ولو عكس عليهم قولهم ما تخلصوا منه لو قيل لهم : بل في المنقطة . والجائفة . والمأمومة
ما قصه فقط . وأما سائر الجراحات فمن ثمة بقدرها من الحر في دية ومثل هذا لا يشتغل
به الا محروم . واحتج له بعض مقلديه بأن قال : هذه جراحات يشفق عليه منها فيمكن
أن ي تلف ويمكن أن يبرأ ولا يبقى لها أثر ولا ضرر قلنا : نعم فاجعلوا هذا دليلا لكم

(١) أى أجمعوا ، وقد جاء في النسخة الحالية وقد أجمعوا الخ (٢) في النسخة رقم ١٦

واخراج مال عبد عن يد صاحبه بزيادة لفظ دعبه وهو زيادته من النسخ

فأن لا يكون فيها الاما قص قط .

قال أبو محمد : والحكم على الجاني بما قص فيها جناه على العبد من خصاء . أو مأومة . أو جاتفة . أو قطع عضو . أو غير ذلك بما قل أو أكثر من الجنايات انما يكون بأن يقوم صحيحا ثم يقوم في أصعب ما انتهت اليه حاله من تلك الجناية وأشد ما كان منها مرضا وضعفا وخوفا عليه يرغم ما بين القيمتين ولا ينتظر به محقه ولا تخفف أصلا لانه في كل حال من أحواله في تأثير تلك الجناية فهو الجاني عليه في كل تلك الأحوال فعليه في كل حال منها ما قص بجنايته من مال سيده بلائك لقول الله تعالى : (وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) وقوله تعالى : (فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فان برى العبد أو الامة وصحا وزادت تلك الجنايات في آثامها كالخصاء في العبد : أو قطع اصبع زائدة . أو ما أشبه ذلك فن رزق الله تعالى للسيد ولا رجوع للجاني من أجل ذلك بشئ . ما غرم وكذلك لو لم يرغم شيئا حتى صح المجنى عليه فانه يرغم كما ذكرنا ولا بد لانه قد لزمه أداء مثل ما اعتدى فيه فلا يسقط عنه بيره الجناية ، وكذلك من قطع شجرة لانسان فانه يضمن قيمتها سواء نبت بعد ذلك ونمت أولم تنبت ولا تمت لما ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق .

واما ان قتل المرء عبدا لغيره أو أمة عبدا أو خطأ قيمتهما ولا بد لسيدهما بالغة ما بلغت لما ذكرنا ، وقد اختلف الناس في هذا فروينا عن حماد بن حماد عن سلمة عن داود ابن أبي هند عن الشعبي أن عبدا قتل خطأ وكان ثمنه عشرة آلاف درهم فجعل سعيد ابن العاصي دية أربعة آلاف ، وصح عن النخعي . والشعبي قالاجمعا : لا يبلغ دية العبد دية الحر ، وروناه أيضا عن عطاء . والحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان وبه يقول سفيان الثوري قال : ينقص منها الدرهم ونحوه ، وقال عطاء : لا يتجاوز بدية الحر ، وصح أيضا عن حماد بن أبي سليمان ، وقال أبو حنيفة . وزفر . ومحمد : ان كان عبدا قيمته مالم يبلغ عشرة آلاف درهم فان بلغت أو تجاوزها بما قل أو أكثر لم يرغم فانه الا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم وان كانت أمة قيمتها مالم تبلغ خمسة آلاف درهم فان بلغت أو تجاوزتها بما قل أو أكثر لم يرغم فانها الا خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم ، وقالت طائفة : يرغم القيمة بالغة ما بلغت . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن بكر عن ابن جريج عن عبد الكريم عن علي بن أبي طالب : وابن مسعود . وشريح قالوا : ثمنه وان خلف دية الحر ، وصح هذا أيضا عن سعيد بن المسيب . والحسن . وابن سيرين . وإبراهيم النخعي أيضا . ويعني بن سعيد الأنصاري . والزهري

ورويناه أيضا عن عمر بن عبد العزيز . وإياس بن معاوية . وعطاء : ومكحول ، وهو قول مالك . وأبي يوسف . والثاقي . وأحمد بن حنبل وإسحاق . وأبي سليمان وغيرهم . قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فقي غاية السقوط لأنه حدام يسقط من ذلك بحد لا يحفظ عن أحد قبله وإنما هو من رأيه الفاسد ، وقال مقلوه : ينقص من ذلك ما قطع فيه اليد قلنا : ومن أين لكم هذا ؟ ثم قد تناقضتم فأسقطتم من دية المرأة خمسة دراهم وليس تقطع فيها اليد في قولكم قد أبطلتم ما أصلتهم من كذب (١) ثم قول لهم : وهلا قصصتم من الدية ما قصصتم من الأربعين درهما في جعل الآبق إذا كان يساويها ؟ وهلا قصصتم من الدية ما تجب فيه الزكاة ؟ وهل هذا إلا رأي زائف مجرد ؟ وكل قول لم يقم عليه دليل أصلا ولا كان له سلف فأولى قول بالاطراح ، ثم نظرنا في قول من قال لا يبلغ بدية العبد دية الحر فوجدناه قولاً فاسداً لا دليل عليه ، ثم هم يتناقضون فيقولون فيمن قتل كلبا يساوي ألفي دينار : أنه يعطى ألفي دينار ، وإن عقر خنزيرا الذي يساوي ألف دينار أدى إليه ألف دينار ، وإن قتل نصرانيا يجعل لله تعالى الولد وأم الولد أنه يعطى فيه دية المسلم في المسلمين أبلغ كلب وخنزير ومن هوشر من الكلب والخنزير دية المسلم ولا يبلغ بلال لو قتل قبل أن يعتق دية مسلم نعم ولادية كافر بعد الصليب هو خير من كل مسلم على ظهر الأرض اليوم عنده الله تعالى وعند أهل الإسلام . ثم قد تناقضوا فقالوا : من غصب عبداً فأت عند قيمته عشرة آلاف دينار أدى عشرة آلاف دينار (٢) فهل سمع بأسخف من هذا التناقض ؟ ثم قد جعلوا دية العبد عشرة آلاف درهم غير درهم أو غير عشرة دراهم فتجاوزوا بها دية الحر المسلمة ، وهذا سوا س يفتى ذكرها عن تكلف الرد عليها ، وقد روى ما ذكرنا عن ابن مسعود . وعلى وما نعلم (٣) لها مخالفان الصحابة رضي الله عنهم في ذلك بخلافهما ، وقد جسر بعضهم فقال : قد أجمع على المقدار الذي ذكرنا واختلف فيما زاد قلنا : كذبت وأفكت (٤) ، هذا سعيد بن العاصي أمير الكوفة لعثمان رضي الله عنه . وأمير المدينة . ومكة لمعاوية لا يتجاوز بدية العبد أربعة آلاف درهم .

قال أبو محمد : والعبد . والآمة مال فلي متلفها مثل ما تمدى فيه بالنا ما بلغ وبالله تعالى التوفيق ، وأما جناية العبد على مال غيره ففي مال العبدان كان له مال فإن لم يكن

(١) بالباء المثلثة أى من قرب (٢) سقط في النسخة اليمنية من قوله « ثم قد تناقضوا » إلى هنا (٣) في النسخة رقم ١٦٦ ، وما يملح لهما مخالف (٤) في النسخة رقم ١٦ « كذبت وأفكت » والصغير فهما البعض فاهنا آتم وأظهر

له مال حتى ذمته يبيع به حتى يكون له مال في رقه أو يبعد عتقه وليس على سيده فداؤه لا بما قل ولا بما كثر ولا اسلامه في جنايته ولا يمه فيها وكذلك جناية المدبر والمكاتب وأم الولد المأفون وغير المأفون سواء الدين والجناية في كل ذلك سواء لقول الله تعالى . (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) ولا يحل أن يؤخذ أحد بجمرة أحد ، قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، وقال تعالى : (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) والعبد مال من مال سيده . وكذلك ثمنه . وكذلك سائر مال السيد فنسأل من خالفنا هنا بأى كتاب الله أم بأى سنة لرسول الله ﷺ استحلتم إباحة مال السيد لغيره ولم يحن شيئاً ولعله صغير . أو مجنون . أو غائب في أرض بعيدة . أو نائم . أو في صلاة أن هذا لعجب عجيب »

قال أبو محمد : واحتج المخالفون بغير رويناه من طريق مروان الفزاري عندهم ابن قران (١) البجلي عن ثمران بن جارية ابن ظفر عن أبيه « أن ملوكاً قطع يد رجل سم لقي آخر فشجه فاحتصم إلى رسول الله ﷺ فدفع رسول الله ﷺ العبد إلى المقطوع يده ثم أخذه منه فدفعه إلى المشجوج فصار له ورجع سيد العبد والمقطوع يده بلا شيء . »

قال أبو محمد : هذا لا يضح لاندهم بن قران ضعيف متفق من أهل النقل على ضعفه ، وثمران مجهول فلم يجز القول بمولوصح لما سبقونا إلى الأخذ به وقد ادعى بعض من لا يبالي بالكذب على أهل الاسلام الإجماع على أن جناية العبد في رقبته وقد كذب هذا الجاهل وأفك ، ماجا في هذا [الخبر] عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم في علينا الا ما ذكره ان شاء الله تعالى وما فاتنا بحول الله تعالى في ذلك شيء ثابت أصلاً ولعله لم يفتنا أيضاً بمولده رويناه من طريق ابن أبي شيبة نا حفص - هو ابن غياث - عن حجاج - هو ابن أوطاة - عن حصين الحارثي عن الشعبي عن الحارث - هو الأعور - عن علي قال : ماجنى العبد في رقبته ويتخير مولاه ان شاء فداؤه وأن شاء دفعه ، وهذه فضيحة الحجاج والأعور أجد هما كان يكفي ، وقد خالفوا علي بن أبي طالب في اسلامه الشاة إلى أولياء التي نطحت ففرق في القرات ، فالذي جعل حكمه هنالك أولى من حكمه ههنا لصح عنه فكيف وهو باطل ؟ نعم وقد خالفوا علياً في هذه القضية (٢) نفسها فأبو حنيفة يقول : ماجنى العبد من دم

(١) دهم بناء مثله ، وقران بضم القاف وتسد يد الزاء (٢) في النسخة

عند اقلیس فرقتہ ولا یدفعہ سیدہ ولا یدفعہ انما هو القود أو العفو أو ما تصالحوا علیه ؛
ونالك يقول : جنایة العبد فی ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال فليتخير رجوعه الى سيده ،
والشافعي يقول : لا يلزم السيد ان يهدي عبده ، ولا أن يسله لكن يباع في جنایته فقط .
وحديث مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ان
ريقا (١) لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة ففروها (٢) فبلغ ذلك عمر بن الخطاب
فأمر كثير بن الصلت فقطع أيديهم ، ثم قال عمر لحاطب : اني أراك تجيهم لأغرمك
غرما يشق عليك ثم قال للمزني : كم ثمن ناقك ؟ قال : أربعمائة درهم قال : فاعطه
ثمانمائة درهم وهم يخالفون عمر في هذا ، فليت شعري ما الذي جعل بعض حكمه في قضية
واحدة حقا وبعضه في تلك القضية نفسها باطلا ، ان هذا هو الضلال المبين ، ورواية
من طريق وكيع نا بن أبي ذئب عن محمد بن ابراهيم التيمي عن أبيه عن السولي الأعور
عن معاذ بن جبل عن أبي عبيدة قال : جنایة المدبر على مولاه وهذا باطل لأن السولي
الأعور لا يدرى من هو في خلق الله تعالى ؟ ثم قد خالفوا هذه الرواية فالك يقول :
لا يغرمنه سيده ما جنى ولا يدفعه وانما الحكم ان يستخدم في جنایته فقط ، وكذلك
يقول أبو حنيفة أيضا فيما جنى في الأموال (٣) فان كان ذلك اجماعا فهم أول من
خالف الاجماع فن أقل حياء ممن يجعل مثل هذا اجماعا ثم لا يرى صوابا فكيف سنة
فكيف اجماعا ؟ فذهب كلهم أموالهم بخير على نصف ما يخرج منها من زرع أو تمر
إلى غير أجل لكن يقرؤونهم ما أقرم الله ويخرجونهم اذا شاءوا مدة حياة النبي ﷺ
ثم مدة أبي بكر . ثم مدة عمر رضي الله عنهما لا أحد يخالف في ذلك فأى عجب أعجب
من هذا ؟ ولا يرى أيضا آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ بجميع الحاضرين من
أصحابه رضي الله عنهم ولم يخف ذلك عن غاب منه بعد أن بدأ أبو بكر بالصلاة بهم
صوابا ولا سلة ولا اجماعا .

قال أبو محمد : ثم هم يختلفون هالك طائفة : لا يبيع المأذون له في التجارة في دينه ولا
يسلم ولا يدفعه سيده هو أو ما غير المأذون فهو الذي يبيع . أو يسلم . أو يدفعه ، وقالت طائفة :
لا يبيع المأذون ولا غير المأذون في دين ولا يسلم ولا يدفعه أو ما جنتهما في باعان فيما . أو
يسلمان . أو يفديان ، وقالت طائفة : المأذون وغير المأذون سواء ، والدين والجنایة
سواء كلاهما يباع في كل ذلك أو يسله سيده أو يدفعه ، فبهذه أقوال كما ترونها (٤)

(١) في بعض النسخ « ان رفقة » (٢) في النسخة رقم ١٦ « فأتت فروها » (٣) في النسخة

رقم ١٦ « ومن الأموال » (٤) في النسخة رقم ١٦ « كاترى »

ما يحتاج فردهما الى أكثر من ابرادها لانت كل طائفة تخطئ. الاخرى وتبطل قولها وكلها باطل ، ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه : ان قتل المبدح اقل من القودا والعفو وهو لسيده كما كان انضا عنه وكذلك المدبر وأمه الولد ، قالوا : فان قتل المبدح حرا أو عبدا خطأ أو جنى على مادون النفس من حر أو عبدا أو خطأ قتل الجنابة أو كثرت كلف سيده أن يدفعه الى المجنى عليه أو الى وليه كثر المجنى عليهم أم قتلوا أو يفديه بجميع أروش الجنابات قالوا : فان جنى في مال فليس عليه ولا على السيد الا أن يباع في جنابته فان وفى ثمنه بالجنابات فذلك وان لم يف بها فلا شيء على السيد ولا على العبد وان فضل فضل كان للسيد ، قالوا : فان جنى المدبر قتل خطأ أو جنى في مال دون النفس فعلى سيده الأقل من قيمته أو من أرش الجنابة أو الدية ليس عليه غير ذلك الا أن تكون قيمة الجنابة عشرة آلاف درهم فصاعداً فلا يلزم السيد الا عشرة آلاف غير عشرة دراهم فان قتل آخر خطأ فلا شيء على السيد لكن يرجع كل من جنى عليه بعد ذلك على المجنى عليه أولاً فيشاركه فيما أخذ وهكذا أبداً ، وهكذا أم الولد في جنابته في قتل الخطأ وما دون النفس ، وقال أبو حنيفة : فان جنى المدبر . وأم الولد على مال فعليهما السعي في قيمة ما جنىوا ولا شيء على سيد أم الولد .

قال أبو محمد : هذا الفصل موافق لقولنا ، وكذلك ينبغي أن تكون سائر جناباتهم وجنابات العبد ولا فرق ، وهذه تفاريق لا تحفظ عن أحد قبل أبي حنيفة ، ولو ادعى مدع في هذه التخالط خلاف الاجماع لما بعد عن الصدق ، وقالوا : ان جنى المكاتب قتل خطأ أو فيما دون النفس فعليه أن يسعى في الأقل من قيمته أو من أرش الجنابة ولا شيء عليه غير ذلك فان جنى في مال سعى في قيمته بالغة ما بلغت ، وقال مالك : جنابة العبد في الدماء والأموال سواء فان كان للعبد مال فكل ذلك في ماله فان لم يكن له مال فسيده مخير بين أن يفديه بأرش الجنابة أو بقدر المال أو يدفعه فان جنى المدبر كذلك ففي ماله فان لم يف استخدم في الباقي فان جنت أم الولد فعلى سيدها ان يفديها بالأقل من قيمتها أو من أرش الجنابة قطع ثم كلما جنت كان عليه أن يفديها كذلك فان جنى المكاتب كذلك كلف أن يؤدى أرش ما جنى فان عجز أو أبي رق وعاد الى حكم السيد .

وهذه تفاريق لا تحفظ أيضاً عن أحد من الناس قبله ، ولو ادعى مدع خلاف الاجماع عليها لما بعد عن الصدق الا قوله : ان الجنابات في مال العبد والمدبر فهو صحيح لولم يتبعه بما ذكرنا ، وقال الشافعي : كل ما جنى المدبر . والعبد من دم أو في مال أو مادون النفس

فانما يلزم السديمه فيها قتل فان وفي ذلك (١) فان فضل فضل فليسيدوان لم يف فلا شيء عليه ولا على البدير ذلك وليس عليه أن يسله ولا أن يهديه ، فان جنت أم الولد قد اهداها سيدها بالأكل من قيمتها ومن أرض الجناية ، فان جنت ثانية قولان . أحدهما يهديها أيضا وهكذا أبدا . والثاني يرجع الآخر على الذي قبله فيشار كفا أخذ ولا شيء على السيد ، وهذا أيضا قول لا يحفظ عن أحد قبله ؛ وكل هذه الأقوال ليس على صحة شيء منها دليل لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية قاسدة . ولا من قول صاحب . ولا من قياس . ولا من رأي له وجه ، وما كان هكذا فلا يجوز القول به ، فان موهوا بان العبد لا مال له ولا يملك شيئا قلنا : هذا باطل بل يملك كما يملك الحر ولكن هيكم الآن انه لا يملك كما تدعون عبده فقيرا واتبوه به اذا ملك يوما ما كما يتبع الفقير سوا بيسوا ولا فرق ، والله تعالى يقول : (وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا اقراء يغتهم الله من فضله) فقد وعدم الله أو من شاء منهم بالقي فانتظروا بهم ذلك الفتي فكيف والبراهين على صحة ملك العبد ظاهرة ؟ • رويانا من طريق عبدالرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبدالعزيز عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال : ويقاد المملوك من المملوك في كل عديلغ نفسه فمادون ذلك من الجراح ، فان اصطلموا على العقل قيمة المقتول على مال القاتل أو الجراح •

قال أبو محمد : هذا قولنا وفيه تعالى الحد ، ويان [هذا] (٢) ان عمر بن الخطاب يرى العبد مالكا ، ومن طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال أخذ عبد أسود أبق قد عد على رجل فشجه ليذهب برقبته فرغ ذلك الى عمر بن عبدالعزيز فلم يره شيئا وهذا قولنا ، وقد جاء هذا عن النبي ﷺ كما رويانا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا معاذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة عن أبي نضرة عن عمران بن الحصين • أن غلاما لانس قرا انقطع أذن غلام لانس أغنيا فأتى أهله رسول (٣) الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله انا لانس قرا مظلم يحمل رسول الله ﷺ عليه شيئا •

قال أبو محمد : ليس له ولا باعه ولا أزمه لا يملكه ولا أزم ساداته فداه وهذا قولنا والحد فرب العالمين • ثم كتاب النصب والاستحقاق الجنايات على الأموال (٤) •

(١) في النسخة رقم ١٦ ، وذلك ، (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) من أبي داود • النبي ، بدل • رسول الله • الخ (٤) في النسخة الحلية زيادة ادخلها الناسخ نخسته وهي من كتاب الإيصال للمصنف - واستندنا اليه حرصا على اظهار هذا الكتاب العظيم لطلاب العلم اثبتنا هذه الزيادة هنا مفصولة عن الأصل لتلاظن انها منه وهي هذه قال :

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصلح

١٣٦٩ - مسألة - لا يحل الصلح البتة على الإنكار ولا على السكوت الذى لا إنكار معه . ولا إقرار . ولا على إسقاط يمين قد وجبت . ولا على أن يصلح مقرر على غيره

مسألة فلو أن دينارا . أو درهما . أو لؤلؤة . أو غير ذلك وقع في محبرة أو ناء ضيق النعم قال على : كلما دخل حين وقع كذلك يخرج ولا بد فان لم يمكن إخراجه فان تراضيا على أن يضمن صاحب الناء أو صاحب الجرم الواقع فيه مثل شيء جاز ولو تراضيا على كسر الناء وأخذ صاحب الشيء شيئا جاز ذلك ولو لم يراضيا على شيء من ذلك وقب الناء بما فيه لهما أبدا حتى يتفقا على ما يجوز ولم يمكن أحدهما منه . برهان ذلك أن الناء لصاحبه فلا يحل لغيره والشيء الواقع فيه لصاحبه فلا يجوز لغيره فوقف كل واحد منهما لصاحبه لا يمكن الآخر منه حتى يتفقا على ما يجوز فلو أن صاحب المحبرة ألقى ذلك متعمدا ولم يقدر على إخراجه إلا بكسر المحبرة كسرت ولا شيء على صاحب الدرهم أو الدينار فلو أن صاحب الدينار تولى ربه متعمدا قيل له : أحضر مثل المحبرة أو كسره وخذمو الا فلا سبيل لك على صاحب المحبرة لانه هو المتعدى حيث ذلوا لقاءه غيرهما ضمن ما ألقى أو ما أفسد في إخراجه فلو ألقاه مجنون أو صبي أو وقع بغير لقاء انسان فكاذ كرتا في أول المسألة وبالله تعالى التوفيق •

مسألة فلو أن انسانا طرح ماءه في غسل غيره أو لو أن صاحب الفسل طرح ماءه غيره في غسله فكلا الأمرين سواء وعلى صاحب الفسل ضمان ذلك الماء لا يجوز غير هذا أن كان الماء مستهلكا وإن كان الفسل مستهلكا فعلى المتعدى ضمان ما اعتدى عليه وليس كذلك مزج غسل بفسل أو زيت بزيت أو ما أشبه هذا فان ما ذكرناه عين واحدة فما شريكان فيما امتزج أن كانا مثليين والأفعلى المستهلك ضمان متاع غيره فقط لأنه لا يحل مال انسان لغيره الا لضرورة خوف الموت بالعطش فقط وهذا كله حكم واحد كما قلنا في المسألة الأولى انما الضمان على المتعدى •

مسألة فلو أن انسانا أدخل فروجا صغيرا في قارورة فاطعمه حتى كبر وصار ديبكا أو دجاجا فعليه ضمان مثل القارورة ويكلف إخراجه ديبكه عنها لأن رسول الله ﷺ قال : « إن دماكم أو أموالكم عليكم حرام ، فكل متعد ضامن لما اعتدى فيه هذه مختصرة ثم قال : هذه المسائل الثلاثة من تعاليط أصحاب الرأى ليوجبوا في ظنهم الفساد أحكاما لم يأذن الله تعالى بها ولا رسوله ﷺ وهيات لهم من ذلك انتهى من الإيصال •

وذلك الذي صولح عنه منكر وإنما يجوز الصلح مع الاقرار بالحق فقط وهو قول ابن أبي ليلى إلا أنه يجوز الصلح على السكوت الذي لا اقرار معه ولا انكار ، وهو قول الشافعي إلا أنه يجوز الصلح على إسقاط اليمين وأن يقر انسان عن غيره ويصلح عنه بغير أمره وهذا قاض لأصله ، وهو أيضا قول أبي سليمان إلا أنه يجوز الصلح على إسقاط اليمين وهذا قاض لأصله • رويان من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : كان لرجل على رجل حق فصالحه عنه ثم رجع فيه فخاصمه الى شريح فقال له شريح : شاهدان ذوو عدل انه تركك ولو شاء أدبته اليه ، فهذا شريح لم يميز الصلح الامع قدرة صاحب الحق على أخذه بآداء الذي عليه الحق اليه فحقه وفسخه اذ لم يكن كذلك وهو قولنا ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن شريح قال : أيما امرأة صولحت عن ثمنها ولم يبين لها مارك زوجها فذلك الزية كلها • وهذا أيضا بيان انه لم يميز الصلح الاعلى اقرار بمعلوم ، وقال أبو حنيفة . ومالك : الصلح على الانكار وعلى السكوت الذي لا اقرار معه ولا انكار جائز •

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا قول الله تعالى : (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم أموالكم عليكم حرام » (فصح أن كل مال حرام على غير صاحبه ويحرم على صاحبه أن يبيعه لغيره الا حيث أباح القرآن . والسنة اخراجه أو أوجبا اخراجه ، ولم يأت نص بجواز الصلح على شيء مما ذكرنا ، والحديث المشهور من طريق (١) الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة . وزيد بن خالد الجني قال : « جاء اعرابي الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله قال أحد الخصمين : ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بأمرأته فقالوا لي : على ابنك الرجم فهديت ابني بمائة من الغنم ووليدة ثم سألت أهل العلم فقالوا : انما على ابنك جلد مائة (٢) وتغريب عام] وإنما الرجم على امرأته (٣) قال رسول الله ﷺ : لا تغنين بينكما بكتاب الله أما الوليدة . والغنم فرد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام » وذكر باقي الخبر فأبطل رسول الله ﷺ الصلح المذكور وفسخه •

قال أبو محمد : احتج التأخرون المجيزون للصلح على الانكار وعلى سائر ما ذكرنا بقول الله تعالى : (والصلح خير) ويقول الله تعالى : (أو فوا بالعقود) وبما رويان من

(١) في النسخت رقم ١٦ • من حديث « وفيه تكرار في التعبير (٢) في النسخت رقم ١٦ ومائة جلدة ، وما هنا موافق لما في سنن أبي داود (٣) الزيادة من سنن أبي داود والحديث مطول

طريق كثير بن عبدالله - وهو كثير بن زيد - عن أبيه عن جده ، وعن الوليد بن رباح عن أبي هريرة كلاهما أن رسول الله ﷺ قال : «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا والمسلمون عند شروطهم» (١) . وبما حدّثناه أحمد بن عمر بن أنس فأبوذر المروى نا الحليل بن أحمد نا أبو داود السجستاني نا يحيى بن محمد بن صاعد نا يوسف ابن موسى القطان نا عبيد الله بن موسى نا عبيد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه قال : كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما * وبما روينا من طرق كثيرة منها عن سفیان بن عيينة . ووكيع . وهشيم . وابن أبي زائدة كلهم عن اسماعيل بن أبي عاصم عن الشعبي قال : أتى علي بن أبي طالب في شيء . فقال : انه لجور ولولا انه صلح (٢) لردّته ، واحتجوا أيضا بقول الله تعالى : (الآن تكون تجارة عن تراض منكم) قالوا : والصلح على الانكار تجارة عن تراض منهما *

قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به وكله لاحجة لهم في شيء . منه بل كله حجة عليهم على مانئين ان شاء الله تعالى ، أما قوله تعالى : (والصلح خير) : (وأوفوا بالعقود) فالخالفون لنا في هذه المسألة وجميع أهل الاسلام موافقون لنا على أن كلنا هاتين الآيتين ليستاعلى عمومهما وان الله تعالى لم يرد قط كل صلح ولا كل عقد وان امرأ (٣) لو صالح على اباحة فرجه أو فرج امرأته أو على خنزير أو على خمر أو على ترك صلاة أو على ارفاق حر ، أو عقد على نفسه كل هذا لكان هذا صلحا باطلا لا يحل وعقدا فاسدا مردودا فاذا لاشك في هذا فلا يكون صلح ولا عقد يجوز امضاؤهما الا صلح أو عقد شهد القرآن والسنة بجوازهما ، فان قالوا : نعم لكن كل صلح وكل عقد فلا زمان إلا صلحا أو عقدا جاء القرآن أو السنة بابطالهما قلنا : نعم وهو قولنا وقد جاء القرآن بالطاعة لرسول الله ﷺ وقال عليه السلام : «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، فصح أن كل شرط تخكه الابطال الا شرطا جاء باباحته القرآن أو السنة ، وكل عقد وكل صلح فهو بلا شك شرط تخكهما الابطال أبدا حتى يصحهما قرآن أو سنة وليس في القرآن . ولا في السنة تصحيح الصلح على الانكار . ولا على السكوت . ولا على اسقاط اليمين ، ولا صلح انسان عن من لم يأمره ولا اقراره على غيره فبطل كل ذلك يتيقن *

وأما حديث الصلح جائز بين المسلمين ، وكلام عمر رضي الله عنه فكلامهما لا يجوز

(١) الحديث في سنن أبي داود (٢) في النسخة رقم ١٦ * ولولا الصلح (٣) في النسخة

الحكم به . أما الرواية عن النبي ﷺ فساقتة لأنه انفرد بها كثير بن عبد الله بن زيد ابن عمرو وهو ساقط متفق على أطراحه وإن الرواية عنه لا تنحل * وأما الرواية عن عمر فانفرد بها عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه وكلاهما لا شيء ، ثم لو صحا لكانا حاجة لنا لأن الصلح على الإنكار وعلى السكوت لا يخلو ضرورة من أحد وجهين إما أن يكون الطالب طالب حق والمطلوب مانع حق أو معاطلة الحق ، أو يكون الطالب طالب باطل ولا بد من أحدهما فإن كان الطالب محقا فحرام على المطلوب بلا خلاف من أحد من أهل الإسلام أن يمنعه حقه أو أن يطله وهو قادر على انصافه حتى يضطره إلى إسقاطه بعض حقه أو أخذ غير حقه فالمطلوب في هذه الجهة أكل مال الطالب بالباطل وبالظلم والمطل. والكذب وهو حرام بنص القرآن ، وإن كان الطالب مبطلا فحرام عليه الطلب بالباطل وأخذ شيء من مال المطلوب بغير حق بلا خلاف من أحد من أهل الإسلام ونص القرآن . والسنة ، فالطالب في هذه الجهة أكل مال المطلوب بالباطل والظلم والكذب وهذا حرام بنص القرآن ، ولعمري أتاني يطول عجبت كيف خفى هذا الذي هو أشهر من الشمس على من أجاز الصلح بغير الإقرار ؟ ألا بد فيه ضرورة من أكل مال محرم بالباطل لأحد المتصالحين في كلا الوجهين ، وأما الصلح على ترك العيدين فلا تخلو تلك العيدين التي يطلب بها المنكر من أن تكون صادقة إن حلف بها أو تكون كاذبة إن حلف بها ولا يسيل إلى ثالث ، فإن كان المطلوب كاذبا إن حلف فقد قدمناه آكل مال خصمه بالباطل والظلم والكذب ولا يحل له ذلك ، وإن كان المطلوب صادقا إن حلف فحرام على الطالب أن يأخذ منه فلما فافرقه بالباطل ، وهذا لا يخافه على أحد يتأمله ويسمعه . وأما مصالح المراءى على غيره وإقراره على غيره فهذا أبطل الباطل لقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) فقرار المراءى على غيره كسب على غير نفسه فهو باطل ومصلحته عن غيره لا تخلو أيضا فمادنا إيمان أن يكون الذي صولح عنه مطلوب باطل أو مطلوب باحق ولا بد من أحدهما فإن كان مطلوبا باطل فحرام على الطالب أن يأخذ فلما فافرقه أو شيئا أصلا يطلب باطل فيكون أكل مال بالباطل وإن كان الذي صولح عنه مطلوبا باحق فإن كان المتبرع بالصلح عنه ضامنا لمال على المطلوب فهذا جائز والحق قد تحول حيث تدعى المقر فاما صالح حيث تدعى عن نفسه لآخر غيره وعن حق يأخذه به الطالب كله إن شاء وهذا جائز حسن لا تمنع منه ، وكذلك إن ضمن عنه بعض ماله ولا فرق وإنما تمنع من أن يصالح عن غيره دون أن يضمن عنه الحق الذي عليه وهذا في غاية اليان وبالله تعالى التوفيق ، فقد صرح بهذا أن كل صلح على غير الإقرار

فهو محل حراما وعمر حلالا ، فذلك الاثران لو محال كانا حجة لنا عليهم قاطمة .
 وأما المسلمون عند شروطهم فنشروط المسلمين هي الشروط التي جاء القرآن ونجوات
 السنة بإيجابها وإباحتها ، وأما كل شرط لم يأت النص بإباحته أو إيجابه (١) فليس
 من شروط المسلمين بل هو من شروط الكافرين أو الفاسقين لقول رسول الله ﷺ :
 « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » وليس الباطل من شروط المسلمين بلا شك .
 وأما خبر على فهو خبر سوء يميّز الله عليا في سابقته وفضله ، وإمامته من أن ينفذ الجور
 وهو يقر أنه جور ، ويسبحان الله ! هل يجوز لمسلم أن ينفذ جورا ؟ لكن صح هذا ينفذ
 الربا والزنا والفارة على أموال الناس لأنه كله جور (٢) . والآفة في هذا الخبر البلية من
 قبل الارسل لأن الشعبي لم يسمع قط من علي كلمة وإنما أخذ هذا الخبر بلا شك من قبل
 الحارث وأشباهه ، وهذا عيب المرسل ، ثم المعجب من احتجاجهم بهذه البلية وهم أول
 مخالف لها فلا يرون اتخاذ الجور لافي صلح ولا غير وهذا تلاعب بالديانة وضلال .
 واضلال (فان قالوا) : قد جاء عن عمر أنه قال ردوا الخصوم (٣) حتى يصلحوا فان فصل
 القضاء يورث بين القوم الضغائن ، قلنا : هذا لا يصح عن عمر أصلا لانا إنما رويناه
 من طريق عمار بن دينار عن عمر وعمر لم يدركه عمار وعمار ثقة فهو مرسل ،
 ويميز الله عمر من أن يقول هذا القول فيأمر بترديد ذي الحق ولا يقضى له بحقه ،
 هذا الظلم والجور اللذان نزه الله تعالى عمر في إمامته ودينه وصرامته في الحق من أن يفوه
 به ، ثم ليت شعري أيها المحتجون بهذا القول الذي لم يصح قط عرفونا ما حد هذا التردد
 الذي قضيفونه إلى أمير المؤمنين رضي الله عنه وتحتجون به وتأمر به ؟ أترديد ساعة
 فانه ترديد في اللغة بلا شك . أم ترديد يوم . أم ترديد جمعة . أم ترديد شهر . أم ترديد
 سنة . أم ترديد باقي العمر ؟ فكل ذلك ترديد وليس بعض ذلك باسم التردد بأولى
 من بعض ، وكل من حدى هذا التردد حدافه كذاب قاتل بالباطل في دين الله عز
 وجل ، وأيضافان ترك الحكم بينهم حتى ينزل الحق على حكم الباطل أو يترك الطلب
 أو يمل من طلب المظلم فيعطيه ماله بالباطل أشد تورثا للضغائن بين القوم من فصل
 القضاء بلا شك ، والمحدث الذي جعل الاسناد في ديننا فضلا بين الحق والكذب .

فلنذكرنا كرا الخبر الصحيح عن النبي ﷺ من طريق البخاري عن آدم بن أبي
 إياس عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال :

(١) في النسخة رقم ١٤ « أو اجازته ، وهو تصحيف من النسخ (٢) في النسخة

رقم ١٦ « لأنها كلها جور ، (٣) في النسخة رقم ١٦ « ردوا الخصوم »

من كانت له مظلة لآخيه (١) من عرضه أو شيء فليتحلله منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذته بقدر مظنته وان لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه ، فان هذا الخبر من أعظم حجة في هذا الباب فان فيه ايجاب التحلل من كل مظلة والتحلل ضرورة لا يكون بانكار الحق أصلا بل هذا اصرار على الظلم وانما التحلل بالاعتراف . والتوبة . والندم وطلب ان يجعل في حل فقط وهو قولنا وليس فيه اباحة صلح أصلا وانما فيه الخروج الى الحل ولا يكون ذلك إلا بالخروج عن الظلم ، فمن كان قبله مال انصف منه أو تحلل منه . ومن كان قبله سب عرض طلب التحلل . ومن كان قبله قصاص اقصد من نفسه أو تحلل منه بالعفو ولا مزيدو باؤه تعالى التوفيق .

١٢٧٠ - مسألة - فإذا صح الاقرار بالصلح فاما أن يكون في المال فلا يجوز (٢) الاباحه وجهين لا ثالث لهما إما أن يعطيه بعض ماله عليه ويبرئه الذي له الحق من باقيه باختياره ولو شاء ان يأخذ ما أبرأه منه لفعل فهذا حسن جائز بلا خلاف ، وهو فعل خير . وإما أن يكون الحق المقر به عينا معينة حاضرة أو غائبة فراضيا على أن يبيع ماله فذا يبيع صحيح يجوز فيه ما يجوز في البيع ويحرم فيه ما يحرم في البيع ولا مزيد ، أو بالاجارة حيث تجوز الاجارة لاسر رسول الله ﷺ بالمواجرة قال الله تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربا) وروينا من طريق الليث بن سعد عن جعفر بن زريعة عن الأعرج حدثني عبادة بن كعب بن مالك عن أبيه انه كان له على عبادة بن أبي حدرود مال فربهما رسول الله ﷺ فقال : ايا كعب (٣) فأشار يده كأنه يقول : النصف فاخذ نصف ما عليه وترك نصفه .

١٢٧١ - مسألة - ولا يجوز في الصلح الذي يكون فيه ابراء من البعض شرط تأجيل أصلا لانه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولكنه يكون حالا في الذمة ينظره به ما شاء بلا شرط لانه فعل خير .

١٢٧٢ - مسألة - ولا يجوز الصلح على مال مجهول القدر لقول الله تعالى : (لانا كلوا أموالكم ينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) والرضا لا يكون في مجهول أصلا اذ قد يظن المرء أن حقه قليل فتطبخ نفسه به فاذا علم أنه كثير لم تطبخ نفسه به ولكن

(١) في صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٦٠ ، لاحد ، بدل لآخيه (٢) في النسخة اليمنية وغيرها ، فإذا صح الاقرار فالصلح في المال لا يجوز ، (٣) في النسخة رقم ١٦ ، حتى أتى كعب ، وما هنا موافق لما في سنن أبي داود ، والحديث رواه أبو داود في سننه من طريق أحمد بن صالح عن ابن وهب الخ وفيه قصة

ما عرف قدره جاز الصلح فيه وما جمل فهو مؤخر إلى يوم الحساب *
وقد احتج من أجاز ذلك بما روينا من طريق محمد بن إسحاق في معناه عن حكيم بن
حكيم بن عباد بن حنيفة عن أبي جعفر محمد بن علي ، أن رسول الله ﷺ بعث عليا إلى
بني جذيمة إذا وقع بهم خالد فبسته عليه السلام بمال فودى لهم الدماء والأموال حتى أنه
ليدى لهم مبلغا الكلب حتى إذا لم يبق شيء من مال ولادم حتى أداه وبقيت معه بقية من
المال فقال لهم : هل بقي لكم دم أو مال ؟ قالوا : لا ، قال : فاني أعطيتكم هذه البقية من المال
احتياطاً رسول الله ﷺ يعلم ولا تعلمون ففعل فرجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره
فقال له : أصبت وأحسن *

قال أبو محمد : هذا لا يصح لانه مرسل ثم عن حكيم بن حكيم وهو ضعيف ، ثم لو صح
لما كانت لهم فيه حجة أصلاً لانه ليس فيه صلح مشروط على طلب حتى يجبول وهذا هو الذي
انكرنا وإنما هو تطوع لقوم لا يدعون حقاً أصلاً بل هم مقرون بانهم لم يبق لهم طلب أصلاً
ونحن لا نترك التطوع عن لا يطلب بحق بل هو فعل خير ، وبالله تعالى التوفيق *

١٢٧٣ - مسألة - ولا يجوز الصلح في غير ما ذكرنا من الأموال الواجبة المعلومة
بالاقرار والينة الا في أربعة أوجه فقط ، في الخلع (١) ونذكره ان شاء الله تعالى في كتاب
النكاح قال الله تعالى : (وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو اعراضاً فلا جناح
عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير) أو في كسر سن عدا في صالح الكاسر في اسقاط
القود ، أو في جراحة عدا عوضاً من القود . أو في قتل نفس عوضاً من القود باقل من الدية
أو باكثر وبغير ما يجب في الدية *

برهان ذلك ما ذكرنا قبل من قول الله تعالى : (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا
أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم
عليكم حرام » فلا يحل اعطاء مال الا حيث جاء النص باباحة ذلك أو ايجابه ، وقول
النبي ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، والصلح شرط فهو باطل الا
حيث اباحه نص ولا مزيد » ولم يصرح النص الا حيث ذكرنا فقط . وروينا من طريق أبي
داود نا مسدد نا المعتز بن سليمان التيمي عن حيد الطويل عن أنس [بن مالك] (٢)
قال : « كسرت الربيع أخت أنس بن النضر ثنية امرأة (٣) فأتوا النبي ﷺ فحضى بكتاب

(١) في النسخة اليمنية وغيرها ، وهي الخلع ، وما هنا أنسب بلاحق كلام المصنف بعد

(٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) في النسخة رقم ١٦ ، ثنية لمرأة ، وما هنا موافق لما
في سنن أبي داود ، والحديث فيه مطول

الله القصاص فقال أنس بن النضر : والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنايا اليوم قال :
يا أنس كتاب الله القصاص فرضوا بارش أخوه ، ، (فان قيل) : فان هذا الخبر
رويتوه من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس قد كرأنا كانت جراحوا نهم
أخذوا الدية ، ورويتوه من طريق بشر بن المفضل . وخالد الخدام كلاهما عن حميد الطويل
عن أنس قد كرأناهم عفا ولم يذكروا دية لأرشا ، ورويتوه من طريق أبي خالد الأحمر .
ومحمد بن عبد الله الأنصاري كلاهما عن حميد الطويل عن أنس قد كرأنا أمر النبي ﷺ بالقصاص
فقط قلنا : نعم ، وكل ذلك في غاية الصحة وليس شيء منها مخالفا لسائر ذلك (١)
لأن سليمان . وثابتا . وبشرا . وخالدا زادوا كلهم على أبي خالد . والأنصاري العفو عن
القصاص ولم يذكر الأنصاري . ولا أبو خالد عفا . ولأنهم لم يعفوا وزيادة العدل
مقبولة ، وزاد سليمان . وثابت على الأنصاري . وأبي خالد . وخالد . وبشر ذكر
قبول الأرش ولم يذكروا دية . (٢) خلاف ذلك ، وزيادة العدل مقبولة ، وقال ثابت :
دية ، وقال سليمان : أرش ، وهذا ليس اختلافا لأن كل دية أرش وكل أرش دية إلا أن
من ذلك ما يكون مؤقتا محدودا منه ما يكون غير مؤقت ولا محدودا التوقيت لا يؤخذ إلا
بنص وارده ، فوجب حمل ما روينا على عمومه وجواز ما تراضوا عليه وبالله تعالى التوفيق .
وأما اختلاف ثابت . وسليمان فقال أحدهما وهو ثابت : جراحة وإن أم الربيع
التي أقسمت أن لا يقتص منها ، وقال سليمان : كسر سن وإن أنس بن النضر أقسم أن
لا يقتص منها فيمكن أن يكونا حديثين في قضيتين ويمكن أن يكون حديث واحد في قضية (٣)
واحدة لأن كسر السن جراحة لأنه يدمى ويؤثر في اللثة فهي جراحة فزاد سليمان يانا
اذين أنه كسر سن ، وبالله تعالى التوفيق .

وأما الجراحة فروينا من طريق محمد بن داود بن سفيان عن عبد الرزاق نا معمر عن
الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله ﷺ (٤) بعث أبا جهم
[ابن حذيفة] (٥) مصداقا فلاجه (٦) رجل في صدقته فضربه أبو جهم فشجه (٧) فأثروا
رسول الله ﷺ قالوا : القود يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ : لكم كذا وكذا

(١) في النسخة رقم ١٦٦ ، مخالفا لكل ذلك ، (٢) في النسخة رقم ١٦٦ ، ولم يذكروا دية .
(٣) في النسخة رقم ١٦٦ ، وفي قصة (٤) في سنن أبي داود ، والنو الحديث أخرجه
أبو داود في سننه (٥) الزيادة من سنن أبي داود الحديث مطول (٦) هو الجليم من اللجاج
أي نازعه وخاصة قال شارح سنن أبي داود : وفي نسخة الخطابي فلاجه بالحاء المهملة
منقوصا وما يعنى (٧) أي جرح رأسه فشجه ،

فلم يرضوا فقال : لكم كذا وكذا فلم يرضوا فقال : لكم كذا وكذا فرضوا ، فهذا الصلح على الشجة بما يراضى به الفريقان ، فان قيل : فان هذا خير (١) رويتموه من طريق محمد بن رافع عن عبدالرزاق بالاستناد المذكور فيه وفيه فضر به أبو جهم ، ولم يذكر شجة قلنا : هذه بلا شك قصة واحدة وخير واحد ، وزاد محمد بن داود بيان ذكر شجته ولم يذكرها محمد بن رافع وزيادة العدل مقبولة .

وأما الصلح في النفس فانا رويناه من طريق مسلم قال : نازح بن حرب نا واليدين مسلم نا الأوزاعي نا يحيى بن أبي كثير نا أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف حدثني أبو هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال بعد فتح مكة : ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يغدى وأما أن يقتل (٢) » فان قيل : فهذا خير رويتموه من طريق أبي شريح الكمي : « ان رسول الله ﷺ قال : فمن قتل له بعد مقاتلي هذه قتيلا فأهل به خيرين من أن يأخذوا العقل ويبن أن يقتلوه ، قلنا : نعم كلاهما صحيح وحق وجائز أن يلزمولى القتل القاتل الدية (٣) » وجائز أن يصلحه حيثن القاتل بما يرضيه به ، فكلا الخبرين صحيح وبالله تعالى التوفيق .

١٢٧٤ - مسألة - ومن صالح عن دم . أو كسر سن . أو جراحة . أو عن شيء معين بشيء معين فذلك جائز فان استحق بعضه أو كله بطلت المصالحة وعاد على حقه في القود وغيره لأنه انما ترك حقه بشيء لم يصح له والافوه على حقه ، فاذالم يصح له ذلك الشيء فلم يترك حقه ، وكذلك لو صالح من سلعة بعينها بسكنى دار أو خدمة عبد فمات العبد وانهدمت الدار أو استحقا بطل الصلح وعاد على حقه وبالله تعالى التوفيق .

(تم كتاب الصلح بحمد الله وعونه)

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب المداينات والتفليس

١٢٧٥ - مسألة - ومن ثبت للناس عليه حقوق من مال أو مما يوجب غرم مال بيئته عدل أو باقرار منه صحيح بيع عليه كل ما يوجد له وأنصف الغرماء ولا يحل أن يسجن أصلا إلا أن يوجد لمن نوع ما عليه فينصف الناس منه بغير بيع كن عليه دراهم ووجدت له دراهم أو عليه طعام ووجد له طعام وهكذا في كل شيء لقول الله تعالى :

(١) في نسخة « فهذا خير » (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٤ بطولا ، وفي « اما أن يعطى » يعنى الدية وأما أن يقاد أهل القتل (٣) في النسخة رقم ١٦ « ولى القاتل للقتيل الدية » وهو سبق قلم من الناسخ

(كونوا قوامين بالقسط) ولتصوب رسول الله ﷺ قول سلمان أعط كل ذي حق حقه، ولقول رسول الله ﷺ: «مطل الغني ظلم» فسجنه مع القدرة على انصاف غرمائه ظلم لهم مع ما وحكم به الم بوجه الله تعالى قط ولا رسوله ﷺ، وما كان لرسول الله ﷺ سجن قط. رويان من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام نا أحمد بن خالد الوهبي عن محمد بن اسحاق عن محمد بن علي بن الحسين قال: قال علي بن أبي طالب: حبس الرجل في السجن بعد ما يعرف ماعليه من الدين ظلم، وقال الخفيفون: لا يباع شيء من ماله لكن يسجن وإن كان ماله حاضرا حتى يكوّن هو الذي ينصف من نفسه، ثم تناقضوا فقالوا: الا ان كان الدين دراهم فتوجد له دنائير أو يكون الدين دنائير فتوجد له دراهم فان الذي يوجد له من ذلك يباع فيما عليه منها (١) فليت شعري ما الفرق بين بيع الدنائير وابتياح دراهم وبين بيع العروض وابتياح ماعليه؟ وانما أوجب الله تعالى علينا وعلى كل أحد انصاف ذي الحق من أنفسنا ومن غيرنا ومنع تعالى من السجن بقوله تعالى: (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه) وافترض حضور الجماعة والجماعات فنموا المدين من حضور الصلوات في الجماعة ومن حضور الجمعة. ومن المشي في مناكب الأرض، ومنعوا صاحب الحق من تعجيل انصافه وهم قادرون على ذلك فظلموا الفريقين *

واحتجوا بأثار واهية، منها رواية من طريق أبي بكر بن عياش عن أنس «أن رسول الله ﷺ حبس في تهمة» ومن طريق عبد الرزاق عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده «أن رسول الله ﷺ حبس في تهمة» ومن طريق أبي مجلز «أن غلامين من جينة كان بينهما غلام فاعتقه أحدهما فحبسه رسول الله ﷺ حتى باع غيبته، وعن الحسن «أن قوما اقتلوا قتل بينهم قتل فبعث اليهم رسول الله ﷺ فحبسهم» *

قال أبو محمد: كل هذا باطل، أما حديث أنس فبه أبو بكر بن عياش وهو ضعيف واقره عنه أيضا ابراهيم بن زكريا الواسطي ولا يدري من هو، وحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ضعيف، ومن هذه الطريق بعينها فيمن منع الزكاة (٢) «انا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا»، فان احتجوا به في الحبس في التهمة فلأخبروا بروايته هذه والا فالقوم متلاعبون بالدين، فان قالوا: هذا منسوخ قيل لهم: أنزروا خصمكم يعجز عن أن يقول لكم: والحبس في التهمة منسوخ بقوله ﷺ: «اياكم والظن فان

(١) في النسخة رقم ١٩ والحلية وفي ماعليه منهما، والضمير في نسختها عائد الى الدراهم أو

الدنائير (٢) في النسخة رقم ١٦ ومن هذه الطريق تسها في منع الزكاة *

الظن أكذب الحديث ؟ والحبس في غير التهمة منسوخ بوجوب حضور الجماعة .
والجماعات ، وحديث الحبس حتى باع غنيمة مرسل ولا حجة في مرسل ، ولو صح لما
كان لهم فيه حجة لانه قد يخاف عليه الحرب بنعيمته فحبس ليعبأ وهذا حق لا تنكره
وليس فيه الحبس الذي يرونهم ولا انه امتنع من بيعها ، وقد يكون الضمير الذي في باعها
راجعا الى رسول الله ﷺ ، وقد يكون هذا الحبس اما كافي المدينة وليس فيه أصلا
انه حبس في سجن فلا حجة لهم فيه أصلا ، وحديث الحسن مرسل ، وأيضا فانما هو
حبس في قتل وحاش لله أن يكون عليه السلام يحبس من لم يصح عليه قتل بسجن فيسجن
البري مع النطف ، هذا فعل أهل الظلم والعدوان لافعله عليه السلام ، والله لقد قتل عبدا لله
ابن سبل رضوان الله عليه وهو من أفاضل الصحابة رضى الله عنهم فيما بين أظهر شر الأمة
وهم اليهود لعنهم الله فلا استجاز عليه السلام سجنهم فكيف أن يسجن في تهمة قوما من
المسلمين ؟ فهذا الباطل الذي لا شك فيه ، ثم ليت شعري الى متى يكون هذا الحبس في التهمة
بالمهم وغيره ؟ فان حدا واحدا زادوا في التحكم بالباطل وان قالوا : الى الابد تركوا قولهم
فهم أبدا يتكسبون في ظلة الخطأ ، واحتجوا أيضا بقول الله تعالى : (واللاتي يأتين
الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى
يتوفاهن الموت أويجعلن الله لهن سبيلا) وهذه أحكام منسوخة ؛ فن أضل ممن يستشهد
بآية قد نسخت وبطل حكمها في الم ينزل فيه أيضا وفيها ليس فيها منه لافس ولا دليل ولا أثر ؛
والحق في هذا هو قولنا كما روينا من طريق مسلم بن الحجاج ناقتية بن سعيد نايت - هو
ابن سعد - عن بكير بن الأشج عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : وأصيب
رجل في ثمار اتباعها في عهد رسول الله ﷺ (١) فكثر دينه فقال رسول الله ﷺ :
تصدقوا عليه تصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفادينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
[لفرمائه] (٢) : خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك ؛ فهذا نص جلي على أن ليس
لهم شيء غير ما وجدوا له وانما ليس لهم حبيوه وان ما وجد من ماله للفرماء ، وهذا هو
الحق الذي لا يعمل سواه (فان قيل) : روى أنه عليه السلام باع لهم مال معا ذلنا : هكذا
قول وان لم يصح من طريق السند لانه مرسل لكن الحكم انه انما يقضى
لهم بمين ماله ثم يباع لهم ويقسم عليهم بالخصص لانه لا سبيل الى انصافهم بغير هذا
فان هو هو بما روى عن عمر وعلى . والشعبي فان الرواية عن عمر انما هي من

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٨ تقديم وتأخير (٢) الزيادة من صحيح مسلم

طريق سعيد بن المسيب أن عمر حبس عصبة منقوس (١) ينفقون عليه الرجال دون النساء ، وإن نافع بن عبد الحارث اشترى دارا للسجن من صفوان بن أمية بأربعة آلاف فان لم يرض عمر فصفوان أربعمائة ، وهذان خبران لاحجة لهم فيها لأن حبس عمر للعصبة للنفقة على الصبي إنما هو إمساك وحكم وقصر لاسجن لأن من الباطل أن يسجنهم أبدا ولم يذكر عنهم امتناع ، ثم هم لا يقولون بإيجاب النفقة على العصبة قد خالفوا عمر فكيف يحتجون به في شيء هم أول مخالف له ؟ وأما الخبر الثاني فكلهم لا يراهيما صحيحا بل فاسدا منقوسا فكيف يستجيز مسلم أن يحتج بحكم يراه باطلا ، والمحفوظ عن عمر مثل قولنا على ما ذكر بعد هذا أن شاء الله تعالى ، والرواية عن علي أنه حبس في دين هي من طريق جابر الجعفي وهو كذاب ، وقدرينان علي خلاف هذا كما ذكرنا ونذكر ، وأما شريح . والشعي فاعلنا حكمهما حجة وأقرب ذلك انهما قد ثبت عنهما أن الأجير . والمستأجر كل واحد منهما يفسخ الاجارة اذا شاء ، وإن كره الآخره وهم كلهم مخالف لهذا الحكم ، فالشعي . وشريح حجة اذا اشتها وليس حجة اذا اشتروا أف لهذه العقول والأديان ، وقد ذكرنا قبل عن علي انكار السجن ، وقدرينا عن عمر ماروينا من طريق مالك عن عمر بن عبد الرحمن بن دلاف عن أبيه أن رجلا من جينة كان يشتري الرواحل الى أجل فيقال بها فأفلس فرغ الى عمر بن الخطاب فقال : أما بعد أيها الناس فإن الاسفع أسفع بنى جينة (٢) رضى من دينه وأمانته بأن يقال : سبق الحاج وانما إذا ان مرضا فأصبح قددين بهفن كان له عليه شيء فليغد بالنداء فانا قاسمون ماله بالحصص . وروينا أيضا من طريق حماد بن مسلمة عن أيوب السخيتي عن نافع مولى ابن عمر ، ومن طريق أبي عبيد نأبن أبي زائدة عن اسماعيل بن ابراهيم ابن مهاجر عن عبد الملك بن عمير قال : كان علي بن أبي طالب اذا أتاه رجل برجل له عليه دين فقال : أحبه قاله علي : أه مال ؟ فان قال نعم قد لجأه (٣) مال قال اقم البيعة على أنه لجأه والا أحلفناه بالله ما لجأه . ومن طريق أبي عبيد نا أحمد بن عثمان عن عبد الله ابن المبارك عن محمد بن سليم عن غالب القطان عن أبي المهزم عن أبي هريرة أن رجلا أتاه بآخر فقال له : إن لي على هذا دينا فقال للآخر : ما تقول ؟ قال : صدق قال : فلتضنه قال : اني معمر قال للآخر : ما تريد ؟ قال : أحبه قال أبو هريرة : لا ولكن يطلب لك ولنفسه ولباليه ، قال غالب القطان : وشهدت الحسن وهو على القضاء قضى بمثل ذلك . ومن طريق ابن أبي شيبة عن زيد بن جباب . وعبيد الله كلاهما عن أبي هلال عن

(١) أي صغير في النفاس (٢) في النسخة رقم ١٦ وأسفع جينة (٣) أي أخفاه وغيه

غالب القطان عن أبي المزهري عن أبي هريرة فذكره كما أوردناه ، وزاد فيه أن أبا هريرة قال لصاحب الدين : هل تعلم له عين مال فأخذه به ؟ قال : لا قال : هل تعلم له عقارا أكرهه ؟ قال : لا ثم ذكر امتناعه من أن يجبسه كما أوردناه (١) . وعن عمر بن عبد العزيز أنه قضى في ذلك بأن يقسم ماله بين الفرماء ثم يترك حتى يرزقه الله . وناحمد بن سعيد ابن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المنى نا أبو عامر العقدي عن عمرو بن ميمون بن مهران نا عمر بن عبد العزيز نا أبو جابر المفلس في شر صنعة •

قال أبو محمد : أمر الله تعالى بالقيام بالقسط ونهى عن المظلم والمظلمة والسجن فالسجن مظلم وظلم ، ومنع الذي له الحق من تعجيل حقه مظلم وظلم ، ثم ترك من صح أفلاسه لا يؤاجر لفرمائه مظلم وظلم فلا يجوز شيء من ذلك وهو مفترض عليه أنصاف غرمائه وإعطاؤهم حقهم فإن امتنع من ذلك وهو قادر عليه بالاجارة أجبر على ذلك وبالله تعالى التوفيق • ومن طريق أبي عبيد حدثني يحيى بن بكير عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر في المفلس قال : لا يجبسه ولكن يرسله يسقى في دينه ، وهو قول الليث بن سعد به يقول أبو سليمان . وأصحاه وبالله تعالى التوفيق •

١٢٧٦ - مسألة - فإن لم يوجد له مال فإن كانت الحقوق من بيع أو قرض أزم الغرم وسجن حتى يثبت العدم ولا يمنع من الخروج في طلب شهود له بذلك ولا يمنع خصمه من لزومه والمشي معه حيث مشى أو وكيله على المشي معه ، فإن أثبت عدمه سرح بعد أن يحلفه ماله مال باطن ومنع خصمه من لزومه وأجر خصومه ومتى ظهر له مال أنصف منه ، فإن كانت الحقوق من ثقات . أو صدق . أو ضمان . أو جناية فالقول قوله مع عينة فإنه عديم ولا سبيل إليه حتى يثبت خصمه أن له مالا لكن يؤاجر كما قدمنا ، وإن صح أن له مالا غيبه أدب وضرب حتى يحضره أو يموت لقول الله تعالى : (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله) ولما روينا من طريق مسلم نا محمد بن المنى نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة نا عيسى بن مسلم عن طارق بن شهاب قال : قال أبو سعيد الخدري : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فليسلطه فإن لم يستطع فليقله وذلك أضعف الإيمان (٢) » • ومن طريق مسلم نا أحمد بن عيسى نا ابن وهب نا أخربن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج نا سليمان بن يسار حدثهم قال حدثني عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه عن أبي بردة الأنصاري • أنه سمع

(١) في النسخة رقم ١٦ • كما ذكرناه ، (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٩ مطولا

رسول الله ﷺ يقول : لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط الا في حدمن حدود الله ، (١) فأمر رسول الله ﷺ بتغيير المنكر باليد ، ومن المنكر مطل الغنى ، فمن صمغناه ومنع خصمه قعداً في منكر أو ظلبوا كل ظلم منكر فواجب على الحاكم تغييره باليد ، ومنع رسول الله ﷺ من أن يجلد أحد في غير حد أكثر من عشرة أسواط فواجب أن يضرب عشرة فان أنصف فلا سبيل اليه وان تمادى على المظل قد أحدث منكراً آخر غير الذي ضرب عليه فيضرب أيضاً عشرة وهكذا أبداً حتى ينصف ويترك الظلم أو يقتله الحق وأمر الله تعالى • وأما التفريق بين وجوه الحقوق فان من كان أصل الحق عليه من دين (٢) أو بيع فقد صح انه قد ملك مالا ، ومن صح أنه قد ملك مالا فواجب أن ينصف من ذلك المال حتى يصح أن ذلك المال قد تلف وهو في تلفه مدعى ، وقد قضى رسول الله ﷺ بالينة على المدعى ؛ ومن كان أصل الحق عليه من ضمان . أو جناية . أو صداق . أو فقة قايقين الذي لاشك فيه عند أحد هوان كل أحد وله عريان لاشئ له فالناس كلهم قد صح لهم الفقر فهم على ما صح منهم حتى يصح أنهم كسبوا مالا وهو في انه قد كسب مالا مدعى عليه وقد قضى رسول الله ﷺ باليين على المدعى عليه ، وهذا قول أبي سليمان . ومحمد بن شعاع البلخي . وغيرهما ، وخالف في هذا بعض المتعسفين فقال : قال الله تعالى : (خلقكم ثم رزقكم ثم يمتكنكم ثم يهيكم) فصح ان الله تعالى رزق الجميع •

قال أبو محمد : لم نخالنه في الرزق بل الرزق متيقن ، وأوله لبن التي أرضعته فلولا رزق الله تعالى ما عاش أحد يومافوقه وليس من كل الرزق ينصف الغراموا إنما ينصفون من فضول الرزق وهي التي لا يصح ان الله تعالى آتاها الانسان الا بينة (٣) وأما المؤاجرة فلأذا كرنا قبل في المسألة المتقدمة لهذه ، والله تعالى التوفيق •

١٢٧٨ - مسألة - (٤) فان قيل : إن قول الله تعالى : (وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) يمنع من استجاره قلنا : بل يوجب استجاره لان الميسرة لان الميسرة لا تكون الا باحد وجهين إما بسى وإما بلاسى ؛ وقد قال تعالى : (وابتغوا من فضل الله) فنحن نجبره على ابتغاء فضل الله تعالى الذي أمره تعالى بابتغائه فأمره وتلزمه التكسب لينصف غرامه ويقوم بعياله ونفسه ولا ندعه يضيع نفسه وعياله والحق اللازم له •

(١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٩ (٢) في النسخة رقم ١٦ « فان كان أصل الحق في دين » الخ وهو سقط ظاهر بحقه ما سأتى بعد من المقالة (٣) في النسخة الحلية الا بنيه ، وهو تصحيف من الناسخ (٤) سقط لفظ « مسألة » من النسخة اليمنية وكذلك الحلية

١٢٧٩ - مسألة - ولا يخلو المطلوب بالدين (١) من أن يكون يوجد له ما يفي بما عليه ويفضل له فذا يباع من ماله ما يفضل عن حاجته فينصف منه غرامؤه وما تلف من عين المال قبل أن يباع فن مصيته لا من مصية الغرماء لأن حقوقهم قد ذمت لأقضى بعينه من ماله أو يكون كل ما يوجد له يفي بما عليه ولا يفضل له شيء أو لا يفي بما عليه فذا ينقض بما وجد لهما للغرماء كما فعل رسول الله ﷺ ثم يباع لهم أن اتفقوا على ذلك فالتف بعد القضاء لهم بماله فن مصية الغرماء ويسقط عنه من دينهم بقدر ذلك لأن عين ماله قد صار لهم أن اشاءوا اقتسموه بالقيمة وإن اتفقوا على بيعه يبيع لهم وبالله تعالى التوفيق .

برهان ذلك أنه إذا وفي بعض ماله بما عليه فليس شيء منه أول بان يباع في ذلك من شيء آخر غيره فينظر أي ماله هو عنه في غنى فيباع وما لا غنى به عنه فلا يباع لأن هذا هو التعاون على البر والتقوى وترك المضارة ، فإن كان كله لا غنى به عنه أقرع على أجزاء المال فأيها خرجت قرعته يبيع فيها أجزأه .

١٢٨٠ - مسألة - وقسم مال المفلس الذي يوجد له بين الغرماء بالحصص بالقيمة كما يقسم الميراث على الحاضرين الطالبين الذين حلت آجال حقوقهم فقط ولا يدخل فيهم حاضر لا يطلب . ولا غائب لم يوكل . ولا حاضر أو غائب لم يحل أجل حقه طلب أولم يطلب لأن من لم يحل أجل حقه فلا حقه له بعد ومن لم يطلب فلا يلزم أن يعطى ما لم يطلب وقد وجب فرضا انصاف الحاضر الطالب فلا يحل معطاه بفلس فما فوقه ، وقد قال رسول الله ﷺ للغرماء الحاضرين : « خذوا ما وجدتم » ، فإذا أخذوه فقد ملكوه فلا يحل أخذه . مما ملكوه ، وهو قول أبي سليمان . وأبى حنيفة .

وأما الميت بفلس فإنه يقضى لكل من حضر أو غائب طلبا أولم يطلب ، ولكل ذي دين كان إلى أجل مسمى أو حالا لأن الآجال تحل كلها بموت الذي له الحق والذي عليه الحق لما ذكرناه في كتاب القرض ، وأما من لم يطلب فلقول الله تعالى في الموارث : (من بعد وصية يوصي بها أو دين) فلا ميراث إلا بعد الوصية والدين فواجب اخراج الديون إلى أربابها والوصايا إلى أصحابها ثم يعطى الورثة حقوقهم فيما أبقي ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٨١ - مسألة - وإقرار المفلس بالدين لازم مقبول ويدخل مع الغرماء لأن الإقرار واجب قبوله وليس لأحد إبطاله بغير نص قرآن . أو سنة فإن أقر بعد أن قضى بماله للغرماء لزمه في ذمته ولم يدخل مع الغرماء في مال قد قضى لهم به وملكوه قبل

أقراره وبالله تعالى التوفيق *

١٢٨٢ - مسألة - وحقوق الله تعالى مقدمة على حقوق الناس فيبدأ بما فرط فيه من زكاة أو كفارة في الحى . والميت ، وبالحيج في الميت فإن لم يعم قسم ذلك على كل هذه الحقوق بالخص لا يندى منها شيء على شيء ، وكذلك ديون الناس ان لم يف ماله بجميعها أخذ كل واحد بقدر ماله مما وجدنا ذكرنا في كتاب الحج من قول رسول الله ﷺ : «ودين الله أحق أن يقضى» «وهو اقضى الله فهو أحق بالوفاء» «وكتاب الله أحق وشرط الله أوثق» *

١٢٨٣ - مسألة - ومن فلس من حى أوميت فوجد انسان سلمته التي باعها بعينها فهو أولى به من الفراء وله أن يأخذها ، فإن كان قبض من ثمنها شيئاً أكثره أو أقله رده وإن شاء تركها وكان أسوة الفراء ، فإن وجد بعضها لا كلها فسواء وجد أكثرها أو أقلها لاحق له فيها وهو أسوة الفراء ولا يكون مفلساً له من أين ينصف جميع الفراء ويقتى له فضل انما المفلس من لا يلقى له شيء بعد حق الفراء ، وأما من وجد وديعته . أو ما غصب منه . أو ما باعه يبيعاً فاسداً . أو أخذ منه بغير حق فهو له ضرورة ولا خيار له في غيره لأن ملكه لم يزل قطعاً هنا ، وأما من وجد سلمته التي باعها يبيعاً صحيحاً أو أقرضها فخير كما ذكرنا *

برهان ذلك ما روينا من طريق زهير بن معاوية . واليث بن سعد . ومالك . وهشيم . وحماد بن زيد . وسفيان بن عيينة . ويحيى بن سعيد القطان . وحفص بن غياث كلهم عن يحيى بن سعيد الأنصارى قال : أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول : « قال رسول الله ﷺ : من أدرك ماله بعينه عند رجل أو انسان قد أفلس فهو أحق به من غيره (١) » ، اللفظ لزهير ولفظ سائرهم نحوه لا يتخالفه في شيء من المعنى *

ومن طريق أبي عبيد ناهشيم أن يحيى بن سعيد الأنصارى عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من وجد عين متاعه عند رجل قد أفلس فهو أحق به بمن سواه من الفراء » * ومن طريق مسلم ناين أبي عمر ناهشام بن سليمان الخزومي عن ابن جريج حدثني ابن أبي حسين أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أخبره أن عمر ابن عبد العزيز حدثه عن حديث أبي بكر بن عبد الرحمن عن حديث أبي هريرة عن النبي

ﷺ في الرجل الذي يعدم ، اذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه انه لصاحبه الذي باعه ، ،
 ورويناه ايضا من طريق شعبة . وهشام الدستوائى . وسعيد بن أبى عروة كلهم
 عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نعيم عن أبى هريرة عن النبى ﷺ .
 ومن طريق عراك بن مالك عن أبى هريرة عن النبى ﷺ فهو هل تواتر وكافة
 لا يبع أحدا خلافة ، وهذا عموم لمن مات أو فلس حيا . ويان جلى أنه ان فرق منه شئ .
 فهو أسوة الغرماء وعموم لمن تقاضى من الثمن شيئا ولم يتقاض منه شيئا ، وبه قال جمهور
 السلف . ورويناه من طريق أبى عبيد ناسماعيل بن جعفر عن محمد بن أبى حمزة عن سعيد
 ابن المسيب قال : أفلس مولى لأم حبيبة فاختصم فيه الى عثمان رضى الله عنه فقضى أن
 من كان اقتضى من حقه شيئا قبل أن يتبين إفلاسه فهو له ومن عرف متاعه بعينه فهو له .
 ومن طريق أبى داود نا محمد بن بشار نا أبو داود . هو الطيالسى . نا ابن أبى ذئب عن
 أبى المعتز عن عمر بن خليفة (١) قال : أتينا أبا هريرة في صاحب لنا أفلس فقال :
 « لا تفنن بينكم (٢) » بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفلس أومات فوجد
 رجل متاعه بعينه فهو أحق به ، ، ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن حماد بن سلمة
 عن هشام بن عروة عن أبيه اذا أفلس الرجل فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به .
 وصح عن عطاء اذا أدر كت مالك بعينه كما هو قبل أن يفرق منه شئ . فهو لك وان
 فرق بعضه فهو بين الغرماء بالسوية . ومن طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه ان وجد
 سلعة بعينها وافرقة فهو أحق بها وان كان المشتري قد استهلك منها شيئا قليلا أو كثيرا
 فالبايع أسوة الغرماء ، وقاله ابن جريج عن عطاء . ومن طريق حماد بن سلمة عن داود
 ابن أبى هند عن الشعبي قال : المبتاع لو أفلس لكان البايع أحق بمتاعه . وعن الحسن
 هو أحق بهام الغرماء ، وقد اختلف في هذا عن الشعبي . والحسن .

قال أبو محمد : وقولنا في هذا هو قول الأوزاعى . وعبيد الله بن الحسن . وأحمد
 ابن حنبل . واسحاق بن راهوية : وداود ، وقدرى في هذا خلاف ، فرويناه من طريق
 وكيع عن هشام الدستوائى عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن على بن أبى طالب قال :
 هو فيها أسوة الغرماء اذا وجدها بعينها اذا مات الرجل وعليه دين وعنده سلعة قائمة
 لرجل بعينها فهو فيها أسوة الغرماء وهو قول إبراهيم التخفى . والحسن : ان من أفلس
 أومات فوجد انسان سلعة التي باع بعينها فهو فيها أسوة الغرماء ، وقال الشعبي

(١) في جميع النسخ « عمرو بن خليفة » بزيادة واو ، وهو غلط صححه من كتب تراجم
 الرجال (٢) في سنن أبى داود « فيكم »

فمن اعطى انسانا لامضاربة فوات فوجد كيسه بعينه : فهو والغرماء فيسواء ، وقول
أبي حنيفة وابن شبرمة . وو كعب كقول ابراهيم ، وصح عن عمر بن عبد العزيز ان من
اتقضى من ثمن سلعة شيئا ثم اُفلس فهو أسوة الغرماء ، وهو قول الزهري ، وقال
قائدة : من وجد بعض سلعة قل أو أكثر فهو أحق بهامن سائر الغرماء ، وقال مالك :
هو أحق بها أو بما وجد منها قبض من الثمن شيئا أو لم يقبض هو أحق من الغرماء في التفليس
في الحياة وأما بعد الموت فهو أسوة الغرماء فيها ، وقال الشافعي : ان وجدها أو بعضها
فهو أحق بها أو بالذي وجد منها من الغرماء ولم يخص حياة من موت قال : فان كان قبض
من الثمن شيئا فهو أحق بما قابل ما بقي له فقط ، وقال أحمد : هو أحق بها في الحياة وأما في
الموت فهو أسوة الغرماء .

قال أبو محمد : أما من ذهب إلى قول أبي حنيفة فانهم جاهلوا بالبطل وقالوا : إنما
قال رسول الله ﷺ فيمن وجد وديته أو ما غصب منه .

قال علي : وهذا كذب مجرد على رسول الله ﷺ لانه قد جهل النص كما أوردنا عن
النبي ﷺ أنه لصاحبه الذي باعه ، وزاد بعضهم في تعمد الكذب على رسول الله ﷺ
بما يشهد بركة دينه وصفاقة وجهه فقال : إنما أراد رسول الله ﷺ بأنه أحق بسلعته
من قبض المشتري ما اشترى بغير اذن بائعه وهو مفلس فيكون البائع أحق بما باع حتى
ينصف من الثمن أو يباع له دون الغرماء ، ومن اشترى سلعة في مرضه بين وقبضها ثم
أقر بدين ثم مات فصاحب السلعة أحق بهامن الغرماء المقر لهم فيقال له : لعله أرادني
تيم خاصة أو أهل جرجان خاصة ، ومثل هذا من التخليط لا يأتي به ذو دين ولا ذو عقل
ولا ينسب هذا الهوس وهذا الباطل الذي أتى به هذا الجاهل إلى النبي ﷺ إلا من
خذله الله تعالى ، وقال بعضهم : لعلهم لفظ الراوى قتلنا : من استجاز خلاف النبي
ﷺ لم يجز في كل حديث يأتي أن يقول : لعلهم لفظ الراوى فيطال الاسلام بذلك .
واحتج بعضهم بقوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وبحكم النبي ﷺ
بأنه لا يعمل مال المسلم الا بطيب نفسه ، فهذا الاحتجاج عليهم لان ما قضى به النبي ﷺ
فهو الحق وهو الذي تطيب به نفس المؤمن وإنما الباطل والضلال قضاؤهم بمال المسلم
للفاسق والفاسق والكافر الجاحد ، اذ يقولون : ان كراء العور المنتصبة (١) للفاسق
وان أخذ الكفار من أموال المسلمين فحل لهم ، فلو اتفق الله تعالى لكان أولى بهم ،
واحتجوا بخبرين موضوعين ، أحدهما من رواية أبي عصمة تروح بن أبي مريم قاضي مرو

(١) في التسخير رقم ١٦ . الدار المنصورة .

عن الزهرى عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا أفلس الرجل ووجد رجل متاعه فهو بين غرمائه » وأبو عصمة كذاب مشهور يوضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والأخر من رواية صدقة بن خالد عن عمر بن قيس سندل عن ابن أبى مليكة عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « من باع يباعا فوجده بعينه وقد أفلس الرجل فهو ماله بين غرمائه » وعمر بن قيس ضعيف جدا ، ثم لو صحا وقد أعاذ الله تعالى من ذلك لكان الثابت عن أبى هريرة قاطعا وكان هذان موافقين لمهود الأصل والأخذ بالزائد هو الواجب الذى لا يجوز غيره ، والعجب من أصلهم الحثيث أن صاحب اذا روى رواية ثم خالفها ذلك على بطلانها ، وقد صح عن أبى هريرة خلاف هذين الاثرين المكذوبين الموضوعين ، فها جعلوا ذلك علة فيها ولكن أمورهم معكوسة لانهم يردون السنن الثابتة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل غسل الاناء من ولوغ الكلب سباعا . وغير ذلك بالروايات المكذوبة أن الراوى لها تركها ثم لا يرون رد الروايات الموضوعية بان من أضيفت اليه صح عنه خلافا ، فتسأل هذه العقول ونحمد الله على السلامة ، وقالوا : لا تخفوا المشتري من أن يكون ملك ما اشتري أو لم يملكه فان كان لم يملكه فتراؤه باطل وأنتم لا تقولون هذا ، وان كان قد ملكه فلا يجوز أن يكون للبائع فيه رجوع وهو للفرما . كلهم كسائر ماله .

قال أبو محمد : اعترضوا بهذا فى الشفعة أيضا فالأمر سواء لكن يا هؤلاء مثل هذا لا يعارض به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذى قال الله تعالى فيه : (وما كان لمؤمن من لا يؤمنه اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) والذى يقول فيه ربه تعالى : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) أنما يعارض به من قال : الباطل برأيه الفاسد لجعل شراء المسلم من الحرى ما غنمه من المسلمين شراء صحيحا يملكه الآن بريدا لأول أخذه بالثمن فهو أحق به فيقال له : هل ملك المشتري من الحرى ما اشتراه أو لم يملكه ؟ فان كان اشتراه وملكه فلم يكن الذى غنم منه أحق به بالثمن أو يغير الثمن ؟ وان كان لم يملكه فهذا قولنا لا أول لكم ومن جعل للواهب أن يرجع فيما وهب فيقال له : هل ملك الموهوب ما وهب له أم لم يملك ؟ فان كان لم يملكه فلم يعلون له الانتفاع . والبيع ؟ وان كان ملكه فأبى شىء يرجع فيه من قد بطل ملكه عنه ؟ فهذا كان أولى بهم من الاعتراض على رسول الله ﷺ بأرائهم المنتهية التى لا تساوى رجيع كلب . وروينا من طريق أبى عبيدة أنه ناظر فى هذه المسألة محدثين الحسن فلم يجد عنده أكثر من أن قال : هذا من حديث أبى هريرة .

قال علي : نعم هو والله من حديث أبي هريرة البر الصادق لامن حديث مثل محمد ابن الحسن الذي قيل لعبداه بن المبارك : من أقره أبو يوسف . أو محمد بن الحسن ؟ فقال : قل : أيهما أكذب .

قال أبو محمد : والعجب انهم يقولون : من باع سلعة فلم يقبضها المشتري حتى فليس فالبائع أحق بها ! وهذا هو الذي أنكروا ، ولا فرق بين من قبض وبين من لم يقبض ، وأما من فرق بين الموت . والحياة ، وبين أن يدفع من الثمن شيئاً أو لا يدفع منه شيئاً فانهم احتجوا بأنار رسالة . منها من طريق مالك . ويونس بن عبيد عن الزهري عن أبي بكر ابن عبد الرحمن : « أن رسول الله ﷺ » . واسرائيل عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة : « أن رسول الله ﷺ » . ومسند من طريق اسماعيل بن عياش . وبقية كلامها عن الزبيدي عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » ، وبقية . واسماعيل ضعيفان . وآخر من طريق اسحاق ابن ابراهيم بن جوق عن عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : أيما رجل باع رجلاً متاعاً فافلس المتباع ولم يقبض الذي باع من الثمن شيئاً فإن وجد البائع سلته بينهما فهو أحق بها وإن مات المشتري فهو أسوة الغرماء (١) » . فإن اسحاق بن ابراهيم بن جوق يجهول وهذا غير معروف من حديث مالك ، وخبر آخر من طريق عبد الرزاق عن وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن بشير بن نيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل حديث الزهري هكذا لم يذكر منه ولا لفظه ، ثم هو منقطع لأن قتادة لم يسمعه من بشير بن نيك انما سمعه من النضر بن أنس عن بشير بن نيك عن أبي هريرة هكذا ورواه من طريق شعبة . وسعيد بن أبي عروبة . والدستوائي كلهم عن قتادة بمثل قولنا كما أوردناه قبل ، فسقط كل ما شغبوا به ، ثم لو صحت هذه الآثار لكانت كلها مخالفة لقول مالك . والشافعي لأن في جميعها الفرق بين الموت . والحياة ، والشافعي لا يفرق بينهما ، وفي جميعها الفرق بين أن يكون قبض من الثمن شيئاً وبين أن لا يكون قبض ومالك لا يفرق بينهما ، فحصل قولهما مخالفاً لكل الآثار .

واحتجوا أيضاً بأن قالوا : ذمة الميت قد انقطعت وذمة الحي قائمة قلنا : فكان ماذا ؟ ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفرق بينهما بل سوى بينهما كما أوردنا قبل . قال علي : وأما إذا لم يجد الابيض سلته فلم يجدها بينهما وانما جاء النص اذا وجدها

بينيها ولم يفرقا المشتري كما أوردنا قبل ، ومن يتمد حدود الله فقد ظلم نفسه ؛ وبالله تعالى التوفيق .

١٢٨٤ - مسألة - ومن غصب آخر مالا أو خانه فيه أو أقرضه فمات ولم يشهد له به ولا يئنه له أوله يئنه فظفر للذي حقه قبله بمال أو ائتمنه عليه سواء كان من نوع ماله عنده أو من غير نوعه ، وكل ذلك سواء وفرض عليه أن يأخذه ويجهد في معرفة عنه ، فإذا عرف أقصاه باع منه بقدر حقه فإن كان في ذلك ضرر فإن شاء باعه وإن شاء أخذه لنفسه حلالا ، وسواء كان ما ظفر له به جارية أو عبدا أو عقارا أو غير ذلك ، فإن وفي بماله قبله فذلك (١) وإن لم يبق حقه فيما لم يتصف منه وإن فضل فضل رده إليه أو إلى ورثته فإن لم يفعل ذلك فهو عاص لله عز وجل الآن يحلله ويبريه فهو مأجور ، وسواء كان قد خاصمه أو لم يخاصمه استخلفه أو لم يستخلفه (٢) فإن طوب بذلك وخاف أن أقرآن يفرم فلينكر وليحلف هو مأجور في ذلك ، هو قول الشافعي . وأبى سليمان . وأصحابهما ، وكذلك عندنا كل من ظفر لظالم بمال قرض عليه أخذه وأنصاف المظلوم منه .

برهان ذلك قول الله تعالى : (وإن عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به) وقوله تعالى (ولن اتصربعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس) ويغنون في الأرض بغير الحق) وقوله تعالى : (والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون) جزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى وأصلح فأجره على الله) وقوله تعالى : (والحرمان قصاص) وقوله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقوله تعالى : (إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيرا واتصروا من بعد ما ظلموا) ، ومن طريق أبي داود نا أحمد بن يونس نا زهير بن معاوية نا هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين : « أن هذا أم معاوية جاءت رسول الله ﷺ فقالت : أن أباسفيان رجل شحيح وأنه لا يعطيني ما يكفيني وبنى فحل على من جناح أن أخذ من ماله شيئا ؟ قال : خذي ما يكفيك وولئك (٣) بالمعروف ، وقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ لفرماء الذي أصيب في ثمار ابتاعها : « خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك » ، وهذا إطلاق منه صلى الله عليه وآله وسلم لصاحب الحق على ما وجد للذي له عليه الحق . ومن طريق البخاري نا عبد الله بن يوسف نا الليث - هو ابن سعد - حدثني

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية فذلك (٢) في النسخة رقم ١٦ « استخلفه

أولم يستخلفه » وهو تصحيف (٣) في سنن أبي داود « وبنك » بدل « وولئك »

يزيد - هو ابن أبي حبيب - عن أبي الخير هو مرثد بن عبد الله الزبي - عن عقبة بن عامر الجهمي [قال] (١): «قلنا لرسول الله ﷺ: انك تبعنا فنزل بقوم لا يقرؤنا فأتري فيه ؟ فقال [لنا] عليه السلام : ان زلتهم بقوم فأمر لكم بما ينبغي الصيف فاقبلوا فان لم يفعلوا غلبوا منهم حق الصيف » وهو قول علي بن أبي طالب . وابن سيرين • رويان من طريق خاله الحذاء عنه انه قال : ان أخذ الرجل منك شيئا فغذمه مثله • ومن طريق سفیان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : ان أخذ منك شيئا فغذمه مثله • ومن طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال : لا تخن من خاتك فان أخذت منه مثل ما أخذ منك فليس عليك بأس • وعن عطاء حيث وجدت متاعك فغذه •

قال أبو محمد : وأما قولنا : ان لم يفعل فهو عاص لله تعالى فقول الله عز وجل : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) فمن ظفر بمثل ما ظم فيه هو أو مسلم . أو ذى فلم يزل به عن يد الظالم ويرد الى المظلوم حقه فهو أحد الظالمين لم يمن على البر والتقوى بل أعان على الأثم والعدوان هذا أمر يعلم ضرورة ، وكذلك أمر رسول الله ﷺ : من رأى منك منكرا أن يغيره يده ان استطاع ، فمن قدر على كف الظلم وقطعه وأعطاه كل ذي حق حقه فلم يفعل فقد قدر على انكار المنكر فلم يفعل فقد عصي الله عز وجل وخالف أمر رسول الله ﷺ إلا أن يحمله من حق نفسه فقد أحسن بلا خلاف ، والدلائل على هذا تكثر جدا ، وخالفنا في هذا قوم ، وقالت طائفة : لا يأخذ منه شيئا ، وقالت طائفة : ان ظفر بعين ماله فليأخذه والا فلا يأخذ غيره ، وقالت طائفة : ان وجد من نوع ما أخذت فليأخذ والا فلا يأخذ غير نوعه ، واحتجت هذه الطوائف بما رويناه من طريق يوسف بن ماهك قال : كنت أكتب لفلان ثقة أيتام كان ولهم فقال طووه بألف درهم فاداهما اليهم فأدرك لهم من الماهم مثلما قلت : أقبض الألف الذي ذهبوا بهامك قال : لا حدثني أبي انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : «ادالي من ائمتك ولا تخن من خاتك» • ونحوه عن طلق بن غنام عن شريك ، وقيس - هو ابن الربيع - عن أبي حسين عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «ادالامة الى من ائمتك ولا تخن من خاتك» • ومن طريق عبد بن حميد عن هاشم بن القاسم عن المبارك بن فضالة عن الحسن قال رجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : «كان لي حق على رجل فجحدني فدان له عدتي حق فأجحدته ؟ قال : لا أدالامة الى من ائمتك ولا تخن من خاتك» •

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن رجل من بني سدوس يقال له : ديسم قلنا لبشير بن الخصاصة : لنا جيران ماتشذلنا قاصية الاذهبوا بها وانه يمضي لاننا أمواله أشياء فنذهب بها قال : لا •

قال أبو محمد : ما نعلم لهم حجة غير ما ذكرنا وكل هذا لا شيء ، أما حديث فلان عن أبيه فاهلك بهذا السند ليت شعري من فلان؟ ونبرأ الى الله تعالى من كل دين أخذ عن فلان الذي لا يدري من هو ولا ما اسمه ولا من أبوه ولا اسمه ، والآخر طلق بن غنام عن شريك . وقيس بن الربيع وكلهم ضعيف ، والثالث مرسل وفيه المبارك بن فضالة وليس بالقوى ، وحديث بشير عن رجل يسمى ديسم مجهول ، ثم لو صححت لما كان فيها حجة لأن نصها لانحن من خائنا وأد الأمانة الى من اتئمتك وليس اتصاف المرء من حقه خيانة بل هو حق واجب وانكار منكروا ونما الخيانة أن تحنوا بالظلم والباطل من لاحق لك عنده لامن افترض الله تعالى عليه أن يخرج اليك من حقلك أو من مثله ان عدم حقلك وليس رد المظلة أداء أمانة بل هو عون على الخيانة ثم لاحجة في هذه الأخبار الا لمن منع من الاتصاف بجملة ، وأما من قسم فاباح اخذ ما وجد من نوع ماله فقط فغالف هذه الآثار ولنبرها وبالله تعالى التوفيق • تم كتاب التفليس والحمد لله رب العالمين (١) •

بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب الاجارات والاعجاء

١٢٨٥ - مسألة - الاجارة جائزة في كل شيء له منفعة فيؤاجر ليتنفع به ولا يستهلك عنه • رويانا من طريق مسلم فاسحاق بن منصور أنا يحيى بن حماد نا أبو عوانة عن سليمان الشيباني - هو أبو اسحاق - عن عبد الله بن السائب انهم سمعوا عبد الله ابن معقل يقول : زعم ثابت (٢) - هو ابن الضحاك - : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة [وقال : لا بأس بها] (٣) • قال علي : قد صح سماع عبد الله بن معقل من ثابت بن الضحاك ، وقد جاءت في الاجارات آثار ، وبإباحته يقول جمهور العلماء الآن ابراهيم بن علي قال : لا يجوز لانها أكل مال بالباطل •

قال علي : هذا باطل من قوله وقد استأجر رسول الله ﷺ ابن أرقط دليلاً الى مكة •

(١) الى خاتمة الجزء الثالث من كتاب المحلى النسخة التي نبر عنها بالجمية وهي نسخة الفاضل القيوري الشيخ محمد حسين نصيف (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٥ ، وقال : ودخلنا على عبد الله بن معقل فسأناه عن المزارعة فقال زعم ثابت ، الخ (٣) الزيادة من صحيح مسلم

١٢٨٦ - مسألة - والاجارة ليست يعاوهي جائز في كل ما لا يحل بيعه كالحر . والكلب . والسنور . وغير ذلك ولو كانت (١) يما لما جازت اجارة الحر ، والقائلون إنها بيع يميزون اجارة الحر فتأخذوا ، ولا يختلفون في أن الاجارة انما هي الاتفاق بمنافع الشيء . المؤاجر التي لم يخلق بعد ولا يحل بيعه مالم يخلق بعد فظهر فساد هذا القول *

١٢٨٧ - مسألة - ولا يجوز اجارة ماتتف عنه أصلا مثل الشمع اللوqid . والطعام للأكل . والماء للمشي به . ونحو ذلك لان هذا بيع لا اجارة ، والبيع هو تملك العين ، والاجارة لا تملك بها العين *

١٢٨٨ - مسألة - ومن الاجارات ما لا بد فيه من ذكر العمل الذي يستأجر عليه فقط ولا بد كره فيه مدة كالخياطة . والنسج . وركوب الدابة الى مكان مسمى ونحو ذلك ، ومنها ما لا بد فيه من ذكر المدة كسكنى الدار . وركوب الدابة . ونحو ذلك ، ومنه ما لا بد فيه من الأمرين معا كالخدمة ونحوها فلا بد من ذكر المدة والعمل لان الاجارة بخلاف ما ذكرنا بمجولة واذا كانت بمجولة فهي أكل مال بالباطل ، والاجارة على تعليم القرآن والعلم جائزة لان كل ذلك داخل في عموم أمر النبي ﷺ بالمؤاجرة *

١٢٨٩ - مسألة - ومن استأجر حرا أو عبدا من سيده للخدمة مدة مسماة بأجرة مسماة فذلك جائز . ولا يستعملهما فيما يحسنانه ويقبحانه بلا اضرارهما * روينا من طريق البخارى نا يحيى بن بكير نا الليث بن سعد عن عقيل قال : قال ابن شهاب : اخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أم المؤمنين [رضى الله عنها] (٢) قالت : « استأجر رسول الله ﷺ . وأبو بكر رجلا من بنى الدليل هاديي خريتنا وهو على دين [كفار] (٣) قريش ودفعنا اليه راحتيهما وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليال » *

١٢٩٠ - مسألة - ولا يجوز اشتراط تعجيل الاجرة ولا تعجيل شيء منها ولا اشتراط تأخيرها الى أجل ولا تأخير شيء منها كذلك ولا يجوز أيضا اشتراط تأخير الشيء المستأجر ولا تأخير العمل المستأجر له طرقة عين فافوق ذلك لانه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، ومن هذا استجاردار مكترة . أو عبدا مستأجر . أو دابة مستأجرة . أو حمل مستأجر . أو غير ذلك كذلك قبل تمام الاجارة التي هو مشغول فيها لان في هذا العقد اشتراط تأخير قبضه الشيء المستأجر أو العمل المستأجر له ، وقد أجاز بعض الناس اجارة ما ذكرنا قبل انقضاء مدته باليومين ومنع من أكثره هذا تحكم فاسد ودعوى باطل بلا برهان ،

(١) في الفسخ رقم ١٩٦ . فلو كانت ، (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ١٨١

(٣) الزيادة من صحيح البخارى

وليس لإحرام في حرم جملة أو حلال في حل جملة ، وقالوا : هو في المدة الطويلة غرر قلنا : وهو أيضا في الساعة غرر ولا فرق إذ لا يدري أحدا ما يحدث بعد طرقة عين الإله تعالى ، وأيضا في كفون إلى تحديد المدة (١) التي لا غرر فيها ، والمدة التي فيها غرر ، وإن أتوا بالبرهان على ذلك والآنهم قائلون في الدين ما لا علم لهم به ، فإن تأخر كل ذلك بلا شرط فلا بأس وبالله تعالى التوفيق .

١٢٩١ - مسألة - وموت الأجير . أو موت المستأجر . أو هلاك الشيء المستأجر . أو عتق العبد المستأجر . أو بيع الشيء المستأجر من الدار . أو العبد . أو الدابة . أو غير ذلك . أو خروجه عن ملك مؤاجره بأى وجه خرج كل ذلك يبطل عقد الإجارة فيما بقى من المدة خاصة قل أو كثر وينفذ العتق . والبيع . والأخراج عن الملك بالهبة . والاصداق . والصدقة .

برهان ذلك قول الله تعالى : (ولا تنكسب كل نفس الا عليها) وقول رسول الله ﷺ « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وإذا مات المؤاجر قد صار ملك الشيء المستأجر لورثته أو للفرع . وإنما استأجر المستأجر منافع ذلك الشيء . والمنافع إنما تحدث شيئا بعد شيء . فلا يحل له الانتفاع بمنافع حادثة في ملك من لم يستأجر منه شيئا قط ، وهذا هو أكل المال بالباطل جهارا ، ولا يلزم الورثة في أموالهم عقد ميت قد بطل ملكه عن ذلك الشيء . ولو أنه آجر منافع حادثة في ملك غيره لكان ذلك باطلا بلا خلاف . وهذا هو ذلك بعينه ، وأما موت المستأجر فإما كان عقد صاحب الشيء معه لأمع ورثته فلاحق له عند الورثة ولا عقده معهم ولا ترث الورثة منافع لم تخلق بعد ولا ملكها مورثهم قط ، وهذا في غاية البيان وبالله تعالى التوفيق ، وهو قول الشعبي . وسفيان الثوري . والليث بن سعد . وأبي حنيفة . وأبي سليمان وأصحابهما . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبدة بن إدريس الأودي عن مطرف بن طرف عن الشعبي قال : ليس لميت شرط . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الصمد - هو ابن عبد الوارث - عن حماد بن سلسة عن حميد عن الحكم بن عتيبة فيمن آجر داره عشرين فأت قبل ذلك قال : تنتقض الإجارة ؛ وقال مكحول : قال ابن سيرين : وإياس بن معاوية : لا تنتقض ، وقال عثمان التيمي . ومالك . والشافعي . وأصحابهما لا تنتقض الإجارة بموتهما ولا بموت أحدهما ، وأقصى ما احتجوا به أن قالوا : عقد الإجارة قد صح فلا يجوز أن ينتقض إلا برهان قلنا : صدقتم وقد جئناكم بالبرهان ، وقالوا : فكيف تصنعون في الإحباس ؟ قلنا :

(١) في النسخة المحلية « فيكفون إن محدوا المدة »

رقبة الشيء المحبس لا مال له الا الله وانما المحبس عليهم المنافع فقط فلا تنقض الاجارة بموت أحدهم ولا بولادة من يستحق بعض المنفعة لكن ان مات المستأجر انتقضت الاجارة لما ذكرنا من أن عقده قد بطل بموته ولا يلزم غيره اذ النص من القرآن قد أبطل ذلك بقوله عز وجل: (ولا تكسب كل نفس الا عليها) (فان قالوا): قد ساقى رسول الله ﷺ خبير اليهود وملكها لليهود وبلا شك قد مات من المسلمين قوم ومن اليهود قوم المساواة باقية قلنا: ان هذا الخبر حق ولا حجة لهم فيه بل هو حجة لنا عليهم لوجود أربعة • أولها ان ذلك العقد يمكن الى أجل محدود بل كان بمجمل لا يخرجونهم اذا شاؤوا وقروهم ماشاءوا كما نذكره في المساواة ان شاء الله تعالى وليست الاجارة هكذا •

والثاني انه ان كان لم ينقل التناجيد عقده ﷺ أو عامله الناظر على تلك الأموال مع ورثة من مات من يهود وورثة من مات من المسلمين فلم يأت ايضا ولا قل انه اكتفى بالعقد الأول عن تجديد آخر فلا حجة لهم فيه ولا نابل لاشك (١) في صحة تجديد العقد في ذلك • والثالث أنهم لا يقولون بما في هذا الخبر ، ومن الباطل احتجاج قوم بخبر لا يقولون به على من يقول به وهذا معكوس •

والرابع أن هذا الخبر انما هو في المساواة والمزارعة وكل ما منها في الاجارة قومي أحكام مختلفة وأول من يخالف بينهما قال الكيون والثافعيون المخالفون لنا في هذا المكان فلا يميزان المزارعة أصليا ساعلى الاجارة ولا يريان للساقاة حكم الاجارة ، فمن المحال ان لا يقيسوا الاجارة عليهما وهم أهل القياس ثم يلزمونا أن نقيسها عليهما ونحن نبطل القياس ، والله تعالى التوفيق •

وأما البيع . والهبة . والعتق . والاصداق وغير ذلك فان الله تعالى يقول : (وأحل الله البيع) ويقول : (والمصدقات والمصدقات) ويقول : (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) وحسن على المتق فعم تعالى ولم يخص ، فكل ذلك في كل ما يملك المرء فاذا قد كان ذلك فيه قد خرج عن ملك مالك فاذا خرج عن ملكه قد بطل عقده فيه اذ لا حكم له في مال غيره ولا يحل للمستأجر منافع حادثة في ملك غير مؤاجره وخدمة حر لم يعاقده قط لانها حرام عليه لانها يغير طيب نفس مالكها ويغير طيب نفس الحر فهو أكل مال بالباطل فان ذكرنا قول الله تعالى : (أوفوا بالعقود) وهذا عقد لازم حق قلنا : نعم هو أمور بالوفاء بالعقد في ماله لا في مال غيره بل هو محرم عليه التصرف في مال غيره ، (فان قالوا) اخراجه للشيء الذي آجر من ملكه ابطال للوفاء بالعقد الذي هو أمور بالوفاء به قلنا : وقولكم لا يخلو من أحوج جهين لاثبات لما أصلا ما أن تمنوه من اخراجه عن

(١) في النسخة رقم ١٦ « بل لا يشك »

ملكه بالوجوه التي أباح الله تعالى لها خراجها عن ملكه بسبب عقد الاجارة واما أن تيجروا لها خراجها عن ملكه بالوجوه التي أباح الله تعالى لها خراجها عن ملكه لا بد من أحدهما ، فان منقموه خراجها عن ملكه بالوجوه التي أباح الله تعالى لها خراجها بها عن ملكه كنتم قد خالفتم الله عز وجل وحرمت ما أحل وهذا باطل ، وقد قال رسول الله ﷺ : « ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله عز وجل من اشترط شروطا ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط كتاب الله أحق بشرط الله أوثق » فصح يقينا أن شرطهما في عقد الاجارة لا يمنع ما في كتاب الله تعالى من اباحة البيع والهبة والصدقة والاصداق ، وأن شرط الله تعالى في اباحة كل ذلك أحق من شرطهما في عقد الاجارة وأوثق ومتقدم له فانما يكون عقدهما الاجارة على جواز ما في كتاب الله تعالى لا على المنع منه ومخالفته ، وإن قلتم : بل نجز له كل ذلك ويبقى عقد الاجارة مع كل ذلك قلنا : خالفتم قول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) ، فأوجبتم أن تكسب على غيره وأن ينفذ عقده في مال غيره وخالفتم قول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فأباحتهم للبستاجر مال غيره وأباحتهم له مال من لم يقد معه قط فيه عقدا : ومنعتم صاحب الحق من حقه وهذا حرام . وأوجبتم للبائع أن يأخذ اجارة على منافع حادثة في مال غيره . وعن خدمة حرام له عليه ، وهذا أكل مال بالباطل وأكل اجارة مال حرام عليه عينه والتصرف فيه . وهذا كله ظلم ، وباطل بلا شك ، وقلنا هذا هو قول الشعبي : والحسن البصري . وسفيان الثوري : وغيرهم . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن اياس بن معاوية فيمن دفع غلامه الى رجل يعله ثم أخرجه قبل انقضاء شرطه قال : يرد على معله ما أنفق عليه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا غندر عن شعبة عن الحكم بن عتيبة فيمن أجر غلامه سنة فاراد أن يخرج قال : له أن يأخذه ؟ قال حماد : ليس له اخراجها الا من مضرة (١) . وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن الحسن البصري قال : البيع يقطع الاجارة ؟ قال أيوب : لا يقطعها قال معمر : وسألت ابن شبرمة عن البيع أقطع الاجارة ؟ قال نعم ، قال عبد الرزاق : وقال سفيان الثوري : الموت والبيع يقطعان الاجارة .

قال أبو محمد : وقال مالك . وأبو يوسف . والثناصي : ان علم المشتري بالاجارة فالبيع صحيح ولا يأخذ الشيء الذي اشترى الا بعد تمام مدة الاجارة ، وكذلك المتق

ناقد والمجة وعلى المقت اجاء الخدمة وتكون الاجرة في كل ذلك للبائع والمقت.
والواهب (١) قالوا : فان لم يعلم بالبائع فهو غير بين انفاذ البيع وتكون الاجارة للبائع
أورده لأنه لا يتمتع من الانتفاع بما اشترى وهذا فاسد بما أوردنا آقاؤه وقال أبو حنيفة:
قولين ، أحدهما ان المستأجر نقض البيع ، والآخر أنه غير بين الرضا بالبيع وبين
أن لا يرضى به فان رضى به بطلت اجارته وان لم يرض به كان المشتري غيرا بين امضاء
البيع والصبر حتى تنقضي مدة الاجارة وبين فسخ البيع لتعذر القبض (٢) •

قال أبو محمد : هذان قولان في غاية الفساد والتعطيل لا يعضدهما قرآن . ولا سنة .
ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد نعله قبل أبي حنيفة . ولا قياس . ولا رأى سديد ،
وليت شعري اذا جعل للمستأجر الخيار في فسخ البيع أترونها يعملون له الخيار أيضا
في رد المقت أو امضاءه ؟ ان هذا لعجب ! أو يتناقضون في ذلك ؟ ولا يحل في شيء بما ذكرنا
من خروج الشيء المستأجر عن ملك المؤجر ببيع . أو عتق : أو هبة . أو صدقة . أو
اصداق أن يشترط على المقت وعلى من صار اليه الملك بقاء الاجارة لأنه شرط ليس
في كتاب الله تعالى فهو باطل •

١٢٩٢ - مسألة - وكذلك ان اضطر المستأجر الى الرحيل عن البلد أو اضطر
المؤجر الى ذلك فان الاجارة تنفسخ اذا كان في بقائها ضرر على أحدهما كمرض أو منع .
أو خوف مانع . أو غير ذلك لقول الله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم
اليه) وقال تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وهو قول أبي حنيفة • وروينا من
طريق عبد الرزاق ناسفان الثوري قال : سئل الشعبي عن رجل استأجر دابة الى مكان
فقضى حاجته دون ذلك المكان ؟ قال : لمن الاجرة (٣) بقدر المكان الذي انتهى
اليه • ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فيمن اكثرى دابة الى أرض معلومة
فاني أن يخرج قال قتادة : اذا حدث نازلة يعذر بها (٤) لم يلزمه الكراء •

١٢٩٣ - مسألة - وكذلك ان هلك الشيء المستأجر فان الاجارة تنفسخ (٥) ،
وواقنا على هذا أبو حنيفة . ومالك . والشافعي ، وقال أبو ثور : لا تنفسخ الاجارة
بهذا أيضا بل هي باقية الى أجلها والاجرة كلها واجبة للمؤجر على المستأجر •

(١) في النسخة رقم ١٦٠ . وللمقت والواهب (٢) في النسخة رقم ١٤٠ . وبين فسخ البيع
والصبر حتى تنقضي لتعذر القبض ، وهي زيادة حشو أدرجها الناسخ سهواً لأنه اذا فسخ
البيع فلا معنى لصبره حتى تنقضي الاجارة (٣) في النسخة الحالية « من الاجر » (٤) في
النسخة الحالية « اذا جاءت منزله يعذر بها » وهو تصحيف (٥) في النسخة رقم ١٤٠ « وبطل »

قال أبو محمد: وهذا خطأ لأنه أكل مال بالباطل، وقاس أبو ثور ذلك على البيع ولقد يلزم من رأى الاجارة كالبيع أن يقول بهذا، ولا فرق بين ابقاء مالك. والثافى الاجارة بموت المؤاجر. والمستأجر وبين ابقاء أى ثور اياها بهلاك الثى المستأجر حتى قال مالك: من استؤجرت دابته الى بلد بعينه فمات المستأجر بالقلادة ان الاجارة باقية فى ماله وان من الواجب أن يؤق المؤاجر ثمن نقله كنفل الميت ينقله الى ذلك البلد، وهذا عجيب مامثله عجيب! لاسيما مع ابطاله بعض الاجارة بمجانحة تنزل كاستعداد أو قسط فاحتاط فى أحد الوجهين ولم يحتط فى الآخر (١) ولا تبطل اجارة بغير ما ذكرنا، وقد روى عن شريح. والشعبى وصح عنهما ان كل واحد من المستأجر والمؤاجر ينقض الاجارة اذا شاء قبل تمام المدة وان كره الآخر وكانا يقضيان بذلك ولا قول بهذا لأنه عقد عقده فى مال يملكه المؤاجر فهو مأور بانفاذه، وكذلك معاقده مادام حيين ومادام ذلك الثى فى ملك من أجره (٢) وبالله تعالى التوفيق هـ

١٢٩٤ - مسألة - وجاز استئجار العبد. والدور. والدواب وغير ذلك إلى مدة قصيرة أو طويلة إذا كانت بما يمكن بقاء المؤاجر. والمستأجر. والثى المستأجر اليها، فان كان لا يمكن البتة بقاء أحدهم اليها لم يجوز ذلك العقد وكان مفسوخاً أبداً • برهان ذلك أن بيان المدة واجب فيما استؤجر لالعمل معين فاذ هو كذلك فلا فرق بين مدة ما وبين ما هو أقل منها أو أكثر منها، والفرق بين ذلك غلطى بلا شك لأنه فرق بلا قرآن. ولا سنة. ولا رواية سقيمة. ولا قول صاحب أصلا. ولا قول تابع فعله. ولا قياس. ولا رأى له وجه يعقل، والمخاوف لا تؤمن فى قصر المدد كما لا تؤمن فى طولها، وأما ان عقدت الاجارة إلى مدة يوقن أنه لا بد من أن يحترم أحدهما دونها أو لا بد من ذهاب الثى المؤاجر دونها فهو شرط متيقن الفساد بلا شك لأنه امان عقد منها على غيرهما وهذا لا يجوز، وإما عقد فى معلوم وذلك لا يجوز وبالله تعالى التوفيق هـ

ولقد كان يلزم من يرى الاجارة لا تنتقض بموت أحدهما من المالكين. والثافيين أو لا تنتقض بهلاك الثى المستأجر بمن ذهب مذهب أى ثور أن يجوز عقد الاجارة فى الأرض وغيره الى ألف عام. وإلى عشرة آلاف عام. وأكثر ولكن هذا ما تناقضوا فيه وبالله تعالى تأييده وقد جاء النص بالاجارة إلى أجل مسمى كآرو ينامن طريق البخارى ناسليمان

(١) فى النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية وفى إحدى الجهتين ولم يحتط فى الأخرى،

(٢) فى النسخة الحلية وكذلك رقم ١٤ وفى ملك مؤجره، والمعنى واحد هـ

ان حربنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر [رضي الله عنهما] (١) قال: كان رسول الله ﷺ يقول: مثلكم ومثل أهل الكناين كمثل رجل استأجر أجارة فقال: من يعمل لي من غدوة (٢) إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهودي إلى صلاة الظهر ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط؟ فعملت النصارى ثم قال: من يعمل لي من العصر إلى أن تغيب الشمس على قيراطين؟ فاتفقوا، وذكر الحديث. ١٢٩٥ - مسألة - وجاز استئجار المرأة ذات اللبن لارضاع الصغير مدة مسماة برهان ذلك قول الله تعالى: (فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن) .

١٢٩٦ - مسألة - ولا يجوز استئجار شاة، أو بقرة، أو ناقة، أو غير ذلك لا واحدة ولا أكثر لل حلب أصلاً لأن الاجارة إنما هي في المنافع خاصة لا في تملك الأعيان وهذا تملك اللبن وهو عين قائمة فهو يسع الاجارة، ويبيع مالم يرقط ولا تعرف صفته باطل، وهو قول أبي حنيفة. والشافعي، ولم يجز مالك اجارة الشاة ولا الشاتين للحلب وأجاز اجارة القطيع من ذوات اللبن للحلب وأجاز استئجار البقرة للحرث واشترط لبها وهذا كله خطأ وتناقض لأنه فرق بين القليل والكثير بلا برهان أصلاً، ثم لم يأت بمحددين ما حرم وما حلل فزج الحرام بالحلال بغير بيان وهذا كما ترى .

وفرض على كل من حل وحرم أن يبين للناس ما يحرم عليهم بما يحل لهم إن كان يعرف ذلك فإن لم يعرفه فالسكوت هو الواجب الذي لا يحل غيره، ثم أجاز ذلك في الرأس الواخد من البقر وهذا تناقض فاحش، وكذلك أجاز كراء الدار تكون فيها الشجرة أو النخلة واستثناء ثمرتها وإن لم تكن فيها حين الاجارة ثمرة إذا كانت الثمرة أقل من ثلث الكراء وإلا فلا يجوز، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبله ولا دليل على صحته، منه يوثق كان الكثير مما ذكرنا حلالاً فالقليل من الحلال حلال، وإن كان حراماً فالقليل من الحرام حرام، وهذا بينه أنكروا على الحنفيين إذ أباحوا القليل مما يسكر كثيره وقد اتفقوا على أنه لا يحل كراء الطعام ليؤكل فالفرق بين ذلك وبين ما أباحوه من كراء الدار بالثمرة التي لم تخلق فيها لتؤكل وبين كراء التبن لتحلب؟ فإن قالوا: قسنا ذلك على استئجار الفئر قلنا: القياس كله باطل ثم لو كان حقاً لكان ههنا باطلاً لأن أصح القياس ههنا إن يقاس استئجار الشاة الواحدة للحلب على استئجار الفئر الواحدة

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ١٨٣ (٢) في النسخة رقم ١٦ من غدوة

النهار، بزيادة لفظ النهار ولم توجد في البخارى ولا في جميع النسخ، والحديث مطول اختصره المصنف كما أشار الى ذلك

للرضاع غرمت ذلك ثم قسم حيث لانشابه بينهما من البقرة للحرث ومن القطيع الكثير عدده ، والعلقة المانعة عندهم من إجارة الرأس الواحد للحلب موجود في الظفر ولا فرق ، وما رأينا أجمل بالقياس من هذا قياسه والله تعالى التوفيق •

١٢٩٧ - مسألة - ولا يجوز إجارة الأرض أصلاً للحرث فيها . ولا للغرس فيها . ولا للبناء فيها . ولا لشيء من الأشياء أصلاً لا لمدة مساة قصيرة ولا طويلة . ولا لغير مدة مساة . لا بدنانير . ولا بدراهم . ولا بشيء أصلاً ، فتي وقع فسخ أبدأ ، ولا يجوز في الأرض إلا المزارعة بحزم مسمى بما يخرج منها أو المغارسة كذلك فقط ، فإن كان فيها بناء قل أو كثر جاز استجار ذلك البناء وتكون الأرض تبعاً لذلك البناء غير داخلة في الإجارة أصلاً •

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم ناعبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد حدثني أبي عن جدي ثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب قال : أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال : لقي عبد الله بن عمر رافع بن خديج فسأله : فقال له رافع : سمعت عبي سوكانا قد شهدا بدرًا - يحدثان [أهل الدار] (١) : « أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض ، فذكر الحديث وفيه : « أن ابن عمر ترك كراء الأرض » •

قال أبو محمد : أهل بدر كلهم عدول • روينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن عباية بن رفاع بن رافع بن خديج عن جده رافع ابن خديج قال : جاء جبريل أو ملك إلى رسول الله ﷺ فقال : ماتعدون من شهدا بدرًا فيكم ؟ قال رسول الله ﷺ : خيارنا قال : كذلك هم عندنا •

قال علي : وعن روينا عنه المنع من كراء الأرض جملة جابر بن عبد الله . ورافع ابن خديج : وابن عمر . وطاوس . ومجاهد . والحسن •

قال علي : وعند ذكرنا للزراعة أن شاء الله تعالى تنقص ما شغب به من أباح كراء الأرض ونقص كل ذلك بحول الله تعالى وقوته •

١٢٩٨ - مسألة - ولا يجوز استجار دار ولا عبد ولا دابة ولا شيء أصلاً ليوم غير معين . ولا لشهر غير معين . ولا لعام غير معين لأن الكراء لم يصح على شيء لم يعرف فيه (٢) المستأجر حقه فهو أكل مال بالباطل وعقد فاسد ، والله تعالى التوفيق •

١٢٩٩ - مسألة - وكل ما عمل الأجير شيئاً مما استؤجر لعمله استحق من الأجرة بقدر ما عمل فله طلب ذلك وأخذه وله تأخير به بغير شرط حتى يتم عمله أو يتم

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٤ وهو فيه مطول (٢) في النسخة رقم ١٦ منه ،

منه جملة ما لأن الاجرة انما هي على العمل فلكل جزء من العمل جزء من الاجرة ، وكذلك كل ما استغل المستأجر الشيء الذي استأجر فعليه من الاجارة بقدر ذلك أيضا ، وكذا ذكرنا للدليل الذي ذكرنا بمواقفه تعالى التوفيق .

١٣٠٠ - مسألة - وجاز الاستئجار بكل ما يحل ملكه وان لم يحل بيعه كالكلب والمر والماء . والثمره التي لم يد صلاحها . والسبل الذي لم ييس فاستأجر الدار بكل معين . أو كلب موصوف في الذمة . وبشمة قد ظهرت ولم يد صلاحها . وبماء موصوف في الذمة أو معين محرز أو مهر كذلك لان الاجارة ليست بيعا وانما نهى في هذه الاشياء عن البيع ، وقياس الاجارة على البيع باطل لو كان القياس حقا فكيف وهو كله باطل ؟ لانهم موافقون لنا على اجارة الحر نفسه وتحريم بيعه لان البيع تملك للاعيان بالنقل لما عن ملك آخر والاجارة تملك منافع لم تحدث بعد ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠١ - مسألة - والاجارة الفاسدة ان أدركت فسخت أو ما أدرك منها فان فاتت أوقات شيء منها قضى فيها أو فيا فلت منها بأجر المثل لقول الله تعالى : (والحرمان قصاص) فن استغل (١) مال غيره بغير حق فهي حرمه اتكها فعليه أن يقاص بمثله من ماله ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠٢ - مسألة - ولا تجوز الاجارة على الصلاة . ولا على الأذان لكن اما أن يعطيهما الامام من أموال المسلمين على وجه الصلة وإما أن يستأجرهما أهل المسجد على الحضور معهم عند حلول أوقات الصلاة فقط مدة مسماة فاذا حضر تعين الأذان والاقامة على من يقوم بهما ، وكذلك لا تجوز الاجارة على كل واجب تعين على المرء من صوم . أو صلاة . أو حج . أو قيا . أو غير ذلك . ولا على معصية أصلا لان كل ذلك أكل مال بالباطل لان الطاعة المفترضة لا بدله من عملها والمعصية فرض عليه اجتنابها فأخذ الاجرة (٢) على ذلك لا وجه له فهو أكل مال بالباطل ، وكذلك تطوع المرء عن نفسه لا يجوز ايضا اشتراط أخذ مال عليه لانه يكون حيثنذ لغير الله تعالى .

روينا من طريق ابن أبي شيبة ناخص بن غياث عن أشعث هو ابن عبد الملك الخمراني - عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص قال : كان آخر ما عهد إلى النبي ﷺ أن لا تأخذ مؤذنا يأخذ على أذانه أجرا .

١٣٠٣ - مسألة - وجاز للمرء أن يأخذ الاجرة على فعل ذلك عن غيره مثل أن

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحالية « فن استعمل » (٢) في النسخة رقم ١٦ « فأخذ الاجارة »

يجب عنه التطوع . أو يصلي عنه التطوع . أو يؤذن عنه التطوع : أو يصوم عنه التطوع لأن كل ذلك ليس واجبا على أحدهما ولا عليهما ، فالعامل بعمله عن غيره لا عن نفسه فلم يقطع ولا عصى ، وأما المستأجر فأفقق ماله في ذلك تطوعا لله تعالى فله أجر ما اكتسب بماله . ١٣٠٤ - مسألة - ولا تجوز الاجارة في أداء فرض من ذلك الا عن عاجز أو ميت لما ذكرنا في كتاب الحج . وكتاب الصيام من النصوص في ذلك وجواز أن يعمل المرء عن غيره فلا يستجار في ذلك جائز لانه لم يأت عنه نهى فهو داخل في عموم أمر النبي ﷺ بالمؤاجرة ، وأما الصلاة المنسية . والنوم عنها . والمنذورة فهي لازمة للمرء الى حين موته فهذه تؤدى عن الميت ، فالاجارة في أدائها عنه جائزة ، وأما التعمد تركها فليس عليه أن يصلها إذ ليس قادرا عليها إذ قد فاته فلا يجوز أن يؤدى عنه ما ليس هو مأمورا بأدائه ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠٥ - مسألة - ولا تجوز الاجارة على النوح ولا على الكهانة لانهما معصيتان منهنى عنهما لا يحل فعلهما ولا العون عليهما فالاجارة على ذلك . أو العطاء عليه معصية . وتعاون على الأثم والعدوان •

١٣٠٦ - مسألة - ولا تجوز الاجارة على الحمامة ولكن يعطى على سبيل طيب النفس وله طلب ذلك فان رضى والا قدر عمله بعد تمامه لا قبل ذلك وأعطى ما يساوى ، وكذلك لا تحل الاجارة على انزاع الفعل أصلا لانزوة ولا نزوات معلومة ، فان كان العقد الى أن تعمل الأثرى كان ذلك أبلغ في الحرام والباطل وأكل السحت . لما روينا من طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم قال : سمعت ابن أبي نعم (١) قال : سمعت أبا هريرة يقول : « نهى رسول الله ﷺ عن كسب الحمام . وثمن الكلب . وعصب الفحل » • وروينا النهى عن عصب الفحل وكسب الحمام من طرق كثيرة ثابتة عن رسول الله ﷺ ، وقال أبو حنيفة والثاقلنى . وأحمد . وأبو سليمان : لا تجوز الاجارة على ضرب الفحل • وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدى ناسفيا الثورى عن شاذب أنى معاذ قال : قال البراء بن عازب : لا يحل عصب الفحل • ومن طريق الأعمش عن عطاء ابن أبي رباح قال : قال أبو هريرة « أربع من السحت . ضرب الفحل . وثمن الكلب . ومهر البغى . وكسب الحمام » وقال عطاء : لا تنطه على طراق الفحل أجرا

(١) هو يضم أوله وسكون ثانيه ، واسمه عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي أبو الحكم الكوفي ؛ ووقع في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلية « ابن أبي نعم » بزيادة يه آخر الحروف وهو غلط

الآن لا تجد من يطرقك وهو قول قتادة *

قال أبو محمد : وأباح مالك الأجرة (١) على ضرب الفحل كرات مسماة وما نعلم لهم حجة أصلا لمن نص ولا من نظر ، ورووا رواية فاسدة موضوعة من طريق عبد الملك بن حبيب وهو مالك عن طلق بن السمح (٢) ولا يدري من هو عن عبد الجبار ابن عمر وهو ضعيف أن ديمعة أباح ذلك ، وذكره عن عقيل بن أبي طالب أنه كان له تيس ينزله بالأجرة *

قال أبو محمد : قد أجل الله قدر عقيل في نسبه وعلو قدره عن أن يكون تياسا يأخذ الأجرة على تعذيب تيسه ، وأما أجرة الحمام فقد ذكرنا عن أبي هريرة تحريمها ، وروى عن عثمان أمير المؤمنين أيضا وعن غيره من الصحابة رضي الله عنهم ، وروينا عن ابن عباس إباحة كسبه * واحتج من أباحه بما روينا من طريق شعبة عن حميد الطويل عن أنس قال : دعا النبي ﷺ غلاما لحججه (٣) فأمر له بصاع أو صاعين وكلم فيه تنفف من خراجه *

قال أبو محمد : فاستمال الخبرين واجب فوجدنا النبي ﷺ أعطاه عن غير مشاركة فكانت مشاركته لا تجوز ، ولأنه أيضا عمل مجهول ، ولا خلاف في أن ذلك الحديث ليس على ظاهره لأن فيه النبي عن كسب الحمام جملة وقد يكسب من ميراث . أو من سهم من المغنم . ومن خيعة . ومن تجارة وكل ذلك مباح له بلا شك ، ولم تحرم الحمامة قط بلا خلاف ولا بدله من كسب يعيش منه والامات ضياعا ، فصح أن كسبه بالحمام خاصة هو المنهى عنه فوجب أن يستثنى من ذلك فعل رسول الله ﷺ فيكون حلالا حسنا ويكون ما عداه حراما كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا معمر بن سالم عن أبي جعفر - هو ابن محمد بن علي بن الحسين - قال : لا بأس بأن يحتجم الرجل ولا يشارطه ، وهو قول أبي سليمان . وأصحابنا *

١٣٠٧ - مسألة - والاجارة جائزة على تعليم القرآن . وعلى تعليم العلم مشاركة وجملة ، وكل ذلك جائز ، وعلى الرقي . وعلى نسخ المصاحف . ونسخ كتب العلم لأنه لم يأت في النهي عن ذلك نص بل قد جاءت الإباحة كما روينا من طريق البخاري نا أبو محمد سيدان بن مضارب الباهلي نا أبو معشر البراء [هو صدوق] (٤) يوسف بن يزيد حدثني عبيد الله بن الأخرس أبو مالك عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن قرا من أصحاب رسول الله

(١) في النسخة رقم ١٦ « الاجارة » (٢) هو فتح أوله وسكون ثانيه وفي آخره

حاء مهملة (٣) في النسخة رقم ١٦ « يحججه » (٤) الزائدة من صحيح البخاري ج ٧ ص ٢٤١

ﷺ مروا بما فيه لديغ أولسليم فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال: هل فيكم من راق؟ [إن في الماء رجلاً أيضاً أولسليم] (١) فانطلق رجل منهم فقرأ بأناخة الكتاب على شاه فبرأ الجاه بالشاء إلى أصحابه ففكروا ذلك وقالوا: أخذت على كتاب الله أجراً [حتى قدموا المدينة] قالوا: يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجراً فقال رسول الله ﷺ: إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله، والخبر المشهور «أن رسول الله ﷺ زوج امرأة من رجل بمامه من القرآن» (٢) أى ليعلمها إياه؛ وهو قول مالك. والشافعى. وأبى سليمان، وقال أبو حنيفة. والحسن بن حنبل: لا تجوز الأجرة على تعليم القرآن، واحتج له مقلوه بخبر رويناه من طريق قاسم بن أصبغ ناعبد الله بن روح ناشابة - هو ابن ورقاء - نا أبو زيد عبد الله بن العلاء الشامي نا بشر بن عبيد الله عن أبى إدريس الخولاني قال: كان عند أبى بن كعب ناس يقرئهم من أهل اليمن فاعطاه أحدهم قوساً يتسلحها في سبيل الله تعالى فقال له رسول الله ﷺ «أتحب أن تأتى بهافى عنقك يوم القيامة نارا» هـ ورويناه أيضاً من طريق ابن أبى شيبة عن وكيع. وحيد بن عبد الرحمن [الرواسى] (٣) عن المغيرة بن زياد الموصلى عن عباد بن نسي قاضى الأردن عن الأسود بن ثعلبة عن عباد بن الصامت عن رسول الله ﷺ قصة القوس هـ وأيضاً من طريق أبى داود عن عمرو بن عثمان نا بقية نا بشر (٤) بن عبد الله بن يسار عن عباد بن نسي عن جنادة بن أبى أمية عن عباد بن الصامت عن النبي ﷺ بمثله هـ ومن طريق سعيد ابن منصور عن اسماعيل بن عياش عن عبد ربه بن سليمان بن عمير بن زبون عن الطفيل ابن عمرو عن رسول الله ﷺ أنه عرض له ذلك فى القوس مع أبى بن كعب وفيه زيادة هـ أنه قال: يا رسول الله انا ناكل من طعامهم قال: أما طعام صنع لفكرك لحضرت فلا بأس أن تأكله وأما ما صنع لك فإن أكلته فإنا ناكله بخلافك هـ ومن طريق ابن أبى شيبة نا محمد بن ميسر (٥) أبو سعد عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه نا أبى بن كعب غداة رجل كان يقرئ القرآن فقال له رسول الله ﷺ: «ان كان شئ يتحلف به فلاخير فيه وإن كان من طعامه وطعام أهله فلا بأس به» هـ ومن طريق ابن أبى شيبة نا عافان بن مسلم نا أبان بن يزيد الطارح دثنى يحيى بن أبى كثير عن زيد هو ابن أبى سلام عن أبى سلام - هو مطور الحبشى - عن أبى راشد الصيرافى عن عبد الرحمن بن شبل هـ سمعت رسول الله

(١) الزيادة من صحيح البخارى (٢) الحديث فى الصحيحين وغيرهما (٣) الزيادة من سنن أبى داود (٤) فى النسخة رقم ١٦ «بشير» بزيادة ياء آخر الحروف وهو غلط (٥) فى النسخة الحلية هـ بن قيس، وفردم ١٦ هـ بن مسروق، وهو غلط

يقول عليه السلام: تعلموا القرآن ولا تعلموا عنه (١) ولا تخفوا فيه ولا تأكلوا به ولا تستكبروا به ولا تستكثروا به ، وروينا عن عوف بن مالك من قوله مثل هذا أنه قال في قوس أهداها انسان الى من كان يقرئه : ه أتريدان تعلق قوسا من نار ه • وصح عن عبدالله بن مفضل أنه أعطاه الأمير ما لقيامه بالناس في رمضان فأبى وقال : انانا تأخذ للقرآن أجراه ومن طريق سعيد بن منصور ناخدا بن عبدالله هو الطحان عن سعيد بن ياس الجري عن عبدالله بن شقيق قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون بيع المصاحف وتعليم الغلمان بالارش ويعظمون ذلك ، وصح عن ابراهيم أنه كره أن يشترط المعلم وأن يأخذ أجر أعلى لتعليم القرآن ه ومن طريق شعبة وسفيان كلاهما عن أناسحاق الشيباني عن أسير ابن عمرو قال شعبة في روايته : أن عمار بن ياسر أعطى قوما قرءوا القرآن في رمضان فبلغ ذلك عرف فكره ه ، وقال سفيان في روايته : ان سعد بن أبي وقاص قال : من قرأ القرآن الحقته على اثنين فقال عمر أو يعطى على كتاب الله ثمناء • ، وصح عن عبدالله بن يزيد . وشرع لا تأخذ لكتاب الله ثمناء • ومن طريق حماد بن سلمة عن عبدالله بن عثمان القرشي عن بلال بن سعد الدمشقي عن الضحاك بن قيس أنه قال لمؤذن معلم كتاب الله : اني لا بغضك في الله لانك تتفنى في أذناك وتأخذ لكتاب الله أجرا ه ، وكره ابن سيرين الاجرة على كتاب المصاحف ه ومن علقمة أنه كره ذلك أيضا •

قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به . وقد ذكرنا عن سعد . وعمار الآن انهما أعطيا على قراءة القرآن • وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن صدقة الدمشقي عن الوضين ابن عطاء قال : كان بالمدينة ثلاثة معلمين يعلمون الصبيان فكان عمر بن الخطاب يرزق كل واحد منهم خمسة عشر كل شهر ه ومن طريق ابن أبي شيبة ناو كيع نامهدى بن ميمون عن ابن سيرين قال : كان بالمدينة معلم عنده من أبناء أولياء الفقهاء فكانوا يعرفون حقه في الثيروز والمهرجان ه

قال أبو محمد : محمد بن سيرين أدرك أكابر الصحابة وأخذ عنهم . أبي بن كعب (٢) . وأبوقاتدة فن دونهما ه ومن طريق ابن أبي شيبة نايزيد بن هارون أناشعبة عن الحكم ابن عتيبة قال : ما علمت أحدا كره أجر المعلم ، وصح عن عطاء . وأبى قلابة أباحه أجر المعلم على تعليم القرآن ، وأجاز الحسن . وعلقمة في أحد قوله الاجرة على نسخ المصاحف ه قال أبو محمد : أما الأحاديث في ذلك عن رسول الله ﷺ فلا يصح مناهيها ، أما حديث أبي إدريس الخولاني أن أبي بن كعب فقتطم لا يعرف لأبي إدريس سماع من أبي ، والآخر

(١) في النسخة رقم ١٦ ه ولا تفلا عنه (٢) هو بالنصب بل من أكابر الصحابة

أيضا منقطع لأن على ندياح لم يدرك أبي بن كعب . وأما حديث عباد بن الصامت فاحد طرقة عن الأسود بن ثعلبة وهو مجهول لا يدري قاله على بن المديني . وغيره ؛ والآخر من طريق بقة وهو ضعيف ، والثالث من طريق اسماعيل بن عياش وهو ضعيف ؛ ثم هو منقطع أيضا . وأما حديث عبدالرحمن بن شبل فقيه أبو راشد الحبراني وهو مجهول ثم لو صححت لكانت كلها قد عالجها أبو حنيفة . وأصحابه لأنها كلها إنما جاءت فيما أعطى بغير أجر فلا مشاركة وهم يميزون هذا الوجه فهو ما أراد أحاديث ليس فيها شيء مما منعوا وهم غافلون لما فيها فبطل كل ما في هذا الباب ، والصحابة رضي الله عنهم قد اختلفوا فبقى الاثران الصحيحان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللذان أوردنا لا معارض لهما وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠٨ - مسألة - والاجارة جائزة على التجارة مدة مسافة في مال مسمى أو هكذا جملة كالخدمة . والوكالة . وعلى قتل جواب المخاصم طالبا كان أو مطلوبا . وعلى جلب البيئة وحلهم إلى الحاكم . وعلى تقاضي اليمين . وعلى طلب الحقوق . وعلى المجيء بمن وجب احضاره لأن هذه كلها أعمال محدودة داخلة تحت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمؤاجرة .

١٣٠٩ - مسألة - وإجارة الأمير من يقضى بين الناس مشاهرة جائزة لما ذكرناه .
١٣١٠ - مسألة - ولا يجوز مشاركة الطبيب على البرء أصلا لأنه يد الله تعالى لا يد أحد وإنما الطبيب معالج ومقو للطبيعة بما يقابل الداء ولا يعرف كمية قوة الدواء من كمية قوة الداء فالبرء لا يقدر عليه إلا الله تعالى .

١٣١١ - مسألة - وجاز أن يستأجر الطبيب لخدمة أيام معلومة لأنه عمل محدود فإن أعطى شيء عند البرء بغير شرط خلال الأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأخذ ما أعطى المرء من غير مسألة .

١٣١٢ - مسألة - ولا يجوز الاجارة على حفري البنة سواء كانت الأرض معروفة أو لم تكن لأنه قد يخرج فيها الصفاة الصلدة أو الأرض المنحلة الرخوة والصلية ؛ وهذا عمل مجهول ، وقد يمد المأوى موضع ويقرّب فيها هو إلى جانبه وإنما يجوز ذلك في استئجار مياومة ثم يستعمله فيها في حفر البئر لأنه عمل محدود معلوم يتولى منه حسب ما يقدر عليه ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣١٣ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط على المستأجر العناية باحضار النخوط . ولا على الوراق القيام بالحبر . ولا على البناء القيام بالطين أو الصخر أو الجيار وهكذا

في كل شيء ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان لأنه اجارة ويبيع معا قد اشترط أحدهما مع الآخر غرم ذلك من وجهين ، أحدهما أنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، والثاني أنه يبيع مجهولوا اجارة مجهولة لا يدري ما يقع من ذلك للبيع ولا ما يقع منه للاجارة فهو أكل مال بالباطل ، قلت قطع كل من ذكرنا باحضار ما ذكرنا عن غير شرط جاز ذلك لأنه فعل خير ، وأما استجار البناوآلاته . والتجار وآلاته . والوراق أو أفلامه . وجله (١) وسكنه . وملزمته . ومجبرته ، والخياط وأبنته وجله فكل ذلك جائز حسن لأنها اجارة واحدة كلها ، فان كان شيء من ذلك لغيره لم يجر لأنه لا يدري ما يقع من ذلك تلك الآلة ولا ما يقع للعامل فهو أكل مال بالباطل وبالله تعالى التوفيق ، وأما الصباغ فأنما استجر لادخال الثوب في قدره فقط .

١٣١٤ - مسألة - ومن استأجر دارا . أو عبدا . أو دابة . أو شيئا ما ثم أجره بأكثر مما استأجره به أو باقل أو بمثله فهو حلال جائز ؛ وكذلك الصانع المستأجر لعمل شيء . فيستأجر هو غيره ليعمله له بأقل أو بأكثر أو بمثله فكل ذلك حلال والفضل جائز لهما إلا أن تكون المعاقدة وقعت على أن يسكنها بنفسه . أو يركبها بنفسه . أو يعمل العمل بنفسه فلا يجوز غير ما وقعت عليه الاجارة لأنهم يأتون عن النبي ﷺ عن ذلك ، وهي مؤاجرة وقد أمر عليه السلام بالمؤاجرة وبالله تعالى التوفيق •

١٣١٥ - مسألة - والاجارة بالاجارة جائزة كن أجر سكني دار بسكني دار أو خدمة عبد بخدمة عبد . أو سكني بخدمة عبد أو بخياطة كل ذلك جائز لأنهم يأتون نص بالنهي عن ذلك وهو قول مالك ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز كراء دار بكراء دار ويجوز بخدمة عبد ، وهذا تقسيم فاسد •

بقية الكلام في المسألة التي قبل هذه

قال علي : رويانم طريق ابن أبي شيبة ناعباد بن العوام عن عمر بن عامر عن قتادة عن نافع عن ابن عمر أنه قال فيمن استأجر أجيرا فأجره بأكثر مما استأجره قال ابن عمر : الفضل للآل . ومن طريق وكيع ناشئة عن قتادة عن ابن عمر أنه كرهه ، وصح عن ابراهيم أنه قال : يراد الفضل هوربا ، ولم يجره بمجاهد ولا ياس بن معاوية . ولا عكرمة ، وكرهه الزهري بعد أن كان يبيحه ، وكرهه ميمون بن مهران . وابن سيرين . وسعيد ابن المسيب . وشريح . ومسروق . ومحمد بن علي . والشعبي . وأبو سلة بن عبد الرحمن

(١) الجمل - بالتحريك - الذي يجر به الشعر والصوف

وأباحه سليمان بن يسار . وعروة بن الزبير . والحسن . وعطاء . *

قال أبو محمد : احتج المانعون من ذلك بأنه كالربا وهذا باطل بل هي اجارة صحيحة ، ولا فرق بين من ابتاع شئ وباع بأكثر وبين من أكرى بشئ وأكرى بأكثر ، والمال يكون يشتمون بخلاف الصاحب الذي لا يعرف له مخالف وهذا مما تناقضوا فيه لأن ابن عمر لم يجهزه ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، ومن قال بقول أبي حنيفة في ذلك الشعبي .

قال علي : هذا قول لا دليل على صحته والتقليد لا يجوز ، والمعجب أنهم قالوا : يتصدق بالفضل ! وهذا باطل لأنه ان كان حلالا فلا يلزمه أن يتصدق به الا ان يشاؤوا ان كان حراما عليه فلا يحل له أن يتصدق بما لا يملك ، وبالله تعالى التوفيق . *

١٣١٦ - مسألة - وتقية المرحاض على الذي ملأه لا على صاحب الدار ، ولا يجوز اشتراطه على صاحب الدار لأن علي من وضع كناسة أو زبلا أو متاعا في أرض غيره التي هي مال غيره لم يجهز له ذلك وعليه أن يزيله عن المكان الذي لاحقه فيه واشترطه على صاحب الدار باطل من وجهين ، أحدهما أنه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، والثاني أنه مجهول القدر فهو شرط فاسد ، وبالله تعالى التوفيق . *

١٣١٧ - مسألة - فإن كان غانا يبيتون فيه ليلة ثم يرحلون فعلى صاحب الخان احضار مكان فارغ للخلاا ان شاء . والابتزوا في الصدقات ان أي من ذلك . *

١٣١٨ - مسألة - والاجرة على كنس الكنف جائزة وهو الظاهر من أقوال أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبي سليمان لعموم أمر رسول الله ﷺ بالموافاة على أننا روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو عروة عن الفضيل بن طلحة أن ابن عمر قال لرجل كنس للعدنة : اخبره أنه منه تزوج . ومنه كسب . ومنه حج فقال له ابن عمر : أنت خييت وما كسبت خييت وما تزوجت خييت حتى تخرج منه كما دخلت فيه ، قال سعيد ابن منصور : انا مهدي بن ميمون عن واصل مولى أبي عينة عن عمرو بن هرم عن عبد الحميد ابن عموذ أنه سمع ابن عباس وقد قال لرجل : اني كنت رجلا كساحا كسح هذه الخشوش فاصبت مالا فتزوجت منه وولد لي فيه وحجبت فيه فقال له ابن عباس : أنت ومالك خييت . وولدك خييت ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف . فأين الخفيون والمالكون عن هذا إن طردوا أقوالهم ؟ ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ . *

١٣١٩ - مسألة - وجائز اعطاء الغزل للنسج بجزء مسمى منه كربع . أو ثلث . أو نحو ذلك فان تراضيا على أن ينسجه النساك معا ويكونا معاشر يكتن فيه جاز ذلك

وان أنى أحد هالم يلزمه وكان للنساج من القزل الذى سمي له أجرة بمقدار ما ينسج من الآخر حتى يتم نسجه ويستحق جميع ما سمي له، وكذلك يجوز إعطاء الثوب للخياط (١) بجزء منه مشاع أو معين . وإعطاء الطعام للطحين بجزء منه كذلك ، وإعطاء الزيتون للصير كذلك . وكذلك الاستجار لجميع هذه الزيوت المحدودة بجزء منها كذلك كل ذلك جائز ، وكذلك استجار الراعى لحراسة هذه الغنم بجزء منها سمي كذلك أيضا ، ولا يجوز بجزء مسمى من النسل الذى لم يولد بعد لأن كل ما ذكرنا قبل فى اجارة محدودة فى شىء موجود قائم ، ولا يجوز الاجارة بمالم يخلط بعد لأنه غرر لا يدري أ يكون أم لا ؟ .

روينا من طريق ابن أبى شيبة نا محمد بن أبى عدى عن ابن عون سألت محمد بن سيرين عن دفع الثوب الى النساج بالثلث ودرهم أو بالربع أو بما تراضيا عليه ؟ قال : لا أعلم به بأسا ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان قال : أجاز الحكم اجارة الراعى للغنم بثلثها أو ربعها ، وهو قول ابن أبى ليلى ؛ وروى عن الحسن أيضا * نا ابن أبى شيبة نا ابن علية عن ليث عن عطاء مثل قول ابن سيرين نا ابن أبى شيبة نا عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى مثل قول ابن سيرين . وعطاء * نا ابن أبى شيبة نا عبد الرحمن بن مهدى عن حماد بن زيد قال : سألت أيوب السخيتى . ويعلى بن حكيم عن الرجل يدفع الثوب الى النساج بالثلث والربع ؟ فلم يريا به بأسا . نا ابن أبى شيبة نا زيد بن الحباب عن أبى هلال عن قتادة قال : لا بأس أن يدفع الى النساج بالثلث . والربع * نا ابن أبى شيبة نا عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال : لا بأس بأن يعالج الرجل النخل ويقوم عليه بالثلث . والربع مالم ينفق هو منه شيئا * نا ابن أبى شيبة نا ابن علية عن أيوب السخيتى عن الفضيل عن سالم قال : النخل يعطى من عمل فيه منه ، وهو قول ابن أبى ليلى والأوزاعى . والليث ، وكره كل ذلك إبراهيم . والحسن فى أحد قوله ولم بجزء أبو حنيفة . ولا مالك . ولا الشافعى *

١٣٣٠ - مسألة - وجائز كراه السفن كبارها وصغارها بجزء مسمى مما يحمل فيها مشاع فى الجميع أو متميز ، وكذلك الدواب . والعجل ويستحق صاحب السفينة من الكراء بقدر ما قطع من الطريق عطب أو سلم لأنه عمل محدود ، وقال مالك : لا كراء له إلا إن بلغ .

قال على : وهذا خطأ واستحلال تسخير السفينة بلاجرة وبلاطيب نفس صاحبها ولا فرق بين السفينة . والدة فى ذلك ، وقوله فى هذا قول لا يعضده قرآن ولا سنة

ولارواية سقيمة. ولا قول أحد قبله نعله، ولا قياس، ولا رأى له وجه، وكذلك استجار خدمة المركب جائز ولهم من الأجرة بقدر ما عملوا علب المركب أو سلم، وبالله تعالى التوفيق.

١٣٢١ - مسألة - فإن مال البحر وخافوا العطب فليخففوا الأثقل فالأثقل، ولا ضيان فيه على أهل المركب لأنهم مأمورون بتخليص أنفسهم، قال الله تعالى: (ولا تقتلوا أنفسكم) وقال تعالى: (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) فمن فعل ما أمر به فهو محسن، قال الله تعالى: (يا أيها المحسنين من سبيل) وقال مالك: يضمن مالك: يضمن ما كان للتجارة ولا يضمن ما سبق للأكل. والقنية ولا يعظم شيء من ذلك من لا مال له في المركب، وهذا كله تخليط لا يعضده دليل أصلا، وقول لان لم أحد تقدمه قبله، وبالله تعالى التوفيق، فإن كان دون الأثقل ما هو أخف منه فإن كان في رمى الأثقل لكفة بطول أمرها ويخاف غرق السفينة فيها ويرجى الخلاص يرمى الأخف روى الأخف روى حيث نلنا ذكرنا، وأما من روى الأخف وهو قادر على رمى الأثقل فهو ضامن لما روى من ذلك لا يضمنه معه غيره لقول النبي ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» ولا يرمى حيوان الضرورة يوقن معها بالنجاة يرميه ولا يلقى إنسان أصلا لا مؤمن ولا كافر لأنه لا يحل لأحد دفع ظلم عن نفسه بظلم من لم يظلمه والمانع من إلقاء ماله المثلل للسفينة ظالم لمن فيها فدفع الهلاك عن أنفسهم بمنعهم من ظلمهم فرض.

١٣٢٢ - مسألة - واستجار الحمام جائز ويكون البئر. والساقية تبعا، ولا يجوز عقدا جارة مع الداخل فيه لكن يعطى مكارمة فإن لم يرض صاحب الحمام بما أعطى الرم بعد الخروج ما يساوى بقاؤه فيه فقط لأن مدة بقائه قبل أن يستوفيه مجهولة ولا يجوز عقد الكراء على عمل مجهول لأنه أكل مال بالباطل لجهلها بما يتراضيا به، وبالله تعالى التوفيق.

١٣٢٣ - مسألة - ومن استأجر دارا فإن كانت فيها دالية. أو شجرة لم يجوز دخولها في الكراء أصلا قل خطرهما مكثر ظهر حملها أولم يظهر طاب أولم يظلم لأنها قبل أن تحقق الثمرة وقبل أن تطيب لا يحل فيها عقد أصلا إلا المساقاة قطع وبعد ظهور الطيب لا يجوز فيها إلا البيع إلا الجارة لأن الجارة لا تملك بها العين ولا تنسلك أصلا، والبيع تملك به العين والرقبة فهو بيع بمن مجهول. وجارة بمن مجهول فهو حرام من كل جهة وهو قول أبي حنيفة. والشافعي: وأبي سليمان.

١٣٢٤ - مسألة - واجارة المشاع جائزة فيما ينقسم. وما لا ينقسم من الشريك ومن غير الشريك ومع الشريك ودونه هو قول مالك. والشافعي. وأبي يوسف.

ومحمد بن الحسن: وأبى سليمان وغيرهم، وقال أبو حنيفة: لا تجوز اجارة المشاع لا ما ينقسم ولا ما لا ينقسم الا من الشريك وحده، وقال: لا يجوز رهن المشاع كان ما ينقسم أو ما لا ينقسم لا عند الشريك فيه ولا عند غيره فإن رهن اثنان مما رهنان واحد جاز ذلك، وقال: لا تجوز هبة المشاع ان كان ما ينقسم كالنور والارضين ويجوز فيما لا ينقسم كالسيف والثلوة ونحو ذلك، وأجاز بيع المشاع ما انقسم وما لا ينقسم من الشريك وغير الشريك ولم يجوز فزر اجارة المشاع لامن الشريك ولا من غيره، وهذه تقاسم في غاية الفساد والدعوى بالباطل والتناقض بلا دليل أصلا ولا نعلمها عن أحد قبل أبي حنيفة، ولا حاجة لهم في ذلك الآن قالوا: الانتفاع بالمشاع غير ممكن الا بالمبايأة وفي ذلك انتفاع بحصة شريكه.

قال أبو محمد: وهذا داخل عليهم في البيع وفي التملك ولا فرق وأمر النبي ﷺ بالمواجزة ولم يخص مشاعا من غير مشاع وما ينطبق عن الهوى إن هو الا وحى وبسى وما كان ربك نسيا، وقد تم الدين والله الحمد ونحن في غنى عن رأى أى حنيفة وغيره، وبالله تعالى التوفيقه ١٣٢٥ - مسألة - ولا ضمان على أجير مشترك أو غير مشترك ولا على صانع أصلا الا ما ثبت أنه تعدى فيه أو أضعاعه والقول في كل ذلك ما لم تقم عليه ينة قوله مع ينة فان قامت عليه ينة بالتعدى أو الاضاعة ضمن وله في كل ذلك الاجرة فيما أثبت انه كان عمله فان لم تقم ينة حلف صاحب المتاع انه ما يعمل أنه عمل ما يدعى انه عمله ولا شيء. عليه حيثذ، وبرهان ذلك قول الله تعالى: (لأنا كلوا أموالكم ينكم بالباطل) قال الصانع والأجير حرام على غيره فان اعتدى أو أضعاع لزمه حيثذ أن يتعدى عليه بمثل ما اعتدى والاضاعة لما يلزمه حفظه تعد وهو ملزم حفظ ما استعمل فيه بأجر أو بغير اجر لنهى رسول الله ﷺ عن اضعاء المال وحكمه عليه السلام بالينة على من ادعى وباليين على المطلوب إذا أنكر، ومن طلب بغير امانة مال أو ادعى عليه ما يوجب غرامة فهو المدعى عليه فليس عليه الا اليين بحكم الله عز وجل والينة على من يدعى لنفسه حقا في مال غيره.

وقد اختلف الناس في هذا فقال طائفة: كالتقنا • ورويان من طريق شعبة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال: لا يضمن الصائغ ولا القصار، أو قال الحياط وأشباهه • ومن طريق حماد بن سلمة أنا جلة بن عطية عن يزيد بن عبد الله بن موهب قال في حال استؤجر لخلقة غسل فانكسرت قال: لا ضمان عليه • ومن طريق ابن أبي شيبة نا أزمهر السمان عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين أنه كان لا يضمن الأجير الا من تضييع • ومن طريق ابن أبي شيبة عن اسماعيل بن سالم عن الشعبي قال: ليس على أجير المشاورة

ضيان • ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان الثوري عن مطرف بن طريف عن الشعبي قال : لا يضمن القصار الاما جئت يده • ومن طريق عبدالرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن مطرف عن الشعبي قال : يضمن الصانع ما عنت يده ولا يضمن ما سوى ذلك • ومن طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن أشعث عن ابن سيرين عن شريح انه كان لا يضمن الملاح غرقا ولا خرقا • ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري قال : اذا أفسد القصار فهو ضامن وكان لا يضمنه غرقا ولا خرقا ولا عدوا مكابرا •

قال أبو محمد • وهذا نص قولنا • ومن طريق سعيد بن منصور عن مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن طلوس انه لم يضمن القصار • ومن طريق عبدالرزاق نا معمر قال : قال ابن شبرمة : لا يضمن الصانع الا ما عنت يده • وقال قتادة : يضمن اذا ضيع • وبه الى عبدالرزاق نا سفيان الثوري ان حماد بن أبي سليمان كان لا يضمن أحدا من الصناع وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وزفر . وأبي ثور . وأحمد . وإسحاق . والمزني . وأبي سليمان ، وقالت طائفة : الصناع كلهم ضامنون ما جئوا وما لم يجئوا • وروى نا من طريق عبدالرزاق عن بعض أصحابه عن الليث بن سعد عن طلحة بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضمن الصناع يعني من عمل يده • ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو قال : كان علي بن أبي طالب يضمن الأجير • وصح من طريق ابن أبي شيبة نا حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا كان يضمن القصار والصواغ وقال : لا يصلح الناس الا ذلك ، وروى عنه أنه ضمن نجارا ، وصح عن شريح تضمن الأجير . والقصار . وعن ابراهيم أيضا تضمن الصناع ، وكذلك عن عبد الله بن عتبة بن مسعود . وعن مكحول أنه كان يضمن كل أجير حتى صاحب الفندق الذي يجلس للناس دوابهم ، وهو قول ابن أبي ليلى حتى انه ضمن صاحب السفينة اذا عطلت الأمتعة التي تلت فيها ، وقالت طائفة : يضمن كل من أخذ أجرا ، وروى ذلك عن علي وعن عبدالرحمن بن يزيد وغيرهما ، وقالت طائفة : يضمن الأجير المشترك وهو العام وهو الذي استوجر على الأعمال ولا يضمن الخاص وهو الذي استوجر لخدمة ما ، وهو قول أبي يوسف . ومحمد بن الحسن ، وروى عن ابراهيم يضمن الأجير المشترك ولم يأت عنه لا يضمن الخاص ، وقالت طائفة : يضمن الصانع ما غاب عليه الا أن يقيم بينة انه تلقب بعينه من غير فعله فلا يضمن ولا يضمن ما ظهر أصلا الا أن تقوم عليه بينة بأنه تعدى وهو قول مالك بن أنس •

قال أبو محمد : أما قول مالك فأنتم له حجة أصلا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد قبله . ولا من قياس ، وما كان هكذا فلا وجه له ولم نجد لهم شبهة إلا أنهم قالوا : إنما قلنا ذلك احتياطا للناس قلنا لهم : فضمنوا الودائع احتياطا للناس ، فقد صح عن عمر بن الخطاب أنه ضمننا أنس بن مالك ، وأيضا من جعل المستصنعين أولى بالاحتياط لهم من الصانع والكل مسلمون ، ولو عكس عاكس عليهم قولهم لما كان بينه وبينهم فضل كمن قال : بل أضمن ما ظهر إلا أن تأتي بينة على أن الشيء تلف من غير فعله وتعيده ولا أضمن ما بطن إلا أن تقوم بينة عدل بأنه هلك من تعديده بل لعل هذا القول أحوط في النظر ، وكذلك قول أبي يوسف . ومحمد [بن الحسن] (١) ، وهذا كما ترى خالفوا فيه عمر (٢) . وعلى بن أبي طالب ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف رضي الله عنهم وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق آراءهم (٣) والقوم أصحاب قياس بن عمرهم وقد قال بعضهم من أصحاب القياس : وجدنا ما يدفعه الناس بعضهم إلى بعض من أموالهم ينقسم أقساما ثلاثا لأربع لها ، قسم ينتفع به الدافع وحده لا المدفوع إليه فقد اتفقنا أنه لا ضمان في بعضه كالوديعة فوجب رد كل ما كان من غيرها إليها ، وقسم ينتفع به الدافع والمدفوع إليه فقد اتفقنا على أنه لا ضمان في بعضه كالقرض فوجب رد ما كان من غيره إليه ودخل في ذلك الرهن وما دفع إلى الصانع وقسم ثالث ينتفع به المدفوع إليه وحده فقد اتفقنا في بعضه على أنه مضمون كالقرض فوجب أن تكون العارية مثله .

قال أبو محمد : لو صح قياس في العالم لكان هذا ولكنهم لا الآثار اتبعوا ولا القياس عرفوا ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٣٦ - مسألة - ولا تجوز الاجارة الا بمضمون مسمى بمحدود في النعمة ، أو بعين معينة متميزة معروفة الحد والمقدار وهو قول عثمان رضي الله عنه وغيره .

قال أبو محمد : وقال مالك : يجوز كراء الأجير بطعامه ، واحتجوا بخبر عن أبي هريرة كنت أجيرا لابنة غزو أن يطعام بطني وعقبه رجلى .

قال أبو محمد : قد يكون هذا تكرار ما من غير عقد لازم وأما العقود المقضى بها فلا تكون الا بالعلوم ، والطعام يختلف فيه اللين . ومنه الحشن . ومنه المتوسط ، ويختلف الأدم ، وتختلف الناس في الأكل اختلافا متفانا فهو مجهول لا يجوز وبالله تعالى التوفيق . تمت الاجارة بحمد الله .

(١) الزيادة من النسخة الحلية (٢) في النسخة الحلية وهذا ما خالفوا فيه كلهم عمر ،

الخ (٣) في النسخة رقم ١٤ والحلية وأهواهم .

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الجعل في الابق وغيره

١٣٢٧ - مسألة - لا يجوز الحكم بالجعل على أحد فن قال لآخر : ان جئتني بعبدى الابق فلك على دينار أو قال : ان فلتك كذا وكذا فلك على درهم أو ما شبه هذا (١) لجاءه بذلك ، أو هتف وأشهد على نفسه من جاءني بكذا فله كذا لجاءه به لم يقض عليه بشئ ويستحب لو وفي بوعده ، وكذلك من جاءه بابق فلا يقضى له بشئ. سواء عرف بالمجيء بالابق أو لم يعرف بذلك إلا أن يستأجره على طلبه مدة معروفة أو لياته به من مكان معروف فيجب له ما استأجره به ، وأوجب قوم الجعل والأزموه الجاعل واحتجوا بقول الله تعالى : (أو فوا بالعقود) وبقول يوسف عليه السلام وخدمته عنه (قالوا : فقد صواع الملك ولن جاء به حل بعير وأنا به زعيم) وبحديث الذي رقى على قطع من النعم وقد ذكرناه في الاجارات فأنفى عن اعادته .

قال أبو محمد : وكل هذا لاحجة لهم فيه ، أما قول الله تعالى : (أو فوا بالعقود) فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام» وقال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم) فصح أنه ليس لاحد أن يعقد في دمه ولا في ماله ولا في عرضه ولا في بشرته عقدا ولأن يلتزم في شئ من ذلك حكما لا ما جاء النص بإيجابه باسمه أو بإباحته باسمه ، فصح أن العقود التي أمر الله تعالى بالوفاء بها إنما هي العقود المنصوص عليها باسمائها وان كل ما عداها فحرام عقده ، وأيضا فإن الله عز وجل يقول : (ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله) فصح أن من التزم أن يفعل شيئا ولم يقل : ان شاء الله فقد خالف أمر الله تعالى وإذا خالف أمر الله تعالى لم يلزمه عقد خالف فيه أمر به عز وجل بل هو معصية يلزمه أن يستغفر الله عز وجل منه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، فإن قال : إلا أن يشاء الله فقد علمنا يقينا علم ضرورة اذ قد عقد ذلك العقد بمشيئة الله عز وجل ثم لم ينفذه ولا فعله فإن الله تعالى لم يشأ اذ لو شاء الله لأنفذه وأتمه فلم يخرج عن ما التزم من كون ذلك العقد ان شاء الله تعالى أنفذه وأتمه والا فلا ، وأيضا فان المخالفين لنا في هذا لا يرون جميع العقود لازمة ولا يأخذون بعموم الآية التي احتجوا بها بل يقولون فيمن عقد على نفسه أن يصبح ثوبه أصفر أو أن يمشي الى السوق أو نحو هذا : أنه لا يلزمه فقد تقصوا احتجاجهم بعمومها ولزمهم ان يأتوا بالحد المفرق بين

(١) في النسخة الحلية : أو ما شبه ذلك .

ما يلزمونه من العقود وبين مالا يلزمونه ، وبالبرهان على صحة ذلك الحدو ذلك الفرق
والأقول لم مردود لانه دعوى بلا برهان وما كان هكذا فهو باطل ، قال الله تعالى : (قل
ها تورا برهانكم إن كنتم صادقين) .

والعجبان المخالفين لنا : يقولون : ان وكذا كل عقد عقده يمين لم يلزمه الوفاء
به وإنما فيه الكفارة ان لم يصبه فقط ثم يلزمونه اياه اذ لم يؤكده فترام كلما أكد العاقد
عقده انحل عنه واذ لم يؤكده لزمه وهذا معكوس وبالله تعالى التوفيق ، وأما قول
يوسف عليه السلام فلا يلزم لوجوه ، أحدها ان شريطة من قبلنا من الانبياء عليهم السلام
لا تلزمنا قال تعالى : (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) وقال رسول الله ﷺ : « فضلت على
الانبياء بست قد ذكر عليه السلام منها وأرسلت الى الناس كافة » (١) وقال عليه السلام أيضا :
« أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي ، قد ذكر عليه السلام منها » وكان النبي يبعث إلى قومه
خاصة ويبعث إلى الناس عامة » (٢) ، وينا هذا من طريق جابر . والذي قبله من طريق
أبي هريرة ، فاذ قد صح هذا فلم يبعثوا اليها وإذ لم يبعثوا اليها فلا يلزمنا شرع لم يؤمر به
وأما يلزمنا الايمان بانهم رسل الله تعالى وان ما أتوا به لازم لمن يبعثوا اليه فقط ، وأيضا فان
المحتجين بهذه الآية أول مخالف لما لانهم لا يلزمون من قال : لمن جادني بكذا حل بعيري
الوفاء بما قال لأن هذا الحل لا يدري ما هو أمن أو لؤي . أو من ذهب . أو من رماد . أو
من تراب ؟ ولا أي البران هو ؟ ومن البران الضعيف الذي لا يستقل بعشرين صاعا .
وهنهم القوى والصحيح الذي يستقل بثلاثمائة صاع ، ولا أشد مجاهرة بالباطل من يحتاج
بشيء هو أول مخالف له على من لم يلزم فقط ذلك الأصل ، وأيضا حتى لو كان هذا في شريعتنا
لما كان حجة علينا لانه ليس في هذه الآية الزام القضاء بذلك وإنما فيها انه جعل ذلك
الجعل فقط وليس هذا ما خالفناهم فيه فبطل تعليقهم بالآيتين جميعا (٣) والله تعالى اعلم .
وأما قوله ﷺ في حديث الرافى فصحيح الا أنه لا حجة لهم فيه لانه ليس فيه الا
اباحة أخذ ما أعطى الجاعل على الرقية فقط ، وهكذا قولوا ليس فيه القضاء على الجاعل
بما جعل ان أن يبعثه فسقط كل ما احتجوا به وبالله تعالى التوفيق .

(فان قيل) انه وعد قلنا : قد تكلمنا في الوعد والاخلاف في آخر كتاب النفور
بما فيه كفاية وكلامنا هنا فيه بيان انه ليس كل وعد يجب الوفاء به وإنما يجب الوفاء بالوعد
بالواجب الذي افترضه الله تعالى فقط ولا يلزم أحدا ما التزمه لكن ما ألزمه الله تعالى

(١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ١٤٧ من طريق أبي هريرة (٢) هو في الصحيحين

(٣) في النسخة الحلية « بالآيتين يقينا » وفي النسخة رقم ١٤ « بالآيتين يقينا »

على لسان نبيه ﷺ هو الذي يلزم سواء التزمه المرء أولم يلزمه وبالله تعالى تأييده
ومن العجائب أن الملتزمين الوفاء بالجميل يقولون : انه لا يلزم المجبول له أن يفعل
ما جعل له فيه ذلك الجعل وهم يزعمهم أصحاب أصول يردون اليها فروهم قفى أى الأصول
وجدوا عقدا متفقا عليه أو متصوفا عليه بين اثنين يلزم أحدهما ولا يلزم الآخر ؟
وقال مالك : من جاء بالآتيقن كان بمن يعرف بطلب الاباقفانه يجعل له على قدر قرب الموضع
وبعده فان لم يكن ذلك شأنه ولا عمله فلا جعل له لكن يعطى ما اتفق عليه فقط ، وقال أبو حنيفة
لا يجب الجعل في شيء الا في رد الآتيقن فقط المبد . والأمة سواء فزردا بقا أو أبقته من سيرة
ثلاث ليال فصاعدا فله على كل رأس أربعون درهما فان رد همان أقل من ثلاث رضخ له ولا
يلغ بذلك أربعين درهما فان جاء بأحد همان من سيرة ثلاث ليال فصاعدا وهو يساوى أربعين
درهما فقل نقص من قيمته درهم واحد فقط ، ثم رجع أبو يوسف : ومحمد بن الحسن عن هذا
القول فقال محمد : ينقص من قيمته عشرة دراهم ، وقال أبو يوسف : له أربعون درهما
ولم يساوى الا درهما واحدا .

قال أبو محمد : أما قول مالك غلطاً لأبرهان على صحته أصلا لانه تفريق بين ما لافرق
بينه بلا برهان لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب
ولا قياس . ولا رأى له وجه ، وما نعلم هذا القول عن أحد قبله ، ويلزم عليه ان من
كان بناء فرعلى حائط مائل فأصلحه وبناءه أن له أجره عليه فان لم يكن بناء وبناء فلا أجره (١)
له ، وكذلك من نسج غزلا آخر لم يأمره به فان كان نساجا فله الأجرة وان لم يكن
نساجا فلا أجره له والباب يتسع هنا جدا ، فاما أن يتزبدوا من التحكم في أموال الناس
بالباطل واما أن يتناقصوا لأبدين أحدهما ، وأما قول أبي حنيفة وأصحابه قفى غابة الفساد
والتخليط لانهم جدوا حد لم يأت به قط قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا
قول صاحب . ولا تابع . ولا أحد فعله قبلهم . ولا قياس . ولا رأى يقبل ، ثم فيه من
التخاذل ، ما لا يخفى على ذى مسكة عقل وهم قفقالوا : من قتل جارية تساوى مائة ألف
درهم فصاعدا أو أقل الى خمسة آلاف درهم لم يكن عليه الا خمسة آلاف غير خمسة
دراهم ، ومن قتل عبدا يساوى عشرين ألف درهم فصاعدا أو أقل الى عشرة آلاف درهم
لم يكن عليه الا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم ثم سواوا في جعل الآتيقن بين المرأة
والرجل وأسقط أبو حنيفة درهما من قيمته ان لم يساوى أربعين درهما فلا أسقط من ثمن
الذكر عشرة دراهم ومن ثمن الأمة خمسة دراهم كافضل في القتل ؟ أو هلا أسقط هناك

درهما كاستطعنا ؟ ولت شرى من أين قصدوا إلى الدرهم ؟ ولعله يفل أيضا كالذي
 حد به التجاسات ، وملاحد بنصف درهم أو ربع درهم أو فلس ؟ ثم إيجاب أبي يوسف
 أربعين درهما في جملته وإن لم يساوا الدرهما فافقهوا للمسلمين من أضل طريقة . أو أبد
 عن الحقيقة : أو أقل مراقبة عن يعارض حكم رسول الله ﷺ في المصراة في أن ترد
 وصاع تمر لمقاتهم وآرائهم المثنة ! قالوا : رأيت أن كان اشتراها بنصف صاع تمر ؟
 ثم يوجب مثل هذا في الجمل الذي لم يصح فيه سنة قط ، وملا اذحقوا هنا ؟ قالوا في
 المصراة : يردوها بقيمتها من صاع تمر إن كانت أقل من صاع التمرتين أو الانصف مد
 أو نحو ذلك ، ثم هوها بانهم اتبعوا في ذلك أثر امرئ سلا . وروايات عن الصحابة رضي
 الله عنهم وكذبوا في ذلك كله بل خالفوا الأثر المرسل في ذلك وخالفوا كل رواية رويت
 في ذلك عن صاحب أو تابع على ما نذكر إن شاء الله تعالى .

وأعجب شيء دعواهم أن الإجماع قد صح في ذلك فإن كان إجماعا فقد خالفوه ومن
 خالف الإجماع عندهم كفر ، فاعترفوا بذنبهم فسحقا لأصحاب السعير وإن لم يكن إجماعا
 فقد كذبوا على الأمة كلها وعلى أنفسهم انظر كيف كذبوا على أنفسهم . رويانا من طريق
 ابن أبي شيبة ناخض - هو ابن غياث - عن ابن جريج عن عطاء - أو ابن أبي مليكة . وعمر بن
 ابن دينار قال جميعا : ما زلنا نسمع « أن النبي ﷺ قضى في البعد الآتي يوجد خارجا
 من الحرم دينار أو عشرة دراهم » . ومن طريق وكيع نا ابن جريج عن ابن أبي مليكة
 وعمر بن دينار قال جميعا : جعل رسول الله ﷺ في الآتي إذا جىء به خارج الحرم
 دينار . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر بن عمرو بن دينار قال : « قضى النبي ﷺ
 في الآتي يوجد في الحرم عشرة دراهم » وهذا خلاف قول الطائفتين مع قولهما أن المرسل
 كالسند ولا مرسل أصح من هذا لأن عمرا . وعطاء . وابن أبي مليكة قاتل أئمة نجوم ،
 وكلهم أدرك الصحابة فطاء أدرك عائشة أم المؤمنين وصحبها فن دونها (١) ، وابن
 أبي مليكة أدرك ابن عباس . وابن عمر . وأسامة بنت أبي بكر . وابن الزبير وسمع منهم
 ورجالهم ، وعمر وأدرك جابرا . وابن عباس وصحبهم لاسيا مع قول اثنين منهما لابن
 أبيهما كانا انهما مازالا يسمعان ذلك ، فكان عند هؤلاء مخالفة كل ذلك تقليدا خطأ أبي
 حنيفة . ومالك ، وسهل عندهم في رد السنن الثابتة بتقليد رواية شيخ من بني كنانة عن عمر
 السبع عن صفقة أو خيار . وسائر المرسلات الواهية إذا واقتصر على أبي حنيفة ومالك ، فن
 أجل من هذه طريقته في دينه ونحو ذبائهم من الخذلان ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن يزيد

عن أيوب بن العلاء عن قتادة بن أبي هاشم كلاهما قال: ان عمر بن الخطاب قضى في جعل الآبق اذا أصيب في غير مصره أربعين درهما فان أصيب في المصر فمشرين درهما أو عشرة دراهم * ومن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل نأبى نازيد بن هارون نا الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب في جعل الآبق دينار أو اثنا عشر درهما وهذا كله خلاف قول المالكيين والحنيفيين * ومن طريق أحمد بن حنبل وابن أبي شيبة قالا جميعا: نازيد بن هارون عن الحجاج بن أرطاة عن الحسين بن عبد الرحمن عن الشعبي عن الحارث الأعور عن علي بن أبي طالب قال في جعل الآبق دينار أو اثنا عشر درهما زاد أحمد في روايته اذا كان خارجا من المصر ، وهذا كله خلاف قول المالكيين . والحنيفيين * ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان الثوري عن أبي اسحاق قال : أعطيت الجمل في زمن معاوية أربعين درهما ، وهذا خلاف قول الحنفيين . والمالكيين ، ثم ليس فيه ان معاوية قضى بذلك ولا أنه قضى بذلك على أبي اسحاق ولا في أى شيء أعطاه وظاهره انه تطوع بذلك ولا يدري في أى شيء فلا متعلق لهم بهذا أصلا ولعله أعطاه في جمل شرطي وكله عليه زاد ظنا * ومن طريق محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المنثي نا أبو عامر العقدي عن سفيان الثوري عن ابن رباح عبد الله بن رباح عن أبي عمرو الشيباني قال : أتيت عبد الله بن مسعود باق أو بائق فقال الأجر . والقيمة قلت : هذا الأجر فا القيمة ؟ قال : من كل رأس أربعين درهما * ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن عبد الله بن رباح عن أبي عمرو الشيباني أن رجلا أصاب آبقا بعين التمر فجاء به للجمل فيه ابن مسعود أربعين درهما * ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة نا شيخ عن أبي عمرو الشيباني أن ابن مسعود سئل عن جعل الآبق فقال : اذا كان خارجا من الكوفة فأربعين واذا كان بالكوفة ف عشرة ، هذا كل ما روى فيه عن الصحابة رضي الله عنهم ، وكله مخالف لأبي حنيفة . ومالك ولم يجد ابن مسعود ولا أحد قبله مسيرة ثلاث باربعين درهما ثم كل ذلك لا يصح *

أما عن عمر فأحد الطريقين منقطع بوالأخرى والتي عن علي فكلاهما عن الحجاج بن أرطاة وهو ساقط بوالتي عن ابن مسعود عن شيخ لا يدري من هو ، وعن عبد الله بن رباح القرشي وهو غير مشهور بالعدالة ، وأما التابعون فصح عن شريح . وزاد ان الآبق ان وجد في المصر فجعل واجده عشرة دراهم . وان وجد خارج المصر فأربعين درهما ، وروى هذا أيضا عن الشعبي وبه يقول اسحاق بن راهويه وهذا خلاف

قول أبي حنيفة، ومالك، وصح عن عمر بن عبد العزيز ما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا الضحاك بن محمد عن ابن جريج أخبرني أن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز قضى في جمل الآبق إذا أخذ (١) على مسيرة ثلاث ثلاثة دنانير، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن قيس عن عمر بن عبد العزيز في الآبق في يوم دينار وفي يومين دينار وفي ثلاثة أيام ثلاثة دنانير فازاد على أربعة فليس له الأربعة؛ وهذا كله خلاف قول أبي حنيفة ومالك. ومن طريق أحمد بن حنبل نا محمد بن سلة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي شيبة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال: جعل الآبق قد كان يجعل فيه وهو الذي يعمل فيه أربعمائة درهما، فهذا هو خلاف قول أبي حنيفة ومالك، وقد جاء عن ابراهيم خلاف هذا ومثل قولنا، وقال أحمد بن حنبل: ان وجد في المصر فلا شيء. وان وجد خارج المصر فأربعمائة درهما.

قال أبو محمد: فهم ثلاثة من الصحابة لم يصح عن أحد منهم، وهم أيضا مختلفون وهم خمسة من التابعين مختلفون فلم يستحق الخفيفون من دعوى الإجماع من الصحابة على جعل الآبق ولم يصح عن أحد منهم قط ولا جاء الا عن ثلاثة فقط كما ذكرنا وقد خالفهم مع ذلك ثم لم يكن عندهم إجماع إجماعهم يقرن على المساقاة في خير إلى غير أجل وقد اتفقوا بالإشك على ذلك عصر النبي ﷺ وعصر (٢) أبي بكر. وعمر رضي الله عنهما ولا بالوا بخلافه أكثر من ضعف هذا المدد من الصحابة رضي الله عنهم، صح عنهم القصاص من اللطمة. ومن ضرب بالسوط. والمسح على الجورين. والعمامة. وغير ذلك، ثم قدرونا خلاف هذا كله عن بعض الصحابة والتابعين كأروينا من طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن أبي طالب في الآبق قال: المسلمون يرد بعضهم على بعض. ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن إسرائيل عن ابراهيم بن مهاجر عن ابراهيم النخعي قال: المسلم يرد على المسلم يعني في الآبق. ومن طريق وكيع نا سفيان عن جابر عن الحكم بن عتيبة قال في الآبق المسلم: يرد على المسلم، وهو قول الشافعي. والأوزاعي. والليث. والحسن بن حي. وأبي سليمان. وأحد قول أحمد بن حنبل كلهم يقول: لا يجعل في الآبق. وروينا من طريق وكيع نا مسمر - هو ابن كدام - عن عبد الكريم قال: قلت لعبد الله بن عتبة: أيجتمع في الآبق؟ قال: نعم قلت: الحر قال: لا. ومن طريق وكيع نا إسرائيل عن جابر عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد (١) في النسخة رقم ١٦، إذا أخذه (٢) في النسخة رقم ١٦، على ذلك بحضرة

النبي ﷺ وعصره الخ

ابن أبي بكر قال : ان لم يعطه جملا فليس له في المكان الذي أخذه •
قال أبو محمد : قال الله تعالى : (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء
بينهم) ، ونهى رسول الله ﷺ عن اضعاف المال ، وقال الله تعالى : (وتعاونوا على
البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) فقرر على كل مسلم حفظ مال أخيه اذا
وجده ولا يحل له أخذه ما له بغير طيب نفسه (١) فلا شيء لمن أتى بأبي لأنه فعل فعلا هو فرض
عليه كالصلاة والصيام وبالله تعالى التوفيق ، ولو أعطاه بطيب نفسه لكان حسنا ، ولو أن
الامام يرتب لمن فعل ذلك عطاء لكان حسنا ، وبالله تعالى التوفيق •
تم كتاب الجمل بحمد الله [وعونه] (٢)

كتاب المزارعة والمغارسة

١٣٢٩ - مسألة - الاكثر من الزرع والفرس حسن وأجر مالم يشغل ذلك
عن الجهاد ، وسواء كان كل ذلك في أرض العرب أو الارض التي أسلم أهلها عليها . أو
أرض الصلح . أو أرض المنعة المقسومة على أهلها أو الموقوفة بطيب الانفس لمصالح
المسلمين • رويناه من طريق البخارى ناقدية [بن سعيد] (٣) نا أبو عوانة عن قتادة عن أنس
ابن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مسلم يفرس غرسا أو يزرع زرعا فإكل
منه طائر أو انسان أو بهيمة الا كان له به صدقة » • ورويناه أيضا من طريق الليث أنه
سمع أبا الزبير انه سمع جابرا عن النبي ﷺ بمثله ، فعم عليه السلام ولم يخص ، وكره
مالك الزرع في أرض العرب وهذا خطأ وتفريق بلاد دليل ، واحتج لهذا بعض مقلديه
بما رويناه من طريق البخارى نا عبد الله بن يوسف نا عبد الله بن سالم المحصى نا محمد بن زياد
الاهلاني عن أبي امامة الباهلي أنه رأى سكة وشيئا من آلة الحراثة فقال : سمعت رسول الله
ﷺ يقول : لا يدخل هذا بيت قوم الا دخله الذل (٤) •

قال أبو محمد : لم تزل الانتصار كلهم وكل من قسم له النبي ﷺ أرضا من فتوح
بنى فريضة من أقصاه أرضا من المهاجرين يزرعون ويفرسون بحضرته ﷺ ، وكذلك
كل من أسلم من أهل البحرين . وعمان . واليمن . والطائف فما حض عليه السلام قط
على تركه ، وهذا الخبر (٥) عموم كاترى لم يخص (٦) بغير أهل بلاد العرب من أهل

(١) في النسخة رقم ١٦ « طيب نفس » (٢) الزيادة من النسخة الحلية (٣) الزيادة من
صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٠٨ (٤) هو في صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٠٨ (٥) في النسخة
رقم ١٦ « فهذا » (٦) في النسخة رقم ١٤ « ولم يخص »

بلاد العرب وكلامه عليه السلام لا يتناقض ، فصح أن الزرع المذموم الذي يدخل الله تعالى على أهله النخل هو ما تشوغل به عن الجهاد وهو غير الزرع الذي يؤجر صاحبه وكل ذلك حسنة مذمومة (١) سواء ، كان في أرض العرب أو في أرض العجم إذا لسن في ذلك على عمومها ، واحتجوا أيضا بما روينا من طريق أسد بن موسى عن محمد بن راشد عن مكحول أن المسلمين زرعوا بالشام فبلغ عمر بن الخطاب فأمر بإحراقه وقد ابيض فأحرق ، وإن معاوية تولى حرقه * ومن طريق أسد بن موسى عن شرحبيل بن عبد الرحمن المرادي أن عمر بن الخطاب قال لقيس بن عبد يغوث المرادي : لا آخذ لك بالزرع إلا أن تهر بالنخل وأعوامك من العطاء ، وإن عمر كتب إلى أهل الشام من زرع وتابع أذئاب البقر ورضى بذلك جعلت عليه الجزية *

قال أبو محمد : هذا مرسل ، وأسد ضعيف ، ويعيد الله أمير المؤمنين من أن يحرق زروع المسلمين ويفسد أموالهم ، ومن أن يضرب الجزية على المسلمين ، والعجب ممن يحتج بهذا وهو أول مخالف له *

١٣٣ - مسألة - ولا يجوز كراه الأرض بشئ أصلا لا بدناير ولا بدرام . ولا يعرض . ولا بطعام مسمى ولا بشئ أصلا ولا يحمل في زرع الأرض الأحاد ثلاثة أوجه أمان أن يزرع المرء بآلته وأعوانه وبذره وحيوانه ، وأما أن يبيع لغيره يزرعها ولا يأخذ منه شيئا فإن اشترى كافي الآلة والحيوان والبذر ، والأعوان دون أن يأخذ منه للأرض كراهة ، وأما أن يعطى أرضه لمن يزرعها يزرعه وحيوانه وأعوانه وآلته بجزء . ويكون لصاحب الأرض مما يخرج الله تعالى منها مسمى إمانصف وإماتك أو ربع أو نحو ذلك أكثر أو أقل ، ولا يشترط على صاحب الأرض البتة شئ من كل ذلك ويكون الباقي للزارع قل ما أصاب أو أكثر فإن لم يصب شيئا فلا شئ له ولا شئ عليه فبهذه الوجوه جائزة فن أي فليملك أرضه *

برهان ذلك أننا قد روينا عن الأوزاعي عن عطاء بن جابر بن عبد الله أن رسول الله (ص) قال : « من كانت له أرض فليزرعها أو ليعطيها فإن أبي فليملك أرضه » (٣) * ومن طريق رافع بن خديج عن عمه ظهير بن رافع عن رسول الله (ص) مثله * ومن طريق رافع عن عمه بدرى عن النبي (ص) مثله * ومن طريق البخاري نا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي نا نافع عن ابن عمر [رضي الله

(١) في النسخة رقم ١٤ ، أو مذمومة (٢) في النسخة رقم ١٦ ، عن رسول الله ، الخ

(٣) هو في صحيح البخاري ج ٣ ص ٢١٧

فمنها (١) انه كان يكرى مزارعه قال : فذهب اليرافع بن خديج وذهبت معه [فسأله]
 فقال رافع : نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض . ومن طريق مسلم نا محمد
 ابن حاتم نا مولى بن منصور الرازى نا عاله - هو الخذاء - نا الشيبانى هو أبو اسحاق -
 عن بكير بن الاخضر عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال : نهى رسول الله ﷺ أن
 يؤخذ للأرض أجر أو حظ (٢) . ومن طريق مسلم نا أبو توبة - هو الربيع بن نافع - نا
 معاوية هو ابن سلام - عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلة بن عبد الرحمن بن عوف
 عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من كانت له أرض
 فليزرعها أو لينحها أعاء فان أبى فليمسك أرضه (٣) » . ومن طريق ابن وهب نا
 مالك [بن أنس] (٤) عن داود بن الحصين أن أباسفيان مولى ابن أبى أحمد أخبره أنه
 سمع أباسعيد الخدرى يقول : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المزابنة
 والمحاقلة قال : والمحاقلة كراء الأرض » . ومن طريق حماد بن سلة نا عمرو بن دينار
 قال : سمعت عبد الله بن عمر بن الخطاب يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم عن كراء الأرض . « فؤلاه شيخان بدریان . ورافع بن خديج . وجابر .
 وأبو سعيد . وأبو هريرة . وابن عمر كلهم يروى عن النبی علیه السلام التی عن
 كراء الأرض بجملة وأنه ليس الا أن يزرعها صاحبها أو يمنحها غيره أو يمسك
 أرضه فقط ، فهو قتل (٥) تواتر موجب للعلم المتيقن فأخذ بهذا طائفة من السلف كما
 رويانا من طريق ابن وهب أخبرني عمرو - هو ابن الحارث - أن بكيرا - هو
 ابن الأشج - حدثه قال : حدثني نافع مولى ابن عمر أنه سمع ابن عمر يقول : كنا نكرى
 أرضنا ثم تركنا ذلك حين سمعنا حديث رافع بن خديج (٦) هو من طريق ابن أبي شيبة
 نا وكيم عن عكرمة بن عمار عن عطاء عن جابر انه كره كراء الأرض وهو من طريق أبى
 داود السجستاني قرأت على سميد بن يقوب الطالقاني قلت : أحذركم عبد الله بن المبارك
 عن سعيد أبى شعاع حدثني عيسى بن سهل (٧) بن رافع قال : أتيت في حجر جدى رافع
 ابن خديج وحجبت معه فجاءه أخى عمران بن سهل قال : أكرنا أرضا فلاتة بماتى درهم

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ١٧٢ والحديث فيه مطول (٢) موفى صحيح

مسلم ج ١ ص ٤٥٢ (٣) موفى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٣ (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ١
 ص ٤٥٣ واقتصر المصنف على بعضه في التفسير (٥) في النسخة رقم ١٦ « فهذا قتل »

(٦) موفى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٣ (٧) وقع في سنن أبى داود « عثمان بن سهل »

والصواب ما هنا كما هو في سنن النسائي »

قال : دعه فان النبي ﷺ نهى عن كراء الأرض ، وعن عبي رافع نحوه .
ومن التابعين كماروباء من طريق ابن أبي شبة ناو كعب نا سفيان عن منصور عن مجاهد
قال : لا يصلح من الزرع الا الأرض تملك رقبته أو أرض يملكها رجل . وعن عبد الرحمن بن
مهدى عن سفيان بن منصور عن مجاهد أنه كره اجارة الأرض ، وبه ابو كعب عن يزيد
ابن ابراهيم . واسماعيل بن مسلم عن الحسن أنه كره كراء الأرض ، ومن طريق عبد
الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه انه كان يكره كراء الأرض البيضاء ، ومن طريق
عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري أن عكرمة مولى ابن عباس قال : لا يصلح
كراء الأرض ، ومن طريق أحمد بن شعيب انا عمرو بن علي نا أبو عاصم نا عثمان بن مرة
قال : سألت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن كراء الأرض ؟ فقال (١) رافع بن خديج :

نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض .

قال أبو محمد : فأقضى من استفتاه بالنهي عن كراء الأرض ، ومن طريق ابن الجهم
نا ابراهيم الحربى نا خلاد بن أسلم نا النضر بن شميل عن هشام بن حسان قال : كان
محمد بن سيرين يكره كراء الأرض بالذهب . والفضة . وبه الى ابراهيم الحربى نا
داود بن رشيد نا الوليد بن مسلم نا الأوزاعي قال : كان عطاء . ومكحول . ومجاهد .
والحسن البصرى يقولون : لا تصلح الأرض البيضاء بالدرهم ولا بالدينار ولا معاملة
الا أن يزرع الرجل أرضه أو يمنحها . ومن طريق شعبة نا أبو اسحاق السبيعي عن الشعبي
عن مسروق أنه كان يكره الزرع قال الشعبي : فذلك الذى منعى ولقد كنت من أكثر
أهل السواد ضميعة ، وهذا يقتضى ولا بد ضرورة أنهما كانا يكرهان اجارة الأرض جملة .
فهو لا عطاء . ومجاهد . ومسروق . والشعبي . وطاوس . والحسن . وابن سيرين .
والقاسم بن محمد كلهم لا يرى كراء الأرض أصلا لا بدنانير ولا بدراهم ولا بغير ذلك .

فصح النهى عن كراء الأرض جملة ثم وجدنا قد صح ما روينا من طريق البخارى نا ابراهيم
ابن المنذر نا أنس بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه أخبره أن رسول
الله ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من زرع أو ثمر (٢) مو من طريق البخارى
نا موسى بن اسماعيل نا جويرية - هوا بن أسامة - عن نافع عن عبد الله بن عمر قال : أعطى
النبي ﷺ خيبر اليهود على أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها . ومن
طريق مسلم نا ابن روح نا الليث - هوا بن سعد - عن محمد بن عبد الرحمن عن نافع عن

(١) سقط لفظ وقال ، من التنسخ رقم ١٤ وهو موجود فى سنن النسائي ج ٧ ص ٣٩

(٢) فى صحيح البخارى ج ٣ ص ٢١١ ، من ثمر أوزرع ، والحديث مطول فيه

ابن عمر عن النبي ﷺ أنه دفع الى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يستملوها من أموالهم ولرسول الله ﷺ نصف ثمرها (١) . ومن طريق سلم حدثني محمد بن رافع نا عبد الرزاق نا ابن جريج حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال : لما ظهر رسول الله ﷺ على خيبر أراد اخراج اليهود عنها فسالوه عليه السلام أن يقرهم بها على أن يكفوا عملها ولهم نصف الثمر ؟ فقال لهم رسول الله ﷺ : قر كم بها على ذلك ما شئتم ففروا بها حتى أجلاهم عمر (٢) . ففى هذا أن آخر فعل رسول الله ﷺ الى أن مات كان اعطاء الأرض بنصف ما يخرج منها من الزرع ومن الثمر ومن الشجر ، وعلى هذا معنى أبو بكر . وعمر وجميع الصحابة رضوا الله عنهم ممهما فوجب استثناء الأرض ببعض ما يخرج منها من جملة ما صحب النبي عنه من أن تتركى الأرض أو يؤخذ لها أجر أو حظ ، وكان هذا العمل المتأخر ناسخا للنهي المتقدم عن اعطاء الأرض ببعض ما يخرج منها لان النبي عن ذلك قد صح قلولا أنه قد صح لقلنا : ليس نسخا لكنه استثناء من جملة النبي ولولا أنه قد صح ان رسول الله ﷺ مات على هذا العمل لما قطعنا بالنسخ لكن ثبت أنه آخر عمله عليه السلام ، فصح أنه نسخ صحيح متيق لا شك فيه . وبقي النبي عن الاجارة جملة بحسب اذم بات شئ . بنسخه ولا يخصه البتة إلا بالكذب البحت أو الظن الساطئ الذى لا يحل استعماله فى الدين .

فان قيل : انما صح عن النبي ﷺ النبي عن أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ . وعن أن تتركى بثلث أو ربع ، وصح أنه أعطاها بالنصف فاجيزوا اعطاها بالنصف خاصة وانما من اعطاها بأقل أو أكثر قلنا : لا يجوز هذا لانه اذا أباح عليه السلام اعطاها بالنصف لهم والنصف للسلين وله عليه السلام فضرورة الحس . والمشاهدة يدري كل أحد ان الثلث . والربع . ومادون ذلك وفوق ذلك من الاجزاء (٣) مادون النصف داخل فى النصف قد أعطاها عليه السلام بالربع وزيادة . وبالثلث وزيادة ، فصح أن كل ذلك مباح بلا شك وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : ومن أجاز اعطاء الأرض بجزء مسمى بما يخرج منها . وروىنا من طريق ابن أبى شيبة نا ابن أبى زائدة عن حجاج عن أبى جعفر محمد بن علي قل : عامل رسول الله ﷺ أهل خيبر بالشطرنم أبو بكر . وعمر . وعثمان . وعلى . وروىنا من طريق البخارى

(١) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٦ . شطر ثمرها ، (٢) الحديث اختصره المصنف

(٣) فى النسخة رقم ١٦ . من الاجرة ، وهو تصحيف من الناسخ

قال : عامل عمر بن الخطاب الناس على أن جاء عمر بالبذر [من عنده] (١) فله القطر وان جلموا بالبذر فلم كذا . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الحارث بن حصيرة (٢) حدثني صخر بن الوليد عن عمرو بن صليح (٣) أن رجلا قال لعلي بن أبي طالب : أخذت أرضا بالنصف أكرى أنهارها وأصلحها وأعمرها قال علي : لا بأس بها قال عبد الرزاق : كراء الأنهار هو خفراها . ومن طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء أنه سمع طلوسا يقول : قدم علينا معاذ بن جبل فأعطى الأرض على الثلث والرابع فنحن نعملها إلى اليوم .

قال أبو محمد : مات رسول الله ﷺ ومعاذ باليمن على هذا العمل . ومن طريق عبد الرزاق قال سفيان الثوري عن منصور بن المتمر عن مجاهد قال : كان ابن عمر يعطى أرضه بالثلث ، وهذا عنه في غاية الصحة ، وقد ذكرنا عن رجوعه عن إباحة كراء الأرض . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن كليب بن وائل قال : سألت ابن عمر ؟ قلت : أرض قبلتها ليس فيها نهر جار ولانبات عشرين بأربعة آلاف درهم كل سنة كريت أنهارها وعمرت فيها قراها وأغقت فيها ففقه كثيرة وزرعها لم ترد على رأس مالى زرعها من العام المقبل فأضعف قال ابن عمر : لا يصلحك الارأس مالك . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن أبي زائدة . وأبو الأحوص كلاهما عن كليب بن وائل قلت لابن عمر : رجل له أرض . وماء ليس له بذر ولا بقر فأعطاني أرضه بالنصف فزرعها يذري وبقري ثم قامتم قال : حسن . ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص وعبد الله ابن أبياد بن لقيط كلاهما عن كليب بن وائل مثله أيضا ؛ فهذان اسنادان في غاية الصحة . عن ابن عمر أنه سأله كليب ابن وائل عن كراء الأرض بالدرهم فلم يجزه ولا أجاز له ما أصاب فيها زيادة على قدر (٤) ما اتفق بوسأله عن أخذها بالنصف بما يخرج فيها لا يجعل صاحبها فيها لا بذرا ولا عملا ويكون العمل كله على العامل والبذر ؟ فأجازه ، وهذا هو قس قولنا وقه الحمد . ومن طريق سفيان . وأبي عوانة (٥) . وأبي الأحوص وغيرهم كلهم عن إبراهيم بن مهاجر عن موسى بن طلحة بن عبيد الله أنه شاهد جارية سعد

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ٢١١ (٢) هو فتح الحاء المهملة وكسر الصاد المهملة وفتح . في النسخة رقم ١٤ . حاضرة ، بالضاد المعجمة وهو تصحيف ، وفي النسخة الحلية . عن الحارث عن حصيرة هو هو غلط (٣) هو بالصاد المهملة ومضراو وقع في النسخة الحلية . ضليح ، بالضاد المعجمة وهو تحريف (٤) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية وعلى قدر زيادة (٥) في النسخة الحلية عن أبي عوانة ، وهي زيادة مضرة

ابن أبي وقاص . وعبداه بن مسعود يطليان أرضهما على الثلث . ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن عثمان بن عبداه بن وهب عن موسى بن طلحة عن خباب بن الارت . وحذيفة بن اليمان . وابن مسعود كانوا يطون أرضهم البياض على الثلث . والرابع ، فهو لاء أبو بكر . وعمر . وعثمان . وعلى . وسعد . وابن مسعود . وخباب . وحذيفة ومعاذ بحضرة جميع الصحابة .

ومن التابعين من طريق عبد الرزاق نامعمر أخبرني من سأل القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق عن الأرض تعطى بالثلث . والرابع ؟ قال : لا بأس به ، وقد ذكرنا قبل نبيه عن كراء الأرض وهذا نص قولنا . ومن طريق ابن أبي شيبة نا الفضيل بن عياض عن هشام - هو ابن حسان - عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق . وابن سيرين انهما كانا لا يريان بأسا أن يعطى أرضه على أن يعطيه الثلث . أو الربع . والعشر ولا يكون عليه من النفقة شيء . ومن طريق أحمد بن شعيب النسائي أنا محمد ابن عبداه بن المبارك نازكريا بن عدى أنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال : كان طاوس يكره أن يؤاجر أرضه بالنعب . والفضة ولا يرى بالثلث والرابع بأسا (١) وهذا نص قولنا . ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة أن سعيد بن المسيب . وابن سيرين كانا لا يريان بأسا بالاجارة على الثلث . والرابع - يعني في الأرض - ، وقد ذكرنا نهي ابن سيرين عن كراء الأرض بقوله هو قولنا . ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن اياس بن معاوية أن عمر بن عبد العزيز كتب أن أعطوا الأرض على الربع والثلث والخمس الى المشرك ولا تدعوا الأرض خرابا . ورويناه ايضا من طريق ابن أبي شيبة قال : نا حفص بن غياث . وعبد الوهاب : الثقفى قال حفص : عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، وقال عبد الوهاب : عن خالد الحذاء ثم اتفق يحيى . وخالد على أن عمر بن عبد العزيز أمر باعطاء الأرض بالثلث والرابع . ومن طريق وكيع نا شريك عن عبداه بن عيسى قال : كان لعبد الرحمن بن أبي ليلى أرض بالفوارة (٢) فكان يدفعها بالثلث . والرابع فيرسلى فأقامهم . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر سألت الزهري عن اعطاء الأرض بالثلث . والرابع فقال : لا بأس بذلك . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري أخبرني قيس بن مسلم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب قال : ما بالمدينة أهل بيت هجرة الا وهم يطون أرضهم بالثلث والرابع . ومن طريق عبد الرزاق

(١) الا ترى سنن النسائي ج ٧ ص ٣٣ مطبوعا (٢) هي فتح القاموس بتثنية اللام وقرية

نا وكيم أخبرني عمرو بن عثمان بن موهب قال : سمعت أبا جعفر محمد بن علي بن الحسين يقول : آل أبي بكر . وآل عمر . وآل علي يدفعون أرضهم بالثك . أو الربع . ومن طريق ابن أبي شيبة قال الفضل بن دكين عن بكير بن عامر عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد قال : كنت أزارع بالثك والربع وأحمله إلى علقمة . والأسود فلورأياه بأسالتهاني عنه . وروينا ذلك أيضا عن عبد الرحمن بن يزيد . وموسى بن طلحة بن عبيد الله وهو قول ابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والأوزاعي . وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن . وابن المنذر ، واختلف فيها عن الليث وأجازها أحمد . وأسحاق إلا أنها قالوا : إن البذر يكون من عند صاحب الأرض وإنما على العامل البقر . والآلة . والعمل ، وأجازها بعض أصحاب الحديث ولم يبال من جعل البذر منهما .

قال أبو محمد : في اشتراط النبي ﷺ على أهل خيبر أن يعملوها بأموالهم بيان أن البذر والتفقة كلها على العامل ولا يجوز أن يشترط شيء من ذلك على صاحب الأرض لأن كل ذلك شرط (١) ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، فإن تطوع صاحب الأرض بأن يقرض العامل البذر أو بعضه أو ما يتنازع به البقر والآلة أو ما يتسع فيه من غير شرط في القصد فهو جائز لأنه فضل خير والقرض أجرو برؤى بالله تعالى التوفيق .

واتفق أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبو يوسف . ومحمد . وزفر . وأبو سليمان على جواز كراء الأرض ، واختلفوا فيه أيضا . وفي المزارعة فأجاز كل من ذكرنا حاشا ما لا كواحدة كراء الأرض بالذهب والفضة وبالطعام المسمى كليفه بالذمة ما لم يشترط أن يكون مما تنخرجه تلك الأرض وبالعروض كلها ، وقال مالك : بمثل ذلك إلا أنه لم يجز كراء الأرض بشيء مما يخرج منها ولا بشيء من الطعام وإن لم يخرج منها كالسمل . والملح . والمرى . ونحو ذلك ، وأجاز كراءها بالخشب . والحطب وإن كانا يخرجان منها ، وهذا تقسيم لأن نرفعه عن أحد قبله . وتناقض ظاهره وإن لم لقوله هذا (٢) متعلقا لا من قرآن . ولا من سنة صحيحة . ولا رواية سقيمة . ولا من قول متقدم . ولا قياس . ولا رأى لهوجه . يعني استثناءه السمل والملح وأجازته الخشب والحطب . ومنع أبو حنيفة وزفر إعطاء الأرض بجزء مسمى مما يزرع فيها بوجه من الوجوه ، وقال مالك : لا يجوز إعطاء الأرض بجزء مسمى مما تنخرج الأرض الآن تكون أرض وشجر فيكون مقدار اليابس من الأرض تلك مقدار الجميع ويكون السواد مقدار الثلثين من

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية . لأنه شرط ، (٢) في النسخة رقم ١٦

ولقوله هنا

الجميع فيجوز حيث أن تعطى بالثلث والرابع والنصف على ما يعطى بذلك السواد ، وقال الشافى : لا يجوز اعطاء الأرض بجزء مسمى عما يخرج إلا أن يكون في خلال الشجر لا يمكن سقيها ولا عملها إلا بعمل الشجر وحفرها وسقيها فيجوز حيث أعطوا هابلث . أو ربع . أو نصف على ما تعطى به الشجر ، وقال أبو بكر بن داود : لا يجوز اعطاء الأرض بجزء مسمى عما يخرج منها إلا أن تعطى هى والشجر في صفقة واحدة فيجوز ذلك حيث .

قال أبو محمد : حجة جميعهم في المتمعن من ذلك نهى رسول الله ﷺ عن اعطاء الأرض بالنصف . والثلث . والرابع .

قال على : ولست أخرجهم الآن (١) في ألفاظ ذلك الحديث بل قول : نعم قد صح عن النبي ﷺ انه نهى عن أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ وقال : من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها فإن أبى فليملك أرضه ، وهذا نهى عن اعطائها بجزء مما يخرج منها لكن فعله عليه السلام في خير هو الناسخ على ما بينا قبل ، فأما أبو حنيفة فخالف الناسخ وأخذ بالمنسوخ ، وأما مالك . والشافى . وأبو سليمان فخيرهم فقل النبي ﷺ في أرض خير فأخرجوه على ما ذكرناه عنهم ، وكل تلك الوجوه تحكم ، ويقال لمن قلد مالكا : من أين لك تحديد الياض بالثلث ؟ ولم يأت قط في شيء من الاخبار تحديد ثلث ولا دليل عليه مثل هذا في الدين لا يجوز ، ويقال لهم : ماذا تريدون بالثلث ؟ أثلك المساحة ؟ أو ثلث الفلة ؟ أم ثلث القيمة ؟ قال أى وجه مالوا (٢) من هذه الوجوه قيل لهم : ومن أين خصصتم هذا الوجه دون غيره ؟ والفلة قد تقل وتكثر والقيمة كذلك ، وأما المساحة فقد تكون مساحة قليلة أعظم غلة أو أكثر قيمة من أضعافها ، وأيضا فان خير لم تكن حائطا واحدا ولا عشرة واحدا ولا قرية واحدة ولا حصنا واحدا بل كانت حصونا كثيرة باقية الى اليوم لم تبدل منها الوطيع . والسلام . وناعم . والقموص . والكتيبة . والشق . والنطام وغيرهما ، وما القطن يلد أخذ فيه القسمة مائتا فارس وأضعافهم من الرجالة فتمولوا منها وصاروا أصحاب ضياع فن أين للمالك تحديد الثلث ؟ وقد كان فيها يياض لاسواد فيمسود لا يياض فيه وياض وسواد فاجاء قط في شيء من الآثار تخصيص ما خصه ، فان قال : قد جاء عن النبي ﷺ الثلث والثلث كثير قلنا : نعم وأتم جعلتم في هذه المسألة الثلث قليلا بخلاف الأثر ثم يقال لهم والشافى : من أين لكم أن رسول الله

(١) في النسخة رقم ١٦ ، قل على . فعارضهم الآن ، الخ والكلام عليها لا يتم (٢) في النسخة

ﷺ إنما أعطى أرض خير بنصف ما يخرج منها لأنها كانت تبعا للسواد؟ وهل يعلم هذا أحد إلا من أخبره رسول الله ﷺ بذلك عن نفسه والا فهو غفلة من قاله وقطع بالظن؟ وأما بعد التنبه عليه فما هو إلا الكذب البحت عليه ﷺ، وأما الحق الواضح فهو أنه عليه السلام أعطى أرضها بنصف ما يخرج منها من زرع وأعطى نخلا وثمارها كذلك فنحن نقول: وهذا سنة وحق أبدا ولا يزيد ونعلم أنه ناسخ لما تقدمه مما لا يمكن الجمع بينهما بظاهرهما، وكذلك أيضا يقال لمن قال يقول أبي بكر بن داود سواء بسواء، والعجب أن بعضهم قال: المخاربة مشتقة من خير فدل أنها بعد خير.

قال أبو محمد: ولو علم هذا القائل (١) قبيح ما أتى به لاستغفر الله تعالى منه ولتقطع حياه منه أما علم الجاهل أن خير كان هذا اسمها قبل مولد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وإن المخاربة كانت تسمى بهذا الاسم كذلك. وأن أعطاه رسول الله ﷺ خير بنصف ما يخرج منها من زرع أو ثمر كان إلى يوم موته عليه السلام وأصل كذلك بعدموته عليه السلام؟ فكيف يسوغ لذي عقل أو دين أن يقول: إن نبيه عليه السلام عن المخاربة كان بعد ذلك؟ أتري عهده عليه السلام أننا من الآخرة بعدموته عليه السلام بالنبى عنها؟ أما هذا من السخف. والثلوث. والعار من ينسب إلى العلم ويأتى بمثل هذا الجنون؟ فصح يقينا كالشمس أن النبى عن المخاربة وعن إعطاء الأرض بما يخرج منها كان قبل أمر خير بلا شك، وبالله تعالى التوفيق.

واحتج المجيزون للكرام بحديث ثابت بن الضحاك « أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة وأمر بالمواجرة وقال: لا بأس بها » . وبالحبر الذى رويناه من طريق مسلم نا اسحاق - هو ابن راهويه - أنا عيسى بن يونس نا الأوزاعي عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن حدثني حنظلة بن قيس الزرقى (٢) قال: سألت رافع بن خديج عن كرام الأرض بالذهب والفضة (٣)؟ فقال: لا بأس به إنما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله ﷺ على الماذيات. وأقبال الجداول (٤) وأشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا [ويسلم هذا ويهلك هذا فلم يكن للناس كراما لهذا فلذلك زجر عنه] فأما شئ معلوم مضمون فلا بأس به، وهذا خبران صحيحان، وبما رويناه من طريق البخارى

(١) في النسخة الحلية « قاتل هذا » (٢) هو بعض الزاى وفتح الزاء نسبة إلى النبى ذريق يعنى من الأنصار، وفي صحيح مسلم ج ١ ص ٥٧ « الأنصارى » بدل « الزرقى » وهو صحيح أيضا (٣) في صحيح مسلم « بالورق » بدل « بالفضة » والورق الفضة (٤) الماذيات جمع ما ذاب هو النهر الكبير وليس اللفظ يعنى « والاقبال الأوتل والرؤس وهو جمع قبل

ناعلى بن عبد الله هو ابن المدينى - ناسفان - هو ابن عينة - قال عمرو - هو ابن دينار - :
قلت لطاوس : لو تركت المخابرة فان النبى ﷺ نهى عنها فيزعمون فقال طائوس :
ان أعلمهم - يعنى ابن عباس - أخبرنى أن النبى ﷺ لم ينه عنها ولكن قال : لان يمنع
أحدكم أخاه خير لمن أن يأخذ عليها خيرا معلوما (١) ، وهذا أيضا خبر صحيح . وبخبر
روينا من طريق ابن أبى شبة نا ابن علية عن عبد الرحمن بن اسحاق عن أبى عبيدة بن عمار
ابن ياسر عن أبى عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن الوليد بن أبى الوليد عن عروة بن
الزبير قال : قال زيد بن ثابت : يغفر الله لرافع بن خديج انا والله أعلم بالحديث منه انما
أناه رجلا فداقتا قال رسول الله ﷺ : ان كان هذا شأنكم فلا تتركوا المزارع •

قال على : قتلناهم : أما حديث زيد فلا يصح ولكننا سمعنا فيه يقول : حكم أنه
قد صح فان رافعا لا يثبت عليه الوم بمثل هذا بل قول : صدق زيد وصدق رافع وكلاهما
أهل الصدق والثقة ، ولذا حفظ زيد في ذلك الوقت ما لم يسمعه رافع قد سمع رافع أيضا
مرة أخرى ما لم يسمعه زيد وليس زيد بأولى بالتصديق (٢) من رافع ولا رافع أولى
بالتصديق من زيد بل كلاهما صادق • وقد روى النهى عن الكراء جملة للأرض جابر
وأبو هريرة . وأبو سعيد . وابن عمرو فيهم من هو أجل من زيد ثم قول لهم : إن غلبتم
هذا الخبر على حديث النهى عن الكراء فقلوه على النهى عن المخابرة ولا فرق ، وهكذا
القول في حديث ابن عباس لأنه يقول : لم ينه عنه النبى ﷺ ، ويقول جابر . وأبو هريرة .
وأبو سعيد . وابن عمر : نهى عنه رسول الله ﷺ فكل صادق وكل انما أخبر (٣)
بما عنده ، وابن عباس لم يسمع النهى وهو لا سمع سمعه فمن أثبت أولى عن قى ومن قال : انه
علم أولى عن قال لا أعلم (٤) ، وأما خبر حنظلة بن قيس عن رافع قالنى فيه انما هو من
كلام رافع - يعنى قوله - : وأما شىء مضمون فلا •

وقد اختلف عن رافع في ذلك كأوردنا قبل ، وروى عنه سليمان بن يسار النهى عن
كراثا بطعام يسمى فلم أجزتموه ؟ ورواية حنظلة عن رافع شديدة الاضطراب وعلى
كل حال فالأدعيا أولى ، وقد روى عمران بن سهل بن رافع . وابن عمر . ونافع . وسليان
ابن يسار . وأبو النجاشى (٥) وغيرهم النهى عن كرى الأرض جملة عن رافع بن خديج

(١) في النسخة رقم ١٦ • خراجا معلوما • وما هنا موافقا لما في صحيح البخارى
ج ٣ ص ٢١٢ والحديث فيه قديم وتأخير (٢) في النسخة رقم ١٤ • بالصدق • (٣) في
النسخة رقم ١٦ • وكل أخبرنا ، (٤) في النسخة رقم ١٦ • لم أعلم • (٥) في النسخة رقم ١٦
• وابن النجاشى • وهو تصحيف هو اسم عطاء بن صيابة الانصارى مولى رافع بن خديج •

خلاف ما روى عنه حنظلة وكلهم أوثق من حنظلة فالزائد أولى . وأما حديث أمر
بالمؤاجرة فنعيم هو صحيح وقد صحح نبيه عليه السلام ؛ وخبر الإباحة موافق لمهود الأصل ،
وخبر النهي زائد فالزائد أولى ونحن على يقين من أنه عليه السلام حين نهى عن الكراء قد
حرم ما كان مباحا من ذلك بلا عك ولا يحل أن يترك اليقين للظن ، ومن ادعى أن
الإباحة التي قد تبطل بطلانها (١) قد عادت فهو مبطل وعليه الدليل ، ولا يجوز ترك اليقين
بالدعوى الكاذبة وليس الانتزاع النهي فبطل الكراء جملة والمخاطبة جملة أو تغليب
الإباحة فيثبت الكراء جملة والمخاطبة جملة كما قول أبو يوسف . ومحمد . وغيرهما .
وأما التحكم في تغليب النهي في جهة وتغليب الإباحة في أخرى بلابرهان فتحكم الصبيان .
وقول لا يحل في الدين وبالله تعالى التوفيق . وأما قول مالك فإن مقلديه احتجوا له بحديث
عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن رافع بن أسيد بن ظهير عن أبيه قال : نهى رسول الله ﷺ
عن كراء الأرض قلنا : يا رسول الله إذا نكروها بشئ من الحب قال لا قال : نكروها
بالتبن فقال : لا قال : وكنا نكروها على الربيع السابق قال : لا أزرعها أو امنعها أعلك (٢) .
وبحديث مجاهد قال : رافع نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتقبل الأرض ببعض
خرجها (٣) . وبما رويناه من طرق عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار أن رافع بن
خديج قال : إن بعض عمومته أتاهم فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :
« من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكرها بثلك ولا بربع ولا بطعام
مسمى » وبما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم نا حمى قال :
نا أبي عن محمد بن عكرمة عن محمد بن عبد الرحمن بن لينة عن سعيد بن المسيب عن سعد بن
أبي وقاص قال : كان أصحاب المزارع يكرون مزارعهم (٤) في زمان رسول الله ﷺ
مما يكون على السواقي من الزرع فجاءوا [رسول الله ﷺ] (٥) يختمون فهاهم
رسول الله ﷺ أن يكرؤا بذلك وقال : اكروا بالنهب والفضة . ورويناه أيضا من
طريق عبد الملك بن حبيب عن ابن الماجشون عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن سعيد
ابن المسيب عن سعد بن أبي وقاص قال : أخص رسول الله ﷺ في كراء الأرض
بالنهب . والورق . ومن طريق سفيان بن عيينة نا يحيى بن سعيد الأنصاري أنا حنظلة
ابن قيس الزرقى أنه سمع رافع بن خديج يقول : كنا هؤل للذي نخابره : لك هذه القطعة

(١) في النسخة رقم ١٦ . قد سقنا بطلانها ، والصواب ، ما هنا بدليل ما بعده

(٢) هو في سنن النسائي ج ٧ ص ٣٣ (٣) في النسخة رقم ١٦ . بعض خراجها (٤) في
سنن النسائي ج ٧ ص ٤١ فيه تقديم وتأخير (٥) الزيادة من سنن النسائي

ولنا هذه القطعة نزرعها فيما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فقهانا رسول الله ﷺ عن ذلك فأما بورق ظم به . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج عن رسول الله ﷺ قال : أما يزرع ثلاثة . رجل له أرض فهو يزرعها . أو رجل منح أرضاً فهو يزرعها . أو رجل استكرى أرضاً بذهب أو فضة .

قال أبو محمد : أما الحديث الأول فستدليس بالنير ثم لو صح لكان حجة لنا عليهم لاحتجهم لأن الذي فيه عن النبي ﷺ فهو انتهى عن كراء الأرض جملة والمنع من غير زرعيتها من قبل صاحبها أو من قبل من منحها وهذا خلاف قولهم . وأما حديث مجاهد عن رافع فلا خلاف في أنه لم يسمعه من رافع ثم لو صح لكان فيه انتهى عن كراء الأرض ببعض ما يخرج منها وهو خلاف لقولهم من قبل أنهم يمنعون من كرائها بالعسل والملح وليس كما يخرجان منها ويميزون كراءها بالخطب والخشب وهما من بعض ما يخرج منها فقد خالفوه من وجهين فزادوا فيه ما ليس فيه وأخرجوا منه ما فيه وأيضاً فإن الذهب والفضة من بعض ما يخرج من الأرض وهم يميزون الكراء بهما وبالرصاص والنحاس وكل ذلك خارج منها ، فإن قالوا : إنما منع النبي عليه السلام من كرائها بما يخرج من تلك الأرض بعينها قلنا : هاتوا دليلكم على هذا التخصيص ولا تفلظ الخبر على عمومه فسقط قولهم جملة في هذا الخبر ، ثم أيضاً فنحن نقول بما فيه ثم نستثنى منه ما صح نسخه يقيين . إن إعطائنا الأرض بجزء ما يخرج منها مسمى ومنع من غير ذلك فهو حجة لنا لا لهم . وأما خبر سليمان بن يسار فعليهم لا لهم لأن فيه أن يزرعها أو يزرعها فقط وهكذا روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني زياد بن أيوب نا ابن علية نا أيوب - هو السخيتاني - عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج أن رجلاً من عمومته قال لهم : نهى رسول الله ﷺ أن تحاقل بالأرض أو تنكرها بالثك والربع والطعام مسمى وأمر رب الأرض أن يزرعها أو يزرعها وكره كراءها وما سوى ذلك (٢) .

وأما خبر حنظلة عن رافع فقد ذكرنا أنه من قول رافع - يعني قوله : فأما بورق فممنه - وقد صح عن رافع ما ذكرنا أنه من قول رافع قبل من نهى ﷺ عن ذلك حتى أبطل كراء أرض بني آية بالبراهم ، وهذه الرواية أولى لوجوه . أحدها أنها مستندة إلى رسول الله ﷺ وتلك موقوفة على رافع ، والثاني أن هذه غير مضطربة فيها وتلك مضطربة فيها

(١) في النسخ رقم ١٦ وأما جميع رواها ، والمؤدى واحد إلا أن ما هنا أوضح وأصرح

(٢) هو في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٤ اختصره المصنف

على رافع ، وثالثها - أن الذين يرووا عموم النبي عن رافع - ابن عمر - وعثمان - وعمران - وعيسى ابن أسهل بن رافع - وسليمان بن يسار - وأبو الجاشيئ وكلهم أوثق من حنظلة ابن قيس فسقط تعلقيهم بهذا الخبر . وأما خبر سعد بن أبي وقاص فأحد طريقه عن عبد الملك بن حبيب الأندلسي وهو مالك عن عبد الملك بن الماجشون وهو ضعيف . والآخرى من طريق محمد بن عبد الرحمن بن لينة (١) وهو مجهول لا يدري من هو فسقط التعلق به . وأما خبر طارق عن سعيد عن رافع فلن ابن أبي شيبة رواه كما أوردنا عن أبي الأحوص فوم فيه لائتا رويناه من طريق قتيبة بن سعيد . والفضل بن دكين . وسعيد بن منصور كلهم عن أبي الأحوص عن طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال : « نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة قال : إنما يزرع ثلاثة . رجل له أرض فهو يزرعها . أو رجل منح أرضاً فهو يزرع مانح . أو رجل استكرى أرضاً بذهب أو فضة » فكان هذا الكلام غزولاً (٢) عن كلام رسول الله ﷺ فظن ابن أبي شيبة أنه من جملة كلام رسول الله ﷺ فحمله وأجى السند ، وقد جاء هذا الخبر عن طارق من طريق من هو أحفظ من أبي الأحوص مينا أنه من كلام سعيد بن المسيب كما روي من طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن علي [وهو ابن ميمون] (٣) نا محمد ناسفیان عن طارق قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول لا يصلح من الزرع غير ثلاث (٤) أرض تملك (٥) رقبته . أو منحة . أو أرض يضاء تستأجرها بذهب أو فضة .

قال علي : وأيضاً فلو صح أنه من كلام النبي ﷺ لكانوا مخالفين له لأن فيه النهي عن كل كراه في الأرض إلا بذهب . أو فضة وأنتم تبيحونها بكل عرض في العالم حاشا الطعام أو ما أنبتت الأرض (٦) فقد خالفتموها كلها ؛ فإن ادعوا معنا إجماعاً من القائلين بكراه الأرض بالذهب والفضة على أن ماعدا الذهب والفضة كالذهب والفضة - فإيعد عنهم التجار والمهجوم على مثل هذا - أكذبهم ما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لا تترك الأرض البيضاء إلا بالذهب والورق ، وهذا إسناد صحيح جيد ، (فان قالوا) : فسنأخذ بالذهب والفضة ماعدا ما قلنا : فقيسوا إعطائهما بالثلث والربع على المضاربة ، فقلنا قالوا :

(١) في تهذيب التهذيب « و يقال : ابن أبي لينة » (٢) أي منقطعا (٣) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ١٤٦ (٤) في سنن النسائي « لا يصلح الزرع غير ثلاث » (٥) في النسائي « وملك » وكذا يستأجرها بالياء فيها (٦) في النسخة رقم ١ والنسخة الحلية « أو ما نبتت الأرض »

قد صح النهى عن ذلك قلنا : قد صح النهى عن أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ ، ونص عليه السلام على أن ليس له إلا أن يزرعها صاحبها أو يمنحها أو يملك أرضه فقط ، فظهر فساد هذا القول بجملة وانهم لم يتعلقوا بشئ أصلاً وعلوا أنهم يصح كراه الأرض يذهب أو فضة عن أحد من الصحابة إلا عن سعد . وابن عباس ، وصح عن رافع بن خديج . وابن عمر ، ثم صح رجوع ابن عمر عنه وصح عن رافع المنع منه أيضاً .

قال أبو محمد : فلم يبق إلا قلب الاباحة في كراهيها بكل عرض وكل شئ . مضمون من طعام أو غيره وبالثلث والرابع كما قال سعد بن أبي وقاص . وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن . وأحمد بن حنبل . واسحق . وغيرهم ، أو قلب المنع جملة كما فعل رافع بن خديج . وعطاء . ومكحول . ومجاهد . والحسن البصري . وغيرهم ، أو أن يقلب النهى حيث لم يوقف أنه نسخ ويؤخذ بالناسخ إذا ثبت كما فعل ابن عمر . وطاوس . والقاسم بن محمد . ومحمد بن سيرين . وغيرهم ، فظهرنا في ذلك فوجدنا من غلب الاباحة قد أخطأ لأن معبود الأصل في ذلك هو الاباحة على ما روى رافع وغيره : . أن النبي ﷺ قدم عليهم وهم يكرون مزارعهم ، وقد كانت المزارع بلا شك تكري قبل رسول الله ﷺ وبعد مبعثه هذا أمر لا يمكن أن يشك فيه ذوقاً ، ثم صح من طريق جابر . وأبي هريرة . وأبي سعيد . ورافع . وظهير البدرى . وآخر من البدرين . وابن عمر : « نهى رسول الله ﷺ عن كراه الأرض جملة » فبطلت الاباحة يقيناً لا شك فيه ، فمن ادعى أن المنسوخ قد رجع وأن يقين النسخ قد بطل فهو كاذب مكذب قاتل مالا علم له به وهذا حرام بنص القرآن إلا أن يأتي على ذلك برهان ولا سبيل له إلى وجوده أبداً إلا في إعطائها بجزء [مسئ (١)] بما يخرج منها فإنه قد صح أن رسول الله ﷺ فعل ذلك بخير بعد (٢) النهى بأعوام وأنه بقي على ذلك إلى أن مات عليه السلام ، فصح أن النهى عن ذلك منسوخ يقيناً وإن النهى عماداً ذلك باق يقيناً ، وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) فمن المحال أن ينسخ حكم قد بطل ونسخ ثم لا يبين الله تعالى علينا أنه قد بطل وأن المنسوخ قد عاد وإلا فكان الدين غير مبين وهذا باطل وبالله تعالى التوفيق ، فارتفع الاشكال والحدثة كثيراً .

١٣٣١ - مسألة - والتين في المزارعة بين صاحب الأرض وبين العامل على ماتاملاً عليه لأنه مما أخرج الله تعالى منها .

١٣٣٢ - مسألة - فإن تطوع صاحب الأرض بأن يسلف العامل بذراً أو درهماً أو يمينه بفرض شرط جاز لانه فعل خير وتعاون على بر وتقوى ، فإن كان شئ من ذلك

(١) الزيادة من النسخة الحلية (٢) في النسخة رقم ١٦ قبل « وهو غلط »

عن شرط في حس العقد بطل المقدوفسخ لانه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وعقد رسول الله ﷺ مع الذين دفع اليهم خيبر إنما كان كما أوردنا قبل أن يعملوها بأموالهم وبالله تعالى التوفيق .

١٣٣٣ - مسألة - فإن اتفقا قطوعا على شيء يزرع في الأرض فحسن وإن لم يذكرا شيئا فحسن لأن رسول الله ﷺ يذكركم شيئا من ذلك ولا تنهى عن ذكره فهو مباح ، ولا بد من أن يزرع فيها شيء ما فلا بد من ذكره إلا أنه إن شرط شيء من ذلك في العقد فهو شرط فاسد وعقد فاسد لانه ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل إلا أن يشترط صاحب الأرض أن لا يزرع فيها ما يضر بأرضه أو شجره إن كان له فيها شجر فهذا واجب ولا بد لأن خلافه فساد وإهلاك للحرث قال الله تعالى : (إن الله لا يحب المفسدين) وقال تعالى : (لهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد) فإهلاك الحرث بغير الحق لا يحل وبالله تعالى تأيد ، فهذا شرط في كتاب الله تعالى فهو صحيح لازم .

١٣٣٤ - مسألة - ولا يحل عقد المزارعة إلى أجل مسمى لكن هكذا مطلقا لأن هكذا عقده رسول الله ﷺ وعلى هذا مضى جميع الصحابة رضي الله عنهم وكذلك أخرجه عمر رضي الله عنه إذ شاء في آخر خلافته فكان اشتراط مدة في ذلك شرطا ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وخلاف لمعله عليه السلام ، وقد قال عليه السلام : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وقد قال مخالفون بذلك (١) في المضاربة .

١٣٣٥ - مسألة - وأيهما شاء ترك العمل فله ذلك لما ذكرنا وإيهما مات بطلت المعاملة لأن الله تعالى يقول : (ولا تنكس كل نفس إلا عليها) فإن أقر وارث صاحب الأرض العامل ورضي العامل فهما على ما تراضيا عليه ، وكذلك إن أقر صاحب الأرض ورقة العامل برضاهم فذلك جائز على ما جرى عليه أمر رسول الله ﷺ ومن بعده من الصحابة رضي الله عنهم بخلاف من أحدهم في ذلك وبالله تعالى التوفيق .

١٣٣٦ - مسألة - وإذا أراد صاحب الأرض إخراج العامل بعد أن زرع أو أراد العامل الخروج بعد أن زرع بموت أحدهما أو في حياتهما فذلك جائز وعلى العامل خدمة الزرع كله ولا بد وعلى ورثته حتى يبلغ مبلغ الاتفاع به من كليهما لأنهما على ذلك تعاقدوا العقد الصحيح فهو لازم لانه عمل برسالته ﷺ فهو في كتاب الله تعالى فهو صحيح لازم . وعقد يلزم الوفا . وبالله تعالى التوفيق ، وماعده إضاعة للبال وإفساد للحرث وقد صح النبي عنه .

(١) في النسخة رقم ١٤ ، ذلك .

١٣٣٧ - **مسألة** - فإن أراد أحد هاترك العمل وقد حرث، وقلب، وزبل ولم يزرع فذلك جائز ويكلف صاحب الأرض العامل أجر مثله فيما عمل وقيمة زبله إن لم يجده زبل مثله إن أراد صاحب الأرض إخراجه لأنه لم تتم بينهما المزارعة التي يكون كل ما ذكرنا ملغى بينهما، وقال تعالى: (والحرثات قصاص) فعمله حرمة فلا بد له من أن يقتص بمثلها والزبل ماله فلا يحل إلا لطيب نفسه وبالله تعالى التوفيق *

١٣٣٨ - **مسألة (١)** - فلو كان العامل هو المريد للخروج فله ذلك ولا شيء له فيما عمل وإن أمكنه أخذ زبله بعينه أخذه والا فلا شيء له لأنه مختار للخروج ولم يتعد عليه صاحب الأرض في شيء، ولا منعه حقه فهو بخير بين إتمام عمله وتمام شرطه والخروج (٢) باختياره ولا شيء له لأنه لم يتعد عليه بغير طيب نفسه في شيء، وبالله تعالى التوفيق *

١٣٣٩ - **مسألة** - ومن أصاب منهما ما يجب فيه الزكاة فعليه الزكاة ومن قصر نصيبه عن ما فيه الزكاة (٣) فلا زكاة عليه، ولا يحل اشتراط الزكاة من أحدهما على الآخر لقول الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) ولكل أحد حكمه، واشتراط اسقاط الزكاة عن نفسه ووضعها على غيره (٤) شرط للشيطان ومخالفة لله تعالى فلا يحل أصلا وبالله تعالى التوفيق، وقد كانا قادرين على الوصول إلى ما يريدان من ذلك (٥) بنير هذا الشرط الملعون وذلك بأن يكونا يتعاقدان على أن لاحدهما أربعة أعشار الزرع أو أربعة أخماس الثلث أو نحو هذا فيصح العقد *

١٣٤٠ - **مسألة** - وإذا وقعت المعاملة فاسدة رد إلى مزارعه مثل تلك الأرض فيما زرع فيها سواء كان أكثر مما تعاقد أو أقل *

برهان ذلك أنه لا يحل في الأرض أخذ أجر ولا حظ إلا بالمزارعة بجزء مشاع مسمى بما يخرج الله تعالى منها فإذا كذلك فهو حق الأرض فلا تجوز إباحة الأرض وما أخرجت للعامل بغير طيب نفس صاحب الأرض لقول الله تعالى: (لأنأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولا يجوز إباحة بذر العامل وعمله لصاحب الأرض بغير طيب نفسه لذلك أيضا فيردان إلى مثل حق كل واحد منهما مما أخرج الله تعالى منها لقول الله تعالى: (والحرثات قصاص) فالأرض حرمة محرمة من مال صاحبها وبشرته فله ومن حقه أن يقتص بمثل حق مثلها مما إباحه الله تعالى في المعاملة فيها، وبذر الزارع وعمله حرمة محرمة

(١) سقط هنا لفظ «مسألة» من النسخة رقم ١٤ والنسخة الحالية (٢) في النسخة رقم ١٦ و«اتمام العمل وتمام شرطه أو الخروج» (٣) في النسخة رقم ١٦ عن ما يلزم من الزكاة (٤) في النسخة رقم ١٦ عن غيره، وهو تحريف (٥) في النسخة رقم ١٦ «من غير ذلك»

من ماله وبشرته فله ومن حقه أن يقتص بمثل حق مثل ذلك عما أباحه الله تعالى في المعاملة
فوجب ما قلنا ولا بد والله تعالى التوفيق .

المغارسة

١٣٤١ - مسألة - من دفع أرضه يضاء الى انسان ليغرسها لم يحز ذلك
الا بأحد وجهين إما بأن تكون النقول أو الاوتاد أو النوى أو القضبان لصاحب الأرض
فقط فيستأجر العامل لغرسها وخدمتها والقيام عليها مدة مسماة ولا بد بشئ مسمى أو بقطعة
من تلك الأرض مسماة محوزة أو منسوبة القدر مشاعة في جميعها فيستحق العامل بعمله
في كل ما يعضى من تلك المدة ما يقابلها مما استؤجر به فهذه إجابة كسائر الاجارات، وإما
بأن يقوم العامل بكل ما ذكرنا ويغرسه ويخدمه وله من ذلك كله (١) ما تماملا عليه
من نصف أو ثلث أو ربع أو جزء مسمى كذلك ولاحق له في الأرض أصلا فهذا جائز
حسن إلا أنه لا يجوز الا مطلقا لا الى مدة أصلا ، وحكمه في كل ما ذكرنا قبل حكم المزارعة
سواء سواء في كل شئ لا تخاف منها شيئا .

١٣٤٢ - مسألة - فإن أراد العامل الخروج قبل أن ينتفع فيما غرس بشئ
وقبل أن تمت له فله ذلك ويأخذ كل ما غرس وكذلك ان أخرجه صاحب الأرض لا يعلم
ينتفع بشئ فإن لم يخرج حتى انتفع ونما ما غرس فليس له الا ما تعاقد عليه لانه قد انتفع
بالأرض فعليها حقها وحققها هو ما تعاقد عليه .

برهان ذلك هو ما ذكرناه في أول كلامنا في المزارعة من انطاء رسول الله ﷺ خير
اليهود على أن يعملوها بأنفسهم وأموالهم ولهم نصف ما يخرج منها من زرع أو ثمر ونصف
ما يخرج (٢) منها هكذا مطلقا ، وكذلك رويان من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله
ابن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : « أعطى رسول الله ﷺ خير اليهود على أن لهم الشطر
من كل زرع . ونخل . وشئ . » وهذا عموم لكل ما خرج منها بعمله من شجر أو زرع
أو ثمر وكل ذلك داخل تحت العمل بأنفسهم وأموالهم ، ولا فرق بين غرس أو زرع
أو عمارة شجر ، والله تعالى التوفيق .

وبالضرورة يدري كل ذي تمييز أن خير وفيها نحو ألفي عامل ويصاب فيها نحو
ثمانين ألف وسق تمر وبقيت بأيديهم أزيد من خمسة عشر عاما أربعة أعوام من حياة النبي

(١) في النسخة رقم ١٦٦ من كل ذلك، (٢) في النسخة رقم ١٦٦ ونصف ما خرج ،

ﷺ وعامين ونصف عام مدة أبى بكر وعشرة أعوام من خلافة عمر رضى الله عنهما حتى أجلهم فى آخر عام من خلافته فلا بد أن فيهم من غرس فيما يده من الارض فكان بينهم وبين أصحاب الأصول (١) من المسلمين بلا شك ، وقال مالك : المغارسة هو أن يعطى الارض البيضاء ليغرسها من ماله ما رأى حتى يبلغ شبابا ما ثم له ما تعاقدوا عليه من رقة الارض ومن رقاب ما غرس .

قال أبو محمد : وهذا لا يجوز أصلا لانه اجارة مجهولة لا يدرى فى كم يبلغ ذلك الشباب ولعلها لا تبلغه ولا يدرى ما غرس ولا عدده ، وأعجب شئ . قوله : حتى تبلغ شبابا ما والفروس تختلف فى ذلك اختلافا فديدا متباينا لا ينضبط البتة فقد يشب بعض ما غرس ويظل البعض ويتأخر شباب البعض ، فهذا أمر لا ينحصر أبدا فيما يغرس ولعله لا يغرس له الاشجرة واحدة أو اثنتين فيكلف لذلك استحقاق نصف أرض عظيمة فهو يبيع غرر شمن مجهول . ويبع . واجارة معا . وأكل مال بالباطل . واجارة مجهولة . وشرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل قد جمع هذا القول كل بلا . وما ندلم أحدا قاله قبله ولا لهذا القول حجة لامن قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا تابع نعله . ولا من قياس . ولا من رأى له وجه ، وما كان هكذا لم يجز القول به ، والله تعالى التوفيق .

١٣٤٣ - مسألة - ومن عقد مزارعة أو معاملة فى شجر أو مغارسة فزرع العامل وعمل فى الشجر وغرس ثم انتقل ملك الارض أو الشجر إلى غير المعاهد بميراث أو هبة أو بصدقة أو باصداق أو بيع ، فأما الزرع ظهر أولم يظهر فهو كله للزارع وللذى كانت الارض له على شرطهما وللذى انتقل ملك الارض اليه أخذهما بقطعه أو قلعه فى أول إمكان الانتفاع به لا قبل ذلك لانه لم يزرع إلا بحق والزرع بلا خلاف هو غير الارض الذى انتقل ملكها إلى غير مالكيها الأول ، وأما المعاملة فى الشجر يبيع بعض ما يخرج منها فهو ما لم يخرج غير ممتلك لاحد فاذا خرج فهو لمن الشجر له فان أراد إبقاء العامل على معاملته فله ذلك وإن أراد تجديد معاملة فلهما ذلك وإن أراد إخراجه فله ذلك وللعامل على الذى كان الملك له أجره مثل عمله لانه عمل فى ملكه بأمره ، وأما الفرس فللذى انتقل الملك إليه إقراره على تلك المعاملة أو أن يتفقا على تجديد أخرى فان أراد إخراجه فله ذلك وللنارس قلع حصته ما غرس كالأول أخرجه الذى كان عامله أو لأعلى ما ذكرنا قبل والله تعالى التوفيق ، وأما إذا انتقل الملك بعد ظهور الثمرة فالثمرة بين العامل وبين الذى

كان الملك له على شرطهما لا شيء، فيها الذي انتقل الملك إليه، وبالله تعالى التوفيق .

[تم كتاب المزارعة والمغارسة والحد وقرب المالمين] (١٠)

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب المعاملة في الثمار

١٣٤٤ - مسألة المعاملة فيها ستة، وهي أن يدفع المراء أشجاره أى شجر كان من نخل . أو عنب . أو تين . أو يابسمن . أو موز . أو غير ذلك لا تحاش شيئا مما يقوم على ساق ويطعم سنة بعد سنة لمن يحفرها ويربها ويسقيها إن كانت مما يسقى بسانية . أو ناعورة أو ساقية، وبأبر النخل . ويزبر الدوالي . ويحراث ما احتاج إلى حرثه و يحفظه حتى يتم ويجمع أو يبيع إن كان مما يبيع أو يخرج دهنه إن كان مما يخرج دهنه أو حتى يحل بيعه إن كان مما يباع كذلك على سهم مسمى من ذلك الثمر أو ما تحمله الأصول كنصف (٢) أو ثلث . أو ربع . أو أكثر أو أقل كاقطنافى المزارعة سواء سواء .

برهان ذلك ما ذكرناه هناك من فعل رسول الله ﷺ بخير ، ورويان من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نايعقوب بن ابراهيم بن سمد ناأبي عن محمد بن اسحاق حدثني نافع مولى ابن عمر عن عبد الله بن عمر قال : قال عمر بن الخطاب للناس : « أيها الناس (٣) إن رسول الله ﷺ كان عامل يهود خيبر على أن يخرجهم إذا اشتاقوا كان له مال فليلق به فأتى بخرج يهود فأخرجهم » .

قال أبو محمد : وهذا يقول جمهور الناس إلا أنا وينا عن الحسن . و ابراهيم كراهة ذلك ، ولم يجره أبو حنيفة ولا زفر وأجازة ابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والأوزاعي . وأبو يوسف . ومحمد . والشافعي . ومالك . وأحمد . وأبو سليمان . وغيرهم ، وأجازة مالك في كل شجر قائم الأصل إلا فيما يخلف ويبنى (٤) مرة بمدة أخرى كالْموز . والقصب . والبقول فلم يجره فيها ولا أجاز ذلك أيضا في البقول الا في السقي خاصة ولم يجره الشافعي في أشهر قوله الا في النخل . والعنب فقط ، ومن أصحاب أبي سليمان من لم يجر ذلك الا في النخل فقط .

قال أبو محمد : من منع من ذلك الا في النخل وحده . أو في النخل والعنب . أو في بعض دون بعض . أو في سقي دون بعل فقد خالف الحديث عن النبي ﷺ كما ذكرنا قبل ودخلوا في الذين أنكروا على أبي حنيفة فلامنى لقولهم ، واحتج بعض المقلدين

(١) الزيادة من النسخة الحلبية (٢) في النسخة رقم ١٦ . بنصف ، (٣) في سنن أبي

داود أنه أن عمر قال : أيها الناس ، (٤) في النسخة رقم ١٦ « ويجوز » وهو غلط

لأن حنيفة بأن قالوا : لا يجوز الاجارة الا بأجرة معلومة .

قال أبو محمد : ليست المزارعة ولا اعطاء الشجر ببعض ما يخرج منها اجارة والتسمية في الدين انما هي لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربه تعالى قال تعالى : (ان هي الا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بهامن سلطان) ويقال لهم : هلا بطلتم بهذا الدليل بعينه المضاربة وقتلتم : لأنها اجارة بأجرة مجهولة ؟ فان قالوا : ان المضاربة متفق عليها قلنا : ودفع الأرض بجزء مما يخرج منها ودفع الشجر مما يخرج منها متفق عليه يقيم من فعل رسول الله ﷺ . وعمل جميع أصحابه رضي الله عنهم لانحاش منهم أحدا فما غاب منهم عن خبر الامعذور بمرض أو ضعف أو ولاية تشغله ومع ذلك فكل من غاب بأحد هذه الوجوه فقد عرف أمر خبير وأصل الأمر فيها عاما بعد عام الى آخر خلافة عمر فهذا هو الاجماع المتيقن المقطوع عليه لا ما يدعونه من الباطل والظن الكاذب في الاجماع على المضاربة التي لا تروى الا عن ستة من الصحابة رضي الله عنهم فاعترضوا في أمر خبير بأن قالوا : لا يخلو أهل خبر من أن يكونوا عبيدا أو أحرارا فان كانوا عبيدا فعاملة المرء لعبدته بمثل هذا جائز ، وان كانوا أحرارا فيكون الذي أخذ منهم بمنزلة الجزية لانهم بات في شيء من الأخبار أنه عليه السلام قد أخذ منهم جزية ولا زكاة .

قال أبو محمد : وهذا ماجروا فيه على الكذب والبهت والتوقع البارد أما قولهم : لا يخلو أهل خبر من أن يكونوا عبيدا فكيف انطلقت ألسنتهم بهذا وهم أول مخالف لهذا الحكم ؟ فلا يختلفون في أن أهل العتوة أحرار وأنه (١) ان رأى الإمام إرقاقهم فلا بد فيهم من التخميس والبيع لقسمة أيمانهم ، ثم كيف استجازوا أن يقولوا . لعلمهم كانوا عبيدا وقد صرح أن عمر أجلاهم بحضرة الصحابة رضي الله عنهم عن عهد رسول الله ﷺ باخراج اليهود عن جزيرة العرب ؟ فكيف يمكن أن يستجيز عمر تقويت عبيد المسلمين وفيهم حظ للثاني والأرامل ؟ ان من نسب هذا الى عمر لفضال مضل بل الى رسول الله ﷺ وقد صرح أنه عليه السلام أراد أجلاهم فرغبوا في اقرارهم فأقرهم على أن يخرجهم اذا شاء المسلمون وهو عليه السلام لا يجوز أن ينسب اليه تضييع رقيق المسلمين ، ومن المحال أن يكونوا عبيدا لله عليه السلام خاصة لأنه عليه السلام ليس له من الغنم الا خمس الخمس وسهمه مع المسلمين ، وقد قال قوم : والصفى ولم يقل أحد من أهل الاسلام : ان جميع من ملك عتوة عبيد له عليه السلام ، ثم لو أمكن أن يكون مازعموا من الباطل وكانوا له عبيدا كان قد أعنتهم بلا شك كإروينا من طريق البخاري نا ابراهيم

(١) في النسخة رقم ١٦ وانهم وهو تصحيف

ابن الحرث نايجي بن أبي بكير نازهير - هو ابن معاوية الجعفي - نا أبو اسحاق - هو السلمي - عن عمرو بن الحارث [ختن رسول الله] (١) وأخى أم المؤمنين جويرية بنت الحارث قال : « مات رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته ديناراً ولا درهما ولا عبداً ولا أمة ولا شيئاً الا بقلته البيضاء وسلاحه وأرضاً جعلها صدقة » وقد قسم عليه السلام من أخذ عنوة بخير كآروينا من طريق مسلم نا زهير بن حرب نا اسماعيل بن علي عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر فذكر الحديث وفيه : « قال : فأصبناها عنوة وجمع السي لجماء دحية فقال : يا رسول الله أعطني جارية من السي قال : اذهب فخذ جارية فأخذ صفية بنت حي (٢) » و ذكر الحديث .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وكانت الأرض كلها عنوة وصالح أهل بعض الحصون على الأمان فزولوا ذمة أحراراً ، وقد صح من حديث عمر قوله كما قسم رسول الله ﷺ خير فصح أن الباقيين بها أحرار ، وأما قولهم : أن ذلك المأخوذ منهم كان مكان الجزية فكلام من لا يتقي الله تعالى ، وكيف يجوز أن يكون ذلك النصف مكان الجزية ؟ وإنما كان حقوق أرباب الضياع المقسومة عليهم الذي عمل اليهود على كفايتهم العمل والذين خطبهم عمر كاذرنا وأمرهم أن يلحقوا بأموالهم فليظروا فيها إذ أراد إجلاء اليهود عنها ، والآثار بهذا متواترة مظاهرة كالمال الذي حصل لعمربها فجعله صدقة ، وكقول ابن عمر في سبب إجلاء اليهود : خرجنا إلى خير ففترقنا في أموالنا وكان إعطاء أمهات المؤمنين بعض الأرض والماء وبعضهن الأوساق وإن بقايا أبناء المهاجرين لبها إلى اليوم على مواردنهم ، فظهر هذان مؤلاء النوكي هو العجب انهم قالوا : لو كانا جماعا لكفر أبو حنيفة وذفر اقلنا : عذرا بجهلها كما يعذر من قرأ القرآن فأخطأ فيه وبدله وزاد وقص وهو يظن أنه على صواب ، وأما من قامت الحججة عليه وتمادى معانداً لرسول الله ﷺ فهو كافر بلا شك ، وشغب أصحاب الشافعي بأن قالوا : لما صحت المساقاة في النخل وجب أن يكون أيضاً في العنب لأن كليهما في الزكاة ولا يجب الزكاة في شيء من الثمار (٣) غيرهما .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وهذا قاسد وقياس بارد ، ويقال لهم : لما كان ثمر النخل ذاتوى وجب أن يقاس عليه كل ذي نوى أو لما كان ثمر النخل حلوا وجب أن يقاس عليه كل حلوا والا فافا الذي جعل وجوب الزكاة حجة في إعطائهم باسمهم من ثمارها ؟ وقالوا أيضاً : أن ثمر النخل ظاهر يحاط به وكذلك العنب .

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٤ ص ٤٦ (١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٠٣

(٢) في النسخة الحلية « من الثمر »

قال على : وكذلك التين . والفستق وغير ذلك ، وأما منع المالكين من ذلك في الموز والبل فمدعى بلاديل ، فإن قالوا : لفظ المساقاة يدل على السقي قتلنا : ومن سمي هذا العمل مساقاة حتى يجعلوا هذه اللفظة حجة ؟ ما علمنا ها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم وإنما هو لها معكم مساعدة فقط ، والله تعالى التوفيق ، وقد كان بخير بلا شك بقل وكل ما ينبت في أرض العرب من الرمان . والموز . والقصب . والقول فعاملهم عليه السلام على نصف كل ما يخرج منها ، والله تعالى التوفيق •

١٣٤٥ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط على صاحب الأرض في المزارعة . والمغارسة . والمعاملة في ثمار الشجر لا أجير ولا عبد ولا سانية ولا قادوس . ولا حبل . ولا دلو . ولا عمل . ولا زبل . ولا شيء أصلاً ، وكل ذلك على العامل لشرط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليهم أن يعملوها من أموالهم فوجب العمل كله على العامل ، فلو تطوع صاحب الأصل (١) بكل ذلك أو يعضه فهو حسن لقول الله تعالى : (ولا تنسوا الفضل بينكم) •

١٣٤٦ - مسألة - وكل ما قلناه (٢) في المزارعة فهو كذلك ههنا لا تخاش شيئاً من تلك المسائل فأغنى عن تكرارها والله تعالى التوفيق •

١٣٤٧ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط في المزارعة واعطاء الاصول بجزء مسمى بما يخرج منها مشاع في جميعها على العامل بناء حائط . ولا سد ثلث . ولا حفر بئر . ولا تنقيتها . ولا حفر عين . ولا تنقيتها . ولا حفر سانية . ولا تنقيتها . ولا حفر نهر . ولا تنقيته ، ولا عمل صهريج . ولا اصلاحه . ولا بناء دار . ولا اصلاحها . ولا بناء بيت . ولا اصلاحه . ولا آلة سانية . ولا خطارة . ولا ناعورة لان كل ذلك شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، فإن تطوع بشيء من ذلك بغير شرط جاز لان السنة إنما وردت بان الشرط عليهم أن يعملوها بأموالهم وبأعضهم فقط ، وكل هذا ليس من عمل الأرض ولا من عمل الشجر في شيء ، وأما آلة الحرث والحفر كلها وآلة السقي كلها . وآلة التقليم . وآلة التذليل والنواب والآجر . فكل ذلك على العامل ولا بد لانه لا يكون العمل الواجب عليهم الا بذلك فهو عليهم والله تعالى التوفيق •

[تم كتاب المعاملة في الثمار والحد لله رب العالمين] (٣)

(١) في النسخة رقم ١٦ ، صاحب الأرض ، (٢) في النسخة الحلية ، وما قلناه ، (٣) الزيادة

من النسخة الحلية

كتاب أحياء الموات. والاقطاع. والحجى. والصيد يتوحش

ومن ترك ماله بمضيعة. أو عطب ماله في البحر

١٣٤٨ — مسألة — كل أرض لامالك لها ولا يعرف أنها عمرت في الاسلام فهي لمن سبق إليها وأحياءها سواء باذن الامام فقل ذلك أو بغير اذنه لا اذن في ذلك للامام ولا للامير ولو أنه بين الدور في الأمصار ، ولا لأحد أن يحبس شيئاً من الأرض عن سبق إليها بعد رسول الله ﷺ ، فلو أن الامام أقطع انساناً شيئاً لم يضره ذلك ولم يكن له أن يحبس من سبق إليه فان كان أحياءه لذلك مضرراً بأهل القرية ضرراً ظاهراً لم يكن لأحد أن ينفرد به لا باقطاع الامام ولا بغيره كالملاح الظاهر . والماء الظاهر . والمراح . ورحبة السوق . والطريق . والمصلى . ونحو ذلك ، وأما ممالك يومنا بأحياء أو بغيره ثم ذروا أشعر (١) حتى عاد كأول حاله فهو ملك لمن كان له لا يجوز لأحد تملكه بالأحياء أبداً ، فان جبل أحماه فالنظر فيه الى الامام ولا يملك الابانته .

وقد اختلف الناس في هذا قال أبو حنيفة : لا تكون الأرض لمن أحياءها الا باذن الامام له في ذلك ، وقال مالك : أما ما يتشاح الناس فيه مما يقرب من العمران فانه لا يكون لأحد الا بقطعة الامام وأما حى ما كان في الصحارى وغير العمران فهو لمن أحياء فان تركه يوماً ما حتى عاد كما كان فقد صار أيضاً لمن أحياء وسقط عنه ملكه (٢) وهكذا قال في الصيد يملك ثم يتوحش فانه لمن أخذه فان كان في أذنه شفق (٣) أو نحو ذلك فالشفق للذى كان له والصيد لمن أخذه ، وقال الحسن بن حى : ليس الموات الا في أرض العرب فقط ، وقال أبو يوسف : من أحياء الموات فهو له ولا معنى لأذن الامام الا ان حد الموات عنده ما اذا وقص المرء في أدنى المصر اليه ثم صاح لم يسمع فيه فاسمع فيه الصوت لا يكون الا باذن الامام ، وقتل عبده بن الحسن . ومحمد بن الحسن . والشافعى وأبو ثور . وأبو سليمان . وأصحابه : كقولنا ، فأما من ذهب مذهب أن حنيفة فاتحوا بغير من طريق عمرو بن واقد عن موسى بن يسار عن مكحول عن جنادة بن أبى أمية قل : نزلنا دابق (٤) وعلينا أبو عبيدة بن الجراح قتل حبيب بن مسلمة قتيلاً من الروم فأراد عبيدة أن يخنس سلبه فقال له حبيب : إن رسول الله ﷺ جعل السلب للقائل ، فقال له

- (١) هو بالعين المعجمة أى خلاء وفي النسخة الحلية أشعره بالعين المهملة وهو تصحيف
(٢) في النسخة رقم ١٦ وسقط ملكه عنه (٣) هو يفتح أوله وسكون ثانيه القسط الذى يعلق في شحمة الأذن (٤) بكسر الباء وقد فتح قرية قرب حلب

معاذ بن جبل : ما يحيب انى سمعت رسول الله ﷺ يقول : انما للره ما طابت به نفس امامه ، وقالوا : لما كان الموات ليس أحد أولى به من أحد أشبه ما فى بيت المال ما نعلم لهم شبهة غير هذا .

قال على : أما الأثر فموضوع لأنه من طريق عمرو بن وائد وهو متروك باتفاق من أهل العلم بالآثار ، ثم هو حجة عليهم لأنهم أول من خالفه فأباحوا الصيد لمن أخذه بغير إذن الامام ، فان ادعوا اجماعا كذبوا لأن فى التابعين من منع من الصيد فى دار الحرب وجعله من المغنم ولا يعارض بمثل هذا الأثر الكاذب حكم رسول الله ﷺ بالسلب للقنائل وبالارض لمن أحيأها ، وأما تشبيههم ذلك (١) بما فى بيت المال فهو قياس والقياس كله باطل لأن ما فى بيت المال أموال مملوكة أخذت بحزبة أو بصدقة أو من بيت مال كان له رب فلم يعرف ولا يجوز أن يشبه ما لم يعرف أكان له رب أم لم يكن له رب بما يوقن أنه كان له رب ، ولو كان الأمر بالقياس حقا لكان قياس الأرض الموات التى لم يكن لها رب بالصيد والخطب أولى وأشبه ولكن لا التصوص يتبعون ولا القياس يحسنون ، ثم لو صح هذا الخبر الموضوع لكان حجة لنا لأن النبي ﷺ قد قضى بالموات لمن أحيأه وهو عليه السلام الامام الذى لا امامة لمن لم يأتم به وهو الذى قال فيه تعالى . (يوم ندعو كل أناس بإمامهم) فهو إمامنا نشهد الله (٢) تعالى على ذلك ، وجميع عبادته لا امام لنا دونه ونسأل الله أن لا يدعونا مع امام غيره ، فن اتخذ إماما مدونه عليه السلام يفتل بحكمه على حكمه عليه السلام فسيردو يعلم ونحن الى الله منه برآء .

وأما قول مالك فظاهر الفساد لأنه قسم تقسيما لا نعلمه عن أحد قبله ولا جاء به قرآن ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس ، وأعجب شئ فيه ! انه لم يجعل الموات القريب الذى لم يكن له قط مالك لمن أحيأه وقد جعله الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ثم جعل المال المتملك الذى حرمة الله تعالى فى القرآن وعلى لسان رسوله ﷺ لاذيقول : « ان دماكم وأموالكم عليكم حرام » فجعلها ملكا لمن أخذها كالقول الذى ذكرنا عنه فى الموات يعمر ثم يتشرف ومثل الصيد يتوحش وما وجب سقوط الملك ، بالتورع والتوحش (٣) لا بقرآن ولا بسنة ولا برواية سقيمة . ولا بقياس . ولا برأى له وجه ، وأيضاً فلا يخلو ما قرب من العمران أو تشاح فيه الناس من أن يكون فيه ضرر على أهل القرية والمصر أو لا ضرر فيه عليهم فان كان فيه ضرر فالامام أن يقطعه أحداً ولا أن يضربهم وان

(١) فى نسخة « فذلك » (٢) فى النسخة رقم ١٤ « يشهد » (٣) فى النسخة رقم ١٦ « سقوط الملك بالتشرف » الخ ، يقال شغل البلد اذا خلا من الناس

كان لاضرر فيه عليهم فأى فرق بينه وبين البعد عن العمران ؟ فصح أن لا معنى للإمام في ذلك أصلاً ، وكذلك قسم أبى يوسف . والحسن بن حنبل قاسداً أيضاً لأنه قول بلال برهان فهو ساقط .

قال أبو محمد : و برهان محبة قولنا ما رويناه من طريق أحد بن شعيب النسائي نا يونس بن عبد الأعلى نا يحيى - هو ابن بكير - عن الليث - هو ابن سعد - عن عبيد الله بن أبى جعفر عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل - هو أبو الأسود - عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من أحيأ أرضاً ميتة ليست لأحد فهو أحق بها ، » ومن طريق البخارى نا يحيى بن بكير نا الليث عن عبيد الله بن أبى جعفر عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ قال : « من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها » قال عروة : وقضى به عمر بن الخطاب .

قال أبو محمد : هذا الخبر هو نص قولنا وهو المبتل لقول من لم يجعل ذلك إلا بذن غير النبي ﷺ اما عموماً واما في مكان دون مكان ، ولقول من قال : من عمر أرضاً قد عمرت ثم أشفرت فهي للذي عمرها آخر قال الله تعالى : (وما كان يؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الخيرة من أمرهم) فصح أن كل قضية فضاءها رسول الله ﷺ : وكل عطية أعطاه عليه السلام فليس لأحد يأتي بعده للإمام ولا غيره أن يعترض فيها ولأنه يدخل فيها حكماً وقد اتصل كاترى أن عمر قضى بذلك ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم . ومن طريق أبى داود نا محمد بن المنثري نا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - نا أيوب - هو السخيتاني - عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد [بن زيد] (١) بن عمرو بن فضيل عن النبي ﷺ : « قال من أحيأ أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق » . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا يونس بن عبد الأعلى أنا ابن وهب أخبرني جوية بن شريح عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير أنه قال : العرق الظالم هو الرجل يعمر الأرض الخربة وهي للناس قد عجزوا عنها فتركوها حتى خربت .

- **قال أبو محمد :** فهذا عروة سمي هذه الصفقة عرق ظالم وصدق عروة وهذا [هو] (٢) الذي أباحه المالكيون ، وروينا من طريق أحد بن شعيب أنا محمد بن يحيى نا أيوب . وعلى بن مسلم قال محمد بن يحيى : نا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - نا أيوب - هو السخيتاني - ، وقال علي بن مسلم : نا عبد بن عباد المهلبى ثم اتفق أيوب . وعباد كلاهما

عن هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله ﷺ قال :
من أحيا أرضاً ميتة فله فيها أجر وما أكلت العوافي منها فهو له صدقة ،

قال علي : لا معنى لأخذ رأى الامام في الصدقة ولا ما فيه أجر ، ولو أراد المنع من ذلك
لكان عاصياً لله تعالى ، ومن طريق أبي داود نا أحمد بن عبدة الأملى (١) نا عبد الله بن
عثمان نا عبد الله بن المبارك نا نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير
قال : « أشهد أن رسول الله ﷺ قضى أن الأرض أرض الله والعباد عباد الله ومن أحيا
مواتاً فهو أحق به بقاءً بهذا عن النبي ﷺ الذين جاءوا بالصلوات عنه ، ومن طريق
أبي داود نا ابن السرح (٢) نا ابن وهب نا أخير بن يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب
عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة الليثي ، أن رسول الله
ﷺ قال : لا حي إلا لله ولرسوله ، فصح أن ليس للامام أن يحيى شيئاً من الأرض
عن أن نحيها ، ومن طريق أبي داود نا أحمد بن سعيد الدارمي نا وهب بن جرير بن حازم
عن أبيه عن ابن إسحاق عن يحيى بن عروة بن الزبير عن أبيه ، أن رجلاً غرس نخلاً في أرض
غيره قضى رسول الله ﷺ لصاحب الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج
نخله منها ، قال عروة : حدثني رجل من أصحاب رسول الله ﷺ وأكبرهم أنه أبو
سعيد الخدري فأمرأت الرجل يضرب في أصول للنخل (٣) »

قال أبو محمد : هذا هو الحق الذي لا يجوز غيره وعروة لا يتخفى عليه من محبت محبة
من لم أقص ، وقد اعتمر من مكة إلى المدينة مع عمر بن الخطاب وأدركه فنذونه لا تقول
مالك : إنه ان لم ينتفع بالشجر ان قلت كان لغارسها قيمتها مقلوعة أحب أم كره وتركت
لصاحب الأرض أحب أم كره وما يزالون يقضون للناس بأموال الناس المحرمة عليهم
بغير برهان والمتدنى وان ظلم فظلمه لا يحل أن يظلم فيؤخذ من ماله ما لم يوجب الله تعالى
ولا رسوله ﷺ أخذه ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، ومن طريق أبي عبيد
حدثني أحمد بن خالد الحمصي عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر
عن أبيه قال : كان عمر بن الخطاب يخطب على هذا المنبر يقول : يا أيها الناس من أحيا أرضاً ميتة
فهو له ، وجاء أيضاً عن علي فهذا يحضرة الصحابة علانية لا ينكره أحد منهم ، ومن طريق
أبي عبيد نا أحمد بن عثمان عن عبد الله بن المبارك عن حكيم بن زريق قال : قرأت كتاب
عمر بن عبد العزيز إلى أبي من أحيأرضاً ميتة بيتان أو حرث ما لم تكن من أموال قوم

(١) هو بالمدوغم الميم (٢) واسمه أحمد بن عمرو (٣) المصنف تصرف في بعض

ألفاظ الحديث

ابتاعوها أو أحيوا بعضا وتركوا بعضا فأجز للقوم احياءهم وأما ما كان مكشورا فلق جميع المسلمين (١) يأخذون منه الماء أو الملح أو يريحون فيه دوابهم فلاهم (٢) قدم لكوه طيس لأحد أن يفرديه ه وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى بن قيس المازني عن أبيه عن أبيض بن حال - هو المازني - قال : « استقطعت رسول الله ﷺ معدن الملح الذي بمأرب فأقطعني قليل له : أنه بمنزلة الماء العد (٣) قال : فلا إذا ه قال أبو محمد : فان قيل : فقد أقطع رسول الله ﷺ وأقطع أبو بكر - وعمر - وعثمان - ومعاوية فما معنى إقطاعهم ؟ قلنا : أما رسول الله ﷺ فهو الذي له المني والاقطاع والذي لوملك أنسا نارقة حر لكان له عبدا وأما من دونه عليه السلام فقد يفعلون ذلك قطعا للتشاح والتازع ولا حاجة في أحد دونه عليه السلام •

قال أبو محمد : وليس المرعي ممتلكا بل من أحياء فيه فهو له ، ويقال لأهل الماشية : أعزبوا وأبعدوا في طلب المرعي وإنما التملك بالأحياء فقط وبالله تعالى التوفيق ، والرعي ليس أحياء أولو لو كان أحياء لملك المكان من رعاه وهذا باطل متيقن في اللغة وفي الشريعة واحتج بعض المالكيين لقولهم في الصيد المتوحش باستخاف معارضة سميت ، وهو أنه قال : الصيد إذا توحش بمنزلة من أخذ ما من يثر ممتلكه (٤) في نوعاته فانهرق الماء في البئر أيكون شريكا بذلك في الماء الذي في البئر ؟

قال أبو محمد : البئر وأخذ الماء منها لا يخلو أن تكون مباحة أو ممتلكة فان كانت مباحة فله أن يأخذ منها أضعاف ما انهرق له أن شاء وله أن يترك أن شاء كما يترك الناس ما لا قيمة له عندهم من أموالهم ويحبونه لمن أخذه كالنوى . والتبن . والزبل . ونحو ذلك ، ولو أن صاحب كل ذلك لم يطلقه ولا أباح أخذه لأحد لكان ذلك له وما حل لأحد أخذه فلا يحل مال أحد قل أو أكثر إلا بإباحته له أو حيث إباحته الديانة عن الله تعالى ؛ وقد نص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن من اقتطع بيعه حق مسلم أوجب الله له النار ولو كان قضيا من أراك ، فأبى أكثر عندهم - وهم أصحاب قياس برعهم - قضيب أراك أو أيل . أو حمار وحش يساوي كل واحد منهما مالا أو أرض تساوي الأموال وإن كانت البئر ممتلكة فلا يخلو أخذ الماء منها من أن يكون محتاجا إلى ما أخذ أو غير محتاج فان كان محتاجا فله أن يأخذ منها مثل ما انهرق له أو أكثر أو أضعافه إذا احتاج إليه ، وإن

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية « لجميع المسلمين » (٢) في النسخة الحلية . لانهم (٣) هو الدائم الذي لا اقطاع لما دونه ، ووقع في النسخة الحلية بعد قوله العد والمر ، ولم يذكر في النهاية (٤) في النسخة رقم ١٤ . فيتملكه .

كان (١) غير محتاج لم يحز له أخذ شيء من ما فيها لا ما قل ولا ما كثر، فظهر هنـر هذا الجاهل وتخطيـطه .

١٣٤٩ - مسألة - والاحياء هو قلع ما فيها من عشب أو شجر أو نبات بنية الاحياء لانية أخذ العشب والاحتطاب فقط . أو جلبها إليها من نهر . أو من عين . أو حفر بترفيها لسقيها منه . أو حرثها . أو غرسها . أو تريلها . أو ما يقوم مقام التريل من قلع تراب إليها . أو رماد . أو قلع حجارة . أو جرد تراب ملح عن وجهها حتى يمكن بذلك حرثها . أو غرسها . أو أن يختط عليها بخيـط للبناء فذا كله إحياء في لغة العرب التي بها غطينا الله تعالى على لسان نبيه (٢) ﷺ فيكون له بذلك ما أدرك الماء في فوره وكثرته من جميع جهات البئر . أو العين . أو النهر . أو الساقية قد ملكه واستحقه لأنه أحياء ، ولا خلاف في ضرورة الحس واللغة أن الاحتطاب وأخذ العشب للرعى ليس إحياءً وما تولى المرء (٣) من ذلك بأجرائه وأعوانه فهو له لاهم لقول رسول الله ﷺ : « إنما الاعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » .

١٣٥٠ - مسألة - ومن خرج في أرضه معدن فضة . أو ذهب . أو نحاس . أو حديد . أو رصاص . أو قزدير . أو زئبق . أو ملح . أو شب . أو زرنـخ . أو كحل . أو ياقوت . أو زمرد . أو بجمادى . أو رهوبى . أو بلور . أو كزان . أو أى شيء كان فهو له ويورث عنه وله يبعه ولا حق للامام معه فيه ولا لغيره وهو قول أبى حنيفة . والشافعى . وأبى سليمان ووقال مالك : تصير الأرض للسلطان .

قال أبو محمد : وهذا باطل لقول الله تعالى : (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولقول رسول الله ﷺ : « من أحيأ أرضاً ميتة فهي له ولعقبه » ولقوله عليه السلام : « من غصب شبراً من الأرض طوقه يوم القيامة من سبع أرضين » ولقوله عليه السلام : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فليت شعرى بأى وجه تخرج أرضه التي ملك بارت أو التي أحيأ عن يده من أجل وجود المعدن فيها ؟ وما علينا لهذا القول متعلقاً لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية حكيمة . ولا من قول أحد قبله نعله . ولا من قياس . ولا من رأى سديد . ونسأله عن مسجد ظهر فيه معدن أو لو ظهر معدن في المسجد الحرام أو في مسجد رسول الله ﷺ أو في مقبرة للسـدين ؟ أ يكون للامام أخذ المسجد الحرام وأخذ مسجد رسول الله ﷺ والمقبرة فيمنع الناس من كل ذلك

(١) في النسخة الحلية «فان كان» (٢) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية «لسان رسول» الخ (٣) في النسخة الحلية «المؤمن»

ويقطعها من أراد؟ أف لهذا القول وما قد إليه •

١٣٥١ - مسألة - ومن ساق ساقية أو خربيراً أو عينافه ماسقياً كما قدمنا ولا يجزأ أحد بحيث يضر تلك العين أو تلك البئر أو تلك الساقية أو ذلك الثبر أو بحيث يجلب شيئاً من مائها قط لا حريم لذلك أصلاً غير ما ذكرنا لأنه إذا ملك تلك الأرض فقدمك ما فيها من الماء فلا يجوز أخذه له بغير حق • وروينا من طريق اسماعيل بن علي عن رجل عن سعيد بن المسيب • ومن طريق محمد بن مسلم الطائفي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب • أن رسول الله ﷺ قال : حريم البئر المحدثه خمس وعشرون ذراعاً وحريم البئر العادية خمسون ذراعاً • وعن سعيد بن المسيب . ويحيى بن سعيد الأنصاري من قولهما مثل ذلك • وعن أبي هريرة . والشعبي . والحسن حريم البئر أربعون ذراعاً لأعطان الأبل والغنم • وعن ابن المسيب حريم بئر الزرع ثلاث مائة ذراع ، قال الزهري : سمعت الناس يقولون : حريم العين خمسمائة ذراع • وعن عكرمة حريم ما بين العينين مائة ذراع وليس عندما لك في ذلك حد ، وقال أبو حنيفة : حريم بئر العطن أربعون ذراعاً وحريم بئر الناضح ستون ذراعاً من كل جهة إلا أن يكون جلهما أطول ، وحريم العين خمسمائة ذراع ، ولا يعلم لأبي حنيفة سلفاً في قوله بئر الناضح ، وقد خالف المرسى في هذا الحكم ، وقال يحيى بن سعيد في قوله المذكور : هو السنة ، والمالك يكون يحتجون في أصابع المرأة بقول سعيد بن المسيب : هي السنة فهلا احتجوا بها بقول يحيى بن سعيد : هي السنة ؟ •

١٣٥٢ - مسألة - وأما الشرب من نهر غير متملك فالحكم أن السقي للأعلى فالأعلى لاحق للأسفل حتى يستوفي الأعلى حاجته وحق ذلك أن ينطى الماء وجه الأرض حتى لا تشربه ويرجع للجدار أو السياج ثم يطلعه ولا يمسكه أكثر ، وسواء كان الأعلى أحدث ملكاً أو أحياء من الأسفل أو مساوياً له أو أقدم منه ، ولا يملك شرب نهر غير متملك أصلاً ولا شرب سيل وتبطل الدولو والقسمه فيها وإن تقدمت الآن يكون قوم حفروا ساقية وبنوها فلهما أن يتسوما ما بها بقدر حصصهم فيها •

برهان ذلك ما روينا من طريق أبي داود نا أبو الوليد - هو الطيالسي - نا الليث - هو ابن سعد - عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عبد الله بن الزبير قال : « خاصم الزبير رجلاً في شراج الحرة التي يسقون بها فقال الأنصاري للزبير : سرح الماء يمر فأني [عليه] (١) الزبير فقال رسول الله ﷺ : [للزبير] (٢) اسق يا زبير ثم أرسل إلى

(١) الزيادة من سنن أبي داود وهو الحديث مختصر (٢) الزيادة من سنن أبي داود

جارك فغضب الأنصاري وقال : يا رسول الله ان كان ابن عمك قتلون وبجه رسول الله ﷺ ثم قال : اسق ثم احتبس الماء (١) حتى يرجع الى الجدر » .

١٣٥٣ مسألة ومن غرس أشجارا لله ما أظلت أغصانها عند تمامها فان انتثرت على أرض غيره أخذ بقطع ما انتثر منها على أرض غيره . روينا من طريق أبي داود نا محمود بن خالد ان محمد بن عثمان حدثهم قال : نا عبد العزيز بن محمد هو المراد روى عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري : « قال : اختصم [الى رسول الله ﷺ] رجلان في حريم نخلة (٣) فأمر عليه السلام بمجردة من جريدها فذرعت فقضى بذلك يعني بملئها (٤) ؛ وأما انتارها على أرض غيره فلقول رسول الله ﷺ » ان دما . كم أموالكم عليكم جرام ، فلا يحل لاحد الاتفاع بمال غيره الامادامت نفسه له طية بذلك وبالله تعالى التوفيق » .

١٣٥٤ مسألة ومن ترك دابته بفلاة ضائعة فأخذها انسان فقام عليها فصلحت أو عطي ببحر أو نهر فرمى البحر متاعه فأخذها انسان أو غاص عليه انسان فأخذها فكل ذلك لصاحبه الأول ولا حق فيه لمن أخذ شيئا منه لقول رسول الله ﷺ : « ان دما . كم وأموالكم عليكم حرام » وقد جاء في ذلك خلاف كاريون من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور - هو ابن العتمر - عن عبيد الله (٥) بن حميد الحميري قال : سمعت الشعبي يقول : من قامت عليه دابته فتر كها فهي لمن أحيأها فقلت له : عن يابا عمرو ؟ قال : ان شئت عدت لله كذا وكذا من أصحاب رسول الله ﷺ . ومن طريق سعيد بن منصور نا خالد - هو ابن عبيد الله الطحان الواسطي - نا مطرف - هو ابن طريف - عن الشعبي في رجل سيب دابته فأخذها رجل فأصلحها فقال الشعبي : هذا قد قضى فيه ان كان سييها في كلاً . وأمن . وما . فصاحبها أحق بها وان كان سييها في مخافة أو مفازة (٦) فالذي أخذها أحق بها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة عن عثمان بن غياث (٧) قال : سئل الحسن عن ترك دابته بأرض قفر فأخذها رجل فقام عليها حتى صلحت ؟ قال : هي لمن أحيأها ، قال : وسئل الحسن عن السفينة تفرق في البحر فيما متاع لقوم شتى ؟ فقال :

(١) في سنن أبي داود ثم احبس الماء . (٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) أي في أرض حول النخلة قريبا منها (٤) أي جدر فقامتها وذرعا ، وجاء التصريح بذلك في سنن أبي داود فوجدت سبعة أذرع ، وفي رواية « خمسة أذرع » (٥) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية « عبد الله » مكبرا وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب (٦) في النسخة رقم ١٤ والحلية وفي مفازة أو مخافة ، (٧) في النسخة رقم ١٦ « عثمان بن عتاب » وهو تصحيف

ما ألقى البحر على ساحله ومن غاص على شيء فاستخرجه فهو له .
 قال أبو محمد : وهو قول الليث ولقد كان يلزم من شئ يقول صاحب لا يعرف له
 مخالف أن يقول بغير الشئ . والحسن لأنه عن جماعة من الصحابة لا يعرف له مخالف منهم .
 ١٣٥٤ - مسألة - (١) ولا يلزم من وجد متاعه لنا أخذه أن يؤدي إلى الذي وجدته
 عنده ما أتفق عليه لأنه لم يأمره بذلك فهو متطوع بما أتفق . رويانم طريق سعيد بن
 منصور ناهشيم أنادود بن أبي هند عن الشعبي أن رجلا أضل بعيره له نضوا فأخذه رجل
 فأتفق عليه حتى صلح وسمي فوجده صاحبه عنده فخاصمه إلى عمر بن عبد العزيز ف قضى
 له بالفقة ورد الدابة إلى صاحبا قال الشعبي : أما أنا فأقول : يأخذ ماله حيث وجدته
 سمينا أو هزولا ولا شيء عليه . (المرق)

١٣٥٥ - مسألة - ولكل أحد أن يفتح ماشاء في حائطه من كوة أو باب
 أو أن يهدم إن شاء في دار جاره أو في درب غير نافذ أو نافذ ويقال لجاره : ابن في حقل
 ما تشرته على نفسك إلا أنه يمنع من الاطلاع فقط وهو قول أبي حنيفة . والشافعي .
 وأبي سليمان ، وقال مالك : يمنع من كل ذلك .

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأن كل ذي حق أولى بحقه ، ولا يحل للجار أن يتنعم
 بحائط جاره إلا حيث جاء النص بذلك ، ولا فرق بين أن يهدم حائطه فلا يكلف بنيانه
 ويقول لجاره : استر على نفسك أن شئت وبين أن يهدم هو حائط نفسه ، ولا فرق بين
 السقف والاطلاع منه وبين قاع الدار والاطلاع منه ، ولا فرق بين فتح كوة للضوء
 وبين فتحها هكذا (١) وكلا الأمرين يمكن الاطلاع منه ولم يأت قط قرآن ولا سنة .
 ولا روي أسقيمة . ولا قول صاحب يمنع المرمه من أن يفتح في حقه وفي حائطه ماشاء ، فإن
 احتجوا بالخبر « لا ضرر ولا ضرار » فهذا خبر لا يصح لأنه إنما جاء مرسلًا أو من
 طريق فيها زهير بن ثابت وهو ضعيف إلا أن معناه صحيح ، ولا ضرر أعظم من أن يمنع
 المرمه من التصرف في مال نفسه مراعاة لنفع غيره فهذا هو الضرر حقًا ، وأما الاطلاع
 فتمه واجب لما روينا من طريق البخاري نا علي بن عبد الله بن المديني ناسفيان بن عيينة
 نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال أبو القاسم عليه السلام : « لو أن امرأ أطلع
 عليك بغير إذن فخذته بصيا ففقت عينه لم يكن عليك جناح » ورويناه أيضا من طريق
 أخرى بصحابة (٢) وهو أصح .

(١) وقم في صفحة ٢١٠ غلط في رقم ١٣٢٩ وتسلسل إلى هنا (٢) في النسخة رقم ١٤

« بين فتحها لذلك » (٣) رواية النسخة المطبوعة بصحابة ، ج ٩ ص ١٩

١٣٥٦ مسألة وليس لأحد أن يرسل ماء سقفه أو داره على أرض جاره أصلاً فإن أذن له كان له الرجوع متى شاء لقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فاطلاقه ماء داره على أرض جاره تصرف منه في مال غيره وهو عليه حرام والأذن في ذلك إنما هو مادام إذا لم يملكه الرقة والأذن في شيء مما اليوم غير مالم يؤذن له فيه غدا بلا شك وبالله التوفيق .

١٣٥٧ مسألة ولا يجوز لأحد أن يدخل على جاره لأنه أذى وقد حرم الله تعالى أذى المسلم ، ولكل أحد أن يعلى ببنائه ماشاء وإن منع جاره الرياح والشمس لأنه لم يباشر منه بغير ما أبيع له ، ولكل أحد أن يبني في حقه ماشاء من حمام أو فرن أو رصى أو كند (١) أو غير ذلك إذ لم يأت نص بالمنع من شيء من ذلك . **١٣٥٨ مسألة** ولا يعمل لأحد أن يمنع جاره من أن يدخل خشباً في جداره ويجبر على ذلك أحب أم كره إن لم يأذن له ، فإن أراد صاحب الحائط هدم حائطه كان له ذلك وعليه أن يقول لجاره : دعم خشبك أو انزعه فاني أهدم حائطي ، ويجبر صاحب الخشب على ذلك لما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال : لا يمنع أحدكم جاره أن يفرز خشبة في جداره ثم يقول أبو هريرة : مالي أراكم عنها معرضين والله لأروين بها بين أكتافكم » (٢) فهذا قول أبي هريرة ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم وهو قول أصحابنا ، وقال أبو حنيفة : ومالك : ليس له أن يضع خشبة في جدار جاره . **قال أبو محمد** : وهذا خلاف مجرد للخبر وما نعلم لهم حجة أصلاً إلا أن بعضهم ذكر قول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » .

قل على : الذي قال هذا هو الذي قال ذلك وقوله كله حق وعنه الله تعالى ، وكله واجب علينا السمع له والطاعة وليس يعضه معارضا لبعض قال الله تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) والذي قضى بالشفعة واسقاط الملك بعد تمامه . وإبطال الشراء بعد صحته . وقضى بالمأقاة . وإن يفرموا مالم يحنوا . وأباح أمرهم في ذلك أجبر الم كرموا هو الذي قضى بأن يفرز الجار خشباً في جدار جاره ونهى عن منعه من ذلك ، ولو أنهم استعملوا هذا الحكم حيث أباحوا ثم التخل وكراء الدار المنصوبة كل ذلك لم يشتره من الغاصب بالباطل لكان أولى بهم ،

(١) كذا في جميع النسخ (٢) ورواه أيضاً أبو داود في سننه من طريق مسدد . وابن أبي خنفة عن صفيان عن الزهري الخ

والواجب استعمال جميع السن فقول : أموالنا حرام على غيرنا إلا حيث أباحها الذي حرمها ، وقال بعضهم : قد روى هذا الخبر خشبة بالنصب على أنها واحدة قلنا : فأنتم لا تجيزون له لا واحدة ولا أكثر من واحدة فأى واحدة لكم في هذه الرواية ؟ وكل خشبة في العالم فهي خشبة وليس للجار منع جاره من أن يضعها في جداره فالحكم واحد في كلتا الروايتين وبالله تعالى التوفيق .

١٣٥٩ مسألة وكل من ملك ما في نهر حفره أو ساقية حفرها أو عين استخرجها أو بئر استنبطها فهو أحق بماء كل ذلك مادام محتاجا إليه ولا يحل له منع الفضل بل يجبر على بذله لمن يحتاج إليه ولا يحل له أخذ عوض عنه لا ببيع ولا غيره مما روينا من طريق جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : ولا يمنع فضل الماء لمن يع به الكلاء ، ومن طريق أبي داود . نالنفلي (١) ناداود بن عبد الرحمن الطمار عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال عن إياس بن عبدقل : نهى (٢) رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء .

١٣٦٠ مسألة وما غلب عليه الماء من نهر أو نضح . أو سيل فاستنار (٣) فهو لصاحبه كما كان قانا تنقل عنه يوماماولو بعد ألف عام فهو له ولورثته ، وما رمى النهر من أحد عدوته (٤) إلى أخرى فهو باق بحسبه كما كان لمن كان له ، وقال المالكيون : بخلاف ذلك وهذا باطل لأن تبدل (٥) مجرى الماء لا يسقط ملكا عن مالكه ولا يحل مالا محرما لمن حرمه الله تعالى عليه ، وهذا حكم في الدين بلا برهان قال رسول الله ﷺ : إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام .

١٣٦١ مسألة ولا تكون الأرض بالأحياء الأسلم وأما الذي فلا لقول الله تعالى : إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده ، وقوله تعالى : (إن الأرض يرثها عبادي الصالحون) ونحن أولئك لا الكفار ، فمن الذي أورثنا الله تعالى الأرض فله الحمد كثيرا (٦) .

(١) هو عبد الله بن محمد شيخ أبي داود السجستاني (٢) في سنن أبي داود أنه أن رسول الله ﷺ نهى ، الخ ، والحديث الذي قبل هذا أيضا في سنن أبي داود بالسند الذي ذكره المصنف (٣) في النسخة الحالية و فاستعذر (٤) ثنية دعوة بضم العين وكسرها بجانب النهر وحاته (٥) في النسخة رقم ١٦٦ ، تبديل ، (٦) تم الجزء الثالث من كتاب المحل من النسخة رقم ١٤ وقد ذكرنا نسخها ومصححها تاريخ كتابتها أنها خمس بقين من جمادى الأولى سنة ثمانين وسبعمائة و لله الحمد والمنة

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الوكالة

١٣٦٢ مسألة الوكالة جائزة في القيام على الأموال والتذكية. وطلب الحقوق واعطائها. وأخذ القصاص في النفس فادونها وتبليغ الانكاح والبيع. والشراء. والاجارة. والاستجار، كل ذلك من الحاضر والغائب سواء من المريض والصحيح سواء، وطلب الحق كله واجب بغير توكيل الآن يرى. صاحب الحق من حقه. برهان ذلك بمقتضى رسول الله ﷺ والولاية لأقامة الحدود. والحقوق على الناس. ولاخذ الصدقات وتفريقها؛ وقد كان بلال على نفقات رسول الله ﷺ، وقد كان له نظار على أرضه بغير. وقدك، وقد روي في كتاب الأضاحي من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عامر [الجهني] عن رسول الله ﷺ أنه أعطاه غنما يقسمها بين أصحابه، وذكرنا في الحج من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه وأن أقسم جلودها وجلالها». ومن طريق أبي داود ناعيد الله بن سعد ابن إبراهيم بن سعدنا [عمي - هويعة بن إبراهيم نا] (١) أبي هو إبراهيم بن سعد - عن محمد بن إسحاق عن أبي نعيم وهب بن كيسان قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: أردت الخروج إلى خيبر فقال لي رسول الله ﷺ: «إذا أتيت وكيلى بغير (٢) فخذ منه خمسة عشر مسقا فان ابغى منك آية فضع يدك على ترقوته (٣)، وفي هذا الخبر تصديق الرسول إذا علم الوالى بصدقه (٤) بغير بينة. ومن طريق مسلم ناسلة ابن شبيب نا الحسن بن أعين نا معقل عن أبي قزعة الباهلي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري فذكر حديث التمر، وإن رسول الله ﷺ قال: «ويعاثرها واشتروا لنا من هذا» ومن طريق أبي داود نا حجاج بن أبي يعقوب (٥) الثقي حدثنا معلى بن منصور نا عبد الله بن المبارك حدثنا معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أم حبيبة أم المؤمنين أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش فأت بأرض الحبشة فزوجها النجاشي النبي ﷺ وأمرها عنه أربعة آلاف وبعث بها إلى رسول الله ﷺ مع شرحبيل بن حسنة، وهذا خبر منقول قل الكافة وأمر عليه السلام بأخذ التود (١) الزيادة من سنن أبي داود والحديث اختصره المصنف (٢) سقط لفظ «خير» من النسخة رقم ١٤ (٣) هو العظم الذي بين ثفرة البحر والماتق (٤) في النسخة رقم ١٦ «بصدقه» (٥) في النسخة رقم ١٤ «نا حجاج نا يعقوب»، وهو غلط

وبالرجم وبالجلد . وبالقطع . ومن طريق أبي داود نا عبيد الله بن عمر بن ميسرة نا حامد ابن زيد عن يحيى بن سعيد الانصارى عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حشمة . ورافع ابن خديج أن محصة بن مسعود . وعبيد الله بن سهل انطلقا إلى خير (١) ففرقا في النخل فقتل عبيد الله بن سهل فاتهموا اليهود فجاء أخوه عبد الرحمن بن سهل وابنا عمه حريصة ومحصة إلى رسول الله ﷺ (٢) فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه وهو أصغرهم فقال رسول الله ﷺ : والكبر الكبر أو قال : ليبدأ الأكبر فتكلم في أمر صاحبهما ، وقال أبو حنيفة : لا قبل بتوكيل حاضر ولا منه كان غائبا على أقل من مسيرة ثلاث إلا أن يكون الحاضر أو من ذكرنا مريضا إلا برضى الخصم ، وهذا خلاف السنة وتحديد بلا برهان (٣) وقول لا نعلم أحدا قاله قبله . وقال المالكيون : لا تنكلم في الحقوق إلا بتوكيل صاحبها وهذا باطل لما ذكرنا . ولقول الله تعالى : (كونوا قوامين بالقيسط شهدا لله) وقوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) فواجب بما ذكرنا انكار الظلم وطلب الحق لحاضر وغائب مالم يترك حقه الحاضر سواء بتوكيل أو بغير توكيل ، وطلب الحق قد وجب ولا يمنع من طلبه قول القائل لعل صاحبه لا يريد طلبه ويقال له : قد أمر الله تعالى بطلبه فلا يسقط هذا اليقين ما يتوقفه بالظن .

١٣٦٣ مسألة ولا يجوز وكالة على طلاق ولا على عتق ولا على تدين . ولا على رجعة ولا على اسلام ولا على توبة . ولا على اقرار . ولا على إنكار ولا على عقد الهبة . ولا على الففو . ولا على الابراء . ولا على عقد ضمان . ولا على ردة . ولا على قذف . ولا على صلح . ولا على انكاح مطلق بغير تسمية المنكحة والتاكح لأن كل ذلك إلزام حكم لم يلزم قط . وحل عقد ثابت . ونقل ملك بلقط ، فلا يجوز أن يتكلم أحد عن أحد إلا حيث أوجب ذلك نص ولا نص على جواز الوكالة في شيء . من هذه الوجوه ، والأصل أن لا يجوز قول أحد على غيره ولا حكمه على غيره لقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) وكل ما ذكرنا كسب على غيره وحكم بالباطل فلا يحضيه أحد على أحد وبالله تعالى التوفيق .

١٦٦٤ مسألة ولا يحل للوكيل تدين ما أمر به موكله فان فعل لم ينفذ فله فان مات ضمن لقول الله تعالى : (ولا تقعدوا انه لا يحب المعتدين) ولقوله تعالى : (فمن

(١) في سنن أبي داود قبل خير . (٢) في سنن أبي داود فأتوا النبي ﷺ (٣) في النسخة

اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فوجب من هذا أن من أمره موكلة بأن يتابع له شيئا بشئ مسمى أو يدعه له بشئ مسمى فباعه أو ابتاعه بأكثر أو بأقل ولو بئس فإزالم يلزم الموكل ولم يكن البيع له أصلا ولم ينفذ البيع لأنهم يؤمر بذلك ، فلو وكله على أن يبيع له أو يتابع له أو يتابع له بما يساوى أو باع بذلك لزوم والا فهو مردود ، وكذلك من ابتاعه لا خرا أو باع له بغير أن يأمره لم يلزم في البيع أصلا ولا جاز لا آخر امضاؤه لأنه امضاء باطل لا يجوز وكان الشراء لازما للوكيل وماعدا هذا هو قول بلا برهان . وحكم بالباطل • واحتج قوم في إجازة ذلك بحديث عروة البارقي . وحكم ابن حزم • أن رسول الله ﷺ أمر كل واحد منهما بأن يتابعه عشرة عدا بدينار فابتاعا عشرين فباع أحدهما بدينار وأنى به إلى النبي ﷺ وبالشاة • وهما خبران منقطعان لا يصحان •

١٣٦٥ - مسألة - وقيل الوكيل ناقض فيما أمره الموكل لازم (١) للوكل مالم يصح عنده أن موكله قد عزله فإذا صح ذلك عنده لم ينفذ حكمه من حيثئذ ويفسخ ما فعل ، وأما كل ما فعل بمأمره به الموكل من حين عزله إلى حين بلوغ الخبر إليه فهو نافذ . طالت المدة بين ذلك أو قصرت ، وهكذا القول في عزل الإمام للامير . وللوالى . وللقاضى ، وفي عزل مؤلف لما جعل اليهم أن يولوه ولا فرق لأن عزله بغير أن يعلم به أن يولوه وأطلقه على البيع وعلى الابتاع وعلى التذكية . والقصاص . والانتكاح لمساءة ومسمى خديعة (٢) وغش قال الله تعالى : (يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم) وقال رسول الله ﷺ : • من غشنا فليس منا • فعزله له باطل إلا أن يقول أو يكتب إليه أو يوصى إليه إذا بلغك رسول قد عزلك فهذا صحيح لأنه أن يتصرف في حقوق نفسه كما يشاء فإذا بلغه قد صح عزله وليس للخصم أن يمنع من بخاصه من عزل وكيه وتولية آخر لأن التوكيل في ذلك قد صح ولا برهان على أن للخصم منه من عزل من شاء وتولية من شاء . (فان قيل :) أن في ذلك ضررا على الخصم قلنا : لا ضرر عليه في ذلك أصلا بل الضرر كله هو المنع من تصرف المرء في طلب حقوقه بغير قرآن أو جوب ذلك . ولا سنة ، وهذا هو الشرع الذي لم يأذن الله تعالى به •

١٣٦٦ مسألة والوكالة تبطل بموت الموكل بلغ ذلك إلى الوكيل أولم يبلغ بخلاف موت الإمام فإنه مات قالولة كلمه نافذة أحكامهم حتى يزلهم الإمام الوالى ، وذلك لقول الله تعالى : (ولا تسب كل نفس إلا عليها) والمال قد انتقل بموت الموكل إلى ورثته فلا يجوز في ما لهم حكم من لم يولوه وليس كذلك الإمام لأن المسلمين لا بد

(١) في النسخة رقم ١٦ ، نافذ ، (٢) قوله خديعة هو خبر عن قوله قبل • لأن عزله • النسخ

لمن يقوم بأمرهم وقتل أرا رسول الله ﷺ ورضى عنهم بموتة كلهم فتولى الأمر خالد بن الوليد من غير أن يؤمره رسول الله ﷺ حتى رجع بالمسلمين وصوب عليه السلام ذلك ، وقدمات عليه السلام وولاته باليمن . ومكة والبحرين وغيرها ففدت أحكامهم قبل أن يلغى موتة عليه السلام لم يختلف في ذلك أحد من الصحابة رضى الله عنهم وبالله تعالى التوفيق .

كتاب المضاربة وهى القراض

١٣٦٧ - مسألة - القراض كان فى الجمالية . وكانت قريش أهل تجارة لا معاش لهم من غيرها وفيهم الشيخ الكبير الذى لا يطيق السفر . والمرأة . والصغير . واليتيم فكانوا وذو الشغل والمرضى (١) يعطون المال مضاربة لمن يتجر به بجزء مسمى من الربح فأقر رسول الله ﷺ ذلك فى الاسلام وعمل به المسلمون عملا متيقنا لا خلاف فيه ولو وجد فيه خلاف ما ألقت اليه لأنه قل كالمقصد كافة الزمن (٢) رسول الله ﷺ وعليه بذلك ، وقد خرج ﷺ فى قراض بمال خديجة رضى الله عنها .

١٣٦٨ - مسألة - والقراض انما هو بالتخير . والدرام ولا يجوز بغير ذلك الا بأن يعطيه العرض فيأمره ببيعه ضمن محدد وبأن يأخذ الثمن فيعمل به قراضا لأن هذا يجمع عليه وما عداه مختلف فيه ولا نص بإيجابه . ولا حكم لاحد فى ما له إلا بما أباح له النص ، ومن منع من القراض بغير التخيير . والدرام الشافى . ومالك . وأبو حنيفة . وأبو سليمان . وغيرهم .

١٣٦٩ - مسألة - ولا يجوز القراض الى أجل مسمى أصلا الا ما جاء به نص . أو اجماع ، ولا يجوز أن يشترط عبدا يعمل معه أو أجنبيا يعمل معه أو جزءا من الربح لفلان لأنه شرط ليس فى كتاب الله عز وجل فهو باطل ، وأما المالكيون . والشافعيون فتأقضا هنا قالوا فى القراض كائنا . وقالوا فى المساقاة : لا تجوز البتة الا الى أجل مسمى ، وكذلك قالوا فى المزارعة فى الموضع الذى أجازوها فيه ولا فرق بين شئ من ذلك مع خلافهم فى المزارعة . والمساقاة البتة الواردة فى ذلك تركوا التماس أيعناء وبالله تعالى التوفيق .

١٣٧٠ - مسألة - ولا يجوز القراض الا بأن يسميا السهم الذى يتقارضان

(١) فى السنن رقم ١٤ «فكانوا ذو الشغل والمرضى الخ . وفى التسخن الخلية والصغير وذو الشغل والمرضى فكانوا الخ (٢) فى السنن رقم ١٤ الى زمانه

عليه من الربح كدس . أو ربيع . أو ثلث . أو نصف . أو نحو ذلك وبيننا الكل واحد منهما من الربح لأنه ان لم يكن هكذا لم يكن قراضا ولا عرفا ما يعمل العامل عليه فهو باطل والله تعالى التوفيق .

١٣٧١ - مسألة - ولا يحل للعامل أن يأكل من المال شيئا ولا أن يلبس منه شيئا لا (١) في سفر ولا في حضر . وروينا من طريق (٢) عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال : ما أكل المضارب فهو دين عليه وصح عن ابراهيم . والحسن أن نفقته من جميع المال قال ابراهيم : وكسوته كذلك قال ابن سيرين ليس كذلك ، وقلنا هنا هو قول الشافعي . وأحمد . وأبي سليمان ، وقال أبو حنيفة . ومالك : أما في الحضر فكما قلنا وأما في السفر فيأكل منه ويكتسب منه ويركب منه بالمعروف إذا كان المال كثيرا أو لا فلا إلا أن مالك قال له : في الحضر أن يتغذى منه بالاطلس ، وهذا تقسيم في غاية الفساد لأنه بلا دليل وليت شعري ما مقدار المال الكثير الذي أباحوا هذا فيه وما مقدار القليل الذي منعه فيه وهذا كله باطل لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فلا يجوز اشتراطه فان لم يشترط فهو أكل مال بالباطل ، ثم أيضا يعود المال إلى الجاهالة فلا يدري ما يخرج منه ولا ما يبقى منه وقليل الحرام حرام ولو أنه مقدار ذرة وكثير الحلال حلال ولو أنه الدنيا وما فيها ، فان قالوا هو ساع (٣) في مصلحة المال قلنا نعم فكان ماذا ؟ وإنما هو ساع لربح يرجوه قائما يسمى في حظ (٤) نفسه .

١٣٧٢ - مسألة - وكل ربح ربحا فلهما أن يتقاسما فان لم يفعلا وترك الا امر بحسبه ثم خسر في المال فلا ربح للعامل وأما إذا اقتسا الربح فقد ملك كل واحد منهما ما صار له فلا يسقط ملكه عنه لأنهما على هذا قايما ولا على أن يكون لكل واحد منهما حظ من الربح فإذا اقتسما فهو عقدهما المتفق على جوازه فان لم يقتسما فقد تطوعا بترك حقهما وذلك مباح .

١٣٧٣ - مسألة - ولا ضمان على العامل فيما تلف من المال ولو تلف كله ولا فيما خسر فيه ولا شيء . له على رب المال إلا أن يتعدى أو يضيع فيضمن لقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام »

(١) سقط لفظ « لا » من النسخة رقم ١٤ (٢) الجار والمجرور سقط من النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلبية (٣) في النسخة رقم ١٦ - « انما ساع » (٤) في النسخة رقم ١٤ « في حفظ » وهو غلط

١٣٧٤ - مسألة - وأيهما اراد ترك العمل فله ذلك ويجبر العامل على بيع السلح معجلا خسر أو ربح لأنه لامدة في القراض فاذا ليس فيه مدة فلا يجوز أن يجبر الاي منهما على التماذي في عمل لا يريده أحدهما في ماله ولا يريده الآخر في عمله ولا يجوز التأخير في ذلك لأنه لا يدري كم يكون التأخير ؟ وقد تسمو قيمة السلح وقد تحط فاجاب التأخير في ذلك خطأ ولا يلزم أحدا أن يبيع ماله لغيره ليموله به ، والمعجب بمن ألزم مهنا إجبار صاحب المال على الصبر حتى يكون للسلح سوق ليمون بذلك العامل من مال غيره وهو لا يرى إجباره على تدارك من يموت جوعا من ذوى رحمه أو غيرهم بما يقيم رفقته: وهذا عكس الحقائق وبالله تعالى التوفيق •

١٣٧٥ - مسألة - وإن تعدى العامل فريح فإن كان اشترى في ذمته ووزن من مال القراض فتحكه حكم الناصب وقد صار ضامنا للمال إن تلف (١) أو مات تلف منه بالتعدى ويكون الربح له لأن الشرى له ، وإن كان اشترى بمال القراض نفسه فالشرى فاسد مفسوخ فإلزم يوجد صاحبه البائع منه فالربح للسالكين لأنه مال لا يعرف له صاحب ، وهذا قول النخعي ، والشعبي ، وحامد بن أبي سليمان ، وابن شبرمة ، وأبي سليمان وبالله تعالى التوفيق •

١٣٧٦ - مسألة - وأيهما مات بطل القراض أما في موت صاحب المال فلا ن المال قد صار للورثة وقد قال رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» وأما في موت العامل فقول الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) وعقد النى له المال إنما كان مع الميت لأمع وارثه إلا أن عمل العامل بعد موت صاحب المال ليس تعديا وعمل الوارث بعد موت العامل لإصلاح للمال (٢) وقد قال الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى) فلا ضمان على العامل ولا على وارثه إن تلف المال بغير تعدى ويكون للربح كله لصاحب المال أو لوارثه ويكون للعامل مهنا أو لورثته أجر مثل عمله فقط لقوله تعالى: (والحرمت قصاص) فحرمة عمله يجب له أن يقاص بمثله لأنه محسن معين على بر وبالله تعالى التوفيق •

١٣٧٧ - مسألة - وإن اشترى العامل من مال القراض جارية فوطئها فهو زان عليه حد الزنا لأن أصل الملك لغيره وولده منها رقيق لصاحب المال ، وكذلك وله الماشية .

(١) في النسخة رقم ١٦ «وإن تلف» بزيادة . واو ولا شيء ، وسقطت جملة «وإن تلف» من النسخة الحلية (٢) في النسخة رقم ١٤ «وعلى الوارث بعد موت العامل إصلاح للمال ، والصواب ما هنا لأن الكلام الذى بعده يعين ما هنا والآية كذلك

ومر الشجر ، وكري الدور لأنه شئ حدث في ماله وانما للعامل حظه من الربح فقط ولا يسمى ربحا إلا ما نبي بالبيع فقط وبالله تعالى التوفيق .

كتاب الاقرار

١٣٧٨ - مسألة - من أقر لآخر أو لله تعالى بحق في مال . أودم . أو بشر فوكان المقر عاقلا بالغ غير مكروه وأقر إقرارا تاما ولم يصلح بما يفسده فقد لزمه ولا رجوع له بعد ذلك ، فان رجعه لم ينفع برجوعه وقد لزمه ما أقر به على نفسه من دم . أو حد . أو مال ، فان وصل الاقرار بما يفسده بطل كله ولم يلزمه شئ . لا من مال . ولا نفقود . ولا حد مثل أن يقول : فلان على مائة دينار ، أو يقول : قذفت فلانا بالزنا ، أو يقول : زنت ، أو يقول : قتل فلانا أو نحو ذلك فقد لزمه فان رجع عن ذلك لم يلغف ، فان قال : كان لفلان على مائة دينار وقد قضيتها ياها ، أو قال : قذفت فلانا وأنا في غير عقلي ، أو قتل فلانا لأنه أراد قتلي ولم أقدر على دفعه عن نفسي ، أو قال : زنت وأنا في غير عقلي أو نحو هذا فان هذا كله يسقط ولا يلزمه شئ ، والحرة . والعبد . والذكر . والأنثى ذات الزوج . والكر ذات الأب . واليتيمة فيما ذكرنا سواء ، وانما هذا كله إذا لم تكن (١) بينة فإذا كانت اليانة فلامعنى اللانكار ولا للاقرار . ورويان من طريق مسلم نا هدا بن خالد نا همام - هو ابن يحيى - نا قتادة عن أنس أن جارية توجدها رأسها قد رضى بين حجرين فسألوها من صنع هذا بك ؟ فلان فلان حتى ذكروا يهوديا فأومأت برأسها فاخذ اليهودي فأقر فامر به (٢) رسول الله ﷺ أن يرض رأسه بالحجارة . ومن طريق مسلم نا محمد بن روح أنا الليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة [ابن مسعود] (٣) عن أبي هريرة . وزيد بن خالد الجهني قد كراه الحديث وفيه قول القائل : ان ابني كان عفيفا على هذا فرفى بإمرائه وأنا أخبرت أن على ابني الرجم فافتدت منه بمائة شاة ووليدة فقال رسول الله ﷺ : والذي نفسى بيده لا تضين بينكما بكتاب الله الوليدة والتمرد وعلى ابنك جلوسا ثم تفرغ عام اغديا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارحها ففدا عليها فاعترفت فامر بها رسول الله ﷺ فرجعت ، قتل عليه السلام بالاقرار ورجم به ورده المالك من كان يده الى غيره ، وأما إذا وصل به ما يفسده فلم يقرب شئ . ولا يجوز أن يلزم بعض اقراره ولا يلزم سائرته لأنهم يوجب ذلك قرآن . ولا سنة . ولا اجماع .

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية « ما لم تكن بينة » (٢) سقط لفظ به من النسخة

رقم ٦٦ وهو موجود في صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٧ (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٦

وقد تناقض منها المخالفون قالوا : ان قال : له على دينار اربع دينار فهو كاقال ، وان قال : ابتعت منه داره بمائة دينار فأنكر الآخر البيع وقال : قد أقر لي بمائة دينار وادعى ابتياع دارى فانهم لا يقضون عليه بشئ. أصلا وهذا تناقض ظاهر ، وقال مالك : من قال : أحسن الله جزاء فلان فانه (١) أسلفنى مائتى دينار وأهلنى حتى أدبيتها كلها اليه فانه لا يقضى لذلك الفلان عليه بشئ" إن طلبه بهذا الاقرار ، ولا يختلفون فيمن قال : قلت رجلا مسلما الآن أمامكم أوقال : أخذت من هذا مائة دينار الآن بمحضرتكم فانه لا يقضى عليه بشئ" ولم يقولوا : انه أقر ثم ندموا ولا أخفوا يعض قوله دون بعض وهذا تناقض ظاهر . ورويان من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن القاسم بن محمد ابن أبى بكر الصديق أن رجلا استضاف ناسا من هذيل فأرسلوا جارية تحنط فأعجبت الضيف فقيمها فأرادها فامتعت فصار كها فأنفقت فرمته بحجر فقصت كبده فأت فأت أهلها فأخبرتهم فأتوا عمر بن الخطاب فأخبروه فقال عمر : قتل الله لا يردى والله أبدا . ومن طريق حماد بن سلة عن ثابت البنانى . وحيد . ومطرف كلهم عن عبد الله ابن عبيد بن عمير قال . غزا رجل غلف على امرأته رجل من يهود فربه رجل من المسلمين عند صلاة الفجر وهو يقول :

وأثمت غره الاسلام منى . خلوت بعره ليل التمام

أبيت على ترائبها ويمسى . على جرداء لاحقة الحزام

كانت مجامع الريلات منها . قيام ينهضون الى قسام (٢)

فدخل عليه فضر به بسيفه حتى قتله (٣) فجاءت اليهود يطلبون دمه فجاء الرجل فأخبره بالامر فأبطل عمر بن الخطاب دمه . ومن طريق محمد بن المثنى ناعبد الله بن ادريس الأودى ناعاصم بن كليب عرايه عن أبى موسى الأشعرى قال : أتيت وأما باليمن بأمرأة فأنها؟ قالت : ماتت عن امرأة حبلى ثيب من غير يمل أما والله ما خاللت خليلا ولا عادت خذنا منذ أسلمت ولكنى بينا أنا نائمة بضاء يلقى فوالله ما يقضى الا الرجل حين ركبني وألقى في بطنى مثل الشهاب فقال فكنت فيها إلى عمر [بن الخطاب] فكتب الى أن وافق بها وبناس من قومها فوافيته بها في الموسم فسال عنها قومها؟ فأتوا خيرا وسألها فأخبرته كما أخبرتي فقال عمر : شابة تهاية تومت قد كان ذلك يضل فمارها

(١) سقط لفظ "فانه" من النسخة رقم ١٤ (٢) التراب عظام الصدر ، والريالات

جمع ربة باطن التخذ يكثر ويحرك قال الاصمعي : الأنصع التحريك ، والقمام الجماعة من

الناس (٣) في النسخة رقم ١٦ "حتى مات" .

عمر وكساهما وأوصى بهما قوما خيرا ، وهذا خبر في غاية الصحة . ومن طريق حماد بن سلمة عن عامر بن أبى الحكم عن الحسن أن رجلا رأى مع امرأته رجلا قتلته فارتفعوا إلى عثمان بن عفان فأبطل دمه . ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب . وسليمان بن يسار قال جميعا : ان رجلا أتى امرأة لبلال فجعلت تستصرخ فلم يصرخها أحد فلارأت ذلك قالت : رويدك حتى أمتد وأتيا فأخذت فمرا (١) فقامت خلف الباب فلما دخل ثلثت (٢) برأسه فارتفعوا إلى الضحاك بن قيس فأبطل دمه . ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا أبو عتبة أن رجلا دعى على رجل ألف درهم ولم تكن له بينة فاختمنا إلى عبد الملك بن يعلى فقال : قد كانت له عندي ألف درهم فقضيتها (٣) فقال : أصلحك الله قد أقر فقال له عبد الملك بن يعلى : ان شئت أخذت بقوله أجمع وان شئت أبطلته أجمع ، عبد الملك بن يعلى من التابعين ولى قضاء البصرة . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : من أقر بشئ في يده فالقول قوله . ومن طريق حماد بن سلمة عن إياس بن معاوية قال : كل من كان في يده شئ فالقول فيه قوله ، وقولنا فإذا كرنا هو قول عثمان البتي . وأبى سليمان . وأحد قولى النافى ، وأما الرجوع عن الاقرار فكلمهم متفق على ما قلنا الا فى الرجوع عن الاقرار بما وجب الحد فان الخيفين . والمالكين قالوا : ان رجعا لم يكن عليه شئ . وهذا باطل والقوم أصحاب قياس يزعمهم فلا قاسوا الاقرار بالحد على الاقرار بالحقوق سواء ؟ وأيضا فان الحد قد لزمه باقراره فن ادعى سقوطه برجوعه فقد ادعى ما لا يبرهان له به ، واحتجوا بشيئين . أحدهما (٤) حديث ماعز . والثاني أن قالوا : ان الحدود تدرأ بالشبهات .

قال على : أما حديث ماعز فلا حاجة لهم فيه أصلا لانه ليس فيه ان ماعزا رجع عن الاقرار البتة لا بنص . ولا بدليل . ولا فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ان رجع عن اقراره قبل رجوعه أيضا البتة فكيف يستحل مسلم أن يموه على أهل الغلبة بخبر ليس فيه شئ . ماعز عم ؟ واما روى عن بعض الصحابة أنه قال : كنا نتحدث ان ماعزا . والناقدية تورجا بعد اعترافهما أولم يرجعا بعد اعترافهما [لم يطلبهما هكذا رويانه من طريق أبى أحمد الزيرى عن بشير بن المهاجر عن ابن بريدة عن أبيه أنه قال هذا القول ، وهذا ظن والظن لا يجوز القطع به ، وقول القائل : لو فعل فلان كذا لفعل رسول الله ﷺ أمرا كذا ليس بشئ . اذ لم يفعل ذلك فلان ولا غيره ذلك الفعل

(١) موحجر مله الكف يذكرو وثنا لجمع أفعال (٢) أى شديده (٣) فى النسخة

رقم ١٦٦ . فقضيتها (٤) فى النسخة رقم ١٤ . بشتين احدهما الخوما هنا أوضح

قط ولا فعله عليه السلام قط، وقد قال جابر: أنا أعلم الناس بأمر ماعز، إنما قال رسول الله ﷺ: «هلا تركتموه وجسموني به»؟ ليستب (١) رسول الله ﷺ منه، فما تركه حدفناه، هذا نص كلام جابر فهو أعلم بذلك ولم يرجع ماعز قط عن اقراره، إنما قال: ردوني إلى رسول الله ﷺ، فإن قومي قتلوني وغروني من نفسي، وأخبروني أن رسول الله ﷺ غير قاتل، هكذا روينا كل ما ذكرنا من طريق أبي داود، ناعيد الله بن عمر بن ميسرة، نأيزيد بن زريع عن محمد بن اسحاق أن عاصم بن عمر بن قتادة قال: حدثني (٢) حسن ابن محمد بن علي بن أبي طالب أن جابر بن عبد الله قال له: كل ما ذكرنا على نفسه، فبطل تمويههم بحديث ماعز، وأما ادروا الحدود بالشبهات، فما جاء عن النبي ﷺ قط من طريق فيها خير ولا نعله أيضاً، جاء عنه عليه السلام أيضاً، لا مسنداً ولا مراسلاً، إنما هو قول روى عن ابن مسعود. وعمر فقط، ولو صح لكانوا أول مخالف له، لأن الخفيفين والمالكين لا نعلم أحداً أشد إقامة للحدود بالشبهات منهم، فالأليكون يحدون في الزنا بالرجم، والجلبد بالجليل فقط، وهي منكرة، وقد تنكره وتوطأ بنكاح صحيح لم يشتر أو وهي في غير عقلا، ويقتلون (٣) بدعوى المريض أن قتلنا قتله وتلان منكروا، يئنه عليه، ويحدون في الحر بالرائحة، وقد تكون رائحة فواح أو كثري شتوي، ويقطعون في السرقة من يقول: صاحب المنزل يئني في هذا الشيء، وصاحب المنزل مقره بذلك، ويحدون في القذف بالترريض، وهذا كله هو إقامة الحدود بالشبهات، وأما الخفيفون فانهم يقطعون من دخل مع آخر في منزل لإنسان للسرقة فلم يتول أخذ شيء، ولا أخرجه، وإنما سرق الذي دخل فيه فقط، فيقطعونهما جميعاً في كثير لهم من مثل هذا، قد قصصناه في غير هذا المكان، فمن أعجب شأننا من محتج بقول قاتل دون رسول الله ﷺ، ثم هو أول مخالف لما احتج به من ذلك، وأما تسويتنا بين الحر والعبد، والذكر والأنثى، ذات الأب البكر وغير البكر، والقيمة، وذات الزوج، فلا نال الدين واحد على الجميع، والحكم واحد على الجميع إلا أن يأتي بالفرق بين شيء من ذلك قرآن أو سنة، ولا قرآن، ولا سنة ولا قياس، ولا إجماع على الفرق بين شيء، مما ذكرنا (٤) وبلا خلاف من أحد من أهل الأرض من المسلمين في أن الله تعالى خاطب كل من ذكرنا خطاباً مقصده به إلى كل واحد منهم في ذات نفسه بقوله تعالى: (كونوا قوامين بالقسط شهداء، لله ولو على

(١) في النسخة رقم ١٦ «وليتبت» وما هنا موافق لما في سنن أبي داود (٢) في النسخة رقم ١٦ «وأخبرني» وما هنا موافق لما في سنن أبي داود (٣) في النسخة رقم ١٦ والحلية فيقولون، وهو تصحيف (٤) في النسخة رقم ١٤ «من ذلك»

أنفسكم أو الوالدين والآخرين) فكل من ذكرنا مأمور بالاقرار بالحق على نفسه ، ومن الباطل المتيقن أن يفترض عليهم ما لا يقبل منهم ، وقد قل قوم : ان (١) إقرار العبد بما يوجب الحد لا يلزم لأنه مال قائم هو مقر في مال سيده والله تعالى يقول : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) .

قال علي : هو وإن كان مالا فهو إنسان تلزمه أحكام الديانة ، وهذه الآية حجتنا في ذلك لأنه كاسب على نفسه باقراره ، وقد وافقونا لو أن أجيرا أقر على نفسه بحدلزمه ، وفي اقراره بذلك إبطال اجارته إن أقر بما يوجب قتلا أو قطعاً وليس بذلك كاسبا على غيره وبالله تعالى التوفيق .

١٣٧٩ - مسألة - وبأقراره مرة يلزم كل ما ذكرنا من حد أو قتل أو مال ، وقال الحنفيون : لا يلزم الحد في الزنا إلا باقرار أربع مرات ؛ وقال أبو يوسف : لا يلزم في السرقة إلا باقرار مرتين وأقاموا ذلك مقام الشهادة ، وقال مالك . والثاقي . وأبو سليمان . كقولنا . واحتج الحنفيون بأن رسول الله ﷺ رد دما عن أربع مرات . قال علي : قد صرح هذا وجاء أنه رده أقل ، وروى أكثر وإنما رده عليه السلام لأنه اتهم عقله واتهمه أنه لا يدري ما الزنا ؟ هكذا في نص الحديث أنه قال : استكبه هل شرب خمرًا ؟ أو كما قال عليه السلام ، وأنه عليه السلام بعث إلى قومه يسألهم عن عقله ؟ وأنه عليه السلام قاله : أتدري ما الزنا ؟ لملك غمزت أو قبلت ، فأخذ صح هذا كله ولم يأت قط في رواية صحيحة ولا سقيمة أنه عليه السلام قال : لا يحد حتى يقر أربع مرات فلا يجوز أن يزاد هذا الشرط فيما تقام به حدود الله تعالى ، والقوم أصحاب قياس بنعمهم فيلزمهم إذا قاموا الاقرار مقام البينة في بعض المواضع أن يقيموه مقامها في كل موضع فلا يقضوا على أحد أقر بمال حتى يقر مرتين وهم لا يفعلون (٢) هذا ، وقد قتل رسول الله ﷺ اليهودي الذي قتل الجارية باقراره غير مردود القتل أعظم الحدود وبالله تعالى التوفيق .

١٣٨٠ - مسألة - وأقرار المرء في مرض موته وفي مرض أفاق منه لو ارتد ولم يورث نافذ من رأس المال كأقرار الصحيح ولا فرق . وروى عن طريق عبد الرزاق نافع بن عبد الرحمن بن سعد عن نافع بن مولى ابن عمر عن ابن عمر قال : إذا أقر المريض في مرضه بدين لرجل فإنه جائز . فعم ابن عمر ولم يخص . ومن طريق ابن أبي شيبة وابن علية عن ليث عن طاوس قال : إذا أقر لو ارتد بدين جائز - يعني في المرض - . وبه إلى ابن علية عن عامر الأحول قال : سئل الحسن عنه ؟ فقال : أحلها إياه ولا أنعم لها عنه .

(١) سقط لفظ «ان» من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ «لا يقولون»

ومن طريق ابن أبي شيبة نازدين الحجاب ماحمدين سلة عن قيس بن سعد عن عطاء
 فيمن أقر لوارث بدين قال : جازؤه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عمر بن أيوب الموصلي
 عن جعفر - هو ابن رقان - عن ميمون - هو ابن مهران - إذا أقر بدين في مرضه فأرى
 أن يجوز عليه لأنه لو (١) أقر به - وهو صحيح - جاز وأصدق ما يكون عند موته ، وهذا
 هو قول الشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهما * وقالت طائفة : لا يجوز اقرار المريض
 أصلاً كإروينا عن ابن أبي شيبة ناو كيع عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء قال : لا يجوز
 إقرار المريض بالدين وهو قول ياسين الزيات إلا أنه قال : هو من الثلث ، وقسمت
 طائفة كإروينا عن شريح أنه كان يجوز اعتراف المريض عند موته بالدين لتغير الوارث
 ولا يجوز للوارث إلا بيته وهو قول لأبراهيم . وابن أذينة صح ذلك عنهما ، ورويناه
 أيضاً عن الحكم . والشعبى وهو قول أبي حنيفة إلا أن دين الصحة عنده مقدم على دين
 المرض ، واتفقوا على أن اقرار الصحيح للوارث ولغير الوارث بالدين جائز من رأس
 المال كان له ولداً ولم يكن ، وقال مالك . وأبو حنيفة : أن أقر المريض لوارث فأفاق من
 مرضه فهو لازم له من رأس ماله ، واختلف عن مالك في ذلك إن مات من ذلك المرض
 فرواية ابن القاسم عنه أنه لا يجوز ذلك الاقرار ؛ وروى أبو قرة عن مالك لا يجوز إلا
 في الشيء اليسير الذي يرى (٢) أنه لا يؤثر به ثلثاته ، وروى عن مالك أيضاً أن أقر
 لوارث بار بدين أو مهر : فإنه ان كان له ولد من غيرها ولم يعرف له اختطاع إلى الزوجة ولا
 ميل إليها فأقراره لها جائز من رأس المال فإن عرف له ميل إليها وكان يئتمرون ولهم من غيرها
 تخافهم يجوز اقراره لها قال : وليس سائر الورقة في ذلك كالزوجة لأنه لا يهتم في الزوجة إذا
 لم يكن له إليها ميل أن يصرف ماله عن ولده إليها قال : فإن ورثه بنون أو أخوة لم يجوز اقراره
 لبعضهم دون بعض في مرضه فإن لم يترك الابنة وعصبة فأقر بعض العصبة جاز ذلك ،
 وقال : ولا يجوز اقراره لصديقه الملائف إذا ورثه أوواه أو عصبه فإن ورثه وله
 أو ولد له جاز اقراره له *

قال أبو محمد : هذه أقوال مبينة - بخلاف - على الثنون الزائمتين على التهمة القاسدة
 وقد قال رسول الله ﷺ : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بالباطل » وقال الله تعالى : (إن
 يتيمون الأيتام وإن الظن لا يثق من الحق شيئاً) وكل هذه الأقوال لا تحفظ عن أحد
 قبله ، ولا يخلو اقرار المريض عندهم إذا اتهموه فيه من أن يكون عندهم أو يكون

(١) في النسخة رقم ١٦ * لأنه اذا (٢) في النسخة رقم ١٦ * والذي يرى ،

وصية فان كان مبة فالمبة عديم لبعض الورثة دون بعض جائزة من رأس المال وما جا.
 قط فرق بين مبة مريض ولا مبة صحيح ، وان كان وصية فوصية الصحيح . والمريض
 سواء . لا يجوز الا من التلك ، فظهر ان تفرقهم فاسده فان ذكروا حديث عتي السنة
 الاعبد واقراع النبي ﷺ بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة فليس هذا من الاقرار
 في شي . (١) أصلا والاقرار انما هو اخبار بحق ذكره . وليس عطية أصلا . ولا وصية ،
 وحديث السنة الاعبد سند كره إن شاء الله تعالى في التلق باسناده مبينا وبالله تعالى التوفيقه
 ١٣٨١ - مسألة - ومن قال : هذا الشيء لشي . فبده كان لفلان ووجهه لى
 أو قال : باعه منى صدوق لم يقض عليه بشي . لما ذكرنا قبل ، ولأن الأموال . والاملاك
 بلا شك منتقلة من يدالى يدها أمر نعلمه يقينا ، فلو قضى عليه ببعض إقراره هنا دون
 سائر (٢) لوجب اخراج جميع أملاك الناس عن أيديهم أو أكثرها لأنك لا تشك (٣)
 في المور . والأرضين : والياب المملوكة (٤) . والعبيد . والمواب انها كانت قبل
 من مهي يده لغيره بلا شك وان أمكن في بعض ذلك أن ينتجه فان الأم وأم الأم بلا
 شك كانت لغيره ، وكذلك الزريعة بما يده بما ينبت فظهر فساد هذا القول جملة ،
 فان قامت بينة في شي . بما يده ما أقر به أو عالم يقربه أنه كان لغيره قضى به لذلك الغير (٥)
 حينئذ ولم يصدق على انتقال ما قامت به البينة لأنسان بعينه البتة لا بينة وهذا متفق عليه ،
 وقد حكم رسول الله ﷺ وقضى بالبينة للدعى .

١٣٨٢ - مسألة - ومن قال : فلان عندي مائة دينار دين ولى عنده مائة
 قفيز قح ، أو قال : الامانة قفيز تمر أو نحو ذلك أو لإجارية ولا بينة عليه بشي . ولاله قوم
 الفصح الذى ادعاء فان ساوى المائة الدينار التى أقر بها أو ساوى أكثر فلا شي . عليه وان
 ساوى أقل قضى بالفضل فقط الذى أقرله .

برهان ذلك انهم لم يقره قط اقرارا تاما بل وصله بما أبطل به أول كلامه فلم يثبت له
 قط على نفسه شيئا ، ولو جاز ان يؤخذ ببعض كلامه دون بعض لوجب أن يقتل من
 قال لا اله الا الله لأن نصف كلامه اذا ترد كفر صحيح وهو قوله لا اله فيقال له : كفرت
 سمهدمت ، وهذا قاسد جدا ، ولو جوب أيضا أن يطل الاستثناء كله بمثل هذا لأنه ابطال

(١) في النسخة رقم ١٦ ورقم ١٤ . وفي سبب ، (٢) في النسخة رقم ١٤ «دون بعض»
 (٣) في النسخة رقم ١٦ «ولا يشك» (٤) في النسخة الحلية «الياب المملوكة» فكاتب
 ناسخها بها مشاهدا وجد في الأصل والأظهر «والنساء المملوكة» ام وليس كذلك بل هو
 تصحيف في لفظ «المملوكة» فقط (٥) في النسخة رقم ١٦ «وقضى له بذلك الغير» وهو غلط

لما أثبت بأول كلامه قبل أن يستثنى ما استثنى ، وقد قال قوم : انما يجوز الاستثناء من نوع ما قبله لا من نوع غيره .

قَالَ ابْنُ مُحَمَّدٍ : وهذا باطل لأن الله تعالى يقول : (انى لا يخاف لدى المرسلون الا من ظلم) وقال تعالى : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس) فاستثنى ابليس من الملائكة وليس منهم بل من الجن الذين يفسلون والملائكة لا تنسل ، واستثنى تعالى : (من ظلم) من المرسلين وليسوا من أهل صفتهم ، وقال الشاعر :

وبلدة ليس بها انيس • الا الباعير والا العيس

وليس الباعير . والعيس من الأتيس وقد استثنى الشاعر الباعير الفصيح العربى .

كتاب اللقطة . والضالة . والآبق

١٣٨٣- مسألة - من وجد مالا فى قرية . أو مدينة . أو صحراء . فى أرض المعجم أو أرض العرب النوبة أو الصلح مدفونا أو غير مدفون الآن عليه علامة أمن من ضرب مدة الاسلام أو وجد مالا قد سقط أى مال كان فهو لقطة ، وفرض عليه أخذ موافق يشهد عليه عدلا واحدا فاكتر ثم يعرفه ولا يأتى بعلامته لكن تعريفه هو أن يقول فى الجامع الذى يرجو وجود صاحبه فيها أو لا يرجو : من ضاع له مال فليخبر بعلامته فلا يزال كذلك سنة قرية فان جاء من يقيم عليه بينة أو من يصف غصاه (١) ويصدق فى صفته ويصف وعاءه ويصدق فيه ويصف رباطه ويصدق فيه ، ويعرف عدده ويصدق فيه . أو يعرف ما كان له من هذا ، أما العدد . والوعاء ان كان لأغصان له ولواك . أو العدد ان كان مشورا فى غير وعاء دفن فيه كانت له بينة أو لم تكن ويجوز الوجد على دفنه اليه ولا ضمان عليه بمعد ذلك ، ولو جاء من يشته بينة فان لم يأت أحد يصدق فى صفته بما ذكرنا (٢) ولا بينة (٣) فهو عند تمام السنة مال من مال الوجد غنيا كان أو فقيرا يفعل فيه ما شاء بغير رث عنه إلا أنه متى قدم من يقيم فيه بينة أو يصف شيئا بما ذكرنا فيصدق ضمنه لمان كان حيا أو ضمنه له الورثة ان كان الوجد له ميتا ، فان كان ما وجد شيئا واحدا كدينار واحد .

(١) قال أبو عبيد : الغصاه هو الوعاء الذى يكون فيه النخلة ان كان جلهما أو خرقه أو غير ذلك ولذلك سمي الجله الذى يلبس رأس القارورة الغصاه لأنه كالوعاء لما (٢) فى النسخة رقم ١٦ . فهو صفة ما ذكرنا ، وفى الحلية وفى حقه ما ذكرنا (٣) فى النسخة رقم ١٤ . ولا بينة ،

أو درهم واحد . أو لؤلؤ واحد . أو ثوب واحد . أو أى شيء كان كذلك لا رباط له . ولا وعاء . ولا غصن فهو الذى يجده من حين يجده . ويعرفه أبدا طول حياته فان جاء من يقيم عليه بينة فقط ضمنه له فقط هو أو ورثته بعده والا فهو له أو لورثته يفضل فيه ماشاء من بيع أو غيره ، وكذلك لو رثته بعده ولا يرد (١) ما أغذوا فيه ، فان كان ذلك فى حرم مكة حرسها الله تعالى أو فى رقعة قوم ناهضين الى العمرة أو الحج عرف أبدا ولم يحل له تملكه بل يكون موقوفا فان يشى يقين عن معرفة صاحبه فهو فى جميع مصالح المسلمين .

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم فى اسحاق بن منصور نا عبيد الله بن موسى العيسى عن شيان عن يحيى - هو ابن أبى كثير - أخبرنى أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - أخبرنى أبو هريرة قال : خطب رسول الله ﷺ عام فتح مكة قال : «إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها نبيه (٢) والمؤمنين ألا وانها لم تحمل لأحد قبلى ولم تحمل لأحد بعدى إلا وانها أحلت ساعة من النهار ألا وانها ساعى هذه حرام لا يخطئ شوكة ولا يعضد شجرها ولا يلمط ساقطها إلا منشد . .

قال أبو محمد : مكة هى الحرم كله فقط وهى ذات الحرم المذكورة لا ما عدا الحرم بلا خلاف ، وروينا أيضا عن ابن عباس عن النبى ﷺ أيضا ، ومن طريق مسلم فى أبو الطاهر أنا ابن وهب أخبرنى عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي أن رسول الله ﷺ نهى عن لقطة الحاج (٣) .

قال أبو محمد : الحج فى اللغة هو القصد منه سميت الحجة محجة ، فالقاصد من يته إلى الحج أو العمرة هو قاعل القصد الذى هو الحج إلى أن يتم جميع أعمال حبه أو عمرته لقول رسول الله ﷺ : « دخلت العمرة فى الحج إلى يوم القيامة » فإذا تمت فليس حاجا لكنه كان حاجا وقد حج وباقه تعالى التوفيق . وروينا هذا عن عمر بن الخطاب . وابن المسيب . وروينا من طريق الحاج بن المبالا نا الأسود بن شيان عن أنى نوفل - هو ابن أبى عقرب - عن أبيه أنه أصاب بدرة بالموسم على عهد عمر بن الخطاب ففرها ظم يرفها أحد قاتى بها عمر عند الثغر وقاله : قد عرفها فأغنها عني (٤) قال : ما أنا بفاعل قال : يا أمير المؤمنين فأتأمرنى ؟ قال : أمسكها حتى توافى بها الموسم قابلا ففعل ففرها

(١) فى نسخة رقم ١٤ « ولا يردوا » (٢) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٤ « رسول الله » والحديث مطول اختصره المصنف واقتصر على عمل الشاهد منه (٣) هو فى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤ (٤) أى امرها عني ، وفى نسخة رقم ١٦ « فأغنها عني » وهو تصحيف

فلم يعرفها أحد فأقْبَى بها عمر فأخبره أنه قد وافقه بها كما أمره وعرفها فلم يعرفها أحد وقال له : أغنا عني قال له عمر : ما أنا بفاعل ولكن ان شئت أخبرتك بالخروج منها أو سبيلها ان شئت تصدقت بها فان جاء صاحبها خيره فان اختار المال رددت عليه المال وكان الاجر لك وان اختار الاجر كان لك نيتك ، فهذا فعل عمر في لقطة الموسم ، وفعل في لقطة غير الموسم مارو بناء من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني اسماعيل ابن أمية أن معاوية بن عباد بن بدر الجهمي أخبره أن أباه عباد بن عبد الله - قال اسماعيل : وقد سمعت أن له محبة أقبل من الشام فوجد صرة فيها ذهب مائة فأخذها فجاء به إلى عمر ابن الخطاب فقال له عمر : انشدها الآن على باب المسجد ثلاثة أيام ثم عرفها سنة فلن اعترف والافهى لك قال : ففعلت فلم تعرف فقسمتها بين امرأتين لي .

ومن طريق الحاج بن المنال نا أبو عروة عن قتادة قال : كنت أطوف بالبيت فوطئت على ذهب . أو فضة فلم أخذه فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال . بئس ما صنعت كان ينبغي لك ان تأخذه تعرفه سنة فان جاء صاحبه رددته اليه والانتصفت به على ذى قاعة بمن لا تمول ، وقال في لقطة غير الحرم مارو بناء من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني اسماعيل بن أمية أن يزيد بن الأخنس الخزاعي أخبره أنه قال لسعيد بن المسيب : وجدت لقطة أفأصدق بها ؟ قال : لا تجرأت ولا صاحبها قلت : أفأدفعها إلى الامراء ؟ قال : اذا يا كلونها أكلا سريعاً قلت : وكيف تأمرني ؟ قال : عرفها سنة فان اعترفت والافهى لك كالك ، فهذا سعيد بن المسيب يقول : بايجاب أخذ اللقطة ولا بد ، وراها بعد الحول قد صارت من مال الملتقط الا لقطة مكة ، وقولنا في لقطة مكة هو قول عبد الرحمن بن مهدي . وأبي عبيدنا بذلك أحمد بن محمد بن الجصور قال : نا محمد بن عيسى بن رفاعه نا علي بن عبد العزيز نا أبو عبيد عن عبد الرحمن بن مهدي بذلك ، وعن أبي عبيدنا قوله ، وأما ما عد القطة الحرم . والحاج فلباروينا من طريق أبي داود نا مسدد نا خالد - هو الحذاء - عن أبي العلاء - هو يزيد بن عباد بن الشيخير - عن مطرف - هو ابن عباد بن الشيخير - عن عياض بن حمار المجاشعي قال : قال رسول الله ﷺ : من أخذ (١) لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوى عدل ولا يكتم ولا يغيب فلان وجد صاحبها فليردها عليه والا فهو مال الله عز وجل يؤتبه من يشاء . وروينا من طريق هشيم عن خاله الحذاء باسناده قال : فليشهد ذوى عدل .

قَالَ ابْنُ مَوْحِدٍ : وزاد مسدد كما ذكرنا وليس شكاً ، ولا يجوز أن يحمل شيء .

ماررى عن النبي ﷺ على أمثك الايقين أنه شك والافظاظره الاسناد •
ومن طريق حماد بن سلة عن ربيعة عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد الجهني
أن رسول الله ﷺ : « سئل عن القطة فقال : أعرف عفاصها وعدتها ووعاءها فان
جاء صاحبها فرفها فادفعا اليه والافهى لك » • ومن طريق مسلم حدثني أبو الطاهر
[أحمد بن عمرو بن السرح] (١) نا ابن وهب نا الضحاك بن عثمان عن أبي النضر - هو مولى
عمر بن عبيد الله - عن يسر بن سعيد عن زيد بن خالد الجهني قال : « سئل رسول الله ﷺ
عن القطة ؟ فقال : عرفها سنة فان لم تعترف فاعرف عفاصها ووكاءها ثم كلها فان
جاء صاحبها فأدعاها إليه » • ومن طريق حماد بن سلة ناسلة بن كهيل عن سويد بن غفلة
« أن أبي بن كعب قال له : انه سأل النبي ﷺ عن القطة ؟ فقال لرسول الله ﷺ :
اعرف عددها ووكاءها ووعاءها ثم استمتع بها فان جاء صاحبها فرفه عددها ووكاءها
ووعاءها فاعطها إياه وإلا فهي لك » •

وأما الشيء الواحد الذى لا وكاء له ولا عفاص ولا وعاء فلا نرسول الله ﷺ
إنما أمر بتعريف السنة فيأله عدد. وعفاص. ووكاء. أو بهض هذه فأما ما لا عفاص
له . ولا وعاء . ولا وكاء . ولا عدد فهو خارج من هذا الخبر وحكمه في حديث عياض
ابن حمار حكاه أن ينشد ذلك أبدا لقوله عليه السلام : « لا يكتم ولا يغيب » ولقوله
عليه السلام : « هو مال الله يؤتبه من يشاء » قد آناه الله واجده (٢) رويان من طريق
أحمد بن شعيب نا أحمد بن رافع نا حجين بن المثنى نا عبد العزيز نا هو نا أبي سلق نا الماشون
عن عبد الله بن الفضل عن سلة بن كهيل قال : كان سويد بن غفلة . وزياد بن صوحان
وثالث معهما في سفر فوجد أحدهم - هو سويد بلا شك - سوطا فأخذه فقال له صاحبه
ألقه فقال : استمتع به فان جاء صاحبه أدبته إليه خير من أن تأكله السباع فلقى أبى
ابن كعب قد كر ذلك له فقال : أصبت وأخطأت • ففى هذا أن أبى بن كعب رأى
وجوب أخذ القطة •

قال أبو محمد : فيما ذكرنا اختلاف ، فن ذلك أن قوما قالوا : لا تؤخذ القطة
أصلا ، وقال آخرون : مباح أخذها وتركها مباح ، فأما من نبى عن أخذها (٣)
فلما ذكرنا آخا ، وكا رويانا عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن جعفر بن
ريعة أن الوليد بن سعد حدثه قال : كنت مع ابن عمر فرأيت دينارا فقبضت لأخذه

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ٣ ص ٤٤ (٢) فى النسخة رقم ١٦ «قد آناه من أخذه»
وفى النسخة المحلية «قد آناه وأخذه» ولا يخفى ما فيها (٣) فى النسخة رقم ١٦ «عن القطة»

فضرب ابن عمر يدي وقال : مالك وله اتركه . ومن طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس لا ترفع اللقطة لست منها بشيء تركها خير من أخذها * ومن طريق سفیان الثوري عن ابراهيم بن عبد الأعلى سئل سعيد بن جبير عن الفاكة توجدي الطريق ؟ قال : لا ترك كل إلا باذن ربها * وعن الربيع بن خثيم انه كره أخذ اللقطة . وعن شريح أنهم بدرهم فتركه ، وقال أبو حنيفة . ومالك : كلا الأمرين مباح والأفضل أخذها ، وقال الشافعي مرة : أخذها أفضل ومرة قال : الورع تركها .

قال أبو محمد أمانن أباح كلا الأمرين فانعلم له حجة أصلاً ، فان حملوا أمره عليه السلام بأخذها على التدبيل لهم : فاحملوا أمره بتعريضها على التدبيل ولا فرق ، فان قالوا : أموال الناس محرمة قلنا : واضاعتها محرمة ولا فرق ، وأمانن منع من أخذها فانهم احتجوا بقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فقلنا لهم : نعم وما أمرناه باستحلالها أصلاً لكن أمرناه بالمفترض عليه من حفظها وترك واضاعتها المحرمة عليه ثم جعلناها حيث جعلها الذي حرم أموالنا علينا إلا بما أباحنا لا يجوز ترك شيء من أوامره ﷺ فهو أول بنامن أنفسنا ، وقد كفر من وجدني تصه حرجاً ما قضى ، واحتجوا أيضاً بحديث المنذر بن جري عن أبيه عن النبي ﷺ : « لا بأوى الضالة الاضال » (١) ، وبحديث أبي مسلم الجرمي أو الحرمي عن الجارود عن النبي ﷺ : « قال : ضالة المسلم حرق النار » ، وهذان خبران لا يصحان لأن المنذر بن جري وأبا مسلم الجرمي أو الحرمي غير معروفين ، لكن « ضالة المسلم حرق النار » قد صح من طريق أخرى وهذا لفظ يحمل فسر سائر الآثار ، وهو خبر رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن مطرف بن عباد عن أبيه عن الشخير عن أبيه أنه سأل رسول الله ﷺ عن ضال الابل ؟ فقال عليه السلام : ضالة المسلم حرق النار ، وهم أول مخالف فامروا بأخذ ضال الابل ثم لو صح لما كان لهم فيها حجة لأن إيواء الضالة بخلاف ما أمر به النبي ﷺ حرق النار وضلال بلا شك ، وما أمرناه قط بإيوائها مطلقاً لكن بتعريضها وضمانها في الأبد ، وقد جاء بهذا حديث أحسن من حديثهم كإروين من طريق ابن وهب حدثني عمرو بن الحارث عن بكر بن سواد عن أبي سالم الجيثاني عن زيد بن خالد الجهني عن رسول الله ﷺ [أنه قال] : « من أخذ لقطة (٢) فهو ضال ما لم يعرفها » (٣) ؛ ومنها

(١) الحديث في سنن أبي داود بلفظ « من أوى ضالة » الخ (٢) الحديث بهذا السند ومثله في صحيح مسلم ج ٢ ص ٥٤ إلا أن قوله « من أخذ لقطة » بدل ما هنا (٣) قال الخطابي : ليس هذا بخلاف للاخبار التي جاءت في أخذ اللقطة وذلك أن اسم الضالة لا يقع على

مدة التعرف، وقد روينا عن عمر رضي الله عنه التعرف ثلاثة أيام على باب المسجد ثم سنة ، وبه يقول الليث بن سعد ، ويحتاج لهذا القول بما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا يزيد بن محمد بن عبد الصمد (١) ناقل عن عياض نا الليث - هو ابن سعد - حدثني من أروى عن اسماعيل بن أمية عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الله بن يزيد مولى المنبث عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال - وقد سئل عن الضالة :- اعرف غصافها ووكاها ثم عرفها ثلاثة أيام على باب المسجد فإن جاء صاحبها فادفعها إليه وإن لم يأت فرفها سنة فإن جاء صاحبها والآن فأنا لك بها ، وهذا حديث هالك لأن الليث لم يسم من أخذ عنه وقد يرضى القاضي من لا يرضى ، هذا سفيان الثوري يقول : لم أر أصدق من جابر الجعفي وجابر مشهور بالكذب ، ثم هو خطأ لأنه قال فيه : عن عبد الله بن يزيد (٢) وإنما هو عن يزيد لا عن عبد الله بن يزيد ، ووجه آخر كما روينا من طريق حماد ابن سلمة أنا يحيى بن سعيد - هو الأنصاري - عن معاوية بن عبد الله بن بدران قال : وجد أبي في مبرك بعير مائة دينار فسأل عمر بن الخطاب عن ذلك ؟ فقال له : عرفها عاما فعرها عاما فلم يجد لها عارفا فقال له عمر : عرفها ثلاثة أعوام فلم يجد لها عارفا فقال له عمر : هي لك ، ويحتاج لهذا بما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن قدامة نا جرير عن الأعمش عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة قال : قال لي أبي بن كعب : التقطت صرة فيها مائة دينار فأنتيت بها رسول الله ﷺ فقال : عرفها حولا فعرها حولا فقلت : يا رسول الله قد عرفتها حولا فقال : عرفها سنة أخرى فعرها سنة أخرى ثم قلت : يا رسول الله عرفتها سنة فقال : عرفها سنة أخرى فعرها سنة أخرى ثم أخبرته عليه السلام بذلك فقال : اتفع بها واعرف وكاها وخرقتها واحص عددها فإن جاء صاحبها قال جرير : لم أحفظ ما بعد هذا وهكذا رويناه من طريق يزيد بن أبي أنيسة ، وعبد الله بن عمر الرقيين كلاهما عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ .

قال أبو حمزة : هذا حديث ظاهره صحة السند إلا أن سلمة بن كهيل أخطأ فيه بلا شك لأننا رويناه من طريق حماد بن سلمة عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ قال فيه : فلم أجد لها عارفا من أول ثلاثة ، وروينا من طريق

والدراهم والدينار والمناخ ونحوها وإنما الضال اسم للحيوان التي قُضِلَ عن أهلها كالابل والبقرة والطير وما في معناها فإذا وجدها المرء لم يحل له أن يعرض لها ما دامت بحال تمنع وبفسها وتستقل بقوتها حتى يأخذها صاحبها اهـ (١) في التسخير رقم ١٤ عن عبد الصمد، وهو غلط (٢) كذلك رواه مسلم بن الحجاج في صحيحه بسنده عن زيد، كما قال المصنف

عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ قال فيه : عرفها عاما قال : فعرفها فلم تعترف فرجعت فقال : عرفها عاما مرتين أو ثلاثا ، فهذا شك من سلمة بن كهيل ، ثم رويناه من طريق مسلم بن الحجاج قال : حدثني أبو بكر بن نافع نا غندر نا شعبة عن سلمة بن كهيل قال : سمعت سويد بن غفلة قال : لقيت أبي بن كعب فذكر الحديث « وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له : عرفها حولا فعرفها فلم أجدها من يعرفها ثم أتيت فقال : عرفها حولا فلم أجدها من يعرفها ثم أتيت فقال : عرفها حولا فلم أجدها من يعرفها ، وذكر باقي الحديث ؛ قال شعبة : فلقيته بعد ذلك بمكة فقال : لا أدري ثلاثة أحوال أو حول واحد (١) » فهذا تصريح من سلمة بن كهيل بالشك والثريرة لا تؤخذ بالشك . ورويناه أيضا من طريق مسلم حدثني عبد الرحمن بن بشر (٢) العبدى نا بهز - هو ابن أسد - نا شعبة نا سلمة بن كهيل قال : سمعت سويد بن غفلة نا قص الحديث قال شعبة : فسمعت بعد عشر سنين يقول : عرفها عاما واحدا .

فصح أن سلمة بن كهيل ثبت واستدرك ثبت على عام واحد بعد أن شك فصح أنه وهم ثم استدرك فشك ثم استدرك فتيقن وثبت وجوب تعريف العام وبطل تعريف ما زاد والحديث رب العالمين .

قال أبو محمد : وهما أثران آخران . أحدهما رويناه من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر - هو ابن أبي ميسرة - عن شريك بن عبد الله عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري : « أن عليا جاء إلى رسول الله ﷺ بدینار وجد في السوق فقال النبي ﷺ : عرفه ثلاثا ففعل فلم يجد أحدا يعترفه فقال له النبي ﷺ : كله ، فذكر الحديث كله وفي آخره : « فجعل أجل الدينار وشبهه ثلاثة أيام ، لهذا الحديث .

قال أبو محمد : لا ندري من كلام من هذه الزيادة ، وهذا خبر سوء لأنه من طريق ابن أبي سبرة وهو مشهور بوضع الحديث والكذب ، عن شريك (٣) وهو مدلس يدلس المنكرات عن الضعفاء إلى الثقات ، وروى من طريق إسرائيل عن عمر بن عبد الله ابن يعلى عن جدته حكيمة عن أبيها أن رسول الله ﷺ قال : « من التقط لقطعة يسيرة درهما أو حولا أو شبه ذلك فليعرفه ثلاثة أيام فإن كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام ، وهذا

(١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٤ (٢) في النسخة رقم ١٦٦ بشير ، وهو غلط (٣) في النسخة رقم ١٤ « على شريك ، وهو تصحيح صحيح لأنه يوم أن الجار والمجور متعلق « بوضع » وهذا قد لا يعنى

لا شيء . اسرائيل ضعيف . وعمر بن عبد الله مجهول . وحكيمة (١) عن أبيها أنكر وأنكره ، ظلمات بعضها فوق بعض .

قال أبو محمد : روي عن مالك . والشافعي . وأبي سليمان . والأوزاعي تعريف اللقطة سنة وهو القول الظاهر عن أبي حنيفة ، وقدرى عنه خلافة ، وروى عن عمر ابن الخطاب أيضا تعريف اللقطة ثلاثة أشهر ، وروى أيضا عنه من طريق شرك عن أبي يعقوب العبدى عن أبي شيخ العبدى عن زيد بن صوحان العبدى أن عمر أمر أن يعرف قلادة التقطها أربعة أشهر فإن جاء من يعرفها والأوضاع في بيت المال ، فهذه عن عمر رضى الله عنه خمسة أقوال ، وروى أبو نعيم عن سفيان الثوري عن التقط درهما فانه يعرفه أربعة أيام ، وقال الحسن بن حى . وأبو حنيفة في رواية هشام بن عبيد الله الرازى عن محمد بن الحسن عنه : ان ما بلغ عشرة دراهم فصاعداً فانه يعرف سنة ، واختلفا فيما كان أقل فقال الحسن بن حى : يعرف ثلاثة أيام ، وقال أبو حنيفة : يعرف على قدر ما يرى الملتقط ، وهذه آراء فاسدة كثرى ، ومنها دفع اللقطة الى من عرف العفاس . والوكاء . والعدد . والوعاء . فقال . مالك . وأبو سليمان كما قلنا ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : لا يدفعها اليه بذلك فان فعل ضمنها لأنه قد يسمع صاحبها يصفها فيعرف صفتها فيأتى بها ، واحتجوا في ذلك بأن رسول الله ﷺ أوجب البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ، ونهى عن أن يعطى أحد بدعواه ، وقال عليه السلام : شاهداك أو يمينه ليس لك غير ذلك .

قال أبو محمد : هذا كله حق والذي قاله هو الذى أمر بأن تعطى اللقطة من عرف العفاس . والوكاء . والعدد . والوعاء . وليس كلامه متعارضا ولا حكمه متناقضا ولا يحل ضرب بعضه ببعض ولا ترك بعضه وأخذ بعض فكله حق وكله وحى من عند الله عز وجل ، وهم يجمعون معنا على أن المدعى عليه إن أقر قضى عليه بغير بينة قد جعلوا للدعى شيئا غير الشاهدين أو يمين المدعى عليه ، فإن قالوا : قد صح الحكم بالاقرار قلنا : وقد صح دفع اللقطة بأن يصف المدعى وكأها وعددها . وعفاها . ووعاها ولا ترق ، وليس كل الأحكام توجد في خبر واحد ولا تؤخذ من خبر واحد ولكن تضم السنن بعضها إلى بعض ويؤخذ بها كلها ، ولو أن الخيفين اعترضوا أنفسهم بهذه الاعتراضات في قبولهم امرأة واحدة في عيوب النساء . والولاد قولوا عارضوا أنفسهم

(١) قال ابن حجر في تلخيص الحبير : وزعم ابن حزم ان عمر مجهول وزعم هو وابن القطان ان حكيمة ويلى مجهولان وهو محجب منهما لأن يلى محبان معروف اه

بهذا في حكمهم للزوجين يختلفان في متاع البيت ان ما أشبه أن يكون للرجال كان للرجل مع يمينه وما أشبه أن يكون للنساء كان للرأية يمينها بغير يمينه ، ولا يحكمون بذلك في الأخت والأخ يختلفان في متاع البيت الذي هما فيه ، ولو عارضوا أنفسهم بهذا الاعتراض في قولهم : إن من ادعى لقطا هو وغيره فأقضى بعلامات في جسده قضى له به ولا يقضون بذلك فيمن ادعى مع آخر عبدا فأقضى أحدهما بعلامات في جسده ، وفي قولهم : لو أن مستأجر الدار تداعى مع صاحب الدار في جنود موضوعة في الدار وأحد مصرعين في الدار أن تلك الجنود إن كانت تشبه الجنود التي في البناء والمصرع القائم كان كل ذلك لصاحب الدار بلا يمينه ، وسائر تلك التخالط التي لا تمقل ، ثم لا يبالون بمعارضة أوامر رسول الله ﷺ بأرائهم الفاسدة ، وأما الشافعي فإنه قضى في القتل يوجد في حلة أقوام أعداء له ان المدعين يقتله عليه يحلفون خمسين يمينا ثم يقضى لهم بالدية فأعطاهم بدعواهم ، فان قالوا : ان السنة جاءت بهذا قلنا لهم : والسنة جاءت بدفع القطة الى من عرف عفاها . وزكاهها . وعددها . ووعاها ولا فرق ، وقالوا : قد قال رسول الله ﷺ : فان جاء صاحبها فادها اليه قلنا : نعم وصاحبها هو الذي أمر عليه السلام بدفعها اليه اذا وصف ما ذكرنا ، وأما قولهم : قد يسمعها متحيل فيقال لهم : وقد تكذب الشهود ولا فرق ، وقالوا : قد قال أبو داود السجستاني : هذه الزيادة - فان عرف عفاها . وزكاهها . وعددها فادفعها اليه - غير محفوظة .

قال أبو محمد : وهذا لا شيء ولا يجوز أن يقال في إرواه الثقات مستندا : هذا غير محفوظ ، ولا يصحز أحد عن هذه الدعوى فيما شاء من السنن الثوابت ؛ وقد أخذ الحنفيون بزيادة جاءت في حديث حماد بن سلمة في الزكاة وهي ساقطة غير محفوظة ولو صح اسنادها ما قلنا فيه : غير محفوظ ، وأخذوا بخبر الاستسعاء وقد قال من هو أجل من أبي داود : وليس الاستسعاء محفوظا وانما هو من كلام ابن أبي عروبة ؛ وأخذوا بالخبر من ملك ذكره رحم حرمة فهو حر ، وجمهور أصحاب الحديث يقولون : انه غير محفوظ ، وأخذ الشافعي في زكاة الفطر باللفظة التي ذكرها من لا يعتد به : « من تمولون » ، وهي بلا شك ساقطة غير محفوظة ولو صححت من طريق الاسناد ما استحلنا أن نقول فيها : غير محفوظة ثم نقول : أخطأ أبو داود في قوله : هي غير محفوظة بل هي محفوظة لأنها لو لم يروها إلا حماد ابن سلمة وحده لكني لثقتهم وإماتة وكيف وقد واقفه عليها سفيان الثوري عن ربيعة عن يزيد مولى المتبعث عن زيد بن خالد الجهني عن النبي ﷺ ، وسفيان أيضا عن سلمة ابن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ ، فبطل قول من قال :

هى غير محفوظة بل هى مشهورة محفوظة ، ومنها تملك القطة بعد الحول رويتنا قولنا عن عمر بن الخطاب وغيره كاريونا من طريق أحمد بن شعيب أنا أبو عبيدة بن أبى السفرنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن عمرو بن شعيب عن عمرو . وعاصم ابنى سفيان بن عبد الله عن أبيهما أنه القطعية (١) فأتى بها عمر بن الخطاب فأمره أن يرفعها حولاً فقبل ثم أخبره فقال : هى لك إن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك قلت : لا حاجة لى بها وأمر بها فالتفت فى بيت المال ، وقد صبح عن عمر بن طريق جمة . وعن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ . ومن طريق ابن عمر أنه رأى ثمرة مطروحة فى السكة فأخذها فاكلها . وعن علي بن أبى طالب أنه التقط حبراً من فاكهه . وعن ابن عباس من وجد لقطة من سقط المتاع سوطاً أو نعلين . أو عصاً أو سيراً من المتاع فليستمتع به وليشده فإن كانود كافياً قدم به وليشده وإن كان زاداً فليأكله وليشده فإن جاء صاحبه فليفرمه ، وهو قول روى أيضاً عن طاوس . وابن المسيب . وجابر بن زيد . وعطاء بن أهد قوله . والثاقفى . وأبى سليمان . وغيرهم ، وقالت طائفة : يتصدق بها فإن عرفت خير صاحبها بين الأجر والضيان . رويتنا ذلك أيضاً عن عمر . وعلى . وابن مسعود . وابن عباس . وابن عمر قال : لا آمر أن تأكلها ، وعن طاوس أيضاً . وعكرمة وهو قول أبى حنيفة . والحسن بن حى . وسفيان ، واحتج هؤلاء بما روى من طريق البزار نا خالد بن يوسف نا أبى نا زياد بن سعد نا سمى عن أبى صالح عن أبى هريرة قال : « سئل رسول الله ﷺ عن القطة ؟ فقال : لا تحل للقطة من القطة شيئاً فليفرمه ستة فإن جاء صاحبه فليرده إليه وإن لم يأت فليصدق به فإن جاء فليخيره بين الأجر وبين الذى له » .

قال أبو محمد : وهذا لا شىء لأن يوسف بن خالد . وأباه مجبولان ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لأن قوله لا تحل للقطة حق ولا تحل قبل التعريف وأمره بالصدقة بها مضموم إلى أمره عليه السلام باستغاثها أو يكونها من جملة ماله إذ لو صح هذا لكان (٢) بعض أمره عليه السلام أولى بالطاعة من بعض ولا يحل مخالفة شىء من أوامره عليه السلام لآخرها بل كلها حق واجب استعماله ونحن لم نمنع واجدها من الصدقة بها إن أراد فتح علينا هذا فبطل تلقمهم بهذا الخبر لو صح فكيف وهو لا يصح ؟ فإن ادعوا إجماعاً على الصدقة بها كذبوا المارويين من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح أن زيد بن الأخنس الخزاعى أخبره أنه قال لسعيد بن المسيب : وجدت لقطة أفأصدق بها ؟ قال : لا تجرأت ولا صاحبها قلت : أفأدفعها إلى الأمراء ؟ قال : اذا بأكونها أكلا سريعاً قلت : فكيف تأمرنى ؟

(١) هو زيد بن من أدم وما يجعل فيه الثياب (٢) فى النسخة رقم ١٤ والحلية لما كان وهو غلط

قال : عرفنا سنة فإن اعترفت والا فهي لك ، والعجب أن بعضهم احتج لمذهبه (١) الخطأ في هذا بقوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) .

قال علي : احتجاج هذا الجاهل بهذه الآية في هذا المكان (٢) دليل على رقة دينه إذ جعل ما أمر به رسول الله ﷺ باطلا ولو كان له دين لما عارض حكم رسول الله ﷺ ، ولو أنه جعل هذه المعارضة لقولهم الملعون : إن الغاصب لبور المسلمين وضياعهم يسكنها ويكرها فالكره له حلال واحتراث ضياعهم له حلال لا يلزمه في ذلك شيء ، وقولهم : من اشترى شيئا شراء فاسدا فقد ملكه ملكا فاسدا وأباحوا له التصرف فيما اشترى بالباطل بالوطء : والعق وسائر أقوالهم الخبيثة لكانوا قد وافقوا ، ثم أعجب شيء (٣) أمرهم بالصدقة بما كان جاء صاحبها ضمنوا المساكين أن وجدوم فعل أصلهم هو أيضا أكل مال بالباطل ، وأي فرق بين أن يأكلها الواجد وضياعها عليه وبين أن يأكلها المساكين وضياعها عليهم ؟ فإن لم يوجدوا فعليه لأن كان أحد الوجهين أكل مال بالباطل فإن الآخر أكل مال بالباطل ولا فرق ، ولأن كان أحدهما أكل مال بحق فإن الآخر أكل مال بالحق ولا فرق إذ الضمان في العاقبة في كلا الوجهين ولكنهم قوم لا يعقلون • واحتجوا بما ذكرنا قبل أنه لا يصح من ضالة المسلم حرق النار . ولا يأوى الضالة الاضال ولو حال كانا عليهم أعظم حجة لانهم يبيحون أخذ ضوال الابل التي فيها ورد النص المذكور فاعجبوا هذه العقول ، وأعجب شيء احتجاجهم هنا برواية خيثة رواها أبو يوسف عن عبد الملك بن المرزبي عن سلة بن كريل أن أبي بن كعب ثم ذكر باقي الحديث وأن رسول الله ﷺ قاله : فأنك ذو ساجدة اليها •

قال أبو محمد : هذا منقطع لأن سلة لم يدرك أيا ثم المرزبي ضعيف جدا ، وأبو يوسف لا يبعد عنه فز أضل من يرد ما رواه سفيان الثوري . وحاد بن سلة كلاهما عن سلة بن كريل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ . يأخذ بما رواه أبو يوسف المفوض عن المرزبي الضعيف عن سلة عن أبي وهو لم يلق (٤) أيا قط ففي مثل هذا فليعتبر أولو الأبصار ، ثم لو سمحت لهم هذه الزيادة التي لا تصح لما كان لهم فيها حجة لأنه ليس فيها الإباحة للقطة للمحتاج ولست أذكر هذا بل هو قولنا وليس فيها منع الفتي منها لابنص ولا بدليل ، ثم العجب كله ردكم كظم في هذا المكان نفسه حديث على

(١) في النسخة رقم ١٦ • يحتاج لمذهبه • (٢) في النسخة رقم ١٦ • هذا الموضع

(٣) في النسخة رقم ١٦ • وأعجب شيء • (٤) في النسخة رقم ١٦ • هو لم يدرك •

ابن أبي طالب في التقاطع الدينار واحة رسول الله ﷺ له استغفاه بان قالوا (١) : هو مرسل ورواه شريك وهو ضعيف والمرسل الذي يرويه الضعيف لا يجوز الأخذ به اذا خالف رأى أبي حنيفة والمرسل الذي رواه العرزمي وهو التايبة في الضعيف لا يجوز تركه اذا وافق رأى أبي حنيفة والله لتطول ندامة من هذا سيئه في دينه يوم لا يغني الندم عنه شيئا ، وما هذه طريق من يدين يوم الحساب لكنه الضلال والاضلال نموذج بالله من الخذلان ، ثم قد كذبوا بل قد روى حديث على من غير طريق شريك وأسند من طريق أبي داود ناجم عن مسافر التميمي نا ابن أبي فديك ناموسى بن يعقوب الزمعي - هو موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن زمة - عن أبي حازم عن سهل بن سعد أخيره أن على بن أبي طالب وجد الحسين والحسن يكيان من الجوع فخرج فوجد ديناراً بالسوق فجاء به الى فاطمة فأخبرها فقالت له : اذهب الى فلان اليهودي فخذ لنا دقيقاً فذهب الى اليهودي فاشتري به دقيقاً فقال اليهودي : أنت ختن هذا الذي يزعم أنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : نعم قال : فخذ ديناراً ولك الدقيق فخرج على حتى جاء به فاطمة فأخبرها فقالت له : [اذهب الى فلان الجزار] (٢) فخذنا بدرهم لخا فذهب فرهن الدينار بدرهم لحم فجاء به فبجنت ونصبت وخبرت وأرسلت الى النبي ﷺ فخام فقالت له : يا رسول الله أذكر لك فان رأيت لنا حلالاً أكلنا وأكلت معاناً شأنه كذا وكذا قال عليه السلام : كلوا باسم الله فأكلوا فينامهم مكانهم اذا غلام ينشد الله تعالى والاسلام الدينار فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعى له [فسأله] (٣) فقال : سقط مني في السوق فقال رسول الله ﷺ : يا على اذهب الى الجزار فقل له : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لك : ارسل الى بالدينار ودرهمك على فأرسل به فدفعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلابينة (٤) ، قال أبو محمد : هذا خير من خبرهم وهو عليه السلام . وعلى . وفاطمة . والحسن . والحسين رضى الله عنهم لا تحمل لهم الصدقة أغنياء كانوا أو فقراء ، وقد أباح في هذا الخبر شراً لا يدق بالدينار فأنما أخذه ابتغاءهم أهدى إليه اليهودي الدينار ، وكذلك رهن الدينار في اللحم ، والخبر الصحيح يكفى من كل هذا • رويانا من طريق البخاري نا محمد بن يوسف أناسيان عن منصور بن المعتمر عن طلحة بن مصرف عن أنس بن مالك [رضى الله عنه] (٥)

(١) في النسخت رقم ١٦٦ وكان قالوا (٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) الزيادة من سنن أبي داود (٤) قوله بلاينة غير موجود في سنن أبي داود (٥) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ٢٥١

قال سر: «رسول الله ﷺ بتمر مطروحة في الطريق قال: لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها» فهذا رسول الله ﷺ غني لا يقير بشهادة الله تعالى له إذ يقول (ووجدك عائلا فأغني) يستحل أكل القطة وإنما توقع أن تكون من الصدقة قال بعضهم: هذا على تحقيق الصفة لأنها من الصدقة (١) لأنها القطة، وهذا كلام إنسان عديم عقل وحياء ودين لأنه كلام لا يعقل وخلاف لفهوم لفظ رسول الله ﷺ وكذب بجار به باردغث، وأعجب شيء قول بعضهم: قد صح الإجماع على أنه لا يعطيا غنيا غيره فكان هو كذلك •

قال أبو محمد: لا شيء أسهل من الكذب المفضوح عند هؤلاء القوم ثم كذبهم إنما هو على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ وعلى جميع أهل الإسلام وعلى العقول والحواس ليستشمرى متى أجمع معهم على هذا ومن أجمع معهم على هذا أبقية الجندل. والكشك (٢) وأين وجدوا هذا الإجماع؟ بل كذبوا في ذلك وإذا أدخلت القطة في ملكه بانقضاء الحول الذي عرفها فيه فإن أعطاهما غنيا أو أغنيا أو قارون لو وجدته حيا أو سليمان رسول الله ﷺ لو كان في عصره لكان ذلك مباحا لا شيء من الكراهية فيه، وقالوا: قد شك يحيى بن سعيد في أمر الملقط بأن يستنفقها أهو من قول يزيد بن مولى المنبث؟ أو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ وقطع مرة أخرى على أنه من قول يزيد قلنا: وقد أسنده يحيى أيضا وهذا كله صحيح فيه لأنه سمعه مرة مسندا وسمع يزيد يقول: من فياه أيضا ثم يقول: لكن ربيعة لم يشك في أنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك أيضا لم يشك بسر بن سعيد عن زيد بن خالد الجهني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، روى مالك. وسفيان الثوري عن ربيعة عن يزيد بن مولى المنبث عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم «فإن جاء صاحبها والافشأ نك بها» وروى حماد بن سلمة عن ربيعة عن يزيد عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم «فإن جاء صاحبها والا فشأ نك بها» وروى حماد بن سلمة عن ربيعة عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم «فإن جاء صاحبها فادفعا اليه والا فبئ لك» وروى سفيان بن عيينة عن ربيعة أخيرة أن يزيد مولى المنبث حدثه عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم (٣) أنه سئل عن القطة؟ قال: عرفها سنة فإن اعترفت وإلا فاخلطها بمالك • وروناه من طريق سعيد بن منصور ناعبد العزيز بن محمد — هو البراءوردى — سمعت ربيعة يحدث عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث، وفي

(١) في النسخة رقم ١٦ «على تحقيق الصدقة إنما هي الصدقة» (٢) موفات الحجارة

والتراب (٣) هذه الزيادة سقطت من النسخة رقم ١٦ والنسخة الحالية

آخره ، فان جاء صاحبها فأدھا إليه وإلا فاصنع بها ما صنعت بما لك ، ورواه أبو النضر مولى عمر بن عبد الله عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد الجهني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اللقطة قال : « عرفها سنة فان لم تعترف فاعرف عفاصها . ووكاها ثم كلها فان جاء صاحبها فأدھا اليه » . ورواه حماد بن سبلة أن سبلة بن كليل عن سويد ابن غفلة أن أبي بن كعب قال له : قال رسول الله ﷺ له في اللقطة : « فان جاء صاحبها فعرف عددها . ووكاها . ووعاها فأعطها إياه والأفبى لك » وعلى هذا دل حديث عياض بن حمار . وأبي هريرة لا مثل تلك الملققات المكذوبة من مرسل . وبجهول . ومن لا خيرة فيه وبالله تعالى التوفيق »

وقد جاء خبر من طريق لا يزال المخالفون يحتجون بها اذا واقتهم . وينا من طريق ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال : كيف ترى ما وجد في الطريق الميتاء أو في القرية المسكونة ؟ قال : عرف سنة فان جاء باغيه فأدھه اليه والافتأ نك به فان جاء طالبا يوما من الدهر فأدھا اليه وما كان في الطريق غير الميتاء وفي القرية غير المسكونة فقيه وفي الركاك الخمس » وأما نحن فهذه صحيفة لا نأخذ بها فهذا حكم اللقطة من غير الحيوان »

وأما الضوال من الحيوان فلها ثلاثة أحكام ، أما الضأن والمعز قسط كبارها وصغارها توجد بحيث يخاف عليها الذئب أو من يأخذها من الناس ولا حافظ لها ولا هي بقرب ماء منها فهي حلال لمن أخذها سواء جاء صاحبها أو لم يجي . وجدها حية . أو مذبوحة . أو مطبوخة أو مأكولة لاسيلا له عليها » . وأما الأبل القوية على الرعى . وورود الماء فلا يجل لأحد أخذها وأما حاكمها أن تترك ولا بدفن أخذها ضمنها ان تلفت عندها بآى وجه تلفت وكان عاصيا بذلك إلا أن يكون شئ من كل ما ذكرنا من لقطة أو ضالة يعرف صاحبها فحكم كل ذلك ان ترد اليه ولا تعريف في ذلك ، وأما كل ما عدا ما ذكرنا من لبيل لا قوة بها على ورود الماء . والرعى وسائر البقر . والحيل . والبغال . والحمر . والصيود كلها المتسلكة والاباق من العبيد والاماء وما أضل صاحبه منها والغنم التي تكون ضوال بحيث لا يخاف عليها الذئب ولا انسان وغير ذلك كله فمرض أخذه وضمه وتربيته أبدا ، فان شئ من معرفة صاحبها أدخلها الحاكم أو واجدها في جميع مصالح المسلمين وبالله تعالى التوفيق »

سواء كانت كل ما ذكرنا مما أمهله صاحبه لضرورة أو لخوف . أو لهزال .

أوما ضل ولا فرق • بهان ذلك مارو يناء من طريق البخارى ناختية [بن سعيد] (١)
 نا اسماعيل بن جعفر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد
 الجهني : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل (٢) عن القطة ؟ قال : عرفها
 سنة ثم اعرف وكابها وغاصها ثم استفق بها فأت بها فادها اليه قال :
 يا رسول الله فضالة الغنم ؟ قال : خذها فانما هي لك وأولادك أولادك قال : يا رسول الله
 فضالة الابل ؟ فنضب عليه السلام حتى احمرت وجنتاه [أو احمر وجهه] (٣) وقال (٤)
 مالك ولها معها حذاؤها وسقاؤها حتى يلغها ربه • ومن طريق البخارى نا اسماعيل
 ابن عبد الله بن أبي أويس ناسليان بن بلال عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن يزيد مولى
 المنبث أنه سمع زيد بن خالد الجهني يقول : سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كيف ترى في ضالة الغنم ؟ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : خذها فانما هي لك وأولادك
 أو للذئب فقال : كيف ترى في ضالة الابل ؟ قال : دعها فان معها حذاؤها وسقاؤها
 ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجد ربه • (٥) فأمر عليه السلام بأخذ ضالة الغنم التي
 يخاف عليها الذئب أو الماعى ويترك الابل التي ترد الماء وتأكل الشجر، وخصها بذلك
 دون سائر القطعات والضوال فلا يحل لأحد خلاف ذلك •
 قال أبو محمد : وأما ما عرف ربه فليس ضالة لأنهم فضل جملة بل هي معروفة وإنما
 الضالة ما ضلت جملة فلم يعرفها صاحبها أين هي ؟ ولا عرفوا جدها لمن هي وهي التي أمر
 عليه السلام بنسدها وبقي حكم الحيوان كله حاشى ما ذكرنا موقفا على قول الله تعالى :
 (وتعاونوا على البر والتقوى) ومن البر والتقوى احراز مال المسلم أو الذى ، وقال
 رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام • فلا يحل لأحد من مال أحد إلا
 ما أحله الله تعالى ورسوله ﷺ • » روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهرى
 عن سعيد بن المسيب قال : كتب عمر بن الخطاب إلى عماله لا تضموا الضوال فلقد كانت
 الابل تتنازع هملاء وترد المياه لا يعرض لها أحد حتى يأتي من يعترفها فيأخذها حتى إذا
 كان عثمان كتب أن ضموها وعرفوها فان جاء من يعترفها والافيعوها وضموأأمانها
 في بيت المال فان جاء من يعترفها فادفعوا اليهم الأمان •
 ومن طريق ابن وهب أخبرني أنس بن عياض (٦) عن سلة بن وردان سألت سالم بن

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٥٣ (٢) في صحيح البخارى • ان رجلا
 سأل رسول الله ﷺ الخ (٣) الزيادة من صحيح البخارى (٤) في صحيح البخارى • ثم قال •
 (٥) الحديث في صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٥٠ مطولا اختصره المصنف (٦) في النسخة
 رقم ١٦ • أنيس بن عياض • وهو غلط

عبدالله بن عمر عن الشاة وجديا الارض التي ليس بها أحد فقال: عرفها من ذلك فان عرفت فادفعها إلى من عرفها وإلا فشاؤك وشاة الذئب فكلها * ومن طريق وكيع حدثنا سلة ابن وردان قال: سألت سالم بن عبدالله بن عمر عن ضالة الابل؟ قال: معها سقاؤها وحذاؤها دعها إلا أن تعرف صاحبها فتدفعها اليه * وروينا من طريق عبدالرزاق عن معمر: وفيما نالتوري كلاهما عن أبي اسحاق السبيعي عن امرأته قال: جاءت امرأة إلى عائشة أم المؤمنين فقالت: إني وجدت شاة فقالت: اعطني واحلي وعرفي ثم عادت اليها ثلاث مرات فقالت: تريدن أن أمرك بذبحها * ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن زيد بن جبير أنه سمع ابن عمر يقول لرجل سأله عن ضالة وجدها: فقال له ابن عمر: أصلح إليها وانشد قال: فهل على انت شربت من لبنها قال: ما أرى عليك في ذلك * وقال أبو حنيفة: وأصحابه: تؤخذ ضالة الابل كما تؤخذ غيرها، وقال الشافعي: ما كان من الحلي. والبقر. والبغال قويا يرد الماء ويرعى لم يأخذ قياسا على الابل وما كان منها ومن سائر الحيوان لا يمتنع أخذ (١)، وقال أبو حنيفة والشافعي: من أخذ ضالة من الغنم ففليه ضمانها إن أكلها، وقال مالك: أما ضالة الغنم فإكان قرب القرى فلا يأكلها ولكن يضمنها إلى أقرب القرى فيعرفها هنالك وأما ما كان في الفلوات والمهامه فانه يأكلها أو يأخذها فان جاء صاحبها فوجد حية فهو أحق بها وإن وجدها مأكولة فلا شيء له ولا يضمنها له لو أجدها الذي أكلها، واختلف أصحابه فيها إن وجدها مذبوحة لم تؤكل بعد قال: وأما البقر فان خيف عليها السبع فحكها حكم الغنم وإن لم يخف عليها السبع فحكها حكم الابل يترك كل ذلك ولا يعترض له ولا يؤخذ، وأما الحلي. والبغال. والخير فلتعرف ثم يتصدق بها *

قال أبو محمد: أما تقسيم مالك خطأ لأنه لم يمتنع النص إذ فرق بين أحوال وجود ضالة الغنم وليس في النص شيء من ذلك وكذلك تفرقه بين وجود الشاة صاحبها حية أو مأكولة فليس في الخبر شيء من ذلك أصلا لا بنص ولا بدليل ولا القياس طرد ولا قول متقدم التزم لأن القياس أن لا يبيع الشاة لو أجدها أصلا كالأبيع سائر القطعات إلا أن كان تقدير بعد تعريف عام ولا نعلم فروقه هذه عن أحد قبله ولا نعلم لقوله حجة أصلا، وأما أبو حنيفة فانه خالف أمر رسول الله ﷺ كله جوارف من الشاة جملة وأمر بأخذ ضالة الابل وقد غضب رسول الله ﷺ من ذلك غضبا احرمل وجهه ونعوذ بالله من ذلك، فاما هو - يعني ابا حنيفة - فيعذر لجهل الآثار، وأما مؤلا الحاسرون فواته

ما لهم عذر بل هم قد أقدموا على ما أغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم علانية فخصوا في جملة من قال الله تعالى فيهم : (ذلك بأنهم آمنوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه) فآخونا عليهم من تمام الآية لأن الحق قد قامت عليهم (فان قالوا) : ان الأموال حرام على غير أهلها وواجب حفظها فلا تأخذ بخلاف ذلك بخبر واحد قلنا لهم : قد أخذتم بذلك الخبر بعينه فيما أنكرتموه نفسه فأمرتم بإتلافها بالصدقة بها بمد تعرف سنة فرة صار عندكم الخبر حجة ومرة صار عندكم باطلا وهو ذلك الخبر بعينه فاهذا الضلال ؟ وقد روينا لهم عن أم المؤمنين . وابن عمر اباحة شرب لبن الصالة وهم لا يقولون بذلك ، وأما الشافعي فنقض أصله ولم يرأخذ الشاة وأقبح في حكم الخبر ما ليس فيه فالحق بالابل ما لم يذكر في النص وجعل ورود الماء ورعى الشجر علة قاس عليها ولا دليل له على صحة ذلك ، وإن الشاة لترد الماء . وترعى ما أدركت من الشجر كما تفعل الابل ويمتنع منها ما لم تدر كذا ويمتنع على الابل ما لا تدر كذا وإن الذئب لياكل البعير كما يأكل الشاة ولا منعة عند البعير منه وإنما يمتنع منه البقر فقط هذا أمر معلوم بالمشاهدة ، وقالوا : قول النبي ﷺ . « هي لك أو لأخيك أو للذئب » ليس تملكك للذئب فكذلك ليس تملكك للواجد قلنا : هذا باطل من قولكم لأن الذئب لا يملك والواجد يملك والواجد مخاطب والذئب ليس بمخاطب وقد أمر الواجد بأخذها فزيادتهم كاذبة مردودة عليكم بالله تعالى التوفيق . فظهر سقوط هذه الأقوال كلها يتبين وان كل واحد منهم أخذ ببعض الخبر وجعله حجة وترك بعضه ولم يره حجة ، واختلفوا في ذلك فاخذوا ما ترك هذا وترك هذا ما أخذ الآخر . وهذا ما لا طريق للصواب إليه أصلا والله تعالى التوفيق ، ولئن كان الخبر حجة في موضع فانه لحجة في كل ما فيه إلا أن تأتي مخالفة له بناسخ متيقن ، وإن كان ليس حجة في شيء منه فكله ليس حجة ، والتحكم في أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز وبالله تعالى التوفيق *

كتاب القبط

١٣٨٤ - مسألة - ان وجد صغير منبوذ فحرض على من يحضرته أن يقوم به ولا بد لقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) ولقول الله تعالى : (ومن أحيأها فكأنما أحيأ الناس جميعا) ولا إثم أعظم من أثم من أضاع (١) نسمة مولودة على الاسلام صغيرة لا ذنب لها حتى تموت جوعا وبردا

(١) في النسخة رقم ١٤ « ولا إثم أعظم من أضاع » الخ

(٢ ٣٥ - ج ٨ المحل)

أوتاه كله الكلاب هو قاتل نفس عبدا بلا شك ، وقد صرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 « من لا يرحم الناس لا يرحمه الله »

١٣٨٥ مَسَائِلُ والقيط حر ولا ولا ، عليه لاحد لأن الناس كلهم أولاد آدم
 وزوجه حواء عليهما السلام ومهاجران وأولاد الحرمة أحرار بلا خلاف من أحد فكل
 أحد فهو حر (١) إلا أن يوجب نص قرآن . أو سنة ولا نص فيهما يوجب ارقاق القيط ،
 واذ لارق عليه فلا ولا . لأحد عليه لأنه لا ولا إلا بعد صحة رق على المرء أو على أبه
 قريب أو بعيد يرجع إليه بنسبه قال رسول الله ﷺ : « انما الولاملن أعنتق » وهذا قول
 أبي حنيفة . ومالك . والشافعي ، وداد ، وقد صرح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 ما رويناه من طريق مالك عن ابن شهاب عن ستين أبي جميلة أنه وجد منبوذا فأتى به إلى عمر بن
 الخطاب فقال له عمر : هو حر وولائه لك ونفقته من بيت المال . وروينا أيضا هذا
 عن شريح أنه جعل ولا القيط لمن التقطه ، وصح عن إبراهيم النخعي ما رويناه من طريق
 محمد بن جعفر ناشئة عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : القيط عبد ، وقد رويناه
 هذا عن عمر بن الخطاب كما رويناه من طريق ابن أبي شيبة ناو كيع نا سفيان عن سليمان -
 هو أبو اسحق الشيباني - عن حوط عن إبراهيم النخعي قال : قال عمر : هم مملوكون -
 يعني القطاء . (٢) • وهن طريق ابن أبي شيبة نا سفيان - هو ابن عينة - عن عمرو
 ابن دينار عن الزهري عن رجل من الأنصار قال : ان عمرا أعنتق لقيطا . ومن طريق
 ابن أبي شيبة ناو كيع نا الأعمش عن زهير العبسي أن رجلا التقط لقيطا فأتى به على
 ابن أبي طالب فاعتقه •

قال أبو محمد : لا يمتنع الاملك قال علي : فان قيل : قد رويتم من طريق ابن أبي شيبة
 ناو كيع ناشئة قال : سألت حماد بن أبي سليمان . والحكم عن القيط ؟ فقالا جميعا :
 هو حر قلت : عن ؟ فقال الحكم : عن الحسن بن علي ، ورويت عن وكيع عن
 سفيان عن زهير بن أبي ثابت . وموسى الجهني قال موسى : رأيت ولزنا الحقة على
 في مائه ، وقال زهير عن ذهل بن أوس عن تميم بن مسبيع قال : وجدت لقيطا فأتيت به على
 ابن أبي طالب فالحقه في مائه ، قلنا : ليس في هذا خلاف لما ذكرنا قبل لأن قول عمر هو حر .
 وقول الحسن بن علي هو حر إذا ضم إلى ما روى عنهما من أن كل واحد منهما أعنتق القيط
 مع ما روى عن عمر من أنهم مملوكون وأن ولاده لمن وجده اتفق كل ذلك على أن قولهما

(١) قوله « فكل أحد فهو حر » سقط من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦

• هو مملوك - يعني القيط - .

رضي الله عنهما هو حر انه اتفق منهما في ذلك الوقت ، وان السج ليطول من ترك السنة الثابتة لرواية شيخ من بني كنانة عن عمر بن الخطاب أنه قال : « البيع عن صفقة أو خيار » ولومعنا هذا من عمر لما كان خلافاً للسنة أن اليعمين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا أو يغير أحدهما الآخر بل كان يكون موافقاً للسنة ، فالصفقة التفرق والخيار التخيير ثم لا يجعل ماروي سنين سوله صحة عن عمر حجة ومارواه ابراهيم النخعي حجة عن عمر ، وهو والله أجل وأوضح من شيخ من بني كنانة ، ولا يعرف لعمر . وعلى ههنا مخالف من الصحابة رضي الله عنهم لاسيا وقد جاء أثرهم أبدا يأخذون بما دونه وهو مارويناه من طريق محمد بن الجهم فاعبد الكريم بن الهيثم نا يزيد بن عبدربه نا محمد بن حرب النخلافي نا عمر بن روبة (١) قال : سمعت عبد الواحد النصري (٢) يقول : سمعت وائلة بن الاسقع يقول : « ان النبي ﷺ قال : تحرز المرأة ثلاثة موارث لقيطها . وعقبها . وولدها الذي لا تحت عليه » .

قال أبو محمد عمر بن روبة . وعبد الواحد النصري مجهولان ولوصح قلنا به وأمام فلا يألون هذا ولا أحد الا هو أعرف وأشهر من شيخ من بني كنانة وقد تركزوا السنة الثابتة لروايته ، فان قالوا : وبأى وجه (٣) يرق واصله الحرية ؟ قلنا : ياسبحان الله يا هؤلاء : ما أسرع ما نسيت أنفسكم أولستم القائلين : إن رجلا قرشيا لولحق بدار الحرب مرتداهو وامرأته القرشية مرتدة فولدت هنالك أولادا فان أولادهم أرقاء ملوكون ياعون ، وقال الخفيفون : ان تلك القرشية تباع وتسلك أوليس الرواية عن ابن القاسم إمام عن مالك واما على ما عرف من أصل مالك إن أهل دار الحرب لو صاروا ذمة سكاننايتنا وبأيديهم رجال ونساء من المسلمين أحرار وحرائر أسروهم وبهوا على الاسلام في حال أسرم فانهم ملوكون لاهل الذمة من اليهود والنصارى يتابعونهم متى شاموا ، وهذا منصوب عنه في المستخرجة ، فايما أشنع وأفظع هذا كله : أوارق لقيط لا يدري من أمه أحره أم أمة ؟ حتى لقد أخبرني محمد بن عبد الله البكري التدميري (٤) وما علمت فيهم أفضل منه ولا أصدق عن شيخ من كبارهم أنه كان يفتي أن التاجر . أو الرسول اذا

(١) في النسخة رقم ١٤ « عمرو بن روبة » وهو غلط (٢) هو بالصاد المهمة (٣) في النسخة رقم ١٦ « فبأى وجه » (٤) بفتح التاء المثناة من فوق وسكون الدال المهمة وكسر الميم وسكون الياء المنقوطة آخر الحروف بعدها راء نسبة الى تدمير وهي من بلاد الأندلس ، ووقع في النسخة رقم ١٦ « التدمري » باسقاط الياء آخر الحروف نسبة الى تدمر وهي بلدة في الشام وهو غلط

دخل دار الحرب فاعطوه أسراء من أحرار المسلمين وحرّاتهم عطية فهم عبيد وأما له
بطاً وبيع كسائر ما يملك، شاه وجه هذا المقتى ومن اتبعه على هذا ۞

قَالَ ابْنُ مَوْجِدٍ : وروى نافع بن إبراهيم قولاً آخر كما روينا من طريق ابن أبي شيبة
نا وكيع عن سفیان الثوري عن منصور عن إبراهيم النخعي في اللقيط قال : له نيته أن
نوى أن يكون حرّاً فهو حر وإن نوى أن يكون عبداً فهو عبد ، وقولنا بأنه لارق عليه
هو قول عمر بن عبد العزيز . وعطاء . والشعمي . والحكم . وحماد ، وروىناه أيضاً
عن إبراهيم وعبدنا بهم يقولون فيها خالف الأصول . والقياس إذا وافق آراءهم :
مثل هذا الإيقال بالرأى فضلاً قالوا ههنا هذا ؟ وبالله تعالى التوفيق ۞

١٣٨٦ مسألة وكل ما وجد مع اللقيط من مال فهو له لأن الصغير يملك
وكل من يملك فكل ما كان بيده فهو له وينفق عليه منه ۞

١٣٨٧ مسألة وكل من ادعى أن ذلك اللقيط ابنه من المسلمين حرّاً كان .
أو عبداً صدق إن أمكن أن يكون ما قال حقا فإن يقين كذبهم يلغى ۞ بهان ذلك أن
الولادات لا تعرف إلا بقول الآباء والأمهات وهكذا أنساب الناس كلهم ما لم يتيقن
الكذب ، وأما قلنا - للمسلمين - الكتاب عن رسول الله ﷺ من قوله : « كل مولود يولد
على الفطرة وعلى الفطرة وعلى الفطرة » وقوله عليه السلام عزّ به تعالى في حديث عياض بن حمار
الجبالي : « خلقت عبادي حنفاء كلهم » ، ولقوله تعالى : (وأذا أخذ ربك من بنى آدم من
ظهورهم ذريّاتهم وأشهدهم على أنفسهم ألسنت ربكم قالوا : بلى شهدنا أن تقولوا يوم
القيامة أنا كنّا عن هذا غافلين) فإن ادعاه كافر لم يصدق لأن في تصديقه إخراجاً عن
ما قد صح له من الإسلام ولا يجوز ذلك إلا حيث أجازته النص من ولد على فراش كافر
من كفرة قط ولا فرق بين حر . وعبد فيما ذكرناه . وقال الحنفيون : لا يصدق العبد
لأن في تصديقه إرقاق الولد وكذبوا في هذا ولد العبد من الحرّة حرّاً لا سيما على أصلهم
في أن العبد لا يتسرى ، وأما نحن فقد قلنا : أن الناس على الحرية ولا تحمل امرأة العبد
الاعلى أنها حرة فولده حر حتى يثبت انتقاله عن أصله وبالله تعالى التوفيق ۞

بسم الله الرحمن الرحيم ۞ كتاب الودعة

١٣٨٨ مسألة فرض على من أودعت عنده وديعة حفظها ودهال صاحبها
إذا طلبها منه لقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) ولقوله تعالى : (إن الله
يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) ومن البر حفظ مال المسلم أو الذي ، وقد صح

نهی رسول الله ﷺ عن اضعاء المال ، وهذا عموم لال المړه ومال غيره هـ
١٣٨٩ مَسْأَلَةٌ فان تلفت من غير تعد منه ولا تضييع لها فلا ضمان عليه فيها
 لانه اذا حفظها ولم يتعد ولا ضيع فقد احسن والله تعالى يقول : (ماعلى المحسنين من
 سيل) ، ولقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » قال هذا
 المودع حرام على غيره مالم يوجب أخذه منه نص ، وقد صرح عن عمر بن الخطاب تضمنين
 الودیعة ، وروى عنه (١) وعن غيره أن لا تضمن هـ

١٣٩٠ مَسْأَلَةٌ وصفة حفظها هو أن يفعل فيها من الحفظ ما يفعل بماله وان
 لا يخالف فيها ما حدله صاحبها الا أن يكون فيها حدله يقين هلا كما فعله حفظها لأن
 هذا هو صفة الحفظ وما عداه هو التعدى فى اللغة ومعرفة الناس ، والله تعالى التوفيق هـ

١٣٩١ مَسْأَلَةٌ فان تعدى المودع فى الودیعة أو أضعاعها تلفت لزومه ضمانها
 ولو تعدى على بعضها دون بعض لزومه ضمان ذلك البعض الذى تعدى فيه فقط لأنه فى
 الاضاعة أيضا متعدد لما أمر به ، والتعدى هو التجاوز فى اللغة التى نزل بها القرآن وبها
 خاطبنا رسول الله ﷺ والله تعالى يقول : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
 عليكم) فيضمن ضمان الناصب فى كل ما ذكرنا فى حكم النصب ، والله تعالى التوفيق هـ
١٣٩٢ مَسْأَلَةٌ والقول فى هلاك الودیعة أو فى ردّها الى صاحبها أو فى دفعها

الى من أمره صاحبها بدفعها إليه قول الذى أودعت عنده مع يمينه سواء دفعت اليه بينة
 أو بغير بينة لأن ماله محرم كما ذكرنا فهو مدعى عليه وجوب غرامة وقد حكم رسول الله
 ﷺ بأن اليمين (٢) على من ادعى عليه وهو قول أبى حنيفة. والشافعى. وأبى سليمان هـ
 ومهما خلا فى و اضاع هـ منها أن مالكا فرق بين الثقة وغير الثقة فرأى أن لا يمين على
 الثقة وهذا خطأ لأن رسول الله ﷺ اذا اوجب ائمين على من ادعى عليه لم يفرق بين
 ثقة وغير ثقة ، والمالك يوجب موافقونا فى ان نصرانيا . أو يهوديا . أو قاسقا من
 المسلمين معلن السق يدعى ديناً على صاحب من الصحابة رضى الله عنهم ولا يئنه له وجبت
 اليمين (٣) على صاحب يولافرق بين دعوى جحد الدين وبين دعوى جحد الودیعة أو
 تضييعها ، والمقرض مؤتمن على ما أقرض وعلى ما عومل فيه كما ان المودع مؤتمن ولا
 فرق ؛ و فرق أيضا بين الودیعة تدفع بينة وبينها اذا دفعت بغير بينة فرأى ايجاب الضمان
 فيها اذا دفعت بينة هو هذا لامعنى له لأنه لم يأت بالفرق بين ذلك قرآن . ولا سنة هـ

(١) فى النسخة رقم ١٦ ورويت عنه « (٢) فى النسخة رقم ١٤ « باليمين » سقط
 جمل فى هذا الموضع من النسخة الحالية (٣) فى النسخة رقم ١٤ ولوجبت اليمين »

والإيمان لا تسقط والغرامة لا تجب الا حيث أوجبها الله تعالى أو رسوله ﷺ،
أوحيت أسقطها الله تعالى . أو رسوله ﷺ . و فرق قوم بين قول المودع هلكت
الوديعة فصدقه ، اما بيته واما بغير بيته و بين قوله : قد صرفتها إليك فالزمه الضمان ،
و كذلك في قوله : أمرتني بدفعها إلى فلان فضمنوه .

قَالَ ابْنُ مَجْمَدٍ وهذا خطأ لأنه لم يأت بالفرق بين ذلك قرآن . ولا سنة ، والوجه
في هذا هو أن كل ما قاله المودع مما يسقط به عن نفسه الغرامة ولا يخرج عين (١) الوديعة
عن ملك المودع فالقول قوله مع يمينه لأن ماله محرم الا بقرآن أو سنة ، سواء كانت
الوديعة معروفة للمودع بيته أو يعلم الحاكم أولم تكن ، ولا فرق بين شيء ، مما فرقوا بينه
بآرائهم الفاسدة (٢) وأما إذا ادعى المودع شيئاً ينقل به الوديعة عن ملك المودع الى
ملك غيره فانه ينظر فان كانت الوديعة لا تعرف للمودع الا بقول المودع فالقول أيضاً
قول المودع مع يمينه في كل ما ذكر له من أمره إياه يمينها : أو الصدقة بها . أو هبتها .
أو أنه وهبها له وسائر الوجوه ولا فرق لأنه لم يقر له بشيء في ماله ولا بشيء في ذمته لا بد من
ولا تبعد ولا قامت له عليه بيته بحق ولا تبعد وماله محرم على غيره ، وأما إن كانت
الوديعة معروفة للمودع بيته أو يعلم الحاكم فان المودع مدع قتل ملك المودع
عنها فلا يصدق الا بيته وقد أقر حيث ذنق مال غيره بما قد منع الله تعالى منه اذ يقول : (ولا
تكسب كل نفس الا عليها) فهو ضامن وبالله تعالى التوفيق .

١٣٩٣ مسألة وإن لقي المودع من أودعه في غير الموضع الذي أودعه فيه
ما أودعه فليس له مطالبته بالوديعة ، وتقتل الوديعة بالحمل والرد على المودع لاعلى المودع
و انما على المودع أن لا يمتنعها من صاحبها فقط لأن بشرته وماله محرمان وهذا بخلاف
الغاصب . والمتعدى في الوديعة أو غيرها أو أخذ المال بغير حق فردّه على المتعدى والغاصب
وأخذه بغير حق الى صاحبه حيث لقيه من بلاد الله تعالى لأن فرضا عليه الخروج من
الظلم والمطل في كل أو ان ومكان وبالله تعالى التوفيق .

كتاب الحجر

١٣٩٤ مسألة لا يجوز الحجر على أحد في ماله الا على من لم يبلغ أو على مجنون
في حال جنونه فهذا خاصة لا ينفذ لهما أمر في مالهما فاذا بلغ الصغير وأفاق المجنون جاز

(١) في النسخة رقم ١٦ . ولا يخرج ملك . (٢) سقط لفظ . الفاسدة ، من النسخة
رقم ١٤ والنسخة الحالية

مرهما في مالهما كثيرهما ولا فرق سواء. في ذلك كله (١) الحر . والعبد . والذكر .
والأنثى . والبكر ذات الأب . وغير ذات الأب . وذات الزوج . والتي لا زوج لها
فصل كل من ذكرنا في أموالهم من عتق . أو هبة . أو بيع . أو غير ذلك نافذة إذا وافق
الحق من الواجب . أو المباح ، ومردود فصل كل أحد في ماله إذا خالف المباح أو
الواجب ولا فرق ولا اعتراض . لأب ولا زوج ولا لحاكم في شيء من ذلك إلا ما كان
معصية لله تعالى فهو باطل مردود ، ومن معصية الله تعالى الصدقة . والعطية بما لا يبقى
بعده للتصدق أو الواهب غني ، فإن أراد السيد إبطال فصل العبد في ماله فليعلن باتزاعه
منه ولا يجوز للعبد حينئذ تصرف في شيء منه .

برهان ذلك ما روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن عمرو بن السرح نا ابن وهب
أخبرني جرير بن حازم عن سليمان الأعمش عن أبي ظبيان وهو حصين بن جندب الجني (٢)
عن ابن عباس أن علي بن أبي طالب قال لعمر بن الخطاب : أوما تذكر أن رسول الله ﷺ
قال : «رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله [حتى يفيق]» (٣) . وعن النائم
حتى يستيقظ . وعن الصبي حتى يحتلم ؟ ومن طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا
وهيب - هو ابن خالد - عن خالد الحذاء عن أبي الضحى عن علي بن أبي طالب عن النبي
ﷺ نحوه ، أبو ظبيان ثقة لقي علي بن أبي طالب وسمع منه . ومن ابن عباس .
ومن طريق أبي داود أيضا نا عثمان بن أبي شيبة نا يزيد بن هرون نا أحمد بن سلمة عن
حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين : «أن رسول الله
ﷺ قال : رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ . وعن المبتلى حتى يبرأ . وعن
الصبي حتى يكبر» .

قال علي : معنى ثلاث ثلاث نفوس (٤) وقال تعالى : (لن تناورا البر حتى تنفقوا
مما تحبون) وقال تعالى : (والمصدقين والمصدقات) وقال تعالى : (جامدوا بأموالكم
وأنفسكم في سبيل الله) وقال تعالى : (ما سلكتكم في سقر قالوا : لم نك من المصلين ولم نك
نطعم المسكين) وحضر على العتق وقال رسول الله ﷺ : «اتقوا النار ولو بشق تمرة»
وقال تعالى : (فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) وقال تعالى :
(وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) فصح أن كل أحد مندوب إلى فضل الخير . والصدقة .
والعتق . والنفقة في وجوه البر ليقى نفسه بذلك نارجهم ، ولا خلاف في أن كل من

(١) في النسخة رقم ١٦٦ وفي كل ذلك (٢) نسبة إلى جنب قبيلة في اليمن (٣) الزيادة
من سنن أبي داود ، والحديث فيه مطول (٤) في النسخة رقم ١٦٦ ثلاث أنفس ،

ذكرنا من عبد . وذات أب . وبكر . وذات زوج مأمورون منهمون متوعدون بالنار . مندوبون موعودون بالجنة قراء الى اتقاد أنفسهم منها ككفر غيرهم سواء سواء . ولازمة فلا يخرج من هذا الحكم الا من أخرجه النص ولم يخرج النص الا المجنون مادام في حال جنونه . والذي لم يبلغ الى أن يبلغ فقط ، فكان المفرق بين من ذكرنا فطلق بعضا على الصدقة . والهبة . والنكاح . ويمنع بعضا بفرض مبطل محرم مانذب الله تعالى اليه مانع من فعل الخير .

قال علي : وروينا عن محمد بن جعفر غندر ناشئة عن المغيرة عن ابراهيم النخعي قال : لا يحجر على حره . وحدثني أحمد بن عمر العذري نا أبو ذر الهروي نا عبد الله بن أحمد ابن حمويه السرخسي نا ابراهيم بن خزيمة نا عبد بن حميد نا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين أنه كان لا يرى الحجر على الحر شيئا ، وهو قول جماعة من الصحابة رضی الله عنهم . وقول مجاهد . وعبد الله بن الحسن . وغيره ، وقال أبو حنيفة : لا يحجر على حر لا تبيد ولا دين ولا نفليس ولا نفيره ولا يرى حجر القاضى عليه لازما ويرى تصرفه في ماله واقراره بعد حجر القاضى عليه لازما [ويرى تصرفه في ماله واقراره بعد حجر القاضى] (١) وقبله سواء كل ذلك نافذ الا أنه زاد فقال : من بلغ ولم يؤنس منه رشد (٢) حيل بينه وبين ماله الا أن يبايع شيئا كثيرا أو قل فذيعه وإن أقره كثر أو قل فذا اقراره حتى اذا تمت له خمس وعشرون سنة دفع اليه ماله وان لم يؤنس منه رشد . وهذه الزيادة في غاية الفساد ، أول ذلك انه لا تعلم أحدا قال بها قبله ، وأيضا فانه قول متاقض لانه اذا جاز يبعه واقراره فأي معنى للنع له من ماله هذا تخليط لا نظيره ، ثم تحديده بخمس وعشرين سنة من إحدى عجائب الدنيا : وما ندرى بأي وجه يستحل في الدين منع مال وإطلاقه بمثل هذه الآراء بغیر اذن من الله تعالى ؟ ، وأعجب شيء احتجاج بعض من خذله الله تعالى بتقليده اياه فقال : يولد للبر من اثني عشر عاما ونصف فيصير أباهم يولد لابنه كذلك فيصير جدا وليس بعد الجد منزلة .

قال أبو محمد : وهذا كلام أحق بآرد ويقال له : هك أنه كما تقول فكان ماذا؟ ومتى فرق الله (٣) تعالى بين من يكون جدا وبين من يكون أباً في أحكام ما لهما ، وفي أي عقل وجدتمهما ؟ وأيضا قد يولد له من اثني عشر عاما ولا يبع كذلك فبهذه أربعة وعشرون عاما ، وأيضا بعد الجد أب يوجد فيلغوه هكذا الى سبع وثلاثين سنة أو الى أربعين سنة

(١) الزيادة من النسخة الحالية (٢) في النسخة رقم ١٤ « الرشد » (٣) في النسخة

بقول الله تعالى : (حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة) فظهر فساد هذه الزيادة جملة وباقه تعالى التوفيق •

وذهب آخرون إلى الحجر (١) فقال مالك : من كان يحدع في البيع ولا يحسن ضبط ماله حجر عليه فلم يتفذه عتق . ولا صدقة . ولا بيع . ولا هبة . ولا نكاح ولا يكون وليا لابنته في النكاح (٢) وكل ما أخذه قرضاً لم يلزمه أدائه ولا قضى عليه به وإن رشد بعد ذلك وقال : ما فعل قبل أن يحجر القاضي عليه فقله نافذ غير مردود إلى أن يحجر القاضي عليه وأجاز لوليه أن يدفع نفقة شهر ونحو ذلك ، قال : فإن ظهر منه الرشد لم يكن بذلك نافذاً إلا مَرَحَتِي فلك القاضي عنه الحجر وأجاز لمن لم يحجر عليه إعطاء كل ما يملك في ضربته وفي مرات وأخذه عليه ، وهذا خطأ ظاهر وتاقض شديد في وجوه جملة • أحدها وأعظمها إبطاله أعمال البر التي تدب الله تعالى إليها وجعلها منقذات من التيران كالعتق . والصدقة ، وإبطاله البيع الذي أباحه الله تعالى وهذا صدى عن سبيل الله تعالى وتعاون على الإثم والعدوان لأعلى البر والتقوى بنبرهان لا من قرآن . ولا سنة • وثانيها إبطاله الولاية لمن جعلها الله تعالى ولياً لها في الانكاح فإن كان عندهم في حكم الصغير . والمجنون اللذين هما غير غاطبين ولا مكلفين اتقوا أنفسهم من النار ولا ولاية لهما فليسقطوا عنه الصلاة والصوم وإن كان عندهم مكلفاً غاطباً ما مورأنيها مندوباً موعوداً متوعداً فما بالم (٣) يجوزون بينه وبين مآذبه الله تعالى اليووجه في يده من الولاية بقوله تعالى : (وأنكحوا الإيامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم) وما الذي أسقط عنه هذا الخطاب وأوقع عليه الخطاب بالصلاة . والصوم . والتحرير والتحليل . وإقامة الحدود ؟ وما ندرى ما هذا ؟ فإن قالوا : لو علمنا أنه يقصد بذلك الله تعالى لم نمنعه فلناهم : ما علمكم بهذا منه ولا جعلكم به منه إلا كلمكم به وجعلكم من غيره ممن تطلقونه على كل ذلك وتفقدونه منه ولعله أبعد من تقوى الله تعالى . وأقل اعتباراً بالدين . وأطفي من هذا الذي حلت بينه وبين ما يقربه من ربه تعالى بالظنون الكاذبة • وثالثها إبطالهم أموال الناس التي يأخذها بالبيع أو القرض اللذين أباحهما الله عز وجل ، وهذه عظيمة من العظام ما ندرى أين وجدوا هذا الحكم ؟ ونعوذ بالله منه ، وهذا إيكال للمال بالباطل وقد حرم الله تعالى هذا أيضاً (٤) ، وإذا أسقطوا عنه حقوق الناس اللازمة له من أمان البيع ورد القرض

(١) أي إلى القول بمشروعية الحجر (٢) في النسخة رقم ١٦ وكذلك هامش نسخة رقم ١٤ « وفي الانكاح » (٣) في النسخة رقم ١٤ « فالحكم » (٤) في النسخة رقم ١٦ وهذا نص •

بعض القرآن فليقتطعوا عنه قصاص الجنايات في أموال الناس ودمائهم والا فقد تناقضوا أتبع تناقض وهذا هو التعاون على الإثم والعدوان جارا • ورابعها هو أخشها في التناقض اتخاذه مافضل من التبذير المفسد حقا ويوع القبن (١) قبل أن يجر عليه القاضي ورده مافضل من الصدقة والمق بعد حجر القاضي عليه فكان حكم القاضي أقتد من حكم الله تعالى ولا كرامة لوجه القاضي كاتنامن كان فاجعل الله تعالى قطحكم القاضي عملا ولا محرما إنما القاضي منفذ بسلطانه على من امتنع فقط لاختصة له غيرها ولا معنى سوى هذا والا فليأتونا بآية . أوسنة بخلاف هذا وبأي الله من ذلك ، وهذا كله لا ندرى من أين أخذوه ؟ • وسامسها بإبطاله جميع أفعالها وان كانت رشد ما لم يفك القاضي عنه الحجر وهذه كالتى قبلها • وسادسها إجازته أن يعطيه الولي نفقة شهر يطلق يده عليها فليت شمرى من أين خرج هذا التقسيم العجيب ؟ وما التفرق بين إطلاق يده على نفقة شهر وبين إطلاقها على نفقة سنة أو نفقة سنتين ؟ فان قالوا : نفقة شهر قليلة قلنا : قد يكون مال تكون نفقة شهر فيه كثيرا ويكون مال نفقة عشرة أعوام فيه قليلا ، ولا يخلو دفع ماله اليه من أن يكون واجبا . أو حراما فلن كان واجبا فدفعه كله اليه واجب . وان كان حراما فقليل الحرام حرام ؛ وهذا بعينه أنكروا على أصحاب أى حنيفة في إباحتهم قليل المسكر وتحريمهم كثيره • وسابعها اتخاذهم أفعال الفساق الظلة المتعدين على المسلمين بكل باقة المتابعين للخمور المنهمكين في أجر الفسق اذا كانوا جماعين للمال من أى وجه أمكن بالظلم وغيره فيجيزون بيعهم وشراءهم وهباتهم وان كانت في الأغلب والأظهر لغير الله تعالى ، وان أتى ذلك على كل ما يملكونه ويقول بعده قراء متكففين فانفذوا منه التبذير الذى حرم الله تعالى والبسط الذى بقعد عليه بعده ملوما محسورا وردم السق والصدقة بدرم وان كان ذاملا عظيم عن يخذع في البيوع ويصفونه بأنه لا يحسن ضبط ماله فأى تناقض الخش من يجعل أصله بزعمه ضبط المال وحفظه ؟ ثم يجيزون من واحد اعطاء ماله كله حتى يبقى هو وعياله جماعته ينفذونه عليه ويمنعون آخر من عتق عبد وصدقة بدرم وإتياع فأكفة يأكلها ووراءه من المال ما يقيم بأمثاله وأمثال عياله ، ثم يجعلون أصله بزعمهم دفع الخديعة له عن ماله وهم يجيزون الخديعة المكشوفة في المال العظيم لغيره ، فاهذا البلاء وما هذا التخاذل وكم هذا التناقض ؟ والحكم في الدين بمثل هذه الأقوال بلا قرآن . ولا سنة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى لهوجه يعقل ونموذبا لله من البلاء • وقال الشافعى بمثل هذا كله الا

أنه قال : ان كان مفسدا لجميع أفضاله مردودة حجر عليه القاضى أو لم يحجر وإذا
رشد لجميع أفضاله نافذة حل عنه القاضى الحجر أو لم يحل ، وكل ما أدخلنا على مالك
يدخل عليه حاشا ما يدخل في هذين الوجهين فقط .

قال أبو محمد : والحق الواضح هو ما قلناه وهو أن كل بالغ مخاطب مكلف أحكام
الشريعة تحكمهم كلهم سواء في أنهم مندوبون إلى الصدقة والعتق مباح لهم البيع والنكاح
والشراء ، محرم عليهم اتلاف المال بالباطل وإضاعته والتخدية عنه والصدقة بما لا يبقى
لهم غنى كما قال رسول الله ﷺ : « الصدقة عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول » وكما قال عليه
السلام : « الدين النصيحة قيل : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة
المسلمين وعامتهم » وكما قال عليه السلام : « ليس منا من غشنا » وكما قال الله تعالى :
(يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم) وكما قال تعالى : (ولا تنذر تبذرا)
وكما قال تعالى : (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما
محسورا) وكل من تصدق وأعتق وفعل الخير عن ظهر غنى فقد ولم يحل رده ، وكل
من أعتق وتصدق عن غير ظهر غنى ردو بطل لأنه لا طاعة إلا لأمر الله تعالى به ولا
معصية إلا لأمر الله عنه فالصدقة بما لا يبقى غنى معصية والصدقة بما يبقى غنى طاعة ،
وكل من باع أو اشترى بخدع أو خدع فردود لأن الله تعالى حرم التخدية والنش ،
وكل من باع أو اشترى فلم يغبن ولا غش (١) فنافذ لأن الله تعالى أباح البيع ، وكل
من أعتق في معصية فلا فاقفه فردود ، وكل من أعتق كما أمر قل أو أكثر فنافذ لازم
وما أباح الله تعالى قط إبطال حق ولا المنع من الطاعة من أجل معصية عصاها ذلك
المنع أو خيف أن يمصبها ولم يمصب بعد كالم يبيع أن تنفذ معصية أو أن يمضى باطل (٢)
من أجل باطل عمل به ذلك الخلل ومعصية بل الباطل مبطل قل وجوده من المرء أو
كثر والحق نافذ قل وجوده من المرء أو أكثر ، هذا هو الذى جاء به القرآن والسنة
وشهدت له العقول وما عدا هذا فباطل (٣) لا خفاء به . وتناقض لا يحمل . وقول
مخالف للقرآن . والسنة . والعقول . وقال محمد بن الحسن : ان أعتق المحجور نفذ
عتقه وعلى العبد ان يسعى له في قيمته فكانت هذه طريقة جدا ولا تدرى من أين استعمل
الزام العبد السعى وهنا في هذه الترامة ؟ وقال أبو سليمان . وأصحابنا : من بلغ مبذرا
فهر على الحجر كما كانت لأنه محجور عليه يقين فلا يملك عنه الا يقين آخر قالوا :

(١) في النسخة رقم ١٦ « لم يفس ولا غبن » وفي النسخة رقم ١٤ « لم يغبن ولا غبن »
وما هنا أظهر (٢) في النسخة رقم ١٤ « يمضى باطلا » (٣) في النسخة رقم ١٦ « فضلال »

فلنرشد ثم ظهر تبذيرهم يجر عليه لكن يفزمن أفضاله ما وافق الحق ويرد ما خالف الحق كغيره سواء .

قال على : أما قولهم : قدره المجرىقين فلا ينحل عنه إلا ييقن آخر قول صحيح واليقين قد ورد هو أمر الله تعالى له بالصدقة وأن يتقن النار بالعتق وباطلاقه على البيع إذا بلغ وعلى النكاح إذا كان مخاطبا بسائر الشرائع ولا فرق .

قال أبو محمد : واحتج المخالفون بأشياء يجب إيرادها ويان فاسد احتجاجهم بها ووضعهم التصور في غير مواضعها . ويان ذلك بحول الله تعالى وقوته .

قال أبو محمد : قالوا : قال الله عز وجل : (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم) قالوا : فاتما أمر الله تعالى بأن ندفع إليهم أموالهم مع إنباس الرشد منهم لافي غير هذه الحال ، وقال تعالى : (ولا تتقوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها وكسومهم وقولوا لهم قولا معروفا) فهي عز وجل عن إنباء السفهاء المال ولم يجعل لهم إلا أن يرزقوا منها في الأكل ويكسوا ويقال لهم قول معروف ، وقال عز وجل : (فإن كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل فليمل وليه بالعدل) فوجب الولاية على السفيه والضعيف ، وقال تعالى : (والذين إذا أفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) وقال تعالى : (ولا تبذر تبذيرا إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين) وقال تعالى : (ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) حرم الله تعالى السرف والتقتير والتبذير ، وقال تعالى : (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا) هذا كل ما ذكروا من القرآن كله حجة لنا عليهم ومخالف لأقوالهم على مانين أن شاء الله تعالى مانم لهم من القرآن حجة غير هذا أصلا . وذكروا من السنة الخبر الصحيح عن المغيرة بن شعبة « أن رسول الله ﷺ نهى عن إضاعة المال » وذكروا خبرا رويناه من طريق أبي عبيد ناعمرو بن هارون عن يحيى بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليبة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « أيا رجل كان عنده يتم خال يته وبين أن يتزوج فزني فلا ثم بينهما مانم لهم خبرا غير هذين وكلاهما حجة لنا عليهم ومخالف لأقوالهم على مانين [بعد هذا] (١) أن شاء الله تعالى ، وذكروا عن الصحابة رضي الله عنهم ما رويناه عن هشام بن عروة عن أبيه أن علي بن أبي طالب أتى عثمان بن عفان فقال له : إن ابن جعفر اشترى يما كذا وكذا فاحجر عليه فقال الزبير : أنا شريكه في البيع فقال عثمان : كيف أحجر على رجل في بيع

شريكه فيه الزير؟ • ومن طريق أبي عبيد حدثني عثمان بن مسلم عن حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال: قال عثمان لعل: ألا تأخذ علي يدي ابن أخيك يعني عبدا لله ابن جعفر - وتحجر عليه؟ اشترى سبعة بستان ألفا مايسر في أنها لي بنعلي (١) • ومارويناه من طريق أبي عبيدنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري عن الطفيل بن الحارث قال: بلغ ابن الزير أن عائشة أم المؤمنين أرادت بيع رباعها فقال: لتتبين أولا حجرن عليا • ومن طريق أبي عبيدنا سعيد بن الحكم بن أبي مريم عن عبادة بن لميعة عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير قال: كان عبادة بن الزبير إذا أنشأ مناشئ • حجر عليه • ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن عبد الملك بن المغيرة الطائي عن ابن عباس أنه سئل عن الشيخ الكبير ينكر عقله أيجز عليه؟ قال نعم • ومن طريق يزيد بن هرم (٢) عن ابن عباس أنه كتب إلى نجدة بن عويمر وكتب تسألني عن التيم متى يقضى يمه فلم ير أن الرجل لتنت لحيته وأنه لضعيف لاخذ نفسه ضعيف العطاء منها وإذا أخذ نفسه من مصالح ما أخذ الناس فقد ذهب عنه التيم وأنه لا ينقطع عن التيم حتى يبلغ ويؤنس منه رشده وإذا بلغ النكاح وأونس منه رشده دفع إليه ماله فقد قضى عنه يمه • قال أبو محمد: جمعنا هذه الألفاظ كلها لأنها كلها ما روينا من طرق كلها راجع إلى يزيد ابن هرم عن ابن عباس فاقصرنا على ذكر من روى جميعا عنه فقط وكلها صحيح السند •

ومن طريق فيها شريك عن سماك (٣) عن عكرمة عن ابن عباس (فان أنتم منهم رشدا) قال: التيم يدفع إليه ماله بحلم وعقل وقار ما نعلم عن الصحابة رضي الله عنهم شيئا غير هذا • وكله مخالف لقولهم وحجة عليهم وأكثر موافق لقولنا • وعن التابعين عن الحسن البصري (فان أنتم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم) قال: صلاح فدينه وحفظ لماله • وعن الشعبي ان كان الرجل ليشمت (٤) وما أونس منه رشده وروينا مثل قولهم عن شريح • والقاسم بن محمد • وربيعة • وعطاء • وروينا عن الضحاك أنه لا يدفع إليه ماله حتى يؤنس منه صلاح إلا أن علم يأت عن شريح ولا عن القاسم منه من عتق • وصدة • وبيع • لأجر ماله أتماجا • ذلك عن ربيعة • وعطاء فقط •

قال علي: ما نعلمهم عن التابعين غير هذا وبعضه موافق لقولنا •

قال أبو محمد: أما قول الله تعالى: (وابتلوا التيم حتى إذا بلغوا النكاح فان أنتم

- (١) عزى هذا الحديث الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير إلى أبي عبيد في كتاب الاموال ونسخ هذا الكتاب نادرة جدا (٢) في النسخة رقم ١٦ • يزيد بن هرون • وهو غلط (٣) في النسخة رقم ١٦ • عن سالم • وهو خطأ (٤) الشمت الشيب

منهم رشدًا فادعوا إليهم أمواهم) فيبني أن يعرف ما الرشد الذي أمر الله تعالى من أونس منه بدفع ماله إليه فظفرنا في القرآن الذي هو المين لنا ما أن من الله تعالى إياه فوجدناه كله ليس الرشد فيه إلا الدين . وخلاف التي قط لا المعرفة بكسب المال أصلا قال تعالى : (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى) وقال تعالى : (أولئك هم الراشدون) وقال تعالى : (وما أمر فرعون برشيد) فصح أن من بلغ بميزا للإيمان من الكفر فقد أونس منه الرشد الذي لا رشد سواه أصلا فوجب دفع ماله إليه وما يشك مؤمن ولا كافر أن فرعون وأصحابه كانوا أشد عناية بالمال واضبط له وأكثر وأعرف بوجوه جمعه من موسى عليه السلام وأن فرعون لم يكن قط مغبونا في ماله ولقد أتى موسى عليه السلام . والخضر عليه السلام إلى أهل قرية فاستطعمهم فأبوا أن يضيفوهما فباتا ليلتهما بغير قري وما بلغ فرعون في ملكه قط هذا المبلغ ، وكذلك لاشك في أن المقنطر من قريش كان في لب . والوليد ابن المغيرة . وابن جعدان كانوا أبصر وأسرع إلى كسب المال من أي وجه أمكن من مساعاة الاماء بالربا وغير ذلك من رسول الله ﷺ . روينا من طريق مسلم نا أبو بكر ابن أبي شيبة . وعمر بن الخطاب قالا جميعا : حدثنا أسود بن عامر (١) نا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة . وثابت البناني قال هشام : عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين وقال ثابت : عن أنس ثم اتفق أنس . وأم المؤمنين قد كرا حديث تلقيح النخل وأن رسول الله ﷺ قال : « أتم أعلم بأمر دنياكم » (٢) فصح أن الرشد ليس هو كسب المال ولا منعه من الحقوق ووجوه البر بل هذا هو السفه وإنما الرشد طاعة الله تعالى وكسب المال من الوجوه التي لا تلم الدين ولا تخلق المرض وإتقائه في الواجبات وفيما يتقرب به إلى الله تعالى للنجاة من النار . وإبقاء ما يقوم بالنفس والعيال على التوسط والقناعة فهذا هو الرشد ، وقال تعالى : (سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها وإن يروا سيل الرشد لا يتخفوه سبيلا وإن يروا سيل الذي يتخفوه سبيلا) وهكذا كل مكان في القرآن ذكر فيه الرشد ، وكذلك لم نجد شيئا من لغة العرب أن الرشد هو الكيس في جمع (٣) المال وضبطه بقطاؤهم في الرشد بالآية . وفي دفع المال بآيناسه ، وصح أنها مواقة لقولنا وإن مراد الله تعالى ببقينا بها إنما هو أن من بلغ عاقلا بميزا مسلما وجب دفع ماله إليه وإجازته من جميع أفعاله ما يجوز

(١) في النسخة رقم ١٦٦ سو يد بن عامر ، وهو غلط (٢) موفى صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٢٣

(٣) في النسخة رقم ١٤ « في كسب »

من فعل سائر الناس كلهم ويرد من أفضاله ما يرد من أفضال سائر الناس كلهم ولا فرق ،
وان من يبلغ غير عاقل ولا يميز للدين لم يدفع اليه ماله ولو كان الذي قالوا في الرشد وفي
السفه قولاً صحيحاً مما ذاقه من ذلك لكان طوائف من اليهود . والنصارى . وعباد
الأوثان ذوي رشد و لكان طوائف من المسلمين سفهاء وحاش لله من هذا ، وأما قوله
تعالى : (ولا تتوا السفهاء أموالكم) الآية وقوله تعالى : (فان كان الذي عليه الحق
سفياً أضعيفاً) فان السفه في لغة العرب التي نزل بها القرآن وبها خطبنا لا يقع الاعلى
ثلاثة معانٍ لارابع لها أصلاً ، أحدها البذاء والسب باللسان وهم لا يختلفون ان من
هذه صفته لا يحجر عليه في ماله فقط الكلام في هذا الوجه ، والوجه الثاني الكفر
قال الله عز وجل : (وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء إلا أنهم
م السفهاء) وقال تعالى حاكياً عن موسى عليه السلام : انما قال الله تعالى : (أتهلكنا بما
فعل السفهاء منا) يعني كفره بني اسرائيل ، وقال تعالى : (سيقول السفهاء من الناس
ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها) وقال تعالى : (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من
سفه نفسه) وقال تعالى حاكياً عن مؤمنى الجن الذين صدقهم ورضى عنهم قولهم :
(وإنه كان يقول سفيهاً على الله شططاً) فهذا معنى ثانٍ ولا خلاف منهم ولا منافي ان
الكفار لا ينعون أموالهم وان معاملتهم في البيع والشراء موهباتهم جائز كل ذلك ، وإن
قوله تعالى : (ولا تتوا السفهاء أموالكم) وقوله تعالى : (فان كان الذي عليه الحق
سفياً أضعيفاً) لم يرد به تعالى قط الكفار ولا ذوى البذاء في أنفسهم والمعنى الثالث
وهو عدم العقل الرافع للمخاطبة كالمجانين والصبيان فقط ، وهؤلاء باجماع مناوهم
هم الذين أراد الله تعالى في الآيتين وان أهل هذه الصفة لا يؤتون أموالهم لكن يكسون
فيها ويرزقون ويرفق بهم في الكلام ولا يقبل إقرارهم لكن يقرعهم ولهم الناظر
لهم فصيح هذا يبين ، فمن قال : ان من يقبض في البيع ولا يحسن حفظ ماله وان كان
عاقلاً مخاطباً بالدين يميز له داخل في اسم السفه المذكور في الآيتين فقد قال : الباطل
وقال على الله تعالى : ما لا علم له به وقصاً ما لا علم له به ومالا يبرهان له على صحت ، وهذا كله
حرام لا يحل القول به ، قال تعالى : (وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقال تعالى :
(قل : ما نورا برهانكم ان كنتم صادقين) فاذ لا يبرهان لهم فليسوا صادقين فيه بلا شك ،
فصح أن الآيتين موافقتان لقولنا مخالفتان لقولهم ، وما سمى الله تعالى قط في القرآن ولا
رسوله ﷺ ولا الرقى الجاهل بكسب ماله أو المغبون في البيع سفياً ، والسفيه الذي
ذكر في الآية هو الذي لا عقل له لجنونه والضعيف الذي لا قوة له قال تعالى : (ثم جعل

من يمدقوة ضعفا) والذي لا يستطيع أن يعمل هو من به آفة في لسانه تمنعه كحرس أو نحو ذلك ولا يجوز أن يفسر كلام الله تعالى الإبكلامه أو بكلام رسوله ﷺ أو بلفظة العرب التي أخبر الله تعالى أنه أنزل بها القرآن وباليقين الذي لا شك فيه أنه مراد الله تعالى فهذه طريق النجاة وأما بالظنون ومالابرهان عليه فمعاذ الله من هذا . ورويان من طريق سعيد بن منصور نا جرير عن منصور عن مجاهد في قول الله تعالى : (فان آنستم منه رشدا) قال : العقل لا يدفع الى اليتم ماله وان شطط حتى يؤنس منه رشد ، وهذا هو الحق المتيقن .

ومن طريق سعيد بن منصور أما يونس عن الحسن في قوله تعالى : (ولا تتوا السفهاء أموالكم) قال : السفهاء الصغار والنساء من السفهاء . (١) . وبه الى سعيد بن منصور نا عون بن موسى سمعت معاوية بن قررة يقول : عودوا النساء لافانها سفهاء ان أطلعتها أهلكتكم . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق عن يحيى بن عبد الحميد الحناني نا أبي وحيد الرؤاسي . وعبد الله بن المبارك نا الرؤاسي : عن الحسن بن صالح عن السدي رده الى عبد الله قال في قوله تعالى : (ولا تتوا السفهاء أموالكم) قال : النساء . والصبيان ، وقال ابن المبارك عن اسماعيل عن أبي مالك : النساء . والصبيان ، قال : وقال أبي عن سلمة بن نبط عن الضحاك : قال : النساء والصبيان . وبه الى اسماعيل نا نصر بن علي . ومحمد بن عبد الله بن نمير نا نصر : نا أبو أحمد عن ابن أبي غنية (٢) عن الحكم بن عتيبة ، وقال ابن نمير : نا أبي نا الأعمش عن مجاهد ، ثم اتفق الحكم . ومجاهد في قول الله تعالى : (ولا تتوا السفهاء أموالكم) قالوا جميعا : النساء والصبيان (٣) . وبه الى اسماعيل نا يحيى بن خلف نا أبو عاصم عن عيسى نا ابن أبي نجيح عن مجاهد في قول الله تعالى : (ولا تتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما) قال : نهى الرجال أن يعطوا النساء أموالهم السفهاء من كن أزواجا . أو أمهات . أو بنات . وبه الى اسماعيل نا يحيى بن عبد الحميد الحناني نا شريك عن سالم عن سعيد - هو ابن جبير - (ولا تتوا السفهاء أموالكم) قال : النساء .

قال أبو محمد : فاتفق الحسن . والحكم . ومعاوية بن قررة . ومجاهد . والضحاك . وسعيد بن جبير . وأبو مالك . وعبد الله ، أما ابن مسعود وهو الأظهر . وأما ابن عباس على أن النساء سفهاء وأنهن من المراد في هذه الآية ، وصرح مجاهد بأنهن الأمهات

(١) في النسخة رقم ١٦ « والنساء من السفهاء » (٢) هو فتح القين المعجمة وكسر النون وتثنية الدخانية ، وفي النسخة الحلبية « ابن أبي عبيد » وهو تصحيف (٣) في النسخة رقم ١٤ ، والولدان .

والزوجات . والبنات قاتن المشعون بخلاف الجمهور ؟ وجميع الحاضرين من المخالفين لنا في هذه المسألة مخالفون لهذا القول •

قال أبو محمد : أما الصبيان فنعيم وأما النساء فلا نعلم يأتقرآن ولا سنة بانهن سفهاء بل قد ذكرهن الله تعالى مع الرجال في أعمال البر فقال : (والمتصدقين والمتصدقات) وفي سائر أعمال البر فبطل تملقهم بهذه الآية والمحدثه رب العالمين • وأما تمرجه تعالى التبذير . والاسراف . وبسط اليد كل البسط حتى وهو قولنا وهم مخالفون لكل ذلك جهلا فيجوزون من الذي لا يخدع في البيع اعطاء ماله كله اما صدقة واماهة لشارع أو في صدق امرأة نعم حتى انه يكتب لها على نفسه بعد خروجه لها عن جميع ماله الدين الثقل وهذا هو التبذير المحرم والاسراف المحرم وبسط اليد كل البسط حتى يقدموا معسورا ونحن نمنع من هذا كله ونبطله ونرده ، ثم يمتعون آخري من الصدقة بدمهم في حياته ومن عتق عبده وان كان له مائة عبد ، وينفذون وصيتهم وان عظمت بعد موتهم ويحجرون الصدقة والعتق باليسير والكثير على من يخدع (١) في البيع ولا يحجرون على من يبتاع الخمر . ويعطى أجر الفسق . وينفق على الدمان . وفي القمار وان أكثر ذلك اذا كان بصيرا بكسب المال من ظلم وغير ظلم ضابطا له من حق وغير حق واماناً من زكاة وصدقة ، وهذه تناقضات في غاية السهاحة . وظهور الخطأ بغير وجه يعرف ، فمرة يطلعون اتلاف المال جملة في الباطل ومرة يحتاطون فيردون صدقة درهم وعتق رقبة لاضرر على المال فيها (٢) ومرة يميزون الخديعة في الألوف في البيع ولا يكرهونها ويقولون : البيع خدعة ، ومرة يطلعون البيع الصحيح الذي لا خديعة فيه خوف أن يخدع مرة أخرى ، وهذا في التناقض كالذي قبله ، وفي القول بما لا يعقل ولا يشهد له قرآن . ولا سنة . ولا معقول . ولا رأى سديد ، وأما نحن فنرد الخديعة والغش (٣) حيث وجدنا ومن وجدنا قلاماً أكثرنا ونجيز البيع الصحيح الذي لا خديعة فيه حيث وجدنا ومن وجدنا ونرد كل عطية في باطل قلت أم كثرت ونمضي كل عطية في حق قلت أم كثرت ، وبهذا جاءت النصوص ولمشهدت العقول والآراء الصحاح (٤) التي إليها يتمون وبها في دين الله تعالى يقضون بوالحمد لله رب العالمين •

قال أبو محمد : ونحن نقرر بعون الله تعالى التبذير . والاسراف . وبسط اليد

- (١) في النسخة رقم ١٦ ، والكثير عن يخدع ، وفي النسخة الحلية ، والكثير من يخدع ، (٢) في النسخة رقم ١٦ والحلية ، فيها ، (٣) في النسخة رقم ١٦ ، والغش ، (٤) في النسخة رقم ١٦ « والادلة الصحاح » •

كل البسط التي حرم الله تعالى وزجر عنها لا تفسيرم الذي لا يفهمونه ولا يفهمونه أصلا ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم *

قال على : هذه الأعمال المحرمة معناها كلها واحد وجمعه (١) ان كل نفقة أباحها الله تعالى وأمر بها كثر أم قلت فليست اسرافا ولا تبذيرا ولا بسط اليد كل البسط لأنه تعالى لا يحل ما حرم معا فلا شك في ان الذي أباح هو غير الذي نهى عنه وهو قس قولنا والله الحمد ، وكل نفقة نهى الله تعالى عنها قلت أم كثر ففي الاسراف والتبذير وبسط اليد كل البسط لأنه لا شك في ان الذي نهى الله تعالى عنه مفسرا هو الذي نهى عنه جملا والله الحمد كثيرا ، وبهذا جاءت الآثار . روينا من طريق اسماعيل بن اسحق نا محمد بن كثير أناسليمان بن كثير عن حصين عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال في المبذر : هو الذي ينفق في غير حق . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أبي العبيدين (٢) عن ابن مسعود في قول الله تعالى : (ولا تبذر تبذيرا) قال : الاتفاق في غير حقه . ومن طريق ابن وهب أخبرني خالد بن حميد عن عقيل بن خالد عن الزهري انه كان يقول في قول الله تعالى : (ولا تجعل يدك مفلوطة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) قال : لا تمنه من حق ولا تنفقه في باطل ، قال الزهري : وكذلك قوله تعالى : (والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا) *

قال أبو محمد : فصح أن هذه الآيات هي نص قولنا (٣) وانهم مخالفون لها أوضح خلاف . قل على : كل شراء لما كؤل . أو ملبوس . أو مركب ، وكل عتق وصدقة وهبة أبغى غنى فهو حلال . والحلال هو غير التبذير والاسراف وبسط اليد كل البسط ، والحلال لا يجوزده وكل ما لم يبق غنى من كل ذلك مما ليس بالمرء عنه غنى فهو الاسراف والتبذير وبسط اليد كل البسط فهو كله باطل بمن فعله مردود ، وهكذا كل نفقة في محرم كالخمر . وأجرة الفسق . والقمار وغير ذلك قل أو كثروا بالله تعالى التوفيق ، فبطل عنهم (٤) كل ما تعلقوا به من القرآن ، وأما نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال فحق وهو قولنا ، وإضاعته هو حبه في الطريق أو إضاعته في محرم كما قلنا في التبذير والاسراف وبسط اليد *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ الذي ذكرناه آقا في المزارعة : « من كانت له

(١) في النسخة رقم ١٦ « وجمعه » بدون واو (٢) هو بلفظ التثنية واسمه معاوية ابن سبرة السوائي (٣) في النسخة رقم ١٤ . هي نص ما عول ، (٤) سقط لفظ « عنهم » من النسخة رقم ١٤

أرض فليزرعها أو فليزرعها أخاه فإن أبي قليمك أرضه « فلم يجعل عليه السلام ترك الأرض لامتراضه للمال إذا لم يحتج صاحبها إلى ذلك ، وما نعلم خلافاً في أن ترك التزويد من كسب المال لمن معه الكفاف له ولعاليه مباح وإن أقباله حيث نكح على العمل للأخوة أفضل من إكبابه على طلب التزويد من المال ، فظهر فساد قولهم من كل وجه ، وأعجب شيء قولهم : أن من لم يشرماله فهو سفيه ، ثم أباحوا لمن تعدى فأكل أموال الناس ظلماً أو غصباً أو بالبيع وبأى وجه أمكنه فلما طلب بالحق وأخذ ما وجد له ولم يوجد له شيء (١) أن يقعد مكانه فلا يتكسب شيئاً ينصف منه أهل الحقوق قبله وهذه ضد الحقائق ، مرة يمنعونه من الصدقة . والعتق . والبيع لأنه لا يحسن تسمير ماله ، ومرة يطلقون له أن لا يشر ماله وأن أضرب ذلك بأهل الحقوق قبله ، فواخلافه .

روينا من طريق محمد بن المثنى نايع بن عبيد الطنافسي نا محمد بن مسودة نا ابن سعيد ابن جبير قال . سئل أبي عن امرأة المال ؟ فقال : أن يرزقك الله تعالى ما لا تقفقه فيها حرم عليك •

قال أبو محمد : أولاد سعيد بن جبير هم ثلاثة . عبد الله . وعبد الملك . وإسحاق كلهم ثقات مشاهير فأيهم كان فهو ثقة ، وقدرنا من مالك أن الأسراف هو التفقه في المعاصي فظهر أن هذا الخبر هو قولنا وأنه مخالف لقولهم ، وأما الخبر الآخر : « أيما رجل كان عنده يتيمة خال يتيمة وبين أن يتزوج فزنى فالانتم بينهما » فلو صح لكان أعظم حجة عليهم وأشد خلافاً لقولهم لأنه ليس فيه إلا نهى الولي عن أن يحول بين اليتيم وبين التزويج بأشد الوعيد وهذا هو قولهم لأنهم يأمررون ولي اليتيم بأن يحول بينه وبين التزويج ويردون زواجه إن تزوج بعير أذن وليه حتى يكون وليه هو الذي يزوجه عن أراد الولي لا ممن أراد المولى عليه ، فأى عجب أعجب من احتجاج قوم (٢) بما هو أعظم حجة عليهم فبطل أن يكون لهم متعلق بشيء من القرآن . أو بشيء من السنن . أو برواية أصلاً ، ولا ح أن القرآن . والسنن مخالفان لأقوالهم ههنا ، وأما الروايات عن الصحابة رضي الله عنهم فكلها لا حجة لهم فيها بل هي عليهم ، أما الرواية عن عثمان من قوله لعل : لا تحجر على ابن أخيك وتأخذ على يده اشتري سبعة بسنين ألفاً ما أحب أن أهلى بعتلى ؟ فلا شك في أن ابن جعفر لم يحجر عليه قط فإن كان الحجر واجباً فلم تتركه عثمان ولم يحجر عليه حتى يخرج ذلك مخرج (٣) الرأي براه ؟ فصح

في النسخة رقم ١٦ « وأخذ ما وجد له ولم يؤخذ له شيء » (٢) في النسخة رقم ١٤ من قوم يحتجون به الخ (٣) في النسخة رقم ١٦ « حتى أخرجه مخرج »

أنهم رالحجر واجبا (١) ولورآه على . أو عثان واجبا لمحل لهما أن لا يعباه ، وهذا خبر ناقص رويناه بتمامه من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين أن عثان قال لعل : خذ علي يد ابن أخيك اشترى سبعة آل فلان بستين ألفا ما أحب أن هالي ينعل فأقل قال : لجزأها عبد الله بن جعفر ثمانية أجزاء . وألقى فيها المال فأقبلت الأرض فربها عثان فقال : لمن هذه ؟ قالوا : لعبد الله بن جعفر فقال : يا ابن أخي ولني جزء منها فقال عبد الله بن جعفر : لا والله حتى تأتيني بالذين سفهتني عندهم فيطلبون إلى فعل فقال . والله لا أنقصك جزءا منها من مائة وعشرين ألفا قال عثان : قد أخذتهما فصم أن ذلك القول كان من عثان رأى قد رجع عنه لأنه لم يحجر عليه أصلا ما بين انكاره للشرا إلى أن أقبلت الأرض . وأما الرواية الأخرى عن علي أنه ذكر لعثمان أنه يحجر على عبد الله بن جعفر في بيع ابتاعه فقال له الزبير : أنا شريكه في فرواية تسكرها جدا ، ولا يخلو ذلك البيع من أن يكون يوجب الحجر على صاحبه أولا يوجبه فان كان يوجب الحجر فالحجر واجب على الزبير كما هو على عبد الله وإن كان لا يوجب الحجر على الزبير فأي وجبه على عبد الله ولا على غيره ، وقد أعاذ الله عثمان رضي الله عنه من أن يكون يترك حقا واجبا من أجل أن الزبير في الطريق وقد أعاذ الله الزبير رضي الله عنه من أن يحول بين الحق وبين أن أعاذ الله عليا رضي الله عنه في أن يتكلم في أيام يبتين له . فان قيل : انما ترك عثمان الحجر على عبد الله من أجل الزبير لأنه علم أن الزبير لا يمتدح في البيع فعمل بدخول الزبير فيه أنه يبيع لا يحجر في مثله قلنا : قد مضى على في خطأ إذا أراد الحجر في بيع لا يجوز الحجر فيه وصح بهذا كله أنه رأى من رآه منهم وقد خالفهم عبد الله بن جعفر فلم رالحجر على نفسه في ذلك وهو صاحب من الصحابة فعمل تعلقم بهذين الخبرين . وأما الرواية عن ابن الزبير فطامة الأبد لا ندرى (٢) كيف استعمل مسلم أن يجمع بخطية . ووهلة . وزلة كانت من ابن الزبير والله تعالى يغفر له إذا راد مثله في كونه من أصاغر الصحابة أن يحجر على مثل أم المؤمنين التي أتى الله تعالى عليها أعظم التناقص نص القرآن وهو لا يكاد يتجزى منها في الفصل عند الله تعالى ، وهذا خبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عوف بن الحارث ابن أخي عائشة أم المؤمنين لها أن عائشة أم المؤمنين حدثت : وأن عبد الله بن الزبير قال في بيع أو عطاء أعطه : والله لتنتمين عائشة أولا حجرن عليها فقالت عائشة : أو قال هذا ؟ قالوا : نعم فقالت عائشة : هوقة على نذر أن لا أكلم ابن الزبير كلمة أبدا ثم ذكر الحديث بطوله وتشفعه الياء وبكاء لعبد الرحمن

(١) في النسخة رقم ١٤٤ لم يروا جبا (٢) في النسخة رقم ١٤٤ «ماندرى»

ابن الأسود بن عبد بنوث . والمسور بن حمزة الزهرين حتى كلبته (١) وأعتقت في نذرهما أن لا تكلمه أربعين رقة .

قال أبو محمد : قد بلغت به عائشة رضي الله عنها الإنكار حيث بلغت (٢) فلا يخلو الأمر من أن يكون ابن الزبير أخطأ وأصابته هي وهو كذلك بلا شك فلا يحتاج بقول أخطأ فيه صاحبه ، أو يكون ابن الزبير أصابوا خطأت هي ، ومعاذ الله من هذا ومن أن تكون أم المؤمنين توصف بسفه وتستحق أن يحجر عليها نعوذ بالله من هذا القول ، فصح أن ابن الزبير أخطأ في قوله وعلى كل حال قد اختلفت الصحابة في ذلك وإذا اختلفوا قالوا بوجوب الرجوع إلى القرآن . والسنة كما أمر الله تعالى ، وفي القرآن . والسنة بإباحة البيع الذي لا خديعة فيه ولا غش والحض على الصدقة . والمتى فيها أبقى غنى والمنع مما عدا ذلك ، فواجب امضاء ذلك كله من كل من فعله لأن الكل مندوب إلى ذلك ومباح لذلك ، وواجب رد كل بيع فيه خديعة وغش وكل صدقة وعطية لم يبق بعدها غنى من كل من فعله لأن الكل منهي عن ذلك وبالله تعالى التوفيق .

وأما الروايات عن ابن عباس فلا حجة لهم في شيء منها لأنه ليس فيها إلا أنه قد نبت اللحية لمن هو ضيف الأخذ والاعطاء وإنه إذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس (٣) فقد اقتضى منه وهكذا قول إذا عقل الرشد من الفتى (٤) فقد أخذ لنفسه بالصلح ما يأخذ الناس فاتهم بها أوردنا - سبعة - عن علي . والزبير . وابن الزبير . وأم المؤمنين . وعبد الله بن جعفر . وابن عباس ، وقد رويناه أيضا في ذلك كلاما موافقا لقولنا ذكره في آخر الباب إن شاء الله عز وجل ، ثلاثة منهم روى عنهم الإشارة بالحجر ولا يزيدون إلا بيان عنهم ولا عن أحد منهم ما صفة ذلك الحجر ، فإن كان هو رد البيع الذي فيه التبن فبكذا قولهم هذا هو قولنا لا قول المخالفين ، وهم عثمان . وعلي . وابن الزبير ، وعلى كل حال فليس في فرد صدقة ولا عتق ولا نكاح ولا بيع لا غنى فيه ، وثلاثة منهم جاء عنهم إنكار الحجر والقول به ، وهم عائشة . وابن جعفر . والزبير ، وأما ابن عباس فليس عنه شيء يوافق المخالفين لابل إنما قال في الشيخ الذي ينكر عقله أنه يحجر عليه وهذا قولنا نفسه فيمن تغير عقله فهم مختلفون كما أوردنا ولواحقوا في أحد حجة دون رسول الله ﷺ ، ولم قصة خالفوا فيها أكثر من هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم لا يخالف لهم منهم ؟ وأقرب ذلك هذه المسألة نفسها فإنه لم يأت عن أحد من الصحابة قطعا

(١) في النسخة رقم ١٦ . حين كلبته ، وهو تصحيف (٢) في النسخة رقم ١٦ . حيث

بلغت ، (٣) في النسخة رقم ١٦ « ما يأخذ الناس » ، (٤) في النسخة رقم ١٤ « من الفتى »

ما ذكره من إبطال المتق ورد الصدقة في المحجور فبطل أن يكون لهم موافق من الصحابة في هذه المسألة ، وقد خالفوا أكثر من هذا العدد في المسح على الجور بين ونحو ذلك .
وأما التابعون فقد اختلفوا كما ذكرنا فالذي جعل قول عطاء . والقاسم . وريعة .
وشريح أولى من قول إبراهيم . وابن سيرين . وعمر بن عبد العزيز ؟ هذا وليس عن القاسم . وشريح إبطال صدقة . ولا عتي . ولا يع . وإنما عنهما إمساك ماله عنه فقط . وإنما جاء إبطال البيع . والمتق . والنكاح عن ربيعة . وعطاء فقط . وقد جاء كما أوردنا عن سبعة من التابعين وواحد من الصحابة أن السفهاء هم النساء يوم الحسن . والحكم . ومعاوية بن قررة . وأبو مالك . والضحاك . ومجاهد . وسعيد بن جبير . غالفهم كلهم ، فمن جعل قول اثنين من التابعين قد خالفهم ثلاثة (١) منهم حجة ولم يجعل قول سبعة منهم حجة ، وأما الحسن . والشعبي فليس فيأروى عنهما شيء يخالف قولنا أصلاً لأن الحسن قال : الرشد صلاح الدين وحفظ المال وكذلك قول وكل مسلم فله حظ من الصلاح ولا يستوعب صلاح الدين أحد بعد رسول الله ﷺ ولا بد من قصص عنه ومن لم ينقص ماله في مصيبة فقد حفظه ، وقال الشعبي : إن الرجل ليشمط وأما أنس منه رشد وصدق قد يبلغ الشيخ وهو مجنون فبطل أن يكون لهم متعلق أصلاً . وروى بنان طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي الكندي مهماً أقلت السفهاء فيه من شيء فلا تقلهم في ثلاث . عتي . وطلاق . ونكاح .
قال أبو محمد : وهو قولهم : متى تحجرون على المرأة ؟ أبول مرة يغبن فيها في البيع أم بأن يغبن مرة بعد مرة ؟ فإن قالوا : أبول مرة قلنا : فاعلى الأرض أحداً لا وهو عندكم مستحق للحجر عليه إذ لا سبيل أن يوجد أحديهم ويشترى الآخر يغبن ؛ وإن قالوا (٢)
بل للمرة بعد المرة قلنا : حدوا لنا العدد الذي من بلغه فسخ منعه من البيع وفسخ عتقه ونكاحه وردت صدقته ، فهذه عظام لا تسهل مطارقة ولا مسامحة بل النار في طرفها ، فإن حده كفوا البرهان وكانوا قد زادوا تحكما بالباطل في دين الله تعالى ، وإن لم يحدا في ذلك حدا كانوا قد أقرؤا بأنهم لا يدرون متى يلزمهم الحكم بما به يحكمون ولا متى لا يلزمهم وأنهم يحكمون بالجهالات والمعنى ، وكذلك نألهم متى يحجرون عليه إذا غبن بما يزيد على ما يتغابن الناس به مثله أم إذا غبن بالكثير فإن قالوا : بل بما يزيد على ما يتغابن الناس به مثله قلنا : ما على أديم الأرض أحد إلا وهو مستحق للحجر عندكم إذ ليس أحد إلا وقد

(١) في النسخة رقم ١٤ « قد خالفهم ثلاثة » (٢) في النسخة رقم ١٤ . فإن قالوا

يفين (١) بهذا القدر عند بيع ويشترى، وإن قالوا: بل يكثر من ذلك كفوا أن يبينوا الحد الذي عنده تجب هذه المعطائهم من فسخ يوعروا أن لا يمدى عليه فيما كل من أموال الناس بالشراء ومنع الثمن. وإن ترد صدقاته. وعقته. ونكاحه. ومتى لا تجب قلن حدوا زادوا شئنا وحكما بالباطل وإن لم يحدوا كانوا حاكين بما لا يدرون، وفي هذا ما فيه، ويكفى من هذا أنهم لا يقدرون على منتهى الأبد على أن يأتوا برؤية معرفة غير موضوعة في الوقت على أنه كان في عهد النبي ﷺ ولا في عهد أبي بكر ولا عهد عمر. نعم ولا عهد عثمان. ولا عهد علي رضي الله عنهم إنسان مسلم يفهم الدين يمنع بالحجر من صدقة. وعق. ونكاح لا يضرشئ. من ذلك بماله ولا من يبيع لأغبن فيه هذا ما لا يجدونه أبدا، فأف لكل شريعة نطق لها من بعدهم، وبالله تعالى التوفيق.

ومن طوام الدنيا وشئها قولهم: إن المحجور عليه لا يكفر في ظهاره. ولا في طهه في رمضان. ولا في قتله الخطأ. ولا في أيمانه إلا بالصيام وإن كان صاحب أموال لا يحبسها إلا الله تعالى خلافا للقرآن. والسنن وهم يلزمونه الزكاة. والتفقات على الأقارب وعلى الزوجة فهل بين الأمرين فرق؟ وقد جاء إيجاب العتق فيما ذكرنا في القرآن كما جاءت الزكاة سواء سواء، فليت شعري من أين خرج هذا التقسيم الفاسد؟ إن هذا لعجب.

قال أبو محمد: وقد صرح عن النبي ﷺ مثل قولنا ما يطل قولهم كإرويانا من طريق أحد بن شبيب أنابوسف بن حماد ناعبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس: «أن رجلا كان في عقدته (٢) ضعف وإن أهله [أنوا النبي ﷺ] (٣) قالوا: ياني الله أحجر عليه فدعاه رسول الله ﷺ فهاه فقال: ياني الله أني لأصبر عن البيع فقال عليه السلام: إذا بعت قتل لا خلافة (٤)». ومن طريق مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن [عبد الله] (٥) بن عمر قال: ذكر رجل لرسول الله ﷺ (٦) أنه يفتدع في البيع (٧) فقال له رسول الله ﷺ: إذا بايعت قتل: لا خلافة قال: فكان الرجل إذا بايع يقول: لا خلافة. ومن طريق قاسم بن أصبغ نا محمد بن وضاح نا حامد بن يحيى البلخي نا سفيان بن عينة نا محمد بن إسحق عن نافع عن ابن عمر قال: وإن

(١) في النسخة رقم ١٤، «الأمور قد يفين» (٢) بضم العين المهملة وسكون القاف أي فدياه ونظره في مصالح نفسه وغيره، وفي النسخة رقم ١٤ وفي عقله وماها من واقع لما في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٥ (٣) الزيادة من سنن النسائي (٤) أي لا خديعة، والخلافة ناخديعة بالقول اللطيف (٥) الزيادة من الموطأ ج ٢ ص ١٧١ (٦) في الموطأ «وأن رجلا ذكر لرسول الله ﷺ (٧) في الموطأ المطبوع سنة ١٣٤٣ في اليربوع،

منقذاً سقم في رأسه مأومة (١) في الجاهلية غلبت لسانه فكان يمدح في البيع فقال له رسول الله ﷺ : بيع وقل : لا خلافة ثم أنت بالخيار ثلاثاً من يبعك قال ابن عمر : فسمعتة يقول : اذا بايعم لا خذابة لا خذابة .

قال علي : هذان أثران (٢) في غاية الصحة وما يقول بعد سماعهما بالخبر على من يمدح في اليوع أو باخا ذيع فيه خديعة الا ذاهل عن الحق مقدم على العظام لأن رسول الله ﷺ لم يلفظ الى قولهم : احجر عليهم ولا حجر عليهم ولا منه من البيع بل جعل له الخيار فيما اشترى ثلاثاً وأمره أن لا يبيع الا ببيان أن لا خلافة وهكذا يقول والله الحمد . ومن طريق البخارى نايعي بن بكير نااليت بن سعد عن عقيل بن خالد قال بن شهاب : أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أم المؤمنين قالت في حديث طويل عن رسول الله ﷺ ذكرت فيه آتيانه الى المدينة اذ هاجر من مكة : « ثم ركب - تعنى رسول الله ﷺ - ناقته فصار حتى بركت عند مسجده عليه السلام بالمدينة وهو يصل في يومئذ رجال من المسلمين وكان مربداً للتمر لسيل وسيل [غلامين] (٣) يتيمين في حجر أسعد ابن ذرارة ثم دعا رسول الله ﷺ الغلامين فساومهما بالمربد ليتخذه مسجداً قالوا : بل نهيك يا رسول الله فأبى رسول الله ﷺ أن يقبله منهما هبة حتى ابتاعه منهما ثم بناه مسجداً . فهذا رسول الله ﷺ قد علم أنهما في حجر غيرهما يتيمان فلم يساومهما ولا شاوره ولا ابتاعه منه بل ساومهما وأخذ يعمها فيقول لم يجعل للذي كانا في حجره في ذلك أمراء ، فان قيل : لم يقبل هبتهما اياه قلنا : قد فعل مثل ذلك أبى بكر قبل ذلك بأقل من شهر أو شهر اذ أراد عليه السلام الهجرة فقدم اليه أبو بكر رضي الله عنه إحدى ناقتين له وقال له : هي لك يا رسول الله فأبى رسول الله ﷺ أن يركبها إلا بالثمن فابتاعها منه ، فردّه عليه السلام هبة اليمين كرده هبة أبى بكر ولا فرق ليس لأن ذلك لا يجوز منهم ، وبرهان هذا (٤) اجازته عليه السلام بهما ولا خلاف بين المخالفين لنا في أن من لم يحجر عليه يعم لم يحجر عليه هبة في هذا المكان ، وانما فرقوا بين الهبة والبيع والمرضى والمرأة ذات الزوج وفي الحباية فيما زاد على الثلث خاصة ، وهذا أثر صحيح لا مضمّ فيه ، وعقيل

(١) أى ضرب في رأسه ففتح حتى بلغت المأومة وهي ام الدماع ، وفي النهاية « وان منقذاً سقم - بالصاد المهملة - آمة في الجاهلية أى شج شجة بلغت أمرأسه (٢) في النسخة رقم ١٤ » أثران صحيحان ، (٣) الزيادة من صحيح البخارى ج ٥ ص ١٦٠ ، والمربد السطح وأهل المدينة يسمون الموضع الذى يجفف فيه التمر مربداً وهو الجرن في لغة أهل نجد اه من الصحاح للجوهري (٤) في النسخة رقم ١٤ « برهان ذلك »

أحد المختصين بالزهرى المتحققين به الملازمين له ، وكذلك عروة بعائشة رضى الله عنها . وقد روينا خبرا لو ظفروا بمشله لبغوا كما روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن صالح نا يحيى بن محمد المدينى نا عبد الله بن خالد بن سعيد بن أبى مريم عن سعيد بن عبد الرحمن ابن ريش أنه سمع شيوخه من بنى عمرو بن عوف ومن خاله عبد الله بن أبى أحمد قال : قال على بن أبى طالب : حفظت من رسول الله ﷺ : لا يتم بعد احتلام .

قال أبو محمد : وأغل ما فى هذا الأثر أن يكون موقوفا على بن أبى طالب فهو خلاف لما تملقوا به عنه فى الحجر الذى لا يان فيه أنه موافق لقولهم على كل حال ، ونا أحمد بن عمر بن أنس العذرى نا أبوذر الهروى نا عبيد الله بن محمد بن إسحاق بن حبابة ينفد نا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى نا مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام نا أبى عن ربيعة بن عثمان عن زيد بن أسلم أنه سمع عمر بن الخطاب يقول لصيب : يا صيب ما فىك شئ أعيبه عليك إلا ثلاث خصال ولولا هن ما قدمت عليك أحدا فقال له صيب : ما هن فأنك طمان ؟ فقال عمر بعد كلام : أراك تبذر مالك وتكتفى باسم نبى وتتسب عريانا ولسانك أعجمى فقال له صيب : أما تبذرى مالى فا أفقه إلا فى حقّه وأما اكتنائى فان رسول الله ﷺ كنانى بأبى يحيى أفأتر كها قولك ؟ وأما اتسانى إلى العرب فان الروم سبّنى وأنا صغير فأنى لأذكر أهل أياق ولولا انفلقت عنى روثة لانتسبت إليها ، فهذا عمر يرى فعل صيب تبذرا ولم يحجر عليه ، وفى هذا كفاية وبالله تعالى التوفيق .

١٣٩٥ مسألة والمريض مرضا يموت منه أو يبرأ منه . والحامل مذتحمل إلى أن تضع أو تموت . والموقوف للقتل بحقى قوم أو أحد أو يباطل . والاسير عند من يقتل الأسرى أومن لا يقتلهم . والمشرع على المعطب . والمقاتل بين الصغين كلهم سواء ، وسائر الناس فى أموالهم ولا فرق فى صدقاتهم . ويوعهم . وعقهم . وهباتهم وسائر أموالهم ، وقال قوم : بالحجر على هؤلاء فيما زاد على الثلث ، وقال أبو سليمان . وأصحابنا : كقولنا لا فى المتق خاصة فقط فانهم قالوا : عتق المريض خاصة دون سائر من ذكرنا لا ينفذ إلا من الثلث سواء أفاق من مرضه أو مات منه أى مرض كان .

وروينا من طريق ابن أبى شبة نا على بن مسهر نا اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي عن مسروق أنه سئل عن أعتق عبدا له فى مرضه وليس له مال غيره ؟ فقال مسروق : أجيزه برمته شئ جعله الله لأرده ، وقال شريح أجيز ثلثه واستسعه فى ثلثه قال الشعبي قول مسروق أحب إلى فى الفتيا وقول شريح أحب إلى فى القضاء ، وقول النخعي كقول :

شريح . ومن طريق قتادة عن الحسن عن ابن مسعود فيمن أعتق عبده في مرضه لا مال له غيره قال : أعتق ثلثه . ومن طريق معمر عن عبد الرحمن بن عبد الله عن القاسم ابن عبد الرحمن أن رجلا اشترى جارية في مرضه فأعتقها عند موته لجاه الذين باعوها بثمنها فلم يجدوا له مالا فقال ابن مسعود : اسمي في ثمنك . ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن قتادة عن الحسن مثل علي عن أعتق عبدا له عند موته وليس له مال غيره وعليه دين ؟ قال : يعتق ويسمى في القيمة ، وقل النخعي فيمن أعتق عبدا عند موته لا مال له غيره وعليه دين : أنه يسمى في قيمته فيقتضى الدين قال فضل شئ . فله ثلثه وللورثة ثلثه ، وقال الحسن . وعطاء : عتق المريض من الثلث وهو قول قتادة . وسعيد بن المسيب . وأبان بن عثمان . وسليمان بن موسى . ومكحول . ثم اختلفوا فن مرق منه ما زاد على الثلث ومن معتق لجمعه ويستسميه فيما زاد على الثلث ، وأما يمه وشراؤه فروينا من طريق سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي في المريض يبيع ويشترى قال : هو في الثلث وإن مكث عشرين ، وأما الحامل فروينا من طريق سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي عن شريح أنه كان يرى ما صنعت الحامل في حملها من الثلث قال سفيان : ونحن لا نأخذ بهذا بل نقول : ما صنعت فهو جائز إلا أن تكون مريضة من غير الحمل أو يدنو مخاضها يريد أن يضر بها الطلق (١) ، وقال عطاء : ما صنعت الحامل في حملها فهو وصية قلت : أرى ؟ قال : بل سمعناه وهو قول قتادة . وعكرمة ، وقال الحسن . والنخعي . ومكحول . والزهرى : عطية الحامل كمطية الصحيح . ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه سمع القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال : ما أعطت الحامل لوارث . أو لزوج فن رأس ما لها إلا أن تكون مريضة وقال ربيعة : كذلك إلا أن تتقل أو يحضرها ناس ، قال ابن وهب : وأخبرت بهذا أيضا عن ابن المسيب . ويحيى بن سعيد . وابن حجريرة الحولاني وهو قول أحمد . واسحق ، وقال النخعي . ومكحول . ويحيى بن سعيد الأنصاري والأوزاعي . وعبد الله بن الحسن . والشافعي في عطية الحامل كقول سفيان الثوري ، وهو قول أبي حنيفة ، وروى عن سعيد بن المسيب عطية النازي من الثلث ، وقال مكحول : بل من رأس ماله إلا أن تقع المساقفة (٢) وعطية راكب البحر كذلك ، وقال الحسن : هو كالصحيح وكذلك راكب البحر ، ومن كان في بلد قد وقع فيه

(١) في النسخة رقم ١٤ : أن يضر بها الطلق ، (٢) بالقاء ، وهي المجاهدة والتضارب

بالسيف ، وفي النسخة رقم ١٤ : المساقفة ، بالباء الموحدة بعدها كاف وهو تصحيف

الطاعون ، وقال مكحول : كذلك في راكب البحر مالم يهب البحر ، وقال الحسن في إياس ابن معاوية لما حسيه الحجاج : ليس لمن ماله الا التلك فقال إياس اذ بلغه قوله : ما حقه أحد الاساء غلبه بالناس ، وقال الشعبي : ما صنع المسافر فن التلك من حيث يقع رحله في الفرز ، قال النخعي : بل من رأس المال ، وقال الزهري : ما صنع الأسير فن التلك ، وقال أبو حنيفة : ليس للمريض أن يقضي بعض غرماته دون بعض ورأوا ما به في البيع وهباته . وصدقاه . وعقته كل ذلك من التلك ان مات من ذلك المرض الا أن العتق ينفذ كله ويستسمى فيما لا يحمله التلك منه فان أفاق من ذلك المرض غدا كل ذلك من رأس ماله ، وأما المحصور . والواقف في صف الحرب فكالصحيح ، وأما الذي يقدم للقتل في قصاص . أودجهم فكالمرضى ، ومن اشترى ابنه في مرضه الذي مات فيه فان خرج من ثلثه عتق وورثته وان لم يخرج من ثلثه عتق ولم يرثه واستسمى فيما زاد على التلك كسائر الورثة ، فان أقر بولد أمت في مرض موته لحقه (١) وورثته وأن وطئ أمة في مرض موته لحملت فهي أم ولد من رأس ماله ويرثه ولدها وواقعه على ذلك كله أبو يوسف . وعمد إلا أن الذي يشترى ولده في مرضه ولا يحمله التلك فانهما قالوا : يرثه على كل حال ويستسمى فيما بيع من قيمته للورثة فأخبرونه وقالوا كلهم : انما هذا في المرض الخفيف كالخبي الصالب . والبرسام . والبطن . ونحو ذلك ولم يروا ذلك في الجذام . ولا هي الربيع . ولا الل . ولا من يذهب ويحجى في مرضه ، وقال مالك : كقول أبي حنيفة في كل ما ذكرنا إلا في الحامل فان أفعالها عنده كالصحيح إلى أن تم ستة أشهر فاذا أتمتها فأفعالها في ما لها كالمرضى حتى أنه منها من مراجعة زوجها الذي طلقها طلاقاً باتوا واحدة أو اثنتين وإلا الاستسماة فلم يره بل أرق مالم يحمل التلك منه الا فيمن اشترى ابنه في مرضه ولم يحمله التلك فانه اعتق منه ما حمل التلك وأرق الباقي ، وقال الشافعي . وسفيان الثوري : للمريض أن يقضي بعض غرماته دون بعض وقال الشافعي : فعل المريض مرضاً خفيفاً من التلك فان أفاق فن رأس ماله ، واختلف قوله في الذي يقدم للقتل فمرة قال : هو كالصحيح ومرة قال : هو كالمرضى .

قال أبو محمد : أما قول مالك . وأبي حنيفة : انه ليس للمريض أن يقضي بعض غرماته دون بعض خطأ في تحريمهما في ذلك بين الصحيح . والمرضى ، والحق في ذلك هو أن رسول الله ﷺ أمر بأن يعطى كل ذي حق حقه فهو في انصافه بعض غرماته دون بعض معطى ذلك الذي أنصف حقه ومن فعل ما أمر به فهو محسن والاحسان لا يرد ، فان كان

الذى لم ينصفه صاحرا طالبا حقه فهو عاص فى أن لم ينصفه وهما قضيتان أصابت فى أحدهما وظلم فى الأخرى والحق لا يطله ظلم فاعله فى قصة أخرى . وحق التريم إنما هو فى ذمة المدين لا فى عين ماله مادام حيالم بفلس ، فاذ ذلك كذلك فقد نذر الذى أعطاه بحق (١) ولزمه أن ينصف من بقى إذ حقه فى ذمته لا فى عين ما أعطى الآخر ولم يأت (٢) نص فى الترويقين صحيح . ومريض ؛ وما نعلم لمعاق قولهما هذا سلفا ، وأما قولهما فيمن اشترى ولده فى مرضه فلم يحمله الثلث أنه لا يرثه فإن حله الثلث عتق وورث يقول فى غاية الفساد والمناقضة ، ولا نعلم لمعاق فيه سلفا متقدما لأنه ان كان وصية فالوصية للوارث لا تجوز فيبني على أصلهم أن لا ينفذ عتقه أصلا حله الثلث أولم يحمله ، وقد قال هذا بعض الشافيين ، وقال آخرون منهم : الشراء فاسد لأنه وصية لوارث وان كان ليس وصية فإبالة لا يرث وقد صار حرا بملك أبيه له ثم مناقضتهم فى المريض يعطى أمته فتحمل انها من رأس ماله حرة ويرثه ولدها ، فان قالوا : حملها ليس من فعله قلنا : لكن وطئه لما من فعله وقراره بولدها من فعله ، وعتق الولد فى كل حال ليس من فعله : وأما قول مالك فى الحامل يقول أيضا لا نعلم له فيه سلفا ، واحتج له بعض مقلديه بقول الله تعالى : (فلما اتشاهما حملت حملا خفيفا فررت به فلما أثقلت دعوا الله بهما) .

قال أبو محمد : وهذا إيهام منهم للاحتجاج بما لا حاجة لهم فيه أصلا لأن الله تعالى لم يقل : ان الاثقال لم تكن الا بنات سنة أشهر فظهر تمويههم بما ليس لهم فيه متعلق ، ثم ليت شعري من لهم بأن الاثقال جملة يدخلها فى حكم المريض وقد يحمل الحمل حملا ثقيلًا فلا يكون بذلك فى حكم المريض عندهم ، فان قالوا : قد تلد لسته أشهر قلنا : وقد تسقط قبل ذلك والاسقاط أخوف من الولادة أو مثلها فظهر فساد هذا القول جملة وباقه تعالى التوفيق . قال على : ثم نأخذ بحول الله تعالى وقوته فى قول من قال : بأن أفعال المريض ومن خيف عليه الموت من الثلث .

قال أبو محمد : احتجوا بالخبر الثابت المشهور من طريق ابن سيرين . وأن الملبس كلاما عن عمران بن الحصين : « أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله ﷺ فجاءهم أثلاثا ثم أفرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة ، وجاء فى بعض الروايات أنه عليه السلام قال فيه قولاً شديداً . » والخبر الصحيح الثابت من طريق مالك . وابن عينة . وأبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد

(١) فى النسخة رقم ١٤ « قد نذر الذى أعطى ما أعطاه بحق » (٢) فى النسخة رقم ١٦ « اذ لم يأت »

ابن ابي قاص عن ابيه قال : « جاني رسول الله ﷺ يعودني من وجه اشتدني قلت : يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما ترى وأنا ذوال مال ولا يرثي الابنة لي أفأتصدق بثألي مالي ؟ قال عليه السلام : لا قلت : فالتطير قال : لا ثم قال عليه السلام : التثاثة والتثاثة كثير انك ان تدور رثك اغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس (١) » وذكر باقي الخبر قالوا : فلم يأذن له عليه السلام بالصدقة بأكثر من التثاثة .

ونجبر رويته من طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نايز بن محمد المقلبي نا حفص ابن عمر بن ميمون (٢) عن ثور بن يزيد عن مكحول عن الصانعي عن أبي بكر الصديق « أن رسول الله ﷺ قال ان الله قد تصدق عليكم بثلث أموالكم عند موتكم رحمكم الله زيادة في أعمالكم وحسناتكم » . ومن طريق سليمان بن موسى سمعت : « أن رسول الله ﷺ قال : جعل لكم ثلث أموالكم زيادة في أعمالكم » . ومن طريق معمر عن أيوب عن أبي قلابة « قال النبي ﷺ في خبر عن الله تعالى انه قال : جعل لك طائفة من مالك عند موتك أرحمك به » . ومن طريق معمر عن قتادة قال : قال رسول الله ﷺ : « ابتاعوا أنفسكم من ربكم أيها الناس ألا انه ليس لامرئ شيء الا لأعرف امرأ بخل بحق الله حتى إذا حضره الموت أخذ يذعزع ماله (٣) ههنا وههنا » . ومن طريق وكيع عن طلحة - هو ابن عمرو المكي - عن عطاء عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « ان الله تصدق عليكم بالثلث من أموالكم عند وفاتكم زيادة لكم في أعمالكم » .

ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أنا حجاج عن الملايين بدر عن أبي يحيى المكي أن رجلا أعق غلاما له عند موته ليس له مال غيره وعليه دين فأمره رسول الله ﷺ أن يسمي في قيمته . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أنا خالد عن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة أن رجلا منهم أعق غلاما عند موته ولم يكن له مال غيره فرفع ذلك الى رسول الله ﷺ فأعق منه الثلث واستسمى في الثلثين ، وقالوا : (٤) قد صح عن أبي بكر أنه قال لما نشأه رضى الله عنها عند موته : « إني كنت نخلت جادعشرين وسقا من مالي فلو كنت جددت به وحزيت به (٥) لكأن لك وإنما هو اليوم مال الوارث » قالوا : فخير أبو بكر بحضرة الصحابة أن من قارب الموت فإله مال الوارث ، وقالوا : قد جاء ما أوردنا عن علي . وابن مسعود ولا يخالف لهما يعرف من الصحابة رضى الله عنهم فهو اجماع ،

(١) أي يستعطون با كفهم الناس « (٢) في النسخة رقم ١٤ » حفص بن عمرو ابن ميمون « وهو غلط (٣) أي يفرقه (٤) في النسخة رقم ١٤ » وقال ، والباقي يعين ما هنا (٥) جد النخل - بالذال المهملة - يجده أي صرمة وقطعة

وقالوا : قسناه على الوصية •

قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به وكله لاحجة لهم فيه ، أما حديث رجل من بني عذرة فرسل وعن مجول ثم لوصح لكان مخالفا لقول مالك . والشافعي لانهما ليريان الاستسقاء ، وأما خبر أبي يحيى المالكي فهاك لانه مرسل وعن حجاج وهو ساقط ، ثم لوصح لكان مخالفا لقول مالك . والشافعي • وأما حديث أبي هريرة فصبه طلحة بن عمرو المكي وهو كذاب • وأما حديث قتادة فرسل ثم لوصح لم يكن لهم فيه حجة لان البخل بحق الله تعالى لانخالقهم انه لا يعمل وان ذذعة المال ههنا وههنا لا يجوز عندنا لافي صحة ولا في مرض فليس ذلك الخبر مخالفا (١) لقولنا • وأما حديث أبي قلابة فرسل ، وكذلك حديث سليمان بن موسى • وأما حديث أبي بكر فسنده غير مشهور ولا يندرى حال حفص بن عمر بن ميمون ثم لوصح هو وجميع الآثار التي ذكرنا لم يكن لهم في شيء منها حجة أصلا لانه ليس فيها كلها الآن الله عز وجل تصدق علينا عند موتنا بلك أموالنا ، فهذا يخرج على أنه الوصية التي هي بلا خلاف نافذة بعد الموت ومعروف في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله ﷺ أن العرب تقول : كان أمر كذا عند موت فلان وارتدت العرب عند موت رسول الله ﷺ . وولي عمر عند موت أبي بكر هذا أمر معروف مشهور ، فجميع هذه الأخبار غارجة على هذا أحسن خروج . وموافقة لقولنا على الحقيقة حاشا خبر العلاء بن بدر عن أبي يحيى المكي فانه لا يخرج لاعلى قولنا ولا على قول أحد منهم فليس لهم أن يحتجوا بخبر يخالفونه لان أبا حنيفة يقول : ان كان الدين لا يستغرق جميع قيمة العبد فانما يسمى في الدين فقط ثم في ثلثي ما يقى من قيمته بعد الدين فقط وهو قولنا اذا أوصى بمتقه ونحن نقول : ان كان الدين يستغرق جميع قيمته فالعق باطل وهو قول مالك . والشافعي ، فكل طائفة منهم قد خالفت ذلك الحديث ثم جميعهم مخالف لجميع هذه الآثار لانه ليس فيها إلا عند موته وعند موتكم وليس في شيء منها ذكر لمرض أصلا فالمرض شيء زادوه بأرائهم ليس في شيء من الآثار نص منه ولا دليل عليه ، وقد يموت الصحيح لثاقوم من مرض خفيف فالتصاهر على المرض من أين خرج ؟ وهل راغوا ما جاءت به الآثار من لفظ عند موته ؟ فجعلوا من فعل ذلك عند موته صحيحا ففعله أو مريضا من الثلث وجعلوا ما فعلوا في صحته أو مرضه مما تأخر عنه موته من رأس ماله فظهر أن جميع هذه الآثار مخالفة لقولهم وانها من النوع الذي احتجوا به لأقوال لهم ليس منها شيء فيها احتجوا له به ،

وهذا إيهام منهم قبيح وتدليس في الدين فسقط تعلقهم بها . وأما حديث سعد قانا
رويناه من طريق سفيان الثوري عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص
عن أبيه ، ومن طريق معمر عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه . ومن طريق مروان
ابن معاوية الفزاري عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عامر بن سعد عن أبيه .
ومن طريق عبد الملك بن عمير عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه .

ومن طريق أيوب السخيتاني عن عمرو بن سعيد عن حميد بن عبد الرحمن عن ثلاثة
من ولد سعد كلهم عن سعد . ومن طريق قتادة عن يونس بن جبير (١) عن محمد بن سعد
ابن أبي وقاص عن أبيه . ومن طريق عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد
ابن أبي وقاص . ومن طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعد . وعائشة
أم المؤمنين كلهم قال في هذا الخبر : أفأوصي بمالي أو بثلاثي مالي يا رسول الله ؟ ثم ينصفه
وهو خير واحد ، فصح ان الذين رويوا لفظ « أفأتصدق » عن الزهري إنما غنوا به الوصية
بلا شك لا الصدقة في حال الحياة لأنه كله خبر واحد عن مقام واحد عن رجل واحد في
حكم واحد ، وكل وصية صدقة وليس كل صدقة وصية ، نعم وروينا (٢) هذا الخبر
من طريق أبي داود نا أبو الوليد الطيالسي قال : نا عبد العزيز بن الماجشون . وإبراهيم
ابن سعد كلاهما عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه قال : « مرضت مرضا شديدا
فأشفيت منه فدخل على رسول الله ﷺ قلت : يا رسول الله ان لي مالا كثيرا وانما
ترثني ابنتي واحدة أفأتصدق بمالي كله ؟ قال : لا قلت : فأوصي بالشر قال : لا
قلت : يا رسول الله فم أوصي ؟ قال : الثلث والثلث كثير انك ان تدع ورثتك أغنياه
خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس » فروى مالك . وابن عينة عن الزهري عن
عامر بن سعد عن أبيه أفأتصدق ؟ وروى إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد
عن أبيه مرة أفأتصدق ومرة أفأوصي ؟ ، وروى معمر . وسعد بن إبراهيم عن عامر
ابن سعد عن أبيه أفأوصي ؟ وليسا دون مالك . وابن عينة ، واتفق سائر من ذكرنا
على لفظ أوصي فارتفع الاشكال جملة ، وأيضا فليس في هذا الخبر نص ولا دليل
بوجه من الوجوه على أن ذلك الحكم في المرض خاصة دون الصحة ، فن قال : انه في المرض
خاصة فقد كذب وقول (٣) رسول الله ﷺ مالم يقل ، وهذا من أكبر الكبار ،
وأيضا قد علم رسول الله ﷺ أن سعدا سيرا وتكون له آثار في الاسلام فبطل أن

(١) في النسخة رقم ١٦ « عن يونس بن جبير ، وهو غلط ، وهو يونس بن جبير الباهلي
أبو غلاب البصري (٢) في النسخة رقم ١٦ « رويناه بدون واو (٣) هو بتشديد اللام واو

يكون ذلك حكم المرض الذى يموت المرء منه • رويانا من طريق أبى داود نا عثمان ابن محمد بن أبى شبة نا جرير عن الأعمش عن أبى وائل عن حذيفة قال : قام فبنا رسول الله ﷺ قائما فما ترك شيئا يكون فى مقامه ذلك الى قيام الساعة الا أخبر به حفظه من حفظه ونسيه من نسيه قد علم أصحابى هؤلاء أنه يكون منى (١) الشئ فأعرفه فأذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل اذا غاب عنه فأذار أعرفه •

قال أبو محمد : وسعد قد فتح أعظم الفتح وأزول ملك الفرس عن سريره وافتتح قصوره . ودوره . وبذاته فبطل أن يكون لهم بهذا الخبر متعلق أصلا ، وأما خبر عمران بن الحصين فى السنة الأبعد فأولى الناس أن لا يتنجس به أبو حنيفة . وأصحابه الذى لا يستحيون من أن يقولوا : انه قار وأنه فعل باطل . وحكم جور شاه وجه من قال ذلك (٢) فى حكم رسول الله ﷺ ، فبقى الكلام فيه مع المالكيين . والشافعيين . وأصحابنا القائلين به •

قال على : فنقول وبالله التوفيق : انه لاحجة لهم فيه أصلا لوجوه ثلاثة ، أولها انه ليس فيه الا المتق وحده فاقامهم (٣) مع المتق جميع أفعال المريض خطأ وتمدد الحدود الله تعالى والقياس باطل ولو كان حقا لكان ههنا باطلا لانهم يفرقون بين حكم العتق وسائر الأحكام فيوجبون فيمن أعتق شقصاله من عبد أن يقوم عليه باقية فيعتقه ولا يرون فيمن تصدق بنصف عبده أو أوقف (٤) نصف داره . أو نصف فرسه . أو تصدق بنصف ثوبه . أو بنصف ضيعته أن يقوم عليه باقى ذلك وينفذ فعله فى جميعه ، فمن أين وجب أن يقاس على العتق ههنا ولم يجب أن يقاس عليه هنالك ؟ ان هذا لتحكم فاسد • والوجه الثانى أنه ليس فيه من فعل المريض كلمة ولا دلالة ولا إشارة بوجه من الوجوه انما فيه أعتق عند موته فكان الواجب عليهم أن يجعلوا هذا الحكم فيمن أعتق عند موته صحيحا أو مريضا فأتى بذلك لافين أعتق مريضا أو صحيحا ثم تراخى موته فان هذا لم يعتق عند موته بلا شك ، وهذا مما خالفوا فيه الخبر الذى احتجوا به فيما فيه وأصحوا فيه ما ليس فيه واحتجوا به فيما ليس فيه منه شئ أصلا ، وهذه قبايح موقعة نعوذ بالله منها • والثالث أن هذا الخبر حجة لنا عليهم قاطعة لأن هذا الانسان

(١) فى النسخة رقم ١٦٦ منه . (٢) فى النسخة رقم ١٦٦ . من قال هذا (٣) فى النسخة رقم ١٦٦ . (٤) قال الجوهري فى صحاحه : وقتت الدار للساكنين وقتا أو وقتها بالالف لغة رديئة وليس فى الكلام أوقتت الاحرف واحدا أو وقتت عن الأمر الذى كنت فيه أى أقلتت وكل شئ أمسكت عنه تقول : أوقتت اه •

لم يبق لنفسه شيئا أصلا هكذا في الحديث أنه لم يكن له مال غيرهم ، وهذا عندنا مردود
 الفعل صحيحا كان أو مريضا ، ولا يجوز لأحد في ماله عتق تطوع . ولا صدقة تطوع . ولا
 هبة يتبها إلا فيما أبقي غنى كما قال عليه السلام : « والصدقة عن ظهر غنى » وقد أبطل رسول
 الله ﷺ عتق انسان صحيح لم يكن له مال غيره كما روينا من طريق البخارى . واحمد بن
 شعيب قال البخارى : نا عاصم بن على وقال أحد : انا عبيد الله بن سعد بن ابراهيم
 نا أبى وعمى - هو يعقوب بن ابراهيم بن سعد - ثم اتفق عاصم وسعد . ويعقوب
 أبناء ابراهيم قالوا كلهم : نا ابن أبى ذئب عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله
 أن رجلا أعتق عبدا لم يكن له مال غيره فردّه رسول الله ﷺ وابناؤه منه نعيم بن
 النحام قال الزهريون في روايتهم : فردّه عليه السلام فهذا إسناد كالشمس لا يسع
 أحدا خلافه ، فصح أن النبى ﷺ إنما رد عتق أولئك الأعباء لأن معتقهم لم يكن
 له مال غيرهم ، وكان عتقه عليه السلام لثلثهم والله أعلم كما روى في بعض الأخبار أنه
 عليه السلام قال لكعب بن مالك اذ جعل على نفسه إذ تاب الله عليه : « يجزيك من
 ذلك الثلث » وإن كان هذا اللفظ لا يصح لكن أنه عليه السلام قال له : أمسك عليك
 بعض مالك فأمسك سهمه بخير ، فقد يكون ذلك المعتق له في أربعة منهم غنى ، وبرهان
 هذا أن الرواية الثانية في ذلك الخبر أنه عليه السلام إنما أعتق اثنين وأرقا ربه ولم
 يذكر قيمة ، والثالث عند المحتجين بهذا الخبر لا يكون هكذا أصلا ولا يكون إلا بالقيمة
 ووجه رابع وهو أننا روينا هذا الخبر من طريق مسلم نا اسحق بن ابراهيم - هو ابن
 راهويه - وابن أبى عمير كلاهما عن الثقفى - هو عبد الوهاب بن عبد المجيد - عن أيوب
 السخيتى عن أبى قلابة عن أبى الملبب عن عمران بن الحصين أن رجلا أوصى عند
 موته فاعتق ستة مملوكين لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله ﷺ [جزأهم أثلاثا
 ثم أفرع بينهم] (١) فاعتق اثنين وأرق اربعة وقال له : « قولا شديدا ، فصح أن ذلك
 العتق إنما كان وصية ولا خلاف أنها من الصحيح والمرضى سواء لا يجوز إلا بالثلث ،
 فإن كانت الروايتان حديثا واحدا وهو الأظهر الذى لا يكاد يمكن ولا يجوز غيره
 فقدرت رفع الكلام وبطل تعليقهم به وإن كانا خبرين وهذا يمكن بعد فكلما لنا وموافق لقولنا
 ومخالف لقولهم ، وعلى كل حال فليس في شيء منه ذكر لمرض ولا لفعل في مرض
 أصلا ولا لأن الرد إنما كان لأن العتق وقع في مرض وبالله تعالى التوفيق . فبطل
 عنهم كل ما موهوا به من الآثار التى هم أول مخالف لها وعادت كلها على علم حجة .

وأما ما روي في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم فكذلك أيضاً وانما ثلاثه أبو بكر . وعلى . وابن مسعود ، قال أبو بكر فانما تملقوا عنه بقوله . وانما هو اليوم مال الوارث (١) وهذا لا متعلق لهم به أصلاً لأنه لا يختلف اثنان وهم معنا أيضاً في أن رضي الله عنه انما عني أنه مال الوارث بعدموته . وانما لم ينع بذلك أن مال المريض الذي يموت من ذلك المرض للوارث مادام شيء من الروح في المريض ، ولا خلاف في أن أسماء لو ماتت إذ قال أبو بكر هذا القول لما لا ورث عبدالله . وعروة . والمنذر اولادها من مال أبي بكر حجة خردل ولا قيمتها فما فوق ذلك ، ولو كان مال المريض قد صار مالا للوارث في مرضه لورثه عنه ان مات ورثته في حياة المريض وهذا لا يقوله أحد ولا أحق . ولا عاقل ، وأيضاً فلا خلاف منا ومنهم في أن الوارث لو وطئ أمة المريض قبل موته لكان زانياً يحد حيث يحد لو وطئها وهو صحيح ولا فرق ، وأنه لو سرق من ماله قبل موته شيئاً في مثله القطع لقطع يده حيث تقطع يده لو سرق منه وهو صحيح ، فظهر تمويههم وبردعهم وتدليسهم في الدين بأبائهم الباطل من اغتر بهم وأحسن الظن بطرقهم ، فإن أتونا في صرف الأخبار التي ذكرنا قبل عن ظاهر ما يبرهان مثل هذا وجب الاقتران للحق وان لم يأتونا إلا بالكذب البحت والظن الفاسد والتهمه المليس فإذن ذلك ناره لازمان لهم لانا وبالله تعالى التوفيق ، فبطل تعلقهم بخبر أبي بكر رضي الله عنه جملة .

وأما الخبر عن ابن مسعود فمرسل لأن الحسن . والقاسم بن عبد الرحمن لم يدركاه ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لأن في إحدى الروايتين عنه أنه ابتاعها في مرضه فاجاز بيعه وأعتقها عند موته فأمرها بأن تسمى في ثمنها للفرس ، وفي الأخرى أعتق عبده في مرضه لا مال له غيره ، فقال ابن مسعود : عتق ثلثه ، والقول في هذا كالقول في بعض الأخبار المتقدمة من أنه انما رد ذلك لأنه لم يكر له مال غيره فإعراى ما بقي له غنى . وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة نا حفص - هو ابن غياث - عن حجاج عن القاسم بن عبد الرحمن قال : أعتقت امرأة جارية لماليس لها مال غيرها فقال عبدالله بن مسعود : تسمى في قيمتها ، فهذا عبدالله قد رأى السعي في قيمتها إذ لم يكن (٢) له مال غيرها ولم يذكر أن ذلك كان في مرض أصلاً فإذن قل ابن مسعود لو صح حجة عليهم ، فكيف ولا حجة في قول أحد ولا نفعه دون رسول الله ﷺ ؟ فبطل تعلقهم بابن مسعود ولا حجة خلاصهم له .

وأما الرواية عن علي فتنقطعة لأن الحسن لم يسمع من علي شيئاً ثم لو صح ما كان لهم بها متناق أصلاً لأنه لم يقل علي رضي الله عنه أنه انما فضل ذلك لأنه أعتقه في مرضه البتة

(١) في النسخة رقم ١٤ ومال الوارث ، وما هنا موافق لما تقدم (٢) في النسخة رقم ١٩ ، وإذا لم يكن

ولا في تلك الرواية ذكر أن ذلك كان في مرض (١) لا ينص ولا بدليل وإنما فيه أنه اعتقه عند موته فقط ، والأظهر أن علياً إنما أوجب الاستسعاء في ذلك لأنه لم يكن له مال غيره وعليه دين ، فهذا هو نص الخبر وهو قولنا لا قولهم كلهم ، وكذلك يقول بالاستسعاء في هذا إذا فضل من قيمة المقتن عن الدين شيء يقل أو أكثر وليس في ذلك الخبر خلاف لهذا إفلاح والله الحمد كثير إن كل ما احتجوا به من أثر صحيح أو سقيم أو عن صاحب فليس منه شيء أصلاً مواثها لقولهم . وإن أرادهم لكل ذلك تمويه . وإيهام بالباطل . والظن بالكاذب ، وأن كله أو أكثره حجة لنا وموافق لقولنا والحمد لله رب العالمين .

وأما احتجاجهم بالتابعين ودعواهم الإجماع في ذلك فغير منكر من استسهلهم الكذب على جميع أهل الإسلام وقد أوردنا في صدر هذه المسألة بأصح طريق عن مسروق خلاف قولهم . وإن عتق المريض من رأس ماله وإن مات من مرضه ذلك . وإنه إنما قال بذلك لأنه شيء جعله الله تعالى فلا يرد ، فصح أن كل ما فعله المريض لله تعالى فأتى من مرضه أو عاش فمن رأس ماله عند مسروق فظهر كذبهم في دعوى الإجماع فكيف وإنما جاءت في ذلك آثار عن أربعة عشر من التابعين فقط ؟ شريح . والشعبي . والنخعي . وسعيد بن المسيب . والقاسم . وسالم . والزهري . وربيعة . ويحيى بن سعيد الأنصاري وعكرمة . ومكحول . وعطاء . والحسن . وقادة أكثر ذلك لا يصح عنهم لأنها من طريق جابر الجعفي ومثله ، ثم هم يختلفون فمنهم من رأى المسافر من حين يضع رجله في الفرز لا ينفذه أمر في مال الأمن ثلثه ، ومنهم من يرى ذلك في الحامل جملة ، ومنهم من يرى ذلك في الأسير جملة ، والمالكيون . والحنيفيون . والشافعيون مخالفون لكل هذا ، ثم قولهم في تقسيم الأمراض مخالف لجيمهم ، فإن كان هؤلاء إجماعاً فقد أقروا على أنفسهم بخلاف الإجماع وإن كان ليس إجماعاً فلا حجة لهم في قول من دون الصحابة إذا لم يكن إجماعاً عندهم فكيف وقدروا عن مسروق . والشعبي خلاف هذا ، وروينا من طريق محمد بن المثني ناعبد الرحمن بن مهدي ناسفان الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي قال : إذا برأت المرأة زوجها من صداقاتها في مرضها فهو جائز ، وقال سفيان : لا يجوز ، فصح أن إبراهيم إنما عني مرضها الذي تموت منه ولم يراع ثلثاً ولا رأموصية . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى الرجل يتصدق بماله كله قال : إذا وضع ماله كله في حق فلا أحد أحق بماله منه وإذا أعطى بعض

الورثة دون بعض (١) فليس له إلا الثلث .

قال أبو محمد : لا يخلو عمر بن عبد العزيز من أن يكون أراد الصحيح . والمريض معا أو المريض وحده أو الصحيح وحده ، فإن كان أراد الصحيح فقط فقد رد فعله في صدقته بماله كله وإن كان أراد المريض فقد أمضى فعله في ماله كله فهذا خلاف ظاهره .

ومن طريق حماد بن سلة عن أيوب السخيتاني . وعبد الله بن عمر كلاهما عن نافع أن رجلا رأى فيما يرى النائم أنه يموت إلى ثلاثة أيام فطلق نساءه طلقة طلقة وقسم ماله فقال عمر بن الخطاب له : أباك الشيطان في منامك فأخبرك أنك تموت إلى ثلاثة أيام فطلقت نساءك وقسمت مالك ؟ رده ولومت لرجعت فبرك كما يرجم قبر أبي رعال ؟ فرد ماله ونساءه ، وقال له عمر : ما أراك تلبس إلا يسيرا حتى تموت .

ومن طريق حماد بن سلة نابونس بن عبيد عن محمد بن سيرين أن امرأة أرت فيما يرى النائم أنها تموت إلى ثلاثة أيام فشذبت ماله (٢) وهي صحبة ثم ماتت في اليوم الثالث فأمضى أبو موسى الأشعري فعلها ، فإن كان للوفق بالموت حكم المريض في ماله فقد أمضاه أبو موسى فهذا خلاف قولهم ، وإن كان له حكم الصحيح فقد رده عمرو ولم يمض منه ثلثا ولا شيئا وهذا خلاف قولهم وبالله تعالى التوفيق . ومن أقبح (٣) مجاهرة من يجعل مثل من ذكرنا قبل إجماعا ثم لا يبالى بمخالفة أبي بكر . وعمر . وعثمان . وخالد بن الوليد . وأبي موسى . وابن الزبير . وغيرهم . وطوائف من التابعين في القصاص من الطعمة وضربة السوط لا يخالف لهم يعرف من الصحابة ، ومثل هذا كثير جدا قد قصصنا منه جزءا صالحا في موضع آخر ، وأما قولهم : فقسنا ذلك على الوصية فالقياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لأن الوصية إنما تنفذ بعد الموت وهي من المريض . والصحيح سواء بلا خلاف لا يجوز إلا في الثلث فما دونه فإذا قيس فعل المريض عليها وجب أن يكون في الحياة فعل المريض كفعل الصحيح سواء سواء ، وأيضا لو كان القياس حقا لكان لشيء أشبه بشيء وأولى بأن يقاس عليه من شيئين شبه رسول الله ﷺ بينهما . وقد روينا من طريق أحمد بن شبيب أن أنسية نأبوا لأحوص عن أبي حبة عن أبي الدرداء ، وأن رسول الله ﷺ قال : الذي يعتق عند الموت كالذي يهدى يهدى بعد ما يشيع .

قال علي : ولا يختلفون في أن الذي يهدى بعد ما يشيع فهديته من رأس ماله ،

(١) في النسخة رقم ١٤ « وإذا أعطى الورثة بعضهم دون بعض » (٢) أي فرقة

(٣) في النسخة رقم ١٦ « ولا أقبح »

فإن كان القياس حقا فالمتع عند الموت مثله سواء سواء فواجب أن يكون من رأس ماله قال تعالى : (وأنتقموا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ولن يؤخر الله نفسا إذا جاء أجلها) وهذا نص جلي لا يحتمل تأويلا على جواز الصدقة للصحيح والمريض ما لم يأت به الموت ويحیی. حلول أجله دون تأخير قريب أو بعيد ولكنهم لا النصوص يتبعون ولا القياس يحسنون ، وأيضا فلا خلاف بينهم أصلا في أن ما اشتراه المريض من فاكهة . ولحم . ونحو ذلك مما هو عنه في غنى وما تصدق به على سائل بالباب فإنه من رأس ماله ، ولو كان فعله في مرضه من الثلث لكان هذا من الثلث بل لو لم يكن له من ماله إلا الثلث في مرضه الذي يموت منه لما وجب أن يعد أكله ونفقته على نفسه وعياله إلا من الثلث لأن باق ذلك لأحكامه فيه وهم لا يقولون بهذا ، فظهر من تخاذلهم وتناقضهم وفساد أقرانهم في هذه المسألة ما بعضه يكفى ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٩٦ مسألة وكذلك لا يجوز الحجر أيضا على امرأة ذات زوج . ولا بكر ذات أب . ولا غير ذات أب ، وصدقتهما . وهبتهما نافذ كل ذلك من رأس المال إذا حاضت كالرجل سواء سواء ، وهو قول سفيان الثوري . وأبي حنيفة . والشافعي . وأبي ثور . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وقال مالك : ليس لذات الزوج الا الثلث فقط تهبه وتصدق به أحب زوجها أم كره ، فإذا مضت لها مدة جاز لها في ثلث ما بقي أيضا أن تفعل فيه ما شئت أحب زوجها أم كره وهكذا أبدا ، فإن كان ذلك قريبا من فعلها في الثلث الأول فسخ فإن زادت على الثلث رد الكل أوله عن آخره بخلاف المريض أن شاء زوجها أن يردّه وإن أنقذه فخذ ، فإن خفي ذلك عن زوجها حتى تموت أو يطلقها فخذ كله ، قال المغيرة بن عبد الرحمن صاحبه : بل لا يرد الزوج الا ما زاد على الثلث فقط وينفذها الثلث كالريض قال مالك : فإن وهبت لزوجها ما لها كله فخذ ذلك وأما يميما وابتيعا معا فجاز أحب زوجها أم كره اذ لم يكن فيه محاباة قال : وأما البكر فمحجورة على كل حال ذات أب كانت أو غير ذات أب لا يجوز لها فضل في مالها ولا في شيء منه ولا أن تضع عن زوجها من الصداق وإن عنست (١) حتى تدخل بيت زوجها ويعرف من حالها فإن وهبت قبل أن تزوج ثم تزوجت كان لها أن ترجع فيما وهبت الا ان كان يسيرا قال : وأما التي كان لها زوج ثم تأيمت فكالرجل في فاذ حكمها في مالها كله (٢) .

(١) قال: عنست المرأة فهي عانس وعنست - بتشديد النون - فهي معنسة إذا كبرت وعجزت عن نيت أبوها (٢) في النسخة رقم ١٦ وفي فاذ حكمها في مالها كله

وأما المتقدمون فروى بنا عنهم أقوال الروي نا من طريق ابن أبي شيبة وأبو كيع عن اسماعيل بن خالد . وزكريا بن أبي زائدة كلاهما عن الشعبي عن شريح قال : عهد إلى عمر بن الخطاب أن لا أجز عطيّة جارية حتى تلد ولداً أو تحول في بيتها حولا . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا اسماعيل بن أبي خالد نا الشعبي قال : قال شريح : أمرني عمر بن الخطاب أن لا أجز لجارية مملكة عطيّة حتى تحبل في بيت زوجها (١) حولا أو تلد ولداً قال : قلت للشعبي : كتب إليه عمر قال : بل شافه به مشافهة . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن مجاهد عن الشعبي قال : قرأت كتاب عمر إلى شريح بذلك ، وذلك أن جارية من قرش قال لها أخوها وهي مملكة : تصدقي على بيمرك من أيك فعلت ثم طلبت ميراثها فرد عليها . وروى نا أيضا من طريق الحجاج بن المنهال حدثنا يزيد بن زريع عن داود ابن أبي هند عن خلاص بن عمرو قال : وكتب عمر بن الخطاب لا تجزوا نخل امرأة بكر حتى تحبل حولا في بيت زوجها أو تلد ولداً *

قال أبو محمد : وهو قول شريح كأروى نا من طريق حماد بن مسلمة عن قتادة . وأيوب السخيتاني . وهشام بن حسان كلهم عن محمد بن سيرين أن شريحا قال في المرأة إذا وهبت من مالها فانه لا يجوز لها هبتها حتى تلد ولداً أو تبلغ أنى ذلك (٢) وهوسنة . ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسي عن سعيد بن عبد الرحمن عن الحسن . ومحمد بن سيرين قال محمد : لا يجوز لامرأة عطيّة حتى تحول حولا أو تلد ولداً قال الحسن : حتى تلد ولداً أو تبلغ أنى ذلك . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبيد الله بن عثمان بن الأسود عن عطاء ومجاهد قالوا جميعا : لليمة خناقان (٣) لا يجوز لها شي في مالها حتى تلد ولداً أو تمسح عليها سنة في بيت زوجها ، وهو قول قتادة . والشعبي إلا أنه اختلف عنه إذا غنست قبل ذلك فروى نا عنه من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد قال : قلت للشعبي : أرايت ان غنست أيجوز يعني هبتها قال : نعم . وروى نا عنه من طريق ابن أبي زائدة عن اسماعيل بن أبي خالد قلت للشعبي : أرايت ان غنست قال : لا يجوز كلاهما من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع وابن أبي زائدة ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن المغيرة عن الشعبي قال : إذا سالت في بيتها حولا جاز لها ما صنعت قال المغيرة : وقال إبراهيم : إذا ولدت الجارية أو وولد مثلها جازت هبتها وهو قول الأوزاعي . وأحمد بن حنبل . واسحاق بن إبراهيم . وقول آخر روى عن أنس ابن مالك وهو أنه لا يجوز لذات زوج عطيّة في شيء من مالها إلا باذن زوجها .

(١) في النسخة رقم ١٦٦ في بيتها (٢) أى حين ذلك وسقط لفظ . أنى ذلك . من النسخة رقم ١٦٦ (هو ثنية خناق بكسر أوله وأحله جمل يفتح به استعير إلى الضيق والمنع

ومن طريق المرزى عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة قال : لا يحل للمرأة أن تصدق من بيت زوجها إلا بأذنه وإن صفة بنت أبي عبيد كانت لا تتق سولها ستون سنة - إلا بأذن ابن عمر ■

قال أبو محمد : هذا ليس فيه دليل على أنه كان لا يرى لها ذلك جائزا دون أذنه لكنه على حسن الصحة قطعاً . وروينا من طريق سفیان بن عيينة عن عبد الله بن طلوس عن أبيه قال : لا تجوز لامرأة عطية إلا بأذن زوجها ، وقد روى هذا عن الحسن . ومجاهد وهو قول الليث بن سعد فلم يجز لذات الزوج عتقا ولا حكما في صداقها ولا غيره إلا بأذن زوجها إلا الشيء اليسير الذي لا بد لها منه في صلة رحم أو ما يتقرب به إلى الله عز وجل .

ومن روى عنه مثل قولنا كما روينا من طريق مسلم نا محمد بن عبيد الغنري (١) نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن ابن أبي مليكة أن أسماء بنت أبي بكر الصديق قالت : كنت أخدم الزبير خدمة البيت وأسوس فرسه كنت أحتش له وأقوم عليه فلم يكن شيء أشد علي من سياسة الفرس ثم جاءني رسول الله ﷺ سبي فاعطاها خادما ثم ذكرت حديثا وفيه أنها باعتها قالت : فدخل الزبير ونمنا في حجرى فقال : هيها إلى قالت : أنى لكن تصدقت بها . فهذا الزبير . وأسماء بنت الصديق قد أخذت الصدقة بثمن خادمها ويصحبها بغير إذن زوجها ولعلمنا لم تكن تملك شيئا غيرها أو كان أكثر مامعها كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا الحسن بن محمد - هو ابن الصباح - عن حجاج - هو ابن محمد الأعور - عن ابن جريج (٢) أخبرني ابن أبي مليكة عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أسماء بنت أبي بكر [أنها جاءت النبي ﷺ قالت] : (٣) : « يا نبي الله ليس لي شيء إلا ما أدخل على الزبير فهل على جناح في أن أَرْضَحَ بما يدخل على ؟ قال : اَرْضَحِي (٤) ما استطعت ولا تؤك (٥) فيوكي عليك » فلم ينكر الزبير ذلك . وروينا من طريق حماد بن سلمة أنا يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين أن امرأة رأت فيما يرى النائم أنها تموت إلى ثلاثة أيام فابلت على ما جرى من القرآن عليها ففعلته وشذبت ما لها وهي محيضة فلما كان يوم الثالث دخلت على جاراتها فجعلت تقول : يا فلانة استودعك الله وأقر أعليك السلام فجعلن يملحن لها : لا تموتين اليوم لا تموتين اليوم إن شاء الله فانت فسال زوجها أباموسى الأشعري عن ذلك ؟ فقال

(١) هو بعض القنين المعجمة بمدها باء واحدة مفتوحة ، وفي نسخة رقم ١٦ ■ محمد ابن أبي عبيد الغنري ، وهو غلط (٢) في سنن النسائي ج ٥ ص ٧٤ ■ قال قال ابن جريج ، (٣) الزيادة من سنن النسائي (٤) هو برأؤضاد معجمة - العطية القليلة (٥) أى لا تبخل

له أبو موسى ، أى امرأة كانت امرأتك قال : ما أعلم أحدا كان أخرى منها (١) أن تدخل الجنة الا الشهيد ولكنها فعلت ما فعلت وهى صحيحة ، قال أبو موسى : هى كما تقول فعلت ما فعلت وهى صحيحة (٢) فلم يردده أبو موسى . ومن طريق حماد بن سلة عن عدى بن عدى الكندى قال : كتبت الى عمر بن عبدالعزيز أسأله عن المرأة تعطى من مالها بنير اذن زوجها ؟ فكتب أماهى سقية أو مضارة فلا يجوز لها وأماهى غير سقية ولا مضارة فيجوز (٣) . ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل قال : كتب عمر بن عبدالعزيز فى امرأة أعطت من مالها ان كانت غير سقية ولا مضارة فأجز عطيتها (٤) . وعن ربيعة أنه قال : لا يحال بين المرافقين ان تأتى القصد فى مالها فى حفظ روح (٥) . أو صلة رحم . أو فى مواضع المعروف اذا لم يجوز للمرأة أن تعطى من مالها شيئا كان خيرا لها أن لا تنكح وانما اذا تكون بمنزلة الآمة . ومن طريق حماد بن سلة عن قيس - هو ابن سعد - قال : قال عطاء بن أبى رباح : تجوز عطية المرأة فى مالها . ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن أيوب السخيتى عن ابن سيرين قال : اذا أعطت المرأة الحديثة السن ذات الزوج قبل السنة عطية فلم ترجع حتى تموت فهو جاز . ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهرى قال : اذا أعطت المرأة من مالها فى غير سفة ولا ضرار جازت عطيتها وان كره زوجها .

قال أبو محمد : أما قول مالك فأنعم له متعلقا لامن القرآن . ولا من السن . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا تابع . ولا أحد قبله نفعله الا رواية عن عمر بن عبدالعزيز قد صرح عنه خلافا كما ذكرنا آنفا ولم يأت عنه أيضا تقسيمهم المذكور ولا عن أحد نفعله . ولا من قياس . ولا من رأى له وجه بل كل ما ذكرنا مخالف لقوله ههنا على ما بين ان شاء الله تعالى ، والرواية عن عمر روينها (٦) من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهرى قال : جعل عمر بن عبدالعزيز للمرأة اذا قالت : أريد أن أصل ما أمر الله به وقال زوجها : هى تضارنى فأجاز لها التلك فى حياتها ، وهم قد خالفوا عمر بن عبدالعزيز فى سجوده : (اذا السبا انشقت) وفى عشرات من القضايا ، وهم قد خالفوا ههنا عمر بن الخطاب . وأنس بن مالك . وأبا هريرة . وأبا موسى

(١) فى النسخة رقم ١٦ «أذن منها» (٢) سقطهنا جعل من النسخة المحلىة (٣) فى النسخة رقم ١٤ ، والنسخة المحلىة «فانه يجوز» (٤) فى النسخة رقم ١٦ «فأقر عطيتها» (٥) فى النسخة رقم ١٦ «فى حفظ زوج» وكذلك النسخة المحلىة (٦) فى النسخة رقم ١٦ والمحلىة «روينا»

الأشعرى . والزبير . وأسماء . وجميع الصحابة على ما ذكرنا شاء الله تعالى . وشريح .
والشمعي . والنخعي . وعطاء . وطاوس . ومجاهدا . والحسن . وابن سمين .
وقادة . وعمر بن عبد العزيز . وغيرهم ، والعجب من تقليد عمر رضي الله عنه في
أمرأة المغفود . وفي ما يدعونه عليه من الحد في الخمر ثمانين . ومن تأجيل التين سنة .
ومن تحريره على من تزوج في العتق ودخل أن يتزوجها في الأبد وقد خالفه غير من الصحابة
في كل ذلك ورجع هو عن بعض ذلك ، ثم لم يقلوه هنا ، وهلا قالوا هنا : مثل
هذا لا يقال بالمرأة كما قالوه في كثير مما ذكرنا ، فإن عمر ومن ذكرنا معه أجابوا
المرأة بجملة قبل أن تداوت في يتزوجها سنة ثم أجازه (١) بعد ذلك جملة ولم يجعل
الزوج في شيء من ذلك مدخلا ولا حدا لثنا من أقل ولا من أكثر . وأما الخيفيون
فيلزمهم مثل هذا سواء سواء لأنهم قلدوا عمر في حد الخمر . وفي تأجيل التين سنة
وفما ادعوا عليه من شرب النبيذ المسكر وكذبوا في ذلك فهلا قلدهم بها وقالوا : مثل
هذا لا يقال بالمرأة ، ولكن القوم في غير حقيقة ، ونحمد الله تعالى على نعمه
قال أبو محمد : وموه المالكون بأن قالوا : صح عن النبي ﷺ . تسكح المرأة
للمأواه وما لحساب دينها . قالوا : فإذا تسكحها للمأواه في ما لها متلقوا قالوا : قسنا على
المرضى . والموصى .

قال علي : وهذا تحريف للسنة عن مواضعها وأغث ما يكون من القياس وأعدده
بطلانا ، أما الخبر المذكور فلا مدخل فيه لشيء من قولهم في إجازة الثلث وإبطال ما زاد
ولأنما يمكن أن يتعلق به من ذهب (٢) إلى ما روى عن أبي هريرة . وأنس . وطاوس .
والليث تعلقا بموها أيضا على ما نين أن شاء الله تعالى . وأما قياسهم المرأة على المريض
فهو قياس الباطل على الباطل واحتجاج للنقض بالخطأ ، ثم لو صح لهم في المريض
ما ذهبوا إليه لكانوا قد اخطأوا من وجوه . أحدها أن المرأة صحيحة وإنما احتاطوا
بزعمهم على المريض لا على الصحيح ، وقياس الصحيح على المريض باطل عند كل من
يقول بالقياس لأنهم إنما يقيسون الشيء على مثله لا على ضده . والثاني أنه لا علة
تجمع بين المرأة الصحيحة وبين المريض ولا شبهة بينهما أصلا ، والعلة عند القائلين به أما
على علة جامعة بين الحكمين وأما على شبه بينهما . والثالث أنهم يعضون فصل
المريض في الثلث ويطلون ما زاد على الثلث وهما يطلون الثلث وما زاد على

(١) في النسخة رقم ١٤ «ثم أجازه» وهو لا يناسب قوله بعد : ولم يجعل (٢) في النسخة

رقم ٩٦ «من ذهب»

الثلث فقد أبطلوا قياسهم • والرابع أنهم يجزؤون للمرأة ثلثا بعد ثلث ولا يجزؤون ذلك للريض بجموع في هذا الوجه مناقضة القياس . وإبطال أصلهم في الحيطة الزوج لانها لا تزال تغطي ثلثا بعد ثلث حتى تذهب المال إلا ما لا قدر له وهذا تخيل لا نظير له ، فان قالوا : قسنا ما على الموصى قلنا : المنفذ غير الموصى ودخل عليهم كل ما أدخلناه أيضا في قياسهم على المريض ، فان قالوا : إن للزوج طريقا في مالها إذ قد تزوج بالمال فسند كرماء قد به هذا القول إن شاء الله تعالى إثر هذا في كلامنا على من يمنحها من الحكم في شيء من مالها لأن هذا الاحتجاج إنما هو لهم لالبا للكيين بل هو عليهم لانه لو صح لكان موجبا للمنع من قليل مالها وكثيره لكن نسألهم عن الحرمة لأزواج عبد الكافرة هل أزواج مسلم والتي تسلم تحت كافر هل لها منعهن من الصدقة باكثر من الثلث أم لا ؟ فان قالوا : لا تناقضوا وان قالوا : نعم زادوا أخلوقة ، فان قالوا : هي محتاجة الى ما يتقرب به الى الله عز وجل فلم يجز منعها من جميع مالها وكان الثلث قليلا قلنا : هذا يفسد من وجوه ، أحدها أنها ان كانت محتاجة الى ما يتقرب به الى الله تعالى فالذي أوجب أن تمنع من التقرب الى الله تعالى بالكثير الزائد على الثلث كثيرها ولا فرق ؟ وثانيها أن قولهم : والمحجور السفه محتاج باقرار كماله ما يتقرب الى الله تعالى به كاتو جوبن عليه الصلاة . والصيام . والزكاة والحج . وسائر الشرائع فأيجوا له الثلث أيضا بهذا الدليل السخيف نفسه ، فان قالوا : المرأة ليست سفية قلنا : فاطلقوها على مالها ودعوا هذا التخليط بما لا يعقل • ونالها ، أن النبي ﷺ قال : الثلث والثلث كثير ، قلتم : أنتم أنتم قليل وحسبكم هذا الذي نستعين الله من مثله ، ورأبها أن الثلث عند كمرة كثير فتردونه كالجوانح ومرة قليل فتفقدونه مثل هذا الموضع وشبهه ، فكذلك التناقص والقول في دين الله تعالى بمثل هذه الآراء ؟ ، وخامسها أن حجة الزوج في مالها كحجة الولد : أو الوالد . أو الأخ بل ميراث هؤلاء أكثر لان الزوج مع الولد ليس له الا الربع والولد ثلاثة الارباع ، والوالد . والولد كالزوج في أنهم لا يحجبهم أحد عن الميراث أصلا فانموا مع الولد . والوالد من الصدقة باكثر من الثلث بهذا الاحتياط القاسد لاسيا وحق الابوين فيها أوجب عديم وعندنا من حق الزوج لان الابوين ان افقرا قضوا بنفقتهم وكسوتهم واسكانهم وخدمتهم علماني مالها أحب أم كرهت ، ولا يقضون للزوج في مالها شيء ولومات جوعا وبردا ، فكيف احتاطوا للاقل حقهم لم يحتاطوا للأكثر حفاظا لا فساد هذا القول الذي لا ندري كيف ينشر صدر من له أدنى تمييز لتقليد من أخطأ فيه الخطأ الذي لا يخاف به مخالف فيه كل مقدم فعله الا رواية عن عمر بن عبد العزيز

قد صرح عنه خلافا ليس أيضا في قسمهم ذلك (١) وبالله تعالى التوفيق. وأما من منعا من أن تغتذى مالها شيئا إلا بإذنه فأنهم احتجوا بالخبر المذكور وبقوله تعالى: (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما آتوا من أموالهم) *

وبما رويناه من طريق الليث عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أي النساء خير؟ قال: الذي تسره إذا نظر وتطيعه إذا أمر ولا تخالفه في نفسها ومالها بما يكره. وبما حدثناه أحمد بن محمد بن عمر نا محمد بن أحمد بن نوح الاصماني نا عبد الله بن محمد بن الحسن المديني نا محمد بن اسماعيل الصائغ نا الحسن بن عبد الغفار بن داود نا موسى بن أعين عن ليث بن أبي سليم عن عبد الملك قال الصائغ: ليس هو العزمي عن عطاء عن ابن عمر مثل رسول الله ﷺ ما حق الزوج على زوجته (٢)؟ قال: «لا تصدق إلا بإذنه فإن فعلت كان له الأجر وكان عليها الوزر».

ومن طريق عمرو بن شعيب أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمرو بن العاص: «أن رسول الله ﷺ لما فتح مكة خطب فقال: لا تجوز لأمراة عطية في مالها إلا بنذرونها» ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن معمر عن رجل وعن عبد الله بن طاوس قال الرجل: عن عكرمة وقال ابن طاوس: عن أبيه «ثم اتفقا: «أن رسول الله ﷺ قال: لا يمل (٣) لأمراة شيء في مالها إلا بإذن زوجها» هذا اللفظ طاوس؛ ولفظ عكرمة «في مالها شيء» ما نعلم لهم شيئا غير هذا أصلا، وكل هذه النصوص - إلا بقول الأخبار - ما صح منها وما لم يصح فحجة على المالكين وبطل لقولهم في إباحة الثلث ومنعهم عما زاد، فاما الخبر «تسك المرأة لأربع» فليس فيه التضييق بذلك ولا الحضيض عليه ولا إباحته فضلا عن غير ذلك بل فيه الزجر عن أن تسك لغير الدين لقوله عليه السلام في هذا الخبر نفسه: «فاظفر بذات الدين» قصص أمره على ذات الدين فصار من نكح للمال غير محمود في نيته تلك، ثم هبك أنه ما ح مستحب أي دليل فيه على أنها ممنوعة من مالها بكونه أحد الطامعين في مال لا يمل له منه شيء إلا ما يمل من مال جاره؟ وهو ما طاب له به تساهل وفس جاره ولا مزيد. وأيضا فإن الله تعالى افترض في القرآن والسنة أن يجمع أهل الإسلام عليهما إجماعا مقطوعا به متيقنا أن على الأزواج تحققات الزوجات وكسوتهن وإسكانهن وصداقتهن وجعل لهن الميراث من الرجال كما جعله للرجال (٤) منهن سواء سواء فصار يقين من كل ذي مسكة عقل حق المرأة في مال زوجها واجبا لازما حلالا يوما بيوم

(١) في النسخة رقم ١٦ «ليس لها في قسمهم في ذلك» (٢) في النسخة رقم ١٤ «على الزوجة» (٣) في النسخة رقم ١٤ «لا يجوز» (٤) في النسخة رقم ١٦ «للرجل» فيها

ومهر ابشر وعاما بعام في كل ساعة وكرة الطرف لا تخطو ذمة من حق لها في ماله بخلاف منه من مالها جلة . ونحره عليه إلا ما طابت له نفسها به ثم ترجو من ميراثه بعد الموت كما يرجو الزوج في ميراثها ولا فرق ، فإن كان ذلك موجبا للرجل منهما من مالها فهو للزوجة أوجب وأحق من متع من ماله إلا بذنها لأن لها شركا واجبا في ماله وليس لغيرها إلا التيب والزجر في العجب في عكس الأحكام . فإن لم يكن ذلك مطلقا لها منه من ماله خوف أن يختار في طلقها اللازم فأبعد والله وأبطل أن يكون ذلك موجبا له منهما من مال لا حق له فيه ولا حظ الا حظ القليل من الطيران ، والعجب بكل العجب من إطلاقهم له المنع من مالها أو من شيء منه وهو لو مات جوعاً أو جهداً أو هزالاً أو برداً لم يقضوا له في مالها براءة يرددها ولا يجده يستتر به فكيف استجازوا هذا ؟ إن هذا لعجب أبعطل تملقهم بهذا الخبر جملة .

وأما قول الله تعالى : (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما آتاهوا من أموالهم) فإن الله تعالى لم يخص بهذا الكلام زوجاً من أب ولا من أخ ، ثم لو كان فيها نص على الأزواج دون غيرهم لما كان فيها نص ولا دليل على أنه منها من مالها ولا من شيء منه ، وإنما كان يكون فيه أن يقوموا بالنظر في أموالهم وهم لا يعملون هذا الزوج أصلاً بل لما عندهم أن توكل في النظر في مالها من شاة على رغم أنف زوجها ولا خلاف في أنها لا ينفذ عليها بيع زوجها لشيء من مالها لا ما قل ولا ما كثر لا لنظر ولا لتبصر ولا لاتباعها أصلاً ، فصارت الآية مخالفة لهم فيما يتأولونه فيها ، وصح أن المراد بقوله تعالى : (الرجال قوامون على النساء) ما لا خلاف فيه من وجوب تفقهن وكسوتهن عليهم ، فذات الزوج على الزوج وغير ذات الزوج إن احتاجت على أهلها قسط والله تعالى التوفيق ، فصارت الآية حجة عليهم وكاسرة لقولهم .

وأما حديث أبي هريرة قال يحيى بن بكير رواه عن الليث وهو أوثق الناس فيه عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال فيه : « ولا تخالفه في نفسها وما له بما يكره » وهكذا رويناه أيضاً من طريق أحمد بن شعيب أن عمرو بن علي نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - نا ابن عجلان نا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة : « سئل رسول الله ﷺ عن خير النساء ؟ قال : التي تطيع إذا أمر وتر إذا نظرت وتحفظه في نفسها وما له » (١) ثم لو صح ومالها دون معارض لما كان لهم في تلك الرواية متعلق لأن هذا القبط أنما فيه التذب فقط لا الإيجاب وإنما الطاعة في الطاعة والمنع من الصدقة

(١) الذي يظهر أن المصنف أتى بالرواية معنى لا لفظاً انظر سنن النسائي ج ٦ ص ٦٨

وفصل الخير ليس طاعة بل هو صدق سبيل الله تعالى فبطل تعلّقهم بهذا الخبر .
وأما خبر ابن عمر فمالك لأن فيه موسى بن أعين وهو مجهول . وليث بن أبي سليم
وليس بالقوى . وأما حديث عبد الله بن عمرو فصحيفة منقطعة ، ثم لو صح لكان منسوخا
بخبر ابن عباس الذي ذكره بعدهما إن شاء الله تعالى . وأما خبر طاوس . وعكرمة
فرسلان فبطل كل ما شغبوا به ، وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : فالتسقط هذه الأقوال فالتحديد الوارد عن عمر رضي الله عنه
ومن اتبعه في أن لا يجوز لها عطية إلا بعد أن تداوت بقى في بيت زوجها سنة فلا حجة
في قول أحد ورسول الله ﷺ وإنما افترض الله تعالى الرجوع عند التنازع إلى
القرآن . والسنة لا إلى قول أحد دون ذلك ، وبالله تعالى التوفيق .

قال علي : فبطلت الأقوال كلها إلا قولنا والله تعالى الحمد . ومن الحجة لقولنا
قول الله تعالى : (لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها) فبطل بهذا منها من مالها طعما
في أن يحصل للناس بالميراث أبا كان أو زوجا ، وقول الله تعالى : (والمتصدقين
والمصدقات) وقال تعالى : (وأفقوا عما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت)
فلم يفرق عز وجل بين الرجل في الحضر على الصدقة وبين امرأة . ورجل ، ولابن
ذات أبي بكر . أو غير ذات أبي ثيب . ولابن ذات زوج . ولا أرملته ، فكان التفريق
بين ذلك باطلا متيقنا وظاهرا آمن قامت الحجة عليه في ذلك قوله ، وبالله تعالى التوفيق .
وقد ذكرنا في صدر هذا الباب أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسماء بالصدقة
ولم يشترط عليها إذن الزير ولا ثلثا فما دون فما فوق بل قال لها : « أرضخي ما
استطعت ولا توكي فيوكي عليك » . ومن طريق سفيان بن عينة نا أبو ب السخيتاني
سمعت عطاء قال : سمعت ابن عباس يقول : أشهد رسول الله ﷺ صلى (١) قبل
الخطبة ثم خطب فرأى أنه لم يسمع النساء فأتاهن فذكرهن ووعظهن وأمرهن بالصدقة
وبلال قاتل بثوبه فجعلت المرأة تلقى الخاتم والحرس والثني .

ومن طريق مسلم نا أبو الربيع الزهراني نا حامد - هو ابن زيد - نا أبو ب السخيتاني عن
محمد بن سيرين عن أم عطية عن النبي ﷺ ، أنه أمر أن يخرج في العيدين المواسم
وذوات الحذور (٢) . . . ومن طريق مسلم نا قتيبة نا اسماعيل بن جعفر عن داود
ابن قيس عن عياض بن عبد الله بن أبي سرح العامري عن أبي سعيد الخدري « أن

(١) في النسخة رقم ١٦ « شهدت رسول الله ﷺ صلى » وما هنا موافق لما

في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٤١ (٢) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٤٢

رسول الله ﷺ كان يخرج يوم الأضحي ويوم الفطر وكان يقول: تصدقوا تصدقوا وكان أكثر من يصدق النساء (١) فهذا أمر النبي ﷺ النساء بالصدقة وهو ما نعلم وجده ولومن حليكن وفيهن العواتق المخدرات ذوات الآباء . وذوات الأزواج ، فإخص منهن بمضادون بعض وفيهن المقلدة . والفنية فإخص مقدارادون مقداروهذا آخر فعله عليه السلام . وبحضرة جميع الصحابة . وآثار ثابتة برفقه تعالى الحمد

١٣٩٧ مسألة وللرأة حق زائد وهو أن لها أن تصدق من مال زوجها أحب أم كرمه بغير إذن غير مفسد قوي مأجورة بذلك ولا يجوز له أن تصدق من مالها بشئ أصلا إلا بإذنها قال تعالى : (ولا تنكس كل نفس إلا عليها) فبطل هذا حكم أحد قس مال غيره ، ثم وجب أن ينقص من ذلك ما خصه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ كاذكرنا من طريق أم أبي بكر الصديق في الباب الذي قبل هذا . وروينا من طريق مسلم نا محمد بن رافع نا عبد الرزاق نا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقسم المرأة وبعلمها شاهد إلا بإذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له » . ومن طريق أحمد بن شبيب أخبرني أحمد بن حرب نا أبو معاوية عن الأعمش عن سفيان عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال رسول الله ﷺ : « إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان له أجره بما كسبها مثله بما أنفقت وللخازن مثل ذلك من غير أن ينقص من أجورهم شئ » . وروينا أيضا من طريق محمد بن جعفر نا شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت أبا وائل يحدث عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال : إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها كان لها أجر وللزوج مثل ذلك . وللخازن مثل ذلك ولا ينقص كل واحد [منها] (٢) من أجر صاحبه شيئا » .

قال أبو محمد أبو وائل أدرك الجاهلية وأدرك رسول الله ﷺ فغير متكرأن يسمعه من أم المؤمنين ومن مسروق عنها أيضا .

قال علي : واعترض بعض الجاهلي هذه الآثار القوية برواية تشبهه من طريق العزمي عن عطاء عن أبي هريرة « لا يحل للرأة أن تصدق من بيت زوجها بغير إذن » وهذا جهل شديد لأنه لا يصح عن أبي هريرة لضعف العزمي ثم لو صح فلا يعارض قول رسول الله ﷺ برأى من دونه الأفاق ، فإن قالوا : أبو هريرة روى هذا وهو تركه قلنا : قد مضى الجواب وإنما افترض علينا الإقياد لما صح عن النبي ﷺ لا للباطل الذي لم يصح

(١) هو في صحيح مسلم مطولاج ١ ص ٢٤٢ (٢) الزيادة من سنن النسائي ج ٥ ص ٦٥

عن دونهم ولا لما صح عن دونه، والحجة في رواية أبي هريرة لافي رأيه، وقد أفردنا لما تناقضوا في هذا المكان بابا ضحا فكيف وقد صح عن غير أبي هريرة القول بهذا؟ كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن أبي عاكب عن قيس بن أبي حازم عن امرأته أنها كانت عند عائشة أم المؤمنين فسالها امرأة هل تصدق المرأة من بيت زوجها؟ قالت عائشة: نعم ما لم تق ما لها بما له.

فلنذكر أمارونا من طريق عبد الرزاق عن اسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي امامة الباهلي: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تنفق المرأة شيئا من بيت زوجها إلا باذن زوجها قيل: يا رسول الله لا تقولوا الطعام؟ قال: ذلك أفضل أموالنا». ومارونا من طريق حماد بن مسلمة عن قتادة عن مروق السجلى «أن رسول الله ﷺ سأل امرأة ما ينحل من أموال أزواجهن؟ قال: الرطب تأكلينه وتهديه». ومن طريق حماد بن مسلمة عن يونس بن عبيد عن زياد عن النبي ﷺ مثله: إلا أنه قال: «الرطب»، بفتح الراء واسكان الطاء. وفي الأول يضم الراء وفتح الطاء.

قال أبو محمد: فهذا كله لا شيء. حديث عبد الرزاق عن اسماعيل بن عياش وهو ضعيف عن شرحبيل بن مسلم (١) وهو مجهول لا يدري من هو لا يعارض بمثله الثابت من طريق اسماء. وعائشة. وأبي هريرة المتواتر عنهم من طريق ابن أبي مليكة. وعبد بن عبيد الله بن الزبير. وقاطمة بنت المنذر عن اسماء. ومسروق. وشقيق عن عائشة. والأعرج. ومهمام بن منبه عن أبي هريرة هذا نقل تواتر يوجب العلم في أعلام مشاهير يمثل هذا السقوط والضعف الذي لو اتفرد عن معارض لم يحل الأخذ به، والآخرون مرسلان على أن فيهما خلافا لقول المخالف لأن فيه إباحة الرطب جملة وقد تعظم قيمته، وقد رويت مراسيل (٢) أحسن من هذا بخلاف قولهم كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نازي بن ذريع نايونس بن عبيد عن الحسن: «قال رجل لرسول الله ﷺ: صاحبتي تصدق من مالي وتطعم من طعامي قال: إنما تشاركين قال: أرأيت إن نسيته عن ذلك؟ قال: لها ما نوت ولك ما ينحل». ومن طريق ابن عباس أن امرأة قالت له: آخذ من مال زوجي فأتصدق به؟ قال: الحبز والتمر قالت: فدراهمه قالت: أتحين أن تصدق عليك؟ قالت: لا قال: فلا تأخذى دراهمه إلا بأذنه أو نحوه هذا قال علي: يكتفى من هذا قول رسول الله ﷺ: «غير مفسدة»،

(١) شرحبيل بن مسلم ضعيفان معين وقال أحمد بن حنبل في التمامين انظره في تهذيب

التهذيب (٢) في نسخة رقم ١٤ «مرسل» وما عداها موافق لما ذكره بعد

هذا يجمع اليان كله ، وقال تعالى : (التي أولى بالثومنين من أنفسهم) وقال تعالى :
(وما كان لثومن ولا مؤمنة إذ اقضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم)
فن خالف هذا لم يلفظ اليه وبالله تعالى التوفيق •

١٣٩٨ مَسْأَلَةٌ والعبد في جواز صدقة . وجهه . وشراؤه كالحر ،
والامة كالحره عالم ينتزع سيدها مالهما . برهان ذلك ما ذكرنا مقبل من أمر الله تعالى
بالصدقة . وأمر رسوله ﷺ بها . وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تلهكم أموالكم
ولا أولادكم عن ذكر الله ومن يفعل ذلك فأولئك هم الخاسرون • وأنفقوا مما رزقناكم
من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول : رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن
من الصالحين) وقوله تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربا) ولا خلاف في أن العبد .
والامة عتاقان بالاسلام وشراؤه ملزمان بتخليص أنفسهما والتقرب إلى الله تعالى بصالح
الأعمال موعدان بالجنة متوعدان بالنار كالأحرار ولا فرق ، فالفرق بينهما خطأ
الاجتباء جاء النص بالفرق بينهما •

قال علي : أما المالكين فحش اضطرابهم مهنا وذلك (١) أنهم أباحوا التتسري باذن
مولاه والله تعالى يقول : (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت
أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) ولا خلاف بين
أحد في أن العبدان وطى . أمة سيده فانه زان فيقال للمالكين : لا تغلوا هذه السرية التي
أجتمت فرجها للعبد من أن يكون ملك يمينه فهذا قولنا قد صح ملكه لاله وظهر
تناقضهم (٢) أو تكون ليست ملك يمينه وانما هي ملك يمين سيده فهو زان عاد •
وهذا ما لا يخرج منه وإذا ملكها قد ملك بلائك ثمتها التي اشتراها بما هو الذي يبيعها به ،
وقال تعالى : (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم
من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن
أجورهن بالمعروف) فأمر تعالى باعطاء الامة صداقتها وجعله ملكا لها وحفاظها والله
تعالى لا يأمر بأن يبطى أحد مال غيره فصح أنهن مالكات كسائر النساء الحرات ولا فرق •
وأما الخيفيون . والشافعيون قالوا : لا يملك العبد أصلا ولم يبيحوا الله التتسري
الا أن الشافعيين تناقضوا أيضا لأنهم أوجبوا عليه حقة زوجه وكسوتها قولوا أنه
يملك لما جاز أن يلزم غرامة حقة وكسوة من لا يجوز أن يملك ولا من لا يمكن أن يملك

(١) في النسخة رقم ١١٤ وهو ، بدل «وذلك» (٢) في النسخة رقم ١٦ ، تناقضكم .
وما هنا أنسب لما قبله

وأما الخفيفون فلم يوجبوا عليه حقة أصلا لكن جعلوه بزواجه جانيا جنابة توجب أن يقضى برقبته لزوجه فينسخ النكاح إذا ملكته فهل سمع بأردمن هذه الوسواس المضادة لأحكام القرآن . والسنن . والمعقول بلا دليل أصلا ؟ • واحتج المانعون من ملك العبد بأن ذلك ما قول الله تعالى : (ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء . ومن رزقناه منارزقا حسنا فهو ينفق منه) •

قال أبو محمد : وقالوا : العبد لا يرث ولا يرث نصحه أنه لا يملك وقالوا : العبد سلعة من السلع ما نعلم لم شيئا غير هذا أصلا وكله لاحقة لهم فيه ، أما قول الله تعالى : (ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء .) فلا حجة لهم فيه لوجوه • أولها أنتم بقل الله تعالى : أن هذه صفة كل عبد مملوك وأنما ذكر من المالك من هذه صفة ، وهذا تعالى : (وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه أينما يوجهه لا يأت بغير) فهل يجب من هذا أن تكون هذه صفة كل أبكم أو أن يكون الأبكم لا يملك شيئا ؟ هذا ما لا يقولونه ، ولا فرق بين ورود الآيتين ، ونحن لا نكر أن يكون في الأحرار وفي العبيد من لا يملك شيئا لفقره ولا يقدر على شيء ولكن ليس كلهم كذلك • والثاني هو أن هذه الآية ليس فيها نص ولا دليل ولا إشارة على ذكر ملك ولا مال وإنما فيها أنه لا يقدر على شيء . فأنما فيها نفي القدرة . والقوة فقط إما بضعف وإما بمرض أو نحو ذلك • والثالث أنهم إذا أسقطوا ملكة بهذه الآية فأحرى بهم أن يسقطوا عنه بها الصلاة والصوم لأنهما شيان ، وفيها أنه لا يقدر على شيء . فوضع فساد تعلقهم بها جملة • وأما قولهم : إن العبد لا يرث ولا يرث فنعن لأن السنة وردت بذلك وليس في هذا دليل (١) على أنه لا يملك ، والعمدة لا تراث وليس ذلك دليلا على أنها لا تملك ويخص الله تعالى بالميراث من شاء . كما قال تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وقال تعالى : (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) فدخل في هذا بنو البنات وخرجوا من الأولى ولم يكن في ذلك دليل على أنهم ليسوا بأولاد ، وأما قولهم : العبد سلعة فنعن فكان ماذا إن كانوا من أجل أنه سلعة جعلوه لا يملك فليسقطوا عنه الصلاة . والطهارة . والصوم . والجود لأن السلع لا يلزمها شيء . من ذلك •

قال أبو محمد : يكفي من هذا قول الله تعالى : (وأنكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا اقرباء يفهم الله من فضله) فقد عدهم الله تعالى بالعتق وأخبر أن الفقير والعتيق جائزان على العبد . والأما ، ولا يجوز أن يوصف بالفقير إلا من يملك

(١) في النسخة رقم ١٤ . وليس ذلك دليلا .

فيعدم مرة ويستغنى أخرى وأمان لا يملك أصلا فلا يجوز أن يوصف بفقر ولا بفتى كالابل . والقر . والسباع . والجمادات ، وهذا واضح والقرآن . والسنة في أكثر عهودها شاهد كل ذلك بصحة قولنا مهنا إذ لم يأت فرق في شيء من الأوامر بالفرق (١) في الأموال بين حر . وعبد ، وبالله تعالى التوفيق . وقد صرح أن رسول الله ﷺ كان يجيب دعوة المملوك فلولم يكن مالكا لما لم يجب عليه السلام دعوته ، وقد قبل هدية سلمان وهو مملوك واكلمها عليه السلام كما أخبرنا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا أحمد بن محمد بن سالم النيسابوري نا اسحاق بن راهويه أنا يحيى بن آدم نا ابن ادريس - هو عبد الله - نا محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة (٢) عن محمود بن ليد عن ابن عباس حدثني سلمان الفارسي من فيه قال : كنت من أهل أصبهان واجتهدت في المجوسية ثم ذكر الحديث بطوله وأنه عامل ركبمان كلب على أن يحملوه ال أرضهم قال : فظفروني فباعوني (٣) عبدا من رجل يهودي ثم باعه ذلك اليهودي من يهودي من بني قريظة ، ثم ذكر قدوم النبي ﷺ المدينة قال : فلما أمست جمعت ما كان عندي ثم خرجت حتى جئت رسول الله ﷺ وهو قبا ومعه نفر من أصحابه قلت : كان عندي شيء وضعت للصدقة رأيتم أحق الناس به فحسبكم به فقال عليه السلام : كلوا وأمسك هو ثم تحول عليه السلام ال المدينة فجمعت شيئا ثم جئت فسلمت عليه فقلت : رأيته لا تأكل الصدقة وكان عندي شيء أحب أن أكرمك به هدية فأكل هو وأصحابه ثم أسلت ثم شغلني الرق حتى فاتني بدر ثم قال لرسول الله ﷺ : كاتب ، وذكر الحديث قد أجاز عليه السلام صدقة العبد . وهديته ولا حجة في أحد دونه وبالله تعالى التوفيق ، نعم وأجازها معه عليه السلام الحاضرون من أصحابه (٤) ولا يخالف لهم من الصحابة أصلا ، واحتج بعضهم بقول الله تعالى : (ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شر كاه فيأرزقناكم فاقم فيه سواء) .

قال أبو محمد : ولا حجة لهم فيها لا تألم نخالفهم في أن عبيدنا لا يملكون أموالا ولا لام شر كاه . لأنفاهما وإنما عاقبناهم هل يملكون أموالهم وكسبهم أم لا ؟

قال أبو محمد : وأما اتزاع السيد مال عبده فباح وقد جاءت السنة بذلك في الغلام الذي حميم رسول الله ﷺ فسأل رسول الله ﷺ عن خراجه ؟ فأخبر فأمر عليه

(١) في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلبية « بالقر » وهو تصحيف (٢) في النسخة رقم ١٤ وعن عاصم بن عمر بن حبيب بن قتادة ، وما هنا موافق لما في تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٥٣ (٣) في النسخة رقم ١٤ وباعوني (٤) في النسخة رقم ١٤ « من الصحابة »

السلام بأن يخفف عنه ، فصح أن السيد أخذ كسب عبده فأذا قال السيد : قد اتزعت كسبك قد سقط ملك المبدعته وصار السيد وبالله تعالى التوفيق .

١٣٩٩ مَسْأَلَةٌ وأما من لم يبلغ أو بلغ وهو لا يميز ولا يعقل . أو ذهب تميزه بعد أن بلغ بمزا فهو لا ، غير غاططين ولا ينفذ لهم أمر في شيء من ما لهم (١) لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاث قد كره الصبي حتى يبلغ . والمجنون حتى يبرأ » ، فإن كان المجنون يفق تارة ويعقل ولا يفق في الساعات التي يفق فيها ويعقل فله في الساعات التي يبحن فيها لما ذكرنا آخا ولأنه غاطط في ساعات عقله غير غاطط في ساعات جنونه .

قال علي : ومن حجر عليه ماله لصغر . أو جنون فسواء كان عليه وصي من أب أو من قاض كل من نظره لنظر آحنا في بيع أو ابتاع أو عمل ما فهو نافذ لازم لا يردوان أخذ عليه الوصي مالم ينظر الم يجوز لقول الله تعالى : (كونوا قوامين بالقسط شهداء) ولقوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) ولقوله تعالى : (إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم) وقوله تعالى : (المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) ولقوله رسول الله ﷺ : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه » فصح أن كل مسلم فهو ولي لكل مسلم وأنه مأمور بالنظر له بالأحوط . وبالقيام له بالقسط . وبالتعاون على البر والتقوى ، فكل بر وتقوى أخذها المسلم الصغير والذي لا يعقل (٢) فهو نافذ بنص القرآن ولم يأت قط نص بإفراد الوصي بذلك ورد ما سواه ، فإن قيل : فأجزوا هذا في الصغير الذي له أب قلنا : نعم هكذا قولولو أن أباه يسي . له النظر لمنع من ذلك ، فإن قالوا : فأجزوا هذا من المسلمين بعضهم على بعض بهذا الدليل نفسه قلنا : نعمنا (٣) من ذلك قول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) فال مخاطب المكلف المتملك ماله لا يجوز لأحد أن يكسب عليه غيره وأما من ليس مخاطبا ولا مكلفا ولا مملكا ماله فلا شك في أن غيره هو المأمور باصلاح ماله ، فمن سارع إلى ما أمر به من ذلك فهو حقه وكذلك الغائب الذي يضيع ماله ، فكل من سبق إلى حسن النظر فيه فذلك الإقيا يمنع منه (٤) إذا قدم وكان لا ضرر في ترك إنفاذه فهذا ليس لأحد إنفاذه عليه لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

١٤٠٠ مَسْأَلَةٌ ولا يجوز أن يدفع إلى من لم يبلغ شيء من ماله ولا نفقة

(١) في النسخة رقم ١٤ من أموالهم . (٢) في النسخة رقم ١٦ والصغير الذي لا يعقل ،

(٣) في النسخة رقم ١٦ ، نعمنا . (٤) في النسخة رقم ١٦ منع منه .

يوم فخلنا عن ذلك الا ما بآكل في وقته وما يلبس لطرد الحر والبرد من لباس مثله ويوسع عليه في كل ذلك .

١٤٠١ مَسْبُورٌ ومن باع ما وجب بعه لصغير . أو لمحجور غير مميز . أو لفلس . أو لفنائب (١) بحق . أو ابتاع لهم ما وجب ابتياعه . أو باع في وصية الميت . أو ابتاع من نفسه للمحجور . أو للصغير . أو لفراء الفلس . أو لفنائب . أو باع لهم من نفسه فهو سواء كالأول ابتاع لهم من غيره أو باع لهم من غيره ولا فرق ، ان لم يحجب نفسه (٢) في كل ذلك ولا غيره جاز وان جاني نفسه أو غيره بطل لانه مأمور بالقيام بالقسط والتعاون على البر فإذا فعل ما أمر به فهو محسن وادعو محسن فاعلى المحسنين من سبل ، ولم يأت قط نص قرآن . ولا سنة بالمتع من ابتياع من ينظر له (٣) لنفسه أو يشتري له من نفسه .

فان قيل : ان ابن مسعود قد منع من ذلك كبارو بنان من طريق عبد الرزاق عن سفيان عن أنسحاق عن صلة بن زفر قال : جاء رجل الى ابن مسعود على فرس فقال : ان عمى أوصى الى بتركته وهذا منها أفأشتريه ؟ قال : لا ولا تستعرض من أموالهم شيئا قلنا : قدرونا ما حدثناه أبو سعيد الجمفرى قال : نا أبو بكر محمد بن على المقرئ نا أحمد بن محمد ابن اساعيل النحوى عن الحسن بن غليب بن سعيد عن يوسف بن عدى نا أبو الاحوص نا أبو اسحاق عن يرقامولى عمر بن الخطاب قال : قال لى عمر بن الخطاب : أنزلت مال الله تعالى منى بمنزلة مال اليتيم ان احتجت اليه أخذت منه فاذا أيسرت قضيت ، فهذا عمر لا ينكر الاستقراض من مال اليتيم ، وكذلك صح عن ابن عمر أيضا ولا فرق بين أخذ مال اليتيم قرضا ورد مثله بعد ذلك وبين ابتياعه بمثل ثمنه وقيمته واعطاه مثله هدايا فان قالوا : يتيم في ذلك قلنا : ويتيم أيضا أنه بدلس أيضا فيما يتباع له من غيره أو يسه له من غيره فيا كل ويخون فى الأمرين ولا فرق بين من استجاز عن الوصية ومن قولايته فيما يتباع له من نفسه أو ما يشتري منه نفسه وبين أن يستجيز ذلك فيما يتباع له من غيره أو يبيع له من غيره وما جعل الله قط بين الأمرين فرقا يعقل . وقال أبو حنيفة : لا يتباع لنفسه من مال يتيه شيئا ، وروى هذا عن الشافعى ، وقال أبو حنيفة مرة أخرى : ان ابتاع منه بأكثر من القيمة جاز وأما بالقيمة فأقل فلا ، وقال مالك : يحمل الى السوق فان بلغ أكثر بطل عقده والا فهو له لازم . والعجب أنهم منعوا من هذا وأجازوا أن يرهن عن نفسه مال يتيه ، وأباح المالكون أن يعتق عبد يتيه به وهذا

(١) فى النسخة الحلية ، أو لفنائب ، (٢) فى النسخة رقم ١٦ « وان لم يحجب نفسه »

(٣) فى النسخة رقم ١٤ « من ان يتباع من ينظر له »

تأخذ وعكس الحقائق ، وقال بقولنا أبو يوسف . وأبوليان . وسفيان الثوري في أحد قوله ، فلي كل حال قد خالفوا ابن مسعود وبالله تعالى التوفيق •

١٤٠٢ مسألة مستدركة ، ولا يعمل للوصي أن يأكل من مال من إلى نظره مطابقة لكن إن احتاج استأجره له (١) الحاكم بأجرة مثل عمله لقول الله تعالى : (ولا تهرؤا مال اليتيم إلى اليتيم هي أحسن) فان ذكروا قول الله تعالى : (ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف) قلنا : قد قال بعض السلف : ان هذا الأكل المأمور به إنما هو في مال نفسه لا في مال اليتيم وهو الأظهر لأن الله تعالى يقول : (ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً) فهي حرام أشد التحريم الاعلى سيل الاجرة أو البيع الذين أباحها الله تعالى وبالله تعالى التوفيق (٢) •

(١) لفظه «سقط من الفسخ رقم ١٤ (٢) الهمانتهى كتاب المجر ، وقد ذكر المصنف كتابه الايصال مسائل كثيرة وفروعا في الفقه زيادة على ما في كتاب المحلى فنسخها كاتب النسخة الحلية والمخيا بكتاب المحلى وبه على ذلك ، ولا كانت مشقة على احكام فقهاء نافذة لاختلافها الا في ضلها عن أصل الكتاب وجعلنا مستغنى عن خوف اختلافها بالاسل ومعه هذه •

زيادة من الايصال في الأكل من مال اليتيم والوصي والقاضي • قال علي : ذهب أبو حنيفة إلى انه لا يأكل منه شيئا في الحضر قال : فان سافر من أجله أخذ ما يحتاج اليه •

قال علي : هذا تقسيم فاسد لا دليل على صحته وذهب مالك إلى أنه لا يأكل منه الا الشيء اليسير كالخبز والتمر ان كان غنيا وان كان فقيرا فليأكل بقدر حاجته ، وذهب آخرون إلى أنه لا يعمل له أن يأكل من مال اليتيم شيئا روى ذلك عن ابن عباس وهو قول أبي سليمان وأصحابنا • قال علي : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب الرد إلى كلام الله وما صح من كلام رسوله عليه السلام كما افترض الله علينا إذ يقول : (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فقلنا فوجدنا الله تعالى يقول : (يسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المقصد من المصلح ولو شاء الله لا اعتكم) وقال تعالى : (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها سريفا وبدارا أن يكبروا ومن كان غنيا فليستغفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف فاذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حسيبا) وقال تعالى : (وأتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبز بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إنه كان حوبا كبيرا) وقال تعالى : (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً) وقال تعالى : (ولا تهرؤا مال اليتيم إلى اليتيم هي أحسن

حتى يبلغ أشده) وقال تعالى: (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) فصح أن كل ما تلونا من الآيات متفق غير مختلف مضموم بعضه إلى بعض كلمة واحدة لا يخل غير ذلك لآثاره بعضه وأخذ بعضه ولا ضرب بعضه ببعض، ووجدناه تعالى يقول مخاطبا لنبيه عليه السلام: (لئن الناس ما نزل بهم) وقال تعالى يخبر عنه عليه السلام: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) روينا من طريق مسلم حدثني هرون بن سعيد الأيلي نا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن ثور بن يزيد عن أبي الفيث عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: اجتنبوا السبع الموبقات قيل: يا رسول الله وما هن؟ قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الأبا لحق وأكل مال اليتيم وأكل الربوا التولى يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات ؓ ومن طريق أحمد بن شعيب أنا اسحق بن منصور أنا يحيى - هو ابن - عبد القطان - عن محمد بن عجلان حدثني سعيد بن أبي سعيد - هو المقبري - عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: اللهم اني أخرج حق الضعيفين اليتيم والمرأة ؓ ومن طريق أحمد بن شعيب أيضا أخبرني محمد بن بكر نا محمد - هو ابن صلة - عن المقبري عن أبيه عن شريح الخزاعي قال قال رسول الله ﷺ: اللهم اني أخرج حق الضعيفين حق اليتيم وحق المرأة ؓ وكل هذا صحيح ثابت • ومن طريق أبي داود نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير بن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لما أنزل الله تعالى (انما يأكلون في بطونهم نارا) الآية انطلق من كان عنده يتييم ففزل طعامه من طعامه وشرابه من شرابه فجعل يفضل من طعامه فيحبس له حتى يأكله أو يفسد فاشتد ذلك عليهم فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فانزل الله تعالى: (ويسألونك عن اليتامي قل: اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم) فخلطوا طعامهم بطعامهم وشرابهم بشرابه •

قل على: هذا كل نص ورد في ذلك بما يصح وهو كلفه الحمد متفق لا اختلاف في شيء منه؛ وذلك أنه قد صح تحريم أموال اليتامي والوعيد بالنار في بطونهم وصلى السعير على أكلها فكان هذا تحريما بالدين منها جملة الابالي هي أحسن وهو حفظها وانما هو إيتاؤها بما يماقظ وليس أكلها ولا تملكها شيء منها التي هي أسوأ في أموال الاجنبيين والوعيد بالنار على أموال الحق ههنا فانه موافق لنا في أنها التي هي أسوأ في أموال الاجنبيين والوعيد بالنار على أموال اليتامي اشد منه على أموال غيرهم فظهر تناقض المخالفين في هذا وصح قولنا والحمد لله رب العالمين، وكذلك قوله تعالى: (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) إنه كان حوبا كبيرا) فصح أن كل ما قل أو أكثر من مال اليتيم من الكسائر والحبوب بنص القرآن، وكذلك نص حديثه عليه السلام الذي ذكرنا فانه أخبر أن أكل مال اليتيم من الموبقات المقررة بالشرك والقتل •

قال علي : فلم يبق الا الآيتين اللتين تعلق بهما من تعلق فوجب النظر فيهما مضمومتين الى هذه الآيات الاخرى ولا بد لامردين عنها لما نص الله تعالى عليه من أن كلامه لا اختلاف فيه فصح أنه كله شيء واحد .

قال علي : فاذ لا بد من ضم نيك الآيتين الى سائر هذه الآيات وهذا الحديث فلا بد في ذلك من أحد وجهين لا ثالث لهما اما أن يكون في نيك الآيتين استثناء بباحة في بعض ما حرم في هذه الآيات الاخر فيستثنى ما فيها ويوقف عنده واما أن لا يكون فيها استثناء شيء عما في هذه الآيات الاخر فيكون حكم الجميع واحداً من تعدى هذين الوجهين فهو مخالف للقرآن متحكم في دين الله تعالى برأيه، وهذا عظيم جداً ونسأل الله التوفيق .

قال علي : فنظرنا في الآيات التي فيها قول الله تعالى : (ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف) فوجدناه تعالى أمر الغني بالاستعفاف جملة فبطل بهذا قول من أباح للغني أكل ما قل أو أكثر من مال اليتيم ووجدناه قد أمر الفقير أن يأكل بالمعروف ولم يقل تعالى : ما الشيء الذي يأكل فلم يحل لاحد أن يتحكم في ذلك برأيه فيكون قائل على الله تعالى ما لا علم له به، وهذا مقرون بالشرك قال تعالى : (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن وإن نشر كوا باقه ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وإن المقدم على هذا بعد ساعة هذه الآية لجرى هالك نعوذ بالله من الخذلان .

قال علي : فلم يكن في معنى هذه الآية ما أمر الله تعالى فيها الا قولان لا ثالث لهما أحدهما قول من قال : فليأكل بالمعروف أي من مال اليتيم والثاني قول من قال : فليأكل كل بالمعروف أي من مال نفسه لأم مال اليتيم وانها وصية للفقير لان حرمه في النفقة من نفقته التي رزقه الله تعالى اياه عن يده وقهره .

قال علي : بوجب النظر في الصحيح من هذين القولين ليؤخذ بعرفي الباطل منهما فيطرح ويرفض فنظرنا في قول من قال : ان مراد الله تعالى بذلك بباحة الاكل لمن مال اليتيم فوجدناه دعوى بلا دليل وما كان هكذا فهو باطل وحرام أن ينسب الى الله عز وجل فسقط هذا القول لتعريفه من البرهان وقد قال تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) ثم اذ قد سقط هذا القول قد صح القول الثاني اذ ليس في الآية الا هذان القولان فلم يكن لنا دليل الا هذا الكسفي لأنه برهان ضروري صحيح فكيف هو البرهان على صحته واضح قاطع مقطوع على صحته يبين لاشك فيه وهو انه لا يحل أن ينسب الى الله تعالى شيء من الاحكام يقال فيه هذا مراد الله عز وجل الا ينص أو اجماع متيقن ونحن على يقين وثقة من أن اموال اليتامى محرمة على الوصي يمين ونحن على يقين من باحة مال الوصي لنفسه

بلاشك فمن ان قلنا : ان مراد الله تعالى باطلاقة الفقير ان يأكل بالمعروف انما هو من مال نفسه كنا على يقين وصحة من ان الله تعالى قد اراد هذا واباحه بلاشك، وكان من نسب الى الله تعالى المالا يشك في صحته محسنا مصييا صادقا فوجب الوقوف عندهذا الذى لا تبعة على قائله فيه ووجدنا من اخبر ان مراد الله تعالى بقوله : (فليأكل بالمعروف) انه من مال اليتيم مخالف ليقين تحريمه تعالى أموال اليتيم ناسبا الى الله تعالى برأيه مالا علم له به، وهذا حرام لا يعلل، فبطل هذا القول جملة والحمد لله رب العالمين .

نا أبو سعيد الفتى نا أبو بكر محمد بن علي بن الأدقوى نا أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل ابن النحاس عن محمد بن جعفر بن حفص عن يوسف بن موسى نا قيس عن سفيان الثوري عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس في قوله تعالى : (ومن كان غنيا فليستغف) قال ابن عباس : معناه لا يأكل من مال اليتيم قال : (ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف) قال ابن عباس : يقوت على نفسه حتى لا يحتاج الى مال اليتيم وبه الى ابن النحاس نا جعفر بن مجاشع نا ابراهيم بن اسحق نا ابراهيم بن عبد الله نا حجاج - هو ابن محمد - عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس نسخت الظلم والاعتداء ونسختنا : (ان الذين يأكلون أموال اليتيم ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا) . قال علي : كلنا الروايين عن ابن عباس متفقة مؤيدتان الى منع الوصي الفنى والفقير من أكل شيء من مال اليتيم ويقولون ، والرواية عن عمر بن الخطاب وعن ابنه رضى الله عنهما في الاستقراض موافقة لقولنا في انه احرار مال اليتيم ، فحصل قولنا وهو قول الصحابة رضى الله عنهم .

(فان قيل) : كيف تقولون هذا ؟ اتم تقولون : الفقير هو الذى لا يملك شيئا أصلا قلنا ، والله تعالى التوفيق فهو كما قلنا ليس في قولنا هنا مناقضة لما قدمنا لاننا قد علمنا ان كل حي في الأرض فلولانه له رزق رزقه الله تعالى اياه مياومة ما عاش قال الله تعالى : (خلقكم ثم رزقكم) فاذا لا بد من رزق يعاش به فاذا ذلك الرزق قلنا : انه يأكل بالمعروف وهو اما من عمل أو صدقة أو احتشاش وما أشبه ذلك . وروينا من طريق البخارى انه عليه السلام قال للرجل الذى أراد أن يتزوج المرأة التى عرضت نفسها عليه . « اتمس شيئا ولو خاتما من حديد فلم يجد فقال : أملك من القرآن شيء . قال : نعم » الحديث ، فهذا رجل يعلم ان الله لا شيء معه غير ازاره لا ما يلبس ولا ما يفضل عنه ولا خاتم حديد فافوقه وييقن يدرى انه قد أكل ما أقام قوته ولولا ذلك ما قدر على التكاح ولا على المشى اذ مشى يلبس شيئا فلم يجد وهو في غاية الفقر ، فقل هذا ان يأكل

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الاكراه

١٤٠٣ مسألة الاكراه ينقسم قسمين . اكراه على كلام . واكراه على فعل ،
فالاكراه على الكلام لا يجب به شيء ، وان قاله المكره كالكفر . والقذف . والاقراء .
والنكاح . والانكاح . والرجعة . والطلاق . والبيع . والاقباض . والنذر .
والايمان . والعتق . والحب . واكراه الذي الكتان على الايمان وغير ذلك لأنه في قولهما اكره
عليه انما هو حاك للفظ الذي أمر أن يقوله ولا شيء على المحاكاة بخلاف ، ومن فرق
بين الأمرين فقد تناقض قوله ، وقد قال رسول الله ﷺ : « انما الاعمال بالنيات » ولكل
امرئ ما نوى ، فصح أن كل من أكره على قول ولم ينو عتزاله فانه لا يلزمه .
والاكراه على الفعل ينقسم قسمين ، أحدهما كل ما يبيحه الضرورة كالأكل .

فبارزقه تعالى من قوته الذي يملك حياته بالمعروف ولا يحرق فيه .
قال علي : ثم جردنا إلى الآية التي هي (وان تحالطوهم فاخوانكم) والحديث المأثور
في ذلك وهو صحيح فوجدناهما ليس فيهما اباحة كل شيء . من مال اليتيم أصلاً وصح وانما
فيهما اباحة المخالطة فقط وهي ضم طعامهم مع طعامه فقط ونحن لا نمنع من هذا اذا لم
يستزد مؤاكل اليتيم على مقدار ما جعل ، وقد ذكرنا في كتاب الأطعمة نهي عليه السلام
عن القران الآن يتأذن صاحبه فحرم هذا الاستزادة من مال المؤاكل الا باذن اليتيم
لاذنه لما يبلغ غرمت الاستزادة من طعامه ما قل أو كثر ، وفي نص الآية يات
لذلك جلي وهو قوله تعالى : (وان تحالطوهم فاخوانكم والله يعلم المقصد من المصلح) فصح
يقينا أن الفساد في المخالطة محذور وأن الإصلاح فيها حسن ، والإصلاح هو أن يتجافى
اليتيم عن زيادة على قدر طعامه فهذا اصلاح لاشك فيه وأن يقتصر على مقدار طعامه فقط ،
والافساد هو أن يستوفي جميع طعامه ويزيد من مال اليتيم ، وهذا هو نص قولنا والحمد
لله رب العالمين . قال علي : وأما قول المالكيين : وتقسيم الخنفين غلط من موازنة
نفس . أوسنة صحيحة أو قياس . أو قول صاحب وبلغ تعالى التوفيق . قال علي : فان
ان الوصي من النظر لليتيم ولم يجد المحاكم من نظره حصة فليست أجر له ولا ناظر وهذا
انما هو حظ اليتيم فهذا اجازة بخلاف لأمر رسول الله ﷺ بالموازنة وأما من عمل
له حصة فلا يعمل له أن يأكل من ماله شيئاً فيكون أكل مال اليتيم بالباطل وبلغ تعالى التوفيق .

(انتهى من كتاب الايصال)

(٤٢٢ - ج ٨ المجلد)

والشرب فهذا يبيحه الاكراه لأن الاكراه ضرورة فن أكره (١) على شيء من هذا فلا شيء عليه لأنه أتى بإباحه إتيائه ، والثاني ما لا يبيحه الضرورة كالقتل . والجراح . والضرب . وفساد المال فهذا لا يبيحه الاكراه فن أكره على شيء من ذلك لزمه القود والضمان لأنه أتى محرما عليه إتيائه ؛ والاكراه هو كل ما سمي في اللغة إكراها وعرف بالحس أنه إكراه كالوعيد بالقتل عن لا يؤمن منها إذا ما توعد به . والوعيد بالضرب كذلك . أو الوعيد بالسجن كذلك . أو الوعيد بفساد المال كذلك . أو الوعيد في مسلم غيره بقتل . أو ضرب . أو سجن . أو فساد مال لقول رسول الله ﷺ : «المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يسله» .

١٤٠٤ مسأله فن أكره على شرب الخمر . أو أكل الخنزير . أو الميتة . أو الدم . أو بعض المحرمات . أو أكل مال مسلم . أو ذبح فباح له أن يأكل . ويشرب ولا شيء عليه لاحد ولا ضمان لقول الله عز وجل : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) وقوله تعالى : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلاثم عليه) وقوله تعالى : (فمن اضطر في مخمصة غير متجافف لاثم) فان كان المكروه على أكل مال مسلم له مال حاضر ففله قيمة ما أكل (٢) لأن مكذبا هو حكم المضطر فلم يكن له مال حاضر فلا شيء عليه فيما أكل لما ذكرنا والله تعالى التوفيق ههنا قيل : فهلا تجتمعت قتل النفس للسكر والزنا . والجراح . والضرب . وفساد المال بهذا الاستدلال ؟ قلنا : لأن النص لم يحل لقط أن يدفع عن نفسه ظلما بظلم غيره ممن لم يتعد عليه وإنما الواجب عليه دفع الظالم أو قتاله لقوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) وقول رسول الله ﷺ : «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده إن استطاع فلم يستطع فليسا عن ظلم يستطع فقبله وذلك أضغف الإيمان ليس وراء ذلك من الإيمان شيء» . فصح أنهم يحل لقط العون على الظلم للضرورة وللتغير ما وانما فصح له أن يجز في أن لا يغيره بيده ولا بلسانه وبقى عليه التغير قبله ولا بد والصبر لقضاء الله تعالى فقط وأيسر له في المخمصة (٣) بنص القرآن الأكل والشرب وعند الضرورة (٤) وباقه تعالى التوفيق .

(١) في النسخة رقم ١٦٦ ومن أكرهه (٢) في النسخة رقم ١٦ له مال حاضر معه ففله قيمة بالأكل . (٣) أي جماعة تورث شخص البطن أي ضموه (٤) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحالية «عند الضرورة» بدون واو ، والظاهر ما هنا فيكون أباح له ذلك في حالتين عند المحمصة وعند الضرورة فوالله أعلم

١٤٠٥ **مسألة** فلو أسكت امرأة حتى ذق بها أو أسكت رجل فادخل احليه فخرج امرأة فلاشي عليه ولا عليها سواء انتشر أو لم ينتشر . أمضى أولم يمن . أنزلت هي أو لم تنزل لأنهما لم يفعلا شيئا أصلا ، والانتشار والامتناع فعل الطبيعة التي خلقه الله تعالى في المرء . أحب أم كره لا اختيار له في ذلك .

١٤٠٦ **مسألة** ومن كان في سبيل معصية كفر لا يجمل . أو قتال لا يجمل . يجهد شيئا يأكله الا الميته . أو الدم . أو خنزيرا . أو لحم سبع . أو بعض ما حرم عليه لم يجمل له أكله الا حتى يتوب فإن تاب فليأكل حلالا ولازم يقبض أن كل أكل حراما وإن لم يأكل فهو عاص لله تعالى بكل حال ، وهذا قول الشافعي (١) . وأبي سليمان ، وقال مالك : يأكل .

قال أبو محمد : وهذا خلاف للقرآن بلا كلفة لان الله تعالى لم يسبح له ذلك الا في حال يكون فيها غير متجاف لآثم . ولا باغيا . ولا عاديا ، وأكله ذلك عون على الآثم والعدوان وقوة له على قطع الطريق . وفساد السبيل . وقتل المسلمين وهذا عظيم جدا ، قالوا : (٢) معنى قوله تعالى : (غير باغ ولا عاد) أي غير باغ في الأكل ولا عادية قتلنا : هذا الباطل والقول على الله تعالى بزيادة في القرآن بلا برهان ، وهذا لا يجمل أصلا لأنه تحريف للكلم عن مواضعه ، فإن قالوا : (٣) فقال الله تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم) فهو ان لم يأكل قاتل نفسه قتلنا : قول الله حق وما أمرناه قط بقتل نفسه بل قتلنا له : افضل ما افترض الله عليك من التوبة واترك ما حرم عليك من السبي في الأرض بالفساد . والبغى وكل في الوقت حلالا طيبا ، فإن أضغمت الى خلافكم القرآن الاباحة له أن لا يتوب وأمره بان يصير على الفساد في الأرض فأوردنا منكم الأقل من هذا • وقال الحنفيون : لا يلزم الاكراه على البيع . ولا على الشرى . ولا على الاقرار . ولا على الهبة . ولا على الصدقة ، ولا يجوز عليه شيء . من ذلك • قالوا : فإن أكره على النكاح . أو الطلاق . أو الرجعة . أو العتق . أو النذر . أو البين لزمه كل ذلك وقضى عليه به وصح ذلك النكاح . وذلك الطلاق . وذلك العتق . وتلك الرجعة . ولزمه ذلك النذر . وتلك البين • وروينا من طريق حماد بن سلمة ناعبد الملك بن قدامة الجمعي حدثني أني أن رجلا تدعى بجمل ليشتار عسلا لحقت له امرأته لتقطعن الحبل أو ليطلقنها ثلاثا فطلقها ثلاثا فلما خرج أتى عمر بن الخطاب فاختبره فقال له عمر : ارجع الى امرأتك فإن هذا ليس طلاقا • ومن طريق حماد بن سلمة

(١) في النسخة رقم ١٦ . وهو قول الشافعي ، (٢) في النسخة رقم ١٦ • وقالوا •

(٣) في النسخة رقم ١٦ • وقالوا •

عن حميد عن الحسن أن علي بن أبي طالب قال : ليس لمكره طلاق ، قال الحسن :
وأخذ رجلا أهل امرأته فطلقها إن لم يبعث بفقتها إلى شهر فجاءه الأجل ولم يبعث شيئا
فخاصموه إلى علي قال : اضبطتموه حتى جعلها طالقا (١) فردما عليه • ومن طريق
الحجاج بن المنهال ناهشم ناعبد الله بن طلحة الخزاعي نا أبو يزيد المدني (٢) عن ابن
عباس أنه قال : ليس لمكره طلاق ، وصح أيضا عن ابن عمر من طرق أنهم يحرز طلاق
المكره • ومن طريق ثابت الأعرج قال : سألت كل قبه بالمدينة عن طلاق المكره ؟
قالوا : ليس بشئ . ثم أتيت ابن الزبير . وابن عمر فردا على امرأتى ، وكان قد أكرهه على
طلاقها ثلاثا ، وصح هذا أيضا عن جابر بن زيد . والحسن . وعطاء . وطاوس . وشريح .
وعمر بن عبد العزيز : وهو قول مالك . والأوزاعي . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان .
وجميع أصحابهم ، وصح إجازة طلاق المكره أيضا عن ابن عمر ، وروى عن عمر . وعلى .
ولم يصح عنهما ، وصح عن الزهري . وقتادة . والنخعي . وسعيد بن جبيرة واحتج
المجيزون لذلك بمعموم قوله تعالى : (فان طلقها فلا تحل له من بعد) الآية

قال أبو محمد : وهذا مذهبهم لان الله تعالى الذي قال هذا هو الذي قال : (ولكن
يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم) والمكره لم يطلق قط انما قيل له : قل : هي طالقت ثلاثا
لحكي قول المكره قط ، والعجب من تخطيهم وقلة حياهم يحتجون بمعموم هذه
الآية في إجازة طلاق المكره ثم لا يجيزون بيع المكره والله تعالى يقول : (وأحل الله
البيع وحرم الربا) فان قالوا : البيع لا يكون الا عن تراض قلنا : والطلاق لا يكون
الا عن رضى من المطلق ونية له بالنصوص التي قدمنا ، ثم قد خالفوا هذا المعموم
ولم يجزوا طلاق الصبي ولا طلاق النائم ، فان قالوا : ليس هذان مطلقينا قلنا :
ولا المكره مطلقا •

وأطرف شيء أنهم احتجوا بهذا قالوا : البيع يرد بالعيب قلنا : نعم ولكن بعد
حصة فاجبرونا هل وقع بيع المكره صحيحا أم لا ؟ فان قلتم : وقع صحيحا فلا دليل الرد
الإبرضا ما أوبى نص في ذلك ، وان قلتم : لم يقع صحيحا وهو قولهم قلنا : قياسكم مالم
يصح على ما صح باطل في القياس لانه قياس الشيء (٣) على ضده وعلى ما لا يشبهه ، وقلنا لهم
أيضا : وكذلك الطلاق من المكره وقع باطلا واحتجوا باخبار فاسدة • منها ما رويناه
من طريق أبي عبيدنا اسماعيل بن عياش حدثنا النازي بن جبلة الجبلائي عن صفوان

(١) في النسخة رقم ١٤ والحلية وحتى جعلها عليه ، (٢) في النسخة رقم ١٦ • أبو يزيد
المديني ، وهو غلط صححه من تهذيب التهذيب (٣) في النسخة رقم ١٤ • قياس للشيء ،

ابن عمران الطائي «أن رجلا جعلت امرأته سكيناً على حلقه وقالت : طلقني ثلاثاً أو لا ذبحتك فأنشدها الله تعالى فأبقت فطلقها ثلاثاً قد كرز ذلك لرسول الله ﷺ قال : لا قولة في الطلاق ، ورويناه أيضاً من طريق نعيم بن حماد عن يقية عن الغازي بن جبة (١) عن صفوان الطائي عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ (٢) ، وهذا كله لا شيء لأن اسماعيل بن عياش ، وبقية ضعيفان ، والغازي بن جبة مجهول ، وصفوان ضعيف ثم هو مرسل ، وذكر واحدنا من طريق مطين عن حسين بن يوسف التميمي وهو مجهول عن محمد بن مروان وهو مجهول عن عطاء بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ «كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله» .

قال أبو محمد : وهذا قلة حياء منهم أن يحتجوا برواية عطاء بن عجلان وهو مذكور بالكذب ثم هم يقولون : إن صاحبنا إذا روى خبراً وخالفه ذلك دليل على سقوط ذلك الخبر ، وإنما روى هذا من طريق ابن عباس ، وقد رويناه من طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن المبارك عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال : إن ابن عباس لم ير طلاق المكروه فليزهم على أصلهم التماس أن يسقطوا كل هذه الأخبار لأن ابن عباس روى بعضها وخالفه كما فعلوا فيما كذبوا فيه على أبي هريرة من تركه ماروى هو وغيره من الصحابة رضي الله عنهم من غسل الأثام ولو غلب الكلب سبعاً لو كنهم قوم لا يعقلون ، وأيضاً فهم أول مخالف لهذا الخبر لأنهم لا يميزون طلاق التائم بتركهم في نومه بالطلاق ولا طلاق الصبي وليساً معتوهين ولا مغلوبين على عقولهما ، ويقولون فيمن قال لامرأته في غضب : أنت خلية أو باتن ، أو برية ، أو حرام ، أو أمرك يدك ونوى طلقة واحدة فهي لازمة وإن نوى ثلاثاً فهي لازمة . وإن نوى اثنتين لزم واحدة ولم تلزم الأخرى ؛ فمن أرق ديناً بمن يحتج بخبر هو أول مخالف له على من لا يراه حجة أصلاً واحتجوا بالأثار الواردة : «ثلاث جدهن جد وهن جد» .

قال أبو محمد : وهي آثار واهية كلها لا يصح منها شيء ، ثم لو صحتم يكن لهم فيها

(١) هو - بالزاي وفي بعض النسخ بالراء - قال الذهبي في الميزان : وغازي بالزاي وقيد بعض الأئمة بالراء ، قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان وهو كذلك في كتاب العقيل . (٢) ذكر الحافظ ابن حجر الحديث في لسان الميزان ولفظه : أن رجلاً كان ثامناً فآخذت امرأته السكين فقالت : طلقني ولا ذبحتك فطلقها قد كرز ذلك للنبي ﷺ قال : لا قولة في الطلاق ، قال ابن عدي : ليس له إلا هذا الحديث الواحد ، وقال البخاري حديثه منكراً في طلاق المكروه .

حجة أصلاً لأن المكروه ليس بمحاذق ملاحه ولا مازلاً فخرج أن يكون لهم حكم في ذلك .
قال علي : وأى عجباً أكثر ممن يحتاج بهذه الأكتوبات التي هي إمامن رواية كذاب
أو مجهول . أو ضعيف . أو مرسل ثم يسترض على ما روينا من طريق الربيع بن
سليمان المؤذن عن بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ
« عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » فان قال : سأل عبادة بن أحمد
ابن حنبل أباه عن هذا الحديث فقال له : إنهم رواه شيخ عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي .
ومالك قال مالك : عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، وقال الأوزاعي : عن عطاء عن
ابن عباس عن النبي ﷺ قال أحد : هذا كذب . وباطل ليس يروى إلا عن الحسن
عن النبي ﷺ ، فاعجبوا للعجب ! إنما كذب أحمد رحمه الله من روى هذا الخبر من
طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ، ومن طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء
عن ابن عباس وصدق أحمد في ذلك . فهذا ما يأتى من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر
ولامن طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس إنما جاء من طريق
بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، ومن بدل الأسانيد
قد أخطأ أو كذب أن تعتمد ذلك . ثم العجب كله عليهم هذا الخبر بأنه مرسل من طريق
الحسن وهم يحتاجون في هذه المسألة نفسها باتن ما يكون من المراسيل أمامها عجب ! ثم
قالوا : كيف يرفع عن الناس ما استكرهوا عليه وقد وقع منهم ؟ وهذا اعتراض على رسول
الله ﷺ ، ثم حلهم قلة الدين وعدم الحياة على مثل هذا الاعتراض الذي هو عائد عليهم
بذاته كما هو عائد في دفعهم (١) الاكرام في البيع . والشراء . والاقرار . والصدقة ، ثم
هو كلام سخيف منهم لأنهم يقل عليه السلام قط : ان المكروه لم يقل ما أكرهه على أن يقوله
ولا أعلم بفعل ما أكرهه على فعله لكنه أخبر عليه السلام أنه رفع عنه حكم كل ذلك كما رفع
عن المصل ففعله بالسهر في السلام . والكلام . وعن الصائم أكله . وشربه . وجماعه
سهر . وعن البائع مكرها يبعه وبالله التوفيق .

قال أبو محمد : وكل ما هو مأثور في هذا فهو مبطل لقولهم في إبطال بيع المكروه
وابتياعه . واقتراره . وهبه . وصدقه مثل قولهم : اتنا وجدنا المكروهة على ارضاع
الصبي خمس رضعات يحرمها عليه ويحرم عليه ما يحرم عليه من جهتها لو أرضعت طائفة .
قال علي : وهذا عليهم في الاكرام على البيع . والابتاع . والصدقة . والاقرار .

(١) في النسخة رقم ١٦ « رضه » وفي النسخة رقم ١٤ والنسخة الحليية سقط

لفظ « عائد » منهما

ثم قولهم : ان الرضاع لا يراعى فيه بطلان الرضاع المجنونة . والثالثة كرضاع العاقلة لقول النبي ﷺ : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » فلا مدخل للارادة في الرضاع ولا موعول أمرت به فبراعى فيه نيها ، وقلوا : وجدنا من أكرهه على وطء امرأة ابنه يحرمها على الابن .

قال أبو محمد : وهذا عليهم في البيع . والصدقة . والاقرار ، وجوابنا نحن انه ان أخذ فرجه فادخل في فرجها لم يحرم شيئا لأنه لم ينكحها وأما أن تهدأ أو ضرب حتى جامعها بنفسه فاصدا فهو زان مختار فاصدو عليه الحد وتحرم لانه لا حكم للاكراه هنا .

قال علي : وقولهم : هيكم أنكم وجدتم في الطلاق . والمتى هذه الآثار المكتوبة فأى شيء وجدتم في النكاح ؟ وبأى شيء أرتموه ؟ وقد صح عن النبي ﷺ ابطاله كما روينا من طريق مالك عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عبد الرحمن . وجمع ابن يزيدي بن جارية (١) الانصاري عن خنساء بنت خدام (٢) [الانصارية] (٣) ان أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأنت النبي ﷺ فرد نكاحه .

ومن طريق أحمد بن شبيب نا محمد بن داود المصيصي نا الحسين بن محمد نا جرير ابن حازم عن أيوب السخيتي عن عكرمة عن ابن عباس : « أن جارية بكر أنت النبي ﷺ فقالت : ان أرى زوجي وهي كارهة فرد النبي ﷺ نكاحها » وهذا سندان في غاية الصحة لا معارض لهما .

قال أبو محمد : فن حكم بامضاء نكاح مكره . أو طلاق مكره . أو عتق مكره لحكمه مردود أبدا ، والواطيء في ذلك النكاح وبمذلك الطلاق وبمذلك العتق أن تزوج المطلقة والمعتقة زان بجلده ويرجم ان كان محصنا ويجلد مائة ويربعا ما ان كان غير محصن ، والمجب أنهم لا يرون الا كراه على الردة تبين الزوجة والردة عندم تبينها ، وهذا تناقض منهم في اجازتهم الطلاق بالكراه .

١٤٠٧ **مسألة** ومن أكرهه على سجود لصنم . أو صليب فليجده الله تعالى مبادرا الى ذلك ولا يبال في أى جهة كان ذلك الصنم . والصليب قال الله تعالى : (فأبنا تولوا قم وجه الله) .

١٤٠٨ **مسألة** ولا فرق بين اكره السلطان . أو العروس . أو من ليس

(١) وقع في النسخ « حارة » بالحاء المهملة وهو غلط (٢) هو بالحاء المعجمة وقال المهمة هكذا ضبطه السيوطي في توير الحوايك ، وضبطه في تعليقه على السنن وفي بعض النسخ « خدام » بالنال المعجمة كذلك في اسد الغابة (٣) الزيادة من الموطأ ج ٢ ص ٦٩

سلطانا كل ذلك سواء في كل ما ذكرنا لأن الله تعالى لم يفرق بين شيء من ذلك ولا رسوله ﷺ .

١٤٠٩ - مسألة - وقال الخنفيون : الاكراه بضرب سوط أوسطين أو حبس يوم ليس اكراهاً يقال أبو محمد : وهذا قسم فاسد لأنه لم يأت به قرآن ولا سنة . ولا معقول ، والضرب كله سوط ثم سوط إلى مائة ألف أو أكثر ، وهم يشنعون بقول صاحب الذي لا يعرف له مخالف ، وقدروا من طريق شعبة قال : نا أبو حيان يحيى بن سعد التيمي عن أبيه قال : قال لي الحارث بن سويد سمعت عبد الله بن مسعود يقول : ما من ذي سلطان يريد أن يكلفني كلاماً يدركني سوطاً أو سوطين إلا كنت متكلماً به ، ولا يعرف لمن الصحابة رضي الله عنهم مخالف .

١٤١٠ - مسألة - واحتجوا في الزام النذر . واليمين بالكراهة بحديث فاسد من طريق حذيفة أن المشركين أخضعوه ويريد رسول الله ﷺ يدر . فأحلفوه أن لا يأتوا في عهدا خلف فأقضى النبي ﷺ فأخبره فقال : نبي لهم بعهدهم ونستعين الله عليهم . قال أبو محمد : وهو حديث مكذوب وما كان المشركون المانعون عن النبي ﷺ قط في طريق بدر وحذيفة (١) لم يكن من أهل مكة انما هم من أهل المدينة حليف للأنصار ونص القرآن يخبر بأنهم لم يجمعوا يدر عن وعد ولا علم بعضهم ببعض حتى قرب السكران ولم يكن بينهم الا كتيب رمل فقط ، ومثلهم احتج بمثل هذا وحاش لله أن يأمر رسول الله ﷺ باتخاذ عهد (٢) بمصيبة ليت شمري لو عاهدوا انساناً على أن لا يصلي أو أن يأتى أمه أو أن كان يلزمهم هذا عندهم ؟ ان هذا العجب ! ونعوذ بالله من الخذلان .

كتاب البيوع

١٤١١ - مسألة - البيع قيمان : إما بيع سلعة حاضرة مريئة مقبلة بسلعة كذلك أو بسلعة بعينها غائبة معروقة موصوفة أو بدنانير أو بدراهم كل ذلك حاضر مقبوض . أو إلى أجل مسمى . أو حالة في الذمة وإن لم يقبض . والقسم الثاني بيع سلعة بعينها غائبة معروقة أو موصوفة بمثلها . أو بدنانير . أو بدراهم كل ذلك حاضر مقبوض أو إلى أجل مسمى أو حالة في الذمة وإن لم يقبض . أما بيع الحاضر المرقى المقلب بمثل أو بدنانير أو بدراهم حاضرة مقبوضة أو إلى أجل مسمى أو حالة في الذمة فتفق على جوازه .

(١) في النسخة رقم ١٦ ، وحذيفة ، (٢) في النسخة رقم ١٦ ، بإيفاء عهد ،

وأما بيع سلعة غائبة بعينها مرئية موصوفة معينة فبه خلاف (١) فأحد قول الشافعي المنع من بيع الغائب جملة وقلمرة : هو جائز وله خيار الرؤية ، وقال مرة : مثل قولنا في جواز بيع الغائب وجواز التقديف ولزوم البيع إذا وجد على الصفة التي وقع البيع عليها بلا خيار (٢) ، فذلك ، وأجاز مالك بيع الغائبات إلا أنه لم يجز التقديف فيها جملة في أحد قوله رواه ابن وهب عنه وأجاز ابن القاسم عنه التقديف في الضياع والدور قربت أم بعدت ، وأما العروض فإنه أجاز التقديف أن كان قريبا ولا يجوز أن كان بعيدا وقال أبو حنيفة : يبيع الغائبات جائز موصوفة وغير موصوفة والتقديف في ذلك جائز إلا أن الخيار للشترى إذا رأى ما اشترى فله حيتن أن يرد البيع وأن يعضه سوا موجد كما وصف له أو وجدته بخلاف ما وصف له ، وله الخيار أيضا في فسخ البيع أو إمضائه قبل أن يرى ما اشترى ، ولو أشهد على نفسه أنه قد أسقط ماله من الخيار وأنه قد مضى البيع والتزمت لم يلزمه شيء من ذلك وهو بالخيار كما كان ، فإذا رأى وجه الجارية التي اشترى وهي غائبة ولم يقلب سائر ما قد لزمته وسقط خياره ولا يرد لها إلا من عيب ، وكذلك القول في العبد سواء . قال : فإن اشترى دابة غائبة فرأى عجزها فقد لزمته وإن لم يمسسها ولا يرد لها إلا من عيب ، وكذلك سائر الحيوان حاشا بني آدم ، قال : فإن اشترى ثيابا غائبة أو حاضرة مطوية فرأى ظهورها ومواضع طيها ولم ينشرها فقد لزمته وسقط خياره ولا يرد لها إلا من عيب ، قال : فإن اشترى ثيابا هروية في جراب أو ثيابا زطية (٣) في عدل . أو ستمنا في زقاق ، أو زيتا كذلك . أو حنطة في غرارة . أو عروضا مما لا يكال ولا يوزن . أو حيوانا ولم ير شيئا من ذلك فإنه له خيار الرؤية حتى يرى كل ما اشترى من ذلك ، ولو رأى جميع الثياب الا واحدا منها أو جميع الدواب الا واحدا منها فله فسخ البيع إن شاء ، وسواء وجد كل ما رأى كما وصف له بخلاف ما وصف له إلا السمن والزيت . والحنطة فإنه إن رأى بعض ذلك فكان مالم يرمته مثل الذي رأى فقد لزمته البيع وسقط خياره ، قال : فإن ابتاع دارا فرأها من خارجها ولم يرها من داخل فقد لزمته وسقط خيار الرؤية ولا يرد لها إلا من عيب ، وروى عن زفراته لا يسقط خياره الا حتى يرى مع ذلك شيئا من أرضها ، وقال أبو يوسف : لمس الأعمى باب الدار ولحانطها يسقط خياره ويلزمه البيع ولا يرد لها إلا من عيب ، قال أبو حنيفة . وأصحابه : وليس له أن يرد البيع إذا رأى ما ابتاع الا بمحض الباطع فلو اشترى اثان

(١) في النسخة رقم ١٦ ، اختلاف ، (٢) في النسخة رقم ١٦ ، لا خيار ، (٣) مفقودة

الى الزط جيل أسود في السند ، وفي النسخ « رطبة » وهو تصحيف

شراء واحدا شيئا غائبا فرأياه فرد أحدهما البيع وأجازه الآخر فلا يجوز الرد إلا أن يرداه معا قالوا : فان أرسل رسولا ليقبض له ما اشترى فرأى الرسول الشيء المبيع وقبضه فالمشترى باق على خياره فلو وكل وكيلاً فرأى الوكيل الشيء المبيع وقبضه فقد سقط خيار المشتري في قول أبي حنيفة ولم يسقط عند أبي يوسف . ومحمد ، وقال أبو حنيفة مرة : الخيار أيضا للبائع إذا باع مالم يركب المشتري ثم يرجع عن ذلك •

قال أبو محمد : وروى في ذلك عن السلف [وفذلك] (١) أثر ، وهو أن عثمان باع من طلحة رضى الله عنهما أرضا بالكوفة فقبل لعثمان : انك قد غبت فقال عثمان : لي الخيار لأنى بمت مالم أر ، وقال طلحة : بل لي الخيار لأنى اشتريت مالم أر فحكما بينهما جبر بن مطعم قضى أن الخيار لطلحة لعثمان ، وقال ابن شبرمة : بخيار الرؤية للبائع وللمشتري معا يروى عن عثمان • ومن طريق ابن أبي شيبة ناهشيم عن اسماعيل ابن سالم . ويونس بن عبيد . والمغيرة قال اسماعيل : عن الشعبي . وقال يونس : عن الحسن . وقال المغيرة : عن إبراهيم ثم اتفقوا كلهم فيمن اشترى شيئا لم ينظر اليه كائنا ما كان قالوا : هو بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك ، وقال إبراهيم : هو بالخيار وان وجدته كاشط له ، وروى أيضا عن مكحول وهو قول الأوزاعي . وسفيان الثوري ، والتقدم عندهم في كل ذلك جائز ، وغالهم غيرهم يكاروننا من طريق الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلة عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين قال : اذا ابتاع الرجل البيع ولم يره ونعت له فوافق التمت وجب في عنقه ، قال الحجاج : وحدنا حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين : اذا ابتاع البيع ولم يره فوصفه له البائع لجاء على الوصف فهو له ، وقال الحسن : هو بالخيار اذا رآه ، قال أيوب : ولا أعلم رجلا اشترى يعلما لم يره فوصفه له البائع فوجده على ما وصفه له فردّه عليه إلا هو من الظالمين •

ومن طريق ابن أبي شيبة ناجرير عن المغيرة عن الحارث العكلي فيمن اشترى العدل من البر ففطر بعض التجار الى بعضه فقد وجب عليه اذا لم ير عوارا فيما لم ينظر اليه • ومن طريق شعبة عن الحكم . وحماد فيمن اشترى عبدا قد رآه بالأمس ولم يره يوم اشتراه قالوا جميعا : لا يجوز حتى يراه يوم اشتراه •

قال أبو محمد : هذا كل مانعه عن المتقدمين ، فاما أقوال أبي حنيفة التي (٢) ذكرنا فاقول الى غاية الفساد لا تؤثر عن أحد من أهل الاسلام قبله نفى الفرق بين ما يسقط الخيار بما يرى من الرقيق . وبما يرى من الدواب . وبما يرى من الثياب الزطية في الوعاء (١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ ، فاما قول أبي حنيفة الذي هو غلط

وما يرى من الثياب التي ليست في عدل . وما يرى من السمن . والزيت . والحلطة . والدور ، وكل ذلك وسواه لا حظ لها في شيء من العقل ولا لها مجاز على القرآن . ولا السنن . ولا الروايات الفاسدة . ولا قول أحد من السلف . ولا من قياس لا جلي ولا خفي . ولا من رأى له حظ من السداد ، وما كان هكذا فلا يحل لأحد القول به .

وأما قول مالك جميعا فكذلك أيضا سواء سواء . ولا نعلمهما عن أحد قبلهما لم يشبه أصلا إلا أن بعضهم ادعى العمل في ذلك وهذا باطل لأنهما عنه قولان كاذبان كلاهما مخالف لصاحبه فإن كان العمل على أحدهما قد عاقل العمل في قوله الآخر وخالف المرء لما يراه حجة قاطعة في الدين عظيم جد وليس في الممكن أن يكون العمل على كليهما ، وأيضاً فإن تحديده جواز النقد أن كان المبيع قريبا ومنعه من النقد أن كان المبيع بعيدا وهو لم يجد مقدار البعد الذي يحرم فيه التقدم القرب الذي يجوز فيه النقد عجب جدا ! وأى عجب أعجب ممن يحرم ويحل ! ثم لا يبين لمن يقبضه العمل المحرم ليحتمله من المحلل يأتيه .

واحتج بعض مقلديه بالمنع من النقد في ذلك وهو قول الليث بن قال : إن نقد في ذلك ثم وجدته على خلاف ما وصف له فرد البيع كان البائع قد اتفع بالثمن مدة فصار ذلك سلفا جر منفعة .

قال أبو محمد : وهذا الاحتجاج أقدم من القول الذي احتج له وقولهم : نعم فكان ماذا ؟ وما صار قط سلفا جر منفعة بل هو بيع كسائر البيوع ولا فرق ، ثم أين وجدتم المنع من سلف جر منفعة في أي كتاب الله عز وجل وجدتم ذلك ؟ أم في أي سنة لرسول الله ﷺ ؟ أم في أي قول صاحب ؟ ثم العجب كله أنه ليس على ظهر الأرض سلف الا وهو يجر منفعة للمستلف ولو لأنه لا يتنفع به ما استسلفه ، فما سمعنا بأحد ولا بأحد من هذا القول ، ثم لو كان ما ذكروا لوجب بذلك ابطال جميع البيوع كلها لأنه لا بيع في العالم الا وهذه الملة موجودة فيه لأنه لا بيع الا ويمكن أن يستحق فردا أو يوجد فيه عيب فيرده فهل امنوا النقد في كل بيع من أجل ذلك ؟ لأنه إذا رد صار البائع قد رد الى المشتري الثمن بعد أن اتفع به فيصير سلفا جر منفعة ، وما ندري كيف يستجيز ذو ورع أن يفرق قوما من المسلمين بمثل هذا الاحتجاج الفاسد ؟ ونسأل الله العاقبة ، فقط هذا القول جملة . وأما قول الشافعي بالمنع من بيع الثائب (١) فإن أصحابه احتجوا له بنبي رسول الله ﷺ عن بيع الفرر . وعن الملامسة . والمنازمة لأنهم لم يغيروا هذا أصلا ،

ولا حجة لهم فيه لأن بيع الغائب اذا وصف عن رؤية . وخبرة . ومعركة وقد صح ملكه لما اشترى فأين الفرر ؟ فان قالوا : قد تلك السلة قبل حين البيع فيقع البيع فاسدا قلنا : وقد تستحق السلة فيقع البيع فاسدا ولا فرق فأبطلوا بهذا النوع من الفرر كل بيع في الأرض فلا غررهما أصلا الا كالفرر في سائر البعوك كلها ولا فرق .

وأما المناينة . والملاسة فروىنا من طريق أحمد بن شعيب أن أحمد بن عبد الأعلى نا المتمر بن سليمان [قال] (١) سمعت عبيد الله - هو ابن عمر - عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : أنه نهى عن بيعتين المناينة والملاسة وزعم أن الملاسة أن يقول الرجل للرجل : أبيعك ثوبين بثلث ولا ينظر واحد منهما الى ثوب الآخر ولكن يلبسه لمسا ، والمناينة أن يقول : أنبذ ما معي وتنبذ ما معك ليشتري أحدهما من الآخر ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو من ذا ، .

ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أبو داود الطيالسي نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف نا أبي عن صالح - هو ابن كيسان - عن ابن شهاب أن عامر (٢) ابن سعد بن أبي وقاص أخبره أن أباسعيد الخدري [رضي الله عنه] قال ، نهى رسول الله ﷺ عن الملاسة ، والملاسة لبس الثوب لا ينظر اليه . وعن المناينة ، والمناينة طرح الرجل ثوبه الى الرجل قبل أن يقبله (٣) .

قال أبو محمد : وهذا حرام بلا شك ، وهذا تفسير أبي هريرة ، وأبي سعيد رضي الله عنهما ، وهما الحجة في الشريعة . واللغة ولا يخالف لهما في هذا التفسير ، وليس هذا بيع غائب البتة بل هو بيع حاضر فظهر تمويه من احتج منهم بهذين الخبرين .

قال علي : الا أن هذين الخبرين هما حجة على أبي حنيفة في إجازته بيع الغائب والحاضر (٤) غير موصوفين ولا مرئيين .

قال علي : وما يبطل قول الشافعي انه لم يزل المسلمون يتبايعون الضياع بالصفه وهي في البلاد البعيدة وقد بايع عثمان ابن عمر رضي الله عنهم مالا لعثمان بخير بمال لابن عمر بوادي القرى وهذا أمر مشهور ، فان احتجوا بنهي النبي ﷺ عن بيع ما ليس عندك قلنا : نعم والغائب هو عند بائعه لا بما ليس عنده لانه لا خلاف في لغة العرب في صدق القائل عندى ضياع . وعندى دور . وعندى رقيق ومتاع غائب وحاضر اذا كان كل

(١) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ٢٦١ (٢) في النسخة رقم ١٤ «عن عامر» وما هنا موافق لما في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٦١ (٣) هذا الحديث ذكر في سنن النسائي بغير هذا الاسناد ولا أدري من الروم والله أعلم (٤) في النسخة رقم ١٦ «بالحاضر»

ذلك في ملكه وإنما ليس عند المراءى في ملكه قط وإن كان في يده ، والبرهان على فساد قول الشافعي هذا هو قول الله تعالى : (وأحل الله البيع) وقوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) فيعيب الغائب بيع داخل فيما أحله الله تعالى ، وفي التجارة التي يراضى بها المتبايعان فكل ذلك حلال إلا فيما حرم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ في القرآن . والسنة الثابتة ، ومن الباطل المتيقن أن يكون الله تعالى يحرم علينا بيعا من البيع فيجعل لنا إباحة البيع جملة ولا يبيته لنا على لسان نبيه ﷺ في الأمور باليان ، هذا أمر قد أمناه والله تعالى الحمد لقوله تعالى : لا يكلف الله شيئا إلا الوسعها) وليس في وسعنا أن نعرف ما حرم الله علينا . وما أحله لنا . وما أوجبه علينا إلا بورود النص بذلك ، وما نعلم للشافعي في المنع من بيع الغائبات الموصوفات سلفا ، فإن قيل : فإين قول الحكم . وحما الذي رويتموها ؟ قلنا : إنها لم يمنعا من بيع الغائب إنما يمنعا من بيع مالم يره المشتري يوم الشراء . وقد راء في أول النهار ويغيب بعد ذلك فلم يشترط حضوره في حين عقد البيع ولا يحل أن يقول أحدهما لم يقل بالظن الكاذب وبالله التوفيق .

قال علي : فسقطت هذه الأقوال كلها وبقي قول من أوجب خيار الرؤية جملة على ماروي ناعن إبراهيم . والحسن . والشمسي . ومكحول . وأحدقولي الشافعي فوجدناهم يذكرون أثرا رويناه عن طريق وكيع عن الحسن بن حي عن الحسن البصري ، أن رسول الله ﷺ قال : من اشترى بيعا فهو بالخيار حتى ينظر إليه .

قال أبو محمد : وهذا مرسل ولا حجة في مرسل ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لانه ليس فيه أنه له الخيار إذا وجد (١) كما وصفه وظاهره قطع الخيار بالنظر فهو مخالف لقول أبي حنيفة جملة وبالله تعالى التوفيق ، وهذا مما تركه المالكيون وهم يقولون بالمرسل لانهم لا يجملون له خيارا قبل أن يراه أصلا . وذكر واما روينا (٢) من طريق سعيد بن منصور عن اسماعيل بن عياش عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن مكحول ، أن رسول الله ﷺ قال : من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رآه شاء أخذه وإن شامرده (٣) واسماعيل ضعيف . وأبو بكر ابن مريم مذكور بالكذب ، ومرسل مع ذلك ، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لانه يحتمل أن يرده إن وجدته بخلاف ما وصفه .

١٤١٢ مسألة فان وجد المشتري السلعة الغائبة ما اشترى كما وصفه فالبيع

(١) في النسخة رقم ١٤ ، وإن وجدته (٢) في النسخة رقم ١٤ ، ومارويناه (٣) في النسخة

رقم ١٦ ، تركه

له لازم وان وجده بخلاف ذلك فلا يصح بينهما الاتجدد صفة أخرى (١) برضاها جميعا. برهان ذلك انه اشترى شرا صحيحا اذا وجد الصفة كما اشترى كذا كذا اذا كان وجد الصفة (٢) بخلاف ما عقد الاتباع عليه فيقين ندرى انهم يشترطون الصلة التي وجد لانها اشترى سلمة بصفة كذا الاسلحة بالصفة التي وجد فالتى وجد غير التى اشترى بلا شك من أحد فان لم يشترها فليست له ، فان قيل : فالزموا البائع احضار سلمة بالصفة التى باع قلنا : لا يحل هذا لانه إنما باع عينا معينة لاصفة مضمومة فلا يجوز الزامه احضار (٣) ما لم يبيع ، فصح أن عقده فاسد لانه لم يقع على شئ. أصلا وبالله تعالى التوفيق ، وهذا قول أبي سليمان . وغيره •

١٤١٣ مسألة فان يبيع شئ. (٤) من الغائبات بغير صفة ولم يكن بمعرفة البائع لا برؤية ولا بصفة من يصدق بمن رأى ما باعه ولا بمعرفة المشتري برؤية أو بصفة من يصدق فالباع فاسد مفسوخ أبدا لا خيار في جوازه أصلا ، ويجوز ابتياع المرء ما وصفه البائع صدقة أو لم يصدقه ، ويجوز بيع المرء ما وصفه المشتري صدقة أو لم يصدقه فان وجد المبيع تلك الصفة فالباع لازم وان وجد بخلافها فالباع باطل ولا بد • وأجاز الحنفيون بيع العين المجهولة غير الموصوفة وجمعوا فيها خيار الرؤية كما ذكرنا ، وقلنا في أنه لا يجوز الابمعرفة وصفه هو قول مالك في بعض ذلك أو قول أبي سليمان . وغيرهما •

قال أبو محمد : واحتج الحنفيون لقولهم بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن بيع الحب قبل أن يشتد ، قالوا : ففي هذا اباحة يعم بعد اشتداده وهو في أكماه بعد لم يره أحد ولا تدرى صفته •

قال علي : وهذا عام هوأ به وأوموا أنه حجة لهم وليس كذلك لانه ليس في هذا الخبر الا النهي عن بيع قبل اشتداده فقط وليس فيه اباحته بعد اشتداده ولا المنع من ذلك فاعجبوا لجر أهؤلاء القوم على الله تعالى بالباطل : إذا احتجوا بهذا الخبر ما ليس فيه منه شئ. وخالفوه فيما جاء فيه نصا ، فهم يميزون بيع الحب قبل أن يشتد على شرط القطع في الضلال هذه الطريقة •

قال أبو محمد : وعجب آخر : أنهم كذبوا في هذا الخبر فاقحموا فيه ما ليس فيه منه نص ولا أثر من اباحته بيع الحب بعد أن يشتد ثم لم يقنعوا بهذه الطامة حتى أوجبوا بهذا

(١) في النسخة رقم ١٦ ، صفة أخرى (٢) في النسخة رقم ١٤ ، صفة (٣) في النسخة

رقم ١٦ ، باحضار (٤) في النسخة رقم ١٦ ، فان يبيع شيئا •

الخبر ما ليس فيه ذكر ولا إشارة اليوجه من الوجوه من بيع الثابتات التي لا تعرف صفاتها ولا عرفها البائع ولا المشتري ولا وصفها لهما أحد ثم لم يثبتوا أن تقضوا ذلك ككرة الطرف (١) فخرموا بيع لحم الكبش قبل ذبحه . والنوى دون التمر قبل أكله . وبيع الزيت في الزيتون قبل عصره . وبيع الألبان في الضروع ، واحتجوا في ذلك بأنه كله مجهول لا تدري صفته وهذا موق (٢) وتلاعب بالدين نموذبا لله من مثله .

قال علي : ونحن نميز بيع الحب بعد اشتداده كما هو في أكامه باكامه . وبيع الكبش حيا ومذبوحا كله لمعهم جلته . وبيع الشاة بما في ضرعها من اللبن ، وبيع النوى مع التمر لانه كظاهر مرقى ولا يحل بيعه دون أكامه لانه مجهول لا يدري أحد صفته ولا بيع اللحم دون الجلد . ولا النوى دون التمر . ولا اللبن دون الشاة كذلك .

قال أبو محمد : ولا يخلو بيع كل ذلك قبل ظهوره من أن يكون اخر ارجاهه مشترطا على البائع أو على المشتري أو عليهما أو على غيرهما أو لأعلى أحد فان كان مشترطا على البائع أو على المشتري فهو بيع بشرط مجهول . واجارة بضمن مجهول وهذا باطل لان البيع لا يحل بنص القرآن الا بالتراضي والتراضي بضرورة المحس لا يمكن أن يكون الا بمعلوم لا بمجهول ، فكذلك ان كان مشترطا عليهما أو على غيرهما ، وأيضا فان كل ذلك شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل فان لم يشترط على أحدهما (٣) أكل مال الباطل حقا لانه لا يصل الى أخذ ما اشتراه .

قال علي : والبرهان على بطلان بيع ما لم يعرف برؤية ولا بصفة صحة نهي النبي ﷺ عن بيع الغرر ، وهذا عين الغرر لانه لا يدري ما اشترى أو باع (٤) ، وقول الله تعالى : (الآن تكون تجارة عن تراض منكم) ولا يمكن أصلا وقوع التراضي على ما لا يدري قدره ولا صفاته وإنما فرقنا بين صفة البائع للمشتري أو المشتري للبائع صدق أحدهما الآخر أو لم يصده فأجزنا البيع بذلك وبين صفة غيرهما فلم يجره إلا من يصده الموصوف له فلا ن صفة البائع للمشتري أو صفة المشتري للبائع عليها (٥) وقم البيع وبها تراضيا ، فان وجد المبيع كذلك علمنا أن البيع وقع صحيحا على حق وعلى ما يصح به التراضي والا فلا ، وأما إذا وصف لهما غيرهما من لا يصده الموصوف لهما

(١) هو يسكن الرابو المعنى اسرع ما يكون (٢) هو يضم الميم وسكون الواو - حق في غياوة (٣) في النسخة رقم ١٤ ، فهذا (٤) في النسخة رقم ١٦ ، وما باع (٥) في النسخة رقم ١٦ ، والنسخة الحالية «عليهما» والضمير على نسختنا هذه يرجع الى صفة البائع أو المشتري ، وعلى النسختين يرجع الى الصفتين معا

البيع ههنا لم يقع على صفة أصلا فوقع العقد على مجهول من أحدهما أو من كليهما وهذا حرام لا يحل فأنوصفه من صدقه الموصوف له فالتعديق يوجب العلم فأيما اشتري ما علم أو باع البائع ما علم فالعقد صحيح والتراضي صحيح ، فان وجد المبيع كذلك علم أن البيع انعقد على صحة وإن وجد بخلاف ذلك علم أن البيع لم ينعقد على صحة كما لو وجده قد استحال مما عرفه عليه ولا فرق والله تعالى التوفيق .

١٤١٤ مَسْأَلَةٌ وجاز بيع الثوب الواحد المطوى أو في جرابه أو الثياب الكبيرة كذلك اذا وصف كل ذلك فان وجد كل ذلك كما وصف فالبيع لازم والا فالبيع باطل . قال على : الفرق بين الواحد . والكثير خطأ وليس الاحرام قليله وكثيره حرام أو حلال قليله وكثيره حلال ، وهذا بينه مولوا وشعوا على الحنفيين في باحتهم قليل المسكر وتحريمهم كثيره ولا يقبل مثل هذا الا من رسول الله ﷺ فقط وما نعلم لهم شيئا شغبوا به الا أنهم قالوا : أسر الثوب الواحد يسهل نشره وقليله وطيه وهذا يصعب في الكثير قلنا لهم : وأين وجدتم هذه الشريعة ان تكون صعوبة العمل تيسح المحرمات والبيع المحرمة ؟ ثم قول لهم : ما قولون في ثوبين مدرجين في جراب أو جرابين فان أباحوا ذلك سألتهم عن الثلاثة ثم عن الأربعة ثم زيدهم هكذا واحدا فواحدا فكان حرموا سألناهم عن الدليل على تحليل ما أحلوا من ذلك وتحريم ما حرموا . وعن الدليل على صعوبة ما جعلوه لصعوبته حلالا وعلى سهولة ما جعلوه لسهولة حراما ، وهذا ما لا سيل إليه ، وأيضا قرب ثياب يكون نشرها وطيا أسهل من نشر ثوب واحد وطيه هذا أمر يعرف ضرورة كالمروئي المجلوب من بغداد الذي لا يقدر على إعادة طيه بعد نشره الا واحد بين ألوف وانما الحكم في ذلك كوجوه صحة التراضي بعلمها بالصفة وارتفاع الغرر في عقد البيع عن الجهالة فقط والله تعالى التوفيق .

١٤١٥ مَسْأَلَةٌ وفرض على كل متبايعين لما قل أو أكثر أن يشهدا على تبايعهما رجلين أو رجلا وامرأتين من العدول فان لم يجدا عدولا سقط فرض الاشهاد كما ذكرنا فان لم يشهدا وهما يقدران على الاشهاد فقد عصيا الله عز وجل والبيع تام فان كان البيع بشئ إلى أجل مسمى ففرض عليهما مع الاشهاد المذكور أن يكتباه فان لم يكتباه فقد عصيا الله عز وجل والبيع تام فان لم يقدرا على كاتب فقد سقط عنهم فرض الكتاب (١) .
برهان ذلك قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب

ولليل الذي عليه الحق وليتق اقربيه ولا يخص منه شيئا فان كان الذي عليه الحق ضعيفا أو ضعيفا أولا يستطيع أن يعمل هو قليل وليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان عن ترضون من الشهداء أن تفضل إحداهما فذكر إحداهما الأخرى ولا ياب الشهداء إذا ماعدوا ولا تساموا أن تكتبوه ضعيفا أو كبيرا إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح أن لا تكتبوها وأشهدوا إذا تابعتهم ولا يضار كاتب ولا شهيد وإن فعلوا فانه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فربها من مقبوضة فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أؤتمن أماته وليتق الله به ولا تكتبوا الشهادة) .

قال أبو محمد : فذهه أو امر مغلظة مؤكدة لا تحتمل تأويلها ، أمر بالكتاب في المداينة إلى أجل مسمى وبالشهاد في ذلك في التجارة المدارة كما أمر الشهداء أن لا يأتوا أمرا مستريفا من أين صار عندهم ولا القوم أحدا ولا امر فرضا والآخر مالا ، وأخبر تعالى أن الكاتب أن صار حولا شك في أن امتناعه من الكتاب مضارة وإن امتناع الشاهد من الشهادة ادعى فسوق ، ثم أكد تعالى أشد تأكيد ونهاه أن نسأم كتاب ما أمرنا بكتابه ضعيفا كان أو كبيرا وأخبر تعالى أن ذلك أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى من أن لا ترتاب ، وأسقط الجناح في ترك الكتاب خاصة دون الشهاد في التجارة المدارة ولم يسقط الجناح في ترك الكتاب فيما كان ديني إلى أجل مسمى ، وهذا جاءت السنة كأرو بن مازن طريق غندر عن شعبة عن فراس الخارقي (١) عن الشعبي عن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه قال : ثلاثة يدعون الله تعالى فلا يستجاب لهم وذكر فيهم ورجل كان له على رجل دين فلم يشهد عليه ، وقد أسنده معاذ بن المنذر عن أبيه عن شعبة عن فراس عن الشعبي عن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ ، ومن طريق اسماعيل بن إسحاق القاضي نا علي بن عبد الله - هو ابن المديني - أخبرنا المومل بن اسماعيل تاسفيان الثوري عن علي بن أبي سليم عن مجاهد في قول الله تعالى : (وأشهدوا إذا تابعتهم) قال مجاهد : كان ابن عمر إذا باع بقدر أشهدوا إذا باع بنسبة كتب وأشهد ، ومن طريق اسماعيل نا علي بن عبد الله تاحسان بن ابراهيم الكرماني نا ابراهيم - هو ابن يمين الصائغ - عن عطاء بن أبي رباح قال : تشهد على كل شيء تشتريه وتبيعه ولو كان بدوم أو نصف

(١) هو - بخلاف معجمة في أوله وراموقا - بعدها يا ، النسبة نسبة إلى خارق عجل من ممدان

وفي النسبة رقم ١٦٦ والمأزى ، وهو غلط

دردم أو بريح درم أو أقل فأن الله تعالى يقول : (وأشهدوا إذا تبأيتهم) نا أبو سعيد
 الفتي نا محمد بن علي الأدهوي نا أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس النحوي نا جعفر بن مجاشع
 نا إبراهيم بن إسحاق نا شعاع نا هشيم عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال :
 « أشهد إذا بعت وإذا اشتريت ولو على دستجة بقل ، قال ابن النحاس : وقال محمد
 ابن جرير الطبري : لا يخل لمسلم إذا باع واشترى إلا أن يشهدوا إلا كان مخالفا لكتاب
 الله عز وجل ، وهكذا إن كان إلى أجل فعليه أن يكتب ويشهد إذا وجد كتابا ، وهو
 قول جابر بن زيد . وغيره . ومن طريق إسماعيل بن إسحاق نا يحيى بن خلف نا أبو عاصم
 هو الضحاك بن خلف عن عيسى نا ابن أبي نعيم عن مجاهد في قول الله تعالى : (ولا يأب
 كاتب) قال : وأوجب على الكاتب أن يكتب ، وكل هذا قول أبي سليمان . وأما هنا
 وذهب الحنفيون . والمالكيون . والشافعيون إلى أنه ليس بالأشهاد المذكور
 ولا الكتاب المذكور المأمور به واجبا ولا يلزم الكاتب أن يكتب . وروىنا عن
 أبي سعيد الخدري أنه قرأ هذه الآية فلما بلغ إلى قول الله تعالى : (فإن أمن بمضغ بمضا
 فليؤد الذي أوتى من أماته) قال : نسخت هذه الآية ما قبلها .

قَالَ ابْنُ مَوْجِدٍ : الظاهر من قول أبي سعيد رضي الله عنه إنها [انما] (١) نسخت
 الأمر بالزمن لأنه الذي قبلها متصلا بها ولا يجوز أن يظن بأبي سعيد أنه يقول :
 إنها نسخت كل ما كتب قبلها من القرآن ولا كل ما نزل قبلها من القرآن فاذللك
 في هذا فلا يجوز أن يدخل في قول أبي سعيد أنها نسخت الأمر بالأشهاد والكتاب بالدعوى
 البعيدة الفاسدة بل إيهان إلا أنه قد روى هذا عن الحسن . والحكم ، وروى عن الشعبي
 أن الأمر بكل ذلك تدبوه هو قول أبي قلابة . وصفوان بن محرز . وابن سيرين .

قال أبو محمد : دعوى النسخ جملة لا يجوز إلا إيهان متيقن لأن كلام الله تعالى إنما ورد
 ليؤتمر له ويطاع بالعمل به لا تركه والنسخ يوجب الترك فلا يجوز لاحد أن يقول في
 شيء أمره الله تعالى بهذا لا يلزم من طاعته إلا بئس آخر عن الله عز وجل وأوعى رسوله
 عليه السلام بأنه قد نسخ والأقا قول بذلك لا يجوز ، وكذلك دعوى التدب باطل
 أيضا إلا إيهان آخر من النص كذلك لأن معنى التدب أن شئت فأفعل وإن شئت فلا
 تفعل ولا يفهم في اللغة العربية من لفظة أفعل (٢) لا تفعل أن شئت إلا إيهان يوجب ذلك
 فبطلت الدعوات من مابيعين لا إشكال فيه بوليت شعري ما الفرق بين قول الله تعالى :
 (فاسموا الذي ذكر الله وذروا السبع) وبين قوله تعالى : (ولا تأمروا أن تكتبوه صغيرا)

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٤ د من لفظ أفعل »

أو كبيراً إلى أجله) ؟ وقد قال المالكيون في ذلك : هو فرض وقالوا همنا : هو نذب تحكما بلا برهان ، وكذلك قوله تعالى : (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) وقد قال الشافعيون : انه فرض وقالوا همنا : هو نذب تحكما بلا دليل ، وكذلك قوله تعالى : (مقام ابراهيم ومن دخله كان آمناً) قال الحنفيون : هذا فرض ولا يقيم بحكم حده ، وقالوا همنا : هو نذب تحكما بلا حجة ، وأي فرق بين أمره تعالى بالشهاد . والكتابات بين أمره تعالى بما أمرني كفارة الايمان . وكفارة الظهار . وحكم الايلاء . وحكم اللعان . وسائر أوامر القرآن ؟ ونعوذ بالله من أن يجعل القرآن عشرين فوجب بعضها ولفي بعضها • فان ذكروا قول الله تعالى : (فان آمن بكم بعضكم فليؤد الذي أؤتمن أمانته) قلنا : هذا مردود على ما يتصل به من الرهن ولا يجوز أن يجعل على اسقاط وجوب الأمر بالشهاد . والكتاب بالدعوى بلا برهان ، وكذلك من قال : هو فرض على الكفاية لان كل ذلك دعوى عارية من البرهان وما كان بهذه الصفة فهو باطل مطرح قال تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) ومن أطرف شيء مبادرتهم اذا ادعوا في شيء من أوامر القرآن انه نذب قلنا لهم : ما برهانكم على هذه الدعوى ؟ قالوا : قول الله تعالى : (واذا حكمتم فاصطادوا) (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض) قلنا لهم : ان هذا لعجب اليتمشي في أي دين وجدتم أم في أي عقل انه اذا صح في أمر من أوامر الله تعالى انه منسوخ أو أنه يذهب وجب أن تحمل سائر أوامره تعالى على أنها منسوخة وعلى أنها نذب ؟ فاسمع يا عجب من هذا الاحتجاج الفاسد اذ قصدوا به هدم القرآن بلا برهان ، ولا فرق بين فعلهم هذا وبين من قصد إلى أي آية شاء من القرآن قال : هي منسوخة فاذا قيل له : ما برهانك على ذلك قال : نسخ الله تعالى الاستقبال إلى بيت المقدس ونسخه لاعداد المتوفى عنهن • قال أبو محمد : ونحن لا نذكر وجود النسخ (١) في بعض الأوامر أو كونه على النذب أو على الخصوص اذا جاء نص آخر ببيان ذلك وأما بالدعوى فلا ، فلذا صح في أمر من القرآن أو السنة انه منسوخ . أو مندوب . أو مخصوص بنص آخر قلنا بذلك ولم تعدد بهذا الحكم إلى ما لم يأتي فيه دليل يصره عن موضوعه ومقتضاه •

قال علي : واحجبوا بالخبر المأثور من طريق الزهري عن عمارة بن خزيمة بن ثابت أن عمه أخبره أن رسول الله ﷺ اتباع فرسان أعراب فاستبجته النبي ﷺ ليعطيه الثمن فاسرع النبي ﷺ وأبطأ الأعراب فلعقو رجال يسامون الاعراب بالفرس ويزيد على السوم فنادى الاعراب النبي ﷺ ان كنت مبتاعا هذا الفرس فابنه والابنة فقال له

التي عليه السلام . أوليس قد ابتعته منك ؟ قال الاعرابي : والله ما بعتك هلم شهيدا يشهد
أني بابتعك قال خزيمة : أنا أشهد أنك بايعته فأقبل النبي عليه السلام يقول : بم تشهد ؟ قال :
بصدقك لجمل التي عليه السلام شهادة خزيمة شهادة رجلين . ومن طريق حماد بن سبرة
عن أبي جعفر عن عمارة بن خزيمة بن ثابت نحوه وزاد فيه فردها رسول الله عليه السلام وقال :
اللهم أنت كان كذب فلا تبارك له فيها فاصبحت شاصية برجلها (١) قالوا : (٢) فهذا
رسول الله عليه السلام قد ابتاع ولم يشهد .

قَالَ يَوْمَئِذٍ : هذا لاحجة لهم فيه لوجوه : أولا انه خبر لا يصح لانه راجع
الى عمارة بن خزيمة وهو مجهول ، والثاني أنه لو صح لما كانت لهم فيه حجة لانه ليس
فيه ان الامر تأخر مقدار مدة يمكن فيها الاشهاد فلم يشهد عليه السلام وانما فيه أن
رسول الله عليه السلام ابتاع منه الفرس ثم استتبعه ليوفيه الثمن فأسرعه عليه السلام وأبطأ
الاعرابي والبيع لا يتم الا بالثمن بالابدان فقارقه النبي عليه السلام ليتم البيع والا فلم
يكن ثم بعد وانما يجب الاشهاد بعد تمام البيع وصحته لأقبل أن يتم ، والثالث أنه حتى
لو صح لهم الخبر وهو لا يصح ثم صح فيه انه عليه السلام ترك الاشهاد وهو قادر عليه
بعد تمام البيع وهذا لا يوجد أبدا فليس فيه انه كان بعد نزول الآية ونحن نقر بأن
الاشهاد انما وجب بنزول الآية لأقبل نزولها ولا يجوز ترك يقين حكم الله عز وجل بظن
كاذب لا يحل القطع به فبطل تعلفهم بهذا الخبر جملة .

قَالَ يَوْمَئِذٍ : وعهدنا بهم يقولون : بخلاف هذا الخبر لان جميعهم يقول : لا يحكم
الحاكم نفسه . وفي المسند من طريق هذا الخبر أنه حكم عليه السلام لنفسه ، فنحن نجائب
الدين نأمرهم الحكم بخبر فيما ورد فيه واحتجاجهم به في ما ليس منه فيه أثر . ولانص .
ولا دليل . فان قالوا : أخذنا بالمرسل في أنه عليه السلام ردّها قلنا : وما الذي جعل
المرسل من هذا الخبر أقوى من المسند ، ثم ليس في المرسل أنه عليه السلام ردّها لوجوب
الحكم بردها بل قديهما عليه السلام له كما أخبر عن نفسه المقدسة أنه لا يسأله أحد
ما لا تطيب به نفسه فيعطيه اياه الالم يبارك له فيه فهذا حسن واعطاء حلال والدعاء عليه
بالمقربة لكذبه ولا يجوز غير ذلك لو صح الخبر [فكيف وهو لا يصح] (٣) أصلا
لانه لا يحل لمسلم أن يظن برسول الله عليه السلام أنه أطلق يد الفاسق على حرام وهو يعلمه
حراما اذا كان يكون معينا على الاثم والعدوان . وعلى أخذ الحرام عمدا وظلما

(١) أحمد اضعف رجلها وهو عيب واضح (٢) في النسخة رقم ١٤ « قالوا » (٣) قوله
فكيف هو لا يصح ، سقط من النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية والظاهر حذفه .

والله تعالى يقول: (ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) ومن نسب هذا إلى رسول الله ﷺ قد خرج عن الإسلام وعهدنا بالحنيفيين لا يستحيون من مخالفة الخبر الثابت في أن رسول الله ﷺ حكم باليمين مع الشاهد لأنه بزعمهم خلاف ما في القرآن وردوا الخبر الثابت في تفریب الزانی سنة لأنه زيادة على ما في القرآن وقالوا: لا تأخذ بخبر الواحد إذا كان زائداً على ما في القرآن وفضلوا هذا كله في جلد المحسن مع الرجم ثم لا يبالون هنا بالأخذ بخبر ضعيف لا يصح مخالف بزعمهم لما في القرآن فكيف ولو صح لما كان فيه خلاف للقرآن على ما ينه؟ والله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد: وقد زاد بعضهم في الهند والتخيل فأتوا بأخبار كثيرة صحاح كونه عليه السلام سودة عمره مائة وثلاثين ساعة من شمره كابتياعه البكر من عمره . والجل من جابر ، وابتياح بريرة . وابتياح صفية بسعة أرؤس . والعبد بالعدين والثوب بالثوبين إلى الميسرة ، وكل خبر ذكر فيه أنه عليه السلام باع أو ابتاع قالوا : وليس فيها ذكر الاشهاد (١) ، وكل ذلك لا متعلق لهم بشئ منه لأن جميعها ليس بشئ منها أنه عليه السلام لم يشهد ولا أنه أشهد ، ووجدنا أكثرها ليس فيها ذكر ثمن فيلزمهم على هذا أن يجيزوا البيع بغير ذكر ثمن لأنه مسكوت عنه كاسكت عن ذكر الاشهاد وليس ترك ذكر جميع الأحكام في كثير من الاخبار بمسقط لما كان قوله تعالى : (كلوا واشربوا) ليس فيه إباحة محرم من الماء كل . والمشارب بل النصوص كلها مضمومة بعضها إلى بعض مأخوذة بما في كل واحد منها وان لم تذكر في غيره منها وما عدا هذا فساد في العقل وافساد للدين : ودعاوى في غاية البطلان ، وأيضا فانهم مهما خالفونا في وجوب الاشهاد : والكتاب فانهم يجمعون معن على أنهما فعل حسن مندوب اليه ، فان كان السكوت عن ذكر الاشهاد في هذه الاخبار دليلا على سقوط وجوبه فهو دليل على سقوط اختياره لأنه عليه السلام لا يترك الأفضل في جميع أعماله للأدنى . ومن عجائبهم احتجاجهم بهذه الآية . يعني الحنفيين والمالكيين - في مخالفتهم السنة في أن لا يسع بين المتابعين إلا بعد التفرق فقالوا : قال الله تعالى : (وأشهدوا إذا تبايعتم) ولم يذكر التفرق ، ثم أبطلوا حكم هذه الآية بأخبار أخر ليس فيها ذكر الاشهاد ، وهذا باب يطول بلوصح جميع الدين أوله عن آخره لأنهم لا يعمدون نصوصا أخر لم يذكر فيها ما في تلك الأحاديث فيطولون لذلك أحكامها ، وهكذا أبدا كل ما ورد نص لم يذكر فيه سائر الأحكام وجب بطلان ما لم يذكر فيه ثم يطول حكم ذلك النص أيضا لأنه لم يذكر أيضا في نص

آخر ، وهذه طريق من سلكها فلم يرد على أن أثبت فساد دينه وقلة حياته وضعف عقله ونموذائه من التخلفان . فان قالوا : هذا ما تعظم به البلوى ولو كان واجبا ما خفى (١) على كثير من العلماء قلنا : حكم موقع هذا في اخبار الأحاد أترون هذا يسوغ لكم في القرآن الذي لم يبق من لم يعلمه ؟ وعلاقتكم هذا لا تحكم في قول من قل منكم : لا يتم البيع إلا بالتسليم المبيع وهذا أمر تعظم به البلوى ولا يعرفه أكثر الناس وفي قول من قال منكم : لا يتم البيع إلا بالتفرق ، وهذا أمر تعظم به البلوى ولا يعرفه كثير من الناس ، وفي قول من قال منكم : بعهدة الرقيق في السنة والثلاث . وبالجوائح في الفجار وهي أمور تكثر بها البلوى ولا يعرفها غير القائلين بذلك منكم فظهر التحكم بالباطل في أفواههم واستدلوا لهم وبالله تعالى التوفيق . وانما قلنا : انما ترك الاشهاد . والكتاب قد عصى الله تعالى والبيع تام فالمعصية لغلافه أمر الله تعالى بذلك ، وأما جواز البيع فلان الاشهاد والكتاب عملان غير البيع وانما أمر الله تعالى بهما بعد تمام البيع وصحته فاذا تم البيع لم تبطل معصية حدث بعده ولكل عمل حكمه : (فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره من يعمل مثقال ذرة شرا يره) •

١٤١٦ مَسْأَلَةٌ ولا يجوز البيع الا بلفظ البيع . أو بلفظ الشراء . أو بلفظ التجارة . أو بلفظ يعبر به في سائر اللغات عن البيع ، فان كان الثمن ذهبا أو فضة غير مقبوضين لكن حالين أو إلى أجل مسمى جاز أيضا بلفظ الدين أو المداينة ولا يجوز شيء من ذلك بلفظ الهبة . ولا بلفظ الصدقة . ولا بشئ غير ما ذكرنا أصلا .

برهان ذلك قول الله تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربا) وقوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم) وقوله تعالى : (وإذا نيايتهم بدین إلى أجل مسمى فكتبوه) فصح أن ما حرم الله تعالى فهو حرام وما أحل فهو حلال ، فمضى أخذ مال بغير الاسم الذي أباح الله تعالى به أخذه كان باطلا بنص القرآن • وصفة البيع والربا واحدة والعمل فيهما واحد وانما الفرق بينهما الاسم فقط انما هما معاوضة مال بمال أحدهما حلال طيب والآخر حرام خبيث كبيرة من الكبائر قال تعالى : (وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال : انفضوني بأسماء هؤلاء ان كنتم صادقين قالوا : سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا) وقال تعالى : (ان هي الا أسماء سميتوهما أنتم وآباؤكم ما تزلوا بها من سلطان) فصح أن الاسماء كلها توقيف من الله تعالى لاسماء أسماء أحكام الشريعة التي لا يجوز فيها الاحداث ولا تعلم الا بالنصوص ولا خلاف بين الحاضرين منا ومن خصوصنا في ان امرأ لو قال لآخر :

أقرضني هذا الدينار وأضيق ديناراً إلى شهر كذا ولم يحدو قفاه حسن، وأجره وبر .
وعندنا ان قضاء دينارين أو نصف دينار فقط ورضي كلاهما لحسن ، ولو قال له : بئني
هذا الدينار بدينار إلى شهر ولم يسم أجلا فانه ربا . وإثم . وحرام . وكبيرة من
الكبائر . والعمل واحد وانما فرق بينهما الاسم فقط ، وكذلك لو قال بجل لامرأة : أبيع
لي جماعك متى شئت ففعلت ورضي ولها كان ذلك زنا . وقع يبيع الدم في بعض
المواضع ، ولو قال لها : أنكحيني فسك ففعلت ورضي ولها كان حلالا وحسنا . وبراء
وهكذا عندنا في كل شيء ، وأما لفظ الثرى فلداروينا من طريق البخاري ناعلي بن عياش
نا أبو غسان محمد بن مطرف حدثني محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله [رضي الله
عنهما] (١) « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قل : رحم الله امرأ سمعا إذا باع وإذا
اشتري وإذا اقتضى » .

١٤١٧ مَسْأَلَةٌ وكل متبايعين صرفا أو غيره فلا يصح البيع بينهما أبدا وإن
تقابضا السلفة والتمن مالم يتفرقا بآبائهما من المكان الذي تعاقدوا فيه البيع ولكل واحد
منهما إبطال ذلك العقد أحب الآخر مكره ولو بقيا كذلك دهرهما الآن يقول أحدهما
للاخر : لا تبال أيهما كان القاتل بعد تمام التعاقد : اختر أن تمضي البيع أو أن تبطله فإن
قال : قد أمضيته فقد تم البيع بينهما تفرقا أو لم يتفرقا وليس لهما ولا لأحدهما فسخه
الابيب ومضى مالم يتفرقا (٢) بآبائهما ولاخير أحدهما الآخر فالبيع باق على ملك
البائع كما كان والتمن باق على ملك المشتري كما كان ينفذ في كل واحد منهما حكم الذي هو
على ملكه لاحكم الآخر .

برهان ذلك قول النبي ﷺ الذي رويناه من طريق البخاري نا أبو النعمان - هو
محمد بن الفضل غارم - نا حامد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : قال
رسول الله ﷺ : « البيعان بالخيار مالم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر وريما
قال : أو يكون بيع خيار » (٣) . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن علي بن حرب أنا
عمر بن الواح عن اسماعيل - هو ابن جعفر - عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله
ﷺ : « المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا الآن يكون البيع كان عن خيار فإن كان البيع
كان (٤) عن خيار فقد وجب البيع » .

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٢١ (٢) في التسخير رقم ١٦ . وأما ما لم
يتفرقا (٣) هو في صحيح البخاري ج ٣ ص ١٣٤ (٣) لفظ « كان » سقط من سنن
النسائي ج ٧ ص ٢٤٨

قال أبو محمد هذا بين أن الخيار المذكور انما هو قول أحدهما للآخر : اختر
لاعقد البيع على خيار مدة مساواة لانه قال عليه السلام : ان كان البيع عن خيار فقد وجب
البيع وهذا خلاف حكم البيع المعقود على خيار مدة عند القائلين به . ومن طريق يحيى
ابن سعيد القطان نا عبد الله بن عمر (١) أخبرني نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ
قال : « كل يمين لا بيع بينهما حتى يتفرقا أو يكون خيارا » وهكذا رواه هشيم عن يحيى بن سعيد
الأنصاري عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه لا بيع بينهما ، وهكذا رواه عن
إسماعيل بن جعفر . وسفيان الثوري . وشعبة كلهم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن
رسول الله ﷺ « لا بيع بينهما حتى يتفرقا » . ومن طريق مسلم ناقتية بن سعيد عن الليث
ابن سعد حدثه عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال : « اذا تباع الرجلان فكل
واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا و كانا جميعا أو يغير أحدهما الآخر فان خير أحدهما
الآخر فبايعا على ذلك فقد وجب البيع وان تفرقا بعد أن تابعا ولم يتركوا واحد منهما
البيع فقد وجب البيع » (٢) .

قال أبو محمد : هذا الحديث يرفع كل اشكال . ويبين كل اجمال . ويصلح التأويلات
المكتوبة التي شغب بها المخالفون . ومن طريق محمد بن عبد الملك بن أين نا محمد بن
إسماعيل الترمذي نا الحيدى ناسفيان بن عيينة نا ابن جريج قال : أُمي على نافع في ألواحى
قال : سمعت عبادة بن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ : « اذا تباع المتبايعان البيع
فكل واحد منهما بالخيار من يمه مالم يتفرقا أو يكون يمه ماعن خيار » قال نافع :
فكان ابن عمر اذا تباع البيع فاراد أن يجهله متى قليلا ثم رجع . ومن طريق مسلم نا محمد
ابن المنى . وعمر بن علي قال ابن المنى : نا يحيى بن سعيد القطان وقال عمرو بن علي : نا
عبد الرحمن بن ممدى ثم اتفق يحيى . وعبد الرحمن كلاهما عن شعبة عن قتادة عن أبي
الخليل - هو صالح بن أبي مريم - عن عبادة بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد
المطلب عن حكيم بن حزام عن النبي ﷺ : « قال لييمان بالخيار مالم يتفرقا فان صدقا وينا
بورك لهما في يمه وان كذبا وكنا محق بركة يمه » . وروياه أيضا من طريق ممام
ابن يحيى - وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة باسناده . ومن طريق أبي التياح عن عبادة بن
الحارث باسناده ، وهذه أسانيد متواترة متظاهرة منتشرة توجب العلم الضروري .
ومن طريق أبي داود السجستاني نا مسدد نا حماد بن زيد عن جميل بن مرة عن

(١) في النسخة رقم ١٤ . عباد الله بن عمير . وهو غلط (٢) هو في صحيح مسلم ج ١

أبي الوضى قال : غزو نخوة لنا فزلا منزلا فباع صاحب لنا فرسا لتلائم أمانا قبة يومها وليتهما فلما أصبحا من الند حضر الرجل (١) فلم الى فرسه ليسرجه قدم فاقى الرجل ليأخذه بالبيع فأتى أن يدفعه اليه فقال له : فنى ويحك أبو رزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فأتيا أبا رزة فأتى ناحية المعسكر قال له : هذه قصبة قال : أترضيان أن أفضى بينكما بقضاي رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ : «اليعان بالخيار مالم يفرقا» قال هشام بن حسان . قال جميل بن مرثد قال أبو رزة . ما أراكا افرقتما .

قال أبو محمد : أبو الوضى . - هو عباد بن نسيب تابعي ثقة - سمع علي بن أبي طالب . وأبا هريرة وأبا رزة ، فهو لأعن رسول الله ﷺ ثلاثة من الصحابة ، وعنه الأئمة من التابعين ومن بعدهم . ناعمد بن سعيد بن عمر بن نبات قال : ناعمد الله بن محمد بن قاسم القلمي نا محمد بن أحمد الصراف ينفذ نا بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عمير الاسدي ناعمد الله بن الزبير الحميدى ناسفيان . هو ابن عينة نا بشر بن عاصم الثقفى قال سمعت سعيد ابن المسيب يحدث عن أبي بن كعب قال : إن عمر بن الخطاب . والعباس بن عبدالمطلب تحا كماله في دار للعباس إلى جانب المسجد أراد عمر أخذها ليزيدها في المسجد فأتى العباس فقال لهما أتى : لما أرسلنا بنا . بيت المقدس كانت أرضه لرجل فاشتراهاته سليمان فلما اشتراها قال له الرجل : الذى أخذت منى خير أم الذى أعطيتى قال سليمان بل الذى أخذت منك قال : فأتى لأجيز البيع فردّه فزاده ثم سأله فآخيره فأتى أن يجيزه فلم يزل يزیده ويشترى منه فبأسه فيخيره فلا يجيز البيع حتى اشتراهاته بحكمه على أن لا يسأله فاحتكم شيئا كثيرا فقاما ظمه سليمان فأوحى الله اليه ان كنت انما تعطيه من عندك فلا تسله وان كنت انما تعطيه من رزقنا فأعطه حتى يرضى بها قضى بها العباس . وروينا من طريق البخارى قال الليث . - هو ابن سعد . - حدثني عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه (٢) قال : بعث من أمير المؤمنين عثمان مالا بالوادى بمال له بخير فلما تابعا رجعت على عتبى حتى خرجت من يده خشية أن يرادى البيع (٣) وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يفرقا (٤) . ومن طريق الليث أيضا عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : قال عبد الله بن عمر : كذا

(١) أى آن وقت الرجل للجيش (٢) سقط لفظ . عن أبيه . من صحيح البخارى ج ٣ ص ١٣٧ (٣) أى يطلب استرداده (٤) فى السنة رقمها ١٦٦ . مالم يفرقا . وما هنا موافق لصحيح البخارى

إذا تبيننا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يتفرق المتبايعان فتبايعت أنا وعثمان بن عفان
فبعته مالا لا بالوادي بمال له بخير فلما بايعته طفقت أنكص على عقي التهقري خشيته
أن يرادني عثمان البيع قبل أن أفارقه • فهذا ابن عمر يخبر بأن هذا مذهب الصحابة وقولهم
ومذهب عثمان بن عفان لأنه خشي أن يراده البيع قبل التفرق بالآبدان، فلو لم يكن ذلك مذهب
عثمان ما عاف ابن عمر ذلك منه ويخبر بأن ذلك هو السنة • وروينا ذلك أيضا عن أبي هريرة .
وأبي زرة عن عمرو بن جرير . وطاوس كازروينا عن عبد الرزاق نا سفيان الثوري عن
أبي عتاب عن أبي زرة أن رجلا ساءمه بفرس له فلما بايعه خيره ثلاثا ثم قال : اختر
غير كل واحد منهما صاحبه ثلاثا ، ثم قال أبو زرة : سمعت أبا هريرة يقول : هذا
البيع عن تراض ، فهذا عمر . والعباس يسمعان أيا يقضى بتصوير البيع بعد عقده
فلا ينكران ذلك فصح أنهم كلهم قائلون بذلك ومعهم عثمان . وأبو هريرة . وأبو زرة .
وابن عمر . والصحابة يملقضى الله عنهم • ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عينة
عن سليمان الأحول سمعت طاوسا يحلف بالله ما التخير إلا بعد البيع • ومن طريق سعيد
ابن منصور نا عثيم أنا محمد بن علي السلي سمعت أبا الضحى يحدث أنه شهد شريحا اخضم
إليه رجلا نا اشترى أحدهما دارا من الآخر بأربعة آلاف فآوجبه الله ثم بداله في بيعها قبل
أن يفارق صاحبه قال : لا حاجة لي فيها قال البائع : قد بعتك وأوجبت لك فاختصما
إلى شريح قال شريح : هو بالخيار ما لم يتفرقا قال محمد بن علي : وشهدت الشعبي يقضى
بهذا • ومن طريق ابن أبي عمير نا جرير عن مغيرة عن الشعبي أن رجلا اشترى برذونا
فأراد أن يرده قبل أن يتفرقا فقضى الشعبي أنه قد وجب عليه فشهد عنه أبو الضحى أن شريحا
أقضى مثل ذلك فرده على البائع فرجع الشعبي إلى قول شريح • وروينا أيضا من طريق معمر
عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين أنه شهد شريحا يقضى بين المختصمين اشترى أحدهما
من الآخر فيما قال : أني لم أره وقال الآخر : بل قد رضيت فقال شريح : يتسكا
أنكا تصادرتما عن رضى بعد البيع أو خيار أو عينة بالله ما تصادرتما عن رضى بعد البيع
ولا خيار ، وهو قول هشام بن يوسف . وابنه عبد الرحمن ، وقال البخاري : هو قول
عطاء بن أبي رباح . وابن أبي مليكة ، وهو قول الحسن . وسعيد بن المسيب . والزهري .
وابن أبي ذئب . وسفيان الثوري . وسفيان بن عينة . والأوزاعي . والليث . وعبد
الله بن الحسن القاضى . والثاوى . وأبي ثور . وجميع أصحابه . وإسحاق بن راهويه .
وأحمد بن حنبل . وأبي عبيد . وأبي سليمان . ومحمد بن نصر المروزي . ومحمد بن جرير
الطبري . وأهل الحديث . وأهل المدينة كازروينا من طريق ابن أيمن نا عبد الله بن أحمد

ابن حنبل قال : قال أبي : بلغني عن ابن أبي ذئب أنه بلغه قول مالك بن أنس ليس اليعان بالخيار قال ابن أبي ذئب : هذا حديث موطأ بالمدينة يعني مشهورا .

قال أبو محمد : الا أن الأوزاعي قال : كل بيع فالتبايعان فيه بالخيار مالم يتفرقا بأبدانهما إلا بيوعا ثلاثة . المقسم . والشركا في الميراث يتقاومونه . والشركا في التجارة يتقاومونها ، قال الأوزاعي : وحد التفرق أن يغيب كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يراه ، وقال أحمد : كما قلنا إلا أنه لا يعرف التخيير ولا يعرف الالتفرق إلا بالبدان فقط ، وهذا الشعبي قد فسح فضاء بعد ذلك يرجع إلى الحق فشذعن هذا كله أبو حنيفة . ومالك . ومن قدهما وقالوا : البيع يتم بالكلام وإن لم يتفرقا بأبدانهما ولا خير أحدهما الآخر وغافلوا السنن الثابتة . والصحابة ، ولا يعرف لمن ذكر فانهم يخالف أصلا وما نلم لهم من التابعين سلفا إلا إبراهيم وحده كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم عن المغيرة عن إبراهيم قال : إذا وجبت الصفقة فلا خيار . ومن طريق ابن أبي شيبة ناوكيع ناسفان عن مغيرة عن إبراهيم قال . البيع جائز وإن لم يتفرقا ، ورواية مكفوفة موضوعة عن الحجاج بن أرطاة وكفي بسقوطا عن الحكم عن شريح قال : إذا كلم الرجل بالبيع وجب عليه البيع ، والصحيح عن شريح هو موافقة الحق كما أوردنا قبل من رواية أبي الضحى . وابن سيرين عنه ، ولم يروى أن قول إبراهيم ليخرج على أنه عن كل صفقة غير البيع لكن الاجارة . والتكاح . والمهات فهذا يمكن لأنهم لم يذكر البيع أصلا فخلصوا بلاسلف ، وقوله : البيع جائز وإن لم يتفرقا صحيح وما قلنا : أنه غير جائز ولا قال ، هو : أنه لازم وإنما قال : أنه جائز .

قال أبو محمد : وموهوا بتوهمات في غاية الفساد منها أنهم قالوا : معنى التفرق أي بالكلام قلنا : لو كان كما يقولون لكان موافقا لقولنا وغافلوا قولكم لأن قول التابعين آخذ بهشرة فيقول الآخر : لا ولكن بعشرين لاشك عند كل ذي حس سليم أنهما متفرقان بالكلام فإذا قال أحدهما بخمسة عشر وقال الآخر : نعم قد بعته بخمسة عشر قالان اتفاقا ولم يتفرقا قالانوجب الخيار لهما اذ لم يتفرقا بنص الحديث فأذهبا كيف شتم من عارض الحق بليغ (١) واقضح ، وأيضا فنقول لهم : قولكم . التفرق بالكلام كذب ودعوى بلا برهان لا يحل القول بهما في الدين ، وأيضا فرواية الليث عن نافع عن ابن عمر التي أوردنا رافعة لكل شغب ومينة أنه التفرق عن المكان بالأبدان بولابد ، وقال بعضهم : معنى التبايعين مهنا انماهما (٢) التساومات كاسمى التبيع ولم يذبح وقال

(١) بلغ الرجل بلوجا وتبلغا أعي (٢) في النسخة رقم ١٤٤ انهما

فأما قال تعالى: (فلنن أجلهن) إنما أراد تدارين بلوغ أجلهن، وقال آخرون منهم: إنما أراد قوله عليه السلام: «مالم يتفرقا» إنما هو ما بين قول أحدهما قد بعتك سلفى هذه بدينار فهو بالخيار مالم يقل له الآخر قد بعتك ذلك وبين قوله لصاحبه قد ابعتك سلفى هذه بدينار فهو بالخيار مالم يقل له الآخر: قد بعتك بما بعتك، وقال آخرون: إنما هو ما بين قول القاتل بعتي سلفى بدينار فهو بالخيار مالم يقل له الآخر: قد بعتك وبين قول القاتل اشتري سلفى هذه بدينار فهو بالخيار مالم يقل له الآخر قد بعتك. والجواب هذه الأقوال كلها واضح مختصر وهو أن يقال: كذب قاتل هذا وأفك وأثم لأنه حرف كلام رسول الله ﷺ عن مواضع لا برهان أصلا لكن مطابقة ومجاهرة بالدعوى الباطل، فنأين لكم هذا القول؟ ومن أخبركم بأن هذا هو مراده عليه السلام؟ وأما قولكم: كما سمي النسيح ولم يبيع فاسمائه الله تعالى قط ذبحا ولا صاح ذلك أيضا قط عن رسول الله ﷺ، وأنا كما كنا قاتلنا ما هو قول مطلق عامي لاجبة فيه وإنما أطلق ذلك من أطلق مساعة أولاه حمل النليل عليه السلام السكين على حلقه وهذا فعل يسمى من فاعله ذبحا ومنابال عن هذه التسمية لأنهم يأت بها قط قرآن ولا سنة فلا يقوم بها حجة في شيء أصلا. وأما قوله تعالى: (فلنن أجلهن) فصدق الله تعالى وكذب من قال: أنه تعالى أراد المقاربة حاشى الله من هذا، ولو كان ما ظنوه لكان الإمساك والرجمة لا يجوز إلا اقرب بلوغ الأجل لا قبل ذلك وهذا باطل بلا خلاف. وتأويل الآية موافق لظاهر ما لا كذب ولا تزويد وإنما أراد تعالى بلا شك بلوغ المطلقات أجل العدة يكونن فيها من دخلن إياها إلى أثر الطلاق إلى خروجهن عنها وهذه المدة كلها للزوج فيها الرجعة والإمساك بلا خلاف أو التقادى على حكم الطلاق، وحتى لو صح لهم ما أطلقوا فيه الباطل لكان لا متعلق لهم به لأنه ليس (١) إذا وجد كلام قد صرف عن ظاهره بدليل وجب أن يصرف كل كلام عن ظاهره بدليل، وفي هذا إفساد التفاهم والمقول والشريعة كلها، فكيف ورواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي عليه السلام قال: «كل يمين لا يبع بينهما حتى يتفرقا» فاضح لهذا الكذب كله وبطلان تخصيص بعض من يقع عليه اسم يبع من سائر من يقع عليه هذا الاسم، وقالوا: هذا التفرق المذكور في الحديث هو مثل التفرق المذكور في قوله تعالى: (وإن يتفرقا يغفر الله كلا من سمع) قلنا: نعم بلا شك وذلك التفرق المذكور في الآية تفرق بالقول يقتضى التفرق بالابتن ولا بد وأن التفرق المذكور في الحديث كذلك أيضا تفرق بالقول يقتضى التفرق

بالأبدان ولا بدوأتهم تحولون: إن التفرق المرامي فيما يحرم به التصرف أو يصح إتمامه
تفرق بالأبدان فلا ظم على هذا منها : إن التفرق المذكور في هذا الخبر هو أيضا تفرق
الأبدان لولا التحكم البارز حيث تهون بموهو يقول الله تعالى: (إلا أن تكون تجارة عن
تراض منكم) فأباح تعالى الأكل بعد التراضي قالوا: وهذا دليل على صحة الملك بالعقد
قال أبو محمد: الذي أمانا بهذا الآية هو الذي من عنده ندرى ما هي التجارة المباحة
لنا ما حرم علينا وما هو التراضي الناقل للملك من التراضي الذي لا ينقل الملك؟ ولولا لم
نعرف شيئا من ذلك، وهو الذي أخبرنا أن المقدليس يما ولا هو تجارة ولا هو تراضيا
ولا ينقل ملكا إلا حتى يستضيف إليه التفرق عن موضعها أو التخيير فهذا هو البيع .
والتجارة . والتراضي لما ظنه أهل الجبل بأرائهم بلا برهان لكن بالدعوى الفاسدة،
واحتجوا بقول الله تعالى: (أو فوا بالعقود) وهذا حق الآن الذي أمرنا به على لسان نبيه
هو تعالى الأمر لرسوله عليه السلام أن يخبرنا أنه لا يصح هذا العقد ولا يتم ولا يكون عقدا
إلا بالتفرق عن موضعها أو بأن يغير أحدهما الآخر بعد التعاقد ولا يلزم الوفاء بذلك
العقد وهم يجمعون معنا على أنه لا يلزم أحدا الوفاء بكل عقد عقده بل أكثر العقود حرام
الوفاء بها كمن عقد على نفسه أن يربي أو أن يشرب الخمر نعم وأكثر العقود لا يلزم الوفاء
به بعدم وعدنا كمن عقد أن يشتري أو أن يبيع أو أن يفتي أو أن يرفق (١) أو أن ينشد شعرا
فصح يقينا أنه لا يلزم الوفاء بعقد أصلا إلا عقدا أتى النص بالوفاء به (٢) باسمه وعينه وم
يقولون - يعني الخفيفين - أن من باع آخر شيئا غابا وتعاقد اسقاط خيار الرؤية فإنه عقد
لا يلزم والمالكين يقولون: من ابتاع ثمرة واشترط أن لا يقوم بمجانعة عقد ذلك على
نفسه فإنه عقد لا يلزم فأين احتجاجهم بقول الله تعالى: (أو فوا بالعقود) ؟ فإن قالوا: هذه
عقود قامت الأدلة على أنه لا يلزم الوفاء بها قلنا : وعقد البيع عقد تقدم البرهان حقا على
أنه لا يلزم الوفاء به إلا بعد التفرق بالأبدان أو بعد التخيير بخلاف الأدلة العائدة التي
خصصت بها ما خصصت من العقود المذكورة ، وموهو أيضا يقول الله تعالى: (واشهدوا
إذا تبايعتم) وإن الحياء القليل في وجه من احتج بهذه الآية في هذا المكان لوجهه ؛
أولها أنهم أول مخالف لهذه الآية فيأوردت فيه من وجوب الاشهاد فكيف يستحلون
الاحتجاج بانهم قد عصوا الله تعالى فيها وخالفوها ولم يروها حجة في وجوب الاشهاد
في البيع ؟ والثاني أنه ليس في الآية نص ولا دليل على بطلان التفرق المذكور في الخبر
ولا ذكر منه أصلا . والثالث أن نص الآية إنما هو إيجاب الاشهاد إذا تبايعنا والذبي

جاءنا بهذه الآية - ولو لآلم ندر ما لبيع المباح من المحرم البتة - هو الذي أخبرنا أنه لا بيع أصلاً إلا بعد التفرق عن موضعهما أو التخيير، فصح يقينا أن قول الله تعالى: (وأشهدوا إذا تباعتم) إنما هو أمر بالشهاد بعد التفرق أو التخيير الذي لا بيع بينهما أصلاً إلا بعد أحدهما وإن رغمت أنوف المخالفين؟ ثم هو ما يريد أن أخبرنا ثابتاً على قوله عليه السلام: «إذا ابتعت يما فلا تبعه حتى يقبضه» والقول فيه كالقول في الآية سواء سواء، لأنه لا بيع بينهما إلا بعد التفرق أو التخيير واللازم يتبع المبتاع أصلاً ولا يباع البائع البتة، ومثل من باع عبداً وله مال فآله للبائع ومثل من باع غنلاً قد أرت ثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع، ومثل النهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان، وإذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع، وأخبار كثيرة جاء فيها ذكر البيع والقول فيها كلها كما قلنا آخراً أن كل هذه الأحكام إنما وردت في البيع والذي أمر بمأصحه منها هو الذي أخبر وحكم وقال: أنه لا بيع بين المتبايعين ما كانا معا ولم ينفرا أو خير أحدهما الآخر فتبائن عصاه، والعجب أن أكثر هذه الأخبار هم مخالفون لما في نصوصها فلم ينفوا بذلك حتى أضافوا إلى ذلك غرور من أحسن الظن في أن أو هو مرم ما ليس فيه مائة شيء أصلاً، ولا فرق بينهم في احتجاجهم بكل ما ذكرنا في إبطال السنة الثابتة من أن لا بيع بين المتبايعين إلا بعد التفرق بالأبدان أو التخيير وبين من احتج بها في إباحة كل بيع لم يذكر فيها من الربا، والفرر، والحصاة، والملاسة، والمتابذة وغير ذلك بل هو كله عمل واحد نعوذ بالله منه، ومن عجائبهم احتجاجهم في هذا بالخبر الثابت من أنه لا يجزى ولد والد إلا أن يجمدهم ولو كافى شتره فيمتقه.

قال أبو محمد: ولو لأن القوم مستكثرون من الباطل، والخديعة في الإسلام من أغتر بهم لم يخف عليهم هذا التطويل بلا معنى ونعم الخبر صحيح وما اشترى قط أباه من لم يفارق بأمته يده ولا خيره بعد العقد ولا ملكه قط بل هو في ملك بأمته كما كان حتى يخيره المبتاع أو يفارقه يده لحين يتق عليه والأفلا بنص حكم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ «وذكروا أيضاً المسلوبون عند شروطهم» وهذا خبر مكذوب لأنه إنما رواه كثير بن زيد وهو ساقط ومن هودونه. أو مرسل عن عطاء، ثم لو صح لكان حجة لنا عليهم لأن شروط المسلمين ليست كل شرط بلا خلاف بل إنما هي الشروط المأمور بها أو المباحة باسمها في القرآن. وصحيح السنن، ولو كان ما هووا به لكان شرط الزنا، والقيادة، وشرب الخمر، والربا شروطاً لوازم وحاش لله من هذا الضلال، وقد صرح عن رسول الله ﷺ «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل كتاب

الله أحق بشرط الله أوثق» فشرط الله تعالى هو التفرق بالأبدان بعد العقد لبيع أو التخيير والا فلا شرط هناك يلزم أصلا ، وأعجب شيء احتجاج بعضهم بأن من باع يما على أنه ثابت بلا خيار أن الخيار ساقط .

قال أبو محمد : ليت شعري من واقعهم على هذا الجنون لا ولا كرامة بل لو أن متبايعين عقدا يعمدا على اسقاط الخيار الواجب لمقابل التفرق بأبدانها وقبل التخيير لكان شرطا ملوما وعقدا فاسدا وحكم ضلالا لانهما اشترطا ابطال ما أنبت الله تعالى ورسوله ﷺ وهو هو أيضا بأن قالوا : لما كان عقدا النكاح . وعقدا الطلاق . وعقدا الاجارة والنخل . والمتى . والكتابة تصح ولا يراعى فيها التفرق بالأبدان وجب مثل ذلك في البيع . قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لا جامعهم منعنا على أن كل حكم من هذه التي ذكرها له (١) أحكام وأعمال مخالفة لسايرها لا يجوز أن يجمع بينهما فيه ، فالبيع يتقل فيه ملك ورقعة المبيع وثمنه وليس ذلك في شيء من الأحكام التي ذكرها ، والنكاح فيه اباحة فرج كان محرما بغير ملك وقبة ولا يجوز فيه اشتراط خيار أصلا ولا تأجيل عوم يجوزون الخيار المشروط في البيع والتأجيل ولا يرون قياس أحدهما على الآخر في ذلك جائزا ، والطلاق تحريم فرج محل اما فوقه واما الى مدة بغير قتل ملك ولا يجوز فيه اشتراط خيار بمدايقه أصلا بخلاف البيع ، والاجارة إباحة منافع بعوض لا تملك به الرقعة بخلاف البيع ويجوز في الحر بخلاف البيع وهي الى أجل ولا بد إما معلوم واما مجهول ان كان في عمل محدود بخلاف البيع ، والنخل طلاق بمال لا يجوز فيه عديم خيار مشروط بخلاف البيع . والمتى كذلك . والكتابة ، فظهر سخف قياسهم هذا وانه هوس وتخليط . وكم قصة لم في التخيير في الطلاق أوجبوا فيه الخيار مادامافي مجلسهما وقطعوه بالتفرق (٢) بأبدانها حيث لم يوجه قط رب العالمين . ولا رسوله عليه السلام . ولا قول صاحب ولا معقول . ولا قياس شبه بل لكن بالأراء الفاسدة ؟ ثم أبطلوه حيث أوجه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فتحمد الله تعالى على السلامة بما ابتلام به هؤلاء بعضهم : التفرق بالأبدان في الصرف قبل القبض يطل العقد فنالح أن يكون ما يطل العقد هو الذي يثبت .

قال علي : وهذا كلام في غاية القساد ولا نكر هذا إذا جاء به النص قد وجدنا النقد (٣)

(١) في النسخة رقم ١٦ « لما » (٢) في النسخة رقم ١٤ « بالتفرق » (٣) في النسخة

رقم ١٦ « التفرق »

وترك لأجل يفسد السلم عندهم ويصح البيع الذي يقع فيها الربا حتى لا تصح إلا به فكيف والمعنى فيهما ما الفرق بينهما واحد؟ وهو أن المتصارفين لم يملكا شيئا ولا تابعا أصلا قبل التقاض، وكل متبايعين فلم يتم بينهما بيع أصلا قبل الفرق أو التخيير متصارفين كانوا وغير متصارفين، فإن تفرق كل من ذكرنا بأبدانهم قبل ما يتم به البيع فن كان عقد عقدًا أبيع له ثم له بالفرق ومن كان لم يعقد عقدًا أبيع له فليس ههنا شيء يتم له بالفرق، وقالوا أيضا متعقبن لكلام رسول الله ﷺ رادين عليه: المتبايعان إنما يكونان متبايعين ملذما في حال العقد لا بعد ذلك كالمتضاربين والمتقاتلين (١)، وفي الحال أن يكونا متبايعين متفاسخين معاه

قال أبو محمد: وهذا كلام من لا عقل له ولا علم ولا دين ولا حياة لأنه سفسطة بارد قوتهم فإن المتبايعين لا يكونان متبايعين إلا في حين تعاقدما لكن عقدهما بذلك ليس بشيء ولا يتم إلا بالفرق أو التخيير بعد العقد كما أمر من لا يحرمهم أحدا لا باتباعه أو بحرية يفرهما أن كان كتابا وهو صاغره ومن طرف نوادرهم احتجاجهم في معارضة هذا الخبر بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: اليمان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارقة خشيته أن يستقله، قالوا:

فلا استقالة لا تكون إلا بعد تمام البيع وصحة انتقال الملك.

قال علي: قبل كل شيء، فهذا حديث لا يصح ولست بمن يحتج لنفسه بما لا يصح وقد أعاذنا الله تعالى من ذلك ولو صح لكان موافقا لقولنا إلافى المنع من المفارقة خوف الاستقالة فقط فلنا قول به لأن الخبر المذكور لا يصح ولو صح قلنا بما فيه من تحریم المفارقة على هذه التية وليست الاستقالة المذكورة في هذا الخبر ما ظن هؤلاء الجهال وانتهى فسخ التادم منها لبيع رضى الآخر أم كره لأن العرب تقول استقلت من علي واستقلت ما لقت عني إذا استدركه، والبرهان على صحة قولنا هذا وعلى فساد تأويلهم وكذبهم أن المفارقة بالأبدان لا تمنع من الاستقالة التي حلوا الخبر عليها بل هي (٢) يمكنه أبدا ولو بعد عشرات أعوام فكان الخبر على هذا المعنى لهو لا حقيقة ولا فائدة، فصح أنها الاستقالة التي تمنع منها المفارقة بلا شك وهي التفرق بالأبدان الموجب لبيع المانع من فسخه ولا بد لا يمكن غير هذا ولا يحتل لفظ الخبر معنى سواء البتة؛ فصار هذا الخبر قتلا عليهم على قتل لانهم مسمومة وخالفوا ما فيه وأباحوا له مفارقه خشي أن يستقله أولم يخش.

قال علي: هذا كل ما هو عليه وكله عائد عليهم ومبني تخالذ عليهم (٣) وقفة فهمهم

(١) في النسخة الحلية والمتقابلين (٢) في النسخة رقم ١٦، اذ هي (٣) في النسخة

ونحن ان شاء الله تعالى نذكر ما هو اقوى شبهة لهم وبين حكم التعلق به لمن عسى أن يفعل ذلك والله تعالى التوفيق • روينا من طريق البخاري قال : وقال الحميدي عن سفيان بن عيينة نا عمرو عن ابن عمر [رضي الله عنهما قال : (١)] وكناس النبي ﷺ في سفر فكنت على بكر صعب لعمر فكان يظنني فيتقدم أمام القوم فيجره عمرو ويره [ثم يتقدم فيجره عمر ويره] قال النبي ﷺ لعمر : بعني قال : هو لك يا رسول الله قال : بعني فباعه من رسول الله ﷺ فقال [النبي ﷺ] : هو لك يا عبد الله بن عمر تصنع بماشئت • قالوا : فهذا بيع صحيح لا تفرقه فيه وعبه لما ابتاع عليه السلام قبل التفرق بلا شك •

قال أبو محمد : هذا خبر لاجحة لهم فيه لوجه • أولها أنه وان لم يكن فيه تفرق فقد يكون فيه التخيير بعد العقد وليس السكوت عنه مانع من كونه لان صحة البيع تقتضيه ولا بدولم يذكر في هذا الخبر ثمن أيضا فينبغي لهم أن يجيزوا البيع بغير ذكر ثمن أصلا لانهم يذكر فيه ثمن ، فان قالوا : لا بد من الثمن بلا شك لان البيع لا يصح الا به قنا : ولا بد من التفرق أو التخيير لان البيع لا يكون يما ولا يصح أصلا إلا باحدهما ولا فرق بينهم في احتجاجهم بهذا الخبر في اسقاط حكم ما لم يذكر فيه من التخيير بعد العقد وبين من احتج به في البيع بالمحررات لانهم يذكر فيه ثمن أصلا وهذه هبة لما ابتاع قبل القبض بخلاف رأى الخنفيين فهو حجة عليهم • وكذلك القول في الاشهاد سواء سواء • والوجه الثاني أنه (٢) حتى لو صح لهم أنهم يكن في هذا البيع تخيير ولا اشهاد أصلا - وهو لا يصح أبدا - فن لم أن هذه القصة كانت بعد قول رسول الله ﷺ : كل بيع لا بيع بينهما حتى يتفرقا أو يخير أحدهما الآخر ؟ وبعد أمر الله تعالى بالاشهاد ، ومن ادعى علم ذلك فهو كذاب أفك يتبو • ان شاء الله تعالى مقدمه من النار لكذب علي رسول الله ﷺ ، فان كان هذا الخبر قبل ذلك كله فنحن نقول : ان البيع حينئذ كان يتم بالعقد وان لم يتفرقا ولا خيرا أحدهما الآخر وان الاشهاد لم يكن لازما وانما واجب كل ما ذكرنا حين الامر به لا قبل ذلك ، وأما نحن فقطع بان رسول الله ﷺ لا يخالف أمره تعالى ولا يفعل ما نهى عنه أمته هذا امالا شك فيه عندنا ومن شك في هذا أو أجاز كونه فهو كافر متفرقا الى الله تعالى بالبراءة منه ، وكذلك قطع بان علي السلام لو نسخ ما أمرنا به لينة حتى لا يشك عالم بسته في أنه قد نسخ ما ثبت ما ثبت به لوجه غير هذا - وأعوذ بالله - لكان دين الاسلام قلدا لا يدرى أحد ما يحرم عليه مما يحل لهما أوجب

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٣٦ (٢) سقط لفظ وانه من التسخير رقم ١٤

ربه تعالى على حاشية من هذا ، ان هذا هو الضلال المبين الذى يكذبه الله تعالى اذ يقول : (تيانا لكل شئ) هـ (ولتين للناس ما نزل إليهم) وقد تبين الرشد من الفنى والدين كله رشد وخلاف كل شئ منه غى ، فلم يتبين كل ذلك لكان الله تعالى كذبا والرسول عليه السلام لم يبين ولم يبلغ (١) والذين ذاهبا قاسدا ، وهذا هو الكفر المحض من اجاز كونه هـ والوجه الثالث أنهم يقولون : ان الراوى من الصحابة أعلم بما روى . وابن عمر هو راوى هذا الخبر وهو الذى كان لا يرى البيع يتم إلا بالتفرق بالأبدان فهو على أصلهم أعلم بما روى ، وسقط على أصلهم هذا تعليقهم بهذا الخبر جملة والحمد لله رب العالمين ، وقال بعضهم : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر ومن الغرر أن يكون لها خيار لا يدريان متى ينقطع .

قال أبو محمد : وهذا كلام قاسد من وجوه هـ أحدها أن العقد قبل التفرق بالأبدان . أو التخيير ليس بيعا أصلا لا بيع غرر ولا بيع سلامة كما قال عليه السلام : « أنه لا بيع بينهما ما كان معاه فوغير داخل في بيع الغرر المنهى عنه هـ والوجه الثاني انه ليس كما قالوا : من أن لها خيارا لا يدريان متى ينقطع بل أيها شاء قطعه قطعه في الوقت بأن يخير صاحبه فاما بمضي فتم البيع وينقطع الخيار واما بفسخه فيبطل حكم العقد (٢) وتماذبه . أو بأن يقوم بفارق صاحبه كما كان يفعل ابن عمر ، فظهر برد هذا الاعتراض على رسول الله ﷺ بالراى السخيف . والعقل الهجين هـ والوجه الثالث أنه لا يكون غررا شئ . أمر به رسول الله ﷺ لا هـ لا يأمر بما نهى عنه مما حاش لهن ذلك وإنما الغرر ما أجازة هؤلاء بآرائهم الفاسدة من مذهب الذين الذين لم يخلق في ضروع الفتن شهرا أو شهرين . وبيع الجزر المغيث في الأرض الذى لم يره انسى ولا عرف صفته ولا هو جزر أم هو معقون موسوس لاخير فيه . وبيع أحد ثوبين لا يدري أيهما هو المشتري . والمفاتي التى لم تخلق . والغائب الذى لم يوصف ولا عرف فهذا هو الغرر المحرم المفسوخ الباطل حقا ، فان ذكروا ما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن هاشم بن القاسم عن أيوب بن عتبة الجاهلي عن أبي كثير السجيمى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا من بيعها أو يكون بيعها بخيار » هـ

قال أبو محمد : وهذا عجب جدا لانه عليهم لو صح ، والتفرق من البيع لا يكون إلا بأحد امرين لا ثالث لهما إما بتفرق الأبدان فتم البيع حيث قد يتفرقان منه حيث لا قبل ذلك وإما أن يتفرقات بفسخه وإطلاه لا يمكن غير هذا ، فكيف وأيوب بن عتبة ضعيف لا ترضى الاحتجاج بروايته أصلا وان كانت لنا ، وأتى بعضهم بطامة تدل على رقة دينه .

(١) فى النسخة رقم ١٦٠ ولا يبلغه (٢) فى النسخة رقم ١٦٠ حكم البيع .

وضمف عله قال: معنى ما لم يفرقا كما أراد ما لم يفرقا كما يقال القوم: على ماذا افرقم؟ أي على ماذا انقسم فأراد على ماذا افرقنا عن كلامك.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وهذا باطل من وجوه. أولها أن هذه دعوى كاذبة بلا دليل ومن لكم بصرف هذا اللفظ إلى هذا التأويل؟ وما كان مكذبا فهو باطل. والثاني أن يقول: هذا هو النسخة بينه وبين الكلام إلى هذه أبدا ولا يصح مع هذه حقيقة ولا يجوز أحد عن أن يقول: كذلك في كل ما جاء عن القرآن والسنة، ونفسيل الرافض إذ يقولون: إن الجيت والطاغوت إنما هما انسانان بينهما وأن تدبحوا بقرة أنما هي فلاة بعينها. والثالث أن يقول لهم: فكيف ولو جاز هذا التأويل لكان ما رواه اليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ. إذا تابع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يفرقا وكان جيبا أو يخير أحدهما الآخر فإن خير أحدهما الآخر فبايعا على ذلك فهو جيب البيع وإن فرقا بعد أن تابعا ولم يترك واحد منهما البيع فهو جيب البيع. مكذبا لهذا التأويل الكاذب المدعى بلا دليل. ومينا أن الفرق الذي به يصح البيع لا يكون البتة على رغم أنوفهم إلا بعد التابع كما قال رسول الله ﷺ لا كاظن أهل الجبل من أنفق حال التابع ومع آخر كلامهما.

قال أبو محمد: وهذا مما خالفوا فيه طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف وهم يعظمون هذا وهذا ما خالفوا فيه جمهور العلماء. الرواية عن إبراهيم ثم جاء بعضهم بسج! وهو أنهم زادوا في الكذب فأثروا رواية رويتها من طريق عطاء أن عمر قال: البيع صفقة أو خيار، وروى أيضا من طريق الشعبي أن عمر وعز الحجاج بن أرمطة أن عمر قال: إنما البيع عن صفقة أو خيار والمسلم عند شرطه. ومن طريق الحجاج بن أرمطة عن محمد بن خالد بن الزبير عن شيخ من بني كنانة أن عمر قال: البيع عن صفقة أو خيار ولكل مسلم شرطه.

قال أبو محمد: من عجائب الدنيا ومن البرهان على البراءة من الحياء الاحتجاج بهذه الروايات في معارضة السنن وكلها عليهم لوجوه. أولها أنه ليس شيء منها يصح لأنها مراسلات. ومن طريق الحجاج بن أرمطة وهو هالك. عن شيخ من بني كنانة وما أدراك ما شيخ من بني كنانة؟ ليت شعري أهذا يحتجون إذا وقفوا في عرصة القضاء يوم القيامة؟ عياذك اللهم من التلاعب بالدين، ثم لو محت لما كان لهم فيها متعلق لأنه ليس في شيء منها إبطال ما حكم به الله تعالى على لسان رسوله ﷺ من أنه لا بيع إلا بعد الفرق أو التخير، وكلام عمر هذا لو سمعناه من عمر لما كان خلافا لقولنا لأن الصفقة ما صح من

البيع بالتفرق والخيار ماصح من البيع بالتخيير كما قال عليه السلام وحكم ان لا يبيع بين البيعين الا ان ينفرا أو يغير أحدهما الآخر فكيف وقد صح عن عمر مثل قولنا فضا؟ كما رويان من طريق مسلم ناقتية ثالث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذان قال: أقلت أقول: من يصطرف الدراهم قال طلحة بن عبيد الله [وهو عند عمر بن الخطاب] (١): أرنا ذهبك ثم جئنا إذ جاء خادمتنا نعطيك ورقك فقال له عمر: كلا والله لتعطيه ورقة أولتردن إليه درهمه (٢)، فهذا عمر يبيع له رد الذهب بعد تمام العقد وترك الصفقة، فان قيل: لم يكن تم البيع بينهما قلنا: هذا خطأ لأن هذا خبر رويناه من طريق مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذان النصري (٣) أنه أخبره أنه التمس صرفا بما تدينار قال: فدعا في طلحة بن عبيد الله تراوسنا (٤) حتى اصطرف مني وأخذ ذهبه قلبها (٥) في يده ثم قال: حتى يأتي غارني من الغابة وعمر يسمع فقال عمر: والله لا تخارقه حتى تأخذه فهذا يبان أن الصرف قد كان قد انعقد بينهما فصح أن عمر وبخضته طلحة وسائر الصحابة يرون فسخ البيع قبل التفرق بالأبدان، ثم لو صح عن عمر ما ادعوه ما كان قول له حجة مع رسول الله ﷺ ولا عليه، وكم قصة خالفوا فيها عمر ومعه السنة أو ليس معه؟ أول ذلك (٦) هذا الخبر نفسه فاتهمه رويوا عن عمر كاترى هو المسلم عند شرطه، وهم يطلون شروطا كثيرة جدا ونسوا خلاصهم لعمر في قوله: الماء لا ينجس شيء. وأخذ الصلقة من الزقيق من كل رأس عشرة دراهم أو ديناراً. وإيجابه الزكاة في ناض التيم. وتركه في الحرص في النخل ما يأكل أهله. والمسح على العمامة، وأزيد من مائة قضية فصار ههنا الظن الكاذب في الرواية الكاذبة عن عمر حجة في رد السنن فكيف هو قدرو ينأهذه الرواية نفسها من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن خالد بن محمد بن خالد بن الزبير أن عمر بن الخطاب قال: انه ليس يبيع الا عن صفقة وتخاير هكذا يرواوا العطف وهذا يخالف لقولهم. وموافق لقولنا وموجب أن عمر لم يبر البيع الا ما جمع العقد والتخيير سوى العقد، وقد ذكرناه عن عمر أيضا قبل من طريق صحيحة، فظهر فساد تلقمهم من كل جهة، وذكر بعضهم قول ابن عمر الثابت عنه: ما أدركت

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٥ (٢) في صحيح مسلم « ذهبه » والحديث مطول اختصره المصنف (٣) في النسخة الحلية « البصري » وهو تصحيف وما هنا موافق للموافق ما لا مالك ج ٢ ص ١٣٧ (٤) أي تجاذبنا (٥) في الموطأ « وأخذ الذهب بقلبها » والحديث مطول اختصره المصنف كما اختصر حديث مسلم المذكور قبله (٦) في النسخة رقم ١٦ « فأول ذلك »

الصفة حيا مجموعا فهو من المتاع رويناه من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري عن حمزة بن عديقه بن عمر عن أبيه .

قال أبو محمد : وهذان بمجانبتهم لأنهم أول مخالف لهذا الخبر فالخفيفون يقولون : بل هو من البائع مالم يره المتاع أو يسله إليه البائع . والمالكون يقولون : بل إن كان غائبا غيبة بعيدة فهو من البائع ، فمن أعجب عن يحتاج بخبر هو عليه لاله وبجاءه هذه المجاهرة ؟ وما في كلام ابن عمر هذا شيء . يخالف ما صح عنه من أن البيع لا يصح إلا بالتفرق بالابدان (١) قوله : ما أدركت الصفة إنما أراد البيع التام بلا شك . ومن قوله المشهور عنه : أنه لا يصح يتم البتة إلا بالتفرق بالابدان أو بالتخير بعد المقد .

قال علي : فظهر عظيم خشمهم في هذه المسألة وعظيم تناقضهم فيها وهم يقولون : إن المرسل كالمتد وبعضهم يقول : بل أقوى منه ويحتجون به إذا واقعهم ، وقد رويانا من طريق عبدالرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه « أن رسول الله ﷺ جعل الخيار بعد البيع » .

قال أبو محمد : وقد ذكرنا عن طاوس أن التخير ليس إلا بعد البيع وهم يقولون : الراوي أعلم بما روى . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا قاسم الجعفي عن أبيه عن ميمون ابن مهران قال رسول الله ﷺ : « البيع عن تراض والتخير بعد الصفة ولا يعمل لمسلم أن يفبن مسلما » فذان مرسلان من أحسن المراسيل مبطلان لقولهم الخيخ المعارض للسنن فإنهم عنه ؟ لكنهم يقولون مالا يفعلون كبر مقتا عند الله أن يقولوا : مالا يفعلون فعوذ بالله من مقتته . قال علي : وقد ذكرنا أن بعض أهل الجبل والسخف قال : هذا خبر جاء بالفاظ شتى فهو مضطرب . قال علي : وقد كذب بل ألفاظه كلها ثابتة منقولة قل التواتر إلى رسول الله ﷺ ليس شيء منها مختلفا (٢) أصلا لكنها ألفاظ يبين بعضها بعضا كما أمر عليه السلام ببيان وحى ربه تعالى .

١٤١٨ - مسألة : فلن قل : فعلا أوجبتم التخير في البيع ثلاث مرات ؟ لما رويتموه من طريق هشام الدستوائي عن قتادة عن الحسن عن سمرة « أن رسول الله ﷺ قال : البيعان بالخيار حتى يتفرقا أو يأخذ كل واحد منهما من البيع ما هو أو يتخبران ثلاث مرار (٣) » . ومن طريق البخاري نا إسحاق نا حيان نا همام نا قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام « أن رسول الله ﷺ قال : البيعان

(١) في النسخة رقم ١٤ « بفرق الابدان » (٢) في النسخة رقم ١٦ « مختلفا »

(٣) في النسخة رقم ١٦ « ثلاث مرات »

بالتخيار حتى يفرقا قال حمام : وجدت في كتابي « مختار ثلاث مرار فان صدقا وينا
بورك لهما في يعضهما وان كذبا وكنا فسي أن يربحا ربما ويمحقا بر كهيعصا (١)
وهكذا رويته من طريق غسان عن حمام أيضا قلنا : رواية الحسن عن سمرة مرسلة
يسمعه من الحديث العتيقة وحده ، وأما رواية حمام فاعلم يحدث بهذه النقطة وإنما
أخبر أنه وجدها في كتابه ولم يلتزمها ولا رواها ولا استدعا ، وما كان هكذا فلا
يجوز الأخذ به ولا تقوم به حجة ، وقد روى هذا الخبر حمام عن أبي الفتح عن عبد
الله بن الحارث عن حكيم فلم يذكر فيه ثلاث مرات ، ورواه شعبة وسعيد بن أبي عروبة
وحامد بن سلمة كلهم عن قتادة بإسناده ولفظه فلم يذكر أحد منهم ثلاث مرار ، وقد
حدثنا هشام بن سعيد الخيري (٢) نا عبد الجبار بن أحمد المقرئ بالحسن بن الحسين بن عبد ربه
التنجيري (٣) نا جعفر بن محمد الأصماني نا يونس بن حبيب (٤) الزبيري نا أبو داود
الطيالسي نا شعبة . ومما كلاهنا عن قتادة قال شعبة في حديثه : سمع صالحا أبا الخليل
يحدث عن عبادة بن الحارث عن حكيم بن حزام قال : قال رسول الله ﷺ : « اليمان
بالتخيار ما لم يفرقا فان صدقا وينا بورك لهما في يعضهما وان كذبا وكنا بحق » (٥) بركة
يعصا ، قال أبو داود : وحديث حمام مثل هذا (٦) فترفع الاشكال وثبت حمام على ترك
هذه النقطة ولم يقل اذ وجدها في كتابه أنها من روايته ، ووافقه لو ثبت حمام عليها من
روايته أو غيره من الثقات لقلنا لها لأنها كانت تكون زيادة .

١٤١٩ مَسْأَلَةٌ : قَان تَابِيعَا فِي بَيْتٍ غَرَجَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْبَيْتِ أَوْ دَخَلَ حَتِيفِي
الْبَيْتِ قَدْ تَفَرَّقَا وَتَمَّ الْبَيْعُ أَوْ تَابِيعَا فِي حَتِيفٍ غَرَجَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْبَيْتِ قَدْ تَفَرَّقَا وَتَمَّ الْبَيْعُ
فَلَوْ تَابِيعَا فِي مَحَنٍ دَارَ فَدْخَلَ أَحَدُهُمَا الْبَيْتَ قَدْ تَفَرَّقَا وَتَمَّ الْبَيْعُ ، فَلَوْ تَابِيعَا فِي دَارٍ أَوْ خَصٍ
غَرَجَ أَحَدُهُمَا إِلَى الطَّرِيقِ أَوْ تَابِيعَا فِي طَرِيقٍ فَدْخَلَ أَحَدُهُمَا دَارًا أَوْ خَصًا قَدْ تَفَرَّقَا وَتَمَّ
الْبَيْعُ ، قَان تَابِيعَا فِي سَفِينَةٍ فَدْخَلَ أَحَدُهُمَا الْبَلِيعَ أَوْ الْخَزَاةَ أَوْ مَضَى إِلَى الْفَنْدُوقِ أَوْ صَعِدَ
الصَّارِي قَدْ تَفَرَّقَا وَتَمَّ الْبَيْعُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ تَابِيعَا فِي أَحَدِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ غَرَجَ أَحَدُهُمَا إِلَى
السَّفِينَةِ قَدْ تَمَّ الْبَيْعُ إِذَا تَفَرَّقَا ، قَان تَابِيعَا فِي دَارٍ كَانَ أَحَدُهُمَا إِلَى دَارٍ كَانَ آخَرُ أَوْ خَرَجَ إِلَى

(١) هو في صحيح البخاري ج ٣ ص ١٣٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ ، سعد الخير ،
(٣) في النسخة رقم ١٦ ، والنسخة الحالية « بن عبد الوهيد التجري » (٤) في النسخة رقم ١٤
« نا يوسف بن حبيب ، صحناه من تهذيب التهذيب (٥) في سنن أبي داود ومجت (٦) في
سنن أبي داود ليس كما قال المصنف بل ما فيه مكذبا ، قال أبو داود : وكذلك يرواه سعيد
ابن أبي عروبة وحامد أما حمام فقال : حتى يفرقا أو يختار ثلاث مرات ،

الطريق قد تم البيع وقرقا، ولو تابا في الطريق فدخل أحدهما له كان قد تم البيع وقرقا، فلو تابا في سفر أو في قضاء فلهما لا يفترقان إلا بأن يصير بينهما حاجز يسمى ترفيقا في اللغة أو بأن ينسب عن بصره في الرقعة أو خلف رومة أو خلف شجرة أو في حفرة هو أنما يراعى ما يسمى في اللغة ترفيقا فقط وبالله تعالى التوفيق *

١٤٢٠ مَسْأَلَةٌ فلو تازع المتبايعان فقال أحدهما: قرقا وتم البيع أو قل: خيرتي أو قال: خيرتك فاخترت أو اخترت تمام البيع وقال الآخر: بل ما تفرقنا حتى فسخت وما خيرتني ولا خيرتك أو أقر بالخير وقال: فلم اختر أنا أو قال: أنت تمام البيع فإن كانت السلعة المبيعة معروفة للبائع مينة أو يعلم الحاكم لولا نبال حيث يفتني يدمن كانت منها ولا في يدمن كان الثمن منها وكانت غير معروفة إلا أنها في يده والثمن عند المشتري فإن القول في كل هذا (١) قول مبطل البيع منها كأننا من كان مع يمينه لأنه مدعى عليه عقدي لا يقر به ولا يمينه عليه بقليل عليه إلا اليمين بحكم رسول الله ﷺ باليمين على المدعى عليه، فإن كانت السلعة في يد المشتري وهي غير معروفة للبائع وكان الثمن عند البائع بعد القول قول مصحح البيع منها كأننا من كان مع يمينه لأنه مدعى عليه قل شيء عن يدمن من كان في يده شيء فهو في الحكمه فليس عليه إلا اليمين، فلو كانت السلعة والثمن معا في يد أحدهما فاقول قوله مع يمينه لأنه مدعى عليه كائنا ما كان مع يمينه لأنه مدعى عليه قل شيء عن يدمن من كان ما اختلف فيه المتبايعان مثل أن يقول أحدهما: ابتعت بنقد ويقول الآخر: بل بنسيئة أو قال أحدهما: بكذا أو كذا أو قال الآخر: بل أكثر، أو قال أحدهما: بمرض وقال الآخر: بمرض آخر أو بعين أو قال أحدهما: بدنانير وقال الآخر: بل بدراهم. أو قال أحدهما: بصفة كذا وذكر ما يبطل به البيع وقال الآخر: بل يما صحبها، فإن كان في قول أحدهما إقرار للآخر بزيادة إقرارا صحبها ألزم ما أقر به ولا بد، فإن كانت السلعة بيد البائع والثمن بيد المشتري فنهاه كل واحد منهما مدعى عليه فحلف البائع بالله ما بيعت منه كما يذكر ولا بما يذكر ويحلف المشتري بالله ما باعها مني بما يذكر ولا كما يذكر ويبرأ كل واحد منهما من طلب الآخر ويطلب ما ذكر من البيع. وذهب قوم إلى أن اليمين إذا اختلفا ترادى البيع دون أيمان فهو قول ابن مسعود. والشعبي، وأحمد بن حنبل كما روينا من طريق عبد الرزاق ناسفان الثوري عن معمر بن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود أن ابن مسعود باع من الأشعث بن قيس يما فاختلعا في الثمن فقال ابن مسعود: بشرين وقال الأشعث: بشرة فقال له ابن مسعود: اجعل بيني وبينك

(١) في التفسير رقم ١٤، وفي كل ذلك، وفي النسخة الحالية وفي هذا كله.

وجلا فقال له الأشعث : أنت يتيوّن نفسك قال ابن مسعود : فأتى أقول بما قضى به رسول الله ﷺ : . إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قاله البائع أو يترادان البيع ، وروى عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أنه قال : يحلف البائع فإن شاء المشتري أخذ وإن شاء ترك لم يذكر عليه يمينا : وقال قوم : إن كانت السلعة قائمة تحالفا وفسخ البيع وإن كانت قد هلكت فالقول قول المشتري مع يمينه هذا إذا لم تكن هناك يمين ، وهو قول حماد بن أبي سليمان . وأبي حنيفة . وأبي يوسف . ومالك ، وقال إبراهيم . والثوري . والأوزاعي في المستهلكة : بذلك ، وقال قوم : إذا اختلف المتبايعان حلفا جميعا فإن حلفا أو نكلا فسخ البيع وإن حلّف أحدهما ونكل الآخر قضى بقول الذى حلّف سواء كانت قائمة أو مستهلكة ، وهو قول شريح . والشافعي . ومحمد بن الحسن الأنهماء قالوا : يترادان ممن المستهلكة ، وقال عطاء : برد البيع الآن بفسخ ، وقال زفر بن الهذيل في السلعة القائمة يتحالفاً ويترادان وأما المستهلكة فإن اتفقا على أن الثمن كان من جنس واحد فالقول قول المشتري فإن اختلفا في الجنس تحالفا وتراداقية المبيع ، وقال أبو سليمان . وأبو ثور : القول في ذلك قائمة كانت السلعة أو مستهلكة قول المشتري مع يمينه .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : فأما قول ابن مسعود والشعبي واحد فانهم احتجوا بالحديث الذى ذكرناه فيه ورويناه بلفظ آخر وهو إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع والمبتاع بالخيار فاللفظ الأول رويناه كما ذكرناه ، ورويناه أيضاً من طريق حفص بن غياث عن أبي عمير أخبرني عبد الرحمن بن محمد بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده قال ابن مسعود . ومن طريق أبي عمير أيضاً عن عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده قال ابن مسعود . ومن طريق هشيم بن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن القاضي عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن ابن مسعود هو أما اللفظ الثانى فرويناه من طريق ابن عجلان عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن ابن مسعود .

قال أبو محمد : وهذا كله لا حاجة فيه ولا يصح شئ منه لأنها كلها مراسلات ، وعبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود كان له إزمات أبوه رضى الله عنه ست سنين قط لم يحفظ منه كلمة والراوى عنه أيضاً محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو سيبويه الحفظ ، وعبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ظالم من ظلمة الحجاج لا حاجة في روايته ، وأيضاً لم يسمع منه أبو عمير شيئاً لتأخر سنه عن لقاءه ، وأيضاً فهو خطأ وإنما هو عبد الرحمن بن محمد بن قيس بن محمد بن عبد الله بن الأشعث وهو مجهول ابن مجهول ، وأيضاً محمد بن الأشعث لم يسمع من ابن مسعود فبطل التعلق به جملة ، وأما قول أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود فإنه محتج به بما رويناه من

طريق أحد بن شعيب أخبرني إبراهيم بن الحسين نا حجاج - هو ابن محمد - قال ابن جريج: أخبرني اسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عبيدة أنه سمع أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود يقول: قال ابن مسعود: «وَأمر رسول الله ﷺ في المتبايعين سلعة يقول أحدهما: أخذتها بكذا وكذا، وقال الآخر: بعيتها بكذا وكذا، بأن يستحلف البائع ثم يختار المتابع فإن شاء أخذ وإن شاء ترك» ورويناه أيضا من طريق اسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عبيدة عن ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن رسول الله ﷺ، وهذا الشيء لأن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود سئل أخذ كرم من أيك شيئا فقال: لا ولم يكن لعبد الله رضي الله عنه من الولد إلا أبو عبيد وهو أكبرهم وعبد الرحمن تركه ابن ست سنين وعتبة وكان أصغرهم وعبد الملك ابن عبيدة المذكور مجهول فحذف هذا القول.

قال أبو محمد: وأما سائر الأحوال فلا حجة لهم أصلا لاسيما من فرق بين السلعة القائمة والمستهلكة ومن حلف المشتري فإنه لا يوجد ذلك في شيء من الآثار أصلا لانهم أطلقوا اطلاقا سماحوا فيه لغة الورع - يعني الحنفيين والمالكيين - فلا يزالون يقولون في كتبهم: قال رسول الله ﷺ: «وإذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة فأنهما يتحلفان ويقران» وهذا لا يوجد أبدا لافي مرسل ولا في مستند لافي قرى ولا في ضعيف إلا أن يوضع لوقتة قال علي: وهذا مما تناقضوا فيه غالقا المرسل المذكور وخالفوا ابن مسعود ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم، واحتج بعضهم لقولهم في ذلك بأن قال: لما كان كلاهما مدعيًا ومدعى عليهم وجب عليها التيمين جميعا فإن البائع يدعى على المشتري ثمانا وعدا لا يقر به المشتري والمشتري يدعى على البائع عدا لا يقر به البائع.

قال أبو محمد: ليس هذا في كل مكان كاذكروا لأن من كان يده شيء لا يعرف لغيره وقال له إنسان: هذا لي بعته منك بمثلين وقال الذي هو في يده: بل ابتعته منك بمثل واحد أصفئك فإن الذي الشيء يده ليس مدعيًا على الآخر بشيء أصلا لأن الحكم أن كل ما يده المرء فله فإن ادعى فيمصدق حلف الذي هو يده وبرى ولم يقر له قط بملكه أقر أو أطلقا فليس البائع ههنا مدعى عليه أصلا، وقد عظم تناقضهم ههنا لاسيما آخرتهم بين السلعة القائمة والمستهلكة فهو شيء لا يوجب قرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا قول صاحب ولا قياس ولا معقول ولا رأى له وجه، ويعارضون بما احتجوا به أصحابنا وأبو ثور في قولهم: إن القول قول المشتري على كل حال مع يمينه لأنها جميعا قد اتفقا على البيع وعلى انتقال الملك إلى المشتري ثم ادعى البائع على المشتري بما لا يقره بالمشتري هو هذا أتنبأ بأصول الحنفيين والمالكيين من أقوالهم في الأقرار.

قال أبو محمد : وليس هذا أيضا صحيحا لأن البائع لم يوافق المشتري قط على ما ادعاه في ماله وإنما قرره بانتقال الملك والبيع على صفة لم يصدق المشتري فيها فلا يجوز أن يقضى للمشتري بإقراره هو مكذب له فصح أن القول ما قلناه من أن كل ما كان يدين انسان فهو له إلا أن تقوم بملكية لغيره وهو قول أبي الحسن معاوية بهذا جاءت السنة . والعجب من إيهام الخفيفين . والمالكين . والشافعيين . أنهم يقولون بالحديث المذكور وهم قد خالفوه جملة كما وردت في السامية الشافعيين فانهم يقولون : لا يجوز الحكم بالمرسل ثم أخذوا هاهنا بمرسل وليتهم صدقوا في أخذهم به بل خالفوه وتناقضوا كلهم مع ذلك في فتاويهم في فروع هذه المسألة تناقضا كثيرا . والله تعالى التوفيق . وأعجب شيء في هذا تحليف المالكين للبائع . والمشتري بأن يحلف البائع بالله لقد بستكها بكذا وكذا وبأن يحلف المشتري بالله لقد اشتريتها منك بكذا وكذا فيجمعون في هذا أعجبتين : أحدهما تحليفهما على ما يدعيانه لا على نفي ما يدعى به كل واحد منهما على الآخر ، والآخرى أنهم يحلفونهما كذلك ثم لا يبطرنهما ما حلفا عليه فأي معنى لتحليفهما بذلك ؟ وإنما يحلف المدعى عليه على نفي ما ادعى عليه به ويرى ، وأمام ومن يرى رد البين فانه يحلف المدعى على ما ادعى ويقضون له به ، وتعضوا ههنا أصولهم أقبح قرض وأفسده بلاد ليل أصلا ، وقالوا أيضا : ان ادعى أحدهما صحة العمل والآخر فساد القول قول مدعى الصحوة لا يدري من أين وقع لهم هذا ؟ ، والله تعالى التوفيق .

١٤٢٠ مسألة وكل بيع وقع بشرط خيار للبائع أو للمشتري أولهما جيمعا أولغيرهما خيار ساعة أو يوم أو ثلاثة أيام أو أكثر أو أقل فهو باطل بخيرائه أو لم يتخيرا فان قبضه المشتري باذن بائنه فهلك في يده بغير فعله فلا شيء عليه فان قبضه بغير اذن صاحبه لكن بحكم الحاكم أو بغير حكم الحاكم ضمنه ضمان النصب ، وكذلك ان أحدث فيه حدثا ضمنه ضمان التمدي ، وقال أبو حنيفة : بيع الخيار جائز لكل واحد منهما ولهما معا ولا انسان غيرهما فان رد الذي له الخيار البيع فهو مردود وان أمضاه فهو ماض لا أنه لا يجيز مدة الخيار أكثر من ثلاثة أيام لكن ثلاثة أيام مطلق ، فان اشترط الخيارا أكثر من ثلاثة أيام بطل البيع ، فان تابعا بخيار ولم يذكر امدة فهو إلى ثلاثة أيام ، وخالفه أبو يوسف . وعمد قتالا : الخيار جائز الى ما تعاقده طالت المدة أم قصرت واتفقوا في كل ما عدا ذلك ، والتفد جائز عندهم في بيع الخيار بتطوع المشتري لا بشرط أصلا فان تشارطا للتفد فسد البيع فان مات الذي له الخيار في مدة الخيار فقد لزمه البيع فان تلف الشيء في مدة الخيار فان كان الخيار للمشتري فقد لزمه البيع بذلك الثمن وان كان الخيار للبائع

فصل المشتري قيمته لائتمه وللذي له الخيار منهما إذا أخذ الرضى بغير محضر الآخر وليس له أن يرد البيع إلا بمحض الآخر يجوز كاة القطر أن تم البيع بالرضى (١) على المشتري وان لم يتم البيع بالرد على البائع .

قال أبو محمد : وهذه وسوس . وأحكام لا يعرف لها أصل وأقسام وأحكام لا تحفظ عن أحد قبله ، وقال مالك : بيع الخيار جائز كذا قال أبو حنيفة . وأصحابه إلا أن مدة الخيار عنده تختلف أما في الثوب فلا يجوز الخيار عنده إلا يومين فأقل فإذا فلا خير فيه . وأما الجارية فلا يجوز الخيار عنده فيها إلا جمعة فأقل فإذا فلا خير فيه ينظر إلى خبرها . وهيتها . وعملها ، وأما الهابة فيوم فقلل أوسير البريد فأقل ، وأما الدار فالشهر فأقل وإنما الخيار عنده ليستشير ويختبر البيع (٢) وأما ما بعد من أجل الخيار فلا خير فيه لأنه غرر ، ولا يجوز عنده التقديس بيع الخيار لا بشرط ولا بغير شرط فان تشارطاه فسد البيع ، فان مات الذي له الخيار فورته يقومون مقامه ، فان تلف المبيع في يد المشتري من غير ضلعه فمدة الخيار فهم من مصيبة البائع ولا ضمان على المشتري سواء كان الخيار للمشتري أو للبائع أولهما أو لغيرهما وللذي له الخيار الرد والرضى بغير محضر الآخر ومحضره ، وكاة القطر على البائع في كل ذلك ، قال : فان أفضى أحد الخيار ولم يرد ولا رضى فله الرد بعد ذلك يوم فان لم يرد في هذا القدر لزمه البيع ، وهذه أقوال في الفساد كالتى قبلها ولا تحفظ عن أحد قبله وتحديدات في غاية الفساد لأن كل ما ذكرنا من الجارية . والثوب . والدار . والهابة قد يختبر ويستشار فيه في أقل من المدد التى ذكرنا وفى أقل من نصفها وقد يخفى من عيوب كل ذلك أشياء في أضعاف تلك المدد ، فكل ذلك شرع لم يأذن الله تعالى به ولا أوجبه سنة . ولا رواية ضعيفة . ولا قياس . ولا قول مقدم . ولا رأى له وجه ، وليت شعري ما قولهم ان كان الخيار لاجنبي فاتفق أحد الخيار أيقوم فورته (٣) مقامه في ذلك أم لا ؟ فان قالوا : لا تناقضوا وجعلوا الخيار مرة يورثه مرة لا يورث وان قالوا : نعم قلنا : فلعلمهم صفار . أو سفها . أو غيب . أو لا وارت له فيكون الخيار للامام أولنا شاء الله ان هذه لمجاب ! • وقال الشافعى : يجوز الخيار لاحدهما ولهما معا ولا يجوز أكثر من ثلاثة أيام ، واختلف قوله في التبايع على أن يكون الخيار لاجنبي فرة أجازوه ومرة أبطل البيع به إلا على معنى الوكاة التقديس جائز عند من يبيع الخيار فان مات الذى له الخيار فورته يقومون مقامه فان

(١) سقط لفظ « بالرضى » من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ • وتغير للبيوع

(٣) في النسخة رقم ١٦ • وارتبه •

تلف الشيء في يد المشتري في مدة الخيار فان كان الخيار للبائع أولهما مفاضل المشتري ضمان القيمة وإن كان الخيار للمشتري فقد لزمه البيع بالنقص الذي ذكرنا والذي له الخيار عنده أن يرد وأن يرضى بغير محضر الآخر وبمحضره ، واحتج هو . وأوحى في أن الخيار لا يكون أكثر من ثلاث بغير المصرة . وبغير الذي كان يخدع في البيوع فجعل له النبي ﷺ الخيار ثلاثاً وأمره أن يقول إذا باع : لا خلافة ، واحتج الحنفيون في ذلك بما رويانا من طريق الحنفاني محمد بن يوسف قال : أخبرني محمد بن عبد الرحيم بن شروس أخبرني حصص بن سليمان الكوفي أخبرني أبان عن أنس أن رجلاً اشترى بغيراً واشترط الخيار أربعة أيام فأبطل النبي ﷺ البيع وقال : إنما الخيار ثلاثة أيام ، قال الحنفاني : وحدنا عبد الرزاق نازج سمع أبانا يقول : عن الحسن : واشترى رجل يما وجعل الخيار أربعة أيام فقال رسول الله ﷺ : البيع مردود وإنما الخيار ثلاثة أيام .

قال أبو محمد : أما احتجاج أبي حنيفة ، والشافعي بحديث متفق أن النبي ﷺ جعل للخيار ثلاثة أيام فيما اشترى فوجب مجيب جداً أن يكون أول مخالف لهذا الحديث ، وقولها فساد يمه جملة أن كان يستحق الحجر ويخدع في البيوع أو جواز يمه جملة ولا يرد إلا من عيب أن كان لا يستحق الحجر فكيف يستحل ذو ووع أن يعصى رسول الله ﷺ فيما أمر به ثم قوله مالم يقل مع ذلك ، وليس في هذا الخبر بيع وقع بخيار من المتبايعين لأحدهما أولهما وفي هذا نوزعوا فوالأسفاه عليهم . وأما احتجاج أبي حنيفة بحديث المصرة فطامة من طوام الدهر وهو أول مخالف له وزار عليه (١) وطاعن فيه مخالف كل مافيه ، فرة يجهل ذو التورع منهم منسوخاً بتحريم الربا وكذبوا في ذلك مالم يراهم مداخل ، ومرة يحملونه كذباً ويرضون بأبي هريرة والله تعالى يحجزهم بذلك في الدنيا والآخرة وم أهل الكذب لا تقاض البر أبو هريرة رضي الله عنه وعن جميع الصحابة وكب الطاعن على أحد منهم لوجه ومنخره ثم لا يستحيون من أن يحتجوا به فيما ليس فيه منه شيء . لأنهم إنما يريدون نصر تصحيح بيع وقع بشرط خيار للبائع أو للمشتري أولهما معاً أو لغيرهما وليس من هذا كل في خبر المصرة أثر . ولا نص . ولا إشارة . ولا معنى ، فأى عجب أكثر من هذا ؟ وأما حديثنا الحنفاني المسند ، والمرسل فيها من طريق أبان بن يزيد الرقاشي وهو مالك مطرح ، والمسند من طريق حصص بن سليمان الكوفي وهو مالك أيضاً متروك ، وأما المرسل فمنه رجل لم يسم فيها فضيحة وشهوة لا يأخذ بهما في دينه إلا محروم (١) يقال زرى عليه فله عابه

التوفيق، ولعمري لقد خالف المالكون هنا أصولهم (١) فانه لا مؤنة عليهم من الاخذ بثلاثي الدنانير الرذالة إذا وافق تقليدهم وقالوا : أيضا قد اتفقنا على جواز الخيار ثلاثا واختلنا فيما زاده

قال أبو محمد : وهذا كذب ما وقعوا قط على ذلك ، وهذا مالك لا يجوز الخيار في الثوب الا يومين فاقول ولا في الدابة الا اليوم فقول فقول كل ما هو باء والله تعالى التوفيق .
وبما روي عن الخبر الذي فيه انتهى عن تلقي الركبان فن تلقى شيئا من ذلك فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق وهو خير صحيح وفيه الخيار إلى دخول السوق ولله لا يدخله إلا بعد عام فأكثر ، وسند كرهه باسناده بعد هذا ان شاء الله تعالى ، فظهر فساد أقوال هؤلاء جملة وانها آراء أحدثوها متخاذلة لأصل لها ولا سلف لهم فيها . وقال ابن أبي ليلى : شرط الخيار في البيع جائز لها أو لأحدهما أو لأجنبي ويجوز إلى أجل بعيد أو قريب . وقال الليث : يجوز الخيار إلى ثلاثة أيام فاقول . وقال الحسن بن حي : يجوز شرط الخيار في البيع ولو شرطاه أبدا فهو كذلك لأدري ما التثلاث إلا أن المشتري ان باع ما اشتري بخيار فقد رضي به ولزمه وان كانت جارية بكذا فوطئها فقد رضيها ولزمته . وقال عبيد الله بن الحسن : لا يعجنى شرط الخيار الطويل في البيع إلا أن الخيار للمشتري ما رضى البائع . وقال ابن شبرمة : وسفيان الثوري لا يجوز البيع إذا شرط فيه الخيار للبائع أو لها ، وقال سفيان : البيع فاسد بذلك فان شرط الخيار للمشتري عشرة أيام أو أكثر جائز ، وروينا في ذلك عن المتقدمين أن أثارا كبارونا من طريق وكيع نازكيا - هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي قال : اشترى عمر فرسا واشترط حبه ان رضي هو إلا فلا بيع بينهما بعد لحمل عمر عليه رجلا فمطب الفرس فجعل بينهما شريحا فقال شرح لمعمر : سلم ما ابتعت أورد ما أخذت فقال عمر : قضيت بمر الحق . وروينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ عن أبيه قال : اشترى نافع بن عبد الحارث من صفوان بن أمية بن خلف دارا للسجن بأربعة آلاف فلن رضي عمر فالبيع يمه وان لم يرض (٢) فلصفوان أربعة مائة درهم فأخذها عمر . وبه إلى سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار قال : سمعت ابن عمر يقول : كنت ابتاع ان رضيت حتى ابتاع عبد الله بن مطيع نجيعة ان رضيها فقال : ان الرجل ليرضى ثم يدعى فكأنما يقطني فكان يبتاع ويقول : ما ان اخذت . ومن طريق عبد الرزاق أنا ابن جريج أخبرني سليمان بن الأرقم قال : بايعت ابن عمر ربيما فقال لي : إن جاءتنا خقتا إلى ثلاث ليال فالبيع يمتا وان لم تأتنا فثقتا إلى ذلك فلا بيع بيننا وبينك ولك سملتك

قال أبو محمد: لا نعلم عن الصحابة رضی الله عنهم في بيع الخيار شيئا غير هذا وهو كله خلاف لأقوال أبي حنيفة . ومالك . والشافعي ، وهذه عندهم يوع فاسدة مفسوخة فإن تبولهم بالصابغ الذي لا يعرف له مخالف ؟ نعم وإن عرف له مخالف ، وإن زدم السنة الثابتة في أن لا يبيع بين أحدهما المتبايعين حتى يتفرقا أو يغير أحدهما الآخر بعد البيع برواية شيخ من بني كنانة عن عمر الباع عن صفقة أو خيار ؟ وليس في هذا لوصح خلاف للسنة بل قد صرح عن عمر وغير عمر من الصحابة موافقة السنة في ذلك وإجازة رد البيع قبل التغير والتفرق ثم هان عليهم هنا خلاف عمل عمر بن الخطاب . ونافع بن الحارث . وصفوان بن أمية وكلهم بحجة العمل المشهور الذي لا يمكن أن يخفى بمحضرة الصحابة بالمدينة . ومكة ولا يعرف لهم في ذلك مخالف ولا عليهم منهم منكر من يميز البيع بشرط الخيار أصلا باصح طريق وأثبتة في أشهر قصة ، وهي ابتاع دار للسجن (١) بمكة ، وما كان قبل ذلك بها للسجن دار أصلا ، ثم فعل ابن عمر . وابن مطيع وهما صاحبان يبتاعان كاتري بخيار أن أخذوا إلى غير مدة مائة ، وعمر قبل ذلك . وصفوان . ونافع يقيمون (٢) على الرضى إلى غير مدة مائة لا يعرف لهم في ذلك مخالف من يميز البيع بشرط خيار فأعجبوا لأقوال هؤلاء القوم .

وأما التابعون فروينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن ابن طاوس عن أبيه في الرجل يشتري السلعة على الرضى قال : الخيار لكلهما حتى يفرقا رضى . وبه إلى معمر عن أبيه عن ابن سيرين إذا بعث شيئا على الرضى فلا تخط الورق بغيرها حتى تنظر يأخذ أم يرد . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أنا يونس عن الحسن قال : إذا أخذ الرجل من الرجل البيع على أنه فيه بالخيار فهلك منه فإن كان سمي الثمن فهو له ضمان وإن لم يسمه فهو أمين ولا ضمان عليه . وعن شريح ما ذكرنا قبل ما فعل من هذا عن أحدهم التابعين غير ما ذكرنا وكله مخالف لقول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي لا نليس في شيء منه ذكر مدة أصلا ، وفي قول الحسن جواز ذلك بغير ذكر ثمن ، وفي قول ابن سيرين جواز التقديف ولم يخص بشرط ولا بغير شرط ، وأما قول طاوس فوافق لقولنا لأنه قطع بأن كل بيع يكون فيه شرط خيار فإن الخيار يجب فيه للبائع وللشترى حتى يتفقا فصح أنه ليس هو عنده يما أصلا وأنه باق على حكمه كما كان ، وهذا قولنا فصح بقينا أن أقوالهم ذكرنا مخالفة لكل ما روى في ذلك عن صاحب أو تابع وأنهما لا سلف لهم فيها بتقرير سفيان . وابن شبرمة من كون الخيار للبائع أو لهما فلم يميزا . وبين أن يكون الخيار

(١) في النسخة رقم ١٤ «دار السجن» (٢) في النسخة رقم ١٦ «يتابعون»

للشترى وحده فاجازه سفيان لا معنى له لأنه لم يأت بالفرق بين ذلك قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول متقدم . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، وليس إلا جواز كل ذلك أو بطلان كل ذلك ، وقد روينا بطلان ذلك عن جماعة من السلف كما روينا من طريق عبد الرزاق ناخفيان الثوري عن عاصم بن عبيد الله عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أن عائشة أم المؤمنين كرهت أن تباع الأمة بشرط . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة بن مسعود قال : أراد ابن مسعود أن يشتري جارية بقرها من امرأة قالت : لا أبيعها حتى اشترط عليك أن اتبعها قسي فانا أولى بالثمن فقال ابن مسعود : حتى أسأل عرفاءه فقال له عمر : لا تحربها وفيها شرط لأحد . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمرو بن مسلم قال : سألت عكرمة مولى ابن عباس عن رجل أخذ من رجل ثوبا ؟ قال : اذهب به فانرضيه أخذت فباعه الآخر قبل أن يرجع إلى صاحب الثوب فقال عكرمة : لا يحل له الربح . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عطاء : كل بيع فيه شرط فليس بيعا ، وقال طاوس بما ذكرنا قبل .

قال أبو محمد : هذا كله عند كل ذي حس سليم أوضح في إبطال البيع بشرط الخيار من دعواهم أن عمر مخالف لسنة في أن لا يبيع بين المتبايعين حتى ينفر قائلما يصح عنه من قوله : البيع عن صفقة أو خيار ، ومن دعواهم مثل ذلك على ابن عمر في قوله : ما أدرك الصفقة حيا مجموعا فمن البائع وليس في هذا إشارة إلى خلاف السنة المذكورة بل قد صح عنها موافقة السنة في ذلك .

قال علي : قلن كان ما روى عن الصحابة . والتابعين في ذلك إجماعا قد عايناه فمخالفون للإجماع كما أقرؤا على أنفسهم وإن لم يكن إجماعا فلا حجة في قولهم يأت بنفس ولا إجماع ، قلن احتجوا في إباحة بيع الخيار بما روى المسلمون عند شروطهم ، فهذا لا يصح لأنه عن كثير بن زيد وهو مطرح بائع ولا يحل الاحتجاج بما روى .

ومن طريق أخرى عن كذاب عن مجهول عن مجهول مرسل مع ذلك (١) . وعن عطاء مرسل ولو صح مع ذلك لما كان لهم فيه متعلق أصلا لأن شروط المسلمين ليس هي كل ما اشترطوه ولو كان ذلك لزم شرط الزنا . والسرقة وهم قد أبطلوا أكثر من ألف شرط أباحها غيرهم وإنما شروط المسلمين الشروط التي جاء القرآن . والسنة بإباحتها نصا قط قال رسول الله ﷺ : كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل .

قال على : قل احتج من يبيع الخيار بما قد ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « كل يمين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا لا يبيع الخيار » فلاحجة لهم فيه لأن أيوب عن نافع عن ابن عمر قدين ذلك الخيار ما هو وأه قول أحدهما للآخر : اختر ، وبينه أيضا الليث عن نافع عن ابن عمر بنه ، وأوجه اسماعيل بن جعفر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : « المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا إلا أن يكون البيع عن خيار فإن كان البيع عن خيار فقد وجب البيع » فصح ضرورة أن هذا الخيار انما هو التخيير من أحدهما للآخر قط . وذكروا أيضا خبر المصنف مستدركه في هذا الكتاب باسناده ان شاء الله تعالى ، وان رسول الله ﷺ جعل الخيار لو اجدهما ثلاثا فإن رضىها أمسكها وان كرهها ردّها ورد معها صاعا من تمر . وخبر متقدّم ذكره رسول الله ﷺ بأن يقول إذا باع أو ابتاع : لا خلافة ثم جعل له الخيار ثلاثا ، وقد ذكرنا في كتاب الحجر من ديواننا هذا (١) ، وخبر تلقى السلع [الركان] (٢) والنهي عنه وانه ﷺ جعل للبائع الخيار إذا دخل السوق وبالخيار فرد البيع يوجد فيه العيب .

قال أبو محمد : وكل هذا لاحجة لهم في شيء منه ، واحتجاجهم به في إباحة بيع الخيار إنما هو لأن خبر المصنف انما فيه الخيار للمشتري أحب البائع أم كره لا يرضى منه أصلا ولا بأن يشترط في حال عقد البيع فكيف يستجيز ذوقهم أن يحتج بهذا الخيار في إباحة بيع يتفق فيه البائع والمشتري على الرضى بشرط خيار لأحدهما أو لكليهما أو لغيرهما ؟ وأما خبر متقدّم فكذلك أيضا لأنه انما هو خيار يجب لمن قال عند التبايع : لا خلافة بائنا كان أو مشتريا سواء رضى بذلك معاملة أو لم يرض لم يشترطه الذي جعله في نفس المقد ، فأى شبه بين هذين الحكمين وبين خيار يتفقان برضاهما على اشتراطه لأحدهما أو لغيرهما وكلم لا يقول بهذا التخيير أصلا . وأما خبر تلقى السلع فكذلك أيضا انما هو خيار جعل للبائع أحب للمشتري أم كره لم يشترطه في المقدوه أيضا خيار إلى غير مدة محدودة وكلم لا يبيح هذا أصلا ، فأى يجب يفوق قول قوم يطلون الأصل ولا يجيزون القول به ويصحون القياس عليه في ما لا يشبهه ويخالفون السنن فيما جاءت فيه ثم يحتجون بها فيما ليس فيها منه أثر ولا دليل ولا معنى ؟ فخالقوا الحقائق جملة ونعم الله تعالى على ما من به من التوفيق (فلنقلوا) : لما جاز في هذه الاخبار في أحدها الخيار للبائع . وفي الآخر الخيار للمشتري . وفي الثالث الخيار للرد . بائنا كان أو مشتريا وكان في الشفعة الخيار لغير البائع والمشتري بنهر أن يشترط في المقد شيء.

من ذلك من غير أن يلتفت رضى الآخر أورضى البائع والمشتري كانت اذا اشترطه
بتراضيهما لأحدهما أولهما أو لغيرهما أخرى أن يجوز قلنا : هذا حكم الشيطان لاحكم
الله عز وجل ، وهذا هو تمدى حدود الله تعالى الذى قال الله تعالى : (ومن يمتد حدود
الله فقد ظلم نفسه) وتلك دعوى منكم لا برهان على صحتها بل البرهان قائم على بطلانها
بقوله تعالى : (شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) وما تدرون أنهم ولا غيركم من
أين قلتم بدعواكم هذه ؟ ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأن القياس عند
القائلين به لا يصح تشبيه المشبه الا حتى يصح المشبه به وليس منكم أحد يصح حكم
شيء من هذه الاخبار الا المصرة . والثقة فقط فكيف تستحلون أن تحكموا بحكم
لأنه يشبه حكما لا يجوز العمل به ؟ وهل سمع بأحق من هذا العمل ؟ والذين يصحرون
منكم حكم المصرة لا يختلفون في أنه لا يجوز القياس على ما فيه من رد صاع تمر (١)
مع الشيء الذى يختار الراد رده فن أن يجهز عندكم القياس على بعض ما في ذلك الخبر
وحرم القياس على بعض ما فيه ؟ ليس هذا مما تختار فيه أو هام العقلاء ؟ ، وكذلك
الثقة انما هي للشريك عندكم أول الجار فيما يبيع من مشاع في العقار خاصة من أن يوقع
بكم ما هو له . ان تخرجوا القياس على ذلك ما يبيع أيضا من المشاع في غير العقار للشريك
أيضا ؟ ولو صح قياس في الدرر لكان هذا أوضح قياس وأصح لتساويهما في المقتوا فيه
عند كل ناظر ثم تقيسون عليه ما لا يشبه أصلا من اشتراط اختيار للبائع أول للمشتري
أولهما أو لأجنبي وهو ضد ذلك الحكم جملة . فذلك للشريك وهذا لتبر الشريك .
وذلك في المشاع وهذا في غير المشاع . وذلك مشروط وهذا غير مشروط ، وذلك الى
غير مدة وهذا الى مدة ، فاعذا التخليط . والخيوط ؟ وأما الخيار في رد المبيع فالقول
فيه كالقول في خيار الثمرة سواء سواء من أنه لا شبه بينه وبين اشتراط الخيار في البيع
بوجه من الوجوه لما قلنا آثما ، فظهر فساد احتجاجهم جملة بالأخبار . وبالقياس وبالله
تعالى التوفيق ، وأى قول أقصد من قول من يبطل الخيار الذى أوجبه الله تعالى على لسان
رسوله ﷺ للتبايعين قبل التفرق بأبدانهما وقبل أن يغير أحدهما الآخر فيختار
امضاء أو ردا والخيار الواجب لمن قال عند البيع : لا خلافة ، والخيار لمن باع سلة
من ثقلها اذا دخل السوق ، والخيار الواجب لمن ابتاع مصرة ، والخيار الواجب
لمن باع شركا (٢) من مال هو فيه شريك ثم أوجب خيارا لم يوجبه الله تعالى قط

(١) في النسخة رقم ١٦٠ على خبر من رد صاع تمر ، (٢) في النسخة رقم ١٤٠ ولمن باع بيع

شرك ، وفي النسخة الحالية ولمن يبيع شرك ،

ولارسوله ﷺ، ومن البرهان على بطلان كل بيع يشترط فيه (١) خيار البائع أو للشترى أولها أو لنهر مما قول رسول الله ﷺ: «ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن اشترطه مائة مرتوان كان ما مشروط كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل كتاب الله أحق بشرط الله أو ثقل» .

وكان اشترط الخيار المذكور شرط ليس في كتاب الله تعالى ولا في شيء من سنة رسول الله ﷺ، ولو كان في الكتاب في كتاب الله تعالى لأن الله تعالى أسرف في كتابه بطاعة رسوله ﷺ فوجب بطلان الشرط المذكور (٢) بقينا واذ هو باطل فكل عقد لم يصح إلا بصحة ما لم يصح فلا صحة له بلا شك، فوجب بطلان البيع الذي عقد على شرط خيار كاذب نأقَالَ الله تعالى: (إن الله لا يصلح عمل المفسدين) .

قال أبو محمد: وعهدنا بهم فمتخرون باتباع المرسل وأنه كالمسد . وقد روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة وإسماعيل بن علية عن أيوب السخيتي عن أبي قتادة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يفرق يمان إلا عن تراض» وهذا من أحسن المراسل فأين محمه وفيه النهي عن بقاء الخيار بعد التفرق؟ ونسألهم عن بيع الخيار هل زال ملك بانه عنه وملكه المشتري له أم لا إذا اشترط الخيار للبائع أولها؟ فإن قالوا: لا فهو قولنا وصح أنه لا بيع هنالك أصلا لأن البيع قل ملك البائع وإحقاق ملك المشتري وإن قالوا: نعم قلنا: قل خيار لا معنى له ولا يصح في شيء قد صح ملكه عليه وأقوالهم تدل على خلاف هذا، فإن قالوا: (٣) قد باع البائع ولم يشتر المشتري بعد قلنا: هذا تخليط وباطل لا خفاء به لأنه لا يكون (٤) بيع إلا وهنالك بائع ومبتاع وانتقال ملك، وهكذا إن كان الخيار للبائع فقط فنالحال أن ينقد بيع على المشتري ولم ينقد ذلك البيع على البائع فإن كان الخيار لها أولا جني فهذا بيع لم ينقد لاعلى البائع ولا على المبتاع فهو باطل والقوم أصحاب قياس برصهم، وقد أجمعوا على أن النكاح بالخيار لا يجوز فهلا قاسوا على ذلك البيع وسائر ما أجازوا فيه الخيار، كما فعلوا في معارضة السنة بهذا القياس نفسه في إبطالهم الخيار بعد البيع قبل التفرق فلا التصوص التزوا ولا القياس طردوا، والله لائل على إبطال بيع الخيار فكثروا نقصاتهم فيه جمة وإنما أقوالهم فيه دعاوى بلا برهان مختلفة متدافعة كاذب كانها قبل، وبالله تعالى التوفيق .

(١) في النسخة رقم ١٦ «شرط فيه» (٢) في النسخة رقم ١٤ «الشرط المذكور» وهو لا يناسب قوله بعد «واذ هو باطل» (٣) في النسخة رقم ١٦ «وان قالوا» (٤) في النسخة رقم ١٦ «لا لا يصح»

١٤٢١ مسألة وكل بيع صح وتم فذلك المبيع أثر تمام البيع فقصيته من المتاع ولا رجوع له على البائع ، وكذلك كل ما عرض فيه من بيع أو قصص سوا في كل ذلك كان المبيع غائباً أو حاضراً أو كان عبداً أو أمة لجن أو برص أو جذام أو تمام البيع (١) فأبعد ذلك أو كان ثمراً قد حل بيعه فأجيب كله أو أكثره أو أنه فكل ذلك من المتاع ولا رجوع له على البائع بشئ. وهو قول أبي سليمان. والشافعي. وأصحابهما .

وقال أبو حنيفة : على البائع تسليم ما باع فإن هلك قبل أن يسلمه قصيته من البائع ، وقال مالك : بقولنا إلا في الرقيق والتجارة خاصة فإنه قال : ما أصاب الرقيق في ثلاثة أيام بعد بيع الرأس من باق . أو عيب . أو موت . أو غير ذلك فمن مصيبة البائع فإذا انقضت برىء البائع الأمان الجنون . والجذام . والبرص فإن هذه الأدواء الثلاثة إن أصاب بشئ منها الرأس المبيع (٢) قبل انقضاء عام من حين ابتياعه كان له الرد بذلك قال : ولا يقضى بذلك إلا في البلاد التي جرت عادة أهلها بالحكم بذلك فيها ، وأما البلاد التي لم تجر عادة أهلها بالحكم بذلك فيها فلا يحكم عليهم بذلك قال : ومن باع بالبراءة بطل عنه حكم العهدة وأسقطها جملة فيما باعه السلطان لغريم أو من ماله ثم وأجاز التقديف عهدة الستة شهور في عهدة الثلاث ، قال : وأما الثمار فمن باع ثمرة أي ثمرة كانت بعد أن يحل بيعها والمقاني فإذا أجيب من ذلك الثلث فصاعداً رجع بذلك على البائع فإن أجيب مادون الثلث بمأقل أو أكثر فهو من مصيبة المشتري ولا رجوع له على البائع قال : فإن كان بخلاف ما صابته جماعته قطت أو كثرت فإنه يرجع بذلك على البائع واختف قوله في الموز فرة قال : هو بمنزلة الثمار في مراعات الثلث ومرة قال : هو بمنزلة البقل في الرجوع بقليل الجماعة وكثيرها ، ومرة قال : لا يرجع بجماعة أصابه كله أو أكثره أو أنه .

قال أبو محمد : أما إيجاب التسليم فإن لم فيه للحنيفين حجة أصلاً لا من قرآن ولا من سنة . ولا رواية ضعيفة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى سديد أو تأمل على البائع أن لا يحول بين المشتري وبين قبض ما باعته قطت فإن قل صار عاصياً وضمن ضمان النصب قطت ولا يحل أن يلزم أحد حكم ما أت به قرآن ، ولا يقال تعالى : (شعروا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) فسقط هذا القول . وأما قول مالك في الرقيق فإن مقلديه يحتجون بما رويناه من طريق أبي داود نا مسلم بن إبراهيم نا إبان - هو ابن يزيد الطمار - عن قتادة عن الحسن البصري عن عتبة بن عامر الجني « أن رسول الله ﷺ قال : عهدة الرقيق ثلاثة أيام » . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عتبة . ومحمد بن بشر عن سعيد

(١) في النسخة رقم ١٦ « تمام بيعه » (٢) في النسخة رقم ١٤ ، أن أصاب بشئ من الرأس المبيع ،

ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن بن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله ﷺ :
 « عهدة الرقيق ثلاث ، موأالوا : انما قضى بعهدة الثلاث لاجل حى الربيع لانه لا تظهر في أقل
 من ثلاثة أيام ، يهذكروا ما رويناه من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو
 ابن حزم أنه سمع ابا بن عثمان بن عفان . وهشام بن اساعيل بن هشام يذكرا في خطبتهما
 عهدة الرقيق في الأيام الثلاثة من حين يشتري العبد أو الوليدة (١) وعهدة السنة
 ويأمران بذلك . ومن طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال : قضى
 عمر بن عبد العزيز في عهدة الرقيق فسات في الثلاثة الأيام لجلسه عمر من الذي باعه ، قال
 ابن وهب : وحدثني يونس عن ابن شهاب قال : القضاة منذ أدر كنا يقضون في الجنون
 والجذام . والبرص سنة ، قال ابن شهاب : وسمعت سعيد بن المسيب يقول : العهدة من
 كل داء عضال نحو الجنون . والجذام . والبرص سنة ، قال ابن وهب : وأخبرني
 ابن سحمان قال : سمعت رجلا من علمائنا منهم يحيى بن سعيد الأنصاري يقولون : لم تزل
 الولاة بالمدنية في الزمان الأول يقضون في الرقيق بعهدة السنة من الجنون . والجذام .
 والبرص ان ظهر للمملوك شيء . في ذلك قبل أن يحول الحول عليه فهو رد الى البائع
 ويقضون في عهدة الرقيق ثلاث ليال فان حدث في الرأس في تلك الثلاث حدث من موت أو
 سقم فهو من الأول وانما كانت عهدة الثلاث من الربع ولا يستين الربع الا في ثلاث ليال .
 هذا كل ما شغبوا به وما نعلم لهم في ذلك شيئا غير ما أوردنا وكله لاجبة لهم في
 شيء منه ، أما الحديثان فساقتان لأن الحسن لم يسمع من عقبة بن عامر شيئا قط ولا
 سمع من سمرة الاحديث البقية فصارا منقطعين ولا حجة في منقطع . وقد رويانها
 بنير هذا النقط لكن كما رويان من طريق ابن وهب أخبرني مسلمة بن علي عن حدثه عن
 عقبة بن عامر الجهني قال قال رسول الله ﷺ : « عهدة الرقيق أربعة أيام أو ثلاثة » .
 ومن طريق قاسم بن اصبغ نا محمد بن الجهم نا عبد الوهاب - هو ابن عطاء الخفاف -
 نا هشام بن قتادة عن الحسن بن عقبة بن عامر قال : عهدة الرقيق أربع ليال .
 ومن طريق حماد بن مسلمة عن زياد الاعلم عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال :
 « لاجدة الابد أربعة أيام » .

قَالَ يَوْمَئِذٍ : وهذا مما قضوا فيه أصولهم فان الحنفية يقولون : المنقطع .
 والمتصل سواء ، وقد تركوا هنا هذه الاخبار وما عابوها الا بالاقطاع قط ،
 ولما لم يكون تركوا هنا الاخذ بالزيادة فخلا جملوا العهدة أربع ليال بالآثار التي

أوردنا فظهر تناقضهم وأنهم لا يثبتون على أصل .

قال علي : وأما نحن فنقول : إن الله تعالى افترض على رسوله ﷺ أن يبين لنا منازلنا وما ألزمتنا إياه ولم يجعل علينا في الدين من حرج ، وقول القائل : عهدة الرقيق ثلاث كلام لا يفهم ولا تدرى المهددة ما هي في لغة العرب وما فهم قط أحد من قول قائل عهدة الرقيق ثلاثة أيام أن معناه ما أصاب الرقيق المبيع في ثلاثة أيام ، فمن مصيبة البائع ولا يعقل أحدهما الحكم من ذلك اللفظ ، فصح قينا أن رسول الله ﷺ لم يقبل قط ولو قاله لين علينا ما أراد به ، ولا يفرح الخفيفون بهذا الاعتراض فإنه إنما يسوغ ويصح على أصولنا لأعلى أصولهم لأن الخفيفين أذخرتهم الله تعالى عقولا كهنوا بها مامعنى الكذب المضاف إلى رسوله ﷺ أنه نهى عن البتراء حتى فهو أن البتراء هي أن يوتر المرء بركمة واحدة لاثلاث على أن هذا لا يفهمه أنسى ولا جنى من لفظة البتراء ، ولم يألوا بالتزديد من الكذب على رسول الله ﷺ في الإخبار عنه بما لم يخبر به عن نفسه ، فما المانع لهم من أن يكنوا أيضا فهمنا معنى المهددة ؟ فإين الأمرين (١) فرق ، وأما نحن فلا تأخذ ببيان شيء من الدين إلا من بيان النبي ﷺ فقط فهو الذي يقوم به حجة الواقف غدا بين يدي الله تعالى لا بما سواه . وأما المالكيون فهم أصحاب قياس يزعمهم وقد جاء الحكم من رسول الله ﷺ بالشفعة في البيع قاسوا عليه الشفعة في الصداق بأرائهم ، وجاء النص بتحديد المنع من القطع فيسرة أقل من ربع دينار قاسوا عليه الصداق ولم يقيسوا عليه النصب (٢) وهو أشبه بالسرقة من النكاح عند كل ذي مسكة عقل ، وقد جاء النص بالزبا في الأصناف الستة قاسوا عليها الكمون . والوزن . فحلا قاسوا ههنا على خبر المهددة في الرقيق سائر الحيوان ؟ ولكن لا النصوص يلتزمون ولا القياس يحسنون .

ومن طرائقهم ههنا أنهم قاسوا من أصدق امرأته عبد أو ثمر فبعد أن بدا صلاحها فمات العبد أو أبق أو أصابه عيب قبل انقضاء ثلاثة أيام وأجبت الثمرة بأكثر من الثلث فظهرت القيامة بالجماعة ولا قيام لها في العبد بعهدة الثلاث فكان هذا طريفا جاداء وكلا الأمرين تعلقوا فيه بخبر وعمل ولا فرق . وأما احتجاجهم بأن عهدة الثلاث إنما جعلت من أجل حمى الربيع فلا يخلون أن تكون هذه الملة مخرجة من عند أنفسهم أو مضافة إلى رسول الله ﷺ لا بد من أحدهما ، فإن أضافوها إلى رسول الله ﷺ كان ذلك كذبا بمتاموجبا النار ، وإن كانوا أخرجهما من عند أنفسهم قلنا لهم : فلم

(١) في النسخة رقم ١٦٦ (٢) في النسخة رقم ١٦٦ (٣) في النسخة رقم ١٦٦

تقديم بالحكم بذلك إلى الأباقي . والموت . وسائر الميوس التي يقرون بأنها حادثة بلا شك كذهاب العين من رمية ونحو ذلك ؟ فهذا عجب جدا ! وليس هذا موضع قياس لافتراق العلة ، وأيضا فان كنتم قلتم ذلك لهذه العلة فتراكم قد اطرحت الخبر الوارد في ذلك واقتصرت على علة في غاية الفساد .

وأما الآثار التي شغبوا بها فلا تتعلق لهم بشئ . منها لانه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وأيضا فان هشام بن اسماعيل ممن لا نعلمه يجب الحجة بروايته فكيف بخطبه ؟ . وأما خطبة أبان بن عثمان بذلك فمصدنا بهم قد خالفوا أبانا في قوله : ان البتة في الطلاق واحدة وفي ابطاله طلاق السكران وغير ذلك فمرة يكون حكم أبان حجة ومرة لا يكون حجة وهذا تخليط شديد وعمل لا يحل . وأما عمر بن عبد العزيز فالرواية عنه بذلك باطلة لانها من طريق ابن أبي الزناد وأول من ضعف روايته فالك وهو ضعيف جدا وهم قد اطرحو حكم عمر بن عبد العزيز الثابت عنه والسنة معه في أمره الناس علانية بالجرد في (اذا السبا انشقت) وغير ذلك من أحكامه كثير جدا ، فالآن صار حجة وهناك ليس حجة ما أقبح هذا العمل في الديانة . وأما قول يحيى بن سعيد الأنصاري فمن رواية ابن سحمان وهو مذکور بالكذب لأجل الرواية عنه . وأما قول الزهرى . وسعيد بن المسيب فصحيح عنهما ولا حجة في الدين في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقول سعيد بخلاف لم لا نراه في عهدة السنة من كل داء عضال ولم يخص الجنون . والجذام . والبرص فقط ؛ وقد علم كل ذى حس أن الاكله والحربة والأدرة من الأدواء العضال فيطبل كل ماموها به وما نعلم لهم في عهدة السنة من الأدواء المذكورة أثرا أصلا . ولا قول صاحب . ولا قياسا ، وقال بعضهم : هذه الأدواء لا تظهر ببيان إلا بعد عام .

قال أبو محمد : وهذه دعوى كاذبة . وقول بلال برهان وما كان هكذا الحكمه الاطراح ولا يحل الأخذ به ، وما علم هذا قط لا في طب . ولا في لغة عربية . ولا في شريعة . قال علي : وذكروا أيضا ما رويناه من طريق الحاج بن المنهال نا همام عن قتادة أنه كان يقول : ان رأى عياق ثلاث ليال رد بغيرينه وان رأى عيا بعد ثلاث لم يرد (١) الايبنة . ومن طريق حماد بن سلمة عن حيد عن عبد الملك بن يعلى فيمن ابتاع غلاما فوجده مجنونا قال : ان ظهر ذلك في السنة فانه يستحلف البائع لقد باعه وماه جنون وان كان بعد السنة فيمينه بالله على عله ، وذكر بعضهم (٢) ان عمر بن الخطاب . وابن

(١) في النسخة رقم ١٦٦ لم يردده ، (٢) في النسخة رقم ١٤٤ وقال بعضهم ،

الزير سلا عن الهبة قال: لا نجد مثل من حديث حبان بن متنفذ (١) اذ كان يندع في البيوع فجعل له النبي ﷺ الخيار ثلاثا ان شاء اخذوا ن شارد، وخبرا عن علي بن أبي طالب أجل الجارية بها الجذام والفاصة .

قال علي: وكل هذا لجهة لهم فيه، أما خبر عمر بن الزبير فلا يان فيه بأنها يقولان بقولهم أصلا بل فيه أنه خلاف قولهم لأنها بناء على حديث حبان بن متنفذ والمالك يكون مخالفون لذلك الخبر، يقول عمر بن الزبير حجة عليهم ولا وفاق (٢) فيه لقولهم أصلا لأنه إنما فيه الخيار بين الرد والاختصاص دون ذكر وجود عيب، ولا فيه تخصيص الرقيق دون سائر ذلك فهو حجة عليهم لا لهم، ونحن نقول بهذا إذا قال المشتري: ما أمر متنفذ أن يقوله . وأما خبر علي فليس فيه أيضا شيء يدل على موافقتهم ولا ذكر رد أصلا وإنما يوهون بالخبر يكون فيه لفظ كعوض الفاظ قولهم فيظن من لا ينعم النظر أن ذلك الخبر موافق لقولهم وليس هو كذلك بل هو مخالف لقولهم في الأكثر أو موافق ولا يخالف كذلك أيضا .

قال أبو محمد : وقد روى ابن جريج أنه سأل الزهري عن عهدة الثلاث والسنة فقال: ما علمت فيه أمرا سائفاً قال ابن جريج: وسألت عطاء عن ذلك قال: لم يكن فيما مضى عهدة في الأرض قلت فالثلاثة أيام؟ قال: لا شيء .

قال علي: قال الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) فن الباطل ان تكون جارية ملكها الزيد وفرجها له حلال ويكون ضمانها على خاله حاشية من هذا، وقد صرح عن ابن عمر ما أدركت الصفة حيا بمجموعها من المتابع ولا يعلم له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم . وروناه من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه وهذا يطل عهدة الثلاث والسنة وباقه تعالى التوفيق . قال أبو محمد : ثم يقول لهم: أخبرونا عن الحكم بعهدة الثلاث والسنة أستهو حق أم ليس سنة ولا حقا ولا بد من أحدهما؟ قالوا: هو سنة وحق قلنا: فمن أين استحلتم أن لا تحكموا بها في البلاد التي اصطلم أهلها على ترك الحكم بها فيها متى رأيت سنة يفسح للناس في تركها ومخالفاتها حاشية من هذا، وإن قالوا: ليست سنتولا حقا قلنا: فأى وجه استحلتم أن تأخذوا بها أموال الناس المحرمة فتمطوها غيرهم (٣) بالكراهة منهم؟ ولعل المحكوم عليه مقيد

(١) ذكر المأظانين جبر في تلخيص الخير اذ ذلك الرجل الذي كان يندع في البيوع هو حبان بن متنفذ - بفتح الميم الملهمة وتندع بفتح اللام - وقيل ان قصته كانت لتقنوا له حبان قال التوتوي وهو الصحيح وهو ابن ماجه تاريخ البخاري ويميزها بين عبد الحق ولفظ أعلم (٢) في التسنخ رقمه ١٤ «لا وفاق» (٣) في التسنخ رقمه ١٦ «لغيرم»

هالك والمحكوم له غنى أمر، وقد قال رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام، فستختم اليوم الصحيحة بما ليس سنة ولا حقا إذا جئتم ترك الحكم بالسنة والحق ولا مخلص لكم من أحد همار هذا كما ترى». وأما قول مالك في الجوائح فإنه لا يعرف عن أحد قبله بما ذكرنا عنه من التقسيم بين الثمار، والمقاني، وبين البقول، والموز، ولا يعضد قوله في ذلك قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة أصلا. ولا قول أحد من سلف، ولا قياس. ولا رأى له وجه، ولهم في تخصيص الثلث آثار ساقطة (١) نذكرها أيضا إن شاء الله تعالى ونبين وهما، وقولنا في هذا هو قول أبي حنيفة، وسفيان الثوري، وأبي سليمان، وأحد قول الشافعي. وقول جمهور السلف كما رويته من طريق أبي عبيدة نأ عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد أخبرني أبو بكر بن سهل بن حنيف أن أهل بيته كانوا يلزمون المشتري الجائحة، قال الليث: وبلغني عن عثمان بن عفان أنه قضى بالجائحة على المشتري.

قال أبو محمد: وذهب أحمد بن حنبل: وأبو عبيد، والشافعي في أول قوله إلى حظ الجائحة في الثمار عن المشتري قلت وأكثر وهذا قول له متعلق بأثر صحيح نذكره إن شاء الله تعالى ونبين وجهه وحكمه بحول الله تعالى وقوته. رويته من طريق مسلم بن الحجاج نا أحمد بن عباد نا أبو صمرة عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «لو بعت من أخيك ثمرا فأصابته جائحة فلا يملك لك أن تأخذ منه شيئا بم تأخذ مال أخيك بغير حق (٢)؟». ومن طريق مسلم نا بشر بن الحكم نا سفيان - هو ابن عيينة - عن حميد [الأعرج] (٣) عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله «أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح».

قال علي: وهذان أثران صحيحان، وقالوا أيضا: على بائع الثمرة (٤) إسلامها إلى المشتري طيبة كلها فإذا لم يفعل سقط عن المشتري بمقدار ما لم يسلم إليه كاي لم. ومن طريق ابن وهب عن أنس بن عياض أن أبا اسحاق مقدما مولى أم الحكم بنت عبد الحكم حدثه أن عمر بن عبد العزيز قضى بوضع الجوائح (٥). وبه إلى ابن وهب عن عثمان بن الحكم عن ابن جريج عن عطاء قال: الجوائح كل ظاهر مفسد من مطر أو برد أو ريح أو حريق أو جراد.

قال أبو محمد: أنتم يأت ما بين أن هذين الخبرين المذكورين على غير ظاهرهما والا

(١) في النسخة رقم ١٦٩ آراء ساقطة (٢) هو صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٧ (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٨ (٤) في النسخة رقم ١٦٩ (على الباقية لثمرة) (٥) في النسخة رقم ١٦٩ (الجائحة)

فلا يخل خلاف ما فيها ، وعلى كل حال فلا حجة فيها لقول مالك بل مما حجة عليه لأنه ليس فيها تخصيص تلك من غيره فنظرنا هل جاء في هذا الحكم غير هذين الخبرين فنوجدنا مارويان من طريق مسلم ناقتية بن سعيد ناليث بن سعد عن بكير - هو ابن الأشج - عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : أصيب رجل [في عهد رسول الله ﷺ] (١) في غمار ابتاعها فكثر دينه قال رسول الله ﷺ : « تصدقوا عليه تصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه » قال رسول الله ﷺ [لفرمانه] (٢) : « خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك » فأخرجه رسول الله ﷺ من ماله كله لفرمانه ولم يسقط عنه لأجل الجماعة شيئا فنظرنا في هذا الخبر مع خبري جابر المتقدمين فوجدنا خبرين من طريق جابر . وأنس قد وردا بيان تألف بهذه الأخبار كلها بحمد الله تعالى كإرونا من طريق مسلم حدثني أبو الطاهر أنا ابن وهب أخبرني مالك عن حميد الطويل عن أنس « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يزهي (٣) قالوا : وما زهي قال نعم رأيت إذا ذعن (٤) الله الثمرة يتم تسحل مال أخيك ؟ » ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة ناسفان - هو ابن عينة - عن حميد الأعرج عن سليمان بن عتيق عن جابر : « إن النبي ﷺ نهى عن بيع [الثمر] (٥) السنين ، فصح بهذين الخبرين أن الجوائح التي أمر رسول الله ﷺ بوضعها هي التي تصيب ما بيع من الثمر سنين وقبل أن يزهي وإن الجماعة التي لم يسقطوا أزم المشتري مصيبتها ، وأخرجه عن جميع ماله بها هي التي تصيب الثمر المبيع بعد ظهور الطيب فيه وجواز يمه والله تعالى التوفيق » وأيضا قال رسول الله ﷺ قال : « لو بيعت من أخيك ثمرا فأصابته جماعة فلا يخل لك أن تأخذ منه شيئا ، فلم يخص عليه السلام شجرة في ورقه من ثمر موضوع في الأرض (٦) وهم يخصون ذلك بأرثهم » فقد صح خلافهم لهذا الخبر وتخصيصهم له وبطل احتجاجهم به على عمومه والأخذ فيه (٧) ، وأمر بوضع الجوائح ولم يذكر في ثمر ولا في غيره ولا في أي جماعة هو ، فصح أنهم مخالفون له أيضا وبطل أن يحتجوا به على عمومهم وصار قولهم وقولنا في هذين الخبرين سواء في تخصيصهم إلا أنهم خصوما بلا دليل .

قال أبو محمد : والخسارة لا تخطأط السرجا جماعة بلا شك وهم لا يضعون عنه شيئا لذلك وأما قولهم على البائع أن يسلمها طيبة إلى المشتري فباطل ما عليه ذلك إنما عليه أن يسلم إليه ما باع

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٥٨ (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٨ عن بيع الثمرة حتى يزهي (٤) في صحيح مسلم وقال إذا ذعن (٥) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ٢٦٦ (٦) في السنن ج ١ ص ١٤ فلم يخص عليه السلام ثمر في شجرة من ثمر موضوع في الأرض (٧) في السنن ج ١ ص ١٤ والاخر فيه

منه بما جازأه قطاظم يوجب عليه غير ذلك نص ولا إجماع ، وهذا ما خالفه المالكيون القياس . والأصول اذ جعلوا مالاً لا يجرى ملكه لزيد وخسارته على عمرو الذى لا يملكه . قال على : وأما الآثار الواهية التى احتج بها مقلدو مالك فروىنا من طريق عبد الملك ابن حبيب الأندلسى ما طرّف عن أبي طوالة (١) عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ قال : إذا أصيب ثلث الثمر قد وجب على البائع الوضعة » قال عبد الملك : وحدثني أصبح بن الفرّج عن السيمى (٢) عن عبد الجبار بن عمر عن زينة الرأى « أن رسول الله ﷺ أمر بوضع الجماعة إذا بلغت ثلث الثمر فصاعداً ، قال عبد الملك : وحدثني عبد الله بن موسى عن خالد بن إياس عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله ﷺ : « خمس من الجوائح الریح . والبرد . والحريق . والجراد والسيل . »

قال أبو محمد : هنا كله كذب . عبد الملك مذکور بالكذب . والاول مرسل مع ذلك . والسيمى مجهول لا يدري أحد من هو ؟ وعبد الجبار بن عمر ضعيف وهو أيضا مرسل فسط كل ذلك . وخالد بن إياس ساقط ، ثم لو صح لما كان فيه أمر باسقاط الجوائح أصلاً لا بنص ولا بدليل إلا أن الخفيفين الذين يحتجون بروايات الكذابين ومرسلاتهم كعشر بن عبيد الحلى . وجابر الجعفي وغيرهما فلا عندهم في أن لا يأخذوا بهذه المراسيل ، وهذا ما تناقضوا فيه ، وذكر المالكيون عن دون رسول الله ﷺ ما روينا من طريق عبد الملك بن حبيب نا بن أبي أويس عن الحسين بن عبد الله بن ضمرة (٣) عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب أنه كان يقضى بوضع الجماعة إذا بلغت ثلث الثمر فصاعداً . ومن طريق ابن حبيب أيضاً حدثني الحذافي عن الواقدي عن موسى بن إبراهيم التيمي عن أبيه عن سليمان بن يسار قال : باع عبد الرحمن بن عوف من سعد بن أبي وقاص عبالة فأصابها الجراد فأذهبه أو أكثره فأخصما إلى عثمان فقضى على عبد الرحمن برد الثمن إلى سعد ، قال الواقدي : وكان سهل بن أبي حنيفة . وعمر بن عبد العزيز . والقاسم . وسالم . وعلى بن الحسين . وسليمان بن يسار . وعطاء بن أبي دباح يرون الجماعة موضوعة عن المشتري إذا بلغت الثلث فصاعداً .

قال أبو محمد : هذا كله باطل لأنه كلف من طريق عبد الملك بن حبيب ثم الحسين ابن عبد الله بن ضمرة مطرح متفق على أن لا يحتج بروايته ، وأبوه مجهول ، والواقدي مذکور بالكذب ، ثم لو صح حديث عثمان لكان فيه أن عبد الرحمن بن عوف لم يرد الجماعة وإن أنت على الثمر كله أو أكثره ، وإذا وقع الخلاف فلا حاجة في قول بعضهم دون

(١) في نسخة رقم ١٦ « من ابن أبي طوالة » (٢) في نسخة رقم ١٤ « القسم » وهو غلط (٣) في نسخة رقم ١٦ « ضمرة » وهو غلط

قال رحمه الله : تأملوا هنا فان ابن عمر روى نبى الله صلى الله عليه وسلم عزيه الفم قبل بدو صلاحه ففسر ابن عمر بأن بدو صلاح الفم هو ذهاب عاهته ، فصح بيتنا ان العاهة وهى الجائعة لاتكون عند ابن عمر الا قبل بدو صلاح الفم وانه لاعاهة ولا جائعة بعد بدو صلاح الفم وهذا هو نص قولنا والحد ثوب العالمين ، ولا يصح غير هذا عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم . ومن تناقض المالكين في هذا انهم يقولون فيمن باع ثمرا قد طاب أكله وحضر جده فاجب عليه كله أو بعضه : لم يستطع عنه فذلك شئ من الثمن وهذا خلاف كل ما ذكرنا آخا من الموضوعات جلة . فان احتجوا فذلك قول النبی صلى الله عليه وسلم : **«التك والتك كثير»** قلنا : نعم هذا في الوصية ولكن من أين لكم أن الكثير من الجوائح يوضع دون القليل حتى تحددوا ذلك بالتك ؟ وأنتم تقولون في غنى لهامة ألف دينار ابتاع ثمرا بثلاثة دراهم فأجب في ذلك المرة ثم باع الباقي بدينار : انه توضع عنه الجائعة ، وتقولون في مسكين ابتاع ثمرة بدينار فذهب بها ثم رخص الثمر فباع الباقي بدرهم : انه لا يحيط عنه شئ . والكثير والقليل انما هما باضاة كما ترى لا على الإطلاق ، ثم لم يلبثوا أن تناقضوا أصبح تناقض وأغش وأبعد عن الصواب للراء ذات الزوج أن تحكم في الصدقة بالتك من مالها فأقل ينير رضى زوجها ولا يجوز لها ذلك فيما كان أكثر من التك الا باذنها فجعلوا التك هنا قليلا كما هو دون التك (١) وجعلوه في الجائعة كثيرا بخلاف مادونه ، ثم قالوا : ان اشترط المحبس ما حبس التك فاز ادبطل المحبس فان اشترط أقل من التك جاز وصح الحبس فجعلوا التك هنا كثيرا بخلاف مادونه ، ثم قالوا : من باع سيفا على قبضة أو مصفا كذلك يكون ما عليهما من القبضة تلك قيمة الجميع فأقل فهذا قليل ويجوز بيعه بالقبضة وان كان ما عليهما (٢) من القبضة أكثر من التك لم يجر أن يباعا قبضة أصلا فجعلوا التك هنا قليلا في حكم مادونه ، وأباحوا أن يستثنى المرم من ثمر شجره ومن زرع أرضه اذا باعها مكية تبلغ تلك فأقل ومنعوا من استثناء ما زاد على التك فجعلوا التك هنا قليلا في حكم مادونه ،

(۱) والنسخ رقم ۱۴ کلامودونه (۲) والنسخ رقم ۱۶ کلاما علیها

ثم منوع من بيع شاة واستثنى من لحيا نفسه أرطالا أن يستثنى منها مقدار ثلثها فصاعدا وأباحوا له أن يستثنى منها أرطالا أقل من الثلث فجعلوا الثلث منها كثيرا بخلاف مادونه ثم أباحوا لمن اكترى دارا فيها شجر فيها ثم لم يدر صلاحه أن يدخل الثمن في كراء الدار لأن كان الثلث بالقيمة منوع من كراء الدار ومنعوا من ذلك إذا كان الثلث فأكثر فجعلوا الثلث منها قليلا في حكم مادونه ، ثم جعلوا العشر قليلا وما زاد عليه كثيرا فقالوا فيمن أمر آخر بأن يشتري له خادما (١) بثلاثين دينارا فاشترأها له بثلاثة وثلاثين دينارا : أنها تلزم الأمر لأن هذا قليل ، قالوا : فإن اشترأها له بأكثر لم يلزم الأمر لأنه كثير وهذا يشبه اللعب في الناس أبهذه الآراء تشرع الشرائع ونحرم ونحل وتباح (٢) الأمور المحرمة وتعارض السنن؟ حسينا الله ونعم الوكيل . وروى بنان من طريق ابن وهب عن عثمان بن الحكم عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال : لا جائحة فيما أصيب (٣) دون ثلث رأس المال . ومن طريق عبد الرزاق حدثنا معمر أخبرني من سمع الزهري قال : قلت له : ما الجائحة؟ قال : النصف .

قال علي : فهذا الزهري لا يرى الجائحة إلا النصف ، وهذا يحيى بن سعيد فقيه المدينة لا يرى الجائحة إلا في الثمن لا في عين الثمرة وكل ذلك خلاف قول مالك وبالله تعالى التوفيق .

١٤٢١ مسأله وبيع العبد الآق عرف مكانه أو لم يعرف جائزه ، وكذلك بيع الجمل الشارد عرف مكانه أو لم يعرف ، وكذلك الشارد من سائر الحيوان من الطير المتفلت (٤) وغيره إذا صح الملك عليه قبل ذلك ولا قبل بيعه ، وأما كل ما لم يملك أحد بعد فانه ليس أحد أولى بمن أحد فن باعها فاباع ما ليس له فيه حق فهو أكل مال الباطل وأما ما عدا ذلك من كل ما ذكرنا قد صح ملكه له وكل ما ملكه المرمخ فكم فيه نافذ بالنص إن شاء وجه وإن شأبا بعه وإن شاء أمسكه وإن مات فهو موروث عنه لا خلاف في أنه ماله وموروث عنه ، فالذي حرره مبعوثه؟ وقد أبطنا قبل قول من فرق بين الصيد يتوحش وبين الأبل والغنم والبقير والحيل يتوحش ، وكذلك لا فرق بين الصيد من السمك ومن الطير ومن النحل ومن ذوات الأربع كل ما ملك من ذلك فهو مال من مال المالك بلا خلاف من أحد ، فن ادعى سقوط الملك عنه بتوحشه أو برجوعه إلى النهر أو البحر فقد قال الباطل وأحل حرما بنذر دليل لأن القرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا من قياس . ولا من تورع . ولا من رأى يعقل ، فإن قال قائل : فانه لا يعرفه أبدا صاحبه ولا غير صاحبه

(١) في نسخة رقم ١٤ جارية وهي انفس من الحساد (٢) في نسخة رقم ١٦ وبيع ما هنا أنسب (٣) سقطت أميب من نسخة رقم ١٤ (٤) في نسخة رقم ١٦ النمل

قلنا : فكان ماذا ؟ ومن أين وجب عندكم سقوط ملك المسلم عن ماله بجهله بعينه ؟ وبأنه لا يميزه وما الفرق بين هذا وبين العبد يأتى فلا يميزه صورته أبدأ والبعر كذلك والفرس كذلك ؟ أفترون الملك يسقط عن كل ذلك من أجل أنه لا يميزه أحد أبدا لصاحبه ولا غيره ؟ ولئن كان الناس لا يعرفونه ولا يميزونه فإن الله تعالى يعرفه ويميزه لا يضل ربي ولا ينسى بل هو عز وجل عارف به وبقلبه ومثواه كاتب لصاحبه أجر ما نيل منه وما يتناسل منه في الأبد ، وما الفرق بين هذا وبين الأرض تختلط فلا تميز ؟ أترون الملك يسقط عنها بذلك ؟ حاش الله من هذا بل الحق اليقين أن كل ذلك باق على ملك صاحبه إلى يوم البعث ، ونحن وإن حكمنا فيما يئس من معرفة صاحبه بالحكم الظاهر من أنه في جميع مصالح المبطلين أو الفقراء . والمساكين ، أولئك سبق إليه من المؤمنين فإنه لا يسقط بذلك حق صاحبه ولو جاء يوما وثبت أنه حقه لصرفناه إليه وهو قطعة من اللقطات يملكه من قضى له بنص حكم رسول الله ﷺ حتى يأتي صاحبه إن جاء ، ومنع قوم من بيع كل ذلك وقالوا : إنما منعنا من بيعه لمغيبه •

قال علي : وقد أبطلنا بعون الله تعالى هذا القول وأتينا بالبرهان على وجوب بيع الغائبات ، ومنع قوم من ذلك واحتجوا بأنه لا يقدر على تسليمه وهذا الشيء . لأن التسليم لا يلزم (١) ولا يوجب قرآن . ولا سنة . ولا دليل أصلا وإنما اللازم أن لا يحول البائع بين المشتري وبين ما اشتري منه قط فيكون ان فعل ذلك عاصيا ظالما ، ومنع آخرون من ذلك واحتجوا بأنه غرر وقد نبى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر •

قال أبو محمد : ليس هذا غررا (٢) لأنه يبيع شيء قد صرح ملك بائه عليه وهو معلوم الصفة والقدر فبطل ذلك يباح ويملكه المشتري ملكا صحيحا فان وجدته فذلك وإن لم يجده فقد استفاض الأجر الذي هو خير من الدنيا وما فيها وربحت صفقته ، ولو كان هذا غررا لكان بيع الحيوان كالمساخره وغائب غررا لا يحل ولا يجوز لأنه لا يدري مشتريه أيميش ساعة بعد ابتاعه أم يموت ولا يدري أيسلم أم يسقم فبطل بلا يحيله أو سقما كثيرا يفسده أو أكثره وليس ما يتوقع في المستأف غررا لأن الأقدار تجري بما لا يعلم ولا يقدر على رده ، ولا تغيب قال الله تعالى : (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله) وقال تعالى : (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم) وإنما القرر ما عقد على جهل بمقداره وصفاته حين العقد ، فإن قالوا : فله ميت حين العقد أو قد تغيرت صفاته قلنا : هو على الحياة التي قدمت له حتى يرقى موته وعلى ما يتيقن من صفاته حتى يصبح

تغيره فان صح موته ردت الصفة وان صح تغيره فكذلك ايضا ، ولئن قلتم : ان هذا يمنع من بيعه فامنعوا من بيع كل غائب من الحيوان ولو أنه خلف الجدار اذ لمه قد مات لوقت حين عقد الصفة أو تغير بكرة . أو وجع . أو عور ، نعم وامنعوا من بيع البيض . والجوز . واللوز . وكل فنى فشر اذ لمه فاسد ولا فرق بين شئ من ذلك وانما الفرر ما أجزتموه من بيع المنيات التي لم ير ما أحد قط من الجزر . والبقل . والفجل ولعلها مستأنة أو مفعونة ، وما أجاز به بعضكم من بيع ما لم يخلق بعد من بطون المقاتل التي لعلها لا تخلق أبدا . ومن لبن التمر شهرين أو ثلاثة ولعلها تموت أو تتحارذ فلا يدركها شخب (١) . ومن بيع لحم شاة مذبوحة لم تسلم بعد فلا يدرك أحد من خلق الله تعالى ما صفته ، فهذا وأشباهه هو بيع الفرر المحرم ، وقد أجزتموه لا ما صح ملكه وعرفت صفاته ، وقال بعضهم : اتماننا من ذلك بالنص الوارد فيه قلنا : تلك آثار مكذوبة لا يحل الاحتجاج بها ولو صحت لكننا أبدر الى الأخذ بها منكم . وهي كاريويمان طريق عبد الرزاق عن يحيى بن الملا عن جهم بن عبد الله عن محمد بن يزيد العبدى عن شهر بن حوشب الأشعرى عن أبي سعيد الخدرى « نبي رسول الله ﷺ عن بيع العبد وهو آبق . وعن ان تباع المغانم قبل ان تقسم . وعن بيع الصدقات قبل ان تقبض » .

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناسم بن اسماعيل عن جهم بن عبد الله عن محمد بن ابراهيم الباهلي عن محمد بن زيد عن شهر بن حوشب عن أبي سعيد « نبي رسول الله ﷺ عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تقبض وعن ما في ضرورهم الا بكيل . وعن شراء العبد الآبق . وعن شراء المغانم حتى تقسم . وعن شراء الصدقات حتى تقبض . وعن ضربة الفانص » . قال أبو محمد : جهم . ومحمد بن ابراهيم . ومحمد بن زيد العبدى مجهولون . وشهر متروك ، ثم لو صحوه فهو دمار عليهم لانهم مخالفون لما فيه وكلهم - يعنى الحاضر من خصوصنا - يميزون بيع الاجنة في بطون الامهات مع الامهات ، والمالكين يميزون بيع الابن النعم يخلق بعد والذي في الضرور بغير كيل لكن شهر بن اؤنحو ذلك ، ويميزون شراء المغانم قبل ان تقسم بل هو الواجب عندم والاولى ، والحنيفيون يميزون أخذ القيمة عن الصدقة الواجبة وهذا هو بيع الصدقة قبل ان تقبض ، وهذا بيع الفرر حقا لانه لا يدرك ما باع ولا يباع ما باع ولا قيمة ما اذا أخذ فهو أكل المال بالباطل حقا . والفرر حقا ، والحرام حقا .

واحتجوا بخبر فيه يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف فيه انتهى عن بيع السمك في الماء ثم

(١) يقال : حارثت الابل بالماء للحمسة اذا شربت ايتها والمرو من التوق القليلة للحر والشرب بالقسم ما عند من اللبن بن سيبويه ، وفي بعض النسخ (تجارذ) بالجهوه غلط

لوصح لما كان لهم فيه حجة لأننا إنما يكون نبياً عن يمينه قبل أن يصاد وهكذا يقول كما حلوا
خيرم في النبي عزيرع الآتي على أنه في حال إياه لا وهو مقدور عليه • ومن عجائب الدنيا
احتجاجهم بخبرهم أول مخالف لمحرر مواهبها ليس يبيع الجبل الشارد، فإن قالوا: قلنا
الجبل الشارد على العبد الآتي قلنا: القياس كله باطل ثم يقول الحنفية: ملاقسة الجبل الشارد
في إيجاب الجبل فيه على الجبل في العبد الآتي قلنا: لم يأت الأثر إلا في الآتي قلنا: ولا
جاء هذا الأثر إلا في الآتي •

قال علي: وروينا عن ستان بن سلة. وعكرمة أنها لم يميزا بيع العبد الآتي قال عكرمة:
ولا الجبل الشارد هو بمن روي عنه مثل قولنا ما روينا من طريق ابن أبي شبة ناعبة بن سليمان
عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى بغير أو هو شارد • قال علي: ما نعلم له مخالف
من الصحابة رضي الله عنهم فهو هذا استناد في غاية الصحة والثقة وهم يسطرون خلاف مثل
هذا إذا أقيم ويحمله ما اجتمعوا به عهدنا بالحنفية والمالكين يقولون إذا روى صاحب
خبراً ومخالفه: فهو أعلم بما روى وهو حجة في ترك الخبر وقد روينا من طريق وكيع عن موسى
ابن عبيدة عن عبيد الله بن دينار عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع القر» وقد
صح عن ابن عمر إباحة بيع الجبل الشارد ولو كان عنده غراما خالف ما روى هذا لازم
لهم على أصولهم والافتراض حاصل وهذا أخف شيء عليهم • ومن طريق ابن أبي شبة
ناجر بن المنيرة عن الشعبي عن شريح أن رجلاً أتاه فقال: إن لي عبداً أباؤاً أن رجلاً
يسأوني به أفأبيعه منه قال: نعم فأنك إذا رأيت فأنك بالخيار إن شئت أجزت البيع وإن شئت
لم تجزه، قال الشعبي: إذا أعلمته ما كان يعلم منه جازي يعلم لم يكن له خيار • ومن طريق حماد
ابن سلة عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين أن رجلاً أتى غلامه فقال له رجل: يعني غلامك
فباعه منه ثم اختصاً إلى شريح قال شريح: إن كان أعلمه مثل ما علم فهو جائز • ومن طريق
عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتي قال: أتى غلام لرجل فسلم مكانه رجل آخر فاشتراه
منه غلامه إلى شريح بذلك قال ابن سيرين: فسمعت شريحاً يقول: أكنت أعلمته مكانه
ثم اشترته؟ فرد إليه لا أعلم يكن أعلمه •

قال أبو محمد: وهذا صحيح لأن كتمان مكانه هو يعلمه أيها علمه فكتمه غش وخديعة
والغش والخديعة يرد منها البيع • ومن طريق الحاج بن المنهال نا حماد بن زيد عن أيوب
السخيتي أن محمد بن سيرين كان لا يرى بأساً بشراء العبد الآتي إذا كان عليها فيه واحداه
ومن طريق ابن أبي شبة نا أبو سعد (١) عن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه أنه كان

لا يرى بأساً أن يشتري الرجل العانة النابتة إذا كان قد رآها ويقول: إن كانت صحيحة فهي لي ولم ينص غير شاردة من شاردة والشاردة غائبة وعن أجاز بيع الحلى الشارد. والعبد الآبى عثمان البنى. وأبو بكر بن داود. وأصحابنا وبالله تعالى التوفيق •

١٤٢٢ مسألة وبيع المسك في نالجته مع النالجة. والنوى في القرمع القرموما في داخل البيض مع البيض. والجوز. واللوز. والفسق. والصوبر. والبوط. والقسطل. وكل ذى قشر مع قشره كان عليه قشران أو واحد، والعسل مع الشمع في شمع. والشاة المذبوحة في جلدها مع جلدها جائز كل ذلك، وهكذا كل ما خلقه الله تعالى كاهو بما يكون ما في داخله بعضه، وكذلك الزيتون بما فيه من الزيت. والسهم بما فيه من العنق: والآنث بما في ضرعها من اللبن. والبر. والعسل في أكامه مع الأكام وفي سنبله مع السنبلكل ذلك جائز حسن، ولا يحل بيع شيء مغيب في غيره بما فيه الناس إذا كان مالم يراه أحد لاعم وعائه ولا دونه، فإن كان مما قد رؤى جاز بيعه على الصفة كالعسل. والسمن في ظرفه. واللبن كذلك. والبر في وعائه. وغير ذلك كله. والجزر. والبصل. والكراث. والسلم. والفجل قبل أن يقطع، وقال الشافعي: ماله قشران فلا يجرز بيعه حتى يزال القشر الأعلى •

قال أبو محمد: كل جسم خلقه الله تعالى فله طول، وعرض. وعمق قال تعالى: (وأحل الله البيع) وكل ما ذكرنا فكذلك بيعه بنص القرآن جائز، وقد أجمعوا وصحت السنن المجمع عليها على جواز بيع القرم. والعنب. والزبيب. وفيها النوى وأن النوى داخل في البيع، وأجمعوا على جواز بيع البيض كما هو وإنما الغرض منه ما في داخله ودخل القشر في البيع بلا خلاف من أحد، وكذلك الزيتون بما فيه من الزيت. والسهم بما فيه من العنق. والشاة المذبوحة كما هي فليت شعري ما الفرق بين ذلك وبين ما اختلفوا فيه المسك في نالجته مع النالجة. والعسل في شمع مع الشمع؟ ولا سبيل إلى الفرق لافي قرآن. ولا في سنة. ولا رواية سقيمة. ولا قول صاحب. ولا تابع. ولا قياس. ولا معقول. ولا رأى يصح، وكل ذلك بيع قد أباحه الله تعالى ولم ينص منه شيئا، وقد قال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فلو كان حراما لفصله الله تعالى لنا فاذم يفصله فهو منصوص على تحليله، فإن قالوا: هو غرر قلنا: أوليس على قولكم هذا سائر ما ذكرنا غررا أيضا؟ والا فإلى الفرق، وأما الحق فانه ليس شيء منه غررا لانه جسم واحد خلقه الله عز وجل كما هو وكل ما في داخله بعض بجمته، وأما قول الشافعي فظاهر الفساد لانه لا فرق في مغيب المرفة

بصفة (١) مافي القشرين كونه في قشرين أو أكثر ، وهو قد أجاز بيع البيض في غلايين بالبيان احدهما القشر الظاهر وهو التيفض والثاني الفرق ، ولا غرض للشتري إلا فيا فيها لافيهما مع أنه قول لانمله عن أحد قبله ، فان قيل : ان ما قدرنا على إزالته من القشر فليتنا أن نزيله قلنا : وانكم لقادرون على ازالة القشر الثاني فأزيلوه ولا بد لانه غرر ، فان قالوا : فذلك ضرر على الوز . والجوز . والقسطل . والبلوط قلنا : لا مافيه ضرر على البلوط . ولا على القسطل . ولا على الوز في الأكثر وأيضاً فلا ضرر على القرمي في إزالة نواه ، وأيضاً فاعلنا حراماً بحله خوف ضرر على فاكهة لو خيف عليها ولو أن امرأه لم تطب لاييس ولم يجد من يشتريه منه الا بتمر يابس لما حل له بيعه خوف الضرر ، وكذلك لو أن امرأه أخاف عدوا ظالماً على ثمره ولم يكن بداصلاحها لم يحل له بيعها خوف الضرر عليها .

١٤٣٣ مسأله ومن هذا بيع الحامل بحملها اذا كانت حاملاً من غير سبها لان الحمل خلقه الله عز وجل من منى الرجل ومنى المرأة ودماها فهو بعض أعضائها وحشوتها ما لم ينفخ فيه الروح قال تعالى : (ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا مضغة فخلقنا مضغة عظما فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين) فيمما بحملها كما هي جائز وهي وحلها للشتري ، فاذا نفخ فيه الروح فقد اختلف أهل العلم فقالت طائفة : هو بمذ ذلك غير هال أنها أثم وقد يكون الجنين ذكراً وهي فردة (٢) وقد يكون في بطنها اثنان وقد تكون هي كافرة وما في بطنها مؤمنة . وقد يموت أحدهما ويعيش الآخر . ويكون أحدهما ميتاً والآخر صحيحاً . ويكون أحدهما أسود والآخر أبيض ولو وجب عليها قتل لم يقتل هي حتى تلد ، فصح أنه غيرها فلا يجوز دخوله في بيعها ، وهكذا في نكاح سائر الحيوان حاش اختلاف الدين قسط أو القتل قسط . قال آخرون : هو كذلك الا أنه حتى الآن ما خلقه الله تعالى فيها وولده منها ولم يزالها بعد لحكمه في البيع كما كان حتى يزالها ، وليس كونه غير هاو كونه اسم غير اسمها وصفاته غير صفاتها بخروج لها عما كان له من الحكم إلا بتصويره في ذلك ، وهذا القوي هو بلا شك غير القوي وإنما قال : نوى القوي وصفاته غير صفات القوي واسم غير اسم القوي وكذلك قشر البيض أيضاً ، وكذلك يبيض ذات البيض قبل أن تبيضه ، وكل ذلك جائز ببيعها كما لأن الله تعالى خلق كل ذلك كما هو وما زال الناس على عهد رسول الله ﷺ ويعلم ويعمرون القوي ويتوهمونه ويعمرون البيض ويتأدون منه يبيض الدجاج . والضباب . والنعام هو يقاييرون

(١) في النسختين ١٦ (سنة) وهو تصيب (٢) في النسختين ١٤ فردة

العسل ويتبادونه كما يشتادونه في شحمهم يتبايعون أنثا الضأن والبقر والحيل والمعز والابل والاماء . والظباء حوامل وغير حوامل ، ويفنمون كل ذلك ويقسمونهن ويتوارثنهن ويقسمونهن كما هن فاجامع نص بأن للآ ولاد حكما آخر قبل الوضع فيع الحامل بحملها جائز كما هو المآل تقعه .

قال علي : وهذا هو الصواب عندنا وبه يقول لأنه كلام باب واحد وعمل واحد ، وبالله تعالى التوفيق .

١٤٢٤ مسألة وليس كذلك ما تولى المرء وضعه في الشيء كالبنر يزرع . والنوى يفرس فإن هذا شيء أودعه المرء في شيء آخر مبان له بل هذا ووضع الدرام والثناير في الكيس . والبر في الوعاء . والسمن في الأنا سوا . ولا يدخل حكم أحدهما في الآخر ، ومن باع من ماله شيئاً لم يلزمه بيع شيء آخر غيره وإن كان مقرراً معه ومضافاً إليه فنبايع أرضاً فيه بذرم زرع ونوى مغروس ظهراً أو لم يظهر فكل ذلك بائع ولا يدخل في البيع لما ذكرنا ، وقال مالك : أما ما ظهر نباته فلا يدخل في البيع من الزرع خاصة وأما ما لم يظهر فهو في البيع .

قال أبو محمد : وهذا فرق فاسد لأنه لا دليل على صحته لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قياس . ولا من قول أحد من السلف . ولا من احتياط . ولا من رأى له وجه بل القرآن يبطل هذا بقوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) ووجدنا البذر . والنوى مالا للبايع بلا شك فلا يحل لغيره أخذه إلا برضى الذي ملكه له وبالله تعالى التوفيق .

١٤٢٥ مسألة ولا يحل بيع شيء من المنيات المذكورة كلها دون ما عليها أصلاً لا يحل بيع النوى أي نوى كان قبل إخراجها وإظهاره دون ما عليه . ولا بيع المسك دون النافحة قبل إخراجها من النافحة . ولا بيع البيض دون القشر قبل إخراجها عنه . ولا بيع حب الجوز . واللوز . والفستق . والصنوبر . والبُلوط . والقسطل . والجلوز ، وكل ذي قشر دون قشره قبل إخراجها من قشره . ولا بيع العسل دون شحمه قبل إخراجها من شحمه . ولا لحم شاة مذبوحة دون جلدها قبل سلقها . ولا بيع زيت دون الزيتون قبل عصره . ولا بيع شيء من الأدمان دون ما هو فيه قبل إخراجها منها ولا بيع حب البردون أكمامه قبل إخراجها منها . ولا بيع سمن من لبن قبل إخراجها . ولا بيع لبن قبل حلبه أصلاً ولا بيع الجزر . والبصل . والكراث . والفجل قبل قلمه لأمع الأرض ولادونها لأن كل ذلك بيع غرر لا يدري مقداره ولا صفته ولا رآه أحد فيصفه ، وهو أيضاً كل مال

بالباطل قال الله تعالى: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وبالضرورة يدري كل أحد أنه لا يمكن التوصل إلى وجود الرضا على مجهول وإنما يقع التراضي على ما علم وعرف فإذا لا سبيل إلى معرفة صفات كل ما ذكرنا ولا مقداره فلا سبيل إلى التراضي به وإذا لا سبيل إلى التراضي به فلا يحمل فيه وهو أكل مال الباطل، وأما الجزر، والبصل، والكراث، والفجل فكل ذلك شيء لم يره قط أحد ولا تدري صفته فهو بيع غرر وأكل مال الباطل إذا بيع وحده وأما بيعه بالأرض معاظيس مما ابتدأ الله تعالى خلقه في الأرض فيكون بعضها وأما هوشى، من مال الزوارع لما أودعه في الأرض كالزادع فيها شيئا من سائر ماله ولا فرق في الم يستحل البذر عن هيئة فيعده جائز مع الأرض ودونها لأنه شيء موصوف معروف القدر وقدره بأنه أو من وصفه فيه جائز لأن التراضي به ممكن وأما إذا استحال عن حاله قد بطل أن يعرف كيف هو وما صفته وليس هو من الأرض ولكنه شيء، مضاف إليها فهو مجهول الصفة جملة ولا يحمل بيع مجهول الصفة بوجه من الوجوه لأنه بيع غرر حتى يقطع ويرى والله تعالى التوفيق * ومن أبطل بيع هذه المنهيات في الأرض الشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبو سليمان، وقد تناقض الحاضرون من مخالفتها في كثير مما ذكرنا فأجاز أبو حنيفة بيع لحم الشاة مذبوحة قبل السلق وأوجب السلق على البائع وأجاز بيع البر دون الثين والاكمام قبل أن يدرس ويصن ويحمل المدرس والتصفية على البائع، وأجاز بيع الجزر، والبصل، وغير ذلك من ميا في الأرض، وأوجب على البائع أن يقطع منه أنموذجا قدر ما يريه المشتري (١) فإن رضى كان على المشتري قلع سائر فلو أن المشتري يتولى بنفسه قلع أنموذج منه فلم يرضه لم يلزمه البيع فلو قلع منه أكثر من أنموذج قد لزمه البيع أحب أم كره، وقال أبو يوسف: لا أجز البائع ولا المشتري على قلع شيء من ذلك فإن تشاحا أبطلت البيع، فإن قلع المشتري منه أقل ما يقع في المكاييل (٢) فله الخيار في امضاء أو فسخ، فإن قلع أكثر من ذلك قد لزمه البيع كله.

قال أبو محمد: إن في هذا لعجبا ليت شعري من أين وجب أن يجبر البائع على المدرس، والتصفية، والسخ ولا يجبر على قلع الجزر، والبصل، والكراث، والفجل؟ وهل سمع بأسخف من هذا التقسيم؟ وليت شعري ما هذا الأنموذج الذي لا هو لفظه عربية من اللفظة التي بهازل القرآن وخاطبنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا لفظه شرعية ثم صار يشرع بها أبو حنيفة الشرائع فيحرم ويحل قبل الأنموذج الغداء

(١) في التفسير رقم ١٦ (تدوير ما يريه المشتري) (٢) في التفسير رقم ١٤ (مكاييل)

وصنع القفا على كل شريعة تشرع بالأنموذج، ثم تحديد (١) أبي يوسف ذلك باقل ما يقع في المكاييل وقد يتخذ الباعة مكاييل صفرا اجدوا ما عهد نأيا بالجزر. ولا العجل يقعان في الكيل فن أن خرج له تحديد هذه الشريعة بهذا الحد الفاسد ونحمد الله تعالى على السلامة وليت شعري من أين وقع لهم جواز بيع هذه المغنيات دون الأرض؟ ومنعوا من بيع الجنين دون أمه وكلا الأمرين سواء لافرق بين شيء منهما وكلاهما غرر ويسع بمجهول، ثم أطرف من هذا كله منهم من بيع الصوف على ظهور الغنم وذراع محدود من هذا الطرف من هذا الثوب من أوله إلى آخره، أو ذراع محدود إلى طرفه من خشبة حاضرة وحلية هذا السيف دون جفته ونفضه ورأوا هذا غررا وعملا مشترطا يفسد البيع وكذبوا في ذلك، ولم يروا الدرس. والتصفية. والسلخ غررا ولا عملا مشترطا يفسد البيع فهل لأصحاب هذه (٢) الأقوال المتخاذلة حظ من العلم؟ ثم أجازوا بيع القصيل على القطع والثمره التي لم يبدصلاحها على القطع، وأجازوا بيع جذل نخلة (٣) على ظهر الأرض ولم يروا قطعه غررا ولا عملا مشترطا يفسد البيع وهل يشك ذومسكة من عقل في أن ادخال الجمل إلى الحاشية محدودة من ثوب وقطعه وقطع حلية على غمد سيف لا يتعدى على غلام مراقب أسهل وأخف من درس ألف كروتصفيها ومن سلخ ناقة؟ ولكن هذا مقدار نظرم وقههم، وقال بعضهم: الصوف ينمى ولا يدري أين يقع القطع منه ومن الثوب قلنا: والجذل ينمى ولا يدري أين يقع القطع منه ولا فرق، فان قالوا: قدصح عن ابن عباس المنع من بيع الصوف على ظهور الغنم (٤) ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم قلنا: وقدصح عن ابن عمر ما أدركت الصفقة بمجموعا حيا من البائع ولا يعرف له مخالف من الصحابة (٥) بخالفتموه، فالذى جعل أحدهما أولى من الآخر؟ وقالوا: لو أن أرضا تكسرها معلوم مائة ذراع في مثلها أودار كذلك فباع صاحبها منها عشرة أذرع في مثلها مشاعا في جميعها لم يجز ذلك فلو باع منها عشرة أسهم من مائة سهم مشاعا في جميعها جاز ذلك، وهذا تخطيط نلحك بغير تحريم شيء وإباحته بعينه وكلا الأمرين إنما هو بيع العشر مشاعا ولم يجزوا بيع فصل السيف وحمائله ونصف حليته مشاعا وقالوا: هذا ضرر فليت شعري أي ضرر في هذا؟ وأما المال فيكون فأجازوا بيع الصوف على ظهور الغنم ووقوا في ذلك إلا أنهم قالوا: إن أخذ في جزاه والاقلا، وأجازوا بيع لبن الغنم الكثيرة شهرين فأقل وهذا قول ظاهر الفساد لأنه يسع شيء لم يخلق وبيع غرر، ومنعوا من بيع لبن شاة واحدة كله، وقالوا: هذا غرر

(١) في النسخة رقم ١٤ (ثم تحرى) (٢) في النسخة رقم ١٤ (فيل صحبه) (٣) جذل نخلة أسهلها

(٤) في النسخة رقم ١٤ (على ظهر الغنم) (٥) في النسخة رقم ١٤ (ولا يخالف لمن الصحابة)

وقد تموت قتلنا : وقد تموت الكثيرة أو يموت بعضها ، ونسألهم عن بيع لبن شاتين كذلك فان منعوا من ذلك سألتهم عن لبن ثلاث شياه ولا تزال تزيدهم واحدة فواحدة حتى يحسبوا ما يجرمون بما يخلون ، ثم نسألهم عن الفرق وذلك ما لا سئل إليه ، وأجازوا بيع بطون المقاتي . واليا سمين : وجزات القصيل قبل أن يخلق الله تعالى ذلك كله ولم يروه غررا ، ورأوا بيع العبد الآبق . والجل الصارد : والمال المخصوب غررا فإلذهه المعائب ، وأجازوا بيع لحم الشاة وهي حية دون جلدها ، وأجازوا استثناء أرتال يسيرة من لحمها للبائع الثلث فأقل ، ومنعوا من استثناء أكثر فليت شعري من أي أعضائها تكون تلك الأرتال وهي مختلفة الصفات والقيم ؟ قالوا : فان استثنى افخذوا الكبد أو البطن لم يجر فان استثنى الرأس والسواقط قال : ان كان مسافرا جازوا ان كان غير مسافر لم يجر فكانت هذه أعاجيب لان لم تقسيمها عن أحد قبله وأتموا لا متافضة لا يعضدها قرأت . ولا سنة . ولا قول متقدم . ولا قياس ، وأجازوا بيع الجزر . والبصل . والتفجل المنسية في الأرض .

قال أبو محمد : واحتج بعضهم على فذلك بقوله الله تعالى : (يؤمنون بالغيب) قلت : فاج هذه الآية بيع الجنين في بطن أمه لأنهم من الإيمان بالغيب ، وهذا احتجاج نسأل الله السلامة من مثله في تحريف كلام الله تعالى عن مواضعه إلى ما ليس فيه منه شيء . روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي تاسفيات الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا تشتروا الصوف على ظهور الغنم ولا اللبن في ضروعها . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا ملازم بن عمرو نازف بن يزيد ابن عبد الرحمن عن أبيه وكان من جلساء أبي هريرة قال : سألت أبا هريرة عن بيع اللبن في ضروع الغنم ؟ قال : لا خير فيه وسأله عن الشاة بالشاتين إلى أجل ؟ قال : لا إلا يديده . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عروة عن النخعي عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يكرهون أن يشتري اللبن في ضروع الشاة ، وكرهه مجاهد وطاوس ، وروى عن طاوس أنه أجاز به بالكيل فقط ، وروى عن سعيد بن جبير إجازة بيع اللبن في الضرور . والصوف على ظهور الغنم ، وروى عن الحسن أنه أجاز بيع لبن الشاة جملة أشهر (١) ولم يجره أبو حنيفة . ولا الشافعي . ولا أحمد . ولا إسحاق ولا أبو سليمان ، فهذان صاحبان لا يعرف لهما من الصحابة رضي الله عنهم مخالف أصلا ، وإبراهيم يذكر ذلك عن أحد لشرهما أكابر التابعين يوم يظنون مثل هذا إذا وافق آراءهم . واحتجوا

فهذا يجوز اجارة الظئر (١) للرضاع قلنا : أنى اجارة تكلمنا معكم أم فى بيع ؟ والاجارة غير البيع لاننا نأجر الحرية للرضاع ولم ينبع منها لبنا أصلا ، ثم أغرب شئ . احتجهم فى هذا بما ذكرنا من اجارة الظئر وهم يرمون بيع لبن الشاة الواحدة . والبقرة الواحدة . والناقة الواحدة . وهذا أشبه باجارة الظئر الواحدة وانما يميزون ذلك فى القتم الكثيرة فاعجبوا لسخافة هذا التماس وشدة تناقضه إذ حرموا ما يشبه ما قالوا على اباحتهم وأباحوا قايلا عليه ما لا يشبهه .

قال أبو محمد : فان زاد الصوف فهما متدايان والقول قول البائع مع يمينه ان كانت القتم معروفة له أو بده فان لم تكن معروفة له وكانت فى يد الآخر فالقول قول الآخر مع يمينه ، فان كانت فى أيديهما أو فى غير أيديهما معا فحكمهما (٢) حكم المتداعين فى الشئ . يكون بأيديهما أو بغير أيديهما على ما ذكرنا . شاء الله تعالى فى الداعى فى الأفضية وبالله تعالى التوفيق .

١٤٣٦ مسألة : وأما بيع الظاهر دون المغيب فيها خلال الآن يمنع من شئ . منه نص لجأز بيع الثمرة واستثناء نواها وبيع جلد النافذة دون المسك الذى فيها . والجراب . والظروف كلها دون ما فيها . وقشر البيض . واللوز . والجوز . والجلوز . والفستق . والبلوط . والقسطل : وكل قشر لا تحاش شيئا دون ماتحتها ، وبيع الشمع دون الصل الذى فيه ، وبيع الثبن دون الحب الذى فيه ، وجلد الحيوان المذبوح أو المنحور دون لحمه أو دون عضو مسمى منها ، وبيع الأرض دون ما فيها من بذر أو خضروات مغيبة أو ظاهرة . ودون الزرع الذى فيها . ودون الشجر الذى فيها . والحيوان البون دون لبنه الذى اجتمع فى ضرعه ولا يحل استثناء لبن لم يحدث بعد ولا اجتمع فى ضرعه (٣) ويجوز بيع الحامل دون حملها سواء قنع فيه الروح أو لم ينفع ، ولا يحل بيع حيوان حى واستثناء عضونه أصلا ، ويجوز بيع عصارة الزيتون والمسمون الدمن قبل عصره ، ولا يحل بيع جلد حيوان حى دون لحمه ، ولا دون عضو مسمى منه أصلا ولا يجوز بيع غيض لبن قبل أن يمتنع ولا الميش (٤) قبل أن يخرج .

برهان كل ما ذكرنا قول الله تعالى : (وأحل الله البيع) وقوله تعالى : (وقد فصل لكم الحرام عليكم) فكل بيع لم يأت فى القرآن ولا فى السنة تحريره باسمه مفصلا فهو حلال بنص كلام الله تعالى ، وكل ما ذكرنا قال للبائع ومالك له يبيع منه ما شاء فهو من ماله ويمسك منه ما شاء فهو

(١) هى الرضعة غير ولدها (٢) فى النسخة رقم ١٤ (الحكمها) (٣) فى النسخة رقم ١٦ (والفروع)

(٤) الميش حلب نصف ملى الفروع فاذا جاوز النصف طيس يمش

من ماله ، فظاهر من ماله وروى أو وصفه من أذنيه جاز ويملك ما لم يره ولا غيره لأنه لا يحل بيع المجهول كقائده أو لأنه لا يريد بيعه فذلك لهوان كان مربيا (١) حاضرا أو موصوفا غائبا ، وأما قولنا : لا يحل استئنا لمن لم يحدث بمذقلا فإنه إنما يحدث إذا أحدثه الله تعالى في مال غيره فلا يحل له أن يشترط من ماله غيره شيئا إلا أن يكون الثمن فيما باع قط لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإنما منعا من بيع حيوان إلا عضوا مسمى منه . وأجزنا بيع الحامل دون حملها فإن ذلك (٢) الحيوان لا يخلو من أن يكون من بني آدم أو من سائر الحيوان فإن كان من سائر الحيوان فاستثناء العضو المسمى منه أكل مال بالباطل لأنه لا يتنع به إلا بذبحه ففي هذا البيع اشتراط ذبح ذلك الحيوان على بائع العضو منه أو على بائعه إلا عضوا منه وهذا شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإن كان ذلك الحيوان من بني آدم فكذلك أيضا وهو إضاعة المال جملة وهذا مما يوافقنا عليه (٣) الحاضرون كلهم من خصوصنا . وأما الحل . والصوف . والوبر . والشعر . وقرن الابل وكل ما يزيل الحيوان بشيء مثله ولا تعذيب فكأنه مال له بآثمه يبيع من ماله ماشاء ويمسك ماشاء إلا أن يكون في ذلك إضاعة مال أو مثله بحيوان أو إضراره فلا يحل لصحة النهي عن المثة وعن تعذيب الحيوان وبالله تعالى التوفيق .

وأما منعا من بيع الخبيض دون السمين قبل الخفض ومن بيع الميش دون الجبن قبل عصره فلا أنه لا يرى ولا يتميز ولا يعرف مقداره فقد يخرج الخفض والصبر قليلا وقد يخرج كثيرا وهذا بخلاف بيع عصارة الزيتون والسمسم دون الدهن قبل العصر لأن الزيتون والسمسم واللوز والجوز كل ذلك مرقي معروف وإنما الخافق فهو الدهن فقط ولا يحل بيعه قبل ظهوره ويحوز استئاؤه لأنه إبقاء له في ملك مالكه وهذا مباح حسن وبالله تعالى التوفيق .

وقد جاءت في هذا آثار وروينا من طريق سعيد بن منصور نا حبان بن علي نا محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الفرر» . ومن طريق ابن أبي شيبة عن ابن إدريس - هو عبد الله - عن عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الفرر» وقد أباحه (٤) بعض السلف كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا عباد بن العوام عن هشام - هو ابن حسان - عن ابن سيرين عن شريح أنه كان لا يرى بأسا ببيع الفرر إذا كان عليها فيه سواد ، وكاروينا من طريق ابن أبي شيبة نا ابن علية - هو اسماعيل بن إبراهيم - عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين

(١) والنسخة رقم ١٦ (قريبا) (٢) في النسخة رقم ١٦ (لا ذلك) (٣) في رواية من النسخة المطبوعة (٤) في النسخة رقم ١٦ (وقد أباحه)

قال : لأعلم بيع الثمر بأسا . ومن طريق سعيد بن منصور ناجان بن علي نا الخيرة عن ابراهيم قال : من الثمر ما يجوز ومنه ما لا يجوز فأما ما يجوز فشراء السلعة المريضة وأما ما لا يجوز فشراء السمك في الماء ، وقد وردنا إجازة بيع السمك في الماء . قبل أن يتصيد عن عمر بن عبد العزيز وبه يقول (١) ابن أبي ليلى .

قال ابو محمد : لاحقة في أحد دون رسول الله ﷺ ، والذي ذكر ابراهيم ليس بشيء . منه غرر أما المريضة فكل الناس يمرض ويموت وقد يموت الصحيح فجأة . ويبرأ المريض المدف فلا غرر هناك أصلاً ، وأما السمك في الماء ، فإن كان قدمك قبل فليس يبعه غرراً بل هو بيع صحيح وقد واثقنا الحاضرون من خصوصاً على أن بركة في دار لا انسان صغيرة صاد صاحبها سمكة (٢) ورما فيها (٣) حية فإن يبعها فيها جائز ، وأما ما لم يملك من السمك . بعد فلم يجر يبعه لأنه غرر حتى لو كانت السمكة مقدوراً عليها بالضمان ماحل يبعها وإنما حرم لأنه يبع ما ليس له . وهذا كل مال بالباطل . وقد وردنا من طريق ابن أبي شيبة ناقرة بن سليمان عن محمد بن فضيل عن أبيه عن ابن عمر فممن باع أمه واستثنى ما في بطنها قال : له ثنياء ، وقد صح هذا أيضاً عن ابن عمر في المتى . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا هشيم عن الخيرة عن ابراهيم النخعي قال : من باع حلي أو أعتقها واستثنى ما في بطنها فله ثنياء فيما قد استبان خلقه فان لم يستبق خلقه فلا شيء له .

قال علي : سواء استبان خلقه أو لم يستبق له ثنياء لما قد ذكرناه من أنه ماله يستثنى إن شاء . فلا يبيعه أو يدخل في صفقة أمه لأنه بعضها مالم ينفع فيه الروح ومن جملتها بعد قبح الروح فيه . ولكن من استثنى حل الحامل الذي باع كما ذكرنا فاولدت إن كانت من بني آدم إلى تسعة أشهر غير ساعة فهو له الآن . يوقن أن حملها به كان بعد البيع فلا شيء له لأنه حدث في مال غيره . وينظر في سائر الحيوان كذلك فاولدت لأخصى ما يملكه ذلك الحيوان فهو للذي استثنى ما واولدت لا كثر فليس له لما ذكرنا . والله تعالى التوفيق . ومن طريق ابن أبي شيبة نا هشيم عن يونس عن الحسن البصري أنه كان يميز ثنياء الحمل في البيع ولا يجوز في المتى ، وهو قول ابن سليمان . وأبي ثور في البيع والمتى ، وهو كما أوردنا قول صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف يوم يظنون مثل هذا إذا وافق تقليد . وروينا من طريق ابن أبي نعيم نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي نا عبد الرحمن بن مهدي نا عباد بن عباد بن حبيب بن المطلب . ثقة مأمون . عن عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر قال : أعتق ابن عمر أمه له واستثنى ما في بطنها ، وبه يقول عبيد الله بن عمر . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن سعيد . هو

(١) في النسخة رقم ١٦ (وهو قول) (٢) في النسخة رقم ١٤ (سكا) (٣) أي في المرومى مؤنة

التطان عن هشام - هو ابن حسان - عن محمد بن سيرين فيمن أعتق أمته (١) واستثنى ما في بطنها فقال : له ثنياء . ومن طريق ابن أبي شيبة نايمي بن يمان عن سفيان - هو الثوري - عن جابر ، ومنصور بن المعتمر . وابن جريج قال جابر : عن الشعبي . وقال منصور : عن إبراهيم . وقال ابن جريج : عن عطاء . ثم اتفق الشعبي . وإبراهيم النخعي . وعطاء قالوا كلهم : إذا أعتقها واستثنى ما في بطنها فله ثنياء . وبه إلى ابن أبي شيبة ناخري بن عماره ابن أبي حفصة عن شعبة قال : سألت الحكم . وحامد بن أبي سليمان عن ذلك - يعني من أعتق أمته واستثنى ما في بطنها - قالوا جميعا : ذلك له . ناخام نا عبدالله بن محمد بن علي الباجي نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أحمد بن مسلم نا أبو ثور نا أسباط نا سفيان الثوري (٢) عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : من كاتب أمته واستثنى ما في بطنها فلا بأس بذلك . وبه يقول أبو ثور . وأحمد بن حنبل في المتق . والبيع ، وبه يقول أيضا اسحق . وأبو سليمان ، فلولاء جمهور التابعين الحسن . وابن سيرين . وإبراهيم . والشعبي . وعطاء . والحكم بن عتيبة . وحامد بن أبي سليمان بعضهم في البيع . وبعضهم في المتق . وبعضهم في الأمرين معا وما نعلم الآن مخالفا لهم إلا الزهري وقتل بقولنا في هذا من الفقهاء كما ذكرنا عبدالله بن عمر . وأحمد . وأبو ثور . واسحاق . وأبو سليمان . وغيرهم ، وليت شعري أين هم عن حجهم بالمسلمين عند شروطهم ؟ وأما استثناء المجد والسواقط فروينا من طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي نا أصبح عن ابن وهب عن الليث بن سعد عن عماره بن غزوة عن عروة بن الزبير : « أن رسول الله ﷺ لما خرج هو وأبو بكر مهاجرين إلى المدينة اشتريا من راعي غنم شاة وشرطا لها ما بها » .

قال أبو محمد : هذا باطل عبد الملك هالك . وعماره ضعيف ثم هو مرسل ، ثم لو صح لكان منسوخا لأنه كما ترى قبل الهجرة ، وقد جاء النهي عن بيع الغرر بعد ذلك ، وبيع لحم شاة غرر لأنه لا يدري أهزل أم سمين . أو ذوا عانة أم سالم ، ثم من لهم أن ذلك انماجاز لأجل السفر فان هذا ظن (٣) لا يصح . قلنا قالوا : كان في سفر قلنا : وكان في طريق المدينة فلا تجيزوه في غيره . ومن طريق عبد الزواق عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي عن زيد بن ثابت أن رجلا باع قرصا واشترط رأسا ثم يده له فأمسكها فقتضى له زيد بشروي (٤) رأسا قال سفيان : نحن قول : البيع قاسد . ومن طريق عبدالله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن نسير

(١) في النسخة رقم ١٦ أمه (٢) في النسخة رقم ٤ عن سفيان الثوري (٣) في النسخة رقم ٤ أمه ناظر

(٤) شروي القاسد

ابن ذعلق (١) عن عمرو بن راشد الأشجعي أن رجلا باع بحتة واشترط ثيابا فغيرت
فرغب فيها فاختصم إلى عمر بن الخطاب فقال : اذهب إلى علي قال علي : اذهب إلى السوق
فإذا بلغت أفضل ثمنها فاعطوه حساب ثيابها من ثمنها . وروينا به من طريق وكيع عن
سفيان الثوري عن غير بن ذعلق عن عمرو بن راشد أن رجلا باع بعير أمرضا واستثنى
جلده فبأ البعير فقال علي : يقوم البعير في السوق ثم يكون له شرواه (٢) .

ومن طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي حدثني أصبغ عن ابن وهب عن اسماعيل
ابن عياش اشترى رجل رأس حمل وقد ثمنه واشترى آخر بقتة وقد ثمنه لينجراه ففاحش
الجلل واصلح فقال مشقري الجمل لمشقري الرأس : انما لك ثمن الرأس فاختصم إلى شريح
قال شريح : هو شريك فيه بحصة ما قدو بحكم شريح هذا يأخذ عثمان البتي . وأحمد .
واسحاق ولم يجر مالك استثناء الجلد والرأس إلا في السفر لافي الحضر بخلاف كل من
ذكرنا ولم يجره أبو حنيفة . ولا الشافعي أصلا ، وأجاز الأوزاعي استثناء اليد والرأس
أو الجلد عند الذبح خاصته كرهه أن تأخر الذبح ، والحنيفيون . والمالكيون يعظمون
خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف منهم وخالفوا هنا زيد بن ثابت . وعمر
ابن الخطاب لا يعرف لهما من الصحابة مخالف ؛ وأما المالكيون فاتهم رأوا فممن باع
بعيرا واستثنى جلده فاستحياء الذي اشتراه ان له شروى جلده أو قيمته هذا في السفر
خاصة ، وهذا خلاف حكم عمر . وعلى . وزيد لأنهم حكموا بذلك مطلقا لم يخصوا
سفرا من حضر ، وروينا مثل قولنا عن بعض السلف كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا
أبو الأحوص عن أبي حزة قلت لأبراهيم : أبيع الثاة واستثنى بعضها قال : لأولكن
قل : أبيع نصفها . قال ابن أبي شيبة : ناعبد الصمد بن أبي الجارود (٣) سألت جابر بن زيد
عن باع يما واستثنى بعضه قال : لا يصح ذلك .

١٤٢٧ مسألة ومن باع بمن ذكرنا الظاهر دون المنيب أو باع مغبيا يجوز
يحه ، بصفة كالصوف في القراش . والعسل في الطرف . والثوب في الجراب فانه إن كان
المكان البائع عليه تمكين (٤) المشتري من أخذ ما اشترى ولا بد وإلا كان
غاصبا مانع حق وعلى المشتري ازاله ماله عن مكان غيره وإلا كان غاصبا للمكان مانع حق ،
فإن كان المكان للمشتري فلي البائع نزع ماله عن مكان غيره وإلا كان ظالما مانع حق ،
فإن كان المكان لهما جعيا فأيهما أراد تعجيل انتفاعه بمتاعه فعليه أخذه ولا يجبر الآخر

(١) نسير - بنو نفي أوله بضم السين مهملة - سفر أو ذعلق بدل المجمع في أوله ، وفي النسخة رقم ١٦ (بمصر
ابن ذعلق) وهو غلط (٢) أي ثمنه (٣) في النسخة رقم ١٦ عبد الصمد بن أبي الحارث ، وهو غلط (٤) أي
النسخة رقم ١٤ (عليه أن يمكن)

على مالا يريد تمجيله من أخذ متاعه ، فان كان المكان لغيرهما فليهما جميعا أن يزرع (١) كل واحد منهما ماله من مكان غير موافق لظالم مانع حق قول رسول الله ﷺ : «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» ولقوله ﷺ : «إذا قال سنان لأبي الدرداء : أعط كل ذي حق حقه فصدقه عليه السلام . وصوب قوله ، فمن باع ثمرا دون ثوابها فآخذ الثمرة وتخليصها من الثوى على المشتري لأنه مأمور بأخذ متاعه وقوله وترك الثوى مكانه إن كان المكان للبائع فان أبي جبير واستخرج عليه من يزيل الثمر عن الثوى ولا يكتف البائع بذلك إلا أن يشاء لأنه لا يلزمه فتح ثمرة غيره ولا أن يعمل له فيه علاقل كان المكان للمشتري فان أراد المشتري قطع ثمرة فله ذلك ولا يترك غيره يؤثر له فيها أثر الا يريد فان أي المشتري من ذلك فلي البائع اخراج ثوابه على اللطف ما يمكن ولا شيء عليه ، فان تعدى ضمن مقدار تعديه في إفساد الثمرة فان كان المكان له فافكا قلنا : أيها أراد تسجيل أخذ متاعه فله أخذه فان أراد ذلك الذي له الثوى كان له إخراج ثوابه على اللطف ما يمكن اذ لا بد له من ذلك ولا شيء عليه لأنه فعل مباح له فان تعدى (٢) ضمن فان كان المكان لغيرهما أجزأ جميعا على العمل معا في تخليص كل واحد منهما ماله وهكذا القول في نالقة المسك . والظروف دون مافيا . والقشور دون مافيا . والشمع دون السمل . والبن دون الحب . وجلد الحيوان المذبح أو المنحور . ولحم الزيتون . والمسموك كل ذي دهن هو أمان من باع الأرض دون البذر . أو دون الزرع . أو دون الشجر . أو دون البناء فالصاعد على الذي له الزرع . والقلع على الذي له الشجر . والبناء . والقطع أيضا عليه لأن فرضا عليه إزالة ماله عن أرض غيره ، ومن باع الحيوان دون اللبن أو دون الحمل فالحلب على الذي له اللبن ولا بد وأجرة القابلة عليه أيضا لأن واجبا عليه إزالة لبنه عن ضرع (٣) حيوان غير موافق على صاحب الحيوان الا امكانه من ذلك فقط لا خدمت في حلب لبنه ، وكذلك على الذي له ملك الولد العمل في العون في أخذ مملوكه أو مملوكه من يطن أمغيره بما يبيع له من ذلك ، ومن باع سارية خشب أو حجر في بناء فلي المشتري قطع ذلك بالطف ما يقدر عليه من التدعيم (٤) لما حول السارية من البناء وهدم ما حوالها مما لا بد له من هدمه ولا شيء عليه في ذلك لأن له أخذ متاعه كما يقدر ، ومن هو مأمور بشيء ويعمل في شيء فلا ضمان عليه لأنه يفعل ما يفعله من ذلك بحسن وقد قال الله تعالى : (ما على المحسنين من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغيثون في الأرض بغير الحق) فان تعدى ضمن لما ذكرنا •

(١) في النسخة رقم ١٦ (أن يزرع) (٢) في النسخة رقم ١٤ (وان تعدى) (٣) في النسخة رقم ١٦ (عن ضرع) (٤) في النسخة رقم ١٦ (بالطف ما يقدر وليس عليه من التدعيم)

١٤٢٨ مسألة (١) - ومن باع صوفا أو وبراً أو شعر أعل الحيوان فالجزء على الذى له الصوف . والشعر . والوبر لأن عليه إزالة ماله عن مال غيره ومكان الشعر . والوبر . والصوف وهو جلد الحيوان فعلى الذى له كل ذلك إزالة ماله عن مكان غيره وعلى الذى له المكان أن يتمكن من ذلك قطع ، وكذلك من اشترى خاية في بيت فله اخراجها وله (٢) أن يهدم من باب البيت ما لا بدله من هدمه لاجراج الخاية ولا ضمان عليه في ذلك اذ لا سبيل له الى عمل ما كلف الا بذلك وبالله تعالى التوفيق *

١٤٢٩ مسألة ولا يحل بيع تراب الصاغة أصلاً بوجه من الوجوه لانه انما يقصد المشتري ما فيه من قطع القضة والذهب وهو مجهول لا يعرف فهو غرر وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر *

١٤٣٠ مسألة وكل ما غلّه الفبارون من التراب أو استخرجه غسلوا الطين من الطين - أو استخرج من تراب الصاغة قطة ما أمكن أن يعرف كالقص . أو الدبنار . أو الدرهم فازاد فخره كما ذكرنا في القطة ثم هو للقطع (٣) مضمونا لصاحبه ان جلد وما كان منه لا يمكن أن يعرف صاحبه أبداً من قطعة (٤) أو غير ذلك فهو حلال لواجده على ما ذكرنا في كتاب القطة وبالله تعالى التوفيق *

١٤٣١ مسألة وأما تراب المعادن فما كان منه معدن ذهب فلا يحل بيعه البتة بوجه من الوجوه لان الذهب فيه مخلوق في خلاه مجهول المقدار ؛ فلو كان الذهب الذى فيه مرمياً كله محاطاً به جاز بيعه بما يجوز به بيع الذهب على ما ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وما كان منه تراب معدن فضة جاز بيعه بدرهم وبذهب قدأ الى أجل وإلى غير أجل وبالعرض قدأ وجاز السلم فيه ، وكذلك تراب سائر المعادن لانه ليس فيه شئ من القضة أصلاً وانما هو تراب بعض لا يصير فضة إلا بعمالة وطبخ فيستحيل بعضه فضة كما يستحيل المالمط والبيض فراريج . والنوى شجرا ولا فرق (٥) *

١٤٣٢ مسألة وبيع التفصيل قبل أن يسئل جائز ولما تم أن يتطوع للمشتري بتركه ما شاء الى أن يرآه أو الى أن يحصده أو الى أن يبيع بغير شرط ، فان غفل عنه حتى زاد فيه أو لاداً من أصله تمكن ظاهرة اذا اشتراه فاختصافها فأجماعاً أقام البيت بمقدار المبيع قضى بها ولم يكر للمشتري إلا القدر الذى اشترى وكانت الزيادة من الاولاد للبائع فان لم تكن له هيئة فحقوق قسمت الزيادة التي يتداعيانها بينهما ، وأما السنبل . والخروب .

(١) سقطت (مسألة) من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ (٣) في النسخة رقم ١٤ (٤) في النسخة رقم ١٦ من نسخة (٥) التي انتهت اليها المجلد الرابع من كتب المحل من النسخة رقم ١٦ نالها التوفيق لا تحله

والحب فليشتري على كل حال ، و كذلك ما زاد في طوله فإذا سنبل الزرع لم يحل بيعه أصلا على القطع ولا على الترك إلا حتى يشتد فإذا اشتد حل بيعها حيثن •
 برهان صحة بيع التفصيل قبل أن يسنبل قول الله تعالى : (وأحل الله البيع) وقوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) فليبيع كله حلال إلا فيما منعه نص قرآن أو سنة : ولم يأت في منع بيع الزرع مذ ينبت إلى أن يسنبل نص أصلا • وبرهان تحريم بيعه إذا سنبل إلى أن يشتد ما رويناه من طريق مسلم نا على بن حجر . وزهير بن حرب نا لاجيما : نا اسماعيل بن علي نا عن أيوب السخيتي نا عن نافع عن ابن عمر قال : « إن رسول الله ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهر وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة نهى البائع والمشتري » (١) • ومن طريق أبي داود نا الحسن بن علي نا أبو الوليد - هو الطيالسي - عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس « أن النبي ﷺ نهى عن بيع النعنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد » ولا يصح غير هذا أصلا ، وهكذا رويناه عن جمهور السلف • رويناه من طريق وكيع نا إسرائيل بن رونس عن جابر عن الشعبي عن مسروق عن عمر بن الخطاب . وعبد الله بن مسعود نا لاجيما : لا يباع النخل حتى يحمر ولا السنبل حتى يصفر • ومن طريق عبد الرزاق نا معمر نا عن أيوب السخيتي نا عن ابن سيرين قال : نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها وعن السنبل حتى يبيض • ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن عاصم نا عن ابن سيرين قال : لا يشتري السنبل حتى يبيض • ومن طريق وكيع نا الربيع - هو ابن عبيد - عن الحسن أنه كره بيع السنبل حتى يبيض • ومن طريق ابن أبي شيبة نا على بن مسهر نا عن أبي اسحاق الشيباني قال : سألت عكرمة عن بيع التفصيل فقال : لا بأس قلت : إنه يسنبل فكرهه ، وهذا هو نفس قولنا ظم يستثن رسول الله ﷺ إذ منع من بيع السنبل حتى يشتد أو يبيض جواز بيعه على الحصاد وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى أو وحى وما كان ربك نسيا ، وكذلك عمر بن الخطاب . وابن مسعود نا عطاء نا لهما نقله من الصحابة رضي الله عنهم •

قال أبو محمد : فإن حصد السنبل وطالب بيعه أيضا لأنه سنبل يمكن فيه بعد أن يشتد ويبيض ، و كذلك إن صنى فصار حبا ولا فرق لئنه عن ذلك أيضا ، فإن كان أن ترك لم ييسر ولكن يغد جاز بيعه لأنه قد خرج عن الصفة التي جاء النبي عن بيع ما مئ فيه والسنبل في لغة العرب معروف وهو في التميم . والشعير . والعلس . والدخن . والسلت

وسائر ما يسمى في التمسك

١٣٣٢ - مسألة - وأما بيع القصيل قيل أن يسبل على القطع لجأثر لأن فرضاً على كل أحد أن يزبل ما له من أرض غيره وأن لا يشغلها به فهذا شرط واجب مفترض فإن تطوع له رب الأرض بالترك من غير شرط لحسن لأن لكل أحد باحة أرضه لمن شاء ولما شاء عالم به عنه ، فإن زاد فلصاحب المال أن يتطوع له بالزيادة لأنه مال له به لمن شاء عالم بمنعه قرآن . أوستة ، والمهبة فضل خير وفضل قال الله تعالى : (وافعلوا الخير) وقال تعالى : (ولا تقسوا الفضل بينكم) فإن أبي قال ينة قال لم تكن ينة فهم امتداعيان في الزيادة وهي بأيديهما فكل واحد يقول : هي لي فيحلفان لأن كل واحد منهما مدعى عليه ثم يبقى لكل أحد ما يده لبراهة من دعوى خصمه يمينه وباقه تعالى التوفيق .

ومنع أبو حنيفة . ومالك . والثافى من بيع القصيل حتى يصير حبا يابسا ولم يأت بهذا نص أصلا ، ثم تناقضوا فلجازوا يمه على القطع ، وكل هذا بلا برهان أصلا لأم من قرآن . ولأم من سنة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، ولا دليل لهم على ما منعوا من ذلك ولا على ما أباحوا منه . وقال سفيان الثوري . وابن أبي ليلى : لا يجوز بيع القصيل لأعلى القطع ولا على الترك ، وقول هؤلاء أطرده وأصح في السبل قيل أن يشتد ، واختلقوا أن ترك الزرع فزاد فقال مالك : ينسخ البيع جملة ، وقال أبو حنيفة : للشترى المقدار الذى اشترى ويتصدق بالزيادة ويروى عنه (١) أنه رجع فقال : للشترى المقدار الذى اشترى ، وأما الزيادة فللبائع ، وقال الثافى : البائع غير بين أن يدع له الزيادة فيجوز البيع والمهبة معا أوفسخ البيع ، وقال أبو سليمان : الزيادة للشترى مع ما اشترى .

قال أبو محمد : أما فسخ مالك البيع فهو لادليل على صحته أصلا ولا معنى فسخ يما وقع على صحته بإقراره ؟ هذا ما لا يجوز إلا قرآن : أوستة ، وأما أول قول أبي حنيفة خطأ لأن الزيادة أذ جعلها للشترى فلا شئ يأمره بالصدقة بها دون أن يأمره بأن يتصدق بالقدر الذى اشترى وكلاهما له ، وأما القول الذى يرجع اليه من أن الزيادة للبائع فصحيح إذا قامت اليقة بها وبمقدارنا اشترى ، وأما قول الثافى فظاهر الخطأ لأنه إذ جعل الزيادة للبائع فلا شئ معنى أجبره على هبتها للشترى أوفسخ البيع ؟ ولا شئ دليل منه من طلب حقه والخصام فيه والبقاء عليه ؟ فهذه آراء القوم كما ترى في التحليل والتحريم ، وأما قول أبي سليمان : أن الزيادة للشترى خطأ لأن المشتري إنما اشترى قدرا

معلوماً أنه ما حدث في العين التي اشترى والبائع ما زاد فيها استبقى لنفسه ولم يمه من المشتري فإن زيادة في طول الساق البائع لما ذكرنا لا تملك للمشتري إلا الزرع ما اشترى فقط وانما تأتى في الزيادة من الأصل ، وأما السبل ، والحب ، والنور ، والورق ، والتمن ، والخروب فلم يشتري لأنه في عين ما له حدث ، وقد جاء في هذا عن بعض التابعين ما رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير قال : لا بأس ببيع الشعير للعقيل أن يبدو صلاحه إذا كان بمحصده من مكانه فإن غفل عنه حتى يصير طاماً فلا بأس به .

١٤٣٤ مسألة ويجوز بيع ما ظهر من المقاتل وإن كان صغيراً جداً لا يؤثر كل ولا يعمل بيع ما لم يظهر بعد من المقاتل . والياحين ، والنور وغير ذلك ، ولا جزة ثانية من التفصيل لأن كل ذلك يبيع ما لم يخلق ولعله لا يخلق وإن خلق فلا يدري أحد غير الله تعالى ما كميته ولا مضافاته فهو حرام بكل وجه . وبيع غرر . وأكل مال بالباطل ، وأجاز مالك كل ذلك (١) ، وما نعلم له في تخصيص هذه الأشياء سلفاً ولا أحداً قاله غيره قبله ولا حاجة ، واحتج بعضهم باستحجار الفطر وهذا تحريف لكلام الله تعالى عن موضعه ، وأين الاستحجار من البيع ثم أين اللبن المرتفع من القتاة . والياحين ؟ وهم يحرمون بيع لبن شاة قبل حلبه ولا يقيسونه على الفطر ثم يقيسون عليه بيع القتاة . والنور . والياحين قبل أن يخلق . رويانا (٢) من طريق سميد بن منصور ناشرهم أنابون بن عبيد عن الحسن أنه كره بيع الرطاب جزئين جزئين . ورويانا من طريق أبي شيبة ناشره عن المغيرة عن إبراهيم النخعي . والشعبي قالاجيما : لا بأس ببيع الرطاب جزة جزة • ومن طريق وكيع عن يزيد (٣) بن عبد الله بن أبي بردة قال : سألت عطاء بن أبي رباح عن بيع الرطبة جزئين ؟ قال : لا تصلح إلا جزة • ومن طريق وكيع عن محمد بن مسلم عن ابن أبي نجيح (٤) عن مجاهد أنه كره بيع القضب والحناء إلا جزة وكره بيع الخبار والخربز (٥) إلا جزة • ومن طريق وكيع عن إسرائيل عن جابر عن ابن أشوع . والقاسم أنهما كرها بيع الرطاب إلا جزة وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان . وغيرهم •

١٤٣٥ مسألة - فلو باع المقتاة (٦) بأصولها والموز بأصوله وتطوع له ببقاء كل ذلك في أرضه بنير شرط جاز ذلك فإذا ملك ما ابتاع كان له كل ما تولد فيه لأنه تولد في ماله وله أخذه بقلع كل ذلك متى شاء لأنه أملك بماله ولا يحل له اشتراط بقاء ذلك

(١) في النسخة رقم ١٦ (ذلك كله) (٢) سقط لفظ (رويانا) من النسخة رقم ١٤ (٣) في النسخة رقم ١٤ (يزيد) وهو غلط (٤) في النسخة رقم ١٤ (عن محمد بن سليمان عن أبي نجيح) وهو غلط فيما (٥) هو بكسر اللام المعجمة بعدها واو البطيخ بالقافوسية (٦) في النسخة رقم ١٤ القتاة

في أرضه مدة مساة أو غير مساة لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، فان احتجوا بالمسلمين عند شروطهم قلنا : هذا لا يصح وأنتم تصحونه فأين أنتم عنه في منعكم جواز بيع التفصيل على شرط الترك وإباحتم بيعه بشرط القطع وكلاهما شرط مجرد لم يأت به نص قرآن . ولا سنة أصلا فترقم بلا دليل وبالله تعالى التوفيق .

١٤٣٦ - مسألة - وبيع الأمويان أنها حامل من غير سيدها لکن من زوج أو زنا أو إكراه بيع صحيح سواء كانت راتمة أو وخشا (١) كان البيع في أول الحمل أو في وسطه أو في آخره ، وقال مالك : يجوز في الوخش ولا يجوز في الراتمة وهذا قول لأدليل عليه أصلا وما نعلم أحدا سبق إليه أصلا ، وقال تعالى : (وأحل الله البيع) وما خص حاملا من حائل . ولا راتمة من وخش . ولا امرأة من سائر أفاك الحيوان وما كان ربك نسيا .

١٤٣٧ - مسألة - وبيع السيف دون غمده جائز . وبيع الغمد دون النصل جائز . وبيع الحلية دونها جائزة ، وبيع نصفها مشاع أو ثلثها أو عشرها أو شيء منها بعينه كل ذلك جائز وأحل الله البيع ، ومنع أبو حنيفة من بعض ذلك وما نعلم أحدا قاله قبله وما نعلم له دليلا أصلا وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك بيع قطعة من ثوب أو من خشبة معينة محدودة جائز ، وأحل الله البيع .

١٤٣٨ - مسألة - وبيع حلقة الخاتم دون النقص جائز وقطع النقص حيث عد على البائع وبيع النقص دون الحلقة جائز . وقطع النقص حيث عد على المشتري لأن رسول الله ﷺ يقول : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » والنقص في الحلقة فهي مكان النقص ، وفرض على النقص له النقص إخراج النقص من مال غيره (٢) وليس له أن يشغل مال غيره بغير إذنه ، وليس على صاحب الحلقة إلا ما كانه من ذلك قطع وأن لا يحول بينه وبين ماله ، ولتولى إخراج النقص توسيع الحلقة بما لا يبدنه في استخراج متاعه ولا ضمان عليه لأنه فعل ماهر مأمور بفعله فان تعدى ضمن ، وهكذا القول في الجذع يباع دون الحائط أو الحائط يباع دون . والشجرة دون الأرض أو الأرض دون الشجرة ولا فرق (٣) وبالله تعالى التوفيق .

١٤٣٩ - مسألة - من باع شيئا فقال المشتري : لا أدفع الثمن حتى أقبض ما تبعت وقال البائع : لا أدفع حتى أقبض أجبرهما على دفع المبيع والثمن معا لأنه ليس أحدهما حق بالانصاف والاتصاف من الآخر ويد كل واحد منهما حق للآخر وفرض على كل واحد منهما أن يعطى الآخر حقه فلا يجوز أن ينخص أحدهما بالتقدم ، وفصل ذلك جور .

(١) الواقع الجواد ، والوخش من الناس الرذل يستوى فيه المذكر والمؤنث ولو واحد أو الجمع (٢) في النسخة رقم ١٦٦ من كتابه (٣) سقط لفظ ولا فرق من النسخة رقم ١٤

وحيف . وظلم ، وهذا قول أصحابنا وعبد الله بن الحسن (١) .

١٤٤٠ - مسألة - فإن أبا المشتري من أن يدفع الثمن مع قبضه للمشتري وقال : لأدفع الثمن إلا بعد أن أقبض ما اشتريت فلبائع أن يحبس ما باع حتى يتصفى وينصف معاقان تلف عنده من غير تعدية فهو من مصيبة المشتري وعليه دفع الثمن ولا ضمان على البائع فيما هلك عنده من غير تعدية لأنه احتبس بحق قال الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) إلا أن يكون في بعض ما حبس (٢) وقاله بالثمن فإنه يضمن ما زاد على هذا المقدار لأنه متعد باحتباسه أكثر مما تعدى عليه الآخر ، هذا إن كان مما يمكن أن ينقسم فإن كان مما لا يمكن قسمته إلا بفساده أو حط ثمنه فلا ضمان عليه أصلاً ، فلو قال البائع : لأدفع إلا بعد قبض الثمن ودعاه المشتري إلى أن يقبض ويدفع معاقاً فهو مهنا ضامن لأنه متعد باحتباسه ما حبس وقد دعي إلى الانصاف فاقى وبالله تعالى التوفيق .

١٤٤١ - مسألة - ومن قال حين يبيع أو يشتري : لا خلافة فله الخيار ثلاث ليال بما في خلافتين من الأيام إن شاء رد بعيب أو بغير عيب أو بخديعة أو بغير خديعة وبغير ثمن أو بغير غبن وإن شاء أمسك فإذا انقضت الليالي الثلاث بطل خياره ولو لم يبيع ولارد له إلا من عيب أن وجده (٣) ، والليالي الثلاث مستأنفة من حين العقد فإن بايع قبل غروب الشمس بقليل أو كثير ولم يحن طلوها فإنه يستأنف الثلاث مبتدأة وله الخيار أيضاً في يومه ذلك . وإن بايع بعد غروب الشمس فله الخيار من حيثئذ إلى مثل ذلك الوقت من الليلة الرابعة . حدثنا حماد بن عمار بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا محمد بن اسماعيل الترمذي نا الحيدى نا سفيان بن عيينة نا محمد بن إسحاق نا عمار بن عمر قال : إن منقذاً سفع في رأسه في الجاهلية مأمومة فخلت لسانه فكان إذا بايع خدع في البيع فقال له رسول الله ﷺ : « بايع وقل : لا خلافة ثم أنت بالخيار » نا أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا محمد بن وضاح نا حامد بن يحيى (٤) البغوي نا سفيان بن عيينة نا محمد بن إسحاق نا عمار بن عمر نا ابن عمر قال : إن منقذاً سفع في رأسه مأمومة في الجاهلية فخلت لسانه فكان يخدع في البيع فقال له رسول الله ﷺ : بايع وقل : لا خلافة ثم أنت بالخيار ثلاثاً من بيعك قال ابن عمر : فسمعت يقول إذا بايع : لا خلافة لا خدابة .

(١) في النسخة رقم ١٤ ابن الحسين وهو غلط (٢) في النسخة رقم ١٦ ما حبس (٣) في النسخة رقم ١٤ ولا رد لمن عيب إلا إذا وجده (٤) في النسخة رقم ١٤ جابر بن يحيى وهو تعرف

١٤٤٢ - مسألة - فان لم يقدر على أن يقول : لا خلافة ظاهرا كما يقدر لآفة بلسانه (١) أول جمعتان يجر جملة قال : بلسانه ما يوافق معنى لا خلافة وله الخيار المذكور أحب البائع أم كره . برهان ذلك أن رسول الله ﷺ أمر متقنا أن يقولوا وقد علم أنه لا يقول الا لا خلافة ، وقال تعالى : (لا يكلف الله شيئا الا وسعها) .

١٤٤٣ - مسألة - فان رضى في الثلاث وأسقط خياره لزمه البيع وذلك أن رسول الله ﷺ جعل له الخيار ثلاثا فلو كان لا يلزمه الرضى ان رضى في الثلاث لكان انما جعل له عليه السلام الخيار في الرد فقط لا في الرضى وهذا باطل لأن رسول الله ﷺ أجمل له الخيار فكان عموما لكل ما يختار من رضى أو رد ، ولو كان الخيار لا ينقطع باسقاطه اياه واقراره (٢) بالرضى لوجب أيضا ضرورة أن لا ينقطع خياره وان رد البيع حتى ينقضي الثلاث وهذا محال ، فظاهر اللفظ ومعناه أن له الخيار مدة الثلاث ان شاء رد فبطل البيع ولا رضى له بعد الرد وان شاء رضى فيصح البيع ولا رد له بعد الرضى لا يحتمل أمره عليه السلام غير هذا أصلا فان لم يلفظ بالرضى ولا بالرد لم يجر أن يجر على شيء من ذلك وبقي على خياره الى انتهاء الثلاث ان شاء رد وان شاء أمسك فان انقضت الثلاث ولم يرد فقد لزمه البيع لا به بيع صحيح جعل له الخيار في رده ثلاثا لا أكثر فان لم يطله فلا ابطاله بعد الثلاث الا من عيب كسر البيوع وبقي البيع بصحته لم يطل ، وبالله تعالى التوفيق .

١٤٤٤ - مسألة - فان قال لفظا غير لا خلافة لكن أن يقول : لا خديعة أو لا غش أو لا كيد أو لا غش أو لا مكر أو لا عيب أو لا ضرر أو على السلامة . أو لاداء ولا غائلة . أو لا خبث أو نحو هذا لم يكن له الخيار المجهول لمن قال : لا خلافة لكن ان وجد شيئا ما باع على أن لا يعقد بيعه عليه بطل البيع وان لم يجده لزمه البيع . برهان ذلك أن رسول الله ﷺ إذا أمر في الدنيا بما أمر ونص فيه بلفظ نالم يجر تعدى ذلك اللفظ الى غيره سواء كان في معناه أو لم يكن مادام قادرا على ذلك اللفظ الا بنص آخر يبين أن له ذلك لأنه عليه السلام قد صدق ذلك حذافلا يحمل تعديده قال الله تعالى : (ومن يصرفه رسوله ويتعدى حدوده يدخله ناراً خالدا فيها) وقال تعالى : (وما يتعلق عن الهوى إن هو الا وحى وحى) ، وقال تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) ولو جاز غير هذا الجواز الأذان بأن يقول : الميزر أجل . ليس لتارب الا الرحمن . أنت ابن عبد الله بن عبد المطلب مبعوث من الرحمن . هلوا (الى (٣) نحو الظاهر هلوا نحو البقاء

(١) في النسخة رقم ١٤ لا آفة لسانه (٢) في النسخة رقم ١٤ واقراره (٣) في النسخة رقم ١٤

المعزى أعظم ليس لأرب الاالرحيم .

قال ابو محمد : من أذن هكذا فحقه أن يستتاب فأن تاب والا قتل لانه مستهزى بآياته عز وجل تمتد لحدوده (١) ، ولا فرق بين ما ذكرناه وبين ما أمر به عليه السلام في أفضاء الصلاة . والأذان . والاقامة . والتلبية . والتكبير . والطلاق . وسائر الشريعة وعلى المفرق الدليل والافهم بطل ، وأما من أجزأه أن يقرأ القرآن في الصلاة من رسول الله ﷺ في الأذان . والاقامة وأجاز تنكيسها . وقراءة القرآن في الصلاة بالأجمعية وهو فصيح بالقرآن فاعليه أن يقول بتكيس الصلاة فيدونها بالتكيس ثم بالعمود . والتشهد ، ثم بالسجود ، ثم بالركوع ، ثم بالقيام ، ثم بالتكبير وقرأ في المجلس . ويتشهد في القيام . وأن يصوم الليل في رمضان . وخطر النهار ويحبل الحج . ويدل أفضاء القرآن بغيرها ما هو في معناها وقدم الأفضاء ويؤخرها ما لم يبدل المعنى . ويكتب المصحف كذلك . وقرأ في الصلاة كذلك . وقرأ الناس كذلك . ويدل الشرائع ونحن نبرأ إلى الله تعالى من كل ذلك ومن أن تعدى شيئاً مما جعلنا رسول الله ﷺ إلينا لأعلمنا إلا ما علمنا ونحمد الله كثيراً على ذلك .

وقد اوقفنا كثيراً من مخالفتنا أن لفظ البيع لا ينوب عن لفظ السلم وهذا متفقاً لما مور باللفظ المذكور لم ير أن يتعداه إلى غيره وإن كان في معناه بل قاله كأمر . وكأقدر . وكأكلف . ونسأل المخالف لنا (٢) في هذا عن الفرق بين الأفضاء للأمور بها في الأحكام وبين الأوقات للأمور بها في الأحكام . وبين المواضع للأمور بها في الأحكام . وبين الأحوال والأعمال للأمور بها في الأحكام ولا سبيل له إلى الفرق أصلاً من سوى بين الجميع في الإيجاب وفق وهو قولنا وإن سوى بين الجميع في جواز التبديل كفر بخلاف وبدل الدين كله مخرج عنه وقد علم النبي ﷺ البراء بن عازب دعاه يقول لوفيه : أنت بكتابتك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت ، فذهب البراء يستذكره (٣) قال : وبرسوك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت قال له عليه السلام : . ونبيك الذي أرسلته فلم يده أن يبدل لفظة مكان التي أمره بها والمعنى واحد ، ومن أعجب وأضل من يجهز تبديل لفظ أمر به رسول الله ﷺ ثم يقول : إن قال الشاهد : أخرجك أو أهلك باق أعلم أن (٤) لهذا عندنا ديتاراً أنها ليست شهادة ولا يحكم بها حتى يقول : أشهد فأعجزوا لكس هؤلاء القوم للحقائق . وأما الألفاظ الاخر فهي ألفاظ مصروقة المعاني بايع

(١) في النسخة رقم ١٦ «لحدوده» (٢) في النسخة رقم ١٤ «ونسأل المخالفين لك وهو متساوي بيد ولا سبيل له» (٣) في النسخة رقم ١٦ «يستذكرها» أي بالحق من اللطاة ، ومرجع الضمير على ما هنا الجماد (٤) لفظ أن سطم في النسخة رقم ١٤

عليها فله ما باع عليه ان وجدته كذلك لانه ما تراضيا عليه كما قال الله تعالى : (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) فان وجد غير ما تراضيا به في بيعه فلم يجد ما باع ولا ما ابتاع وليس له غير ذلك فلا يعمل له من مال غيره ما لم يبايعه فيه عن تراض منهما ، وهذا بين وبالله تعالى التوفيق .

١٤٤٥ مسألة - وكل شرط وقع في بيع منهما أو من أحدهما برضى الآخر فانهما ان عقده قبل عقد البيع أو بعد تمام البيع بالتفرق بالأبدان . أو بالتخير . أو في أحد الوقتين - يعني قبل العقد أو بعده - ولم يذكره في حين عقد البيع فالبيع صحيح تام والشرط باطل لا يلزم (١) ، فان ذكر اذلك الشرط في حال عقد البيع (٢) فالبيع باطل مفسوخ والشرط باطل أي شرط كان لا تحاش شيئا الاسبعة شروط فقط فانها لازمة والبيع صحيح ان اشترطت في البيع ، وهي اشتراط الرهن فيها تبايعاه الى أجل مسمى . واشترط تأخير الثمن ان كان دأثير أو دراهم الى أجل مسمى ، واشترط أداء الثمن الى الميسرة وان لم يذكر أجل ، واشترط صفات المبيع التي يراضيانها معا ويتبايعان ذلك الشيء . على أنه بترك العفة ، واشترط أن لا خلافة ، وبيع العبد أو الأمة فيشترط المشتري ما لهما أو بعضه مسمى معينا أو جزاء منسوبا مشاعا في جميعه سواء كان ما لهما مجبولا كله أو معلوما كله أو معلوما بعضه مجبولا بعضه ، أو بيع أصول تخل فيها ثمرة قد أبرت قبل الطيب أو بعده فيشترط المشتري الثمرة لنفسه أو جزاء معينا منها أو مسمى مشاعا في جميعها ، فهذه ولازم يدوسا رها باطل كما قدمنا كن باع مملوكا بشرط الحق أو أمة بشرط الابلاد . أو دابة واشترط ركوبها مدة مساة قلت أو كثرت أو الى مكان مسمى قريب أو بعيد أو دارا واشترط سكنها ساعة فافوقها أو غير ذلك من الشروط كلها .

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني نا أبو أسامة - هو حاد بن أسامة - نا هشام بن عروة عن أبيه قال : أخبرني عائشة أم المؤمنين قد كرت حديثا قالت فيه : هـ إن رسول الله ﷺ خطب الناس لحمد الله وأثنى عليه [بما هو أمه] (٣) ثم قال : أما بعد فإبال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل وان كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق ، وذكرك باقي الخبر . ومن طريق أبي داود حدثنا القعني . وقيية بن سعيد قالا جميعا : نا الليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير قال : ان عائشة أم المؤمنين أخبرته هـ أن رسول الله ﷺ قام فقال : ما بال اناس يشترطون

(١) في النسخة رقم ١٦ « فلم يلزم » (٢) في النسخة رقم ١٦ « وفي حال العقد » (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٠

شرطا ليست في كتاب الله من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فليس له وان اشترط ما تمرة شرط الله أحق وأوثق (١) ، فهذا الأثر كالشمس صفة ويانا برفع الاشكال كله ، فلما كانت الشروط كلها باطلة غير ما ذكرنا كان كل عقد من بيع أو غيره عقد على شرط باطل باطلا ولا بد لانه عقد على أنه لا يصح (٢) الا بصحة الشرط والشرط لاصحة له فلا صحة لما عقد بان لاصحة له الا بصحة ما لا يصح •

قال أبو محمد : وأما تصحيحنا الشروط السبعة التي ذكرنا فانها منصوص على صحتها وكل مانص رسول الله ﷺ عليه (٣) فهو في كتاب الله عز وجل قال تعالى : (وأنزلنا اليك الذكركتين للناس ما نزل اليهم) وقال تعالى : (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) وقال تعالى : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) فاما (٤) اشترط الرهن في البيع الى أجل مسمى فقلوله تعالى : (ولم تجدوا كتابا فها من قبوضة) وأما اشترط الثمن الى أجل مسمى فقلوله تعالى : (اذا تدانيتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه) وأما اشترط أن لا خلابة فقد ذكرنا الخبر في ذلك قبل هذا المكان بنحو أربع مسائل (٥) وأما اشترط الصفات التي يتبايعان عليها من السلامة : أو من أن لا خديعة ومن صناعة العبد . أو الأمانة . أو سائر صفات المبيع فقلوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) فقص تعالى على التراض منهما والتراض لا يكون الا على صفات المبيع ، وصفات الثمن ضرورة • وأما اشترط الفتن الى الميسرة فقلوله تعالى : (وإن كان ذو عسرة فقضوه الى ميسرة) • ورويان من طريق شعبة أخبرني عمارة بن أبي حفصة عن عكرمة عن عائشة أم المؤمنين : وأن رسول الله ﷺ بعث الى يهودى قدمت عليه ثياب ابعت الى ثوبين الى الميسرة • وذكر باقي الخبر • وأما مال العبد . أو الأمانة واشترطه واشترط ثمر التخل المؤبر فلما رويان من طريق عبدالرزاق نا معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ قال : من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع ومن باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع •

قال أبو محمد : ولو وجدنا خبرا يصح في غير هذه الشروط باقيا غير منسوخ قلنا به ولم نخالفه ، وسند ذكر إن شاء الله تعالى حكم هذين الشرطين إذ قد ذكرنا غيرهما والحمد لله رب العالمين ، وقد ذكرنا رواية عبدالرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : كل بيع فيه شرط فليس يباع •

(١) الحديث في سنن أبي داود مطولا اختصره المؤلف (٢) في النسخة رقم ١٤ (لا عقدا لاصح) (٣) سقط لفظ علي بن النسخة رقم ١٤ (٤) في النسخة رقم ١٤ (وأما) (٥) ذكر في ص ٣٧٦

قال على : فإن احتج معارضنا بقوله تعالى : (أو فوا بالعقود) وقوله تعالى : (أو فوا بعهده) إذا عاهدتم) وبما روى : « المسلمون عند شروطهم » قلنا [وبالله تعالى التوفيق] (١) أما أمر الله تعالى بالوفاء بالعقود لا يختلف اثنان في أنه ليس على عومه ولا على ظاهره ، وقد جاء القرآن بأن نجنب نواهي الله تعالى ومما فيه من عقد على مصيبة حرام عليه الوفاء بها فلا شك في هذا قد صرح أن كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل والباطل محرم فكل محرم فلا يحل الوفاء به ، وكذلك قوله تعالى : (أو فوا بعهده) إذا عاهدتم) فلا يعلم ما هو عهده إلا بنص وارديه وقد علمنا أن كل عهد نهى الله عنه فليس هو عهده تعالى بل هو عهد الشيطان فلا يحل الوفاء به ، وقد نص رسول الله ﷺ على أن كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل والباطل لا يحل الوفاء به .

وأما الأثر في ذلك فأتانا رويناه من طريق ابن وهب عن ثني سلمان بن بلال نا كثير ابن زيد عن الوليد بن رياح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « المسلمون عند شروطهم » . ورويناه أيضا من طريق عبد الملك بن حبيب الأنديلي حدثني الحزامي عن محمد بن عمر عن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز قال : قال رسول الله ﷺ : « المسلمون على شروطهم » . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى ابن أبي زائدة عن عبد الملك بن عطاء بلفظنا أن النبي ﷺ قال : « المسلمون عند شروطهم » . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن الحجاج بن أرطاة عن خالد بن محمد عن شيخ من بني كنانة سمعت عمر يقول : المسلم عند شرطه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن عينة عن يزيد ابن يزيد بن جابر عن اسماعيل بن عبيد الله عن عبد الرحمن بن غنم قال عمر بن الخطاب : « أن مقاطع الحقوق عند الشروط » . ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي قال : المسلمون عند شروطهم .

قال أبو محمد : كثير بن زيد هو كثير بن عبد الله بن عمرو (٢) بن زيد هالك متروك باتفاق ، والوليد بن رياح مجهول ، والآخر عبد الملك بن حبيب هالك ، ومحمد بن عمر هو الواقدي مذكور بالكذب ، وعبد الرحمن بن محمد مجهول لا يعرف . ومرسل أيضا ، والثالث مرسل أيضا ، والثاني من طريق عمر فيه الحجاج بن أرطاة وهو هالك ، وخالد ابن محمد مجهول وشيخ من بني كنانة ، والآخر فيه اسماعيل بن عبيد الله ولا عرفه ، وخبر على مرسل ، ثم لو صح كل ما ذكرنا لكان حجة لنا وغير مخالف لقولنا لأن شروط المسلمين هي الشروط التي أباحها الله لهم لا التي نهى عنها ، وأما التي نهى عنها فليست

(١) في نسخة من نسخة الحلية (٢) في نسخة رقم ٤ (ابن عمر) وهو غلط

شروط المسلمين ، وقصد رسول الله ﷺ على أن كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإن كان مائة شرط أو اشترط مائة مرة وأنه لا يصح لمن اشترطه فصح أن كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فباطل فليس هو من شروط المسلمين فصح قولنا يتقين ثم إن الخنيتين . والمالكين . والشافعيين أشد الناس اضطرابا وتناقضا في ذلك لأنهم يميزون شروطا ويمنعون شروطا كلها سواء في أنها باطل ليست في كتاب الله عز وجل ويميزون شروطا ويمنعون شروطا كلها سواء في أنها حق لأنها في كتاب الله تعالى ، فالحنفيون . والشافعيون يمتنعون اشتراط المتاع مال العبد . وثمرة النخل الموقر ولا يميزون لذلك البتة إلا بالشراء على حكم البيوع ، والمالكيون . والحنفيون . والشافعيون لا يميزون البيع إلى الميسرة ولا شرط قول : لا خلافة عند البيع وكلاهما في كتاب الله عز وجل الأمر النبي (١) ﷺ بهما وينسون هنا (٢) : « المسلمون عند شروطهم » وكلهم يميز بيع الثمرة التي لم يدصلاحها بشرط القطع وهو شرط ليس في كتاب الله تعالى بل قد صح النهي عن هذا البيع جملة ، ومثل هذا كثير .

قال أبو محمد : ولا يخلو كل شرط اشترط في بيع أو غيره من أحد ثلاثة أوجه لأربع لها أما أباحة مالم يجبي العقد . وأما إيجاب عمل . وأما المنع من عمل والعمل يكون بالبشرة أو بالمال فقط وكل ذلك حرام بالنص قال رسول الله ﷺ : « أندماءكم وأموالكم وأبشاركم عليكم حرام » وأما المنع من العمل فإن الله تعالى يقول : (لم تحرم ما أحل الله لك) فصح بطلان كل شرط جملة الاشرط جاء النص من القرآن أو السنة بإباحته ، وهنا أخبار نذكرها ونبينها إن شاء الله تعالى لتلايمترض بها جاهل أو مشغب . حدثني محمد بن اسماعيل العذري القاضي بمرقطة نا محمد بن علي الرازي المطوعي نا محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري نا جعفر بن محمد الخلدی نا عبد الله بن أيوب بن زاذان الضرير نا محمد بن سليمان الذهلي نا عبد الوارث . هو ابن سعيد التوري . قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة . وابن أبي ليلى . وابن شبرمة فسألت أبا حنيفة عن باع يما واشترط شرطاً ؟ قال : البيع باطل والشرط باطل ، ثم سألت ابن أبي ليلى عن ذلك ؟ فقال البيع جائز والشرط باطل ، ثم سألت ابن شبرمة عن ذلك ؟ قال : البيع جائز والشرط جائز فرجعت إلى أبي حنيفة فأخبرته بما قالوا قال : لا أدري ما قالوا . حدثنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع وشرط ، البيع باطل والشرط باطل ، فأئيت ابن أبي ليلى فأخبرته بما قالوا قال : لا أدري ما قالوا . حدثنا

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ؓ أن رسول الله ﷺ قال : اشترى بريرة واشترط لهم الولاء ، البيع جائز والشرط باطل ، فأتيت ابن شبرمة فاخبرته بما قالوا فقالوا : لا أدري ما قالوا فاسمعين كدام عن عمار بن دينار عن جابر بن عبد الله ؓ أنه باع من رسول الله ﷺ جملوا واشترط ظهره إلى المدينة ، البيع جائز والشرط جائز . وههنا خير رابع وروناه من طريق أحمد بن شعيب أنا زياد بن أيوب نا ابن علي نا أيوب السخيتي نا عمرو بن شعيب حدثني أبي عن أبيه عن أبيه (١) حتى ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله ﷺ : لا يخل سلفوسيع ولا شرطان في بيع ولا يرجع مالم يضمن ، وبه يأخذ أحمد بن حنبل فيطل البيع إذا كان فيه شرطان ويجزه إذا كان فيه شرط واحد ، وذهب أبو ثور إلى الأخذ بهذه الأحاديث كلها قال : ان اشترط البائع بعض ملكه كسكنى الدار مدة مساة أو دهره كله أو خدمة العبد كذلك . أو ركوب الدابة كذلك . أو لباس الثوب كذلك جاز البيع والشرط لان الأصل له والمنافع له فباع ماشاء وأمسك ماشاء ، وكل بيع اشترط فيه ما يحدث في ملك المشتري فالبيع جائز والشرط باطل كالولاء . ونحوه ، وكل بيع اشترط فيه عمل أو مال على البائع أو عمل المشتري فالبيع والشرط باطلان معا .

قَالَ ابْنُ مَوْحِبٍ : هذا خطأ من أبي ثور لان منافع ما باع البائع من دار أو عبد أو دابة أو ثوب أو غير ذلك فأنما هي له مادام كل ذلك في ملكه فإذا خرج عن ملكه فن الباطل والمحال أن يملك مالم يخلقه الله تعالى بعد من منافع ما باع فإذا أحدثها الله تعالى فأنما أحدثها الله تعالى في ملك غيره فهي ملك لمن حدثت [عنده] (٢) في ملكه فبطل توجيه أبي ثور ، وكذلك باقى تقيمه لانه دعوى بلا برهان .

وأما قول أحمد خطأ أيضا لان تحريم رسول الله ﷺ الشرطين (٣) في بيع ليس ميبحا لشرط واحد ولا عرما له لكنه مسكوت عنه في هذا الخبر فوجب طلب حكمه في غيره فوجدنا قوله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » فبطل الشرط الواحد وكل مالم يعقد الا به وبالله تعالى التوفيق ، وبقي حديث بريرة . وجازى في الجمل فقول وبالله تعالى التوفيق : اتاروينا ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات نا محمد بن أحمد بن مفرج نا عبد الله بن جعفر بن الورد نا يحيى بن أيوب بن بادى العلاف نا يحيى بن بكير نا الليث ابن سعد عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة قالت : « جاءني بريرة فقالت : كاتبته أهلى على تسع أواق في كل عام أوقية فأعني قالت عائشة : ان أحب أهلك (٤) أن أعدها لهم

(١) سقط لفظ من أبيه ، الثاني من سنن النسائي ج ٧ ص ٢٩٥ (٢) الزوائد من السنن ج ١ ص ١٦ (٣) في

النسخة رقم ١٤ « لشرطين » (٤) في النسخ كلها « ان أحبوا أهلك »

عدة واحدة ويكون لي ولاؤك ففعلت فعرضتها عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم (١) فسمع رسول الله ﷺ ذلك فساءلها فاخبرته فقال : خذها واشترط لي لم الولاء فانما الولاء لمن أعتق ففعلت تمام رسول الله ﷺ عشية في الناس فحمد الله عز وجل ثم قال : ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله عز وجل ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطلا وإن كان مما تشترط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وذكروا باقي الخبره ومن طريق البخارى نا أبو نعيم نا عبد الواحد بن أيمن نا أبي قال : دخلت على عائشة [رضي الله عنها] (٢) قالت : دخلت بريرة سحوى مكاتبه وقالت : اشتريني واعتقني قالت : نعم قالت : لا تبعوني حتى يشترطوا ولائي قالت عائشة : لا حاجة لي بذلك فقال لها رسول الله ﷺ : واشترىها وأعتقها ودعمهم يشترطوا ما شاءوا فاشتريها عائشة فاعتقها واشترط أهلها الولاء فقال رسول الله ﷺ : الولاء لمن أعتق وإن كان مائة شرط ، (٣) .

قال أبو محمد : قاله في هذا الخبر هو على ظاهره دون تزديد لظن كاذب مضاف إلى رسول الله ﷺ ولا تحريف اللفظ وهو أن اشترط الولاء على المشتري في المبيع العتق كان لا يضر البيع شيئا وكان البيع على هذا الشرط جائزا حسنا ما حا وان كان الولاء مع ذلك للمعتق ، وكان اشترط البائع الولاء لنفسه مباحا غير منهي عنه ثم نسخ الله عز وجل ذلك وأبطله إذ خطب رسول الله ﷺ بذلك كاذكرنا حيث نحرّم أن يشترط هذا الشرط أو غيره جملة الاشرط في كتاب الله تعالى لا قبل ذلك أصلا ، وقد قال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) وقال تعالى : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) .

برهان ذلك أنه عليه السلام قد أباح ذلك وهو عليه السلام لا يبيع الباطل ولا يغير أحدا ولا يخذله ، فان قيل : فلا أجزتم البيع بشرط العتق في هذا الحديث ؟ قلنا : ليس فيه اشترطهم عتقا أصلا (٤) ولو كان لقلناه ، وقد يمكن أنهم اشترطوا ولاها وان اعتقت يوما ما أو أن اعتقها إذ إنما في الحديث أنهم اشترطوا ولاها لا أنهم فقط ولا يحمل أن يزداد في الاخبار شيء لاللفظ ولا معنى فيكون من فعل ذلك كاذبا لا اتقاطع ونبت أن البيع بشرط العتق لو كان جائزا لنص رسول الله ﷺ عليه وبيته ، فاذ لم يفعل فهو شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولا فرق بين البيع بشرط العتق وبين يمه

(١) في النسخة رقم ١٤ أن يكون لهم الولاء (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٣٠٤ والحديث فيه مطول اختصره المصنف (٣) في صحيح البخارى وإن اشترطوا مائة شرط (٤) في النسخة رقم ١٤ هذا أصلا

بشرط الصدقة، أو بشرط الحية، أو بشرط التدبير وكل ذلك لا يجوز .
وأما حديث جابر فأتنا رويناه من طريق البخاري نا أبو نعم نازكريما سمعت عامرا
الشعبي يقول : حدثني جابر بن عبد الله أنه كان يسير على جمل له قد أعيا فرأى النبي ﷺ
فصر به فدعاه فصار سيرا (١) ليس يسير مثله ثم قال : بعني بأوقية قلت : لأنهم قال :
بعني بأوقية فبعته واستنيت حملته إلى أهلي فلما قدمنا أتيت بالجمل وقد نقي ثمنه ثم انصرفت
فأرسل علي أترى قال : ما كنت لأخذ جملك فخذ جملك ذلك فهو مالك ، ومن طريق مسلم نا
ابن عمر نا أن نازكريما - هو ابن أبي زائدة - عن عامر الشعبي حدثني جابر بن عبد الله فذكر
هذا الخبر وفيه : « أن رسول الله ﷺ قال له : بعني فبعته بأوقية واستنيت عليه
حملته إلى أهلي فلما بلغت أتيت بالجمل فقد نقي ثمنه ثم رجعت (٢) فأرسل فأتري قال :
أتري ما كنتك لأخذ جملك فخذ جملك ودراهمك فهو لك » . ومن طريق أحمد بن شعيب
أنا محمد بن العلاء نا أبو معاوية عن الأعشى عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله فذكر
هذا الخبر وفيه : « أن رسول الله ﷺ قال له : ما فعل الجمل بعني قلت : يا رسول الله
بل هو لك (٣) قال : لا بل بعني قلت : لا بل هو لك قال [لا بل] (٤) بعني قد أخذته
بأوقية أركه فإذا قدمت المدينة فأتنا به فلما قدمت المدينة جئت به فقال لبلال [لا بلال] (٥)
زله أوقية وزده قيراطا ، هكذا رويناه من طريق عطاء عن جابر .
قال أبو محمد : روى هذا أن ركوب جابر الجمل كان تطوعا من رسول الله ﷺ ،
واختلف فيه على الشعبي . وأبي الزبير فروى عنهما عن جابر أنه كان شرطان من جابر ، وروى
عنهما أنه كان تطوعا من رسول الله ﷺ فتحن نسلم لهم أنه كان شرطاً ثم يقول لهم والله
تعالى التوفيق : أنه قد صبح أن رسول الله ﷺ قال : قد أخذته بأوقية ، وصح عنه عليه السلام
أنه قال : أتري ما كنتك لأخذ جملك ما كنت لأخذ جملك فخذ جملك ذلك فهو مالك كما
أوردنا آخا ، فصح يقيناً أنهما أخذان ، أحدهما فعله رسول الله ﷺ ، والآخر لم
يفعله بل انتهى عنه ومن جعل كل ذلك أخذاً واحداً فقد كذب رسول الله ﷺ في كلامه
وهذا كفر محض فأدلا بد من أنهما أخذان لأن الأخذ الذي أخبر به عليه السلام عن
نفسه هو بلا شك غير الأخذ الذي انتهى عنه البتة ، فلا سيل (٦) إلى غير ما يحمل عليه
ظاهر الخبر وهو أنه عليه السلام أخذه وأتباعه ثم تخير قبل التفرق ترك (٧) أخذه ،

(١) وصح البخاري ج ٤ ص ٣٠٠ فارسي (٢) والنسخة رقم ١٦ ثم أتري رجعت وما من موافق لما
وصح مسلم ج ١ ص ٤٧٠ (٣) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٩٩ قلت : بل هو لك يا رسول الله (٤) زيادة
من سنن النسائي (٥) زيادة من سنن النسائي (٦) في النسخة رقم ١٦ [فلا سيل] (٧) في النسخة
رقم ١٤ (وترك)

وصح أن في حال المماكة كان ذلك أيضا في نفسه عليه السلام لأنه عليه السلام أخبره أنه لم يما كسه ليأخذ جملة فصح أن البيع لم يتم فيه قط فأما اشتراط جابر ر كوب جعل نفسه قط وهذا هو مقتضى لفظ الأخبار إذا جمعت ألقاظها ، فاذ قد صح أن ذلك البيع لم يتم ولم يوجد في شيء من ألقاظ ذلك الخبر أصلا أن البيع تم بذلك الشرط قد بطل أن يكون في هذا الخبر حجة في جواز بيع الدابة واستثناء ر كوبها أصلا وبالله تعالى التوفيق .

فأما الخنفيون . والشافعيون فلا يقولون بجواز هذا الشرط أصلا فأما الكلام بيننا وبين المالكيين فيه قط ، وليس في هذا الخبر تحديد يوم ولا مسافة قطية من كثيرة ومن ادعى ذلك فقد كذب ، فن أن خرج لهم تحديد مقدار دون مقدار ؟ ويلزمهم اذ لم يجهزوا بيع الدابة على شرط ر كوبها شهرا ولا عشرة أيام هو أبطلوا هذا الشرط وأجازوا بيعها واشترطوا ر كوبها مسافة يسيرة أن يحددوا المقدار الذي يحرم به ما حرموه من ذلك المقدار الذي حلوه هذا فرض عليهم والافتدركوا من أتبعهم فيسخة عينه وفي ما لا يدري لعله يأتي حراما (١) أو يمنع حلالا به وهذا ضلال مبين ، فان حدوا في ذلك مقدارا ماستوا عن البرهان في ذلك أن كانوا صادقين ؟ فلاح فساد هذا القول يقرين لاشك فيه ، ومن الباطل المتيقن أن يحرم الله تعالى علينا ما لا يفصله لنا من أوله لاخره لنجنبه ونأتي ما سواه اذا كان تعالى يكفنا ما ليس في وسعنا من أن نعلم النيب وقد أمنا الله تعالى من ذلك ، (فان قالوا) : ان في بعض ألقاظ الخبر أن ذلك كان حين دنوا من المدينة قلنا : الدنو يختلف ولا يكون الا بالاضافة فن أتى من نبوك فكان من المدينة على ست مراحل أو خمس قد دنا منها ، ويكون الدنو أيضا على ربع ميل وأقل أو أكثر فالسؤال باق عليكم بحسبه ، وأيضا فان هذه اللفظة انما هي في رواية سالم بن أبي الجعد وهو انما روى أن ر كوب جابر كان تطوعا من النبي ﷺ وشرطا ، وفي رواية المغيرة عن الشعبي عن جابر دليل على أن ذلك كان في مسيرهم مع النبي ﷺ الى غزاة ، وأيضا فليس فيه أن النبي ﷺ منع من ذلك الشرط إلا في مثل تلك المسافة فاذ لم يقيسوا على تلك المسافة سائر المسافات فلا يقيسوا على تلك الطريق سائر الطرق (٢) ولا يقيسوا على اشتراط ذلك في ر كوب جعل سائر الدواب والا فاتهم متناقضون متحكومون بالباطل ، واذ قسم على تلك الطريق سائر الطرق . وعلى الجمل سائر الدواب يقيسوا على تلك المسافة سائر المسافات كما فعلتم في صلاته عليه السلام اكبأ متوجها إلى خير إلى غير القبلة قسمتم على تلك المسافة سائر المسافات فلاح أهم لا تتعلق لهم في هذا الخبر أصلا وبالله تعالى التوفيق .

(١) والنسخة رقم ١٤ (باني محرم) (٢) في النسخة رقم ١٦ (سائر الطرق)

وقد جاءت عن الصحابة رضي الله عنهم آثار في الشروط في البيع خالفوها • فن ذلك مارويته من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ودنا لو أن عثمان بن عفان . وعبد الرحمن بن عوف قد تبايعا حتى ننظر (١) أيهما أعظم جدا في التجارة فاشتري عبد الرحمن بن عوف من عثمان فرسا بأرض أخرى بأربعين ألفا أو نحوها أن أدر كتبها الصفة وهي سالمة ثم أجاز قليلا ثم رجع فقال : أزيدك ستة آلاف إن وجدتها رسولى سالمة قال : نعم فوجدتها رسول عبد الرحمن قد هلك وخرج منها بالشرط الآخر ، قيل للزهري : فإن لم يشترط قال : فهو من البائع • فهذا عمل عثمان . وعبد الرحمن بحضرة الصحابة رضي الله عنهم وعليهم لا يخالف لهم يعرف منهم ولم ينكر ذلك سعيد وصوبه الزهري ، فخالف الحنفيون . والمالكيون . والشافعيون كل هذا وقالوا : لعل الرسول يخطئ . أو يعطي . أو يعرضه عارض فلا يدري متى يصل وهم يشعرون مثل هذا إذا خالف تقليدهم •

ومن طريق وكيع نا محمد بن قيس الأسدي عن عون بن عبد الله عن عتبة بن مسعود قال : أن تما الداري باع داره واشترط سكنها (٢) حياته وقال : أنما مثل مثل أم موسى رد عليها ردها وأعطيت أجر ضاعها • ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أنس بن مالك السبيعي عن مرة بن شراحيل قال : باع صبيب داره من عثمان واشترط سكنها ، وبه يأخذ أبو ثور فخالفوه ولا يخالف لذلك من الصحابة ممن يجيز الشرط في البيع ، وقد ذكرنا قبل اثني عشر نافع بن عبد الحرث دارا بمكة للسجن من صفوان بأربعة آلاف على أن رضي عمر قال يبيع تام فإن لم يرض فلصفوان أو بعامة فخالفوه كلهم • ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر أخبرني نافع عن ابن عمر أنه اشترى بعيرا بأربعة أبرقة على أن يوفوها بإها بالبركة وليس فيه وقت ذكر الإبقاء فخالفوه ومن طريق حماد بن سلمة عن حمك بن حرب عن النعمان بن حديد قال : أصاب عمار ابن ياسر متقا قسم بعضه وكتب إلى عمر يشاوره فتبايع الناس إلى قدوم الراكب ، وهذا عمل عمار والثامر بحضرة فخالفوه ، وأما نحن فلا حاجة عندنا في أحد دون رسول الله ﷺ وبالله تعالى التوفيق ، وحكم على بشرط الخلاص . والحنفيين . والمالكيين . والشافعيين تناقض عظيم فيما أجازوه من الشروط في البيع وامنعوا منه فيما قد ذكرنا بعضه وتذكر في مكان آخر أن شاء الله تعالى ما يبر الله تعالى لذكره لأن الأمر أكثر من ذلك وبالله تعالى التوفيق •

١٤٤٦ مسألة وكل من باع يما فاسدا فهو باطل ولا يملكه المشتري وهو باق على ملك البائع وهو مضمون على المشتري ان قبضه ضمان النصب سواء سواء ، والثمن مضمون على البائع ان قبضه ولا يصح طول الأزمان ولا تغير الاسواق ولا فساد السلعة ولا ذهابها ولا موت المتبايعين أصلا ، وقال أبو حنيفة في بعض ذلك كافتنا ، وقال في بعض ذلك : من باع يما فاسدا قبضه المشتري فقد ملكه ملكا فاسدا وأجاز عقده فيه ، وقال مالك في بعض ذلك : كافتنا ، وقال في بعض ذلك : ان من اليروع الفاسدة يوعا تفسخ الا أن يطول الأمر أو تغير الاسواق فصح حينئذ .

قال أبو محمد : وهذا قولان لا خفاء بفسادهما على من نصح نفسه ، أما قول أبي حنيفة : فقد ملكه ملكا فاسدا فكلما في غاية الفساد وما علم أحد قط في دين الله تعالى ملكا فاسدا إنما هو ملك فهو صحيح أو لا ملك فليس صحيحا ، وما عدا هذا فلا يعقل ، وإذا قرأوا أن الملك فاسد فقد قال تعالى : (والله لا يحب الفساد) فلا يحل لأحد أن يحكم بانفاذ مالا يحبه الله عز وجل ، وقال تعالى : (ان الله لا يصلح عمل المفسدين) فمن أجاز شيئا نصح الله تعالى على أنه لا يصلحه فقد عارض الله تعالى في حكمه وهذا عظيم جدا ، وقد احتج بعضهم في هذا بحديث بريرة •

قال أبو محمد : هذا احتجاج فاسد الدين ونرا إلى الله تعالى بمن نسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أفند الباطل وأجاز الفساد والله ما نقر على هذا نفس مسلم ، واحتج بعضهم بأن البائع سلطه عليه •

قال أبو محمد : ليس لأحد أن يسلط غيره على شيء من ماله بآذن الله تعالى فيه فليجزوا على هذا أن يسلطه على طره أم ولده وأمه ، وهذه ملاعب وضلال لا خفاء به (١) . وأما قول مالك فأول ما يقال لمن قلده : حدوا لنا المدة التي إذا مضت صح البيع الفاسد عندكم بعضها والا فقد ضلتم وأضلتم ، وحدوا لنا تغير الاسواق الذي أبحتم به المحرمات فإن زيادة نصف درهم وحبّة وقصان ذلك تغير سوق بلائكم ، فإن أجازوا صحة الفاسد بهذا المقدار فقد صح كل بيع فاسد لأنه لا بد من قلب القيم بمثل هذا أو شبهه في كل يوم ، ثم نسألهم الدليل على ما قالوه من ذلك ولا سبيل إليه لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد يعرف قلبه . ولا قياس . ولا رأيه وجهل هو أباحه أكل المال بالباطل ، فإن ذكرنا في ذلك حديث النعمان بن بشير عن النبي ﷺ : « الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمها كثير الناس فمن ترك ما اشتبه عليه

(١) كذا في جميع النسخ والراجح بها ، وهذه عادة للمنف في أن يذكر الضمير مذكرا أو يكون مرجعه مؤنثا أو جارا

كان لساواه أترك واسترأدينو عرضه أو كلاهما ضا معناه قلنا : أتم أول مخالف لهذا الخبر لانكم ان قلتم : انكم انما حكمتم بهذين الحكمين فيما اشبه عليكم تحريمه من تحليه قلنا : إما كذبتم وإما صدقتم فان كنتم كذبتُمْ فالكذب حرام ومقصية وجرحه ، وان كنتم صدقتم فما أخذتم بما في الحديث الذي حججتم به من اجتناب القول والحكم فيما اشبه عليكم بل جسرتم أشنع الجسر فقلتم الاملاك المحرمة واجتم الاموال المحظورة فيما افترتم بالستكم أنتم بيقين لكم تحريم من تحليه فتعلقتم بما في ذلك الخبر جملة ، وان قلتم حكمنا بذلك حيث قلنا انه حرام لم قطع بذلك قلنا : قد حرم الله تعالى ورسوله ﷺ هذا عليكم ، قال تعالى : (ان تدبوا لالظن وان الظن لا يغني من الحق شيئا) واذم قوما حكموا فيما ظنوه ولم يستقنوه ، وقال رسول الله ﷺ : **وإياكم والظن فان الظن** أكذب الحديث **والفرض على من ظن ولم يستقن أن يسك فلا يحكم ولا يتسرع فيما** لا يقين عنده **فهذا ثابت** حكم حيث ذم .

قال أبو محمد : قال الله تعالى : (الذين للناس مآزر الهم) وقال تعالى : (تبارك الذي لا
 يلهي عنه شيء) وقال تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) وقال رسول الله ﷺ : ومن عمل محلا
 ليس عليه أمرنا فهو دهر ، وهو زمان طريق أنى بكرن أى شية نأز يدن هرون نأحد بن سلة
 عن قتادة أن أبا موسى الأشعري قال : لا ينبغي لقاض أن يقضى حتى يقين له الحق كما يقين
 الليل من النهار فلنم ذلك عمر بن الخطاب فقال : صدق أبو موسى .

قال علي : الفتى قاض لا يقدضى بوجوب ما أوجب وتحريم ما حرم أو إباحة ما أباح ، فإن أقرن تحريم شيء بنص من القرآن أو من رسول الله ﷺ ثابت فليحرمه وليطهله أبدا ، ومن أقرن بإباحته بنص كاذب كرنا فليحمله لغته (١) أبدا ، ومن أقرن بوجوب شيء بنص كاذب كرنا فليجعله لغته أبدا وليس في الدين قسم رابع أصلا ، ومثل يتبين له حكمه من النص المذكور فليمسك عنه ويلقل كما قالت اللانكس : (لا علمنا الا ما علمنا) وما عداهنا فضلال نعوذ بالله منه ، قال تعالى : (فاذا بعد الحق إلا الضلال) •

١٤٤٧ مسألة ومن اتبع عبدا أو أمة لهما مال فالهما لبايع إلا أن يشترطه
 المتابع فيكون له ولو لاحتله من الثمن كثر أو قل ولا له حكم البيع أصلا ، فإن كان في مال
 العبد والأمة ذهب كثير أو قليل وقد اتباع الأمة والعبد بذهب أقل من ذلك الذهب أو
 مثله أو أكثر قدما أو حالا في الذمة أو إلى أجل جاز كل ذلك ، وكذلك أن كان فيه فضة
 ولا فرق ، فإن اطلعت على عيب في العبد أو الأمة رده أو ردها والمال له لارده معه ، فإن

وجد بالمال عيا لا يراد العبد من أجل ذلك ولا الأمانة فباع نصف عبده أو نصف أمته أو جزءا مسمى مشاعا فيهما منها جاز ذلك ولا يجوز هنا اشتراط المال أصلا ، وكذلك لو باع نصيبه من عبدين وبين آخر ولا فرق ، فلو باع أثنان عبدا بينهما جاز للشترى اشتراط المال لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر ذلك بلفظ الاشتراط كاتقنا ، والاشتراط غير البيع (١) فليس له حكم البيع ولم يخص عليه السلام معلوما من مجهول ولا مقدارا من مقدار ولا مالا من مال فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك ، وقدمك المال بالشرط الصحيح وليس بمادخل في صفة الرد (٢) فليس عليه رده بمبيع فيه ولا يبيع في المبيع ، ومن باع نصف عبدا مشاعا أو نصف عبده فلم يشتر المشتري عبدا وإنما جعل عليه السلام اشتراط المال لمن اشترى عبدا وإذا اشترى عبدا من اثنين فقد باع عبدا فله اشتراط المال ، وهذا كله قول أصحابنا ، وقال مالك كقولنا في اشتراط الذهب والفضة والمجهول والكثير والقليل ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : لا يجوز ذلك إلا بحكم اليعوق وهذا خلاف للحديث مجرد ، فردوا ما أباح الله تعالى من الشروط وأجازوا ما أبطل الله تعالى منها . ومن طريق سعيد بن منصور ناهشم أنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر أن قال : من باع عبدا وله مال فإله البائع إلا أن يشترط المبتاع . ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص نا أشعث بن أبي الشعثان قال : باع رجل غلاما ولم يشترط واحد منهما ماله فوجد للغلام مال فقضى به شريح للبائع . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أبو نؤس . ومغيرة . وأبو اسحاق الشيباني وبعض أصحابنا عن الشعبي عن شريح ، قال أبو نؤس . عن الحسن ، وقال مغيرة : عن إبراهيم ، وقال الشيباني : عن الشعبي عن شريح ، وقال بعض أصحابنا : عن الشعبي ، ثم اتفقوا كلهم الحسن . والنخعي . وشريح . والشعبى على أن من باع عبدا وله مال فإله للبشرى ولا حجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وبالله تعالى التوفيق .

١٤٤٨ مسألة وللبائع أن يشترط شيئا مسمى بعينه من مال العبد أو الأمانة وله أن يشترط ثلثا أو ربعا أو نحو ذلك ، ومنع من ذلك مالك . وأبو سليمان وقال : لا يجوز أن يشترط إلا الجبس أو يدع .

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل فإله للبائع إلا أن يشترط كله المبتاع وبعض المال مال فهو داخل في نص مقتضى لفظه عليه السلام ، وبالله تعالى التوفيق .

١٤٤٩ - مسألة - فان قيل : انما جاء النص في العبد فمن أين قلتم بذلك في الأمة ؟ قلنا : لفظة العبد تقع في اللغة العربية على جنس العبد والاماء لان العرب تقول عبدو عبدة ، والعبد اسم جنس كما تقول : الانسان والفرس والحمار والله تعالى التوفيق . وان أحق الناس بان يمس عليه هذا الاعتراض ويلزم هذا السؤال من فرق بين العبد . والأمة في الحكم فرأى الزنا في الأمة عيا يجب به الرد ولم يره في العبد المذكور عيا يجب به الرد من الخفيفين ، ومن رأى أن الرجل أن يجبر أمته على النكاح ولا يجبر العبد المذكور على النكاح من المالكين ، فان كانت الأمة في استثناء مالها في البيع انما وجب قيا ساعلى العبد فليقبسوها عليه في الرد بالعيب وفي الاكرام في النكاح والا فتهنكوا .

١٤٥٠ - مسألة - ومن باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع والتأثير في النخل هو أن يشق الطلع ويذر فيه دقيق الفحال (١) وأما قبل الابار فالطلع للمبتاع ولا يجوز في ثمرة النخل إلا الاشتراط فقط وأما البيع فلا حتى يصير زهوا فإذا أزهى جاز فيه الاشتراط مع الأصول وجاز فيها البيع مع الأصول ودون الأصول وليس هذا الحكم إلا في النخل المأبور وحده كما جاء النص ، ولو ظهرت ثمرة النخل بغير إبار لم يحل اشتراطها أصلا لانه خلاف أمر رسول الله ﷺ ، وأما سائر الثمار فان من باع الأصول وفيها ثمرة قد ظهرت أولم يبد (٢) صلاحها فالثمرة ضرورة ولا بد للبائع لا يحل بيعها مع الأصول ولا دونها ولا اشتراطها أصلا ، ولا يجوز لمشتري الأصول أن يلزم البائع قلع الثمرة أصلا الا حتى يبدو صلاحها فإذا بدا صلاحها فله أن يلزمه أخذها يمكن النفع فيه بوجهه من الوجوه ولا يلزمه أخذ مالا يمكن الانتفاع به بوجه من الوجوه ، وأما تخصيص النخل بما ذكرنا فلان النص لم يرد إلا فيها فقط مع وجود الابار والقياس باطل . والتعليل يظهر الثمرة باطل لانه دعوى كاذبة بلا دليل ، وأما قولنا : لا يجوز في ثمرة النخل إلا الاشتراط فقط ما لم تزده فلما ذكرنا قبل من نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى تزهي وتحمر فلا يجوز بيعها قبل أن تزهي أصلا وأباح عليه السلام اشتراطها فيجوز ما أجاز به عليه السلام ويحرم ما نهى عنه وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه . وقاس الثافيون . والمالكين سائر الثمار على النخل وأجازوا م . والخفيفون بيع الثمرة قبل يبدو صلاحها وقبل أن تزهي على القطع أو مع الأصول ، وهذا خلاف نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإباحة ما حرّموا معجز عليه السلام قطع أن يقول إلا على القطع أو مع الأصول وما قاله

(١) قال النخل موما كان من ذكره صلاحا لا (٢) في المستقرم ١ ولم يبد

عليه السلام قط فهو شرع لم يأذن به الله تعالى • وعن مع يبع الثمرة قبل يبيع صلاحها
جملة لا بشرط القطع ولا بغيره سفيان الثوري • وابن أبي ليلى • ورويان طريق مسلم نا
يحيى بن يحيى عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري (١) » • وروياته أيضا من طريق
أيوب بن عبيد الله بن عمر • وموسى بن عقبة • ويحيى بن سعيد كلهم عن نافع عن ابن عمر عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم • وروياته أيضا من طريق اسماعيل بن جعفر • وشعبة كلاهما
عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « لا تبيعوا الثمرة حتى يبدو
صلاحها » • وروياته أيضا من طريق ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ •
ومن طريق أبي الزبير • وعمر بن دينار كلاهما عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم •
ومن طريق سعيد بن المسيب • وأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، فصار نقل تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن الصحابة ، وإلى
التابعين وفيهم دونهم ، فإن قطع شيء من الثمرة فإن كان ترك أزمى إن كان بلحا أو يسرا
أو ظهر فيه الطيب إن كان من سائر الثمار لم يحل يبعه حتى يصير في الحال التي أباح رسول الله
صلى الله عليه وسلم يبع فيها ، فإن كان ترك لم يره أبدا ولا ظهر فيه الطيب أبدا حل يبعه
بعد القطع لاقبله لانه حيث قد خرج عن الصفة التي أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم
جواز يبعه اليها ويقيم يدرى كل ذي فهم وتميز أن نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
بيع ثمرة النخل حتى ترهى وعن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها إنما هو بلا شك فيما أن ترك
أزمى أو ظهر صلاحها (٢) لا يمكن غير ذلك ، وأما ما لا يمكن أن يصير إلى الإزهاء أبدا
ولا أن يبدو صلاحها أبدا فليس هو الذي نهى عليه السلام عن يبعه حتى ترهى أو حتى
يبدو صلاحها فاذ ليس هو المنهى عن يبعه فقد قال الله تعالى : (وأحل الله البيع) (وما قولنا :
لا يجوز لمشتري الأصول أن يأخذ البائع بقلع ثمرته قبل أن يمكنه الانتفاع بها فلا تباين
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق المغيرة بن شعبة أنه عليه السلام • نهى عن
إضاغة الماله ، والبائع لم يعد في كون ثمرته في أصولها فيكون هو المضاعف ماله ، وكذلك
القول فيمن باع أرضا وفيها بذرة ولم يبع البذر ولا التوى فليس لمشتري
الأرض أخذه بقلع ذلك الاحتى يصير النبات في أول حدود الانتفاع به وفيما فليس
له حيث أن يضل أرض غيره ولا شجر غيره بمتاعه بغير إذن صاحب الأصل ،
وبالله تعالى التوفيق •

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٤ (البائع والمشتري) (٢) في نسخة ١٦ (وظهر صلاحها)

١٤٥١ - مسألة - وأما بعد ظهور الطيب في ثمرة النخل فإنه يجوز فيها الاشتراط إن يمت الأصول ويجوز فيها البيع مع الأصول ودونها ، أما الاشتراط فلوقوع الصفة عليها (١) وهي قوله عليه السلام : « قد أبرت » فهذه ثمرة قد أبرت . وأما جواز بيعها مع الأصول ودونها فلا باحة رسول الله ﷺ بيعها إذا أزهت وبالله تعالى التوفيق .

١٤٥٢ - مسألة - ومن باع أصول نخل وفيها ثمرة قد أبرت فلم يشتر أن يشتري جميعها إن شاء أو نصفها أو ثلثها أو جزءا كذلك مسمى مشاعا في جميعها أو شيئا منها معينا فنوجد بالنخل عياردها ولم يلزمه رد الثمرة لأن بعض الثمرة ثمرة وقوله عليه السلام : « وفيها ثمرة قد أبرت » فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع ، يقع على كل ما كان منها يسمى ثمرة للنخل والاشتراط غير البيع فلا يرد ما اشترط من أجل رده لما اشترى إذ لم يوجب ذلك نص قرآن . ولا سنة ، فلو اشترى ثمرة النخل بعد ظهور الطيب أو ثمر أشجار غير النخل ثم وجد بالأصول عيارا فردها أو وجد بالثمرة عيارا فردها ، فإن كان اشترى الثمرة مع الأصول صفقة واحدة رد الجميع ولا بدأ وأمسك الجميع ولا بد لأنا صفقة واحدة ، فلو كان اشترى الثمرة في صفقة أخرى لم يرد ما ان رد الأصول بعيب ولا يرد الأصول إلا ان رد الثمرة بعيب ، فلو اشترى الأصول من النخل واشترط الثمرة أو بعضها فوجد البيع فسد فوجب رده والثمرة ولا بد وضمنها إن كان ألقها أو تلفت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبع الاشتراط إلا للبائع ولا يكون مبتاعا إلا من قد صح بيعه ، وأما من لم يصح بيعه فليس هو الذي جعل له النبي صلى الله عليه وسلم آله وسلم اشتراط الثمرة فاذ ليس هو ذلك فحرام عليه ما اشترطه بخلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وسلم وهو متد قال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) .

١٤٥٣ - مسألة - ومن باع نخلة أو نخلتين وفيها ثمرة قد أبر لم يجوز للبائع اشتراط ثمرتها أصلا ولا يجوز ذلك إلا في ثلاثة فصاعدا ، ومن باع حصة لم يشترط في نخل فإن كان يقع له في حصتها لو قسمت ثلاث نخلات فصاعدا جاز للبائع اشتراط الثمرة والأصول والثمرة في كل ما قلنا للبائع ولا بد لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وسلم : « من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطه المبتاع » فلم يحكم عليه السلام بذلك إلا في نخل ، وأقل ما يقع عليه اسم نخل ثلاث فصاعدا لأن لفظ الثنية الواقع على اثنين معروف في اللغة التي بها نزل القرآن وخاطبنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وسلم هو أول لفظ الجمع (٢) إنما يقع على الثلاث فصاعدا ، فان ذكرنا قول الله تعالى : (فقد صفت قلوبكم) قلنا :

(١) في نسخة (١) الصفة عليها (٢) في نسخة (٢) وأقل لفظ الجمع

المعروف عند العرب أن كل اثنين من اثنين فانه يخبر عنه بلفظ الجمع وقد قال الراجز (١)
ومهمين قذفين مرتين • ظهرهما مثل ظهور الترسين
(فان قيل) : الجمع ضم شيء إلى شيء فالتان جمع قلنا : هذا باطل ولو كان كما
قلتم لجاز أن نخبر عن الواحد بلفظ الجمع فيقال : زيد قاموا والرجل قتلوا لأن الواحد أيضا
أجزاء مجموع بعضها إلى بعض ، وبالله تعالى التوفيق •

١٤٥٤ مَسْأَلَةٌ ولا يحل بيع سلعة على أن يوفيه الثمن في مكان مسمى ولا على (٢)
أن يوفيه السلعة في مكان مسمى لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل لكن يأخذه
البائع بإفائه الثمن حيث هما أوحيت وجده هو أو وكيله من بلاد الله تعالى إن كان الثمن
حالا (٣) لأمر الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم باعطاء كل ذي حق
حقه ، وليس على البائع إلا أن لا يحول (٤) بين المشتري وبين ما باع (٥) منه قط
وبالله تعالى التوفيق •

١٤٥٥ مَسْأَلَةٌ ولا يحل بيع جارية بشرط أن توضع على يدي عدل حتى
تحبض رائحة كانت أو غير رائحة والبيع بهذا الشرط فاسد ، فان غلب على ذلك فيه تم
وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، وأوجبهم مالك في الرائحة ولم يوجه في
غير الرائحة ، وهذا أول التناقض . وفساد القول لأن غير الرائحة توطأ كاتوطأ الرائحة
وتحمل كاتحمل الرائحة ، ثم أعظم التناقض قولهم : إن الحيض لا يكون براءة من الحمل
وإن الحامل قد تحبض قلنا لهم : يا هؤلاء فلائى معنى أوجبتم منع المشتري من جاريته
وأوجبتم هذا الشرط الفاسد الذي لم يوجه قرآن . ولا سنة . ولا رواية فاسدة .
ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا تورع . ولا رأى يعقل ؟ وأنتم تقولون : إنها إذا حاضت
أسلت اليه وحل له التلذذ منها فإيا فوق المتزويج وحل له وطؤها بعد الطهر ، ويمكن عندكم
أن تكون حاملا من البائع حيثئذ ، فأى فرق بين ما أبجتم له الآن وبين ما منعتوه منه
قبل أن تحبض وخوف الحمل . وفساد المبيع موجود في كلتا الحالتين ؟ فأى عجب أعجب
من هذا ؟ ولا خلاف بيننا وبينكم في أنه ان ظهر بها حمل بعد الحيض وبعد إباحة حكم له
وطؤها فولدته لأقل من ستة أشهر فان البيع مفسوخ وهى مردودة إلى البائع (٦) وولدها
بهلا حتى إن كان قد أقر بوطنها ولم يدع استبراء ، فأى منقعة للوضاعة أو أى معنى لها ؟
فان قالوا : إنما اتبعنا النص الوارد لا توطأ حائل حتى تحبض قلنا : كلال غافتم هذا
النص بعينه لأنكم فرقت بين الرائحة وغير الرائحة وليس هذا في الخبر ولا قاله أحد نعله

(١) في النسخة ١٦ الشاعر (٢) في النسخة ١٦ ولا يحل (٣) في النسخة ١٦ إن كان • ثمن مؤجل وهو غلط
(٤) في النسخة ١٤ إلا أن يحول وهو خطأ (٥) في النسخة ١٤ وبين ما باعه (٦) في النسخة ١٦ مردودة إلى البائع

قبلكم ، وفرقتم بين البكر وغير البكر وليس ذلك في الخير وليس لكم أن تدعوا ههنا
اجماعاً فإن الخفيفين يقولون : إن البكر وغير البكر سواء لا توطأ واحدة منهما حتى
تحيض أو حتى تستبرئ . بما تستبرئ . به التي لا تحيض وهذا خبر لم يصح (١) ولو صح
لقتابه لكننا (٢) قول : لا يبيها (٣) حتى يستبرئها بحضة ولا يوطأها المشتري حتى
يستبرئها كذلك احتياطاً (٤) خوف الخل فقط فإن أيقنا أن بائعاً من البائع فالبائع
حرام إن كانت (٥) أم ولده وإن كان الخل من غيره فالبيع حلال والوطء حرام حتى
تضع وتطهر وهو مؤتمن على ذلك كاتنائه على ما حرم عليه من وطء الحائض . والنفساء
ولا فرق إذ لا يأت فصر بغير ذلك ، ولا فرق بين اتنائه على التي اشترى وبين اتنائه
من تضعونها عنده لذلك ، وأنتم لا تفرقون بين الثقة وبين غير الثقة ههنا وفرقتم بين
الرائعة وغير الرائعة وهذا غلط وتناقض ، وأما الحكم فيها إن ظهر بها حمل فستذكره
إن شاء الله تعالى في كتاب الاستبراء برهانه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

١٤٥٦ مسألة ولا يحل بيع عبد أو أمة على أن يعطيها البائع كسوة قلت
أو كثرت ؛ ولا بيع دابة على أن يعطيها البائع إكافها أو رسلها أو بردعها ، والبيع بهذا
الشرط باطل مفسوخ لا يحل فن قضى عليه بذلك قسراً فهو ظلم لحقه (٦) والبيع جائز .
برهان ذلك أنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، وقال تعالى : (ولا تأكلوا
أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فسمي الله تعالى أخذ الماله من غيره من
غير تراض بالتجارة باطلاً وحرمة إذ نهى عنه وعلى لسان رسوله عليه السلام أيضاً ،
والكسوة مال البائع ولم يعمها برضى منه فلا يحل أخذها منه أصلاً ، وهذا قول أبي حنيفة .
والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وقال مالك : يجبر على كسوة مثلها للشتاء إن بيعت
في الشتاء على كسوة مثلها في الصيف إن بيعت في الصيف كسوة تجوز الصلاة في مثلها
فكانت هذه شريعة لم يأت بها قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا رأى
سديد . ولا قول أحد من قبله فلهذا نفى بهذا التقسيم - وقد روى عن ابن عمر كل حلي وكسوة
على الأمة عرضت فيها البيع فهي داخلة في البيع وهم لا يقولون بهذا ؛ فإن قالوا : كسوتها
من مالها قلنا : تناقضتم ههنا في موضعين . أحدهما أنها إن كانت من مالها فقد أجزتم
اشتراط بعض مالها وهذا حرام عندكم ، والثاني أن قولكم : كيف هي من مالها وأنتم
تجبرون البائع على احضارها أحب أم كرهه من حيث شاء ؟ ثم هيكم أن الكسوة من مال

(١) في النسخة ١٦ (الايح) (٢) في النسخة ١٤ (ولكننا) (٣) في النسخة ١٤ (لا يبيها) (٤) في
بعض النسخ اختلوا (٥) في النسخة ١٦ وكانت (٦) في النسخة ١٦ (فهو ظلم)

الامة اترون البرذعة والرسن من مال الحمار والبقل اذ قلتم : لا يباع الا وبعه برذعة ورسن ؟ ثم من أين لم تقولوا بهذا في السرج . والجمام ؟ وهذه أعاجيب وشنع لا ندرى من أين خرجت ، وهلا أو جتم عليه نفقة شهر أو شهرين تصحبها أباهما كما أرجبتم عليه كسوة عام أو نصف عام ؟ وما [ندرى] (١) الفرق بين الكسوة والنفقة بل النفقة أو كدلائها لا تمشي (٢) دونها ، فان قالوا : مشترها ينفق عليها قلنا : ومشتريها يكسوها أيضا كما يلزمه أن يكسوزوجته ولا يلزم أباهما ولا أخاهما الذي يزوجهما كسوتها مذبذوج ، فان قالوا : أييها عريانة ؟ قلنا : أييها جائنة ولا فرق ؟ وقال بعضهم : الكسوة ركن من أركانها قلنا : هذا كذب بحق معا ، وما علينا للانسان أن كانا تكون الكسوة بعضها فان ادعوا عمل أهل المدينة قلنا : كذب من قال هذا ، ومن الباطل المتفق أن تكون هذه الشريعة عند أهل المدينة ثم يكتمها عمر . وعثمان . وعلي . ومعاوية . والحسن . وعبد الله ابن الزبير رضي الله عنهم حتى لا يدريها أحد الا مالك ومن قلده ، وبالله تعالى التوفيق •

١٤٥٧ مسألة ولا يحل بيع سلعة لآخر (٣) بشئ من عده له صاحبها فاستزاد على ذلك الثمن فلتولى البيع • روينا من طريق ابن أبي شيبة ناهشيم عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس أنه كان لا يرى (٤) بأسا أن يعطى الرجل الرجل الثوب فيقول : به بكذا فما ازددت فلك ، ولا يعرف لمن الصحابة في ذلك مخالف ، وأجاز مشريع . والحكم . والشعي . والزهرى . وعطاء • وقد روينا من طريق محمد بن المني ناعبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين أنه كان لا يرى بأسا أن يعطى الرجل الرجل الثوب أو الشيء فيقول له : ما ازددت على كذا أو كذا فهو لك • وبه إلى عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة . وسفيان الثوري كلاهما عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي أنه كرم ذلك وكرهه الحسن . وطائوس •

قال أبو محمد : هذا شرط ليس في كتاب الله تعالى [فهو باطل] (٥) ، فان باعه المأمور على هذا الشرط فالباع باطل (٦) لانها وكالفة فاسدة ولا يجوز بيع شيء الا بتولى صاحبه أو بوكالة صحيحة ولا فهو عمل فاسد فلو قال له : به بكذا وكذا فان أخذت أكثر فهو لك فليس شرطا والبيع صحيح وهي عدة لا تلزم ولا يقضى بها لأنه لا يحل مال أحد بغير رضاه والرضا لا يكون [لا يعلم] وقد يبيع بزيادة كثيرة لا تطيب بها نفس صاحب السلعة اذا علم مقدارها وبالله تعالى التوفيق •

١٤٥٨ مسألة - ولا يحل بيع شيء غير معين من جملة مجتمعة لا يبعد ولا يوزن

(١) الرياض للنسخة ١٦٦ في نسخة ١٤٤ ولا عيش (٢) في نسخة ١٦٦ ولا أحد (٣) في نسخة ١٦٦ من ابن عباس قال : لا ترى (٤) في نسخة ١٦٦ من ابن عباس قال : لا ترى (٥) في نسخة ١٤٤ فالباع فاسد

ولا يكيل كنب باع رحلا . أو قفيزا . أو صاعا . أو مديا (١) . أو أوقية من هذه الجملة من التمر . أو البر . أو اللحم . أو النعيق . أو كل مكيل في العالم . أو موزون كذلك ، وكن باع ثلاثة من هذه البيض أو أربعة . أو أي عدد كان . أو من كل ما يمد . أو كن باع ذراعا أو ذراعين أو نحو ذلك من كل ما يذرع سواء استوت أبعاض كل ذلك أولم تستو وإنما يجب أولا المساومة فإذا تراضيا كالأوزن أو ذراع أو عد ، فإذا تم ذلك تعاقد البيع حيثن على تلك العين المكيلة أو الموزونة . أو المذروعة . أو المعدودة ثم بقي التخيير من أحدهما للآخر فمضى أو يرد . أو يفرقا بأبدانهما بزوال أحدهما عن الآخر كإقدامنا قبل ، فلو تعاقدنا البيع قبل ما ذكرنا من الكيل . أو الوزن . أو العدد . أو الذرع لم يكن بيعاً وليس بشئ ، وأجازة المال الكبير في استوت أبعاضه كالديق واللحم . والتمر . والزبيب ونحو ذلك ، ولم يجزوه (٢) فيما اختلفت أبعاضه كالبطيخ . والقثاء . والبيض . والجوارى . والحيتان . وسائر الحيوان . والجواهر . ونحو ذلك ، وأجاز أبو حنيفة بيع ثوب بغير عينه من ثوبين أو من ثلاثة يختاره المشتري ولم يجزه من أربعة أثواب ، وهذا تخليط ناهيك به .

برهان صحة قولنا قول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) حرم الله تعالى أخذ المرمه مال غيره بغير تراض منهما وسماه باطلا ، وبضرورة الحسن يدري كل أحد أن التراضي لا يمكن البتة إلا في معلوم متميز وكيف أن قال البائع : أعطيك من هذه الجهة وقال المشتري : بل من هذه الأخرى كيف العمل ؟ ومن جعل أحدهما بالاجبار على ما يكره من ذلك أولى من الآخر وهذا ظلم لا خفاء به . وبرهان آخر وهو نهي رسول الله ﷺ عن بيع الفرر ولا غرأ أكثر من أن لا يدري البائع أي شئ هو الذي باع ولا يدري المشتري أي شئ اشتري وهذا حرام بلا شك . وبرهان ثالث وهو أنهم كلهم مجمعون متعاقبين عقد مع آخر يباع على هذه الجهة أو هذه الأخرى أو اشترى منه إما هذه الجهات أو هذه الأخرى فإنه يبيع باطل مفسوخ لا يميل ، وهذا قسم هو الذي أجازوا مهمنا لا نقول : أنه تشبيه بل قول : هو قسم ولا يده وبرهان رابع وهو أن السلم عند أبي حنيفة . ومالك لا يجوز حالا والسلم عندهم إنما هو يعقد على ذرع ما . أو عدد ما . أو كيل ما . أو وزن ما ، ولا يجوز عندهم ولا عند الشافعيين في بعض صيرة بعضها وهذا هو قسمه الذي منعه ، وقولنا مهمنا : هو قول أبي سليمان . وأصحابنا ، وما نعلم للبخالفين حجة أصلا . لا من قرآن . ولا سنة . ولا

(١) موزنهم بالبر وسكونه بالهبة فتبينه الشامي وهو غير المد (٢) في النسخة ١٤ ولم يجزوه وهو غلط

رواية سقيمة . ولا نذكره الآن من قول متقدم . ولا من قياس . ولا من تورع أصلاً .
ومن عجائب الدنيا إجازة الحنفيين هذا البيع ومنعهم من بيع ذراع من هذا الثوب بحدود
في هذه الجهة إما في ذراع وإما في عرض الثوب أو في طوله فأجازوا المجهول . والمنكر ،
ومنعوا المعروف وبالله تعالى التوفيق :

١٤٥٩ - مسألة - ولا يبيع المرء جملة مجموعة إلا كيلا يسمى منها أو لا وزناً
مسمى منها أو لإعداد مسمى منها أي شيء كان ، وكذلك لا يبيع أن يبيع هذا الثوب
أو هذه الخشب إلا ذراعاً مسمى منها ، وكذلك لا يبيع الثمرة بعد طيها واستثناء مكيلة
مسماة منها . أو وزن مسمى منها . أو عدد مسمى منها أصلاً هل ذلك أو أكثر ، ولا يبيع
نخل من أصولها أو ثمرتها على أن يستثنى منها نخلة بغير عينا لكن يختارها المشتري ، هذا
كله حرام مفسوخ أبداً محكوم في قبض منه كله بحكم النصب وإنما الحلال في ذلك أن
يستثنى من الجملة إن شاء أي جملة كانت حيواناً أو غيره أو من الثمرة نصف كل ذلك مشاعاً
أو ثلث كل ذلك مشاعاً أو ثلث كل ذلك أو أكثر أو أقل جزءاً مسمى منسوباً مشاعاً في
الجميع ، أو يبيع جزءاً كذلك من الجملة مشاعاً أو يستثنى منها عينا معينة محوزة كثرت
أم قلت . أو يبيع منها عينا معينة محوزة كثرت أم قلت ، فهذا هو الحق الذي لا خلاف من
أحد في جوازه إلا في مكان واحد نذكره إن شاء الله تعالى ، وأجاز مالك يبيع مائة نخلة
يستثنى منها عشر نخلات بغير عينا ، وكذلك من الفهم ومنع من ذلك في الكثير ، وأجاز
بيع الثمرة واستثناء مكيلة منها تكون الثلث فأقل فإن استثنى أكثر من الثلث لم يجر ،
وقال مالك : إن ابتاع ثمر أربع نخلات من حائط بغير عينا لكن يختارها المتاع لم يجر
فلو ابتاعها كذلك بأصولها جاز إذا لم يكن فيها ثمر كالعروض ، وأجاز للبايع أن يبيع
ثمر حائطه ويستثنى منه (١) ثمر أربع نخلات بغير عينا لكن يختارها البائع ، أجاز
هذا بعد أن توقف فيه أربعين ليلة ، وأجاز ذلك في الفهم وكرهه ابن القاسم في النخل قال :
فإن وقع أجرته لقول مالك .

قالب يوجوه : في هذه الأقوال عيرة لمن اعتبر من التفرق بين البائع . والمشتري
في اختيار الثمر ، ومن الفرق (٢) بين اختيار المشتري لثمر أربع نخلات فنع منه وبين
اختيار البائع له فأجزه ، وليت شمرى ما قوله في ثمر نخلات واسع وزيدته هكذا واحدة
واحدة قامة يتأدى على الإباحة وإما يمنع فيكفوا (٣) البرهان على ما حرموا وما حلوا

(١) في النسخة ١٦ منها (٢) في النسخة ١٦ التفرق (٣) كذا في جميع النسخ وقرأت في نسخة واحدة
وليت شمرى ما قوله فانه لثمر النخيل ، وقوله فانه يتأدى كذلك أفر ما سافر النخيل فيه فتهبه

لو يتحيروا فلا يدروا ما يحلّون وما يحرمون ولا بد (١) من استحذذه الوجه ضرورة
 هم نألمهم ما الجوزوا في الأربع نخلات فنقول : اتهمون ذلك إن لم يكن في الحائط إلا
 خمس نخلات ؟ فإن أجازوه سألتهم من أين خصوا الأربع نخلات بالاجازة دون ما هو
 أكثر أو أقل ؟ فإن (٢) منحوا زدناهم في عدد نخل الحائط نخله نخله ، وهذه تخالط
 لا نظير لها ، وهذا يعلل دعواهم في عمل أهل المدينة اذ لو كان ذلك عملا ظاهرا ما احتاج
 إلى أن يتوقف فيه أربعين ليلة ، وإن في اجازة ابن القاسم العمل الذي منع منه أن وقع من أجل
 إجازة مالك له لمجا ؛ ونحمد الله على عظيم نعمته علينا في تيسير الطاعة كلامه وكلام رسوله
 ﷺ وتغييرنا عن تقليد ما دون ذلك جدا كثيرا كما هو الله ، وأما الخفيفون .
 والشافعيون فإنهم منحوا من هذا كله .

قال أبو محمد : وتناقضوا هنا اتفق تناقض لأنه لا فرق بين ما حرموا ههنا من بيع جملة
 واستثناء مقدار منها فيغير عينيها ما الجوزوا في المسألة التي (٣) قبل هذه من بيع بعض
 جملة بكيل أو بوزن أو بصدق غير عينة فهو ذلك نفسه ونحمد الله تعالى على السلامة ، وكلا
 الأمرين يبيع بعض جملة أو ماسك ببعضها وأحل الله البيع ، وقد فصل لكم ما حرم عليكم .
 وأما المكان الذي اختلف فيه عما ذكرنا من المالكيين منحوا من بيع جملة الاثني عشر
 وقالوا : لا يجوز الاستثناء الا في الأقل .

قال علي : وهذا باطل لا نعلم يوجب ما قالوه لا قرآن ولا سنة . ولا رواة يسمي .
 ولا قول صاحب : ولا قياس . ولا رأى له وجه . ولا لغة أصلا ، وأيضا فإن استثناء
 الاكثر أو الأقل أنما هو منع بعض الجملة فقط دون سائرهما ولا خلاف في جواز هذا ،
 وهو الذي منحوا منه نفسه بعينه (٤) . وروينا من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن
 أرطاة سألت أبا بكر بن أبي موسى عن الرجل يبيع رما ويستثنى نصفه ؟ فكرهه ، الحجاج
 هالك . ومن طريق حماد بن سلمة عن عثمان بن قيس قال : إذا استثنى البائع نصفه فقد المشتري
 نصفه فهو بينهما نصفان . ومن طريق محمد بن المثنى تابعه عبد الرحمن بن مهيدي عن سفيان
 الثوري عن منصور . والأعشى كلامهما عن إبراهيم النخعي أنه كان لا يرى بأسا أن يبيع
 السلعة ويستثنى نصفها .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : برهان صحة قولنا ههنا (٥) هي البراهين التي أوردنا في المسئلة التي
 قبلها سواء سواء ، وههنا برهان زائد وهو ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أن أبا يزيد بن
 أيوب نا عباد بن العوام نا سفيان بن حسين نا يونس بن عبيد عن عطاء بن أبي رباح عن

(١) في النسخة ١٦ فلا بد (٢) في النسخة ١٤ وإن (٣) سقط لفظ التي من النسخة ١٤ (٤) سقط لفظ
 « بعينه » من النسخة ١٤ (٥) في النسخة ١٤ « قولنا ههنا »

جابر بن عبد الله وأن رسول الله (١) ﷺ نهي عن الثنيا حتى تلم ، فصح أن الاستاء
العمل (٢) . الاملوما من معلوم ، وأن قيل : فقد روينا من طريق حماد بن زيد عن
أبي بصير السخايفي عن أبي الزيد . وسعيد بن مينا (٣) عن جابر بن عبد الله قال : . . .
رسول الله ﷺ عن الزانية . والمحافة . والمأومة . والمخارة . قال أحدهما : يع
اليتين وهي المأومة وهي الثنيا قلنا : هذا قصير لا تقوم به حجة لآمن كلام أبي بصير
ورويحه . أو كلام سعيد بن مينا . وأيه ولا حجة في كلام أحد دون رسول الله ﷺ ،
والثنيا لفظة معروفة قديمة قال تعالى : (كالجوناثان صاحب الجنة إذ أقسموا ليصر منها مصيبين
ولا يستون) (٤) والثانيا استاء شيء من شيء مقطوع ، ومن الحال الباطل المتين أن يكون
الثنيا معنى غير هذا فيها ناعها رسول الله ﷺ ثم لا يبينها علينا حاش لله من هذا ، وهو
الذي افترض الله تعالى عليه أن يبين لنا ديننا .

قال أبو محمد: وقد جاءت في التثنية آثار وروايات من طريق ابن أبي حنيفة وأسماعيل بن علي. وابن أبي الزناد كلاهما عن عبد الله بن عون عن القاسم بن محمد قال: ما كنت أرى بالتثنية بأساً لولا أن ابن عمر كرها، وكان عندنا مروياً، قال ابن علي: نقل ابن عون: فتحدثنا أن ابن عمر كان يقول: لا بأس بهذه النخلة ولا هذه النخلة.

قال علي : سمع ابن عون هذا الخبر من القاسم بن محمد ومن طريق عبد الرزاق عن صفيان
الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن يعقوب بن إبراهيم عن سعيد بن المسيب قال : يكره
أن يبيع النخل ويستثنى منه كيلا معلوما قال صفيان : ولكن يستثنى منه الخنفة وهذه الخنفة
ومن طريق الحجاج بن المنهالنا حماد بن زيد نا أيوب - هو السخنيان - عن عمرو
ابن شعيب أنهما سألا سعيد بن المسيب عن الثنايا فكرها إلا أن يستثنى منها ما لا يعرف
قال عمرو : ونهاي سعيدان أبرأ من الصدقة إذا ثبت . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن
عقبة عن أيوب السخنيان عن عمرو بن شعيب قال : قلت لسعيد بن المسيب : أبيع ثمرة
أرضي واستثنى ؟ قال : لا تستثن إلا شجرة أو معلوما ولا تبرأ من الصدقة قال أيوب : قد ذكرته
محمد بن سيرين فكانه أجبه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن علي بن حمزة
قلت لأبراهيم : أبيع الثناء واحتثي بغيرها ؟ قال : لا ولكل قل : أبيعك نصفها .
ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن صفيان عن منصور بن إبراهيم
قال : لا بأس ببيع الخنفة واستثنى نصفها (٤) . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى
عن يونس عن الحسن بن زياد عن حمزة بن عاصم نا كراع نا علي نا علي بن يحيى نا الحسن نا علي نا

(١) - من الفتاوى ج ٧ ص ٢٩٦ ان النبي ﷺ في غزوة بدر (١) في سنة ١٢ هـ

لا يصح (٣) هو بكسر الميم ومداون (٤) في النسخة ١٤ واستثناء منها

تخلا (١) . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن يزيد - هو ابن ابراهيم - عن ابن سيرين أنه كان لا يرى بأسا أن يبيع ثمرته ويستقى نصفها ثلثها وبها .

قال أبو محمد : واحتج المالكون بما روينا من طريق عبدالرزاق حدثنا معمر سمعت الزبير بن عدي سمعت ابن عمر وهو يبيع ثمرة له فقال : ايمكوما بأربعة آلاف وطعام الغنم الذين يعملونها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن ابراهيم بن اسماعيل بن جهم عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه كان لا يرى بأسا أن يبيع ثمرته ويستقى منها مكية معلومة . ومن طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن جده محمد بن عمرو باع ثمر حائطه يقال له : الافراق بأربعة آلاف درهم واستقى منه بثانمائة درهم تمرا وما نعلم لهم غير هذا ، فالرواية عن ابن عمر م أول مخالف لما لان طعام الغنم ان كان مستقى من الثمرة فهو مجهول لا يدري ما يكون نوعه ولا مقدار ما يكون فان كان مضافا على المشتري الى الثمن فكذلك أيضا ، والمالكون لا يجيزون شيئا من هذين الوجهين قد دعا لقوه ، والصحيح عن ابن عمر مثل قولنا كما أوردنا آخا . وأما حديث سالم فلم يخص ثلثا من أقل ولا من أكثر والمالكون لا يجيزون أكثر من الثلث فقد خالفوه . وأما حديث محمد بن عمرو بن حزم فانما استقى من ثمر باع بأربعة آلاف ممر اثنا مائة درهم وهم الخمس فانما استقى خمس ما باع وهذا جائز حسن ، فلا أنه لا سلف لهم أصلا فيما قالوه من ذلك ، وقد روينا المنع من الاستثناء جملة كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الصمد بن أبي الجارود قال : سألت جابر بن زيد عن باع شيئا واستقى بضاعة قال : لا يصلح ذلك .

قال أبو محمد : ان كان عنى مجهولا فصحيح (٢) وان كان عنى جملة الاستثناء خطأ لأن رسول الله ﷺ أباح الثنيا اذا علقت ولا حجة في أحدمه عليه السلام . ١٤٦٠ - مسألة - ولا يلح لاحد أن يبيع مال غيره بغير إذن صاحب المال له في يمه فموقع فسخ أبدا سواء كان صاحب المال حاضر يرى ذلك أو غائبا ولا يكون سكوته رضى بالبيع طالت المدام قصرت ولو بعد مائة عام أو أكثر بل يأخذ ماله أبدا هو وورثته بعده ولا يجوز لصاحب المال أن يعنى ذلك البيع أصلا إلا أن يراضى هو والمشتري على ابتداء عقد بيع فيه وهو مضمون على من قبضه ضمان النصب ، وكذلك لا يلزم أحدا شراء غيره له إلا أن يأمره بذلك فان اشترى لمدون أمره فالشراء للمشتري ولا يكون للذى اشتراه له أراد كونه أولم يرد إلا ابتداء عقد شراء مع الذى اشتراه إلا الغائب الذى

يوقن بفساد شيء من ماله فسادا يتلف به قبل أن يشاور فانه يبيعه له حالاً كما أو غير موغرو ذلك ويشترى لاهله ما لا بد لهم منه ويجوز ذلك أو ما يبيع عليه بحق واجب ليكتف غريمه ، أو في ثقة من تلزمه ثقته فهذا لازم له حاضراً كان أو غائباً رضى أم سخطاً .
 برهان ذلك قول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » فليس لاحد أن يحل ما حرم الله تعالى من ماله . ولا من بشرته . ولا من عرضه : ولا من دمه إلا بالوجه الذي أباحه بنص القرآن . أو السنة ، ومن فعل ذلك فهو مردود لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » والسكوت ليس رضى الا من اثنين قطع ، أحدهما رسول الله ﷺ والأمور بالبيان الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه الذي لا يفر على باطل ، والذي ورد النص بان ما سكنت عنه فهو غوا جاز ، والذي لأحرام الا ما فصل لنا تحريمه ولا واجب إلا ما أمرنا به فإلم بأمرنا بما لا نأمرنا عنه قد خرج عن أن يكون فرضاً أو حراماً فبقى أن يكون مباحاً ولا بد ، فدخل سكوته الذي ليس أمراً ولا نهيافى هذا القسم ضرورة . والثاني البكر في نكاحها النص الوارد في ذلك قطع ، وأما كل من عدا ما ذكرنا فلا يكون سكوته رضى حتى يقر بلسانه بأنه راض به منفذ ، ويسأل من قال : ان سكوت من عدا هذين رضى ما الدليل على صحة قولكم : ان الرضى يكون بالسكوت وان الانتكار لا يكون الا بالكلام ؟ ومن أين قلتم ذلك ؟ قلن ادعوا نصاً كذبوا وان ادعوا علم ضرورة كأبروا لان جمهور الناس غافلون لهم في ذلك وهم لا يعرفون الضرورة التي يدعون ولا فرق بين دعواهم على غريم علم الضرورة هنا وبين دعوى غريم عليهم علم الضرورة في بطلان ذلك ، وفي أن الانتكار يكون بالسكوت وأن الرضى لا يكون الا بالكلام فبطلت الدعوتان لتعارضهما ولم يبق الا أن السكوت يمكن أن يكون راضياً ويمكن أن يكون غير راض ، وهذا هو الذي لا شك فيه ، والرضا يكون بالسكوت وبالكلام ، والانتكار يكون بالسكوت وبالكلام ، فاذ ذلك كذلك فأنما هو الظن قطع ولا تحمل الأموال المحرمة بالظن قال تعالى : (ان الظن لا يغنى من الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ : « اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » ، فان قالوا : قلنا ذلك على رسول الله ﷺ وعلى نكاح البكر قلنا : القياس باطل ثم لو كان حاله كان مهناً في غاية الباطل لان من عدا رسول الله ﷺ يسكت (١) تقية أو تدبيراً في أمره وتروية أو لانه يرى أن سكوته لا يلزمه به شيء . وهذا هو الحق ،

ورسول الله ﷺ لا يبقى في الله تعالى أحدا ولا يحكم في شيء من الدين بغير الوحي من
 ربه تعالى ولا يجوز له السكوت (١) على الباطل فلا يسكروه لأنه كان يكون غير مستقيم
 أمره أنه تعالى بالبيان والتبليغ (٢) والأمر بالواجبات وتفصيل الحرام المحكوكه خارج
 عن مدين الوحيين وليس غيره كذلك ، وطول المدد لا يبعد الباطل هنا أبدًا ولا الحق
 باطلاً ، ويلزم المخالف لهذا أن من قبل له : يا كافر فكنت أمعد لرمحك الكفر ،
 ومن قبل له : أنك طلقت أمر أنك فكنت أن يلزمه الطلاق ، وإن من قبل له فهو
 يرى : فكنت أنه قد بطل طلبه ولزمه الرضى وهم لا يقولون بشيء من هذا ، وقال
 أبو حنيفة : وأصحابه : من باع مالاً أخرب بغير أمره فله صاحب المال إجازة ذلك أو رده ،
 واحتجوا بالخبر الثابت عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الذي استطهر
 أجيرا بفرق من ذرة فاعطيه فأبى فصدت إلى ذلك الفرق فورثه حتى اشترت منه
 بقرا وراعيها ثم جاء قال : يا عبد الله أعطني حتى تهلك : انطلق إلى تلك البئر
 وراعيها قال : أنتهزى في قلت : ما أنتهزى بك ولكنك هالك فذكر الخبر وإن
 الله فرج عنهم الصخرة المطبقة على فم الغار ، قالت هذا خبر لائحة لهم فيه لوجه
 بل موحجة عليهم ومبطل لقولهم ، فأولها أن ذلك كان فيمن قبلنا ولا تلتزمنا شرائهم
 والثاني أنه ليس فيه إن الاجارة كانت بفرق ذرة بعينه بل ظاهره أنه كانت
 بفرق ذرة في الذمة فأخذ ذلك كذلك فلم يبع له شيئا بل باع ماله ثم تطوع بما أعطاه وهذا
 حسن وهو قولنا • والثالث أنه حتى لو كان فيه أنه كان فرقا بعينه وأنه كان في الاسلام
 لما كان لهم فيه حجة لأنه أعطاه أكثر من حقه فرضى وأبرأه من عين حقه ، وكلاهما
 متبرع بذلك من غير شرط ، وهذا جائز عندنا حسن جدا ، وأما كونه حجة عليهم فإن فيه
 أنه عرض عليه حقه فأبى من أخذه وتر كونه حتى قبل أصلهم قد بطل حقه إذ سكبت عن
 أخذه فلا طلب له فيه بعد ذلك • واحتجوا بما رويناه من طريق ابن أبي شيبة ناسفان
 ابن عينة عن شعب بن غرقدة عن عروة البارقي : « أن رسول الله ﷺ أعطاه ديارا
 يشتري له بمشاة قال : فاشتريت له شاتين فباع أحدهما بدينار فأبى النبي ﷺ بدينار
 وشاة فدعاه بالركعة • وروينا أيضا من طريق أبي داود والحنبل في الصباح ناو المشرق
 فاسعد بن زيد ناو المير بن الحرث عن أبي ليد عن عروة البارقي قد ذكره • ومن طريق
 ابن أبي شيبة عن كعب عن سفيان عن أبي حصين عن رجل من أهل المدينة عن
 ابن حزم : « أن النبي ﷺ بنت يشتري له أحمية بدينار فاشتراها ثم باعها بدينارين

فاشترى شاة بدينار وجاء بدينار فدعا له رسول الله ﷺ بالبكر كواثره أن يصدق
بالبكر فإنه هذا كل عام من عامه وكله لا يمشي.

أما حديث حكيم فمن رجل لم يمش ولا يذري من هو من الناس والحيث قد روي
لا يقوم على هذا وأما حديث عروة فأحفظ فيه عن شيب بن زيد عن جلد بن زيد
وعروة حديث ، وفيه أيضا أثر لزيد وعروة (١) بن زمار ولين بمعروف العدة ،
والطريق الأخرى معتلة وإن كان ظاهرهما الصحة وهو أن شيب بن عروة لم يسمع من
عروة كاري من طريق أبي داود السجستاني فاستدقاسان - هو ابن عتبة - عن شيب
ابن عروة حدثني حتى (٢) عن عروة [يعني ابن الجعد البازي] (٣) قال : « أعطاه
النبي ﷺ ديناراً ليشتري له أخته أرملة فاشترى اثنين فباع أحدهما بدينار فأماه
بشاة وبدينار فدعا له بالبكر » (٤) فحصل متعلماً ففعل الاحتجاج به ، ثم لو صح حديث
حكيم . وعروة لم يكن لهم فيها حاجة لأنه إذا طهره عليه السلام أن يشتري له شاة فاشترى
له شاتين صار الشراء لعروة بلا شك لأنه إنما اشترى كما أراد لا كما أمره النبي ﷺ ثم
وزن ديناراً النبي ﷺ إنما مستقرضاً له ليرده وأما متدياً فصار الدينار فذنه بلا شك
ثم باع شاة فبشاة بدينار فصرفه إلى النبي ﷺ كالأرملة (٥) وأهدى إليه الشاة فهذا
كله هو ظاهر الخبر وليس فيه أصلاً لا ينص ولا بدليل (٦) على أن الشراء جزؤه النبي
ﷺ والتزمه فلا يجوز القول بما ليس في الخبر . وأما خبر حكيم فإنه تعدى في بيع
الشاة فزومه ضابطاً فباعها بدينار كأمر وفضل دينار فأمره عليه السلام بالصدقة
إذ لم يعرف صاحبه .

قال الإمام محمد : ثم رأيتهم عن باع مال غيره فقول : أخبرونا هل ملك المشتري
ما اشترى وملك صاحب الشيء المبيع الحق بذلك المقدم لا ، ولا بد من أحدهما فإن قالوا :
لا وهو الحق وهو قولنا في الباطل أن لا يصح عقد حين عقده ثم يصح في غير حين عقده
الآن يأمر بذلك الذي لا يبطل مما جعل ففسخ وطبيع فله تعالى ، وأما من يبطل عما
يفعل فلا يقبل منه مثل هذا أصلاً إذ لم يوجبه الله تعالى قوله منه ، وإن (٧) قالوا : قد
ملك المشتري ما اشترى وملك النبي له الشيء المبيع الحق قلنا : فمن أن جعله له بإبطال عقد
قد صح فغير أن يأتي بذلك القرآن . ولا سنة ؟ وهذا لا يحمل لأنه يحكم في دين الله تعالى ،

(١) في نسخة الإمام محمد بن أبي بكر في هذا الحديث فلهذا قد ثبت بذلك الوجه وهو آخره (٢) في نسخة الإمام
للبيهقي وقد ثبت بذلك عن أبي القاسم وعمر بن عمرو بن كاسم بن جليل بن المطالي (٣) في نسخة الإمام محمد بن داود
(٤) في نسخة الإمام محمد بن داود وقد ثبت ذلك في نسخة الإمام محمد بن داود (٥) في نسخة الإمام محمد بن داود
(٦) في نسخة الإمام محمد بن داود (٧) في نسخة الإمام محمد بن داود

وقولنا في هذا هو قول أحمد بن حنبل روى عنه أن من يبع داره وهو ساكت فإن ذلك لا يجوز حتى يرضى أو يأمر أو يأذن في بيع داره وهو قول أبي سليمان . وجميع أصحابنا ، وهو قول الشافعي إلا أنه اختلف عنه فمن يبع ماله (١) فلم بذلك فروى عنه أنه باطل ولا بد (٢) وروى عنه أن له أن يبيع ذلك إن شاء ولم يختلف عنه فإن السكوت ليس رضى أصلا ، وأما أبو حنيفة فإن السكوت عنده لا يكون إقرارا إلا في خمسة مواضع ، أحدها من رأى عبده يبيع ويشتري كما يفعل المأذون له في التجارة فيسكت فإن العبد يصير بذلك مأذونا له والشفعة يعلها الشفع فيسكت ولا يشهد على أنه طالب لها فسكوتة إسقاط لحقه في الطلب والإنسان ياع وهو حاضر عالم بذلك ، ثم يقال له : قم مع مولاك فيقوم فهذا إقرار منه بالرق وان لم يتكلم به بالبائع للشيء بمن حال في قبضه المشتري والبائع ساكت فهذا إذن منه في قبض ، والبكر في النكاح .

قال أبو محمد : هذه (٣) الأربعة وجوه باطل وتخليط ودعوى بلا دليل لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول متقدم . ولا قياس . ولا رأى سديد يفرق بينها وبين غيرها وما كان هكذا فإن القول لا يعمل به ، وأما مالك فإنه قال : من رأى ماله ياع فسكت فدلزمه البيع أمة كانت المبيعة أو عبدا أو غير ذلك ، ومن غصب ماله فبات الغاصب فرأى ماله يقسم فسكت فإن حقه قد بطل ، ومن ادعى عليه بدين فسكت فقد لزمه ما ادعى به عليه (٤) ولم ير السكوت عن طلب الدين . وإن رآه يقسم - مسقطا لحقه في الطلب ، ولا رأى السكوت عن طلب الشفعة رضى بإسقاطها إلا حتى تمنى له سنة فسكوتة بعد الاسترضى بإسقاطها عنده ، ولم ير سكوت من تزوج (٥) امرأته بحضرتها طلاقا ولا أنها بانت عنه بذلك ، وهذه مناقضات لا دليل على صحة شيء منها لا من نص ولا من قول أحد قدمه . ولا من رواية سقيمة . ولا من قياس . ولا من رأى له وجه ، وأعجب ذلك أنه لم ير سكوت البكر المانس رضى بالنكاح إلا حين تنطق بالرضى وهذا خلاف النص جهارا ، ورأى على من رأى داره تبنى وتهدم ويتصرف فيها أجنبي فسكت عشرين فأكفر أنها قد خرجت عن ملكه بذلك ، وإن سكت عن ذلك أقل من سبع سنين إنما لم يخرج عن ملكه بذلك ، واختلف عنه في حكمه سبع سنين . أو ثمان سنين . أو تسع سنين فروى عنه أن كل ذلك قطع لحقه ، وروى عنه أنه ليس ذلك قطعا لحقه ولم ير سكوت المرء عن ذلك لبعض آثاره قطعا لحقه إلا بعد سبعين سنة ، وهذه أقوال كاترى نعزذ بالله منها ، فيها إباحة الأموال المحرمة جزا وبالله تعالى التوفيق .

(١) في النسخة ١٤ باع ماله وهو غلط (٢) زيادة من النسخة ١٦ (٣) سقطت هذه من النسخة ١٤

(٤) في النسخة ١٤ ما ادعى عليه به (٥) في النسخة ٤١ من تزوج

١٤٦١ مسألة ولا يجوز بيع شيء لا يدري بآثمه ماهر وإن دراه المشتري ولا مالا يدري المشتري ماهر وإن دراه البائع . ولا ما يجلاه جميعا ، ولا يجوز البيع إلا حتى يعلم البائع والمشتري ماهر ويراه جميعا أو يوصف لهما عن صفة من رآه وعلمه كمن اشترى ذبابة (١) يظنها قوديرا فوجدها فضة ، أو فضلا يدري أن جاج هو أم ياقوت فوجده ياقوتا أم زمردا أو زجاجا وهكذا في كل شيء ، وسواء وجدته أعلى مما ظن أو أدنى أو التي ظن كل ذلك باطل مفسوخ أبدا لا يجوز لهما تصحيحه بعد علمهما به إلا ابتداء عقد برضاهما معا والا فلا وهو مضمون على من قبضه ضمان النصب .
برهان ذلك قول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) ولا يمكن يديهة العقل . وضرورة الحسنى (٢) بما لا يعرف ولا يكون الرضى إلا بعلوم المائة ، ولا شك في أنه إن قال : رضيت انعقدا ليرضى إذا علم ماهر وإن كان ديناجدا ، وقد سمي الله تعالى مالم يكن عن تراض أكل مال بالباطل ، وأيضا فهو بيع غرر لأنه (٣) لا يدري ما يتابع ولا ما باع ، وقد نهي رسول الله ﷺ عن بيع الغرر وهذا أعظم الغرر ، وهذا قول الشافعي . وأبي سليمان ، وقد ذكرنا عن مالك إجازة هذا البيع وهو قول لا دليل على صحته أصلا . ومن عجائب الدنيا إجازته هذا البيع الفاسد ومنعه من بيع صبرة مريئة محاط بها علم البائع مكيلتها لم يعلم المشتري مكيلتها (٤) وهذا عجب لا نظير له ، وبالله تعالى التوفيق .

١٤٦٢ مسألة ولا يجعل بيع شيء بأكثر مما يساوى ولا باقل مما يساوى إذا اشترط البائع أو المشتري السلامة إلا بعمرة البائع والمشتري معا بمقدار الغبن في ذلك ورضاهما به ، فإن اشترط أحدهما السلامة ووقع البيع كاذرنا ولم يعلم بقدر الغبن أو علمه غير المغبون منهما ولم يعلمه المغبون فهو بيع باطل مردود مفسوخ أبدا مضمون على من قبضه ضمان النصب وليس لهما إجازته إلا ابتداء عقد فأن لم يشترط السلامة ولا أحدهما ثم وجد غبن على أحدهما ولم يكن علمه فمغبون أيضا إذا اشترط البائع أو رده ، فإن فات الشيء المبيع رجع المغبون منه بمقدار الغبن وهو قول أبي ثور . وقول أصحابنا إلا أنهم قالوا : لا يجوز رضاهما بالتبني أصلا ، وقال أبو حنيفة : ومالك . والشافعي : لا رجوع للبائع ولا للمشتري بالغبن في البيع كثر أو قل ، وذكر ابن القصار عن مالك أن البيع إذا كان فيه الغبن بمقدار الثلث فإنه يرد .
برهان صحة قولنا قول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون

(١) ضم أوله وسكون ثانيا نقطة (٢) في النسخة ١ كون رضى (٣) في النسخة ١ ولاه وهو غلط (٤) في النسخة ١ مكيلها في الوضوح

تجارة عن حرام منكم) ولا يكون القراض للثمن الا على معلوم القدر ولا ينكحها ان لم ينكح بالثمن ولا يجهده ظم يرحم به ، فصح ان البيع بذلك كل ملك ، بالباطل ، ونحوه تعالى : (عاهدوا الله الذين آمنوا وما عاهدوكم الا انفسهم) فحرم بيع رجل الحديد ، ولا يمتري أحده أن يبيع المربا كثيرا يشاوي ما باع من لا يدري ذلك خديعة للمشتري ، وأن يبيع الزبد بالما يساوي ما باع وهو لا يدري ذلك خديعة للبائع ، والحديعة حرام لانصح ، وما روي عن أبي داود قال سمعت بن حنبل ، قال سمعت بن عتبة عن العلاء بن عتبة الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ مر برجل يبيع طعانا فساءله كيف تبيع ، فأخبره فأوحى الله تعالى اليه [أن]) أدخل يدك فيه فادخل يده فيه فإذا هو ببول فقال رسول الله ﷺ : « ليس من عيش » ، وقال عليه السلام : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ، ومن طريق عبد الرحمن بن وهب عن سفيان الثوري عن سويل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن تميم الداري قال : قال رسول الله ﷺ : « الذين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة قلنا : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولرسوله . وكتباته وللائمة . ولشاعة المسلمين » ، ونهى النبي ﷺ عن الجش في البيع برمان صحيح على قولنا منها لا منهى بذلك عن القنور . والحديعة في البيع حيلة بلا شك يدري الناس كلهم أن من أخذ من آخر فباع منه أكثر مما يساوي بغير علم المشتري ولا رضاه ومن أعطاه آخر فباعه بغير علم البائع ولا رضاه فقد غش ، ولم ينصحه ، ومن غش ولم ينصح فقد أتى حراما ، وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، فصح أنه باطل مردود بنص أمره عليه السلام ، وهو قول السلف كما روي عن طريق حماد بن زيد نا أيوب . وهشام - هو ابن حسان - كلهم عن محمد بن سيرين أن رجلا قدم المدينة بجوارى فزول على ابن عمر فذكر الحديث ، وفيه أنه باع جارية من ابن جعفر ثم جاء الرجل الى ابن عمر فقال : يا أبا عبد الرحمن غبت ببيعة درهم فأتى ابن عمر الى عبد الله بن جعفر فقال : انه غبن ببيعة درهم فلما أن تعطيا إياه وأمان أن ترد عليه معه فقال ابن جعفر : بل تعطيا إياه ، فهذا ابن جعفر . وابن عمر قد أبارد البيع من الغبن في القيمة ، ومن طريق عبد الرزاق نا معمر بن عيسى عن رجل عن جابر بن عبد الله البجلي أنه سأله رجل عن رجل يبيع فباعه فباعه الرجل خمسين درهم انه رأيت ذلك فقال له جرير : فرسك خير من ذلك وللحسنة حتى تبلغ ثمانمائة وهو يقول : ان رأيت ذلك فقال جرير : فرسك خير من ذلك ولا يزيدك بقالة الرجل :

خذا قبله : ما متلك أن تأخذها بخمسة ؟ قال جرير : لا يا أبا عبد الله
 علي أن لا تنشر أحدا أو قل : مسلما ، وعن ابن عمر ليس لي غش هو من طريق عبد
 الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن زيد اليامي عن ميسرة عن ابن عمر وقد ذكرناه
 قبل في باب ما لا يتم البيع إلا به من الفرق . ومن طريق سفيان بن عيينة ناشر بن عاصم
 الثقفي سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أبي بن كعب أن عمر بن الخطاب . والعباس بن
 عبد المطلب تحاكيا إلى في دار كانت للعباس إلى جانب المسجد أراد عمر أخضا ليزيدها
 في المسجد وأبى العباس فقال أبي بن كعب لهما : لما أمر سليمان بناء بيت المقدس كانت
 أرضه لرجل فاشترى أهلها منه فلما اشترى قاله الرجل : الذي أخذت مني خير أم
 الذي أعطيتني ؟ قال سليمان : بل الذي أخذت منك قال : فاني لا أجيز البيع فرده فزاده
 ثم سأله فآخيره فاني أن يميزه وذكر الحديث ، فهذا يورد هذا على سبيل الحكم به
 بمضرة عمر بن الخطاب . والعباس رضي الله عنهم فيصوبان قوله ، فهو لاء عمر . وابنه .
 والعباس . وعبد الله بن جعفر . وأبى . وجرير ولا يخالف (١) لهم من الصحابة رضي
 الله عنهم يروون البيع من الحديث في قصص الثمن عن قيمة المبيع . ومن طريق وكيع
 عن إسرائيل عن جابر عن القاسم بن عبد الرحمن أنه رد البيع من الغلط ولم يرد البعير
 وقال : البيع خدعة .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : والسبب كله من أقوال الخاضعين من خصوصياتهم يردون البيع
 من العيب يحط من الثمن يوجد فيه لأنه عدم غش ثم يميزون البيع وقد غش فيه بأعظم
 الغش وأخذ فيمنه أكثر من ثمنه ، وهذا عجيب جدا ! وتناقض سمع ، وعجب آخر وهو
 أنهم يردون البيع من العيب يرجد فيه وإن كان قد أخذوا المشتري بقيمة مبيع ولا يردون
 البيع إذا غبن الباطن فيه الثمن العظيم فلا تدرى من أين وقع لهم هذه العناية بالمشتري ؟
 وهذا الحق على الباطن ، أن هذا لسبب لا نظير له ! وعجب ثالث وهو أنهم - نعم المالكين
 والشافيين - يجبرون على الذي يخدم في اليعوق حتى يمنوه من المتق . والصدوق من
 البيع الصحيح الذي لا غبن (٢) فيه ويردون كل ذلك وهم ينفذون مع ذلك تلك اليعوق
 التي غبن فيها ولا يردونها ، قلن كانت تلك اليعوق التي خدع فيها أحقا وجازة فتلاى
 معنى حجر وأعليه من أجلها وهي حق وصحيحة ولئن كانت تلك اليعوق التي خدع فيها
 باطلا وغير جائزة فلا معنى يميزونها إن هذه لطوافيها حقة . وتخليط سمع . وخلاف
 مجرد لكل ما حكم به رسول الله ﷺ فإنه ذكره مقذواً يجمع في اليعوق فلم يصح

(١) في نسخة الاطراف (٢) في نسخة الاطراف

عليه لكن أمره أن يقول : لا خلافة عند البيع وجعل له الخيار ثلاثاً في إيقاظ البيع أو رده ، فأبطل عليه السلام الخلافة وأخذ بيوعه الصالح والتي يختارها إذا بعد المعركة بها ولم يصح عليه وهذا عكس كل ما يحكمون به ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

١٤٦٣ مَسْأَلَةٌ (١) فن غبن في بيع اشترط فيه السلامة فهو بيع مفسوخ لأن بيع الفس يمين هو غير بيع السلامة الذي لا غش فيه هذا أمر يعلم بالمشاهدة ، فاذ هو كذلك فالبيع المتعدي بينهما في الباطن ليس هو الذي عقد عليه مشروط السلامة (٢) ولا يحل أن يلزم غير ما عقد عليه ولا يحل له أن يتمسك بما لم يعقد عليه يمينه الذي تراضى به لأن مال الآخر حرام عليه إلا ما تراضى معه ، وكذلك ماله على الآخر أيضاً ، وأما إذا علم بقدر الغبن كلاهما وتراضيا جميعاً به فهو عقد صحيح . وتجارة عن تراض . وبيع لادخاله فيه ، وأما إذا لم يعلموا أحدهما بقدر الغبن ولم يشترطاً السلامة ولا أحدهما فله الخيار إذا عرف فرد أو أمسك لأن البيع وقع سالماً على الجملة فهو بيع صحيح ثم وجدنا النبي ﷺ قد جعل الخيار لمن قال : لا خلافة ثلاثاً إن شاء أمسك وإن شاء رد فوجب أن لا يحل ما يزيد فيه المخادع على المخدوع إلا بهل المخدوع وطيب نفسه فإن رضى بترك حقه (٣) فذلك هو وإن أُلِمَ بجزءه أخذ ما ابتاع به يبرئ رضى البائع فله أن يردّه ، وقد صح الإجماع المقطوع به على أنه الرد ، واختلف الناس هل له الإمساك أم لا ؟ وقد قال الله تعالى : (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) فصح أنه إذا رضى ما ابتاع فذلك ، وبالله تعالى التوفيق .

قل على : والقيمة قيمتان باتفاق جميع أهل الإسلام قد بما وحديثاً ، فقد كان التجار على عهد رسول الله ﷺ يبيعون ما يشترون طلب الربح هذا أمر متيقن ، فقيمة يبتاع بها التجار السل لا يتجاوزونها إلا لاملة ، وقيمة يبيع بها التجار السل لا يحيطون عنها ولا يتجاوزونها إلا لاملة ، فهاتان القيمتان تراعيان لكل قيمة (٤) في حالهما .

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ : واحتج أصحابنا في إبطالهم البيع بأكثر مما يساوى وإن علوا جميعاً بذلك وتراضياً به (٥) بأن قالوا : نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال قالوا (٦) : والمشتري التي بأكثر من قيمتها والبائع له (٧) بأقل من قيمتها كلاهما مضيع ماله ، قالوا : ولا يجوز إخراج المال عن الملك إلا بعوض أجر من الله تعالى فهو أفضل عوض ، وأما بعوض من أعراض الدنيا كعمل في الإجارة . أو عرض في التجارة . أو ملك بضع في

(١) نسخة نظمها من نسخة ١٦ والنسخة الحلية (٢) في النسخة ١٦ بغير ط السلامة (٣) في النسخة ١٦ بركعتي (٤) في النسخة ١٦ كل قيمة (٥) في النسخة ١٦ وتراضياً به (٦) في النسخة ١٤ قال وهو غلط (٧) في النسخة ١٦ للمضى .

النكاح . أو انحلال ملك في الخلع . ونحو ذلك مما جاءت به التصوص ، قلوا : ومن باع ثمرة بأحد دينار أو بواقعة بفلس فإن هذا هو التذير . والسرف . ويسط اليد كل البسط . وأكل المال بالباطل . قال أبو محمد : لا حاجة لهم غير ما ذكرنا (١) .

قال أبو محمد : فقول لهم وبالله تعالى التوفيق : إن الذي قلتم إنما هو فيما لا يعلم بقدره وأما إذا علم بقدر النبو وطابت نفسه فهو بربر به معاملة بغيره فهو مأجور لأنه فضل خيرا وأحسن إلى إنسان وترك له مالا أو أعطاه مالا وليس التذير . والسرف . واضاع المالم . وأكله بالباطل إلا ما حرمة الله عز وجل على ما ينافي كتاب الحمر من ديواننا هذا ، وأما التجارة عز ترأض فأحرما الله تعالى تعطيل بأحبا .

قال أبو محمد : وإنما يجوز من التطوع بالزيادة في الشراء ما أجب غنى لا م معروف من البيع ، وقد قال رسول الله ﷺ : « كل معروف صدقة » وقال عليه السلام : « الصدقة عن ظهر غنى » وأما ما لم يبق غنى فردود لا يعمل لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » .

قال علي : وما بين محقة قولنا ما روينا من طريق مسلم نا أبو كامل - هو فضيل بن حسين الجعدي - ناعبد الوالحدين زيادنا الجريري عن أبي نضرة عن جابر بن عبد الله [قال] (٢) : « كنائع رسول الله ﷺ [في سفر] تختلفنا نحن في ذكر الحديث وفيه » فإزال يزيدني ويقول : والله يفر لك .

قال أبو محمد : فلا يتناول إعطاء إعطاء رسول الله ﷺ في الجمل من أن يكون هو قيمة الجمل أو أقل من قيمته أو أكثر من قيمته فإن كان قيمته قد زاده بعد ذلك ، وفي هذا جواز البيع بالزيادة على القيمة عن رضاهما معا ، وإن كان إعطاء أو لأقل من القيمة أو أكثر فهذا هو قولنا وهو عليه السلام لا يسوم بما لا يعمل ولا يتعد ولا يفر ولا ينش ، فهذا نحن قولنا والله الحمد ، وكذلك قوله عليه السلام : « لا يسوم أحدكم على سوم أخيه » فيه إباحة المساومة وهي عند كل من يدري اللغة العربية معروفة وهي أن يسأل أحدهما ثمنًا يعطيه الآخر أقل ولو كان إعطاء أقل من القيمة أو طلب أكثر منها طلبا باطلا لا إباحة الله تعالى على لسان رسوله ، فصح أن كل ذلك جائز إذا عرفاه وعرفا مقداره وترأضا معا به ولم يكن خديعة ولا غش ، وكذلك ما جعل عليه السلام لمقتد من الخيار فرد البيع أو مضائه وكان يتعد في البيوع ، فيه إجازة البيع الذي فيه الخديعة إذا رضيا المتخدر وعرفا ، وكذلك الذي روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله

١٤٧٤ - مسألة - ولا يجوز البيع بثمن مجهول ولا إلى أجل مجهول كالخصاد .
والجداد . والعلاء . والزريعة . والعصر . وما أشبه هذا ، وهو قول أبي حنيفة .

(١) في النسخة ١٤ والنسخ المهرود ليس المهرمن القين الخ (٢) قال الموهري في صحاحه: زعمت انه اذا كسر تحي اديعصور ثم ظلت ان اعيها بالظبي ظنوه لظنوا (٣) في النسخة ١٤ وماذا كرنا من قولك قصي الخ

والشافى . وأى سليمان لان كل ما ذكرنا يتقدم بالايام ويتأخر (١) بمطالحصاد . والجداد
يتأخران يا اما ان كان المطر متواترا ويتقدمان بحر الهواء وعدم المطر يعو كذلك الصغير ،
وأما الزوية فتأخر شهرين وأكثر لعدم المطر ، وأما العطاء فقد ينقطع جملة ، وأيضا
فكل ذلك شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ، وانما يجوز الاجل الى ما لا يتأخر ساعة
ولا يتقدم كالشهور الرقيقة والحجية ، أو كطلوع الشمس أو غروبها ، أو طلوع القمر
أو غروبه ، أو طلوع كوكب مسمى أو غروبه ، فكل هذا محدود الوقت وعدم ينصرفها
قال الله تعالى : (يسألونك عن الامة قل هى مواقيت لنا و الحج) حاشا ما ذكرنا من
المبيع الى الميسرة فهو حق للنص فى ذلك ولانه حكم الله تعالى فى كل من لا يجد ادا دينه ،
ولا يجوز الاجل الى صوم النصارى أو اليهود أو ظرهم ولا الى عيد من أعيادهم لانها من
زيتهم ولعلمهم سيدو لهم فيها هذا يمكن ، وقال الشافى . لا يجوز الاجل الا بالاملة
قط و ذكر هذه الآية . وقوله عز وجل : (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا
فى كتاب الله يوم خلق السموات والارض منها أربعة حرم)

قال أبو محمد : قال الله عز وجل : (اذا تدانتم دين الى أجل مسمى فاكتبوه) فعم
تعالى كل أجل مسمى ولم يخص فكانت هذه الآية زائدة على نيك الآيتين والزيادة لاجل
تركها وليس فى نيك الآيتين منع من عقد الآجال (٢) الى غير الامة ولا اباحة فواجب
طلب حكم ذلك من غيرهما فان وجد ما يدل على جوازه قيل به والا فلا ، وهذا (٣) قول
الحسن بن حى . وأى سليمان وأصحابنا ، وأباح مالك البيع الى العطاء فيما خلا قال :
واما اليوم فللانه ليس الآن معروفا وكان معروفا قبل ذلك وأجاز البيع الى الحصاد .
والجداد . والعصير قال : وينظر الى عظم ذلك وكثرته لالى أوله ولا الى آخره .

قال أبو محمد : مانع فى الجملة أكثر من هذا التحديد ولا غرر أعظم منه . قال على :
وقد تابع الناس بحضرة عمار ومن معه من الصحابة رضى الله عنهم الى قدوم الراكب
تخلف الخيفيون . والمالكيون ذلك يوم يشعرون باقل من هذا اذا وافق قلدتهم ، ونسوا فى
هذا الباب احتجاجهم بالاثار الوارد « المسلمون عند شروطهم » ومن غرائب احتجاجهم
أن كذا الطائفتين ذكرت الخبر الذى رويانه من طريق ابن وهب عن جرير بن حازم عن
أى اسحاق السيسى عن أم يونس أن عائشة أم المؤمنين قالت لها أم حبة أم ولد زيد بن أرقم :
يا أم المؤمنين أنى بعث زيد بن أرقم عبدا الى العطاء بثمانية درهم فاحتاج الى الثمن
فاشترته منه قبل محل الاجل بستائة قالت عائشة : بش ما شريت وبش ما اشتريت

أبلى زيدا أنه قد بطل جهاده مع رسول الله ﷺ أن لم يقب قتال : أريت أن تركت وأخذت السبحة ؟ قالت : نعم فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وقال الحنفيون . والمالكيون : بتحريم البيع المذكور تقليد العائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ولم يقلوا زيد ابن أرقم في جوازه ، وقالوا : مثل هذا القول عن أم المؤمنين لا يكون إلا عن توقيف من رسول الله ﷺ ولم يقولوا : أن فعل زيدا لا يكون إلا عن توقيف من رسول الله ﷺ لأن ما كان طريقه التوقيف فليست هي أولى بالقول من زيد بن أرقم ، والتزم الحنفيون هذا الاحتجاج في البيع إلى العطاء ولم يرعه المالكيون فيه قتلناهم : يا هؤلاء أين أنتم عن هذا الاحتجاج الكاذب في كل ما تركتم فيه التوقيف الصريح من أن كل بيع يمين لا يبيع بينهما ما لم يفرقا إلا أن يغير أحدهما الآخر ، والنهي عن بيع الفرق بل أن يبدل أحدهما بالآخر فاجتمعوا على القطع ، والنهي عن بيع الماء فاجتمعوا وسائر التوقيفات الثابتة ؟ فإن عليكم تركها لأرائكم المجردة . وتأويلاتكم الفاسدة ، ثم التزم القول بطلن كاذب لا يعمل القول به أن ههنا توقيفا من رسول الله ﷺ كنتم أم المؤمنين ولم تبلغه ، وهذا هو الكذب على رسول الله ﷺ المكشوف وقبح الوصف لأم المؤمنين رضي الله عنها ، فإن قالوا : تركنا دليل النصوص وتأويل تأويلناه واجتهاد رأينا قتلنا : ومن أباح لكم ذلك وحظه على زيد بن أرقم - وقلامه ظفروه والله قيل أن تخارقه - خير من أن حنيفة . ومالك . وكل من اتبعهما ؟ هو الذي صدقه الله تعالى في القرآن ، وحق لو كان ههنا نص ثابت بخلاف قوله فمن أحق بالتأويل منه ؟ أن يفسر في ذلك لو أخطأ مجتهدا في خلاف القرآن كما تأول ابن مسعود أن لا يقيم الجنب ولا يصلي ولم يجد الماء شهرا ، وكما تأول عمر إذ خطب فسمع الزيادة في الصداق على خمسة فقدم . وإذا علم أن رسول الله ﷺ لم يموت ولا يموت حتى يكون آخرنا ؛ وأم المؤمنين رضي الله عنها إنما قالت هذا القول إن كانت قالت أيضا فظهر ذلك عنهما من يقوم بنقله حجة ، وإن العجب ليطول عن زرد رواية فاطمة بنت قيس المهاجرة المباعدة عن النبي ﷺ ثم يلزم الناس الحجة برواية أم بونس . وأم حجة ، فلا أكثر من أم بونس . وأم حجة لرأى رأته أم المؤمنين خالفها فيه زيد بن أرقم .

قال أبو محمد : واحتج من أباح البيع إلى العطاء بما رويته من طريق الحجاج بن أرطاة عن عطاء . وجعفر بن عمرو بن حريث قال عطاء : كان ابن عمر يشتري إلى العطاء ، وقال جعفر عن أبيه : أندها نابت إلى علي بن أبي طالب ثوب بديع منسوج بالذهب فأتاها عنه عمرو بن حريث إلى العطاء بأربعة آلاف درهم ، قال حجاج : وكان أمهات المؤمنين يتباين إلى العطاء . ومن طريق اسرائيل عن جابر الجعفي عن الشعبي عن أبي أسيد إلى

المطاء . وعن ابن أبي شيبة نا أبو بكر الخفي عن نوح بن أبي بلال اشترى منى على بن الحسين طعاما الى عطائه .

قال على : كل هذا عن حجاج بن أرطاة فانه عليك به ضمنا ، وعن جابر وهو دون حجاج بدرج ، ولا أدري نوح بن أبي حلال من هو ؟ ولقد كان يلزم الخنفين المحتجين برواية حجاج بن أرطاة في أن الممرة تقطوع أن يحتجوا بها بروايته ، ولقد كان يلزمهم أن يقلدوا أم المؤمنين فيما خالفها فيه زيد بن أرقم أن يقلدوها ههنا ومما صوابها أمهات المؤمنين وعلى . وعمر بن حريث ، وأيضا عمار بن ياسر وغيره ، ولكن القوم متلاعبون . قال على : وروى ثمان بن طريق سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس لا يسلم إلى عصور ولا إلى المطا ولا إلى الأندر - يعني الدير - ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن بكير بن عتيق عن سعيد بن جبير لاتباع (١) إلى الحصاد . ولإلى الجداد . ولإلى الدراس ولكن سمعنا . ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن أبي عدي عن عبد الله بن عون سئل محمد بن سيرين عن البيع إلى المطاء ؟ قال : لا أدري ما هو . ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير عن منصور عن إبراهيم أنه كره الشراء إلى المطاء والحصاد ولكن يسمى شعرا . ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن عبد الرحمن عن الحسن ابن صالح بن حي عن المغيرة عن الحكم أنه كره البيع إلى المطاء ، وهو قول سالم بن عبد الله ابن عمر . وعطاء .

١٤٦٥ مَسْأَلَةٌ ولا يحل لأحد أن يسوم على سوم آخر ولا أن يبيع على يمينه ، المسلم . والذي سواه ، فإن فعل فالبيع مقسوخ ، فإن وقف سلعت له لطلب الزيادة أو قصد الشراء ممن باعه لا ممن أناس بيته لكن محتاطا لنفسه جازت الزيادة حيثئذ هذا اذ لم يبتد بسوم آخر قط فإن بدأ بمساومة انسان بيته فلم يزد المشتري على أقل من القيمة ووقف على ذلك ظفيره أن يملكه إلى القيمة وأكثر حيثئذ ، وكذلك لو طلب البائع أكثر من القيمة ولم يجب إلى القيمة أصلا ظفيره حيثئذ أن يعرض على المشتري سلعت بقيمتها (٢) وأقل .

برهان ذلك ما روينا من طريق مالك عن نافع . وأبي الزناد قال أبو الزناد : عن الأعرج عن أبي هريرة ، وقال نافع : عن ابن عمر ثم اتفق أبو هريرة . وابن عمر كلاهما عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لا يبيع بمضك على بيع بعض (٣) » . ومن طريق عبد الزقاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « لا يزيد

(١) في النسخة ١٦٩ لا يبيع ، يرجع ما نقلوه بدولكن سمعنا شعرا (٢) في النسخة ١٦٩ سلعة بينها (٣) الحديث في موضعنا ج ٢ ص ١٧٠ مطولا مختصرا المختصرا مختصرا على عمل الناصب

أحدكم على بيع أخيه . قال على : هذا خير معناه الأمر لأنه لو كان معناه الخبر لكان كذبا لوجود خلافه ، والكذب مقطوع بعهده عن النبي ﷺ ولا يجزئه عليه إلا كافر حلال دمه . ومن طريق شعبة عن الأعمش عن أبي صالح - هو الشبان - عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال : لا يسم المسلم على قوم المسلم » . قال على : هذا بعض ما في حديث أبي هريرة . وابن عمر لأن البيع على البيع يدخل فيه الصوم ضرورة لأنه لا يمكن البيع البتة إلا بعد صوم ولا يكون الصوم البتة إلا بالبيع وإلا فليس صوما فإذا حرم البيع حرم الصوم عليه وإذا حرم الصوم حرم البيع ضرورة ولا يجوز الصوم بما لا يجوز بيعه كبيع الحر والصوم فيه ، وفي الربا ، وبهذا قال بعض الصحابة رضي الله عنهم •

قال أبو محمد : وقال مالك : إنما هذا إذا ركننا وتنازلنا وهذا تغيير لا يدل عليه لفظ الحديث ، فأما من أوقف سلمت طلب الزيادة فيه (١) أو طلب فيما يسترخسه فليس مساوماً لأنسان بعينه فلا يلزمه هذا النهي ، وأما من رأى المساوم أو المبيع لا يريد الرجوع إلى القيمة لكن يريد غبن صاحبه بغير علمه فهذا فرض عليه نصيحة المسلم فقد خرج عن هذا النهي أيضا بقول رسول الله ﷺ : « الدين النصيحة » . وروىنا من طريق وكيع عن حماد بن عمار بن هشام الخزاعي عن أبيه شهدت عمر بن الخطاب باع ابلا من إبل الصدقة فيمن يزيد • ومن طريق حماد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمي عن المغيرة بن شعبة أنه باع الخنازير فيمن يزيده ومن طريق ابن أبي شيبة ناقل عن حماد بن سليمان عن الأخصر بن عجlan عن أبي بكر الحنفي عن أنس بن مالك عن رجل من الأنصار أن رسول الله ﷺ باع حلساً وقد حافين يزيد •

١٤٦٦ مَسْأَلَةٌ ولا يحل النجش وهو أن يريد البيع فينتدب انسان للزيادة في البيع وهو لا يريد الشراء لكن ليقتري غيره فيزيد بريادته فهذا بيع إذا وقع زيادة على القيمة . فليقتري الخيار وإنما العاصي والمنهي هو التاجش ، وكذلك الرضى البائع ان رضى بذلك ، والبيع غير النجش وغير الرضى بالنجش ، وإذ هو غير ما فلا يجوز أن يفسخ بيع (صح) (٢) بفساد شيء غير مولى . باتى انتهى قط عن البيع الذي ينجش فيه التاجش بل قال الله تعالى : (وأحل الله البيع) . وروىنا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « وأمر رسول الله ﷺ أن ينهى عن النجش » . ومن طريق عبد الرزاق عن اسماعيل بن عياش عن عيين بن مهاجر قال : بعث عمر بن عبد العزيز عيين بن مسلم ببيع البسي (٣) فلما فرغ أتى عمر فقال له : ان البيع كان كاسدا لولا أنى كنت أزيد عليهم وأتفه قال له عمر : كنت تزيد عليهم ولا تريد أن

(١) سقط لفظ (فيه) من النسخة ١٤ (٢) زيادة من النسخة ١٦ (٣) في النسخة ١٦ شيئا وهو مخرف

فتقرى قال : نعم قال عمر : هذا نجس ، والنجس لا يحل إبعث مناديا ينادى أن البيع مردود وأن النجس لا يحل .

١٤٦٨ مَسْأَلَةٌ (١) ولا يحل لأحد تلقى الجلب سواء خرج لك أو كان ساكنا على طريق الجلاب ، وسواء بعد موضع تلقيه أم قرب ، ولو أنه على السوق على ذراع فصاعداً لا لأضحية . ولا لقوت . ولا لغير ذلك أضر ذلك بالناس أو لم يضر ، فمن تلقى جلباً أي شيء كان فاشتراه فإن الجالب بالجلب إذا دخل السوق متى ما دخله ولو بعد أعوام في إضفاء البيع أورده ، فإن رده حكم فيه بالحكم في البيع برد العيب لافي المأخوذ بغير حق ، ولا يكون رضى الجالب إلا بان يلفظ بالرضى لا بان يسكت علم أو لم يعلم ، فإن مات المشتري فالجلب للبائع باق ، فإن مات البائع قبل أن يرد أو يمضى فالبيع تام .

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا ابن نمير - هو محمد بن عباد بن نمير - نا أبي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : «ان رسول الله ﷺ نهي أن تلقى السلع» (٢) حتى تبلغ الأسواق» (٣) . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الله بن المبارك عن أبي هوسليان - عن أبي عثمان النهدي عن عبيد الله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه نهي عن تلقى البيوع . وروينا نحوه مستنداً صحيحاً من طريق ابن عباس (٤) ، ومن طريق علي إضفاء ومن طريق مسلم حدثنا ابن أبي عمر نا هشام بن سليمان عن ابن جريج أخبرني هشام القرطبي (٥) - هو ابن حسان - عن ابن سيرين قال : سمعت أبا هريرة يقول : «ان رسول الله ﷺ قال : لا تلقوا الجلب فن تلقاه فاشتري منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالجلب» . ومن طريق أبي داود نا الربيع بن نافع نا أبو توبة حدثنا عبيد الله بن عمرو نا الرق عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة نا النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهي عن تلقى الجلب فان تلقاه متلق فاشتراه فصاحب السلعة بالجلب إذا وردت السوق .

قال أبو محمد : هذا قول تواتر رواه خمسة من الصحابة ورواه عنهم الناس وهذا قال السلفه رويان من طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة نهي عن تلقى الجلب فن تلقى جلباً فاشتري منه فالبيع بالجلب إذا وقع السوق ، وهذا نص قولنا ولا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف لاسيما هذه الطريق التي

(١) نفيه حمل غلط وهو في رقم المسائل من إجداه صفحة ٢٧٠ فرقت المسألة ١٢٠ وحتمنا أن تكون ١٤٢٩ ، وفي صفحة ٢٨٨ فرقت المسألة ١٤٢١ وحتمنا أن تكون ١٤٢٣ وتسل هذا إلينا فاستدرك في هذا المسألة (٢) في النسخة ١٦ (من تلقى السلع) وما هنا ما نقله للمصنف مسلم ج ١ ص ٤٤٤ (٣) في النسخة ١٦ (السوق) (٤) في النسخة ١٦ (ابن مسعود) (٥) هو بالتلف المضمومة نسب إلى فراديس درر بالبصرة ينسب إلى أبي حمزة الثمالين ، والحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٤

كانها الشمس . ومن طريق الحاج بن المنهال تأبى هلال بن محمد بن سيرين قال : كان يكره أن يتلقى الجلب خارج البلد فإذا تلقى الجلب غار جأمن البلد قرب الجلب بالخيار إذا قدم إن شاء باع وإن شاء أمسك ، وهذا أيضا نص قولنا . ومن طريق ابن أبي شبة وابن المبارك عن أبي جعفر الرازي عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر قال : لا تلقوا البسوق بأفواه السكك . ومن طريق ابن أبي شبة تأبى داود الطيالسي عن أبي إسحاق بن دغفل قرىء علينا كتاب عمر بن عبد العزيز لا تلقوا الركبان . ومن نهي عن تلقى الركبان الجالين جملة الليث . والحسن ابن حي . وأحمد بن حنبل . وإسحاق والثاقبي . وأبو سليمان . وأصحابهم ، وقال الثاقبي . وأبو سليمان : لا يجاب الخيار للبائع إذا قدم السوق ، ونهى عنه الأوزاعي أن كان بالناس إليه حاجة ، وأباحه أبو حنيفة جملة الأئمة كرهه أن أضر ذلك بأهل البلدون أن يظفروا ، وأجازوه بكل حال ، وهذا خلاف لرسول الله ﷺ . وخلاف صاحبين لا يعرف لهما من الصحابة مخالف ، وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق تقليدهم ، وما نعلم لأبي حنيفة في هذا القول أحدا قاله قبله ، وقال مالك : لا يجوز ذلك للتجارة خاصة ويؤدب من فعل ذلك في نواحي المصر فقط ولا بأس بالتلقى لاتباع القوت من الطعام والأصحية ، وهذه تقاسيم مخالفة للسنة الواردة في ذلك ولا نعلمها عن أحد قبل مالك أصلا .

قال أبو محمد : وحكم رسول الله ﷺ بالخيار للبائع يان بصحة البيع إلا أن للبائع خيارا في يده أو مضائه ، والخيار لا يكون البتة ولا يجوز إلا لمن جعله رسول الله ﷺ ، ومن جعله يورث فقد تعدى ما حذر رسول الله ﷺ وليس الخيار ما لا يورث ولو وزن لكان لأهل الوصية منه نصيبهم ، وقال سفيان الثوري : تلقى السلع منهى عنه من تلقاها بحيث لا تقصر الصلاة إليه قلن تلقاها بحيث تقصر الصلاة فصاعدا فلا بأس بذلك . قال علي : فهذا تقسيم فاسد لا مدعى بلا برهان ، وقال الليث : ينزع من المشتري ويرد إلى البائع فإن مات تزعت من المشتري ويعت في السوق ودفع ثممها إلى البائع .

قال أبو محمد : احتج من أجاز تلقى الركبان (١) بما روينا من طريق البخاري عن موسى بن اسماعيل عن جويرية عن نافع عن ابن عمر [رضي الله عنهما] (٢) قال : كنا نتلقى الركبان فنشتري منهم الطعام فما نالتني ﷺ : «أن نبيعه حتى يبلغ به سوق الطعام» . ومن طريق البخاري تأبير لاهم بن المنذر تأبى حمزة - هو أنس بن عياض - تأموس ابن عتبة عن نافع عن ابن عمر : «أنهم كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد رسول الله ﷺ (٣) فيعت عليهم من يئمنهم أن يبيعوه حيث اشتروه حتى ينقلوه حيث

(١) في النسخة ٤ من أباغ تلقى السلع وفي النسخة المالية من أباغ تلقى السلع وما هنا موافق لفظ الحديث
(٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٥١ (٣) في صحيح البخاري ج ٣ ص ١٣٩ على عهد النبي ﷺ

بيع الطعام ، • ومن طريق ابن أبي نعيم ناهشام ناأبرصالح حدثني الليث بن سعد حدثني ابن غنج (١) عن نافع عن ابن عمر أنه حدثه أنهم كانوا يشترون الطعام على عهد رسول الله ﷺ من الركب ان فهاهم النبي ﷺ أن يبيعوه في مكانهم الذي ابتاعوه فيه حتى ينقلوه إلى سوق الطعام • •

قال أبو محمد : وهذا لاجته لهم فيه لست وجوه ، أحدها أن المحتجين بهذا (٢) القائلون بأن صاحب إذا روى غيرا عن النبي ﷺ ثم خالفه أو حمله على تفسير ما فهموا علم بما فسر وقوله حجة في رد الخبر ، وابن عمر هو راوى هذا الخبر وقد صح عنه التفتا بترك التلقي كأوردنا آقاوا الأخذ بما روى من النبي عن التلقي • وثانيها أن هذين خبران هم أول مخالف لنا فهم ما فلا كراهة عندهم في بيع الطعام حيث ابتاعه ، ولا أسوأ طريقة من بيع حجة هو أول مبطل لها ومخالف لموجبها • والثالث أنهما موافقان لقولنا لأن معنى نهي رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى ينقلوه إلى سوق الطعام هو نهي للبائع أن يبيعوه وللشترى أن يبتاعه حتى يبلغ به السوق ، ومشهور غير منكور في لغة العرب بيعت بمعنى ابتمت ويخرج خبر موسى بن عقبة على هذا أيضا ، وأنه عليه السلام نهي البائعين أن يبيعوه في مكانهم الذي ابتاعه المشترون منهم ، وهذا معنى صحيح لا داخله فيه • والرابع أنه حتى لو كان فيهما نص على جواز تلقي الركب ولو ليس ذلك فيهما لكان النهي ناسخا ولا يدين في ذلك لأن التلقي كان مباحا بلا شك قبل النهي فكان هذان الخبران موافقين للحال المتقدمة بلا شك ، وباليقين يدرى كل ذي فهم أن رسول الله ﷺ إذا نهى عن التلقي قد بطلت الإباحة بلا شك قد بطل حكم هذين الخبرين ونسخ لو صح فيهما إباحة التلقي فكيف وليس ذلك فيهما ؟ وهذا برهان قاطع لا محيد عنه ، ومن ادعى عود حكم قد نسخ قد كذب وقامالا علم له به وادعى على رسول الله ﷺ أنه لم يبين كأمر وإن الدين يختلط لا يدرى أحد حرامه من حلاله من واجبه وحاش لله من هذا • وعامسا أن يضم هذان الخبران إلى أخبار النهي فيكون البائعون تخيروا امضاء البيع فأمر المتاعون بنقله (٣) حيثن إلى السوق فتفق الاخبار كلها ولا تعمل على التضاد • وسادسها اتاروا ينا هذا الخبر بيان صحيح رافع للأشكال من طريق من هو أحفظ وأضبط من جوربة كما رويانا من طريق البخاري ناسدا نايحي - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله - هو ابن عمر - حدثه نافع عن عبد الله ابن عمر قال : كانوا يبتاعون (٤) الطعام في أعلى السوق ويبيعونه في مكانه (٥) فهاهم

(١) هو - يفتح العين المحبة والنون في آخر مهم - محمد بن عبد الرحمن (٢) في النسخة : ١٤ (٣) في النسخة : ١٦ وأمر التبايعون أن ينقلوه (٤) في النسخة : ١٧ والتبايعون واما المتعلق لمافي صحيح البخاري ج ٣ ص ١٠١ (٥) في صحيح البخاري في مكانهم

النبي (١) أن ييموه في مكانه حتى ينقلوه . ومن طريق مسلم تأبى بكر بن أبي شيبة . وعبد بن عبد الله بن نمير قال ابن أبي شيبة : نا على بن مسهر ، وقال أبو بكر : تأبى ثم اتفق على بن مسهر . وعبد الله بن نمير كلاهما عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : وكنا نشترى الطعام من الركب لنجزاها فنارسل الله ﷺ أن ينيعه حتى تنقله من مكانه (٢) . فهذا بين أن البيع كان في السوق إلا أنه في أعلاه وفي الجزأ خاصة فهي المشترون (٣) عن ذلك ، واحتج أيضا بعضهم بشئٍ مطرف جدا وهو أنه ذكر رواية عن هشام القرطوبى عن ابن سيرين عن أبي هريرة وفيه في اشتراؤه فهو بالخيار ، وقال : إن هذا اللفظ يوجب الخيار للمشتري أيضا .

قال أبو محمد : وهذا ما جرى رواه على عادتهم الحثيثة في الإيهام والتوهم بانهم يحتجون وهم لا يأتون بشئٍ . لأن هذا الذى قاله هذا القائل باطل ولوجاء بهذا اللفظ لكان مجعلا تفسره رواية أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة لهذا الخبر نفسه وإن الخيار إنما هو للبائع وهكذا قال أبو هريرة . وابن سيرين في ثباتها ، ثم هلك لو صح خيار آخر للشترى فأي منفعة لهم في هذا ؟ وهم لا يقولون بهذا ، فلو كان هنا حياء . أو ورع لرُدع عن التوهم بمثل هذا ما هو كله عليهم .

قال أبو محمد : وقال بعض الناس : إنما أمر عليه السلام بهذا حيطة للجلاب دون أهل الحضرة . قال على : وقال بعضهم : بل حيطة على أهل الحضرة دون الجلاب .

قال أبو محمد : وكلا القولين فاسدوما حيطة النبي ﷺ لأهل الحضرة لا الحيطة للجلاب سواء . قال الله تعالى : (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) فهو عليه السلام ذورأته ورحمة بالمؤمنين كما وصفه به تعالى ، ولم يفرق بين المؤمنين من أهل الحضرة والمؤمنين من الجالين وكلهم مؤمنون فكلهم (٤) فإراقة ورحمته سواء ولكننا الشرائع يوحى اليه باعته عز وجل فيؤديها كما أمر لا يدها من تلقاء نفسه ولا ينطق عن الهوى ، ولا علة لشيء من أحكام الشريعة إلا ما قاله الله عز وجل : (ليلوكم أيكم أحسن عملا) . (ولا يستل عما يقتل وهم يسألون) . (لا معقب لحكمه) وما عدا هذا فباطل واطك مفتري ، فان قال قائل : فما يقولون في خبر ابن عمر المذكور وهو صحيح وأتم المنتسبون إلى القول بالسنة ؟ قلنا : نعم والله الحمد كثيرا وسند كراهكم الذى في هذا الخبر من نقل الطعام عن موضع ابتاعه وأنه في الجزأ خاصة بعد هذا إن شاء الله تعالى من خبر آخر ، وأما هذا الخبر الذى

(١) فى صحيح البخارى رسول الله (٢) الحديث لا يتصرف بالصفاء انظر ج ١ ص ٤٦ (٣) فى النسخة ١٦
فهي المشتري (٤) فى النسخة ١٤ وكلامهم

ذكرناها فهو كذا كرنا ولا بد اما أمر البائعين (١) وهم الركبان الجالون له بان نهوا عن ذلك البيع هنالك ونهى المشترون (٢) عن التلقى وامامه مفسوخ بالنهى عن التلقى أوفى الجراف خاصة كافي خبر عيادته لا بد من أحدهذه الأمور لما ذكرنا، ولا يحتمل غير هذين الوجهين أصلا، وبالله تعالى التوفيق •

١٤٦٩ مسألة ولا يجوز أن يتولى البيع ساكن مصر أو قرية أو مجسر لخصاص (٣) لاق البدو ولا فى شيء مما يجلبه الخصاص الى الأسواق. والمدن. والقرى أصلا ولا ان يتناع له شيئا لاقى حضر ولا فى بدو، فان فعل فسخ البيع والشراء أبدا وحكم فيه بحكم الغصب ولا خيار لاحد فى امضائه لكن يدعه يبيع نفسه أو يشتري نفسه أو يبيع له خصاص مثله ويشتري له كذلك لكن يلزم الساكن فى المدينة. أو القرية. أو المجسر أن ينصح للخصاص فى شرائه ويمنه ويده على السوق ويعرفه بالأسعار ويعينه على رفع سلته ان لم يردعها وعلى رفع ما يشتري، ويجاز للخصاص أن يتولى البيع. والشراء لساكن المصر. والقرية. والمجسر، ويجاز لساكن المصر. والقرية. والمجسر (٤) أن يبيع ويشتري لمن هو ساكن فى شيء منها •

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم ناهير بن حرب ناسفان بن عينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «أنه نهى أن يبيع حاضري لباد» (٥) • ومن طريق مسلم نايحي بن يحيى أنا هشيم عن يونس بن عبيد عن ابن سيرين عن أنس بن مالك قال: نهى أن يبيع حاضري لباد وان كان أخاه أو أباه • ومن طريق مسلم ناسحاق ابن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا عبد الرزاق أنا معمر بن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تتلقى الركبان وأن يبيع حاضري لباد» قال طاوس: قتلت لابن عباس: ما قوله حاضري لباد؟ قال: لا يكون (٦) له سمسار، ومن طريق أحمد ابن شعيب أنا ابراهيم بن الحسن نا حجاج - هو ابن محمد - قال: قال ابن جريج: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا يبيع (٧) حاضري لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض» • ومن طريق ابن أبي شيبة نا شاذان عن ابن أبي ذئب حدثني مسلم الحياط عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع حاضري لباد، فهذا نقل خمسة من الصحابة بالطرق الثابتة فهو نقل تواتر، وبه تأخذ الصحابة رضى الله عنهم كما روينا آتيا عن ابن عباس مفسرا مينا • ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع

(١) فى النسخة ١٦٦٩ أمر البائعين (٢) فى النسخة ١٦٦٩ المشتري (٣) الخصاص جمع خاص هو البائعين الغصب أى ما حبا

(٤) يقال أصبح بوفلان جفرا إذا كانوا يبيتون مكانهم فى الليل لا يرجعون إلى بيوتهم (٥) هو صحيح مسلم ج ٤ ص ٤٥ (٦) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٥ «لا يكن» (٧) فى سنن النسائي «لا يبيع» على الغير

عن سفیان الثوري عن أبي موسى عن الشعبي كان المهاجرون يكرهون بيع حاضر لباد ؟ قال الشعبي : وانى لافعله (١) .

قال أبو محمد : الاول أن يحمل عليه قول الشعبي وانى لافعله أى أنى أكرهه كما كرهوه . ومن طريق سعيد بن منصور ناسقان بن عينة عن مسلم الخياط أنه سمع أبا هريرة ينهى أن يبيع حاضر لباد . ومن طريق ابن أبي شيبة نا بن عينة عن مسلم الخياط أنه سمع أبا هريرة يقول : ينهى أن يبيع حاضر لباد ، وسمع عمر يقول : لا يبيع حاضر لباد . ومن طريق وكيع عن سفیان الثوري عن أبي حمزة عن إبراهيم النخعي قال : قال عمر بن الخطاب : دلوم على السوق دلوم على الطريق وأخبرهم بالسعر . ومن طريق أبي داود سمعت حفص بن عمر يقول : نا أبو هلال نا محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال : كان يقال : لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ولا يتباع له شيئا . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن أنس قال : لا يبيع حاضر لباد . ومن طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن سالم المكي أن أعرابيا حدثه أنه قدم بجملة [له] (٢) على عهد رسول الله ﷺ فنزل على طلحة بن عبيد الله قال له طلحة : ان الذى ﷺ ينهى أن يبيع حاضر لباد ، ولكن اذهب إلى السوق فاظر من ييايلك فشاورنى حتى أمرك أو أناك .

فهو لا المهاجرون جملة وعمر بن الخطاب . وأنس . وابن عباس . وأبو هريرة . وطلحة لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضى الله عنهم ، وهو قول عطاء . وعمر بن عبد العزيز . وروينا عن بعض التابعين خلافا (٣) . وروينا عن الحسن أنه كان لا يرى بأسا أن يشتري من الأعرابي للأعرابي قيل (٤) له : فيشتري منه للهاجر ؟ قال : لا . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أبو حرة (٥) سمعت الحسن يقول : اشترى البدوي ولا تبع له . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو داود . هو الطائى . عن إياس بن دخيل قرى . علينا كتاب عمر بن عبد العزيز لا يبيع حاضر لباد . ومن طريق سعيد بن منصور نا سفیان عن ابن أبي نجیح عن مجاهد قال : اتانهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد لأنه لو أدان يصيب المسلمون من غرتهم فأما اليوم فلا بأس ، وقال عطاء : لا يصلح اليوم . ومن طريق وكيع عن ابن خثيم قلت لعطاء : قوم من الأعراب يقدمون علينا أفنشتري لهم ؟ قال : لا بأس . ومن طريق وكيع عن سفیان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم قال : كان يعجبهم أن يصيروا

(١) في النسخة ١٩٦ لأنه هو غلط (٢) الزيادة من سنن أبي داود ، والمجوزة بفتح الجيم ما يجب لا يبيع من كل شيء (٣) في النسخة ١٤ غلطا (٤) انظر لمسلم في النسخة ١٤ (٥) هو بالهاء الهبة واسمه واصل بن عبد الرحمن البصري وفي النسخة ١٤ أبو حرة بالجيم وهو تصحيف

من الأعراب رخصة ، وهو قول الأوزاعي . وسفيان الثوري . وأحمد . وإسحاق .
والشافعي . وأبو سليمان . ومالك . والليث ، قال (١) الأوزاعي : لا يبيع له ولكن يشتر
عليه وليست الأمانة يباع إلا أن الشافعي قال : إن وقع البيع لم يفسخ ، وقال الليث . ومالك :
لا يشتر عليه ، وقال مالك : لا يبيع الحاضر أيضا لأهل القرى ولا بأس بأن يشتري
الحاضر للبادي أتمانع من البيع له فقط ، ثم قال : لا يبيع مدني لمصري ولا مصري لمدني
ولكن يشتر كل واحد منهما على الآخر ويخبره بالسعر ، وقال أبو حنيفة : يبيع الحاضر
للبادي لا بأس بذلك .

قال أبو محمد : أما فسخا البيع فإنه ينعى محرم من إنسان منهى عن ذلك البيع وقد قال
رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ونقض الشافعي هنا إذ لم
يطل هذا البيع وأبطل سائر البيع المنهى عنها بلا دليل مفرق ، وأما من قال : إن النهي
عن ذلك ليصاب غرة من البدوي وأنه نظر للحاضرة فباطل حاش لرسول الله صلى الله
عليه وسلم من هذا ، وهو الذي قال فيه ربه تعالى : (بالؤمنين رموف رحيم) وأهل
البدو مؤمنون كامل الحضرة فظفره وحياطة عليه السلام للجميع سواء ، ويطل هذا
التأويل الفاسد من النظر الصحيح أن ذلك لو كان نظرا لأهل الحضرة لجاز الحاضر أن
يبيع للبادي من البادي وأن يشتري منه لنفسه وكلا الأمرين لا يجوز ، فصح أن هذه علة
فاسدة وأنه لا علة لذلك أصلا إلا الاتياد لأمر الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم .
وأما قول مالك خطأ من جهات ، أما تفرقه بين البيع للبادي فنع منه وبين الشراء
فأباحه خطأ ظاهرا لأن لفظة لا يبيع يقتضى أن لا يشتري له أيضا كما قال أنس بن مالك وهو
حجة في اللغة وفي الدين ، والعرب تقول : بعت بمعنى اشتريت قولاً مطلقاً وإذا اشتري
له من غيره قد باع من ذلك الثمن له يقتينا بلا تكلف ضرورة ، وقد قال تعالى : (فاسعوا
إلى ذكر الله وذروا البيع) فحرموا الشراء كما حرموا البيع وأحلوا هنا الشراء له
وحرموا البيع له ، وأما قول مالك : لا يبيع لأهل القرى خطأ لأن اسم البادي لا يقع
عند العرب على ساكن في المدن البتة وإنما يقع على أهل الأودية . والخصوص المتجسدين
مواقع القطر للري فقط ، وأما تفرقه بين من كان من أهل الدين بمنزلة أهل المدن
وبين سائر أهل القرى فخطأ ثالث بلا دليل أصلا . وأما قوله ، لا يبيع مدني لمصري
ولا مصري لمدني فخطأ رابع لا دليل عليه البتة ولا نعلم أحدا قاله قبله ، وإنما تفرقه بين
المدني والمصري فرأى أن يشتر كل واحد منهما على الآخر ولا يبيع له ولم ير أن يشتر

حاضر على أعرابي ولا يبيع له فخطأ خامس بلا دليل • فذهب وجوه خمسة مخالفة للخبر المذكور لا دليل على صحته شيء منها لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قياس : ولا من رأى له وجه . ولا من قول أحد قبله (١) لأصحاب . ولا تابع ، وأما قوله : لا يشير الحاضر على البادى فإن من قال بهذا احتج بما روى في بعض هذه الأخبار من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » •

قال أبو محمد : وهذا لاحية لهم فيه أصلاً ولا في هذا اللفظ ما توهّمه من الميل على أهل البادية . لأنصر ولا أثر . ولا شبهة بوجه من الوجوه لا عليه السلام يقر : دعوا الحاضرين يرزقهم الله من أهل البادية إنما قل : دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض وأهل البدو من الناس كما أهل الحضرة سواء وسواء ولا فرق ، فيدخل في هذا اللفظ رزق الله تعالى للبادى من الحاضر . وللبادى من البادى . وللحاضر من البادى وللحاضر من الحاضر دخولا مستويا لازمة لشيء من ذلك على شيء آخر منه فبطل ذلك الظن الكاذب ، ولا يخل من بيع البادى والحاضر إلا ما يخل من بيع الحاضر للحاضر ولا فرق •

فإن قالوا : إنما نهى عن أن يبيع له فتنافى ذلك أن لا يشير عليه قلنا : القياس كله باطل ولو كان حقاً لكان هذاه من عيب الباطل لأنكم تركتم أن تمنعوا من الشراء له قياساً على البيع له وهو بيع مثله وقسم الإشارة على البيع وليس منه في ورد ولا صدر ، ولا يختلفون في أن امرأاً لو شاور آخر بعد النداء للجمعة في بيع فأشار عليه لم يخرج ولا أتى مكروها ولو باع أو اشتري لعصى الله تعالى وإن من حلف أن لا يبيع فأشار في أمر يبيع لم يحنث ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « الدين النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة وجماعة المسلمين » والبادى من المسلمين فالنصيحة له فرض ، ولو أراد الله تعالى أن لا يشار عليه لنص على ذلك كأنص على البيع على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد ذكرنا النصيحة للبادى آخفاً من طريق عمر بن الخطاب . وطلحة بن عبيد الله ولا يخالف لهما في ذلك من الصحابة ، وقد جاء في ذلك أثر كبارنا من طريق سعيد بن منصور ناخداً بن زيد عن عطاء بن السائب عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فإذا استصح الرجل أخاه فلينصحه له » • وأما أبو حنيفة فلم يحتج إلى تطويل لكن خالف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نهيه عن أن يبيع حاضر لباد بنقل التواتر ، وخالف ما جاء في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم دون أن يعرف لهم منهم مخالفوهم يشنعون بأقل من هذا ،

فمن أعجب عن يرد هذه الآثار المتواترة المتظاهرة الصاح من السن . وعن الصحابة ثم يقد آثارا واهية مكذوبة في جمل الآتي فلا يطمأ ولا يتأول فيها هذا وهم يطلقون في أصولهم ان الآثار وان كان ضعيفا فهو أقوى من النظر وحسب الله ونعم الوكيل .

١٤٧٠ مسألة . فان كان في حائط أنواع من الثمار من الكثرى والنفاح . والخوخ وسائر الثمار فظهر صلاح شيء منها من صف دون سائر أصنافه جاز بيع كل ما ظهر من أصناف ثمار ذلك الحائط وان كان لم يطل بعد إذا بيع كل ذلك صفقة واحدة فان أراد بيعه صفقتين لم يجز بيع ما لم يذهب شيء من الصلاح وإن كان قد بدا صلاح ذلك الصنف بعد حاشا ثمر النخل والعنب فقط فانه لا يجوز بيع شيء منه لا وحده ولا مع غيره إلا حتى يزهي ثمر النخل ويبدأ سواد العنب أو طيه .

برهان ذلك نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، ولا يخلو هذا الصلاح الذى به يحل بيع الثمار بعد تحريره من أن يكون عليه السلام أراد به ابتداء ظهور الطيب في شيء منه أو تنامي الطيب في جميعه أو لمع آخره . أو في أكثره . أو في أقله . أو في جزءه . مسمى منه كنصف . أو ثلث . أو ربع . أو عشر . أو نحو ذلك لا بد ضرورة من أحد هذه الوجوه ، فمن المحال الممتنع الذى لا يمكن أصلا أن يريد عليه السلام أكثره أو أقله أو جزءا مسمى منه ثم لا ينص على ذلك ولا يبيّن توقفا قرض الله عز وجل عليه اليان فلا سبيل الى أن يكتفنا شرعا لا ندري ما هو لأنه كان يكون عليه السلام مخالفا لأمر ربه تعالى له باليان ، وهذا ما لا يقوله سلم ، وأيضا قل ذلك كان يكون تكليفا لنا مالا نطيعه من معرفة ما لم نعرف به وقد امتا الله تعالى من ذلك بقوله تعالى : (لا يكلف الله قسا الاوسها) فبطلت هذه الوجوه ميقين لا مريفيق ولم يبق إلا وجهان فقط ، إما ظهور الصلاح في شيء من ثمران قل . وإما عموم الصلاح لجميعه فنظرنا في لفظه عليه السلام فوجدناه حتى يبدو صلاحه فصيح أنه ظهور الصلاح وصلاح جبة واحدة يطلق عليه في اللغة أنه قد بدا صلاح هذا الثمر ، فهذا معنى لفظ رسول الله ﷺ ، ولو أنه عليه السلام أراد صلاح جميعه فقال : حتى يصلح جميعه ، وأيضا قل جميع الثمار يبدو صلاح بعضه ثم يتابع صلاح شيء من ثمره فلا يصح آخره مالا ولو ترك أوله لم يصدق ماع بلا شك ، وقد نبى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال ، وأيضا قل نفرق أحدا (١) قل هذا قد بما ولا حديثا ، وما زال الناس يقبا يعمون الثمار كل عام عملا عاماً فاشيا ظاهرا بلم رسول الله ﷺ (٢) ثم كذلك كل عام في جميع أصناف أهل الاسلام مطلقا قط أحد : إنه

(١) في النسخة ٤ (فلا يعرف أحد) (٢) في النسخة ١٦ (بلم عليه السلام)

لا يبيع الثمر إلا حتى يتم صلاح جميعه حتى لا يبق منه ولاجة واحدة .
قَالَ يَوْمَجِرَة : فإذا الأمر كما ذكرنا فبيع ثمار الحائط الجامع لأصناف الشجر صفقة واحدة بعد ظهور الطيب في شيء منه جائز وهو قول اليك بن سعد لأنه يبيع ثماره قد بدأ صلاحها ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن ذلك لا يجوز إلا في صنف واحد ، ولو كان ذلك هو اللازم لما أغفل عليه السلام بيانه ، وأما إذا بيع الثمر صفتين فلا يجوز بيع مالم ينفى شيء من الصلاح بعد سواه كان من صنف قد بدأ الصلاح في غيره أو من صنف آخر لأنه يبيع ثمرا لم يبد صلاحها وهذا حرام ، وإنما رد رسول الله صلى الله عليه وسلم الضمير وهو الماء الذي في صلاحها إلى الثمر المبيع المذكور في الخبر بلاك فصيح ما قلناه يقينا ، وأما التخل . والنسب فقد خصهما نص آخر وهو نفيه عليه السلام عن بيع ثمرا التخل حتى ترمي أو تحمر ، وعن بيع النسيب حتى يسود أو يبدو صلاحه يدخله في سائر الثمار وإن كان (١) على السواد ، فلا يجوز بيع شيء من ثمار التخل والنسب إلا حتى يصير المبيع منهما في حال الإزها . أو ظهور الطيب فيه فنه بالسواد أو بنيره ، وبالله تعالى التوفيق .

١٤٧١ **مسألة** ولا يبيع فراخ الحمام في البرج مدة سباسة كسة . أو ستة أشهر . أو نحو ذلك لأنه يبيع مالم يخلق ويبيع غرر لا بدري كم يكون . ولا أي حقة يكون فهو أكل مال بالباطل ، وإنما الواجب في الحلال في ذلك بيع ما ظهر منها بعد أن يقب البائع أو وكيله . والمشتري أو وكيله عليها وإن لم يبرأ أو أحدهما عددهما أو يبرأ أحده من ذكرنا فبيع البيع بينهما على صفقة النسيء أما (٢) منهما ، فإن تداعيا بعد ذلك في فراخ فقال المشتري : كانت موجودة حين البيع فدخلت فيه ، وقال الآخر : لم تكن موجودة حينئذ ولاينة حلقا معا وقضى بها بينهما لأنها في أيديهما معا يرد المشتري بحق الشراء للفراخ التي في البرج وهي يد صاحب الأصل بحق ملكة للأصل من الأمهات والمكان وبالله تعالى التوفيق ، إلا أن كان المشتري قبض كل الفراخ وعرف ذلك ثم ادعى أن قبض له شيء . هنالك فهو البائع وحده مع يمينه لأنه مدعى عليه فيها يده .

١٤٧٢ **مسألة** ويجازي بيع الصغار من جميع الحيوان حين تولد ويحرم كلاهما على تركها مع الأمهات إلى أن يمشي دونها عيشا لا ضرقيه عليها ، وكذلك يجوز بيع البيض المحضوة ويحرم كلاهما على تركها إلى أن تخرج وتستغنى عن الأمهات .
 برهان ذلك قول الله عز وجل : (وأحل الله البيع) وأما ترك كل ذلك إلى أن يستغنى عن

الأمهات تقول لله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) والتهى عن إضاعة المال. والوعيد الشديد على من عذب الحيوان وأصبرها بموازاة الصغار عن الأمهات قبل استنابها عنها عذاب لما وقتل إلا من ذبحها للأكل قط على ما ذكرنا في كتاب ما يحل أكله وما يحرمه ولا يقلب بعد أن تغيرت بالحض عن حالها إضاعة المال.

١٤٧٣ مسألة ولا يحل بيع شيء من ثمر النخل من البلح. والبسر. والزهر. والمنكث. والحلقان. والمو. والمد. والتغد. والرطب بعضه بعض من صفه أو من صف آخر منه ولا بالتمر لا متائلا ولا متاخلا لا قدا ولا نية لاني روس النخل ولا موضوعا في الأرض، ويجوز بيع الزهر. والرطب بكل شيء. يحل بيعه حشا ما ذكرنا قدا وبالمرام والدنانير قدا ونيسة حاشا المرأيا في الرطب وحده، ومناهما أن يأتي أوان الرطب ويكون قوم يريدون ابتاع الرطب للكل فأبيع لهم أن يتابعوا رطبا في رؤس النخل بخر صاتمرا فيأدون خمسة أوسق يدفع الثمر إلى صاحب الرطب ولا بد ولا يحل تأخير ولا في خمسة أوسق فصاعدا ولا يقل من خر صاتمرا ولا يكثر فله يوقع بما قلنا: أنه لا يجوز فسح أبدا وضمن حيان النصب.

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا بن عيسى: وزهير بن حرب قال جميعا: نا سفيان بن عيينة نا الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه «نهى رسول الله ﷺ (١) عن بيع التمر بالتمر». ومن طريق مسلم نا عبد الله بن مسلمة القضي نا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم منهم سهل بن أبي حنيفة «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمر بالتمر وقال: ذلك الربا» (٢). وصح أيضا من طريق رافع بن خديج. وأبي هريرة عن رسول الله ﷺ «التي عن بيع التمر بالتمر» والتمر يقتضي الاصناف التي ذكرنا، وصح النهي عن ذلك عن سعيد بن أبي وقاص، ولم يجر سعيد بن المسيب قبيز رطب بقبيز من جاف، وهو قول مالك. والشافعي. والليث. وأبي يوسف. ومحمد بن الحسن. وأبي ثور. وأبي سليمان، وهو الخارج من أموال السفيان. وأحمد. وإسحاق، وأجاز أبو حنيفة بيع الرطب بالتمر كلاب منه قدا ولم يجوز متاخلا ولا نية وقال: إنما يجر بيع التمر الذي في رؤوس النخل خاصة بالتمر ولم يجوز ذلك لاني المرأيا ولا في غيرها، واحتج له بظهوره بما صح من طريق ابن عمر «نهى رسول الله ﷺ عن المزابة، والمزابة أن يباع ما في رؤوس النخل من ثمر بتمر مسمى بكل أن زاد قلي وإن قص قلي» ومثله مستند

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٨ «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى الخ والمدينة في رسول الله (٢) الحديث وصحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٩ مطولا

أيضا من طريق أبي سعيد الخدري . ومن طريق عطاء عن جابر بن عبد الله أنه فسر لهم المزابنة أنها بيع الرطب في النخل بالتمر كيلا .

قال أبو محمد : لا حجة لهم في شيء من هذه الأخبار لا تنال تنازعهم في تحريم الرطب في رؤس النخل بالتمر كيلا نعم وغير كيلا ، ولا نازعناهم في أن هذا مزابنة فاحتج بهم بها بجميع ما لهم ضعيف وليس في شيء من هذه الأخبار ولا غيرها أنه لا يحرم من بيع التمر بالتمر إلا هذه الصفة فقط ولا شيء من هذا أن ما عدا هذا لحلال لكن كل ما في هذه الأخبار فهو بعض ما في حديث ابن عمر الذي صدرنا به ، وبعض ما في حديث سهل بن أبي حنيفة . ورافع . وأبي هريرة ، وتلك الأخبار جمعت ما في هذه (١) وزادت عليها فلا يحل ترك ما فيها من زيادة الحكم من أجل أنها لم تذكر في هذه الأحاديث كما أن قول الله تعالى : (منها ما يحرم ذلك الدين القيم فلا تظنوا فيه أنفسكم) ليس حجة في إباحة الظلم في غيرها ، وهكذا جميع الشرائع أولها عن آخرها ليست كل شريعة مذكورة في كل حديث ، وإضافتنا قول لهم : من أين قلتم : أن المراد في تلك الأخبار التي فيها النهي عن بيع التمر بالتمر إنما هو ما ذكر في هذه الأخبار الآخر من النهي عن بيع التمر في رؤس النخل بالتمر ، وما برهانكم على ذلك ؟ وهل زدتمونا على الدعوى المجردة الكاذبة شيئا ؟ ومن أين وجب ترك عموم تلك الأخبار الثابتة من أجل أنه ذكر في هذه بعض ما في تلك ؟ فانهم (٢) لا دليل لهم على ذلك أصلا لا قوى . ولا ضعيف فحصلوا على الدعوى فقط ، فلنادوا اجماعا على ما في هذه كتبوا . وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة ثابن المبارك عن عثمان بن حكيم عن عطاء عن ابن عباس قال : التمر بالتمر على رؤس النخل مكابلة إن كان بينهما دينار أو عشرة دراهم فلا بأس به ، وهذا خبر صحيح ، وعثمان بن حكيم ثقة وسائر من في هذه أعلام ، وقد فسر ابن عمر المزابنة كما روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر « نهى رسول الله ﷺ ذكر المزابنة . والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا . وبيع الكرم بالزبيب كيلا » . وحدثنا حامد بن نافع عن أبي بصير عن عبد الملك بن أيمن نا بكر - هو ابن حماد - نا سعد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله بن عمر أخبرني نافع (٣) عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزابنة والمزابنة اشتراء التمر بالتمر واشتراء العنب بالزبيب كيلا ، فمن جعل تفسير ابن عمر باطلا وتفسير جابر . وأبي سعيد صحيحا (٤) يل كلاهما حق وكل ذلك مزابنة منهى عنها ،

(١) في نسخة ١ (٢) في نسخة ١٦ (٣) في نسخة ١٤ (٤) بن عمر عن نافع (٤) إذا كان قولهم من أجل استغناء ما يكون قوله بدميها كلها ، وإذا كان له مولا لم يمتد إليه أو لم يمتد له الكلام غير تام وكثيرا ما يقع مثل ذلك في كلام المتقدمين (غير صحيح) يدل عليه ما يدموا فاعلم

وماعدا هذا لفضائل وتحكم في دين الله تعالى بالباطل . والسبب كل من اباحة أبي حنيفة ومن قبله دينه لمقتضى رسول الله ﷺ على النبي عنه من بيع الرطب بالتمر . وبيع التمر بالتمر . وتقر به ما لم يحرم الله تعالى قط ولا رسوله ﷺ ولا جاء قط عنه نهي من بيع الجوز على رؤس أشجاره بالجوز المجموع ، وهذا عجب جدا ، وما رأينا قط سنة مضاعة الا الى جنبها بدعة مذاعة ونموذبا لله من الخذلان . واحتجوا ايضا بان قالوا : لا يخلو الرطب . والتمر من أن يكونا جنسا واحدا أو جنسين فان كانا جنسا واحدا فالتماثل في الجنس الواحد جائز لاباحة رسول الله ﷺ التمر بالتمر مثلا بمثل وان كانا جنسين فذلك فيما أجوز لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد .

قال أبو محمد : فنقول لهم : الذي أباح التمر بالتمر مثلا يدايد وأمرنا إذا اختلفت الاصناف أن نبيع كيف شئنا إذا كان يدايد هو الذي نهانا عن بيع الرطب بالتمر جملة . وعن بيع التمر بالتمر ، وأخبرنا أنه الرابولست طاعته في بعض ما أمر به واجبة وفي بعضه غير واجبة هذا كفر بمن قاله بل طاعته في كل ما أمر به واجبة لكن باعولا . أين كنتم عن هذا الاستدلال الفاسد الذي محتضموه عارضتم به سنة الله تعالى ورسوله عليه السلام ؟ إذ حرمتم رأيكم الفاسد ببيع الدقيق بالحنطة أو بالسويق جملة فلم تميزوه لامتناع أصلا ولا تماثلا . ولا قدا . ولا نسيئة . ولا كيلا . ولا وزنا ، وهلا قلم لا نسكم : لا يخلو الدقيق والحنطة . والسويق من أن تكون جنسا واحدا أو جنسين أو ثلاثة أجناس ، فان كانت جنسا واحدا فالتماثل في الجنس الواحد جائز لاباحة رسول الله ﷺ الحنطة بالحنطة مثلا بمثل ، وإن كانت جنسين أو ثلاثة فذلك فيما أجوز لقول رسول الله ﷺ : إذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد ، فهذا المكان أولى بالاعتراض وبالرد وبالطراح لقول رسول الله ﷺ وحكمه ، فقال قائل منهم : التفاضل في الدقيق بالحنطة موجود في الوقت ، وأما في الرطب بالتمر فلا يوجد إلا بعد الوقت قلنا : فكان ماذا لو كان ما قلتم حقا ؟ ومن أين وجب مراعاة التفاضل في الوقت أو بعده ؟ فكيف والذي قلتم باطل ؟ لأن المماثلة بالكيل موجودة في الرطب بالتمر كما هي موجودة في الدقيق بالسويق . وفي الدقيق بالحنطة في الوقت فلا تفاضل فيما أصلا ، إنما كان التفاضل موجودا في الدقيق بالسويق فيما خلا ويطل الآن ولا يقطع أيضا بهذا فطل فرقم الفاسد ، وأيضا فأنما أباح رسول الله ﷺ التمر بالتمر مثلا بمثل هو بالمشاهدة تدري أن الرطب ليس مثلا للتمر في صفاته . واحتجوا أيضا بأن قالوا : بيع التمر الحديث بالتمر القديم جائز وهو ينقص

عنه فبايد قلنا : نعم فكان ماذا ؟ ومتى جعلناكم عظامكم من بيع الرطب بالتمر انما هي قصاصة اذاييس ؟ حاشاك ان تقول هذا لأن الأمر الذي من طريق معالي فيه أيتقص الرطب اذا جف (١) لا يصح لأعم من رواية زيد بن أبي عياش وهو مجهول ، ولو صح لأدعنا هو قلناه ، وهذا التليل منكم باطل ونحصر في دين الله تعالى لم يأت يقرآن ولا سنة وانما هو الطاعة لله تعالى ورسوله عليه السلام قط : (فيحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتة أو يصيبهم عذاب أليم) وتقول لمن ادعى التليل وانما هو الحكمة وما عداه بحث : أخبرونا ما علة تحريم الميتة . والدم . ولحم الخنزير . والحامسة في التكاح . وسائر الشرائع ؟ فلا قيل لهم الى وجود شيء أصلا فنأين وجب أن تقل بعض الشرائع بالهوى الكاذبة ولا تقل سائر ما ؟ وما نعلم لأني خيفة لساقطه في إباحة الرطب بالتمر ممن يحرم الرابقي غير النسبة ، وقال مالك : بيع الرطب بالرطب جائز وهذا خطأ انتهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر بالتمر ، وقال الشافعي كقولنا والله تعالى التوفيق ، وأما الرايا رويان من طريق نافع عن ابن عمر قال : كانت الرايا أن يعرى الرجل في ماله الخنقة والخنطين .

قال حل : ليس في هذا بيان حكم الرايا ، وروينا عن موسى بن عتبة أنه قال : الرايا غنلات معلومات يأتيها فيشترها ، وروينا عن زيد بن ثابت . ويحيى بن سعيد الأنصاري ومحمد بن إسحق أنها الخنقة والخنطان والخنلات تجمل القوم فيبيعون تمرها بخرصها تمرأ ، وقال سفيان بن حسين . وسفيان بن عيينة . والأوزاعي . وأحمد بن حنبل مثل هذا إلا أنهم خصوا بذلك ما ليسا كين يعمل لهم تمر الخنق فيصعب عليهم القيام عليها فأبيع لهم أن يبيعوها بما شاءوا من التمر هو وروينا عن عبيد بن سعيد الأنصاري أن المرأة قال رجل يرمى الخنقة أو يستقى من ماله الخنقة أو الخنطين يأكلها فيبيع ما يعل خرصها تمرأ ، وقال أبو حنيفة : المرأة أن يهب الرجل رجلا آخر تمره خنقا أو خنطين ثم يبيع لفيطيه مكان تمر ما أعطاه تمرأ يابساً فيخرج بذلك عن اخلاف الوعد ، وقال مالك : المرأة أن يهب الرجل لآخر تمره خنقا أو خنطين أو غنلات من ماله ويكون الواهب ساكنا بأهله في ذلك الحائط فيشق عليه دخول المرأة في ذلك الحائط فله أن يتناع من ذلك التمر بخرصه تمرأ الى الجداد ، ولا يجوز عده لائنية ولا بد ، وأما ما يدعى فلا ، وأما قول الشافعي فأعتل : المرأة أن يأتي أوان الرطب هناك قوم مقره لا مال له يورثه يبيع الرطب بأكله مع التمر ولم يضره من تمر من أتمرهم فأبيع لهم أن يشتروا الرطب بخرصها من التمر فيأخذون خمسة أو سق هذا

ولابد ، وأما قولنا الذي ذكرناه قول يحيى بن سعيد الأنصاري . وأبي سليمان هورينا
من طريق مسلم بن أحمد بن روح بن المهاجر ثالث بن سعد بن يحيى بن سعيد الأنصاري قال :
المرقأ بن شقري الرجل ثمر التخلات لطعام أمه رطباً بخرصها ثمراً (١) .

قال أبو محمد : أما قول ابن عمر . وموسى بن عتبة فلا يان فيها ، وأما قول يزيد بن
تابتوا أحد قول يحيى بن سعيد . وابن اسحاق . وسفيان بن حسين . والأوزاعي . وأحد
فاته يخرج له بما رويانا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله
ﷺ رخص لصاحب المرقأ أن يبيعها بخرصها من التمر (٢) .

قال علي : ليس لهم في هذا الحديث حجة أصلاً وإنما فيه أن صاحب الرطب هو الذي
بيعه بخرصه تمر أو نحن هكذا نقول ، وجاز عتدا أن يبيع الرطب كذلك الذي هو له
والخل ماء ، وجاز أن يبيعه أيضاً كذلك من مالك (٣) الرطب وحده بهراً ويشترط له
بميراث أو بإجازة أو بإسناد ، فهذا الخبر موافق لقولنا وقاله ، وليس فيه إلا صفة الاتع
قط وليس فيه من هو المشتري ، وأما من ذهب بذهب غيره بن سعيد فمخرج له بما رويانا
من طريق مسلم بن أبي بكر بن أبي شيبة تأييداً لأسامة عن الوليد بن كثير حدثني شريك بن يسار
مولى بني حارثة أن داود بن خديج . وسهل بن أبي حمزة حدثاه . ولقد رسول الله ﷺ
عن الزبارة ثمر بالتمر إلا أصحاب الراياقة أنزلهم (٤) .

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لأنه ليس في بيان قولهم لا يمس ولا بإشارة ولا
بدليل وإنما فيه أن أصحاب الرايا أنزلهم في التمر بالتمر فقط وهكذا نقول فيقل أن يكون
شيء من هذين القولين في شيء من هذين الخبرين حجة (٥) ثم فطرنا في قولنا شافعي فوجدناه
دعوى بلابرهان وإنما ذكر في حديثنا لا يدري أحسنه ولا بداه ولا طريقه ذكره
أيضاً بغير استناد فيقل أن يكون فيه حجة وحصل قوله دعوى بلابرهان . فنفى تخصيصه
لأن الذين أبيع لهم ابتاع الرطب بخرصه تمر أو التمام من لاشيء لهم يباعون به الرطب
لأكله فقط . ثم فطرنا في قول مالك فوجدنا قوله : أن المرقأ هي تمر تغل فيقل الآخرين ،
وقوله : أن الذين جعلوه يكتفون بأطعمهم في الحائط الذي فيه تلك التخل وقوله : أن
أصحاب التخل ينادون بدخول الذين جعل لهم تلك التخل أمراً لا حاجة لادليل على شيء
منها . لا في قرآن . ولا في سنة . ولا في رواية سقيمة . ولا في قول صاحب . ولا تابع .
ولا قياس . ولا لغة . ولا رأي لموجه ، وما نقله عن أحقيه ، ثم الشقة (٦) والأجوبة

(١) موقوف صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٩ بطول من هذا (٢) سقطت (من التمر) من الوراق ص ٢ ص ١٢٥

(٣) في نسخة ١٤ (من ملك) (٤) موقوف صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٠ (٥) سقطت (لا حجة من الشقة) ١٤

(٦) في نسخة ١٦ أنه

الظيمة قوله : ان ذلك لا يجوز الانيسة الى الجناد ولا يجوز هذا أصلاً ، وهذا هو
الربا المحرم جهاراً ثم الى أجل مجهول ولانعلم هذا من أحد قبله ، وهو حرام مكشوف
لا يحل أصلاً وانما حل هنا الرطب بالتمر بالنص الوارد فيه فقط ، ووجدنا بالنيسة
فيما فيه الربا حراماً بكل وجه فالحال بيع التمر بالتمر مهناً يجوز الايداء ولا بد لانه
لا يبيع الا لما شهدا وامانيسة فالنيسة حرام لانه ربا في كل ما يقع فيه الربا بلا خلاف .
ولانه شرط ليس في كتاب الله تعالى يعني اشتراط تأخيرهُ فهو باطل فلم يبق الا النقد
فلم يجوز غيره وبالله تعالى التوفيق . ثم نظرنا في قول أبي حنيفة فوجدناه أبعد (١) الاقوال لانه
عالم بجميع الآثار كلها جهاراً وأتى بدعوى لا دليل عليها ولانعلم أحداً قال بها قبله ، والخبر
في استثناء جواز بيع الرطب بالتمر لأهل الرايا خاصة منقول نقل التواتر رواه رافع
وسهل . وجابر . وأبو هريرة ، وزيد وابن عمر في آخرين سوام كل من سمينا هو عنهم
في غاية الصحة مخالفاً ذلك بأراهم الفاسدة .

والبرهان لصحة قولنا هو ماروينا من طرق جمة كلها ترجع الى مالك أن داود
ابن الحصين حدثه عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم رخص في بيع الرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق »
يشك داود .

قال أبو محمد : فالقين واقع فيادون خمسة أوسق بلانك فهو مخصص فيما حرم
من بيع التمر بالتمر ولا يجوز أن يباح متيقن الحرام بشك ، ولو أن رسول الله ﷺ
أباح ذلك في خمسة أوسق لحفظه الله تعالى حتى يبلغ الينا ميئنا وتقوم به الحجة فلم يفعل
الله تعالى ذلك فابقنا أنه لم يجه نيه عليه السلام قط في خمسة أوسق لكن فيما دونها يقين
وبالله تعالى التوفيق .

فلا يجوز لأحد أن يبلغ بذلك في عام واحد في صفقة واحدة ولا في صفقات خمسة
أوسق أصلاً لا البائع ولا المشتري (٢) لانه يخالف أمر رسول الله ﷺ . ومن طريق
مسلم بن الحجاج نايجي بن يحيى - هو النيسابوري - أنا سليمان بن بلال عن يحيى بن
سعيد الانصاري أخبرني نايف أنه سمع [عبداً] (٣) بن عمر يحدث أن زيد بن ثابت
حدثه « أن رسول الله ﷺ رخص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تراً يأكلونها
رطباً » . ومن طريق مسلم نا عبداً بن مسلمة القعني نا سليمان بن بلال عن يحيى بن
سعيد الانصاري عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم

(١) في النسخة : ١ أسد (٢) في النسخة رقم ١٦ لا يباح ولا مشتر (٣) في زاد من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٩

منهم سهل بن أبي حشمة عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) «أنه نهى عن بيع التمر بالتمر وقال: ذلك الربا تلك المزابنة إلا أنه رخص في بيع العرية والنخلة والنخلين يأخذها أهل البيت بخرصها تمرًا يأكلونها ورطبًا» .

قَالَ ابْنُ مَوْجِدٍ : تحديد النبي ﷺ في حديث أبي هريرة ما دون خمسة أوسق فضي على هذه الأحاديث لأنه إن كان في النخلين خمسة أوسق لم يجوزوا أن كان في النخلات أقل من خمسة أوسق جاز ذلك فيها لأن تحديد خمسة الأوسق زيادة حكم وزيادة حد وزيادة بيان لا يجوز تركها والله تعالى التوفيق .

١٤٧٤ **مسألة** فمن ابتاع كنك رطبًا لأكُل ثم مات فورثت عنه أو مرض أو استغنى عن أكلها إلا أنه حين اشتراها كانت يتيه أكلها فلا شك فهدمك الرطب ملكا صحيحا وفعل فيه ما شاء من بيع أو غيره والله تعالى التوفيق .

١٤٧٥ **مسألة** ولا يجوز حكم الرابا المذكور في شيء من الثمار غير ثمار النخل كاذكرنا ، ولا يجوز بيع شيء من الثمار سوى ثمر النخل بخرصها أصلا في رؤوس النخل ولا مجموعة في الأرض أصلا ، ولا يحل أن يباع الغنم بالزبيب كيلا لا يجمعوا ولا في عوده ولا يبيع الزرع بالخطة لما روينا من طريق مسلم حدثنا يحيى بن معين . وهارون بن عبد الله قال : نا أبو أسامة ناعبده - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال : « نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة والمزابنة بيع ثمر النخل بالتمر كيلا يبيع الزبيب بالغنم كيلا . وعن كل ثمر بخرصه » ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن بشر نا عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر أنه أخيره « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الزرع بالخطة كيلا » . ومن طريق مسلم نا ثيبة نا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر « نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة أن يبيع ثمر حائطه إن كانت نخلا بتمر كيلا وإن كان كرما أن يبيع بزيب كيلا وإن كان زرعًا أن يبيع بكل طعام » (٢) .

١٤٧٦ **مسألة** فإن كان ثمر ما عدا ثمر النخل جاز أن يباع بإيس ورطب من صنفه ومن غير صنفه بأكثر منه وبأقل ومثله ، وإن يسل في جنسه وغير جنسه ما لم يكن بخرصه كما ذكرنا وما لم يكن زيبا كيلا يغب لان الله تعالى قال : (وأحل الله البيع) وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فلو كان حراما لفصل لنا تحريمه (وما كان ديك نسيا) فإن قيل : قد نهى عن الرطب بالإيس وروى أمعطي السلام سأل : أتقص الرطب إذا دبس ؟ قيل : نعم فنهى عن بيعه بالتمر قلنا : أما أتقص الرطب إذا دبس قلنا مالكا .

(١) في صحيح مسلم (أن رسول الله) الخ (٢) في نسخة ١٦ (يكل من طعام) وما مثلوا الحق إلى صحيح

واسماعيل بن أمية روياه عن عبيد الله بن يزيد عن زيد أبي عياش عن سعد ، وقال مالك مرة : زيادة أبي عياش مولى بني زهرة وهو رجل مجهول لا يدرى من هو ، ثم لوصح لما وجب أن يكون ذلك علقه فغير مانص عليه فيه من الرطب بالتمر وحده لأنه كان يكون تعديا لمحمود الله عز وجل ، ومن العجب العجيب أن يكون صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « فأنهر الدم وذكّر اسم الله عليه فكلوا إلا السن والظفر أما السن فانه عظم وأما الظفر فانه مدي الحبشة » (١) فقال له (٢) الخفيفون والمالكيون ولا يرون العظمية علة لما يمنع من أن يركبوا ولا يرى الشافعيون كون الذي يركب به من مدي الحبشة علة في منع الذكابة إلا في الظفر وحده ، ثم يجعلون ما لم يصح عنه من « أن ينقص الرطب إذا يبس ، علة في جميع الثمار رأى عجب أعجب من هذا ، وأما الرطب باليابس فلا يصح أصلا لأنه أثر وبناء من طريق أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف عن الليث بن سعد عن أسامة ابن زيد وهو ضعيف وغيره وهو مجهول عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن بعض أصحاب النبي ﷺ : « سئل رسول الله ﷺ عن رطب بتمر ؟ قال : أينقص الرطب ؟ قالوا : نعم قال : لا يباع الرطب باليابس » ومثل هذا لا يعمل الاحتجاج به ولو صح لما ترددنا في الأخذ به ، والعجب من الخفيفين الآخذين بكل ضعيف . ومرسل كالوضوء من التهبة في الصلاة والوضوء بالنيذ . وغير ذلك ثم يخالفون هذا المرسل . وهذا الضعيف ، وأيضا فإن الشافعيين والمالكين المدعين الأخذ بهذا الخبر قد خالفوه لأنهم يبيحون بيع الرطب من التمر . والتين . والعنب باليابس من غير جنسه ، وهذا خلاف لمعوم الخبر ، فإن قالوا : إنما أريد بذلك ما كان من جنسه قلنا : وما دليلكم على ذلك ؟ وما الفرق بينكم وبين أبي حنيفة القائل : إنما أريد بذلك ما كان في دوس أشجاره فقط ؟ وهل هي إلا دعوى بدعوى بلا برهان ؟ وحسبنا الله ونعم الوكيل . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نايعي بن أبي زيادة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة . والمزابنة ، فالمحاقلة في الزرع والمزابنة في النخل ، هذا نص لفظ أبي سعيد رضي الله عنه وهذا نص قولنا لأنهم ير المزابنة إلا في النخل وحده لاقى سائر الثمار والمحدث رب العالمين ، وما نعلم له من الصحابة رضي الله عنهم مخالفا . ومن طريق مسلم أعاد الله بن مسلمة القعني ناسليان بن بلال عن يحيى . هو ابن سعيد الأنصاري - عن عيسى بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من

أهل دارهم [(١) منهم سهل بن أبي خثمة : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نبى عن بيع التمر بالتمر وقال : ذلك الربا تلك المزابنة إلا أمر خص في بيع العربية » وذكر الحديث . ومن طريق مسلم نا محمد بن يريح نا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نبى عن المزابنة أن يبيع تمر حاطقه أن كانت تغلا بتمر كيلا وإن كان كراما نبيعه بزيب كيلا . وإن كان ذرعا نبيعه بكليل طمام » (٢) . قال أبو محمد : لا مزابنة إلا ما بين النى صلى الله عليه وآله وسلم ثم الصحابة رضى الله عنهم بعده أنه مزابنة وما عدا ذلك فباطل وخطا متيقن بلا شك هو بالله تعالى التوفيق .

١٤٧٧ - مسألة - فأن قال قائل : فأنتم المتضمنون إلى الأخذ بما صح من الآثار وقد رويتم من طريق ابن وهب أخبرني ابن جريح عن عطاء . وأبي الزبير عن جابر قال : « نبى رسول الله ﷺ عن بيع التمر حتى يطيب ولا يباع شيء منه إلا بالفتانير . والدرام ، وروى يثموه أيضا من طريق سفيان بن عيينة عن ابن جريح عن عطاء عن جابر عن رسول الله ﷺ ، وهذا خبر في غاية الصحة قلنا والله تعالى التوفيق : نعم لأن الثمار كلها إذا بيعت جدت أو لم تجد ففيها ثمار قد طابت بلا خلاف من أحد ولا خلاف في اللغة ، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه أمر ببيع التمر بالتمر يدايد كيلا بكليل مثلا بمثل وأمر ببيعه بغير صفه كيف شئت ، فصح النص على جواز بيع التمر بما شئت ما يحل بيعه فكان ما في هذا مضافا إلى ما في خبر جابر المذكور وزائد اعليه فكان ذلك لا يبيعوا التمر إذا طابت إلا بالفتانير والدرام . وبما شئت ما شئت ما نبيتم عنه ، وهذا هو الذى لا يجوز غيره ، وقد صح الإجماع المتيقن المقطوع به على أن جميع الثمار بعد طيها حكمها فيما يباع بما يجوز حكم التمر ، وهذا برهان صحيح والله تعالى التوفيق ، وما نعلم أحدا منع من بيع التمر بغير الفتانير والدرام (٣) والله تعالى التوفيق .

١٤٧٨ مسألة الزبا ، والربا لا يكون إلا في بيع . أو قرض . أو سلم ، وهذا ما لا خلاف فيه من أحد لأنه لم تأت النصوص إلا بذلك ولا حرام إلا ما فصل تحريره بمثل الله تعالى : (خلق لكم ما فى الأرض جميعا) وقال تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربا) وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) .

١٤٧٩ - مسألة - والربا لا يجوز فى البيع . والسلم الا فى ستة أشياء فقط . فى التمر . والقمح . والشعير . والملح . والذهب . والفضة . وهو فى القرض فى كل شيء فلا يحل اقراض شيء ليرد اليك أقل ولا أكثر ولا من نوع آخر أصلا لكن مثل ما قرئت

(١) الزبادى من صحيح مسلم ج ١ ص ٤١٩ (٢) الحديث فى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٠٠ وفيه بعض تنبيه فى القاطع (٣) فى النسخة ١٦٦ بنى الله تبارك وتعالى

في نوعه ومقداره على ما ذكرنا في كتاب القرض من ذبوا هذا فأغنى عن اعادته ، وهذا اجماع مقطوع به ، والفرق بين البيع والسلم وبين القرض هو أن البيع - والسلم يكونان في نوع بنوع آخر وفي نوع بنوع ولا يكون القرض الا في نوع بنوع ولا بد ، وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك الذي ذكرنا من وقوع الربا في الأنواع الستة المذكورة في البيع والسلم فهو اجماع مقطوع به وما عدا الأنواع المذكورة فختلف فيه أجمع فيه الربا أم لا ؟ . والربا من أكبر الكبائر قال تعالى : (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا : انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) . ومن طريق مسلم نا هرون بن سعيد الأيلي نا ابن وهب نا أخير نا سليمان بن بلال عن ثور بن زيد (١) عن أبي الفتح عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ قال : اجتنبوا السبع الموبقات [قيل : يا رسول الله وما هن ؟] (٢) قال : الشرك بالله . والسحر . وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق . وأكل مال اليتيم . وأكل الربا . والتولي يوم الزحف . وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » . ومن طريق مسلم نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن المغيرة بن مقسم نا ابراهيم هو النخعي - عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود قال : « لمن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله ، (٣) » .

قال أبو محمد : فأذن الله تعالى البيع وحرم الربا فوجب طلب معرفته ليجنب ، وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) فصح أن ما فصل لنا يانه على لسان رسوله عليه السلام من الربا أو من الحرام فهو ربا وحرام وما لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال لانه لو جاز أن يكون في الشريعة شيء حرمه الله تعالى ثم لم يفصله لنا ولا يئنه رسوله عليه السلام لكان تعالى كاذبا في قوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) وهذا كفر صريح بمن قال به ، ولكان رسول الله صلى الله عليه وسلم عاصيا لربه تعالى اذ أمره بالبيان فلم يبين (٤) فهذا كفر متيقن عن أجازه . وعن قال : لاربا الا في الاصناف المذكورة طاووس . وقادة . وعثمان البتي . وأبو سليمان . وجميع أصحابنا ، واختلف الناس في هذا فقال طائفة : ان هذه الاصناف الستة انما ذكرت لتكون دلالة على ما فيه الربا مما سواها مما يشبهها في العملة التي حيثما وجدت كانت ما وجدت فيه ربا ، ثم اختلفوا في تلك العملة وكل طائفة منها تبطل علة

(١) في النسخة ١٤٤ عن ثور بن زيد وهو غلط (٢) في المتن صحيح مسلم ج ١ ص ٢٧ (٣) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٩ بطول لمن هنا (٤) في النسخة ١٦ (ولم يبين)

أما آخره من أو ثلثها فقال طائفة : هي الطعم . واللون . وروىنا من طريق ابن وهب عن
يونس بن يزيد قال : سئل ابن شهاب عن المحص بالمس اثنان بواحد يدايد ؟ قال
ابن شهاب : كل شيء خلف صاحبه باللون . والطعم فلا أراه الا شبه الطعام ، قال
ابن وهب : وبلغني عن ابن مسعود . ويحيى بن سعيد الأنصاري . وروية مثله .

قال أبو محمد : فظننا في هذا فوجدناه قولاً بلا دليل فسقط ، وقد بين ابن شهاب
أنه رأى منه وإن رأى إذا لم يسند إلى النبي ﷺ فهو خطأ بلا شك ، وقالت طائفة : هي
وجوب الزكاة كما روىنا من طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن هرم عن ربيعة بن أبي
عبد الرحمن أنه كان لا يرى بأساً بالتفاحتين بالتفاحة . والخوخ مثل ذلك . وكل ما لم يحز
فيه الزكاة فظننا في هذا فوجدناه أيضاً قولاً بلا دليل ووجدنا الملح لازكاة فيه . والربا
يقع فيه بالنقص فقل .

قال علي : وما يجوز من قلة ربيعة في هذا عما قدر عليه مالك . والشافعي يزادتهم في
علمهم كما قال الشافعي : علة الربا الطعم . والتمين ، وقول مالك : علة الربا الادخار
فيما يؤكل والتمين فهل هذا الاكول من قلة ربيعة علة الربا بما فيه الزكاة والمالية ؟
وهل هي الادعوى كدعوى كلاهما بلا برهان ؟ وقالت طائفة : بغير ذلك كانوا ينامن
طريق عبد الرزاق ناعداً عن كثير عن شعبة سألت الحكم بن عتيبة عن اشترى خمسة
عشر جرياً من أرض بعشرة أجرة فقال : لا بأس بهو كرهه حماد بن أبي سليمان ولا
ندري ما علة في ذلك ولعلها الجنس ، فلم يحز التفاضل في جنس واحد كأنما كان والله
أعلم الا أنها دعوى ليست غيرها أصح منها ولا هي بأضعف من غيرها ، وقد روى
مثله (١) عن سعيد بن جبيرة وهو أنه جعل علة الربا تقارب المنفعة في الجنس الواحد أو
الجنسين ، وقد روىنا من طريق الحجاج بن المنهال نا الربيع بن صبيح عن محمد بن سيرين
قال : إذا اختلف النوعان فلا بأس إذا كان (٢) يدأيدوا احداً باثنين .

قال أبو محمد : وهذه أعم الملل فيلزم من قال منهم : بالعلة العامة أن يقول بها ،
وقال المالكيون : علة الربا هي الاكليات . والادخار في الجنس فما كان يدخر عما يكون
قوتاً في الاكل قالوا فيه قداً ونسبة ، وما كان لا يقتات ولا يدخر فلا يدخل الربا فيه بدا
يد ، وإن كان جنساً واحداً لكن يدخل فيه الربا في النسبة إذا كان جنساً واحداً ، وهذه
هي علة المتقدمين منهم ، ثم رغب عنها المتأخرون منهم لأنهم وجدوها تفسد عليهم لأن
الثوم . أو البصل . والكراث . والكرويا . والكسبر . والحل . والفلفل ، نعم

والمحل الذي جاء فيه النص ليس من شيء. يكون قوتا أصلاً بل بعضه يقتل إذا أكل منه مثل نصف وزن مايؤكل ما يقتوت به كالمحل. والقفل قلو أن انساناً كل رطل قفل في جلسة لفته بلا شك، وكذلك الملح. والمحل الحاذق، وكذلك الثوم، ووجدوها تفسد عليهم أيضاً في اللبن. والبيض فانهما لا يمكن ادخارهما، والربا عديم يدخل فيها، ووجدوها أيضاً تفسد عليهم في الكمون. والشونيز. والحلبة الرطبة. والكسبر والكرويا ليس شيء من ذلك قوتا والربا عديم في كل ذلك، فلما رأوا هذه الملة كذلك وهي علة من قتلوه دينهم اطرحوها ولم تكن عليهم مؤنة في استخراج غيرها بآرائهم ليستقيم لهم آراؤهم في الفتيا عليها فقال بعضهم: إنما ذكر رسول الله ﷺ أعلى القوت وهو البر وأدون القوت وهو الملح ليدل على أن حكم ما بينهما حكمهما.

قال أبو محمد: هذا كذب على النبي ﷺ مجرد بلا كلفة، وماندري كيف ينشرح صدر مسلم لاطلاق مثل هذا على الله تعالى. وعلى رسوله ﷺ؟ ولو أطلق هذا المطلق مثله على سائر حمارة بغير أن يخبره به عن نفسه لكان كاذباً مجرداً بذلك فكيف على الله تعالى وعلى نبيه عليه السلام؟ اللهم لك الحمد على عظيم نعمتك في تغييرنا عن مثل هذا وشبهه، ثم لم يرض سائرهم هذه الملة وقالوا: ليس الملح دون (١) الاقوات بل الحاجة اليه أمس منها إلى الثوم. والحلبة الرطبة. والشونيز فارتادوا غيرها كمن يتحكم في دير تمره يأخذ ما استحسن ويترك ما لم يستحسن، فقالوا: العلة في الربا مختلفة فيها الاقيات والادخار كاقال أسلافهم قياساً على البر والشعير، ومنها الحلاوة. والادخار كالزبيب والتين. والمسل قياساً على التمر، ومنها التأدم. والادخار قياساً على الملح، وهذا تعليل استعصمه لهم محمد بن عبد الله (٢) بن صالح الجبيري، وهذا تعليل يفسد عليهم لأن السلم (٣) والباذنجان. والقرع. والكرب، والرجلة. والقطف. والسلق. والجزر. والقنيط. والبربر إدام الناس في الأغلب، وكثير من ذلك يدخر ولا يقع الربا فيه عديم كاللفت. والجزر. والباذنجان، بل كل ذلك يجوز منه اثنان بواحد يتأيد من جنس واحد فاطرح بعضهم هذه الملة ولم تعجب لما ذكرنا فزاد فيها بأن قال: ومنها الحلاوة. والادخار للقوت فلم يرض غيره منهم هذه الملة وقال: ليست بشيء لأن الفضل. والثوم. والكرويا. والكمون ليس شيء منها يتفكه به ولا يصلح للقوت ولا يتأدم به ولا هو حلو، وأيضاً فإن العناب. والابجاص المزب والكثير المزب. والمخيطاء كلها حلو يتفكه به ويصلح للقوت، ولا يدخل الربا في

شيء منه عديم فاحتاج إلى استعمال علة أخرى قال : العلة هي الاقيات . والادخار وما يصلح به الطعام المتخوف به ليصح (١) له فيما ظن ادخال الكمون . والكرويا . والصل . والثوم . والكراث . والفلفل . والخل فيما يقع فيه الربا قياسا على الملح لان الطعام يصلح بكل ذلك (٢) *

قال أبو محمد : وهذه أفسد العلل التي ذكرها وان كانت كلها فاسدة فاسخة البرهان ، برهان ذلك أن اصلاح الطعام بما ذكرنا من التوابل . والخضراوات . والخل لا يشبه اصلاحه بالملح أصلا لان الطعام المطبوخ ان لم يصلح بالملح لم يؤكل صلا ولا يقدر عليه أحد الا من قارب الموت من الجوع أو خافه ، واما اصلاحه بالتابل . والخضراوات المذكورة فبالطعام الذي منه حاجة الا عن يذخ (٣) وأشر ، وأيضا فان كل ذي حسن سليم في العالم يدري بضرورة الحسان اصلاح الطعام بالكرويا ، والكمون . والفلفل . والكسبر . والشونيز . كاصلاحه بالدارصيني . والخولنجان . والقرقة . والسنبل . والزعفران ولا فرق بل اصلاحه بهذه أطيب له وأبقى . وأصلح منه بذلك والرا عديم لا يدخل في هذه ، وبلا شك ان الضرورة في اصلاح الطعام بالماء أشد وأمس والربا عديم لا يدخل في الماء بالماء ، وما تعلم لهم علة غير ما ذكرنا ، وهذه العلل كلها ذكر بعضها عبد الله بن أبي زيد القيرواني ، وذكر سائرهما ابن القصار . وعبد الوهاب بن علي ابن نصر في كتبهم مفرقة ومجموعة *

قال أبو محمد : وكلها فاسد بما ذكرنا من التخاذل وبانها موضوعة مستعملة ، ويقال لهم : ما الفرق بين علتكم هذه وبين من قال : بل علة الربا ما كان ذا سنبل قياسا على البر : والشعير ، وما كان ذا ثوم قياسا على التمر ، وما كان طعمه ملحا قياسا على الملح . وما كان معدنيا قياسا على الذهب . والفضة ، فان قالوا : لم يقل بهذا أحد قلنا : ولا قال بملككم أحد قبلكم ، فان قال قائل : هذه أيضا يكون مثلكم ، وأيضا فمن أين خرج لكم أن تعلموا البر . والشعير . والتمر . والملح ؟ ولا تعلمون الذهب . والفضة وكلها جاء النص به سواء ، فمن أين هذا التحكم يا هؤلاء ؟ وهل هذا إلا شبه اللعب ؟ وليس هذا مكان دعوى اجماع فقد علل الحنيفيون الذهب والفضة بالوزن وعللوا الاصناف الأربعة بالكيل *

قال علي : وغيرهم لم يعمل شيئا من ذلك ولا بد من تقليل الجميع والقياس عليه أو ترك تقليل الجميع وترك القياس عليه والاعتصار على ما جاء به النص فقط وهذا ما لا يختص لهم

(١) في نسخة ١١ (يصلح) (٢) في نسخة ١٦ بنك كاه (٣) موبانتم يكلفن والضر والفتاويل *

منه أصلاً وقد أجهدنا أنفسنا في أن نجد لظاهرهم شيئاً يقولون من هذه النسخة يمكن إيرادها وإن كان شغباً فإقدرنا عليه في شيء من كتبهم وجدنا أن يجدوا شيئاً يورده وإن لم يورده كما فعل بهم وبكل من خالفنا منهم وإن كانوا لم يثبتوا أنه لا يورده إلا في نسخة واحدة فيشغب به فإقدرنا على ذلك ، وأيضاً فإننا لم نجد لظاهرهم شيئاً يقولون على بني أقواله في الرابا سلفاً البتة لأن صاحب : ولا من تابع . ولا من أحذق به ، ولهم تحاليل عظيمة في أقوالهم في الرابا قد قصيناها في غير هذا المكان ولم نذكرها هنا لأنه كتاب عظيم ولكن يكفي من إيرادها أن ينظر كل ذي فهم كيف تكون أقوال بنييت (١) على هذه القواعد وفروع أنشئت من هذه الأصول والله تعالى التوفيق .

وقالت طائفة منهم أبو ثور . ومحمد بن المنذر . والسيابوري وهو قول الشافعي في أول قوله : علة الرابا هي الأكل . والشرب . والكيل . والوزن . والشين . فما كان مما يؤكل أو يشرب أو يكال أو يوزن لم يجر منه من جنس واحد واحد بائنين لا يدا يدولان نسبة وكذلك الذهب والفضة ، وما كان يكال . أو يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب ، أو كان يؤكل أو يشرب مما لا يكال ولا يوزن فلا رابا فيه يد والفاضل فيه جائز ، فأجازوا الأتراج في الأتراج متفاضلاً نسبة ، وكذلك كل ما لا يوزن ولا يكال مما يؤكل أو يشرب أو يكال أو يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب ولا هو ذهب ولا فضة ، وهذا القول صح عن سعيد بن المسيب ذكره مالك عن أبي الزناد عن موطأه ولا نعله عن أحد قبل سعيد ولا عن غيره من أهل عصره ، وحجة أهل هذا القول أنهم ادعوا الإجماع عليه قالوا : وما عداه فختلف فيه ولا دليل على وجوب الرابا فيما عدا ما ذكرناه .

قال أبو محمد : ودعواهم هنا باطل لأن من ادعى الإجماع على أهل الإسلام وفيهم الجن . والاسرى مسألة لم يروها قول عن ثمانية من الصحابة أصلاً أكثرها باطل لا يصح . ولا عن ثلاثة عشر من التابعين أصلاً على اختلاف شديد بينهم قد ادعى الباطل فكيف والخلاف في هذا أشهر من الشمس ؟ لأن ما لكاو من موافقه لا يرون الرابا في الماء . ولا في كل ما يكال أو يوزن مما يؤكل أو يشرب إذ لم يكن مقتناً مدخراً ، فلا يرون الرابا في التفاح . ولا في العناب . ولا في حب القنب . ولا في زريعة الكتان . ولا في الكرنب . ولا في غير ذلك وكله يوزن أو يكال أو يؤكل فبطل هذا الإجماع المكذوب ، وما وجدنا لهم حجة غير هذا أصلاً ولا قدرنا على أن تأتي لهم بنبرها فبطل هذا القول لتعريه من البرهان

و بالله تعالى التوفيق .

وقالت طائفة : علة الربا إنما هي الطعم في الجنس أو الجنسين . والثمين في الجنس أو الجنسين فما كان يؤكل . ويشرب فلا يجوز متفاضلا أصلا ولا بنسبة أصلا وإنما يجوز فيه التماثل فقد أذا كان في جنس واحد فإن كان من جنسين جاز فيه التماثل والتفاضل قدأ ، ولم يحز فيهما النسبة ، وما كان لا يؤكل ولا يشرب ولا هو ذهب ولا فضة فالتماثل والتفاضل والتقد والنسبة جاز فيه جنسا كان أو جنسين فجاز رطل حديد برطل حديد إلى أجل ، وكذلك في كل ما لا يؤكل ولا يشرب ولا هو ذهب ولا فضة ، ومنع من بيع رطل سقمونيا برطل سقمونيا ، وكذلك كل ما يتداوى به لأنه يعلم على وجه ما ، وهو قول الشافعي الآخر وعليه يعتمد أصحابنا به وإن ينصرون واحتج أهل هذه المقاتلة بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ : «الطعام بالطعام مثلا بمثل» من طريق معمر بن عبد الله العدوي عن رسول الله ﷺ .

قال أبو محمد : هكذا روينا من طريق مسلم فاهرون بن معروف أن عبد الله بن وهب أخبرني عمرو - هو ابن الحرث - أن أبا النضر حدثه أن بسر بن سعيد حدثه عن معمر بن عبد الله العدوي قال : « كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : الطعام بالطعام مثلا بمثل (١) » .

قال علي : وحرفه بعض متأخريهم ممن لا علم له بالحديث ولا ورع له بمجوزه عن أن يتكلم على رسول الله ﷺ بما لم يقله ولا جاء عنه وبما لا علم له به فأطلقه إطلاقا بلا اسناد (٢) قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يباع الطعام بالطعام الا مثلا بمثل » . قال أبو محمد : وهذا كذب بحت وتعتمد لوضع الحديث ان لم يكن خطأ من جاهل ، وما جاء هكذا قط ولا يوجد أبدا من طريق غير موضوعة .

قال أبو محمد : ولا حجة لهم في الخبر المذكور لأنه إنما فيه الطعام بالطعام مثلا بمثل وليس فيه المنع عنه مثلا بأكثر ولا اباحتها مما هو مسكوت عنه فوجب طلبه من غير هذا الخبر ، وأيضا فإن لفظة الطعام لا تطلق في لغة العرب الا على البر وحده كما روينا من طريق أبي سعيد الخدري وهو حجة في اللغة . كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صدقة القطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقطر يروم اسم الطعام الا على البر وحده ، وأيضا فإذا كان قول رسول الله ﷺ : « الطعام بالطعام مثلا بمثل » موجبا عندكم للنوع من بيع الطعام بالطعام أكثر من مثل بمثل فأجعلوا لولا بساقتصاره

(١) الحديث من صحيح مسلم ج ١ ص ٦٧٠ مطولاً ذكر المتن محل التمامته (٢) في نسخة ، ١ بلا سند

عليه السلام على ذكر الاصناف الستة من وقوع (١) الربا في اعدادها والاعتد تناقضته
(فان قالوا) : فإ الفائدة في قول رسول الله ﷺ (٢) : «الطعام بالطعام مثلاً
 بمثل ؟ قلنا : أعظم الفائدة إن كنتم تمدون باسم الطعام إلى كل ما يؤكل فان فيه إبطال
 قول المالكيين : لا يجوز فاحة بفاحة إلا حتى يؤقن أيهما أكبر . ولا الخضر بالخضر
 إلا حتى يؤقن أيها أكثر وان كان لا يتعدى بلفظة الطعام البرقية إباحة بيع بر فاضل
 بأدنى وفاضل وأدنى بتوسط اذا تماثلت في الكيل ، وأيضاً فلا يطلق عربى ولا مستعرب
 على السقمونيا اسم طعام لا باطلاق ولا باضاقه ، فان قالوا : قد توكل في الأدوية قلنا :
 والصندل قد يؤكل في الأدوية والطين الأرميني . والآخر . والطفل كذلك والسبد .
 والثؤلؤ . وحجر اليهود كذلك ، فأوقوا الربا في كل ذلك وهم لا يفعلون هذا نعم وفي
 الناس من يأكل أظفاره . وشرحيته : والرقأ كلا ذريعا فأوقوها في الطعام وأدخلوا
 الربا فيها لانهم قد يؤكلان (٣) أيضاً ، واحتجوا أيضاً بما حدثناه أحد بن محمد الطنمكي نا
 ابن مفرج نا محمد بن أيوب الرقي نا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا يوسف بن موسى
 نا محمد بن فضيل نا محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار .
 وأبي سلة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي سعيد الخدري قال : « قسم رسول الله ﷺ
 طعاماً مختلفاً في أبعائه يتناوب يادها نار رسول الله ﷺ أن نأخذه إلا كيلاً بكيل ، «
 وبارروا به من طريق أحمد بن شعيب أخبرني إبراهيم بن الحسن نا حجاج هو ابن محمد
 قال : قال ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله
 ﷺ : « لا تبايع الصبرة من الطعام بالصبرة من الطعام ولا الصبرة من الطعام بالكيل من
 الطعام المسمى (٤) » فهذا حديثان صحيحان لانهما لا حاجة لهم فيهما لأن اسم الطعام
 لا يقع كما قلنا عند العرب مطلقاً الا على البر فقط كما ذكرنا عن أبي سعيد الخدري آتاه
(فان قيل) : قد قال الله عز وجل : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم
 وطعامكم حل لهم) فأراد تعالى ذبايحنا وذبايحهم ، وقال رسول الله ﷺ : « لا صلاة
 بحضرة طعام » قلنا : لا تمتنع من وقوع اسم الطعام على غير البر باضافة أو بدليل من
 النص على أن هذا الاحتجاج هو على الشافعيين لاهم لانهم لا يختلفون في أحد قولهم ان
 ذبايح أهل الكتاب وذبايحنا جازر بعضها ببعض متفاضلاً ، وفي قولهم الثاني : إنه لا يجوز
 بيع شيء منها بشيء أصلاً حتى ييسر ، وهذا القولان مخالفان لاحتجاجهم باطلاق اسم

(١) في النسخة ١٦ ومن ذكره (٢) في النسخة ١٤ قوله عليه السلام (٣) كذا في جميع النسخ بالثنية
 والظاهر لا يمتنع في كل لسان التغيير راجع إلى الأظفار . والشر . والرق هو الجلد الرقيق . وهي
 اصناف ثلاثة عجمية أعلم (٤) في سنن قتائبي ج ٢ ص ٢٧ بالكيل المسمى من الطعام

الطعام على اللحوم وغيرها .

قال أبو محمد : وهذا الخبران مخالفان لقول مالك . وأبي حنيفة جلة أن حلالهما على أن الطعام واقع على كل ما يؤكل مطلقا لقولهما في الربا والله تعالى التوفيق . وأما حديث أبي سعيد فمما قلنا ويطل أيضا احتجاجهم به بأنه قد روى عن ابن إسحاق من هو أضبط وأحفظ من ابن فضيل قتيبة كما رويان من طريق ابن أبي شبة ثابن غير . هو عبدالله . نا محمد بن إسحاق عن يزيد بن عداقة بن قسيط عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري وقال : قسم فينا رسول الله ﷺ طعاما من التمر مختلفا بعضه أفضل من بعض فذهبنا تزايد فيه فبقانا رسول الله ﷺ الاكلا بكيل ، فبطل تلقفهم بذلك ، وإضافته لاختلاف بيتنا وبينهم في أن ذلك الطعام الذي فرق رسول الله ﷺ بينهم إنما كان صنفا واحدا أما تروا . وأما شعيرا : وأما برا : أو غير ذلك لأن فيهم عن أن يسعوه بعضه بعض بزيادة هذا ما لا شك فيه فاذ هو كذلك قسمته بالطعام ليس من قول رسول الله ﷺ فيمكن لهم أن ينافوا في معناه ثم يحملوه على عمومهم إنما هو من كلام أبي سعيد ، وقد أخبرنا عن أبي سعيد أنه لا يطلق اسم الطعام الا على البر ثم لا يماروننا في أن حكم ذلك الخبر إنما هو في ذلك المقسوم هذانص مقتضى لفظ الخبرين ضرورة ولا بد فلاحجة لهم فيه في جميع أصناف ما يريدون أن يسعوه طعاما لا يقياس قاسد ينافون فيه وهم لا يدعون معرفة ما كان من صنف ذلك الطعام فيمكنهم عندنا أن يحتجوا علينا به لو صح لهم أنهم يكن برا . ولا شعيرا . ولا شعيرا ويطل تلقفهم به أن كان برا . أو شعيرا . أو شعيرا لأن هذا هو قولنا في هذه الأصناف الثلاثة فبطل تلقفهم بخبر أبي سعيد يقيين لا إمكان في سواه والله تعالى الخد ، واستدركنا في حديث جابر ما رويناه من طريق أحمد ابن شعيب قال : ونا به ابراهيم بن الحسن مرة أخرى قال : احتجاج قال : قال ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : . . . عن رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيتها (١) بالكيل المسمى من التمر ، فقد أخبر أحمد بن شعيب أن ابراهيم بن الحسن حدثهم بذلك الحديث مرة أخرى فأخبر عنه أنه هو ذلك الحديث نفسه ، وصح أن ابراهيم بن الحسن حدث مرة على ما هو معناه عنده ومرة على ما سمعه وأيضا فان حجاج بن محمد يذكر فيه أنه سمعه من ابن جريج [فظاهره الاقطاع] (٢) . وقد رويناه مستندا صحيحا من طريق مسلم بن الحجاج قال : نا [أبو الطاهر] (٣) أحمد بن عمرو بن السرح نا ابن وهب أخبرني ابن جريج نا أبا الزبير أخبره أنه سمع (٤) جابر

(١) في حسن النسخة ج ٧ ص ٢٧٠ . (٢) في نسخة (٢) في نسخة من نسخة (٢) في نسخة من نسخة مسلم ج ٢ ص ٤٧ . (٣) في نسخة مسلم قال : سمعت

ابن عبادة يقول : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من الثمر لا يعلم مكيلتها بالكيل المسمى من الثمر ، قال مسلم : وناها أيضا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - أناروح بن عبادة نا ابن جريج أنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبادة يقول : نهى رسول الله ﷺ ، فذكر مثله إلا أنه لم يقل بالكيل المسمى في آخر الحديث ، فهذا هو المتصل الصحيح ، وصح بهذا كله أن ابراهيم بن الحسن اخطأ فيه مرة واستدرك أخرى أو حدث به مرة على معناه عنده مرة كما سمعه كبارواه غيره وبالله تعالى التوفيق ، فبطل التعلق بهذين الخبرين جملة ، فإن موها بما روينا من طريق ابن وهب عن ابن طيبة عن أبي الزبير عن جابر قال : كنا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نطعم الصاع من حنطة ستة أصوع من تمر فاما سوى ذلك من الطعام فيكره ذلك إلا مثلا بمثل ؛ فهذا لا شيء لأنه من طريق ابن طيبة وهو ساقط ، ثم لو صح لكان موقوفا على جابر وليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم هو مخالف لقول المالكيين . والشافعيين . والحنيفيين جملة لانهم لا يمتنعون من التفاضل في الثمر مع غير البر ولا يقتصرون في اباحة التفاضل في البر بالتمر خاصة كما في هذا الخبر ، وهذا كل ما يمكن أن يحتجوا به قد تصنياء .

وذكروا في ذلك عن دون رسول الله ﷺ ما روينا من طريق ابن وهب عن وونس ابن يزيد عن ابن شهاب الزهري بلغنا أن عمر بن الخطاب قال : لا بأس أن تتبايعوا يدا بيد ما اختلفت ألوانه من الطعام يريد التمر بالقمح والتمر بالزبيب . ومن طريق عبد الرزاق ثامع عن الزهري عن سالم بن عبادة عن أبيه أنه قال : ما اختلفت ألوانه من الطعام فلا بأس به يدايد البر بالتمر . والزبيب بالشعير وكرمه نسيئة ، وكان يكره الطعام أن يباع شيء منه بشيء نظرة . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا الربيع بن صبيح عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يكره أن يشتري شيئا من الفاكهة ما يكال بشيء من الطعام نسيئة .

قال أبو محمد : أما قول عمر فنقطع ثم لو صح (١) قد روى عن عمر خلافا كما نذكر في ذكرنا قول أبي حنيفة إن شاء الله تعالى ، ثم ليس فيه يان بمنعه (٢) من النظرة فيأعده السنة الأصناف فبطل تعليقهم به ، وأما حديث ابن عمر فلا حجة فيه وهو صحيح لأنه كراهية لا تحريم ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد روى عنه خلافا على ما ذكر إن شاء الله تعالى في ذكرنا أقوال أبي حنيفة فماد حجة عليهم لأنه خلاف قولهم ، ثم كم قصة عاتلوا فيها عمر . وابن عمر كتورث عمر المطلقة ثلاثا في المرض ، وقول عمر :

وابن عمر فيمن أكل يظن أنه قليل فإذا به قد طلع الفجر إن صومه (١) تام ولا قضاء عليه ،
وفي توريث ذوى الأرحام . وفي أن لا يقتل أحد قودا بمكة . وفي أن لا يبيع أحد على بيع
جلال . وفي غير ما صفة ، فكيف لم يأت عن عمر . وابنه رضي الله عنهما وعن عطاءهما
الا لكراهية قطع لا التحريم الذي يقدمون عليه بلا برهان أصلا ؟ وقد حدثنا محمد
ابن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع
نا سفيان الثوري عن بعض أصحابه عن ابن عمر قال : انه لم يجز أن يكون بين الحلال .
والحرام ستر من الحرام ، وقد جاء عن عمر أنه خاف أن يزيد في ما نهى عنه من الرأب الضعاف
الرأب المحرم خوفا من الوقوع فيه على مارو ينما من طريق الحاج بن المنهال نا يزيد بن زريع
عن داود بن أبي هند عن عامر الشعبي أن عمر بن الخطاب قام خطيبا فقال : اتوا الله ماندرى
لعلنا نأمركم بأمر لا تصلح لكم ولعلنا ننهيكم عن أمور تصلح لكم وانه كان من آخر
القرآن نزولا آيات الرأب فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يبين لنا فدعوا ما يريكم
الى ما لا يريكم .

قال علي : حاش لله من أن يكون رسول الله ﷺ لم يبين الرأب الذي توعده أشد
الوعيد . والذي أذن الله تعالى فيه بالحرب ولئن كان لم يبينه لعمر قد بينه لغيره وليس
عليه أكثر من ذلك ولا عليه أن يبين كل شيء لكل أحد لكن اذنيه لمن يبلغه قد بلغ
ما لزمه تبليغه . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عيسى بن المغيرة عن الشعبي
قال : قال عمر بن الخطاب : تركنا تسعة أعشار الحلال مخافة الرأب ، فبطل أن يكون لهم
مشتق في شيء مما ذكرنا ، وحصل قولهم لاسلف لهم فيه أصلا ولا نعرفه عن أحد قبلهم .
وقالوا : انما ذكر النبي ﷺ ستة أصناف أربعة ما كولهوا ثنتين مما نمن الأشياء . فسناعل
المأ كولة كل ما كولهوا لم تقس على الأثمان شيئا قلنا : هذا أول الخطأ ان كان القياس
باطلا فإيجل لكم أن تقيسوا على الأربعة المأ كولة المذكورة غيرها وان كان القياس
حقا فإيجل لكم أن تدعوا الذهب . والفضة دون أن تقيسوا عليهما كما فعلتم في الأربعة
المأ كولة ولا فرق فقيسوا على الذهب والفضة كل موزون كما فصل أبو حنيفة . أو كل
معدن بخان أيتم وعظم الذهب والفضة بالثمين قلنا : هذا عليكم لاكم لأن كل شيء
يجوز بيعه فهو ثمن صحيح لكل شيء . يجوز بيعه باجماعكم مع الناس على ذلك ، ولا
ندري من أين وقع لكم الاقتصار بالثمين على الذهب والفضة ولا نص في ذلك ولا قول
أحد من أهل الاسلام ؟ وهذا خطأ في غاية القبح . ولازم للشافعيين . والمالكين

أو مالا اشكاك منه، وأيضاً الذي جعل عليكم بأولى من علة الخفيفين الذين عللوا الأربعة الاصناف بالكيل . والذهب . والقضة بالوزن وقالوا : لم يذكر عليه السلام الا ميكلاً أو موزوناً ، وهذا مالا يخلص لهم (١) منه وحاش الله أن يكون ههنا علة لم يبينها الله في كتابه ولا على لسان رسوله عليه السلام بل تركنا في ضلال ودين غير تام ووكنا الى ظنون أن حنيفة . ومالك . والشافعي التي (٢) لا معنى لها هذا أمر لا يشك فيه ذو عقل والحمد لله رب العالمين ، وقالت طائفة : علة (٣) الربا هي الكيل والوزن في جنس واحد أو جنسين قط فاذا كان الصنف ميكلاً بيع بنوعه كيلاً بمثله بدايد ولم يحل فيه التفاضل ولا النسبة وجاز بيعه بنوع آخر من الميكلات متفاضلاً بدايد ولا يجوز فيه النسبة ، وإذا كان موزوناً جاز بيعه بنوعه وزناً بوزن تقداً ولا يجوز فيه التفاضل ولا النسبة وجاز بيعه بنوع آخر من الموزونات متفاضلاً بدايد ولا يجوز فيه النسبة إلا في الذهب . والقضة خاصة فانه يجوز أن يباع بهما سائر الموزونات نسبة (٤) وجائز بيع المكيل بالموزون متفاضلاً ومثلاً تقداً ونسبة كاللحم بالبر أو كالعسل بالتمر أو الزبيب بالشعير وهكذا في كل شيء ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، وقد رغب بعض المتأخرين منهم عن هذه العلة بسبب انتفاضها عليهم في الذهب والقضة بسائر (٥) الموزونات فلجأ الى أن قال : علة الربا هي وجود الكيل . أو الوزن فيما يتعين فازادونا بهذا الا جنونا وكذباً بدعواهم ان الدنانير . والدرهم لاتعين وهذه مكابرة العيان ، وأيضاً فان علة الذهب (٦) والقضة عندهم تتعين وهم يميزون تسليمه فيما يوزن فلم يتفعوا بهذه الزيادة السخيفة في إزالة تناقضهم ، ثم أتوا بتخالط تشبه ما يأتي به من يغل لفساد عقله : قد تقصيناها في هذا المكان الا أن منها مخالفتهم السنة المتفق عليها من كل من يرى الربا في غير النسبة فاجازوا التمرة بالتمرتين يدأيد ويلزمهم أن يميزوا تسليم ثلاث حبات من قح في حبتين من تمر ، وهذا خروج عن الإجماع المتيقن .

قال أبو محمد : واحتجوا القول لهم هذا بما روينا من طريق مسلم نا بن قنبل عن سليمان يعني ابن بلال عن عبد المجيد بن سويل بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أبا هريرة . وأبا سعيد حدثاه أن رسول الله ﷺ بعث أخا بني عدى الأنصاري فاستعله على خير فقدم بتمر جنب فقال له رسول الله ﷺ : أكل تمر خير هكذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله اننا لنشترى الصاع بالصاعين من الجمع فقال رسول الله ﷺ :

(١) سقط لفظ « لهم » من النسخة ١٤ (٢) سقط لفظ « من » من النسخة ١٤ (٣) في النسخة ١٦ طوائف (٤) في النسخة ١٢ (بنسبة) (٥) في النسخة ١٤ سائر (٦) في النسخة رقم ١٤ داخل في الذهب

لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل أو يعوا هذا واشتروا بثمنه من هذا وكذلك الميزان (١) فاحتجوا بهذه اللفظة وهي قوله: وكذلك الميزان . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد (٢) قال: دخل رسول الله ﷺ على بعض أهله فوجد عندهم تمر أجود من تمرهم فقال: من أين هذا؟ فقالوا: أبدلنا صاعين بصاع قال رسول الله ﷺ: لا يصلح صاعين بصاع ولا درهمين بدرهم . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن محمد بن عمرو بن علقمة الليثي عن أبي سلة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ أنه قال: لا يصلح درهم بدرهمين ولا صاع بصاعين . وهذا خبران صحيحان إلا أنه لا حاجة لهم فيما على ما بين أن شاء الله تعالى . وعمارونية من طريق وكيع نا أبو جناب (٣) عن أبيه عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: عنده السارية وهي يومئذ جذع نخلة: - لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين أني أخاف عليكم الرما - الرما الربا زاد بعضهم فقام إليه رجل فقال: يا رسول الله الرجل يبيع الفرس بالافراس . والتجيب (٣) بالابل قال: لا بأس إذا كان يدايده . ومحدثنا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا أحمد بن محمد بن سالم النيسابوري نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه نا روح نا حيان بن عبيد الله وكان رجل صدق قال: سألت أبا جعفر عن الصرف؟ فقال: يدايد كان ابن عباس لا يرى به بأساً ما كان منه يدايد فأنه أبو سعيد فقال له: ألا تتق الله حتى متى يأكل الناس الرما؟ أو ما بلغك أن رسول الله ﷺ قال: التمر بالتمر . والخطة بالخطة . والشعير بالشعير . والذهب بالذهب . والفضة بالفضة يدايد عينا بعتين مثلاً بمثل فازاد فهوريا؟ ثم قال: وكذلك ما يكال ويوزن أيضاً فقال ابن عباس لاني سعيد: جزاك الله الجنة ذكرتي أمراً قد كنت أنسيت فانا أستغفر الله وأتوب إليه، فكان ينهى عنه بعد ذلك ، وهذا كل ما احتجوا به ولا حاجة لهم في شيء منه .

أما حديث ابن أبي زائدة عن محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي سعيد فانه رواه عن محمد بن عمرو من هو أخف من ابن أبي زائدة وأوثق فزاد فيه يانا نا كاحد نا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا أحمد بن محمد بن سالم النيسابوري نا اسحاق بن راهويه نا الفضيل بن موسى . والنضر بن شميل قال جميعاً: نا محمد بن عمرو عن أبي سلة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري قال: كان رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم يوزن تمرنا من تمر الجمع فتستبدل تمرنا أطيب منه وزيد في السعر فقال رسول الله ﷺ: لا يصلح

(١) مرقى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٧ (٢) هو الجيم وسأني فرياً ان اسمه يحيى بن أبي حية ، وفي التنسخ (أبو حباب) بماء مهملة بينهما بامو وحذو هو غلط (٣) هو القائل من كل حيوان

هذا لا يصلح صاعين بصاع ولا درهمان بدرهم ولا الدينار بدينارين ولا درهم بالدرهم لأفضل بينهما الأرباب .

قال أبو محمد : قوله عليه السلام : « لا يصلح ، هذا لا يصلح صاعين بصاع » إشارة إلى النمر المذكور في الخبر لا يمكن غير ذلك أصلاً بدأ عليه السلام قال : لا يصلح مشيراً إلى فعلهم ثم ابتدأ الكلام فقال : هذا لا يصلح صاعين بصاع فهذا ابتداء ، ولا يصلح صاعين بصاع جملة في موضع خبر لا ابتداء . وانتصب صاعين بصاع على التمييز لا يجوز غير ذلك أصلاً لأنه لو قال عليه السلام : لا يصلح هذا ثم ابتدأ الكلام بقوله : لا يصلح صاعين بصاع دون أن يكون في يصلح الثانية ضميراً راجع إلى المذكور أو مشار إليه لكان لئلا يجوز البتة ومن الباطل المقطوع به أن يكون عليه السلام يلحن ولا يعمل أحالة لفظ الخبر مادام يوجد له وجه صحيح فطعنهم بهذا الخبر ورفعه تعالى الحمد . وأما حديث سعيد بن المسيب عن أبي سعيد . وأبي هريرة الذي فيه « وكذلك الميزان » فأنهم جسر واهنا على الكذب البعث على رسول الله ﷺ اذ قطعوا بأنه عليه السلام أراد أن يقول : لا يعمل التفاضل في كل جنس من الموزونات بحسبه ولا النسبة فتعصر من هذا كله على أن قال : وكذلك الميزان . قال أبو محمد : أنما بعث رسول الله ﷺ بالبيان وأما بالاشكال في الدين والتليس في الشريعة فعداثة من هذا وليس في التليس . والاشكال أكثر من أن يبريد رسول الله ﷺ أن يحرم كل جنس مما يكال بشئ . من جنسه متفاضلاً أو نسيته و كل جنس مما يوزن بشئ . من جنسه متفاضلاً أو نسيته فيقتصر من بيان ذلك علينا وتقصي له لنا على أن يقول في النمر الذي اشترى يمتراً أكثر منه : لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل أو يعوا هذا واشتروا بشئ من هذا ، وكذلك الميزان وما خلق الله قط أحدا يفهم تلك الصنفين من هذا الكلام ، ولار كب الله تعالى قط هذا الكلام على تلك المخرافين ولو أن انساناً من الناس أراد تلك الشرعيتين اللتين احتجواهما بهذا الكلام فعبّر عنهما بهذا الكلام لسخر منه ولما عده من يسمعه إلا الكن اللسان . أو ما جننا من المجان . أو سخيفاً من التوكي ، أفلا (١) يستحيون من هذه القضاخ الموبقة عند الله تعالى المخزية في العاجل ولكننا نقول قولا لا تقرب به إلى الله تعالى ويشهد لصحته كل ذي فهم من مخالف وموافق : وهو أن قول رسول الله ﷺ : وكذلك الميزان قول مجمل مثل قول الله تعالى : (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) تؤمن بكل ذلك وتطلب بياناً من نصوص أخرى ولا تقدم بالظن الكاذب . والدعوى الآفكة على أن نقول : أراد الله تعالى كذا وكذا وأراد رسوله عليه السلام معنى كذا لا يقتضيه ذلك اللفظ بموضوعة

في اللغة طلبنا ذلك فوجدنا حديث عباد بن الصامت . وأبي بكر . وأبي هريرة قدين فيها مراده عليه السلام بقوله ههنا . وكذلك الميزان . وهو تضعه عليه السلام هناك أنه لا يعل الذهب بالذهب الاوزنا بوزن ولا الفضة بالفضة الاوزنا بوزن قطعتان هذا هو مراد رسول الله ﷺ بقوله : «وذلك الميزان» وشهدنا بشهادة الله قلل أنه عليه السلام لو أراد غير هذا لينة . ووضحه حتى يفهمه أهل الإسلام ولم يكلف الله شيء حتى يراه الذي لا رأى أسقط منه ولا إلى كتابة أصحابه الفتن التي حلوا منهم عليها الخريصة قطعتان قال : (ثنين للباس ما نزل الهم) . (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فسقط تمويههم بهذا الخبر . والله تعالى الحمد ، العجب كل العجب من قولهم في البين الواضح من نبى رسول الله ﷺ عن الرطب بالتمر : أنه إنما أراد التي في دوس النخل وليس هذا في شيء من الأخبار لأن ذلك خبر وهذا آخرو يأتيون إلى يجعل لا يفهم أحد منه الا ما فسر عليه السلام في مكان آخر فيزيدون فيه ويفسرونه بالباطل وبما لا يقتضيه لفظه عليه السلام أصلا . وأما حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلفة عن أبي سعيد لا يصلح صاعين بصاع فانهم قالوا : هذا عموم لكل مكيل .

قال أبو محمد : وهذا خبر اختصره معمر عن يحيى بن أبي كثير أو وهم فيه يقيين لا اشكال فيه فرواه ابن أبي زائدة عن محمد بن عمرو أو وهم فيه على ما ذكرنا قبل لأن هذا خبر رواه عن يحيى بن أبي كثير باسناد الأوزاعي . وهشام الدستوائي . وشيبان بن فروخ وليس هشام والأوزاعي دون معمر ان لم يكن هشام أحفظ منه . فروياه من طريق مسلم حديثي اسحق بن منصور نا عبيد الله (١) بن موسى عن شيان . ومن طريق أحد بن شبيب نا هشام ابن أبي عمار عن يحيى بن حمزة نا الأوزاعي . وحدنا هشام نا عباس بن أصبغ نا محمد ابن عبد الملك بن أيمن نا بكر بن حاد نا مسدد نا بشر بن المفضل نا هشام - هو الدستوائي - كلهم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلفة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري : «أن رسول الله ﷺ قال : لا صاع تمر بصاع . ولا صاع حنطة بصاع . ولا درهمين بدرهم (٢)» قال الأوزاعي في روايته عن يحيى بن أبي كثير : حديثي أبو سلفة بن عبد الرحمن حديثي أبو سعيد الخدري وهذا هو خبر محمد بن عمرو نفسه .

قال أبو محمد : فأسقط معمر ذكر التمر . والحنطة ، ومن البيان الواضح على خطأ معمر الذي لا شك فيه إرادته اللحن عن رسول الله ﷺ في هذا الخبر بقوله : لا يصلح صاعين بصاع ووالله ما قاله رسول الله ﷺ إلا أن يشير إلى شيء فيكون ضميره في لا يصلح لاسيما والأوزاعي يذكر سمع يحيى بن أبي كثير من أبي سلفة . وسمع أبي سلفة

(١) في نسخة ١٦ مبدلة وموغلط (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٨ ولا درهمين

من أنى سعيد لم يذكر ذلك معمر وهذا لا يكدح عندنا شيئا إلا إذا كان خبرا واحدا
اختلف فيه الرواة فان رواه بالذى ذكر السماع أولى لاسيما من ذكر بتدليس ثم لو صح لم
لفظ ابن أبي زائدة . ومعمر بلا زيادة من غيرهما ولا يان من سواهما لما كان لهم فيه حجة
لوجهين ، أحدهما أنه ليس فيه ذكر جنس واحد ولا جنسين أصلا وهم يجوزون صاعى
حطلة بصاع تمر وبكل مائسا من جنس واحد ، وهذا خلاف عموم الخبر . فان قالوا :
فر هذا أخبار آخر قلنا : وكذلك نسرت أخبار آخر ما أجله معمر ، والوجه الثانى
أن يقول : هذا فى القرض لا فى البيع نعم لا يجوز فى القرض صاعان بصاع فى شيء من الأشياء
كلها وأما البيع فلا لأن الله تعالى يقول : (وأحل الله البيع) فان ادعوا إجماعا كذبوا
لأنهم يجوزون صاعى شمر بصاع بر والناس لا يجوزونه كلهم بل يختلفون فى إجازته ،
وصاعى حمص بصاع ليا . ولا إجماع هنا فالك لا يجزئه . فان قالوا : قد قال رسول الله
ﷺ : « فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم » قلنا : صح أنه عليه السلام قال :
« فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد » فانما قال رسول الله
ﷺ فى الأصناف التى سمي فى الحديث الذى ذكر هذا اللفظ فى آخره ولا يحل أن ينسب
إليه عليه السلام قول بطل كاذب يؤكف من هذا أنهم يجمعون معن على أن لفظة لأصناف
بصاع ليست على عمومها قالوا : فى كل مكيل من جنس واحد وقلنا نحن : هو فى
الأصناف المنصوص عليها فدعوى كدعوى يورها نحن حجة النص على قولنا بطل قولهم
بلا برهان (١) فبطل تلقهم بهذا الخبر والله تعالى الحمد . وأما حديث ابن عمر فباطل
لأنه عن أبي جناب . وهو يحيى بن أبي حية الكلبي - ترك الرواية عنه يحيى القطان .
وعبد الرحمن بن ممدى وضعفوا ذكر بتدليس ، ثم هو عن أبيه وهو مجهول جملة فبطل
العلق به ، ثم لو صح لكان القول فيه كالتقول فى غيره مما ذكرنا آتائنا ما خالفوه عمومهم .
وأما حديث أبي سعيد الخدري الذى أوردهنا من طريق حيان بن عبيد الله عن أبي جابر
فلا حجة فيه لأنه منقطع كما أوردهنا لم يسمعه لامن أنى سعيد . ولامن ابن عباس وذكر
فيه أن ابن عباس تاب ورجع عن القول بذلك وهذا الباطل (٢) وقول من بلغه خبر لم
ينده (٣) ولا أخذه عن ثقة ، وقد روى رجوع ابن عباس أبو الجوزاء رواه عنه سليمان
ابن على الرضى وهو مجهول لا يدري من هو ، وروى عنه أبو الصهباء أنه كرهه ، وروى
عنه طائوس ما يدل على التوقف ، وروى الثقة المختص به خلاف هذا كاحد ثامم بن عباس
ابن أصبغ تامر بن عبد الملك بن أيمن ناعدا بن أحمد بن حنبل نا أنى ناهشم أنا أبو بشر -

(١) فى النسخة : ١ بلا دليل (٢) فى النسخة ١٦ وهذا قول بالباطل (٣) فى النسخة ١٦ لم يستند

هو جعفر بن أبي وحشية - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال : ما كان الرباط في ما موهات ، وحلف سعيد بن جبير بالله ما رجع عنه حتى مات ، ثم هو أيضا من رواية حيان بن عبيد الله وهو مجهول ثم لو انسند حديث أبي مجلز المذكور لما كانت لهم فيه حجة لأن اللفظ الذي تعلقوا به من « وكذلك ما يكال ويوزن » ليس من كلام رسول الله ﷺ وإنما هو من كلام أبي سعيد لو صح ، وهو أيضا متقطع لأن هذا خبر رواه نافع . وأبو صالح السمان . وأبو المتوكل الناجي . وسعيد بن المسيب . وعقبة بن عبد الغافر . وأبو نضرة . وأبو سلة بن عبد الرحمن . وسعيد الجريري . وعطاء بن أبي ديارح كلهم عن أبي سعيد الخدري ، وكلهم ذكروا أنهم سمعوه منه ، وكلهم متصل الأسانيد بالثقات المعروفين إليهم ليس منهم أحد ذكر هذا اللفظ (١) فهو هوين في الحديث المذكور نفسه لأنه لا تتم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو مجلز : ثم قال فابتدأ الكلام المذكور من ذكر : « وكذلك كل ما يكال ويوزن » مفصلا عن كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وما بعد أن يكون من كلام أبي مجلز وهو الأظهر فبطل من كل جهة ، ولا يحل أن ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كلام بالظن الكاذب .

قال أبو محمد : ثم العجب كله من احتجاجهم فيما ليس فيه نص ولا دليل ولا أثر ، وخلقهم ليقين ما فيه منسوبا مينا أنه قول رسول الله ﷺ ، وقد صح من غير هذا الخبر أنه من كلام رسول الله ﷺ « التمر بالتمر والخنطة بالخنطة . والشعير بالشعير . والنهب بالذهب . والفضة بالفضة يدايد عينا بعين » قالوا هم جهارا : نعم ويجوز غير عين بغير عين ويجوز عين بغير عين ، نعم يجوز تمر بتمرين وبأكثر فهل بعد هذه الفضائح فضائح ؟ أو يبقى مع هذا دين أوحيا من عار أو خوف نار فعوذ بالله من الضلال والدمار •

قال أبو محمد : وما بين غاية البيان أن هذا اللفظ نفى وكذلك ما يكال ويوزن - ليس من كلام النبي ﷺ قطعا بغيره مان واضح وهو أيضا مبطل لعلهم بالوزن . والكيل من طريق ضرورة الحس وبديهة العقل وصادق النظر فإن من الباطل البحث أن يكون عليه السلام يجعل علة الحرام في الربا الوزن . والكيل . والتفاضل فيه وباعثه عز وجل يعلم وهو عليه السلام يدري وكل ذي عقل يعرف أن حكم الميعات يختلف في البلاد أشد اختلاف فأي وزن في بلدة يكال في أخرى كالعسل . والزيت . والحقيق . والسمن . يباع الزيت والعسل يقدادوا الكوفة وزنا ولا يباع شيء منها بالاندلس إلا كيلا ، ويباع السمن

والحق في بعض البلاد كيلا ولا يعان عندنا إلا الوزن والتين يباع برة كيلا ولا يباع
 باشيلة وقرطة الاوزن وكذلك سائر الأشياء ، ولا سبيل إلى أن يعرف كيف كان يباع
 ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلاً ، فحصل الربا لا يدري ما هو حتى يحتجب
 ولا ما ليس هو فيتمتع (١) ، وصار الحرام والحلال في دين الله تعالى أمشاجاً مختلطين
 لا يعرف هذا من هذا أبداً ، وحصلت الأنواع الميعة كلها التي يدخلون فيها الربا لا يدرون
 كيف يدخل الربا فيها ؟ ولا كيف يعلم منه ؟ نرى إلى الله تعالى من دين هذه صفته هيئات
 أين هذا القول الكاذب ؟ من قول الله تعالى الصادق : (اليوم أكلت لكم دينكم) ومن قول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اللهم هل بلغت ؟ قالوا : اللهم نعم قال : اللهم اشهد » ه
 فان رجسوا إلى أن يجسوا لاهل كل بلد عاداته حصل الدين لئلا إذا شاء أهل بلد أن
 يستحلوا الحرام ردوا كل ما كانوا يبيعونه بكل إلى الوزن وما كانوا يبيعونه بوزن
 إلى كيل (٢) غل لهم باختيارهم ما كان حراماً أمس من التفاضل بين الكيلين أو بين
 الوزنين ماشد الله كل هذا بعينه أيضاً يدخل على المالكين . والثافعين لانهم اذا
 أدخلوا الربا في الماء كقول كذا أو في المدخر المقتات سألناهم عن الاصناف الميعة من ذلك
 وليس حشفاً . ولا صفين بل هي عشرات كثيرة بأى شيء يوجبون فيها التماثل أو بالكيل
 أم بالوزن ؟ قايما قالوا صاروا متحكين بالباطل ولم يكونوا أولى من آخر يقول
 بالوزن فيما قالوا هم فيه بالكيل فيما قالوا هم فيه بالوزن فأين المختص ؟ أم كيف
 يبيع الناس ما أحل لهم من البيع ؟ أم كيف يحتجبون ما حرم عليهم من الربا ؟ وهذا من
 الخطأ الذي لا يحيل على من يسهره الله تعالى لتبصحه نفسه . وذكر وافي ذلك عن تقدم
 مارون بن ماري عن طريق ابن وهب عن عزمة بن بكير عن أبيه سمعت عمرو بن شعيب قال : كتب
 عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري أن لا يباع الصاع بالصاعين اذا كان مثله وان
 كان يدا يدفن اختلف فلا بأس واذا اختلف في الدين فلا يصلح . وكل شيء يوزن
 مثل ذلك كوتة المكيال . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا صدقة بن المثني نا
 جدى - هورباح بن الحرث - أن عمار بن ياسر قال في المسجد الأكبر : العبد خير من
 المبددين والأمة خير من الأتئين . والبكير خير من البعيرين . والثوب خير من الثوبين
 فما كان يدايد فلا بأس بماذا الربا في النساء (٣) الا ما كيل أو وزن ه

قال أبو محمد : وزاد بعضهم في هذا الخبر فلا يباع صنف منه بالصنف الآخر الا
 متلا بثل . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سالم بن ابن

(١) في نسخة رقم ١٦ حتى يسئل (٢) في نسخة ١٦ كيل إلى وزن (٣) في نسخة ١٦ النسيئة

عمر كان لا يرى بأساً فيما يكال يدا يميناً واحداً باثنين إذا اختلفت ألوانه ومن طريق
عبد الرزاق عن معمر بن حماد بن أبي سليمان (١) عن النخعي . وعن رجل عن الحسن قال
جيماً : سلف ما يكال فيما يوزن ولا يكال . وسلف ما يوزن ولا يكال فيما يكال ولا يوزن .
ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن موسى بن أبي عائشة عن إبراهيم النخعي
قال : ما كان من بيع واحد يكال مثلاً بمثل فاذا اختلف فزد وازدد يداً يد ، وإن كان
شيئاً واحداً يوزن فمثلاً بمثل فاذا اختلف فزد وازدد يداً يد . ومن طريق عبد الرزاق
عن معمر بن الزهري قال : كل شيء يوزن فهو يجري مجرى الذهب والفضة كل شيء
يكال فهو يجري مجرى البر . والشعير . فأما الرواية (٢) عن عمر بن قيس . وعن الحسن
كذلك ، وأما قول عمار فغير موافق لقولهم لكنهم موهوا به لانه (٣) لا يخلو قوله :
الاما كيل أو وزن من أن يكون استثناء من النساء الذي هو بأو يكون استثناء عما قال :
انه لا بأس به ما كان يداً يد ولا سيل إلى وجه ثالث ، فان كان استثناء من النساء الذي
هو ربا فهو ضد مذهبهم عينا وموجب أنه لا ربا الا فيما يكال أو يوزن في النسبة ، فان
كان استثناء عما لا بأس به يداً يد فهو أيضاً ضد مذهبهم وموجب أنه لا يجوز ما كيل بما
وزن يداً يد ، وأما الزيادة التي زادوها فلا يباع صنف منه بالصنف الآخر الا مثلاً بمثل
فهو ضد مذهبهم عينا بكل حال ، وأما قول ابن عمر فصحيح عنه وقد صرح عنه خلافه كما
ذكرنا في ذكرنا قول الشافعي فليس أحد قوله بأولى من الآخر مع أنه ليس فيه كراهية
التفاضل فيما يكال ولا يواضع سائر أقوالهم وما وجدنا قولهم يصح عن أحد قبلهم الا
عن النخعي . والزهري فقط فبطل كل ما موهوا به من الآثار ، فان قالوا : لم ينص عليه
السلام الاعلى مكيل . وموزون قلنا : ما الفرق بين هذا وبين من قال : لم ينص عليه
السلام الاعلى ما كؤل أو وزن ، أو من قال : لم ينص عليه السلام الاعلى مقتات مدخر
ومعدني وما يصلح به الطعام ، أو من قال : لم ينص عليه السلام الاعلى ما يركى وعلى ما لم يح
الطعم فقط ، أو من قال : لم ينص عليه السلام الاعلى نبات . ومعدني . وجامد ؟ فأدخل
الرباني كل ما ينبت كالصبر وغير ذلك وأسقطه عن اللبن وما يتصرف منه وعن الصل .
والحجم . والسلمك فليس بعض هذه الدعاوى أولى من بعض ، وكل هذا اذا تعدى به
ما ورد فيه النص فهو تعد لحجود الله تعالى ، وما عجز رسول الله ﷺ قط عن أن يبين
لنا مراده وحاش له أن أن يكلفنا في أصعب الاشياء من الربا المتوعد فيه بنار جهنم في
الآخرة والحرب به في الدنيا الى هذه الكهانات الكاذبة . والظنون الآفكة غلبات بعضها

فوق بعض مومحمد الله على السلامة *

وعهدنا بهم يقولون : نحن على يقين من وجوب قطع اليد في عشرة دراهم وغير موقنين بوجوب قطعها في أقل ، ونحن موقنون بتحريم عصير العنب اذا أسكر ولم نوقن بتحريم ما عداه ، ونحن موقنون بالقصر في ثلاث ولا نوقن به في أقل فلا نقول بشيء من ذلك حيث لا نوقه ، فلا قالوا هنا : نحن موقنون بالربا في الاصناف المنصوص عليها ولنا على يقين منه في غيرها فلا نقول به حيث لا يقين معنا فيه ؟ ولو فعلوا هذا هنا وتركوها لما كان ذلك لو هو الأهم كانوا يتبعون السنن بآله تعالى التوفيق ، ثم لم يلبثوا ان قضوا عليهم أقبح قطع فأجازوا تسليف الذهب . والفضة فيما يكال . وما يوزن ، وأجازوا بيع آنية نحاس بآنية نحاس أو وزن منها ولم يجزوا ذلك في آنية الذهب . والفضة وكل ذلك سواء عديم في دخول الربا فيه ، ثم أجازوا بيع قمح بقمح بغير عنه . أو تمر بتمر بغير عنه . أو شعير بتمر بغير عنه في قبض الذي بغير عنه ثم يفرقان قبل قبض الذي بتمر بغير عنه بغيره بذهب بغير عنه وفي فضة بغيره بغير عنه . ولا فرق بين شيء من ذلك لافي نص . ولا في معقول ، فأباحوا الربا جازوا ونموذبا عنه من الخذلان ، فبطلت علة هؤلاء . وبطل قولهم يقينا *

١٤٨٠ **مسألة** قال أبو محمد : وهما أشياء ذكرها القائلون بتعليل حديث الربا كلهم وهي أنهم ذكروا ما روينا من طريق كعب بن الأشعث عن أبي خالد عن حكيم بن جابر عن عباد بن الصامت سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الذهب بالذهب . والفضة بالفضة . الكفة بالكفة حتى تخلص إلى الملح » قالوا : فهذا يدل على أنه عليه السلام ذكر غير ذلك *

قال أبو محمد : وهذا باطل لوجه . أولها أن هذا اللفظ لم يروه إلا حكيم بن جابر وهو مجعول . والثاني أنه قد أسقط من هذا الخبر ذكر البر . والتمر . والشعير فبطل تقديرهم أنه ذكر أصناف لم يذكرها غيره من الرواة . والثالث أن هذا الخبر روينا من طريق بكر بن حماد عن مسدد عن يحيى بن سعيد القطان عن اسماعيل بن أبي خالد عن حكيم بن جابر عن عباد بن الصامت عن النبي ﷺ قال فيه : « حتى خص الملح » فلاح أنه لم يذكر غير تلك الأصناف . والرابع أن من الباطل المتيقن أن يذكر عليه السلام شرائع مفترضة فيسقط ذكرها عن جميع الناس أولهم عن آخرهم من غير نسخ هذا خلاف قول الله تعالى : (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى) ، وقوله تعالى : (أنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) ولوجاز هذا لكان الدين لم يكمل والشرعة

فاسدة قد ضاعت منها عتاشيا. ولكننا مكلفين ما لا تقدر عليه وما مورين بما لا نعبر به أبداً، وهذه ضلالات ناهيك بها باطل لا خفاء به. وذكروا ما روينا من طريق ابن وهب عن يزيد بن عياض عن اسحاق بن عبدالله عن جبير عن مالك بن أوس بن الحداد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «التمر بالتمر. والزبيب بالزبيب. والبر بالبر. والسمن بالسمن. والزيت بالزيت. والدينار بالدينار. والدرهم بالدرهم لأفضل بينهم». و

قال أبو محمد: وهذا حديث موضوع مكذوب لا تحل روايته إلا على بيان فضيحه لأن مالك بن أوس لا يعرف له سماع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وجبير ابن أبي صالح مجهول لا يدري من هو، واسحاق بن عبدالله - هو القروي - متروك، ويزيد بن عياض - هو ابن جعدة - مذکور بالكذب ووضع الأحاديث، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة في إيجاب علة أصلاً وإنما كان يكون فيه زيادة ذكر الزيت والسمن. والزبيب فقط، وأيضاً فلو صح لكان المالكيون مخالفتين له لأنهم يميزون الدرهم بأوزن منه على سبيل المعروف ولكن الخنفيون مخالفين له لأنهم يميزون ثلاث تمرات بست تمرات. وعشر حبات بر بثلاثين حبة بر، وكذلك في الشعير. والملح والزبيب. والملح، ولا يحل تحريم حلال خوف الوقوع في الحرام فيستجمل من فعل ذلك المعصية والوقوع في الباطل خوف أن يقع فيه غيره. ومن طريق وكيع نا إبراهيم ابن يزيد عن أبي الزبير عن جابر أنه كره مدى ذرة بعد حنطة نسيئة، إبراهيم متروك منهم وهذا كراهية (١) لا تحريم، ولا يدري هل كره الكيل أو الطعام؟ وقد ذكرنا كل قول روى في هذا الباب عن المتقدمين وبيننا خلافتهم لما وأنهم قالوا في ذلك بأقوال لا تحفظ عن أحد قبلهم، وأعجب شيء مجاهرة من لادين له بدعوى الإجماع على وقوع الرأيا فيما عدا الاصناف المنصوص عليها، وهذا كذب مفضوح من قريب، والله ماصح الإجماع في الاصناف المنصوص عليها فكيف في غيرها، أوليس ابن مسعود وابن عباس يقولان: لا رأيا فيها (٢) كان يدايد؟ وعليه كان عطاء. وأصحاب ابن عباس. وقهاه أهل مكة. وقد روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا الأعشى عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبدالله بن مسعود قال: لا رأيا فيما كان يدايد والماء من الماء. ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان - هو الثوري - عن ابن جريج عن عطاء قال: لا بأس بأن يسلم ما يكال فيما يكال وما يوزن فيما يوزن إنما هو طعام بطعام، وهذا قص قولنا ومخالف لجميع قول هؤلاء، وقد صرح عن طلحة بن

عبد الله ابا حنيفة ذهب بفضة يقبض أحدهما وتأخر قبض الآخر الى أجل غير مسمى ولا يقدر أن يساعد الاستلاصاف في الرباعي كلمة الا عن سبعة من الصحابة رضي الله عنهم مختلفين كلهم مخالف لا قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي ، ليس عن أحد منهم رواية توافق أقوال هؤلاء صحيحة ولا سقيمة ، وعن نحو اثني عشر من التابعين مختلفين أيضا كذلك مخالفين لا قولهم الا ابراهيم وحده فانه وافق قوله أصل أبي حنيفة ، وأيضا فأكثر الروايات التي ذكرنا عن الصحابة والتابعين فواهي لا تصح ، فمن يجعل مثل هذا إجماعا لإلزام لا دين له ولا عقل وبالله تعالى التوفيق . ووجدنا لبشر بن غياث المريسي قولاً غريباً وهو أن تسليم كل جنس في غير جنسه جائز كالذهب في الفضة . والفضة في الذهب . والتمصق في الشعر . والتمر في الملح . وكل صنف منها في غيره وأن الربا لا يقع إلا فيما يبيع بجنسه فقط ، ثم لا ندري أعم كل جنس في العالم قياساً على المنصوصات وهو الأظهر من قوله ؟ وأخص المنصوصات فقط ، وهذا قول مخالف لما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا وجه للاشتغال به .

١٤٨١ مسألة (١) قال علي : فأذ قد بطلت هذه الأقوال كلها فالواجب أن تذكر البرهان على صحة قولنا بعون الله تعالى . وروينا من طريق مسلم ناقلية بن سعيد قال : قال مالك - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن مالك بن أنس بن الحذان أنه قال : أقبلت أقول : من يصطرف الدرهم ؟ فقال طلحة بن عبيد الله هو عند عمر بن الخطاب : أرنا ذهبك ثم جئنا (٢) إذا جاء خادمنا فطعك ورقك فقال عمر بن الخطاب : كلا والله لمعطيه ورقة أو لتردن اليه ذهبه فان رسول الله ﷺ قال : الورق بالذهب ربا إلا هاه وهاء (٣) والبر بالبر ربا إلا هاه وهاء والشعير بالشعير ربا إلا هاه وهاء والتمر بالتمر ربا إلا هاه وهاء . ومن طريق مسلم ناقلية بن عمر القواريري ناخدا بن زيد عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة نا أبو الأشعث عن عباد بن الصامت قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يبيع بالذهب بالذهب . والفضة بالفضة . والبر بالبر . والشعير بالشعير . والتمر بالتمر . والملاح بالملاح إلا سواء بسواء عينا بيمين فنزاد أوزاداً قد أدري ، (٤) ومن طريق مسلم نا سحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب السخيتاني بنحوه . ومن طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن المنذر نا عمرو ابن عاصم نا همام - هو ابن يحيى - نا قاتدة عن أبي الخليل عن مسلم المكي عن أبي الأشعث

(١) سقط لفظ مسألة من النسخة ١٤٨١ (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٦٥ (٣) ثم أتت (٤) لفظ كجاء أي هاه وأهل الحديث يقولون بالقصر وقال الخطابي : الموالي بالمد ، وقال غيره : والجواب نا أن الموالي بالمد هو حلال لا الأقول منهم ما من المتأخرين فيه غلو غداً ينادي (٤) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٦٥ مطولاً

الصنعاني عن عباد بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : « النعب بالنعب تبره وعينه وزنا بوزن . والفضة بالفضة تبره وعينه وزنا بوزن . والمالح بالمالح . والتمر بالتمر . والبر بالبر . والشعير بالشعير كيلا بكيل فن زاد (١) أواز داد قد أربي ، ولا بأس ببيع الشعير بالبر والشعير أكثرهما يدايد » .

قال أبو محمد : عمرو بن عاصم أنصاري ثقة معروف ، وأبو الخليل هو صالح بن أبي مريم ثقة ، ومسلم المكي هو مسلم بن يسار الخياط مولى عثمان رضى الله عنه ثقة ، وقد روينا هذا أيضا من طرق صحاح فلا ربا إلا فيما نص عليه رسول الله ﷺ المأمور بالبيان وما عدا ذلك خلال وما كان برك نسيا والله تعالى التوفيق .

١٤٨٣ مسألة ولا يجل أن يباع قمح بقمح إلا مثلا بمثل كيلا بكيل يدايد عينا بعين ، ولا يجل أن يباع شعير بشعير إلا كذلك ، ولا يجل أن يباع تمر بتمر إلا كذلك ، ولا يجل أن يباع ملح بملح إلا كذلك ، وسواء معدنيه أو ما يعتقد منمن الماء كل ذلك لا يباع بعضه ببعض إلا كما ذكرنا ، وكذلك أصناف القمح فهي كلها قمح الأعلى . والأدنى . والوسط سواء فيها قلنا ، وكذلك أصناف الشعير . وكذلك أصناف التمر فان تأخر قبض أحد العيين فهو بإحرام مفسوخ أبدا بحكم فيه بحكم النصب سواء تأخر طرقة عين أو أكثر ، والكثير والقليل من كل ما ذكرنا سواء فيما وصفنا ، ولا يجل شيء مما ذكرنا من نوعه وزنا بوزن ولا وزنا بكيل ولا جزافا بجزاف . ولا جزافا بكيل . ولا جزافا بوزن لأن كل هذا مقتضى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ذكرنا ، ومفهومه وموضوعه في اللغة التي بها خاطبنا والله تعالى التوفيق .

وقال أبو حنيفة . والشافعي : جاز أن يباع منها شيء بشيء غيره بعينه وبغيره معين وجزا أن يتأخر التقاض عن وقت العقد ما لم يفترا قايديهما وإن طال ذلك ، وهذا خلاف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروينا من طريق الحجاج بن المنهال نازيد ابن ابراهيم نا محمد بن سيرين قال : ثبت أن عمر بن الخطاب قام بخطب قال : يا أيها الناس ألا ان الدرهم بالدرهم والدينار بالدينار عين بعين سواء مثلا بمثل ، فهذا عمر بحضرة الصحابة لا يجيز في الدرهم والدينار إلا عينا بعين ويرى أنها تمعين ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة مخالفوه .

١٤٨٤ مسألة وجزا بيع كل صنف مما ذكرنا بالأصناف الأخر منها متاخلا ومتائلا وجزافا وزناو كيلا كيف ما شئت اذا كان يدايد ، ولا يجوز في ذلك التأخير

(١) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٧٧ والشعير بالشعير سواء مثلا بمثل فن زاد ، الخ

طريقة عين فأكثر لافي بيع ولا في سلم ، وهذا مقتضى قول رسول الله ﷺ الذي ذكرنا وهو متفق عليه إلا ما لكأنا لم يجر بيع الشعير بالقمح إلا متائلا كيلا بكيل ، وأجازه أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان كما قلنا . برهان صحيح قولنا ما روينا من طريق مسلم نا أبو كرب نا ابن فضال - هو محمد - عن أبيه عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : والتمر بالتمر . والخطة بالخطة . والشعير بالشعير . والملح بالملح مثلا بمثل يدا يدفن زاد واستزاد فقد أدركي إلا ما اختلفت ألوانه .

ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع نا سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن عباد بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : الذهب بالذهب . والفضة بالفضة . والبر بالبر . والشعير بالشعير . والتمر بالتمر . والملح بالملح مثلا بمثل يدا يد سواء بسواء (١) فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا يدا ، وقد ذكرنا قبل هذه بمسألة نصه عليه السلام على جواز بيع الشعير بالبر متفاضلا ولا حقة في قول أحد دون رسول (٢) الله ﷺ . ومن طريق أحمد ابن شعيب نا محمد بن عبد الله بن بزيع (٣) نا يزيد نا سلة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار . وعبد الله بن عبيد (٤) - هو ابن هرمز - قالا جميعا : إن عباد بن الصامت حدثهم قال : سمى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالذهب . والورق بالورق . والبر بالبر . والشعير بالشعير . والتمر بالتمر إلا مثلا بمثل يدا يد ، وأمرنا أن نبيع الذهب بالورق والورق بالذهب . والبر بالشعير . والشعير بالبر يدا يد كيف شئنا ، زاد أحدهما في حديثه الملح بالملح ولم يقله الآخر (٥) ، فهذا أثر متواتر رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو هريرة . وعباد بن الصامت ، ورواه عن أبي هريرة أبو زرعة بن عمرو ابن جرير . وأبو حازم ، ورواه عن عباد بن الصامت أبو الأشعث الصنعاني . وعبد الله ابن عبيد ، ورواه عن أبي الأشعث أبو قلابة . ومسلم بن يسار ، ورواه عن مسلم بن يسار أبو الخليل . وابن سيرين ، ورواه عن هؤلاء الناس واحتج المالكيون بما روينا من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن أبا النضر حدثه أن يسر بن سعيد حدثه عن معمر بن عبد الله أنه أرسل غلامه بصاع قمح وقال : بهتم اشتر به شعيرا فذهب الغلام فأخذ صاعا وزيادة بعض صاع فلما جاء قال له معمر : لم فعلت ذلك ؟ أنطلق فردده ولا

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٦ تقدم وتأخير (٢) في النسخة ١٤ أحدهم عليه السلام (٣) في النسخة ١٤ (بزيع) بالنون المعجمة وهو تمحيض (٤) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٧٤ عبد الله بن عبيد وهو صحيح أيضا لانه يقال : ابن عبيد . وابن عتيق أيضا انظر تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٢١٢ (٥) سقط بعض ألفاظ من الحديث من رواية المستنقذ

تأخذن إلا مثلا بمثل فأنى كنت أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : الطعام بالطعام مثلا بمثل قيل : فانه ليس مثله قال : انى أعاف أن يضارع . وعمار وبناه من طريق مالك عن نافع عن سليمان بن يسار قال : قال عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث ثقلنا له خذ من حطة أهلك [طعاما] (١) فاتبعها شعيرا ولا تأخذ إلا مثله . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو داود الطيالسي عن هشام المستوائي عن يحيى بن أبي كثير قال : أرسل عمر ابن الخطاب غلاما له بصاع من بريشترى له به صاعا من شعير وجره أن زادوه أن يرداه ومن طريق ابن أبي شيبة ناشباة عن ليث عن نافع عن سليمان بن يسار عن سعد ابن أبي وقاص مثل هذا . ومن طريق مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد عن معيقب مثل هذا أيضا ، وهو قول أبي عبد الرحمن السلي صح عنه ذلك يوروى ولم يصح عن القاسم . وسالم . وسعيد بن المسيب ، وصح عن ربيعة وأبي الزناد . والحكم بن عتيبة . وحماد ابن أبي سليمان . والليث بن سعد قالوا : فهو لا عمر . وسعد . ومعيقب . وعبد الرحمن ابن الأسود . ومعمربن عبد الله خمسة من الصحابة رضى الله عنهم . قال علي : وجسر بعضهم فقال : لا يعرف لهم مخالف من الصحابة ، وجسر آخر منهم قاعدى إجماع السلف في ذلك .

قال علي : ما لهم حجة غير هذا أصلا ، فاما حديث معمربفوه حجة عليهم لانهم يسمون التمر طعاما وييجون فيه التفاضل بالرر قد خالفوا الحديث على تأويلهم باقارم ولا حجة لهم أصلا فيه لانه ليس فيه الا الطعام بالطعام مثلا بمثل وهذا مما لا يخالفهم فيه وفي جوازه وليس فيه أن الطعام لا يجوز بالطعام الا مثلا بمثل بل هذا مسكوت عنه جملة في خبر معمرب . ومنصوص على جوازه في خبر أبي هريرة . وعادة عن رسول الله ﷺ فبطل تعلقهم به جملة وعادة حجة عليهم ، وأما قول معمربن رأيت ملائكة لهم فيه لانه قد صرح بان الشعير ليس مثل القمح لكن تخوف أن يضارعه فقر كما احتياطا لا انجبا ، وأما عن عمر فمقطع ، وكذلك عن معيقب ، وكيفية خالفوا فيها عمر . وسعدا . وأكثر من هذا العدد من الصحابة كالسج على العمامة . وعلى الجورين . والقود من الضربة . واللطمة ، وغير ذلك في كثير لا يعرف لهم فيه مخالف من الصحابة رضى الله عنهم نعم ومعهم السنن الثابتة قد خالف من ذكرنا طائفة من الصحابة رضى الله عنهم كإرونا من طريق ابن أبي شيبة نا يزيد بن هرون عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مسلم بن يسار عن أبي الأشعث الصنعاني أن عبادة بن الصامت قال : لا بأس ببيع الحنطة بالشعير والشعير بالشعير

أكثر منه يدايد ولا يصلح نسبة، فهذا عادة أسنده وأقبح به • ومن طريق ابن أبي شيبة
نا عبد الأعلى عن عمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر كان لا يرى بأساً فيما يكال واحداً
بأثنين يدايداً إذا اختلف ألوانه • ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن فضال عن أشعث عن
أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : إذا اختلف النوعان فلا بأس بالفضل يدايد •

فهذه أسانيد أصح من أسانيدهم بخلاف قولهم وهو قول ابن مسعود . وابن عباس
بلا شك أنه صح عنهما أنه لا ربا في التفاضل أصلاً وإنما الربا في النسبة • ومن طريق عبد
الرزاق عن سفیان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي أنه لم ير بأساً بجهريين
من شعير بجهريين من بر • ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي
قال المغيرة : سألتوا إبراهيم عن أربعة أجربة من شعير بجهريين من حنطة فقال جميعاً :
لا بأس به • ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري أنه كان لا يرى بأساً
بيبع البر بالشعير يدايداً أحدهما أكثر من الآخر • ومن طريق ابن أبي شيبة نا الفضل بن دكين
عن أنيس (١) بن خالد القيمي (٢) قال : سألت عطاء عن الشعير بالحطنة اثنين بو احد
يدايد فقال : لا بأس به ، فبؤلاء خمسة من الصحابة رضى الله عنهم صح عنهم جواز
التفاضل في البر بالشعير ، وطائفة من التابعين وهو قول سفیان . وأبي حنيفة .
والشافعي ، وأبي ثور . وأحمد بن حنبل . وإسحاق . وأبي سليمان ، وإذا اختلف
الناس فالمردود اليه هو القرآن . والسنة . وقد صح عن رسول الله ﷺ جواز
التفاضل في البر . والشعير كما ذكرنا فلا قول لاحد معه ؛ والعجب من مالك اذ يجعل
ههنا وفي الزكاة البر والشعير والسك صنفاً واحداً ثم لا يميز لمن يتقوت البر اخراج
الشعير أو السك في زكاة الفطر ، وقوله : أن يخرج كل أحد بما يأكل وهذا تناقض
فاضح ، وعجب آخر وهو أنه يجمع بين الذهب . والفضة في الزكاة ويرى اخراج
أحدهما عن الآخر في الزكاة المفروضة فيجوز ههنا أن يباع الذهب بالفضة متفاضلين ،
وهذا تناقض لاخفاؤه ، وما علم قط أحد لاني شريعة . ولا لغة . ولا في طبيعة أن الشعير
بر . ولأن البر شعير بل كل ذلك يشهد أنهما صنفان مختلفان كاختلاف الثمر . والزبيب .
والتين ، ولا يحتقون أن من حلف لا يأكل كل برافاً كل شعير أو لا يأكل كل شعيرافاً كل بر
أو أن لا يشتري برافاً لا يشتري شعيراً أو أن لا يشتري شعيراً لا يشتري برافاً لا يحت
فهذه تناقضات فاحشة لا وجه لها أصلاً . لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة .
ولا قياس . وبالله تعالى التوفيق •

(١) في النسبة ١٤ (من أس) وهو غلط (٢) في النسبة ١٦ التيمي وهو غلط صنفاه من لسان الميزان

١٤٨٥ مَسْأَلَةٌ ومما يبيع الذهب بالفضة سواء في ذلك الدنانير بالدرهم أو بالخل أو بالنقار، والدرهم على الذهب وسبائكته، وتبره الخلى من الفضة على الذهب وسبائكته. وسبائك الذهب تبره بنقار الفضة يدايد ولا بد عينا بعين ولا بد متفاضلين ومتماثلين وزنا ووزن وجزافا بجزاف ووزنا بجزاف في كل ذلك لا تخاش شيئا ولا يجوز التأخير في ذلك طرفة عين لا في بيع ولا في سلم وبيع الذهب بالذهب سواء كان دنانير أو حليا أو سبائك. أو تبرا ووزنا ووزن عينا بعين يدايد لا يحل التفاضل في ذلك أصلا ولا التأخير طرفة عين لا يما ولا سلا، وتباع الفضة بالفضة درهم أو حليا أو نقارا ووزنا بوزن عينا بعين يدايد لا يجوز التفاضل في ذلك أصلا ولا التأخير طرفة عين لا يما ولا سلا، ولا يجوز برادة أحدهما بثلثها من نوعها كيلا أصلا لكن بوزن ولا بد، ولا نبال كان أحد الذهبين أجود من الآخر بطبعه أو مثله، وكذلك في الفضة؛ وهذا يجمع عليه الاما ذكرنا عن طلحة بن عبيد الله، والاييم الفضة بالفضة أو الذهب بالذهب فان ابن عباس وابن مسعود ومن وافقهما أجازا وفيهما التفاضل يدايد، والان أبو حنيفة. والثايفي أجازا يبيع كل ذلك بغير عينه أو أجازا تأخير القبض مالم يفرقا بأبدانها وقد ذكرناه عن عمرو قبل هذا بخلاف قولهم، والان مالكا لا يجوز الجزاف في الدنانير ولا في الدرهم بعضها ببعض ويجزئه بالمصوغ من أحدهما بالمصوغ من الآخر، ويجزأ عطلا بدرهم بدرهم أو وزن منه على سبيل المكارمة.

فأما قول مالك هذا. وقول أبي حنيفة. والثايفي فلا حاجة لشيء منها لان القرآن. ولا من سنة. ولا من رواية سقيمة. ولا من قياس. ولا من قول صاحب بل هو خلاف أمر رسول الله ﷺ الذي ذكرنا آخرا من أمره عليه السلام أن يبيع الفضة بالذهب كيف يشاء يدايد. وأما قول ابن عباس فانه احتج بما روينا من طريق أحمد بن شعيب أن أحمد بن منصور عن صفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال: باع شريك لي ورقا بنسبة [لجاني فأخبرني] (١) قلت: هذا لا يصلح قال: قد والله بعته في السوق وما عابه (٢) على أحد فأتيت البراء بن عازب فسأله قال: قدم [علينا] رسول الله ﷺ [المدينة] ونحن نبيع هذا البيع قال: ما كان يدايد فلا بأس به وما كان نسبة فهو ربا [ثم قال لي] أنت زيد بن أرقم [فأتيت زيد بن أرقم فسأله قال] مثل ذلك. ومن طريق أحمد بن شعيب أن أقيية ناسفيان - هو ابن عينة - عن عمرو - هو ابن دينار - عن أبي صالح السمان أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول في حديث: أن ابن عباس قال له أسامة بن زيد:

أخبرني أن رسول الله ﷺ قال : انما الربا في النسبة (١) . ومن طريق سعيد بن منصور حدثني أبو معاوية - هو محمد بن حازم الضرير - عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحرث بن سويد قال : قال عبدالله بن مسعود . لا ربا في يديد الماء من الماء ، وصح عن ابن عمر انما قال بقول ابن عباس ثم رجع عنه . وروينا من طريق حجاج بن المنهال نا جرير بن حازم قال : سألت عطاء بن أبي رباح عن الصرف فقال : يابى ان وجدت مائة درهم بدرهم قد أخذته .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : حديث عبادة . وأبو هريرة . وعمر . وأبي سعيد في أن الأصناف الستة كل صنف منها يصنفه ربان كان في أحدهما زيادة على وزن الآخر هو زائد حكما على حديث أسامة . والبراء . وزيد ، والزيادة لا يحل تركها وبالله تعالى التوفيق .

١٤٨٦ مسألة وجائز بيع القمح والشعير . والتمر . والملح بالذهب أو بالفضة يدايد ونسبة ، وجائز تسليم الذهب أو الفضة بالأصناف التي ذكرنا لأن النص جاء باحة كل ذلك وبالله تعالى التوفيق .

١٤٨٧ مسألة وأما القرض لجائز في الأصناف التي ذكرنا وغيرها وفي كل ما يملك ويحل إخراجها عن الملك ولا يدخل الربا فيه إلا في وجه واحد فقط ، وهو اشتراط أكثر مما أقرض . أو أقل مما أقرض . أو أجد مما أقرض . أو أدنى مما أقرض وهذا يجمع عليه ، وهو في الأصناف الستة منصوص عليه كما أوردنا بأنه ربا وهو فيما عداها شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، ويجوز إلى أجل مسمى ومؤخرا بغير ذكر أجل لكن حال في النعمة متى طلبه صاحبه أخذه ، وقال مالك : لا يأخذه إلا بعد مدة ينفع فيها المشتري بما استقرض ، وهذا خطأ لأنهم يأت به قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا قول أحد نمله قبله ، وأيضا فإنه حقا قد لا ينفع لا يكون الا في ساعة (٢) فافوقها ، وقال الله تعالى : (ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) والقرض أمانة فترض أدائها إلى صاحبها متى طلبها وبالله تعالى التوفيق .

١٤٨٨ مسألة فإن كان مع الذهب شيء غيره أي شيء كان من فضة أو غيرها مزوج به أو مضاف فيه أو مجموع اليه في دنانير أو في غيرها لم يحل بيعه مع ذلك الشيء ولا دونه بذهب أصلا لأكثر من وزنه ولا بأقل ولا بمثله الا حتى يخلص الذهب وحده خالصا ، وكذلك ان كان مع الفضة شيء غيرها كصفر . أو ذهب . أو غيرهما مزوج بها أو ملصق معها أو مجموع إليهما لم يحل بيعها مع ذلك الشيء ولا دونه بفضة أصلا دراهم

(١) الحديث في سنن النسائي اطول من هذا (٢) في النسبة ٤ لأن الانتفاع يكون في ساعة

كانت أو غير دراهم لا بأكثر من وزنها ولا بأقل ولا بمثل ولا حتى تخلف الصفعة وحدها خالصة ، سواء في كل ما ذكرنا السيف المحلى . والمصحف المحلى . والخاتم فيه النقص . والحل في القصر . أو النقص المذهب . أو الدناير فيها خلط صفر أو فضة . أو الدراهم فيها خلط ماء ، ولا ينافي غير ما ذكرنا أصلا وكذلك إن كان في القمص شيء من غيره مخلوط به أو مضاف إليه من دغل أو غيره لم يجرى به بذلك الشيء ولا دونه بجمع صاف أصلا ، وكذلك القول في الشعر فيه شيء غيره أو معه شيء غيره فلا يعمل به بشعر محض وفي التمريكون منه أو فيه شيء غيره أو معه فلا يعمل به بتمريكون ، وكذلك القول في الملح يكون فيه أو معه شيء غيره فلا يعمل به بملح صاف ، وانما هذا كله إذا ظهر أثر الخلط في شيء ما ذكرنا ، وأما ما لم يؤثر ولا ظهر له فيه عين ولا نظر أيضا لحكمة حكم المحض لأن الأسماء إنما هي موضوعة على حسب الصفات التي بها تقتل الحدود .

برهان ذلك أمر النبي ﷺ أن لا يباع الذهب والفضة بشيء من نوعهما إلا بعتابين وزنا بوزن ، وأن لا يباع شيء من الأصناف الأربعة بشيء من نوعه إلا كيلا بكيل عينا بعين ، فإذا كان في أحد الأنواع المذكورة خلط أو شيء مضاف إليه فلا سيل إلى يده بشيء من نوعه عينا بعين ولا كيلا بكيل ولا وزنا بوزن لأنه لا يقدر على ذلك أصلا ، قال من أجاز ذلك : إذا علمنا وزنه أو كيله جاز يده بشيء من نوعه أكثر وزنا أو كيلا منه فيكون مقدار وزنه به أو مقدار كيله كذلك ويكون الفضل بذلك الشيء ، مثال ذلك دينار في حبة فضة فيباع بدينار ذهب صرف فيكون من هذا الدينار الصنف دينار غير حبة بازاء الذهب الذي في ذلك الدينار الذي في حبة فضة فهو يكون ما زاد (١) على ذلك من ذهب هذا الدينار بالحبة الفضة ، وكذلك الدرهم يكون فيه يريه أو ثلثه أو نصفه صفا فيباع بدرهم فضة محضة فيكون ما في هذا الدرهم من الفضة بازاء وزنه من ذلك الدرهم الآخر من الفضة فهو يكون الصفر الذي مع هذه الفضة بازاء ما بقي من ذلك الآخر من الفضة وهكذا في الأربعة الأصناف الباقية .

قَالَ يَوْمِيَّةٌ : قلنا : إن كنتم تخلصتم بهذه التية من الوزن فلم تخلصوا من التمين لأنه لا يعرف أي فضة هذا الدرهم بتم فضة ذلك الآخر ، وقد افترض رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يعمل ذلك إلا بعتابين فكيف وقدرود في هذا نص ؟ كما روينا من طريق مسلم نا أبو الطاهر [أحمد بن عمرو بن سرح] (٢) أنا ابن وهب أخبرني أبو هانئ الخولاني أنه سمع علي بن رباح [الغنوي] يقول : سمعت فضالة بن عبيد يقول :

« أن رسول الله ﷺ وهو بخير بقلادة فيها ذهب وخرز (١) وهي من المنانم تباع
 فامر رسول الله ﷺ بالذهب الذي في القلادة فزعه وحده ثم قال لهم عليه السلام :
 الذهب بالذهب وزنا يوزن » . ومن طريق أبي داود ناهض بن الوليد ناهض بن المبارك
 عن سعيد بن يزيد هو أبو شعاع - عن خالد بن أبي عمران (٢) عن حنث الصنعاني عن
 فضالة بن عبيد الأنصاري قال : « أن رسول الله ﷺ (٣) عام خير بقلادة فيها ذهب
 وخرز ابتاعها رجل بتسعة دنانير فقال رسول الله ﷺ : لا حتى تميز بينه وبينه قال :
 انما أردت الحجارة فقال عليه السلام : لا حتى تميز بينهما فردته حتى ميز بينهما » ، فهذا
 رسول الله ﷺ لم يلفت نيته في أنه انما كان غرضه الخرز ويكون الذهب (٤) تبعا
 ولا راعي كثرة ثمن من قلته ، وأوجب التمييز والموازنة ولا بد ، وفي هذا خلاف نذكر
 منه طرفا ان شاء الله تعالى . روينا من طريق شعبة نا عمار بن أبي حفصة عن المغيرة بن
 حنث سمعت علي بن أبي طالب - وهو مختطب - اذ أتم رجل فقال : يا أمير المؤمنين ان
 بأرضنا قوما يأكلون الربا قال علي : وما ذلك ؟ قال : يبيعون جامات مخلوطة بذهب
 وفضة بورق فكس على رأسه وقال : لا أي لأبأس به . ومن طريق سعيد بن منصور
 نا جرير بن عبد الحميد عن السباك بن موسى عن موسى بن أنس بن مالك عن أبيه أن عمر
 أعطاه آنية خسرانية مجموعة بالذهب فقال عمر : اذهب فبها واشترط رضا فباعها
 من يهودي بضعف وزنها ثم أخبر عمر فقال له عمر : اذهب فاردده للإبرته . ومن
 طريق سعيد بن منصور نا هشيم عن مجالد عن الشعبي أن عبدا لله بن مسعود باع ثيابا ببيت
 المال زيوبا وقسيانا (٥) بدرهم دون وزنها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا شريك
 ابن عبدا لله عن ابراهيم بن مهاجر عن ابراهيم النخعي قال : كان خباب قينا وكان ربما
 اشترى السيف المحلّي بالورق . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد السلام بن حرب عن يزيد
 الدالاني عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال : كنا نبيع السيف المحلّي بالفضة ونشتريه
 ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن اسراييل عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبيرة عن
 ابن عباس قال : لأبأس ببيع السيف المحلّي بالدراهم ، فهو لا عمر . وعلى ، وأنس . وابن
 مسعود . وطارق . وابن عباس . وخباب . والأن عليا . وخبابا . وابن مسعود . وطارقا .
 وابن عباس لم يخصوصا أكثر ما فيها من الفضة ولا أقل ، وعمر راعي وزن الفضة وألنى
 الذهب الا أنه أجاز الصرف بخيار رضا بعد اقتراف المتصافين ، وأنس وحده راعي

(١) في صحيح مسلم « فيها خرز وذهب » (٢) في نسخة ١٦٦ أي عمرو وهو غلط (٣) وسنن أبي داود
 « اتى النبي ﷺ الخ (٤) في نسخة ١ (وكون الذهب) (٥) هو جمع قسي الذي له كسيان ومسي يقال قست
 الدراهم قسا اذا زافت

أكثر من الوزن وأجاز الخيار في الصرف . ومن يهدم رو يتا من طريق أحد بن حبل عن يحيى بن أبي زائدة أخبرني ابن أبي غنية سألت الحكم بن عتيبة أن يهدم وستين درهما بألف درهم وخمسة دنانير ؟ فقال : لا بأس به ألف بألف والفضل بالذنانير . ومن طريق عبد الرزاق ناسم . وسفيان الثوري . وحسن بن عمر قال معمر : عن قتادة عن الحسن البصري ، وقال سفيان : عن المغيرة عن إبراهيم النخعي ، وقال ح : عن عبد الكريم أبي أمية (١) عن الشعبي ثم اتفق الحسن . وإبراهيم (والشعبي قالوا كلهم : لا بأس بالسيف فيه الحلية . والمنطقة . والخاتم إن يتابعه بأكثر مما فيه أو بأقل ونسبة . ومن طريق عبد الرزاق ناهشم عن مغيرة سألت إبراهيم النخعي عن الخاتم أبعه نسيه ؟ قال (٢) : أفيفس ؟ قلت (٣) : نعم فكانه هون فيه . ومن طريق ابن أبي شيبة ناعث بن بطر عن هشام - هو ابن حسان - وسعيد بن أي عروبة قال هشام : عن ابن سيرين قال سعيد : عن قتادة ثم اتفق ابن سيرين . وقاتدة أنه لا بأس بشر السيف المقضض . والخوان المقضض . والقدح بالدرهم . ومن طريق شعبة قال : سألت حماد بن أبي سليمان عن السيف المحلى بإع بالدرهم ؟ قال : لا بأس به ، وروى هذا عن ساجان بن موسى . وسكحول أيضا .

ومن طريق سعيد بن منصور ناهشم اناحصين - هو أبو عبد الرحمن - عن الشعبي أنه كان لا يرى بأساً بالسيف المحلى يشتري قدأ ونسيه ويقول فيه : الحديد . والمخاتل وهو رونا من طريق شعبة أنه سأل الحكم بن عتيبة عن السيف المحلى بإع بالدرهم ؟ قال : إن كانت الدرهم أكثر من الحلية فلا بأس به . وروى ناهشم أيضا عن الحسن . وإبراهيم وهو قول سفيان ، وروى عن إبراهيم قولاً ثالثاً كاروينا من طريق سعيد بن منصور ناهجر عن مغيرة عن إبراهيم في الذهب والقضة يكونان جميعاً قال : لا بإع الأوزن واحصنهما .

قال أبو محمد : كأنه يلحق الواحد وقال الأوزاعي إذا كانت الحلية تبعاً وكان الفضل في النصل جازيماً بنوعه قدأ وتأخيراً ، وقال مالك : إن كانت خضة السيف المحلى بالقضة . أو المصنف كذلك . أو المنطقة كذلك . أو غاتم القضة كذلك وقع في ذلك من قيمته تبع النصل . والنمد . والمخاتل . ومع المصنف . ومع القص ، وكان حل القناس من الذهب أو الفضة وقع القضة أو الذهب في تلك قيمة الجميع مع الحجارة فأقل جازيماً كل ذلك بنوعه أكثر مما فيه ومثلها أقل قدأ ولا يجوز نسبة ، فإن كانت أكثر من الثلث لم يجز أصلاً ، وهذا تافض عظيم لأن التفاضل حرام كالأخيراً ولا فرق فإن منع من أحدهما فليمنع من الآخر وإن أجاز أحدهما لانه تبع فليجز الآخر أيضاً لأنه تبع ، وتجدد ملكك بحب آخر!

(١) في نسخة رقم ١٦ عبد العزيز بن أبي إسحق في نسخة الحلية عبد الكريم بن أبي لمية (٢) في نسخة رقم ١٤ قال (٣) في نسخة رقم ١٤ قلت

وما عطل قط أحد أن وزن عشرة أطلال فضة تكون تلك قيمة ما هي فيه يكون قليلا ووزن درهم فضة يكون نصف قيمة ما هي فيه يكون كثيرا ، وهذا قاسم من القول جدولا لا دليل على صحته لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد قبله تعله . ولا قياس . ولا رأي له وجه ولا احتياط ، وقال أيضا : لا يجوز بيع غير ما ذكرنا يكون فيه فضة أو ذهب بنوع ما فيه منها قل أو أكثر كالسكين المحلاة بالفضة أو الذهب ، والسرّج كذلك ، وكل شيء . كذلك إلا أن يكون ما فيه من الفضة أو الذهب إذا نزع لم يجتمع منه شيء له بال فلا بأس حيث يبيعه بنوع ما فيه من ذلك نقدا أو تأخير وكيف شاء .

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ : شيء له بال كلام لا يحصل ، وحة ذهب أو فضة لها بال عند المساكين نعم وعند التجار وعند أكثر الناس ، ولا يعمل عنده ولا عندنا تأخيرها في الموازنة فيما فيه الربا ، ثم فرقته بين السيف . والمصحف . والخاتم . والمنطقة . وحل النساء في ذلك . وبين السرج . واللباس (١) والممايز . والسكين . وغير ذلك عجب جدا اه فان قالوا : لأن ما ذكرنا قبل مباح اتخاذه قلنا : والدنانير مباح اتخاذها فأجيزوا يبيعها مع غيرها بذهب إذا كانت تلك القيمة فأقل ، وأجاز مالك بدل الدنانير المحضة بالدنانير المنشوشة بالصفير أو الفضة كثر النش أم قل كان الثلث أو أكثر أو أقل مثلا بمثل ، وكذلك أجاز بدل الهرام المنشوشة بالصفير وغيره بالهرام الفضة المحضة مثلا بمثل كان النش الثلث أو أكثر أو أقل ، قال : فان كان ذلك باسم البيع لم يجوز هو يرى في المنشوشة الزكاة إذ تبلغ وزنها بنشها (٢) ما تقي درهم أو بلغ وزن الدنانير عشرين دينارا وإن كانت الفضة أو الذهب فيها أقل من العشر ، وهذا ناقض آخر ولئن كان حكما حكم الصافية في وجوب الزكاة فيها أو كانت ورقا فان بيع بعضها ببعض جائز لأنها شيء واحد وورق ولئن كان ينع بعضها ببعض لا يجوز لأنها ليست شيئا واحدا ولا هي ورق فان الزكاة فيها لا تجب لذلك سواء . ثم افرق بين البذل ، وبين البيع عجب آخر ما سمعناه عن أحد قبله ولا ندرى من أين قاله ؟ ولئن كان للبذل هنا غير حكم البيع ليجوز الدينار بالدنانير على البذل لا على اسم البيع وهذه عجائب (٣) كاتسمع ، وقال أبو حنيفة : كل شيء يحل قبضة أو ذهب فيجزيه بنوع ما فيه من ذلك إذا كان اثنين أو أكثر ما في المبيع من الفضة أو الذهب ولا يجوز بمثل ما فيه من ذلك ولا بأقل ، قالوا بل من قبض ما يبيع الفضة أو للذهب من الثمن قبل الفرق فكان هذا طرعا جدا وعالقا للسنّة كما ذكرنا قبل .

وقال أبو حنيفة في الهرام المنشوشة : إن كان الثلاث هو الصفير وكانت الفضة الثلث

(١) انظر رقم ١٦ الحاشية (٢) انظر رقم ١٦ بينا (٣) انظر رقم ١٦ ورواينا

ولا يقدر على تخليصها لأنه لا يدري ان خلصت أبقى الصفر ام يحترق فلا بأس بيمينها وزن جميعها فضة محضة وبأكثر من وزن جميعها أيضا ولا يجوز يمينها بمثل الفضة التي فيها ولا بأقل منها قال : فان كان نصفها صفر أو نصفها فضة فان كانت الفضة في الغالبه جاز يمينها بوزن جميعها من الفضة المحضة ولا يتابع بأكثر من ذلك من الفضة وإن لم يكن أحدهما غالبا للآخر جاز يمينها حيث يميل وزن جميعها فضة محضة وبأكثر وأقل بعد أن تكون فضة الثمن أكثر من الفضة التي في الدرهم فان لم يدر أي الفضة أكثر التي هي ثمن أم التي في الدرهم ؟ فالبيع قلد ، قال : فان كان ثلثا الدرهم فضة وثلثها صفر الميزان يتابع بالفضة المحضة الا مثلا بمثل لا بأقل ولا بأكثر ، وهذا وسواس لو قالها صفي أول فهمه ليس من فلاحه ولو جب أن يستعمله بقل ونموذ بالله من البلاء وما لهذه الأحكام وجه أصلا لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا رأى سديد . ولا احتياط . ولا سمعت عن أحد قبله ، وحسبنا الله ونعم الوكيل هو العجب أنه مرقأى الثلث منها قليلا ومرة رأى الربع كثيرا فميا ينكشف من بطن الحرة في الصلاة . و مرقأى مقدار الدرهم البغلي كثيرا فميا ينكشف من فخذها أو دبرها و مرقأى النصف قليلا . ومرة رأى مقدار ثلاثة أصابع من جميع الرأس كثيرا ، وهذه تخالط لا تغفل وتحكم في دين الله تعالى بالباطل .

قال أبو محمد : وروى مثل قولنا عن طوائف من السلف كما رويانا من طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن محمد بن عبدالله الشعبي (١) عن أبي قلابة عن أنس قال : انا نا كتاب عمر بن الخطاب ونحن بارض فارس لاتيوا سيوفا فيها حقة فضة بالدرهم . ومن طريق سعيد بن منصور نا مهدي بن ميمون عن محمد بن عبدالله بن أبي يعقوب حدثني يحيى الطويل عن رجل من ممدان قال : سألت علي بن أبي طالب قلت : يا أمير المؤمنين أنه يكسد على الورق فأصرفه بالزيادة والنقصان ؟ قال : ذلك الربا العجلان . ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن مغيرة بن مقسم عن أبيه عن رجل من البسائين قال : قال علي بن أبي طالب : اذا كان لأحدكم درهم لا يتفق فليبع بها ذبا وليبع بالذهب ماشا . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم عن مجاهد عن الشعبي أن عبدالله بن مسعود باع قاية بيت المال زبوقا وقسيان (٢) بدرهم دون وزنها فنها عمر عن ذلك وقال : أوقد عليها حتى يذهب ما فيها من حديد أو نحاس وتخلص ثم بيع الفضة بوزنها . ومن طريق مسلم بن الحجاج حدثني أبو الطاهر نا ابن وهب عن عمرو

(١) هو - بين سميت في أوله مضبوطة ثم بين منه وآخرة نا هشيم - محمد بن عبدالله بن المهاجر لصري وقال الشعبي ولي النسخة رقم ١٦ ، والنسخة المليحة للشعبي وهو صحيح (٢) سبق تفسيره قريبا

ابن الحارث أن عامرين يحيى [المافرى] (١) أخبرهم عن حنن بن عبد الله الصنعاني أنه كان مع فضالة بن عديق غزوة فظارت لى ولا يحبان قلادة فيها ذهب وورق وجوهر فاردت أن اشتريها فسألت (٢) فضالة ابن عبيد ؟ فقال : انزع ذهبا فاجعله في كفة . واجعل ذهبا في كفة ثم لا تأخذن الامثلة بمثل فان رسول الله ﷺ قال : ثم ذكر الحديث • ومن طريق وكيع نا فضيل بن غزوان عن نافع قال : كان ابن عمر لا يبيع سرجا ولا سيفا فيه فضة حتى يزرعه ثم يبعه وزنا بوزن • فهو لا عمر . وعلى . وابن عمر . وفضالة بن عبيد • ومن التابعين كمارو بنا من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن معمر عن الزهري أنه كان يكره أن يشتري السيف المحلى بفضة ويقول : اشتري بالذهب يدايد • ومن طريق ابن أبي شيبة نا اسماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي - عن أيوب السخيتي أن محمد بن سيرين كان يكره شراء السيف المحلى الا بعرض • ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أيونس عن ابن سيرين أنه كان يقول : اذا كانت الخليفة اشتراها بالذهب وان كانت الحلية ذهبا اشتراها بالفضة وان كانت ذهبا وفضة فلا تشتريها بذهب ولا فضة واشتراها بعرض • ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا الثيباني - هو ابو اسحاق - عن الشعبي عن شريح أنه أتى بطوق ذهب فيه جوهر فقال شريح : أزيلوا الذهب من الجوهر فيعوا الذهب يدايد ويعوا الجوهر كيف شئتم • ومن طريق وكيع نا زكريا - هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي قال : سئل شريح عن طوق ذهب فيه فصوص اتباع بدنانير ؟ قال : تنزع الفصوص ثم يباع الذهب بالذهب وزنا بوزن • ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري - وقادة قال قتادة : عن ابن سيرين ثم اتفق ابن سيرين . والزهري قال جميعا . يكره أن يباع الخاتم فيه فضة بالورق • ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي أنه كان يكره أن يشتري ذهب وفضة بذهب ، وقال حماد : فيمن أراد أن يشتري ألف درهم بما تدينار ودرهم فنع من ذلك وقال : لا ولكن اشتر ألف درهم غير درهم بمائة دينار ، وكل ما قلناه فهو قول الشافعي . وأحمد . وجهور أصحابنا والله تعالى التوفيق •

١٤٨٩ مسألة فان كان ذهب وشئ . آخر غير الفضة معه أو مكره فيه جاز يبعه كله أو مع ما هو معه مودونه بالدرهم يدايد ولا يجوز نسيئة ، وكذلك الفضة معها شئ آخر غير الذهب أو مكره فيها أو في فيه جاز يباع ما هو معه أو مودونه بالدينار يدايد ولا يجوز نسيئة ، وكذلك الفضة معه مكره أو ملح أو شئ آخر لجاز يبعه مع الآخر

(١) الزياتين صحيح مسلم ج ٤ ص ٤٦٧ (٢) في نسخة رقم ١٦٩ وأرسلت ، وما هنا موافق لما في صحيح مسلم

أودونه بشعير بدأيد ولا يجوز نسيئة (١) ، وكذلك الشعير معه تمر أو ملح أو غير ذلك لجائز يعصومه أو دونه قمح قنعا لانسية ، وكذلك التمر معه شعير أو ملح أو غير ذلك لجائز يعصمه أو دونه قمح قنعا لانسية ، وكذلك الملح معه قمح أو شعير أو غير ذلك لجائز يعصمه بالتمر قنعا لانسية .

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « فإذا اختلفت هذه الأصناف فيعموا كيف شئتم إذا كان يدايد » فسقطت الموازنة والمكايلة . والمائلة . وبقي التقطع وبالله تعالى التوفيق . ورويانم طريق حماد بن سلمة الجاهل بن أرطاة عن جعفر بن عمرو بن حريث أن أباه اشترى من علي بن أبي طالب دياجة ملحمة بذهب بأربعة آلاف درهم بفساء فأخرجها فخرج منها قيمة عشرين ألف درهم ، وأجاز ربيعة بيع سيف على بضعة بذهب إلى أجل .

قال علي : لأحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وهذا مما تناقض فيه المالكون : والخنفزيون غالفوا عمل علي . وعمرو بن حريث بحضرة الصحابة رضي الله عنهم .

١٤٩٠ مسألة وأما الدرهم المنقوشة . والدينار المنقوشة فانه ان تابع اثنان دراهم منقوشة قد ظهر النش فيها بدرهم منقوشة قد ظهر النش فيها فهو جائز إذا تعادلا البيع على أن الصفر الذي في هذه بالفضة التي في تلك والفضة التي في هذه بالصفر الذي في تلك فهذا جائز حلال سواء تباعا ذلك متفاضلا . أو متائلا . أو جزافا بعلوم أو جزافا بخراف لان الصفر بالفضة حلال ، وكذلك ان تباعا دينار منقوشة بدنانير منقوشة قد ظهر النش في كليهما على هذه الصفة ، فان تباعا بذهب هذه بضعة تلك وذهب تلك بضعة هذه فهذا أيضا حلال متائلا . ومتفاضلا . وجزافا قنعا ولا بد لانه ذهب بضعة فالتفاضل جائز والتاقد فرض ، وبالله تعالى التوفيق .

١٤٩١ مسألة وجائز بيع القمح بدقيق القمح . وسويق القمح . وبخبز القمح ودقيق القمح بدقيقه . وبسويقه . وبخبزه . وسويقه بسويقه . وبخبزه . وبخبز القمح بخبز القمح متفاضلا كل ذلك . ومتائلا . وجزافا ، والزيتون بالزيت . والزيتون . والزيت بالزيت . والناب بالناب . والصغير وبخل العنب والزبيب بالخلل يدا يدوان يسلم كل ما ذكرنا بعضه في بعض . وكذلك دقيق الشعير بالقمح . والشعير بدقيق الشعير وبخبزه . والبن بالبن . والزبيب بالزبيب . والأرز بالأرز كيف شئت متفاضلا . ومتائلا . ويسلم

بعضه في بعض ولا ربا بالتقولا حرام إلا في الاصناف الستة التي قدمنا. وفي الغنم بالزبيب كيلا ويجوز وزنا كيف شئت، وفي الزرع القائم بالقمح كيلا، فإن كان الزرع ليس قمحا ولا شعيرا ولا سبيل بعد قد جاز يمه بالشعير كيلا وبكل شيء ما عدا القمح كيلا، وأجاز المالكيون السوق من القمح بالقمح متفاضلا، وأجاز الحنفيون خبز القمح بالقمح متفاضلا وكل ذلك أصلا بالقمح ولا فرق •

برهان ذلك ما أوردنا قبل من أنه لا ربا ولا حرام إلا ما نص عليه رسول الله ﷺ قال تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) وقال تعالى: (ولأنك لو أموالكم ينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وأباح رسول الله ﷺ السلفى كيل معلوم. أو وزن معلوم إلى أجل معلوم، وقال الله تعالى: (وقد فضل لكم ما حرم عليكم) فصح بأوضح من الشمس أن كل تجارة. وكل بيع: وكل سلفى كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم: خلال مطلق لامية في ذلك إلا ما فصل الله تعالى لنا تحريمه على لسان رسوله عليه السلام، ونحن نشهد بشهادة الله تعالى ونبت وقطع بأن الله تعالى يحرم على عباده شيئا كتمه عنهم ولم يبينه رسول الله عليه السلام لهم وأنه تعالى يكلنا فيما حرم علينا إلى ظنون أي حنيفة. ومالك. والشافعي. وأخيرهم. والابن ظنونا. ولا إلى ظن أحد ولا إلى دعاوى لا برهان عليها، وما وجدنا عن أحد قبل مالك المنع من بيع الزيتون بالزيت ثم اتبعه عليه الشافعي وإن كان لم يصرح به، وأجازناه أبو حنيفة وأصحابه إذا كان الزيت أكثر مما في الزيتون من الزيت والإفلا، فإن قالوا: هي مزبنة قلنا: قلتم: الباطل قد فسر المزبنة أبو سعيد الخدري. وجابر بن عبد الله وإن عمر رضي الله عنهم وهم أعلم الناس باللغة وبالدين فلم يذكروا شيئا من هذه الوجوه فيه أصلا. فإن قالوا: قلنا ذلك على الرطب بالتمر. والزبيب بالعب كيلا قلنا: القياس كله باطل ثم هدامه عن الباطل لأن الزبيب هو عين الغنم نفسه إلا أنه ييس، والتمر هو عين الرطب (١) إلا أنه يابس والزيت هو شئ آخر غير الزيتون (٢) لكنه خارج منه كخروج اللبن من النعم. والتمر من النخل وبيع كل ذلك بما يخرج منه جائز بلا خلاف، فهذا أصح في القياس لو صح القياس بوماما، وقد ذكرنا أقوالهم المختلفة المتناقضة وكل قول منها يكذب قول الآخر (٣) ويظهر ويشهد عليه بالخطأ كل ذلك بلا برهان والحمد لله رب العالمين على عظيم نعمه علينا كثيرا، وهذا قول أبي سليمان. وأصحابنا هو من طريق (٤) ابن أبي شيبة ناعية بن حميد عن مطرف - هو ابن طريف - عن الشعبي أنه سئل عن السوق

(١) في النسخة رقم ١: «هو رطب» (٢) في النسخة رقم ١: «آخر سوى الزيتون» (٣) في النسخة رقم ١٠

«قول الآخر بن» (٤) في النسخة رقم ١: «أمر هذا السنو قدما به عليه

بالخطة؟ قال : ان لم يكن دبا فهورية . ومن طريق ابن أبي شيبة ناجرير عن ليث عن مجاهد قال : لا بأس بالخطة بالسوق والدقيق بالخطة والسوق فلم يشترط المائنة ، وقد ذكرنا أقوال الصحابة ومن بعدهم في المزاينة فاعتنى عن تكراره .

١٤٩٢ مسألة ومن كان له عند آخر دنائره . أودرام . أوقع . أو شعير . أو ملح . أو تمر . أو غير ذلك مما يقع فيه الربا أى شئ . كان لا تحاش شيئا ما من بيع واما من قرض . أو من سلم . أو من أى وجه كان ذلك له عنده حالا كان أو غير حال فلا يحل له أن يأخذ منه شيئا من غير ماله عنده أصلا ، فان أخذ دنائره عن درام أو دراهم عن دنائره أو شعيرا عن بر أو دراهم عن عرض أو ثوبا عن نوع لا تحاش شيئا فهو فيما يقع فيه الربا ربا محض وفيما لا يقع فيه الربا حرام بحت وأكل مال بالباطل ، وكل ذلك مفسوخ مردود أبدا يحكم فيه بحكم النصب الا أن لا يقدر على الاتصاف البتة فيأخذ ما أمكنه مما يحل تملكه لا تحاش شيئا بمقدار حقه ولا مزيد فهذا حلال له .

برهان ذلك ما ذكرنا قبل من تحريم التي بالحرف الذهب . والفضة . والبر . والتمر . والشعير . والملح إلا مثلا بمثل عينا بعين ، ثم قال عليه السلام : « فإذا اختلقت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد » والعامل الذي وصفنا ليس يدايد بل أحدهما غائب ولعله لم يخرج من مدهنه بعد فهو محرم بنص كلامه عليه السلام ، وأيضا فرويتان من طريق مسلم نا محمد بن رمح نا الليث بن سعد عن نافع أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : « أبصرت عيناى وسمعت أذناى رسول الله ﷺ يقول : لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا تبيعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضه على بعض ولا تبيعوا شيئا غائبا منه بناجز إلا يدايد » (١) . ومن طريق البخارى نا حفص بن عمر - هو الخوضى - نا شعبة نا أخيرى نا حبيب نا أبى ثابت قال : سمعت أبا الهيثم نا قال : سألت البراء بن عازب . وزيد بن أرقم عن الصنف فكلهما يقول : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالورق دينارا » (٢) . وذهب مالك . وأبو حنيفة . والشافعى فى أحد قوليهما أحبا بالى جواز أخذ الذهب من الورق والورق من الذهب . واحتجوا فى ذلك بما روينا من طريق قاسم بن أصبغ نا جعفر بن محمد نا عفان بن مسلم نا حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال : « قلت : يا رسول الله أبيع الابل بالدناير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدناير وأخذ هذه من هذه فقال : (٣) لا بأس أن تأخذها بسعر يومها » .

قال أبو محمد: وهذا خبر لاجحة فيلجوه ، أحدها أن سمالك بن حرب ضعيف قبل الثقلين شهد عليه بذلك شعبة وأنه كان يقول له: حدثك فلان عن فلان ؟ فيقول : نعم فيم سئل عنه ، وثانياً أنه قد جاء هذا الخبر بهذا السند بيان غير ما ذكرنا وأما من طريق أحد بن شعيب أنا أبو الأحوص عن سمالك بن حرب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر قال : كنت أبيع الذهب بالفضة أو الفضة (١) بالذهب فأتيت رسول الله ﷺ فأخبرته بذلك فقال : إذا بايعت صاحبك فلا تقارقه وينك وبينه ليس ، وهذا معنى صحيح وهو كله خبر واحد . وثالثاً أنه لو صح لهم كما يريدون لكانوا مختلفين له لأن فيه اشتراط أخذها بسعريوهم يميزون أخذها بغير سعريوهم ما قد اطرحوها ما يحتاجون به ، وبما يطل قولهم ههنا أنه قد صرح النبي عن بيع الفرر وهذا أعظم ما يكون من الفرر لأنه يبيع شيء لا يدري أخلق بعد أم لم يخلق ولا أي شيء هو والبيع لا يجوز إلا في عين معينة بمثلهما والانهو بيع غرر وأكل مال بالباطل والسلم لا يجوز إلا لأجل فبطل أن يكون هذا العمل يما أو سلباً فهو أكل مال بالباطل ، وأيضاً فإن هذا الخبر انما جاء في البيع فن أين أجازوه في القرض ؟ وقد فرق بعض القائلين بين القرض في البيع في ذلك واحتجوا من فضل السلف في ذلك بما روينا من طريق وكيع نا سماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن سعيد مولى الحسن قال : أتيت ابن عمر أتعاضاه فقال لي : إذا خرج غازتنا أعطيك قلباً خرج يبعثني إلى السوق وقال : إذا قامت على ثمن فإن شاء أخذها بقيمتها أخذها . ومن طريق الحاج بن المنهال نا أبو عروانة نا سماعيل السدي عن عبد الله الهبي عن يسار بن عمار قال : كان لي على رجل دراهم فعرض علي دنائير قلت : لا أخذها حتى أسأل عمر فسأله فقال : إن كنت بها الصابرة فأعرضها فإذا قامت على سعر فإن شئت فخذها وإن شئت فخذ مثل دراهمك ، وصحت لإباحة ذلك عن الحسن البصري . والحكم . وحامد . وسعيد بن جبيرة باختلاف عنه . وطائوس . والزهرى . وقتادة . والقاسم بن محمد ، واختلف فيه عن إبراهيم . وعطاء .

قال أبو محمد: وروينا المنع من ذلك عن طائفة من السلف . وروينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : إن عمر بن الخطاب قال : لا تبيعوا الذهب بالورق أحد ما غائب والآخرة ناجز (٢) هذا صحيح . ومن طريق وكيع عن عبد الله بن عوف عن ابن سيرين عن عبد الله بن مسعود أنه كان يكره اقتضاء الذهب من الورق والورق من الذهب . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا الشيباني - هو أبو إسحاق - (٣) عن عكرمة

(١) في المتن رقم ١٤ ، والنسخة وماتنا واقعاً في سنن إمامنا ع ٢٨٢ (٢) هو في المطبع ع ٢٨٢ (٣) هو في المطبع ع ٢٨٢

عن ابن عباس أنه كره اقتضاء الذهب من الورق والورق من الذهب ، وهذا صحيح .
ومن طريق سفيان بن عيينة عن سعد بن كدام قال : حلف لي من هو ابن عبد الرحمن بن
عبد الله بن مسعود أنه وجد في كتاب أبيه بخطه قال عبد الله بن مسعود : معاذ الله أن تأخذ دراهم
مكان دنانير أودنانير مكان دراهم . ومن طريق عبد الرزاق تاسفيان بن عيينة عن عمرو
ابن دينار أخبرني أبو المنهال عبد الرحمن بن مطعم أن عبد الله بن عمر قال له : نهنا أمير المؤمنين
- يعني أباة - أن نبيع الدين بالدين وهذا في غاية الصحة . ومن طريق حماد بن زيد ناأيوب
السختياني عن محمد بن سيرين أن زينب امرأة ابن مسعود باعت جارية لها ما بذهبوا ما بفضة
فمرض عليها النوع الآخر فسل عمر ؟ فقال : لتأخذ النوع الذي باعت به ومن طريق سعيد
ابن منصور نا خالد بن عبد الله - هو الطحان - عن الشيباني - هو أبو اسحاق - عن محمد
ابن يزيد عن ابن عمر فيمن باع طعاما بدرهم يأخذ بالدرهم طعاما ؟ قال : لا حتى تقبض
دراهمك ولم يقل ابن عمر با باعة ذلك في غير الطعام . ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن مسهر
عن أبي اسحاق الشيباني عن محمد بن زيد عن ابن عمر فيمن أقرض دراهم يأخذ شئها طعاما ؟
فكرهه . ومن طريق محمد بن المثنى نا مؤمل بن اسماعيل تاسفيان الثوري عن الزبير بن عدي
عن ابراهيم النخعي أنه كره اقتضاء الدنانير من الدرهم والدرهم من الدنانير . ومن طريق
أحمد بن شعيب نا محمد بن بشار نا وكيع نا موسى بن نافع عن سعيد بن جبيرة أنه كره (١) أن
يأخذ الدنانير من الدرهم والدرهم من الدنانير . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علف عن يونس
- هو ابن علف - عن أنس بن سيرين قال قال لي أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود : لا تأخذ
الذهب من الورق يكون لك على الرجل ولا تأخذ الورق من الذهب . ومن طريق ابن أبي
شبة نا وكيع بن علي بن المبارك عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة - هو ابن عبد الرحمن
ابن عوف - أنه كره أن يكون لك عند آخر قرض دراهم فتأخذ دنانير . ومن طريق
ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى بن عبد الأعلى نا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين فيمن كانت له
على آخر دراهم فأخذ منها ثم أراد أن يأخذ بقيمتها دنانير فكرهه . ومن طريق ابن أبي
شبة نا مروان بن معاوية - هو الفزاري - عن موسى بن عبيدة نا حماد بن عطاء مولى عمر
ابن عبد العزيز نا ما باع من برد مولى سعيد بن المسيب ناقة بأربعة دنانير فجاء بتمس حقه .
قلت : عندي دراهم ليس عندي دنانير فقال : حتى استأمر سعيد بن المسيب فاستأمره .
قال له سعيد : خذ من دنانير عينا فان أبي فوعده الله دعه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى
ابن سعيد القطان عن ابن حرملة قال : بعت جزورا بدرهم إلى الحصاد فاحلقت قصوتي

(١) فيمن النشأ ج ٧ ص ٢٨٧ ، أنه كان يكره .

حقة . وشعرا . ولسنا فسأت سعيد بن المسيب ؟ قال : لا يصلح لاناخذ إلا
الدرهم (١) فؤلا عمر . وابن عباس . وابن مسعود . وابن عمر . والنخعي . وسعيد
ابن جبير . وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود . وأبولسمة بن عبد الرحمن . وابن سيرين .
وابن المسيب ، وهذا ما نرى فيه التفرقة كل المال بالباطل لغير ساقط مضطرب ،
وقولنا هو أحد قول الشافعي . وقول ابن شبرمة ، وأما إذا لم يقدر على الاتصاف فقد
قال تعالى : (وجزا سبعة سيئة مثلبا) وقال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم) فهذا عموم لكل ما أمكن المنوع حقه أن يتصف به ، وأن يؤكل غريمه على
بيع ماله عنده . وأن يتابع له امر بدفعا جزاء وفاة تعالى التوفيق

۱۴۹۳ مَسْأَلَةٌ واستدرکنا مناقضات لهم يعارضون بها ان شنوا علينا

بيع القمح بدينقودقيق غيره مفاضلا وتسليم أحدهما في الآخر ، وكذلك دقيق القمح بدينق القمح ، وبالخبز . والزيت بالزيتون وبالزيت . واللبن باللبن وبالجن والسمن وكل شيء . ما عدا ماورد به النص من السنة ولا شئ في شيء . منة لاننا لم تعد حدود الله تعالى ولا حرمتا لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام وانما الشئ (٢) فيما ذكره إن شاء الله تعالى ، قال مالك : يجوز بيع الدينق من القمح بالقمح كيلا بكل مثل بمثل . إذا يدقال : ولا يجوز دقيق القمح بدينق القمح كيلا بكل لكن وزنا بوزن مثلا بمثل .

قال على : فان كان دقيق القمح نوعا واحدا مع القمح فإيجل أن يبيع دقيق قمع بدقيق قمح الا كيلا بكيل كما يبيع (٣) الدقيق بالقمح لانهما قمع معا وان كان دقيق القمح صنفا غير القمح فواجب أن يميزه بالقمح متفاضلا ، أو أجاز القمح بسويق القمح متفاضلا فإلى فرق بين دقيق قمع بقمح وبين سويق قمع بقمح ؟ وأعجب من هذا احتجاجهم في ذلك بان السويق دخلته صنعة قتلنا . فكان ماذا ؟ ومن أين وقع لكم الفرق بانه دخلته صنعة ؟ نعم والدقيق أيضا دخلته صنعة . ولا فرق ، وقالوا أيضا : انما يراعى تقارب المنافع قتلنا : وهذا أيضا من أين وقع لكم ؟ ومن أين وجب لكم أن ترأعوا تقارب المنافع ؟ وهل هي الادعوى بلا برهان ؟ وقرولم تسبقوا اليه . وتلليل فاسد ، وأيضا فان المنافع في جميع المأكولات واحدة لسانقول : متقاربة بل شيء واحد وهو طرد الجوع أو التأدم . أو التفكك . أو التداوى ولا مزيد ، ومنعوا من الخطة المبلولة باليايسة ، وأجازوا الخطة القليلة باليايسة وكلتاها مختلفة مع الأخرى ، ومتعاونان الدقيق بالمعجن وقد دخلت المعجن صنعة ، وأما حوا القمح بالخر من القمح متفاضلا

(١) والنسخة رقم ١٦ في الادرام (٢) في النسخة رقم ١٦ و اعا الفصح (٣) والنسخة رقم ١٤ «أن نبين»

ومنعوا من اللبن بالسمن حلة ، نعم ومنعوا من اللبن بالجبن وهل الجبن من اللبن الا
 كالخبز من القمح ؟ ومنعوا من بيع لبن شاة بشاة لبون إلا أنه لا لبين الآن في ضرعها
 لانه قد استنفذ بالحلب ، وأجازوا بيع النخل بالتمر إذا كانت لا تمر فيها ، واحتجوا
 بأن اللبن يخرج من ضرع الشاة وأن السمن يعمل من اللبن قلنا : والتمر يخرج من
 النخل . والخبز يعمل من القمح ، ومنعوا من بيع العنب بالعصير وأجازوه بالخل وهذه
 عجائب لا نظير لها ولو قصيناها (١) لانسع الأمر في ذلك وفيما ذكرنا كفاية ، وهو
 كله كما ذكرنا لا يعرف عن أحد قبل مالك ، وكذلك لا يحفظ عن أحد قبل مالك المنع
 من بيع الزيت بالزيتون يدايد متفاضلا ومتائلا . وأما الخفيفون فانهم أباحوا الربا
 المنصوص عليه جارا فاحلوا بيع تمرتين وتمرتين وحرموا بيع رطل كتان اسود آخرش
 لا يصلح إلا لقفطة المراكب رطل كتان أبيض مصري أمس كالحرير ، وكذلك حرموا
 بيع رطل قطن طيب غزلى برطل قطن خشن لا يصلح إلا للحشو ، وقالوا : القطن كله صنف
 واحد والكتان كله صنف واحد ، قالوا : وأما الثياب المعمولة من القطن فأصناف
 مختلفة يجوز في بعضها بيع من التفاضل والنسيئة فأجازوا بيع ثوب قطن مروي خراساني
 بثوب قطن مروي بغدادى قدا ونسيئة ، قالوا : وأما غزل القطن في كل ذلك فصنف
 واحد لا يجوز فيه التفاضل ولا النسيئة ، وقالوا : شحم بطن الكباش صنف وشحم
 ظهره وشحم سائر جسده صنف آخر فأجازوا بيع رطلين من شحم بطنه برطل من
 شحم ظهره قدا ، قالوا : وآلية الشاة صنف وسائر لحمها صنف آخر فجأز بيع رطل من
 أليتها برطلين من سائر لحمها ، قالوا : ولا يجوز بيع رطل من لحم كبش الا برطل من
 لحمه ولا مزيد وزنا بوزن قدا ولا بد ، وأجازوه برطلين من لحم الثور قدا ولا بد ،
 وأما اللحم الأوز . ولحم الدجاج فيجوز من كل واحد منهما رطل برطلين من نوعه فأجازوا
 رطل لحم دجاج برطلين من لحم دجاج قدا أو برطلين (٢) من لحم الأوز قدا ونسيئة
 وقالوا : النسيئة في كل ما يقع فيه الربا من التمر والبر والشعير . وغير ذلك انما هي ما اشترط
 فيه الأجل في حين العقد وأما ما تأخر قبضه الى أن ترقا ولم يكن اشترط فيه التأخير فلا
 يضر البيع في ذلك شيئا الا في الذهب . والقضة فقط فان تأخر القبض فيها ربا اشترط
 أولم يشترط .

ومن عجائب الدنيا إجازته الرطب بالتمر ومنعه من الدقيق أو السوق بالقمح حلة فلم
 يحزه أصلا فلو عكس قوله لأصاب ، وهذه كلها وسوس . وسنطالع . ومنافعات

لادليل عليها وأقوال لا تحفظ من أحذق له ونسأل الله العافية .

وأما الثاقبيون فانهم من رطل سقمونيا برطلين من سقمونيا لأنها عندم من المأكولات، وأباحوا وزن درهم زعفران بوزن درهمين منه قدراً ونسبة لأنه لا يؤكل عندم، ولم يجوزوا بيع غسل مشار بشمعه كاهو بغسل مشار بشمعه كما هو أصلاً إلا حتى يصنى كلامها، وأجازوا بيع الجوز بقشره بالجوز بقشره واحتجوا في ذلك بأن إخراج الصل من شمعه صلاح له وإخراج الجوز واللوز من قشره ونزع النوى من الترفساده قتلًا : كلا ما الصلاح فيما ذكرتم إلا كالفساد فيما وصفتم، وما في ذلك صلاح ولا في هذا فساد ولو كان قسداً لما حل أصلاً لأن الله تعالى يقول : (والله لا يجب الفساد) وهذه أيضاً مناقضات ظاهرة . وأقوال لانعم أحداً سيقم إليها والله تعالى التوفيق، ولا سلم أحداً قبل أبي حنيفة منع من بيع الزيت بالزيتون يدايدسواء كان أكثر ما في الزيتون من الزيت أو مثله أو أقل .

قال رحمه الله : والحقيقة التي تشهد لها اللغة والشرعية . والحسن فهو أن الدقيق ليس قحاً ولا شعيراً لأن اسمه ولا في صفة ولا في طبعته ، (١) فلهذا الدواب تطعم الدقيق والخبز فلا يضر ما بل ينفعها ، وتعلم القمع فيهلكها والدبس ليس تمرأً لأن في لغة . ولا في شريعة ولا في مشاهدة . ولا في اسمه . ولا في صفاته ، والماء ليس ملحاً لأنه يجوز الوضوء بالماء ولا يجوز بالملح ليس توليد الله تعالى شيئاً من شيء . بموجب أن المتولد هو الذي عنه تولد ، فمن خلقنا من تراب . ونطفة . وما ولدنا نطفة ولا تراباً ولا ماء ، والخمر متولدة من العصير وهي حرام والعصير حلال واللبن متولد عن الدم واللبن حلال والدم حرام ؛ والمذرة تستحيل تراباً حلالاً طياً والدجاجة تأكل الميتة والدم فيصيران فيها لحماً حلالاً طياً ، والمخل متولد من الخمر وهو حلال وهو حرام ، وأما حلى الذهب والفضة فهما ذهب وفضة باسميهما وصفاتهما وطبيعتهما في اللغة وفي الشريعة [واحد] (٢) (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) .

١٤٩٤ مسألة ومن باع ذهباً بذهب يباح له ألا وفضة بفضة كذلك أوفضة بذهب كذلك مسكوكاً بمثله أو مصوغين أو مصوغاً بمسكوك . أو تبرأ أو تقارافوجداً أحدهما بما اشترى من ذلك عيأ قبل أن يفرقاً بأبدانها أو قبل أن يغير أحدهما الآخر فهو بالخيار إن شاء . فسخ البيع وإن شاء استبدل لأن لم يتم بينهما بيع بعد قنما هو مستأنف لبيع عن تراض أو تارك على ما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق .

١٤٩٥ مسألة فاز وجد العيب بعد التفرق بالابدان أو بعد التخيير واختيار المخير تمام البيع فان كان العيب من خلط وجد من غير ما اشترى لكن كفضة أو صفر في ذهب أو صفر أو غيره في فضة فالصفقة كلها مفسوخة مردودة بكثر أم قلت قل ذلك الخلط أم كثر لانه ليس هو الذي اشترى ولا الذي عقد عليه الصفقة فليس هو الذي تراضى بالمقد عليه وقد تصرف قبل صحة البيع ولا يجوز فيما يقع فيه الربا الا صحة البيع بالتفرق ولا خيار في امضاءها لانه لم يأت بذلك نص وبالله تعالى التوفيق .

١٤٩٦ مسألة وكذلك لو استحق بعض ما اشترى أقله أو أكثره أو لو تأخر قبض شيء مما تباعا قبل أو كثر لأن العقد لم يتم صحيا ومالم يصح فهو فاسد وكل عقد اختلط الحرام فيه بالحلل فهو عقد فاسد لأنه لم يعقد صحة الحلل منه الا بصحة الحرام وكل ما لا صحة له الا بصحة ما لا يصح فلا صحة له ولا يحل (١) أن يلزم مالم يرض به وحده دون غيره .

١٤٩٧ مسألة فان كان العيب في نفس ما اشترى ككسر أو كان الذهب ناقص القيمة بطبعه والفضة كذلك كالذهب الأشقر والأخضر بطبعه فان كان اشترط السلامة فالصفقة كلها مفسوخة لأنه وجد غير ما اشترى فلا يحل له مال غيره مالم يعقد عليه يباعا وان كان لم يشترط السلامة فهو بخير بين امساك الصفقة كما هي ولا رجوع له بشيء وما مضى منها كلها ولا بدله ما اشترى العين فهو عقد صحيح ثم وجد غبنا والغبن اذا رضيه البائع وعرف قدره جائزا لكرامة فيه على ما قدمنا قبل ، ولا يحل له تبعض الصفقة لأنه لم يراض البيع مع صاحبه الاعلى جميعها فليس له غير ما تراضيا به مع القول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقال رسول الله ﷺ : «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» فلا يحل لمن مال غيره الا ما تراضيا به معا .

قال أبو محمد : وهذا مكان اختلف فيه الخلف والسلف فروىنا من طريق الحجاج ابن المهال نا حفص بن غياث بن الأشعث الحراني عن عكرمة عن ابن عباس فيمن يشتري الدرهم ويشترط إن كان فيها زائف أن يردّه أنه كره (٢) الشرط وقال : ذلك له إن لم يشترط . قال علي : ظاهر هذا رد البيع لأنه لو أراد رد الزائف وحده لذكر بطلان ما قبله وصحة العقد (٣) في سائر الصفقة أو لذكر الاستدلال ولم يذكر من ذلك كله شيئا فلا يجوز أن يقول مالم يقل ، يقول ابن عباس هو قولنا . ومن طريق الحجاج بن المهال نا همام (٤) - هو ابن يحيى - قال : زعم ابن جريج : أن ابن عمر اشترى دراهم بدنانير فأخطأوا فيها بدرهم متوق فكره أن يستبدله ، وهذا منقطع ولا نعلم أحدا من الحاضرين

(١) في النسخة رقم ١٩ ولا يصح (٢) في النسخة رقم ١٦ وأنه كره (٣) في النسخة رقم ١٤ وصح العقد (٤) في النسخة رقم ١٦ همام وهو تصحيف

قاله ، ولا نعلم الآن عن الصحابة رضي الله عنهم غير ما ذكرنا بوقال سفيان الثوري : هو غير بين أن يستبدله وبين أن ينقض الصرف في مقدار ما وجد ردنا فقط ، قال الأوزاعي . واليئس . والحسن بن حي يستبدل كل ما وجدنا نقابل أو أكثر ، قال ابن حي : والسوق كذلك . قال علي : السوق هو المشوش بشيء غيره مثل أن يكون الدرهم كله رصاصا أو يكون الدينار كله فضة أو نحاسا ، والزاتبة الردى من طبعه والذي فيه غش ، وقال أبو حنيفة : أن وجد بعد التفرق نصف الجميع فأكثر زبوا فليس له أن يستبدل البتة لكن أن رد الزبوف بطل الصرف في مقدارها من الصفة (١) وصح فيما سواها ، وظاهر قوله : إن له أن لا يرد فان وجدها أقل من النصف فله أن يسلك وله أن يستبدل ما وجدنا نقابل ولا يفارقه حتى يقبض البديل فان ظرقه قبل القبض انتقض الصرف في ما يقبض ولو أنه درهم أو أكثر وصح فيما قبض ولو أنه درهم أو أقل ، فان كان الذي وجستوقا انتقض الصرف في مقداره فقط . ولو لم يكن الا درهم واحد فأكثر وصح في باقي الصفة ويكون هو البايع شر يكين في الدينار الذي انتقض الصرف في بعضه .

قال أبو محمد : ليت شرى أى بعض منه انتقض (٢) فيه الصرف وأى بعض منه صح فيه الصرف ، هذا المجهول والفرع بعينه ، وروى عنه أنه حد ما يستبدله بما لا يجوز فيه الاستبدال بالثلث وهذا قول لا نعلمه عن أحد قبله . وتقسيم في غاية الفساد بلا برهان . وحكم الحرام والاحلال في الكثير والقليل منها سواء إلا أن يأتي قرآن أو سنة يفرق بتحديد فالسمع والطاعة ، وقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن يستبدل ما وجد زائدا أو ستوقا قل أو أكثر . قال علي : هذا باطل لأنه يصير ذهب بفضة أو بذهب أو فضة بفضة غير يديد وهذا الربا المحض ، وقال زفر : ينتقض الصرف ولا بد فيها وجد قل أو أكثر وصح في السالم قل أو أكثر .

قال علي : هذا تبعض صفقة لم يقع العقد على بعضها دون بعض فهو أكل مال بالباطل ، وقال مالك : أن وجد ستوقا أو زائدا فان كان درهما أو أكثر فمالم يتجاوز صرف دينار انتقض الصرف في دينار واحد وصح في سائر الصفقة فان وجد من ذلك ما يكون صرفه أكثر من دينار أو دينارين أو دنانير انتقض الصرف فيما قبل ما وجد (٣) فان شرع الاتفاض في دينار انتقض ذلك الدينار .

قال علي : ليت شرى أى دينار هو الذي ينتقض وأيا هو الذي لا ينتقض ؟ هذا بيع الفرر . والمجهول أو أكل المال بالباطل ، ثم عجب آخر وهو إجازته بعض الصفقة

(١) في نسخة رقم ١٤ من نسخة (٢) في نسخة رقم ١٤ بطل (٣) في نسخة رقم ١٤ ما وجد

دون بعضها وإبطاله صرف جميع الدينار الذي شرع الاتقاض في بعضه وهذا تناقض ظاهر وكلاما تبعض لما لم يتراضيا بتبعينه في المقد . وقول لانمله عن أحد قبله ، والثاني قولان . أحدهما أن الصرف كله ينتقض ، والثاني أنه يستبدل كقول الليث . والأوزاعي . والحسن بن حي ، وهذا ما خالفوا فيه قول صاحبين لا يعرف لهما مخالف من الصحابة رضي الله عنهم .

١٤٩٨ مسألة ومن الحلال المحض بيع مدين من تمر أحدهما جيداً غير الآخر ردى غاية مدين من تمر أجود منهما أو أدنى منهما . أو دون الجيد منهما . وفوق الردي منهما . أو مثل أحدهما . أو بعضهما جيد والبعض ردى . كل ذلك سواء وكل ذلك جائز ، وكذلك القول في دنانير بدنانير . وفي دراهم بدراهم . وفي قمح بقمح . وفي شعير بشعير وفي ملح بملح ولا فرق لأباحة النبي ﷺ كل صنف عما ذكرنا بصنفه مثلاً بمثل في المسكيلة في القمح . والشعير . والتمر . والملح . والموازنة في النهب والفضة . وقدرونا من طريق مسلم نا القعني ناسليان بن بلال عن عبد المجيد بن سبيل (١) بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أباه ريرة . وأبا سعيد الخدري حدثاه ، أن رسول الله ﷺ بعث أخا بني عدى الأنصارى فاستعمله على خير فقدم بتمر جنيب فقال له رسول الله ﷺ : وأكل تمر خير هكذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله اننا لاشتري الصاع بالصاعين . أجمع فقال لرسول الله ﷺ : لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل أو يوعوا هذا واشتروا بثمنه من هذا وكذلك الميزان ، فأباح عليه السلام نصاب الجنيب من التمر وهو المتخير كله أجمع من التمر وهو الذي جمع جيداً و ردياً ووسطاً ، ومنع بعض الناس من مدين من تمر أحدهما جيد والآخر ردى (٢) مدين من تمر متوسطين أدنى من الجيد وأجود من الردى . واحتجوا في ذلك بأن رسول الله ﷺ أوجب المائتة في التمر بالتمر .

قال أبو محمد : لاحتجة لهم في هذا لأنهم موافقون لنا في جواز صاع تمر ردى . بصاع تمر جيد وليس مثله ، فصح أن النبي ﷺ إنما أراد المائتة في الكيل أو في الوزن فقط وهذا ما لا خلاف فيه من أحد ، (٣) واحتجوا بأحاديث صحاح في الجنيب بالجمع فيها يوعوا الجمع واشتروا بثمنه من الجنيب وهذا لا حجة لهم فيه لأن الخبر الذي ذكرنا تازد

(١) في النسخة رقم ١٤ (عبد المجيد بن سبيل) قال ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك سماء عبد الحميد ونسب ذلك ليحيى بن يحيى والبيهقي وعبد الله بن نافع ، قالوا للفظ ابن جبر في تهذيب التهذيب قلت وهو في البخاري عن عبد الله بن يوسف عبد الحميد كالجور ، وسبيل (بالتصغير في جميع النسخ) وكذلك في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٧ وكذلك في الخلاصة ، وفي تهذيب التهذيب (سبيل) والله أعلم (٢) في النسخة رقم ١٤ (والثاني ردى) (٣) في النسخة رقم ١٦ (ينأحد)

على تلك الأخبار حكما ولا يحل ترك زيادة العدل، وعمدة حججهم أنهم قالوا: انما رضى البائع ههنا للدين الذين أحدهما جيد والآخر ردى، بان يعطى الجيد أكثر من مدمن المتوسط وأن يعطى الأرء بأقل من مدمن المتوسط فحصل التفاضل •

قال أبو محمد: وهذا فى غاية الفساد لأنه ليس كما قالوا، وحتى لو أنه أراد ذلك لكان عمله مخالفا لأرادته فحصلوا على التكهن. والظن الكاذب وانما يراعى فى الدين الكلام والعمل فإذا جاء كما أمر الله تعالى ورسوله عليه السلام فأنبألى بما فى قلوبها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لم أبعث لاشق عن قلوب الناس» فان قالوا: فقد قال عليه السلام: «الاعمال بالنيات» قلنا: نعم ولكن من لكم بأن هذين نوبا ما ذكرتم وهذا منكم ظن سوء (١) بمسلم لم يخبركم بذلك عن نفسه، وليس فى الظلم أكثر من أن تفسدوا صفقة مسلم بتوهمكم أنه أراد الباطل وهو لم يخبركم بذلك قط عن نفسه ولا ظهر من فعله الا الحلال المطلق ويلزمكم على هذا إذا رأيتم من يشتري تمرا أو تينا أو عنباً أن تصخروا صفقته وتقولوا له: انما تنوى (٢) فيه عمل الحرام ومن اشترى ثوبا أن تصخروه وتقولوا: انما تريد تلبسه فى المعاصى، ومن اشترى سيفا أن تصخروا وتقولوا: انما تريد به قتل المسلمين وهذا هوس لا نظير له ولا فرق بين شئ من هذا وبين ما أفسدتم به المسئلة المتقدمة • رويانا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد نا أيوب السخيتى قال: كان محمد بن سيرين يأتى بالدرهم السود الجياد وبالنفاية يأخذ بزها غلة قال على: السود أجد من الغلة والنفاية أدنى من الغلة وهذا خسر مسألته

١٤٩٩ مسألة ومن صارف آخر دنائير بدرام فعجز عن تمام مراده فاستقرض من مصارفة أو من غيره ما أتم به صرعه فحسن ما لم يكن عن شرط فى الصفقة لانه لم يمنع من هذا قرآن ولا سنة •

١٥٠٠ مسألة ومن باع من آخر دنائير بدرام فقامت البيع بينهما بالفرق أو بالتخير اشترى منه أو من غيره تلك الدراهم دنائير تلك أو غيرها أقل أو أكثر فكل ذلك حلال ما لم يكن عن شرط لان كل ذلك عقد صحيح وعمل منصوص على جوازه، وأما الشرط لحرام لانه شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل، ومنع من هذا قوم وقالوا: أنه باع منه دنائير بدناير متفاضلة قلنا: هذا كذب وما فعل (٣) قط شيئا من ذلك بل هما صفقتان ولكن أخبرونا هل له أن يصارفه بعد شهر أو سنة بتلك الدراهم وتلك الدناير عن غير شرط؟ فنقولهم نعم قلنا لهم: فأجزتم التفاضل والنسيئة معا

(١) فى التسخرتم ١ (سوء ظن) (٢) فى التسخرتم ١٦ (دنايتوى) (٣) فى التسخرتم ١٦ (ماض)

ومنع من النقد هذا عجب لا نظير له ، وقد صرح عن النبي ﷺ كذا كرنا أيضا الأمر جيع التمر
الجمع بسلعة ثم يتابع بالسلعة جنينا من التمر ، وهذا هو الذي منواته ، ومن طريق الحاجة
ابن المبال نازيدين ابراهيم - هو التستري - نأخذ بن سيرين قال : خطب عمر بن الخطاب
قال : ألا ان الدرهم بالدرهم ، والدينار بالدينار عينا بعين سواء بسواء مثلا بمثل قال له
عبد الرحمن بن عوف : تزيف علينا أوراقا (١) فعطى الحديث وتأخذ الطيب قال عمر : لا
ولكن ابيع بها عرضا فاذا قبضته وكان لك فيه ما هضم ما شئت وخذأي قد شئت ، فهذا
عمر بحضرة الصحابة رضى الله عنهم لا يخالفه منهم بأمر بيع الدرهم أو الدينار بسلعة ثم
بيعهما (٢) بما شاء من ذلك أثر ابتاعه للمرض ولم يقل من غير من يتابع منه المرض وروينا من
طريق سعيد بن منصور ناهشيم عن سلمان بن بشير قال أعطاني الأسود بن يزيد دراهم وقال لي :
اشتر لي بها دنانير ثم اشتر لي بالدينار درهم كذا وكذا قال : فبعتهم من رجل قبضت
الدينار وطلبت في السوق حتى عرفت السعر فرجعت الى يعقوب (٣) فبعتهم بالدرهم التي
أردت فذكرت ذلك للأشود بن يزيد فلم يره بأسا .

قال أبو محمد : وكرهه ابن سيرين وروينا عن عمر بن الخطاب أعتال : إنما الربا
على من أراد أن يربى وينسى ، رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن يونس
ابن عبيد عن ابن سيرين عن عمر ه قال على : ومن عجايب حجبهم هنا أنهم قالوا : إنما أراد
بالربا درهم بأكثر منها فخليل بأن صرفها بدنانير ثم صرف الدينار بدرهم قلنا : بارك الله
فيه من ورع خائف لمقام به ولمن خاف مقامه به جتنا ، أراد الربا فتركه وهرب عنه الى
الحلال هذا فضل جدا وعمل جيد لا عذراء فتراكم جعلتم المعروف منكرا ، وهل هذا الا
كن أراد الزنا بامرأة فلم يفعل لكن تزوجها واشتراها ان كانت أمة فوطئها ما هذا نحن
مطيع لله تعالى ؟

١٥٠١ مسألة والتواعد في بيع الذهب بالذهب أو بالنقصة وفي بيع النقصة
بالنقصة . وفي سائر الأصناف الأربعة بعضها ببعض جائز تباعا بعد ذلك أولم يتبايعا لأن
التواعد ليس بيعا ، وكذلك المساومة أيضا جائزة تباعا أولم يتبايعا لأن علمنا انتهى عن شيء
من ذلك ، وكل ما حرم علينا قد فصل باسمه قال تعالى : (وقد فضل لكم ما حرم عليكم)
فكل ما لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال بنص القرآن اذ ليس في الدين الا فرض أو حرام أو
حلال أو حرام ما لم يفصل ما لم يفصل في القرآن والسنة والحرام مفصل باسمه في القرآن والسنة ،
وما عدا هذين فليس فرضا ولا حراما فهو بالضرورة حلال اذ ليس هناك قسم رابع

(١) في نسخة رقم ١٦ ترينه على أوراق وفي نسخة تريف علينا أوراق (٢) في نسخة رقم ١٦ تميمية
(٣) في نسخة رقم ١٤ يسي

وباقه تعالى التوفيق .

١٥٠٢ مسألة ولا يحل بلد دراهم بأوزن منها لا بالمعروف ولا بغيره، وهذا هو النكر لا المعروف لأنه خلاف ما جاء عن النبي ﷺ . وعن أبي بكر وعمر . وابن عمر، وقد ذكرنا هذا آقا عن عمر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم وهو قول الناس ، وأجاز ذلك مالك وما نعلم له مواثيقه من رأى الباقي النقد (١) .

١٥٠٣ مسألة ولا يحل بيع آنية ذهب ولا فضة إلا بعد كسرهما لصحة نهي النبي ﷺ عنها . وقد ذكرناه في كتاب الطهارة فلا يحل تملكها فلا يحل بيعها لأنها أكل مال بالباطل وباقه تعالى التوفيق .

١٥٠٤ مسألة ويجاز أن يتناع المرء نصف درهم بعينه . أو نصف دراهم بأعيانها . أو نصف دينار كذلك . أو نصف دنانير بأعيانها مشاعا يتناع الفضة بالذهب . والذهب بالفضة . ويتفقان على إقرارهما عند أحدهما أو عند أجنبي ، ولا يجوز في ذلك ذهب بذهب أصلا ولا فضة بفضة أصلا لأنه يصير عينا بغير عين ، وهذا لا يحل إلا بعينا بعين على ما قدمنا ، وأما الذهب بالفضة مشاعا فلم يأت بالنهي عنه نص وما كان برك نسيا .

١٥٠٥ مسألة ولا يحل بيع دينار الادرهما قانونه فهو باطل مفسوخ لأنه إخراج قيمة الدرهم من الدينار فصار استثناء بمجهول لإذباع دينار الأقيمة درهم منه فإن كانت قيمة الدرهم معلومة عندهما فهو باطل أيضا لأنها مشروطا إخراج الدرهم بعينه من الدينار وهذا عمل لأنه ليس هو بعضا للدينار فيخرج منه فهو باطل بكل حال ، وقرئنا هو قول عطاء . والنخعي . ومحمد بن سيرين ، وأجازوه أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وباقه تعالى التوفيق .

١٥٠٦ مسألة والربا في كل ما ذكرناه بين الميسر سيدة كاهوين الأجنيين . وبين المسلم والمسلم . وبين المسلم والحربي . وبين الذميين كاهوين المسلمين ولا فرق . وروينا عن طريق قاسم بن أصبغ نا بكر بن حماد نا مسدد نا حفص بن غياث عن أبي العوام البصري عن عطاء كان ابن عباس يبيع من غلباء الخيل الستين والثلاث فبعث إليه جابر بن عبد الله أماعلمت نهي رسول الله ﷺ عن هذا ؟ قال ابن عباس : بلى ولكن ليس بين الميسر وبين سيدة ربا ، وهو قول الحسن . وجابر بن زيد . والنخعي . والشعبي . وسفيان الثوري . وعثمان البتي . والحسن بن حي . واليث . وأبي حنيفة . والشافعي ، وإنما قاله هو لأنه على أصلهم الذي قد تقدم إفساده أنه من أن البعد لا يملكه وذكرنا أن ابن عمر يرى العبد يملك به وهذا جابر قد أنكر ذلك على ابن عباس ، وروينا عن طريق ابن أبي شيبة

نابلساق بن منصور ناهريم عن أبي إسحاق عن عبد الله بن شداد قال: مر الحسين بن علي رضي الله عنهما برأع فأهدى الراعي إليه شاة فقال له الحسين: حرأنت أم مملوك؟ فقال: مملوك فردما الحسين عليه فقال له المملوك: انتهال قبلها منه ثم اشتراه واشترى الفتم فأعتقه وجعل الفتم له، فهذا الحسين قبل هدية المملوك إذا خبره أنها له، وقد ذكرنا مثل ذلك عن رسول الله ﷺ فيما سلف من كتابنا هذا وهو الحجة البالغة لا من سواء، وإذ حرم الله تعالى الربا وتوعده فيه فما خص عبداً من حروما كان ربك نسياً، والعجب أن الشافعي - وأبا حنيفة لا يميزان أن يبيع المرء مال نفسه من نفسه فإن كان مال المبدل ليهده فقد قضا أصلهم وأجازوا له بيع مال نفسه من نفسه، وإن كان مال المبدل ليس للسيد مالم يبعه أو يتزعه فقد أجازوا الربا صراحاً. وأما الكفار فإن الله تعالى يقول: (ومن يبيع غير الإسلام ديناً قلن يقبل منه) وقال تعالى: (حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) وقال تعالى: (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) فصح أن كل ما حرم علينا فهو حرام عليهم، ونسأل من خالفنا أن يلزمهم دين الإسلام ويحرم عليهم ما هم عليه من خلافه؟ وهل هم على باطل أم لا؟ فإن قالوا: لا يلزمهم دين الإسلام، ولا يحرم عليهم ما هم عليه من خلافه وأنهم ليسوا على باطل كفروا بالمرية، وإن قالوا: يلزمهم دين الإسلام وحرام عليهم ما هم عليه من خلافه وهم على باطل قالوا: الحق ورجعوا إلى قولنا ولهم (١) إبطال الباطل وفسخ الحرام فيبتدى (٢) بهدي الله تعالى أو الأقرار على نفسه بأنه ينفذ الحكم بالباطل ويميز الحرام وما أوردنا من كل هذا، فمن قالوا: ما هم عليه من الكفر أشد قلنا: إن الذي هم عليه من الكفر لا يفسح لهم في إعلانه، وقد جاء النص بأن لا يجبرهم على الصلاة - والزكاة - والصيام - والحج، وكذلك جلد بأن يحكم بينهم بما أنزل الله فلا يعمل ترك أحد النصين للأخر وبالله تعالى التوفيق، وقال أبو حنيفة: لا بأس بالربا بين المسلم - والحرى وهذا عظيم جداً •

١٥٠٧ مسألة وجاز بيع اللحم بالحيوان من نوع واحد كالأرنب من نوعين وكذلك يجوز بيع اللحم باللحم من نوع واحد أو من نوعين متفاضلاً. ومتماثلاً، ووجاز تسليم اللحم في اللحم كذلك، وتسليم الحيوان في اللحم كعظم كيش بلحم كيش متفاضلاً ومتماثلاً يبدأ يدو إلى أجل، وكذلك باللحم من غير نوعه أيضاً. وكتسليم كيش في أرطال لحم كيش أو غيره إلى أجل كل ذلك جائز حلال، قال الله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) وقال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فهذا كله بيع لم يفصل تحريمه، وأما اللحم باللحم فلم يأت نهى عنه أصلاً لا مبيح ولا سقيم من أثر، وأما اللحم بالحيوان فجاء فيه

أثر لاصح ، وهذا كله قول أبي سليمان . وأصحابنا ، وروى عن ابن عباس وهو قول سفيان الثوري .

واختلف الحاضرون على فرق ، فطائفة منعت من بيع اللحم بالحيوان جملة أى لحم كان لا تمأش شيئا بأى حيوان كان لا تمأش شيئا حتى منعوا من بيع المبد باللحم ، وهذا قول الشافعى ، واختلف قوله فى اللحم باللحم فروى عنه أن جميع لحوم الحيوان كلها طائره ووحشه . والآنعام كلها صنف واحد ، وروى عنه أن لحم كل نوع صنف على حياله ولم يختلف عنه فى أنه لا يباع لحم بلحم أصلا حتى يتأهى جفاه وييسه ، فعلى أحد قوله لا يباع قديد غنم بقديد ابل أو بقديد دجاج أو أوز الأمثال بمثل ، وعلى القول الثانى أنه لا يباع قديد غنم بقديد غنم إلا يدا يد مثلاً بمثل ، وجائز أن يباع بقديد البقر متفاضلاً يدا يد ، وقال أبو حنيفة : جائز بيع اللحم بالحيوان على كل حال جائز كل ذلك كقولنا سوا بسوا . وقال محمد بن الحسن جائز بيع لحم شاة بشاة حية إذا كان اللحم أكثر من لحم الشاة الحية فظن كأن مثله أو أقل لم يجز ، وأجاز بيع لحم شاة بقر حية كيف شأوا ، وأجاز أبو حنيفة وأصحابه بيع لحم شاة بلحم شاة متفاضلاً ولا بد ، وكذلك لحم كل صنف بلحم من صنفه ، وأباحوا التفاضل يدا يد فى كل لحم بلحم من غير صنفه ، والبقرة عندم صنف : والغنم صنف آخر . والابل صنف ثالث ، وكذلك كل حيوان فى صنفه إلا الحيتان فاتها كلها عنده صنف واحد والالحوم الطير فأروا بيع بعضها ببعض متفاضلاً يدا يد لانسبة كلهم دجاج بلحم دجاج . أو بلحم صيد . أو غير ذلك . ورأى شحم البطن من كل حيوان صنفاً غير لحمه وغير شحم ظهره ورأى الآلية صنفاً آخر غير اللحم والشحم وهذه وسوس لا نظير لها . وأقوال لا تعقل ولا تعلم عن أحد قبله . وقال مالك : ذوات الأربع كلها صنف واحد البقر والغنم والابل . والآراب . والآبيل . وحر الوحش . وكل ذى أربع فلا يحمل لحم شيء منها بحى منها فلم يجز بيع لحم أرنب بحى بلحم حمل أصلاً ولا لحم حمل بلحم كبش إلا مثلاً بمثل يدا يد ، وكذلك سائر ذوات الأربع ، ورأى الطير كله صنفاً واحداً . الدجاج والحمام . والتمام . والأوز . والحجل . والقطا وغير ذلك . فلم يجز أيضاً لحم شيء منها بحى منها وإن كان من غير نوعه وأجاز فى لحم بعضها ببعض التماثل يدا يد ومنع من التفاضل فلم يجز التفاضل فى لحم دجاج بلحم حبارى ، وهكذا فى كل شيء منها ، ورأى الحيتان كلها صنفاً واحداً كذلك أيضاً ، ورأى الجراد صنفاً واحداً على حياله هذا وهو عنده صيد من الطير يجزه المحرم ، وحرم القديد التى باللحم المشوى وحرمها جميعاً باللحم التى .

الطرى ، وأجاز كل شئ من هذه الثلاثة لأصناف (١) باللحم المطبوخ من صنفها متفاحلة ومتائلة بدايد ، وأجاز اللحم المطبوخ بصل باللحم المطبوخ بآبن متائلا ومنع فيه من التفاضل ، وأجاز شاة مذبوحة بشاة مذبوحة على التحرى وهذا ضد أصله ، وهذه أقوال فى غاية الفساد ولا نعلم أحدا قالها قبله . ولو قصصنا تطويلهم ههنا وتقصيرهم لطلال جدأوفى هذا كفاية لمن نصح نفسه •

قال أبو محمد : واحتج الشافعيون بما رويناه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان باللحم » • ومن طريق الحجاج ابن المنهال ناعبد الله بن عمر (٢) الثميرى عن يونس بن يزيد الأبلج عن الزهرى قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : « نهى رسول الله ﷺ أن يبتاع الحى بالميت » قال الزهرى : فلا يصلح لحم بشاة حية • ومن طريق عبدالرزاق عن ابراهيم بن أبي يحيى عن صالح مولى التومة عن ابن عباس أن رجلا أراد أن يبيع جزءا من لحم بعير بشاة فقال أبو بكر الصديق : لا يصلح هذا ، وصح عن سعيد بن المسيب أن لا يباع حى بمذبوح وأنه لا يجوز بعير بقم معدودة ان كان يريد البعير لينحره ، وقال : كانت من ميسر أهل الجاهلية بيع اللحم بالشاة ، وقال أبو الزناد : أدركت الناس يهبون عن بيع اللحم بالحيوان ويكتبونه فى عقود العمال فى زمن ابان بن عثمان . وهشام بن اسماعيل ، وذكره ابن أبى الزناد عن الفقهاء السبعة وأنهم كانوا يعظمون ذلك ولا يترخصون فيه •

قال أبو محمد : أما الخبر فى ذلك فرسل لم يفسد قط ، والعجب من قول الشافعى : إن المرسل لا يجوز الاخذ به ثم أخذهما بالمرسل (٣) . ثم عجب آخر من الخفيفين القائلين : المرسل كالمستند ثم خالفوا هذا المرسل الذى ليس فى المراسيل أقوى منه [يعظمون هذا] (٤) وهذا ما خالف فيه الخفيفيون جمهور العلماء ، ثم المالكيون فوجب ثالث لانهم احتجوا بهذا الخبر وأوهوا أنهم أخذوا به وهم قد خالفوه لانهم أباحوا لحم الطير بالقم وهذا خلاف الخبر وانما هو موافق لقول الشافعى ، وقد خالف مالك أيضا هنا ما روى عن الفقهاء السبعة . وعمل الولاة بالمدينة وهذا يعظمونه جدا اذا وافق رأيهم واحتجوا بخبر أبى بكر وهو من رواية ابن أبى يحيى ابراهيم ، وأول من أمر أن لا تؤخذ روايته فمالك ، ثم عن صالح مولى التومة وهو أول من ضعفه فمالك فإيهو وبالسلدين اذا روى الثقات خبرا يخالف رأيهم تحيلوا بالإباطيل فى رده واذا روى من يشهدون

(١) فى النسخة رقم ١٠٤ أصنافه (٢) فى النسخة رقم ١٤٤ « عبد الله بن عمير » بالصغير وهو غلط مصناه من تهذيب التهذيب (٣) قال مصحح النسخة رقم ١٤٤ : قلت وعجب آخر من الشافعى فانه يقول بمرسل سعيد ثم يقول : انى تحتجنا فوجسها ما نريد وهذا مرسل لم يستند قط (٤) الزناد فى النسخة رقم ١٦

عليه بالكذب ما يوقعهم احتجوا بما يدين يقي مع هذا ؟ فان قال الشافعيون : مراسل سعيد بن المسيب حجة بخلاف غير موقد قالوا مقلنا لهم : الساعة صارت حجة قدرنكم مارويانه من طريق سعيد بن منصور ناخص بن ميسرة عن ابن حرملة عن سعيد بن المسيب قال : نهى رسول الله ﷺ أن يباع الحيوان بالمفاطم من النعم يقولوا به والا فقد تلاعنتم واتقوا الله وقد رويت في هذه آثار أيضا بزيادة فروينامر طريق حماد بن سلة - حدثنا عبد الكريم عن يزيد بن طلق أن رجلا نحر جزورا فجعل يبيع العضو بالشاء وبالفلوس إلى أجل فكره ذلك ابن عمر . ومن طريق وكيع نا اسرائيل عن عبد الله بن عصمة سمعت ابن عباس وسئل عن اشترى عضوا من جزور قد نحر برجل عناق وشرط على صاحبا أن يرضها حتى تقطم ؟ فقال ابن عباس : لا يصلح .

قال أبو محمد : هذا شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل . وروينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن ابن عباس قال : لا بأس أن يباع اللحم بالشاء ، فان قيل : هذا عن رجل قلنا : وخير أبي بكر عن ابن أبي يحيى (١) وليس بائنا نحن سكك عنه كاتنا من كان . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري لا بأس بالشاء القائمة بالمذبوحة .

١٥٠٨ مسألة ومن ابتاع شيئا أي شيء كان مما يحل بيعه حاش القمع فلا (٢) يحل له أن يبيعه حتى يقبضه وقبضه له هو أن يطلق يده عليه بأن لا يحال (٣) بينه وبينه فان لم يحل بينه وبينه مدة ما قلت أم كثرت ثم حل بينه وبينه بفص أو غيره حل له بيعه لأنه قد قبضه وله أن يهبه وأن يؤجره وأن يصدقه وأن يقرضه . وأن يسلمه . وأن يصدق به قبل أن يقبضه وقبل أن تطلق يده عليه فان ملك شيئا ما أي شيء كان مما يحل بيعه بفقر البيع لكن بميراث أو هبة . أو قرض . أو صدق . أو صدقة . أو سلم . أو أورش . أو غير ذلك جاز له بيعه قبل أن يقبضه وأن يتصرف فيه بالاصداق . والهبة : والصدقة حاش القمع وأما القمع فانه بأى وجه ملكه من بيع . أو هبة . أو صدقة . أو صدق . أو اجارة . أو أورش . أو سلم . أو قرض . أو غير ذلك فلا يحل له بيعه حتى يقبضه كما ذكرنا بأن لا يحال بينه وبينه فان كان اشترى القمع خاصة جزا فافلا يحل له بيعه حتى يقبضه كما ذكرنا وحتى ينقله ولا بد عن موضعه الذي هو فيه الى مكان آخر قريب ملاصق أو بعيد ، فان كان اشترى القمع خاصة بكلل لم يحل له أن يبيعه حتى يكتاله فاذا اكتاله حل له بيعه وان لم ينقله عن موضعه ، ولا يحل له تصديق البائع في كيله وحتى لو اكتاله البائع لنفسه بحضرته هو هو راو يشاهد مو لا بد من

(١) في النسخة رقم ١٦ : «أبي بكر بن أبي يحيى» وهو غلط ، والخبر تقدم آقا ، وابن أبي يحيى اسمه إبراهيم
(٢) في النسخة رقم ١٤ : «ولا» (٣) في النسخة رقم ٥١٤ : «بأن يحال»

[illegible]

(١) هو بضم الهاء وفتح الميم مصغر انبى على عيسى بن عمرو بن النضر رقم ١٦ المجيى وهو تصنيف
(٢) فى النضر رقم ١٦ هذا الحديث (٢) الحديث فى سنن الترمذ ج ٧ ص ٢٨٩ اطول من هذا (٤) الزيادة من
النضر رقم ١٦

ولو أنه بالمعنى قول: عندى ضيقة مصرية فتعندى فرس قاره (١) ، وسواء عندنا كان معصوباً أو لم يكن هو عند صاحبه أى فى ملكه ، وإن قيل : فانكم رويتم من طريق أنى داود نازح من حرب نال اسماعيل هو ابن عليّة عن أيوب السخنيّ حديثي عمرو بن شعيب حديثي أنى عن أبيه (٢) حتى ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ : لا يعمل سلف ويبيع ولا شرطان في بيع ولا ربيع مالم يضمنوا لا يبيع مالم يضمنوا ، قلنا : نعم هذا صحيح وبه تأخذ ولا نعلم لعمرو بن شعيب حديثاً مسنداً إلا هذا وحده . وآخر في الهبات رواه عن طاوس عن ابن عباس . وابن عمر عن النبي ﷺ في المنع من الرجوع في الهبات إلا الوالد فيما أعطى ولده ، وليس في هذا الخبر إلا الذي في حديث حكيم بن حزام من النبي عن عبيد بن ربيعة عن أبيه ، والله تعالى التوفيق .

ومن قال يقولنا في هذا ابن عباس كما أوردناه ، وكأرونا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : لا تبع يوماً حتى يقبضه ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخنيّ قال عبد الرحمن بن عوف . والزبير لمصر : أنه تزف علينا أوراق قطعى الخيث وتأخذ الطيب قال : فلا تملوا ولكن اطلقوا إلى البقيع فبع وورقك ثوب أو عرض فإذا قبضت وكان لك قبعة وذكر الخبر ، فهذا عمر يقول بذلك وبين أن القبض هو الذي يكون الشيء للرب . وقولنا في هذا أقول الحسن . وابن شبرمة ، وذهب قوم إلى أن هذا الحكم إنما هو في الطعام فقط . - يعني أن لا يباع قبل أن يقبض . وذهب آخرون إلى أنه فيما يكال أو يوزن فقط كأرونا من طريق يحيى بن سعيد القطان ناسع بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الله بن أبي عياض عن عثمان بن عفان لا بأس إذا اشترى الرجل البيع أن يبيعه قبل أن يقبضه ما خلا الكيل والوزن . ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأساً أن يبتاع الرجل يما لا يكال ولا يوزن أن يبيعه قبل أن يقبضه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال : لا بأس بأن يشتري شيئاً لا يكال ولا يوزن بقدر ثم يبيعه قبل أن يقبضه (٣) وهو قول الحكم . وإبراهيم . وحماد بن أبي سليمان ، وذكره النخعي عن ثقي ، وقال عطاء : جائز بيع كل شيء . (٤) قبل أن يقبض ، وقال أبو حنيفة : كل ماملك بعقد يتقضى العقد بهلاكه فلا يجوز بيعه قبل قبضه كالبيع . والاجارة إلا العقار فجائز بيعه قبل قبضه قال : وكل ماملك بعقد لا يتقضى العقد بهلاكه فجائز بيعه قبل قبضه كالصداق . والجمل . والخلع ونحوه ، وهذا قول لا نعلمه

(١) أى يخطب لحد ثوى (٢) جعة عن أبيه الثانية سقطت من النسخة ثم ١٤٤ واملأنا فوقه لآلى سنن أبي داود (٣) فى النسخة ثم ١٤٤ قبل القبض (٤) فى النسخة ثم ١٦٦ بيع كل ذلك شيء . ومضى زيادة لآلى

عن أحده ^{هـ} وقال مالك : كل ما يؤكل . والماء فلا يحل يعمه قبل أن يقبض . وما عدا هذين
فجاز يعمه قبل أن يقبض ، وقال مرة أخرى : كل ما يؤكل كل قط . وأما الماء فيه مجاز قبل
قبضه وجعل في كلا قوليه زريعة الفجل الأبيض . وزريعة الجزر . وزريعة السلق لا يباع
شيء . منها قبل القبض قلنا : هذا لا يأكله أحد أصلا ، وهذا الذي أنكروا على الشافعي في
ادخاله السقمونيا فيما يؤكل قالوا : انه يخرج منها ما يؤكل قلنا : والشجر يخرج منها
ما يؤكل فامنعوا من يما قبل القبض فاقطعوا ، وما نعلم قولهم هذا كله كاهو عن أحد قبلهم .
وخالف الخفيفيون . والمالكيون هنا كل قول روى عن الصحابة رضى الله عنهم ،
وأما الشافعي فلم يخرج بيع ما ملك يبيع . أو نكاح . أو خلع قبل القبض أصلا وهذا قول
قاسد بلا دليل ، فإن قالوا : قسنا النكاح . والخلع على البيع قلنا : القياس كاه باطل ، ثم
لو صح لكان هذاه من عين الباطل لأن النكاح يجوز بلا مهر يذكرا أصلا ، ولا يجوز البيع
بلا ثمن يذكرا ، والنكاح لم يملك بصدقة قرينة . أصلا والخلع كذلك بخلاف البيع فظهر
فساد هذا القول والله تعالى التوفيق . وأما حكم القمع فلهذا ذكرنا قبل هذا في الكلام المصل
بهذا من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ أما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ أن يباع حتى
يقبض فهو الطعام فهذا تخصيص الطعام في البيع خاصة وعمومه بأى وجه ملك ، فإن قيل :
من أين خصصتم القمع بذلك دون سائر الطعام ؟ قلنا : لأن اسم الطعام في اللغة التي بها
خاطبنا رسول الله ﷺ لا يطلق هذا إلا على القمع وحده وإنما يطلق على غيره باضاعة ،
وقد قال تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم) فأراد عز وجل
الذبايح لا ما يأكلون (١) فانهم يأكلون الميتة . والدم . والخزير ولم يحل لنا شيء من
ذلك قط ، وقال الله عز وجل : (ان الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه
فانتمني) قد ذكر تعالى الطعام في الماء باضاعة ولا يسمى الماء طعاما ، وقال لقيط بن معمر
الأيادي - جاهلي فصيح - في شعر له مشهور :

لا يطعم النوم لا ريث يبعثه • ثم يكاد جواه يحطم الضلما

فأضاف الطعام إلى النوم والنوم ليس طعاما بلا شك ، وقد ذكرنا قول عبد الله بن معمر
وكان طعاما يومئذ الشعر فقد ذكر الطعام في الشعر في إضافة لا باطلاق ، وقد ذكرنا (٢)
من طريق أبي سعيد الخدري قوله : كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صدقة القطر صاعا
من طعام صاعا من شعر صاعا من تمر صاعا من زبيب صاعا من أقط ، فلم يطلق الطعام إلا على
القمع وحده لا على الشعر ولا على غيره ، وروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا يزيد

(١) والنسخة رقم ١٤ (المايؤكل) في النسخة رقم ١٤ وقد روي

ان ابراهيم بن محمد بن سيرين قال : عرض على عبد الله بن عتبة بن مسعود زبالة فقلت له : ان أصحاب الزيت قل ما يستوفون حتى يبيعون فقال : انما سمي الطعام أى انما أمر بالبيع بعد الاستيفاء في الطعام فلم ير الزيت طعاما ، وأبو سعيد الخدري . وعبد الله بن عتبة بن مسعود حجتان في اللغة قاطعتان لاسيا وعبد الله هذلى قيلة مجاورة للحرم فلنتهم لغة قريش ، وعن قال بقولنا : ان الطعام (١) باطلاق انما هو القمح وحده أبو ثور ، وأما القمح يشتري جزا فافلا يعل يبعه حتى يقبض وينقل عن موضعه فلما رويناه من طريق البخارى ناسحاق - هو ابن راهويه - قال الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه [رضى الله عنه] (٢) قال : رأيت الذين يشترون الطعام مجازة يضربون على عهد رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى يؤوه الى رحالهم وورويناه من طريق مسلم بن أحمد بن عبد الله ابن نمير ناأبى ناعبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه [قال] (٣) وكنا نشترى الطعام من الركان جزا فافلها رسول الله ﷺ ان نبيعه حتى تنقله من مكانه ، ومن طريق مسلم ناأبو بكر بن أبى شيبة نا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ اذا اشترى طعاما مجازا أن يبيعوه في مكانه حتى يحولوه .

قال أبو محمد : ولا يمكن أن يكون غيره عليه السلام يضرب المسلمين بالمدينة على شريعة يؤمرون بها في الأسواق بغير علمه أصلا ، فصح أنه جرم كبير لا يرضى فيه (٤) فان قيل : اننى بعض ما رويتم حتى يؤوه الى رحالهم قلنا : نعم وكل مكان رحله اليه فهو رحله اذا كان مباحا له أن يرحله اليه ، فان قيل : فقد رويتم هذا الحديث عن مالك عن نافع عن ابن عمر فلم يذكر فيه الجزاف قلنا : عبيد الله بن عمر ان لم يكن فوق مالك والافليس هودونه أصلا ، وقد رواه عن نافع قد ذكر فيه الجزاف ، ورواه الزهري عن سالم كما أوردنا فذكر فيه الجزاف ، وهو خير (٥) واحد بلا شك ، وجمهور الرواة عن مالك لهذا الحديث في الموطأ وغيره ذكروا فيه عن الجزاف كذا ذكره عبيد الله عن نافع . والزهري عن سالم وإنما أسقط ذكر الجزاف القعني . ويحيى قطع فصيح أنها وما فيه بلا شك لأنه يبين خبر واحد وبالله تعالى التوفيق ، وإنما كان يصح الأخذ برواية القعني . ويحيى لو أمكن أن يكونا خبرين اثنين عن موطنين (٦) مختلفين ، وقولناهما هو قول الشافعى . وأبى سليمان لم يقل به مالك ولا نعلم لقلدهم لاله حجة أصلا وبالله تعالى التوفيق .

(١) في النسخة رقم ١٦٦ بان الطعام (٢) لزيد بن منيخ البخارى ج ٣ ص ١٤١ (٣) الزيادة من صحيح مسلم

ج ١ ص ٤٤٦ (٤) في النسخة رقم ١٤٤ لا ترضى فيه (٥) في النسخة رقم ١٦٦ وهذا خبر (٦) في النسخة

وأما التمتع بمتاعه المربك فلا يحل له يعمه حتى يكتب له نفسه ثم يكتب له الذي يبيع منه ولا بد سواء حضر أو كلاهما كيله قبل ذلك أو لم يحضرا فلما روينا من طريق أحمد بن عمرو بن عبد الحائق البزار نا محمد بن عبد الرحيم نا مسلم - هو ابن إبراهيم - نا محمد بن الحسين الأزدي عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان فيكون لصاحبه الزيادة وعليه التقصان » ه وروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا شريك عن ابن أبي ليلى عن محمد بن بيان عن ابن عمر أنه سئل عن اشترى الطعام وقد شهد كيله ؟ قال : لا حتى يجرى فيه الصاعان ه ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن فضيل عن مطرف - هو ابن طريف - قلت للشمي : اكون شاهدا للطعام وهو يكال فاشتره أخذه بكيله ؟ قال : مع كل صنفه كيله ومن طريق ابن أبي شيبة نا مروان بن معاوية عن زياد مولى آل سعيد قلت لسعيد بن المسيب : رجل ابتاع طعاما فأكثله أيسلح على أن اشتره بكيل الرجل ؟ قال : لا حتى يكال بين يديك ، وصح عنه أنه قال فيه : هذا ربا ه

ومن طريق ابن أبي شيبة نا زيد بن الحباب عن سودة بن حيان سمعت محمد بن سيرين سئل عن رجلين اشترى أحدهما طعاما والآخر معه ؟ قال : تشهدت البيع والتبض قال : بخذ مني ربما وأعطيه قال : لا حتى يجرى فيه الصاعان فتكون لك زيادة ثم عليك قصانه (١) ه ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن عمر أبي حفص قال : سمعت الحسن البصري وسئل عن اشترى طعاما ما هو ينظر إلى كيله ؟ قال : لا حتى يكيله ه ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال في السنة التي مضت : ان من ابتاع طعاما أو ودكا كالا أن يكتب له (٢) قبل أن يبيعه فإذا باعها كتيل منه أيضا إذا باعها كالا ، وهو قول عطاء بن أبي رباح . وأبي حنيفة . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وإسحاق ، وأبي سليمان ، وقال مالك : إذا بيع بالتقد فلا بأس بان يصدق البائع في كيله ولا يكتب له ويكره ذلك في الدين ، وهذا قول لا نعلمه عن أحد قبله وخالف فيه صاحب لا يعرف له مخالف منهم ه وخالف فيه جمهور العلماء وما نعلم لقوله حجة أصلا من نص قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا رأي لهوجه ، فان قيل : قد رويتم من طريق أبي داود عن محمد بن عوف الطائي نا أحمد بن خالد الوهبي نا محمد بن إسحاق عن أبي الزناد عن عبيد بن حنين عن ابن عمر قال : ابتعت زيتا في السوق فلما استوجبه لتبي رجلا أعطاني برهما حسنا فأردت أن أضرب على يدي فأخذ رجل من خلقي بفراعي فالتفت فإذا زيد بن ثابت فقال : لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوزه الى رحلك فان رسول الله

(١) في نسخة رقم ١٦ (شكونه زيادة ثم عليه قصانه) (٢) في نسخة رقم ١٤ (أن يكيله)

ﷺ نهى أن يباع السلع حيث يتباع حتى تحوزها التجار إلى رحالهم قلنا: هذا رواه أحمد بن خالد الوهبي (١) وهو مجهول ، وباقه لو صح عندنا لوسع عندنا لوسعنا إلى الأخذ به نعمد الله على ما يسرنا له من ذلك كثيرا ، وكل ما ذكرناه في هذه المسائل فن فعل خلاف ذلك فسخ أبدا ، فإن كان قد بلغه الخبر ضرب كما أمر رسول الله ﷺ ، ورواه ابن عمر قال عليه السلام: « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ،

(١) هو أحمد بن خالد بن موسى ، ويقال ابن محمد الوهبي الكندي أبو سعيد بن أبي مخلد الجص وفيه كلام انظر تهذيب التهذيب ج ١ ص ٢٦

خاتمة الطبع

تم - والله الحمد - طبع الجزء الثامن من كتاب المحلى على ما أوجه القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ تأليف المحقق والحافظ المدقق الفقيه الامام ناصر السنة وميت البدعة صاحب السيف والقلم أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رحمه الله وجعل الجنة مأواه والمتوفى سنة ٥٦٤ هـ ويتلوه ان شاء الله تعالى بحول وقوته الجزء التاسع منه مفتتحا (مسألة والشركة والاقالة والتولية كلها يوسع مبتدأة) الخ أسأل الله العظيم أن يوفقني إلى اتمامه وغيره من الكتب الثمينة النافعة وأرجوه أن يتمتعني برويته جل جلاله في الآخرة وأن يدخلني مع حبيبه محمد رسول الله ﷺ الجنة انه سميع قريب بالاجابة جذره

فهرست

الجزء الثامن من المحلى لابن حزم

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	الكتاب	٢	كتاب النذور
٢٣	١١١٥ من قال لله تعالى على عتق رقبة أو بديته أو قال مائة درهم أو شيء من البر هكذا لم يمينه فكله نذر لازم وهذا بخلاف ما تقدم به بيان أدلة ذلك	٢	١١١٤ يكره النذور وينهى عنه ومع ذلك لو نذر طاعة لله عز وجل لزمه الوفاء به
		٢	تعريف النذر
٢٤	١١١٦ من قال في النذر اللازم الذي قدما إلا أن يشاء الله أو أن شاء الله أو إلا أن لا يشاء الله أو ذكر الإرادة مكان المشيئة الخ ووصله بكلامه فهو استثناء صحيح ولا يلزمه ما نذر وبرهان ذلك	٣	الدليل على صحة المنع من النذر وعلى أنه لو وقع بشرطه لزمه الوفاء به
		٥	مذاهب الفقهاء رضى الله عنهم فيمن أخرج نذره مخرج اليمين ويان فظلم وجهته وتغيب أدلتهم وتحقيق المقام بما لا مزيد عليه
٢٥	١١١٧ نذر الرجل والمرأة البكر ذات الأب وغيرها وذات الزوج وغيرها والعبد والحر سواء في كل ما تقدم ودليل ذلك	٩	أقوال العلماء فيمن نذر أن يمشى إلى مكة
٢٥	١١١٨ من نذر ما لا يطيق أبدا لم يلزمه شيء وبرهان ذلك	٩	مذاهب المجتهدين فيمن نذر الصدقة بجميع ماله أو أن يغير نفسه أو أن يمشى إلى مسجد المدينة أو الر كوب أو التهبوض إلى مكة أو إلى موضع سماه من الحرم أو نذر عتق عبده إن باعه أو عتق عبد قلان إن ملكه وأدلة كل وبسط المقام بما لا يتجده في غير هذا
٢٥	١١١٩ من نذر في حال كفره طاعة لله عز وجل ثم أسلم لزمه الوفاء به وأقوال العلماء في ذلك وأدلتهم		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٦	١١٢٠ من شره صوم يوم يقدم فيه فلان أو يوم يبرأ أو ينطلق فكان ذلك ليلا أو نهارا لم يلزمه في ذلك اليوم شيء وبرهان ذلك	٣٠	٣٠ كتاب الايمان
٢٧	١١٢١ من نذر صياما أو صلاة أو صدقة ولم يسم عددا ما لزمه في الصيام صوم يوم ولا مزيد وفي الصدقة ما طابت به نفسه ولزمه في الصلاة كعتان ودليل ذلك	٣٠	١١٢٦ لا يمين الا بالله عز وجل وبرهان ذلك
٢٧	١١٢٢ من قال لله على صدقة أو صيام أو صلاة هكذا جملة لزمه أن يفعل أي ذلك شاء ويجزيه	٣١	٣١ ذكر أسماء الله تعالى التي ثبت النص بها
٢٧	١١٢٣ من مات وعليه نذر ففرض أن يؤدي عنه من رأس ماله قبل ديون الناس كلها وبرهان ذلك	٣٢	٣٢ من حلف بما ذكرنا أن لا يفعل أمرا كذا أو أن يفعل أمرا كذا فان وقت وقامت غدا وبعد غدا النحر لم يفعل ما حلف عليه فعليه كفارة اليمين ودليل ذلك مبسوطا
٢٨	١١٢٤ من تعمد النذور ليلزمها من بعده فهي غير لازمة	٣٢	٣٢ أما الحلف بالامانة وبعهد الله وميثاقه وحق المصحف النحر فكل هذا ليس بيمين أو يمين بها معصية ليس فيها الا التوبة والاستغفار وبرهان ذلك
٢٨	(الوعد)	٣٣	٣٣ من حلف بالقرآن أو بكلام الله عز وجل فان نوى في نفسه المصحف أو الصوت المسموع أو المحفوظ في الصدور فليس بيمين وان لم ينو ذلك بل نواه على الاطلاق فهي يمين وعليه الكفارة ودليل ذلك
٢٨	١١٢٥ من وعد آخر بان يعطيه مالا ميعنا أو غير معين أو بان يعينه في عمل ما حلف له على ذلك أو لم يحلف لم يلزمه الوفاء له ويان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وذكر أدلتهم مفصلة وتحقيق المقام	٣٤	٣٤ لغو اليمين لا كفارة فيه ولا إثم وهو وجهان ويانها ما ذكر مذاهب الفقهاء في ذلك
		٣٥	٣٥ من حلف أن لا يفعل أمرا كذا ففعله ناسيا أو مكرها أو غلب بأمر حيل ينمو يئنه الخ فلا

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
الحق بذلك ويظهر	كفارة على أحد طرفي شيء من كل
٤٨ ١١٣٨ يمين الأيكم واستناؤه	ذلك ولا شيء وبرهان ذلك
لا زمان على حسب طاقته من صوت	٣٥ ١١٣٢ من حلف على ما لا يدري
او اشارة وبرهان ذلك	او كذا ذلك ام لا وعلى ما قد يكون ولا
٤٩ ١١٣٩ الرجال والنساء الاحرار	يكون فلا كفارة عليه ولا شيء
والمملوكون وذوات الازواج	٣٦ ١١٣٣ من حلف عايد للكذب
والايكار وغيره من في كل ذلك سواء	فيما يختص بيمين الكفارة وبيان
ودليل ذلك	مذاهب عن الأامصار في ذلك وذكر
٤٩ ١١٤٠ لا يمين لسكران ولا	ادلتهم على أن يشر فيها وتحقق المنع بما
لمجنون في حال جنونه ولا لهاذ في	لا يجد في غير هذا الموضع
مرضه ولا لانتم في نومه الخ ومذاهب	٤٠ ١١٣٤ اليمين في الغضب والرضا
الصحابة في ذلك	وعلى أن يقطع أو على أن يعصى الخ
٥٠ ١١٤١ من حلف باقعه تعالى في	ففيه الكسار وان لمعه الحاش في كل
كفره ثم حنث في كفره أو بعد	ذلك وإلا فلا وبرهان ذلك وذكر
اسلامه فففيه الكفارة ودليل ذلك	مذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم
٥١ ١١٤٢ من حلف واللات والعزى	٤٣ ١١٣٥ اليمين محمولة على لغة
فكفارته أن يقول لا اله الا الله وحده	الحالف وعلى يمينه وهو صدق فيما
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على	ادعى من ذلك الخ ودليل ذلك
كل شيء مقدير مرة وبرهان ذلك	٤٤ ١١٣٦ من حلف ثم قال نويت
٥١ ١١٤٣ من حلف ايماناً على	بعض ما يقع عليه اللفظ الذي نطق به
أشياء كثيرة على كل شيء منها	صدق الخ
يمين فهي ايمان كثيرة ان حنث	٤٤ ١١٣٧ من حلف على شيء ثم قال
في شيء منها فففيه كفارة فان عمل	موصولا بكلامه ان شاء الله او الا ان
آخر فكفارة أخرى ومكذبا ودليل	يشاء الله الخ فهو استثناء صحيح وقد
ذلك	سقطت اليمين عنه بذلك ولا كفارة
٥٢ ١١٤٤ لو حلف كذلك ثم	وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك
قال في آخرها ان شاء الله أو استثنى	وذكر ادلتهم من حيثها بما ينص

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
منه حنث بأى شئ مشرب بمو برهان ذلك	بشئ ما فيه خلاف ويان ذلك
٥٥ ١١٥٠ من حلف أن لا يدخل دار زيد قلن كان من الدور المباحة	٥٢ ١١٤٥ أن حلف بمنا واحدة على أشياء كثيرة كن قال والله لا كلت زيدا ولا خالها ولا دخلت دار عبده ولا أعطيتك شيئا ففى
الدهاليز كدور الرؤساء لم يحنث بدخول الدهاليز حتى يدخل منها ما وقع عليه أنه داخل دار زيد وان لم تكن كذلك حنث بدخول الدهاليز ودليل ذلك	يمين واحدة ولا يحنث بفعله شيئا مما حلف عليه ولا تجب عليه كفارة حتى يفعل كل ما حلف عليه ودليل ذلك
٥٦ ١١٥١ من حلف أن لا يدخل دار فلان أو أن لا يدخل الحمام فشى على سقوف ذلك وأدخل دهاليز الحمام يحنث وبرهان ذلك	٥٢ ١١٤٦ أن حلف أيماناً كثيرة على شئ واحد مثل أن يقول بالله لا كلت زيدا والرحن لا كلته الخ ففى كلها يمين واحدة ولو كررها ألف مرة ، ويان مذاهب علماء السلف فى ذلك وذكر أدلتهم
٥٦ ١١٥٢ من حلف أن لا يكلم فلانا فأوصى إليه أو كتب إليه لم يحنث وكذلك لو أشار اليه ودليل ذلك	٥٤ ١١٤٧ من حلف بالله لأ كلت هذا الرغيف أو قال لا شربت ماء هذا الكوز فلا يحنث بأكل بعض الرغيف ولا بشرب بعض ما فى الكوز وبرهان ذلك
٥٦ ١١٥٣ من حلف أن لا يشتري أداما فأى شئ اشتراه من لحم أو غيره لم يأكل به بالحز حنث أكل به أو لم يأكل وبرهان ذلك	٥٥ ١١٤٨ لو حلف أن لا يأكل من هذا الرغيف أو أن لا يشرب من ماء هذا الكوز فإنه يحنث بأكل شئ منه وشرب بشئ منه ودليل ذلك
٥٦ ١١٥٤ من حلف أن يضرب غلامه عددا من الجلد أكثر من العشر لم يحل له ذلك ويرقى يمينه بأن يجمع ذلك العدد فيضربه به ضرباً واحدة ودليل ذلك	٥٥ ١١٤٩ لو حلف أن لا يشرب ماء التمر قلن كانت له نيقى شرب شئ
٥٧ ١١٥٥ لا معنى للبسط فى فى الأيمان ولا للئن وأقول المجتهدين	

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
٦٠ ١١٦٢ من حلف أن لا يأكل لحما أو أن لا يشتره فأشترى شحما أو كبدا أو سناما أو مصرا نال الخ لم يحنث ودليل ذلك	في ذلك هو ذكر حججهم ٥٧ ١١٥٦ من حلف أن لا يغسل امرأة كذا حيناً أو دهر أو زماناً أو بالغ بغير مقدار طرفة عين لم يفعله ثم فعله فلا حنث عليه ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الأصناف في ذلك
٦١ ١١٦٣ من حلف أن لا يأكل شحما حنث بأكل شحم الظهر والبطن وكل ما يطلق عليه اسم شحم ولا يحنث بأكل اللحم المحض وبيان أقوال العلماء في ذلك	٥٩ ١١٥٧ ان حلف أن لا يكلمه طويلاً فهو ما زاد على أقل المدد وان حلف أن لا يكلمه أياماً أو جماعات أو شهوراً فكل ذلك على ثلاثة ولا يحنث فيما زاد ودليل ذلك
٦٢ ١١٦٤ من حلف أن لا يأكل رأساً لم يحنث بأكل رؤوس الطير ولا السمك ودليل ذلك	٥٩ ١١٥٨ من حلف أن لا يساكن من كان ساكناً معه من امرأته أو قريبه أو أجنبي فليفارق حاله التي هو عليها إلى غير ما لا يحنث وبرهان ذلك
٦٢ ١١٦٥ من حلف أن لا يأكل يضاً لم يحنث إلا بأكل يض الدجاج خاصة وبيان أقوال العلماء في ذلك	٦٠ ١١٥٩ من حلف أن لا يأكل طعاماً اشتراه زيد فأكل طعاماً اشتراه زيد وآخر معه لم يحنث وكذلك لو حلف أن لا يدخل دار زيد فدخل دارين زيد وغيره لم يحنث ودليل ذلك
٦٢ ١١٦٦ من حلف أن لا يأكل عنباً يأكل زيباً أو شرب عصيراً أو أكل رباً أو خلاماً لم يحنث وهكذا	٦٠ ١١٦٠ من حلف أن لا يجب لأحد عشرة دنائير فهو به لأكثر حنث إلا أن ينوي العدد الذي سمي
٦٣ ١١٦٧ من حلف أن لا يأكل لبناً لم يحنث بأكل اللبن ولا العقيد ودليل ذلك	٦٠ ١١٦١ من حلف أن لا يجتمع مع فلان مسقف فدخل بيتاً فوجده فيه ولم يكن عرفاً إذ دخل أنه فيه لم يحنث
٦٣ ١١٦٨ من حلف أن لا يأكل خبزاً فأكل كعكاً أو حريرة الخ وكذلك من حلف أن لا يأكل قمحاً فإن كانت له نية في خبزه حنث وإن لم يحنث إلا بكه صرافاً وبرهان ذلك	
٦٣ ١١٦٩ من حلف أن لا يشرب شراباً فإن كانت له نية حمل عليه أو لا حنث	

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٦٥	١١٧٦ من أراد أن يحتفل أنه يقدم الكفارة قبل أن يحتفل وأقوال علماء المذاهب في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق ذلك	٦٤	١١٧٠ من حلف أن لا يبيع هذا الشيء بدينار فباعه بدينار غير فلس فأكثر أو بدينار و فلس فصاعدا لم يحتفل ودليل ذلك
٦٨	١١٧٧ من حلف أن لا يعتق عبده هذا فأعتقه بنوى بعتقه ذلك كفارة تلك العين لم يجرمه دليل ذلك	٦٤	١١٧١ من حلف ليقتضين غريمه حقه رأس الحلالان قضاء حقه أول ليلة من الشهر أو أول يوم منه مالم تقرب الشمس لم يحتفل
٦٩	١١٧٨ بيان صفة الكفارة	٦٤	١١٧٢ من حلف أن لا يشتري أمرا كذا أو لا يزوج ولية أو أن لا يضرب عبده التبع فأمر من فعل له ذلك كلفه فيه تفصيل
٦٩	١١٧٩ لا يجزى من وجبت عليه الكفارة بدل ما ذكر صدقة ولا قيمة وبرهان ذلك	٦٤	١١٧٣ من حلف ألا يبيع عبده فباعه فيما قاسدا أو أصدقه أو أجره أو يبيع عليه في حق لم يحتفل ودليل ذلك
٦٩	١١٨٠ من حنث وهو قادر على الاطعام أو الكسوة أو العتق ثم افتقر فعجز عن كل ذلك لم يجرمه الصوم أصلا ودليل ذلك	٦٤	١١٧٤ من حلف أن لا يتكلم اليوم قرأ القرآن في صلاة أو غير صلاة أو ذكر الله تعالى لم يحتفل وبرهان ذلك
٦٩	١١٨١ من حنث وهو عاجز عن كل ذلك ففرضه الصوم قدر عليه أو لم قدر وتفصيل ذلك وبيان أقوال أئمة المذاهب في ذلك وأدلتهم	٦٥	كفارات الايمان
٧١	١١٨٢ يجزى في العتق كل ذلك الكافر والمؤمن والصغير والكبير والمعيب والسالم الخ وبرهان ذلك	٦٥	١١٧٥ من حنث بمخالفة ما حلف عليه قد وجبت عليه الكفارة وهذا لا خلاف فيه
٧٢	١١٨٣ لا يجزى اطعام مسكين واحد أو ما دون العشرة يرد عليهم ودليل ذلك وبيان أقوال أرباب المذاهب في ذلك وسرد حججهم		

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
أكثر مما أخذ ولا أقل ودليل ذلك	٧٤ ١١٨٤ اما الكسوة فافوق عليه اسم كسوة قيص أوسراويل أو مقنع الخ ودليل ذلك
٧٧ ١١٩٣ ان يذبح طيور عند قضاء ما عليه بأن يعطى أكثر مما أخذ أو أجود أو أدنى فكل ذلك حسن مستحب ويرهان ذلك	٧٥ ١١٨٥ تجزى كسوة أهل الذمة واطعامهم إذا كانوا مساكين بخلاف الزكاة وبرهان ذلك
٧٩ ١١٩٤ ان قضاء من غير نوع ما استقرض لم يحل أصلا لا بشرط ولا بغير شرط ودليل ذلك	٧٥ ١١٨٦ يجزى الصوم للثلاثة الايام متفرقة ان شاء مويدان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم وتحقق المقام
٧٩ ١١٩٥ من استقرض شيئا قد ملكه كونه يعطى به الخ	٧٦ ١١٨٧ من عنده فضل عن قوت يومه وقوت أهله ما يطعم منه عشرة مساكين لم يجزه الصوم أصلا وبرهان ذلك
٧٩ ١١٩٦ ان كان الدين حالا كان للذي أقرض ان يأخذه المستقرض متى أحب ودليل ذلك	٧٦ ١١٨٨ لا يجزى اطعام بعض العشرة وكسوة بعضهم وبيان أقوال الفقهاء في ذلك
٧٩ ١١٩٧ ان طالبه صاحب الدين بدنه والنسي المستقرض حاضر عند المستقرض لم يجز ان يجبر المستقرض على شيء من ماله الخ	٧٦ ١١٨٩ من حلف على انهم قرض عليه ان لا يفعلوا يكفروا ودليل ذلك
٨٠ ١١٩٨ ان كان القرض الى أجل قرض عليها ان يكتبوا ان يشهدا عليه عدلين الخ ودليل ذلك	٧٧ كتاب القرض وهو
٨٠ ١١٩٩ من قضى غريمه في بلعبيد أو قريبه وكان الدين حالا أو قبل بلعبيد أو قريبه أو أخذه بحقه ويجبر الحاكم على انصافه الخ وبرهان ذلك	الدين
٨١ ١٢٠٠ ان أراد النسي عليه الدين	٧٧ ١١٩٠ القرض فعل خير وبيان تعريفه
	٧٧ ١١٩١ القرض جائز في كل ما يحل تملكه وتملكه كسبته أو غيرها
	٧٧ ١١٩٢ لا يحل ان يشترط رد

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٨٤	١٢٠٦ كل من مات وله ديون على الناس مؤجلة أو للناس عليه ديون مؤجلة فكل ذلك سواء وبطلت الآجال كلها وصارت الديون حالة كلها وبرهان ذلك	٨٢	١٢٠١ القرض جائز في الجوارى والغيبس والنواب والنور والآرضين وغير ذلك وبرهان ذلك مفضلا
٨٥	١٢٠٧ هدية الذى عليه الدين الى الذى له عليه الدين حلال وكذلك ضياقته اياه ما لم يكن شئ من ذلك عن شرط وبيان مذاهب العلماء فى ذلك وأدلتهم	٨٣	١٢٠٢ كل ما يمكن وزنه أو كيله أو عدده أو وزعه لم يجوز ان يقرض جزاءه ودليل ذلك
٨٧	كتاب الرهن	٨٣	١٢٠٣ كل ما اقترض من ذلك معلوم العدد أو الزرع أو الكيل أو الوزن فان رده جزاءا فكان ظاهرا متيقنا أنه أقل مما اقترض فرضى ذلك المقرض أو كان ظاهرا أكثر مما اقترض وطابت به نفسه جاز وهو حسن
٨٧	١٢٠٨ لا يجوز اشتراط الرهن الا فى البيع الى أجل مسمى فى السفر أو السلم الى أجل مسمى فى السفر خاصة أو فى القرض والغرر وبرهان ذلك	٨٣	١٢٠٤ لا يجوز تعجيل بعض الدين المؤجل على أن يبريه من الباقي فان وقع ردو مصرف الى التبريم ما أعطى وبرهان ذلك
٨٨	١٢٠٩ لا يجوز الرهن الا مقبوضا فى نفس العقد ودليل ذلك	٨٤	١٢٠٥ من كان له دين حال أو مؤجل غل فرغب اليه الذى عليه الحق فى أن ينظره الى أجل مسمى فقبل أو انظره كذلك ينهى رغبة لم يلزمه شئ من ذلك ودليل ذلك
٨٨	١٢١٠ رهن المرء حصته من شئ مشاع بما ينقسم أولا ولا ينقسم عند الشريك فيه وعند غيره جائز وبرهان ذلك		
٨٩	١٢١١ صفة القبض فى الرهن وغيره هو أن يطلق يده عليه فما كان ما ينقل ثقله الى نفسه وما كان مشاعا كان قبضه له كقبض صاحبه لحصته منه مع شريكه ولا فرق وما		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
قرض عليه أن يأق الحاكم فيعيه ويوقف الثمن لصاحبه الخ وبرهان ذلك	كان مما لا ينقل كالبور والارضين اطلقت يده على ضبطه كما يفعل في البيع ودليل ذلك	٨٩	١٢١٢ الرهن جائز في كل ما يجوز بيعه وبرهان ذلك
١٠٠ ١٢١٧ لا يجوز بيع سلعة على أن تكون رهنا عن ثمنها ودليل ذلك	٨٩ ١٢١٣ منافع الرهن كلها لا تعاش منها شيئا لصاحبه الرهن له كما كانت قبل الرهن حاشا ركوب الذباية الموهونة وحاشا لبن الحيوانات الموهونة فانه لصاحب الرهن ودليل ذلك وسرد مذاهب علماء الأصناف في ذلك وذكر حججهم وتحقيق المقام	٩٣	١٢١٤ ان مات الرهن أو تلف أو أبق أو فسد أو كانت أمانة غفلت من سيدها أو أعتقها الخ فكل ذلك نافذ وبطل الرهن وبقي الدين كله بحسبه وبرهان ذلك ويان أقوال أئمة الفقه في ذلك وذكر أدلتهم
١٠١ ١٢١٨ لا يكون حكم الرهن الا لا ارتن في قرض عقد التدين وأما ما ارتن بعد تمام العقد فليس له حكم الرهن الخ وبرهان ذلك	١٠٠ ١٢١٥ ان مات الرهن أو المرتن بطل الرهن ووجب رد الرهن الى الرهن أو الى ورثته وحل الدين المؤجل ولا يكون المرتن أولى بشئ من الرهن من سائر الترمات حيث ودليل ذلك	١٠٠	١٢١٦ من ارتن شيئا بخلاف فساده كصغير خفيف أن يصير خرا
١٠١ ١٢٢٠ من رهن رهنا صحيحا ثم انصف من بعض دينه أقله أو أكثره فأراد أن يخرج عن الرهن بقدر ما أدى لم يكن له ذلك وبرهان ذلك	١٠٢ ١٢٢١ لا يحل لاحد أن يرهن مال غيره عن نفسه ولا مال ولله الصغير أو الكبير الا باذن صاحب السلعة التي يريد رهنها ودليل ذلك ويان مذاهب علماء الأصناف في ذلك وسرد حججهم وتحقيق الحق بما لا يجده في غير هذا الموضع	١٠٧	١٢٢٢ اذا استحق الرهن أو بعضه بطلت الصفة كلها ودليل ذلك

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
وتحقيق المقام في ذلك	١٠٧ ١٢٢٣ اذار من جماعة رهنا هو
١١٧ ١٢٣٠ حكم العبد والحرة والمرأة	لم عند واحد أو رهن واحد عند
والرجل والكافر سواء دليل ذلك	جماعة فأى الجماعة قضى ما عليه خرج
١١٧ ١٢٣١ لا يجوز ضمان ما لا يدري	حقه من ذلك الرهن عن الارتهان
مقداره و برهان ذلك	وبقى نصيب شركائه رهنا بحسبه
١١٧ ١٢٣٢ لا يجوز ضمان مال لم يجب	وبرهان ذلك
بمدول دليل ذلك	١٠٧ ١٢٢٤ لاحق للرتين في شيء من
١١٨ ١٢٣٣ لا يجوز أن يشترط في	رقبة الرهن ودليل ذلك
ضمان اثنين عن واحد أن يأخذ أحدهما	١٠٨ ١٢٢٥ رهن الدنانير والدرهم
شاه بالجمع ولأن يشترط ذلك	جائز طبع أو لم تطبع وبرهان
الضامن في نفسه وفي المضمون عنه	ذلك وقول الامام مالك في ذلك
ولأن يأخذ الملى منهما عن المعسر	كتاب الحوالة
التع وبرهان ذلك	١٠٨ ١٢٢٦ الدليل على مشروعية
١١٨ ١٢٣٤ ان ضمن اثنان فصاعدا	الحوالة وبيان مذاهب العلماء في
حقا على انسان فهو بينهم بالحصص	ذلك
ودليل ذلك	١١٠ ١٢٢٧ اذا ثبت حق المحيل على
١١٩ ١٢٣٥ لا يجوز أن يشترط في بيع	المحال عليه باقراراه أو بينة عدل وان
ولا سلم ولا مداينة أصلا اعطاء	كان جاحدا فهو حوالة صحيحة ودليل
ضامن ولا يجوز ان يكلف أحد في	ذلك
خصوصة اعطاء ضامن به كالا يهرب	١١٠ ١٢٢٨ تجوز الحوالة بالدين
الخ وبرهان ذلك	المؤجل على الدين المؤجل الى مثل
١١٩ ١٢٣٦ لا يجوز ضمان الوجه	اجله فقط وبالحال على الحال
أصلا لا في مال ولا في حدود لا في شيء	بخلاف العكس
من الأشياء والدليل على ذلك نظرا	كتاب الكفالة
وقلا وسرد أقوال العلماء في ذلك	١١٠ ١٢٢٩ تعريف الكفالة وأقوال
كتاب الشفعة	العلماء في مشروعيها وسرد أدلتهم
١٢٢ ١٢٣٧ لا يجوز الشفعة بالآبدان	

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
١٣٦ ١٢٤٤ أن أخذ أحد الشريكين شيثان المال حسب على تسويق به من رأس ماله ولا يحل لأحد منهما أن ينق الامن حصته ودليل ذلك	أصلا في دلالة ولا في تعظيم ولا في خدمة ولا في عمل يدقان وقت فهو باطلة ودليل ذلك
١٣٦ ١٢٤٥ من استأجر أجيرا معاونه في خياطة أو نسج أو غير ذلك ب نصف ما يرد له ويجوز مسمى منه فهو باطل وبرهان ذلك	١٢٣ ١٢٣٨ أن كان العمل لا ينقسم واستأجرهما صاحبه بأجرة واحدة فالأجرة بينهما على قدر عمل كل واحد وبرهان ذلك
١٣٦ ١٢٤٦ من كانت بينهما الدابة مشتركة لم يجوز أن يتصارطا استعمالها بالأيام ودليل ذلك	١٢٤ ١٢٣٩ لا يجوز الشركة الا في ايعان الاموال ودليل ذلك
١٣٦ ١٢٤٧ من كانت بينهما سلعة مشتركة ابتاعها للبيع فإراد أحدهما البيع أجبر شريكه على البيع وبرهان ذلك	١٢٤ ١٢٤٠ أن ابتاع اثنان فصاعدا سلعة بينهما على السواء أو ابتاع أحدهما منها أكثر من النصف والآخر كذلك فهو بيع جائز والثمن عليهما على قدر حصصهما
١٣٧ زيادة من كتاب الايصال للنصف أو درجها التاسع في أصل بعض النسخ وميزناها نحن وجعلناها في أسفل الصحيفة	١٢٤ ١٢٤١ لا يحل للشريكين فصاعدا أن يشترطا أن يكون لأحدهما في الربح زيادة على مقدار ما له في بيع النخ ودليل ذلك
كتاب القسمة	١٢٥ ١٢٤٢ أن أخرج أحدهما ذهابا والآخر فضة أو عرضا أو ما أشبه ذلك لم يجوز أصلا إلا بأن يبيع أحدهما عرضه أو كلاهما حتى يصير اثنان ذهابا أو فضة ثم يخططا ودليل ذلك
١٣٨ ١٢٤٨ الدليل على أن القسمة جائزة في حق كل مشترك اذا أمكن وعلى حسب ما يمكن	١٢٥ ١٢٤٣ مشاركة المسلم للمسلم جائزة ولا يحل للمسلم من البيع والتصرف الا ما يحل للمسلم وبرهان ذلك
١٣٨ ١٢٤٩ يجوز المتع منها عليا ويؤكد للصغير والمجنون والنائب من يزيل له حق ودليل ذلك	

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
١٢٨ ١٢٥٠ فرض على كل أخذ حظه من المقسوم أن يعطى منه من حضر القسمة من ذوى قرى أو مسكين ما طابت به نفسه ويضطره الولي عن الصغير والمجنون والغائب وبرهان ذلك	١٢٨ ١٢٥٠ فرض على كل أخذ حظه من المقسوم أن يعطى منه من حضر القسمة من ذوى قرى أو مسكين ما طابت به نفسه ويضطره الولي عن الصغير والمجنون والغائب وبرهان ذلك
١٣٣ ١٢٥١ لا يجوز أن يجبر أحد من الشركاء على بيع حصته مع شريكه أو شركائهم ولا على تقاربهما الشيء الذى هما فيه شريكان أصلاً لكن يجوز أن يعطى القسمة أن دعا إليها أحدهما أو أحدهم أو تقسم المنافع بينهما ودليل ذلك	١٣٠ ١٢٥١ لا يجوز أن يجبر أحد من الشركاء على بيع حصته مع شريكه أو شركائهم ولا على تقاربهما الشيء الذى هما فيه شريكان أصلاً لكن يجوز أن يعطى القسمة أن دعا إليها أحدهما أو أحدهم أو تقسم المنافع بينهما ودليل ذلك
١٣٣ ١٢٥٢ يقسم كل شيء إذا لم يكن بينهما مال مشترك سواء حاشا الرأس الواحد من الحيوان والمصحف فلا يقسم أصلاً بل يؤجرونه ويقسمون أجرته وبرهان ذلك وسرد أقوال العلماء في ذلك	١٣٠ ١٢٥٢ يقسم كل شيء إذا لم يكن بينهما مال مشترك سواء حاشا الرأس الواحد من الحيوان والمصحف فلا يقسم أصلاً بل يؤجرونه ويقسمون أجرته وبرهان ذلك وسرد أقوال العلماء في ذلك
١٣٤ ١٢٥٣ إن كان المال المقسوم أشياء متفرقة فدعا أحد المتقسمين إلى إخراج نصيبه كله بالفرعة في شخص من أشخاص المال أو في نوع منه قضى له بذلك أحب شر كآؤه أم كرهه ودليل ذلك	١٣٣ ١٢٥٣ إن كان المال المقسوم أشياء متفرقة فدعا أحد المتقسمين إلى إخراج نصيبه كله بالفرعة في شخص من أشخاص المال أو في نوع منه قضى له بذلك أحب شر كآؤه أم كرهه ودليل ذلك
١٣٤ ١٢٥٤ يقسم كل ما لا يحل يمه إذا	١٣٣ ١٢٥٤ يقسم كل ما لا يحل يمه إذا

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
الامصار في ذلك ذكر أدلتهم	١٣٩ المكان الذي خالف فيه الفقهاء عمر
١٤٦ ١٢٠٥ لاجنان على صاحب	وعثمان وعلياً وسبب ذلك
البهيمة فيما جته في حال أودم ليل	١٤٠ اسقاط المهر في وطء الناصب
أونهار الكزور مؤمر صاحبه بضبطه	والمستحق ودليل ذلك
وبرهان ذلك	١٤٢ ١٢٦٠ من كسر لآخر شيئاً أو
١٤٧ ١٢٦٦ من كسر انما ضنة أو ذهب	جرح له عبداً أو حيواناً أو خرق له
فلا شيء عليه وقد أحسن ودليل ذلك	ثم يقوم كل ذلك صحيحاً ما جنى عليه
١٤٨ ١٢٦٧ من كسر حلية فضة في	ثم يقوم كما هو الساعة وحلف الجاني
سرج أو لجام الخ أو حل ذهب	ان يعطى صاحب الشيء ما بين
لامرأة أو لرجل بعده لأمه أو للبيع	القيمتين ولا بد وبرهان ذلك
كلف اعادته صحيحاً كما كان وبرهان	وأقوال العلماء في ذلك
ذلك	١٤٤ ١٢٦١ من غصب دار أقدمت
١٤٩ ١٢٦٨ كل ما جنى على العبد أو أمانة	كلف رد بناتها كما كان ولا بد ودليل
أو سيرة أو حمار الخ فإن في الخطأ في	ذلك
اتبعه والامة خاصة وفي غيرهما	١٤٤ ١٢٦٢ من غصب أرضاً فزرعها
خطأ أو عمداً ما قص من قيمته بالناس	أو لم يزرعها فعليه رد ما لو ما قصص
ما بلغ ودليل ذلك وذكر مذاهب	منها ومزارعته مثلها وبرهان ذلك
علماء الامصار في ذلك وسرد	١٤٤ ١٢٦٣ من غصب زريعة فزرعها
حججهم وتعب ذلك بما تفرقه	أو نوى فترسه أو ملوغاً فترسها
أعين الناظرين	فكل ما تولد من الزرع فلصاحب
١٥٩ مسائل من كتاب الايصال	الزريعة يضمه له الزارع وكل
للصنف أدرجها الناسخ في بعض	ما نبت من النوى والمولوخ فلصاحبها
نسخ المحل الخطية وأدرجت في	ودليل ذلك
نسخة مميزة في أسفل الصحيفة	١٤٥ ١٢٦٤ كل من عدا عليه حيوان
كتاب الصلح	متملك من يبيع أو فرس النخ فتر قدر
١٦٠ ١٢٦٩ لا يعمل الصلح البتة على	على دفعه عن نفسه إلا بقتله فقتله فلا
	ضمان عليه فيه ويان مذاهب علماء

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
أن يسجن أصلا ودليل ذلك بويان مذاهب علماء الأماص في ذلك وذكر حججهم وتحقيق المقام ١٧٢ ١٢٧٦ أن لم يوجد له مال فإن كانت الحقوق من بيع أو قرض الزم الفرم وسجن حتى يثبت العدم ولا يمنع من الخروج في طلب شهود له بذلك وبرهان ذلك	الانكار ولا على السكوت الذى لانكار منه ولا اقرار ولا على اسقاط عيّن قد وجبت ولا على أن يصالح مقر على غيره وذلك الذى صولح عنه منكر وانما يجوز الصلح مع الاقرار بالحق فقط ويان أقوال الفقهاء في ذلك وذكر أدلتهم وتعب ذلك
١٧٣ ١٢٧٧ فيها اراد على قوله تعالى : (وان كان ذو عسرة فظرة الى ميسرة) والجواب عنه	١٦٥ ١٢٧٠ اذا صح الاقرار بالصلح فيفصل فيه الخ
١٧٤ ١٢٧٨ يان أن المطلوب بالدين لا يغلو من أن يوجد له ما يفي بما عليه ويفضل له أو ما يوجد له يفي بما عليه ولا يفضل له شئ أو لا يفي بما عليه وتفصيل ذلك وأحكام ذلك	١٦٥ ١٢٧١ لا يجوز في الصلح الذى يكون فيه ابراء من البعض شرط تأجيل أصلا ودليل ذلك
١٧٤ ١٢٧٩ يقسم مال المفلس الذى يوجد له بين الغرماء بالحصص بالقيمة كما يقسم الميراث على الحاضرين الطالبين الذين حلت آجال حقوقهم فقط ودليل ذلك	١٦٥ ١٢٧٢ لا يجوز الصلح على مال يجوز القدر وبرهان ذلك
١٧٤ ١٢٨٠ اقرار المفلس بالدين لازم مقبول ويدخل مع الغرماء وبرهان ذلك	١٦٦ ١٢٧٣ لا يجوز الصلح في غير ما ذكرنا من الاموال الواجة المعلوم ودليل ذلك
١٧٥ ١٢٨١ حقوق الله تعالى مقدمة على حقوق الناس فيدأ بما فرط فيه من زكاة أو كفارة في الحي والميت	١٦٨ ١٢٧٤ من صالح عن دم أو كرس أو جراحة فذلك جائز وبرهان ذلك
	كتاب المدائيات والتفليس
	١٦٨ ١٢٧٥ من ثبت للناس عليه حقوق من مال أو ما يوجب غرم مال بيته عدل أو باقراره صحيح يبيع عليه كل ما يوجد له وأنصف الغرماء ولا يحمل

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
مسألة ذلك جائز وليست علمافيا		ودليل ذلك	
يحسنه ويطلقه بلا ضرر ودليل ذلك		١٢٨٢ ١٧٥ من فلس من حى أو ميت	
١٢٨٣ ١٢٨٩ لا يجوز اشتراط تسجيل		فوجد انسان سلعته التي باعها بعينها	
الأجر قولاً لتسجيل شئ منها ولا		فهر أولى بها من الفراء وتفصيل	
اشتراط تأخيرها الى أجل ولا		ذلك وبرهانها ذكر أقوال الفقهاء	
يجوز اشتراط تأخير الشئ		في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام	
المستاجر ولا تأخير العمل المستاجر		١٢٨٣ ١٨٠ من غصب آخر مالا	
له طريقة عين وبرهان ذلك		أو خانه فيه أو اقرضه فوات ولم يشهد	
١٢٩٠ ١٨٤ موت الأجير أو موت		له به ولا بينة له فترض عليه أن	
المستاجر أو هلاك الشئ المستاجر		ياخذه ويجهدي مرة ثمه ودليل	
أو عتق العبد المستاجر الخ يطل		ذلك	
عقد الاجارة فيما جى من المدقوب نفذ		كتاب الاجارات والاجراء	
المقت ودليل ذلك وبيان أقوال		١٢٨٢ ١٢٨٤ الاجارة جائزة في كل	
علماء الفقهاء في ذلك وسرد برانهم		شئ له منفعة فيؤاجر ليقتضيه ولا	
١٢٩١ ١٨٧ تنسخ الاجارة اذا		يستهلك عينه ودليل ذلك	
اضطر المستاجر الى الرحيل عن البلد		١٢٨٥ ١٨٣ الاجارة ليست يعا	
أو اضطر المؤاجر الى ذلك وبرهان		وبرهان ذلك	
ذلك		١٢٨٦ ١٨٣ لا يجوز اجارة ما تلف	
١٢٩٢ ١٨٧ وكذلك تنسخ الاجارة		عينه أصلاً مثل التسمم للوقيد والطعام	
بهلاك الشئ المستاجر ومذهب		للاكل ودليل ذلك	
الملاء في ذلك وذكر أدلتهم		١٢٨٧ ١٨٣ من الاجارات ما لا بد فيه	
١٢٩٣ ١٨٨ جاز استجار العبد		من ذكر العمل الذي يستأجر عليه	
والنور والنباب وغير ذلك الى		فقط ولا يذكر فيه مدة كالخياطة	
مدة قصيرة أو طويلاً وبرهان ذلك		والنسيج وبرهان ذلك	
١٢٩٤ ١٨٩ يجوز استجار المرافقات		١٢٨٨ ١٨٣ من استأجر حراً أو عبداً	
البن لارضاع الصغير مدة مساة		من سيده للخدمة مدة مساة بأجرة	
ودليل ذلك			

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٨٩ ١٢٩٥	لا يجوز استجارة أو برة أو غير ذلك للعلب أصلاً وبرهان ذلك	١٩٢ ١٣٠٤	فرض من ذلك الاعن عاجز أو ميت وبرهان ذلك
١٩٠ ١٢٩٦	لا يجوز اجارة الأرض أصلاً للحرث فيها ولا للفرس ودليل ذلك	١٩٣ ١٣٠٦	الاجارة جائزة على تعليم القرآن وعلى تعليم العلم مشاهرة وجملة على الرق ونسخ المصاحف وكتب العلم ودليل ذلك
١٩٠ ١٢٩٧	لا يجوز استجار دار ولا عبد ولا دابة ولا شيء أصلاً يوم غير معين ولا لشهر كذلك وبرهان ذلك	١٩٦ ١٣٠٧	الاجارة جائزة على التجارة مدة مسماة في مال مسمى وبرهان ذلك
١٩٠ ١٢٩٨	كل ما عمل الأجير شيئاً مما استجره له استحق من الاجرة بقدر ما عمل ودليل ذلك	١٩٦ ١٣٠٩	لا يجوز مشاركة على البراء أصلاً وبرهان ذلك
١٩١ ١٢٩٩	جائز الاستجار بكل ما يحمل ملكه وإن لم يحمل يمينه كالكلب والحمر والماء والتمر التي لم يندصلها التجر ببرهان ذلك	١٩٦ ١٣١٠	يجوز أن يستأجر الطبيب لخدمة أيام معلومة ودليل ذلك
١٩١ ١٣٠٠	الاجارة الفاسدة ان ادركت فسخت كلها أو ما ادرك منها ودليل ذلك	١٩٦ ١٣١١	لا يجوز الاجارة على حفر بئر البئر وإنما يجوز ذلك في استجار مياومة ثم يستعمله فيها في حفر البئر وبرهان ذلك
١٩١ ١٣٠١	لا يجوز الاجارة على الصلاوة والأذان وبرهان ذلك	١٩٦ ١٣١٢	لا يجوز أن يشترط على
١٩١ ١٣٠٢	جائز للره أن يأخذ الاجرة على فعل ذلك عن غيره مثل أن يبيع عنه التطوع أو يعلل عنه التطوع الخ ودليل ذلك		
١٩٢ ١٣٠٣	لا يجوز الاجارة في أداء		

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
٢٠٠ ١٣٢٠ حكم ما اذا مال البحر وخيف العطب فليخفف الاثقل فالاثقل ولا ضمان فيه على اهل المركب ودليل ذلك	المستأجر للقيام بحضار الخيوط ولا على الوراق القيام بالحير ولا على البناء القيام بالعطين أو الصخر ودليل ذلك
٢٠٠ ١٣٢١ استجار الحمام جائز ويكون البئر والساقية تبعاً ولا يجوز عقد اجارة مع الداخل فيه لكن يعطى مكرمة وبرهان ذلك	١٩٧ ١٣١٣ من استأجر داراً أو عبداً أو دابة ثم أجره بأكثر مما استأجره به أو باقل فهو حلال جائز وبرهان ذلك
٢٠٠ ١٣٢٢ من استأجر داراً أو كان فيها دالية أو شجرة فلم يجز دخوله في الكراء أصلاً	١٩٧ ١٣١٤ الاجارة بالاجارة جائزة ودليل ذلك
٢٠٠ ١٣٢٣ اجارة المشاع جائزة فيما ينقسم وما لا ينقسم من الشريك وغيره وبرهان ذلك	١٩٨ ١٣١٥ تقية المرحاض على الذي ملأه لا على صاحب الدار ولا يجوز اشتراطه على صاحب الدار ودليل ذلك
٢٠١ ١٣٢٤ لضمان على أجير مشترك وغير مشترك ولا على صانع الاما ثبت انه تعدى فيه أو أضعاءه ودليل ذلك	١٩٨ ١٣١٦ على صاحب الخائف احضار مكان فارغ للخلاء لمن ينزل عنده وبرحل
٢٠٣ ١٣٢٥ لا تجوز الاجارة الا بمضمون مسمى محدد في القيمة أو بعين معينة وبرهان ذلك	١٩٨ ١٣١٧ الاجارة على كفس الكنف جائزة ومذاهب العلماء في ذلك
٢٠٤ كتاب الجعل في الآبق وغيره	١٩٨ ١٣١٨ يجوز اعطاء الفزل للنسج بجزء مسمى منه وبرهان ذلك
٢٠٤ ١٣٢٦ لا يجوز الحكم بالجعل على أحد ودليل ذلك ذكر اقوال علماء اتفقوا في ذلك وسرد حججهم	١٩٩ ١٣١٩ جائز اكرام السفن بجزء مسمى بما يحمل فيها مشاع أو متميز ودليل ذلك

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٢٥ ١٣٣١	ان اذافقا تطوعا على شيء	٢١٠ ١٣٢٧	وتعقب ما أرم فيه وجعل دليلا
٢٢٥ ١٣٣٢	يزرع في الأرض لحسن وان لم		وحجة واطب المصنف في هذا
	يذكر شيئا لحسن وبرهان ذلك		البحث بما لا يتجدد في غير هذا الكتاب
٢٢٥ ١٣٣٣	لا يحل عقد المزارعة الى	٢١٠ كتاب المزارعة	
	أجل مسمى لكن هكذا مطلقا		
	ودليل ذلك	والمغارسة	
٢٢٥ ١٣٣٣	اذا شاء صاحب الارض	٢١٠ ١٣٢٧	الاكثر من الزرع
	أو العامل عليها ترك العمل فله ذلك		والقرس حسن واجرم ما لم يشغل
	وتبطل المعاملة بموت أحدهما		ذلك عن الجهاد ودليل ذلك ،
	وبرهان ذلك		ووقع غلط في رقم هذه المسألة
٢٢٥ ١٣٣٤	اذا أراد صاحب الارض		فوضعا امامها رقم ١٣٢٩ وتسلسل
	اخراج العامل بعد أن زرع أو أراد		ذلك الى رقم ١٣٥٤
	العامل الخروج بعد أن زرع بموت	٢١١ ١٣٢٨	لا يجوز كراه الأرض
	أحدهما أو في حياتها بخارج وعلى العامل		بشيء أصلا لا بدائير ولا بدرام
	خدمة الزرع وعلى ورثته حتى يبلغ		ولا عرض الخ ولا يحل في زرع
	مبلغ الاستفاعة به ودليل ذلك		الأرض الا أحد ثلاثة أوجه
٢٢٦ ١٣٣٥	ان أراد أحدهما ترك		وبيناهما مفصلة ودليل ذلك وذكر
	العدل وقد حرث وقلب وزبل ولم		أقوال أئمة المذاهب في ذلك وسرد
	يزرع ذلك بخارج ويكلف صاحب		براهينهم وتعقبها بما يحجي النفوس
	الأرض للعامل أجر مثله وبرهان		ويشرح الصدور
	ذلك	٢٢٤ ١٣٢٩	التين في المزارعة بين
٢٢٦ ١٣٣٦	لو كان العامل هو المريد		صاحب الارض والعامل على
	للخروج فله ذلك ولا شيء له فيها		ما تعامل عليه وبرهان ذلك
	عمل ودليل ذلك	٢٢٤ ١٣٣٠	ان تطوع صاحب
٢٢٦ ١٣٣٧	من أصاب منهما ما يجب		الأرض بأن يفسد العامل بذرا
	فيه الزكاة فعليه الزكاة ولا يحل		أودرام أو يعينه بشيء شرط جاز
	اشتراط الزكاة من أحدهما على		ودليل ذلك

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
وبانها وكيفية التعامل ودليل ذلك ومذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم	الآخر وبرهان ذلك ٢٢٦ ١٣٣٨ اذا وقعت المعاملة فاسدة ردالى مزارعه مثل تلك الأرض فيأزرع ودليل ذلك المغارسة
٢٣٢ ١٣٤٣ لا يجوز أن يشترط على صاحب الأرض في المزارعة والمغارسة والمعاملة في ثمار الشجر لأجير ولا عبد ولا سانية ولا قدوس ولا غير ذلك بل كل ذلك على العامل وبرهان ذلك	٢٢٧ ١٣٣٩ من دفع أرضه ليعمل بها إنسان ليفرسه لم يجز ذلك الا بأحد وجهين وبانها وبرهان ذلك ٢٢٧ ١٣٤٠ ان أراد العامل الخروج قبل أن يتنفع فيأزرع بشئ موقبل ان تسمى له فله ذلك يأخذ كل ما غرس وكذلك ان أخرجه صاحب الأرض ودليل ذلك
٢٣٢ ١٣٤٤ كل ما ثبت في المزارعة يثبت هنا ودليل ذلك	٢٢٨ ١٣٤١ من عقد مزارعة أو معاملة في شجر أو مغارسة فزرع العامل وعمل في الشجر وغرس ثم انتقل ملك الأرض أو الشجر إلى غير المعاهد بميراث أو هبة أو غير ذلك فالزراع ظهر أم لم يظهر فللزراع وللذى كانت الأرض له على شرطهما وللذى انتقل ملك الأرض إليه أخذها بقلعه أو قطعه في أول الانتفاع به لا قبل ذلك وبرهان ذلك
٢٣٢ ١٣٤٥ لا يجوز أن يشترط في المزارعة واعطاء الأصول بجزء مسمى بما يخرج منها شاع في جميعها على العامل بناء حائط ولا سد ثلثة الخ وبرهان ذلك	كتاب المعاملة في الثمار
٢٣٢ ١٣٤٦ كل أرض لا مالك لها ولا يعرف اسمها عرفت في الاسلام فهي لمن سبق إليها وأحيائها باذن الامام وبغير اذنه وبان اختلاف العلماء في ذلك وذكر ما لهم من الأدلة	٢٢٩ ١٣٤٢ المعاملة في المغارسة
٢٣٨ ١٣٤٧ تفسير الاحياء	

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
المرفق	٢٣٨ ١٣٤٨ من خرج في أرضه معدن فضة أو ذهب أو نحاس أو رصاص أو غير ذلك فهو له ويورث عنه ولا حق للإمام معه فيه ولا لغيره ومذاهب الفقهاء في ذلك وذكر حججهم
٢٤١ ١٣٥٤ لكل أحد أن يفتح ماشاء في حائطه من كوة أو باب أو أن يهدمه أن شاء في دار جاره أو في درب غير نافذ ودليل ذلك	٢٣٩ ١٣٤٩ من ساق ساقية أو خفر بئر أو عيناً له ماسقياً ولا يخفر أحد بحيث يضرب تلك العين أو تلك البئر ويرهان ذلك
٢٤٢ ١٣٥٥ ليس لأحد أن يرسل ماء سقفه أو داره على أرض جاره أصلاً ويرهان ذلك	٢٣٩ ١٣٥٠ حكم الشرب في نهر غير ممتلك فيشرع السقي للأعلى فالأعلى لاحق للأسفل حتى يستوفى الأعلى حاجته ودليل ذلك
٢٤٢ ١٣٥٦ لا يجوز لأحد أن يدخن على جاره ودليل ذلك	٢٤٠ ١٣٥١ من غرس أشجاراً فله ما أظلت أغصانها عند تمامها فإن انتثرت على أرض غيره أخذ بقطع ما انتثر منها على أرض غيره ويرهان ذلك
٢٤٢ ١٣٥٧ لا يحل لأحد أن يمنع جاره من أن يدخل خشباً في جداره ويحجر أن لم يأذن له ودليل ذلك ويان مذاهب علماء الفقه في ذلك وسرد حججهم	٢٤٠ ١٣٥٢ من ترك دابته بغلاة ضائعة فأخذها إنسان فقام عليها فصلحت أو عطب في بحر أو نهر فرمى البحر متاعه فأخذها إنسان أو غاص عليه إنسان فأخذها فكل ذلك لصاحبه الأول ودليل ذلك
٢٤٣ ١٣٥٨ كل من ملك ماء في نهر خفره أو ساقية أو عين أو بئر فهو أحق بماء كل ذلك مادام محتاجاً إليه ولا يحل له منع الفضل بل يجبر على بذله لمن يحتاج إليه ولا يحل له أخذ عرض عنه ودليل ذلك	٢٤١ ١٣٥٣ لا يلزم من وجد متاعه إذا أخذه أن يؤدي إلى الذي وجده عنه ما اتفق عليه ويرهان ذلك
٢٤٣ ١٣٥٩ ما غلب عليه الماء من نهر أو نسم أو سيرة فاستقار فهو لصاحبه كما كان ويرهان ذلك	
٢٤٣ ١٣٦٠ لا تكون الأرض بالأحياء إلا بالمسلم ودليل ذلك	
كتاب الوكالة	
٢٤٤ ١٣٦١ في بيان جواز الوكالة	

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
٢٤٨ ١٣٧١ كل ربح ربحاه فلهما ان يتقاسمهما لم يفعلوا وتركا الأمر بحسبه ثم خسر في المال فلا ربح للعامل وبرهان ذلك	في أشياء مخصوصة ذكرها مفصلة وبرهان ذلك
٢٤٨ ١٣٧٢ لاضمان على العامل فيما تلف من المال ودليل ذلك	٢٤٥ ١٣٦٢ لا يجوز وكالة على طلاق ولا عتق ولا تدبير ولا رجعة ولا اسلام الخ ودليل ذلك
٢٤٩ ١٣٧٣ أيهما أراد ترك العمل فله ذلك ويحجر العامل على بيع السلع معجلا خسر أو ربح ودليل ذلك	٢٤٥ ١٣٦٣ لا يحل للوكيل تعدى ما أمر به موكله فان فعل لم يتفقد فله وبرهان ذلك
٢٤٩ ١٣٧٤ ان تعدى العامل فربح فان كان اشترى في ذمته ووزن من مال القراض لحكمه حكم الغاصب وبرهان ذلك	٢٤٦ ١٣٦٤ فعل الوكيل نافذ فيما أمر به الموكل لازم للموكل ودليل ذلك
٢٤٩ ١٣٧٥ أيهما مات بطل القراض ودليل ذلك	٢٤٦ ١٣٦٥ الوكالة تبطل بموت الموكل بلغ ذلك الى الوكيل أو لم يبلغ بخلاف موت الامام وبرهان ذلك
٢٤٩ ١٣٧٦ ان اشترى العامل من مال القراض جارية فوطئها فهو زان عليه حد الزنا وبرهان ذلك	كتاب المضاربة وهي القراض
٢٥٠ ١٣٧٧ من أقر لآخر أو فقه تعالى بحق في مال أودم أو بشرقو كان المقر عاقلا بالغ غير مكر لم يسله بما يسده قد لزمه ولا رجوع له بعد ذلك ودليل ذلك وأقوال العلماء في ذلك وذكر حججهم	٢٤٧ ١٣٦٦ القراض كان في الجاهلية وأقره الشرع ودليل ذلك
٢٥٤ ١٣٧٨ يلزم كل ما ذكر في المسألة	٢٤٧ ١٣١٧ القراض انما هو بالنسيئة والبرام فقط وبرهان ذلك

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
بذلك من أئمة علماء الفقهاء من خالف وسرد حججهم وتفصيل ذلك بما يفشرح له الصدر وتطمئن إليه النفس وقد أطال المصنف نفسه في هذا المقام وأجاد	قبل هدمه من حد أو قتل أو مال بأقراره مرة وبرهان ذلك ومذاهب علماء الامصار في ذلك
كتاب القنيط	٢٥٤ ١٣٧٩ أقرار المريض في مرض موته وفي مرض افاقته لو ارث ولغير وارث ناقد من رأى المال كأقرار الصحيح ولا فرق ودليل ذلك وأقوال المجتهدين أئمة المذاهب في ذلك
٢٧٣ ١٣٨٣ ان وجد صغير منبوذ فقرض على من ينصرته أن يقوم به ولا بد ودليل ذلك	٢٥٦ ١٣٨٠ من قال هذا الشيء بشئ في يده كان لفلان ووجهه لى أو قال باعه مضى صدق ولم يقض عليه بشئ وبرهان ذلك
٢٧٤ ١٣٨٤ القنيط حر لا ولاء عليه لأحد وبرهان ذلك وأقوال الفقهاء في ذلك	٢٥٦ ١٣٨١ من قال لفلان عندى مائة دينار دينولى عنده مائة تقبض قبح ولا بينة عليه بشئ ولا له قوم القبح الذى ادعاه فان ساوى أقل قضى بالفضل سقط وبرهان ذلك
٢٧٦ ١٣٨٥ كل ما وجد مع القنيط من مال فهو له ودليل ذلك	كتاب القنطة والضال والوالا بقى
٢٧٦ ١٣٨٦ كل من ادعى أن ذلك القنيط ابنه من المسلمين حرا كان أو عبدا صدق ان أمكن أن يكون ما قال حقا والا فلا وبرهان ذلك	٢٥٧ ١٣٨٢ من وجد مالاً في قرية أو مدينة أو صحراء في أرض العجم أو الربيع مدفوناً أو غير مدفون إلا أن عليه علامة أنه ضرب في مدة الاسلام أو وجد مالا قد سقط فهو لقطة ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء الصحابية التابعين في ذلك ومن قال
كتاب الوديعة	
٢٧٦ ١٣٨٧ فرض على من أودعت عنده وديعة حفظها وردها الى صاحبها إذا طلبها منه ودليل ذلك	
٢٧٧ ١٣٨٨ ان تلفت الوديعة من غير تعمد ولا تضييع لها فلا ضمان عليه فيها وبرهان ذلك	

صفحة المائة الموضوع	صفحة المائة الموضوع
<p>اليد كل البسط ٢٩١ يان أن أولاد سعيد بن جبر ثلاثة وانهم ثلثة ٢٩٣ يان ما وضع من ابن الزير وعاشة رضي الله عنها من كفوه بالحجر عليهم من القتل في ذلك الدليل منها ٢٩٧ ١٣٩٤ المريض مرضا يموت منه أو يرأته والحامل متحمل الى أن تضع أو تموت والموقوف للقتل بحق أو قدوا وحلوا ياطل والاسير عند من يقتل الاسرى أو من لا يقتلهم المشرف على العطب الخ كلهم سولوسا والانس في أموالهم ولا فرق الصدقات واليوع وغير ذلك ودليل ذلك ويان مذاهب علماء الأصول في ذلك وسرد جميع تحقيق المقام بما لا يجده في غير هذا الكتاب ٣٠٩ ١٣٩٥ لا يجوز الحجر على امرأة ذات زوج ولا بكر ذات أب أو غير ذات أب وصداقتهما وبهتاما نافذ كل ذلك من رأس المال اذا حاضرت كالرجل سواء سواء وريان ذلك ويان أقوال علماء المذاهب في ذلك وذكر أدلتهم وتنب ما يحتاج الى تعقب وبسط الكلام بما لا يترك لاحد موضعا</p>	<p>٢٧٧ ١٣٨٩ يان صفة حفظ الوديعة ٢٧٧ ١٣٩٥ ان تعدى المودع في الوديعة أو أضعافا ظلت لزمه ضمانها وبرهان ذلك ٢٧٧ ١٣٩١ القول في هلاك الوديعة أو قد دما الى صاحبها قول القبي أودعت عندهم بينه ودليل ذلك ٢٧٨ ١٣٩٢ ان تلقى المودع من أودعه في غير الموضع الذي أودعه فيه ما أودعه فليس له مطالبة بالوديعة وقتل الوديعة بالهمل والرد على المودع وبرهان ذلك كتاب الحجر ٢٧٨ ١٣٩٣ لا يجوز الحجر على أحد في ماله الا على من لم يبلغ أو على مجنون في حال جنونه ودليل ذلك وذكر أقوال علماء المذاهب في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام بما لا يجده في كتاب غير هذا ٢٨٦ تعريف الرشد الذي أمر الله تعالى من أو نسي منه بدفع ماله اليه ٢٨٨ اتفاق جملة من الصحابة وكبار التابعين على أن النساء سفهاء وان المراد في الآية ورد ذلك المصنف بالآيات القرآنية ٢٨٩ تفسير التبذير والاسراف وبسط</p>

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
أوبتاع من قسه المحجور أو للصغير الخ فوسواء كالأوبتاع لهم من غيره أوباع لهم من غيره ان لم يحاب قسه في كل ذلك ولا غيره جاز وان حابي فلا ودليل ذلك	للزيادة. ٣١٣ قياس المالكين المريض والوصى على المرأة باطل من وجوه وبيانها مفصلة
٣٢٥ ١٤٠١ استدراك على ما تقدم وهي تشتمل على منع الوصى من أكل مال الموصى عليه وبيان ذلك	٣١٨ ١٣٩٦ للمرأة حق زائد وهو أن لها أن تصدق من مال زوجها أحب أم كره وبغير اذنه غير مفصلة شيئا ولا يجوز للزوج أن تصدق من مال امرأته بشيء أصلا إلا باذنها ودليل ذلك
٣٢٥ مسائل من كتاب الايصال للمصنف وضعت في أسفل الصحاح فلتنبيه على مقدار اهمية الكتاب	٣٢٠ ١٣٩٧ العبد في جواز صدقه وهبت وبيعه وشرائه كالحر والأمة كالحر ما لم ينتزع سيدهما مالهما وبرهان ذلك وبيان أقوال المجتهدين في ذلك وإيراد حججهم
كتاب الاكراه ٣٢٩ ١٤٠٢ تقسيم الاكراه الى قسامين وبيان كل منهما مفصلا	٣٢٣ ١٣٩٨ بيان أن من لم يبلغ أو بلغ ولا هو يميز ولا يعقل أو ذهب تمييزه بعد أن بلغ يميز غير مخاطب ولا ينفذ لهم أمر في شيء من ما لهم ودليل ذلك
٣٣٠ ١٤٠٣ من أكره على شرب الخمر أو أكل الخنزير أو الميتة الخ فباح له أن يأكل ويشرب ولا شيء عليه لاحد ولا ضمان وبرهان ذلك	٣٢٣ ١٣٩٩ لا يجوز أن يدفع الى من لم يلغ شيء من ماله ولا ثقة يوم وبرهان ذلك
٣٣١ ١٤٠٤ لو امسكت امرأة حتى زنى بها أو أسك رجل فادخل احليله في فرج امرأة فلا شيء عليه ولا عليها سواء انشأ أولم ينتشر ودليل ذلك	٣٢٤ ١٤٠٠ من باع ما وجب بيعه لصغير أو محجور غير يميز أو لمفلس أو لغائب بحق أو ابتاع لهم ما وجب اقتباعه أو باع في وصية المبت
٣٣١ ١٤٠٥ من كان في سبيل مصيبة كسر لا يحل أو قال لا يحل لم يجد	

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٣٤٢ ١٤١٢	له لازم وان وجد بخلاف ما اشترى فلا بيع بينهما الا بتعدد صفقة أخرى برضاها جميعا وبرهان ذلك	٣٣٥ ١٤٠٦	شيئا يأكله الا الميتة أو اللحم خنزيرا أو لحم سبع الخ لم يحل له أكله الا حتى يتوب وبرهان ذلك
٣٤٢ ١٤١٢	بغير صفقة ولم يكن ماعرفه البائع لا برؤية ولا بصفة من يصدق بمن رأى ما باع ولا ماعرفه للمشتري برؤية أو بصفة من يصدق قالبيع فاسد مفسوخ ابدا لا خيار في جوازه أصلا ودليل ذلك ويان أقوال علماء المذاهب في ذلك وإيراد حججهم	٣٣٥ ١٤٠٧	ويان أقوال المذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام
٣٤٤ ١٤١٣	جائز بيع الثوب الواحد المطوى أو في جرابه والتاب الكيرة كذلك اذا وصف كل ذلك فان وجد كل ذلك كما وصف قالبيع لازم والا قالبيع باطل وبرهان ذلك	٣٣٥ ١٤٠٧	من أكره على سجود لصنم أو لصليب فليسجد لله تعالى مبادر الودك ولا يبال في أى جهة كان ذلك الصنم وبرهان ذلك
٣٤٤ ١٤١٤	فرض على كل متبايعين لما قل أو أكثر أن يشهدا على تبايعهما وجعلنا أو رجلا وامرأتين من العدول فان لم يجدا عدولا سقط الاشهاد ودليل ذلك وذكر مذاهب المجتهدين في ذلك وسرد حججهم وتعقب ما ينبغي التعقب وإيضاح المقام بما لا يخفى في كتاب غير هذا	٣٣٦ ١٤٠٨	السلطان أو اللصوص أو من ليس كذلك ودليل ذلك
٣٥٠ ١٤١٥	لا يجوز البيع الا بلفظ	٣٣٦ ١٤٠٩	ذهب الخفية الى أن الكراهية بضر بسوط أو سوطين أو حبس يوم ليس كراهة أو رد ذلك
		٣٣٦ ١٤٠٩	أوجس يوم ليس كراهة أو رد ذلك
		٣٣٦ ١٤٠٩	يأن أن من احتج بالزام التذر واليمين بالكراهة بحديث حذيفة باطل
			كتاب البيوع
		٣٣٦ ١٤١٠	تقسيم البيع الى نوعين ويانها مفصلا واختلاف أقوال العلماء في ذلك وسرد مذاهبهم وتحقيق الحق بما لا يترك لغير عمالا
		٣٤١ ١٤١١	أن وجد مشترى السلفة الغائبة ما اشترى كما وصف له قالبيع

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
هذه المسألة وسرد حججهم وتحقق المقام	البيع أو بلفظ الشراء أو بلفظ التجارة أو بلفظ يعبر به في سائر اللغات عن البيع وبرهان ذلك
٣٧٠ ١٤٢٠ كل بيع وقع بشرط خيار للبائع أو للشترى أو لهما جميعاً أو لفريقهما خيار ساعة أو يوم أو ثلاثة أيام أو أكثر فهو باطل بخلافه	٣٥١ ١٤١٦ كل متبايعين صرفاً أو غيرهما فلا يصح البيع بينهما ابتداءً أو تقابضاً للسلعة والتمنؤالم يتفرقا بابتدئهما من المكان الذى تقادفاه البيع ولكل واحد منهما ابطال ذلك
أدلته مبسطة	العقد أحب الآخرا مكره ولو بقيا ذلك دهرهما الا اذا تخارا ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء فى ذلك وإيراد أدلتهم وتحقق المقام بما لا يحتاج الى استدراك عليه
٣٧٩ ١٤٢١ كل بيع صح وتم فهلك المبيع أثر تمام البيع فقصيته من المتبايع ولا رجوع له على البائع وكذلك كل ما عرض فيه من بيع أو نقص سواء فى كل ذلك كان المبيع غائباً أو حاضراً الخ ودليل ذلك وإيراد أقوال المجتهدين فى ذلك وبيان مذاهبهم وسرد حججهم	٣٦٥ ١٤١٧ بيان الرد على من لم يوجب التخيير فى البيع ثلاث مرات وخالف الحديث فى ذلك
٣٨٨ ١٤٢٢ بيع البعد الأبقى عرف مكانه أو لم يعرف جائز وكذلك بيع الجمل الشارد عرف مكانه أو لم يعرف وكذلك الشارد من سائر الحيوان ومن الطير المتفكك وغيره إذا صح الملك عليه قبل ذلك وأما ما لم يملك أحد بعد فليس أحد أول به من أحد فليس لاحد يعمود دليل ذلك وأقوال العلماء وبيان مذاهب المجتهدين فى ذلك وسرد برائهم	٣٦٦ ١٤١٨ ان تباعا فى بيت فخرج احدهما عن البيت أو دخل حنية فى البيت فقد تفرقا وتم البيع أو تباعا فى حنية فخرج احدهما الى البيت فقد تفرقا وتم البيع وبرهان ذلك
	٣٦٧ ١٤١٩ لو تنازع المتبايعان فى التخيير وتمام البيع فالقول قول مبطل البيع منهما مع يمينه لأنه مدعى عليه عقد بيع لا يقربه ولا يئنه عليه به فليس عليه الا التمين ودليل ذلك وإيراد فقهاء علماء المذاهب فى

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
كان المكان للبائع فعليه تمكين المشتري من أخذ ما اشتري ولا بد الخ ودليل ذلك	٣٩٢ ١٤٢٣ بيع السمك في النجعة مع التاجر النوى في التمر مع التمروما في داخل البيض مع البيض وما شابه هذا جاز كل ذلك وبرهان ذلك
١٠٤ ١٤٢٩ من باع صوفاً أو وبراً أو شعرًا على الحيوان فالجزء على الذي له الصوف والشعر والنوى وبرهان ذلك	٣٩٣ ١٤٢٤ يان جواز بيع الحامل بحملها إذا كانت حاملاً من غير سيدها ودليل ذلك
٤٠٤ ١٤٣٠ لا يحل بيع تراب الصاغة أصلاً ودليل ذلك	٣٩٤ ١٤٢٥ ليس كذلك ما تولى المرء وضعه في الشيء كالبنر يزرع والنوى يفرس وبرهان ذلك
٤٠٤ ١٤٣١ كل ما نخله الغبارون من التراب أو استخرجه غسألو الطين من الطين فهو لقطعة وبرهان ذلك	٣٩٤ ١٤٢٦ لا يحل بيع شيء من المغنيات المذكورة كلها دون ما عليها أصلاً لا يحل بيع النوى أي نوى كان قبل إخراجها وإظهاره دون ما عليه ولا بيع المسك دون الناجفة الخ ودليل ذلك ويان مذاهب المجتهدين في ذلك وسرد أقوالهم وأيراد حججهم
٤٠٤ ١٤٣٣ بيع القصيل قبل أن يسبل جاز وبالبائع أن يتطوع للمشتري بتر كما ما شاء الخ وبرهان ذلك	٣٩٨ ١٤٢٧ يان أن بيع الظاهر دون المغيب فيها حلال الآن يمنع من شيء منه نص لجنازيع التمرة واستثناء نواها وبيع جلد الناجفة دون المسك الذي فيها الخ وبرهان ذلك
٤٠٦ ١٤٣٤ يجوز بيع القصيل على القطع ومذاهب العلماء في ذلك	٤٠٢ ١٤٢٨ من باع من ذكر سابقاً الظاهر دون المغيب أو باع مغيباً يجوز بيعه بصفة كالصوف في الفراش والعسل في الطرف فان
٤٠٧ ١٤٣٥ يجوز بيع ما ظهر من الملقى وإن كان صغيراً جداً وبرهان ذلك	
٤٠٧ ١٤٣٦ لو باع القنأة باصوفاً والموز باصوفاً وطوع له بإبقاء ذلك في أرضه بتغير شرط جاز	
٤٠٨ ١٤٣٧ بيع الأمانة ويان أنها حامل من غير سيدها لكن من زوج	

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
ذلك	أوزنا أو أكره بيع صحيح ودليل ذلك
٤١٠ ١٤٤٤ اذا رضى فى الثلاث وأسقط خياره لزمه البيع ودليل ذلك	٤٠٨ ١٤٣٨ بيع السيف دون غمده جائز وبيع الفمد دون النصل جائز
٤١٠ ١٤٤٥ فان غير لفظ لاخلابة بأن قال لاخلابة أو لأغش الخ لم يكن له الخيار المجهول لمن قال لاخلابة وبرهان ذلك	الخ وبرهان ذلك
٤١٢ ١٤٤٦ كل شرط وقع فى بيع منها أو من أحدهما رضى الآخر فانهان عقده قبل عقد البيع أو بعد تمام البيع بالفرق بالابدان أو بالتأخير أو فى أحد الوقتين ولم يذكرا فى حين العقد فالبيع صحيح تام والشرط باطل لا يلزم دليل ذلك ويان مذاهب الفقهاء فى ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام	٤٠٨ ١٤٤٠ من باع شيئا فقال المشتري لا أدفع الثمن حتى أقبض ما ابتعت وقال البائع لا أدفع حتى أقبض أجبراما على دفع المبيع والثن معا وبرهان ذلك
٤٢١ ١٤٤٧ كل من باع يعاقدا فهو باطل ولا يملكه المشتري وهو باق على ملك البائع وهو مضمون على المشتري ان قبضه ضمان الغصب سواء سواء والثن مضمون على البائع ان قبضه ولا يصححه طول الا زمان ولا تغير الاسواق ولا فساد السلعة ولا ذهابها ولا موت المتبايعين وبرهان ذلك ويان أقوال علماء المذاهب فى ذلك وإيراد	٤٠٩ ١٤٤١ ان أبى المشتري من أن يدفع الثمن مع قبضه لما اشترى وقال لا أدفع الثمن الا بعد أن أقبض ما اشترى فللبائع أن يحبس ما باع حتى ينتصف وينصف مما الخ وبرهان ذلك
	٤٠٩ ١٤٤٢ من قال حين يبيع أو يتناع لاخلابة فله الخيار ثلاث ليال بما فى خلافه من الايمان شامرد بعيب أو بغير عيب أو بخديعة ودليل ذلك
	٤١٠ ١٤٤٣ ان لم يقدر على ان يقول لاخلابة قالما كما يستطيع وبرهان

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
وفيها تمرداً برلم يجوز للبتاع اشتراط ثمرتها أصلاً ولا يجوز ذلك الا في ثلاثة فصاعداً ودليل ذلك	أدلتهم ٤٢٢ ١٤٤٨ من ابتاع عبداً أو أمة لها مال فالها للبتاع إلا أن يشترطه البتاع فيكون له ولا حصة له من الثمن كثيراً قل ولا له حكم البيع ودليل ذلك
٤٢٧ ١٤٥٥ لا يحل بيع سلعة على أن يوفيه الثمن في مكان مسمى ولا على أن يوفيه السلعة كذلك وبرهان ذلك	٤٢٣ ١٤٤٩ للبتاع أن يشترط شيئاً مسمى بعينه من مال العبد أو الأمة وله أن يشترط ثلثاً أو ربعاً أو نحو ذلك وبرهان ذلك
٤٢٧ ١٤٥٦ لا يحل بيع جارية بشرط أن توضع على يدي عدل حتى تحيض رأسة كانت أو غير رأسة والبيع بهذا الشرط فسد ودليل ذلك ويان أقوال أئمة الاجتهاد في ذلك	٤٢٤ ١٤٥٠ يان أن لفظة العبد في اللغة الرعية تقع على جنس العبد والاماء ودليل ذلك
٤٢٨ ١٤٥٧ لا يحل بيع عبداً أو أمة على أن يعطيها البائع كسوة قلت أو كثرت ولا بيع دابة على أن يعطيها البائع أكافها أو رسناؤها بردعتها والبيع بهذا الشرط باطل مفسوخ وبرهان ذلك وذكر مذاهب العلماء في ذلك	٤٢٤ ١٤٥١ من باع غنلاً قد أبرت فثمرتها للبتاع إلا أن يشترطها البتاع وتفسير تأييد النخل وبرهان ذلك
٤٢٩ ١٤٥٨ لا يحل بيع سلعة لآخر بشئ من ماله صاحبها فاستزاد على ذلك الثمن فلتولى البيع ودليل ذلك	٤٢٦ ١٤٥٢ يجوز الاشتراط في بيع النخل بعد ظهور الطيب في ثمره ان يتمت الاصول ودليل ذلك
٤٢٩ ١٤٥٩ لا يحل بيع شئ بغير معين من جملة مجتمعة لا بعدد ولا بوزن ولا بكل وبرهان ذلك من وجوه ويان مذاهب الفقهاء في ذلك	٤٢٦ ١٤٥٣ من باع أصول نخل وفيها ثمرة قد أبرت فلتشتري أن يشترط جميعها ان شاء أو فصفاً أو جزاً منها مسمى مشاعاً في جميعها أو شيئاً منها معيناً فان وجد بالنخل عيار دهاولم يلزم مرد التمتع وبرهان ذلك
٤٣١ ١٤٦٠ لا يحل بيع المرء جملة بجموعه الا كإلصاق مسمى منها ودليل	٤٢٦ ١٤٥٤ من باع نخلة أو نخلتين

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
المجتهدين في ذلك ويان أدلتهم ٤٤٧ ١٤٦٦ لا يحل لاحدان يسوم على سوم آخروا لأن يبيع على يعه المسلم والذي في ذلك سواء فان فعل فالبع مفسوخ ودليل ذلك ٤٤٨ ١٤٦٧ لا يحل النجش في البيع وتفسيره	ذلك وسرد أقوال المجتهدين في ذلك وذكر حججهم ٤٣٤ ١٤٦١ لا يحل لاحدان يبيع مال غيره بغير اذن صاحب المال له في يعه فان وقع فسخ و برهان ذلك ويان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام بما لا مزيد عليه ٤٣٩ ١٤٦٢ لا يجوز بيع شيء لا يدري بأثمه ما هو وان دراه المشتري ولا مالا يدري المشتري ما هو وان دراه البائع ولا ما جهلاه جميعا ولا يجوز البيع الا حتى يعلم البائع والمشتري ما هو و يراه جميعا أو يوصف لهما عن صفة من رآه وعليه و برهان ذلك ٤٣٩ ١٤٦٣ لا يحل بيع شيء بأكثر مما يساوى ولا بأقل اذا اشترط البائع أو المشتري السلامة الا بمعرفة البائع والمشتري معا بمقدار الثمن في ذلك ورضيا به و برهان ذلك ٤٤٢ ١٤٦٤ من غبن في بيع اشترط فيه السلامة فهو بيع مفسوخ ودليل ذلك ويان مذاهب علماء الفقه في ذلك و ايراد حججهم وتحقيق الحق في ذلك ٤٤٤ ١٤٦٥ لا يجوز البيع بثمن مجهول ولا الى أجل مجهول كالخصاد والجداد والمطاء التوذكر مذاهب

٤٤٩ ١٤٦٨ لا يحل لاحد تلقى الجلب
سوا مخرج لذلك أو كان ساكنا
على طريق الجلاب وسواء بعد
موضع ثقبه أم قرب و برهان ذلك
وذكر أقوال علماء السلف في ذلك
٤٥٣ ١٤٦٩ لا يجوز أن يتولى البيع
ساكن مصر أو قرية أو مجمر
لخصاص لافي البدولافي شيء بجلبه
الخصاص الى الاسواق و برهان
ذلك ويان مذاهب علماء الامصار
في ذلك وسرد حججهم
٤٥٧ ١٤٧٠ ان كان في حائط أنواع
من الثمار كالكمثرى والتفاح
والخوخ فظهر صلاح شيء منها
في صنف دون سائر أصنافه جاز
بيع كل ما ظهر من أصناف ثمار ذلك
الحائط وان كان لم يظلم بعد اذا
بيع كل ذلك صفقة واحدة فان
أراد يعه صفقتين لم يجزيع مالم يد
فيه الصلاح الخ ودليل ذلك

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٤٥٨ ١٤٧١	لا يحل بيع فراخ الحمام في البرج مدة سباق برهان ذلك	٤٦٥ ١٤٧٦	الثمار سواء ثمر النخل بخرصها أصلا وبرهان ذلك
٤٥٨ ١٤٧٢	يجوز بيع الصغار من جميع الحيوان حين تولد ويجبر كلاهما على تركها مع الأمهات إلى أن يعيش دونها عيشا لا يضر فيه عليها ويجوز بيع البيض المحضونة ويجبر كلاهما على تركها إلى أن تخرج وتستغنى عن الأمهات ودليل ذلك	٤٦٧ ١٤٧٧	من صنفه من غير صنفه بأكثر منه وبأقل وإن يسلّم في جنسه وغير جنسه مالم يكن بخرصه ودليل ذلك
٤٥٩ ١٤٧٣	لا يحل بيع شيء من ثمر النخل من البلح والبسر والزهو الخ بمضغ يعض من صنفه أو من صنف آخر منه ولا بالفر لا متأتلا ولا متفاضلا لا نقدا ولا نسيئة لافي رموس الجبال النخل ولا موضوعا في الأرض وبرهان ذلك وبيان أقوال علماء السلف في ذلك وسرد مذاهب علماء الامصار وإيراد حججهم بما لا يجده في كتاب غير هذا	٤٦٧ ١٤٧٨	اعتراض وارد على المصنف فيما ذهب إليه والجواب عن ذلك
٤٦٥ ١٤٧٤	من ابتاع كذلك رطبا للأكل ثم مات فورته عنه أو مرض أو استغنى عن أكلها فقد ملك الرطب ودليل ذلك	٤٦٧ ١٤٧٩	لا يكون الربا إلا في بيع أو قرض أو سلم ولا خلاف بين أهل العلم في ذلك وبرهان ذلك
٤٦٥ ١٤٧٥	لا يجوز حكم العرايا المذكور في شيء من الثمار غير ثمار النخل ولا يجوز بيع شيء من	٤٦٧ ١٤٧٩	الربا لا يجوز في البيع أو السلم إلا في ستة أشياء فقط وبيانها مفصلة وذكر الأدلة الزاجرة عن تماطى الربا وأقوال علماء المجتهدين في أصناف الربا وسرد حججهم وتحقيق المقام بما تشرحه أعين الناظرين في هذا الكتاب وتضع به الحقائق وتبطل الدلائل ويبرز ما خفى على كثير من الناس من الاشتكالات في هذا المبحث
		٤٧٠	بيان خطأ من يقول في غلة الربا إن النبي ﷺ ذكر أعلى القوت وهو البر وادون القوت وهو الملح ليدل على أن حكم ما بينهما كحكمهما

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
فذلك وسرد جميعهم	٤٧٢ اختلاف الفقهاء في علة الربا ويان
٤٩٣ ١٤٨٤ يجوز بيع الذهب بالفضة	فساد قياسهم في هذا الباب
سواء في ذلك الدراهم والدنانير أو	٤٧٧ يان أن الرسول عليه السلام بين الربا
بالحلل والنقار والدراهم بحل	المتوعد فيه لشدة الوعيد والتي أذن
الذهب وسبائكته وتبرده وبرهان ذلك	الله تعالى فيه بالحرب
٤٩٤ ١٤٨٥ جائز بيع التمسح والشعير	٤٨٠ يان خطأ من حرف قوله عليه
والتمر والملح بالذهب أو بالفضة يدا	السلام « لا يصلح هذا لا يصلح
يدونيسة ودليل ذلك	صاعين بصاع »
٤٩٤ ١٤٨٦ يجوز التمسح في	٤٨٣ الرد على من تلقوا يقوله ، وكذلك
الاصناف المذكورة وفي كل	ما يكال ويوزن ، ويان أن هذا
ما يملك ويحل اخراجه عن الملك	ليس من كلام رسول الله ﷺ
ولا يدخل الربا فيه الا في وجه	٤٨٦ ١٤٨٠ يان اشياء ذكرها
واحدويان هو برهان ذلك	القاتلون بتعطيل حديث الربا
٤٩٤ ١٤٨٧ حكم ما اذا اختلط الذهب	وردها بغيره من عقلة وقلة
بالفضة ومزج به أو أضيف إليه	٤٨٨ ١٤٨١ ذكر البراهين والآلة
وسرد أقوال علماء السلف في ذلك	الصحيحة على ما ذهب اليه المصنف
ويان مذاهب فقهاء الامصار وذكر	في مسائل الربا
أدلتهم وتحقيق المقام	٤٨٩ ١٤٨٢ لا يحل أن يباع قح بجمع
٤٩٧ قول الامام الاوزاعي والامام مالك	الا مثلا بمثل كيلا يكيل يدا يد ،
في فضة السيف المحلى بالفضة أو	وكذلك الشعير ، ولا القمح الا
المصحف أو المنطقة أو خاتم الفضة	كذلك ولا الملح ايضا الا كذلك
٥٠٠ ١٤٨٨ حكم ما اذا كان الذهب	وبرهان ذلك
وشي آخر معه غير الفضة أو مركبا	٤٨٩ ١٤٨٣ جائز كل صنف بما ذكر
فيه ودليل ذلك	باصناف الآخر منها متفاضلا
٥٠١ ١٤٨٩ اذا تباع اثتان دراهم	ومتائلا وجزافا وزناو كيلا
مغشوشة قد ظهر الغش فيها بدرهم	كيف شئت اذا كان يدا يد ودليل
مغشوشة كذلك فهو جائز اذا تماقما	ذلك ويان مذاهب علماء الامصار

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
أحدهما باشتري من ذلك عياقل أن يفرقا بأبدانها فهو بالخيار ودليل ذلك	البيع على أن الصغر الذي في هذه بالقصة التي في تلك والقصة أيضا كذلك وبرهان ذلك
٥٠٩ ١٤٩٤ ان وجد الميب بعد التفرق أو بعد التغير فيفصل فيه	٥٠١ ١٤٩٠ يجوز بيع القمح بدقيق القمح وسويق القمح ويجوز بيع القمح ودقيقه بدقيقه وسويقه متفاضلا
٥٠٩ ١٤٩٥ وكذلك لو استحق بعض ما اشترى أقله أو أكثره الخ وبرهان ذلك	كل ذلك ومتائلا وجزا والزيتون بالزيتون وبالزيت والعنب بالعنب والعصير يدا يد
٥٠٩ ١٤٩٦ ان كان الميب في قس ما اشترى ككسر أو كان الذهب ناقص القيمة بطبعه والقصة كذلك فيفصل فيه فان كان اشترط السلامة فالصفقة كلها مفسوخة ودليل ذلك	و جازر اسلام بعض في بعض ودليل ذلك ويان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم
٥١٠ تفسير السوق	٥٠٣ ١٤٩١ من كان له عند آخر دنانير أو دراهم أو قح أو شعير أو ملح أو غير ذلك مما لا يقع فيه الربا فلا يحل له أن يأخذ منه شيئا من غير ماله عنده أصلا كما خذه الدنانير عن الدرهم أو شعير عن بر الخ وبرهان ذلك وذكر أقوال الفقهاء في ذلك وابراده جميع
٥١١ ١٤٩٧ من الحلال الخوض ببيع مدين من تمر أحدهما جيد غاية والآخر ردي غاية بمدين من تمر أجود منهما أو أدنى الخ وكل ذلك جاز وبرهان ذلك	٥٠٦ ١٤٩٢ استدراك مناقضات لأخصام ما ذهب اليه المصنف في مسألة الربا ويأتيها مفصلة
٥١٢ ١٤٩٨ من صارف آخر دنانير بدرهم فسيجز عن تمام مراده فاستقرض من مصادره أو غيره ما آتم به الصرف الحسن ودليل ذلك	٥٠٨ ١٤٩٣ من باع ذهبا بذهب يما حلالا أو فضة بفضة كذلك مسكوكا بمثله كان أو مصوغين أو مصوغا بمسكوك أو تمرا أو تقارا فوجد
٥١٢ ١٤٩٩ من باع من آخر دنانير بدرهم فلما تم البيع بينهما اشترى	

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٥٠٥ ٥١٤	الربا فى كل ما ذكر قبل	١٥٠٠ ٥١٣	منه أومن غيره بتلك الدراهم دنائير
١٥٠٦ ٥١٥	بين العبد وسيد كاهو بين	١٥٠١ ٥١٤	تلك أو غيرها أقل أو أكثر فكل
١٥٠٧ ٥١٦	الاجنيين وبين المسلم والذمي	١٥٠٢ ٥١٤	ذلك حلال مالم يكن عن شرط
١٥٠٨ ٥١٧	وبين المسلم والحري وبين الذميين	١٥٠٣ ٥١٤	وبرهان ذلك
١٥٠٩ ٥١٨	كاهو بين المسلمين ولا فرق وبرهان	١٥٠٤ ٥١٤	التواعد فى بيع الذهب
١٥١٠ ٥١٩	ذلك	١٥٠٥ ٥١٤	بالذهب أو بالفضة وفى بيع الفضة
١٥١١ ٥٢٠	جائز بيع اللحم بالحوان	١٥٠٦ ٥١٤	بالفضة وفى سائر الاصناف الاربعة
١٥١٢ ٥٢١	من نوع واحد كانا أومن نوعين	١٥٠٧ ٥١٤	بعضها ببعض جائز تبايعا بعد
١٥١٣ ٥٢٢	وكذلك يجوز بيع اللحم باللحم	١٥٠٨ ٥١٤	ذلك أوم تبايعا ودليل ذلك
١٥١٤ ٥٢٣	من نوع واحد أومن نوعين	١٥٠٩ ٥١٤	لا يحل بدل دراهم بأوزن
١٥١٥ ٥٢٤	متفاضلا ومتائلا وجائز تسليم	١٥١٠ ٥١٤	منها لا بالمعروف ولا بشيره
١٥١٦ ٥٢٥	اللحم فى اللحم كذلك الخ ودليل	١٥١١ ٥١٤	وبرهان ذلك
١٥١٧ ٥٢٦	ذلك وذكر مذاهب الفقهاء فى	١٥١٢ ٥١٤	ولا فضة الا بعد كسرها ودليل
١٥١٨ ٥٢٧	ذلك وسرد حججهم	١٥١٣ ٥١٤	ذلك
١٥١٩ ٥٢٨	من اتباع شيئا أى شيء	١٥١٤ ٥١٤	يجوز أن يتناع المرء
١٥٢٠ ٥٢٩	كان مما يحل يمه حاش القمح فلا يحل	١٥١٥ ٥١٤	نصف درهم بعينه أو نصف دراهم
١٥٢١ ٥٣٠	له أن يبيعه حتى يقبضه وتفسير	١٥١٦ ٥١٤	بأعيانها أو نصف دينار كذلك
١٥٢٢ ٥٣١	القبض ودليل ذلك ويان أقوال	١٥١٧ ٥١٤	الخ وبرهان ذلك
١٥٢٣ ٥٣٢	العلماء فى ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق	١٥١٨ ٥١٤	لا يحل بيع بدنيار الا
١٥٢٤ ٥٣٣	المقام بما لا يجده فى غير هذا الكتاب	١٥١٩ ٥١٤	درهما فنوقع فهو باطل مفسوخ
١٥٢٥ ٥٣٤	خاتمة الطبع	١٥٢٠ ٥١٤	ودليل ذلك

ظهرت هذه الكتب قريبا

كُشِفَ الشُّبُهَاتُ عَنِ الْمَشَبِّهَاتِ

للامام محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠

كُشِفَ الشُّبُهَاتُ فِي الرَّحْمَةِ

للشيخ ابن عبد الوهاب المتوفى سنة ١٢٠٦

كُشِفَ الْكِبْرُ فِي صُفَحَاتِ أَهْلِ الْغُرَةِ

للامام الحافظ ابن رجب الحلي المتوفى سنة ٧٩٥

الْغُرَةُ وَالْأَعْرَابُ

للامام المجتهد شمس الدين بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥٢

AL-MUHELLA

BY

AL-IMAM IBN HAZM AL-ANDALUSI

(384 - 456 A. H.)

THE TRADING OFFICE

For PRINTING, DISTRIBUTING & PUBLISHING

Beirut - Lebanon